

(قال في كشف القانون) جامع الفصولين في الفروع مجلد للشيخ زيد بن محمود بن محمد بن أبي القاسم (المتوفى سنة ٨٢٣) وهو كتاب مشهور ومتدا في أيدي المحاكم والمفتين لكونه في المعاملات خاصة جع فيه بين فصول العمارة وفصول الاستروشي وأحما وأجاد أوله الحمد لله الذي أدى إلى شأن الشريعة الخ ذكر انه جمع بينهما ولم يترك شيئا من مسائلهما مجدا الاما تكررت ما تركت فرائض العمارة لغنى عنه بالسراجي (يعني الفرائض لسراج الدين البخاري) وأبرز صيادتهما وجمع بينهما ما تيسر له من الخلاصة والكافي لطائف الاشارات وغيرها وأثبت ما منعه من النكت والقوائد وجعله أربعين فصلا قصار جمعه قريبا من ربع حجمهما وحصل الغنية عن الاصلين وذكر انه شرع في تأليفه في جمادى الاولى من شهر ربيع سنة ٨١٢ وختمه في صفر سنة ٨١٤ وله فيه مسائل وادوات على الفقهاء الخ وقال فيه (أحكام الصغار مجلد أوله الحمد لله الذي بهرت حجة الخ للشيخ الامام محمد بن أبي محمد بن محمود والاستروشي المتوفى سنة ٦٣٢ وهو صاحب الفصول المشهورة واستروشنه بضم الحزة والراء المهملة ونفع الشين المنحة والنون اسم اقليم بمصر واداء وفيه ايضا (آداب الاوصياء في الفروع للعلامة علي بن أحمد بن محمد الجوالي المتوفى بالروم المتوفى سنة ٩٣١ أوله الحمد لله رب العالمين الخ جمعهما في قضائه بمكة المكرمة ورتبها على اثنين وثلاثين فصلا وهو من الكتب المعتبرة (أ) أول وأما الحاشية المسماة بالاشارة في الفوائد الخيرية فهي للامام نجم الدين الرملي وهي حاشية لطيفة مجردة عن خط مؤلفها شية الاسلام الشيخ خير الدين وهي مجلد واحد وفي التعليقات السنية على الفوائد البهية بعد ان ذكر ترجمته السداسية فان اشتد مع محمود بن اسراييل الشهير بابن قاضي سماونه مانصه هو الشيخ زيد بن محمود بن اسراييل بن عبد العزيز الشهير بابن قاضي سماونه ولد في قلعة سمقنة من بلاد الروم حين كان أبوه قاضيا بها وأخذ في صباه عن والده وحفظ القرآن وفرا بقوية بعضا من العلوم وارتحل الى الديار المصرية وقرأ هناك مع السيد الشريفي وبرع في جميع العلوم وصنف لطائف الاشارات في الفقه وشرحه التسهيل وجامع الفصولين جميع فيه بين فصول العمارة وفصول الاستروشي وعقود الجواهر وشرح المقصود في الصرف وكتبه له لاجل امير المؤمنين ربيعة هذه مما ذكره بين العلماء فذكر الشيخ الجبري صند محمود بن الشيخ زيد الدين بن قاضي سماونه له كتاب فقه الامير بنور فقه الشيخ بين ما روى الكل بمحكمه واعترف العلماء بفضلها وأعطاه يوم رما الاخر لا ثم سافر الى مصر ثم الى حلب ثم داه امير المحززة واسلم على يده ثم جاء الى دهره وكانت وفاته سنة ٨١٨ قريبا كذا في الثقات في النعانية في صيقات علماء الدولة العثمانية

وفي الجزء الاول من شرح الاشياء المحبة لله البعل على خطبة المصنفان (جامع
القصولين) فصول الاستروتنى وفصول الامم ادى لمجودين اسرائيل بن عبد العزيز بن
الدين الشهير بابن فاضل مساوية ولد بها بارض الروم حيث كان أبوه قاضيا بها وأميرا
أ- ذعنوا - ثم دخل مصر وتذكر الشرح المجرى في القراء على مباركة شاه
المنلى وعلى الأكل وفتح مع شدة الما. ولربنا على الزبلى ثم دخل القاهرة وتذكر
الشرح في القراء وتفتح به ثم اختلجها بالصوفية قال: التصوف عن الشيخ الخلاطى
وأمره بالترجى الما. ثم يرار شاد المردين فتوجه غسل له وجاهة عند التمر ثم رجع الى
مصر وخدمه شدة ثم توجه الى الروم فلبى سلطان مرسي شاي ابن السلطان بالروم
باريد جعل الأيدى يابيه كمالا. عيسى لما تله جسد الشيخ مع أهله بارتق
و- ين فى كس شهر الف مر- ثم توجه من المجدس وتوجه الى بلاد التمدن وقل من ابن
باريد السلطان محمد قد دخل روم ابى كرام - فأتى به الى السلطان محمد فانه يريد
السلطنة فمساء هو حذو لسانه المالى سدر التنى وله تصانيف كثيرة ومنها
لصانه الاشارات فى الفقه شرح القهيل صنفه وهو محبوب من بارتق وعقد الجوهرة
وشرح الما. ودوم سر القلوب فى التصرف بوقى. نقثمان عمره وثمانية

• (كشف روض جامع الفصولين) •

بقى • أدب القاضى • بف محمد بن الفضل • بز بزوى • بقى بقاى • بس بسوط • بجى
 اسديجاني • تقته • ذيب القلاسى • قق تحفة • قم قمه • قز زيادات • قمت زيادات
 الزيادات • قسن تاسيس النظر • ث أبو الليث • جف جامع الفتاوى • جق جامع الفقه
 • حص جامع الصغير • حج الجامع • جج الجامع الصغير • جن اجناس الناطقي • جنس
 قجنس • جر أبو جعفر • ججق اجناس الفقه للنسفي • جز وجيز الهيوط • جتم جواهر
 نظام الدين • حم المحاكم • حوا الحاوى • ح الايضاح • حصر المحصر • خ قاضى خان • خه
 خواهر زاده • خان خصال • خص كتاب الخلاص لاقتى • خنى كرنى • ذ ذخيرة • ذى
 عليا باذى • ذق فوائد الرستغنى • زابو بكر الرازى • سلك السير الكبير • سز ابو سليمان
 الجوزجاني • سعد القاضى الامام • على السعدى • سد السديد الامام ناصر الدين • شنى
 فصول الاسنروشى • شبه شامل البيهقي • شنى شرح الطحاوى • شيخ شمس الاثمة
 الاسرخسى • شفه شرح خواهر زاده • شش رشيد الدين • شج شرح الجامع • شقى شرح
 القندورى • شفظ شرح قاضى ظهير • شعل شرح الاصل • شمع شرح الحميل • شمنى
 شرح الاسديجاني • شبن شيخ الاسلام برهان الدين • شمس شرح مختصر الجصاص
 • شك شرح السير الكبير • شهد رشيد الدين والهداية • شك شيخ الاسلام أبو بكر
 • شمع شيخ الاسلام علاء الدين السمرقندى • شمع شرح العصام • شكر شرح الكنز
 • شت شرح الزيادات • شن مشارع نجم الدين • شخ شرح المختصر • شطع شرح
 الطحاوى • صذ صاحب الذخيرة • صر صدر الاسلام أبو اليسر • صصهى المحاصل
 من شرح الطحاوى • صط صاحب الهيوط • صص الفتاوى الصغيرى • صل الاصل
 • صفار أبو القاسم الصفار • صش الصدر الشهيد • صغه اصول الفقه • صه خلاصه
 • صقعه صاحب الاقضية • صع فصول عماد الدين • صج المستخلص من الجامع
 • صق فصول الفقه • صم صاحب الايضاح وهو أبو الفضل العكرماني • صلك
 بعض الكتب • صض بعض المشايخ • صضف بعض الفتاوى • صضص بعض الاصول
 • صط بعض الشروط • صضق توضيح • صضق موضع آخر • طلى شرح الطحاوى • طخ
 شروط الخصاص • طبب شروط ابي النضر الدبوسى • ططم شروط ابي المحاكم • ططع
 شروط قاضى جلال • ططس شروط المحاكم ابي نصر اجد بن محمد السمرقندى • ططع
 شروط الجملواتى • ط محيط دينارى • ظه ظهير الدين المرفي ناني • عده هذه • ع
 • عتاني • عبت كتاب الدعاوى لاجدين محمد السمرقندى • عجوا عجوبة الفتاوى
 • غر غريب الرواية • قن غنيه • قفل فوائد محمد بن مرسل الاسنروشى • قرف فوائد
 بخارى • قف قاضى دينارى • فقط فتاوى قاضى ظهير • ققط فتاوى صاحب الهيوط
 • قذى فتاوى عليا باذى • قيم فوائد نظام الدين • قوف فتاوى • قفج فوائد ابي حفص
 الكبير • قش فتاوى رشيد الدين • قش فوائد صدر الاسلام طاهر بن محمود

* فض فتاوى فضيلي * فقط فوائدها لظهير الدين * فقط فتاوى ظهير الدين * فض
 مختلفات القاضي أبي العاصم العامري * فتح فتاوى عتاني * فقط فتاوى ظهير
 الدين اصحق * فقط فوائدها من صاحب المحيط * فتن فوائدها لشيخ الاسلام
 برهان الدين * فتح فوائدها لشيخ الاسلام * فتاوى مختلفات القديمة للشيخ * فن فتاوى
 النسفي * فضل ابو الفضل الكرمانلي * فت فتاوى أبي الليث * فت مختلفات أبي
 الليث * قسم فوائدها لشيخ الاسلام * في كافي * فت فتاوى أبي بكر محمد بن الفضل
 * قسم فوائدها لشيخ الاسلام * فت فتاوى فاضل خان * فت فتاوى
 ظهير الدين الرواحي * فت فتاوى غفر الدين الزاهد * فت فتاوى بعض المتأخرين
 * فت فتاوى العلامة لامية للامام العلامة السمرقندي * فت فتاوى ظهير البخاري * فت
 القدوري * فت فتاوى * فت فتاوى * فت فتاوى * فت فتاوى * فت فتاوى * فت فتاوى * فت فتاوى
 * فت فتاوى * فت فتاوى * فت فتاوى * فت فتاوى * فت فتاوى * فت فتاوى * فت فتاوى * فت فتاوى
 كتاب الشيوخ * كتي كبير الدين البرقوقي * كسط كتاب الدعوى والبيانات لصاحب
 المحيط * كافي أبو بكر البليغي * كج كتاب الحويل * كتي كفاية البيهقي * ك كتاب
 * ك كتاب الفوائد * كفا كفاية * كهم * كتاب الاحكام * كفو كامل
 الفتاوى * كش كشفت النواميس لابي جعفر الهندواني * كتحه شرط ظهير الدين
 المرفعياني * كلامه المحاصل (أنازل علامات الكتب أي كتاب كان) * كط لطائف
 الاشواذ * كخي مختصر الكرخي * كسط مستزاد صاحب المحيط ومختبه * كح حش
 الاغنية المحلواني * كج جمع النوازل * كمت مختصر الزيادات للشيخ كمال الجليل * كي منقح
 * كي منقح * كق مختلغات القاضي أبي العاصم البلعبي * كك مختصر كافي * كخ
 مختصر * كخم مختصر * كح مختصر اجصاص * كي مختصر القدوري * كز مختصر
 الاغنية الاوزجندی * كس منهاج الشريعة * كق مختصر القاضي أبي جعفر الاستروشي
 * كح مختصر العاصم * كس مسائل نجم الدين * كص مختصر اصول الزيادات
 للشيخ الشهيد * كح مختلف الرواية * كس مسائل ابن مسعود * كج جمع الفتاوى
 * كح نوادر ابن مسعود * كح خزانة الفتاوى * كح نوادر ابن مسعود * كح نوادر
 النجواني * كح نوادر شام * كح نوادر * كح نوادر ابن رستم * كح نوادر بشر
 للنسب الامام * كح نوادر الزندي * كح نوادر * كح نوادر * كح نوادر * كح نوادر
 القاهدي * كح نوادر * كح نوادر * كح نوادر * كح نوادر * كح نوادر * كح نوادر
 نفيس كتاب النفيس لابن الجوزي * كح الرمز

• فهرست الجزء الأول من كتاب جامع الفصولين •

صحيحة

- ٢ خطبة الكتاب
١٣ الفصل الأول في القضاء وما يتصل به من عزل قاض أو وصى أو وكيل أو مأمور أو رسول وفيه نصب الوصى والمتولي
٢٧ الفصل الثاني في القضاء في المجتهد فيه وفيه دعوى القضاء بلا تسهية القاضي ودعوى الفعل بلا تسهية الفاعل
٣٦ الفصل الثالث في من يصلح خصما للغيره ومن لا يصلح وفيه من يشترط حضرته ومن لا يشترط لسماع الدعوى وفيه ما يحدث بعد الدعوى قبل الحكم
٤٧ الفصل الرابع في قيام بعض أدل التحق من البعض في الدعوى والخصومات
٥٣ الفصل الخامس في القضاء على الغائب والقضاء الذي يتعدى إلى غير الماضي عليه
٧٠ الفصل السادس في بيان أنواع الدعاوى وشرائط صحتها وبيان ما يسمع منها وما لا يسمع
٨٩ الفصل السابع في تحديد العقار ودعواه وما يتعلق به
١٠٣ الفصل الثامن في دعوى الخوارج مع ذى اليد وفي تاريخ الدعوى والشهادة
١١٧ الفصل التاسع في الإشارة والنسبة والتعريف في الدعوى والشهادة
١٢٣ الفصل العاشر في التناقص في الدعوى وفي دعاوى الدفع وما يتصل به وفي آخره التناقص في النسب
١٥٩ الفصل الحادي عشر في الاختلاف بين الدعوى والشهادة وفي اختلاف الشاهدین وما يتعلق به
١٦٨ الفصل الثاني عشر فيما سمح فيه الشهادة بلا دعوى وفي الشهادة بالتسامع وفيه الشهادة على النفي
١٧٤ الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه
١٨٩ الفصل الرابع عشر فيمن كتب شهادته في صلح ثم ادعى لنفسه أو لشهده لغير الأول وفيه بيان تناقض الشهادة والتعريف وخطاؤه ورجوعه
١٩٣ الفصل الخامس عشر في التحليف وما يتعلق به وفيه ما يصدق فيه بيمين أو بيمين
٢٠٧ الفصل السادس عشر في الاستحقاق والخروج وما يتعلق به
٢٢٦ الفصل السابع عشر في بيان العقود التي تتعين فيها التقود والاتي لاتتعين فيها
٢٣٤ الفصل الثامن عشر في بيع الوفاء وأحكامه وشرائطه وأقسامه
٢٤٧ الفصل التاسع عشر في مسائل الاجارات المعهودة بمرقند بين المقرض والمستقرض

- ٢٥١ الفصل العشرون في دعوى التسكاح والمهر والنفقة ودعوى الجهاز وما يتعلق به
- ٢٧٠ الفصل الحادي والعشرون فيما يسرى الى الولد من الحق والارض وما لا يسرى وما يسرى من ائدهما لا لا^٢ تر
- ٢٧٢ الفصل الثاني والعشرون في مسائل الخلع وما يتعلق به
- ٢٩٠ الفصل الثالث والعشرون في الامر باليدويه متعلقه
- ٣٠٩ الفصل الرابع والعشرون في تصرفات الفضولي واحكامه
- ٣٢٤ الفصل الخامس والعشرون في الخيارات

• (تمت فهرست الجزء الاول من جامع الفصولين) •

• فهرست الجزء الاول من كتاب جامع أحكام الصغار •

صفحة	مقدمة الكتاب	صفحة
٢	١٥٤ في مسائل الآفاق	٢
٤	١٥٥ في مسائل الغصب والخمان وفي ودعة الملقط	٤
٦	١٦٣ في مسائل الوديعة	٦
٩	١٧٠ في مسائل العارية	٩
١٠	١٧٢ في مسائل الهبة	١٠
١١	١٧٤ في مسائل البيوع	١١
١٧	٢١٤ في مسائل الاجازات	١٧
٢٣	٢٢١ في مسائل القسمة	٢٣
٢٨	٢٤٣ في مسائل الشفعة	٢٨
٩٨	٢٥٠ في مسائل المضاربة	٩٨
١٠٥	٢٥٥ في مسائل المزارعة	١٠٥
١٢١	٢٧٠ في مسائل الصلح	١٢١
١٣١	٢٧٤ في مسائل الوكالة	١٣١
١٣٤	٢٨١ في مسائل الكفالة	١٣٤
١٣٦	٢٩٨ في مسائل الحجر	١٣٦
١٤٣	٣٤٨ في مسائل الاقرار	١٤٣
١٤٩	٣٣١ في مسائل دعوى النسب	١٤٩
	٣٣٧ في مسائل الاكراه	
	٣٣٩ في مسائل الجنايات	

• (تمت فهرست الجزء الاول من جامع أحكام الصغار) •

الجزء الأول من كتاب جامع الفصولين للإمام
المحقق والمعلم المدقق الشيخ محمد بن
إسماعيل الشهير بابن قاضي
سماؤه المحنفة نفعنا
الله به وبمعالمه
آمين

كتاب جامع الفصولين ومعه المحاشية الجلية المسماة بالآلئ الدرية في القوائد
المخبرية وهذا الكتاب يكون مع المحاشية في الصلب ويترك بينهم ما يجادل وعلى
المسامش الكتاب المسمى جامع الصغار وطلبه الكتاب المسمى آداب الاوصياء



الطبعة الاولى بالمطبع
(سنة . . .)



((بسم الله الرحمن الرحيم))

الحمد لله الذي افاض على الشريعة وكرم من اتخذها اليه وسيلة وذريعه وجعلنا من
امة خير خلقته ومن علينا باتباع طريقته محمد المبعوث الى كافة الانام وصلاته
عليه وعلى آله وصحبه الكرام ((اما بعد)) فان العبد الضعيف الذليل مجود بن
اسماعيل الشهير بابن قاضي سماه فقال الله عن سقطاته ولا يؤاخذ به فواته
يقول لما طالع في الفصولين الذين احدهما المحدث مجود الاستروشنى والاخر لمعاد
الدين اسكنهما الله فراديس الجنان وتقدمهما بالرحمة والرضوان الفيتهما من
اجل ما صنف في الفتاوى وانفع ما اهدى لفصل الخصومات والدعاوى الا ان فيهما
من التكرار والتطويل ما لا يحتاج اليه بشئ من التأويل فجمعت بينهما ورفعت
بينهما ولم اترك شيئا من مسائلهما عدا الاما تكرر ومنها الاعتناء بالحاجة اليه جدا
وتركت فرائض العمادى لفتي عنه بالسراجى وأجزت عبارتهما الى وجه
لا يحتاج الى الشرح وضمت اليهما ما تيسر لي من الخلاصة والكافي ولطائف
الاشارات وغيرهما واضع في هذا المرام من المصنفات وأثبت ما سخر لي من النكت
والفوائد على ما تقتضيه الاصول والقواعد فهذا مجموع احدثه لروى لي صبر عند
المضائق روى وجعلته اربعين فصلا يتضمن كل منها فروعه اصلا وجمعه
يتقارب من ربيع جمعهما وفوائده اكثر مما فيها بخلاف محمد الله فريد عصره ووحيد
دهره وسميته جامع الفصولين وحصل به الغنية عن الاصلين واتفق الشروع في
ناليقه في جمادى الاولى سنة ثلاث عشرة وثمانمائة وخم يوم السبت الثامن والعشرين

لثوبتي وعن علي بن مسكان انه
قوتى وأشهد أن محمد رسول
وعبد الصادق وعبد ووعده
أوضح سيد الهدى وبين نبيه
وأزال ظلام الشرك وسكن وجهه
فصلوات الله عليه وعلى آله
الزاهدين وأصحابه البررة
المجاهدين صلاة على التعاقب
والتوالي تدوم مدى الأيام
والليالي وبعد فان الناس في
أحوالهم مختلفون وفي طبائعهم
وأرائهم متباينون وعلى مقادير
همهم يتكدرون وكل حزب
بما لديهم فرحون شعر
كل بساعده مستبشر فرح
يرى السعادة فقالوا واعتقدا
فقوم يدعح لما فرقه آخرون
وبعبره قوم وهم فآخرون
وأشرف العلوم علم الفقه
والاحكام وبيان المحلل والمحرّم
الذي رخصت به دعائم الاسلام
وهلت به شريعة محمد عليه
السلام واجل شرف علم
الفقه وسببه وفرائده داعي
المحقق الى طلبه ومكان
العلماء اجل الانام متقبه
وأعلامهم درجة ومرتبته
وأفضلهم ديناً وأمانه وأرحمهم
عقلاً ورواه بلغ الله المساكين
الى جنسه وسان اليقين على
بجنته ولا أدخل الدين ناله
أمثالهم ومن عليهم في تناقض
يحسن أحوالهم في ما يقع
تخافون لأهلهم الغم فيقع تحريمه
ووضع تحريمه

من صغر ختم الله لنا بالخير والفرقة سنة أربع عشرة وثمانمائة هجرية فصل القراع
منه في أقل من مئة عشرة أشهر بمته وحوله اللهم أضاع على ذكرك وحسن جبادتك
وانصرنا على أنفسنا وخلصنا من شرورهم آمين يارب العالمين ويا خيرا الناس من
برحتك يا أرحم الراحمين

الفصل الأول في مسائل القضاء والحكومة وما يتصل به من عزل القاضي والوصى
والوكيل والمأمور والرسول وفيه بيان ما يصب به دار الاسلام دار حرب والمرد
وفيه بيان حد الاجتهاد وفيه بيان ما يكون حكما من القاضي وفيه بيان نصب
الوكيل والقائم بالتمثيل والوصى وفي آخره رجوع محمد رحمه الله تعالى عن أن يقول علم
القاضي كهيئة وفيه بعض ما يتعلق بالنص

الفصل الثاني في القضاء والاجتهادات وفيه دعوى القضاء بلا تسمية القاضي ودعوى
الفعل والشهادة عليه بلا تسمية الفاعل وفيه ان القاضي لا يملك نصب الوصي والمتمولي
لأنه يمكن منصوباً في مشوره وفيه يطل الحكم شهادة ابن القاضي للأجنبي وفيه
آمر بفحصان الخلاص وضمان العهدة وضمان الدرك

الفصل الثالث فيمن يصلح خصما للغير ومن لا يصلح وفيه يشترط حضرته لسماع الدعوى
ومن لا يشترط وفيه الرجوع على من وهب منه وفيه ما يتعلق بنصب القاضي فيما
عن القائب وفيه دعوى السيد والدعوى عليهم وفيه دعوى العيبان والدعوى
عليهم وفي آخره ما يحدد بعد الدعوى قبل القضاء

الفصل الرابع في قيام بعض أهل الحق من البعض في الدفاع وفيه دعوى الدين ثم
دعوى المبرات ثم الدعوى على الورثة وفي آخره اثبات الدين على من فيه مال
الميت

الفصل الخامس في القضاء على القائب وقضاء يتعدى الى غير المقتضى عليه وفيه
بعض مسائل ما تدفع به الدعوى وفيه حبر الانسان على حق نفسه وفيه تفسير المنع
وحكمه وفيه حكم قبية الخصم بعدما أقيمت عليه البينة او بعدما أقر قبل المحكم عليه
وفيه حيلة اثبات الدين على القائب وفيه حيلة اثبات قبض القائب الدين وفيه
حيلة اثبات حرة امرأة القائب عليه ثم حيلة اثبات العلق على غائب ثم حيلة اثبات
الزمن على غائب ثم التعرف في أموال المفقود والقائب وفيه مسألة الاعتذار

الفصل السادس في أنواع الدعاوى وشرائط صحة أو فساد سمع من أو ما لا يسمع وفيه
تفسير ما له حل ومؤنة وفيه ظهور الماشهود به بخلاف ما شهدوا ونظروا للمدعي بخلاف
ما ادعى وفيه القاية تدخل في المقايلا وفيه لا بد من ذكر كرائط في كتاب
القاضي ولا يكتفى بانه عقد صحيح وفيه دعوى فرض المكبل في بلد غير بلد القرض
وفيه صحة بيع الدراقائب بلا سلم وفيه طلب النجاة يوم اهلاك القصب وفيه
دعوى الفتن واجازة البيع وفيه فساد البيع بفساد الثمن وفيه ان له أخذ عدد
ما أقرض ولورخص او ظلا وفيه ان مجرد أمر السلطان كراه وفيه دعوى السعاية

كل امرئ ساجده وهمه وابتاعوا يقومون لا يرقبون في مؤمن الا ولادته ولا يرون لبري محبة ولا حمة وراهم وضع تحريمه

بخدمهوا انقلاب الجن لظهوره واهل جرائى ٤ أن ارتضوا من الدنيا ندى عقيم وركبوا من الدهر ظهر بهم وماروا الالبين

اليتم

وحى أحدان نسوة آل حرب

عقد ارسدن بهمودا

فردشه ورن السوديضا

ورد وجوهن البيض سودا

ولما صعدت همتهم بماتهم مع

حسن آتهم أردت أن أحرز حلة

من المسائل وأوردتها مجردة عن

المعاني والدلائل فريية الوضع

والاساس قريية الدولك والايناس

ترفييا لاهله وذويه وقهر يضا

لراغبين فيه بل تشيطنانغى

هلى مطالعة الكتب ودراسة

الاسفار الى اندرست وآت

عليها الحقب فانقيت منها

أحكام الصغار والصغار

وأودعتنا فى هذه الاوراق

القصار وذكرت كل مسألة

منها فى جنبها تبسرا وتسهلا

واسال الله التوفيق لان أشرحها

وافصل كل نوع منها تفصيلا

وسميت هذا المجموع جامع

الصغار وارجوان يكون وسيلة

لدفع الحوان والصغار وحملت

فيه عمل الطيب اللبيب وما

توفيق الابا لله عليه نوكت

واليه أئتب

٥ (مسائل أخبار الصبي) ٥

ذكر فى التوازل صبي مسح

الاحاديث وهو لا يفهم ثم

جازله أن يروى من المحدث

من هذا و بين ما اذا قرئ

فى صك وهو لا يفهم ثم

له أن يشهدوا القرف

الى السلطان وفيه دعوى الايمان والاموال بسبب الاقرار وان الاقرار ماهو وفيه
دعوى الملك وانه فى يده والتخليف على دعوى مجرد اليد وفيه انه لو ذكر فى الحضرة أو
الصك انه قبض اليد ولم يذكر فى اقرارها عاين القبض يجوز وفيه شرائط صحة الشهادة
هلى الشراء وعلى الارث

الفصل السابع فى تحديد العقار ودعواه والشهادة عليه وما يدخل فى دعوى العقار
وغیره تبعا وفيه ظهور المشهردية بخلاف ما شهد به وفيه ظهور المعقود عليه بخلاف
ما شرط وفيه ذكر الشاهد ما لا يحتاج اليه مقرر كعسواء وفيه قول الشاهد غلطت او
تعمدت ورجعت وما يدخل فى دعوى العقار وغیره تبعا وفيه ما يحتاج فيه الى ذكر
الفاصل وما لا يحتاج اليه وما يصح ذكره جدا وما لا يصح وفيه تفسير ارض (ميان
دهى) وفيه لو ادعى محدودا وحده ولم يبين انه كرم او دار او ارض هل تصح دعواه
أم لا وفيه دعوى سكنى الدار ببيان حدود الدار وفيه حكم الغلط فى بعض الحدود
والشاهد اذا زاد او نقص فى شهادته قبل القضاء وفيه الشاهد شهد بالدار ولم يذكر
البناء ثم ادعى المدعى عليه البناء ونحوه وفيه ان الحكم والشهادة بالام هل هو حكم
وشهادة بالولد وفيه القضاء بالاصل قضاء بالتبع وفيه لو ادخل دارا فى بناءه تازمه القبة
وفيه تسع شهود الدفع وشهود اسقاط الشفعة بالتحديد وفيه دعوى داره حكمت
حدودها فى الحضرة وكذا الشهادة به وكذا الشهادة بمالك كتب فى الصك

الفصل الثامن فى دعوى الخراج مع ذى اليد وفى ذكر التارىخ فى الدعوى والشهادة
وفيه بصير ذابا خذ بهكم وفيه ما يثبت به سبق التاريخ وما لا يثبت وفيه معرفة
الخارج من ذى اليد والشهادة هلى اليد المنقضة والتخليف فيه هلى مجرد دعوى اليد
وفيه ان اليد هلى العقار هل تثبت بتعداد قهسما بالاقرار وفى آخره الشهادة هلى اليد
فى العقار

الفصل التاسع فى الاشارة والنسبة والتعريف فى الدعوى والشهادة وفيه ما يشترط
بسانه لصحة المأضرو والصلوات وفيه انه يشتمل فى السنين ما لا يشتمل فى الحضرة وفيه
اذا شهد أحد الشاهدين فقال الا بمرانا أشهد بئس ما شهد به يقبل وفيه انه هل
تثبت المعرفة للشاهد باخبار السدين ان المقررة ثلاثة بنت فلان وفى آخره هل يشترط
كتابة معرفة الشهود المتعاضدين بوجههما ونسبهما فى الوثائق ام لا

الفصل العاشر فى التناقص فى الدعاوى والدفع وما يتصل به وفيه ان ذال اليد بصير
خصما بمجرد دعوى القصب عليه وفيه آخره لا دفع له ثم أتى بالدفع اوقال لا يثبتنى
ثم أقامها وفيه ان ذال اليد بصير خصما بمجرد دعوى القصب عليه وفيه قول القضاء
الثلاثة ان دعوى الشراء مع القبض دعوى مطلق الملك وفيه رواية ابن مسامة عن
محمد انه رجع عن ان يقول علم القاضى كينته وفيه كغية تخليف ذى اليد هلى دعواه
الودبعة وفيه الشهادة بالمهية والموهوب يضمن وهب له شهادة بتسلم وكذا الاسكان
وفيه جهود ماعد النكاح فسخه وفيه ما ينه الا كراه أولى من بينة الطوع وفيه بعض

ولومع الاحاديث ولم يفهم معناها جازله ان يروى وذكر السيد الامام . الاجل ابو طالب يحيى بن الحسين

الحسيني الديلمي رحمه الله في جامع الادلة في باب الاختصاص لأخلاق في قبول رواية من سمع الحديث قبل البلوغ ثم رواه بعد البلوغ لأن كثير من الصحابة كانت هذه حالتهم ما قاموا به قبل البلوغ فغير مقبول عند الجمهور لأن طرق ظهورهم العلم خبر الواحد الدليل الشرعي وهو انعقاد الاجماع ولم يثبت ذلك في خبر المصنف في ذلك على الاصل الذي ائتم بالعمل بالثقل ولأن النفس لا تتيق صدقها لبا وقال بعض المتكلمين اذا كان مرافقا يميز ما روى به قبلت روايته وادعى ان ذلك وجد في زمن الصحابة لكننا نقول لم يثبت هذا الظاهر من ما دأبهم بخلافه وفي استحسان الذخيرة صغير أو صغير ثم روى عنك في بحار روى فيها نسخ ان تشتري منه قبل السؤال فان سأله عن حاله فقال انه ما فوذه في التجارة فانه يتخري فان كان الصبي عدلا فان لم يقع تخبره على شيء يتي ما كان على ما كان قبل التخرى وكذلك لو ان هذا الصغير اراد ان يبيع ما أتى به لرجل أو يصدق به عليه فينبغي في ذلك الرجل ان لا يقبل حديثه ولا صدقته حتى يسأل عنه فان قال انه ما فوذه في التجارة والصدق فالتقاضى يتخري ويرى الحكم على ما يقع تخبر به عليه وان لم يقع تخبر به

مسائل النكاح واثار أحد الزوجين وفيه ان يئنه الحلع اولى وفيه ان المقهور ليس بجهة وفيه لا تنع يدنه الا بقاء بعد الصلح من انكار وفيه بعض مسائل الصلح وفيه بدنة الاقرار باقضاء الدين لا تنع وفيه ما تبطل به الشهادة وفيه بعض مسائل ترجيح احدى البينتين على الاخرى وفيه دعوى دفع الميراث وفيه انه لو لم يكن يوم الاقرار في مكان سمي وفيه الموت لا يدخل تحت الحكم وفيه لا عبرة بالخط ولو أقره خطي وفيه بيان مذموم في دعوى الدفع وفيه قوله باع وسلم اقرار بالملك وفي آخره التناقض في النسب وفيه الاقرار بالنكاح

الفصل الحادي عشر في الاختلاف بين الدعوى والشهادة وفي اختلاف الشاهدين وما يتصل به وفي آخره تفسير العقار والنفقة وفيه الشهادة بالايجاب شهادة بالقول الفصل الثاني عشر فيما تنع فيه الشهادة بلا دعوى وفيه تزوج المرأة بسماع موت زوجها واطلاقها ثم يبيح خبر حياته والشهادة بالتسامع والشهادة على النفي وفيه انه هل يجرى التحليف فيما تقبل فيه الشهادة بلا دعوى وفيه بيان مدة تازم الارث الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه وفيه حكم مستغلات الاوقاف والولاية عليها وفيه دعوى الوقف من الموقوف عليه وعصره فيه باحارة او مهاياة ونحوها وفيه تبذير التناقض وفيه الصلح عن دعوى الوقفة او عن دعوى في الوقف وفيه باع عقار ثم ادعى انه وقف او قائم ادعى انه ر وفيه الشهادة على الوقف بلا دعوى ودعوى الوقف بلا ذكر الواقف وفيه لا يحكم بالصلح وفيه لا يصح المستأجر على اخذ ثمنه ما يني وفيه مقصود الوقف وحكمه وانه باي طريق سكن الوقف يجب ابرائسل وفيه الشراء بمال الوقف والوقف واستبدال الوقف وفيه كتب القاضى شهادته على صلح بيع الواقف الوقف هل يكون ذلك قضاء منه يجوز البيع وفيه اعطاء القاضي قرائب الواقف المحتاجين بلا شرط الواقف ذلك وفيه اخذ الامام غلة المصعد والملتوقف المدارس وقت الغلة ثم ذهابهم ونصب القيم والوصى وعزله وفيه اشتراط حضرة الصبي في نصب الوصي وفيه بعض تحليل الادار للمجدو وكذا التقوى آخره حكم التسهيل

الفصل الرابع عشر في كتب شهادته في صلح ثم ادعاه نفسه او شهد لتغير الاول وفيه ان الكتابية هل هي اقرار او تم الطلاق والتخري بلفظ لا يعرف معناه ثم يبيع المازل وصورته ثم الامر بالكتابة هل هو اقرار وفيه قالت (من سها طلاق بنوبس فقال الزوج زين بنوبس) يقع الطلاق الثلاث وفيه قال للشهادة في ثم شهد وقال المدعي لا يئنه في ثم أتى بالبينة وقال لا دفع في ثم أتى بالدفع وفيه شهد أن لا وارث له فصره ثم شهد بغيره وقال انه وارث وفيه زادت الشهادة وفيه شهد وادار للدي ثم قالوا البناء للدي عليه او اقر المدعي بالبناء للدي عليه او اقام المدعي عليه بدنة ان البناء له ثم ان البناء والا شعاد هل لمحاكمة من الجن ثم ذكر الشاهد شيئا لا يحتاج اليه ثم تبين بخلاف ماشهوا وفيه بعض ما سبق في الفصل السادس من ظهور المدعي بخلاف ما ادعى او

على شيء يتي ما كان على ما كان قبل التخرى قال محمد رحمه الله تعالى وانما يصدق الصغير فيما يتر بعد ما يصرى ووقع تخبر به

الله ادى اذا قال هذا المال
 اليك هبة اوصفة فاما اذا قال
 هو مالي وقد اذن لي ابي ان
 اتصدق به عليك او احببه لك
 لا ينبغي له ان يقبل وكان الشيخ
 الامام شمس الانعة المحسواني
 رحمه الله يقول الصبي اذا قال بقالا
 ينلوس لا يترى منه شيئا واشهره
 ان امه اقره بذلك فان طلب
 الصبي منه ونحوه لا يأس بان
 يبيعه وان مال الزبيد وما
 ياكله الصبيان عادة ينفى عن
 لا يبيعه منه هذه المسئلة في
 استحقاق البنت مردود بالثمن
 من مائة مسائل الدرر المختار
 شمس الله تعالى
 (في مسائل الطهارات) ع
 ذكرنا اصول الامام الاجل برهان
 الدين رحمه الله تعالى في بيان
 حكم المساء المستعمل من
 الحيط اذا ذل على الصبي يده في
 الاناء على تعدد اقامة القربة هل
 يدبر المساء مستعملا لا ذكر
 هذا المسئلة في شيء من الكتب
 وقد روي عن النعمان ان هذه
 المسئلة صادرة وائمة الفتوى
 فاختار فيها فتوى انه لا مال فيه
 تصادم الى من هي رتبة القاضى
 الامام جمال الدين الرغمدوني
 على وجهيهما الله والا شبه ان يجر
 مسئلة اذا كان الصبي قاتلا
 لانه من اهل القربة والمذبح
 كسائرهم وصنف عباد الله حتى يقر
 بالصلاة اذا بلغ بهار يضرب
 عليها اذا بلغ عشر اوز كرفيه

مال ابي او مال فلان الاجنبي او مال مولاي وتعد به شبه

نظور المشهود به خلافا لما شهدوا وفيه خطأ الشاهد فيما لا يكلف على سبيله وفيه
 حقيقة ايجاب الضمان على الشاهد وفيه بيان موضع يحتاج فيه الشاهد ان يقول
 هذا وارث فلان ابي بمساج وفيه مشهدوا وقضى ثم برهن على البراءة او انكر المدعى
 عليه وحلف بما لا يفي برهن على المال ورجعه في آخر فصل الخليف وفيه قال
 الشاهد ليس هذا وارث فلان ثم قال هو وارث او قال ليس المدعى هذا ثم قال هو والمدعى
 ثم انكروا انك احد شهادته
 الفصل الخامس عشر في الخليف ومتعلقه وفيه انما يشترط الاحضار فيما اقرانه
 في يده وفيه ان المدعى المأذون قبل يحلف وقيل لا ولا يحلف الصبي المحبود عليه
 وفيه لا يرد الا انه ساقط طالب المواثبة في الشفعة وكذا في خيار الهبة وفيه لو اقر ثم
 انكر وفيه التهمة وبه ما يصدق به من اوبى عنه ثم شرط صحة الحكم بالكل وفيه لا يفي
 ان يحلف بقوله من من اصبنا الا لانه وفيه انكر حلفا ثم اقيمت عليه البيعة
 الفصل السادس عشر في الاستحقاق والغرور ونحوه وفيه متى يتمتع المبيع باستحقاق
 المبيع وفيه على السانع مع المستحق وفيه استحقاقه باقرار المشتري وبشكله ثم
 شرط صحة دعوى استحقاق المبيع من المشتري على بائعه ثم دعوى الرجوع بالثمن
 عند الالة قاق وفيه لا يشترط حقه بالمبيع لسمع البيعة بالاستحقاق للرجوع بالثمن
 وفيه التوفيق لو كان ما هرا لا يشترط ذكره وفيه لا يملك انما القبر بغيره ولذا هو قاضي
 ويرجع بالثمن وفيه انه لا بد ان يبرهن على الحكم ولا يكفي ان يبرهن انه حصل قاضي
 كذا وفيه ان العلم بكونه منه قالا يمنع الرجوع وفيه استحقاق من يملكه القبر والمرتب
 والمساخر والمودع بعد هلاك المبيع وقيل ثم قوله (بدان شرطه فروشم كغافري
 است) ثم دفع دعوى الاستحقاق وفيه بطلان الزعم بالحكم وفيه ابراء المشتري البائع
 من جهدة الاستحقاق وفيه يقضى المستحق وان كان تاريخ الغيبة اقل من تاريخ البائع
 وفيه اقرار المشتري المستحق عليه انهم شهدوا بوزرهم يرجع على بائعه وفيه وصل العين
 الى المشتري بعد الاستحقاق هل يلزم مردود على بائعه وفيه برهن البائع على الاستحقاق مع
 انه اقره بيقع الحكم ببيدة لا باقرار الحاجبة وفيه اعتراف المدعى عليه بالمدعى بعد اقامة
 البيعة قبل الحكم وفيه يرجع الواهب اولا وفيه شرى بشئ وعوض البائع عنه بجنه
 ثم استحق المبيع بماذا الرجوع وفيه استحقاق بدل الصلح ومتعلقه وفيه دفع العوض
 في المهر وسبق المقايضة والاستحقاق فيه ثم الاستحقاق بعلم احد المشتري في الدار
 او في الارض بناء او مرقعة او زرع او متبرعة او وقفا ثم حكم بناء احد الشرى بكن او ذراعت
 في ارض مشتركة بلذا من شرى بكنه ثم ما اذ اخذه الكفيل بالملك عند استحقاق المبيع
 ثم استحقاقه والبائع امت بلا وارث ثم الغرور ثم غرور الامة بمشتريها وقول القن اشترى
 الخ في وفيه يطلب من الموكل لو فاق الموكيل معرفة استحقاق بدل العقود
 الفصل السابع عشر في عقود بيعين فيما التقود وما لا يتعين وفيه بيان العمدى هل
 يصلح له ان لا يصلح وفي اي موضعين وفي اي موضع لا يتعين وفيه حكم المثلي والمثلي

اذا جعل غشا واجرة وفيما تقطع الفتن العدى ثم الاحكام التي يجري فيها الدناير
يجري الدراهم وعلى العكس ثم مجازس القبضين وتباينهما وما ينوب احدا القبضين
من الاتحرف قدوة صمان وامانة
الفصل الثامن عشر في مسائل بيع الوفاء وفيه العبرة للفقهاء المقصود وفيه البيع
المجاز لا يجوز في المنقول وفيه احكام الرهن والاجارة والشفعة
الفصل التاسع عشر في مسائل الاجارات المعهدة به ثم قد فيها بين المستقرض والمقرض
وفيهِ بيان ان القول للقباض وفيهِ يكون القول لادائع في الدفع والا تخفى عدم اخذه
وفيهِ الاجارة بين بائع ومشتري وبين راعٍ ومترهن او غاصب ومغصوب منه وفيهِ هل
ينصب القاضي فيما يخص الواختى المقرض وفيهِ موت احد المتخبرين او المتخبرين
ودفع المفتاح الى المؤجر

الفصل العاشر في دعوى النكاح والمهر والنفقة وقبولها وما يتعلق به وفيهِ
اشارة الى ان ولاية القاضي على ترويج الصغائر تتوقف على شيء وفيهِ ان النكاح
لا يثبت بمجرد التماق والمهر وفيهِ انه لا ير لغبر الاب والجد والعمامى ولاية
التصرف في مال الصغير وفيهِ لو شهد احد هبا باراه الاتحرف به يقبل وقيل لا والمهر
والنفقة والجماع وما يتعلق به وفيهِ الانفاق لمعدته القبر لتزوج نفسها ودعوى البقرة
بلا بيان الصفة وفيهِ بعض التناقض في دعوى المهر وفيهِ ان يوم الموت لا يخل تحت
الحكم ويوم القتل يدخل وفيهِ انه يصح الاشهاد على افرادها ان جميع ما في هذه الصفحة
لاى وفيهِ دعوى الروح فساد النكاح والصالح من دعوى النكاح وما يتعلق بقض
الولى مهر ولينته وفيهِ بعث الى امراته متاعا ثم ادعى امرته مهر وفيهِ عدم مبلغ الجماع
وفيهِ خروج الزوج بالمراة الى اى بلادها والزوجة الصغيرة اذا زنت الى زوجها قبل قبض
المهر فلا لى ردها الى بيتته وفيها حق على امراته ثم ظهر فساد نكاحها هل له ان يسترد
النفقة وفيهِ الانفاق على معدة الغير وما يتصل به وفيهِ دفع الزوج المجهل ولم تأت
المرأة بالجماع وفيهِ ظهور المرأة ثيبا وقد زوجها الى انها بكر وفيهِ تنكده زوجت
بأنتم وولدت منه وما يتصل به وفي آخره احكام المحلولة

الفصل الحادى والعشرون فيما ينسرى من المحنى الى الرق والارض وما لا ينسرى وفيهِ
المالك لو كمل الشراء وان كان ثابته الا الا انه لم يعتبر في حق شيء من الاستكام
الفصل الثاني والعشرون في الخلع وما يتصل به وفيهِ قوله الله يهلك نكاحه ويهلك
منك اعتناق وفيهِ كون الام حاق بالولد وفيهِ الطلاق بشرط راء الزوج من المهر
وفيهِ حيلة ابراهيم الابو كيل زوج موكلته من شيء من المهر ربه الاحتيال بحال
الصغير

الفصل الثالث والعشرون في الامر باليدومعتاته وفيهِ (كل من شرعى اولد ورن)
وفيهِ الفرق بين مادام وما كان وفار يستحقا وقد طولنا الكلام فيه في فصل ما يصح
تعليقه وفيهِ معرفة اسماء البلدان والكورة وابلدة وبه لوسع صوتها اجنبي فهو

الصبي لا تصاحى العيسة
غالباً ووثوقه انه حازل ان الطهارة
أصل وفي الخامسة شكت وقال
عبد الصمد ان لا نسي ان كان مع
الصبي رقيب فالماء طاهر وطهرو
وان كان مسيباً في السكة فالماء
مكروه كسور الدجاجة الخلاة
وهذا اذا لم يرد به القربة فالما اذا
أراد به القربة فقد ذكرنا ذلك في
الهيضة وفي فتاوى القاضى
الامام ظهير الدين الصيرافى
جامع الباقى لا فصل عليه
وعلى الفصل وعن ابي يوسف
ا بوجبة الفصل على من لم
يدرك قال الغفيع ابو القاسم
يصح قوله عندى والصبي اذا
كانت لا تنهى عيب الفصل
على الفاعل اذا ارسل وفي الهيضة
والذخيرة تلازم ابن عرس سنين
جامع امراته البائة فلعلي الفصل
لوجود السبب في حقها وهو
توازي الحشقة بدت بحسب الخطاب
ولا فصل على الغلام لعدم الخطاب
الا انه يؤثر بالغسل تحلقا واهتياذا
كنايمر مواصلة تحلقا وعتيادا
ولو كان الرجل بالنا والمرأة صغيرة
يعامع مثلها فعلى الرجل التمسك
ولا فصل ما عاها والا يلا في
الغيرة التي لا يهاجم مثلها
لا رجب التمسك فكذلك كرفى
الاجنس وفي شرح الشافعى
كتاب المحمودان عليه الغسل
وان لم يستل وفي القبضين
الصبي اذا فقهه في صلاته

في كرفى التوازي انه لا يعيد الوضوء لان فقهه على الصبي لا يوصف بالجنانية فيه حارة
في كرفى التوازي انه لا يعيد الوضوء لان فقهه على الصبي لا يوصف بالجنانية فيه حارة

ظهير الذين رجع الله اليه اذا
اذا نسي أنه في الصلاة فقهه
قال شدا قال أبو حنيفة رجه
الله نفسه صلته ولا يقيد
وضوءه لان السنة وردت في
اليقظان وهو ليس في معنى
لمستيقظ وقال الحكماء الكفني
والفقيه عبد الواحد يقيد
الوضوء والصلاة لو جرد
القهمة في الصلاة وفي المحيط
وقيسا ايضا الطفل اذا قام على
ثدي امه ثم امتصه ثلاث
مرات ماهر وفي القنيس صي
او تضع من امه ثم قام فآب
تياب الام ان كان مل فيه
فهو نجس فان زاده على قدر
الدروهم يمنع جواز الصلاة
وروى عن أبي حنيفة رجه
الله تعالى انه لا يمنع ما لم يغش
لايه لم يغمر من كل وجه فكانت
فحاشته دون نجاسة البول
بخلاف المرأة لانها متبرئة من
كل وجه كذا ذكر في حريب
الرواية لا في حنيفة رجه الله وهو
الصحيح وان كان أقل من مله
فيه فليس بنجس اعتبارا بالبالغ
وفي المتن صبي بلغ السبي
جلس على حجر أصغر وعليه
نجاسة كثيرة لم نفسه صلته
ورأى في مواضع آخر الصبي
اذا مكث ثوبه نجسا أو
هو نجس وجلس على حجر المصلي
وهو يستل ان الحمام النجس
اذا وقع على رأس المصلي وهو
يصلي كذلك جازت صلته

جناية يقر فيه كشفا وجهها بناية وفيه بيان فائدة كون السكوت اذا نائم حيلة المرأة
التي تتزوج وتخاف ان لا يعطها زوجها الامور ثم الاحكام المعطوف بعضها على بعض
بحرف الواو او يحرف أو وفيه حكم كلمة أو في النفي والاثبات وفيه ان البيان في العتق
المهم تعيين أو إقاع مبتدأ
الفصل الرابع والعشرون في تصرفات القضوي وفيه ما يتقدم من التصرفات السابقة
باجازة لاحقة وشكاح القضوي وانه لا يصح شاهدة في النكاح وان كان من يعقله
حاضرا ثم ان الاجازة بالفعل بما اذا تكون وفيه ان القضوي في النكاح لا يملك نفسه
وذلك في البيع وبما يحاسبه وفيه محكوت المالك ليس باجازه ثم بيع القضوي ثم
شراؤه ثم صلته ثم خلعه وفيه ما يتقدم من التصرفات بالاجازة وما لا يتقدم ثم ان الاجازة
لا تلحق بالافعال
الفصل الخامس والعشرون في الخيارات الخيارات ونوع لا يثبت في عقود لا تختل
النسخ كنكاح ونحوه وانه اقسام اولها خيار العتق في النكاح وما يحاسبه من خيار
المحب ونحوه ثم خيار الخيرة ثم خيار العتق ثم الخيار بعدم الكفاة ثم خيار البسوخ
وفيه مسألة اشبيع ونوع يثبت في عقود تختل النسخ كبيع ونحوه وانه اقسام اولها
خيار الشرط ثم خيار التعيين ثم خيار الرؤية وفيه التبرن من الذهب والفضة عين
كسائر الاعيان ثم خيار العيب باحكامه من اشارة امة على انها بكر ومنها تركه المحصورة
زما بعد معرفة العيب وفيه الزيادة هل تنع من الردي العيب وفيه معرفة نقصان العيب
ومناظره والمبيع بخلاف ما سي ثم خيار الانحطاق ثم خيار الرؤية في الاستصناع ثم
الخيار والاثبات بهلاك المبيع أو بفوات بعضه ثم العيب الفاسخ واليبر ثم الصلح من
العيب
الفصل السادس والعشرون في ما يعطل من العقد بالشرط وما لا يعطل وفيه ما يصح
تعليقه وما ضاقه وما لا يصح وفيه بيان ما يقبل التأقيت والغاية وما لا يقبل وفيه
ان الغاية تدخل أولا وفيه تحريم المحلل وفي آخره حيلة من أراد ان يرضى انسانا
بخلقه ولا بحث ثم بعدة جنس فما يقطع الاضافة وما لا يقطعها
الفصل السابع والعشرون في تصرفات الاب والوصى والقاضي والمتولى والمأمور وفيه
يتمتع منه الغن ومن لا يتمتع منه وفيه اذا اضيف العتق الى المولى لا ترجع
الحقوق الى الوكيل وفيه ما يتعلق بتجلى الاوقاف وفيه الاستدانة على الوقف وفيه
لورثة اخذ التركة لاقتسامه ودفع الدين وفيه بيان ما يتعاقب فيه وما لا يتعاقب
الفصل الثامن والعشرون في التركة والورثة والدين وما يتعلق به وفيه بعض احكام
الوصى وفيه اخذ الورثة كفن الميت من مال نفسه او قضاء دين الميت من مال نفسه
او انفق على الصغير من مال نفسه او بحساب دين عليه وفيه اتفاق الكبير على الوارث
الصغير من التركة ثم اثبات الوارثة ثم هلاك التركة في قبض أحد الورثة ثم البراءة
عن التركة او من حق ثم صلح أحد الورثة من نصيبه ثم تبرع الاجنبي بقضاء نصيب أحد

وقد قرأناه في شيخنا من أعلام الشريعة أن من منع القرامطين التائب أو المجهنق ١٣ لآثاره الصالحة لأن السبب في

ثلاثة صحيفة وصحة التسلوة بالتميز ولو أخبرنا التائب بعد ما استيقظ أنه قرأ آية الصلوة لآثاره الصالحة وهو الصحيح وكذا إذا قرأ عندنا ثم قال فيه فاعبر بذلك فهو على هذا صهي ونصراني خرجا إلى مسيرة ثلاثة أيام فلما سارا يومين أسلم النصراني وبلغ الصليبي فأن النصراني يقصر الصلاة فصاح من مقره والصليبي يتلأ نية النصراني بالسفر كانت صحيفة قصار مسافرا من وقت خروجه ونية الصليبي كانت فاسدة لأنه ليس من أهل النية وفي فوائده القاضي إلى على النبي الكافر إذا أسلم وهو مسافر يتنوع بين وطنه أو من ثلاثة أيام يكون حكمه حكم المقيم يصلي أو يعا وكذلك الصليبي يكون مسافرا بغيره ثم بلغ يعني كلاهما يصلي أو يعا وهو اختيار القاضي الأمام نحر الدين وجهه الله وهكذا أفنى في طريق الحج وقال بعض المشايخ الذي أسلم على ركعتين والذي بلغ صلى أربعين وهو اختيار الصمد والتهديد وقال بعضهم لا بل كلاهما يصلي ركعتين والمحاض إذا ظهرت ويتنوع بين المقصد أقل من ثلاثة أيام صلى أو يعا ورويت في فوائده شيخ الإسلام

موافقة الدهوى لا يكتفي وفيه أن ذكر الطوع قبل الاحتياط لا مرام وفيه لو أصر من بيان السبب وما إلى دعوى الإقرار لا تمنع وفيه مسألة كساد القطر في انتفاع العدالي وفيه تحليف غير القاضي لا يعتبر وكذا تحليف القاضي بلا طالب المدعي وفيه أنه لو وقف على أولاد أو ولد أو لاد فالتقوى أن أولاد البنات لا يدخلون (الفصل الأول في القضاة وما يتصل به من عزل فاض أو وصي أو وكيل أو أمورا ورسول وفيه نصب الوصي والتولي) *

بدأت أولا بما يصير به دار الإسلام دار حرب وما يصير به دار الحرب إسلاما للباحة إليه في زمانها وما كانا قال ح رضي الله عنه لا يصير دار حرب إلا بأحكام الشرك فيها واتصالها بدار الحرب بأن لا يكون بيننا وبين دار الحرب بمصر المسلمين وإن لا يبقى فيها مسلم أو ذمي آمننا على نفسه بالأمان الأول أي لا يبقى آمننا إلا بأمان المشركين وعندهما بأحكام أحكام الشرك نصير دار حرب اتصلت أو لا تبقى أحد بأمان الأول أو لا ندار الحرب نصير دار الإسلام بأحكام أحكام الإسلام فيها ولو بقي فيها كافرا صلي وإن تكن متصلة بدار الإسلام بأن كان بينهما مصر لدار الحرب فكذلك عكسه اعتبارا لأحدهما بالآخر وله أن الحكم إذا ثبت بعلته خاسي شيء من الدلالة بيني الحكم بغيره فلما صارت البلدة دار الإسلام بأحكام أحكامه خاسي شيء من أحكامه وآثاره تبقى دار الإسلام

(بسم الله الرحمن الرحيم) *

الحمد لله الذي أرسد من شام من عباده إلى التقوى في الدين وردهم من حواشي الكسل إلى الانهماك في طاعته فغير دعا وكانوا أخيرا التزموا دين والصلوة والسلام على من بسيف شريعته أقام الدين وقمع الكفر والمفسدين وعلى آله وأصحابه الذين اجتهدوا في اتباعه حتى صاروا الفضل المجتهدين وجدوا في اقتفاء آثارهم فهم أكمل المجتهدين (أما بعد) فيقول العبد الفقير العالِمُ الحقير نجم الدين إلى ما وقفت على ما كتبه شيخي واستاذي ووالدي وقد وثق إلى الله تعالى وملاذي شيخ الإسلام ومعتقد الخلف المقام الشيخ خير الدين بخطه الشريف وأقاده بضرره المنيف من المحواشي التي على جامع الفصولين التي هي بمنزلة العين للأنسان والآنسان للعين وذلك لما فيها من الأبحاث التي له والفتريات والتفوق عن كتب المذهب المستبرأت ورايت جمع مثلها بعد التثبت واجبا وكونها في مجلد على جادة أيا صائبا خشية عليها من الضياع أو أن ينقلها مدح بسوء الابتداع أحببت أن أطبعها في هذه الأوراق ليكون نوابها ذخيرة عند الله في يوم التلاق ولستكون تذكرة لمن طالع وحي فساد أن لا ينسأ في أو لا ي وأهل والمسلمين من صالح الدعا وسيتبها باللائق الذي في الفوائد المنيرة فأسأل الله العظيم أن ينفعها لكل قلب سليم ليكون لقضله شاهدا ولبركته شاهدا وقد قال صلى الله عليه وسلم لقيا يعرف الفضل لاهل الفضل اهل الفضل وهما الشرا في المقصود مستمدا لأجلته من الملك المعبود

(الفصل الأول في مسائل القضاء) *

برهان الدين رحمه الله تعالى (مثل) عن صهي وحائض وكافر خربوا إلى سفر فلبسوا في من المقصد أقل من مسيرة السفر

والكافر والمجانين يعمران
 والله تعالى أعلم وفي النخبة صبي
 خطب يوم الجمعة وله مشور
 وصلى بالناس جازي فتاوى
 خوارزم وفي فتاوى القاضي
 ظهير الدين رحمه الله ولو خطب
 الصبي اختلف المشايخ فيه
 والمخلاف في صبي يعتقل وفي
 المنتقى من محمد رحمه الله تعالى
 في النصارى اذا استورقوا سلم
 ليس له ان يصلي بالناس وكذا
 الصبي اذا استقصى ثم بلغ
 يحتاج الى تقليد جديد وفي
 العبد ورايان (وبش) شيخ
 الاسلام برهان الدين رحمه الله
 تعالى السلطان المولى اذا كان
 صديقا فيما هل يبقى سلطانا ام
 يحتاج الى تقليد جديد (أجاب)
 يحتاج الى تقليد جديد وذكر
 في التبيين السقط لا يصلى
 عليه بالاتفاق وفي قسله
 اختلاف واختصار ان يغسل
 ويدفن ملفوفا بفرقة وذكر
 في المنقط وقال محمد ويصلى
 وفي النخبة اذا ولد ميتا
 لا يغسل ولا يصلى عليه وفي
 مختصر الحاشى كم وفي شرح
 الطحاوى اذا نزع أكثر
 الولد ميتا مات يصلى عليه
 والا فلا سواء نزع من جانب
 الرأس او من جانب الرجل
 وفي شرح أحمد حى رحمه الله تعالى
 المولود لا يغسل او امان يولد حيا
 أو ميتا فان ولد حيا يغسل ويصلى عليه

وكل مصر في موال مسلم من جهة الكفر ونحوه في اقامة الجمع والاعباد واخذ المخرج وتقليد
 القضاء وترويج الاماى لاستيلاء المسلم عليهم واما طاعة الكفر فتفى موادعة ومخاضة
 واما في بلاد عليا ولا كفا رقيب وزر المسلمين اقامة الجمع والاعباد وبصر القاضي فاضيا
 يتراضى المسلمين ويجب عليهم طلب والى مسلم في دار الحرب يمتنع وجوب ما يندرى
 بالجهان خلافا للشافعي رحمه الله اذا حاكمنا لا نجري في دارهم وكذا عكسه فلا مسلمة
 وقتل مستأمنة لا فود ولا دية هندنا ويقاد عند الشافعي رحمه الله ولو قتل أحد
 المسلمين الا حقة تحب الدية لا القود هندنا ويقاد عند الشافعي رحمه الله وعلى هذا لو
 شرب المسلم خراثة أو زنا أو قذف لا يازمه المحدث خلافا للشافعي رحمه الله اسير من قتل
 احدهما صاحبه لا شيء عليه هندنا حسن رحمه الله الا الكفارة لانه تبع لهم فصار كواحد
 منهم وعند م تحب الدية اذله حكم نفسه فاسترحم نفسه حدة وكتبت في انا اسيرنا
 هدوة عند محمد رحمه الله كن أسلمة تعقب الكفارة في الخطا ورايدية في ماله وفي الخطا
 يكفارة ايضا والعمة المقومة يدارنا لا يجل بعرض ولا يقبل للثبته ولهمذا أقول هذا
 التعليل يقتضى ان تحب الدية على من أسلمة تقتل مستأمنة بخلاف ما مره تقليد
 القضاء قيل يكره لقوله عليه السلام من ابني بالقضاء فكمنا فيم يغير سكن وقيل رخص
 لوهذا في نفسه عالما بالكاب والسنة واجتهد اراى ثم لم يجز للسلطان ان يقاد القضاء
 من طلب وفيه لا يباح طلب القضاء بهما هذا كثيرا لما هو لواله على بلا طلب لم يجل
 له الشرع ما لم يصير عليه وهذا عند علماء العراق وهو اختيار ح رحمه الله حتى ضرب
 أسوطا لا مستأمنه وقيد م رحمه الله فياوسعين يوما لا باه وقال مشايخ بلاد الاناس به
 الصالح كذا ص وفي هد وبني أن يجتازوا الاولى لقوله عليه الصلاة والسلام من قلد فخره
 عملا وفي رعيته من هو اولى به منه فقتلنا ان الله ورسوله وان جماعة المسلمين صه ولو قلد
 القضاء رجلا وهو من أهل وقبره افضل منه فقد اسامولم باهم وكذا الوالى واما الخليفة
 فلمس لهم ان يولوا الخلافة الا افضلهم (٢) وشرحه لوتين واحدا من اهل المدينة للقضاء
 اعلم وعقته يقتضى عليه طلب القضاء فلو امتنع وقلد جاهل او فاسق باهم كونه طالب
 او يجتهد ليس شرط والاجتهاد يذل المهود لنيل المقصود وشرط كونه مجتهدا ان يعلم
 من الكتاب والسنة قد مر ما يتعلق بالاحكام دون المواضع وجوب العمل بهما والاجماع
 والقياس وقيل لو كان صوابا اكثر من خطله حل له الاجتهاد والاول اصح وحيد به
 محدث له فتقاه وفتيه الحديث وقيل لا بد له من قرينة يعرف بها العرف شهد وقيل لو
 كان عالما في مسئلة يعرف حقيقةها ولا تخفى عليه دقة قضاها ومجتهد في تلك المسئلة ثم
 اجمع العلماء ان الفتى يجب ان يكون من اهل الاجتهاد اذ يبين احكام الشرع وانما
 يمكنه ذلك لو فهم الدلائل الشرعية لا ترى الى ما روى عن ح رحمه الله انه قال لا يجل
 (قوله فهو مجتهد في تلك المسئلة) اقول فيه تصريح بجواز تجزى الاجتهاد وهو الاصح
 كافي كتب الاصول

وفي رواية الكرشي وجه الله ولا يصلي عليه ولا يصلي ولا يرث ولا يرث ١٠ ومن محمده الله أنه يصلي وفي الهداية

واذا صلى صبي مع أحد أبيه
فقات لم يصلي عليه لانه تبس
لهما الا ان يقرأ بالاسلام وهو
يقول لانه صبي اسلامه استبان
او صلى أحد أبيه به صلى عليه
لانه يتبع خبر الأبوين ديناً
وان لم يصب مع أحد أبيه به
صلى عليه لانه ظهرت تبعية
الدواخيم بالاسلام كما في القتيب
الصبي او الغنم اذا استشهد
يفصل عن داني حنيفة وجه الله
وعندهما لا يفصل وهو معروف
وفي التبيين صبي حمل في سبط
على دابة فصلى عليه لا تجوز
صلاتهم كالبالغ والقنوت على
هذه الرواية وان جاز في رواية
اخرى الصبي اذا غسل الميت
جاز ولا حق للنساء والصبيان
والهاتين في الصلاة على الميت
ذكره في شرح الجماوي وجه
الله تعالى وفي شرح المختصر
هل يقال اما في الصغار فلاته
لا فرض عليهم فلا معنى لتعلق
الولاية بهم واما النساء فقلبت
من اهل ولاية هذه الصلاة
فلا يستدبرن فيها ولا بأس
بان يحمل الصغير رجل واحد
على يديه ويثد اولونه على ان يحميهم
والراعي في حق التكتفين
كالرجل ولا بأس بشككتين
الصبي في ثوب واحد ويكره
تكتين الا في ثوبين وكذا
المراقة ولا بأس بشككتين

لاحدان يفتي بقولنا حتى يعلم من ابن قلنا ثم حل له ان يفتي لوصوابه أكثر من خطائه
فلو لم يكن مجتهد لم يحل له ان يفتي بالاجر بن الحكة فيصلي ما يفتي من اقوال الفقهاء
ح المفتي في زماننا لو كان كانت المسألة متروكة عن اصحابنا في الروايات الظاهرة وبلا
خلاف بينهم يفتي بقولهم ولا يخالفهم برأيه ولو مجتهد مقلداً لظاهر ان الحق مع اصحابنا
ولا بعدوهم واجتباؤه لا يلائم اجتهادهم ولا ينظر الى من خالفهم ولا يقبل ههنا لانهم
عرفوا الأدلة وميزوا بين ما صح و بين من ضده (أقول) هذا من حسن الاعتقاد والافعال
وجه الله أقدم منهم ولا دليل انهم اضطربوا وحزوا كثيراً بما لا يخبروا الا من الشافعي
وما كثر رضى الله عنهم ساء لم تكن الاحاديث مدونة في زمان أبي حنيفة رضى الله عنه
وصاحبه رضى الله عنهما مثل ما دونت بعدهم اذا الكتب الستة وامنناها دونت
بعدهم وابصاراى المجتهد لو خالف رأيه لم يكتبوا سنة واجابوا بحجابه وتابعوا قبل قنوا
في زمان الصحابة رضى الله عنهم كثر مرجع من لا يفتي عليه أن يعمل برأيه لا يرى فيه
بزمه أنه حق راجع على غيره فكيف يحل له العمل بغير موقد ذكر في حيز يجب على المجتهد
العمل باجتهاده ويحرم عليه تقليد غيره ح ولو اختلف فيها اصحابنا رجعهم الله فلو مع
ح رضى الله عنه أحد صاحبيه يأخذ بقولهما الظهور الصواب فيهما ولو خالف ح صاحبه
فلو كان اختلا فمهم بحسب الزمان كالحكم بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبيه لتغير
أحوال الناس وفي المزاورة والمعاملة يختار قولهما الاجماع المتأخرين على ذلك وفيما هذا
ذلك قبل تغير المجتهد ويحتمل عما أدى اليه اجتهاده وقيل يأخذ بقول ح رضى الله
عنه وقيل من سئل عن غير مسائل مثلاً فيصيب في ثمانية لافي البقية فهو مجتهد وقيل
لا بد لاجتهاد من حفظ المسووم ومعرفة التأنيخ والنسخ والحكم والمؤول والعلم
بمادات الناس و عرفهم ولو كانت المسئلة في غير ناهي الرواية قلوا وافتت أصول اصحابنا
يعمل بها ولو لم يجد لها رواية عن اصحابنا واتفق فيها المتأخرون على شيء يعمل به ولو
اختلفوا لم يجتهد ويقتي بما هو أصوب عندهم (أقول) جعل اصحابنا رجعهم الله عزلة الصافي
رضي الله عنه في لزوم التقليد وهذا مخالف للاصول ومذهب اصحابنا والله أعلم ح ولو كان
المفتي مقلداً غير مجتهد يأخذ بقول من هو أقره الناس عنده ويضع الجواب اليه ولو كان
الافتقار عنده في مصر آخر رجوع اليه بكتاب ولا يخاف خوفاً من الافتراء على الله تعالى
ح لو اتفق اصحابنا لا يفتي للقاضي أن يخالفهم برأيه اذا الحق لا بعدوهم أقول فيه نظر
لساير وجهي في الفصل الثاني ان الحق لا يفتي له أن يحكم بخلاف مذهبه الا اذا كان

(قوله اقول جعل اصحابنا الخ) اقول الكلام في مجتهد المذهب لا المطلق وحديث
فليس مخالفاً كما نص عليه شيخنا شيخ الاسلام الشيخ علي المقدسي (قوله ان
الحق لا يفتي له ان يحكم الخ) اقول قالوا المنتقل من مذهب الى مذهب اجتهاد
وبرهاناً ثم يستوجب التعزير فلا اجتهاد وبرهان أولى ولا بد ان يراد بهذا الاجتهاد
معنى التعزير وتحكيم القلب لان الصافي ليس له اجتهاد ثم حقيقة الانتقال انما

الصبي في ثوبين لان الكفن كسوة بعد الموت فيعتبر بحالة الحياة ذكره في شرح الجماوي واذا اجتمعت حناوة الى رجل

مجهتدا ولو اختلفوا قال المتقدمون من مشايخنا يؤخذ بقول ح رضي الله عنه وقال
 المتأخرون لو كان أحدهما مع ح يؤخذ بقوله ولو كان ح في جانب وهما في
 جانب يجبر القاضي فيه ولو جتهدوا أو اختلفوا في ح يؤخذ بقوله كما هي ولو كان
 في الأمر فتان اختلفا باخذ بأصوبهما عند ولو لا فتا تفتق اثنان باخذ بقوله ولو
 جازع لعني أن باخذ بقول مالك والشافعي في خلاف مذهبه وله أن باخذ بقول قاض
 الحكم عليه بخلاف مذهبه وينبغي للقاضي أن يشاور أهل الفقه في الحكم به لو سئل
 الفتى عن شيء ولم يجده في الأراي نفسه وهو ما أدى اليه نظره بنظر لو كان السائل
 متفهما يسأل مسائل للعلم به أخبره برأيه ولو كان عاميا يسأل للعمل لا للعلم يسأله هل
 وقع لك أو لم يقع فلو قال نعم فعليه أن يقتضيه ولو لم يقع ذلك لاحد فهو وغير الاختيار أن
 لا يقتضيه فقد روي أن بعض الصحابة رضي الله عنهم كان إذا سئل عن شيء يقول أو تمت
 فلو قال نعم أجاب ولو قال لا قال نعم يقع هذا إذا لم يجده إلا رايه أو لم يجده نص رواية
 أو لا أو أحد شأفتهم من كان وكيف كان وهذا للقاضي ليست بشرط أيضا حتى
 يصلح الفاسق أن يكون حاضيا والعدالة شرط الأول يقتضي ظاهر الرواية وقيل شرطا
 لصحة التقدير لو قلده هو عدل ثم فسق يستحق العزل ولا ينزل وبه أخذ جماعة المشايخ
 ويجب على السلطان عزله هذا وقيل ينزل في القاضي بتأخير الحكم بأثم ويعزل
 تحقيق في حكم مسئلة خاصة قلديفه وحمل به والأقوله قلدت بالبحينة تقليد أديا
 اتقي به من المسائل لا ولا الترتيب العمل به على الإجمال وهو لا يعرف صورها ليس
 حقيقة التقليد بل هو حقيقة تعلقي التقليد أو وصدي كانه التزم أن يصح بقول أبي
 حنيفة فيما يقيم له من المسائل التي تعبر في الواقع فان أوادوا هذا الالتزام فلا دليل
 على وجوب اتباع المذهب في المعين بالزامة نفسه ذلك قولنا أو بنية شرعا بل الدليل اقتضى
 العمل بقول المجتهد فيما احتاج اليه بقوله تعالى فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون
 والأسوال إنما يتحقق مند طلب حكما لمحادثة المعينة. وحيد فتا إذا ثبت عنده قول المجتهد
 وجب عليه به والقالب أن مثل هذا الزامات منهم لكف الناس عن تتبع الرخص والآلا
 أخذ العالم في كل مسئلة بقول مجتهد قوله أخف عليه وآنا لا ادري ما يمنع من هذا من
 النقل أو العقل وكون الإنسان يتبع ما هو الأخف على نفسه من قول مجتهد سدس غله
 الاحتكام ما عرفت من الشرع زمة عليه وكان صلى الله عليه وسلم يحب ما خفف عن أمته
 كذا في فتح القدير لابن الإمام (قوله وله أن باخذنا) أقول لأنه متفق عليه حيث
 نفذ القضاء فيه وهذا معنى ما قالوا أن القضاء في المسئلة الأخلاقية الاجتهادية يعبرها
 وفافية (قوله القاضي بتأخير الحكم بأثم) أقول قال العلامة الشيخ محمد بن عبد الله
 الفزوي في تبين الكفران القضاء واجب عليه بعد ظهور هدايته حتى لو امتنع بأثم
 ويستحق العزل ويعززه وفي شرح الجمع لابن مالك أن القضاء واجب على القاضي
 إذا أقيمت عنده البيئة حتى لو لم ير الجواب على نفسه يكره القاضي إذا لم يحكم بعد
 الدهوى العسيرة وهو محمول على ما إذا لم ير الجواب على نفسه اه

والعسي والمرأة بعد الرجل
 مسعود وابن عمر رضي الله
 عنهم وإذا اجتمع الرجل المحرم
 والمسلول كيف ما وضع
 جاز على ظاهر الرواية وإن
 كان عبدا وامراة فالعبد يلي
 الإمام والمرأة خلقه وإن
 كان صبيحرا وعملوكا ذكر في
 الجرد عن مجده يقدم العسي
 المحرم وهذا على رواية أبي حنيفة
 وجه الله ما على ظاهر الرواية
 في الرجل المحرم والمسلول كيف
 ما وضع جازع والهي إذا لم في
 صلاة الجنائزة ينبغي أن
 لا يعززه وهو الظاهر لانها
 من فروض الكفاية وهو
 ليس من أهل أداء الفرض
 ولكن يشكل برد اللام
 إذا سلم على قوم فرد عسي
 بواب السلام وينظر في
 الكراهة والله أعلم وفي
 تناوى القاضى ظهر الدين
 رحمه الله تعالى وإذا ارتد
 الزوجان والمرأة حامل فوضعت
 الولد ثم مات الولد لا يصل عليه
 وحكم المولات عليه بخلاف
 حكم الميراث وهل للأطفال
 سؤال في القبر روى الضعفاء
 عن ابن عباس رضي الله
 عنهما أنهم يسألون من
 الميتات الأول فاما جواب
 الأطفال عن ذلك فعلى قياس
 قول أبي حنيفة رحمه الله
 تعالى يتوقف في إرجواهم
 فان أباح حنيفة رحمه الله تعالى

فلم يصح المصلي حامل التنجاسة غلوا أخذ الطير وأدخله في كفه لا يجوز صلاته لانه ٩ حامل التنجاسة ولو صلت امرأته معها

مري يعني حامله للصبي جازت صلاتها ولكنها مسنة لانها اشتغلت بمسكين من أعمال الصلاة وفيه من المسائل امرأة صلت ومعه صبي ميت فان كان لم يستهل فصلاتها فاسدة غسل اوله يغسل لان بالغسل انما يظهر الميت الذي كان حيا وكذلك ان استهل ولم يغسل فان غسل فصلاتها قامة (مطلب حل الرضيع وارضاعه في الصلاة)

وفي الجها اذا صلت ومعه صبي ترصه ان مص الثدي فلم ينزل منه لبن لا تقصد صلاتها وان نزل تعدت صلاتها وكذا لو صلت وزوجها قبلها او اسها شهوة تعدت صلاتها (مطلب دفع المصحف الى الصبي)

وفي طهارات الهيعة قبل نزع الاغتسال كره بعض مشايخنا رجوعه دفع المصحف والروح الذي عليه القرآن الى الصبيان وطاعة مشايخنا لم يروا به بأس لانهم غير مخاطبين بالوضوء وفي التأخير تصحيح القرآن (مطلب حد البلوغ)

وادي السن الذي اذا بلغ الصبي واحتلم كان بالغاً تمام اثني عشرة سنة وادي السن الذي اذا بلغت الصغيرة وراث الدم كان حيضاً تسع سنين وهو قول محمد بن مقاتل

المر عين من الدين المشترك ثم تروى نصب الاخر له ان يشاؤك القاضى ثم آخرته استوفى جميع تركه اليه من بدل الوصى ثم ادعى عليه دار التهمان تركه اليه (الفصل التاسع والعشرون) في اقرار واحد الورثة بالدين او بالوصية او بوارث آخر وفيه احد الورثة لولا اقراره بدين او اقيمت به البيعة هل أحدهم يؤخذ منه كل الدين او حصته وفيه اقرار أحدهم بالدين ثم شهد هو وآخر به هل يقبل وفيه بيع الوارث شيئا من التركة للمطاعة بالدين وفيه إقامة البيعة على المحصن المقر وفيه اثبات الدين على وصى الصبي وفيه اقرار الوصى بدين الميت ثم اقرار أحد الورثة بالوصية وفيه امرأة ولدت بعد موت زوجها وفيه شرائط اقرار النسب

الفصل الثلاثون في التصرفات الفاسدة (١) الذكاح الفاسد ٢ البيع وفيه انه يجب في الغصب ثقبه يوم القتل ٣ الاجارة ٤ الرهن ٥ المبيعة ٦ الشراكة ٧ المضاربة ٨ الزراعة ٩ المعاملة ١٠ الصلح وفيه الصلح عن الوصية والوديعة والغصب وفيه صلح عن انكاحه لم يدع معنى يفسد الصلح وفيه الصلح من الدين والقرض وفيه بيع ما ليس عنده ثم عينه ثم الصلح عن بعض حقه ثم عن دعوى الذكاح ثم عن دعوى الطلاق ثم عن دعوى العارية والوديعة (١١) الكفالة الفاسدة وفيه جهالة المدكول له او عنه هل يمنع صحة الكفالة وفيه كفل بنفس غائب لا يعرف مكانه ثم الكفالة المؤقتة والمعلقة بنظر ثم الفاظ الكفالة ١٢ القرض الفاسد وفيه تغيير القصد بعد البيع وفيه ما يصير القرض مقبوض المستقرض وما يجانس ثم اقرار الخلع ورعيه ١٣ الكتابة الفاسدة وفي آخره ما يكون مضمونا بالقص والمحبس وما لا يكون

(الفصل الحادي والثلاثون في الشيوخ) ١ بيع الشائع وفيه ما هو نصيبه بلا علم ٢ اجارة الشائع ٣ اجارته ٤ ابداعه ٥ قرضه ٦ مضاربه ٧ هبته ٨ التصديق ٩ وقفه ١٠ هبته ١١ غصبه ١٢ دعواه ١٣ استحقاقه (الفصل الثاني والثلاثون في بيع المذبوب) والرهن والمدفوع من زراعة أو معاملة وفيه بيع الزرع والتمر ومعلقة أو باسباع المذبوب وفيه تحريم القاصب المذبوب ومقتله واجارته اباء وتر ويجوز بيع المذبوب ثم يبيع المرهون والمستاجر وفيه الاقرار بالدار التي أجرها لالانسان واجارته ثمانية بعد آخرها في المدة ثم اجارة المرهون ثم رهن المرهون وفيه ما يفتخ به الرهن والاجارة من قول وقول وفيه آخرها مضافة الى القيد ثم آخرها قبيل مجيئ التمسد او ابداعها او هبها بل دفع وفيه بيع المدفوع من زراعة أو معاملة ثم يبيع زوج مشترك ثم حصة حوازيه ثم يبيع الغنم ثم يبيع الارض المزروعة قبل ان تنبت ثم جنس آخر من مسائل المزارعة وفيه غصب أرضا أو زرعها وفيه بيان واضع يجب فيها الله على الزارع وان لم يعد من زراعة وفيه ان الاقالة لا تظهر في القلة والفترة ثم يبيع الثمار ثم يبيع برزخ ثم يبيع العاكن ثم ما يدخل في بيع الكرم تبعاً بلا ذكر ثم يبيع الكلا

(الفصل الثالث والثلاثون في الضمانات) وفي تضمين الامين وبرامة الضمين وفيه

امام ولم يكن نزوله من آفة يكون
 واقتوى على ما قاله محمد بن
 مقاتل رحمه الله تعالى
 (في مسائل الصلاة) قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 برأصبايكم بالصلاة اذا
 يلتواصبا واضربهم عليها
 اذا بقوا عشرا وذكر والدي
 وجه الله تعالى في مسائل
 القراءة في الصلاة وغير الصلاة
 من صلاة الملتقط اذا بلغ
 السبعين عشر سنين يضرب
 لاجل الصلاة باليد لا بالخشب
 ولا يحوز الثلاث
 (مطلب ليس العلم ان يضرب
 فوق الثلاث)
 وكذا المعلم ليس له ان يحوز
 الثلاث قال عليه الصلاة والسلام
 لم ير اس المعلم انك ان تضرب
 فوق الثلاث فانك اذا ضربت
 فوق الثلاث اقض الله منك
 (مطلب اذا اذن الهي)
 في كرفي الذخيرة واذا اذن
 صبي لا يعقل او جهنون عباد
 لان المقصود وهو الاحلام
 لا يحصل باذنه لان الناس
 لا يعتبرون كلام غير العاقل
 فهو وصوت الطير سواء ذكر
 في المسموع لشخص الاسلام الى
 يكره صلى الله عليه وهو
 ابن اربع عشرة سنة ثم نام
 فاحتم قاذبه قبل ان يذهب
 وقت الغشاء لا يجوز له ما صلى
 عن الفراش وعليه الاعادة
 عندنا وعند الشافعي لا اعادة

الامر بتلاف مال الغير وفيه ان من يضع بالامر السلطان او المولى ثم السعاية ثم
 غضب العبيد وما يتبع به ثم الغضب من الصبيان وغضبهم والرد عليهم وجنايتهم
 والجناية عليهم ثم الغضب من السكران والناثم والرد عليهم سائر السبب والدلالة
 ثم بيان الغضب وفيه وضع قلبه وقهره على رأس نفسه ثم اتلاف الشرب ثم جنابة
 الدواب والجناية عليها ثم ما يجب بالجناية عليها ثم المسائل الاحسانية كدفع شاة
 الغير وقد اشترقت على الهلاك وما يجانسه مما ثبت به الاذن دلالة ثم ما اذا جلس على
 قوب غيره فقام ففترق وما يتصل به ثم مسائل الماء وانثاره في البئر والمجدار ثم اتلاف
 الشجر والبناء والزرع ثم قصب القمار ثم افساد المركب وما يجانسه ثم ما قصب
 وما واب في بلد آخر وفيه يجب في ذيل الثلث قننه في بلد الغصب يوم المحضومة وفي
 القمي يجب قننه يوم الغصب والتلف وغاصب القنصاب وفيه ان الاراء من العين
 المنصورة اراء من الضمان وفيه اذا وضع الدين بين يدي الدائن لا يبرأ ما لم يضعه في
 حجره ثم ما يتطاع به حق المالك من المصوب وما لا يتقطع به وما هو مشى وغير مشى
 وفيه امرق كفسا التسيير ثم ضمان امد الشئ يمكن بسبب العين المشتركة وفيه
 الانتفاع بالعيان المشتركة ثم ضمان المأمور ثم الدال وفيه ضمان السوم على
 الشراء ثم الكلاء ثم المودع وفيه اختلاف شرط المودع وفيه النهي عن الدفع الى
 من هو في عياله والنهي عن السفر بالوديعة وفيه من يضمن المودع الوديعة بقدره
 اليه ومن لا يضمن وفيه ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق ومن يبرأ من الضمان
 بالعدوى الوقتي ومن لا يبرأ وفيه ما يضمن به المودع وما لا يضمن وفيه نسي موضع
 الوديعة ونام ضما وفيه طلب الوديعة وردها وفيه ما يملكه المستعير وما لا يملكه ثم
 اعارة الدواب وما يتعلق به وفيه اكره المودع على دفع الوديعة ثم استعمال الوديعة
 واتلافها ثم موت المودع بجعلها ثم جرد الوديعة وما يتصل به وفيه نوم المستعير
 العارية ثم رد العارية وما يتصل به ثم ما يضمن به المستعير وما لا يضمن ثم حاربه الامتعة
 ثم اعارة المرأة شيئا بلا اذن الزوج ثم ما يصدق فيه المستعير وما لا يصدق ثم ضمان المرتزق
 وفيه ما يجوز للرتن وما لا يجوز وما يضمن به وما لا يضمن وفيه نقصان سحر الرهن
 واذا زاده وفيه ما يضر به وهسا وما لا يضر ثم ضمان المتاجر وفيه اعارة الدواب
 ووجوب الضمان فيها وفيه ان المستاجر خالف ثم وافق بحسب تمام الاجر وفيه
 بقية احكام من يبرأ بالعدوى الوقتي وفيه بحث الدابة المستأجرة الى السرح وفيه
 رد المستأجرة وما يتصل به وفيه مؤنات الرد وفيه مخالف في الطريق اوقى الرقعة وفيه
 خالف في الحمل اوقى الركوب وفيه اعارة الامتعة ووجوب الضمان فيما على المستاجر
 ثم اعارة العقار ووجوب الضمان فيما على المستاجر ثم ضمان الاجر المشترك والمخاص
 واجرائهم ثم الرامي والبقار ثم خالف الرامي هلاك شاة فذبحها ثم المحارث ثم الجمال
 ثم المسكاري ثم النجاج ثم الخياط ثم القصار ثم السباغ وان حكل فعسل هو سبب
 نقص المال او تلفه فهو مد ذل في الجارة ثم الصانع ثم النجار والبناء ثم العلاف

فيل حولان المحول وقتلنا أدى الواجب قبل سبب الوجوب فلا يجوز قياسا ١١ على البالغ اذا أدى القهر قبل الزوال

بمخلاف المسافر لانه وجب سبب الوجوب في حقه بدليل انه يلزمه القضاء واما الصبي فوقت الصلاة ليس بسبب في حقه الوجوب بدليل انه لا يلزمه القضاء ثم فرق بين هذا وبين الصبية اذا حاضت في آخر الوقت حتى حكم بسقوطها لا تلزمها الصلاة وهما تبع على الصبي الصلاة اذا أدرك شيئا من الوقت وذلك لان المحض لو طرأ على البلوغ اسقط الصلاة فاذا قرأ البلوغ أولى ان يمنع الوجوب فاما هنا فلم يقارن بلوغ الصبي ما يمنع الوجوب فوجب عليه الصلاة ذكر في الملتقط للصغيرة المحررة ان تصل بغير قناع والاحسن ان تصل بقناع وفي التبيين وجوب صلاة الصغيرة بغير قناع استحسان لانه لا خطاب مع الصبا ذكره المحاكم والاحسن ان تصل بقناع لانها اذا تكرر بالصلاة لا تعود قنورها على وجه يجوز اذا واصلها بعد البلوغ

(مطلب صورة الصغير)

وفي صلاة فتاوى القاضى الامام ظهير الدين رحمه الله الصغيرة جدا لا تكون صورة ولا بأس بالنظر اليها وسها والاصل فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقبل ذكر المحسن والمحسين في

والوراق ثم الطباخ ثم الملاح ثم الاسكافى ثم الحساد ثم القصاد ونحوه ثم النجاشى والثياقي ثم الطهان ثم المزارع والمعامل وفيه بحث الدابة الى السرح ثم المستضع ثم النخاس ثم المحنن ثم الابن ثم اللقطة (الفصل الرابع والتلاتون في الاحكام) اولها احكام السكوت ثم احكام الاشارة ثم احكام السكارى ثم الوكلاء يقض ويعدون وما يتصل به وفيه ما يستتلف فيه الوكيل وما لا يستتلف ثم ما يجبر به الوكيل وما لا يجبر ثم احكام الصبيان وفيه وقوع طلاق الصبي ومعرفة حد البلوغ وتفسير المراهق ثم احكام التعاطى بالبيع والاقالة ثم النكاح ثم الاجارة ثم احكام الدلائل ثم اجرة كتبة الوثائق ثم الاستئانة ثم الديون وفيه ما قبل الدين ثم الابرار منه ثم ما يكون ابراراً وما لا يكون ثم حبة الدين ثم التبرع بقضاء دين غيره وفيه ما يجبر على قبوله وما لا يجبر ثم ما يكون قضاة من وما لا يكون وفيه القول للثلاث في جهة التملك وما يتصل به ثم احكام المزارعة والمعاملة اولها فضلهما ثم موت احد المتعاقدين ثم قيام احدهما على زرع وغيره ثم احكام العمارة في ملك الغير اولها ما يوجب الرجوع وما لا يوجب ثم العمارة في الاوقاف وفيه دعوى التميم والرضى الاتفاق على الوقف والصبي من ماله ومن ماله ما وفيه الامر بالانفاق وقضاء الديون وما يجانه ثم احكام المرضى

(الفصل الخامس والتلاتون في ما يمنع الانسان منه وما لا يمنع) وفيما يحل له وما لا يحصل وانه انواع ١ ما يحدث في الطريق العام او الخاص وفيه تفسير سكتة غير نافذة ٢ التصرف في العين المشتركة وبعض مسائل هذا النوع ذكر في فصل الضمانات ٣ تصرف الانسان في ملكه على وجه يتضرر به حاره وفيه معرفة حد التقديم وفيه ما يهرى الا على فعله وما لا يجبر ٤ في الاشياء المتدلية اعضانها الى ملك الغير وفي الزنا وفي الطريق وما يحدث فيها اهلها وفيه مسائل الانتفاع بالافنية ثم المتفرقات في هذا الفصل وفيه ادوارها اودر بها ان يغيرها وفيه هدم بيته ولحمين والجيران يتأذون به وفيه المروءة الى نهر او الى القرعات في ارض غيره وفيه منع القطة تغير اهل البلدة وتضرر اهلها ثم مسائل الاشجار وفيه شجرة التوت ونحوه والوكاكت في المسجد او القابر وفيه الاكارا فاخرس في ارض الدهقان واغرس الحاد في ملك الخدوم

(الفصل السادس والتلاتون في مسائل الحيطان) وهي انواع ١ في دعوى الحائط والمخص وفيه تفسير اتصال الترسع ٢ تصرف احد الشريكين في الحائط المشترك ٣ في الحائط بين اثنين ولا حدهما عليه خشبة اراد الاخر ان يضع خشبة عليه ولا خشبة لاحدهما عليه فاواد احدهما ان يضع عليه خشبة ٤ في حائط مشترك انهدم او يخاف عليه الانهدام وفيه ما يتصل به من منزل ذي ثلاث تقف كل سقف لرجل ٥ في شراء الحائط والاقاربة والصلى عليه ٦ في المتفرقات ثم احكام الحائط المسائل

(الفصل السابع والتلاتون في معرفة معنى الاسامى) نحو الذئب والجحر والقليل والكثير والطائفة والبعض ثم اسم البر ثم اسم الثوب وفيه ان هما ثم العرب لا تزد على

صغير ما روى انه كان ياخذ باحدهما فيعير وهو الصبي فيجذب ذكر في الفصل الثامن من صلاة الذخيرة اذا اقتدى بالبائع

بالصبي في التطوع هل يصير شارحاً حتى ١٢ يجب عليه القضاء قال به منهم شارحاً وقال به منهم دسيز

شارحاً حتى يجب عليه القضاء والصحيح هو الأول وهو نقله اقتداءً بقارئه بالإمام في التجنيس إمامة الصبي للبالغين في السراويل يجوزها بعض المشايخ والمختار عندنا شيخنا بما وراء النهر لا يجوز لأن نفل البالغ فهو ونفل الصبي غير مضمون فيكون بين الأقوى على الأضعف مثل الرستغني رحمه الله لما جاز إيمان الصبي فلماذا لا يجوز إمامته لأن إيمانه أخباراً بان الله واحد والصدق في خبره مقبول كما إذا قال هذا نهار وهذا يوم الجمعة ومصلاته إيجاب وهو ليس من أهل الإيجاب وفيه أيضاً ولو من صبي ندى امرأة نفل أن يخرج الأب نفل خلاصاً فأسد وان لم يخرج فصلاته صحيحة لأن في الوجه الأول صارت رخصة والارضاء حمل كبير وفي الوجه الثاني لا ذكر في الملتصق الصبي إذا نفل آية النجدة لا تجب عليه وتجب على من مع ذلك وهكذا الكافر والخائض وفي الذخيرة والصبي الذي يسقط إذا نفل آية النجدة أمر أن يسجد وإن لم يسجد لا يكون عليه قضاء وفي التخصيص ولو نفل آية السجدة في نومه فمفع منه وجب نازمة السجدة كمال الوجع

ثلاثة أذرع ثم اسم المتاع ثم الدابة ثم المحزرة ثم المحزود ثم الحمل واسم البقر والبهيمة والثنية ثم البقرة والثور ثم العبيد والفتى ثم النفل ثم الشاة ثم الكباش ثم الدجاج ثم الدب ثم الحمار والأتان ثم الخيل والفرس والبرذون والشهري (الفصل الثامن والثلاثون في ألفاظ الكفر ما سبها وأقربها) وفي الخطأ وحديث النفس بالكفر والرضا وأنه أنواع أولها في صفة الإيمان ثم ما يقال في ذات الله تعالى وصفاته ثم ذكر المكان لله تعالى ثم ما يضاف إلى فعل الله تعالى ثم فيما يقال في حكمة الله تعالى وغيره من المتفرقات ثم في تعليق ما يكون تبجيده كفر بالشرع ثم ما يعود إلى الغيب ثم ما يعود إلى الأنبياء ثم ردعاً لله تعالى وإحصاءه ثم ما يعود إلى الملائكة عليهم السلام ثم ما يتعلق بالصلاة ثم التكاح والصوم ثم الطاعات ثم الأذى كآثم الخلاف المتقدم ثم ما يتعلق بها ثم الأمر بالعرف والنهي عن المنكر ثم الحلال والحرام ثم العلم والعلماء والصلوات والأبرار ثم في المحسومة إلى الشريعة والقاضي ثم القاتل لا يتم ما كفر أو فحش وما يتصل به ثم قتي ما لا ينبغي أن يقتل ثم التشبيه بالكفر أو ترجيح الكافر على المسلم وملائمة من أسلم ثم ضيافة الجوسمي والنيروز ثم الخوازات للقادمين من الحج والغزو والذبح لاجلهم ثم الملوكة والحجارة والبهائم ولغير الله تعالى ثم كلام الفسقة والبهائم وفيه بعض مسائل الحنبل ثم تعليم الكفر وتلقينه والامر بالردة ثم المتفرقات وفيه جدد التكاح على من أنه بطل هل يجب مهر آثم ثم الكرامات وفيه الجين بغير الله تعالى ثم غناء هذا الفصل وفيها حكمة الزوجين

(الفصل التاسع والثلاثون في المتفرقات) وأنها أجناس أولها المحرمية وفيه تجزئ العتق وفيه ان الناس أحرار في مسائل ثم أن الظاهر لا يصلح للاستتقاق ثم مالو انقادوا لن البيع ثم ادعى انه هو ثم التناقص في دعوى المحرمية ثم ان التناقص فيما لا يتحقق لا يمنع الدعوى ثم إقامة العبد بينة على تقرير الغائب ثم أجناس هذين في فصل ما باتم وفيه ان القضاء بالمحرمية قضاء على كافة الناس وفيه ضرورة الولد من زوجين زوجين ٢ ادعى فعل نفسه وأقام بينة على فعل وكيله أو بالعكس ٣ ما يثبت ضمناً لأصداً وفيه من لا يجوز إجازته ابتداءً ويجوز إزالتها وفيه أقسام العبد بعد محرمته وعكسه ٤ ما يملك فيه الخمال وفيه اثبات حق التبديل والشهادة على اليد المنقضية (الفصل الأربعون في الخلل في الصلوات والمهاضر) وفيه ضمان ذمة قوم الأبداع إذا لم يعرف ذمة يوم عبده وفيه هدم إلى زماناً كغولس وفيه ان الأقرار لا يبيع قبل البيع باطل وفيه التزام من المعلوم يدل على أنه ملك المشتري وفيه محضر الشفعة وبينان أحكامها وفيه إذا كسد الثمن تازم القية وفيه ان البيع بالتعاطى يعتبر في موضع ليكن التسليم فيه بناء على العقد القاسد والأفلا وفيه المص شرط صحة القضاء في ظاهر الرواية واليه المال كثر المشايخ وفيه ان ذكر الإشارة لا بد منه وفيه قول القاضي حكمت بنبوت السجل بشرائطه لا يكتفي وكذا قوله شهدوا على

اذا أدرك في وقت الصلاة لزمه
فرض الوقت ولو صلى في أول
الوقت ثم أدرك في آخر الوقت
أعاد الصلاة جازية لم يقص
وقد راهقت وقد قامت في
الصف قدمت صلاة من يجنبها
استحسانا إذا نوى الامام
امامتها وإذا صلّت وقد
راهقت فغير تناسل لا تؤمر
بالإعادة استحسانا وإن صلّت
بغير وضوء تؤمر بالإعادة تطهرا
المراهقة إذا صلّت بغير تناسل
لا تعيد وإذا صلّت بغير تناسل
وفي كل موضع تعيد بالآلة
الصلاة فهي تعيد على سبيل
الاعتیاد الامام إذا أحدث
يوم الجمعة بعد ما خطب فامر
صبي أو معتوها أو كافرا أو امرأة
تصلي بالناس فامر هؤلاء رجلا
ليحضر ولو امر جنيا فامر غيره
أجزأهم امرأة معها صبي ميت
ان لم يكن استعمل فصلاتها
فأستعمل أو لم يغسل وان
سكان قد استعمل ولم يغسل
فذلك وان كان قد غسل
جاءت صلاتها والمستحب لها
ان تصلي على هذا الحافة في
فتاوى القاضي نحر الدين رحمه
الله تعالى

«(في مسائل الزكاة)»

ذكر القاضي الامام أبو جعفر
الاسترغيني في بحال الزكاة
لا تجب في مال الصبي عندنا
وعندنا لا تقبى رحمه الله تعيب

ويبرز ثم تقليد القضاة من الجائز يجوز كامن العدل إذا لصاحبه مرضى الله عنهم تقلدوا
الاعمال من معاوية بعدما أظهر الخلاف لم يرض الله عنه والحق مع علي في ثوبته
وتقلدوا من يزيد مع فسقه وجور والتابعون تقلدوا من الحجاج مع أنه كان أنقى أهل
زمانه يجوز تقلده من الباغي إذا كرفي (صل) لو استوفى البغاة على مدينة أخذوها
ونصبوا قاضيا ثم أخذها أهل العدل فرضت قضاءه إلى قاضي أهل العدل فانه ينفذ
منها ما هو موافق أو يختلف فيه كما في سائر القضايا (يق) لو كان القاضي من أهل البني
أيضا لا ينفذ القاضي العدل قضاءه (قضى) أشير إلى أنه ينفذ إذا قلّ هم كغساق أهل
العدل والقاسق يصلح قاضيا في الأصح (ن) حكمه كحكم المهكم بغيره ولو وافق رأيهم ولا
إبطاله (قو) بمجرد استيلاء الباغي لا تنزع قضاء العدل ويصع مزول الباغي لهم حتى لو
انزع الباغى بعده لا ينفذ قضاياه بعده ما لم يقلدهم السلطان العدل ثانيا إذا
الباغي صار سلطانا بالقهر والغلبة يجوز صلاته الجمعة خلف المنقلب الذي لا عهد له أي
لا مثله من الخليفة لو كانت سيرته في رعيته سيرة الأعرام يحكم فيما بينهم يحكم
الولاية إذ به تثبت السلطنة فيبقى الشرط ثم أهل البني هم المخارجون على الامام الحق
لاحق بياضه أن المسلمين إذا اجتمعوا في امام وصاروا آمنين به فخرج عليه طائفة من
المسلمين فخرجوا عليه اظلم ظلماتهم قلبا وباعة وعليه أن يترك استقلالهم وينصفهم ولا
ينبغي للناس أن يعينوا الامام عليهم إذ فيه أمانة على الظلم ولا أن يعينوا تلك الطائفة على
الامام ولو لم يكن خروجهم عليه لقلته إياهم ولكن ادعوا الحق والولاية فقاتلوا الحق
معانفهم بشدة فعلى كل من قرى على القتال نصر الامام على البغاة لانهم ملعونون بقوله
عليه الصلاة والسلام القسمة ناعقة لعن الله من أيقظها فلو تكلموا بالخروج ولم يعزموا
على الخروج بعد فليس للامام أن يتعرض لهم إذا عزم على الجناية لم يوجد بعد كذا
(قت) وفي (ثقي) قال (ص) لولا على رضى الله عنه ما درنا القتال مع أهل القبلة وكان
على وتابعوه من أهل العدل ونصمهم من تبعه بغاة وزعمنا الحكم للقبلة ولا تدرى
العادلة والباغية فكاهم يطلبون الدنيا (صه) ليس لهم أن يولوا الخلافة الا أهلهم
وهذا في الخلاف خاصة وعليه إجماع الأمة هكذا (صه) ومن أخذ القضاء برشوة
فالصحيح أنه لا يصير قاضيا ولو قضى لا ينفذ حكمه (صه) وبه يقى إذا الامام أو قلد برشوة
أخذها هو أو غيره وهو عاين لم يميز تقليد كضائه برشوة (ن) من أخذ القضاء برشوة
أو بشقة فهو كحكمه لو رجع حكمه إلى قاض آخر بغيره ولو وافق رأيهم ولا إبطاله (ما) ومن
أخذ برشوة لا ينفذ حكمه فلا حاجة إلى نقضه ومن أخذ بشقة فهو كمن تقلده بغير
القاضي لو ارتضى وحكمه نفذ حكمه فيما لم يرتض لا فيما ارتضى قال (بر) فخذ فيما و قال
(ض) بطل فيما و الا لا أخذ (شيخ) ولو ارتضى ولده أو بعض أهواه فلو يأمره
ورضاه فهو كارتشائه فضاؤه مردود ولو لا علمه نفذ حكمه وعلى المرتضى رد ما قبض
(عه) لو ارتضى فقصى أو قضى ثم ارتضى أو ارتضى ابنه أو من لا تقبل شهادته لا ينفذ
حكمه لانه حينئذ عامل لنفسه واولا به ولو ارتضى فبعت إلى الشافعي وإلى آخره ليحكم

ولا خلاف ان نفقة زوجته ونفقة والديه ونفقة ماله يجب في ماله ولا خلاف انه اذا كان لصي ارض عشر او ثراج يجب عليه العشر او الخراج لان العشر او الخراج يجب في الارض والارز كان يجب في الذمة واما صدقة الفطر قال ابو حنيفة وابو يوسف والشافعي رحمه الله تعالى يجب في مال الصبي وقال محمد بن قيس رحمه الله لا يجب في مال الصبي ولا في الاب اذا كان لصي مال وان لم يكن له مال يجب في الاب بالاتفاق هذه النجاة في زكاة مجالس القاضي ابي جعفر الاسترشبي وباتي جنس هذان بعدان شاء الله تعالى ذكر في المقتط اذا دفع الزكاة الى الصبيان برسم العيادي او الى مبشر ينشره او يدفعه الى من يهدي بأكورة او زحان الا ساوى شيئا يجوز عن الزكاة الا اذا نص على التوبة ومن وك ذلك صدقة الفطرو الصدقات المذكورة وفي الذخيرة لا يجوز ان يعطى من الزكاة ولا ينفق اذا كان صغيرا وان كان كبيرا فغيره اذا زاد دفع اليه هكذا ذكر القهقري وجهه الله وفي شرح الجامع الصغير لبعض مشايخنا ان على قول ابي حنيفة رحمه الله يجوز الدفع الى اولاد التي اذا كانوا قراء صغارا كانت الاولاد

بينهم لم ينفذ حكم الثاني اذا الاول عمل لنفسه لما ارتضى ولو كتب الى الثاني لم يملك بينهما واخبرنا عن مثل الكتابة نفذ حكم المكتوب اليه كذا (ذ) عني ثم ابصر فهو على قضاءه ولو قضى حال عيانه نفذ وتعلق القضاء والامارة بالشروط وكذا يجوز اضافته الى المستقبل وكذا يجوز اقيمت القضاء زمان بان قال انت قاضي هذه البلدة هذا الشهر او هذا اليوم وبصر قاضيا بقدره وكذا يجوز تعيينه بمكان حتى لو قيد القاضي اذلة بانه يخدم معين بقدره ويجوز استثناء سماع بعض الخصومات او سماع حرمه ورجل بعينه ولا يصبر قاضيا في المستثنى ولو قال لا تجمع خصومة فلان حتى ارجع من سفرى لم يجز له سماعها حتى يرجع وتعلق الحكم بين اثنين بالشروط لم يجز عند ابي يوسف رحمه الله وبه يفتى وعند محمد بن حنبل رحمه الله جاز ولو قضى في حادثة ثم قال له اسمع خصومة فلان ثانيا بعشده من العلماء لا يقرض عليه ذلك ولو قلد السلطان رجلا من قضاة ناحية فعفى احدهما لم يجز كالمكيلين ولو قلد هما على ان يقرض كل واحد منهما بالقضاء يفتى ان يجوز للقاضي لو استخلف بلا اذن لم يجز ولو مرض او سافر ولو بلا اذن فليقتل معاقب من جهة الامام حتى لا يملك القاضي عزله الا اذا قال له الامام ول من شئت واستبدل من شئت ولما مورباه ما لمجة ان يستخلف غيره بلا اذن الامام والوصى ان يفرض الى غيره بلا اذن الموصى وتماضي (ط) ولو لم يوفد في الاستخلاف وحكم خليفة بمحضه جاز كوكيل وكل غيره فباع بمحضه الاول ولو حكم في غيبته ثم اجاز له القاضي نفذ عندنا استئنا وكذا ارجح الحكم انما في المهديات كذا في (فقد) السلطان لو قال لرجل جعلت قاضيا ليس له ان يستخلف الا اذا اذن له فيه صريحنا او دلاله بان يقول له جعلت قاضي القضاء لان قاضي القضاء هو الذي يصرف في القضاء تقليد او عز لا كذا (ذ) واجاب النسب من محض انه غير صحيح لانه ذكر فيه ان هذا القاضي مقدم من جهة قاض القضاء فلان وادس فيه ان قاضي القضاء مأذون بالاستخلاف اقول يمكن التوفيق بينهما باعتبار الزمان ولو استخلف القاضي غيره وشروط عليه ان لا يرتضى ولا ينشر بالخروج ولا يمثل امر احد مع هذا التقليد ولو فعل شيئا من ذلك فعزل ولا يبطل ما مضى من قضاياه كذا (هـ) السلطان لو امر عبده على بلد امره بنصب القاضي جازا التقليد بغير ريق النيابة من السلطان ولو قضى هو لا يقد في الصلاة صلى هو او امره به جاز ولو قال السلطان لرجل فلان (ولاية رادم) لا يملك نصب القاضي لان ذلك تقربى قبض الاموال ولو امره على بلدة وجعل خراجها له واطلق له التصرف في الرعية كما تقتضيه الامارة فله ان يقد وان يعزل قال الامام لوالى البلدة

(قوله ولو قلد السلطان رجلا الخ) قلت فعل هذا الامر السلطان بعدم سماع الدعوى بمذخر عشرة سنين لا تسمع ويجب عليه عدم سماعها وصرح بحمله شيئا في فتاواه والله تعالى اعلم كذا ذكره مولانا الشيخ محمد بن عبد الله الغزالي

وجه الله كانت المسئلة واقعة
الفتوى فعلى قولها لا شك انه
يجوز على قول اى حنيفة رحمه
الله ان قيل لا يجوز فله وجه
وان قيل يجوز فله وجه ايضا
وفى فتاوى القاضى ظهر الدين
وجه الله ولودفع زكاته الى
صغيره ان كان يعقل يجوز
وكذلك لودفع الى معتموه يجوز
والى مجنون لا يجوز ووجه
القاضى الامام غير الدين رحمه
الله ولودفع الصبي وهو مراهق
جاز وكذا لو كان يعقل القبض
بان كان لا يؤمر به ولا يدفع
عنه ولودفع الى معتموه صغير جاز
ولودفع الزكاة الى مجنون او
صغير لا يعقل دفع الصبر الى
ابويه او وصيه قالوا لا يجوز كما
لودفع زكاته على دكان بقاءه
فقبر وقضاه فانه لا يجوز
والاب والصبي يقبضان الصدقة
للصبي والمجنون او من كان فى
حياله من الاقارب والاجانب
الذين يعولونه والمتقط يقبض
للقط ولودفع زكاته الى
رجل وامرء بالاداء فاطسى
الوكيل وله نفسه الكبير
او الصغير او امراته وهم معا ويحب
حاز ولا يملك لنفسه شيئا هذه
المجمل من فتاوى قاضى خان
ذى كبرى فى الخبره وان كان
الرجل يعول صبيًا فغسل
يكسوه منظمه ويد مع يده
وعصيب ياكل منه ويكسوه ومن تركناه لاشتباه الكسوة يجوز بطريق القيمة لوجوه وانما الطعام

مهره راعى ما يدت تقليد كن قضاوا اذ قال تلمس من شئت صح ولو قال كسى وا
تقليد كن اذ قال قلدا احد الا يصح كما لو قال لوكيله وكل من شئت صح لا لو قال وكل احدا
كذا (ذ) ومسئلة الكالة من المسوم فى كتاب او كالة على خلاف ما ذكره هذا اهل
البلدة لوليا يعولها على سلطنة احد بصير سلطانا بخلاف القاضى لضرورة فى الاول لافى
الثانى السلطان لو قلدهم خلاصا بلدة ثم بعد ايام قلدهم آخر ولم تعرض لعزل الاول هل
يجزى لى نصب الثانى ام لا قلت فكل من منه اوجه والاظهر انه لا يجزى وهو اختيار
(ص) السلطان لو قال لى اذ ادركت فاقض بين الناس وفصل بالناس او بالسكاكرا فا
اسلمت فصل بالناس واقض بينهم جاز كذا (من) وفى (فشن) السلطان المولى لوصيه
فبلغ يحتاج الى تقليد جديد لى سلطانا (ص) عن محمد رحمه الله النصارى لو استنصر
فاصل لم يمس له ان يصلى بالناس وكذا الصبي لو استعصى ثم بلغ يحتاج الى تقليد جديد
وفى العبد اذا اتى رواية (فن) اذا مات سلطانا واتفتت الرعية على ابن صغيره
وجعله سلطانا ماحال الخطباء والقضاة وتقليدها بهم مع عدم ولايته قال بنى ان
يتفقوا على وال عظيم فيصير سلطانا لهم فيقلدهم وهو بعد نفسه تعالى ابن السلطان
و يعقله لشره ويكون السلطان فى المحبة معه والوالى المصر شرط لئلا اذا القضاء فى
ظاهر الرواية لافى رواية النوادر وكذا من متابعنا اخذوا برواية النوادر للمجاجة
واكرهم مال الى ظاهر الرواية ولو امر بالقسمة فى القرى جاز وفاقا اذا القسمة ليست من
أعمال القضاء وكذا الوصى بغير فى القرى فى امور صغير او فى الوقف او فى نكاح الايتام
جاز كذا (خ) لانه ليس بقضاء ولا من أعمال القضاء (ط) هذا مشكل اذ القاضى
انما يفعل ذلك بولاية القضاء الا ترى انه لو لم يؤمن به ذلك لم يجوز فكان من جهة القضاء
فى العجلة فبنى أن شرطه المصر (من) قال أبو يوسف رحمه الله قضاء الامر لونه جوا
مع الامر الى موضع فلهم أن يقضوا الامر لغير قضاء امر رض معينة فابى ما حرج
المخيلة فلما ضمه أن يقضى الامر لغير القاضى وحده لولقاضى خصومة مقاصم عند
خليفته فبنى له اوعليه قيل بتغذ حجه وقيل لا (خ فشن) ادعى عليه فى بلدة دار فى
غير تلك البلدة نفذ القضاء وان لم تكن الدار فى ولايته هذا القاضى أطلق الجواب وفضل
فى (فند) محدودى رادعوى كرد دار محدودى ولا يباين قاضى ثبت حكم توافدى
واجاب توافدى كرد لو كان فى ولايته من قلمه يكون حكام القاضى والا لا يكون قوله
ثبت عندى حكم فى الصبح وقيل لا بد ان يقول حكمته او قضيت او انقضت وكذا قوله
ظهر عندى اوضح واعلمت فهذا كله حكم كذا (ط) وفى (عنه) وكذا قوله
اشهدت عليه حكم (فشن) قوله ثبت عندى حكم لكن الاولى ان يبين ان الثبوت
قوله وكثير من متابعنا اخذوا برواية النوادر للمجاجة قلت وى البرازية وبنى
برواية النوادر فى ان الامر لا يشترط لئلا قضاء والله تعالى اعلم كذا ذكره القزى
قوله ادعى عليه فى بلدة دار الخ اقول قال القزى رحمه الله تعالى قلت وقد سمعته
فى الحجة بتوفيرها وفى الكثرة عارا لافى ولاية القاضى لا يصح قضاؤه فيه اه

فما يدفعه اليه يسد محجوز
 واتمكّن قبل قول أبي يوسف
 وجه الله يجوز بطريق القيمة
 ايضا وعلى قول محمد وجه الله
 لا يجوز كقول أبي يوسف
 وجه الله في نواذر هتام وقال
 في الزادات حين وجب عليه
 الر كاتة فاشترى طعنا ما ودعي
 المسكين وقد اهدى هشام
 لم يجوز ذلك من الز كاتة لم يحل
 فيه خلافا قال الشيخ أبو عبد
 الله البحر جاني عندي أن هذا
 القول قول محمد وجه الله اما
 قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 وجههما الله يجوز فكانت ماس
 الز كاتة على صدقة القطران
 في صدقة الفقراء الاطعام جاز
 عند أبي حنيفة وأبي يوسف
 وجههما الله خلافا لمحمد وجه الله
 واذا فرض القاضي النفقة
 لذوي قرابته لم يعمل بطليم
 تلك النفقة ينوي من زكاة
 ماله فعل قول أبي حنيفة وجه
 الله يجوز خلافا لمحمد وجه الله
 وفي فتاوى القاضي ظهير الدين
 ويحب العشر في ارض الونف
 وارض الصبي والمنون
 والمكاتب والمأذون المديون
 وفي ذكاة الهداية في
 آخر باب زكاة الزرع والثمار
 وفي ارض الصبي والمرأة
 التلميذ مائة ارض الرجل
 يعني العشر المضاعف في
 العشرية وانخراج الواحد في
 الحراجية لأن الصلح جرى على

بالينة أو بالافراد الحكم بيئته بخلاف الحكم بأفراد (قشرين) قوله درست سديني
 أن يكون على الاختلاف في قوله ثبت عندي (عده) قوله لا تدعي عليه لا أدري لك
 حقا في هذا ليس بحكم وكذا قوله بعد الشهادة وطلب الحكم سلم الهدى والى المدعي ليس
 بحكم كذا (نفس) وقال وقيل انه حكم لان امره الزام وحكم ونص في (ذ) أمر القاضي
 ليس بحكم اذ قال فيها قوله (وه) ليس بحكم وينبغي ان يقول حكم كردم ويدل على صحته
 ما ذكر في (مطله) انه لو وقف وقضا على فقراء واحتاج بعض قرابته فاعطاه القاضي
 شيئا من الونف لم يكن هذا قضاء من القاضي لكنه عتلة القنوي حتى لو اراد الرجوع في
 المستقبل فله ذلك بان يعطى غيرهم من الفقراء جميع الغلة اما لو قال حكمت أن لا يعطى
 غير قرابته نفذ حكمه فدل هذا على أن فعل القاضي ليس بحكم ولو في المصنف قاضيان كل
 (ف) قوله فدل هذا على أن فعل القاضي ليس بحكم أقول فلو وقع الخلاف بينهم في أن فعل
 القاضي هل يكون حكما قال في البحر الرائق وأما فعله في وجهين فإما يكن موضع الحكم
 فليس بحكم قطعا وما كان فيه أموصلا على محله فقد اختلفوا فيه وله صور منها ما إذا
 اذنته بالتمتع فله في تزويج نفسه ما تزوج به فله وكيل عنها فله ليس بحكم كإلى القاصية
 ومنها تزويج الصغار الذين لا ولي لهم ومنها شراؤه ببيع مال اليتيم ومنها صدقة القاضي
 العقار الذي يقر ذلك مما هو في هذا المدعي يخرجه في القنيس بانه حكم ولذا وزوج اليتيم من
 ابنه لم يجوزوه في دفع القدر في كتاب النكاح بانه ليس بحكم لانه قاضيه وهو الواجبه
 قال والأحق بالوكيل يعني أن الوكيل بالنكاح لا يملك أن يزوجه من ابنه فكذا
 القاضي بعتة الوكيل أقول وكذا ما ذكر في التتمتع أن القاضي لو باع مال اليتيم من
 نفسه لا يجوز لأن بيع القاضي يكون على وجه الحكم وحكمه لنفسه لا يجوز اه خلاف
 الواجبه والأحق بالوكيل لأن من كونه حكما لأن بيع الوكيل من نفسه باطل
 وكذا ما ذكر في الفخيرة من أن الامام إذا اشترى شيئا من القنعة لنفسه لا يجوز شراؤه
 وإن كان للقنيس فيه منفعة ظاهرة لأن الامام إنما يبيع القنعة على وجه الحكم بين
 المسلمين ولهذا لا تزام العهدة عليه فلو ما بيع من نفسه كان ذلك حكما من نفسه وحكم
 الامام والقاضي لنفسه لا يجوز اه خلاف الواجبه ولكن لما ذكر ذلك في كلام أئمتنا
 فالأولى أن يقال إن الحكم القولي يحتاج إلى الدعوى والفعل لا كالتقضاء الضمني
 لا يحتاج إلى دعوى له وإنما يحتاج التقاضي فيدخل الضمني تبعا لهما لئلا يفتهم من
 نقل أن فعل القاضي حكم صاحب القنيس والتتمتع الذخيرة كما أسلفناه وصرح به في
 بيوع المحيط والامام شمس الأئمة العرشي وفي بيع قسواي قاضي خان وصرح به
 محمد في الأصل قال إذا حضر الورثة إلى القاضي وطلبوا القسوة بينهم وارث فائب أو صغير
 والتركة فقاروا قال أبو حنيفة لا أقسم بينهم بأمرهم حتى يعقوا بيئته على الموت والمراورث
 وقال أبو يوسف وعندهم ذلك بأمرهم فأبو حنيفة قال لا أقسم بينهم بقولهم ولا أقضي
 على القائب الصغير بقولهم لأن قسما القاضي قضائهم اه وهذا قطع للشبه كلها فتبين
 الرجوع إلى الحق اه كلامه

لان السبب وان يؤول إلى عليه وهذا اذا لم يكن للصغار مال فان كان لهم مال يردى من الملم صدقاني حنفية واني يوسف وجهما الله خلافا لمحمد رحمه الله لان الشرع امره بحري المؤنة فاشه النفقة كذا في الهداية واما المجد حال عدم الاب هل يجب عليه صدقة فطر الصغرى على ظاهر الرواية لا يجب وعلى رواية الحسن يجب هنسار بع مسائل كاه على الروايتين احدهما هذه والثانية المجر على الاسلام تبعاً للهداية والثالثة المجر والواحدة الرابعة الوصية للقرابة وتعرف في سير الهداية وذكر في النفقة ولو كان الاب حياً لكنه فقير ولم يجد غنى لا يجب صدقة الفطر على المجد على الروايات كلها لانه لا ولاية له ليجال قيام الاب وان كان يجب عليه المؤنة وعند الشافعي رحمه الله يجب ولا يجب على الوصى وان كان له ولاية لانه لا يجب عليها المؤنة وكذلك لا يجب على الابن صدقة فطر الاب وكذلك الزوج فقير عند الشافعي رحمه الله يجب لان عنده يبنى على المؤنة لا غير وعندنا هي المؤنة والولاية ولو كان الاب فقير بمجنونا يجب صدقة فطره على ابنه بالاجماع لوجود الولاية بالمؤنة جميعاً الصبي اذا بلغ مجنوناً لا

منهما في حلة نقصا من رجلان واختلفا في مقتضمان اليه فان كان منزل المتخاصمين في حلة واحدة مقتضمان الى قاضي ثلاث اهلته وان كانا من الملتزمين فارد للمدعي ان يتقاضاه الى قاضي محلته واباه الابر قال ابو يوسف العبرة بالمدعي وقال محمد لابن المدعي عليه وبه يفتي وكذا الواحد من اهل العسكر والاخر من اهل البلد فهو على هذا ولا ولاية لقاضي العسكر على غير المجندي ومخترق سوق العسكر جندی (صه) اختصم غريبان عند قاضي بلدة صح قضاؤه على سبيل التحكيم ولو حكم السلطان بين اثنين قبل لا ينفذ ويقتى بنفاذه (نصب القاضي وصيا وصوليها قضا) لو نصب وصياً في تركه ايتام وهم في ولايته لا تركه او بالعكس او بعض التركة في ولايته لا بعض الاخر قبل صح النصب على كل حال وبغير النظام والاستعداد فيصير الوصى وصياً في جميع التركة انما كانت وقيل يصير وصياً في ولايته من التركة لا في غيره وقيل بشرط ائحة النصب كون التيم في ولايته لا كون التركة في ولايته ولو نصب متولياً في وقف ولم يكن الوقف والموقوف عليه في ولايته قبل صح لو وقعت المطالبة في مجلسه وقيل لا يصح ولو كان الموقوف عليه في ولايته بان سكان طلبة علم او رباطا او مسجد افي عمره لا الوقف قبل يعتبر النظام والاستعداد وقيل لو كان الموقوف عليه حاضراً جاز (قش) القاضي اذا اراد نصب الوصى فطره ان يشهد واحد القاضى ان فلان مات ولم ينصب وصياً لان نصب الوصى من القاضي انما يجوز اذا لم يكن وصى من جهة الميت (شئ) لو كان الوصى

(قوله القاضي اذا اراد نصب الوصى فطره بقه الخ) اقول قال مولانا الشيخ محمد الغزالي قال الامام المحمدي للقاضي نصب الوصى في مواضع اذا كان في التركة دين مهراً كان او غيره بشرط امتناع الوارث العكبر من البيع للقضاء او وصيه في نصب القاضي لقضاء الدين او تنفيذ الوصية او لمخضمال الصغير وكذا لو كان اب الصغير ميبذوا متلفا مال الصغير ينصب وصياً لمخضماله ولو اشترى الوارث من موروته شيئا ثم اطمع بعد موته على عيب نصب القاضي وصياً حتى يرد عليه وقيل انخصاف نصب الوصى بما اذا كان على الميت دين وله وارث كبير غائب باقطاعه عن بلد المتوفى لا ياتي ولا ذهاب القاطن اليه فان لم يكن منقطعاً لا ينصب كذا نصب وصياً على الصغرى عند غيبة ابها واحتج الى اثبات حق الصغير ان كانت غيبة الاب منقطعاً ولا فلا ولا ينصب وصياً عن المفقود لمخضماله حقوقه ولا ينصب عن الغائب اه اقول لو كان الوصى المختار ذائماً والايام والترك في بلد القاضي واحتاج الامر الى ابقاء دين الميت او ائتماره بتنفيذ الوصايا هل ينصب القاضي وصياً عند تعذر حضور الوصى المختار فاجبت بنعم ثم رايت في القصول العاديه قيامه وفي واقعات الناطق رجل مات ووصى الى رجل فادعى انسان ديناً على الميت والوصى غائب نصب القاضي خصماً على الميت حتى يخاصم الغريم ليصل الى حقه وفي شرح ادب القاضي المنسوب الى صاحب المحضا ان القاضي ينصب وصياً يدعي عليه وان لم يمكن الواو ثانياً في رواية اه كلام الغزالي

تستط صدقة فطره عن الاب واقابلع طاعاً لهم جن او متهم لا يجب صدقة الفطر مذ كور في باب اذن الصبي من ما ذون

نوادره شام ان من جن في
صغره فلم يزن بجنونا حتى ولد له
لم يكن عليه صدقة الفطر من
ولده وقال الشيخ ابو عبد الله
البحراني وعندي ان على قول
اني حنيفه واني يوسف وجمها
الله يارمه فطرته كما يارمه فطره
عبيده ومن محمد رحمه الله
لا يارمه فطرته ولده كما يارمه
فطرته عبيده والله اعلم

«(في مسائل الصوم)»

ذكر الشيخ الامام الاجل
نعم الدين القسبي رحمه الله في
فتاوه يستدل من رضى
مبطون يخاف عليه موته بهذا
الداء وله خبر زعم الابطاء
ان انتشر اذا شرب هذا
الدواء يبرأ هذا الصغير وذلك
في شهر رمضان هل يباح لها
الاغتسال بهذا العذوق نعم اذا
كان الابطاء بصرا بهذا وذكر
القاضي الامام ظهير الدين
رحمه الله ان هذا العمل على
الطيب المسلم دون الكافر
كسلم شرع في الصلاة بالجم
فوعده كافر اعطاه الماء فاه
لا يقطع الصلاة لعل غرضه
افساد الصلاة هكذا في الصوم
وفي محتمل القدرى العامل
والمرجع اذا خاف على ولده
اغتسله فاقضوا ولا تغد علىهما
ذكر في الملتقط الصبي اذا بلغ
في يوم من رمضان فليس عليه

القاضي لانه نائب السلطان او نائب العامة الا ترى انه لا يتعزل بموت القاضي وعليه
كثير من مشايخنا (صه) بموت القاضي انعزل خلفاؤه كذا (ط) ولو عزل السلطان
نائب القاضي لا يتعزل القاضي والسلطان لو قلدر جلا قضاء فرده هل له ان يقبله
بعده لو قلدره مشافهة ليس له ان يقبل بعده ولو قلدره معاينة فلو بويع اليه مشهود
او رسوله فرده فله قبوله بعده ما لم يعلم السلطان برده كوكيل وموصى له برساله فلوردا
فلهما قبوله ما لم يعلم الموكل والموصى القاضي قال عزلت نفسي او انجرت نفسي
عن القضاء او كتب به الى السلطان يتعزل اذا علم لا قبله كوكيل وقبل لا يتعزل القاضي
يعزل نفسه لانه نائب عن العامة وحق العامة من علق بقضائه فلا يملك عزل نفسه ووصى
القاضي لعزل نفسه ينبغي ان لا يتعزل الا بعلم القاضي كوكيل وموصى ولو اراد وصى ان
يخرج نفسه من الرضاية في غير مجلس القاضي لا يملكه وبمحضرة القاضي لو كانا
لا ينبغي ان يخرج به فلو عزله اختلف فيه (فتن) شرطا الواقف ان يكون المتولى من
اولاده واولاد اولاده هل للقاضي ان يول غيرة بلا خيانة ولو اذله يصير متوليا قال لا
والله اعلم وياتي جنسه في فصل الاوقاف وعزل الوكيل لم يحز بلاعه اى وكالة كانت
وعزل الرسول يجوز بلاعه وقيل لا ولو عزل الوكيل نفسه لم يحز بلاعه موكله والمكره لو
كتب اليه بعزله يتعزل اذا علم عاقبه وكذا الوارسل وسوايه ولو كان صغيرا وقبره عدل
فقال ارسلني فلان اليك ويقول اني عزلتك عن الوكالة يتعزل والعزل المحسكي لا
يحتاج فيه الى علم الوكيل فلو مات موكله او آخر جبراهه ببيعته من ملكه او دونه يتعزل
وكيله علم اولا وكذا الزوج من موكله مطبقا او تدون محققا او كان مكاتب افقر او مازنا فغير
اوقاف شر بكة او وكلاء مطلق فخلعها بنفسه او ابانها وما ذكر في الحاق قول
رحمه الله لان تصرفات المذموم موقوفة عنده فكذا وكالة فلما سلم نفذت ولو قتل او غنى
بطلت وكالة وقال رحمه الله تصرفاته نافذة فلا تسل وكالة الامومة مرندا او يحكم
بلحاظه اقول فيه قلرا اذا مرندا المحقق بداء الحرب ولم يحكم بها المحاكم حتى يادم مسلما صار
كان لم يزل مسلما عند ابي حنيفة رضي الله عنه ايضا ذكره في سير السكاكي انه عرف في مقهور
غير انه برحى اسلامه فوقفنا فلما لم يعمل العارض كعدمه ولم يعمل السبب لومات او
محق وحكم بلحاظه استقر كفره فعلم السبب الخ وهذا يدل على عدم بطلان نصره فبعد
العاقب بل لا بد من المحكم به عنده ايضا فينبغي ان يكون حكم الموكل كذلك لا يعلل
توكيله بمجرد كفايته عنده ايضا والله اعلم وانجمن المعلق ان يدوم شرعا ما في يوسف
ومند محمد سنة وتعلق العزل بالشرط لم يحز كذا (فتن) وكذا (ط) ان يخرج
مطبقا اذ كبره كموته فقدوره ح رضى الله عنه بشارة فموت الصوم ربه بالا كثر
من يوم وليلة لسقوط الصلاة وقدوره (ص) رحمه الله باكثر الامة ذلح حكم السكن قدوره

(قوله وموصى القاضي لعزل نفسه الخ) اقول وفي القضية ولو قال متول من جهة
الواقف عزلت نفسي لا يتعزل الا بنقوله للقاضي فيخرج به اه

قضاء ذلك اليوم وفي فتاوى القاضي ظهير الدين رحمه الله صلى الله عليه وسلم في ان يرضى بالانصراف في ايامه ونوب الصوم

قبل الزوال لا يجوز صومهما
 الصكافر لنفسه الا هلية
 في حقه ومن ابي يوسف رحمه
 الله ان صوم الصبي يجوز من
 الفرض وقيل جوازه في الكافر
 كذلك اليه اشار في المنتقى ثم في
 ظاهر الرواية فرق بين هذا
 وبين المجنون اذا افاق في نهار
 رمضان قبل الزوال ولم يكن
 اكل شيئا فحوى الصوم جاز
 عن الفرض لان المجنون اذا لم
 يستوي كان معتزلة المرض
 والمرض لا ينافي وجوب الصوم
 بخلاف الصبي والمجنون
 انكفر لهما منافية للصوم ولو
 اسلم النعماني في ضررهم ان
 قبل الزوال ونوى صوم التطوع
 كان مائتا عنه هذا ابي يوسف
 رحمه الله تعالى حتى لو افسر
 يلزمه القضاء خلفا لفرجه
 الله وفي مختصر القدوري اذا
 بلغ الصبي او اسلم الكافر في
 رمضان لم يلزمهما قضاء ذلك
 اليوم واما سكا بنية برهما
 وصاماما بعده ولم يقضيا ما
 مضى صبي سافر فليح ويثني
 وبي المقصد اقل من مسيرة
 السفر هل يجب عليه الصوم
 ام يكون مسافرا ذكرنا حكمه
 في مسائل الصلاة والله اعلم ولا
 تقبل شهادة الصبي المراهق على
 هلال رمضان وتقبل شهادة العبد
 والمرأة في متفرقات صوم فتاوى
 القاضي ظاهر الدين رحمه الله
 تعالى الصبي اذا فسد صومه
 لا يقضى لانه بلغ في ذلك مشقة بخلاف الصلاة فله يترى بالعادة لانه لا يشقه مشقة في آخر باب

مجموعه ما قبله لانه غاية استحكامه وسقط به كل العبادات لا بما حوته ان يجب الزكاة
 اقل من المحول فلم يكن كونه فخصما قوله وقد رآه مشرق رواية كذا في (ق) وقدره (بن)
 الوكيل او الوصي لو رد كالة او وصاية لا يخبر بها الا بعلم الموكل او الموحي والشرع
 عمله لا ضرره والوصي لو لم يقبل الوصاية في حياة الموحي ولم يرد وقبل بعد موته صادر
 وصيابه لا لورده الا ان يقيم القاضى وكتب في (ط) انه لو رد ثم قبله قبل ان يخبره
 القاضى برده بصبر وصياغلا فالفرجه الله كذا في الكتب وكذا يقضى دينه ثم الدائن
 وجهه من التريم ولم يعلم به وكذا يقضى موهلك في يده لا يضمن ولذا يقع ان ياتى بذهب
 الموكل ولو مات من امر يبيعه او الموكل ولم يعلم به الوكيل فباع وقضى عنه موهلك في يده
 ضمن ولم يرجع به على امره وكذا بخصوصه ثم عزله حال غيبة المضمم فهذا على وجهين (١)
 ان يكون وكيل الطالب فقيه صحيح زنه (٢) كونه وكيل المطلوب فلو وكله بلا التماس
 صحيح عزله ولو بالتماس لطالب فلو كان الوكيل غائبا وقت التوكيل ولم يعلم به صحيح عزله
 على كل حال ولو كان الوكيل حاضرا وقت التوكيل او علم به ولم يرد لم يجز عزله بنية
 الطالب ويصح بضرته رضي به الطالب او لا وعلى العدل في باب الرهن لم يجز ولو حضره
 المرتضى ما لم يرض به المرتضى هذا لو وكله بطلب الطالب امواله وكذا بالتماس القاضى حال
 غيبة الطالب فزله بحضور القاضى يصح ولو غاب الطالب وان عزله بحضور الطالب
 يصح ايضا ولو وكله بطلاق امرأته حسين اراد الغر بالتاس امرأته ثم عزله بلا حضورها
 ورضاها قبل علمك وهو الصحيح وقيل لا يملك (د) موت الوكيل او الوصي او الموكل او
 المضارب (هـ) ذكر في عامة الكتب ان الوكيل يتطل بعوت الموكل ولو ادعى مال الاجارة
 المغسوخة بعوت المورع وكذا بالاجارة قبل يجوز وهو الصحيح لانه ولو عزل بعوته لكن
 الحقوق تتعلق به وقيل لم يجز اذا لانفاس بعوت المورع كاتفاخ بتقاضها ومائة
 لا يطالب الوكيل كذا هنا (فتم) الوكيل بائع الجائر لو باع غنات موكله لا ينزل وفي
 محاضر (قضى) على قياس مسألة الاجارة ينبغي ان يكون فيه اختلاف (فتم) هذا لو مات
 الموكل فلو مات وكيل البيع او الشراء او غاب او ارتد قبل تنقل الحقوق الى موكله وقيل
 لا وقيل لو باع الوكيل غنات حتى قبض الثمن لو رثته او وصيه وقيل لموكله (ث) عدم
 شري وكذا شيئا غنات فلو وكله رد بعيب (ذ) حق الرد لو ارثته او وصيه ولو لم يكن فلو وكله
 على رواية (ث) وفي رواية اخرى القاضى ينصب وصيا بغيره (ج) وكيل الوكيل
 ينزل بعزل الاول لا بعوته وكتب في (ط) لا ينزل بعزل الاول ولا بعونه (ذ) مات الوصي

(قوله) وكيل الوكيل ينزل (الح) اقول قال شيخ الاسلام الغزي رجل وكل رجلا ببيع شيء
 وشرائه وقال له اصنع ما شئت فوكيل الوكيل ورجلا بذلك ثم مات الوكيل الاعلى فالوكيل
 الاسفل على وكالته ولو ان رجعه الوكيل الذي وكله جاز ولو ان رجعه الموكل كان ان رجعه
 جائزا ايضا سواء كان الوكيل الاول حيا او ميتا (هـ) قد صحح عزل الوكيل لو وكله وهو
 غنا الفاسق الهداية فمن ان الثاني صادر وكيل الموكل فلا يملك الوكيل عزله الا ان يفرق

في فتاويه اذا حج الرجل بآهله
 وولده الصغير فالواجب ان يحرم عن
 الصغير من كان اقرب اليه
 حتى لو اجتمع والدواخ يحرم
 عنه الولد دون الاخ وفي
 الذخيرة قال محمد رحمه الله في
 الاصل والصبي الذي يحج له
 ابو يعقوب المناسك ويروى
 الحجاز وانه على وجهين الاول
 اذا كان صديدا لا يعقل الاداء
 بنفسه وفي هذا الوجه اذا حرم
 عنه ابو جازوان كان يعقل
 الاداء بنفسه يعقوب المناسك
 كما يفعل مثل ما يفعله البالغ
 ولو ترك هذا السبي بعض
 اعمال الحج فهو الرمي وما اشبهه
 لم يكن عليه شيء قال في الاصل
 ايضا وكل جواب عرفت في
 الصبي يحرم عنه الاب فهو
 الجواب في الجنون ثم الاب اذا
 حرم عن ابنه الصغير وانكسب
 بعض مخطوبات الاحرام لم
 يلزمه بسبب احرامه للصغير
 شيء كذا في الذخيرة واذا باع
 الصبي او اسلم التصرف في
 وقت لا يقدر على الجمع ثم مات
 ذكر في اختلاف زفر بن يعقوب
 انه لا يجب الحج على قول أبي
 يوسف خلافا لفرج وجهه الله
 وروى عن أبي يوسف انه يبيع
 فصوص أبي يوسف رحمه الله
 روايتان وقيل عن أبي حنيفة
 رحمه الله روايتان في هذا ايضا
 وكذلك اذا أصاب مالا

قوله المطالب بقضاء ما مال الصغير لو رثه الوصي او وصيه فلو لم يكن نصب له القاضي
 وصيا (صل) مات مصاربه والمال هروص قولنا لا يبيع لوصيه لار المال لانها في
 حياته فلم يأم بمقامه بعد بخلاف قبل مات في باب الرهن فانه ليس لوصيه حق البيع
 وقيل ولاية البيع لوصيه ولرب المال وهو الاصح اذا لم يوص له المالك والمالك الرب المال
 فكانت له ان يبيع (قيد) لو انفق على معتدة الصغير على طمع ان يتزوج بها بعد عدتها
 فابتنان تزوج به فان شرط في الاتفاق التزوج برجع عليها بما اتفق والاقيل الاصح
 انه لا يرجع وقيل الاصح انه يرجع عليها زوجت نفسها ثم أولم زوج لانها رشوة
 (خ) لانه لو علم انها تافان لم ينفق عليها لم تزوج فكان ذلك معتزلة الشرط كتمريض
 يهدى للمريض شيئا لم يكن يهدى اليه قبل الاقراض كان حراما وهكذا القاضي
 لا يقبل المدة من رجل لم يكن فاضيا لا يهدى اليه (ص) ويكون ذلك معتزلة
 الشرط ان يقول بخلافه ما ذكر في (ص) لو اهدى بلا شرط ولكن يعلم يقينا انه ليعينه عند
 السلطان فشا فخرنا وجههم الله على انه لا بأس به ولو قضى حاجته بلا شرط وطمع فاهدى
 اليه بعده لا بأس به ومات من الكراهة فهو تزوج والقاضي احضار المحض من لم يعلم
 المدعي بحق أو يبطل لقرينه بالوعد بعد ما من المصروع بث لو اشتهر لا يثبت باهله يار
 المدعي باقامة البينة فلو اقام يحضر خصمه نوارى المحض في بيته لم يحز المحض عليه باعوان

بين قوله اصنع ما شئت ففعل عزله وبين قوله اعمل برأيتك ففعل عزله والفرق ظاهر
 كذا قاله شيخنا في البصر من كتاب الوكالة وانما كل باذن أو تعوض كان التافير كيلا من
 الموكل حتى لا يملك الاول عزله ولا ينزل بعونه ونعزلان بعوت الاول اه وشرح اكثر
 للزباني فاذا فوض اليه ووكل كان التافير وكلا عن الموكل حتى لم يكن الاول ان
 بعزله ولا ينزل بعونه ونعزلان بعوت الموكل وهو قطير استقلال القاضي حيث لا يملكه
 الا اذا ان الخليفة ثم لا ينزل القاضي الثاني بعزل القاضي الاول ولا بعونه ونعزلان بعزل
 الخليفة لهما لكن لا ينزلان بعونه والفرق ان الخليفة عامل للمسلمين فلا ينزل بعونه
 الذي ولا هو او لا ماله القاضي باذنه والموكل عامل لنفسه فينزل وكيله بعونه بطلان
 حقه اه (قوله قيل الاصح انه لا يرجع وقيل الاصح انه يرجع الخ) اتول قال الفري
 وقيد في الخلاصة محل الخلاف بما اذا دفع الدرهم اليها اتفق على نفسها اما اذا كانت
 معها لا يرجع عليها اي شيء اه وذكر في الخلاصة مع ما الى الفتاوى رجل انفق على
 معتدة الغير على طمع ان يتزوجها اذا انقضت عدتها فاطا انقضت عدتها اي ان تزوج
 ان شرط في الاتفاق التزوج برجع عليها بما اتفق زوجت نفسها اولاد كره الصدر
 الشهيد رحمه الله تعالى والصحيح انه لا يرجع لزوجت نفسها وان لم شرط اكن اتفق
 على هذا الطمع اختلف المشايخ فيمنعوا الاصح انه لا يرجع كذا قاله الصدوق في هذا
 المصنف رحمه الله تعالى قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ الاصح انه يرجع عليها زوجت
 نفسها ولو تزوجها لانه رشوة وهكذا الاختلاف المحيط اه

الحج الاظهر انه لا يجب وعليه
 فان عليه فيها الكفارة فرق
 بينه وبين الصبي والفرق ان
 احرام الجنون فيسأل أن يمين
 كان صحيحا لازما بخلاف احرام
 الصبي وهذه المسائل في اخرج
 الذخيرة وفي مساوى القاضى
 الامام طه بر الدين رحمه الله
 الصبي اذا جمع الالب لا يوجب
 ذلك من جهة الاسلام وتزومه
 الاعادة وكذا العبد اذا حج ثم
 اعتق تزمه الاعادة وكذا
 السكران بخلاف التقير والفرق
 ان التقير حتى حصل هنالك
 ثبتت الاستطاعة فيثبت
 الوجوب بخلاف العبد فانه لم
 تثبت الاستطاعة لان للولى
 ان يمنه وفي فتاوى قاضى خان
 لوارحم العبد قبل العتق ثم
 جدد الاحرام بعد امتن وجب
 لا يميز به ذلك من جهة الاسلام
 بخلاف الصبي لان احرام
 الصبي لم يكن لازما فعل ذلك
 كان لم يكن ولا كذلك احرام
 العبد لانه من اهل الالتزام
 فلا يعتبر بتعديده المراهق اذا
 احرم البيع او العسرة لا يؤمر
 بالتحضي وكذا الواضحا لان
 المضى عليه اليه قه مونة من
 جهة المال ولو تناول محذور
 احرامه لا يلزمه شيء ولو افسد
 الصور والمجمل لا يقضى لانه
 يلحقه في ذلك مشقة بخلاف
 الصلاة فانه لا تلزمه مشقة في آخر

٢٦ الفتوى وفي النوادر والبالغ اذا جن بعد الاحرام ثم ارتكب شيئا من المحظورات

القاضى والتساء ليقشوا داخل الدار وقيل يجوزوعن س رحمه الله تعالى ان كان
 يغله قيل تقبل البينة على الجرح المجرى شهد ان القاضى قضى له على فلان بهكذا
 وقال القاضى لم اقض تردها فتبهما وتقبل عند م رحمه الله (اقول) ينبغي ان يقتضى بقول
 محمد لعنى ظاهره في أكثر قضائه زمانا اصل الله شانهم و يؤيده ما ذكر في آخر كتاب القضاء
 من (هد) انه لو قال القاضى قضيت على هذا جرحه او بقطع فانه وسئل ان تفعله وعن
 محمد رحمه الله انه رجوع عنه وقال لا تأخذ بقوله حتى تعان الحجة لان قوله يحتمل الغلط
 وعلى هذه الرواية لا يقبل كاهه واستحسن المشايخ هذه الرواية لقسا حال أكثر القضاة
 في زماننا الا في كتاب القاضى للساجدة اليه قال الامام ابو منصور ولو كان هذا عالميا يقبل
 قوله لعدم تهمة الخطأ والحيانة ولو عدل جاحلا يستفسر فان احسن يعنى لو بين مثلا
 شرائط ثبوت الجرح او القطع كما هو معروف وجب تصديقه والا فلا وان كان جاحلا فاقسا
 او ملما فاقسا لا يقبل الا ان يعان سبب الحكم تهمة الخطأ والحيانة (شئ) روى ابن
 سماعة عن محمد بن القاضى لا يقضى بعلمه قال ابن سماعة رجوع الى هذا القول في آخرهم
 وقال القاضى لا يقضى بعلمه وان استغفار لعلم في حالة القضاء حتى يشهدهم آخره قال لعلى
 القاضى غلط فشرط مع علمه شهادة آخره لم يصير علمه مع شهادة الاخر بمعنى شاهدين كذا
 في فصل التناقض من الفصول وفي (ع) لو مال قاض عدل عالم حكمت على هذا بالجرح او
 بالقطع او بالضرب فافعله وسئل ان تعلم الا عند مالك والشافعي وفي قول محمد في رواية
 وبه يقتضى (صه) القاضى يكتب بعلمه الى القاضى فهو كقضائه بعلمه فبر ان القاضى
 هنا يكتب بعلمه حصل قبل القضاء بالاجماع الصبي الماذون يحلف ادعى الولى للصبي
 شيئا شرط حضرة الصبي لوله بينة والا لولا ادعى على الصبي لا يشترط حضرته خصمان

(قوله وعن محمد انه رجوع عنه الخ) اقول قال الامام العالم الميام القزى قال شيفنا
 رحمه الله تعالى في محرمه بعد ان نقل كلام المصنف قد ثبت ان الفتوى على ما رجوع اليه
 محمد لكن رأيت بعد ذلك في شرح ادب القضا للصدر الشهيدانه صرح رجوع محمد الى قول
 ابي حنيفة قولى يوسف رواه هشام عنه ١١ والحاصل المعهود من شرح الصدر الشهيد
 ان الشئين قال لا يقبل اخباره عن اقراره بشئ لا يصح رجوعه منه مطلقا وان محمدا
 وقضاهما ثم رجوع عنه وقال لا يقبل الا بضم رجل آخر عدل اليه وهو المراد بقوله من
 روى عنه انه لا يقبل مطلقا ثم صرح رجوعه الى قوله ما وما اذا اخبر القاضى باقراره عن
 شئ يصح رجوعه عنه كالحكم لم يقبل بالاجماع وان اخبر عن ثبوت الحق بالبينة
 فقال قامت بذلك بينة وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك تقبل في الوجهين ١١ ثم قال
 اعلم ان القاضى اذا قضى بشئ ينبغي ان يشهد على قضائه سواء كان ببينة او باقراره مطلقا
 الى آخر ما ذكره الصدر ولا بد من اشهاد مدعيه على فعل ولا يشهد على قضائه بعد
 ما خرج من المصر لمسمع الشاهدين الشهادة وان بينا لم يقبل كذا ذكره المحصرى في شرح
 الجامع الكبير اه كلامه

بغير اعراس ثم احتلم بمكة واحرم من مكة اجزاءه من حجة الاسلام ولم يكن عليه بها ووفاء الميثاق بغير اعراس شي لان لم يكن من اهل الحج ولا من اهل الاعراس عند المأذونة فلو احرع قبل ان يحتلم ثم احتلم قبل الوقوف بعرفة ورجع لم يحزه عن حجة الاسلام ولو احرع ثم رجع الى الميثاق قبل ان يحرم فاحرم بحجة الاسلام ورجع يحزه عن حجة الاسلام وكذلك لو لم يرجع الى الميثاق بعد الاحتلام وجدد الاعراس بعد البلوغ قبل الوقوف بعرفة ورجع يحزه عن حجة الاسلام ولو لم يجدد الاعراس بعد البلوغ ومضى في حجه لم يمسك ذلك عن حجة الاسلام ولو بلغ الصبي فحضرته الوفاة واوصى بان يجمع حجه حجة الاسلام جازت وصيته عندنا ويصح عنه وكذا التصرف اذا اسلم قبل وقت الجمع واوصى بان يجمع حجه هذه الجملة في فتاوى قاضي خان والمرأة لا تصح الا بغير مهر والمهر الزوج ومن لا يجوز له منا كتبها على التابيد برضاها او مصاهرة فان كان محرما صلبا لا يحتلم لاصحبه وكذا المهنون الذي لا يفتي اما المحرم والعبد والمسلم والدمي سواء في الحرمة قال القدوري رحمه الله في شرحه الا ان يكون مجوسيا يعتقد

تشا تها عند القاضي فله حبسهما وعزهما اقامة محرمه المحاس ولو فعله أحدهما بصاحبه لا يزعمه لم يطالب بحضه يقيد بالمدىون لو خيف فمراؤه او يتحول من السجن الى سجن اللصوص ومدة الحبس شهران او ثلاثة وقيل اربعة وقيل ستة والصحيح انه مقوض الى القاضي ولو تولى القاضي التسعة لا يحل له اخذ الا حرقه ذكر انه يحل له احرار المشرك قال القاضي عليه السلام اخذت الرشوة فله تعزيره ولو لم يأت القاضي على الصلح ياتم والقاضي لو قاس مسئلة على مسئلة فظهر خلافه ياتم اذ ليس بمعتد فالحصومة يوم القيامة للمدعي عليه على القاضي وعلى المدعي هذه جملة (صه) (شهد) لو شاء لصوى أمره عند السلطان لا يحل له الاخذ اذا القيام بمعونة المسلمين يجب بلا مال لا يحل اخذ المال عليه وما لم يحل ان يقول ذلك الرجل له استأجرني يوما الى الليل مبلغ معلوم فاستأجره فمضى ثم استأجره بغيره استأجره في ذلك العمل او في عمل آخر ولو رضى السلطان لبقائه القضاء قال الرازي والمرتضى في النار (ح) ولو استأجر القاضي للقيم او أمير العسكر للعسكر اجبر ان يفسح فاحش فعمل الاجير وانقضت المدة فازد مائة مائة لان جواز قصرهما تقري ولا نظر في الزيادة ولو ان القاضي او أمير العسكر قال ان استأجره وانا أعلم انه لا ينبغي لي ان افعل كان جميع الاخرى ماله كالمضاي ان اخطأ في قضاءه كان خطأه على المقضى له وان تعدد الجور كان ذلك عليه

(الفصل الثاني في القضاء في المتهمة وفيه دعوى القضاء بلاسمية القاضي ودعوى الفعل بلاسمية القاضل (ن) عن محمد كل شي اختلف فيما لقيه فقضى فيه القاضي بشي منها نفذت فله وليس لقاضي آخر ابطاله ولم يرد كريمة خلافا قال القمي فيه ناهي (ط) عن محمد رحمه الله انما يغير من ذلك ما اختلف فيه الناس وحكم به كما من حكم اهل الاعصار فاخذ بعضهم بقول واحد وبعضهم بقول الآخر قال رضي الله اشاء الى ان يجر خلاف بعض العلماء لا يغير اهل عمل الاجتهاد ما لم يعتبره العلماء يسوغوا له الاجتهاد الا ترى ان ابن عباس رضي الله عنهما من فقهاء الصحابة رضي الله عنهم ثم لم يسوغوا له الاجتهاد في باب المقدح حتى انكر عليه ابو عبد الله محمد بن يعقوب خلافه فيه حتى توفى رضي فاض يجوز بيع درهمين بدراهمين في نقد فضاؤه (به) لو ترك دعوى دائر ثلاث سنين قضى بطلان دعواه على قول من يسلطه بترك الدعوى ثلاث سنين بطل قضاؤه لانه قول مهور كذا (به) ثم قوله وانما يغير من ذلك ما اختلف فيه الناس الخ يشير الى ان العبرة بحقيقة الاحتلاف في صيرورة اهل مجتهد اقيم في بعض المواضع بشر الى ان العبرة باختيار الدليل لا بحقيقة الاحتلاف والخصاف لم يعتبر الاحتلاف بيننا وبين الناس في اعتبار الاحتلاف بين المتقدمين وهم الصحابة ومن بعدهم من السلف كذا (ط) والحاصل ان المعتبر هو الدليل لا القائل حتى اعتبر القضاء بشهادة رجل وامرأتين في حدوده وان لم يقع في عمل يختلف فيه كذا (ط) ثم انما ياتم بغيره واختلاف ما لك والشافعي بل اعتبروا خلافا لجمهور (قو) يختلف فيه بين السلف كالختلاف فيه

(الفصل الثاني في القضاء في المتهمة وفيه)

اباحة منا كتبها فلا تافرمه وكذا المسلم ان لم يكن مأمورا لافرمه وفي حج

ولو عمر حج فعليه حجة الاسلام
اذا امتنع واجبا صبي حج ولو
عشر حج فعليه حجة الاسلام
اذا بلغ واجبا اعراي حج ولو
عشر حج فعليه حجة الاسلام
اذا هاجر يعني قبل الاسلام
واراد بالاعراي الكافر وبالمهرية
الاسلام وكفيسه ايضا
وينبغي لولي من اكرم من
الصبيان ان يهرده ويصله
ويابسده ثم بين ان ازارورده
ويجب عليه ما يجنب الحرم في
اكرامه فان فصل شيئين
مختورات الاحرام لا شيء عليه
ولا على وليه لاجله لان الصبي
غير مختلط ولو اقدم فلا
تضاء عليه وكذا اذا اصاب
صديق الحرم فلا شيء عليه
لان حق الله تعالى والصبي
غير مؤاخذ بحق الله تعالى
وهذا بخلاف العبد فان العبد
اذا اكرم ثم تساول شيئا من
مختورات الاحرام فانه ينظر
ان كان مما يجوز فيه الصوم
يكفر بالصوم وان كان مما
لا يجوز فيه الصوم وانما يجوز
فيه الدم لا غير الاطعام فانه
يكفر بذلك بعد العتق ولو قتل
في حالة الرق لا يجوز ولو قتل
هذه مولاه او غيره ماله او غيره
امره لا يجوز والله اعلم
(في مسائل البكاح) *

فذكر في الاصل الصغير

بين العصاة ثم اعلم ان اقتصاف المتهتدات نافذ بالاجماع عند جميع العلماء لكن ينبغي
ان يكون عالما بمواضع الخلاف وترك قول الخالف وبقضي رايه حتى يصير على قول
جميع العلماء بما تفاق الروايات اما لو لم يعلم مواضع الاجتهاد للاختلاف في نفاذ حكمه
روايتان عن اصحابنا فعلى رواية (ح س ك) لا ينفذ وعلى الروايات الاخرى ينفذ فلا يقع
الفرق من الفساد حينئذ فلو صرحوا بنكاره وطلب المدعي بدل الصلح فقال المدعي عليه
لا يلزمي ادائه لقصاد الصلح فانه لا يصح الصلح عن انكاره عند الشافعي رضي الله عنه فلو
حكم عليه بهذه الصلح وادخل قول الخالف نفذ حكمه وفاقا كذا (ما قبله) وفي (شخصي
جف ج) القاضي لو لم يكن مجتهدا وقضى بتقليد غيره ثم تبين انه خلاف مذهبه نفذ
وله نقضه لا لغيره كذا عن مجرده الله وقال س ليس له نقض ما ليس لغيره نقضه ولو
مجتهدا حكم كذا عن غيره ناسيا قال ابو حنيفة رضي الله عنه نفذ وكذا عنده عند في الصحيح
ولم ينفذوا له وجهه ويقولهما يعني وقيل بقوله ومعهما الثلاثة كذا كتب في (لط لث) ولو لم
يكن له راي في المسئلة حكمه بفتيا غيره فحدث له راي آخر لا ردما حكمه ويعمل برايه في
الآتي وهو قول مجرده الله وهو الاظهر وقال س رد حكمه ولوله راي فقضى برايه
فحدث له راي آخر لا ردما حكمه ويعمل برايه في الآتي والاصل ان تبدل الراي كانتا
النص يعمل به المتهتد في المستقبل لاني الماضي كذا (فقط) وفي (ما قبله) حكم القاضي
في المتهتد فيه وهو لا يعمل به بعض المشايخ قالوا نفذ وعامتهم على انه لا ينفذ وانما ينفذ لو علم
بكونه مجتهد افقه قال (س ك) هذا ظاهر المذهب وهذا شرط ان نفاذ الحكم في المتهتد فيه
وهو ان يصير الحكم كذا في غير وجهه فمجموعة جميعه عند القاضي من خصم على خصم
(فقط) ثم حكمه في المتهتد فيه بخلاف رايه ذكر في بعض المواضع انه ينفذ ذكر في
بعضها انه لا ينفذ ولم يذكر خلافه والصحيح ان فيه خلافا بين ابي حنيفة وابي يوسف
ومحمد بن عمر (ج) قضى بخلاف مذهبه نفذ حكمه عند ح خلافا لهما ذكر (ص) في
اختلاف الروايات في هذه المسئلة ثم قال ذكر الخلاف في بعض المواضع في نفاذ الحكم
وفي بعضها في حل الاقدام على الحكم قال رواية (س ك) عن اصحابنا في نفاذ حكمه
بخلاف رايه روايتان وافي بكل منهما ما يغلقه قضاء زماننا من تقليد هم شافعي

(قوله ومعهما الثلاثة) اقول اي مع ابي يوسف ومحمد لث والشافعي واحد (قوله)
ويعمل برايه في الآتي (الخ) اقول ينفذ انه يجوز له الانتقال عن قلد فيه اولا ولو بعد
العمل والمذكور في الاصول خلافه قال العلامة قاسم في تعميمه قال الاصوليون اجمع
لا يصح الرجوع من التقليد بعد العمل بالاتفاق وهو المختار في المذهب وقال الامام ابو
الحسن المصنف في كتاب القتاوي المقتضى على مذهب اذا اتى بكون الشيء كذا على
مذهب امام ليس له ان يقلد غيره ويقتضيه بخلافه لانه محض شئ وقال ايضا انه لا التزام
مذهب امام يكلف به مالم يظهر له غيره والمقلد لا يظهر له بخلاف المتهتد حيث يقتل
من اماره الى اماره انتهت والله تعالى اعلم

الحجاز اذا بلغا اذا كان المهر غير الاب والجد والصبي اذا تزوج امرأته ثم بلغ ٢٩ اوباع شيئا ثم بلغ لا ينفذ ذلك الا باجازه

بعد البلوغ والعبد والامة اذا تزوجا بغير اذن المولى ثم اعتقا جازت نكاحهما من غير اجازة ولا كذلك الصغير والصغيرة اذا تزوجا ثم بلغا لا ينفذ الا بالاجازة ولو تزوج امرأته اوباع ماله ثم اذن له الولي فجاز ذلك العقد جاز استحسانا في الذخيرة وفي فتاوى قاضي خان الصبي المراهق اذا تزوج بغير اذن الولي امرأته ودخل بها بلغ الولي فرد نكاحها قالوا لا يصح على الصبي حد ولا عقرا ما لم يحد فلم كان الصبي وأما الصغر فلانها انما زوجت نفسها منه مع علمها ان نكاحه لا ينفذ فقد رضيت بطلان حقها وفي المذهب والى غير الاب والجد زوج الصغرة من غير كف فادركت الصبية فاجازت لا يجوز وفي فوائد صاحب المحيط وجه الله صبية زوجت نفسها من كف وهي تقبل النكاح ولا ولي لها بالعقد يتوقف على اجازة القاضي فان كانت في موضع لم يكن فيه قاض ان كان ذلك الموضع تحت ولاية قاضي تلك البلدة ينعقد ويتوقف على اجازة ذلك القاضي وان كان في موضع لا يكون تحت ولاية قاض فانه لا ينعقد ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ

المذهب في المهرين المضائق يبيع المهر وامتناعه لو كان المقلد عن لا يرى ذلك فالمسئلة على الخلاف فنفاذ حكم الشافعي على الخلاف كالوحد المقلد بنفسه ولو عن براه فذا حكم وفقا لا يرى ان السلب تقلدوا القضاة من الخلفاء العباسية قروا ما حكمه ماله على ابيهم نافذوا ولو عتقا لم يراى الخلفاء لا تبايعهم في المسائل بسندهم ابن عباس رضي الله عنه كذا (ط) اقول اذا كان حكمه على الخلاف على تقدير ان يكون المقلد عن لا يرى ذلك فخصار كانه حكم بنفسه فلا فائدة في التقليد حينئذ والله اعلم فان قيل فائده ان لا يثم رد بان التقوى والرضا به كفعله فلا فائدة في التقليد حينئذ فانه استراح عن تصديق المحسومة كافي سائر نوايه وفي (ذ) عن عبد الواحد الشيباني رحمه الله انه قال انما يجوز ما عرّف به فانه زمانا لو كان المقلد يرى ذلك بان قال لاح الى اجتهد فيه اما لو لم يره لم يجز وقال غيره هذا احتياط ويصح التقوى من ولو لم يره مو كما نصير المسئلة بمجتهدة بوقوع الخلاف فيما نصير بمجتهدة بوقوع الاختلاف في علمها (لمن فقط) الهجر من الاتفاق لا يوجب الفرق عندنا خلافا للشافعي وكذا الخلاف لو جاز من ابناء المهر المجل فلو حنفيا لا ينبغي له ان يحكم بخلاف مذهبه الا اذا كان مجتهدا ووقع اجتهدا عليه ولو حكم مخالفا لما يره بالاجتهاد فمن ابي حنيفة في جواز حكمه روايتان ولو كتب الى عالم يرى ذلك او امره ففرق بينهما ما نفل لم يرش الامر ولا المأمور ولو كان الزوج غائبا فرقت المرأة امرها الى القاضي ويرهنتا عا جاز من النفقة وطلبت التفرق وكان القاضي شافعيا وفرق بينهما قال مشايخ سمرقند جاز تفرقه اذ هو حكم في فضاين مختلفين التفرق بالهجر من النفقة والحكم على الغائب وكل منهما بمجتهديه وقال (نله) لم يجز اذا الحكم على الغائب انما يجوز عند الشافعي وينفذ احدى الروايتين عن ابي حنيفة اذا ثبت ان اليهوديه وهنما لم يثبت وهو الهجر من النفقة اذا المال خادورا يبرهن المختار ان يصير الغائب غنيا ولم يره له شاهد لعيشته فاشهد بما يرف في شهادته فاذا علم القاضي بذلك لم يجز رضاه فنية (نج) ليس للقاضي ان يقضي بالفرقة بسبب الهجر من النفقة واجاب «و امرأته غاب عن امرته وتركتها بالنفقة انه لو قضى بالفرقة بسبب الهجر من النفقة ينفذ قالوا غابرت بين الجمولين اذا اختلف بينهما وبين الشافعي في حل الاقدام على القضاء عندنا لا يجل ولا خلاف في النفاذ فالجواب الاول جواب عن حرمة الاقدام والثاني عن النفاذ مع حرمة الاقدام ولا يشترط ان يكون القاضي شافعي المذهب لانه لا خلاف في نفاذ القضاء (ذ) غاب عن امرته غيبة منقطعة وتركها بالنفقة فكسب القاضي الى عالم يرى التفرق بهجره من النفقة ففرق قال السدي ينفذ ولو تحقق الهجر قيل له لو كان الزوج هاجرا ورواها لك هل ينفذ قال نعم لو لم يكن من جنس النفقة لا يجوز بيع هذه الاشياء بالنفقة لانه كقضاءه على الغائب قال (صن) فيه نظر

(قول) ولا يشترط ان يكون شافعي المذهب (الح) اقول هذا رد قول صاحب الجبر فيه الظاهر انه في حق من يراه فراجعته وتامل

لا يشهد وقال بعض المتأخرين ينعقد ويتوقف على اجازتها بعد البلوغ

الله عنه اذا بلغت النساء
الحقاق فالعصبية اولى ونص
الحقاق قابله بلوغ ويستبرأ
الترتيب فيهم كما يترقى
الميراث الا في فصلين أحدهما
اذا كان المجنونة أب وابن
فالاولا به لابلين عندهما خلافا
فقد وجهه الله وكذلك ابن
الابن وان سفل والثاني الاخ
مع الجدة سواء عندهما وعند
أبي حنيفة رحمه الله الجدة أولى
ثم اولى الاولياء في باب انكاح
الله نازله الصغار الابن ثم
المجد أبو الاب وكذا في الاجداد
وان سفلوا ثم الاخ لاب وام
ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب
وام ثم ابن الاخ لاب ثم
اولادهم على هذا الترتيب ثم
الم لاب وام ثم الم لاب ثم ابن
الم لاب وام ثم ابن الم لاب
وكذلك اولادهم على هذا
الترتيب ثم عصب الاب لاب
وام ثم عصب الاب لاب وأولادهم
على هذا الترتيب ثم عصب المجد
لاب وام ثم الم المجد لاب وكذلك
أولادهم فان لم يكن واحدا من
ذكرت فولى العاتقة الرجل
والمرأة سواء لان كل واحد
منهما في وجوب الولاية
بالعاتقة كما صابه وكذلك
أولادهم ثم ذوى الارحام
وأقرب ذوى الارحام في
تزوج الصغرى والمجنون عند أبي
حنيفة وجهه الله تعالى الام ثم
البنت ثم بنت الابن ثم بنت البنت ثم بنت ابن الابن ثم

والصبي ان نضاه لا يصح الا يعرف عجزه حال غيبته يجوز قدرته فيكون ترك الاتفاق
لا الهرضه فلو رجع هذا القضاء الى قاض آخر فجاز حكمه فالصحيح انه لا ينفذ اهذه
الحكم ليس في مجتهديه لما ران العجز لم يثبت (فمن) من حكمه بالعجز لا يجوز حكمه
قبل حبه كقوله لو كان الزوج حاضرا يجبه مدة ثم يبرهن على عجزه يقبل كذا فيه
وقيل فيه نوع تامل (ان عهده) للقاضي ان يبعث الشافعي ليطل نكاحا عند شهادة
الفسقة والمخني ان يفعل ذلك وهي مسئلة المحكم على خلاف مذهبه وكذا في نكاح
بلاولى لوطلقها ثلاثا ثم تزوجها قبل الحل اذا حكم بعصته وان لا يقع الطلاق ان هذا
اقول محمود قبل لا يجوز ولكن لو بعث الى الشافعي ليقبض بينهما ويحكم بالهتاج لولم ياخذ
الاتروا وما موشيا بهذا المحكم ليطهر ان النكاح الاول حرام اوفيه شبهة كذا
(قن) وفي (ذ) حكم بعصته نكاح بلاش هو دنفذ (ض) قالت امرأة في حفصل
ابن شهر منسب وقال الرجل ابن زن منسب اختلقوا في انعقاد هذا النكاح ولو حكم
بالنكاح حار وفاقيا ولو قضى يجوز نكاح ثرية لاب لابن وابن الابن لا ينفذ عند
اسوجه الله اذا لم يأت نص عليها في الكتاب وعند محمد رضى الله عنه ينعقد وما روى
من ابن عباس موقوفه ورواياته قال الحرام لا يجوز للحلال ثريد قول محمد فكان مجتهدا
افيه فنفذ حكمه كذا (ط) وفي (قضم) قضى بعصته نكاح امرأتها ماها او ابنتها نفذ
عند محمد لا عند أبي يوسف (في) طلقها البتة وهو بمن رهاها ابنا وناسها الى قاضي رهاها
رجعيا وفسلها بعد الطلاق بشهوة قبل تقرير القاضي فيحكم بالرجعة وقد كان نوى
واحدا وان لا تافاه لاسبه المقام معها يصحكه ولا يملكها حكمه قال ابو الفضل هذا
خلاف ما ذكر في الاستحسان قال وهذا لو علمنا ذلك فلو حالها به يملكها (ط) زمانم
امراته ولو بدخل بها فترها القاضي معه وحكم بها نفذ حكمه في مجتهديه ثم هذا
الحكم ينقلوفا في حق المحكوم عليه وفي حق المحكم له لو علمنا كذلك عند ح وم
وعند س لا ينفذ ولا يترك رأى نفسه باباحة القاضي ولو تزوج امرأة عشرة ايام فجاز
قاضي جاز وان تزوجها الى شهر يصح عند زفر ويطل التوقيت فينفذ الحكم يجوز
ولا يجوز المتعة صورتها قوله انتمسك بك كذا هذه بكذا بخلاف لفظ التزوج = قوله
تزوجت الى شهر او الى عشرة ايام فان الحكم به ينفذ ولو حكم بردها يصيب خمسة حكمه رد
او جنون او نحوه نفذ لان عمر رضى الله عنه كان يقول بردها يصيب خمسة حكمه رد
المرأة الزوج واحد من هذه العيوب نفذ ايضا اذ يجوز الرده عند محمد حكمه باطل
المهر بلاينة أو اقرا اخذ بقوله بعض الناس ان قدم النكاح بوجوب سقوط المهر اذ
الظاهر سقوطه لما يفاء او بامر المميز حكمه بان العنين لا تزول لا يميز (ذ) راجع
امراته بلا رضاهما حكم الشافعي يطلان الرجعة اذا رضاهما عنده قيل ينبغي ان
لا ينفذ حكمه (ص) نفذ الحكم في الخلع بانه فسخ حكمه في سائر اهلته مائة فان (خه)
ذكر فيه اختلاف الصحابة رضى الله عنهم (في) ولو حكم بطلان الطلاق قبل التزوج
او بالسلم في المحرم ان يجوز لولا حكمه بان من طلق المحلى ثلاثا او قبل الدخول لا تطلق

بنت بنت البنت ثم الأخت لاب وام ثم الأخت لاب ثم الأخ والأخت ٣١ لام ثم أولادهم ثم العمات والأخوال

والخالات وأولادهم على
هذا الترتيب فإذا اجتمع المجد
الفاقد والاخت ففسد أي
حقيقة روجه الله ولاية له
بعد هؤلاء مولى المولاة عند
أي حنيفة روجه الله ثم
السلطان ثم القاضي ومن
تسبه القاضي إذا شرب تزويج
الصادرة الصغائر في مشورده
وإذا لم يشرب فلا مدام له
قريب فالقاضي ليس بولي
عند أي حنيفة ووجهه تعالى
وعندنا حبيب مدام له حنيفة
فالقاضي ليس بولي فإذا
زوجها القاضي ولم يافئ له
السلطان ثم اذن له بذلك
فماز القاضي ذلك النكاح
بماز استحسانا وذ كرفي بعض
المواضع انه لا يجوز والصحيح
هو الأول وقال محمد روجه الله
تعالى لا ولاية للام ومومها
ولا ولا للاحد من ذوى الارحام
وقول أي يوسف روجه الله
مضطرب والصحيح انه مع أي
حنيفة روجه الله وذ كرفي
مجموع التوازل ان ولاية
الاخت لاب وام مقدمة على
ولاية الام في فتاوى القاضي
ظهر الدين وذ كرفي الذخيرة
وأحاله الى مجموع التوازل
سئل شيخ الاسلام عن رجل
غاب غيبة منقطعة وله بنت
صغيرة زوجها اختا لاب
وام وأولاب والام حاضرة قال

(فظ) طلقها وهي حبل أو طاقض أو طلقها قبل الدخول أكثر من الواحدة فحكم بطلانها قاض كما هو مذهب البعض لم ينقذوا كذا الوحكم بطلان طلاق من طلقها ثلاثاً بكافة واحدة أو في طهر جامعاً فإنه لا ينقذوا لحكم بطلان طلاق المكره نفذ (فش) نفذ الحكم بعدم وقوع طلاق السكران لاختلاف العصية فيه (ند) نفذ الحكم باسقاط العدة (فش) الزوج الثاني لو طلقها بعد الدخول فزوجها ثانياً في العدة ثم طلقها قبل الدخول فزوجها الا في قبل معنى العدة فحكم بصحته نفذاً لا لاجتهاد فيه مساعوه وهو صحيح قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن الا يتوهوا ايضاً ذهب زفر (ذ) حكم بصحة خلع الاب بصبيته على مهره فانقذوا المهر من ملكه او يبرأ الزوج من المهر لانه قول مالك اقول مران اصحابنا لم يعتبروا خلافاً ما لا شائع فظهر ان فيه اختلاف ما يتنازعونهم الله وانه اعلم (مش) عن مالك لو مضى على الماطقة ستة اشهر ولم تزف الدم يحكم باسائها حتى تغشى عذبتها بعده بثلاثة اشهر وروى عن ابن عمر رضي الله عنه مثله فعلى هذا في عمدة المهر قيل ان تبلغ حد

(قوله نفذ المحكم بإسقاط العدة) أقول قال الشيخ محمد الغزالي الوجه في زماننا هدم نقاده لان السلطان انما يملك بحكم عصا صم من مذهب أبي حنيفة ورجحه الله تعالى وليس هذا هو الصحيح من المذهب فتدبر في الكثر والتفاحة والواقفة والهداية وشروحوها لانه لا بد من العدة لان قول زفر في هذه المسئلة فسد لا يلزم عليه ابطال شرعية العدة وهو اختلاط الانساب كابين في المطولات وقد نقل عن زفر انه يوافق المشايخ الثلاثة في عدم حل وموتى الاول قبل العدة وان كان نكاحه صحيحا لانه لا يلزم من صحة النكاح وبقاءه حل الوالد دائما كما لو وطئت المنكوحه بشبهه بحيث لا يصل قربا الى الزوجها حتى تعتمد ولا يفسد به نكاحه لكن المشهور عن زفر هو الاول وهو الذي اقتصر عليه المصنف وهو الذي ينفذ قضاءه زمانا لا كثر الله تعالى من مذهب طماعي اخذ الرشوة فبروجون في ساعة الطلاق قبل الاستقبال ولا ينظرون الى ما نص عليه علماءنا من ان القاضي اذا ارتضى في حادثة لا ينفذ حكمه فيها على الاصح هو مراد من قال ينفذ حكم القاضي في هذه المسئلة اراد به القاضي المجتهد كائن عليه الحقون كذا قرره شيخنا براهان الكركي في بعض فتاويه وخال فيه اعادة حسنة وفي شرح الهداية للسبيل ذكر الخلاف في هذه المسئلة وهي: فماذا قضاء القاضي بخلاف واه وذكر انه لا ينفذ عند هما سواء كان عامدا او ناسيا او الوجه في هذا الزمان انه يفتى بقوله ما تم قال هذا كله في القاضي المجتهد وما المقلد فامحوا لبحكم بمذهب أبي حنيفة مثلا لا يملك الخلفاء فيكون معزولا بالنسبة الى ذلك المحكم اه (قوله) فظهر ان فيه اختلاف شيئا فنفذنا قولنا في البحر والمحاصل ان كلامهم قد اضطرب في هذا الباب فتارة اعتبروا اخلاقهم او اخرى لم يستدبروه وعين ان يقال انهم اذا قالوا بالنفاذ في هذه المسئلة لاجل خلاف سابق على مالك والشافعي لا لمخالفتهم خاصة اه

ان لم يكن له اصبحة أولى من الاخت جازا لتكاح قبل له الم تمكن الام أولى من الاخت قال لان الاخت

أصحابنا ومن الاخت والعمة
وبنت الاخت وبنت العمة قاما
الام والنساء القواني من قبل
الام فلهن ولاية عند الامام
وعند محمد لا ولاية لهن وقد
ذكرنا قبل هذا ان ولاية
دوى الارحام على المخلاف
نفاذ كشرح الاسلام ان
النساء القواني من قبل الاب
لهن ولاية التزوج عند عدم
العصباء باجماع بين أصحابنا
مستقيم في الاخت لا في العمة
وبنت الاخ وبنت الم لانهن
من جملة قوى الارحام بعض
هذه المسائل كتب من شرح
الطحاوي وبعضها من
الذخيرة وبعضها من فتاوى
القاضي ظهير الدين والوصي
لا يملك انعكاس الصغير
والصغير اوصى اليه الاب
ذلك اول برص لان للوث
شعاع ولا يمتنع اوصى اليه في
امر الصغير وروى هشام عن
الامام انه ان اوصى اليه
الاب يجوز في فتاوى القاضي
ظهير الدين ومن يتول صغيرا
او صغيرا لا يملك تزويجهما
والجارية بين اثنين اذا جازت
بولد فادعيها ثبت النسب
منهما فينفرد كل واحد منهما
بالتزويج واذا اجتمع للصغير
والصغيرة وليان ينفرد كل
واحد منهما بالتزويج وقال مالك
رضي الله عنه لا ينفرد احد
الولين كاحد المتقين هذه الاجابة في فتاوى القاضي ظهير الدين وفي شرح

الامام وهو خمس وخمسون سنة ولو ملقت وبمضت ثلاثة أشهر فعلمتة أشهر وحكم به
حاكم يبنى ان ينفذ لاجتهاد فيه وهذا ما يحفظ اكثر وقوعه (ط) حكم بنصف المحاذين
طلق امرأته قبل الدخول وقد قبضت المهر وتجهزت لم ينفذ اذ ان المجهور حررقنا
من عبيد ولم يبين غيات حكم بالقرعة فنقلناه قول مالك والشافعي رحمه الله اقول
مر ان أصحابنا لم يعتبروا خلاف الشافعي فظهر ان فيه اختلاف شافعي رحمه الله حكم
بشهادة الابن لا يسه او عكس فنقلناه من لا هند من رحمه الله حكم بشهادة على
شهادة فيجادون مسير سفر فنقلناه قول من رحمه الله حكم بشهادة على خطا يسه
لا ينفذ ولو حكم بشهادة من شهدوا على قضية مخومة من غير ان تقرأ عليهم امضاء
الاخر كذا الوحكم على ديوانه وقد نسى كذا الوحكم بشهادة من شهدوا على صل
لا يذكر من فيه الا انهم يعرفون خطهم وخاتمهم امضاء الاخر ولم يكن للاول ان
يقطع ولو حكم بشهادة معين ذكر في بعض المواضع انه ينفذ وفي بعضها انه لا ينفذ به
يقطع وفي قضية المجمع انه يتوقف على امضاء خاص آخر حكم في حد او قود بشهادة رجل
وامرأتين نقلنا للاختلاف فيه بل لمصلحة في محل اشتباه الدليل فن اوصى او نصرا في
استفتى حكمه فرغ الى فاض آخر فامضاء لم يميز امضاءه ولو امضى حكمه لا ينفذ
اذ في اهلية شهادة بخلاف ظاهر بل ولورفع حكمه الى قاض لا يرى جواز قضائه
اطلعه اذ نفس الحكم محتمل فيه ولو ان امرأة استفتت حاز حكمها الا في حد او قود فلو
حكمت في حد او قود فامضاء آخر نفي قضى في قسامة يقتل لم ينفذ حكمه (ط) فرق بين
الزوجين بشهادة امرأة واحدة رضاع وحكمه (ط) حكم لولده على احني بشهادة
الا جانب لم يميز ولو حكم بشهادة ولده لا جاني فرغ الى قاضي آخر ابطاله (نقطة) قضى
بشهادة النساء في حد او قود فنقلنا فروى عن شرح مروج امة من التابعين انهم جوزوا ذلك
كذا (فج) حكم في المسئلة الخمسة فنقلنا اختلاف فيها كذا (قش) وفي (طبد) حكم
بجواز زهر المشاع فنقل (نقطة) حجر على مقصد يستحق الحجر فابطال الاخر هو مجاز ابطال
السا في اختلاف في القضاء الاول وهذا الاختلاف في نفس القضاء اذ هو الاول ليس
بقضاء لعدم المقضى له والمقضى عليه فنقلنا قضاء الشافعي (شوبى) حجر الاول لم يميز عند
ح مختلف حكمه فيها اختلف فيه في محل آخر فانه يصير وفاقا لوقوع الخلاف هنا في
نفس القضاء انه يجوز او لا (ن) حكم بهتيع نصيب الساكت من قن حره واحد
المشركين مسعر اقل قاض آخر ابطاله لارحكم بهتيع المساء او يطلانه (سك) حكم
بجواز بيع مسدب بابل جهل فنقلنا ذات ومم اليه وحمل الله ترى امساكه
(قوله حكم في حد او قود بشهادة رجل وامرأتين نقل) قلت وقد صرح الزيلعي بانه
لا ينفذ ولو نقله الف اه ذكره الغزالي اول قوله صرح الزيلعي الخ الى باب كتاب
القاضي في شرح قوله واذا وقع اليه حكم قاض لمضاء وقوله بانه لا ينفذ اى الحكم
بشاهدتين وعنده مسائل كثيرة

جاء سواء أجاز أو لا جاز أو منع
 بخلاف الجارية بين اثنين إذا
 فرجهما أحدهما لا يجوز ولا
 بإجازة الآخر فإن زوج كل
 واحد من الولين رجلا على
 حدة فلاول يجوز ولايجوز
 الآخر وان كانا جميعا في ساعة
 أو كان أحدهما قبل الآخر
 إلا أنه لا يدعى السابق من
 اللحق فلا يجوز كلاهما لأنه
 لو جاز جاز بالتصريح والتعريض
 في الفرج سرام هذا إذا كان
 الوليان في درجت واحدة فإن
 كان أحدهما أقرب من
 الآخر فإنه يجوز انعكاس
 الأقرب ولا يجوز انعكاس الأبعد
 تقدم أو تأخر إلا إذا كان
 الأقرب قابضا قبية منقطعة
 فإن كان الأبعد يجوز أو أوقع
 قبل عقد الأقرب وان وقعا
 معافاته لايجوز كلاهما وكذا
 إذا كان لا يدعى السابق من
 اللحق ثم تكلموا في الغيبة
 المنقطعة واكتروا الكلام
 فيه وكذلك اختلفت الروايات
 فيه والاكثر على أن
 الأقرب إن كان في موضع
 لا ينتظر الكف المحاط به عن
 الخبر منه فهي قبية منقطعة
 وأشار في الكتاب إلى أن أدنى
 مدة السفر تكفي للاقطاع
 ومن المشايخ من يحاوي وقال
 لا ينتظر الكف إياها كثيرة
 وينتظر قليلا فلا بد من حد

حكم يجوز بيع المبرفند وفي الحكم يجوز بيع أم الولد ولو أتاها وانظر ههنا لا ينفذ
 (ج) أنه يتوقف فلو أمضاه لا ينفذ ولو أبطله بطل وهذا الوجه الأول ويبيع
 المكتسب رضاه يصح في أشهر الروايتين حكمه بطل متروك التسعة عند المنفذ كذا (ص)
 وفي (ط) نفذ عند ح لا عند س حكمه ما دون في نوع أنه لا يفسد ما دون في الأنواع
 كلها فكذا حكمه بطلان صفو المراتع دم العمد بناء على قول بعض الناس أنه لاحق
 له في القود حكمه بضمان الخلاص والزم تسليم الدار عند الاستحقاق لا ينفذ
 ولو حكم في ضمان الخلاص أو المهددة يرجع بين عند الاستحقاق نفذ انفسد ضمان
 الخلاص أن يضمن تسليم الدار واستخلاصها عند الاستحقاق وضمان المهددة ضمان
 الصلح القديم عند التبايع وضمان الدرك ضمان الثمن عند الاستحقاق وعندهما
 كل ذلك واحد وهو ضمان الثمن عند الاستحقاق (ص) حكمه على الغائب وهو لا يرى
 ذلك فالأخذ وبطلان محله والفتوى على نفاذه (ح) حكمه على غائب فرغم إلى فاض
 آخر وأبطله بإبطاله (ج) قضايا القضية ثلاثة أقسام (١) حكمه بخلاف نص
 واجماع وهذا باطل فلكل من القضية نقضه إذا رفع إليه وليس لأحد أن يجيزه (٢)
 حكمه فما اختلف فيه فهو ينفذ وليس لأحد نقضه (٣) حكمه بشئ يتعين فيه الخلاف
 بعد الحكم أي يكون الخلاف في نفس الحكم تقبل نفذ أو قيل توقف على أمضاه آخر فلو
 أمضاه يصير كأن القاضي الثاني حكم في مختلف فيه فليس للتالث نقضه فلو أبطله
 الثاني بطل وليس لأحد أن يجيزه فلو حكم لأمراه فلا يرفع إلى فاض آخر فله أن يرضيه أو
 يرد إذا اختلف في نفس الحكم فيوقف بخلاف حكمه لأمراه بشهادة زوجيهما فانه ينفذ
 إذا اختلف في المسئلة لا في الحكم س ليس للقاضي أن يحكم للغائب أو عليه بلا خصم
 عنه عندنا ولو حكم نفذ لأنه يجتهد فيه قبل المتهند فيه نفس الحكم فينبغي أن يتوقف
 على أمضاه آخر إذا اختلف وقع في نفس الحكم قيل ليس كذلك بل المجتهد فيه سبب

(قوله حكم يجوز بيع المبرفند) أقول والوجه فيه أن المسئلة مختلف فيها والموضع
 موضع اشتباه فينفذ القضاء يجوز بيعه لهذا (قوله وفي الحكم يجوز بيع أم الولد الخ)
 أقول وفي التاثيرا غانية نقلا من القلبرية وقواذقى القاضي يجوز بيع أم الولد
 نفذ قضاوى قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي قول محمد لا يجوز بناء على أن الإجماع
 المتأخر لا يرفع الاختلاف المتقدم ههنا فيمن تفضل بعض العصابة وعند محمد
 يرفع والفتوى في هذه المسئلة على قول محمد أنه لا ينفذ القضاء (ه) (قوله والفتوى
 على نفاذه) قلت وفي مجمع الفتاوى وفي المنتقى لا ينفذ عليه الفتوى كذا للفرى
 وسنأتي زيادة الكلام عليه بعد ضمان ورفات الفصل الثامن في القضاء على الغائب
 (قوله ليس للقاضي أن يحكم الخ) أقول وفي شرح السكندر لربطى إن نفاذ القضاء
 يتوقف على أمضاه فاض آخر وصححه وتبعه الحق الكمال في شرح المسئلة وفي مجمع
 الفتاوى بالعرض إلى المنتقى إن القضاء على الغائب لا ينفذ به يفتى

الحكم وهو ان البينة هل تصير حجة بلا خصم للسك أم لا فلورأها القاضي حجة وحكم بها
 نقلاً حكمه بشهادة محدود يشذف وفي (فتا) ان نفس الحكم مختلف فيه فبصرف
 على امضاء آخر ككون القاضي محدوداً بقذف (ط) الحال له لو قدم قبل التوى
 عليه الى القاضي لارى براءة الاصيل حل للمصيل ان يحلف ماله عليه حق لو كان من رأى
 المصيل ان المحوالة تبرى الاصيل اذ حل كل واحد منهما ما ان يتبع رأى نفسه في
 المتهدرات ما لم يصرف مضياعه عليه فلو قضى له المصالحة بمطالبة محمله لاسم المصيل ان يحلف
 على براءة نفسه اذ حكم في المتهد فيه اذ عدم البرائة مذهب زفر وقاسم بن معن فصار
 المصيل مضياعه عليه فلا يتبع رأى نفسه (ذ) نقض حكمه في الرستاق اذ المصير ليس
 بشراً اصحاب الحكم على رواية النوادر فصاحب حكمه في مختلف فيه فنقض حل هذا مشكل
 وينبغي ان لا يتنفع على رواية النوادر ان نفس الحكم مجتهد فيموجب ان يتوقف على
 آخر حكم محدود بقذف (ضط) في ذكر المحدث في الدماوي خلافاً فلو حكم بالاذكر
 المحدث فلا ينعقد في مجتهد فيه (ذ) لو حلفت وقالت كل شئ املكه الى ثلاثين سنة
 فهو في الفقر اصدقة فلا حيلة لها فيه كذا ذكر الحنفية وقال (ح) فيه شبهة اذ
 النذر والمضاف لم يميز هذا البعض فلورفع الى القاضي وحكم بطلان هذا النذر بطلان نذر
 (توكيل ابن القاضي وما يتصل به) لو وكل المدهي من لا قبل شهادة القاضي له لم يميز
 حكمه للتوكيل وما زعمه كمالو كان اميلاً لعدم التهمة ولو كان ابن القاضي وصي يتبلم
 يميز حكمه له في امر اليتيم اذ قضا بمحبه باليتيم حتى القرض بثب للوصي فبصرف حكمه
 لانيته وكل قاضيا بيسم او شراً او قرض جازو كذا الوكيل مضمومة جاز حتى لو عزل عن
 القضاء يبقى وكلا وليس له ان يوكل غيره بلا اذن من موكله حتى لو قال له موكله ما صنعت
 من شئ فهو جاز فوكل القاضي وكلا خصامه اليهما جاز للتوكيل لمعوم اذ لا انتم يميز
 حكمه للتوكيل لان حكمه للتوكيل كحكمه لنفسه من وجه لانه وكيله وكذا لو كان
 وكيل من لا قبل شهادته له ولو وكل القاضي وكلا ليتيم جاز حكمه للتوكيل لانه نائب
 من اليتيم لامن القاضي حتى لو تخلف عهده يرجع الى مال اليتيم اوصى للقاضي بثلاث
 ماله وله وصى لم يميز حكمه شئ له لثبات اذ نصيب فيما يحكم به لبيت وحكماً الو
 كان القاضي احد الورثة لا يفاض لنفسه وكلا لا يجوز ان يحكم عند دعوى الوصي فكذا
 عند دعوى وكيل الوصي وكذا لو كان الوصي له ابن القاضي او امرأته الا ترى انه لا يصح
 لشهادة خصم ادعى لبيت فكذا لا يصح للقضاء وكذا لو ادعى على الميت دين للقاضي اذ
 يحكم بحكمه محل حقه ولو وكلت امرأة القاضي وكلا مضمومة ثم بانت منه ومضت
 المدة فكملو كيهما جازو كذا لو وكيل مكاتبه اذ اذعن نيل الحكم والحاصل ان
 المستبروت الحكم وينبغي ان تنطبق التهمة فيه هذه جملة (شيخ)
 (دعوى الحكم بلا سمية القاضي) *
 متى الوقف لواجب الوقف او تصرف فيه تصرفاً آخر وكتب في الصلح آخر وهو متول لهذا
 الوقف ولم يذكر كونه متول من اى وجه لم يميز وكذا الوصي اذ يختلف حكمه باختلاف

الاختلاف لا يصح النكاح الا اذا كان الاختلاف اوضاعا وفي الحماوى صغيرة ٣٥ زوجها القاضى ولها ابن عم حاضر

لا يصح لقوله صلى الله عليه وسلم السلطان ولى من لا ولى له ورأيت فى فوائد والذى رحمه الله ان اذن القاضى للصبي والمعتوم يجوز وان جهر الاب ذكر فى باب النكاح من الاصل وهل يملك القاضى تزويج الصغير والصغيرة بدون وصى الاب حكى عن القاضى الامام غفر الله له الرضا بندي رحمه الله تعالى انه كان يقول ينبغي ان يملك قياسا على هذه المسئلة ولا ية القاضى تصاهى ولا ية الاب والشيخ الامام أبو الفضل الكرماني رحمه الله تعالى يقول ليس له ذلك فانه ذكر فى الاصل يثبت الخيار عند البلوغ الا فى الاب والجد واذا ثبت الخيار فى تزويج القاضى لا يكون مضاهيا وفى الملتقط وعن محمد رحمه الله تعالى ان الام اذا رفعت أمر بنتها الى القاضى فى التزويج وأبوها حى فرأى القاضى رقبته زوجها وان كره الاب وفى نكاح شرح الحماوى رحمه الله تعالى الولى اذا امتنع من تزويج الصغيرة وقد وجد لها خا طب كف كان للقاضى ان يزوجه لانه مصلها وفى ذلك اضرار بهائم ان كان تزويج الصغير والصغيرة بأب أو جد فلا

فيه وتقليده اذ وصى الاب ووصى الجد ووصى الام والوصى من جهة القاضى يختلف احكامهم وكذا المتوفى ولو كتب انه متول من جهة الجاهل او وصى من جهة ولم يسم القاضى الذى ولا جاز اذ جهة التولية علمت ويعرف القاضى بالنظر الى تاريخ الصك قالوا وصى هذا القياس لو احتج الى كتابته المحكم في المتهمة ذات كوفى واجازة مشاع ونحوه فلو كتب وحكم بصفته قاض من قضاء المسلمين ولم يسمه جاز قال في محكمه قاض وكتبه الكاتب كذبا لاشك انه يهان لـ ن ذكر م ما يدل على انه لا بأس به فانه قال لو خاف الواثق ان يطله قاض فانه يكتب فى صك الوقت وحكمه قاض اذا تصرف فى الحقيقة توقع محبة او انما يطل باطل القاضى وبكتابه هذا الكلام يمنع قاض آخر عن ابطاله فيبقى محصوا وليس هذا كذب باطلا لحاقا ومحصا غير صحيح لكن يمنع المبطل عن الابطال كذا (من) (شى) لو كان المتولى او الوصى من جهة الجاهل فلا وثق ان يكتب وهو الوصى من جهة كماله ولا ية نصب الوصى والتولية لانه لو اتصر على قوله وهو الوصى من جهة الجاهل كما هو ما يكون من حاكم ليس له ولا ية نصب الوصى والمتولى فان القاضى لا يملك نصب الوصى والمتولى الا اذا كان ذكر التصرف فى الاوطاف والايام منصوصا عليه فى منشوره فصار كنه نائب القاضى فان علة لا بد ان يذكر وان قلنا القاضى ما ذون بالانابة فترزا عن هذا الوهم كذا فى محاضر (ش) والذى جرى عليه الرسم فى زماننا انهم يكتبون اقرار الواثق ان قاضيا من قضاء المسلمين حكم بلزوم هذا الوقف فذلك ليس بشئ ولا يحصل له المقصود كذا عن (شم) اذا قراره لا يصح جهة على قاض اراد ابطاله واذا لم يحكمه القاضى فافراه كذب محض ولا ينعنه فى الكذب ولا ية المقصود ايضا كذا (خ) وفى (فتا) مثله وقال واختار بعض المتأخرين انه لو كتب فى الصك حكم بصفته هذا الوقف قاض من قضاء المسلمين ولم يسمه جاز (قش) فى كل موضع يكون المحكم سببا لثبوت المحكم يشترط فيه تسمية القاضى كما فى المحرمة الثانية بلعان وكما فى طلاق بسبب العنة وقرعة بسبب الادولك لوزوجه غير الاب والجد وكذا لوزوجت نفسها من غير كف هو كقرعة بسبب الاباء عن الاسلام فى هذه المواضع لا بد من تسمية القاضى اذ تقررى القاضى فى هذه الصور بسبب ثبوت المحرمة لوقف المحرمة على تقرقه فلا بد من تسمية القاضى ليصير معلوما اما المحكم بصفته الوقف ولا يشترط فيه تسمية القاضى بل يكتب بقوله حكم قاض بصفته من قضاء المسلمين اذا المحكم ليس بسبب لثبوت الوقفية وانما هو شرطا للزوم فالجاءل انه ينظر لوسيا فلا بد من تسمية المحكم لا يثبت بلا ثبوت السبب فى الجهول لا يتحقق السبب وكذا فى الرجوع عند الاستحقاق لا بد من تسمية القاضى اذ سبب الرجوع المحكم فلا بد ان يكون المحكم من المعلوم وكذا لو برهن المدعى عليه ان قاضيا من القضاة حكم بان هذا الشاهد محدود بخلاف لا يقبل ما لم يذكر القاضى ولا كذلك لو كان انقضاء شرط اذا المحكم يضاف الى الدب ولو برهن ولذا قلنا لو شهد انه دل لقمه دخلت الدار فانت حرو وشهد آخر ان على دخوله ثم وجعوا ضمن شاهد العين لا شاهد الدخول اذ شهد على السبب والاخران على الترم

خمارهما اذا بلغا وان كان غير الاب والجد من الاولياء فلهما الخيار اذا بقيا

وفي المنتهى اذا كان للصغيرة والد لودج ٢٦ لم يزوجهما القاضي وان كان الاب والمجد فاسقاً ينبغي للقاضي ان يزوجهما

الكفء ذكره في الذخيرة ولو
زوجها فلها الخيار في ان مهر
الروايتين من ابي حنيفة وهو
قول محمد وجههما الله تعالى
ولو كان الوصي وليا وزوج
الصغير أو الصغيرة فلها
الخيار واذا بلغا ولو تزوج الصغير
أو الصغيرة بغير اذن الولى
وقوف على اجازة وليهما فلها
الخيار واذا بلغا ان كان المهر
غير الاب والمجد ونذر من قبل
وفي الجامع الكبير لابي جعفر
الاستروشي غير الاب والمجد
اذا تزوج صبية من مسي
قادر كس قبل ادراك تزوجهما
فاختارت القرعة ورفضت
امرهما الى القاضي لا ينتظر
كبر الزوج وكان للقاضي ان
يفرق بينهما مضرته ان كان له
والدا ووصى أحضره وأمره ان
يأخذ بصيغة الصغير ان كان له جهة
والافرق بينهما بغيره وتولي
ولو بلغت واختارت نفسها
وزوجهما غائب أشار في الجامع
الى انه لا يفرق بينهما مالم
يحضّر الغائب لانه قضاء على
الغائب وبأبي بعده في
مسائل العنين والقاضي اذا
زوج الصغير أو الصغيرة فلها
الخيار واذا بلغا في ظاهر الرواية
وروي خالد بن صبيح عن ابي
حنيفة وجههما الله تعالى انه
لا خيار لهما وكما ثبت خيار
البواخ لا لابي ثبت لانه كرمه على قول ابي حنيفة ومحمد وجههما الله تعالى لما ثبت

(ح) شهدان قاضيان من القضاة شهدانه قضى له ذاعلى هذا بالف أو يفتى من
الحقوق أو قال شهدان قاضيان من القضاة حكم له عليه به أو شهدان قاضى الصكوة
فعله ولم يسميا القاضي فله لا قبل هذه الشهادة ما لم يسموا القاضي ويسبوه اذا القضاء
صدقهم العدة وفاذا شهدوا بالعقد ولم يسموا العا قد لم يصح معلوما لم يجوز وليس هذا
في هذا الموضع خاصة بل في جميع الافاعيل لو شهدا على فعل ولم يسميا فاعله لا تقبل
شهادتهما ادول هذا يقتضى تسمية القاضي سواء كان القضاة سببا او شرطا الا يرى
الى قوله يفتى من الحقوق قد دخل فيه الحكم ببيع وقضيه مع ان الحكم ليس بسبب
للمبيع وايضا القضاء قد في الكل فلا بد من ذكر المصدق (ذ) ادعى يتاقرهن فواليد
على المدعى ان يشرته من وصيك في صغرك ولم يسم الوصى هل تنفع دعواه وبينه
اختلافه عليه وكذا لو برهن ان فلانا عليه منى باطلاق القاضي في صغرك ولم يسم القاضي
اختلافه عليه وعلى هذا لو شهدا على وقف وتسلم الوفاة اياه الى المتولى ولم يسم الواف
والمتولى اختلافه عليه فالمحصل ان في دعوى الفعل والشهادة على فصل هل يشترط
تسمية الفاعل فيه اختلاف المشايخ وادلة الكتب في اعتبار صحة ذكر م في كتاب
المحدود ان المدعى عليه لو برهن ان الشهود محدثون بغف فلا بد من تسمية من
حددهم فهذه المسئلة وما ذكر (ح) دليل على ان تسمية الفاعل شرط وقد كرم
وجهه الله في (ت) لو ادعى انه وارث فلان الميت وشهد ان قاضى بذلك اشهدنا على
حكمه ان هذا الرجل وارث فلان الميت لا وارث له فبريجهل وارثا ولم يشترط تسمية
ذلك القاضي (ج) ادعى امة وشهد ان قاضى بذلك احكم بهذه الامة له صحه ولم يشترط
تسمية القاضي (ح) ادعى يتاقر يد رجل انه الى اشترى منه من وكيل ولم يسم الوكيل
وشهدا على الثراء ولم يسم الوكيل يسمع دعواه وشهادتهما جلة (ذ) قال وهذه المسائل
كلها تدل على ان تسمية الفاعل ليست بشرط لصحة الدعوى والشهادة فيتأمل عند
القضى

الفصل الثالث فيمن يصلح خصما للغير ومن لا يصلح

وفمن يشترط حضرته ومن لا يشترط لسامع الدعوى وفيما سجدت بعد الدعوى قبل
الحكم المستأجر هل يصلح خصما مثلا ادعى عليه انه استأجر اذ اذ به قبله او انها ملكه
اختلاف فيه المتأخرون فقيل انه خصم لانه يدعى ملكا المتبعة ومن يدعى الملك لنفسه في
شيء يقتصب خصما من يدعيه قال (ص) هذا القول اقرب الى الصواب وقيل لا يتصب
خصما الا اذا ادعى الفعل عليه بان يقول غصباني اما بدون دعوى الفعل عليه بان
قال مثلا استأجرها قبلك وسلمها اليك لا الى لا يقتصب خصما به اذ ادعى (ط) وقال (نسخ)
هو اصح الا يدعى ملكا لغيره كستير فلا يكون خصما والمحصل ان المستأجر ليس
بخصم لن يدعى اجاره او رهنا او شرا او امتياز يكون خصما للكل وكذا الموهوب بانه

الفصل الثالث فيمن يصلح خصما ومن لا يصلح

والى

الى قول ابي حنيفة ومحمد وجههما الله تعالى لما ثبت

الحيا ولمما بالو غ في تزويج غير الاب والمجد فان اختار الشكاح فهما ٢٧ على الشكاح وان اختار الفرقة وقعت

الفرقة اذا قضى القاضي بالفرقة بينهما وبطل هذا الخيار في جانبها بالسكوت اذا كانت بكرا ولا يثبت الى آخر المجلس حتى لو سكنت كما بطلت وهي بكر يبطل خيارها وان كانت ثيبا في الاصل او كانت بكرا الا ان الزوج قد نفي بها ثم بطلت عند الزوج لا يبطل خيارها بالسكوت ولا بقيامها عن المجلس وانما يبطل خيارها اذا رضيت بالشكاح صريحا او وجد منها قبل يستل به على الرضا وذلك لخواص التمكن من الجماع او طلب النفقة وما اشبه ذلك اما لو اكلت من طعامه او خدمته كما كانت فهي على خيارها وخيار الصغير لا يبطل بالسكوت وانما يبطل خياره بصريح الرضا او بما يبطل عليه من قسريان المرأة وتجهيزها او تسليم الصداق اليها وهذا الخيار يبطل بالجمول وتفسير ذلك اذا علمت بالعقد ساعة ما بطلت لكن جهلت بثبوت الخيار فسكت بطل خيارها اما اذا لم تعلم بالعقد ساعة ما بطلت كان لها الخيار ان علمت وقد كررنا تمام هذه المسئلة في فصل اقسام الخيارات من كتاب الفصول ثم اذا وقعت الفرقة بقضيا بالو غ ج او باختيار المرأة وان دخل بها

فالى هذا القول مال (منه) كذا (فقطنا) وفي (من) على طريق نافذ او زرع ودفعه الى انسان فخاصه أهل الطريق فبرهن ذوالبستان فلانا دفعه اليه ووكله به هل ينتصب خصمه لهم فلو كان بشكل ولا تعلم انه طريق الا ببينة فلا خصومة بينهم ولولم بشكل فهو خصم (ذ) باع منه شيئا فحادي ثالث ان البائع أخرج منه المبيع أو رهنه منه قبل بيعه لا يصير المشتري خصما فلو حضر البائع فبرهن عليه المدعي الآن قبل بيته كذا صرحوا فزاده وفي (شعبي) أجر ثلاث دواب ثم المسالك أجرة دابة من غير الاول واعاد أخرى ووهب أخرى أو باع فوجد المستاجر الدواب في أيديهم فلو باع بعد حاز بيعه ولو بلا عدول والمستاجر أخذها فلو أخذها فالمشتري يصير الى مضي مدة الاجارة فيأخذها أو يسحق البيع اذا لمعوق عليه تغير فغير وفي الهبة والايارة والاجارة ان يسترد لو كانت الاجارة الاولى معروفة والا فله ان يبرهن على ذي اليقين الشراء والهبة لا يدهي الملك لنفسه وخصم بخلاف المستعير والمستاجر وهي المسئلة الخمسة فلو أخذها ومضت مدة الاجارة فليس لاهو به ان يأخذها لان تقاض قبض الهبة قبض المستاجر منه والهبة لا تصح الا قبض كذا (شعل) وقد صرح فيه ان المشتري يكون خصما للمستاجر كذا (فنا) وهو خلاف ما ذكر في (فص) ان المشتري ليس بخصم للمستاجر والمرتهن والمشتري شرعا تزول يعلخصمه المدعي قبل القبض بلا ضرورة البائع لاجاب (شين) وكثير من مشايخنا يفتون انه يشترط حضرة البائع وقبل لا يشترط فصل فيه اختلاف المشايخ وفي دعوى المرهون يشترط حضرة الراهن والمرتهن وقاما

(قوله فصل فيه اختلاف) أقول قد تقرروا ان حكم البيع المجازي حكم الرهن لا يختلفان وقد قال في التارخا نيسة ذ كالحصاف رحمه الله تعالى في كتاب المحل رجعل في يديه رهن والراهن غائب فاذا المرتهن ان يثبت الرهن عند القاضي حتى يسجل له بذلك ويحكم به رهنا في يديه فالحيلة في ذلك ان يامر المرتهن رجلا هريسا حتى يدعي رقبته هذا الرهن ويقدم المرتهن الى القاضي فيقيم المرتهن بينة على الرهن انه رهن عنده يبيع القاضي بينته على (الرهن) ويقضي بكونه رهنا عند مدعيه يدفع عنه خصوصية القريب فهذا انتص من من الحصاف رحمه الله تعالى ان البينة على الرهن مقبولة وان كان الراهن غائبا وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسئلة في الجماع في المسئلة الخمسة قالوا وقد ذكر محمد هذه المسئلة في كتاب الرهن وشوش فيه الجواب في بعض المواضع شرط حضرة الراهن لجماع البينة على الرهن وفي بعضها لم يشترط والمشايع قد اختلفوا فيما بينهم قالوا العيوب لا تشترط حضرة الراهن وما ذكر في بعض المواضع في كتاب الرهن انه تشترط حضرة الراهن وقطعنا من الكتاب وجعل هذا القائل مسئلة الرهن فظهر مسئلة الوديعة والايارة والمضاربة فان صاحب البستان اذا قام بينة ان هذه العين وديعة عنده من جهة فلان أو مضاربة أو فصب أو ايجارة فالقاضي يسمع بينته فهنا كذلك وبعض مشايخنا قالوا في المسئلة ووايتان في احدي الروايتين

فان لم يدخل بها فلما وقعت الفرقة باختيار الزوج

ثم اعتقدت صهي صغيرة فلها
الحضارة فربما ان كانت صغيرة
لا تتصرف بحكم هذا الخيار
عنها واجازة ما تبلغ فضايل
تختار نفسها واجازة بان تختار
زوجها لان هذا التصرف
داثر بين النفع والضرر
والغير لم يؤهل لذلك وكذلك
ولها لا يملك التصرف بهذا
الخيار ولا ان وليها قائم مقامها
فاذا بلغت غير هذا القاضي خيار
العتق ولا يتخيرها خيار البلوغ
وقوله ولا يتخيرها خيار البلوغ
يحمل لا يتخيرها لانه ليس لها
تخيلا والبلوغ ويحمل لا يتخيرها
تخيلا والبلوغ مع ان خيار البلوغ
ثابت لانه ثبت لها خيار
العتق وخيار العتق يتقدم خيار
البلوغ لانه اهم من خيار
البلوغ منهم من قال بالاول
وهو الصحيح وهذا لان العقد
صدور هو كامل الولاية لان
ولاية المولى على مملوك ولاية
كاملة لانها ولاية بسبب الملك
ولا نقصان في المآث فكانت
ولاية كاملة ولا يثبت خيار
البلوغ كافي الابواب المجده فيه
الجملة في الذخيرة وفي فوائد
شيخ الاسلام برهان الدين
صغيرة باغت وقد زوجه فقير
الابواب المجده فاختارت نفسها
واصحت عند القاضي هل
يشترط ان تقول زوجي ابي
او عي قال بشرط وهل يشترط

كذا (ذ) ويأتي بعده لو ادعى يتأهل ذي البداهة اشتراه من فلان القاتب شرعا حازرا
وفوا ليدعيه لنفسه فهو خصم كذا (قش) كذا لو ادعى عليه البيع البات والرهن
والمشتري شرعا فاصح خصما للذي اذا قبض المبيع وقبل القبض فالحصم هو البائع
وشده كذا (قش) وفي المبيع قبل قبضه لا تنفع بينة المستحق في المبيع بشرط البائع والمشتري
اذا ملك للمشتري والذات البائع فبطلهما البينة فصار كدهوى الرهن و بعد قبضه يشترط
حضره المشتري لا البائع والاخذ بالشفعة نظير الاستحقاق كذا (ذ) وفي (قش) للمستحق
ولاية الدهوى على البائع وان لم يكن المبيع في يده لانه غاصب والمشتري غاصب
التأصّب ويصح الدهوى على الغاصب وان لم تكن العين في يده لانه يدعى الفاعل
وقامه في آخر هذا الفصل ويأتي جنسه في فصل شرائط صحة الدهوى ان شاء الله وفي
دهوى المستاجر بشرط حضرة العاقدن اذا ملك المزرع واليدللتاجر بشرط حضرتهما
كرهن ولو باع بئنا فغصب منه قبل تسليمه فالحصم هو المشتري ولو قبضه أو كان موقفا
والا فالحصم هو البائع كذا (ذ) (قش) وفي ظاهر الرأية تنفع دعوى المشتري
الاول على الثاني فيما يباعه البائع من آخر قبل نقدا لئن اذا اصل ان من كان يده
الملك لنفسه وذواله يقول لا بل هو ملكي فذواله يذهب خصمه لكن لا ياخذ العين من يده
بلا تسليم فتنه فغصب دار من يده مستاجر فدهوى به على غاصبه يجوز بلا حضرة المستاجر
اذا ليدلته ودعوى المستاجر على الغاصب بلا حضرة المالك تنفع انما لك المنفعة لا بعد
الاجارة فله خصوصته بلا حضرة المالك (جمع) اطاره فوجده في يد رجل يزعم انه له فهو
تقبل هذه البينة وفي رواية اخرى القاضي لا يقبل هذه البينة واليه مال شمس الاثمة
المرحومي رحمه الله تعالى كالأقلام البينة انما او دعيته في يد موقد احاب بهذا في نظائره في
السيرة الكبير العبد المرحوم اذا أسر ثم وقع في التمتع فوجده المرحوم قبل القسمة فاقام البينة
انه رهن عنده فلان فآخذ لا يكون هذا اقتضاء على الغائب بالرهن اه (قوله) ويأتي
جنسه في فصل شرائط صحة الدهوى (قش) اقول وسيأتي في الفصل السادس في شرائط صحة
الدهوى ما افظه باع او فخره وسلمه الى المشتري فاداه المالك على البائع واراد اخذ الدار
من البائع لا تنفع دعواه اذ ليس في يد البائع ولو اراد تنميته بغيره فغيره رويان ولو
اراد اجازة بيعه واخذ منه نفع دعواه كذا (قش) وقوله فيه رويان اقول الروايتان
بناء على تصور الغصب في التقادير علمه (قوله) اذا اصل ان من كان يده الملك لنفسه
(الخ) اقول رجل ادعى بيتا في يد رجل وقال هو لي اشتريته من فلان بكذا وفي يدك بغير
حق فواجب عليك تسليمه الى قالوا لا تنفع هذه الدهوى لانه لم يذ كر نقد الثمن ومن
اشترى شيئا فوجده في يد غيره قبل ان يتقلا يكون له ان ياخذ من صاحب اليد الا ان
يدي الوكالة بالقبض من البائع كذا في الثانية فبقينا ايضا ولو أسر ثم باع وسلم به المستاجر
وادعى الاجارة فثبت بيته على المشتري وان كان الآخر غائبا لان المشتري يدعى المالك
انفسه فكان خصما لكل من يدعى حقا في ذلك العين اختتام

بكره فبالتاخرت القرعة حين بلغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها الا بينة أو اذا اختلفا في الحال فبالتاخرت القرعة الا وقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وصكت كان القول قولها وان كانت ثيبا وقت البلوغ لا يبطل خياؤها الا بالخصاص بها او لانه ينجو التمكن وغير ذلك والله اعلم ذكر في اقراوا لجامع الاسعير وفي دعوى نقاضى القاضي الامام نضر الدين رحمه الله رجل قال لارأته تزوجتك واما مسي وقالت لا بل تزوجتني وانت بالغ كان القول قوله الا ان القاضي لا يفرق بينهما بل يسأله تزوجها باذن وليك فان قال لا فيسأل له هل رضى وليك بعد ما تزوجت فان قال لا فيسأل له هل أبرأ بعد البلوغ فان قال لا فيسأل له تغيير الا ان قال لا فينشد يفرق بينهما وياتي في مسائل الاقراوان شاء الله وفي نكاح شرح الطحاوى امسة صغيرة تزوجت بشرا ذن المولى فاعتقها لا ينقض العقد ويبطل على قول زفر رحمه الله تعالى وهذا لا يتوقف على اجازة المولى ان لم يكن لها حصصة سوى المولى وان كان لها حصصة غير المولى فاذا اجازها العقد واذا ادركت فلها خيار

خمس ولو قال ذرا البدا ودهني من امره منه فلم يخص المودع او الغائب لم يقرأ لا يتنصب خصما للمشتري ويتنصب خصما لوارث المودع والمقصود منه حتى لو ادعى رجل ان له وارثه والمودع او الغائب مقر بالمال ولكنه قال لا ادري مات فلان او لا او قال لا ادري انت وارثه او لا فبرهن على الموت او الورثة تقبل هذا الموقر المألو انكر وادعى الملك لنفسه فله يتنصب خصما للمدعى الشراء كذا (دققنا) وفي (من ذن) المودع لا يتنصب خصما للمشتري الا اذا قال المشتري اني اشتريته من فلان وامرني بقبضه منك فحينئذ يتنصب خصما للمدعى (جمع) الماقر بان ما في يده فلان لم يصبر خصما للمشتري لا لقائه ما له ولا لغيره ولو انكر فوا لبداهته ان الغائب قضى عليه وعلى ذلك الغائب ولو اقر فوا لبداهته للغائب وصلى المشتري في شرائه لا يؤثر التسليم اقول لو كان يد الماقر يد يذني ان يسمع عليه دعوى الذم امن الغائب المقر له ضد من يجعل المستعير خصما في الاستحقاق بالملك المطلق حتى يشترط فيه حضور المستعير مع العسر كما بينت فينبغي ان يسمع وقضى عليه دعوى الغائب ببداهته لان ما يدعى على الغائب سبب لما يدعى على المحاضر وهو يدعى ملكا المنفعة فيتنصب خصما من الغائب بخلاف الاجارة اذ لا يلزم فيها تسليم المستاجر ولو حضر المالك بل لا تقضى به في روايته و يتوقف في الاصح فاقترعوا لان يدعي الشراء قبل اجارته فحينئذ يذني ان يسمع عليه ايضا (فمن) شرا به خيارا فادعا آخر يشترط حضوره البائع والمشتري ضد ح رحمه الله والمشتري بالبائع الباطل لم يكن خصما للمشتري (ذ) شرا بجملة اودم او غير او اخر بروقضه لم يصبر خصما للمشتري في شرائه بمسحة اودم ولو استحق المبيع من يد المشتري ملكا مطلق ورجع المشتري على بائعه بالثمن فبرهن البائع على التنازع او على وصوله اليه من جهة المشتري يبيع او يتخوه وان الحكم للمشتري باطل وليس لك الرجوع على هل تقبل هذه البينة بغيره المشتري اختلف المشايخ فيه وموشرط حضرته م رحمه الله لا (شيخ) رحمه الله كذا في (دققنا) وفي (كهم) المختار وان حضرته شرط ولو نصب القاضي خصما من المشتري لسماع هذه البينة ليدفع بها الى المشتري حتى يسترد المبيع من المشتري لم يجز (فمن) قال اني (شيخ) بان هذه البينة تقبل بغيره المشتري واني (من) انها لا تقبل وكنت اكتب كما كتب (شيخ) انما بالاستاذ دون التليذ (ط) قبل على قياس قول م والآخر يشترط حضوره المشتري وعلى قياس قول ح م والاول لا يشترط حضرته وهذا القول اظهر واشبه (فمن) المشتري شرا فاسد او ادعى استرداد الثمن بطلان الملك وقع نسدا وانكر البائع البيع او اقر بشرط حضرته المبيع اذ للشخص حكم ابتداء البيع وفيه يشترط كون المبيع موجودا مأمورا بمقدور

(قوله ملك مطلق) اقول ذكره في فصل الاستحقاق مطلقا ولا يقيد به الملك المطلق والذي يظهر انه ليس بقيد تامل (قوله اختلف المشايخ فيه) اقول يعني ان كان البيع موجودا او بدله ان كان معدوما و يذني ان يكون ذلك على قول من لا يشترطها تامل

الاول لان العقد نفذ عليها في حالة الصغر وهي حرة الا اذا كان غير المدعى بها او اياها

يشتري حتى مات المولى فإنه يظن أن ٤٠ حل بضعها لأوارث بطل العقد وان لم يحل بضعها للوارث توقف على إجازة

القبيل معلوم بخلاف ما لو حكم بغيره الأصل في القبر من شتره به على بانه انه
حل الأصل لا يشترط حضر القبر وله أخذ الثمن الموصى له ينتصب خصما للموصى له
فيما بيده فلو حكم للأول بالثالث ولم يقض شيئا له ينتصب خصما فلو حاكمه على القاضي
الذي حكم للأول بالثالث ينتصب خصما لا للخاصة على قاض آخر (ذ) الموصى له عين
خصم لم يدعى ذلك العين بسبب الشراء من الموصى والقبر لم يمس بخصم القبر لم يقض
القبر في الأول شيء أو لم يقض الموصى له ليس بخصم القبر وهذا هو الحكم إن موصى
له بالثالث لا غير فان كان موصى له بمأزاد على الثالث وصحت بان لم يكن له وارث فهو خصم
للقبر يمو بصير كوارث اذا استحقاق ما زاد على الثالث من خصائص الوارث والمودع أو
الغائب أو المدبرون ليس بخصم للموصى له لو كان الذي قبلها مال مقرا بان المال للميت
والخصم في ذلك وارثه أو وصيه ولو قال من يبيده المال هذا ملكي وليس عندي من مال
الميت شيء صار خصما ولو جعلها القاضي خصما فيضي له ثلث ما في يد المدعي عليه
والخصم في اثبات الوصاية عليه وارث أو موصى له أو غيرهم يثبت عليه ذن أو بالعكس
وفيل من له ذن على الميت ليس بخصم ادعى يقتضي بدور جل بان قسلا الغائب
اشترى امثلك لأجل وانكسر فواليد البيع سمع الدعوى وكذا لو كان المشتري
حاضرا ينكر الشراء وهذا كمن ادعى يثبت بدور جل وقال شر يثمن فلان وقلان
شراء منك (ي) قال من رحمه الله لوقال فواليد فكتبت بعه من فلان الذي يزعم انك
وكتبه بشرائه فلان فائمه فلا خصومة بينهما في ذي اليه وكذا لو قال كتبت بعه
من فلان الذي يزعم انك شر يثمنه وهو في يدي حتى يدفع الثمن أو قال او عني فلا
خصومة بينهما وكذا ثبت بين قوم بارت ادعى رجل انه شرى من بعضهم نصيبه وهو
غائب واقرت الورثة بنصيبه فيه فبرهن على الشراء لا تقبل ولو قالوا هو كذا وانكر انصيب
الغائب تقبل بينته للمدعي جاء بصلك باسم غيره على رجل وقال هذا المال الذي في هذا
الصلك باسم فلان عليك قد أقر به فلان لى لى الى ينقل على ذلك فلو انكر المدعي عليه
ان يكون لفلان الغائب عليه شيء فهو خصم تقبل بينته هذا المدعي لا لو أقر وهو قول
س رحمه الله وعن ح رحمه الله انه لا تقبل بينته ولو انكر المدعي عليه ادعى يثبت
انه كان لفلان وانه باعه من فلان واثني عليه فقال ذواليد هو يثني ولم يكن لفلان قط
قبر من المدعى على دعواه قال م رحمه الله اما على قولي وهو نياس قول ح فلا
خصومة بينهما حتى يحضر المشتري لوقبض البيت من البائع وحتى يحضر اجماعا ولم
يقبضه وعند س رحمه الله ذواليد خصم ويقضي للشفيع وي دفعه اليه وبأخذ الثمن
منه يوضع على يد عدل فيكون ذلك قضاء على البائع والمشتري ولو كان المشتري حاضرا
منكر الشراء قال م اتضر بالبيت للشفيع واجعل العهدة على المشتري وادفع
الثلث اليه جهه (فقط فت) اخذ لقطعة صاغت منه فوجدها في يد آخر فلا خصومة
بينهما بخلاف الوديعة والفرق بينهما ان للثاني ولاية اخذ اللقطة كالاول بخلاف
الوديعة أقول دل هذا على انه لو تمضى ثم زال التمسى ثم هلكت بضعت لان يده

العتق وتظهير هذا اذا تزوج

الرجل ابنة أخيه وهي صغيرة
وأخوه فأنه لا يجوز هذا
النكاح الآن يحجز الأخ
القائم فان مات الأخ قبل
الاحازة لم يصح هذا النكاح
الآن يحجزه المزوج وكذا في
مستلثا فان أحاز المولى ذلك
النكاح بعد العتق جاز واما
المخار اذا بلغت بعني خياد
البوخلان المزوج غير الاب
والجد وهي حرة صغيرة لا ولي
لها غير مولاه وهذه المسئلة
من أعجب المسائل فانها مهما
زادت من المولى بعد اذ ادت
اليه قربا في حق النكاح حتى
يملك الاذن في حالة الرق ولا
يملك بعد العتق وكذلك المولى
يملك الزام النكاح عليها بعد
العتق لاجله وهذا عجيب وأعجب
من هذا انها لو دت الى الرق
يبطل النكاح الذي باشره
المولى وان أحاز المولى الا ان
هذا ثبت بالدليل والدليل
يعمل العجائب ذكر في نكاح
الذخيرة واذا تزوج الاب أو الجد
الصغير امرأة باكثر من مهر
مثلهما أو زوج الصغير باقل من
مهر مثلهما ان كانت الزيادة
والنقصان بحيث يتعاقب
الناس فيه يجوز بالاتفاق
وكذلك الجواب في غير الاب
والجد من الاولاد واما اذا كانت
الزيادة والنقصان فاحشا بحيث
لا يتعاقب الناس في مثله ففي

لاستبيد مالك لما من عدم الخصومة فبئس منه ظهر له غاصب فلا يبرأ الا بما يبرأه
الغاصب وفي (ط) يشترط في الشفعة قبل قبض المبيع حصرة الدائم والمستمرى
للحكم بالشفعة اذا ملك المشتري والبيد بالبيع فصار كدعوى الرهن والمستاجر ولو استحق
العارية بينة بشرط حصرة المعبر والمستعبر وذ كر في بعض المواضع في هذه المسئلة
اختلاف المشايخ وفي اشتراط حصرة المودع مع المودع اخذت الاف المشايخ ايضا وفي
دعوى الضياع هل يشترط حصرة المزارعين قيل: نعم وقيل لا وقيل لو كان البذر
لهم بشرط لانهم مستأجرون للارض لا للورب الارض لانهم أجروا ب الارض (هذه)
هذا الوادي مطلقا أما لو ادعى الغصب على رجل والارض في يد المزارع لا يشترط
حصرة المزارع واختلاف المشايخ في اشتراط حصرة قلة داران فرد دعوى تاجها ادعى
نكاح امرأة لها زوج يشترط حصرة الزوج الفاهر ولو ادعى انه زوجا بقتل البكر بالاقعة
من هذا امرها واراد قبض مهرها أو المزوج بالنكاح ولم يدع الدخول بغير الزوج
بدفع المهر اليه ولا يشترط حصرة المرأة ويصح دعوى النكاح عليها بتزويج والدها
بلا حصرة الوالد أو اذ ان يرجع فيها ويبالغن يقض به فيصير مولاه ولو ما ذو نال ولا يجوز
ما لم يحضر مولاه ولو قال القن أنا محجور وقال الوهاب لابل انت ما ذون صدق الوهاب
بجنته استخسانا أقول فيه نظر ولو برهن القن انه محجور وقال المدي بل أنت ما ذون
وأقام بينة تردبته أقول القن لا يخلو اما ان يكون مدعيها او منكرا فلا بد ان يكون له
البين او البينة فلا مكان فرد قوله وينتسب عنها انت قوله عليها اطلاقا والسلام البينة

(قوله ولو ادعى انه زوج ابنته الخ) أقول انما امر الزوج بدفع المهر اليه لان الاب
ولاية قبض مهر البكر بالاقعة قبل الدخول وقد أثر الزوج بالنكاح فيؤخذ به بقاره
وقوله وتصح دعوى النكاح عليها الخ لان حقوق القصد في باب النكاح لا تتعلق بالعاقدة
وانما تتعلق بالمعقولة فلوا دعى نكاحها بمحضرة والدها لا يحضرها لانصح الا ان يكون
وكيله لانها لا ترى الى قوله ولم يدع الدخول اذ لو ادعى الدخول انقطع ولاية القبض
ولما دعوى النكاح عليها به بالاقعة فلا تسع الا بحضورها لانقطاع ولاية قبض عليها بالبلوغ
فلوا دعى عليه وهي غائبة انه تزوجها له في حال صغرها لا تسع لان البلوغ قاطع لولاية
وقيد بالاقعة لان الصغيرة تزوج جديده مهرها اليه دخل بها ام لا والحكم في دعوى
نكاح الصغيرة ولما تأمل (قوله) ويصح دعوى النكاح عليها (أقول وقد نقلها في البحر
عن خزائن المتقين وانما سكتوا عن عكسه وهو الدعوى على والدها بدون حضورها لانه
يرجع الى الدعوى على الغائب وحكمه معلوم عندهم تأمل فلو كانت صغيرة في صورة
العكس وادعى رجل نكاحها على الاب سياتى ان المختار انه يشترط حصرة الصبي عند
الدعوى وفصل قبله بين ثبوت الدين ببشارة الوصي فلا يشترط حضوره بين ثبوت
لا ببشارة فيشترط حضوره والذي يظهر في دعوى نكاح الصغيرة لزوم حضور وليها المزوج
لا حضورها تأمل

وجهما الله أن النكاح يجوز وفي الجامع الصغير عنهما أن النكاح لا يجوز وروى الحسن بن زياد عن أبي يوسف أن النكاح يجوز والتسمية لا تجوز وذكر في الجامع الأصغر واختلاف المتأخرين على قولهما قال بعضهم النكاح جائز والحمل والزادة باطلان فقال بعضهم أصل النكاح فاسد وهو الصحيح واجمعوا على أن غير الأب والمجد لوزاد أو نفس بحيث لا يتعاقب الناس فيه أنه لا يجوز النكاح - حتى لو أباح بعد البلوغ لا يعمل إجازته وفي الأصل واجمعوا على أن الأب والمجد لوزاد أمه ابنه الصغير بأقل من مهر المثل لا يجوز زواجه ملك الأب تزويج عبداً بنه الصغير ذكر القاضي أبو جعفر الاسترغني رحمه الله في باب ما يجوز فيه أمر المكاتب والعبد والذي من زيادته أن كل من ملك الاعتاق يملك تزويج العبدان الاعتاق قوت الرق من غير بدل كان التزويج تعيب الرق ومن لا يملك الاعتاق لا يملك تزويج العبد بغير بدل فصار النكاح بمعنى العتق فكل من ملك العتق ملك التزويج ومن لا فلا وفي فتاوى قاضي خان الأب والمجد إذا زوج الصغير بأقل من مهر مثلهما في رواية عنهما القند فاسد وفي رواية المقدمه وفي على إجازة الصغيرة بعد

للدي واليمين على من أنكر مع إمكان المواقفة فظاهر عندى أنه ينبغي أن يصدق القن مع عينه لانه ينكر الاذن والأصل في القن هو الجحور وأيضاً الواجب إذا ترك تركه بخلاف القن فيعمل البينة للواهب واليمين على القن جلا بالنقل والعقل والله أعلم هذا لو كان القن حاضراً ومولاه غائباً أما العكس فلو كان الموهوب في يده القن لم يكن مولاه حصماً ولو في يده مولاه فهو خصم ولو قال المولى أودعني هذه الامه قتي فلان ولا أدري أودعته أم لا فلا غير من المدعى على حبسه فمولا خصم إذا لم يقر به ان ما في يده ملكه فيتنصب خصماً لمن يدعي انه ملكه جسد (ط) وفي (ج) فن نصب ما لا وودعه عند مولاه سمع دعوى المالك على مولاه ولو كان القن غائباً ووافى ان المال وصل اليه من جهة قته بخلاف ما لو توافقا ان المال وصل اليه من جهة قن المدعى أو توافقا أنه مودع من جهة الغائب ما هنا فالقن لم يقر به ان المال اخذ من قن نفسه والمولى فيما يأخذ من قته لا ينصرون ان يكون مودعاً أو فاصياً بل يكون آخذاً على جهة التملك فيصير خصماً كما لو قال ذواليد المال مالك اشتريته من فلان ولو قال ذواليد هذا المال أودعني قتي ولا أدري أهو لك مالك اشتريته ان قته أودعه وبرهن انه ماله يحكم له اذا المولى خصم لما مر هذا لو كان المال في يده من جهة تملكه ماله لو كان من جهة قن المدعى ودعوى أو نصباً أو ديناً من فرض أو قن مبيع ذكر من عنده المال ان من حصل المال من جهته هو قن المدعى وصدقه المدعى لا يؤمر بدفع المال الى المدعى هنا كان أودينا اذا القن هو المخصم فيما في يده هذا لو أقرمان المال من جهة قن المدعى ولم يقر بالملك المدعى فلو أقر به متلابان قال هذا مالك غصب منك قتل فدفعه الى وصدقه المدعى لا يجبره القاضي على التسليم الى المقر له لانهم الما تصادق على وصوله من جهة الغائب فقد تصادق على انه ليس بخصم كما في المسئلة الخمسة لوقال ذواليد انه ودع فلان او نحوه وصدقه المدعى لا يتنصب خصماً وفي (ذ) ما يخالف هذا حيث قال قن أودع عند رجل فليس لمولاه أخذه اذ قلن

(قوله فمولا خصم) أقول فلو كانت الدعوى على السيد بجناية جناها العبد سمع ويكون خصماً لان المدعى في ضمن ذلك يدعي عليه استحقاق دفعه أو فداءه بجنايته وهو ينكره فيقبل بيته وان لم تكن له بيته يحلف وهل يحلف على البت أو على نفي العلم مقتضى قولهم اذا كانت اليمين على فعل الغير فهي على نفي العلم انه يحلف على نفي العلم وهي واقعة القنوى وفي الثانية ادعى على رجل ان عبده الصغير تلف عليه شيئاً وأراد القاضي ان يستخلف المولى كيف يستخلفه ان يتخلفه بالله العظيم ما تعلق ان يصدك هذا استهلك كذا أو بالله تعالى ليس له عليك شيء من هذا الوجه الذي يدعيه قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل مسائل أصحابنا في النواذر مضطربة في هذا الفصل في بعضها يحلف على نفس الدعوى وفي بعضها يحلف بالله تعالى ماله عليك حق من الوجه الذي يدعي وقد ذكرنا جنس هذه المسائل في أول هذا الباب

النكاح مع المثل وفي متفرقات

نكاح الخطأ للرجل أن يزوج
أما به الصغير من هدايته
الصغير وفي نوادر بشر عن أبي
يوسف رحمه الله الوصي يزوج
أمة اليتيم من صلب اليتيم وكذا
الأبوة كز صديق الإسلام أبو
اليسرى باب نكاح العبد من
المسوط الأب والوصي
والقاضي يملكون تزويج أمة
الصغير وكذلك المكاتب
والثريك المفاوض يملك أن
تزوج الأمة لأن تزويج الأمة
تتسبب وهو لا يملك أن يكون
التسبب ولا يملك أن يكون تزويج
العبد لأن يملك أعتاقه وأما
العبد المأذون له في التبيات
والوصي المأذون والمضارب
والثريك شركه متنا
لا يملك أن يكون تزويج الأمة متنا
حقيقة ومحمد رحمه الله
وعند أبي يوسف رحمه الله
يملك أن يكون أبو يوسف يقبض
النكاح على الإجازة وهما
فرقا بين النكاح والإجازة
والفرق يعرف في هذا الباب
أيضا الأب أو الوصي هل يملك
تزوج أمة اليتيم من هدايته
القباض نعم وفي الاستحسان
لا في نكاح الفتاوى الصغير
الوصي إذا تزوج أمته ثم بلغ
فأجازها لأن لهذا العقد مجيزا
وقت وجوده ومنه لا لزواج
عده ثم بلغ فأجاز لا يجوز في
باب المأذون في مجالس القاضي

بدمية فليس له إلا العتق لم يحضر القن وهذا إذا لم يعلم المولى أن الوديعة كسب القن
أما لو علم أنها كسبه أو علم أنها أهله أمضى مال المولى فله أخذه (شئ) ويمكن التوفيق
بينهما بأن كلام (ذ) في حل الاختلاف في الجبر لأصله فله أن يتصور جواز الأخذ ولا
يجزى الجبر على الدفع لابي ذوالبيد الأثرى أن القن يبيع ما ضمنه ودية كانت بلدونه
عند استئثاره ثم ليس للقاضي أن يجبر المودع على الدفع والمثل في الخصم (هذه) أمة
أشترت سوارا بمال اكتسبه من بيت المولى وأودعه رجل ضمن المودع لأنه مال المولى
(قش) فن دفع مال مولاه إلى رجل وأمر المولى بدفعه ليس له أخذه ولو دفع ذلك الرجل
إليه لم يجز ولو أنكر المدعي دفع القن إليه وأدعى أنه ملكه وبرهن أنه أخذه إلا أن يبرهن
ذوالبيد أن قنك دفع إلى فيندفع عنه الدعوى (شئ) استقضى عن دفعه هنا إلى قن
أنزيدك فلان كس أمانت تدين بدينه بدين كس داروا بين القن وطلب المولى عينه
من المودع وتصادف أن العين ملك المولى فعلى قياس ما في (ج) ينبغي أن لا يملك المطالبة
لصاحبها لأنه وصل إليه من جهة الغائب وعلى قياس ما في (ذ) ينبغي أن يكون له
المطالبة وأجاب والذي أن المودع لو دفع المولى أنه أرسل القن لا بداعفها بالمطالبة
لأن أنكر كذا (شئ) أقول لا مخالفة بين (ذ) بغير من التوفيق (واقعه أعلم)
(ذ) ادعى حصة في يد رجل وقال بعثتها إليك مع تبيدني لتصلها فأنكر الرفاء كون
الأمة له لأنه هذه الدعوى إذا قرآن العامة وصلت إلى الرافض من جهة التبرع الرفاء
ليس بمضم دفع شيئا إلى دلال لبيعه قبضه وغاب وأداه الأثر على المشتري وأقر أنه دفعه
إلى فلان لبيعه ولكنه أنكر البيع هل يملك الدعوى لو صدق أن المأمور دفعه إليه
لا يملك الدعوى لصاحبها على وصوله إليه من جهة الغائب ولو برهن ذوالبيد أنه شرا
من وكيله تندفع الدعوى الوكيل بالمظن من جهة الغائب ولو أودع عند فقده ومات فذو
البس يكون خصمه لكل من أداه إلا أن يبرهن أن فلانا القائب دفعه إلى الميت الذي
دفعه إلى غائب فيخرج من المحضومة والأوجه وصيا إلى هذا وعلى قياس قول ح
رحمهم الله بصبر وصيا في كل شئ كذا (ذ) أقول لو برهن أنه وصل إليه من التبرع ينبغي
أن يخرج من المحضومة وإن لم يذكر الدافع إلى الميت على ما هو مقرر في المسئلة الخمسة
فلا وجه للعصر بقوله إلا أن يبرهن (ج) واقعه أعلم (قش) ما عتاق من فرادرد القن
بعب لا يشترط حضرة القن الآخر كذا لو اشترى قنين فأودع أحدهما بعب لا يشترط
حضرة القن الآخر سواء رقبض أو برضا أو بصح الرقبض ولو لم يكن المعب حاضر أيضا
وكذا الواسق أحدهما لا يشترط حضرة الآخر طلق ملاق امرأته تزوجه عليها
فبرهن أنه تزوج عليها فلا فاة القابض من المجلس هل سمع حال غيبة فلا فاة فيه وروايتان
والأصح أن القابل (ط) مات وترك أشياء يمكن نقلها ودينه محبط ولا وارث ولا
وصي فأنقضى بنصب له وصيا لبيعه تركه ولا يشترط احضار التركة لتسبب الوصي
وهل يشترط احضارها لا يثبت الدين قبل بشرط قليل لا ادعى شيئا على صبي جبر طبعه
وصي حاضر لا يشترط حضرة الصبي كذا ذكره الفصل (ط) لو وجب الدين بمباشرة هذا

أبي جعفر الأسر وشي القاضي لا يملك تزويج العبد والأمة للغائب والمجنون والوصي وله أن

يكاتبهما وان يدينهما كذا
لا رواية عن اصحابنا المتقدمين
فيه ولا من اصحابنا المتأخرين
قال الفضل رحمه الله على
قياس مسئلة التصبر بنفي ان
لا يجوز النكاح بلا خلاف وفي
قناوى الى التثنية رحمه الله
غير الاب والمجد اذا زوج الصغير
من غير كف ثم ادركت
فاجازت لا يجوز لان هذا
النكاح لم يكن موقفا لانه لم
يكن له مجيز لان نكاح هؤلاء
من غير كف لا يجوز ذكر
في الجامع الاصغر غير الاب
والمجد اذا زوج الصغير من غير
كف لا يقدر على مهرها ونفقها
فاكثر مشايخنا قالوا ان النكاح
فاستدق قال بعضهم جائز
والصحيح الاول وقال الفقيه
ابرجمق المنذور في رحمه الله
اذا كانت الصغيرة فقيرة
والزوج قادر على نفقتها جاز
النكاح وان كان لا يملك مقدار
مهر مثلها لان الصغيرة
مضطرة الى النفقة وان كانت
غنية لم يجز النكاح اذا كان
لا يملك مهر مثلها الا ان يكون
له شرف من وجه آخر قابل
شرف المال وزيد عليه نحو
الحل وشرف بيت النبوة فيجوز
النكاح وعلى هذا القول قالوا
بان الكبيرة اذا زوجت نفسها
من رجل لا يملك مقداره مهر
مثلها الا ان له شرفا من هذه
الجهة فيجوز النكاح وليس للاولياء حق التعريق كذا ذكر في نكاح

الوصى لا يشترط احصاء الصبي ولو وجب لا يباشره كالاتف ونحوه يشترط احصاءه
(بق) ادعى على صبي محمدا ما لا يملكه او نصب لواله المدعى في بنته فاضطره بشرط
حضره الصبي لانه وانما ذاب فاعاله ويحتاج الشهود الى الاشارة ولو لم يكن بحضوره معه ابوه
او وصيه لا يؤدى عنه ما ثبت وان لم يكن له اب او وصى ومطلب المدعى ان ينصبه وصى
ينصب له القاضي وصيا لكن يشترط حضره الصبي لنصب الوصى وقال بعض المتأخرين
حضره الصبي عند الدعاوى شرط سواء كان الصبي مدعى او مدعى عليه والصحيح انه
لا يشترط حضره الاطفال الرضع كذا (ط) وفي (قش) لا يشترط حضره الصبي
لنصب الوصى بل يشترط ان يكون القاضي طالبا بوجوده الصبي وان يكون الصبي في
ولايته قال وهذا دليل على انه لا يشترط حضره الصبي عند الدعاوى والقضاء وله كمن
اختاره انه يشترط حضرته عند الدعوى اقول دل على ان حضرته ليست بشرط لنصب
الوصى وهذا لا يدل على انه لا يشترط حضرته عند الدعوى اذ لا ملازمة بينهما لما كان
نصب الوصى لم يحفظ التركة وضبطها بالاشياء من الدعوى والله اعلم (ط ذ) ادعى ديننا
على الميت وله ورثة صغيرا وكفى حضره الواحد برهن على افلاس المجهوس لا يشترط
لحاضرها حضره رب الدين ولكن ان كان رب الدين او وكيله حاضرا اطلقه القاضي
بمحضرته والا يطلعه بكفيل لو طلب الغرامة من القاضي يسع قن ما ذون لا يدينهم لا يبيعه
الا بمحضرة ولا فرق بين رقبته وكفيله فان كسبه يباع بقبضة المولى ولو شهدا على قن
ما ذون بغصب او بآلاف بوديعة او باقراره او شهدا ببيع او اجارة او شرا ومولا غائب
تقبل ولو كان مكان المأذون محمورا والباقي بحاله تقبل عليه لا على المولى فيؤخذ به عند
مقتضوا وان كان المولى حاضرا مع القن في النصب والاتلاف يقضى على المولى وكذا في
اتلاف امانة متروكة يقضى على المولى عند من رحمه الله وهندما يقضى على القن
لا على مولا فيؤخذ به بعد عتقه وفي الاقرار لا يقضى على مولا حضره او غاب ادعى على
آثرانه فأنه من قن له نفقة كذا قبره عليه مع قبضة القن تقبل لو كان القن ميتا او
صغيرا لا يعبر عن نفسه والا فلا الا بمحضرة القن ادعى انه قناع برؤيته ونفقه هكذا
وبرهن تقبل ولو كان برؤيته غائبا والصبي المأذون كقن ما ذون تقبل الشهادة عليه
بما هو من ضمان التجارة ولو كان من اذن له غائبا حجة (ذ) وفي (قش) الصبي المأذون
لو ادعى على آخره لا لا يشترط حضره وصيه وكذا في ادعى على آخره لا لا يشترط
حضره مولا اخذ القن معتبرة (ذ) ادعى حرما في دابة او خرقة في ثوب لا يشترط احصاء
الدابة والثوب لسماع البينة اذا المدعى في الحقيقة الجزاء القسائم منها للضارب يسع
قن المضاربة اذا ذكره من مولا حضره رب المال او غاب اذله التصرف ولو استحق مال
المضاربة فلا يوفيه ربحه فالمضارب خصم بقدر حصته ولا يشترط حضره رب المال في هذا
القدر ولو لا ربحه فالمضارب خصم بقدر حصته لا يشترط حضره رب المال في هذا
مع قبضة الموكل او وكيله ولم يقبضه لا يأخذه الا بمحضرة الموكل او وكيله وبمحضره البائع او
وكيله قال فعلى هذا لو استحق المشتري من يدا الموكيل بالشرا لا يشترط حضره الموكل للمع

الجماع الاصغر وذكر في الذخيرة ان القدر على التفريق شرائط الكفاءة ٥٠ اذا كانت المرأة كبيرة واصغيرة اعلم

الصماع اما اذا كانت صغيرة
لا تصح للصماع لا تعتبر القدرة
على النفقة لانه لا تنفقه لها في
هذه الصورة ويكتفي بالندرة على
المهر والله اعلم ذكر في الهداية
ومن زوج ابنته وهي صغيرة
هذا اوزوج ابنته وهو صغيرة
فهو حائز وهذا عند أبي حنيفة
وجه الله تعالى لان الارض
من الكفاءة لمصلحة فهو حائز
وهذه هي احوالهم في فتاوى
الكفاءة فلا يجوز وفي فتاوى
القاضي الامام غير الدين صغير
الابوالمجد اذا زوج صغيرة
من رجل كان حجه معتق قوم
اولم يكن مسلما في الاصل وانما
صار مسلما والصغيرة آباء احرار
مسلون ثم ادركت الصغيرة
واجازت النكاح لم يجز لان هذا
نكاح لم يكن له مجزى حال وقوعه
فلم يتوقف ولا تنفقه الاجارة
وكذا لو انعدمت الكفاءة
بسبب آخر لا ينعقد نكاح غير
الاب والمجد وذكر في الذخيرة
واحاله الى فتاوى اهل مصر فقد
رجل زوج ابنته وهي صغيرة وهو
وليها من صبي ليس له مائة
للمهر وقبل ابوه النكاح وهو
قضى جاز لان الصغير بعد غنيافي
المهر بغناه الاب ولا بعد غنيافي
النفقة بغناه الاب لان العادة ان
الاب ما يحتاجون المهر من الابناء
ولا يحتاجون النفقة وفي فتاوى
القاضي شغل عن الم اذا زوج
الصغيرة من صبي صغيرا لانه لا يملكها
كغيرها

به السحق لقيام الوكيل مقامه كما ينشأ شهادته غائب انه طلق امرأته هذه ثلاثا لا قبل
ولو كان الرجل حاضرا امرأته غائبة تقبل وكذا الشهادة انه اعتق أمته وهي غائبة تقبل
اذا المرأة الامنة لم يحضر فادعى الشهود لم يثبت الى تكذيبهما وكل من لا يثبت الى
تكذيبه الشهود لا يسأل به حضر ولا ادعى من مبيع لم يقبض بشرط حاضرة المبيع
عند الدعوى لثبت المبيع عند القاضي اذا المبيع لم يتم به لم يثبت وقبضه وفي من المقبوض
لم يثبت احضار المبيع لانه في الحقيقة دعوى الدين كذا (فقر) وغيا المشتري لو ادعى
تسليم المبيع لا تسلم ما لم يحضر الثمن لو لم يجل فاذا احضر يجبر البائع على احضار المبيع
وكذا الوادي تسليم الثمن المستاجر محتجا بانماضنا الاجارة لا تسلم حتى يحضر مال الاجارة
يعني لوقبوضه وكذا الوادي رد الثمن من المهرين لا يجبر على احضار الثمن ما لم يحضر
الزهر قدر الدين وفيما احضار التركة ليس بشرط الا ثبات الدين لكن اذا ثبت ليس
له معاليته الا ثبات التركة ولا يثبت الا بالاحضار لانه شرط في ثباته لنقله ويكتفي
احضار قدر الدين لمحصل الفرض دعوى القتل المحط على القاتل تسع والبيئة عليه
تقبل بغية العاقلة كذا عن (شيخ) دعوى الدية على العاقلة بغية القاتل هل يصح فعلى
قياس ما كتبنا من محاضر (بن) في آخر الفصل السادس من هذا المجموع ينبغي ان
لا تصح دعواه كل الدية عليهم بنظر عمدة وذكر في المحاضر والاحكام ما هو رواية للمعنى
عن (شيخ) وحاصل صورة المحضر ادعى هذا على قتل اباهذا احتيا وجب دية
القتيل على هذا وعلى عاقلة وهي عشرة آلاف درهم فضاوا الف دينار حجر حيدوا مائة
من الابل ووجب على هذا وعلى عاقلة اداء هذه الدية الى هذا هكذا ذكر المتقدمون قال
عماد الدين في فصوله وزاد اثمة زمان في صورة كتابة هذا المحضر بدقوله الى هذا في ثلاث
سنين متواليات في كل سنة ثلث هذه الدية المذكورة (فقر) فخصب فتناظر بين عليه آخر
انه فقه قضى له ثم المصوب منه برهن على فاعلمه ان القن ملكي لا تقبل بينته اذ دعوى
المالك المطلق لا تصح الا على ذي اليد لكن لو ادعى على غيره ذي اليد انك خصبته مني تسع
في حق الضمان الا ترى ان دعواه على الغاصب الاول تصح ولو كان العين في يد غاصب
الغاصب ولو برهن الغاصب منه على المقتضى ان هذا القن ملكي تقبل وكذا لو برهن
عليه ان القن ملكي خصبه مني فلان تقبل (صل) دعوى الغصب على غيره ذي اليد
تقبل لا دعوى المالك (ج) فخصب شاة قد بعتها حق لم ينقطع حق المالك فاستحققت بيا
الغاصب اذا استحق من الغصب وتسامه ياتي في مسائل الاستحقاق وهذا بخلاف ما مر
في (فصل) كذا ذكره عماد الدين في فصوله اقول يمكن الموافقة بان كلام (ج) فيما اذا

(قوله على قياس ما كتبنا من محاضر (بن) في آخر الفصل السادس من هذا المجموع)
اقول وهي في آخر الفصل الاول برهن منه ايضا (قوله دعوى الغصب على غيره ذي
اليده تقبل الخ) اقول وفي البرازية ذكر السر شري رحمه الله تعالى ان دعوى الغصب
على غيره ذي اليد مقبولة ودعوى المالك لا

على غيره ذي اليد

كفؤا لانه بعد غنيا بغناه
أبيه ولم يفصل بين المهر والنقعة
قال صاحب الذخيرة رحمه الله
وقول من قال انه كفء لما عجب
الينا وجعل زوج ابنته الصغيرة
من رجل على غنى انه مصلح
لا يشرب الخمر فوجده الاب
شربا مدمنا وكبرت الابنة
وقالت لا أرضى بالنكاح ان
لم يعرف أبوها بشرب الخمر
وكان طالب أهل بيته صاحبين
فالنكاح باطل أى يطل وهذه
المسألة بالاتفاق والمسألة
المتعلقة بين أى حنفية وصاحبيه
رحمهم الله تعالى فيها اذ اهل
الابان الزوج ليس بكفء
لها ومع هذا زوجها منه على علم
انه ليس بكفء علم انه فاعلم غاية
التأمل وعرف هذا الصنف
مصلحة في حقها اما هنا ظنه
كفؤا فالتظاهر انه لا يتأمل ظنيره
المسكران اذا قصر في مهر ابنته
لا يجوز للمصاحي لو فعل ذلك
يجوز لان الظاهر من حال
المسكران انه لا يتأمل ومن حال
المصاحي انه يتأمل وفي تناوى
القاضي الامام غفر الله له السكران
اذا زوج ابنته الصغيرة وقصر
في مهر مثلها قال الشيخ الامام
أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله
لا يجوز اما المصاحي لو فعل ذلك
يجوز عند أى حنفية رحمه الله
تعالى خلافا لهما والمسكران
ليس من اهل الرأى والمثورة
فلا ينفع مقدم على الصغيرة بائنا من مهر مثلها وان زوجها المصاحي من غير كفء لا يجوز في قول صاحبيه

لم ثبت انه ملك المصوب منه فلا يخالفه والله اعلم (فصيا يحدث بعد الدعوى) ادعى دارا
فبرهن المدعى عليه انه كان ملكا لى بعته من فلان منذ شهر وسلمته ثم اودعني وغاب فلو
صدقه المدعى او علم به القاضي تندفع المخصوصة والا فلا وعلم افاض فوق قد سبق
المدعى فلو لم يتعرض للبيع من فلان وقال اودعني فلان تندفع المخصوصة اقول ينبغي ان
يسوى التعرض للبيع وعدمه فان لا تقبل البيعة اذ بيعة البيع لم تقبل لما فيه من الحكم
على الغائب وفي بيعة الابداع حكم للغائب وهو لا يجوز ايضا فان قيل بيعة الابداع تعتبر
في دفع المخصوصة وقصر اليد لا في اثبات الملك للغائب يقال فلو كان بيعة البيع كذلك
فقد سبق دفع المخصوصة وقصر اليد لا في اثبات البيع واذا لم تقبل بيعة المدعى على البيع
والابداع من فلان يحكم عليه فلو حضر الغائب بعد ما حكم للمدعى فبرهن ان الدار
ملك مساله القاضي من أى وجه يحكمه فلو لم يبين شيئا تقبل بيعة المدعى او قال ملكته بشرا من
ذى اليد لا تقبل بيعة على ذلك اذا حكم بالملك المطلق على ذى اليد حكمه من على تلقى
المالك من جهته هذا الوحضر بعد الحكم اما لو حضر قبله فلو برهن على الملك المطلق صار
الغائب مع المدعى كفوا ومن ادعى ملكا مطلقا ولو ادعى الشرا من ذى اليد منذ شهر
وبرهن عليه تقبل بيعة في دفع بيعة المدعى على المدعى عليه لما تبين أنها قامت على غير
خصم ويقال للمدعى اهدى بيتك على المحاضر اذ طلبت بيتك الا ترى هذا اذا ادعى المدعى
ملك مطلقا اما لو ادعى انه شرا من ذى اليد منذ شهر ولم يقبله وقال ذى اليد بعته من فلان
منذ شهر وسلمته ثم اودعني وغاب فلو صدقه المدعى او علم به القاضي فلا خصومة بينهما
والا يقضى ببيعة المدعى ثم لو حضر الغائب لا سمع دعوته ولو ادعى كازعته فلو ايدى اموال
ادعى ملكا مطلقا او الشرا من ذى اليد قبل شرا المدعى سمع فلو حضر قبل الحكم
فبرهن على ما قال ذى اليد سمع في حق دفع بيعة المدعى على ذى اليد لقيامها على غير
الخصم فالمدعى يعيد بيقته على المحاضر فلو اعدا كان هو أولى والا فلا يقضى له شئ ولو
حضر قبل الحكم ولم يعد البيعة على ما قال ذى اليد الا انه صدق ذى اليد فيما قال لا تندفع
خصوصة المدعى عن ذى اليد على ما ادعى هذا كله باع قبل الدعوى اما لو باع بعد
الدعوى بان ادعى ثم قاما من عند القاضي ومكازما ثم تقدم الى القاضي فبرهن المدعى
انه له فقال فواليد انه كان لى بعته من فلان بعدما قلنا من عند القاضي او وبعته منه وسلمته
ثم اودعني وغاب فلو صدقه المدعى او علم به القاضي او برهن فواليد على اخرا المدعى
بذلك تندفع المخصوصة ومقولا والا فلا وكذا الواقام المدعى شاهد او احدا ثم قاما من عند القاضي
قباعه فهو على هذه الوجوه وهذا بخلاف الواقام المدعى شاهد من قبل ان يحكم قاما من
عند القاضي وباعه الى آخر فان المخصوصة لا تندفع ولو صدقه المدعى او علم به القاضي
ولو افرأه بالدار لغيره بعد ما قام شاهد او احدا او شاهدين قبل الحكم بطل اقراره ولا تندفع
به الدعوى فلو جاء المدعى بالشاهد الاخر او ظهرت عدالة الشاهدين والدارق يد المهر
بعدما القاضي يحكمه على اقراره في حق الدعوى واطامة البيعة اما هل يجوز بيع المدعى
عليه بعد الدعوى قبل اقامة البيعة او بعد اقامتها قبل الحكم ذكر (ق ط) ايضا ادعى

تلقاها تزوج امرأة أو تلقاها كل امرأة تزوجها ثم قد ٤٨ النكاح مهر المثل وإن كان الزوج أباً أو جدًا فكذلك عند أبي يوسف

الودعة والمودع ليس بمضمون ولو شري نصفه من رجل ثم أودعه نصفه آخر كان خصماً
للدعي لا يبرأ حتى يستوفى كل من البائن والمودع تصرف في نصفه الشائع الذي في يده
ولا يسبيل إلى ترجيح أحدهما بالاستحقاق فشايع إلا أنه لا يقضي بنصف الودعة إذا
لا خصم فيه يقضي عليه بنصف ما شرا هو والربيع ويرجع المشتري على بائه بنصف
الثمن إذا استوفى نصف المبيع وهو ربع الثمن ويوفى الربع الآخر إلى أن يحضر
الغائب (في) من س رجه الله ادعى بينا فقال نصفه لي ونصفه لفلان وقال ذو اليد
نصفه لي ونصفه لفلان فبرهن المدعي أن له نصفه يقضي له بالنصف ويكون النصف
الباقى بين ذي اليد وبين من أنكره بالنصف نصفين ادعى صدقة أو هبة أو رهناً من
رجل أو أحدهما غائب والداري بدأ المحاضر واهل الغائب وهم مقرون بتصيب الغائب
فبرهن على ذلك وعلى القبض لا يجزى قياس قول ح رجه الله وقال س رجه الله
أقضى بنصفه مقبضه في الصدقة والهبة فإذا قدم الغائب قضيت عليه وأما الرهن
فلا يقضى على المحاضر بشئ حتى يقدم الغائب فإذا قدم كف أن يبرهن بمحضرتيها
(ط) برهن أنه شري بئنا من نفره ويدهم وبهضمهم غائب والمحاضر مقر للغائب بنصفه
جاءد ليسع لا يحكم الأهل المحاضر في حصته عند ح وس رجهما الله ورهلى أصله أن
المحاضر لا يتنصب خصماً من الغائب في ماله فلا يكون الحكم على المحاضر حكماً على
الغائب الا ترى أن البائع لو واحد أو المشتري حاضر والغائب فالمحاضر لا يتنصب خصماً
عن الغائب وس رجه الله ففرق بينهما بأن المشتري لو تودع وتبى البائع لا يتعدى
الحكم على الغائب بخلاف ماله والفرق أن البائع لو تبى في البائع غير متصل به في
الاتم إذا الصفقة متفرقة لا يرى نسماً لو ما با رجل بالبيع فقبل نصيب أحدهما
فله ذلك فلا يتنصب المحاضر خصماً عن الغائب وأما لو تبى المشتري في حق المحاضر
متصل به في الغائب الا ترى أنه لو باع من اثنين فقبل أحدهما لم يصح لجأزان يتنصب
المحاضر خصماً عن الغائب هذا إذا أقر المحاضر بتصيب الغائب أو المودع في قبض
بالبعث كله للذي أمان نصيب المحاضر فقا هو وأما نصيب الغائب فلا بد أن يتنصب
خصماً في نصيب الغائب حيث جعل ملكه فيه والمدعي يتنصب خصماً عن الغائب
في إثبات المالك في نصيبه إذا لم يتوصل إلى إثبات ملكه على المحاضر في نصيب
الغائب إلا بإثبات المالك للغائب ثم بإثبات الشراء عليه (ن) عن م و ح فيمن
برهن على رجل أنه باعه وهو فلان الغائب قنابكذا يقضى على المحاضر بنصف ثمنه لأهل
الغائب إلا أن يحضرو يبيد البينة عليه ولو كان قد ضمن كل منهما ما على الآخر من
التمن جازو يقضى عليهم ولا حاجة إلى إعادة البينة على الغائب أقول على قياس قول
ح و ح ينبغي أن يكون كذلك وأما على قياس س و ح فينبغي أن يقضى عليهم
في الأول أيضاً ما عمن أنه لا فرق له في تعدد الشاري ولما يتلو (ط) برهن عليه أني وفلان

(قوله نصفه آخر) أقول بالرفع فاعل أودعه

وعقد رجهما الله تعالى الوجه
الأول وعند أبي حنيفة رجه
الله تعالى للوجه الثاني رجل
زوج ابنته الصغيرة من ابن كبير
رجل صغير أمه وقيل أبو الابن
يقهر أم الابن ثم مات أبو الصغيرة
قبل أحاقه الزوج بطل النكاح
لأن أباً الصغيرة كان يملك فسخ
هذا النكاح الموقوف فكان
موته قبل التنازع فله القسم
كالمراة إذا تزوجت نفسها من
رجل غائب وقيل عن الغائب
فصلى كان لراً أن تفسخ
النكاح وموتها قبل قول النكاح
يكون فصلاً كذا هنا كذا ذكر
في فتاوى القاضي الإمام غفر
الدين وهكذا ذكر القاضي
الإمام ظهير الدين هذه المسألة
في فتاواه ثم قال وكان ظهير الدين
المريشاني رحمه الله يقول
لا يبطل النكاح بموت الأب
لأن موته يقر النكاح كالمشترى
بالتخييار إذا مات في مدة التخييار يقر
البيع لأنه يبطل وكذلك إذا
مات أحد الزوجين قبل الدخول
والجملوة يقرر النكاح ولا يبطل
والمسئلة منصوص عليها في
المنتقى أنه لا يبطل النكاح: كـ
في فتاوى أبي الليث رحمه الله
إذا تزوج ابنته الصغيرة من رجل
غائب وقبل عن الغائب أبوه
فمات أبو الصغيرة قبل أن
يخير الابن النكاح بطل النكاح
وفي نوادر ابن سبعة عن أبي

وينظر في مقترحات تكاح المحيط
رجل زوج وليته فردت النكاح
قاضي الزوج انها صغيرة وادعت
هي انها بالغة فالقول قولها
ان سكنت مراقة والبنية
بينتها ايضا كذا ذكره في
قناوى القاضي ظهر الدين
رحم الله وقد كره فيا ايضا سئل
شيخ الاسلام ابو الحسن عطاء
ابن حزة السغدري رحمه الله عن
ابى الصغير اذا تزوجها من صغيرة
وقبل او لم يولد وكبر الصغير
وينها قبية منقطة وقد كان
التزوج بشهادة القسقة هل
يجوز للقاضي ان يبعث الى
شافى المذهب ليطل هذا
النكاح بهذا السبب قال نعم
وللقاضي الحق ان يفعل ذلك
بنفسه اخذ بهذا المذهب
وان لم يكن مذهبا قال القاضي
الامام بدم الدين رحمه الله
وعندي ان هذا قول ابى حنيفة
رحم الله بنا على ان القاضي
اذا قضى بخلاف مذهبه ينفذ
خلافه في صغيره رحمه الله خلافا
لما وقى قناوى القاضي الامام
نظر الدين مسمى تزوج بالغة
وناب فلما حضر تزوجت المرأة
بزواج آخر وقد كان الصبي ابا
ذلك النكاح بعد بلوغه فان
كانت المرأة تزوجت بزواج آخر
قبل اجازة الصبي جاز النكاح
السابق لانها عاثة القس قبل
اجازة الصغير وان كان النكاح

الغائب اشترى با هذا منه بكذا وقد انجسه فعلى قياس قول ح روح يحكم بالحاضر بنصفه
فاذا قدم الغائب كاف اعادة البتة وعلى قياس قول س روح يحكم بكافة الحاضر والغائب
ويدفع الى الحاضر نصفه ويودع الباقي عند ثمة ولا يقسم حتى يحضر الغائب فلو جحد
الغائب الشر ابطال نصيبه فيه وجاز نصيب الحاضر وهذا بخلاف قول كرام السلف في
(بس) وقال تقبل في حق الحاضر لا في حق الغائب ولم يذ كر خلافا (ي) هن س روح
قال ذواليد هو لفلان بغير اوث وقال المدعي هو لى ولغايب غير من سميت بغير اوث
غير من المدعي ان نصفه له بى بعه اذا انصف الذى هو فى يد الحاضر هو بين
المدعي وبين من زعم انه شر بكة نصغان ولوقال المدعي نصفه لمن سميت ونصفه لى بغيره
يقضى له بالنصف ولو قال ذواليد ان نصفه لفلان وهو دفعه الى والنصف الاخر لا ادري لمن
هو فقال المدعي نصفه لمن ذكره كما قلت والنصف الاخر لى وبرهن لا تقبل حتى يحضر
فلان الغائب الدافع وفيه من س روح يسد دار باع نصفه من رجل غير مقسوم
واشهده بالقبض و باع النصف الاخر من آخر ثم استحق رجل نصف الدار فهو خصم
للمشترى بين جميعا ما خد من كل واحد نصف ما يسده و بايها ظفر فهو خصم باخذ منه
نصف ما يسده ولو اجاز بيع الاول لم اجعل بى بعه بين المشتري خصومة ولو باع نصفه من
رجل غير مقسوم ونصبت المشتري فالى خصم للمشتري والبايع و بايها خد من كل واحد
منهما نصف ما يسده ولو قال البايع انا اسلم اليك ما يسدى من الدار وهو انصف غير
مقسوم جاز ذلك ولا خصومة بينه وبين المشتري وكذا لو كان هذا فى كرم من طعام
فى بدر جبل فباع منهما كرا او دفعة فسحق رجل نصفه فانه خصم للبايع والمشتري
وعن س روح لو باع نصف الدار غير مقسوم ولم يقضه المشتري حتى ادعى النصف
فالخصم فيه البايع لا المشتري ويقضى للمدعي على البايع بنصف الدار ويقال للبايع سلم
المشتري نصف الدار كذا فى (فس) دار لهما ادعى رجل نصفه على أحدهما يكون مدعى
ربعه وهو نصف ما يسده اذ فى يده النصف فلو كان مدعى النصف الذى يسده يكون مدعى
لنصف المصين وهو لم يدع النصف المعين اقول على هذا انصار فى الفرع الثانى من
مسائل (ي) و هو ان يقول المدعي نصفه لمن سميت ونصفه لى الخ فينبى ان يكون مدعى
ربعه فينبى ان يقضى له بى بعه لا بنصفه بعين هذا التعليل مع انه قال يقضى بنصفه
(فس) ادعى عليهما ان الدار التى بيدهم ملكى بغيره من على أحدهما فلو كان الدار بيد
أحدهما باثربكون الحكم عليه حكما على الغائب اذا اذ اوثرة ينتصب خصما من
القبضة ولو لم يكن كل الدار بيده لا يكون هذا قضا على الغائب بل يكون نصفا فى
يد الحاضر على أحدهما الحاضر ولو بيدهما او بيدهما باثربكون الحكم على
أحدهما حكما على الآخر (ي) دار بيدهما ادعى رجل نصفه مشاعا واقسمه بعد
الدعوى اؤقيله وقاب أحدهما فخصم المدعي الحاضر و بيده نصف مقسوم فتشده وان
هذا النصف الذى بيد الحاضر للمدعي وقد ادعى نصفه مشاعا فتشدهم باطله ان شهدوا
با كثر ما ادعاه (فقط) شرب لفرقة نصيب السلطان نصيب احدهم وأخرجه من الشرب

فيه لا يجوز النكاح الثاني
لا يتعاقب الناس فيه ولصبي
ابا وجسد ذلك لانهما
على كل النكاح عليه مهر
كثير فوقف عقد الصغير على
احازتها فيغذ بالاجازة بعد
البلوغ فان لم يكن للصغير اب
او جدما والنكاح الثاني من
المرأة لان عقد الصغير على هذا
الوجه لم يتوقف خلا لحقه
الاجازة وفي فتاوى القاضى
ظاهر الدين صغيرة زوجها
وليس امن كفتم قال لست
انا بولى بالصدق لكن ينظر
ان كان شولا بته ظاهره جاز
النكاح والا فلا والولى اذا اقر
على وليته بالنكاح لا يجوز
عندناى حنيفة رحمه الله تعالى
وكذا المولى اذا اقر على صيده
بالنكاح لا يجوز عنده خلافا
لهماولواقر على امته بالنكاح
جازا جماعا ثم اذا لم يجز منه
ينصب القاضى خصما من
الصغير حتى يشكر فيقيم الزوج
البينة على المنكر كذا ذكره
فتاوى القاضى الامام ظهير
الدين وذكر القاضى الامام
نجر الدين في فتاويه ولى الصغير
والصغيرة اذا قال قال زوجت
الصغير امس لا يصدق الا
بينة او بمصدق الصغير بعد
البلوغ عندناى حنيفة رحمه الله
وكذلك مولى العبد اذا اقر
بالنكاح ووكيل المرأة ووكيل
الرجل وقال صاحبها يصدق
ومولى الامة يصدق بالاجماع

لانه كان موقوفا فنفسد باجازه لصبي بعد البلوغ وان كان بمهر كثير

قال هومن الوسط فيكون الثمر بينهما على قدر انصبا ثم كما كان وكذا اذا اقر غير
مقوم فنصب السلطان نصيب أحدهم وقال لا غصب الا نصيبه قال هو بينهما جميعا
كما فى الثمر ب (دعوى الدين) (ح) برهن ان له ولقائل الغائب على هذا انما حكم له
بنصفه فقدم الغائب فلا يأخذ من الثمر شيأ الا ان يبرهن وله ان يأخذ من شريكه
نصف ما أخذوا اوده بشركة (د) عليه دين لهم فطلب أحدهم حقه بقية البقية يجبر
المدين على الدفع (ح) له دين عليه ما قبله من على أحدهما والاخر غائب قال ح ر ح
انضى بالمال على الحاضر وقال س ر ح اقضى به عليه لو كانا شر يكن فباعا عليه ما
وذكر هذه المسئلة في (ط) قال وقال ح ر ح اقضى بالمال عليهما كذا (قضى) قال (ز)
هذا الجواب لا يستقيم على أصل ح ر ح اذا الحاضر لا يتنصب خصما من الغائب عنده في
جنس هذه المسائل قال وفى (ى) قال ح ر ح اقضى على الحاضر بنصف المال وقال
س اقضى عليه ما بجميع المال قال رحمه الله أعلم ان مجدنا كره هذه المسائل في (بس)
على غلط واحد من دج المحكم للحاضر وعلى الحاضر يقتصر عليه وذكر (مقضى)
في بعض هذه المسائل ان المحكم على قول أبى حنيفة يقتصر على الحاضر وذكر في بعضها
انه يمدى الى الغائب وتارة ذكر قول أبى يوسف مع أبى حنيفة رحمه الله تعالى وتارة
ذكره بخلاف قوله وكان من أبى ح ر وروايات في النصول كلها سواء كان أحد
الشر كأممدا أو مدهى عليه وكذا من س وم روايات وأما الفرق فلا وجه له أقول
يحمل أن يكون اختلاف الروايات فيه بناء على اختلاف الروايات في جواز المحكم على
الغائب والله أعلم (قضى) وكذا لو كان كل منهما كفيلا عن صاحبه أو الحاضر كفيلا من
الغائب أو كان الأصل على الحاضر والغائب كفيلا منه فهذا حكمه كلسواء وينصب
الحاضر خصما من الغائب كذا (قضى) قال (ز) لو كفى كل منهما عن الآخر ما ر ينصب
الحاضر خصما من الغائب اقما ديه على الكفيل من ما ثبت على المكفول عنه
اذ ثبت له حتى الرجوع به فيستكون خصما من الغائب لا نوبلا امره اقما ديه على
الكفيل ليس بسبب ما يدعيه على الغائب الا ترى انه لا يرجع به على الغائب فلا
ينصب خصما عنه وقوله أو كان الأصل على الحاضر والغائب كفيلا عنه فيه نظر لانه
يجوز أن يكون المال على لاصيل دون الكفيل كما قبل الكفالة بخلاف ما لو
كان الأصل على الغائب والحاضر كفيلا عنه ما اذ لم يجز أن يكون المال على
الكفيل لا على الاصيل فكان من ضرورة وجوب المال على الكفيل وجوبه على

(قوله في جنس هذه المسائل الخ) أقول ادعى عليه ما لا مقدرا بسبب ما يجرى
بينهما لا يصح لان الحساب لا يصلح به الوجود المال كذا في الخلاصة والبراز بقو كثير
من الكتب أقول ولو كان يدل الدعوى اقرا را بان قال له على الف بسبب حساب جرى
بينى وبينه فلى قول أبى حنيفة يارمه وصل أم فصل وعلى قولها يصدق ان وصل كسالة
على الع من من بعد لم أقبضه اوس من من خرا وخر يرتامل والله تعالى أعلم

الاصيل فيقتصب المحاضر خصما من الغائب ومن جنسه من محبا لله فمن باع
منهما بالف على كل واحد منهما ثمنين من الاخير فبرهن على أحدهما ان له عليه
وهي فلان الغائب اتقاوكل منهما كفيلا من الاخير فانه يحكم على المحاضر بالف
نصفه اصالته ونصفه كفالة فلو حضر الغائب قبل اخذ الالف لم يكن للبايع ان يأخذ من
حضر الاستيمنة الا اصلية اذا حكم على كفيله حكم عليه والحكم على المكفول حكمه
ليس يحكم على الكفيل وفيه له عليه الف فكيف يبرهن من على الاصيل ان له عليه
كذا وفلان كفله بامرئ يقضى على الاصيل ولا يكون هذا قضاء على الكفيل فلو لم ي
الكفيل ليس له ان يأخذ منه شيئا قبل ان يبعد البيعة ولو برهن على الكفيل أولا
بغية الاصيل وان ثبت كفايته بامره ثبت المال عليه وعلى الغائب ويقصب الكفيل
خصما من الاصيل اما الاصيل فلا يقصب خصما من الكفيل (ط) برهن ان له وفلان
الغائب عليه القائم من قن باعه قال ح يقضى بخصم المحاضر لا الغائب حتى لو
حضر كاف اعادة البيعة وقال س يقضى بخصمهما فلا حاجة الى اعادة البيعة لو حضر قال
وذكر (هـ) بعده هذا ما يدل على رجوع س الى قول ابي حنيفة وذكر ان عمدا
وجه الله مع ح في ظاهر الرواية والاصل ان احدهما يبرهن على الدين خصم من الاخر
الارث ولما توفي غيره عند س لا يندح وقال م قول ح قياس وقول س استحسان
وم مع س كذا (ي) ثم على قول س وم الغائب لو صدق المحاضر بغير شراكة فيما قبض
او اتبع المطلوب بخصمه والله اعلم وباني بعض مسائل دعوى الدين في اثار انواع الدعاوى
وبعضها في اثار ما تبع فيه الشهادة بدون الدعوى (دعوى الارث) (ط) ادعى بيتا ارضا
لنفسه ولا خوثة الغيب وبما هو قول الشهود لا تعلم له وارثا فبرهن تقبل البيعة في ثبوت
الميت الميت اذا حدد الورثة خصم من الميت فيما استحق له وعليه الأثر انه لو ادعى على
الميت دين بمضرة أحدهم ثبتت في حق الكل وكذا لو ادعى أحدهم دينها على رجل لميت
وبرهن ثبت في حق الكل واجمعوا على انه لا يدفع الى المحاضر الانصبيه مشاعا غير
مقسم ثم فلا يؤخذ بخصم الغائب وبوضع عند عدل وقال ح لا يؤخذوا بجمعوا على
ان ذا اليد لومعة لا يؤخذ منه بخصم الغائب هذا في العاقر او اما الثقل فلا شك انه على
قولهما يؤخذ منه وبوضع عند عدل واختلقوا على قول ابي ح قبل بوضع عند عدل
وقيل لا يؤخذوا بجمعوا على انه لا يؤخذ لومعة ثم في فصل العاقر ولو حضر الغائب قيل
بحجته الى اعادة البيعة ويدل لاهو الاصح وكذا لو ادعى الدين اربا يقضى بخصم
المحاضر والغائب هذا الوادعي بعضهم بغية البعض اما لو طلب بعضهم التسمية بغية
البعض هل يعمد ذكر (ج) ان أحدهم لو طلب نصيبه والباقي غيب لا يقسم
ولو برهن اذا التسمية في حق القضاء وأنه تعليق وعك فلا يدين مقضى له ومقضى عليه

(قوله لو ادعى على الميت دين بمضرة أحدهم (ح) أقول وكذلك بمضرة أحد الاوصيا
كما في التارخانية من كتاب الوقف في الفصل الحادى عشر

بالنكاح في حال صدقهما مع
اقراره والخصم ان الخلاف
فصا اذا اقر اقر صدقهما فلما
واتبع الموصى اقرارهما
ولو انكر البعد بعد العتق
او قبله لم يصح عليه اقرار
المولى وذ كرفي المسو الا ب
والجود سائر الاولياء فيمطل
السوى وعلى هذا الاختلاف
اذا ذكر رجلا بالنكاح وجعل
او امرأة فقال او كليل زوجته
لا يصدق عند ابي حنيفة رحمه
الله الا ان يصدق الموكل
او تقوم عليه البيعة وعندهما
يصدق من غير بيعة الاب
والوصى اذا كاتب عبد القيم
يصح ولو اقر بالكتابة لا يصح
والوصى لو استعان لاجل
البيعت يصح ولو اقر بالاستدانة
لا يصح اقراره في هذه بالاتفاق
اما الوافر بالنكاح على موكله
او على وليته او على صده لا يصح
عند من قال لهما في الاسرار اذا
زوج وليته فرددت النكاح فقال
الزوج والولى انها صغيرة
وردها باطل وقالت هي انا
كبير فوردى يصح فان كانت
مرهقة قال قول قولها في جموع
التوازل ومتفرقات نكاح المحيط
ذكر في الفتاوى المستعرة
ليس لسائر الاولياء سوى الاب
والجود لاية قبض مهر الصغيرة
لان هذا تصرف في مال الصغير
وليس بغيرهما ولا ية التصرف
في مال الصغير والمر اذا كانت

صغيرة جعلا لا يحتمل الجمع لا يصح الاب على دفعها للزوج لكن يجبر الزوج على دفع المهر

تجب النفقة بخلاف ما لو كانت هي صغيرة وفي مختصر القدوري ولو كانت صغيرة لا يتم بها فلا نفقة لها وان سلمت اليه وان كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطئ والمرأة كبيرة فلها النفقة في ماله ولا في المرأة اذا كانت تطيق الرجال ويجمع منها ان بطالب الزوج ماله والنفقة قبل الدخول بها فالمسلم الزوج المهر في الفتاوى الصغرى ولو كان الزوج صغيرا زوجة ابوه حادثة صغيرة زوجها ابوها أو امرأة كبيرة زوجها ابوها بناتها او ليها فلا بان يقبض مهر الصغيرة من مال الصبي وكذا مهر الكبيرة ان كانت بكر او هي تقبض ان كانت ثيبا لان المهر انما يقبض العقد والعقد قد صح وان طلبت النفقة وقد قبضت المهر اتفق عليها من مال التلام فرق بين هذا وبين ما اذا كان كبيرا والمرأة صغيرة فلها لا تستوجب النفقة والفرق يعرف في باب طلب المهر من ادب القاضى والاب اذا زوج الصغيرة حتى جاز النكاح متى يدخل بها الزوج قبل لا يدخل بها ما لم يبلغ وقيل اذا بلغت تسع سنين وقيل اذا كانت مميضة جبهة تطيق الجماع يدخل بها والا فلا في فتاوى القاضى ظهر

ومثلت ومثلت فلها نفقة احدثهم وحضرا انسان وانه داراينا وهو ميراث بنتنا وبين اخينا الغائب وطلبا الهبة او طلبا احدثهم قال ح لا يقسم بينهما حتى يبرهن على ما ادعيا ولا يقسم ويشهد أنه فعل ذلك باقرارهما او اجعوا على ان بعض الدار لو كان بيد الغائب او بيده ودعه لا يقسم حتى يبرهن على ذلك واجعوا على ان الموروث لو لم يتقولا يقسم بلاينة واجعوا انهم لو ادعوا الشريك بشر او طلبوا الهبة يقسم باقرارهم بلا يثبتون لو كان الكل حضورا وذكرا منقول الارث والعقار والمنقول المشترك بسبب شراء او هبة او صدقة او غيرها يقسم بين الشريكة ما اقرارهم بلا يثبت على اصل السبب ومن ح ان العقار المشترك لا يقسم بلاينة كعقار الارث عنده والمشارك غير وارث انما يقسم لولا الغائب والا فلا حتى يحضر الغائب اذا انحصروا ليسوا بمختصين عن الغائب سواء كان الغائب واحدا او اكثر انظر الحاشية من باب دعوى المالك بسبب الدعوى على الورثة (ج) مات وترك دلاوا ثلاثة بنين فطالب ابنان وولي ابن واحد والد ابنة نصيبه ونصيب الغائبين ودينه عنده والد ابنة مقسومة فادعى رجل كله فلو ادعى كله لم يكن سلا اولادى الشرايين ائمن ايهم يحكم له بالداد كله اذ بعض الورثة خصم من كلهم اذ انحصرت توجهت دلى الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما من الميت ثم لو حضر او صدق في الارث نفذ الحكم عليهم ولو قال الدار لنا شراى او ورثناه من رجل آخر فلها ما أخذ ثلث الدار لظهور ان الحاضر ايكن خصما عنها فلا يجوز الحكم عليها ما يقال للدهى اعد ابنة فلو اعدادها حكم له والا فلا ولو لم يكن كل الدار يد الحاضر وكان نصيب الغائبين ودينه عند آخر لم ينفذ الحكم عليها ايضا اذا حاضر خصم في نصيبه الذى يبيده فقط فيكم هليس به (ط) برهن على احد الورثة ان الميت خصب شيئا بنه بيد الحاضر وبه يدين وكيل الغائب والحاضر مقرر بانه ميراث لهم قال م اقضى على هذا الحاضر بدينه ما يدينه ولا أخذ ما يدينه وكيل الغائب ولو كان كله بيد الحاضر قضيت عليه بدفع كله ولو قدم الغائب وقال كان هذا في يد اخي لنا من غير والد لا يقبل حوله فالخاص ان احد الورثة خصم عن الميت في حين هو في يد هذا الورث لا في عين ليس في يده حتى لو ادعى عينه من التركة على وارث ليس ذلك العين في يده لا تسع وفي دعوى الدين ينتص احد الورثة خصما عن الميت ولو لم يكن بيد من التركة انتهى وقطع طرحت هنا مسائل اقرار احد الورثة بالدين وما يتعلق بهما كتب بعضها في فصل انرا واحد الورثة بالدين وبعضها في فصل مسائل

(قره والد ابنة مقسومة) اقول فلو كانت مقسومة وفي يد كل حصته التي اقترت له بالهبة لا يحكم على من لم يكن حاضر الان الا ان لم يكن خصما عنه فيما في يده كما سيذكره فيما تأمل (قوله اذا انحصرت الخ) اقول فلو ادعى بعضهم على بعض شراء الدار من الاب وهي في يد البعض المدهى عليه هل ينتصب خصما عن الكل الظاهر من نعم لا يثبت في يده المدهى عليه الارث وان كان مدهيا للشراى قد دخل تحت قولهم اذا كانت العين في يد المدهى عليه بصير خصما عن الكل والكل وهي واقعة الفتوى تأمل

من الزوج فان كانت الام

وصية لم يكن لها ان تطلب
المهر من الزوج لانه يرى يدفع
المهر الى الام وان لم تكن
وصية كان لها ان تأخذ المهر
من زوجها ثم يرجع الزوج ذلك
الى الام لان الام اذا لم تكن
وصية لم يكن لها حق القبض
ولا التصرف في مالها وكان
الدفع اليها كالدفع الى الاجني
وكذا الجواب بقياسي الاب
والجد والوصي والقاضي لان
غير هؤلاء لا يملك التصرف في
مال الصغير فلا يملك قبض
صدقاتها وان كان قاضي المحكم
الولاية والوكالة في فتاوى قاضي
خان والذخيرة وفيها ايضا

صغيرة وزوجت فذهبت الى
زوجها قبل قبض الصداق
كان لمن له حق اساء كما قيل
النكاح ان ردها الى منزلها
و يمنعها من الزوج حتى يدفع
الزوج مهرها الى من له حق
القبض لان منع النكاح
بالصداق حق المرأة لا يطل
ذلك بابطال الصغيرة وفي هر خا
كان له مطالبة بقرينة مثلها
وكذا الرجل اذا زوج ابنته اخيه
وهي صغيرة وسلمها الى الزوج
قبل قبض الصداق كان له ان
يمنعها من الزوج لان الم لا يملك
تسليمها الى الزوج قبل قبض
الصداق فلا يصح تسليمه ولو
فعل الا بمثل ذلك هل له ان
يمنعها من الزوج ينبغي ان لا يملك
منعها لان تسليم الاب صحيح ان كانت

التركة والدين (فه) لو تمت الدين باقرار الوثقة فقاب بعضهم واقصب بعض التركة
يؤخذ كل الدين من هذا الباقي والمحاضر (ط) وذا اذا اقباع احدهما نصيبه من وجل
فهرن رجل انه دافوه فمن ابيه قال م المحكم على المشتري حكم على البايع والحكم على
الاخ حكم على المشتري الا ان يقول المشتري لم يثر هذا عن ابيه وفيه شري فنا قسط البايع
منه فخر من المشتري انه احواله على فلان الغائب في ضرر له المال بينة الحواالة عليه
وفيه ذاولهما يارب او غيره فقاب اذ هما فخرن رجل على المحاضر انه شري من الغائب
نصفه لا يقبل اذ لا خصم عنه اما غير الارث فظاهرو كذا الارث اذ اذ دال الوثقة ينتصب
خمسها عن البقية فسادعي على الميت وهذا دعي على الغائب لاعلى الميت فلا خصم
بغلاف المالرهن انه شرأه من المورث حيث يصحك على المحاضر والغائب اذ احدث الوثقة
ينتصب خمسها من الميت وعن بقية الوثقة فسادعي على الميت فتقبل كافي الدين على
الميت (سك) وهب في مرض موته جميع ماله او وصى به فمات ثم ادعى رجل دينه على
الميت قيل سمع بشفته على من يده المال وقيل يجعل القاضي خمسها عنه وتسع عليه
بشفته فظهر ان في اثبات الدين على من يده مال الميت اختلاف المشايخ

(ه) الفصل الخامس في القصاص على الغائب والقضاء الذي يتعدى
الى غير المقضى عليه (ه)

وفيه مسائل المفقود والتصرف في اموال الغائبين (بق) القاضي لو حكم على وكيل الغائب
وعلى وصي الميت بحكم على الغائب وعلى الميت ولا يحكم على الوكيل والوصي ويكتب في
السجل انه حكم على الميت وعلى الغائب بمحضرة وكيله وبمحضرة وصيه (خج) المحكم على
الغائب لم يحضر عندنا سواء كان غائبا عن المجلس حاضر في البلد او غائبا عن البلد (قظ)
ادعى على غائب شيئا ليس للقاضي ان ينصب عنه وكيل او يقضى على الغائب بلا خصم
منه ففي نفاذ حكمه روايات (ص) الفتوى على نفاذه وفي مفقود (خه) لا ينبغي
للقاضي ان ينصب وكيل من الغائب وان يقضى على الغائب اما لو فعل وقضى على
الغائب تغذبا لاجاع (شهد) قال من القاضي ينصب عن الغائب خصما ويحكم عليه
(خه) لا ينبغي للقاضي ان يحكم للغائب بلا خصم كما لا يحكم على الغائب الا ان مع هذا الو
وكل وكيل وانفذ المحضومة بينهم جاز عليه الفتوى (ص) قوله وانفذ المحضومة بينهم
دليل على ان التوكيل لا ينفذ ما لم يخاصم ويقضى فيما بينهم اذ التوكيل لا يدخل تحت الحكم

(ه) الفصل الخامس في القصاص على الغائب والقضاء الذي يتعدى
الى غير المقضى عليه (خج) ه

(قوله) اذا التوكيل لا يدخل تحت الحكم) اقول وفي معنى الحكم اطرا بل في القسم
الثاني في ذكر الدعاوى وانما مهاي الفصل الاول في الدعوى المصنوعة ما فيه الكفاية
فراجمه ان شئت وسياق قر يما طريق اثبات الوكالة بحيث لو انكم مكموه لا يسمع
انكاره وياتي قر يما اباحيل اثبات المحررة على الغائب

منعها لان تسليم الاب صحيح ان كانت

الاب اذا زوج بآبنته وهي
 منه المهر وولته مهرها فلا باب
 ان يطلب مهرها او يأخذ من
 زوجها شيئا كانت او بكرا
 مادامت صغيرة ما لم تبلغ مبلغ
 النساء ولان الاب ولي الصغيرة
 بكرا كانت او ثيبا الا ترى انه
 عليك التصرف في مهر الاب
 اذا اقر بقبض المهر وهي
 صغيرة هل يصح لاشكاته
 يصح حتى لا يطلب الزوج مهر
 ويضمن هو للصغيرة ونفذ كذا
 في خلع الصغيرة ان الحمله فيه
 ان يقر بقبض المهر ففعل
 ان اقرار الاب بقبض المهر
 جائز وفي فتاوى القاضي الامام
 محمد الدين رجل زوج بآبنته
 الصغيرة فادركت وقد دخل
 بها الزوج وطلبت مهرها من
 زوجها فقال الزوج دفعت الى
 امك مال صغيرك وصدقه الاب
 لا يصح اقرار الاب عليها لانه
 لا يمكن قبض المهر في هذه
 الحالة لخلعها لانه لو لم يزوجها
 ان تأخذ المهر من زوجها ولا
 يرجع الزوج بذلك على الاب
 لان الزوج اقر بقبض الاب
 في وقت كان للاب ولا يضمن
 المهر فلا يرجع عليه
 كالوكيل بقبض الدين اذا اقر
 بقبض الدين وصدقه المديون
 وكذا الطالب ولو كان الاب
 حين اخذ المهر من زوجها قال
 آخذت منك على ان ابرئك من
 آيتي والمساءلة بها كان للراة

صغيرة وهي تحمل الجماع ذهبا أو بها من غير ان يأخذ

وما لم يقض القاضي لا يصح (خ) قدمه الى القاضي وقال ان لاني على هذا الة واني
 غائب وانا خاف ان يتوارى هذا فجعله القاضي وكلا لا يبرهن فيل بينة الاب على المال
 وحكمه بفرع الوفاة آخر فان الشا في الجبر حكم الاول اذ بينه الاب ان لم تقم حتى صلى
 الغائب حتى يكون ذلك حكما على الغائب وانما قامت لغائب وهذا بخلاف المقفود فان
 القاضي يجعل ابن المقفود وكلا لا يطلب حقوقه اذا المقفود كسبت والقاضي نوع ولا يفي
 ماله (ح) ادعى على الغائب ديناً بمحضرة رجل يدعي انه وكيل الغائب في المضمومة فامر
 المدعي عليه بالوكالة لم يصح اقراره حتى لو برهن المدعي بالدين على الغائب لم يقبل وكذا لو
 ادعى ديناً على ميت بمحضرة رجل يدعي انه وصي الميت وأمر المدعي عليه بالوصاية وكذا في
 اقراره في المعاوضة من (ش) (ي) القاضي لو علم ان المضر ليس بخصم لا يسمع المضمومة
 والحكم على المضر لم يحضره تفسير المضر ان ينصب القاضي وكلا من الغائب لا يسمع
 المضمومة عليه وانما يجوز نصب الوكيل عن اختي في بيته بعد ما نادى أمين القاضي
 على باب داره ثلاثة أيام (بق) الحكم على المضر يجوز فصله ان تكون هذه المسألة
 على روايتين اخصاه الحكم على الغائب وفيه روايتان عن اصحابنا وكذا (نا) بقي بان
 الحكم على الغائب لا ينفذ كذا ينظر في احوال المضر حتى يبرهن ان تكون هذه المسألة
 المشتري بخلاف اقرار المدعي فاختار لاتباع طلب المشتري من القاضي ان ينصب
 خصما عن البائع ليرد عليه قبل ينصب نظر المشتري وقيل لا لانه لا يبرهن ولم يأخذ منه
 وكلا مع احتمال فبينه عند ترك النظر لنفسه فلا ينظر له فاذ لم ينصب طلب المشتري من
 القاضي الاعذار فمن م تيمم روايتان بعد في رواية فيسب من ادعى انى على باب البائع
 ان القاضي يقول ان خصمك فلان بر مدار حيلك فان حصرته وانقضت البيع فلا
 ينقضه القاضي بلا اعادة وفي رواية لا بعد والقاضي ايضا (فيد) سو كند خورده ك كرنج
 روزا من كمر باسها را فحسبدا من نسا من فامر انى كذا كنون خيسدن وانى بايد
 دى فاند بى فاضى رداش قاضى بكى وانصب كروكر باس نبض كرهال برواية
 حسن اذا بوحينة لا تطلق (ز) كغدر بفسه على انه لو لم يوف به فدا افسه على
 التكميل فغاب الطالب في التقدير بعد التكميل حتى مضى العذر من المال ولو وقع
 التكميل الامرى القاضي فنصب وكلا من الطالب وسلم اليه المكفول منه يبرأ وهو
 بخلاف ظاهر الرواية انما هو في بعض الروايات عن أبي بوبه قال (ث) لو فعل به
 قاض فلو علم ان الخصم تعيب لذلك فهو حسن (قضا) حاله مذوبه لو لم اعط مالك

(وله اخصاه الحكم على الغائب) اقول قال شيخ الاسلام الغزى قلت وفي جميع الفتاوى
 وفي المتن اهلوقضى على الغائب لا ينفذ وعليه الفتوى وفي الدرر والفرق خياو
 العيب في مسئلة ظهور عيب مبيع الغائب الخ قال اقصى ما في الاسباب انها فضاء
 على الغائب من غير خصم لكنه ينفذ في ظهور الروايتين عن اصحابنا اه نقلنا من
 الخلاصة

الدون كان للدون أن يرجع
 طلب على الوكيل فيها
 أيضا امرأة أقوتها مودة
 ووجبت مهرها من زوجها
 قالوا ينظر إلى دهاغان كان
 ندها من المملوكات صم
 امرأها حتى لو قالت بعد ذلك
 ما أتاه سدركة لا يقبل فوها
 وإن لم يكن قد هاتوا المدركان
 لا يصح إقرارها ويبنى للقاضي
 أن يتحاط في ذلك وبالمسا
 عن سنها ويقول لها إذا
 عرفت ذلك كما قالوا في غلام امر
 باليوع أن القاضي يسأله عن
 وجهه ويحيط في ذلك كرق
 العدة ولا في الصشرة إن
 يطالب زوجها بالمهر وإن لم يكن
 الانتفاع بها ولا بشرط احضار
 الرأى مجلس المطالبة بل يسلم
 بعد ذلك بخلاف البيع فانه
 يشترط احضار المبيع وذك
 الخصاف وجه الله تعالى أنه يؤمر
 الابن يجعل البنت مهية
 للتسليم ثم يقبض المهر وكان أبو
 يوسف وجه الله تعالى يقول ولا
 يستوفى من الابن كغفل وفي
 باب طلب المهر من ادب القاضي
 الاب إذا دفع الصغيرة إلى زوجها
 وهي لا تطبق الرجال وذهبت
 إلى منزل الزوج ثم خرجت إلى
 منزل أبيها قال الاب لا ادفعها
 حتى تصير بحال يحتل الرجال
 والتزوج بقول دفعها إلى وصارت
 في منزل أبيها فليس لك منعها مني

اليوم فكذا اقترأ القاضي وكيلا بطلب المدون ليقبض منه
 المال ثلاثين فقبض وحكمه بالانقراض قال من لم يحضر كذا (خه) وهذا قولهم ولو
 خص قول من روح (زه) القاضي ينصب من الطالب وكيلا ويقبض من المدون
 فيبره يفتي كذا (ط) وفيه الاصل أن المحكم للقائب عليه لم يحضر الا يصح عنه حاضر
 اما قصدى وهو وكيل القائب اياه واما حكمى وهو بان يكون المدعى على القائب
 سببا لمدعى على المحاضر لانه أو شرطه على ما ذكره بعض المشايخ منهم (برزخ)
 وعندنا منهم بشرط السببية فقط (خه) يجوز بأدعاه ان ثلاثة أحدها وكيل المحاضر
 حقيقة أو حكما والثاني كور المدعى على المحاضر والقائب شواهد أو ادعى على
 القائب سببا لمدعى على المحاضر لانه لا ثالث كونه المدعى شتم بينه وبينه
 لانه لا ثالث في هذه الصورة يحكم على القائب سوى (خه) بين الشتمين فشرط
 السببية لا تصاب المحاضر خصم للقائب في الفصل وقد كررنا المشايخ أن السببية
 تستلزم فلو كان المدعى شيئا واحدا وهو الاشبه والأقرب أن اتفق هذا في السببية
 لانه لا ثالث كونه المدعى شتمين وما يدعى على القائب قد يكون سببا أو قد لا يكون
 لكونه مما ينفل عنه بحال فينظر لو كان نفس ما يدعى على القائب سببا لمدعى
 على المحاضر يحكم في حق المحاضر لا القائب حتى لو حضر وانكر يحتاج إلى إعادة البينة
 ولا يتصحب المحاضر خصما عن القائب في هذه الصورة لانه جعل خصما عن موضع
 لا ينفل المدعى على القائب عن المدعى على المحاضر ضرورة ولا ضرورة فيها ينفل فيعمل
 بالحققة ولو كان المدعى عليها شتمين والمدعى على القائب سببا لمدعى على المحاضر
 بأهت اربا البقاء إلى وقت الدعوى لا يحكم في حق المحاضر ولا في حق القائب أما الاول وهو
 كونه المحاضر وكيلا عن القائب فظاهر وأما الاصل الثاني فبانه في مسائل منها ادعى
 دارا انه شره من فلان القائب وهو عليه كقول ذواليد هو في ذم من المدعى يحكم على
 المحاضر والقائب اذ المدعى شتم واحد وهو الدار والمدعى على القائب وهو الشراء منه
 سبب لثبوت ما يدعى على المحاضر اذ الشراء من الثالث سبب لانه حال عباد الدين في
 قصوله وهنا العجوبة ذكر في (ص) لو صدق المدعى ذلك والقاضي لا يبرأ الا باليد
 بالتسليم إلى المدعى ثلاثين على القائب بالشراء باقراره وهي عجيبة أقول لا يجب
 لانه باقراره يصير مودعا المودع ليس بخصم وهو مشهور لا يجب فيه ولكن لرغز المدعى
 عن البينة في صورة الانكار بانه أن لا يحلف ذواليد اذ الفائدة في تكوله كما في
 الحدود فان قيل لو ادعى على المودع انه شره من مودعه يبنى ان نعم ان المدعى عليها
 واحد وبينهما سببية لانه لا قول ذواليد هو في اول هذه حقيقة آخر بين من فيها
 وهي ان المدعى عليه يبنى ان يكون خصما للمحاضر حتى لو لم يذكر القائب تكون
 الخصومة بينهما مبررة فذو البدل ادعى انه له فهو خصم بخلاف المودع حتى لو برهن
 الخراج انه له لا يقبل اذ المودع أمين ليس بخصم بخلاف ما لو ادعى ذواليد انه له فهو
 خصم ولكن الركن في ذكر القائب والخصومة عنه فافتراضها ادعى عليه انه كفل

كان للاب ذلك وفي قوائمه صاحب المحيط اذا زوج بها بنته الصغيرة مهر مجهول ثم اراد الاب ان يؤجل

يحصل لها العقد بهذا بخلاف
التأجيل هكذا قال بعض
المشايخ واجاب صاحب المصباح
وبان على قول ابي حنيفة يصح
هذا التأجيل ذكره
في الفتاوى الاباذا زوج الصغير
امرأة وضمن منه المهر وقبلت
المرأة العثمان وادى الاب المهر
كان منوطا باستسنان الا اذا
اشهد عند الاداء لى يرجع
فحينئذ لا يكون منوطا ويرجع
في ماله وان ضمن منه هذا ان
كان الا اذا وضمن جميعا في
العصة حال صغر الابن اما اذا
ضمن في حال العصة وادى في
المرض او ضمن في عصبته ومات
فاخذت المرأة من ماله عندا في
حقيقته ومعه درهم الله لا يكون
معتبرا بل يكون محسبا من
ميراث الابن وقال ابو يوسف
رحمه الله هو ميراث لا يرجع هو
ولا ورثته بعده منه على الابن
يشيؤ ذكر هذه المسئلة على
الاستصفا في نكاح الذخيرة
وفي باب طلب المهر من ادب
القاضي وانما الميراث يرجع بدون
الشروط بحكم العرف والعادة فان
في العادة ان الاباء يتحملون المهر
عن الابناء الصغار وهو نظير ما لو
اتفق على ابنة الصغير طعناه
وكسوته من مال نفسه فانه
لا يرجع في مال الصغير الا اذا
شرط الرجوع وقت الاتفاق

عن فلان بما يوجب له عليه فاقرب بكفالة وانكر الحق فبرهن انه ذاب له عليه كذا يحكم
عليهما وسأني تمامه ان شاء الله تعالى ومنا ادى شفعة في دوا وقال ذوالبدا الدارني
يا شريته قبره من المدي ان ذا البدر من فلان بكذا وهو على حكمه يحكم عليهما بالشراء
واما الاصل الثالث فبيناه في مسائل منها شهد اهل بيته فقال هاتقان فلان قبره من
المدي ان فلانا حرهما بنى العتق في حق الغائب والحاضر والمدي شتان المسال
والعتق على الغائب وهما سبب لما يدعيه على الحاضر لا بحالة اذ ولاية الشهادة لا تتفك
عن العتق بحال فصارا كثنى واحد من حيث المعنى وهذه من حيل اثبات العتق على
الغائب ومنها قال القاضي انا فن وعلى حد العبد وقال المقدوف لا يل حرك مولدك
وهليك حد الامار فبرهن بحكم العتق في حق الحاضر والغائب حتى لو حضر وانكر
العتق لا يلفظ الى انكاره ولو ادعى شيئين المحمد على الحاضر والقهر بر على الغائب
لسببه بينهما لا بحالة ومنا برهن احد الوليين على القاتل ان الغائب عفي عن نصيبه
وانقلب نصيبه الى المحكم في حق الغائب والحاضر ومنها ادعت عليه امرأة انه كفل بعمرها
عن زوجها فطلقها ثلاثا وانه طلقتها ثلاثا فامر المدي عليه بالكفالة وانكر العلم
برفوع الثلاث فبرهن انه طلقتها ثلاثا يحكم لها بالمهر على الحاضر وبوقوع الثلاث على
الغائب فالمدعي به شيان بينهما سبب يقال (صد) فيه نظر اذا المدعي على الغائب وهو
الفرق بشرط المدعي على الحاضر لاسببه وفي مثله لا ينتصّب الحاضر خصما من
الغائب ندعاه المشايخ فينصّب ان قضى بالمهر على الحاضر لا بالفرقة على الغائب
واما لو كان المدعي شيئين والمدي على الغائب فبرهن سببا او فدا لا يكون قبيانه في
مستثنين احدهما برهنه على وكيل الروح بنقلها انه ابنا يحكم بقصر يد الوكيل عنها
لا بالابنة على الغائب حتى لو حضر احتجبت الى اعادة البينة اذ المدعي على الغائب وهو
العلاق ليس بسبب لما يدعي على الحاضر وهو قصر يده لا بحالة اذا العلق متى تحقق
قد لا يوجب قصر يد الوكيل بان لم يكن وكيل ابنة قلها قبل الابنة وقد يوجب بان وكل به
قبل الابنة فكان المدعي على الغائب سببا من وجه لا من وجه فيحكم بقصر اليد لا بالابنة
فما زلنا اقول هنا وجه آخر وهو ان الوكيل ينقل العيين ليس بمخصص لانه امين محض
كودع قايما ان لا تسمع عليه البينة أصلا الا ان جعل خصما في قصر يده استسنانا
فقبل البينة في حقه فقط لانها ادعت شيئين قصر اليد والابانة فقبلت بينهما على
الاول بمحض من يدعي البينة على الثاني لقية الزوج وكذا الامر في هذا الجنس
وثانيتها برهن القن على وكيل مولده بنقله انه حره فقبل في قصر يده لافي العتق كذا
(فو) وفي (خ) وكوله بنقل امرأته اوقته او اجابته فبرهن على العتق او وكوله
بقصر داره فبرهن ذواليد على الشراء من موكله ففي هذه الصور يتوقف الى حضور
موكله ولا يدفع الى وكيله ولو وكاله بقصر دينه فبرهن على الايقاف الى موكله فقبل عند
حرج بخلاف العيين وتوقف عند هلك الكل العيين والدين سواء فان قيل المدعي على
الغائب وهو الايقاف ليس بسبب لما يدعي على الحاضر وهو قصر يده لا بحالة اذ الايقاف

الطعام والكسوة وتقد الثمن من مال نفسه فانه يرجع على الصغير ذلك وان ٥٧ لم يشترط الرجوع لانه لا عرف ان الابه

يصلون الثمن عن الابناء ولو كان مكان الاب وصى او غيره من الاولياء وضمن المهر عن الصغير وادى من ماله رجع في مال الصغير وان لم يشترط الرجوع لانه لا عرف في الاوصياء والاولياء انهم يصلون المهور عن الصغار واما اذا حصل الضمان في مرض الموت فهذا باطل لانه قصد بهذا الضمان ابطال النفع الى الوراث والمرض مجعور عن ذلك فلا يصح وكذا كل دين ضمنه عن وارثه او وارثه في مرض موته فذلك باطل هذه الجملة في الخبر وواقعه اعم وفي فتاوى القاضي الامام نضر الدين ولو كان الابن كبير ارضه منه الاب بقدر امر في حصته ثم مات الاب واخذ الضمان من تركته لم ترجع ورثته بالاجماع وفي مختصر القدوري واذا ضمن الوالي المهر صرح ضمانه والمراة مخيرة في مطالبة المهر من زوجها او وليها وفي باب الوليمة من نكاح شرح الطحاوي الاب اذا زوج الصغير امرأة قبل marriage ان تطلب المهر من ابى الزوج فيؤدي الآب من مال ابنته الصغير وان لم يضمن الاب بالاعتصم بها بخلاف الوكيل اذا زوج قاله ليس للسرقة ان طالب الوكيل بالمهر مالم يضمن وان ادعى الاب من مال

مضى تحقق فلا يجب تصديق الوكيل بان لم يكن وكلا يقيض دينه قبل الايقاف وقد يوجب بان وكله قبل الايقاف فكان المدعى على الغائب سببا من وجهه فيبقى عند ح وح ايضا ان يحكم بقصر يده بالايقاف لهما على ما عرف في كالة بنقل المرأة اقول ان الوكيل يقيض الدين وكيلا بالمادة اذا الذين يقيض بمشبهه فساد له المحقوق اصاله فكانه وكله بخصوصه كوكيل باخذ الشفعة فصوره كعضو موكله فالحكم على المحاضر لا على الغائب حكما فلا يشكل على قول ح وح والمحقق ان قولهما اقوى وهو رواية عنه كذا (صن) وغيره اما لو كان المدعى شتيين ونفس المدعى على الغائب لا يكون سببا لا باعتبار البقاء فيمات في مسائل منها شري أمنا فادى المشتري ان البائع رفعها من فلان الغائب قبل الشراء فبرهن بردها لا تقبل اصلا اذ المدعى شيان النكاح على الغائب والردي المحاضر ولا سببية بينهما الا بالبقاء لمحو اثر الطلاق ولو برهن على البقاء لا تقبل ايضا اذ البقاء تبع للإبقاء وما في باتم من هذا (قد) تقبل في حق الرد لا النكاح ومنها المشتري شراء فاسدا برهن انه باع من فلان الغائب يريد به ابطال حق البائع في الاسترداد لا تقبل بينته اصلا اذ نفس البيع ليس بسبب لبطان حق الاسترداد لمحو او فسخ البيع فيه ودعى البائع في الاسترداد ومنها ادعى شفعة فيجوز ان يقال المشتري الدار التي بيدك ليست لك انتماهي لفلان فبرهن الشفعة انه شراء من فلان لا تقبل اصلا اذ المدعى شيان الشفعة على المحاضر والبيع على الغائب ولا سببية بينهما الا بالبقاء فانه لو شر اتمام ازالها عن ملكه وجه ما لا تمت له الشفعة ولو برهن على البقاء لا تقبل ايضا لما (يز) الانسان يصير خجما عن الغائب في ثبات شرط حقه كما يصير خجما عنه في ثبات سبب حقه لانه كما يمكنه ثبات حقه الا باثبات سببه لا يمكنه ايضا الا باثبات شرطه كما لو ادعى القاذف انه قن فلان و برهن المقدوف ان فلان لم يقره ويقبل وان كان يقره الغائب شرط ما لم يقره اقول وقد مر ان يقره بسبب محله ويدينه ما مناداة (خص) قال لا امرته لو طلق فلان زوجته فانت طالق فبرهن امرأة المحالف عليه ان فلان طلق امراته لا تقبل اذ في ذلك ابتداء القضاء على الغائب واقتضى بعض المتأخرين بالطلاق والاول اصح فان قيل ليس ان له امرته لو دخل فلان داره فانت طالق فبرهن انه دخل الدار يحكم بطلاقها فليس ذلك قضا على الغائب اذ ليس فيه ابطال حق الغائب بخلاف مسئلة (خص) لان ذلك قضا على الغائب باطل النكاح والمحال انه لو برهن على شرط حقه باثبات فعله على الغائب فلم يكن فيه ابطال حق الغائب تقبل ولو فسه ابطال حق الغائب من طلاق او هتك او بيع او نحوه افتى بعض المتأخرين انه تقبل ويحكم على المحاضر والغائب به اخذ (من) والاصح انه لا تقبل وما يفعله الناس من انهم اذا ارادوا ثبات شي على الغائب من طلاق او وقف او بيع او نحوه يميلون ما يريدون اثباته شرط كالة المحاضر ثم يدعون تيجز الوكالة لوجود الشرط من الغائب ويبرهنون في وجود الشرط من الغائب قول بعض المتأخرين والاصح ان هذه البيعة لا تقبل كما ذكر في (جس) اذ في قبولها ابطال حق الغائب كذا (ط) وفي (ح) شري

القياس ان يرجع على ابيه
 الاستحسان لا يرجع لتعارف
 الناس ورايت في بعض
 المواضع الوصي اذا تزوج امرأة
 للقيم فالوصي يطالب بالهرض
 باللفظ صريحا ولم يرض وان
 أدى من مال نفسه يرجع في مال
 القيم والاب لو زوج امرأة
 لابنه الكبير وهن المهر فان
 كان بامر يرجع عليه يعني اذا
 كان الضمان بامر وان لم يكن
 بامر لا يرجع الامر بالتكاح
 لا يكون امرا بالضمان والامر
 بالتكاح يكون امرا بالضمان
 وفي فوائد صاحب الهبة الاخ
 اذا زوج اخاه الصغيرة وضمن
 لها المهر من زوجها لا يرفع
 الضمان لانه ليس لغير الاب
 والمجدولانية التصرف في المال
 بدون اذن القاضي الاب اذا
 زوج ابنته من انسان وطلبوا
 منه ان يرفع رجعت فضمن
 الصداق او يهب شيئا من
 الصداق فالأمر بالقبض
 باطل لان أهل المجلس
 يعرفون انه كذب حقيقة واما
 الهبة فان كانت الابنة كبيرة
 فالاب يقول اه يا ذن البنت
 كذا وكذا ثم يضمن لزوج منها
 ويقول اذا انكرت الاذن بالهبة
 ورجعت عليك فانما ضمن لك
 منها ويكون هذا الضمان صحيحا
 لكونه مضافا الى سبب الرجوع
 كذا ذكر في الذخيرة وفي
 فتاوى القاضى الامام محمد بن
 الدين رحمه الله وكيل المرأة اذا زوج بها الصغيرة فبهر مبيع

يناقض طلب الشفعة للشقة فبرهن المشتري انه شره فلان وان قلنا وكله بشره منذ
 سنة لا قبل هذه البينة لاني لو قبلته الزمت البيع على الغائب أقول ظاهره يومه انه لو
 سمع البينة وثبتت وكان له لاندفع عنه المحسومة وليس كذلك لو لم يسلم المبيع فان وكيل
 الشراء خصم في الشفعة لم يسلم المبيع الى موكله فالواضع لقياس هذه المسئلة لو ادعى
 دارا قاجاب ذواليد بانه وكيل فلان في الشراء لاندفع المحسومة (د) قال ذواليد للمدعي
 انك بعت هذا من فلان الغائب اشار في (ج) انه لا تقبل (خ) تقبل وتدفع المحسومة
 كما لو برهن على ان امره يبيع من فلان او على اقراره انه ملك فلان الغائب (غ) لا يلزم
 الغائب الشراء في هذه الصورة الا ان يبرهن ان المدعي باعه من فلان وبه وان ذاليد
 شره من فلان فاجعل البيع للغائب لا لزما واجعله ايضا تاما (ك) سئل سرح
 عن ادعى يتناظر من ثم برهن فواليد ان المدعي باعه من فلان قال ابطال هبة الطالب
 ولا يلزم الغائب الشراء (ل) سئل اراد وكيل البيع اثبات بانه بعت لوانكره موكله
 لا يسمع انكاره فله وجهان احدهما ان يسلم الوكيل العين الى رجل ثم يدعي انه وكيل
 بقبضه وبه فسله الى فيقول ذواليد لا أعلم وكانته فيبرهن فيأمر القاضي بقبضه اليه
 فيبيعه والثاني ان يقول هذا فلان ابعه منك فاذا باعه وقضى عنه يقول المشتري
 لا قبض للمبيع لاني اخاف ان ينكر المالك وكانت وكالاته على المبيع في يدى او ينقص
 فوضعتي فيبرهن الوكيل انه وكيل بذاته ويحبره على القبض وثبت بالبينة ولاية الجبر
 عن القبض وهما وجه آخر وهو ان يبيع ويقول اني فضولي فلا أسلم المبيع فيبرهن
 المشتري انه وكيل فلان بالبيع فهو خصم فثبت انه وكيل البيع (قط) برهن المشتري
 ان له زوجا غائبا لا يسمع وقد مرع خلافه في مسألة (ج) ومنه ابو حازم على ما قال
 مرج وقال المدعي على الغائب سبب ما يدعي على المحاضر فيجب ان تقبل هذه البينة

(قوله سئل (س) رحمه الله تعالى عن ادعى يتناظر من (خ) اقول واقعة الفتوى
 ادعى دارا زنا عن جده فلان فقال ذواليد اشترته من زيد ولم يبرهن على الشراء و برهن
 المدعي على الاذن فحضر زيد وانكر البيع وادعى انه أعاد موبرهن على ذلك فما الحكم
 والذي يظهر جواز دعواه وقبول بينه لانه لم يجعل بائنا بل ارهان فلم يكن مقضيا كما علم
 مما هنا تامل (قوله اراد وكيل البيع (خ) اقول ويتأني ذلك في وكيل الشراء كما اذا
 ادعى انه وكيل عن فلان بشره هذا العبد له فاستأف الوكيل الشراء لئولكل وكذلك
 البائع بان قال الوكيل بعته من زيد موكلتي بكذا فقال بستمه فقال الوكيل قبلته له
 فانه يتوقف في هذه الحالة كما سيأتى في تصرفات الفضولي فالوارد اثبات الوكالة بحيث
 لو انكر الموكل لا يسمع فتشع البائع من التسليم و يقبل انت فضولي ووقع الشراء
 متوقفا على اجازه فلان ولا أسلك خوفا ان يهلك المبيع في يدك فيقبض بينه على ذلك
 وهي واقعة الفتوى تامل (قوله وهو ان يبيع) اقول اى من غير ان يقول اني
 وكيل فانه اذا قال ذلك لا يسمع قوله اني فضولي لتناقضه تامل

الضمان على نفسه لم يصح
 الهبة والابراء إلا بتغيير المرأة
 إذا كانت باقية وشرط الضمان
 باطل لأنه لو قتل عن المرأة
 وقال أكرز ومنادى بدهي وبستانه
 من ضامن يرضى رافع زن
 بستانه فبطان الكفالة ظاهر
 ذكر رجل قال لا تخرن أخذ فلان
 ماله عليك فانا ضامن بذلك
 وإن أراد الكفالة للمرأة فقال
 أكرز أن اطلب كند من
 ضامن وراكنه إن مال
 خورش بدمع فهذا كغالة
 للمرأة وهي غالبة فلا يصح
 في قول أبي حنيفة وعبد
 ربهما الله إلا أن يقبلها حاضر
 في الهام والحيلة لهذا إذا
 كانت كبيرة أن يقول
 الوكيل أو الولي إن المرأة
 أرتقي بالهبة والابراء فإن
 أنكرت ذلك وأخذت
 منك بغير حق فانا ضامن لك
 بذلك فيصم هذا الضمان
 هذا إذا كانت كبيرة فإن
 كانت صغيرة قالوا فالحيلة في أن
 لا يكون الزوج مطالبا
 بالاجماع أن يقول الابل وقت
 عقد النكاح بالقرابة دختر
 خوش فلا تخرن بغيري فإدم
 بدوهر ادرم برانكه يا مهر
 ددم ترابو دانه يصح ذلك
 ويصير هذا الكلام للاستثناء
 كأنه قال زوجت ابنتي بالنفي
 درهم الاخمسة فيصم ذلك
 عند الكل وكذلك الوكيل

قياسا على مسائل عدتها المسائل الثلاث التي مر ذكرها في بيان الأصل الثاني أحدها
 دعوى الترامن الغائب وثانيها الكفالة وثالثها الشفعة وقال ومنها ادعى على رجل
 أنه كفل عنه فلان الغائب بكذا وأدعى الكفيل إذا مذك ذلك المال إلى الطالب وأنكر
 المطلوب إلا دافعه عن عليه الكفيل والطالب غائب تقبل ويحكم على الغائب والمحاضر
 (قش) طالب الغائب كفيله بدنه فبرهن عليه الكفيل أن المذخور أده تقبل ويتصب
 الكفيل خصما من المدبون أفلا يمكن دفع الدائن الأبهذا قال (خه) كان خالي محمد بن
 الفضل لا يجيب عن هذا الطعن وكان يقول يجب أن تقبل بينة المشتري ومنهم من أجاب
 عنه بأن المشتري لو ادعى على الغائب ما هو سبيل أيدي على المحاضر من الرد بسبب الا
 أن المحاضر في مثل هذا المثل انما يتصب خصما من الغائب من حيث الحكم لو كان بين
 المحاضر والغائب اتصال حتى يصير المحاضر بذلك الاتصال عتازا من الناس فيقبل خصما
 عن الغائب صيانة لمحقوق الناس أما إذا لم يكن بينهما اتصال فإنه لا يصلح المحاضر خصما
 عن الغائب من حيث الحكم الأري أن من باع بعبا فاسد أفراد الاسترداد فبرهن
 المشتري أنه باعهم من فلان الغائب لا يقبل ولا يصح البائع خصما عن الغائب ولو كان
 المدي على الغائب سبيل ما يدعي على المحاضر من إبطال حقه اذ الاتصال بين البائع
 والغائب بسبب ما فأن كان انكارا بسببه وانكارا أو حذر عن الناس سواء وكذا
 لو أراد المولى أن يأخذ منه من وكيله فبرهن الوكيل أنه باعهم من فلان الغائب لم يقبل
 ولم يجعل الوكيل خصما عن الغائب في الانكار ولو كان ما يدعي عليه ميسرا ما يدعي
 على المحاضر إلا اتصال بين الوكيل والغائب وكذا الواهب لو أراد الرجوع فبرهن
 الموهوب له على بيعهم من فلان لا تقبل لما عرفت فيصم فيه لا اتصال بين البائع وبين
 الزوج إلا اتصالا ما أن يدعي المشتري أن باعته زوجها والبائع باعته أو يدعي أن لما زوجها
 ولا بد من زوجها ولو ادعى أن باعته زوجها يصير البائع خصما عن الغائب للاتصال
 لا لو ادعى أن باعته زوجها أذ ليس بين باعته وبين زوجها اتصال بسبب وكذا لو
 ادعى أن لما زوجها ولم يبين من زوجها أفلا يمكن أن باعته زوجها فينتصب خصما
 ويحتمل أن يبرهن زوجها فلا يصير خصما بشك وكذا نقول في مسألة الوكيل والبائع
 الفاسد بخلاف مسألة الكفالة للاتصال فيها أول مران المشتري لو ادعى أن باعته زوجها
 لا يصير البائع خصما فشكل هذا المحجوب بذلك فيكون هذا أو آخر وشكل أيضا
 بما في بيان الأصل الثالث من مسألة دعوى رقية اليهود إذا اتصال بين مولاهم
 وبين المدي عليه مع أنه جعل خصما عنه في الانكار وقبل عليه بيعة العتق أقول
 قد اضطربت آراؤهم وبياناتهم في مسائل الحكم على الغائب وله ولم ينفك ولم يتقل عنهم
 أصل قوى ظاهر تبقى عليه الفروع بلا اضطراب ولا إشكال فالظاهر عندي أن يتأمل
 في الواقع ويحتمل أن يلاحظ المخرج والظرووات فيفتي بحسبها جواز أو فسادا مثلاً
 لو طلق امرأته عند المدول فغاب عن البلد ولا يعرف مكانه أو يعرف ولكن بعضهم
 احضاروه عن أن تسافر إليه هي أو وكيلها بعده أو لما تم أنكر أن لا يرضى أحد بالوكالة

وحله أن يرى أن يشتري أبو الصغيرة من زوجها بعد النكاح مع حذف قليل القيمة بمقدار ما

يريد ان يحط من مهر الصغيرة فقصير ٢٠ الاب مستوفيا ذلك من مهرها بمن العرض هذه الجملة في فتاوى قاضي خان

وكذا المديون لو غلب من البلد وله نقد في البلد أو نحو ذلك ففي مثل هذه المواضع لو برهن على الغائب بحيث اطمان قلب القاضي وغلب على ظنه انه حق لا تزور ولا حيلة فيه فثبت ان يحكم على الغائب وله وكذا ينبغي للقاضي ان يفتي بجواز دفع المهر والضرورات وصيانة المهر من الضياع مع انه محقق فيه ذهب الى جواز الشافعي ومالكا وحمدا بن حنبل وفيه روايتان من اصحابنا والاحوط ان ينصب عن الغائب وكيل يعرف انه يراعي جانب الغائب ولا يقرط في حقه فينصب الاولي له ثم الاولي والله اعلم (قش) لو برهنت على زوجها انك قلت ناودت نكاح حتى هرزني كه بكمتم اومن سه مطلاق وتزوجت فلانة هذه على ثبوت الشرط وهو التزوج عليها وهذا اودعت فلانة في زوجت نفى منه تسكون الشهادة بعد دعوى النكاح ممن ثبت النكاح عليها ولو كانت فلانة غائبة عن مجلس القضاء والباقي بحاله لا تقبل البينة اذ ثبت نكاح الغائبة ولا ختم منها والحاصل انها لو اودعت تعليق مطلق نفسها بنكاح غيرها و برهنت انه تزوج فلانة ففي قبول هذه البينة روايتان والصحيح انها لا تقبل اذ نكاح فلانة شرط مطلقا فلا ينصب خصما في اثبات الشرط اقول قوله والحاصل ان الزوج هو مهرا حاصل ما قبله وليس كذلك لان حاصل ما قبله تعليق مطلق الاجنبية بنزوحها على امرائه والحاصل المذ كور تعليق مطلق امرائه بترقي غيرها فبقيتها مخالفة فالمدعية في الاول اجنبية من نكاح الغائبة ومطلقا هو في الثاني تدعى مطلقا نفعا فلوزاده واما لو اوزن سه مطلقا والباقي بحاله لكان الحاصل المذ كور حاصل ما قبله ويمكن ان لفظ تو تزكت سهو من الكاتب ثم قال (قش) والصحيح من الجواب فيما لو كان ثبوت الحكم على الغائب شرطا للذي على المحاضر ينظر لو لم يتضرر به الغائب

وذكر في الذخيرة والمجمل ان يباشر القصد على ما رواه القدر المتكس هبة فلا يحتاجان الى المبة او يصير لزوج بعض الصداق على ابى الصغيرة ويترفع عنه اذ انفسا كرايو الصغيرة اما من الزوج وذكر صدور الاسلام ابو البصري باب المخرج من مطلق الاصل ولو كان المختار عليه مثل الحمل في الملاءة ينفى ان يصح ايضا وذكر المحاكم في شروطه في فصل خلع الصغيرة حيلة أخرى وهي ان يقرأ الاب بقبض صداقها ونفقة مدها ثم يطلقها الزوج طلاقا تاما وهذا حكم مختص بالاب بخلاف سائر الاولياء لان الاب يصح اقراره بقبض صداقها ويرأ الزوج في الظاهر ولا يصلح اقرار غيره به واه الصغيرة التي لا تستهي لا يوجب حرمه المصاهرة في قول ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله وطهائلاث اليمين أو غير ما شو قال ابو يوسف بوجوب حرمه المصاهرة وتكلموا في حد المشاهدة حكى عن محمد بن الفضل رحمه الله تعالى انها اذا كانت بنت تسع سنين أو أكثر فهي مشتهاة من غير تفصيل وان كانت بنت خمس سنين أو دونه لم تكن مشتهاة وان كانت بنت ست سنين أو سبع أو ثمان

(قوله في مثل هذه المواضع لو برهن على الغائب الخ) اقول لم يدكر فيها عندى من الكتب حد الغيبة المحرقة لذلك وقد قال في البصري في شرح قوله وفرص لزوجة الغائب ولم يقيد فيها عندى من الكتب بشئ الا في الفتاوى الصبرية فانه قال يجب ان تنقذ في مال الغائب بشرط ان تكون مدسرة اه وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيادونها بسهل احصاء وهو اجتهاد اه اقول وقد مرح به في التاخر انية نقلا عن فتاوى (آهو) ولا خصوص لمسئلة النفقة بل كل ما ذكر فيه الغائب كسئلة المدة وغيرها وذلك مستفاد من تعليلهم بالحاجة والضرورة وقد قال في المبسوط انما قصها يعني باحنية في الميراث عند حضور جماعة منهم لتعذر اشتراط حضورهم عند التسعة بطريق العادة وقال قيل هذا فان الزوجة يكثرون وقيلما يحضرون فلم يقبل القاضي البتة بقولهم لما كان غائب أو غير ادى الى الضرر والضرر مدفوع اه واقول الحاجة متفقة هذا ما كان حضور الغائب ومراجعتهم والحكم بوجهه فاي داع للحكم عليه في حال غيبته مع تسير مراجعته واحضاره ولو جاز في ادون ذلك مجاز وهو في يمينه وبلده وهذا ما يجب القطع به تأمل

الله في ايمان القتاوى المشايخ شكري في السبع والثمان والقالب بها ٦١ لانتهي ما يبلغ تسعين قال المصدر

الشهيد في كتاب النفقات وعليه الفتوى وحكي عن شيخ الاسلام الشيخ الامام محمد بن الفضل انه كان يقول ينبغي للفتى ان يقتي في السبع والثمان انها لا تقصر الا اذا بلغ السائل انها هبة خضعة فينشا يقتي بالحرمه وفي الفتاوى سئل الفقيه ابو بكر عن قبل امرأة ابنه وهي بنت خمس سنين او بنت ست سنين عن شهوة لا تقصرم على ابنه لانها غير مشتهاة وان اشتهاها هذا فلا ينظر الى ذلك قيل له فان كبرت حتى خرجت عن حد الشهوة والمسالة بمخالها قال تقصر لان الكبيرة تحت الحرمة وان كبرت ولا كذلك الصغيرة جدا وسئل محمد بن سلمة عن امرأة ادخلت ذكر صبي في فرجها والعصا ليس من اهل الجماع قال تنبت حرمة المصاهرة وباتي بعدها وقال بعضهم الصغيرة اذا لم تكن هبة خضعة وهي بنت ست او سبع لا تكون مشتهاة الى اتي عشرة سنة وعن ابي يوسف رحمه الله ان كانت بنت خمس سنين وبشهي مثلهما فهي مشتهاة ولا توفيت فيه عن ابي حنيفة رحمه الله وعنه في رواية تلو وطئها ولم يقضها ثبتت حرمة المصاهرة وان اقضاها لا تثبت حرمة المصاهرة ومن ابي

كذلك قول الدار وغيره يصير المحاضر خصما عنه لا لودا اثر ابي نعيم وضروها بتضرر ربوت نكاحها فلا تصير المدعية خصما عنها كذا (فتن) مرفي مسالة الكفالة بالمهر من مسائل بيان الاصل الثالث انه قال (صد) فيه نظر اذا المدعي على الغائب شرطا وفي مثله لا يصير المحاضر خصما عن الغائب الى قوله فينبغي ان يقضي بالمهر على المحاضر لا بالفرقة على الغائب فعلى قياس ما قال (صد) ينبغي ان يقضي هنا ايضا بطلاق المدعية لا بشكاح الغائبة اقول فالمحاصل ان المدعي على الغائب اذا كان شرطا لما يدعي على المحاضر قيل يقتصب المحاضر خصما عن الغائب مطلقا وهو قول بعض المشايخ وقيل لا يقتصب مطلقا وهو قول عامة المشايخ وقيل يقتصب فيما لا يتضرر به الغائب لا فيما يتضرر به وقيل فيما يتضرر بقضى على المحاضر لا على الغائب اقول هذا اجيبه اذا الحكم على المحاضر فرغ الحكم على الغائب فكيف ثبتت الفرع بدون الاصل واول فالاولي ان يقتصب المحاضر خصما عن الغائب في كل ما لا يمكن اثبات حقه على المحاضر الا بما ثبت ذلك على الغائب سواء كان سببا او شرطا اذا الحكم على الغائب بلا خصم عنه عاثر وعليه الفتوى فينبغي ان يجوز الحكم على الغائب مع الخصم عنه في الجملة بالامر بيق الا لولي سببا لا للحقوق ورواية للاصول واقعة الفتوى ادعى عليه في شرب هذه الدار من فلان الغائب وهو يملكها وتقدت الثمن وقال الآخر الغائب الذي كان مشتر بالهذه الدار شرعا جازا اجاز شرعا في وقال ذواليد الدارلي ينبغي ان تسع اذا المدعي على المحاضر وهو ذواليد وعلى الغائبين واحده هو الشراء وما يدعي عليه مما سبب لثبوت ما يدعيه على المحاضر لا محالة فيصير خصما فكذلك ادعى الثراء من رجلين فاجاز المشتري شراء جازا لو كانت سببا لثبوت حقه تسع واقفا ولو شرطا تسع عند بعضهم كإمام (ذ) الحناوي وذواليد ادعى شراء من واحد وداري جاز الحناوي سبق فقال ذواليد هذا الدار حين شراء الحناوي كان وهنامس جهة بالتعاقب ذواليد فلان لا يطل شراءه فلم يصح وصح شرعا في لانه وقع بعد ذلك الرهن اجاب نعم الدين رحمه الله انه لا يكون دفعا للاحق لذي اليد في ذلك الرهن وللمرتن لم يدع الرهن فكيف يصح دعوى الرهن كذا (ذ) ومثله من ادعى على المودع أو الغائب انه شره من المسالك او وروية دمرت في فصل من يصلح خصما (ط) غاب المكشول عنه فادعى الكفيل على الطالب ان الالف التي تسكعت بها من فلان من ثمن خرو قال

(قوله) فالمحاصل ان المدعي على الغائب (الح) اقول قال الزبلي في التبيين ومن المتأخرين من قال في الشرط ايضا قبل ايضا مطلقا كما في السبع منهم على البردوي (قوله) الحكم على الغائب بلا خصم عنه عاثر وعليه الفتوى (أقول) تقدم انه يقتي بعدم نهاده لئلا يصرف قواله هدم مذهب أصحابنا (قوله) وتقدت الثمن وقلان الآخر الغائب (الح) اقول الآخر الغائب كان اشتري من فلان الاول شرعا جازا فتوقف بيعه على اجازته فاقهم

يوسف في النوادر اذا وطئ جارية وهي بنت خمس سنين في الدرس وماتت ولا يدرى انها هل كانت تنسب حرمة عليه امها

عطاء بن حزن السخري من
الاجنبية من شهرة يوجب
حرمة المصاهرة ولا يشترط
شهوتها ويكفي اشتباه
أحدهما ولا يشترط أعضان
يكونا بالعين فتقع المحرمة
بين المراهق والمراهقة إذا
وجد الاشتباه من أحدهما
وحسد الاشتباه هو الاشتباه
بالقلب ولا يشترط انتشار
الأثرة في ملاقى مجموع
الذوايل صغيرة فزعت في
المنام فهربت إلى فراش
والدها عريانة فانتشر لها
أبوها وهي بنت ثمان سنين
قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد
ابن الفصل رحمه الله أخنى أن
تصدم والدتها على أبيها وسئل
عبد بن مقاتل الرازي أذارت
الدم وهي بنت ست سنين
لاشك بأنه لا يكون حضا
وإن كانت بنت تسعين
لاشك بأنه يمسكون حضا
وأما أشك فيما بين البت
والنجم وإن كان لا يوطأ مثلها
لا تثبت الحرمة بوطئها
هذهما وعند أبي يوسف
رحمه الله ثبت وأن كانت
بستمة وذكر شمس الأعم
المرضى في كتاب الحدود
أن الصغيرة إذا سلمت من
الجماع تثبت حرمة المصاهرة
والأفلا وتضمير السلامة
الابصير مصلحها مصلحا
والدولة أخذت المرأة قضيه

الطالب لا يل من عن بعد القول الطالب فلورهن عليه الكفيل لا يقبل ولا يتعصب
الطالب خصمه فيه بخلاف ماله كان المطلوب حاضر أو برهن على الطالب إن الألف
التي تدعيه عليه عن غير حيث يقبل كذا (ط) أقول ينبغي أن تقبل بيعة الكفيل أيضا
على ما نقل قبل من (قش) حيث قال لوطالب الدان كفيله يدينه قبرهن الكفيل
على أداء المدون الغائب يقبل ويتعصب الكفيل خصما عن المدون أذ لا يمكن دفع
الدان إلا بعد أفكذ أنقول هنا والله أعلم ومسئلة من ادعى ديناً مشركاً بأوث أو غيره
بغية شرية كمرت في فصل قيام بعض أهل الحق من البعض وكذا مسئلة الشرا من
نفر بعضهم قيب (د) ادعى أني وطلان الغائب أيتها هذه الدار من ذي اليد ثم
أنه استولى عليها قبرهن عليه على قول حرج لا تقبل لافي حق الغائب ولا في حق
الحاضر أما الغائب فظاهر وأما في نصب الحاضر فلا نه يصبرهن المشاع وهو لم يجز ولو
عما لا يقسم (قش) ادعى نكاحها قبرهن أنها امرأة فلان الغائب لا تندفع
دعوى المدعي كمن ادعى قناتها قبرهن ذواليدانه ملك فلان لا تندفع منه المحصومة كذا
هذا أقول ينبغي أن تندفع عنه المحصومة في مسئلة القن كافي المسئلة الخمسة ثم قال
(قش) فلورهن المدعي أنها امرأة يحكم له بها فأقراها بنكاح الغائب لا يدفع بيعة
المدعي وهل يعتبر هذا الإقرار في حق سقوط الإمين منها على قول من يرى التعليف في
النكاح قيل يصح هذا الإقرار ولكن يبطل بالنكذيب ويندفع منها الإمين وقيل
لا يصح ولا يدفع منها الإمين قالوا المرأة الغائب أن زوجها قد قتل أو أخبرها به
وأحدها فلها أن تنزع بآخر بعد العدة (ذ) شرط في شهادة الطلاق حضور الزوج
للازوجة وكذا في الأمانة والزوجية والأمانة لو سكذبتا الشهود لا يلتفت إلى قولهما
ومن لا يلتفت إلى نكذبه الشهود لا يأبى حضرا ولا (قش) تزوجها فتشهد جماعة
بمحضرته أعند القاضي أنها نكوة فلا الغائب لا تقبل هذه الشهادة لعدم المحض
عن الغائب في إثبات النكاح ولا تثبت المحيولة لعدم ثبوت نكاح الغائب رهن
على ذي اليد أنها معققة فلا الغائب حرها وهو يملكها وهذا استرعى بغير حق تقبل
أخذني قصود الحاضر عنها وهو لا يدينها إلا بذلك فيصير خصما فيحكم بعقوبتها وبصر
يده أقول فعلى هذا الورهن أنها امرأة فلان الغائب ينبغي أن تندفع دعوى المدعي
نكاحها بين هذا التعليل وقد مر خلاص من قبل باسطر وكذا لو ادعى الورثة على غلام
أنور ثمان من أيدنا قبرهن القن أنه قن فلان آخر وأنه موره تقبل وبصر خصما عن
الغائب في إثبات المأثله إن ملكه شرط عتقه فبصر خصما في إثبات التصبر وفيه
ادعى على قن أنه ملكي قبرهن القن أنه ملك فلان الغائب تندفع دعوى المدعي كولو

(قوله أقول ينبغي أن تقبل بيعة الكفيل) أقول ذكر الشيخ الفرق بينهما في الفصل
العاشر فراجع (قوله ادعى نكاحها الخ) أقول دعوى النكاح والمهر والجماع
باني في الفصل العشرين

برهن ذوالليدان ما في يد مودعة تندفع المحصورة كذا هنا لأنه ثبت ان يده على نفسه
 نياحه من الغائب اقول هذا يؤيد ما قلنا ان ينفى ان تندفع منه المحصورة في مسألة
 القن الخ اذ هنا اصاب برهن على أنه ملك فلان ولم ندفعه فيقضي ان ينفذ احكاما والله اعلم
 (حبس) قن برهن على ذى اليدانه فلان الغائب وانه حر ومبرهن ذوالليدانه قن فلان
 آحر او دعه باه او ابره او رهنه لا يحكم بعقوبته ولو زعم ذوالليدانه قن فلان الغائب او دعه
 ايا او قال القن كنت قد ساله حروري اوقال كنت قد اسلمت احر حروري لا يصدق بخلاف
 قوله انا حر الاصل فانه يصدق لانه في دعوى الحر احر برقيقه رادعي زوالها فلا يصدق
 الا بجهة وفي دعوى حر به الاصل على انكر الرق فاقول للسكر الا ترى ان فلانا لو حضر
 وادعى انه قن قال انا حر الاصل صدق القن ووقال انا حر الاصل وبرهن ذوالليدانه قن
 فلان او دعه قضيت بكونه قنا فلان وقد قمت على ذى اليد حتى لو حضر الغائب وانكر
 كون القن له لزمه بخلاف ما لو ادعى ابيد رجل وبرهن ذوالليدانه ودعيه فلان وان دعت
 المحصورة لا يصبر القن مقضي به فلان حتى لو حضر وانكر كون القن له لا يلزمه القن
 والفرق ينظر في (حبس) وفيه وكلهما يقضي دينه فغالب الموكل واحد الوكيلين فادعى
 الوكيل الاخر فافترى برهنه وحدو كالمته فبرهن الوكيل ان الدائن وكله وقلنا
 الغائب يقضي دينه بحكم بوكالته ما حتى لو حضر انما يب لا يكف اعادة البيعة وكذا
 لو جحد التفرع المال والتوكيل فبرهن عليهما الوكيل المحاضر بحكم على التفرع
 بالدين وبوكالتهما اذا توكيل بمحصورة في العين والدين توكيل بالقبض اقول هذا
 التحليل لا يناسب الصورة المذكورة اذ الكلام الظاهر في التوكيل يقضي دينه كما هو
 مصرح فلا حاجة الى اثباته التراما فلو حكم وقال اذا التوكيل بالقبض توكيل بمحصورة
 لكان انساب لانه وكل بالقبض ثم خاصم وبرهن فاحتج الى اثبات كونه توكيل بمحصورة
 فان التوكيل بالقبض يستلزمه ولكن هذا في الدين لا في العين وايضا هذا عند روح
 لا عند سوب روح لان التوكيل بالقبض ليس بتوكيل بمحصورة عندهما اذا القبض
 بخلاف المحصورة ثم قال لا يقبض المحاضر في الفصلين حتى يحضر الوكيل الاخر
 فرق بين المحصورة والقبض فقال في الوكيلين بالمحصورة والقبض لا ينفرد أحدهما
 بالقبض وينفرد بالمحصورة ولو برهن المحاضر ان فلانا وكله وقلنا معه اجاز ما صنع كل
 منهما واما زعيم كل منهما على حدة فانه يحكم بوكالته المحاضر لا الغائب حتى لو حضر
 الغائب يكف اعادة البيعة واستوضع للفرق فقال لو وكله بالقبض الدين ولم يحضر
 ما صنع كل منهما فقبل أحدهما الا الاخر لمصر وكلامنا قبل ولو اجاز ما صنع كل منهما

(قوله اقر برقيقه وادعى زوالها الخ) اقول يؤخذ منه جوابا واحة الفتوى في امرأة
 أقرت بالرقبة فلان الغائب وادعت أنه أعقبها وملاكت نفسها وخطبها ورجل وقد علمت
 به الى القاضي ليزوجها منه هل يجيبها الى ذلك أم لا الجواب لا يجيبها لانها تدعى زوال
 الرقبة فلا تصدق عليه

ثم يجب المشتري المملوك من المرأة فيعطى التسكاح ثم تبحث المملوك الى بلد آخر فلا يظهر

وأجاز قبض كل منهما قبيل أحدهما الآخر بصير وكلاهما كذا الرصيان حتى لو مات وترك ودفن وتدها وعليه فادعي أحدان الميت أوصى إليه وإلى فلان الغائب وهذه الورثة والغريم قهرهن الحاضر على ذلك بحكم بوصايتها ولو أجاز الميت ما صنع كل منهما لا يصير الحاضر خصما عن الغائب فيحكم بوصاية الحاضر فقط (ص) المحض شرعا لقبول البينة لو أراد المدعي أن يأخذ من يدا المحض الغائب شيئا أم لا أراد أن يأخذ حقه من غن مال كان لغائب في يده لا يشترط حضرة المحض ولا يحتاج القاضي إلى نصب الوكيل وقيل ولو شرع فغاب قبل قبضه فبينة منقطعة جاز للقاضي بيع المبيع وإبقاء من البائع وفي طهر رقة (ز) بامر القاضي بأقامة البينة فلورهن بحكم بيع المبيع وبوفى المص (ص) وكذا الواسطار إلى مائة مائة ذهابا وجائبا ودفع الكراء ومات رب الدابة في الذهاب حتى انقضت الاجارة فلم يستأجر ان ركبها إلى مكة ولا يضمن وعليه الكراء إلى مكة فإذا أتى مكة ودفع الامر إلى القاضي فقرأ أن يبيع الدابة بقدر ما يدفع بعض الاجار إلى المستأجر جاز (عبت) شراء فغاب قبل قبضه فبينة منقطعة ولا بدري أن هو جاز للقاضي بيع المبيع وإبقاء من لو كان المبيع متقولا لوعقار أو قتل هذا الورهن المدخون وغاب فبينة منقطعة فرفع المرتن الامر إلى القاضي حتى يبيع الرهن بدنه بنفسه أن يجوز كما في هاتين المسألتين (س) المدعي عليه لو أن ثم غاب بحكم عليه بأقراره بالاجاع فلو حضر فأنكر قهرهن عليه ثم غاب بحكم عليه عند أبي يوسف رحمه الله لا عند م ر ح (خ) غاب المدعي عليه بعد ما برهن عليه أوطأ الوكيل بالخصومة بعد قبول البينة قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدلت تلك البينة لا يحكم بها وقال س ر ح يحكم وهذا أرفق بالناس ولو غاب الموكل بعد ما برهن عليه ثم حضر وكيله أو غاب الوكيل بعد ما برهن عليه ثم حضر موكله بحكم عليه بتلك البينة فكذا يحكم على الوارث بينة قامت على موكله ولو كان الوارث غائبا غيبة منقطعة بنصب القاضي وكلاهما طلب المحض ويحكم عليه بتلك البينة فكذا الوارث على أحد الورثة فغاب بحكم به على الوارث الآخر وكذا لو برهن على نائب الصبي فبلغ الصبي يحكم على الصبي بتلك البينة ومن توجه عليه الحكم فاختل لا يحكم عليه عند س ر ح وقال م ر ح يناهى على بابه ثلاثة أيام فلو خرج والاحكم عليه ولو لم يحتج لكنه غاب لا يحكم عليه حيلة اثبات الذين على الغائب أن يكفل للمدعي بكل ماله على الغائب ويجوز المدعي في المجلس فيدعي المدعي على

(قوله فرفع المرتن الامر إلى القاضي حتى يبيع الرهن الخ) أقول للمرتن يبيع الرهن بأجازة الحاكم وأخذ دينه إذا كان الرهن غائبا لا يعرف موته ولا حياته كافي البرازية من الرهن قال مولانا الشيخ محمد بن الغزالي لما جدها ذكره البرازي في منية المتقي ولعله أراد منية المتقي أو الفقه ما وفي منية المتقي غاب الرهن وخاف المرتن هلاك الرهن المنقول رفعه إلى القاضي حتى يبيعوه ويدفع الثمن إلى المرتن ذكره في كتاب الرهن انتهى ما ذكره الغزالي

بها الثاني سواء كان بالغا أو غير بالغ بمنزلة كان أو غير بمنزلة إذا كان بمجامع مثلها وفي فرائد شمس الآفة أنه مقدور عشر سنين وفيها أيضا صغيرة لا تو طهرت مائة ثلاث فوطئها الزوج الثاني فانقضاه قهر هذا الوطن لا يصلحها وفي فتاوى القاضي الامام نهر الدين رحمه الله الزوج المثل اذا وطئ المرأة فانقضاه لا يصلح للزوج الاول وفي المتن اذا دخلت ذكر صبي في فرجها والصبي ليس من أهل الجماع لا يتلقى به التحليل ولا التصريم ذكر في الهدية في خلو الصبي يجب كمال المهر وإحالة إلى الجماع الصغير ذكر القاضي الامام نهر الدين في فصل الخلو من نكاح فتاوى به ولا يصح خلو الغلام الذي لا يجامع مثله ولا خلو الصبية التي لا يجامع مثلها والزواج اذا خلا بامرأته وبمعاصي لا يعقل لا يمنع صفة الخلو وان كان صبيا يعقل بان أمه ان تبرعها يكون بينهما لا تصح الخلو من قبر فصل والجنون كالصبي وذكر في بعض المواضع لو كان معهما جنون أو مغيص عليه لا تصح الخلو من غير فصل قال محمد رحمه الله تعالى في الجماع امرأة الصبي اذا وجدت الصبي يجوز بالقاضي

ويستقر بلوغ الصبي ومتى
 فرق القاضي بين الصبي
 وبين امرأته فيمنع فرقة وهل يطلق
 أو غير طلاق اختلف المشايخ
 فيها قال بعضهم هي فرقة غير
 طلاق بمنزلة الفرقة بغير
 البلوغ وبعضهم قال هي
 فرقة بطلاق لان سبب الفرقة
 بالطلاق قد تحقق ولا حاجة
 في الاقام الى عبارة الصبي
 لان القاضي هو الذي يوقعه
 وصاوهذا كصبي مائة فريبه
 فانه يعتق عليه وان لم يكن
 الصبي من اهل الحق الان
 القاضي لا يفرق بينهما ما لم
 يكن منه خصم حاضر فان
 كان للصغير اب او وصي كان
 خصما من الصغير في ذلك كما
 كان خصما في جميع ما للصبي
 وعليه وان لم يسكن له اب
 ولا وصي فالجد او وصيه خصم
 فيه فان لم يكن له جد ولا
 وصيه فالقاضي ينصب عليه
 خصما فان جاء الخصم بجمعة
 تبطل حتى المراتمينة وبقيها
 على رضاها بهذا الصياح
 عليها بهذا الصياح وقت النكاح
 لم يفرق بينهما وان لم يكن
 الخصم ينفق وطالب بين المرأة
 تحلف المرأة فان تنكحت لم
 يفرق بينهما وان حلفت
 يفرق بينهما هذه الجملة في
 الذخيرة وفي فتاوى القاضي
 ظهير الدين رحمه الله قلت
 وتظهر هذا ما ذكره القاضي

الكفيل ما لا مقدور بسبب الكفالة المطلقة فيقر الكفيل بالكفالة وينكر دينه
 فيبرهن المدعي بدينه على الغائب فيحكم القاضي على الكفيل بما ادعاه عليه باترائه
 بكفالاته ثم يبرئ المدعي الكفيل فثبت الدين على الغائب لان تصاب الكفيل خصما
 عنه اذ المدعي على المحاضر لا يثبت الا بثبوت الدين على الغائب وفي مثله يصير المحاضر
 خصما عن الغائب وهذا لو كانت الكفالة بكل ماله على الغائب اما اذا لم تكن بان
 ادعى ان له على فلان الغائب كذا وهذا المحاضر كفيل به فبرهن عن حكم القاضي على
 الكفيل لم يذكر ذلك حكما على الغائب الا اذا ادعى الكفالة ما ر الغائب اموال كفل بكل
 ماله على الغائب فاحكم على الكفيل بماله من حكمه على الغائب سواء ادعى الكفالة
 بأمواله او قدر في اول الفصل شيء من كذا (دخ) او ذكرها في (ج) وقال المحواشي
 كالکفالة وقال وهو ذالو كانت المحصومة في المحوالة والكفالة بين الطالب والكفيل
 اموالو كانت بين الكفيل والمكفول عنه بان قال الكفيل لمن كفل منه كفلت فلان
 بدنيك بامرؤا ديت وفي الرجوع عليك اوقال المحال عليه للمحيل احتلت منك بامرؤ
 وا ديت وفي الرجوع عليك فبرهن بحكمه عليه بضمنان وعلى الغائب بقبض حقه وكذا
 لو اقر بالامرؤ وانكر الاداء فبرهن بحكمه عليه كان حكما على الغائب ولا يلتفت الى
 انكاره بعده (ص) كفل بأمرؤ فلان بماله له او نضى به له عليه او ذاب له عليه فغاب
 الاخر فبرهن المدكفول له ان له على الغائب الفاقول للقاضي اقضى به على الغائب حتى
 يلزم الكفيل لا يحكم حتى يحضر الغائب بخلاف ما لو كفل بكل ماله عليه فبرهن
 الغائب ان له عليه لا يقبل ولو كان المدكفول عنه فائبا ثم في الفصل الاول وهو ما كفل
 بماله او قضى له به او ذاب لواقتر الكفيل بدينه على المكفول منه واني ان يدفع عفاة
 ان يصعد الغائب يغير (ذ) قال له لك على فلان الف درهم وانما كفيل به لك يجب المال
 عليه لا على فلان (حيلة) اثبات الحرمة على الغائب اذا امرها عند شهود فغاب وادارت
 ان تزوج باخر ولا يملكها الا بعد اثبات الحرمة على الزوج في مجلس القضاء لكون النكاح
 محرورا ولا يملكها احصاءه لبدن المسافة ففيه حيلتان احدهما بطريق دعوى كفالة المهر

(قوله اموالو كانت بين الكفيل الخ) أقول او وكيل الكفيل وهي واقعة الفتوى
 (قوله ففيه حيلتان احدهما الى آخره) أقول وسيأتي في الفصل العشر من في دعوى
 النكاح ادعى نكاحها وقال ان زوجك طلقك واما تزوجتك فانكرت الطلاق فبرهن
 المدعي على طلاق الاول لا يقبل للتأجيل على الغائب فلو حضر و برهن على ملاقاة
 يقبل ثم ينظر لو برهن على التزوج بعد دعى العدة يثبت النكاح اه في البرازية خلافه
 قال فيه ادعى عليها ان زوجها الغائب طلقها وانقضت عدتها وتزوجها فافترت بزوجة
 الغائب وانكرت طلاقه فبرهن عليها بالطلاق بقضي بانها زوجة المحاضر ولا يحتاج الى
 اعادة البينة اذا حضر الغائب اه وهو مبني على ما ذكر من ان الشرط كالسبب وقد
 علم ضعفه

فأدركت قبل ادراك زوجها فاختارت ٢٦ القرعة ورعت أمرها الى القاضي لا يتكبر الزوج وكان للقاضي أن

يفرق بينهما فبأنه كان له والد أو وصي أحضره وأمره بأن يأتي بالحيلة للصغير أن كان له حبة والأخرى بينهما محصورة عليه هذا إذا كان زوجها صبيًا فإن أدركت الصغيرة وزوجها كبير فأناب وقد زوجها غير الأب والأمجد واختارت نفسها هل يفرق القاضي بينهما حال فية الزوج أشار في الجامع إلى أنه لا يفرق بينهما ما لم يكن عنه خصم أو وكيل لأنه قضاء على الثائب بالفرقة ولو كانت المرأة صغيرة زوجها أبوها ووجدت زوجها مجبورًا لا يفرق القاضي بينهما محصورة الأب حتى يتأخر احتمال أنها ترضى بعد البلوغ وعنده له لوورث الصغير بعد أن اشتراه مودته وأطاع ولله هل يجب كان منه البائع كان للولي أن يحضرم البائع في العيب ولا ينتظر بلوغه وكذلك إذا كان للصغير قصاص فللولي أن يستوفيه الحال وكذلك إذا كان للصغير شفعة فللولي أن يأخذها الحال ولا ينتظر بلوغه وإن كان احتمال الرضى بعد البلوغ ثابتًا في هذه الفصول والفرق أن القرعة لا تستحق لقوات حقه في قضاء وطرها وهي في صغرهما بمنزل من قضاء وطرها بخلاف الفصول الأخرى

لأن الحق ثابت في الحال والصغير يتصرف بتأخير الحق

على حاضر وقد مرت في أوائل هذا الفصل وحيلة أخرى في إثبات هذه المحرمة أن تدعى على آخر ضمان نفقة العدة معطاب وقوع القرعة وتدعى وقوع القرعة توثيقه بالاداء وتبرهن على ما ذكره ويحكم بالقرعة والضمان قال هذان الوجهان طسابو جدان في تصنيف المتقدمين ولكنه ينبغي للقاضي أن يصحط في سماع مثل هذه الدوى نظرا للتأنيد ولأنه ولو صح في الظاهر لكن للثبوت فيه مجال لو حضر الثائب أقول ردف في هذه الحيلة ما ورد في الحيلة الأولى من النظر (صد) أو رد ذلك النظر فيها أيضا ثم قال وليس مع هذا الحكم بالمحرمة فذلك حكمه لا خلاف المشايخ فيه (برز) جعلنا المحاضر حكاما بين الثائب في منتهى ور قبل (حيلة) إثبات العتق على الثائب (وقد مرت في هذا الفصل) حيلة إثبات الرهن على الثائب ذكر في (جف) أن المترهن لو أراد أن يحكم به القاضي يشيخ رجلا يدعى رقية الرهن فيبرهن ذوا اليد أنه رهن عنده فيحكم به القاضي وقد كرفي (ذ) أن فيه رواية لا تقبل البينة في رواية أذ فيه حكم على الثائب وتقبل في رواية لأنه لما رهن عنده قد استحققه فإذا اعتذروا له بالحفظ إلا بآثار المالك للرهن صار خصمه في ذلك كما في الوديعه ونحوها (ح) برهن أنه ارتبته من فلان الثائب وتقبضه ثم أعاده أباه وبرهن ذوا اليد أنه شراء من زعم المترهن أنه وهته تقبل بينة المترهن فيأخذها ولو قال المشتري أنا أنقض البيع لا ينقض القاضي حتى يحضر الثائب وكذا لو ادعى الاستعجار مكان الرهن ولو برهن أنه شراء من فلان قبل شراء ذى اليد أنه خصم يحكم به به وينتقض البيع الثاني فلزم له شهوده على قبض البائع الثمن فالقاضي يأخذ منه قننه ويكون عنه للبائع وبسلم المبيع إليه (لحم) فاب الرهن فيبرهن المترهن أنه ارتبته من قبل فلان وإن هذا خصمه متى أواجهه أواجهه منه يدفع إليه (التصرف في أموال الثائب والمفقود) (جن) قضى بالينة فتاب المقتضى عليه وله مال عند الناس لا يدفع إلى المقتضى له حتى يحضر الثائب إلا في نفقة المرأة والأولاد الصغار والوالدين كذا عن م روح (ص) وكذا لو مات وله ورثة فبب ومال في المصير بيد المقر به لا يقضى عليه فالقاضي لا يدفع شيئا منه حتى يحضر ورثته أو يحضر المقتضى عليه لو فأناب قال ما ذكره هنا أيضا لعماد كرفي الأصل أن القاضي يقضى بنفقة المرأة الثائب في ماله لو كان مودع الثائب مقر أبناكاح ووديعه فيحتاج إلى الفرق وفي طريقة (برز) قال القاضي هذه الدابة وديعة ولقطة أو هذا القن أبى رددته من مسربة سفر والمساكنة غائب فرفي بالانفاق لا رجح عليه فالقاضي يطلب البينة فلما أقامها حكم بالنفقة على الثائب وكذا امرأة الثائب فإن اتقاضى يكلفها

(قوله وكذا امرأة الثائب الخ) أقول (ثم قع) إذا اعتدت زوجة المفتر بعد انقطاع آخرته أو بعد مضي مدة على قول الآخر من قبلها أن تزج قبل القضاء (ث) إذا بلغت المرأة مدة الأياس فأنها تعتد بالأشهر ولا يحتاج فيه إلى القضاء (ط) فقدت الأمهت مولاهما ولا يحد نفقة وخيف عليها القاحشة فللقاضي أن يزجرها من امرأة فقوت ليس له تزويجها كذا في القنية

لا تثبت الا بهذا القرض والله
أعلم وفي فتاوى القاضي الامام
نظر الدين غلام ابن اربع عشرة
سنة اذ لم يصل الى امرائه وله
امراة أخرى يجامعها او يجامع
الجمارية كان للامراة ان تخصمه
ويؤجل سنة وكرامتي في
فصل بكر والمهر ورجل تزوج
صغيرة تزوج بها ولها ودخل
بها ثم بلغت فاحتارت نفسها
ففرق بينهما ثم تزوجها
في الدعة ثم طلقها قبل الدخول
بها فطهر كامل عند أبي
حنيفة وابي يوسف رجوما
الله وعليها عدة مستقبله وعلى
هذا رجل تزوج صغيرة ودخل
بها ثم طلقها فطلقة بائنة ثم
تزوجها في العدة فبلغت
واختارت نفسها وفرق بينهما
كان عليه مهر كامل وعليها
عدة مستقبله وذكر في هذا
الفصل ايضا غلام ابن اربع
عشرة سنة جامع امراة وهي
ناقة لا تدري فان سكنت ثوبا
ليس عليه حد ولا عقربان
كانت بكر او افقتها عليه
مهرها وكذا الخنثى وفي باب
نكاح أهل الذم نعمن المسوما
الصبيبة اذ ازو جنت من صبي
من أهل الذمة تزوجها ولها مهر
يجوز النكاح وبنت لها
اختيارا اذا بلغا اذ كان المزوج
غير الاب والمجد عند أبي حنيفة
ومجد رحمه الله كما في حتى
المسلمين وذكر في هذا الباب
ايضا اذا عقد النكاح على صبيين من أهل الذمة تزوجها ولها مهر كامل

اقامة البينة على النكاح وعلى ان تزوج مال ودية عند حاضر فلو اقامت فرض لها
التفقة وكذا اقرن بيده خبر من امرائه شرابه من فلان الغائب يحكم بالملك لها ضرر والشراء
على الغائب حتى لو حضر لا يثبت الى انه كاره وقد مر خبر مرة اقول ينبغي ان يجعل هذا
على ان ذال اليد عليه لنفسه ما لو ادعى انه ودية او غصب او نحوه وهرن تسدفع
المقصومة عنه وهذا قدر غير مقلان نصب خصما وفوله وقد مر خبر مرة يؤيد ما قلنا
الذكر وهذا المطلق (خص) باع دابة ولا يوقف على المشتري فليها كم ان ياذن له في
بيعها فبايعه فبطلت منه غنمه لو من حقه ولو اذن له ان يزوجها او يعلقها من اجرها جاز
(نفس) للقاضي ولاية ابداع مال غائبه موقوف (نفس) للقاضي اقرض مال الغائب وله
بيع منقوله لو خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب لا يملك اذ يمكنه ان يبعث اليه اذا خاف
التلف فيمكنه حفظا العين والمال ليعبها (نفس) واحاله الى (من) الامة المقتضية لو كان
مالا كما غائبا فالقاضي لا يبيعها انما يبيع مال الموقوف (من) سئل نجم الدين عن امير
وهب امسة من خادمه فاحبسه انها لتاجر قتل في عبرة فخذت وتوالت الايدي حتى
وفيت بيده هذا الامر والموهوب له الا ان لا يجوز له القتل ويعلم انه خلاها ضاعت
ولو امسكها يخاف الفتنة هل للقاضي بيعها من ذي اليد نية من الغائب حتى لو ظهر
المالك كان له على ذي اليد شيئا قال رحمه الله ذلك (مفع) القاضي لا يملك تزويج امسة
الغائب والخنثى وقتها وله ان يكاتبها ما يبيعها (قد) لا يملك تزويج امسة الغائب
وان لم يكن له مال وفيه للقاضي بيع من الموقوف او متلا لو كان المالك غائبا غير موقوف
(فن) المفسد الهبوس بسبب الدين يملك ان ياتر بعض الفسار ما على البعض الا اذا غاب
غير ممتعة فيثبت يقيم القاضي ماله بينهم بالخصه وهذا المستدل على ان للقاضي
ان يقضي دين الغائب (ضك) حبس المدين وغاب الطالب فقال المدين انا
اودى المسال فالقاضي ان شاء اخذمو وضعه عند مدل وان شاء اخذ منه كفيلا نفقة
(قوله للقاضي ولاية ابداع مال غائب الخ) اقول وفي الخاتمة من كتاب الدهوي والبنات
في فصل من يجوز قضاء القاضي له ومن لا يجوز زمانه ومن هذا الجنس مسئلة ذكرها
في اجازات الاصل في باب اجارة الدواب والقاضي ان يبعث مال الغائب الى الغائب
اذا خاف الهلاك وله ان يأخذ مال اليتيم من والده ان كان الوالد مسرفا فليؤثر ارضعه
على يده مدل الى ان يبلغ اليتيم اه (قوله وله بيع من قوله) اقول بقتيد الموقوف وما
يفيدانه لا يجوز له ذلك في العاقل لكن في القنية بعد ان حمل علامة (تم هن) والقاضي
يبيع عبد الموقوف او رضاءا كان يتقضى بعض الايام (ط) ما خيف عليه التساوم من مال
الموقوف فالقاضي يبيعه لاه اقرب الى الحفظ وفي جامع السدري للقاضي بيع مال الموقوف
والاسير من المتاع والرفيق والعراة اذا خاف عليه الفساد وليس له ان يبيعها للمكان
نفقة قيا لهما ومتى باعها مخوف الضمائع فصارت دراهم او دنانير بحسب النفقة منها
بطريقه (قوله للقاضي ان يقضي دين الغائب) اقول قد تقدم ما يجادل له كامل

يعقل الاسلام بعرض اسلامه
الاسلام يعرض عليه الاسلام
فان اسلم يترك ان على التسكاح
وار لم يسلم يفرق بينهما
وذ كر أبو زيد في الاسراف
مسألة تزويج غير الابو الحمد
ان امرأة الخنوز اذا اسلمت
وهما كافران يعرض الاسلام على
ابى الخنوز فان اسلم والا فرق
بينهما واما امرأة الصبي الذي
لا يعقل اذا اسلمت لا يعرض
الاسلام على ابى الصبي لان
لصبا غايه وذ كر غير الاسلام
الزردى وجهه الله في باب
الأمور المعترضة من أصول
الفتحه ان اسلام الخنوز لا يصح
واسلام المعتوه العاقل والصبي
العاقل يصح ولو اسلمت امرأة
الخنوز يعرض الاسلام على
وليها وبه يصح ما ثبته الابويه
وكذا يصير مردا تباعا ما تم
قال رحمه الله الصغير في أول
حاله مثل الخنوز يعني اذا كان
هديم العقل والتمييز فاما اذا
عقل فهو والمعتوه سواء غير ان
بين الخنوز والصغير تفاوت هو
ان في الخنوز اذا اسلمت امرأته
يعرض الاسلام على أبيه أو
أمه في الحال ولا يؤثر وفي
الصغير يؤثر لانه محدود
فوجب تأخيرها الى غاية العقل
والمعتوه كالصبي العاقل وفي
قنارى القاضى ظهر الدين
مسلم تزويج صبيته ابوان
مسلمان فان لم يكن الصغيرة

بنفسه وهذا يدل على ان للقاضى ولاية بغير ديون الغائب من مذبونه (عده) الردية
لو كانت شيئاً من الصوف ووربها غائب وخيف فسادها فرفع الى القاضى لبيعها
وذ كر (ح) في (بق) للقاضى ولاية بيع مال الغائب وفيه لو كان المدين غائباً
لا يبيع القاضى مروضه يدينه عند ح رحمه الله وفلا يبيعها واما العقار فلا يبيعه
عند ح رحمه الله وهذا قولهما في الظاهر وعثمان له يبيعه كعروضه وعلى هذا
الخلاف يبيع عروضه في نفقة امرأته وفي العقار عنهما وابتان (غر) مات ولا يعلم له
وارث فباع القاضى داره جاز ولو علم بموضع الوارث جازو يكون خطأ الا ترى انه لو باع
الا بن يجوز وقبضه له يبيع منقول المفقود ولا ينفق له ان يبيع عقاره ولو باع جاز
والوصى لو باع عقار الكبير الغائب لم يميز (مع) السلطان اذا طغر بعيداً بن فهو
ما يختار ان شاء امسكه وانفق عليه من بيت المال فيكون دناءه على صاحبه
أو في غنمه وان شاء باعها والاولى أن لا يجعل يبيعه فان حال امساكه يفتن
يبيعه ولا يؤجر مختلئ الضال حيث يؤجره لان جارة العبد الا بن تعرض له على الاباق
بخلاف الضال (قنية) للقاضى يبيع مال المفقود والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا
خيف عليها العباد وليس له بيعها النفقة عيا لها موقى باعها الخوف الضياع نصارت
دراهم أو دنائير يعطى النفقة منها بطريقه وقبضه لا يبيعه النفقة وان فعل نفذ ولو باعها
لقضاء دينه جازو كذا لو علم حياته لكنه لا يرجع منذ سنين (ح) لا يقضى على المفقود بدين
لغيره (صر) ليس للقاضى ان يقضى في مال المفقود ولا عليه بشئ من أحكام الموقى حتى
يرهنه - على موته (من) لو ائقود نصيب في دار مقسومة على عدة لا ينفق لاحد ان
يتصرف فيه بلا إذن القاضى والقاضى ان يؤجره ولو خيف ان يجرب ولو لم يسكنه احد
ويحفظ أجره للمفقود قاضى بمعنى نصيب كرد ما لم ياتى وابقاله وهذا هل يجوز
اجاب به من شاعج زمانه انه يجوز مطلقاً وبنى ان يجوز لو كانت القسيمة منقطعة (فتم)
سئل (شز) بمن خصب شيئا للغائب هل للقاضى قبضه منه اجاب به ذلك ولو كان هذا في
ملك المفقود فله الاخذ بالطريق الأولى فانه ذ كر في (بق) ان للقاضى بسوطة بد في مال
المفقود ما ليس له في مال الغائب وذ كر (شع) في (سك) القاضى لو اخذ ردية المفقود
من مهي يسده ووضعه عند ثقة لا بأس به (فتم) سئل مولانا عن مواسلهم ما فاضاب
أحدهم ما دفع الشريك الآخر كلها الى الراعي فهلكت هل رضخ نصيب شر يكه

(فر) له مواسلهم ما فاضاب أحدهم ما دفع الشريك الآخر كلها الى الراعي فهلكت هل رضخ نصيب شر يكه
انه لم يتركها في يد شر يكه ما وشر يكه مودعها له وللدواع المحظوظة اجبره واما لو تركها في
العصراء لا يصير مودعاً فيصاح الى الرعي الى القاضى لينصب قيساً وفيه اعاء الى انه
لوحظها بنفسه من غير رفع في صورة الترك في العصراء يرضخ حصه شر يكه لانه وضع
يده - في ملك الغير بغير اذنه فيكون ضامناً فافهم ذلك تسفح منه احكاماً كثيرة في
المشرك والله تعالى أعلم

صديقتهم انية فقتلهم فقتلهم

أوها وقيت الام نصرانية لم تبين من زوجها ولو تمس أبوها بابت ولا مهر لها ولو تزوج بمسلم صغيرة مسلمة قباحت ولم تصف الاسلام بابت وكذلك ان تزوج نصرانية فبقت ولم تصف الاسلام ولا دينها ولا مهرها وبني الرجل اذا زفت اليه امرأته ان لا يشاها حتى يسألها عن الاسلام فان وصفت او وصف فلو علمت والابنت والسبيل في ذلك ان يصف هو بنفسه ثم يقول لها هل أنت على هذا و كرشخ الاسلام المعروف نحو اهرزاده رحمه الله انها اذا بعت عاقلة ولم تعرف الاسلام ولم تصفه انها تكون مرتدة وبين من زوجها ولم يذكر محمد رحمه الله انها اذا بقت ومرفت الاسلام وعقلته ولم تصف بان قالت أنا أعقل الاسلام وأقدر على الوصف ولا أصف انها لم تبين من زوجها ويجب ان تبين بلا خلاف بين المشايخ لانها تركت ما جعل ركن الاسلام من غير هذو وهو الاقرار باللسان وهو قول أبي حنيفة رحمه الله اذا لمذهب عنده ان الايمان اقرار باللسان وتصدق بالقلب اما اذا قالت أنا أعقل الاسلام ولكن لا أقدر على الوصف هل تبين من زوجها الميز كرمحدي

اجاب انه يصح ان يكتنه عظمها يد أحجره فلا يصير مودعا فيه ولو تركها الشربان القائب في العهر او لم يتركها يد يكتنه ان يقع الامر الى القاضي فينصب فيه ليحفظ كذا الجواب وهذا تنصيص منه على ان للقاضي نصب قديم ليحفظ مال القائب (قت) رجل مات في البداية قلصا حبه أن يبيع حماره ومثاعه ويحمل الثمن الى أهله (عده) للقاضي أن ينصب من المفقود وصيا لطلب دينه من قرضه ولا ينصب عن القائب (يق) ادعوا حقوقا على ميت ووارثه نائب فسيمة منقطعة يجوز نصب الوصي عنه اذا الغيبة المنقطعة كوت فلم يحز في غير المنقطعة ولو نصب القاضي قسما في مال القائب فسيمة منقطعة هل له الخصومة في دينه قبل تم وقيل لا (قت) مات الترميزي ووصى الى رجل فباع رجل يدي ديناه الميث والوصي نائب ينصب القاضي خصما عن الميت ليضام الترميزي ليصل الى حقه (نقل) للقاضي نصب الوصي لو كان الوارث قائما ويكتب في نسخة الوصاية انه جعله وصيا ووارثه نائب مدة السفر (نعم) زوج الغيبة قال القاضي انها ابرأت من مهرها او وهبتها وان الورثة تقيم فانصب قسما لا يرضون فنصب ورهن وحكم به جاز في الغيبة المنقطعة لا في غيرها (فر) المدعي ابرأ المدعي عليه سند القاضي او برهن عليه المدعي عليه بمضرة المدعي فغاب المدعي فطلب المدعي ما به من القاضي كتابا بالبراءة كما سمع فانه يبيحه ويكتب (حر) غاب البائع فوجد المشتري عيبا فابت عند القاضي الشراء والعيب فوضعه القاضي عند امين فقلت في يده وحضر البائع ليس للشري ان ياخذ الثمن منه لانه هلك على المشتري لان اخذ القاضي لم يكن قبولا للبيع لانه لو فصل ذلك كان حكما على القائب بل كان دفعه عند امين القاضي حتى اذا حضر البائع وطالب المشتري الردد عليه وانما لم يترك في يد المشتري لئلا يقع من المشتري فيه ما يمنع الرد فكان هلاكه في يد امين القاضي هلاكه كاهل المشتري (شي) هذا الرهن يرض عليه بالرد او ما لو قضى بالرد على البائع حال غيبته فانه يهلك عليه لانه حكم على القائب

(قوله ولو تركها) أقول اشابه الى أنه يبرأ بدفعها لاجرم لما تقر في المودع انه الدفع لاجرم المودع مساهمة ومشاورة فهو مودع اذا تركها الشريك في يده واذا لم يتركها في يده فلم ير مودعا له فضع حصة القائب موضع يده عليها بغير اخذ القاضي فطريق خلاصه رفع الامر الى القاضي لينصب تيمنا وشعلا ذلك نفس الشريك فله اقامته ولا ضمان عليه بده فافهم والله تعالى أعلم (قوله وجل مات الخ) اقول في استاخر خانية وفي التجنيس للسامري واذا مات المفقود بالبادية قلصا حبه الخ وما هنا أولى لشموله المفقود وبه (قوله للقاضي أن ينصب من المفقود وصيا الخ) اقول وفي البحر نقلنا من بعض الفتاوى وينصب وصيا عن المفقود فحقه حقوقه ولا ينصب عن القائب اه قد اختلف النقل في نصب الوصي من القائب ويمكن أن يحل كلامنا في على ما اذا كان مكانه معروفا ولم تكن غيبته منقطعة وعلى ما لم تدع اليه الضرورة وسيا ما يؤيد وقد تقدم ما يزيد ايضا

الكتاب واختلف المشايخ منهم من قال بانها تبين من زوجها

وقال بعضهم لا يثبت من على لسانه فانه لا يحكم برده استماعا واعتبرا السكر هكذا وان كان معصية فحكمها العجز عن الوصف وذكر السيد الامام ابو شجاع رحمه الله في اول الفقه الاسلامي طويان ظاهر وهو بالبلاد من المسلمين والنسوي بينهم على طريقتهم شهادة ومادة وامان لا يوقف عليه الا بائنيصاف الله انهم جلد ذكره فاذا وصفه بجميع صفاته التي لا بد من وجودها لا لوهية من علم كان مسلما على الحقيقة فان لم يعلم شيئا منها فهو كافر قال محمد بن الحسن رحمه الله في المرأة اذا بلغت فاستوصفت فلم تصف انها تدين من زوجها وان كانا كتماناً بصفة تكاها بينهما على ظاهر الاسلام وكذلك من آمن برسالة محمد عليه السلام ثم لم يعرفه ولم يدري محمد هو وفاته لا يكون مؤمنا وذكر الكشاف في باب حمل الحنثا من الجامع الصغير في أثناء المسئلة من قال لا اله الا الله ولا يعلم صفة الاسلام لا يكون مسلما حتى يصف الاسلام وكيفية صفة الاسلام كذا ما في آخر سير هذا الكتاب انا بايع النبي طاقلا ولم يصغ الاسلام يكون مرتدا ولا يقتل كالمكره على الاسلام اذا اسلم ثم اذنت تصحر برده ولا يقتل في خلاف فتاوى قاضي خان في فصل الفرق بين الزوجين بل كل واحد ما صاحبه بالكفر

وهو يتدفق اظهر الروايتين من اصحابنا (من) استفتى (مرشح) شافعي مسدده بامر قاضي حكم كره على الشائب بتلقين فقه حنفي مذهب بتقليد كردست ابن حنبل درست بود يافى قالا درست في بود واما قوله اكره قاضي ديكر ابن حكم وانما كند بعده معلوم شود من كه شافعي مذهب بتقليد كرهه است تراند انما كردن باجتهاد خود قالا درست في بود انضادى واما قوله قضي نصب كرهه اندنا املاك غائب وافردي شد ونام اوددزد استفتي ابن قيم ملكي رافضوي كرد درست في بود اخم خاضري شهود واقه اهل اقول حكم شافعي مذهب بامر قاض بتقليد حنفي ينبغي ان يكون فيه اختلاف اذ غاية ان يكون كائن الحنفي حكم بخلاف رايه وفيه اختلاف على امر

(الفصل السادس في بيان انواع الدعوى وشروط صحتها وبيان ما يسمع منها وما لا يسمع)

اعلم ان الدعوى لا تقبل امان تنفي دين او عين فلو وقع في عين فلا تقبل امان ان تكون عقارا او منقولا او المنقول اما هالك او قائم والمنقول القائم ان امكن احضاره مجلس المحكم فالقاضي لا يسمع الدعوى ولا الشهادة الا بعد احضار المدعي بمجلس المحكم لئلا يراه المدعي والشهود لتقطع الشبهة بين المدعي وبين غيره (فرض) وفي دعوى احضار المدعي بمجلس المحكم لا بد ان يقول فواجب عليه احضاره بمجلس المحكم لا قيم البينة عليه ان كان حاضرا ولا بد من ذكر هذه اللفظة في الدعوى لان ذاليدلو كان مقر الا يلزمه الاحضار لانه باخذ من القرو الامر بالا حضار انما يصح لمنكر اما لو كان وديعة مسدده لا يصح الامر باحضاره اذ الواجب في حال القليلة لا تقبلها فلوا نكر ذواليد الاحضار ويكون محقادي عينا في يده وارا احضاره بمجلس المحكم فانكر المدعي عليه كونه في يده فبرهن المدعي انه كان بيد المدعي عليه قبل هذا التاريخ ستة هل تقبل ويجبر المدعي عليه على احضاره بهذه البينة ام لا كانت واقعة القتوى وينبغي ان تقبل اذ ثبت يده في الزمان الماضي ولم يثبت خروجه من يده فيقوى ولا يزول بشك قال (رح) ومن النقل لا يمكن احضاره عند القاضي كثيرة بروطيع فتم فالقاضي مخير فيه حضر ذلك الموضوع او يثبت خليفة قلوبا فاذنالا اختلاف وهو نظير ما اذا وقع الدعوى في جمل ولا يسمع باب مجلس القاضي فانه يخرج الى باب او يامر نائه حتى يخرج لبشر اليه الشهود بحضرته (في) لو عد ونقله كرضي فانما تخير حضر او يثبت امين او ذكر (فتا) هذا انما يستقيم لو كان العين المدعي في العصر اما لو كان خارج المصر كيف يحكم والمهر شرط لمجاوز القضاء في ظاهر الرواية فطريقه ان يثبت واحدا من اعوانه لسمع الدعوى والبينة وقضى ثم يرد ذلك بقضي حكمه (فرض) المدعي لو له حل وموثة لم يجبر المدعي عليه على احضاره وتفسير المحل والموثة كونه بحال يحمل الى مجلس

(الفصل السادس في بيان انواع الدعوى وشروط صحتها وبيان ما يسمع منها وما لا يسمع)

ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح
بينهما هذا اذا لم يضر ذلك
انسان فان أخبر على ثقة
بؤخذه بقوله ولا يجوز النكاح
وان كان الخبر بعد النكاح
وهما كبيران فلا حوط ان
يفارقهما روى ذلك عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه امر
بالفراق فصدية أرضها قوم
كثير من أهل قرية اقليم أو
أكثرهم لا يدري من أرضها
وأوداد أحد من تلك القرية ان
يتزوجها قال أبو القاسم
الصغار اذا لم تظهر له علامة ولا
شده بذلك أحد كان في سعة
من نكاحها رجل زنا بامرأة
قوله من منه فأرضعت بهذا
البن صغيره لا يجوز لهذا الزاني
ولا لأحد من أبائه وأولاده
نكاح هذه الصبية ولو وطئ
امرأة بنكاح فاسد ثم تزوج
صبية فأرضعتها أم الموطوءة
بانت الصبية لأنها صاوت
أخت الموطوءة والموطوءة في
حلقه فيسقط نكاح الصبية
ومن زنا بامرأة حوت عليه
أمهان الرضاغة وابنتها من
الرضاغة في أعوبة الفتاوى
وفي قرائن ظهر الدين المرغيباني
وفي شرح الطحاوى وحليته
ابن حرام سواء كان الابن من
جهة النسب أو من جهة
الرضاغة وحليته معن كونه
وموطوءه حراما كان أو
سلاوا في فتاوى قاضى خان

القاضى باجر لا يجازى فاعلم حاله حل وموثقة وذ كر بعده بورتين ان ما لا يمكن رفعه سيد
واحدة فهو حاله حل وموثقة (جمع) قبل ما يحتاج في نقله الى المؤنة كبر وسع عرفه
عالمه حل وموثقة لا ما لا يحتاج في نقله الى المؤنة كسل وقفران قليل وقيل ما يختلف
سعره في البلدان فهو حاله حل وموثقة لا ما لا يحتاج في نقله الى المؤنة كسل وقفران قليل وقيل ما يختلف
لانه حاله حل وموثقة بلا شك مع ان سعره متفق في البلدان (فش) ادعى مائة فقير
براهم كذا من امن قطن أو وقران - فرجل وقال فاعلم حاله حل وموثقة لا يضره عليه لا يضر
يا حضارة اذا لم يضره حاله حل وموثقة - ولكن برسل اليه نائبه لرى ثم يحكم
فئة هذا في القاشم فلو كان العين هالكوا هذه في الحقيقة دعوى الدين في شرط فقه
بيان القدر والجنس والنوع والصفة كسائر الديون ولو ادعى قيمة دابة مستهلكه حل
يحتاج الى ذكر الانوثة والذكورة اختلف فيه المناجح قيل لا بد منه من بيان السن
وهذا على اصل ح ر ح مستقيم لان ضده المحكم بقيمة الهالك بناء على المحكم بملك
الهالك لبقا حتى المالك ضده في الهالك فانه قال يصح الصلح من الهالك على أكثر
من قيمته فلو لم يكن الهالك ملكه لم يجز هذا الصلح لانه حينئذ يجب له القيمة وهو دين في
الذمة والصلح من الدين على أكثر من جنسه لم يجز وإذا كان المحكم بها القيمة بناء على
المحكم بملك الهالك لا بد من بيان الهالك في الدعوى والشهادة ليعلم المحكم بها إذا
يحكم وهذا القائل يقول مع ذكر الانوثة والذكورة لا بد من ذكر النوع بان يقول
فرس أو جارا أو غيره ولا يكتفى بك كراسم الدابة لأنها مجهولة للمحصل ان ظاهر
مذهب ح ر ح ان حق المالك قائم في الهالك وينتقل الى القيمة بقضائه ويحكم
القاضى بظاهر مذهبهما ان حق المالك ينقطع بنفس الهالك وقد ذكر في (ضك)
خلاف ذلك و(ض) ان ذكر الانوثة والذكورة اذا الغرض في دعوى الهالك قيمته
والمدعى والشهود يستقنون عن ذلك ببيان القيمة لا يرى ان من ادعى على آخره ما لا
وشهد به فسالهما القاضى السبب فقالا استهلك دابة القاضى قبل ذلك منهما ما
مر (فقط) ادعى اما باعتقافا الجنس والنوع والصفة ذ ك رية الكحل حلة ولم يذكر
قيمة كل عين على حدة اختلف فيه المناجح قيل لا بد من التفصيل وقيل يكفي بالاجمال
وهو الصحيح اذا المدعى لو ادعى فصب هذا الاعيان لا يشترط لصحة دعواه بيان القيمة
فلو ادعى ان الاعيان قائمة في يده يؤمر باحضارها فيقبل البينة بحضورها ولو قال انها
هالكوا بين قيمة الكحل حلة تجمع دعواه في (ج) لو ادعى انه فصب امته ولم
يذكر قيمتها تجمع دعواه بغير مرد الامه ولو هالكها فاقول في قدر القيمة للقاسب
فلا يصح دعوى القصب بلا بيان القيمة فلا يصح اذا بين قيمة الكحل حلة أولى
وقيل انما يشترط ذكر القيمة لو كانت الدعوى سرقة ليعلم ان السرقة كانت نصا

(فقره) في شرط بيان القدر والجنس والنوع والصفة (الح) أقول سواء كان مثليا أو قيميا
اذا وفي الاول ثبت المثل في الذمة دينوا في الثاني تثبت القيمة كذلك

الرضاغة الطحاوي على النكاح قوله السابق بيانه اخبرني ج

على زوجها لانها صارت من
 أمهات نسائه هكذا قرأت
 المسئلة في باب نكاح أهل
 المحرم من سيرة الكبير وفي
 الذخيرة اذا حصن لرجل
 امرأتان وحمل ما منه فارضعت
 كل واحدة منهما صبغرا فقد
 صاروا أخوي لآب فان كانت
 احداهما أنثى لا يحل النكاح
 بينهما وان كانا إثنين لا يحل
 التحم بينهما امرأ وتولدت من زوج
 وأرضعت ولد هاشم يمس ثم حر
 لما لن بعد ذلك فارضعت صبغيا
 كان لهذا الصبي ان يتزوج بآبته
 هذا الرجل من غير هذه المرأة
 وليس هذا ابن الفحل وكذلك
 اذا تزوج امرأ قلتم تادمنه خط
 ثم نزل له الابن فان هذا الابن
 من هذه المرأة دون زوجها
 حتى لو أرضعت صبغة لا تحرم
 على أولاد هذا الزوج من غير هذه
 المرأة هذه الجملة من الذخيرة
 ما دوسر برادر نسبي وإن شاذ
 خواصن وان كان لا يجوز ان
 يتزوج الرجل ام أخيه من
 النسب لان ثم انما لا يجوز
 لمعنى هو معدوم هنا لانها ان
 كانت ام أخيه لا يسهو امه في
 امه وان كانت ام أخيه لا يسهو
 فهي مطلقة بآبته وان كانت
 ام أخيه لا يسهو امه امهنا
 هذه احتج به فيبوز نكاحها
 كذا ذكره والاسلام في
 شرح الاصل وفيه ايضا
 خواهر شير دخير نسبي فادبو او خواصن لان هذا اخت ينتمن الى رضاعة وخواهر

وفي غير هذا لا يشترط ولا يشترط ذكر اللون والشية في الدابة حتى لو ادعى حمارا
 وذ كرشينه وبرهن على وفق دعواه فاحضر المدعى عليه حمارا تفق المدعى وشهوده
 ان هذا هو الذي ادعاه فظهر واذا بعض شيانه على خلاف ما قالوا بان ذكر كراشيه ودانه
 مشقوق الاذن وهذا الحمار يقرب مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا ان يقضى للمدعى ولا
 تقتضيه به شهادتهم كذا (فقط) وفي (عبث) ادعى قنار كيا وبين صفاته وطالب
 احضاره ليبرهن فاحضر قنارا خلف بعض صفاته بعض ما وصفه فقال المدعى هذا
 ملكي وبرهن بقيل قال وهذا الجواب مستقيم فيما لو ادعى انه ملكه فقال هذا
 ملكي ولم يرد عليه قسمه وعاهو يجعل كانه ادعاه ابتداء فاما القول هذا هو القنار الذي
 ادعيت به او لا لا سمع للتناقض اقول هذا ايضا خلف ما قبله فظهر ان فيه اختلافا ولو كان
 ينبغي ان لا يقبل لظهور الكذب وتقتضيه الشهادة (فش) ادعى قنار يبيع ما طوله كذا
 فبرهن انه ملكه بمحضرة قنار يبيع سمع لكن يذرع فلو نقص في الذرع او زاد لا تقبل
 ينته لقابور كذبها والوصف في الاشارة لقوف في البيع والاشمان اما في باب الشهادة
 اذا شهدوا بوجه فظهر بخلاف ما شهدوا لا تقبل كالمواضع دابة وقال هذه الدابة
 التي سنها اربع سنين ملكي وشهدوا كذلك فظهر انها زيدا وانقص لا تقبل لظهور
 كذبهم كذا هنا اقول ذكر في او اسفصل تحديد العقار في مسألة الشهادة على كية ارض
 عن (ذ) ان ذكر الشاهد في شهادته ما لا يحتاج اليه الحكم بالمشهود به ولا ذكره سواء
 فظهر ان في باب الشهادة اختلافا في الغاء الوصف وفيه ادعى عبد اذ كان وزنه كذا
 والمحدد محضر مجلس الحكم فوزن فزاده لي قدر المذ كور او نقص بضع الدعوى
 والجم آم اوجه ذلك الشهادة عليه اذا الوزن في المشار اليه لقوله تفاوت لا يمنع صحة
 الدعوى فان قيل الوزن وصف وقد يقال من الوصف لقوف في البيع كافي في الشهادة فيبين
 كلامه منافاة اقول يمكن الدوف في بان الشهود لم يظهر كذبهم هنا اذ لم يذكر انهم
 شهدوا بالوزن الذي ادعاه للمدعى بخلاف ما مر فظهر الكذب هنا في الدعوى لافي
 الشهادة وثمة فيما فلا منافاة يمكن ان يكون في مثله روايتان فاحذ عنه روايته وهنا
 رواية أخرى وبطل عليه ما قلنا فاعان (ذ) من ان ذكر الشاهد ما لا يحتاج اليه ولا
 ذكره سواء فلا شكل غير ما قلنا فاعان ان الشهادة تقتضي بال كذب فيبني ان لا تقبل
 (عده) لو ذكر في دعوى الارض انها تأخذ خمسة كاكيل فينبو بين حدودها
 وام اب وأخطأ في البذر اختلف فيه المتأخرون وكذا لو ادعى دارا وذكر ان فيها
 كذا بيتا فاذا هو انقص اختلفوا فيه (خ) ادعى محدودا وذكر محدودا وأصاب وقال
 في تعريقه وفيه اشجار وكان خاليه عن الاشجار لا تبطل الدعوى وكذا لو ذكر مكان
 الاشجار حريصا ان لا يضر محتاج الى ذكر الشجر ولو قال في تعريقه ليس فيه شجر ولا
 حائط فاذا فيه اشجار عظيمة لا تبطل دعواه بل دعواه لو ادعى ارضا
 وحده وقال هو عشر درات ارض أو عشر أجرة وكان أكثر أو أقل لا تبطل دعواه وكذا
 لو قال يذرفيه خمسة كاكيل وأخطأ عليه في تحديده لا تبطل دعواه لانه خلاف محتمل

بین اثین جاءت بولد فلهایه
ولا حد للمولین بنت قز وجمها
المولی الا خو فان الذکاح
حائزوبنت ذلک المولی تکرن
اختامن القس بلبتسه من
النسب و ذکر الامشی فی
واقعاته ولا یاس بان یتزوج
الرجل المراقاتی ارضعت
ابنته لانه لا یاس بذلک من
النسب وكذلك لا یاس بان
یتزوج ابنتها المرضعة و فی
النسب انما لا یجوز هذا وهو
ان یتزوج اخت ابنته لا لاجل
النسب بل لانها ریتسه وقد
وطئ امها وقلک معدوم هنا
وفیها ایضا ولان امرأتین
لا حدماها بنون ولا تخری
بنات فارضعت ام البنات ابنا
من الاخری فانه یقسم بناتها
على الامن الذی ارضعته
بعینه دون اخوته لان اخوته
مع بناتها لم یصنعوا علی ندی
واحد فلم تثبت الاخوة بینهم
وبین بناتها ولو ارضعت ام
البینین واحدة من بنات
الاخری حرمت تلك الابنة
على بنی المرضعة لانها اخت
لهم وغیرهم امن بناتها لم یصنعوا
وفی فتاوی قاضی خان اذا فطم
الصبی فی الحولین وتعود الصبی
واکتفی بالطعام فارضعت لانتیت
حرمة الرضاع و فی ظاهر الروایة
اذا ارضعت فی مدة الرضاع تثبت
الحرمة وکلما یحصل الرضاع

التوفیق وهو غیر محتاج الیه ولو ادعی صیغاً غائباً لا یعرف مکانه بان ادعی انه غصب منه
ثوباً او قنوا لا بدری قیامه او هلا که فلو بین الجنس والصفة والتمعة تقبل دعواه ولو لم
یسین قیمته اشار فی عامة الکتب الی انها تقبل فانه ذکر فی کتاب الرحمن لو ادعی انه
رهن عنده ثم باهوه بنکر تبیع دعواه و ذکر فی کتاب القسب ادعی انه غصب منه امة
ویرهن ببع و بعض مشایخنا قالوا انما تبیع دعواه لو ذکر القیمه وهذا هو تأویل ما ذکر
فی الکتاب وقال الفقیه الاحمد رحمه الله تأویل ما ذکر فی الکتاب ان الشهود شهدوا
على اقرار المدعی علیه بالنسب فتدب فحسب القن باقراره فی حق المحبس والمحکم
جميعاً وامة المشایخ علی ان هذه الدعوی والبينة تقبل ولكن فی حق المحبس واطلاق
م رحمه الله فی الکتاب یبدل علیه ومعنی المحبس ان یحسبه حتى یحضره لبعید البينة
على عینه فلو قال لا قدر علیه حبس قدر مالوه ورا حضره ثم یقضي علیه بقیته کذا
(خل) قال (ن) اذا كانت المسئلة مختلفة فینقی للقاضی ان یکلف المدعی بیان
القیمه فلو کلفه ولم یرین تبیع دعواه وکتبت فی (لط) و لو لم یکن حاضراً ذکر قیمته
ولو قال قصده ولا ادعی قیمته تبیع اذا مالک قد یجوز لها قد تبصر بکلیفه کذا فی (فی)
ولو ادعی عقاراً فلا یمن ذکر بلدة فیه المدعی ثم من ذکر الرحلة ثم السکة ثم یسکت
حدوده فلو کتب بنی دار فلان او کتب دار فلان فعندنا کلاً للفتن سواء قاله
(سط) قال جماعة من اهل الشروط لا یتکب دار فلان اذا تمجد یخل فی الحدود
قلنا لیس کذا اذا تمجد فایة وهی لا تدخل تحت النقیة اقول کل من القول بدخول
الغایة ومن القول بعدم دخولها لا یستقیم علی اطلاقه فان الغایة قد تدخل وقد
لا تدخل فی هذا الباب وانه اعلم بالصواب قلته انما الی البعث فلو ذکر حدین لا یتکفی فی
ظاهر الروایة ولو ذکر الثلاثة کفاه و یجوز حل الحد الرابع بازاء الحد الثالث حتى
یتنهی الی مجرد الاقل وکل جواب اخر فنه فی الدعوی فهو الجواب فی الشهادة ووسائل
تعدد العقار تاتی فی فصل علی حدة ولو ادعی کلیلاً بذکر جنسه کبر او شعر ونوعه
کسقیمه او بریة ونحوه کسقیمه او خریفیة او رعیة ووصفته انه جید او دوی او وسط
وبذکر عمرها کتدم سرخیه او سبیده وبذکر قدره بکلی اذا تم قدر فی البر الکبیل
اقول یبنی ان یتکرن هذا فی المبادلة یجفیه واما فی نحو السلم فیمیز بینه و زناؤه یفتی
وبذکر بقر کذا تفاوت القفران وبذکر سبب الوجوب لان احکام الدیون
تختلف باختلاف اسبابها فانه لو کان سبب السلم یحتاج فیما لی بان عمل الایفاء
تقر فاهن التزاع ولم یجز الاستبدال به قبل قبضه ولو کان من مبیع جاز الاستبدال به قبل
قبضه ولا یشرط فیه بیان عمل الایفاء ولو کان من قرض لا یلزم التاجیل فیه (فس)
ادعی دخناً او ذرة و ذکر انه دخن اجر فی وسط لا بد ان یذکر لانه من بنی او ریی ونوع
یقال له جهلک فلا یمن التبعین و یذکر فی السلم بیان شرائطه من اعلام جنس
رأس المال وغیره و یذکر نوعه وصفته وقدره باوزن لو وزنوا او تتعاده فی المجلس
حتى یصح عند ح رحمه الله و لو قال بسبب سلم صحیح ولم یرین شرائطه اتی (نر)

يحصل بالاحتسان ومدة
 الرضاع عندنا في حقيقة مقدرة
 بثلاثين شهرا اذا ارتضع في
 هذه المدة ثبت الحرمة فلم
 على راس الحولين اولم يقطع
 ولو ارتضع بعد حولين ونصف
 لا ثبت الحرمة فلم اولم يقطع
 وعندنا في يوسف وجمد
 والشافعي رحمه الله وقته
 مقدرة بحولين ان ارتضع في
 الحولين ثبت الحرمة فلم
 اولم يقطع بعد حولين لا ثبت
 فلم اولم يقطع وقال زفر رحمه
 الله وقته بثلاث سنين واجمعا
 على ان مدة الرضاع في انعقاد
 اجرة الرضاع على الاب
 مقدرة بحولين حتى ان
 المطلقة اذا طالبت بعد
 الحولين باجرة الرضاع على
 الاب ان يعطى لا يصير ويصير
 في الحولين هذه النجاسة في
 فتاوى القاضي الامام ظهير
 الدين المرآت اذا كانت صغيرة
 فان كانت ثلثا توطنوا وتصلح
 للجماع فلهما النفقة وان
 كانت مثلها لا توطن ولا تصلح
 للجماع فلا نفقة لهما عندنا
 حتى تصير الى الحسالة التي
 تطبق للجماع سواء كانت
 في بيت الزوج او في بيت الاب
 فرق بين نفقة الزوجة ونفقة
 المسووك والفرق يعرف في
 الذخيرة وان كانت المرأة
 تصلح للجماع والزوج لا يطبق
 فلهما النفقة اذا لم تكن مائة نفسها لان منفعة الاحتباس ههنا انما كانت لبعضي من

بعضة الدعوى وغيره لم يفتوا بعهتها انما شرط ان لا يقف عليها الا نحو ما هو في
 دعوى البيع لو قال بسبب بيع صحيح يصح الدعوى وقال على هذا في كل سبب له
 شرائط كثيرة لا بد من عدها لعمدة الدعوى عند طلبة المناج ولا يكتفي بقوله بسبب كذا
 صحيح ولو لم يكن له شرائط كثيرة يكتفي بقوله بسبب كذا صحيح مثل (شمن) عن كتاب
 قاض كتب فيه كفل عنه بامره كفاة صحفية لا يكتفي هذا لا قال في جنس هذه المسائل
 اختلاف ذكر في بعضها انه يكتفي وفي بعضها انه لا يكتفي كافي السلو الفقه يقتضي ذلك
 اذ في المسئلة المختلف في صحتها لو ذكرناها صحيحة محتمل انه اعتقد ذلك المذهب فاللائي
 ان يبين ويقول كفل له من فلان وقيل هو في المجلس أو يبين ان الكفل والمكفول له
 حنفيا فيصحب على مذهبهما و يذكر في القرض ان المقرض اقرضه من مال نفسه
 لمجوازا فراضه وكالة فيكون سفيروا به بر الايالك المطالبة بالاداء و يذكر فيه ايضا
 فيه موصوفة الى حاجته ليسير ذلك ديناط عليه بالاجماع لان عند من وجه الله
 القرض لا يصير دين في ذمة المستقرض الا بصرفه الى حاجته (ممن) لا يشترط
 في القرض بيان محل الايفاء و يتعين محل العقد (من) اقرضه طعا ما في بلد
 الطعام فيه رخص ثم التقيا في بلد الطعام فله فقال له بجمعة فلا يس له ذلك ولكن
 يؤمر المطلوب حتى يوتقه كي يوفيه في بلد اقرضه فيه (قلته) اقرضه مكيلا
 فوقع الجلا فانتقل اهل البلد الى بلد اخر فقال له فيه بجمعة والمستقرض تسلم في بلد
 القرض و بجمعة البلد من متعلقة قبل يلزمه بجمعة في بلد اقرضه على قول م وجه الله و قيل
 يلزمه مثل ما قبض فان لم يجد تحب قيمته انما اخذه ادى برأيه ان لا يسلم في اي
 مكان يطالبه اشرفي (حفظ) الى انه يطالبه بتسليمه في مكان البيع اذ لا يوافق ما عاونه
 بر من نوع واحد في مكان واحد الا انه لم يصف البيع الى ذلك البر وقال بعثت منك كذا
 من البراجاز المبيع وان علم المشتري مكانه فبخر اخذه في ذلك المكان او تركه فهذا اشارة
 الى انه ليس له مطالبة وتسليمه في غير ذلك المكان ذكر (ش) لا بد في دعوى دين البر
 من بيان السبب فانه لو لم يسلم فله مطالبة في مكان ههنا ولو بفسب او قرض او عتق
 مبيع يتعين مكان القصب والقرض والبيع للايفاء (ش) وفي بيع العين هل يتعين
 مكان العقد لتسليم اشرفي انه يتعين لان س و م قال في السبب يتعين مكان العقد
 لتسليم وقاسا على بيع العين وقالوا بل لو كان العين حاضرة يتعين مكان العدة ولتسليم
 اذ في بيع العين يتعين مكان الدين لتسليم ولا يتعين مكان العقد حتى لو باع في مصر ربا
 في السواد يتعين مكان البرأ قول فها من التاويل بحث اذ لا يصح حينئذ قياسهما
 السلم على بيع الدين قياسهما يقتضي ان يتعين مكان العقد عندهما في البيع ولو
 كان العين فانيا والتاويل يقتضي خلافا فيسلم ان يسلم التاويل او يكون المقصير
 عليه خلافا كالسليم (ش) والاخر في الاجازة ولو لم اجل ومؤنة لا بد من تعيين محل
 الايفاء عند ح خلافا لما وكذا لو جعل ثمن في البيع لا بد من تعيين محل الايفاء
 وكذا في القصب ولو وقع في أحد النصيين مكيل كذا (جغ) وذ كرا اما جلال

جهة الزوج فلا يسهل حقه في الثقة كالرجعت فتشاهن لله ولو كانا ٧٥ صغيرين لا يطيقان الجماع لا تنقضا

حتى تصير المرأة الى الحاشية التي تطيق الجماع لان المنع جاء لعن من جهتها والحاصل في جنس هذه المسائل انه ينظر الى المرأة ان كانت لا تعلم الصداق لا تنقضا سواء كان الزوج يطبق الجماع او لا يطبق وان كانت تعلم الصداق تنقضي الثقة سواء كان الزوج يطبق الجماع او لا وعن هذا قلنا ان الزوج اذا تزوج امرأة صغيرة لا تعلم الصداق لا يفرض لها الثقة ولو تزوج امرأة تعلم الصداق فرض لها الثقة ولو تزوج وهو صغير لا يجامع مثله ولا يجبل امرأة كبيرة بجماع ولو لم يلزمه الولد لاستحالة الاجبال من الطفل قال ولا ترد المرأة الثقة التي كان ابو الزوج ينقضيها عن ابنه لان الجبل لا يمنع وجوب الثقة حتى لو اقترن انما زنت فجلت يكون عليه الثقة ايضا لان الجبل من الزمان كان يتسرح من الوطئ لا يمنع من دواهي الوطئ وكذلك من الوطئ فدا دون الفرج وهذا كاف لوجوب الثقة قال ولو اقترن انها حين تزوجت كانت حبل ودفن ثقة ستة اشهر لانها اقترن بشيئين بفاسد النكاح وانه اقرار على الزوج واقترن انه لا ثقة لها في مدة

الذين دعوى التلخيصات لا تنقض الا ببيان السبب لاحتمال ان السبب هو القصب وانه يختلف باختلاف موضع القصب في المطالبة (ج) يذكر في دعوى قصب القسدي سوى الدراهم والدنانير مكان القصب ليعلم له ولاه المطالبة (عده) في دعوى الودية لا يدين ذكر بل اذا ايدع سوا له حمل وموثة أو لا وفي دعوى القصب لو لم يكن له حمل وموثة لا يستمر بيان مكان القصب وفي قصب غير المثل واهلا كه ينفي ان بين قصبه يوم فقهه في ظاهر الرواية وفي رواية يختار المالك في اخذ قصبه يوم قصبه او يوم اهلا كه فلا يدين بيان انها قديمة اي اليومين ولو ادعى ألف دينار بسبب اهلا كه الايمان لا يدين ان بين قصبه في موضع الاهلا كه وكذا لا يدين بيان الايمان فان منها ما هو مثلي ومنها ما هو قبيح ومن جنسه مسائل في فصل التمرقات الفاسدة في جنس القرض (دعوى المستكيلي بالوزن) ادعى برا او شعيرا بائنا وبين وصفه قيل يصح وقيل لا يصح وبقية بله يسأل المدعي من دعواه فلو قرضا او اهلا كالايقضي بالهبة لانه مضمون بعينه ولو سأل او يسع من بر في ذمته بقى بالهبة كذا (ذ) اقول هذا يزيد ويوافق ما مر من قولنا في المبادلة تجنسه (خطه) ما ثبت كبله ينص لواسم فيه وزنا فيه وروايتان واستفتيت اثمة بخاري عن باع مائة من من البر لا على وجه السلم وله بر في ملكه هل يجوز بيع البر عينا لا بطريق السلم بالوزن اجاب ظهير الدين ان فيه اختلاف المشايخ فعلى هذا لو ادعى بر اسباب البيع ما يفي ان يكون فيه اختلاف المشايخ (عده) دعوى البر بوزن قيل يصح وقيل لا وفي الذوق والمج يعتبر العرف اما الاشياء الستة فالتقدير هو الكيل في الادب منها وهي بر وشعر وقمر وبلغ وفي الذهب والفضة المقدور هو الوزن (ذ) ثم لو ادعاهما مكايلة حتى صحت الدعوى بلا خلاف واقام بينة على اقرار المدعي عليه بر او شعر ولم يذكر الصفة في الاقراواتي قريبا جلت بينته في حق الجبر على البيان لا في حق الجبر على الاداء ولو ادعى النقيض بغير الجواز لا نسكياه بكس ومن ذكرك الوزن حتى صحت دعواه لا يدين ان يذكر شك اردا وشسته ويذكر ويختار او ياختار ويذكر انه جسد او وسط او ردى ولو ادعى وزنا فاما يصح لو بين الجنس بانه ذهب او فضة فلو مضى يقول كذا دينار ويذكر نومه بخاري الضرب او نيسابوري الضرب وينبغي ان يذكر صفة انه جسد او ردى او وسط وانما يحتاج الى ذكر الصفة لو كان في البلدة وقد مختلفة لا وفي البلدة قد واحد عند ذكر البخاري والنيسابوري لاحاجة الى ذكر كونه احمر ولا يدين ذكر الجوده عند عامة المشايخ وذكرك النسخ لو ذكر احمر خالصا ولم يذكر الجيد كفاه وقيل يجب ذكر كونه من ضرب اي والوقيل لا ولو ذكر كذا دينار بخاري بمنتقدا يعني موه كره فلا حاجة الى ذكر الجيد وهو الصحيح ولو في البلدة قد مختلفة والمكلى في الراجح سواء ولا صرف للبعض على البعض اي لا فضل جاز البيع ويعطى المشتري البائع اي قد شاء الا ان في الدعوى لا يدين تعيين احد هادان لم يكن الذهب مضى ولا يذكر في الدعوى كذا دينار او انما يذكر كذا متقالا ولو في

الجبل وانه اقرار على نفيها تصديق في حق نفسها

ولا تصدق في حق الزوج وقد أخذت ٧٦ نفقة ستة أشهر فبعد ذلك في الذخيرة وأذا طلق امرأته وهي صغيرة لم يضمن

البلد تقوم مختلفة والسكن في الزواج سواء كعقوبة وعديسة في ديارنا في الزمن الاول
يجز البيع بلا يمانية اقول ينبغي ان يجعل هذا على ان السكن سواء في الغلبة ومختلفة
في المسألة والا فبغيره قد تم قيل هذا انه لا يستوي السكن في الزواج ولا فضل للبعض
على البعض جازا للبيع وقال وكذا الدعوى لا تصح بلا يمانية ولو احدى التقديرات اروج
للاخر فضل جازا للعقد ينصرف الى الاروج هو بصير ذلك كلفوظ في الدعوى فلا
ساحة الى البيان ان اذا مضى زمان طويل من وقت العقد الى وقت الخصومة بحيث
لا يعلم الاروج وقت العقد فينبغي ان لا يدعى بيان الاروج وقت العقد ولو ادعى بسبب
القرض والا لانه لا يدعى بيان الصفقة في كل حال ولو فيه غش يد كذا فيقول
الدعوى او ادهمته او نحو (فت) ولو في البلد تقودوا احدها اروج لم تصح الدعوى
ما لم يبرهن وكذا الواقع عشرة دنائير حجر وفي البلد تقودوا لم تصح ما لم يبرهن بخلاف البيع
فانه ينصرف الى الاروج اقول ينبغي ان يصح اقراؤه في حق الجبر على البيان لانه اقل
جهالة من اقراؤه بحق وهو يصح ويخير على البيان وهذا اولى وقد عرف (ذ) قبيل هذا
ان دينة الاقرا ارب بلاسان وصفه نحو في حق الجبر على البيان (مده) في دعوى
الطارقة والقول السدالى والفلوس لا يدعى بيان السبب بخلاف سائر الدعاوى من دعوى
الاملاك والاعيان والسكنى والزنى والذهب والفضة فانه لا يحتاج الى ذكر السبب
ولا فرق بين ذكره وتركه بخلاف الطارقة والسدالى والفلوس لانه يجوز ان يكون
سبب البيع ولم يقض الطارقة حتى كدت فيفسد البيع قال رحمه الله لم يشترط بيان
الدين في دعوى غير الطارقة والسدالى والفلوس بيان السبب لعمدة في هذا المختصر
وذكر في موضع آخر لو ادعى على آخر قد روبرا وغيره من الزنى وطلب عليه بالنسب لا يصح بلا
بيان السبب لاحتمال ان السبب الموجب هو النكاح وان يختلف باختلاف مكان
النكاح كذا في محاضر (هي) وفي (مده) ادعى عشرة دنائير حجر امتا صفة جيدة ولم يقل
باجبة بيع وهل يشترط في دعوى الدناير ان يقول دعوى او دهنى او دهنى او دهنى قيل
يشترط وكذا في القرة وقيل لا يشترط ولو ادعى قرة مضروبة يد فكونوها وهو
ما يضاف اليه ويد كرمصتها وقدرها انه كذا درهم او وزن سبعة اوقوزن الدراهم
مختلف باختلاف البلدان والذي في دماوزن سبعة وهو الذي كل عشر منها يوزن
سبعة مثاقيل ذهب ولو كانت غير مضروبة ولو كانت خالية من الغش يد كذا فاضة
خالصة ويد كرونها قرة كخبة او قرة طماخى ويد كرمصتها اجيدة او وسط او
ودية وقيل لو ذكر طماخى فغنيم من ذكر الجود ولا يكتفى قوله بفضاه ما يقل انها

بعد وقت دخل بها واملأها
بضام فعدتها ثلاثة اشهر على
ما صرف في كتاب الطلاق
وينقضي عليها ما دامت في العدة
وهذا اذا لم تكن المرأة
مراعاة فإذا كانت مراعاة
فعدتها لا تنقضي بثلاثة
اشهر بل يتوقف في حالها
الى ان يظهر انها هل حبلت
بذلك الزوج ام لا ينبغي
ان يدر عليها النفقة ما لم يظهر
قراغ رحمها فلو انها حاضت
في هذه الاشهر الثلاثة
تستأنف العدة بالحيض
ويكون لها النفقة حتى تنقضي
عدتها لما ذكرنا والصغيرة اذا
ادركت فاحتاوت نفسها فاعلم
النفقة والسكنى وكذلك
الفرقة بسبب العدة وبسبب
هدم الكفاية هذه الجملة في
نقطة الذخيرة (مسائل
الرضاع) الاصل في ارضاع
الولد الصغير قوله تعالى
والوالدات رضعن اولادهن
حولين كاملين اورد ابن قيم
الرضاعة اختلف اهل العلم في
هذا الآية قال بعضهم هذا
مجرد خبر ان الودات كذا
يقطن وليس فيه ايجاب
الارضاع على الامهات وقال
بعضهم فيه ايجاب الارضاع
على الامهات وان كان بصيغة
المخبر كقوله تعالى والطلاق
ترضعن بانفسهن ثلاثة قروء

وعن هذا قلنا ان حال قيام النكاح لا يجوز لها ان تأخذ الاجر بالارضاع لانه يجب عليها

طبيخا حبة

الأجرة بازا ما يصح عليه من

الدين لا يجوز الا ترى انه لا يجوز

لها أخذ الأجرة من الزوج

بسبب أعمال داخل البيت لان

أعمال داخل البيت واجبة

عليها دينا وأما الكلام في

ثبوت الحرمة واستحقاق الأجر

فقد أتى حنفية رضي الله عنه

تثبت حرمة الرضاع الى ثلاثين

شهرا وعندهما الى حولين

وفقد ذكرنا في مسائل الرضاع

وأما الكلام في استحقاق

الأجر قال شمس الأئمة المحمدي

رحمه الله هو على هذا الخلاف

حتى ان من طلق امرأته

فارضعت بعد المحولين وطلبت

الأجر فقد أتى حنفية رحمه الله

تستحق الأجر الى تمام ثلاثين

شهرا وعندها يوقف يوسف ومحمد

رحمهما الله لاستحقاق الأجر فيما

وراء المحولين وأما كثر المشايخ

على ان مدة الرضاع في حق

استحقاق الأجرة على الأب

مقدرة بحولين عند الكل

حتى لاستحقاق المطلقة أجرة

الرضاع بعد المحولين بالاجاع

وتستحق في المحولين بالاجاع

قال أصحابنا رحمه الله

لا تخبر الام على أرضاع ولدا

لان الارضاع بمنزلة النفقة

ونفقة الاولاد تخص على الآباء

لاهي الامهات فتكذب الارضاع

فان كان الصبي لا يأخذ لبن

فبها ولا يؤخذ من رضعه

هل تخبر الام على الارضاع في

طبعها بية أو كحيه لترقم الجاهلة ولوادحي دواهم غالبة النفس فلو تعامل بها وزنا
يدكر نكحها وقد رها وصفتها ولو تعامل بها عدا يدكر صدها ولو ادعى مائة عدلية
قضى ما دعى منقطعة من أدنى الناس وقت الدعوى يبقى ان يدعى فيها اذ حكم المثل
كذلك وفي اعتبار القيمة اختلاف معروف ذكر في أنواع الضمانات ولا بد من بيان
السبب في هذه العصور لانها لو كانت مضافا لا انقطاع قبل القبض فسد البيع عند
رجح ويجب على المشتري والمبيع لو فاسدا والابرد مثله لو مثليا ولا فتيته ولو بسبب
فرض أو نكاح أو قبض فحب القيمة فلا بد من بيان السبب ليعلم هل له ولاية الدعوى
أم لا (ع) اقرض داني فلوس وعندها فلوس عشرة دنانير أو أكثر فمضت الفلوس فصارت
سبعة دنانير أو رخصت فصارت خمسة عشر دنانير أو أقله يأخذ عدلها على لا الزيادة (فقط)
لو ادعى عنها فلو عاها فاعاها سمع الدعوى بحضرته عند الاشارة اليه وحيدته يستحق من
ذكر الأوصاف والوزن والنوع ولو دينا فلوس أو أنه فلا بد من بيان قدره ونوعه
وصفته فقول او ندى طائفي لعل ياطا في سيد او الحامدي او الحري او الكري على
حسب أنواعه ثم يدكر أنه جيد او وسط او ردي ولو لم يصدق قطعا وهو ان لا يوجب
سوق يباع فيه ولو يوجب البيوت فالقاضي يقول له ماذا تريد لأن عين العنب أو قيمته
فلو قال عين العنب فالقاضي لا يسمع دعواه ولو قال قيمته يأخذه ببيان سبب الوجوب اذ
العنب لو كان بمن مبيع ينفع البيع بانقطاعه قبل قبضه ولو بسبب قرض أو سلم أو
اهلا فبالاقطاع لا يستحق قيمته فصح طلب قيمته في الحال ان لم ينتظر اوله كذا من
(نه) قالوا فيه فثقله قال في السلم يصح طلب قيمته لو لم يصدق ذلك اذ له طلب رأس ماله

(قول) اقرض داني فلوس وعندها فلوس عشرة دنانير (ع) قلت وفي البرازية معني الى المتنى
غلت الفلوس أو رخصت فعند الامام الاول والثاني أو لا ليس عليه غيرهما قال الثاني
ثانيا عليه قيمته من الدراهم يوم البيع والقبض وعليه القنوى وهكذا في الذخيرة
والخلاصة بالعزالي المتنى وفي فتاوى قاضي خان يلزمه المثل وهكذا ذكر الاسجاني
قال ولا ينظر الى القيمة ولكن صورته فما اذا ابيع مائة فلس بدراهم وقولهم من المتنى
يلزمه قيمته من الدراهم يوم البيع والقبض وله بالتوزيع فقول يوم البيع عائد الى
البيع وقوله يوم القبض عائد الى القرض وفي البرازية والاحارة كالبيع والدين على هذا
وفي النكاح يلزمه مائة ذلك الدراهم وان كان قد قبض الثمن دون بعض فسق الباق
كذا في البحر الرائي وفي جميع الفتاوى اشترى بدراهم نقد البلد فنفقه حتى تغير الثمن
ان كان لا يروج في السوق فسد البيع وايس للسائق الا ذلك خلاصة ومعهط رخص
العدلى الى قال الشيخ الامام الاجل الاستاذ لا يتبره هذا به بما وقع العقد عليه والدين
على هذا ولو كان يروج لكن انتقص قيمتها لا يفسد وليس له الا ذلك بيه بقي الامام
وقوى الامام قاضي ظهير على انه يطلب بالدرهم التي يوم البيع يعني بذلك العيار ولا
يرجع عليه بالتفاوت والدين على هذا والاتقطاع والكسادوا اه

ظاهر الرواية من أصحابنا رحمه الله لا تخبر وروى عن أبي حنيفة قراي يوسف رحمه الله في النوادر انها يجبر وذك

فمن الامة المسمى زينة
 خلاف وهكذا ذكر في شرح
 القدوري وهذا لانها لو لم يجز
 والولد لا يباخذ لبن غيرها ادى
 الى تلف الولد وهي ممنوعة
 عن الاتلاف وقال الفضاك
 ولو لم يكن للصبي اطلاق مال
 اجبرت الام على الارضاع
 وهو الصحيح لانها ذات يسار
 في اللبن قياس هذا ما قال
 اصحابنا فمن غاب وليس
 له مال وترك امرأة وصغيرا
 ولله مال فالمرأة تصبر على
 الاتفاق على الصبي ثم هي
 ترجع عليه كذا هاتم ارضاع
 الصغيران كان يوجد من
 برضعه انما يجب على الاب
 اذا لم يكن للصغير مال اما اذا
 كان له مال تكون مؤونة
 الرضاع في مال الصغير كذلك
 نفقة الصبي بعد الطعام اذا كان
 له مال يكون في ماله ولا يجب على
 الاب فرق بين نفقة الولد ونفقة
 الزوجات فان المرأة اذا كانت
 موسرة تكون نفقتها على الزوج
 والفرق يعرف في النسخة
 فان كان للصغير عقار واردية او
 ثياب واحتج الى ذلك للنفقة
 كان للاب ان يبيع ذلك كله
 ويتفق عليه لانه في هذه
 الاشياء ونفقة الصبي تكون
 في ماله اذا كان غنيا فان كان
 حال الصغير قاتبا يؤمر الاب
 ان يتفق من ماله على ان يرجع
 في مال الولد اذا حضر ماله
 واكن ان اشهد به ذلك فان لم يرجع في الحكم وان اتفق بغير اشارة الى نية الرجوع

لا قيمة المسلم فيه لانه اعتدواض منه قبل قبضه وهو لا يجوز وقال العنبر لو كان من مبيع
 ينفخ البيع الخ وليس كذلك لان (خه) ذكر من اشترى شيئا بقبضه من رطب في الدمة
 وهو منقطع لو كان بائنا فاقطع أو ان الرطب لا يقتضى البيع بخلاف ما لو اشترى ابيدراهم
 او فوس فاقطع ما قبل القبض يقتضى البيع عند حرج ومعهم روح في رواية والفرق
 ان الدراهم تنقطع لا الى غاية معلومة والرطب ينقطع الى غاية معلومة فيكون في ابقاء
 العقد فائدة الا ترى ان العنبر المبيع لو نفعه رقبيل قبضه لا يفسخ البيع اذا انزع
 يكون الى غاية معلومة ولو مات المبيع قبل قبضه يفسخ البيع والفرق ما ذكرنا (ذ)
 وفي (هفتا) ادعى انه اشترى منها الف من من العنبر الطائفي الاخر حين كان في ملكه
 وطالبه بثلثه وقت اتفعا له فان كان في ملك المدعي عليه يوم الخصومة هذا القدوم
 العنبر ياراه القاضي بثلثه فلو لم يكن يسهه شيء لا يسمع طلب العنبر لانه لو هلك
 المبيع قبل قبضه يباع باثنا وباجبارا فتمساوية او بفعل البائث او بفعل المبيع بطل
 البيع ولو بفعل المشتري يصير به قابضا ولو بفعل اجني يفسخ المشتري ففسخ البيع او
 اجاز وضمن المالك ودفع مثل هذه المسئلة وهو انه اشترى برامعنا فاهلكه البائث قبل
 قبضه فاجاب القنطري انه يضمن مثله وهذا خطأ لا يكاد يصح لما مر من الرواية (ش)
 اهلك عنبا طر ياله فاذا دان يضمنه في الشتاء وبوجد جنس ذلك العنبر لكن لا بوصف
 كونه طريا لا يضمنه فتمهنا خذمه وان لم يكن طريا لانه اقرب الى المثل فلو اراد ان
 يباخذ الطري يجهل الى ان يصير اوانه (ذ) ادعى نوعين من العنبر باي ادعى الف من من
 العنبر العلافى والورثنى المحلوا الوسط لا بد ان يقول من العلافى كذا ومن الورثنى
 كذا اذ يدونه لا يدري القاضي باي قدرية يضى من كل نوع (شى) فعلى قياس هذه
 المسئلة لو باع الف من من العنبر الطائفي والحامدى ولم يبين مدوكل نوع منهما يبنى
 ان لا يجوز لما فيه من المجهالة المفضية الى النزاع (حف) ادعى كذا كذا عنبا طائفا لم يجز
 ما لم يقل احر او ابيض وكذا في عنبر الحمر فان لم يجز ما لم يقل ابيض او احر وقال الامام
 ناصر الدين وفي في هذا الشرط نظر ادعى وقرمان او سفير لم يضمن ذلك الوزن
 لتفاوت الوفرويد كرمعه الصغير والكبير والحلاوة والمجوضة ثم يؤمر بالاحضار وقيل
 يدين ان لا يشتتره كرهذه الاشياء في دعوى الاحضار ادعى انه باع مشتركا بيني وبينه
 فابتره فلهما تسليم نصف الثمن الى لم يجز هذه الدعوى ما لم يذكر ان هذا العنبر كان قائما
 بين المشتري وقت الاجازة ولا بد ايضا من ذكر رواج الثمن وقت الاجازة فله لو كسد وقتها
 لا تعمل الاجازة ولا يضمن ذلك قبض البائث منه من المشتري اذا الاجازة في الانتهاء كاذن
 ابتداء ولو كبل لا يطالب بتسليم الثمن قبل قبضه من المشتري ويسأل القاضي المدعى ان
 العنبر كان مشتركا بينكما شر كتملك او عقد فاولا شر كتملك لا بد من ذلك كرهذه الشروط
 ولو قال شر كتملك لا حاجة الى قيام العنبر وقت الاجازة لان العقد فذحال وجوده
 ولكن يشترط قبض الثمن وفي دعوى الرهن وشبهه لو كانت الدعوى بسبب البيع
 يحتاج الى الاحضار لا شارة اليه ولو بسبب هلاك او قرض او غنية لا يحتاج الى

ينفق على ولده التبرع
والقاضي لا يطلع الا على الظاهر
اما الله تعالى فطلع على الغائبات
والظواهر فكان له ان يرجع
ان كان قصد على الانفاق
الروح فاما اذا لم يكن للمسي
مال فالتفقه على والده لا يشاكره
احد في ذلك وروى عن ابي
حنيفة رحمه الله ان التفقة
على الاب والام اثلاثا الا ان
في ظاهره اربعة جعل اكل
على الاب لان التفقة نظير
الارضاع فكما لا يشاكر الاب
في مؤونة الارضاع احد فكذا
في التفقة فان كان الاب معسرا
والام موسرة امرت ان تنفق
من مالها على الولد ويكون
دينها على الاب اذا استرجع
عليه لان نفقة الوالد الصغير على
الاب وان كان معسرا كنفقة
نفسها فكانت الام فاقبضه
واجبا عليه بامر القاضي فترجع
عليه اذا اسر كما اذا أدت بامر
ولو كانت الام موسرة والصغير
جده موسر تور الام بالانفاق
من مال نفسها ثم ترجع على
الاب ولا يؤثر المجدد ذلك لانه
وقعت الحجة على الاستدانة
فكانت الاستدانة من مالها
وهي اقرب الى الصغير وحل
له صغير وامه في شكاه
وطلبت من زوجها اجرة
الارضاع لاستحقاقه وان
استأجره الزوج على ذلك
لان نفقة النكاح واجبة على

الاحصاء وفي دعوى الديباج هل يشترط ذكر الوزن الصحيح انه يشترط وذكر في (جف)
انه في دعوى الديباج والجواهر يشترط ذكر الوزن فقد قال المصنف ابا الجواهر ان
الجوهرين المتقنين صورة لوزنهما متفاوتت فبهما اذا اقل اصل ولا يتبع فيه
مجرور الزمان وانما يشترط ذكر وزنه لولم يكن حاضر اقلو كان حيننا حاضر الا يشترط ذكر
اوصافه ادعى صدم من كذا بجزء الا بعد بان سببه ادعى الحضر واقرضه لم يضره مدحه
الله لا وزنا ولا عددا وفي اطلاقه يجب قتله ولو بين انه من المبيع صح الدعوى لكن ينبغي
ان يدكر في الدعوى الكمال المتضمن دقيق البر المعسر او غير المعسر ودينه ان
يدكر ان وجهه ابيض او زعفر ويدينه ان يذكرك ان على وجهه عا ابيض او اسود
وفي دعوى القطن لا بد من ذكر القطن البناوي والناشي ومن ذكر انه يحصل من كذا
منا من كذا امن من الخوج وقيل هذا ليس بشرط وبه يفتى ادعى كذا امن من الحناء
لا بد من ذكر انه جيد او وسط او ردي ومن ذكر انه حنارة تركية او حنارة سوداء او كوفية
لترقم الجبهة وفي دعوى التوتياء ينبغي ان يذكرك كوفية او كوفية او لم يضره
للمسألة ادعى كذا عددا من الابرة او المسئلة فهو مبالغ لا بد من الاحضار وبه يستغنى عن
ذكر المسئلة ولو دينا فلا بد من بيان السبب اذا يجب في النعمة بالا لاني لا بد من
القبض وكذا لا يجب بالقرض الا ذكره ما يجوز وانما يجب بالسلم والتمنية فبذلك يحتاج
الى بيان نوع وصفا ففصل الجبهة وفي دعوى المحرم من الجنب ارض على آخره لا بد
من ذكر السبب اذا يجوز سلمه عند حوجه الله ويجوز بسبب اطلاقه فبذلك لا بد
بقبضه وقيل بثله ويجوز بسبب النعمة فصح دعواه لو بين اوصافه موضع بناء على
ان الكلي والوزن يصلح ثبوتها مع كل اذ لم يثبت الذي لا يصح به السلم لم الفصل ولو
ادعى من مبيع قبضه لم بين ما هو اتم من محدود ولم يحده بقبل لانه دين كذا (قش) وفي
(ذ) تقبل وهو الاصح وكذا لو ادعى مال الاجارة فالمسألة لا يجب تحديد المسألة لانه
دعوى الدين حقيقة كذا (قضا) فلي قياص هذا في مسألة وقعت وهي ادعى على آخره
استأجر المدي لحفظه من سماء كل شهر وكذا وقد حفظ مدة كذا فله الاجرة ولم يحضر
العين ينبغي ان يصح الدعوى لانه اضا دعوى الدين حقيقة ولو ادعى من مبيع لم يقبض
لا بد من احضار المبيع مجلس الحكم حتى ثبت البيع عند القاضي بخلاف ما لو ادعى من
مبيع قبض فانه لا يجب احضاره لانه دعوى الدين حقيقة ادعى عليه انه شري هذا
العين من فلان وانت اعيا المال اجرت البيع فادفع الى العين ولم يرد كذا فله على ام
ايه وجهه لم يصح ذكر في (ذ) هذه المسئلة مطلقا ومال لا سهم وصورتها ادعى دارا
بيد رجل فقال ذواليد اشترته من فلان وانت اجرت البيع لا يتدفع به دعوى المدي
(قش) وفي دعوى السعاية لا يجب ذكر فاض المال لانه يدعى على الساعي بسبب
سعيه فاذا اخضعه المال سعي هذا فاض المال على الساعي ابا كان الاخذ فيصم الدعوى
ولكن في دعوى السعاية لا بد ان يغمر السعاية لينظر انه هل يجب الضمان عليه
لمجوازه ان سعى بحق فلا يضمن حيثئذ وتفصله ذلك في فصل الضمانات ولو ادعى

الزوج فلها وجبتا عليه اجرة الارضاع فيصم اجرة الارضاع مع نفقة النكاح في مال واجد وهذا لا يجوز هذا اذا لم يكن

تقرض أجر الارضاع في مال لا تنفاه ماذ كرا من المعنى وهو

الصغير مال فان كان له مال
اجتماع أجر الارضاع ونفقة
النكاح في مال واحد وان
كانت الام معتدة من طلاق
رجعي لا تستحق أجر الارضاع
أيضا لان النكاح لم يزل وان
كانت معتدة من طلاق بائن
او من ثلاث هل تستحق الأجرة
على الارضاع فيه روايتان فلو
صالححت المرأة زوجها من
اجرة الارضاع على شئ ان كان
الصالح حال قيام النكاح اوفى
العدة من طلاق رجعي لا يجوز
وان كان الصلح في العدة من
طلاق بائن او ثلاث جاز على
احدى الروايتين ثم اذ لم يقم
أجرة الارضاع حال قيام
النكاح وفي العدة من طلاق
رجعي وفي العدة من طلاق
بائن او ثلاث على احدى
الروايتين كان لها ان تمتنع
من الارضاع ولا يصح على
الارضاع ولكن بالشراؤها الذي
ذكرناها قبل هذا واذا لم يصح ولم
يكن لهي مال كان على الأب
ان يكرى ظفرا بوضعه عند
الام ولا ينزع من الام لان
الامة اجتمعت على ان لا تجبر
لها لكن لا يجب على الظفر ان
تمكث في بيت الام اذ لم يشترط
ذلك عليها عند العقد وكان
الولد يستغنى عن الظفر في ثلاث
الحسنة بل لها ان ترضع
وتعود الى منزلها وان لم يشترط
عند العقد ان ترضع عند الام
كان لها ان تحصل الهي الى منزلها او تقول ان حرمه وترضعه عند قنا الدار فلو شرط

الضمان على الاخره امر فلانا واخذ منه كذا تصح الدعوى على الاخر لو سلطانا والافلا
لان امر السلطان كراهاته يعاقبوا لم يعتل وأما امر غير السلطان فليس با كراهه فكان
مجرد امر الامر بما لا يملكه الاخر لوقوعه من المأمور لا الاخر اقول ينبغي ان يكون امر
المولى كامر السلطان في صحة الدعوى عليه على ماذ كرفي فصل الضمانات وكذا ذكر
فيه انه يضمن من امر قرض غير ما تلافى بال رجل فليتم ادمي الضمان على المأمور
صحيح لو كان امره غير سلطان لا لسلطانا ومجرد امر السلطان قيل كراهه وقيل لا غصب
جدا و اتلفه فاقطع ثم ادعى جده لم يصح لانه لا تقطاع لم يبق دفع المجدو اجبا عليه ولو كان
المجد مثل اقله ان يدعى فيه موم المحضومة كذا (قش) ادعى ما بين وبين صفة أحدهما
لاصقة الاخر ادعوه وبرهن لا يقبل لو كانت الشهادة واحدة يعني لا يقضى القاضي
بمال ينسبه لانه شهادة واحدة فاذا بطل بعضها بطل كلها (جف) وفي (قش) يقضى
بمال بين نوعه وصفتها والسادس سبب الجها في أحدهما لا يتعدى الى الاخر (ذ)
وفي دعوى القميص اذا بين نوعه وجسه وصفتها وقته لا يدان بذكر مردانه بازنانه
خرديا كلان (ذ) ادعى طاحونة وحدها و ذكر ادواتها القائمة الا انه لم يسم الادوات ولم
يذكر كيفيتها فقد قيل لا تصح الدعوى وقيل تصح اذا ذكر جميع ما فيها من الادوات
القائمة والاول اصح (قش) ادعى ادوات ناع من ركبة مع امه ينبغي ان يذكر
قد رخصان العرصة لتصير معلومة ويذكر ما فيها من المركبات ايضا واقعة القوى سكي
ورضى دعوى كرد وبين حدود الكرم وقال جميع ما في هذا الحد ومن السكيات
ملكى ولم يسم السكيات هل تصح الدعوى ينبغي ان لا تصح ما لم يبين السكيات
ويصفها ويعرفها لانه لم يدع المحسود و ادعى ما فيه فلا بد من البيان وفي دعوى
الدين على الميت لو كتب توفى ببلاد ائمه خوفا من التركة يبدى هذا الواو ثم تسع
هذه الدعوى وان لم يبين اعيان التركة يوفى بقى لكن انما امر القاضي الواو باداة
الدين لو ثبت وصول التركة اليه ولو انكر وصولها اليه لا يمكن اثباته الا بعد بيان
اعيان التركة في يده بما يحصل به الاعلام كذا (ط) وفي (طهم) وفي دعوى
الدين على الميت يكتفى بحضور وصيه أو الواو الواحد ولا حاجة الى ذكر كل ورثته
فلو وصيا يقول انه اوصى الى هذا فيجب عليه الادا من تركته التي في يده ولو ادعى
الدين بسبب الواو انه لا بد من بيان كل ورثته من (من) ادعى على آخوصنا يبدى وقال

(قوله مردانه يازنانه مردا كلان اقول (مردانه) أى قميص الرجل (يا) بمعنى أو (زنانه)
يعنى قميص المرأة (نرد) أى صغير (كلان) أى كبير (هو له وبه يقضى) اقول وبالحجة أنه
محل الخفا على المدعى فلو لم يسمع دعوها ولو وقع المحرجه وهو مدفوع وأما لو انكر الواو
وصولها اليه فقد انكر تسليمها على الترميم وعلمه محيط بما تسلمه فلم يتم الامن بناء عليه
لانه تخلف على ما باره والاول محتمل لتلفها عليه وهذا يخلف على نفى العلم لانه محتمل
انه ترك شيئا ولا يعلم به كامل

هنا العقدان يكون التفرع عند الام غيبته فيلزمها الوفا بذلك الشرط فان ثالث ٨١ الام ان اودع الوكيل تلك الاجرة

ففي كل موضع نستحق هي اجرة الارض خاك كافى العدة عن طلاق بائن او ثلاث على احدى الروايتين او بعد اقتضاء العدة على الروايات كلها كانت هي اولى بخلاف ما اذا كانت تمليزا فاعلى ما يرضع غيره حيث لا تكون هي اولى والفرق في الذخيرة وتولوان وجلاله اولاد صار بعضهم وصيهم وبعضهم عليهم وامهم زوجته وليس للاولاد مال لغاصته امهم في نفقتهم فاقاضي يفرض لهم النفقة على الاب ماداموا صغارا فان شكت الام نفقة وتقتربه في النفقة عليهم ينفي للقاضي ان يسمح شكايتها ويذهب بعض نفقة الاولاد اليها فان قال الاب انها تاذ نفقة الاولاد ولا تدفع ذلك عليهم ومعهم لا يقبل قوله عليها لانها امينة ودعوى الخيانة على الامن لا تسع من غير جهة فان سال من القاضي ان يسال من جبر انها سال عنها احتياطاً وانما يسال من يدخلها لاه اعرف بها لما كان كمالاً الزوج نجرها للقاضي ومنعها عن ذلك وقال بعض المشايخ اذا وقعت المنازعة في هذا الباب ان شاء القاضي دفع النفقة الى ثقتة معها اليها صاحبها ومسا ولا يدفع اليها جلة وان شاء ابر غيرهما ان يتفق على الاولاد فان صاحبت

كان هذا ملك اى مات وتركه ميراثاى وتلقان وعد الورثة الا انه لم يبين حصه نفسه غير من يسمع دعواه ولكن اذ آل الامر الى المطالبة بالسليم لاجل بيان حستمول بين حستمول بين عدد الورثة بان قال هذا ميراثى وبجماعة سواى وحسنى كذا لم يصح هذه الدعوى ما لم يبين عددا للورثة بجواز ان تكون حصته انقص عما سمي ادعى شيئا من تركه ابيه انه اشتراه منه في مرضه وانكره بقية الورثة قيسل لا تصح هذه الدعوى اذا المريض قد يكون مرض موت وقد لا يكون ويسع المريض مرض الموت من وادته وصية له بالعين عند ح رحمه الله حتى قال يبعه من وادته لم يجز ولو غنل قيمته الا بالا اجازه فكان هذا دعوى الوصية على أحد التقديرين فلم يجز بشك وقيل يصح لان تصرف المريض مع وادته منه قد يوصف الهبة حتى لو اجازته بقية الورثة تغذوا لعل ان يعارض عدم الاجازة بشرط ان يكون مرض الموت خالما يعلم انه مرض الموت كان للتصرف حكم الهبة فتصح الدعوى ادعى على آخر ان وصي باع منك اقتضى هكذا وكذا في حال صغرى بكذا ومات ولم ياخذ منها فادفعه الى فقد قيل لا تصح هذه الدعوى اذ حق القبض لو ادره او وصيه وعلى قول (ص) في وكيل البيع اذ لمات قبل قبض الثمن حتى قبضه لوكاه ينبغي ان ينتقل هنا حتى القبض الى اليان وصي دعواه وقد عرجه في آخر مسائل القضاء باعد اقراره وطلبها الى المشتري فادفعها للمالك على البائع لو اراد الا لا يرضع دعواه اذ ليس في يد البائع ولو اراد تعميمه نصب فقيهه روايتان ولو اراد اجازه يسمع واخذته تصح دعواه كذا (ذقش) وفي (ط) اجازه المالك صح لو اجازة قبل الخصومة حتى لو خاصم القاصب وطلب من القاضي ان يحكم له بالمالك ثم اجاز البيع فعلى قول ح رحمه الله لا تصح اجازه كذا ذكر (ح خه) وذ كر (شخ) ان اجازه تصح في ظاهر الرواية (قد) لا تصح (ط) ادعى دارا يبد آخر انه غصبه منه فقال ذوالدهم وكان في وقتته على كذا لو اراد المدعي تحليفه بخلاف عند م رحمه الله خلافا لما بناه على ان غصب الدار يتحقق عند م خلافا لما بقي يقول م فدعا له عليه كذا (ط) ويحتمل ان يكون مراده انه يفتى يقول م في غصب العقار انه يتحقق وعلى هذا ينبغي ان يكون في المسالة الاولى لو اراد تعميم البائع يفتى بان له ذلك ويحتمل ان مراده انه يفتى يقول م في المسالة الاخيرة وهى مسالة التحليف لافي غير هابل على هذا قوله فدعا له عليه ولانه لو لم يفت يقول م ولم يحلف القاصب الواقع فعلى لا يكون لمدعي الغصب بينة فيقول ملكه لاه متى لم يحلفه تحليفه لا يمكنه تحليف المتولى ولا الموقوف عليه ولا كذلك في غيرهما من الصور وبوجه ما ذكر في (ط) في المسالة الاخيرة لو اراد تحليفه لياخذ العين منه لا يحلف وفاقا اذ الدار صارت مستهلكة بصيرورتها وقتا (نش) غصب قنابره من آخره له وقضى له به ثم برهن المقصوب منه على القاصب انه لا يقبل اذ دعوى المالك لا تصح

(قوله ولو اراد تعميمه بغصب الخ) اقول بناه على تصور الغصب في العقار وعدمه

النفقات من الذخيرة فيعد هذا بظن ان كان ما وقع عليه الصلح اكثر من نفقتهم بزيادة يتغابن الناس فيه بان كانت تدخل تحت تقدير المقدرين في مقدار كفا يتبعه فانه يكون عفو الا انه لا يمكن التصر عنه وان كانت الزيادة بحيث لا تدخل تحت تقدير المقدرين فانه يطرح عنه لان الواجب على الاب تقديم ما يكسبهم مفرق بين نفقة الاولاد ونفقة الاقارب لا تصب الالهى المومر فهدا الصلح انما وقع على النقص للقريب فلا يصح اما نفقة الاولاد فواجبة على الاب وان كان معسرا فالصلح انما وقع عما هو حق الاولاد وضح رجل له اولاد صغار لا مال له ولا مال للصغار اياها هل تفرض النفقة على الاب فان كان الاب قادرا على الكسب يفرض عليه فيكتب وينفق عليهم لان نفقة الاولاد الصغار لا تسقط بالعسرة فان اياهم يكسب وينفق عليهم يجبر على ذلك ويحسد بخلاف سائر الديون فان الوالد من وان علوا لا يحسدان بديون الاولاد والفرق في الذخيرة وان كان الاب عاجزا عن الكسب لماله من الزماته او كان مقدرا يتكف الناس وينفق عليهم هكذا كرى نفقات الخصاص

ومن التاجرين من قال تكون نفقة الاولاد في هذه الصورة في يتالمال لانه اذا كان بهذه

الاهلى ذى اليد لكن لو ادعى على غيره ذى اليد انك فصبته عنى بسم دعواه في حق الضمان الا ترى ان دعواه الضمان على الغاصب الاول يصح وان كان العيين في يد غاصب الغاصب وفي دعوى غصب نصف الدار شاعها هل يشترط ان يبين كون جميع الدار في يد المدعى عليه فيقبل بشرط ان يثبت نفقة شاعها لا يكون الا يكون كله بيده وقبل غصب نصفه شاعها يتصور بان يكون الدار بيدهما فغصبه من أحدهما يكون غصبا بالنصف شاعها كذا (طج) وفي (ذ) ادعى ثلاثة أسهم من هبة أسهم من دار ولابد ان يبين جميع يد وكذا المشهد وان جميعه في يده تصح ذكر (ش) ان غصب نصف الشيء شاعها قبل يتصور وقيل لا ادعى دارا بيده انه له يحتاج المدعى الى اقامة البينة انه في يد المدعى عليه وان أقر أنه بيدي اذا ادعاه مطلقا ما لو ادعاه بسبب الشرائع من ذى اليد واقر ذواليدانه في يدى وانكر الشرائع منه لا يحتاج المدعى الى اقامة البينة على اليد كذا (قش) والفرق ان دعوى الفعل كما يصح على ذى اليد تصح على غيره وهما يدعى عليه التملك وهو كما يكون من ذى اليد يكون من غيره فان لم يثبت اليد باقراره لا يمنع صحة الدعوى اما في دعوى الملك المطلق المدعى يطلب من القاضي ازالة اليد والازالة لا تكون الا من ذى اليد وبما ضرر ذى اليد لا يثبت كونه في يده ادعى عليه انه شق في أرضه نهرا وساق فيه الماء الى أرضه لا يدين يسمى الارض التي شق فيها النهر وان يبين موضع النهر انه من الجانب الايمن من هذه الارض ومن الجانب اليسر ويبين طول النهر وعرضه كذا (ذ) وفي (خ) يبين جهة أيضا ما ذاب في ذلك فلو أقر المدعى عليه بذلك لزمه مال حلقه بالله ما احدهت في أرضه النهر الذي يدعى وكذا لو ادعى انه بنى في أرضه بناء لا يسمع حتى يبين الارض ويصف البناء وطوله وعرضه وانه من الخشب والمدور وكذا لو ادعى فخر شجر في أرضه فهو على ما ذكر فلو بين ذلك فان أقر المدعى عليه أمر برفع البناء والشجر والاحلف بالله ما بنيت وما قرسته في أرضه فلو نكل أمر برفعهما اقول لو بين الارض ولم يكن فيها بناء فغير ما ذكر يبنى ان لا يحتاج الى ذكر الخشب والمدور لا يحتاج الى ذكر طول وعرضه اذا التغير المحاصل يكفي للامر برفعها لو ثبت (خ) شهادته نقض حائط فلان فلو بينا حدوده وطوله وعرضه حازت شهادته ما وان لم يثبت كراهته لانه بديان حده وطوله وعرضه يعرف القاضي فتنه سواء أهله قال وعندى انه لا بد ان يذ كراهته من مدراو خشب ويبتنا موضعه ان يبين حائط المدور حائط الخشب اختلاف فاحش ولو ادعى مسيل ما في دار الا تراه لا بد ان يبين انه مسيل ماء المطر او ماء الوضوء ويبنى ان يبين موضع المسيل انه في مقدم البيت او في مؤخره ولو ادعى طريقا في دار لا تراه يبنى ان

(قوله ادعى دارا بيده انه له يحتاج المدعى الى اقامة البينة) اقول ثبوت اليد بالبينة أو العلم في العقار انما هو لصفة القضا بالملك بالبينة لاهية الدعوى كما هو ظاهر المتن فلو كان لها لم يحلف قبله كما لا يخفى كذا في البصر من كتاب دعاوى ونما فيه

الحاجة تكون نفقة في بيت المال فكذلك نفقة الاولاد الصغار وذكر المصنف ٨٣ وحماقه في باب ادب القاضي في هذه

الصورة ان القاضي يفرض النفقة على الاب وبار المرأة بالاستدانة على الزوج سواء اثبتت المرأة ذلك من القاضي او لم تثبت فاما السيد فقد عليه طالبة المرأة بما استدانته وكذلك لو كان الاب واجدا للنفقة لكنه امتنع عن النفقة على الصغير يفرض القاضي على الاب نفقة الاولاد وبارها ان تستدين عليه وتتق على الصغير لترجع على الاب بذلك وكذلك ان فرض القاضي النفقة على الاب فغاب الاب وتركهم بلا نفقة فاستدانت بامر القاضي وانفقت عليهم فقامت رجع على الاب بذلك لان الاتفاق على الصغير بامر القاضي كالانفاق عليه بامر الاب وكذلك هذا الحكم في مؤنة الرضاع اذا كان الاب معصرا فالقاضي بامر المرأة بالاستدانة فاذا ايسر رجعت عليه بالمقدار الذي ارهاها القاضي بالاستدانة لما قلنا فان لم تكن المرأة استدانت بعد القرض لكنهم كانوا ياكلون من مسئلة الناس لم يرجع على الاب بشئ لانهم اذا سألوا واعطوا صار ذلك ملكا لهم فوقع الاستغناء لهم فانقضت الحاجة فسقطت النفقة عن الاب فان كانوا اعطوا نصف الكفاية سقط نصف النفقة عن الاب

بين طوله وعرضه وموضعه من الدار كذا (ذ) وفي (فش) ينبغي ان يكون لفتا الدعوى في الوديعة ان لي عنده كذا قيمته كذا فامر له بغيره لا يرهن على انه ملكي لو كان منكرا ولو لم يقر اقراره بالنفقة حتى ارفع ولا تقول فامر به بالرد الواجب في الوديعة بالنفقة لا الرد وانما يؤمر بالاحضار ولو منكرا للوديعة في دعوى الوديعة المعهودة لا بد ان يقول لو كانت قائمة فعليه ردها ولو هالكه تعليمه ومثله ان يوجبها بعد الجحود اذا اهلك قبل الجحود لا يوجب الضمان ولو هالكه ينبغي ان يذكر من جهته اذا استهلك قبل الجحود من غيره لا يوجب ضمان المودع واما بعد الجحود فيوجب ضمانه وضمان المستهلك وفي دعوى البضاعة والوديعة بسبب الموت بجحود الابن بين قيمته يوم موته اذا اوجب عليه قيمته يوم موته وفي دعوى مال المضاربة بموت المضارب بجحود الابن من ذكر ان مال المضاربة يوم موته نقد او عرض لانه لو عرضا فله ولا بد دعوى قيمة العرض وفي دعوى مال الشراكة بموت بجحود الابن من ذكر ان ماله بمال الشراكة ام للشري بمال الشراكة ام لملك الشراكة مضمون بالمثل والمشتري بمال الشراكة مضمون بالقيمة وقد مر ان المودع يلزمه التغطية لا الرد وكذا في سائر الامانات التي يكون مؤونة ودعاها لى بها تعهد دعوى التغطية لا رد الوالتسام كافي المضاربة والشركة والمستاجر بعد الفراغ عن استعماله وفي العارية والغصب يطالبه بالرد لانه على الغاصب والمستعير ولو ادعى الرهن تسليم الرهن على المرتهن هل يصح بضمح على قول من يرى مؤونة رد على مرتته لا على قول من يراها على راعته وفي دعوى الاكراه على بيع وتسليم ينبغي ان يقول بعته مكرها وسلبه مكرها ولو حق فسخه فاقضه ولو قبض منه يذكر وجبته منه مكرها ويبرهن على كل ذلك اما الوادي انه ملكي وفي يده بغير حق لا يصح اذ بيع المكره فيملك بقبضه فالاسترداد بسبب فساد البيع ينبغي ان يكون كذلك وفيما الوادي فساد البيع يستقر عن سبب فساد مجواز ان يظن الصحيح فسادا وفي دعوى البيع مكرها لا حاجة الى تعيين المكره كما لو ادعى السعي فلا حاجة الى تعيين العوان وقال (ص) لا بد من تعيين العوان والاول اصح ادعى انه ملكي وفي يده بغير حق يصح ولو لم يذكر يوم قبضه وسكك الوادي انه قبضه مني هذا ولم يقل انه ملكي يصح ولو برهن على الغصب باخذه ولكن لا يصح خصه في حق اقامة البينة على الملك حتى لو برهن المدعي عليه بعد ذلك انه ملكه يتبدل ادعى ما لا يكفالة لا بد من بيان المال (قوله ادعى ما لا يكفالة الخ) اقول هل يشترط في دعوى الكفالة تسمية المكفول عنه وهو عايتهم به وقد سئل عنه وقد قال في الحنفية رجل ادعى على رجل كفاة بنفس رجل واقام البينة فتشهد الشهود انه كفل بنفس رجل لا يعرفه حازت شهادتهم اهذ كره في الدعوى وفي التاخرنا تخية من كتاب الكفالة في الفصل الخامس عشر م واذا شهد شاهدان على شهادة شاهد من الكفالة وقالوا نحن لا نعرف الكفيل ولا المكفول عنه ولكن اشهدنا فلان وفلان على شهادتهما ان فلان ابن فلان القلان كفل لهذا

وتصح الاستدانة في الغصب بذلك وعلى هذا القياس فانهم وليس هذا في نفقة الاولاد

خاصة بل في ثقة جميع المحارم اذا اكلوا ٨٤ من مسألة الناس لا يكون لهم حق الرجوع على الذي فرضت نفقتهم عليه

واب المسئلة ان نفقة الاقارب لا تصير ديناً بقضاء القاضي بل تسقط بمضي المدة بخلاف نفقة الزوجات وتسام هذا نظري في نفقات الذخيرة وذكروا كوفي المحامى في القتاوى هذه المسئلة وفرق بين نفقة الصبي وبين سائر المحارم فقال نفقة الصبي تصير ديناً على الاب قضاء القاضي ونفقة سائر الاقارب لا تصير ديناً بقضاء القاضي قال فان كان القاضي بعد ما فرض نفقة الاولاد امرها بالاستئذنة فاستدانت حتى ثبت لها حق الرجوع على الاب فمات الاب قبل ان يؤدي اليها هذه النفقة هل لها ان تأخذ من ماله ان ترك ماله اذ كوفي الاصل ان لها ذلك وذكروا الخصاص في نفقائه انه ليس له اذ ذلك والصحيح ما ذكره كوفي الاصل لان استدانة المرأة باذن القاضي والقاضي ولا به كالمعتزلة استدانة الزوج بنفسه هذا اذا استدانت بامر القاضي اما اذا فرض القاضي نفقة الاولاد ولم امرها بالاستئذنة فاستدانت ثم مات الزوج قبل ان يؤدي ذلك ليس لها ان تأخذ من ماله ان ترك ماله الا لا تفتق ثم قدر محمد رحمه الله نفقة الصغير وكسوته على المعسر بالدرهم وهذا ليس بتقدير لازم انما المعتبر ما يحصل به الكفاية

انه ما يسيبهم وازملااتها اذ الكفاية بنفقة المرأة اذ الميز كرمدة معلومة لا تصح الا ان يقول ما عشت او ما دمتم في نكاحه والكفاية بمال الكفاية لا تصح وكذا بالدية على العاقلة ولا بد ان يقول واجازا المكفول له الكفاية في مجلس الكفاية حتى لو قال في مجلسه لم يجز ولو اذعت المرأة ما اعلى ووثق الزوج لم يصح ما تبين السبب بجواز ان يكون دين النفقة وهي تسقط بونه جلة (فش) ذكر (فج) في دعوى البيع والاحارة والوصية وقبر هامن اسباب الملك لا بد من بيان الطوع والرغبة بان يقول باع منه ما ناعا رغبيا في حال نفاذ تصرفاته لاحتمال الاكراه وفي ذكر التنازع والصلح عن التركة لا يحسن بيان انواع التركة وتحديد العقار وتبين قيمة كل نوع ليعلم ان الصلح لم يقع على ازيد من قيمة نصيبه لانهم لو استأبوا التركة ثم حاكموا المدي على ازيد من نصيبه لم يجز فسد من وم كافي القصب (دعوى الاهبان والاهوال بسبب الاقرار) (ذ) ادعى انه لما اقر به ذوا ايدوا ادعى عليه وداهم وقال لمائه اقر به الى او قال ابتداء انه اقر ان هذا العين لي او اقر ان لي عليه كذا قيل تصح هذه الدعوى وقيل لا ودعوى عامة المشايخ لان نفس الاقرار لا يصلح سببا للاستحقاق فان الاقرار كاذبا لا يثبت الاستحقاق للقره فقد اضاف الاستحقاق الى ما لا يصلح سببا له وكذا اختلفوا انه هل يصح دعوى الاقرار من طرف الدفع حتى لو برهن المدي على ان المدعي اقرانه لا حق له على المدعي عليه او ان المدعي اقر ان هذا ملك المدي عليه قيل لا يقبل وطعنهم على انه يصح واجوانه لو قال هذا ملكي وهكذا اقر به ذوا بالواو قال لي عليه كذا وهكذا اقر به المدي عليه فانه يصح وسمع البيهقي اقراره اذ لم يجعل الاقرار سببا لا وجوب في هذه الصورة ولو انكره هل يحلف على اقراره فيه بخلاف بين سوم وجهما الله وقيل يحلف لانه لو نكل ثبت اقراره وبقى بعدم تحليفه على اقراره وانما يحلف على المسال وفي دعوى الدين لو قال المدي عليه ان المدعي اقر باستيفائه وبرهن عليه فقد قيل لا يسمع لانه دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق اذا الدين يقضى بثلثه في المحاصل هذا دعوى الدين لنفسه

الرجل بنفس فلان ابن فلان الغلافي قبلت شهادتهما فبعد ذلك ان اقر المدي عليه بالكفاية انه فلان ابن فلان يؤاخذ به وان انكر يحتاج المدعي الى شهود يشهدون ان المدعي عليه فلان ابن فلان الغلافي ولو شهد رجلان بانفسهما ان هذا الرجل كفل لهذا الرجل بنفس وجب نعره بوجهه ولكن لا نعره باسمه فهو حائر وان قال لا كفل بنفس رجل لا نعره لا بوجهه ولا باسمه فالتشهاد تامر وتؤخذ الكفيل بالكفاية بمنزلة مالوا اقر عند القاضي انه كفل لهذا بنفس وجب ثم يقال للكفيل بين أي رجل فان بين فكذب وقال المكفول به هذا فان القول قوله فبعد ذلك ينظر ان صدقه المكفول له فيما بين فلا يمين عليه وان كذبه فانه يحلف وفي الذخيرة فان كذبه تعتبر فيه بالدعوى والانسكار فلهذا المسئلة دليل على ان في دعوى الكفاية لا شرط تسمية المكفول عنه وذكره وقد قيل هذه المسئلة تصلح دليلا اه

الحاكم كما في ثقة الزينات واما الذي كثر من الاولاد اذا بلغوا حد الكسب ٨٥ ولم يبلغوا في انفسهم فلوا دالابان

يسلمهم في عمل ليكتسبوا
ورينفق عليهم من ذلك فله ذلك
وكذلك لو اراد الابان
بواجره في عمل او خدمة فذلك
له واما اذا كان الولد من
الانث فليس للاب ان
يؤجره في عمل او خدمة لان
المستاجر يخلو بها وذلك منهي
عنه في الشرع ثم في الذكوة
اذا سلمهم في عمل واكتسبوا
أموالاً ياخذ الاب كسبهم
ورينفق عليهم وما فضل يحفظ
ذلك عليهم الى وقت بلوغهم
كسائر اموالهم فان كان
الاب مبسداً لا يؤمن به في ذلك
فالقاضي يخرجهم من يده ويضعه
في يد امين وهذا يقتضيه بهذا
المال بل هذا هو المحكم في
جميع اموال الصبيان واذا
حانت الامة المشتركة كدولة
قاضيها المولى ان نفقة الولد
عليها وعلى الولد اذا كبر نفقة
كل واحد منهما والله اعلم هذه
المجمل في نفقات الذخيرة في
النوع الاول من فصل نفقات
ذوي الارحام وفي قسوى
القاضي الامام نزار الدين امرأة
طلقة ما زوجها ولها اولاد صغار
فاقرت انها قبضت نفقة أشهر
نفقة ثم قالت بعد ذلك كنت
قبضت عشر من درهمها ونفقة
مثلهم في مثل تلك المدة مائة
درهم ذكر في المنتقى ان هذا
على نفقة مثلهم ولا تصدق انها

فكان دعوى الاقرار في طرف الاستحقاق فلا تسمع كذا (ط) وفي (بي) المدعى لو
قال للقاضي ان المدعى عليه اقر أنه لي بقره بصلحه ولم يدع انه ملكي قال عامة المشايخ
تسمع هذه الدعوى وكذا (ج) خبر انه ترك ثوبه ولم يدع انه ملكي وفي (د) قال عامة
المشايخ ردهم الله لا تسمع هذه الدعوى (هـ) على قول من يقول من المشايخ ان الاقرار
تملك للعالم يفتي ان تسمع دعوى الملك بسبب الاقرار (قه) قيل الاقرار اخبارها
سبق وقيل عليها للعالم استدلالاً بما لو اقر رجل فردا قره ثم قبل لا يصح ولو كان اخباراً
صح وكذا الملك الثابت بالاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستملكة حتى لا يملك المقر له
مطالبة ذلك من المقر ولو كان اخباراً كان مضمونها عليه اذا استهلكه واستدل للاول
بما لو اقر بنصف دار مضافاً صح ولو كان تملك لا يصح عند ح د ح اقول وعندهما
ايضاً كذلك ذكر ح لان خارج خبر الخفي كالاتمة الثلاثة لا لاتباعهما والمرأة لو اقرت
بازوجية يصح ولو كان تملك لا يصح الا بغير من التهود والمرض لو اقر بدين يستقرق
كل ماله صح ولو كان تملك لا يصح قال (شيخ) في (شهر) استدلت عسنتين احدهما
المرض الذي عليه دين لو اقر بكل ماله لا يجزي صح ولا يتوقف على اجازة او اذن ولو كان
تملك لا ينفذ الا بقدر ثلثه عند عدم الاجازة كذا في القصرين اقول لم يكن له كردين
المرض فائده ان صحة اقراره لا يتوقف على اجازة او اذن سواء كان عليه دين
اولاً بل ذكره بغير موجب اقراره فان دين صحته مضموم على ما اقر به بل المناسب ان
يقال المرض الذي ليس عليه دين لو اقر الخفكاً فهو من الكاتب والثانية ان
الماضين لو اقر رجل بدين في يده صح اقراره ولو كان الاقرار تملكاً كان تبرعاً من المقر
فلا يصح (ج) المسلم لو اقر بغير رجل صح حتى يؤمر بصلحه ولو كان تملك لا يصح وكذا
لو اقر لا تبرعاً بملك المقر صح حتى لو ملكه المقر وما من الدهر يؤمر بصلحه الى المقر له
ولو كان تملك لا يصح لانه تملك ما ليس بملكه ادعى القضاة قره ثم انكر اقراره قيل
يحل على اقراره وقيل لا وهذا الاختلاف ينشأ عن اختلافهم ان الاقرار هل هو سبب
للكسب كذا ذكره هذه المجلة في (خ) وفيه بيده عن قافيه لرجل ولم يكن بينهما بيع ولا
سبب من اسباب الملك قال ابن الفضل صح اقراره وحكاي لا يحل المقر له ولو اراد المقر بهذا
الاقرار تملكاً كبسبب اقال لا يملكه اذا الاقرار اخباراً ولا تملك فملك لا يصح دعوى المال بسبب
الاقرار ولا يصح دعوى النكاح ايضاً بسبب الاقرار (خ) ادعى شيبيد آخر وقال هو
ملكى وهذا حدث به عليه بلا حق قالوا ليس هذا دعوى النكاح على ذي اليد وكذا لو
قال هو ملكى كان يبدى وهذا الحدث الخ اقول على قياس ما عرف جلة (فش) قبيل
دعوى الايمان من انه لو ادعى انه ملكى وفي يده بغير حق يصح ولو لم يذكر يوم قبضه
ينبغي ان يصح هنا ايضاً دعواه والله اعلم وكذا لو قال هو ملكى وكان يسد على ان

(قوله على ما اقر به) اقول ذكر في الفصل الاول (يت ص) في كتاب اقرار المرض
اقول هذا ساقط من بعض النسخ قتال

قبض غير من درهمها وان قالت بعد اقرارها قبض النفقة فانه يرجع

على أبيهم بثقة مثلهم امرأة
وضيحا كان أم لا وعلى مافي
مطمان الولد على أبيه
ترد ما مهر الذي أخذت ولا ثقة
عليها الولد وليست لها ثقة
مادامت في العدة امرأة أهدت
على زوجها أنه لم ينفق على
ولدها الصغير قالوا إن كان
القاضي يرضى عليه نفقة الولد
أو يرضى الزوج على نفسه
فأهدت المرأة ذلك بعد مضي مدة
وانكسر الزوج ج حلف والآن لا
يستغفره أب معسر وسد اب
الأب معسر وللصغير مال غائب
يؤثره المجد بالانفاق عليه
ويكون ذلك دينه على الأب
ثم يرجع الأب بذلك في مال
الصغير وإن لم يكن للصغير مال
كان ذلك دينه على الأب وإن
كان الأب زموئا وليس للصغير
مال يقضى بالنفقة على المجد
ولا يرجع المجد بذلك على أحد
وكذا لو كان للصغير أم موصرة
أو جدة موصرة وأب معسر أمرت
بأن تنفق على الصغير ويكون
ذلك دينه على الأب إن لم يكن
الأب زموئا فإن كان زموئا شيء
عليه هذه الجملة في قسوى
الامام غفر الدين رحمه الله
والقذوري وثقة الصغير واجبة
على أبيه وإن خالقه في دينه كما
يجب نفقة الزوجة على الزوج
وإن خالقه في دينه وفي قسوى
قاضي خان الفقير لا يجبر على
نفقة أحد إلا على أربعة الولد
الصغير والبنات البساتين كما

أحدث هداية عليه بلا حق يكون هذا دعوى غصبه برهن أنه كان يدي وهذا أخذه
منه هل يؤمر برده كفي (عده) عقار بيده أحدث آخر به عليه لا يصبر به زايد ولو لم
به القاضي يأمره برده ولو ادعى أن له أحد تبا ليد عليه وكان يدي فأنكر بحلف ولو
برهن أنه بيده منذ عشر سنين وهذا أحدث بيده عليه يؤمر برده إليه لكن لا يصبر المدعي
عليه مضيا عليه حتى لو برهن بعده أنه ملكه تقبل ولو شهدوا أنه كان بيده منذ عشر
سنين أو لم يذكروا المدة لا تقبل وعن س ر ح أنها تقبل ولو شهدوا على أقراء
المدعي عليه أنه كان بيده أو من يؤمر برده وكذا لو شهدوا أنه أخذه من المدعي (قش)
دعوى التضمن يقضى بمجهة السوم لا يصبر الملم يسئ عنه لأن في التضمن بلا بيان غشه
خلافا (مطلقة) كسفي دعوى الوفاء وقته فلان زوجه لم يذ كر كون الدار قفا وهل
يوجب خلافا لم يذ كر م ر ح في صلح الوفاء ذلك والطاوي والمخاض يكتبانه لأن
شغل الدار يمنع جواز الوفاء على قول من يجعل التسليم شرطا لا بد منه ذكره القنبر
وفي موضع آخر منه لو ذكر في المأضرة والعكوك قبض هذا الدار ولم يقل فارقا ما يمنع
القبض جاز إذا خلطت ينصرف إلى الكامل ولا قبض مع المانع والأو أن يذ كر
والمخاض كان يكتب كذلك وقال روح ويذ كر لقبض تأويلها في الأجابة إذا لا جازها
يجب بالتبعض وفي موضع آخر وفي دعوى الارتها والقبض لا بد أن يذ كر فراغ الدار
عن المانع حال قبضه حتى يرفع القبض كافي المية ورفعه عنه شرط شهدا على
أقراء الزا من قبض المرتين ولم يشهدا على معانية قبضه كان ح ر ح يقول أو لا تقبل
ثم رجوع وقال تقبل وهو قولهما ادعى عينا يذ كر بشرائه أو لم يذ كر بشرائه من
ذى اليد أو من غيره فلو ادعى من ذى اليد يحتاج إلى أبحاث العقد فقط ولو ادعاه من
غيره لا يحكم حتى يثبت معه أحد الأشياء الثلاثة أحدها ثبات الملك لبايعه وقت العقد
والثاني أبحاث الملك لنفسه في الحال والثالث أبحاث التبعين والتسليم ويحتاج إلى أبحاث
الثمن فيصير المي في الثمن من ذى اليد أو غيره ولا بد من اتفاق الدعوى والشهادة ولو
شهد أحدهما ببيع وآخر بأمره تقبل كذا (شخصي) وفي (يس) لا تقبل بينه الشراء
من الغائب إلا بالثبوت هادة الثلاثة ما عدا ما يثبت به بان يقول بايع وهو ملكه وأما بملك
مشتهر به بان يقولوا هو المشتري اشتراه من فلان وأما يقبضه بان يقولوا اشتراه منه وقبضه
(فرضه) لو شهدا بشرائه وتقدمت ولم يشهدا بأحد هذه الأشياء لا يقضى بالملك بخلاف
أن البائع ليس بمالك ويبيع مال الغير بلا تسليم لم يصحصة (قضا) ادعى دارا ورثه
من أبيه وآخر ادعى ثرا من الميت وشهود شهدوا بأن الميت بايعه منه ولم يقولوا بايعه
منه وهو ملكه قالوا لو كان الدار في يده ادعى الشراء أو مدعى الارت فالثبوت هادة جازمه
لأنه على مجرد البيع وإنما لم تقبل لاف ما يمكن الدار في المشتري أو الوارث أمالو كانت
فاشاهدة بالبائع أشهاده ببيع ومالك (خ) طلبا رنه فادعى أنه علم الميت يشترط
لصحة أن يبين أنه علمه لا يسهو أمه أو لايه أو لأمه أو يشترط قوله هو وارثه لا وارثه
غيره ولا بد لشهوده أن يسهو الوارثه حتى يثبت على أب واحد أو يقولوا هو

كان للثقة - يرا ولا ذم غار وجد موثر لم تغرض الثقة على الجدل ان الثقة ٨٧ لا تجب على الجدل حال قيام الاب ولكن

يؤثر الجدل بالانفاق صيانة تولد
الولد ويكون ذلك ديناه على
والد الصغار وان كان والد الصغار
امر به ذلك هكذا ذكره في
القدوري فلم يحصل الثقة على
الجد حال عصر الاب والصبي
من المذهب ان الاب الفقير
يلحق بالميت في حق استحقاق
الثقة على الجدل وما ذكر في
القدوري قول الحسن ابن
الصالح هكذا ذكر في شرح
ادب القاضى للخصاف قال
وان كان الاب زمان قاضى
بنفقة المصار على الجدل
ولا يرجع على احد بالاتفاق
لان ثقة الاب في هذه الحالة
على الجدل كذا ثقة الصغار
روى عن ابى يوسف رحمه الله
في صغيره له والد عتاج وهو
ومن فرضت نفقة على قرابته
من قبل ابيه خوناه فكل
من يجبر على نفقة الاب يجبر على
نفقة الغلام فان لم يمكن له
قرابة من قبل ابيه
قضت بالنفقة على ابيه
وامرت قرابة الام بالاتفاق
فيكون ذلك ديناه على
الاب وهذا لان قرابة الام
لا يجوز ان تجب عليه نفقة
الوليد الصغار ان الاب لا يشترك
خبره في نفقة الصغير فاذا لم
يكن للاب قرابة لم يبق هنأ
وجه سوى ان يقضى بالنفقة
على قرابة الام ويكون ذلك

وارثه لا وارث له غيره وكذا في الاخ والجدة اذا شهدوا انه جد الميت اب ابيه لادن ان
يقولوا هو وارثه لا وارث له غيره ولو شهدوا به او شهدوا انه اخو الميت لايه وامه اولا يه
وواو له لا نعم له وارثا غيره حاز ولا يشترط فيه ذكر الاسماء (فقه) ادعى انه
ابن عم الميت يحتاج الى ان يذكر نسبة الاب والام الى الجدل لصير معلوما لان اتساع
بهذه النسبة ليس بنات عند القاضى فشرط البيان يعلم ادعى ان اخو لايه
وامه وشهدوا ولم يذكر اسم الام والجدة لا تقبل لعدم التعريف وقيل تجب لانه
ذكر م في (كن) برهن انه اخوه لايه وامه تقبل ولم يشترط ذكر الجدة (شيخ)
في الاخ لا يشترط ذكر اسم الجدة وغيره بل لو ادعى انه ابن عمه لادن ان يذكر اسم ابيه
وجده (ج) ادعى دارا وغيره وارثا عن ابيه فشهدا لا تقبل الا اذا شهدا بسبب الملك
للميت بان شهدا بملك موثوق وموت موثوق بان قالامات ابوه وهو ملكه او يدينه وقت موته
بان قالامات ابوه وهو ساكن هذه الامور او بغير الارث بان قالامات ابوه موثوقه اوثاله
(قضى) لو شهدا انه كان لايه او كان في يده ولم يذكر عليه قال سرح تقبل وقال
لا وهو قول سرح اولا وكذا لو شهدا انه كان لايه مات فيه فعلى هذا الخلاف اذا
موت فيه لا يدل على قيام يده عليه عند موته ولو شهدا انه لايه ولم يذكر يدا قبل لا تقبل وفاقا
وهو الاصح وقيل هو على الخلاف اما لو زادوا قالوا انه ارثاله او شهدا انه كان في يده
ايه يوم موته ولم يذكر يدا قبل (ج) كان لا يحكم لوارثه عند سرح وح مالم شهدا
على الجمر نصا او على ملكه او يدينه عند موته (ش) برهن انه ملكى وقع في متقى من
تركة ابي لادن من ذكر ان التسعة بتراض او بقضاء (فقه) ادعى الارث وقال من
برادرتو ما دوى بدهى وبرهن ان الملك افر باق ابيه تقبل ويرث لثبوت نسبه بثبوت
اقرار ابيه ادعى ان وارث فلان لا في ابن اخيه لا باموم برهن قال قاضى يسأل شهوده
يحيى دنى دسكه دى وارث است فقالوا نعم لمن المورث قال انه وارث لا تقبل
هذه الشهادة ولا يثبت باقرار الميت ارثه لانه حمل النسب على الغير لكن لو اقر الميت
انه وارث وله ابن فأت ابيه ثم مات المقر فالقر له ياخذ المال بحكم الوصية لان اقراره
هذا وصية وهى تعليق عليه موته وعند موته لا وارث له فتعمل الوصية في حقه حتى لو
قال هو قري ومات المقر وترك امرأة فانها تأخذ الربع والباقي ياخذ المقر له ذكر م
في (ج) الاصل في دعوى النسب ان ينظر الى النسب المتنازع فيه فلو كان مما يثبت
باعترا فيه ما حكما بوته بوثوق ولا وزوجته فالمدعى خصم لو انكر المدعى عليه
وتقبل بيئته سواء ادعى لنفسه حقا او لم يدع ولولا ما يثبت باعترا فيه ما حكما بوته بوثوق
لو ادعى حقا فذلك والا فلا (صح) ادعى انه اخوه لا يسمع الا ان يدعى حقا من

(قوله ادعى اخوه لايه وامه الخ) اتول سلت من من ادعى ان الميت ابن ابن اخته
شقيقته وشهدوا ولم يذكر اسم اب الميت ولا اسم ابيه ولا اسم اب ابيه فاجبت
بعدم القبول لما ذكر

ديناه على الاب كى لا يشاء لك الاب غيره في نفقة الولد فاما قرابة الاب فيما يلزمهم نفقة الام

لكون نفعه متولداً بما رتبة مجرى نفعه وهذا الجواب انما

نحاز ان يلزمهم نفعه الغلام يستقيم اذا لم يكن في قرابة الام من يكون محرماً للصغير ولا يكون اهل الارث لان شرط وجوب النفقة في غير قرابة الولاد المحرمية واهلية الارث فاما اذا كان في قرابة الام من كان محرماً بالصغير وهو اهل الارث فيجب عليه النفقة فيسقط الاب المعسر بملكيت والاصل في نفقة ذوى الارحام قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك والمراد هو الوارث الذي يكون ذارحم محرماً وهو قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وهكذا كان يقرأ به اخذ اصحابنا رحمهم الله حتى لا يجنب النفقة على ابن المم وإن كان وارثاً لانه ليس بمحرماً للصغير والمراد من الوارث المذكور في هذه الآية كونه اهلاً للارث لا كونه وارثاً حقيقة وبه اخذ اصحابنا رحمهم الله حتى اذا اجتمع الخصال وابن المم فالنفقة على الخصال دون ابن المم هند علماً ثنائياً وان كان الميراث لابن المم لان الخصال ذورحم محرماً وهو اهل الارث وابن المم وإن كان وارثاً ليس بمحرماً للصغير والحاصل ان هذه النفقة لا تجب الاصل ذى رحم محرماً وهو اهل الارث سواء كان وارثاً في هذه الحالة او لم يكن وعند الاستواء في المحرمية واهلية الارث يترجم من كان وارثاً حقيقة في هذه الحالة حتى انه اذا كان له ميم وثال فالنفقة على المم وكذلك اذا

ارث او نفقة او حتى ترية او حرة في القبط وما شابهه الا في الزوجين والا بوبن والولد وولاء العتيق والموا لاقاته تقبل ينسبه وان لم يدع فيه حقاً لانه ثبت لمحق نفسه في ذلك كله (قضى) ادعى ان لي على احمد بن محمد بن احمد كذا درهم وهو هذا فشهد شهود ان هذا احمد بن محمد بن احمد وله عليه كذا ثبت المال لا النسب اذ المدهي وشهوده ليسوا بخصم في اثبات النسب فلا يثبت وينت المال لوجود الاشارة اليه ثم قال وعلى قياس مسئلة اخرى وهي انه لو ادعى ان لي على فلان ديناً وله مات وانت وارثه وابنه واسم ابك كذا واسم جدك كذا او برهن تقبل ويثبت النسب ينبغي ان يكون هنا كذلك اقول يمكن الفرق بينهما بان الاشارة هنا تقضي عن ثبوت نسبه اذا لم يثبت عليه بالاشارة وان لم يثبت نسبه واما ما قلنا يمكن ثبوت حقه عليه الا بثبوت نسبه اذا لم يثبت على الميت فلا ينتقل الى المدهي عليه الا بكونه وارثاً فترد اذ الله اعلم ادعى على آخر نسباً ما قد ردهم بسبب انه وكثر خطأ فافكرهم به سنة ورحمهم هذه الدعوى اذ الاختلاف ثابت في ان موجب الخطا على العاقلة ابتداء او على المجاني فتشمل نسبه عاقلة وكذا اختلفوا في ان المجاني هل هو من جهة العاقلة ام لا فلا تستقيم دعوى مطالبته بجميع موجب دل عليه انها لو حكما رجلاً في دعوى قتل الخطا لا ينفذ حكمه

(قوله) فلا تستقيم دعوى مطالبته بجميع موجب) اقول القيد بالجميع يدل على انه يستقيم دعوى ما يخصه حيث قلنا بان له كواحد من العاقلة وهو الصحيح كما نص عليه في الجانب وقبرها وسياق في الفصل الاربعين ان دعوى القتل الخطا على القاتل تسع بغية العاقلة فلا يوجب ذلك خلاصه وهل تسع على العاقلة بغية القاتل ويلزمه الذي يظهر عدم تمامها في حق لان القاتل هو المباشر فاذا كان غائباً لا يدري ما جوابه من نفسه لاسيما على قول من يقول ان موجب الخطا على القاتل وقدم في الفصل الثالث دعوى القتل الخطا على القاتل تسع والدية عليه تقبل كذا عن شين دعوى النية على العاقلة بغية القاتل هل تسع فعلى قياس ما كتبنا في محاضر (بخ) في آخر الفصل السادس من هذا المجلد ع ينبغي ان لا تصح دعواه كل الية عليهم منظرقة وذ كرفي الحاضر والمصلا ما هو رواية للشيخ من شين وحاصل صورة المحضر ادعى هذا على هذا انه قتل اياه خطأ ووجب دية القتل لهذا على هذا وعلى عاقلة وهو عشر مائة درهم فحقه او الف دينار اجر جدياً وما تضمنه الا بل وواجب على هذا وعلى عاقلة اياه هذه الدية الى هذا هكذا ذكرنا المتقدمون قال عباد الدين في فصله وزاد اثمة زماننا في صورة كتابة هذا المحضر بعد قوله الى هذا في ثلاث سنين متواليات في كل سنة ثلث هذه الدية المذكورة وفي الفصل الاربعين آخر هذا الكتاب (شين) دعوى القتل الخطا على القاتل تسع بغية العاقلة فلا يوجب ذلك خلاصه وفي التاتارخانية فلوا فراق القاتل بين يدي القاضي ان ولي القاتل هذا اقام الية عند فلان القاضي بان القتل خطأ ونفى ذلك القاضي فان هذا القاضي يقبل اقراره ويقضى بالدية على

الرجل على الاخ من الاب والام
 كالعدم لا تصير الاخوة ورثة
 فيستدل بالانحساب على جمال
 قيام الابن فيجعل كالعدم
 وبعدة الميراث بين الاخ لاب
 وامو بين الاخ لام اسداسا
 فكذا النفقة ولو كان مكان
 الابن بنت فنفقة الاب على
 الاخ لاب وام خاصة وان نفقة
 الصغير على الم لا بام خاصة
 لان الاب المعسر في حق النفقة
 جعل كالعدم وبعد الاب
 ميراث الولد لام لاب وام خاصة
 فكذا نفقة الولد يجب على
 الم لاب وام ولو كان مكان
 الاخوة اخوات متفرقات فان
 كان الولد ذكرا فنفقة الاب
 على الاخوات انجاسا لان
 احدا من الاخوات لا يرث مع
 الابن فلا بد ان يجعل الابن
 كالعدم فكيف يجب النفقة
 على الاخوات وبعد الابن
 ميراث الاب بين الاخوات
 انجاسا ثلاثة انجاسه للاخت
 لاب وام وخمس للاخت لاب
 وخمس للاخت لام فرضا وردا
 فالنفقة عليهم بحسب ذلك
 ونفقة الولد على الاخت لاب
 وام خاصة لان الاب المعسر
 جعل كالعدم وعند
 عدم الولد ميراث الولد لامة
 لاب وام خاصة صدقا فالنفقة
 تكون عليها أيضا والاصل
 في انجاب نفقة من سوى
 الوالدين والموالدين من ذوى
 الارحام ان اذا اجتمع المومنون والمعبرون من قريته ينظر الى المعسر فان كان المعسر

٩٠ والاخ من الام اسداسا لان الابن الصغير يجعل كالعدم وما يجعل الابن

ذ كرا محدود بقوله محدود وسقوته لانه لو لم يذ كرا المحرق لا يدخل الطريق والمسبل
 فيجعل عليه الانتفاع فلا يفيد استحقاق الدار ولا يبنى ان يذ كرا بطريقه ومسبل مائه
 لا يخلو كان نيب الدار والميراث على طريق العامة يصير مذهبنا ذلك الموضع ملكية نفسه
 وهو لم يميز فطريق العامة لا يملكه احد شيء قلت لو باع دارا بطريقه فماذا خلا فزهر
 رح لانه يتناول طريق العامة فلنا تناول طريق الخاص وهو ما يتطرق فيه صاحبه
 دون غيره فاشترطه في العقد لا يفسد كذا شيء فعلى هذا يبنى ان يجوز كرهى
 الدعوى اقول ليس في طريق العامة ما يخص شخص دون شخص فلا يستقيم قوله وهو
 ما يتطرق فيه صاحبه دون غيره الا اذا جعل على حالة المرور فنهى وما يذ كرا في دعوى
 القمار من قوله بمقتضى موافقة حقوقه عبارة عن مسبل وطريقه وبغيره وفافا وموافقة عند
 من رح عبارة من منافع الدار وفي ظاهر الرواية المراقى هي المحرقى ط قال الشاهد
 بالفارسية ابن مدعى عليه ابن محدود وادامه صدقها وحققها على دى فروغت باين
 مدعى ولم يقل بجمعه حدها وحققها فالتشهاد تصح اذ معنى قوله محدود تصح مع حدوده
 اذا لم يدخل تحت البيع ولو شهدوا بجمعه حدها وحققها تصح الشهادة كذا فن قالوا
 والعصم من الجواب ان يقال لو ذ كرا في الحد بل يبنى او ينتهى او يصره تصح الشهادة ولو
 ذ كرا در فلان او الطريق او المسجد لا تصح الشهادة ط لا يكتفى بذكر كرا محرم ويكتفى
 بثلاثة تفصيل الرابع بازا الثالث حتى ينتهى الى هذا الحد الاول والشهادة كالعدم
 فبما من الاحكام فن كتب في الحد الرابع لى الزفة والرقا واليهما المدخل
 او الباب لا يكتفى لكثرة الزفة فلا بد ان يفسه الى ما تعرف به ولو كانت لا تنسب الى شيء
 يقول زفة قبة ماى بالهضلة او القربة او الناحية ليقع به نوع معرفة اقول دل هذا على انه
 لا يكتفى ذ كرا ثلاثة ويحتمل ان يكون غير ضمن قوله لا يكتفى فلا بد ان انه فى بيان
 الرابع لا بد من كذا وهذا لا يدل على ان بيان الرابع لا بد منه اذ بين فوانا بيان الرابع
 لا بد منه بين قولنا الرابع لا يبين الا بكذا ففرق بين فلا دالة حينئذ واقه اعلم بقرضه
 واقول ايضا بالحدود الثلاثة تعتبر تلك الزفة من سائر الزفة فلا تضر السكوة وايضا
 فى قوله بما الى بالهضلة الخ تنظر اذا المعرفة المحاصلة بذكر الهضلة او القربة بتقصص بدون
 ذ كرا فمن المعلوم ان الزفة لا تكون بالهضلة او القربة يتخذ كرها وحده سواء
 فقط لو كان الحد الرابع ملك وجلب لكل منهما ارض على حدة قد كرى في الحد الرابع
 لى طريق ملك فلا يلزم ذكر الآخر يصح وكذا لو كان الرابع لى طريق ارض ومسجد فذكر
 الارض للمسجد يجوز وقيل الصحيح انه لا يصح فى الفصل اذ جعل الحد الرابع كله لى طريق
 ملك فلا بد ان يمكن كله ملك فلا بد ان فدهوا لم يتناول هذا الحدود فلا يصح كرا قطعا فى
 احدا لا وبه بخلاف سكوت عن الرابع خ شهد بحدود ثلاثة وقال لا نعرف

ف قوله اذن المعلوم ان الزفة الخ اقول يمنع ان الزفة بالزى لا تكون بالالهضلة او
 القربة لمجواز ان تكون مقابلها او بقرها او نحو ذلك

كالاخوة والاخوات مع الأبر
يصل هذا الميراث كالميراث ثم
ينظر الى المورسين فقريب
النسبة عليهم على قدر
موارثتهم وان كان هذا الميراث
لا يجوز كل الميراث كالاخوة
الاخوة والاخوات لا يلحق
هو بالميراث بل يعتبر هو حيا
ويقسم الميراث بينهم على
سهامهم ثم يقرب كل النسبة
على المورسين ولكن على
السهام التي كانت نصيبهم من
الميراث بيان هذا الأصل ينظر
في آخر الفصل الثالث من
نقطة الأخيرة وفي فتاوى
القاضي الامام محمد بن صغير
له أم وموسى وله اخوان موسر
أخ لأب وأم وأخ لأب كانت
نصفته على الأم والأخ لأب وأم
أسداس السدس على الأم وأخ
السداس على الأخ لأب وأم
اعتبار بالميراث صغير له أم
موسى وأخ موسر لأب وأم وجد
موسر أب لأب قال أبو حنيفة
رجه الله وهو قول أبي بكر
الصديق رضي الله عنه كانت
نقطة الصغير على الجد صغير
مات أبوه له أم وجد أب لأب
كانت نطقه طبعها ثلاثا
الثلث على الأم والثلثان على
الجد وهي من المسائل التي
ليس الجدة فيها كالأب فانه لو
كان الأب حيا تكون كل النفقة
عليه والمسائل التي ليس الجدة
فيها كالأب كانت في المنقرات
صغيرة خال موسر وابن صغير
موسر كانت نطقه على الخال

الرابع يجوز شهادتها لا لو غلط في الرابع أحد حدوده أو كلها متصل بذلك المدعي هل
يحتاج الى ذكر الفاصل قبل الاحتجاج ولو متصل بالمدعي لم يحتاج وقيل لو كان
المدعي أرضا فكذا ولو يثا أو متزلا أو دارا فلا حاجة الى ذكر الفاصل والمجدار
فاصل ولو شهدا ان الحد الرابع متصل بذلك المدعي عليه لا يقبل في الأرض لو لم يذكر
الفاصل وقبل في كرم ودار وبيت ومترل ولو شهدا ان الحد الرابع متصل بذلك
المدعي قبل ولو لم يذكر الفاصل في الأرض أيضا ولو ذكر الفاصل وحكم بالمدعي
هل يدخل الفاصل في الحكم في (فتن) إشارة الى انه يدخل وكذا وقعت
في الفتوى كتب صلت الشراء أحد حدوده أو أيا ثمة والفاصل جدار رصص
فالحدود الفاصل لمن يكون في فوائده أشادة الى انه لا يشتري ولو كان المدعي أرضا
وذكر وان الفاصل شجرة لا يكتفي اذا الشجرة لا تحيط بكل المدعي وهو الفاصل
يجب ان يكون يحيط بكل المدعي به حتى يصير معلوما (فتن) الشجرة والمسنة
يصلح فاصلا (عده) المقبرة لو كانت روية تصلح حد أو الأقال (ط) لو لم يذكر
في الحد ثلث بقا أرض الوقف لا يكتفي وينبغي ان يذكر التمازيف على الفقهاء وعلى
مسجد كذا وقوله أقول ينبغي ان يكون هذا وما يتولد من حنسه على تقدير عدم المعرفة
الاه والافه وتضييق بالضرورة (ش) جعل أحد الحدود أرض الوقف على مصالح
كذا لو لم يذكر انه في قديم من لا يصح ولو ذكر أرض الوقف على مسجد كذا يجوز فيكون
كذلك الوقف وقيل لا يثبت التعريف به كذا الوقف ما لم يذكر انه في قديم من (عده)
لو كان الحد أرض وقف لا بد ان يذكر المصروف وكذا في (فتن) وقال حتى يكون
بيان المصروف صريحا كما في كراسم الأب والجدة في غير الوقف سائر الأرض (جف)
وذكر كراسم حد مالك الحد شرط وكذا في حد الوقف لو كان الحد وقفا (ناذ) ولو
ذكر كراسم يقره فلا يكتفي اذا الورثة مجهولون منهم ذو فرض وعصبه وذو رحم
بجملت جملة فاحشة الا يرى ان الشهادة بان هذا وارث فلا تقبل بجملة في
الوارث (فتن) لو ذكر كراسم يقره فلا يكتفي اذا الورثة مجهولون منهم ذو فرض وعصبه وذو رحم
الاسم والنسب وقيل يصح ذكره حد لا به من أسباب التعريف (عده) لو كتب
لزيد أرض ورثة فلان قبل النقطة قيل تصح وقيل لا (ش) كتب لزيد أرض ورثة فلان
تركه فلان يصح حدا (ذ) كتب لزيد أرض ميان ديبى لا يكتفي كذا ذكره (ش)
وقال لان أرض ميان ديبى قد تكون فاعقاب وقد تكون أرضا تركه ملكه على أهل

(قوله وذكر الخ) أقول في الخلاصة والشجرة لا تصلح فاصلا اما المسنة فتصلح فاصلا
في العزاية والشجرة لا تصلح الا اذا أحاطت بكل المدعي اه فيه علمت ان ما في (فتن)
الشجرة تصلح فاصلا اي اذا أحاطت بدليل عليه قوله نهما سبق اذا ذكر وان الفاصل
شجرة لا تكتفي اذا الشجرة لا تحيط بكل المدعي الخ فامل وأقول لو مثل الشجرة البشوعين
الماء وهي واقعة الفتوى تأمل فتكون على الخلاف المذكور

لأنه ضرر ونفقة المأهرم تحت
 الحنفى إذا كان للعم ابن
 وبنات فانفقة عليهم انصافان
 لان في نفقة الاباء والاولاد
 يعتبر اصل القرابة ولا يعتبر
 الاولاد وهما استويان في اصل
 القرابة نفقة الصغير يجب على
 الجدة ولا تصب نفقة أمه على
 الجدة لأنه اذا وجبت نفقة ذى
 رحم محرم لا يجبر المتفق على
 نفقة من يخدمه الا والوالدان
 الولد يجبر على نفقة من يخدم
 والدة الاب اذا كان ميسرا وله
 اولاد صغار يحلوا به وابن كبير
 موسر يجبر الابن الكبير على
 نفقة والده واولاده الصغار ولا
 يجبر على نفقة زوجة الاب ولا
 على أم ولده الا ان يكون بالاب
 وله يحتاج الى ان يخدمه
 فتكون نفقة الخادم على الابن
 شرط هنا حاجة الاب بالخدمة
 انفقة خادمه ولم يشترط في
 به من المواضع اذا كان لرجل
 انسان احدهما موسر مكتر
 والاخر متوسط الحال فانفقة
 عليهم على المكتر اكرو على
 المتوسط اقل وذكروا في
 المتوسط يكون بينهما على
 السواء صبي وورث من أمه مالا
 وله أب ميسر يحتاج نفقة
 الاب على الولد الصغير وكذا
 اذا كان للاب اولاد من امرأة
 أخرى تكون نفقة هذه الاولاد
 على مال هذا الصبي الذي ورت
 من أمه لان الاب اذا كان
 معبرا التقى بالاموات فاذا كان ميتا تكون نفقتهم على أخيهم فكذا اذا كان

على ذى الرحم المحرم لاهل كل من يرثه وابتدأ شرح فقها

القرية بالخارج وقد يكون او ضار ترك لحي دواب القرية من وقت الفتح فهو ميان ديبى
 ايضا فهذا القصد لا يحصل التمر يف أقول فيه نظرا لان ارض ميان ديبى لو كان
 معروفا في نفسه ينبغي ان يحصل به التمر يف والجملة في مالكة وفي جملة تركه لا يضر
 التمر يف كما لو كان الرجل معروفا مشهورا باسمه او بقبه لا يابيه وحده يكفي بذكر
 ما اشتهر به وجهاته لا يسهو وحده لا يضر التمر يف بل ذكره وحده سواء لم يعلم معرفة
 الناس به وفيه لو جعل احد حدوده ارضا لا يدري مالكة لا يكتفى بما يقبل هو في يد
 فلان حتى تحصل المعرفة أقول لو كانت الارض معروفة ينبغي ان لا يحتاج الى ذكر
 صاحب اليد لم يحصل القرض بدونه ولو جعل احد الحدود ارض المملكة يصح ولو لم
 يذكر ان في يد من لان ارض المملكة في يد السلطان بواسطة نائبه (عده)
 المختار انه لو ذكر اسم ذى اليد يكتفى لو كان الحمد ارضا لا يدري مالكة ولو قال لزيد ارض
 المملكة كذا كراسم امير المملكة ونسبه لو كان الامير اثنين (ط) لو جعل الحمد طريق
 العامة لا يشترط فيه كراهه طريق القرية او البلدة لان ذكر الحمد اعلام ما ينتمى اليه
 الحدود وقد حصل العلم حيث انتهى الى الطريق أقول هذا يثبت ما لم يرد ما لم يرد ما لم يرد
 في مسألة ارض ميان ديبى اذا اعلامه انتم ايصاحاصل وان لم يرد كرجه المسالك وجهة
 تركه (ط) الطريق يصلح حدا ولا حاجة فيه الى بيان طوله وعرضه لاهل قول (شخ)
 فانه قال يبين الطريق بالذراع والنهر لا يصلح حدا عند البعض وكذا السور وهو رواية
 عن حرج وظاهر المذهب انه يصلح حدا والحدائق كنه (قش) هند حرج سود
 المدينة والنهر والطريق لا يصلح حدا لانه زبد وينقص ويرعى ضرب السود ولا يبقى
 وصي ترك السلوك في هذا الطريق واجراء الماء في هذا النهر وعندهما يصلح حدا
 واختار (مز) قولهما أقول في قول حرج نظرا لان تبديل دار فلان اسرع من
 تبديل السور ونحوه مادومع هذا اذا صلح دار فلان حدا فينبغي ان يصلح السور والاولى
 (ذ) ولو حد بانه يقي ارض فلان ولفلان في هذه القرية التي فيها المدعاة اراض كثيرة
 متفرقة مختلفة تصح الدعوى والشهادة ولو قال لزيد دار فلان ولم يرد كراسم الحمد
 لا يصح ذكر الاسم والنسب في الرجل ان يحتاج اليه لو لم يكن مشهورا مالا دار فلان
 من تحديده ولو لم يرد عند حرج وتعام حده بذكر حد صاحب الحد وعندهما
 التحديد ليس بشرط في الدار المعروفة كدار جربوس الحمرث بالكنوفة فعلى هذا لو ذكر
 لزيد دار فلان ولم يرد كراسم ونسبه وهو معروف يكتبه اذا الحاجة اليهما اعلام ذلك
 الرجل وهذا مما يحتفظ جدا كذا (ص) أقول في قول حرج نظرا اذا قرض من ذكر
 الاسم والحمد هو التمر يف فاذا كان مشهورا معروفا ينبغي ان لا يحتاج الى ذكر اسمه
 وجسه (ذ) ذكر كنية صاحب الحمد ولو قال اود كراين فلان لا يكتفى الا اذا كان
 (قوله الطريق يصلح حدا) أقول وفي الخلاصة والطريق يصلح حدا ولا يشترط بيان
 الطول والعرض في المختار انتهى

الثقة بتعبر الاقرب فلا قرب ولا يعتبر الارث في الاولاد ذهنة
الجملة في شرح نفقات الخصاص
ورأيت في كتاب الخصاص اذا
كان للصغير مال وله ذوو عارم
معاصر له يصير للموصي ان
يهطيهم النفقة الا بامر القاضي
مقبورهم وبين وفي نوادر بن
شجاع لو كان هذا المعسر هو
الموصي يهطي نفقته بغير
اذن القاضي وقبسه ايضا من
كان بينهما ولا فاختلافهما
في الدين لا يمنع وجوب النفقة
ومن كان بينهما قرابة بالولاد
فاختلافهما في الدين يمنع
وجوب النفقة وقد وقع
الاستثناء من رجل غاب وله صبي
صغير وامرأة مقيمة واب موسر
هل يجب نفقة الصغير على
جده رأيت في كتاب الخصاص
اذا افتدوا الصغير ولما لم
للقود وغك في نفقة الصغير
حكمه لو كان ميتا وفي واقعات
اللامنى والرجل والمرأة يجبران
على نفقة كل ذي رحم محرم
كالاخوة والاخوات والاهام
والعسا والاعوال والحالات
ونحوهم ويشترط للوجوب في
صغارهم الفقر خاصة وفي
الاناث الكبار كذلك وفي
الذكور الكبار يشترط الفقر
والزمانة وعدم المحرفة وفي مقفود
خوارزم زاده الاب يستحق النفقة
بغير الحاجة والابن البالغ
يستحق بشئ الزمانة والحاجة وبعضهم شرطوا مع ذلك أن لا يعلم حرفه والاولى أقبس

صاحب الحمد معروفاً ومثلك كسيرة إلى حنيفة وابن أبي ليلى شهدا بان احد
حدوده لم يبق شط الوادي ثم أقر المدعي ان بين شط الوادي وبين الارض المدعاة طريق
العامة بطلت الشهادة للوظهر ذلك باخبار رجل من المسلمين اما لو ظهر ذلك للقاضي
بما هو طريق حصول العلم سوى اقراره بطل الشهادة في قدر الطريق وقبيل فيما
سواء وقيل لا تقبل لاختلاف المشهود به وكذا لو ظهر في الارض المدعاة طريق العامة
فهو على هذا التفصيل (فن) قال اخذت على صكك كتب في الصلح احد حدوده لم يبق
ارض فلان والفاصل بينهما ذقية موقلت هذا فاسد لانه بالفاصل لا يكون له في الارض
فيلان ويجب ان يكتب لم يبق ذقية موكذ الو وقع مثله في الدعوى يشده قال
(شيخ) يشترط في شراء القرية المخالصة ان يذ كرم قدير هاطولا وعرضا وكان مرد للمحاضر
والصلاط والصكوك التي فيها استثناء هذه الاشياء مطلقة بلا تعدد وتظهر وكان ابو
شجاع لا يشترط ذلك لان هذه الجملة لا تقضي الى المنازعة لا تاما ولا بقا في اشتراط
فردت بمسبعة المساحد والطرق والمقار ومساكن اصحابنا روح تدل على هذا اذ قالوا
لو باع كذا شاة من هذا القطيع لم يجز لان هذه الجملة مفضية الى النزاع ولو باع كذا
غبيراً من صبرة جازا هذه الجملة لا تقضي الى النزاع (ذ) قيل يشترط تحديد المستثنيات
كبغرة وطريق ونحوه وقيل لا وقيل لو كانت المقبرة تلا لا يحتاج الى تحديد ها وان لم تكن
تلا يحتاج (فتن) لابد من تحديد المستثنى بحيث يتبين وما يكبر في زماننا في تحديده
ان حدوده الارض لم يبق اراضي دخلت في هذه الدعوى او في هذا البيع لا يصح اذ لا
يتبين ويكتب في تحديده نهر اقرب هذا المستثنى او اقد او شعرا او نهر او بحيث يتبين
وما يكتب في زماننا وقد عرف المتعاقدان جميع ذلك واحاط به على افتد استرله بعض
مشايخنا وهو انما اذا لم يبيع لا يصير به معلوما للقاضي عند الشهادة فلا بد من التعيين
ولو ذ كرم حوده الثلاثة لا الرابع والرابع متصل بملك المدعي عليه لافاصل بينهما وقال
الحمد الرابع ملك المدعي عليه ولم يذ كرا لافاصل قال (ظه) تصح هذه الدعوى اذ
السكرت من الرابع لا يمنع صحة الدعوى وهذا التعليل اشارة الى ان مدعي القرية لو ذ كرم
حدوده الاية وما من المستثنيات ارض فلان حدوده الاربعه لم يبق اراضي دخلت
تحت هذه الدعوى لا تصح هذه الدعوى اذ جعل قوله الحمد الرابع ارض المدعي عليه
ممتازة سكوتة قال روح قلت والى الاراضي المدعاة او المبيعة او محيطه ماض مستثناة
فكيف تعرف المستثناة قال تعرف بمساحة تحيط بها لو كانت المساحة علامة او بنهر او بنهر
اقرب منها ولا تعرف بمساحة حتى ان المستثنى لو كان حوضا او طريقا يعرف بمساحة
كذا (فتن) وفي (ذ) بين حدوده لم يبق ان كرم او ارض او دار وشهدا كذلك قيل
لا تصح الدعوى ولا الشهادة وقيل لا تصح لو بين المهر والحلة والموضع وقيل لا كرم المهر
والقرية والحلة ليس بلازم وقال عباد الدين في فصوله وما سبق في اول هذا الفصل من
اختلافات اهل الشروط في البداية اجماع منهم على شرطية لبيان اقول ما سبق لم يبدل

والاخر ينطق بسلامة اشيائه
الصغير فيشترط لوجوب الثقة
التي خاصة ورايت في اصول
العلم والزمان تكون في ستة
اشياء ان يكون اعمى او ذاهب
اليدى او ذاهب الرجليين او
ذاهب اليد والرجل من جانب
واحد او انرس او مغلوبا ولا
يعير المسر على ثقة احد
الا على ثقة الزوجين والولد الصغير
والمسر من ثقل له الصدقة كذا
ق كرفى واقعات الامنى وان
كان وجلا يحترف ويصل
وليس له مال يجمع اعبه على ثقة
الوالدين والعكس كلام في هذا
الفصل على الاستقصاء ادب
القاضى وفي الباب الاول من
كتابة الجامع الصغير نصاب
بحرمان الصدقة ووجوب صدقة
القطر والاضحية وثقة
الاقارب واسد وهو ان يثب
قدرا المائتين وان لم يكن ناعيا
وفي الجامع الصغير لقاضى
خان اذا كان الصغير خال وعم
وهما مسوران فالثقة على
الم لان اقرب من حيث
الحكم وعند الاستواء في
الدرجة يعتبر الوارث بمنزلة
الاقرب ولو كانت له عدة وخالة
واين هم كان على الحالة الثالث
وعلى العمة الثلثان ولائى
على ابن العم لانه ليس من اهل
الوجوب فيكون بمنزلة الميت
وفي مجموع التوازل خال عموس
واين هم عسر فالميراث لابن
الم والنفقة على الخال وفي الفتاوى الصغرى من له اخ وابن بنت او بنت بنت فالنفقة

على اجماعهم بموازان يكون الاختلاف بين فرقته شرطا للبيان ولئن سلم الاختلاف
في البداية روى عن الكل يجوز ان يقتضوا فيها على تقدير الذكروا يلزم منه شرطية
الذكروا عند الكل فلا دليل على الاجماع (قش) ادعى عشر دبرات ارض وحد التسع
لا الواحد لو كانت هذه الواحدة في وسط التسع وقبله بقضى بالجملة لا لوعلى طرف (جف)
ادعى سكنى دار ونحوه وبين حدوده لا يصح اذا سكنى ثقل فلا يحد (قش) وان كان
السكنى ثقل لا يمكن لما اتصل بالارض اتصالا لا يحد كان نعر يغه بمياه نعر يف الارض
انفى سائر الثقلات انما لا يعرف بالحدود لا مكان احصاء فبستغنى بالاشارة اليه عن
المحددات السكنى فحقه لا يمكن لانه مركب في البناء تركب قرارا لتحق بما لا يمكن نقله
اصلا (مقله) شرى هلو بيت لاسفله يحد السفلى لا العلوى لاسفل مبيع من وجهين
حيث ان قرار العلويه فلا يحد بتحديد يحد به يحد عن تحديد العلوى لاسفل
بتحديد السفلى وان السفلى اصل والموتوب بتحديد الاصل اولى قال (طى) هذا اذا لم
يكن حول العلويه قلو كانت فينبغي ان يحد العلوى لانه هو المبيع فلا يحد من اعلاه وهو
يحد وقد امكن اقول القرض هو العمل به فينبغي ان يجوز باجماعا كان اذا سلم بكل
منه ما ولكن الكلام في الاولوية ثم قال م ر ح ويذكر شراء يحدوده كلها
وطمن فيه بعض الناس على م ر ح ان ليس للعلو حقله ان للعلو حقله الا انه اكنى
يحد السفلى (ذ) الشاهد لو غلط في حقله قبل شهادته بخلاف ترك احد المحدود والفرق
ان المشهود به يختلف بالغلط لا بالترك وانما ثبت الغلط باقرار الشاهد افى غلط فيه
امال الوادع المدعى عليه لا يسمع ولا تقبل بينته لان دعوى غلط الشاهد من المدعى عليه
انما تسكور بعد دعوى المدعى وجواب المدعى عليه والمدعى عليه حين اجاب المدعى
قد صدقه ان المدعى بهذه المحدود فيصير بدعوى الغلط بعده مناقضا اقول يمكن ان
يجيب المدعى بان هذا ليس لك فلا يكون حينئذ بدعوى الغلط بعده مناقضا فينبغي ان
يفصل وايضا يمكن ان يغلط بمخالفته بتحديد المدعى عليه مناقضا ثم قال او تقول
تصير دعوى الغلط في احد المحدود ان يقول المدعى عليه احد المحدود ليس ما ذكره
الشاهد او يقول صاحب المحدول ليس بهذا الاسم الذى ذكره الشاهد وكل ذلك الثاني
والشهادة على التثني لا تقبل اقول لولة بعض حدوده كذا اما ذكره الشاهد والمدعى
ينبغى ان تقبل بينته عليه من حيث اثباته ان بعض حدوده كذا فينتى ما ذكره

(قوله اقول يمكن ان يجيب الخ) اقول فعل يجيب ضمير مستتر وراجع الى المدعى عليه
والمدعى مفعوله واقول هذا الجواب لا يرفع التصديق بان المدعى بهذه المحدود اذا قايته
انه انكر كون المدعى المدعى لان المدعى ليس بهذه الصدقة بل فيه تصديق بان المحدود بها
فان قوله ان هذا اشارة اليه فليتامل وقوله ويمكن ان يغلط لاقته بتحديد المدعى الظاهر
ان وضع المسئلة فيها اذا وافق تحديد المدعى بتحديد الشاهد انما يقتضى لا تقبل
الشهادة من امها فلا حاجة الى دعوى المدعى عليه كما هو ظاهر قاتل

المدعي ضمنا فيكون شهادته على الاب ثابتة لاعلى التقي ويدل عليه مسألة ذكرتها في فصل
التناقص انه ادعى داودا محدودة فاجاب المدعي عليه انه ملكي وفي يدي ثم ادعى ان
المدعي غلط في بعض حدوده لم تسمح لان جوابه اقرا وانه بهذا المحدود وهذا الجاب
بانه ملكي اما الجواب بقوله ليس هذه لك لعل ويرد عليه يمكنه الرفع بعد بطلان المحدود
كذا حكى من (طه) انه لقن المدعي عليه ان دفع بطلان المحدود اقول دل هذا على ان
المدعي عليه لو برهن على الغلط يقبل قسدا على ضعف الجوابين المذكورين فالحق
ما قلتم من انه ينبغي ان يكون على التمسك جل والله اعلم ووص (شيخ) ان الشاهد لو اخطأ
في بعض المحسوم ثم ندأوك واعاد الشهادة واصاب قبلت شهادته لو لم يكن الترفيق سواء
تدأوك في المجلس أو في مجلس آخر ومعنى امكان الترفيق ان يقول كان صاحب المحسوم الحمد
فلانا الا انه باع داره من فلان آخر وما علمناه او يقول كان صاحب المحسوم الاسم الا
انه سمي بعد ذلك بهذا الاسم الا حرموا علمناه وعلى هذا القياس فاقسم هذا اذا ترك
الشاهد احد المحدود أو غلط فيه فلو ترك المدعي احد المحدود أو غلط فيه فكم حكمه
كالشاهد جله (ط) وفي (قش) لو غلط الشهود في المحدود الرابع ثم ذكروا على وجه الصواب
فلو قالوا هذا هو الشاهد بالمدعى الاول لا تقبل للتناقص (خ) قال ذواليد هذا غير ما
ادعيت به اخطأت في الحد لا يلتفت اليه الا اذا توافقا على الخطأ فيثبت تسامف الخصومة
ولو ادعى بعد الحكم خطأ المدعي في المحدود الرابع لا نسمع وكذا قبل الحكم بعد ما اجاب
المدعي انه ملكي لا تسع دعوى الخطأ في المحدود الرابع استغنى عن ادعى كراما بين
حدوده واثر حجه ادم بعضي بيوسته زرهر بن احدى بن يوسف است ايشان بيوسته
زرهر بن احدى بن جربوشته انده هيجيت دعوى كرده وكواهان بر اين كراهي دادند
وقاضى حكم كرد اين حكم در حق اين روز كه در دست مدعي عليه است دعوت باشد
باني جون بعض حدود انقاط گفته اند اجابوا جميعا في والله اعلم ان كرام مدعي بعدا
زين حكم خواهر كه اين روز كه هست اين مدعي عليه است ببرد مدعي
عليه في كو بد كه اين روز معين بدين حدوده كود دعوى كرده نيست قول مدعي عليه
باشد باني امانا جميعا باشد (قش) ادعاء وكران احد حدوده داوود وكران ادعاء
ثابتا فذكر هذا المحدود از زيد لا يقبل ولو صدقه للمدعي عليه انه غلط اولاد المحدود
بهذا المحدود المحدود بالحد الاول (ذ) شهدا على كية ارض وحداء وقالوا بعتنا خمسة
مكايل بن ذر والمدعي يدعي ذلك واصابوا في الحد لا في المقدار فظهر انه يسع فيه ثلاثة
مكايل بل قد قيل تردوه الاظهر والاشبه بالثقة وقيل تقبل اذ بيان القدر لا يحتاج اليه
فصار ذكره وصدقه سواء نص في السبر الكبير ان ذكر الشاهد في شهادة ما لا يحتاج
اليه للحكم بالمشهور به ولا ذكره سرا وقيل لو شهدا بضمرة الارض واشاوا به تقبل
و يلغون كرا الوصف وهو قدر البذر ولو شهدا بغيبة الارض لا تثبت بشهادتهما
ملكية ارض يسع فيه خمسة مكايل بذر جله (ط) اقول قد مر في اوائل فصل
انواع الدعاوى في مسألة الزندنجي من (ش) ان الوصف في الاشارة لغوى البيع

على كل من يتقن التفقه حال حضرة المفقود بغير قضاء القاضي كالأولاد والزوجة

والدرا قال م دح لو كان عدلا ورجع في مكانه وقال او همت يقبل استحسانا لو لم يكن
فيه ا كذاب من المشهود له (نه) من م رجع هذه الينا رثم قال قبل الحكم البناء للمدعي
عليه لا للمدعي لو قال قبل ان يتفرقا من مجلس الحكم تقبل شهادتهما استحسانا ما لم يطل
ذلك ولو قاما واطل ذلك تبطل شهادتهما (نع) من م رجع شهد الله بدار وسمع له ثم
قال لا تدرى لمن البناء فافى ارضهما حقيقة البناء كانهما قالوا قد شككنا في شهادتنا ولو
قال ليس البناء للمدعي ارضهما حقيقة البناء للمشهود عليه (تب) عن م رجع شهد الله
بدار وطل قبل الحكم انما شهدنا بالعرصة اقبل شهادتهما على ذلك ولم يكن هذا رجوعا
ولو قال به بعد الحكم ارضهما حقيقة البناء جملة (ط خ) شهد الله بدار وطل قبل الحكم البناء
للمدعي هامة لا للمدعي يحكم له بدار ولا ببناءه لدخول البناء تبعا لبيان قبل الحكم كعبر
المتمثل ولو قال به بعد الحكم ضمنا حقيقة البناء اقول يمكن الفرق بان البناء لم يحكم به كالحكم
بالدار صادر كانه صرح به في الشهادة ضمنا بالرجوع بعد الحكم وسيجي ما ينسب الى
خلافه هذا لو شهد الله بدار ولم يذكر البناء فرجعنا عن البعض ولهذا ذكر انهما لو شهدا
بدار وبنائه وصرحا بالبناء له ثم قال البناء للمدعي عليه هل تقبل شهادتهما ولو تلو وقع وهو
انهما شهدا ان هذا الكرم مع جميع اشجاره وزراعيته للمدعي ثم قال قبل الحكم البعض
هذه الاشجار للمدعي عليه وبنائه هل تقبل شهادتهما ذكر في (ش) مسألة تدل على
انها لا تقبل اذ قال ادعى انا بناءه وولدها وشهد الله بهما ثم رجعا في ولدها لا تقبل
شهادتهما في الاثان لان هذا اتفق لا لنفسهما وشهادة القاسي ترد وهذا اذا رجع
الشهود فلو قال المدعي الاشجار للمدعي عليه ذكر في (قش) ادعى ان الارض واشجاره
لي وشهدا كذلك ثم المدعي قال الاشجار كانت لذي اليد لا يحكم له بالارض لانه ا كذب
شهوده وقال ولوا ادعى الام والولد وشهد الله بهما وسمع ثم ادعى المدعي عليه الولد لا يسمع
ولو قضى له بالولد بالتبعية ثم ادعى المدعي عليه الولد يسمع عنده من خلافه حمد روح
استمضى عن ادعى عرصه الكرم سوى اشجاره وزراعيته وشهدا ان هذا الهدوله
ولم يستغنيا اشجاره وزراعيته هل تقبل شهادتهما اجيب لا ومنه في (قش) وقال
لانهما شهدا بالزيادة على ما يدعيه المدعي اذ لم يذكر الاستثناء اقول هذا وما يتلو اشارة
الى انه جعل التبعية كالاصح (ح) شهد الله بدار وحكم له ثم قال البناء لذي اليد انما
شهدنا به بدارا لبناء قال شهادتهما على الدار شهادة على البناء فضمنا حقيقة البناء
للمدعي عليه ينبغي للقاضي اذا شهد بالدار وان يسمعها من البناء فلو ما قبل ان يسمعها
يحكم ما بينا فلو حكم به ثم برهن الحكم عليه ان البناء له لم يقبل ذلك منه ولو برهن على
ارض فيه رجع حكمه ثم برهن ذو اليد انه زعمه يذره تقبل بخلاف البناء ولو شهدا
بارض فيه رجع حكمه وقال لا تدرى لمن الزرع فلو لم يعلم الزرع قال رجع تبس الارض
ولو برهن ذو اليد انه زرع ولم يشهد على غيره ذلك يحسم الزرع له (ط) شهد الله بدار
وذكر ارضه او افضى له بهما ثم قال المدعي ليس البناء لي انما هو للمدعي عليه اوقاله
بعد الشهادة قبل الحكم فانه ا كذاب منه لشهوده تبطل شهادتهما في الارض والبناء

وجه انه ان للاب ولاية المحفظ
في مال الغائب الا ترى ان
للموصي ذلك الغالب اولى لو فو
شعقته وسيم المتقول من باب
المحفظ ولا كذلك العقار لانها
محسنة بنفسها بخلاف غير الاب
من الاقارب لانه لا ولاية له من
اصلا في التصرفات حالة
الصغر ولا في المحفظ بعد الكبر
واذا جاز بيع الاب فانما من
جنس حقه وهو التفتة فله
الاستغناء منه كالرباع العقار
والمتقول على الصغير جاز
لكمال الولاية ثم له ان ياخذ
منه نفقته لانه جنس حقه ولو
كان للاب الغائب مال في يد
ابويه وانفقاه ثم ضمنا لانهما
استرقيا حقهما وان كان ماله
في يد اجنسي فانفق عليهما
بغير اخذ القاضي ضمن بخلاف
ما اذا امر القاضي لانه ملزم
لعموم ولايته واذا ضمن لا يرجع
على القاضي لانه ملكه بالضم
فتلوه ان كان متبرعا هذه الجملة
في الهداية ولو كان للاب
الغائب دائر او دواهم او عا
يعلم ويلبس ينفق القاضي
عليهم وهداهم بغير ما يكتسبهم
في مفقود خواهر زاده و ذكر
شمس الانعام البرخسي رحمه
الله في اقراء اصل الاب فيما
ياخذ من مال ولده الصغير
لا يكون غاصبا ولو كنه ان كان
محتاجا اليه فلان ياخذ بصبر
شي ليصره الى حاجته وان لم
يكن محتاجا اليه فله ان ياخذ له يفظه ولا يكون ناسا في حقه حتى يستأجره من غير حاجته

نعتنزل بصن وفي حبة قتادى
كان في المهر واحتاج اليه
لفقره وعنده كل بغير شيء وان
كان في فلاة من الارض
واحتاج اليه لانعدام الطعام
معه وله مال كل بالقيمة قوله
عليه السلام الاب احق بحال
ولده اذا احتاج اليه بالمعروف
والمعروف ان يتناول بغير شيء
ان كان فقرا وبالقيمة ان كان
ذات ثروة والله اعلم
(مسائل المحفظة)

احق الناس بقضائه الصغير
حال قيام النكاح او بعد الفرة
الام فان ماتت الام او تزوجت
فام الام فان ماتت او تزوجت
فام الاب فان ماتت او تزوجت
فالاخت لاب وام فان ماتت
او تزوجت فالاخت لام فان
ماتت او تزوجت فابنة
الاخت لاب وام فان ماتت او
تزوجت فابنة الاخت لام
تختلف الرواية في ترتيب هذه
الجملة انما اختلفت الرواية
بعد هذا في المحالة والاخت
لاب في رواية كتاب النكاح
الاخت لاب أولى من المحالة
وفي رواية كتاب الطلاق
المحالة أولى من الاخت لاب
و بنات الاخوات أولى من
بنات الاخوة و بنات الاخت
لاب وام أولى من المحالات في
قولهم واختلفت الرواية في
بنات الاخت لاب مع المحالة
والصحيح ان المحالة أولى بأولى
المحالة لان المحالة لاب وام ثم المحالة لام ثم المحالة لاب وبنات الاخوة أولى من العميات

ولو قال البناء للدهي عليه فهذا ليس باكذاب كذا (قضى) أقول لو قال المدعي بعد
الشهادة قبل المحكم ليس البناء في انشاء للدهي عليه ينبغي ان لا يكون كذا ايضا
على ما مر في (خ) من ان شهوده لو قال بعد الشهادة قبل المحكم البناء للدهي عليه
للادهي لا يكون كذا منهم لشهادتهم اذ ينبغي ان يكون كل من القولين كذا باذا
كل منهما يسنلزم الاخر فينبغي ان يصدق احكاما وتزيد ما ذكر في (قش) وهو شهادته
بدا رشم ظهره ان سكنا ملهى الدهل يقضى بينة المدعي قبل لا اذا استثنى السكتي في
الدهوى والشهادة وقيل لا يقضى به للدهي لو اقر بالسكتي لذى الدلالة كذب بينته واما
لو لم يقر به برهن المدعي عليه ان السكتي به يقضى به للدهي لا للدهي عليه لان بينة
الحاجج أولى من بينة ذى اليد ووجه التأييد ان اقرار المدعي بالسكتي جعل كذا با
وفي (صل) بصر البناء كره في الشهادة مقصودا في الشهادة والقضاء فلو اقر المدعي
بعد ذلك بالبناء للدهي عليه كان كذا بالشهادة وطلبت الشهادة والقضاء ولو لم يذكر
البناء في الشهادة وحكم له بالبناء والادام اقر بالبناء للدهي عليه لا يكون كذا بالشهادة
لدخول البناء بها فيمكن اقراره كذا بالشهادة أقول فعلى هذا لو قال شهوده بعد
المحكم البناء للدهي عليه لا للدهي ولم يذكر البناء في الشهادة فينبغي ان لا يصحنا حقيقة البناء
لدخوله بها فلا يكون اقرارا وجهها كذا بالا فانهم يبين ما ذكر في اقرار المدعي وقد مر
خلاصه في (خ) و ذكر سيف الدين وجهه في شرحه ان على قول س ر ح لو اقر المدعي
بالبناء والتعير للدهي عليه يبطل القضاء في الوجهين وكذا لا تسمع دعوى المدعي عليه
البناء والتعير في الوجهين أقول فعلى هذا لو قال شهوده قبل المحكم البناء للدهي عليه
لا للدهي ولم يذكر البناء في الشهادة فينبغي ان يكون كذا بالا فانهم يبين ان لا يصح
بشيء للدهي وقد مر خلاصه من ح فيظهر من اقوالهم ان فيه اختلافا جعل بعضهم ذكر
الدار كذا البناء مصرح بجعله حكمه حكم تعصير وجهه وبعضهم اعتبر الاختلال فلم يجعل
اقرار المدعي ولا اقرار شهوده بالبناء للدهي عليه كذا با والله اعلم قال هذا الواقف المقضى
له فلو لم يقر وبرهن المقضى عليه ان البناء فعلى رواية (قضى) لا تسمع دعواه ولا بدنته
ذكر البناء في الشهادة ولا وعلى رواية (صل) لا تسمع دعواه ولا يستلزم ذكر البناء
في الشهادة ولا يسمع أقول بشكل عام من مسئلة السكتي في (قش) اذ ينبغي ان
يقضى بالبناء للدهي لا للدهي عليه ولو برهن لسا من ان بينة الحاجج أولى فعلى ذلك
لا معنى لسماع بينة المدعي عليه قال وفي (ح) شهادته بدا رشمها كذا قال المدعي عليه
البناء يبرهن فلو كان شهود المدعي حضورا وبأسهم القاضي عن البناء فلو قال البناء
للدهي مع الدار لا يلتفت الى قول المدعي عليه وان قالوا لا تدرى لمن البناء انا شاهد فان
الارض للدهي فليس ذلك با كذاب منهم لشهادتهم يقضى للدهي عليه البناء لو برهن
و يترجم به بدمه وسلم الارض الى المدعي ولو لم يبرهن على البناء قضى عليه بالارض
بشهادة شهود المدعي وتبعه البناء فلو برهن المدعي عليه بعد ان البناء اخذته اذ
القاضي لم يقض على المدعي عليه بالبناء بشهادة شهود المدعي قال وهذا الرواية توافق

روايات الشهادات ولو شهد بالدار ثم مات أو غاب قبلها أو ادان بقضى للمضى بالدار بينائه قال المدعى عليه أنا أقر من أن البناء لم يقبل وقضى للدهي بالدار بينائه لانها لما شهد بالدار وشهد بالبناء الا ان بيننا بينهما ما يدرك من البناء فيكون على ما مر (ذ) ادعى على آخر عرصة كرم باء وبرهن بقضى بالعرصة ثم اختلف في الاثبات والاثبات السكي ولاينة قيل القبول للقضى له وقيل للقضى عليه (ط) المدعى عليه الدار لو قال انابنت بنائه والمدعى يعلم ذلك وطلب يمينه لا يحلف المدعى بخوار ان يمينه المدعى عليه للدهي بالمرحى لو قال بنيت له نفسى بلا أمر المدعى بحلفه القاضي (قد) المدعى عليه الدار لو قال بناء ابن خاله من كرهه ام اذهرتو شتن رادمدهي استثنائا كرهه است واذا قضى سو كندى عليه كرهه ام اذهرتو شتن رادمدهي استثنائا كرهه است وقال لا يحلفه القاضي أقول هذا خلاف ما قبله والحق مندى هو ما قبله والله اعلم (فش) ادعى كرم ولم يذكر البناء صريحاً وقضى له ثم برهن المدعى عليه ان اثنات البناء تقبل ويؤمر برفعه أقول مرخلافه في الدار ويكن ان يعلى بان البناء اذا لم يذكر في الشهادة يدخل تبعاً ويحكم بالدهي بناء على الظاهر فيصير المدعى بمنزلة ذى اليد حق البناء فيبقى مختلفاً فيبقى ان تسع فيه بينة المدعى عليه كما مر في المحاراج وذى اليد فاندفع بهذا ما عرف من مثله السكنى من (فش) من ان بينة المحاراج اولى اذ لا بينة للعارج على السكنى حقيقة فانه يدخل بالتبعة لا بالشهادة وفيه قال فواليد انى زدت في العبادات فالمدعى يدعى الدار سوى عمارات المدعى عليه وبين ذلك ولو كان الشهود لا يعرفون العمارة اتخذتة بنفس المدعى من القاضي ليار المدعى عليه بان يفتح الباب ليدخل المدعى والشهود ويرون الزوائد فلان ان يفتح الباب لم يعم لا يجبر على ذلك فالوجه ان يدعى العرصة ويبرهن عليها فاذا حكم له بها يدخلون الدار وشهودون بالباق فيها علموا انه قدنى ولو قال ذواليد امتنع عن الدخول اذ البناء ملكى ليس له ذلك (ط) شهد له بالدار ولم يذكر البناء فانا أو غابا فادعى آخر بناء لنفسه وبرهن بقضى بالارض لمع شهد له بالدار وقضى للدهي بالبناء نصفين فلو برهن المدعى عليه ان البناء لا تقبل سواء برهن قبل المحكم او برهن بعده او قال شهد والمدعى لا قدرى لمن البناء حكم بالارض له وبان البناء خاصة للمدعى البناء وكذا ارض فيه اشجار فهو بمنزلة الدار لو لم يصر ويحكم بالارض للدهي ويتبعه الشجر من غير ان يكون ذلك شهادة بالشجر وكذا الوشدة بالبناء اوسيف ولم يذكر ارضاً وحلية يحكم بالتمام ونفسه وبالسيف وحلية للمدعى من غير ان يكون القص والحلية مشهوداً بهما حتى لو برهن المدعى عليه ان البناء والاشجار والقص والحلية تقبل قبل المحكم وعده شهد له بامته حكمه بها ثم غابا أو ما تظاهر للامة ولدى المدعى عليه لمره شاهداه اخذ المدعى وكذا لو كان الولد ظاهراً وشهداه ثم لم يذكر الولد حكمه بامته ولو ولد قبله من ذواليد ان الولد له لا تقبل أقول ينبغى ان يكون هذا على الاختلاف في البناء فتقبل على قياس البعض قال فلو حضرا وقال لا يمكن الولد للدهي وانما كان للدهي عليه لا يحكم بالولد

للامتداد في المحضات
واهل الذمة في المحضات تعتبر
أهل الاسلام ولاحق للردة
وانما يتصل حق المحضات
لهؤلاء النسوة بالتزوج اذا
تزوجت باجنبي فان تزوجن
بذى رحم محرر من الصغير
كالحدة اذا كان زوجها جاهد
الصغير أو الام اذا تزوجت بيم
الصغير لا يبطل حقها والنساء
أحق في المحضات ما لم يستغن
الصغير فان استغنى بان
يكون يا كل وحده ويشرب
وحده وليس وحده وفي رواية
ويستغنى وحده غالب بالتلام
أولى بالام بالمجربة حتى تميم
وعن محمد بن حماد حتى تبلغ حد
الشهوة ومن لا ولد لها من
النساء لا يبق لها حق المحضات
بعد الاستغناء في التلام
والمجربة وبعدم استغنى التلام
وبافت المجربة فالعصبة أولى
يقدم الأقرب فالأقرب ولاحق
لا بن العم في حصانة التجار يقولو
اختلف الزوجان في سن الولد
فقاتل الام هو ابن ست سنين
وانا احق به كما كذا وقال الولد
هو ابن سبع سنين وانما احق به
فان القاضي لا يحلف احدهما
ولكن ينظر الى البهي ان زناه
يستغنى عن الولاية بان كان
يا كل وحده وليس وحده
ويشرب وحده يدفعه الى الاب
والا فلا واذا خلع الرجل امرأته
وله منها ابنة احدى عشر سنة

نعمها الى نفسه وان كاتب فتخرج من بيتها في كل وقت وتترك البنت ضائعة كان للاب

أرواية لقضاة الزمان فإذا بلغت
أحدى عشر سنة فقد بلغت حد
الشهوة في قولهم صغير لها ب
مسروحة موصوفة أرادت الامة
ان تربي الولد سالها جنانا ولا
تمنع الولد من الام والام تاتي
ذلك وتطالب الاب بالاجرة
ونفقة الولد اختلقوا فيه واصبح
ان يقال للام اما ان تمسكي
الولد ضير احر واما ان تدفعه الى
العمة فإذا استعت الام من
امساك الولد وليس لها زوج
اختلقوا فيه قال القتيبي ابو
جعفر والقتبي ابو الليث رحمهما
الله فيحير الام هل امساك الولد
وقال مشافهنا رحمه الله
لا يجبر اذا بلغت الجارية مبلغ
النساء ان كانت بكرًا كان
للأب ان يضعها الى نفسه وان
كانت ثيبا ليس له ذلك الا اذا
لم تكن مأمونة على نفسها
والسلام اذا عقل واجتمع رايه
واستغنى عن الاب ليس للاب
ان يضعه الى نفسه الا اذا لم
يكن مأمونا فكان له ان يضم
وليس عليه نفقته الا ان
يتطوع هذه الجهة من فتاوى
القاضي الامام غير الذين رحمه
الله في فصل المحصنة ذكر
في الذخيرة لو كان للمصغير
اخوة لا غير فاصطلمهم لولي فان
كانوا اسواقا كبرهم سنا واذا
ماتت الام حتى وصلت المحصنة
الى ام الام ليس لها ان تنقل

للمدعي عليه ولو كانا حاضرين وصالحا القاضي عن الولد قبل الحكم فقالوا هل ادعى عليه
اولا لا تدرى لمن هو لا يحكم في الولد بشئ ويحكم بالامة للمدعي ولا يشبه الولد في هذا الوجه
البناء اذا البناء موصول بالدار فقد أشار الى ان شهود المدعي في مسئلة البناء ولو القى
وقت الشهادة لا تدرى لمن البناء يحكم بالبناء للمدعي الدار (فش) برهن على انكبة
اثنان يتبعه اولادها قضى له بهما ولو قضى بالام يدخل الولد تبعاً وقيل لو كان الولد بيد
غير المدعي عليه فاذا قضى بالام للمدعي لا يقضى بالولد حتى يبرهن بمحضرة من في يده
الولادة علموك لهذا المدعي ولدى ملكه من هذه الامة ولو برهن على خلة في بدرجل
وغيرها في آخر قضى له بالبر كالتفظة ولا يشبه الولد اذا الولد بازان يكون مقضيا عليه
في الجملة فيشترط حضرة مجاوزان يدعي الولد انه حر اما الفرض فلا يصلح ان يكون مقضيا
عليه بحال (شجع) شري امة فولدت عنده ثم استعت بالينة يتبعها الولد لا اقر او برها
والفرق انه بالينة يستعها من الاصل ولذا قلنا ان الباعة يترابعون فيما بينهم بخلاف
الاقرار فان الباعة لا يترابعون فيما بينهم ثم في فصل البينة هل يشترط القضاء بالولد
قيل لا لانه تبع للاصل فيدخل في الحكم تبعاً وعن روح ما يدل على خلافه اذا قلنا اذا
قضى بالاصل للمسئق ولم يعلم بالزوائد لم تدخل الزوائد وكذا لو كانت الزوائد في يد آخر
غائب لم تدخل الزوائد في الحكم لانها لمسا من الاصل قال رحمه الله وفي هذا التعديل
اشارة الى ان الحكم بالينة القائمة على النتائج يجب ان تكون كذلك اقول دل ايضا على
ان مسئلة الثمرة ينبغي ان تكون مسئلة الولد لا يدخل في الحكم لانها (فش)
ادعى عرسه كرم او عرسه دار يدخل البناء والاشجار بعالم يستنصر صر بها وكذا
لوا دعي بالقواسية ابن خانة لم تمنع ولوا دعي العرسه بدنا بها وشهدا بالعرصة
لا غير يحكم له بالعرصة وبالبناء تبعاً لها ولو شهدا بالعرصة واستنصرا البناء بقضى له
بالعرصة لا غير واجاب (شع) عن قاض قضى بالعرصة انه لا يدخل البناء والشعر تبعاً
قال والمسا في الاقرار وذكر في الشهادات انه لو قضى له بالارض يدخل البناء
والشعر تبعاً كذا (ختم) وفي (ط) ايضا الملك الثابت بالاقرار يحصل على الملك المحادث
ولا يظهر في حق الزوائد بخلاف البينة على الملك المطلق حيث يحصل على الملك من
الاصل ولا يظهر في حق الزوائد كما للفرق في مسألة امة لها والدا الحكم بامة حكم بولدها
وكذا المحيوان اذا حكم بجهة كاملة بخلاف الاقرار فانه لم يتناول الولد لانه جهة ماصرة
وهذا لو كان الولد بيد المدعي عليه فلو في ملك الآخر بان باعه هل يدخل في الحكم اختلاف
فيه المشايخ هذا في الحكم اما في البيع فهل يدخل الولد تبعاً بان شري بقره لها ولولم
يدكر الولد وقت البيع قيل يدخل الولد لورضها والا فلا وقيل لا يدخل مطلقاً بلا ذكر
وهو الصحيح وفي بيع اثنان لا يدخل ولورضيعا وقال بعض الفقهاء وكذا الاصل
والصان وفي القرض على قياس قول ح وج لا يدخل وعلى قياس قولهما يدخل
لورضيعا ولو شري امة عرساً لا يدخل ثيابها مثلاً في البيع لانها لا تباع عرساً

إلى مصرها وان كان العقد ثم لها حق الام خاصة في ادب القاضي في باب المرأة

في الجامع الصغير وليس لام
الولداذا اعتقها مولاها ان
تخرج بالولد من المص الذي
فيه ابوه هذه الجملة في الذخيرة
وذكر السيد الامام ابو
القاسم في كتاب الخلاص
صغيرة لمام واخت وابنا
الحق ولم ترغب في ذلك ذات
رحم محرم منها استوجبة
من مالها حتى يحفظها وكان
ابو جعفر يقول اذا امتنت
الوالدة ولا زوج لمقاتها بغير
على ان تمسكها وتفق عليها
من مال الصبية قال القاضي
وبه نأخذ ورأيت في موضع
ثقة الام احق بالجار به حتى
تبلغ حد الشهوة واختلوا في
حد الشهوة والصحيح بنت تسع
سنين وذكر في الجامع الصغير
وهذا حق الام والمحدتين
فاما في حق فبرهن من اولي
بها حتى استغنت وفي المقتط
الحالة اذا عينت للترسية
فايت اجبرت عليها وفيه ايضا
اذا كان انقلابا والجار به هند
الام فليس لها ان تمنع الاب
من تعاهدهما وان صار الى
الاب فليس له ان يمنع الام
من تعاهدهما والنظر اليهما
وفي فتاوى القاضي الامام عمر
الدين رحمه الله ذكر الحضانة
في كتاب النفقات الام احق
بالفلام حتى يبلغ سبع سنين
او ثمان سنين وذكر ابو بكر
الرازي رحمه الله ان الام احق

عاده بخلاف الجمار اذا بيع عمر ما فلا تدخل البرذعة الا بالذكر الا اذا كان الجمار مع
البرذعة وقت البيع فيشترط دخول (ط) شهد ان جميع ما في تربية فلان من الدود
والارضين وغيرها التي هي معروفة بفلان ميراث من جهة لهذ المدي لاوارث له غيره
تخوض شهادتهما لوصف حدوده واولا فلا تشهد بانها لهول وقيل لو لم يعرف حدودها
لا تحمل لهما الشهادة ولو عرفا فلا انهما شهدا بالآلة قبل شهادتهما وهو الا صوب
اقول ينبغي ان تحمل شهادتهما وتقبل في اصول الملك لو تصادق الحضانة على ان
المشهود به هو المتنازع فيه يطلب من المدي شهودا للمحدود ويرفع النزاع في المحدود ايضا
على ما سيبي في آخر هذا الفصل شهد ان داره في داره هذه ولا يحد امن اى
موضع هي قال الشهادة ماطلة شهد انه غضب داره او ادخله في بناءه قضت عليه
بالقيمة (ي) ادعى دارا وبين حدوده وموضعهم وهذا هو الذي كان ذلك عند القاضي
فلما قاما من عنده جاء المدي بشهود وشهدوا على المدي عليه انه بعد ما قام
من عند القاضي اقر من سامعته ان الدار التي موضعها كذا التي في يده للمدي قالوا اما
نحن فلا نعرف الدار ولكنه اقر بهذا ولم يحد في اقراره قانه جاز وقضى للمدي كذا
(ج) وفي (قش) ادعى دارا انه ملكي فبرهن ذواليدان للمدي اقر ان هذا المحدود ملكي
لكن الشهود لم يحدوه تقبل شهادتهم على الدفع اذ لم يشهدوا بالملك وانما يشهدوا
بالاقرار به وهذا يحصل الدفع وجهاتهم بالحد لا تمنع قبول شهادتهم باقراره وحسنه
وقع وصورة برهن المشتري ان الشقيق قال له بعه مني وهو سلم الشقة الا انهم شهدوا
بمقاته ولم يذكر الحد ودلوا على غيرها ينبغي ان تقبل هذه البينة اذ شهدوا باقراره انه
سلم الشقة في هذا المحدود (قش) قال المدي ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا الحضر ملكه مع
الحضر ملكي وقال الشهود ان الدار التي حدودها مكتوبة في هذا الحضر ملكه مع
الدعوى والشهادة كذا والشهادة ان المال الذي كتب في هذا الصل عليه تقبل والمضي
فيه انه اشار الى المعلوم وفيه شهدا بملكه بهذا اللفظ كحدود ملكا ابن مدعيه لكن
ما حدودني وانتم امي وانتم كمدعيه ابن مدعيه عليه بناحق است لا تقبل وفيه
القاضي يعرف حدوده ولا يعرفها شهوده فشهدوا ان هذا الدار ملك للمدي لا تقبل اذ
القاضي انما يقضي بالملك للمدي بشهادتهم والقاضي انما يعرف حدوده ولا يعرف
الملك للمدي الا بشهادتهم فشهدتهم بالملك بلا ذكر الحد ولا تقبل اقول انتم هو
الخير عند القاضي فينبغي ان يصح حكمه بحسب ما تميز فلو شهدا بملك المتنازع فيه

(قوله) الا اذا كان الجمار مع البرذعة (ج) اقول وفي البر و البرذعة والا كاف لا يدخلان
من غير شرط سواء كان هو كذا ولا وهو الظاهر كما في الحاشية وفي الظهيرة باع جارا
موا كذا يدخل الا كاف والبرذعة في البيع وان كان غيره وكف فكذلك هو المختار
لكن اذا دخل اى برذعة وكاف يدخل فالجواب فيه كالجواب في ثياب الجارية اه
يعني برذعة مثله وكاف مثله

به الى تسع سنين واما الجار فينفذ الامه فتقضى من محذور حه الله ان الام اولى

بها الى ان تبلغ حد الشهوة
 نفسه الا اذا لم تكن مأمونة
 على ما ذكرنا وان كانت نيبا
 ضوفا عليها وليس لها لب ولا
 جد لكن لها أخ أو فهم ليس له
 ولاية الضم الى نفسه بخلاف
 الاب والمجد المرأة اذا وادت
 ان تنتقل بالصبي من مصر الى
 قريته وقع اصل النكاح فيها
 لها ذلك وذكر القائل في
 الفتاوى انه ليس لها ان
 تنتقل بالصبي من مصر الى
 القريه بفصل وليس لها ان
 تخرج بالصبي الى دار الحرب
 وان كان اصل النكاح
 فيها وذكر القائل في فتاويه
 ولها ان تنقل الى بعض نواحي
 مصر وان كان الاب لا يمكنه
 الرجوع من ذيارته في يومه
 الى وطنه قبل اليوم وفي
 المنتقى ابن مساحه عن ابي
 يوسف رحمه الله رجل تزوج
 امرأة بالبصرة وولدت له ولدا ثم
 ان هذا الرجل اخرج ولده
 الصغير الى الكوفة وطلقها
 فخاصمت في ولدها وادعت
 ودها عليها قال ان كان الزوج
 اخرجها اليها بامرها فليس عليه
 ان يردده وقال لها اذهب اليه
 وخذيه وان اخرج به فبأمرها
 فعليه ان يفي بمهرها ابن
 سماعيل عن ابي يوسف رحمه
 الله في رجل تزوج مع المرأة
 وولدها من البصرة الى الكوفة
 ثم ردها الى البصرة ثم طلقها

والخصمان تصادقا على ان المشهود به هو المتنازع فيه ينفى ان تقبل الشهادة في أصل
 الدار وان لم يذكر الحدود ولم يمدح الجاهة المتضمنة الى النزاع في أصل الدار ولو وقع النزاع
 في حدوده بعد الحكم بانه له فذلك أمر آخر تجمع فيه المخصوصة برأسه كأن الجار من نوازها
 في حدود داره ما لا في أصلها يسلم لكل منهما أصل داره وتجمع المخصوصة في الحدود والله
 أعلم (قضا) شهدا بداره ولا تعرف حدوده اذا ثبتت اليه لكن لا تعرف اسماء الحدود فان
 القاضي يقبل ذلك منها اذا عدل ولا يعتنهما مع المدعي والمدعي عليه وامين له ليقف
 الشهود على الحدود بحضور أمين القاضي فذا وقف عليها فلا هذه حدود داره شهدنا
 به لهذا المدعي يرجعون الى القاضي وشهد الامينان انها وقفوا وشهد باسماء الحدود
 فحينئذ يرضى بالدار وكذا القريه والمخات وجسيم الضياعات ولشهادان الدار التي
 في بلد كذا في محله كذا التي تلاصق دار فلان ابن فلان القائل في يده هذا المدعي عليه
 لهذا المدعي ولكن لا تعرف حدودها فقال المدعي للقاضي انا آتيك به وداره
 يعرفون حدودها واتى بهم فشهدوا ان حدودها كذا ذكر في بعض النسخ ان القاضي
 يقبل ذلك ويحكم بها للمدعي كافي المسألة الاولى وذكر في بعضها انه لا يقبل اذ الشهادة
 الاولى في هذه المسألة ليست بحجة أصلا بدون الشهادة الثانية فاستوى وجودها
 وعدمها وكذا القريه وجميع العقارات ذكرت هذه المسألة في (ظنه) وقال اختلفت
 الروايات في هذه المسألة والأظهر انها تقبل لان تحمل الشهادة غالبا يكون على هذا
 الوجه فانه اذا شهد البائع على البيع في البلدة والعقار في السواد فالتأهر ان الشهود
 لا يعرفون حدود المبيع لكن يرجعون ذكر الحدود فشهدوا على تلك الحدود
 المذكورة في البيع ولو كانوا لا يعلمون الحدود حقيقة وفيه لو قالوا لا تشهدان الدار التي في
 كورة كذا في محله كذا تلاصق مسجد كذا ملك هذا المدعي ولكن لا نعلم اسماء الجيران
 فقال المدعي انا آتي بشهود يشهدون على الحدود لا تقبل هذه الشهادة اذ يشهد الملك لم
 يشهدوا الا بحد واحد وشهدوا بالحد لم يشهدوا بالملك فلا تقبل بخلاف الشهادة فتدعى معانية
 الدار اذا لم ترق فحصلت بالاشارة بلا ذكر الحد فتقبل أو قول ينفى أن يكون هذا على
 الرواية الاخرى لا على القول الاظهر وفيه شهدا على كورة حدوده شهدا أن الحدود
 تقبل شهادة القريتين وكذا الرشد على الاسم والنسب ولا يعرفانه وشهدا أن ان
 فلا نأصل ذلك الاسم والنسب تقبل شهادة القريتين (فن) ادعى ضيقه وذكر
 حدودها وشهدان الضيقة التي حدودها كذا ملك المدعي لكن لا تدري باي موضع
 هي تجمع هذه الشهادة وتؤثر المدعي باقامة البينة أن الضيقة التي شهدوا بها في موضع
 كذا فلويرى بقضي بهاله (هه) ادعى داره فقال له القاضي هل تعرف حدوده قال
 لا ثم اعدوا بين حدوده لا تسمع ولولا قال لا يعرف اسماء الجيران ثم ذكر في المرة الثانية
 يسمع وجنسه وهو الشاهد على اليد في العاشر وفيه كتب في آخر فصل دعوى المخارج
 مع ذي اليد

فليس لها ذلك إلا أن تخرجه
اليومها وقد كان الزوج
تزوجها فيه والمحال أنه لا بد
من الأمرين جميعا الويل
ووجود التكاح وهذا كله
إذا كان بين المصريين تفاوت
أما إذا تفاوا بحيث يمكن الوالد
أن يطلع على ولده ويبيت في بيته
فلا بأس به وكذا المحو في
القرينين ولو انتقلت من قريبه
المصر إلى المصر لا بأس به لأن
فيه نظرا للصغير حيث ينتقل
بأخلاق أهل مصر وليس فيه
ضرر بالأب وفي عكسه ضرر
بالصغير حيث ينتقل بأخلاق
أهل السواد فليس لها ذلك
وإذا وقت القرينين الزوجين
وبينهما ولده وأدانتان تنتقل
بولدها من المصر إلى قريتهما
كان محال يمكن للزوج أن يزور
ولده ونظر في امره ويبيت في
أهله فلها أن تنتقل بولد والـ
فلا هذا هو الفاصل بين
المسافة القريبة والبعدة
ويتعلق بهذا الأصل مسائل
منها هذه المسئلة ومنها ما ذكر
في شهادات المحيط الشاهد إذا
دعي إلى الشهادة وهو في
الرسائق هل يجب عليه
الحضور إن كان محال للحضر
مجلس المحكمة كونه الرجوع إلى
أهله في يومه يجب عليه الحضور
والأفلا ومنها ما ذكر في فصل
الدعوى وتحرير الباب من أدبي
القاضي من المحيط المدعي عليه

§ (الفصل الثامن في دعوى الخراج مع ذى اليدوفى تاريخ الدعوى والشهادة) §

(في) اعلم أن الرجلين إذا ادعيا بعضنا بعضا فلا يخلو أنما أن يدعيهما ملكا مطلقا أو أدنا
أو شرا وكل قسم ثلاثة أقسام لأنه إما أن يكون المدعى أوفى يدهما أو فى يد
أحدهما وكل وجه على أربعة أقسام لأنه إما أن لا يؤرخا أو أرخا تاريخا واحدا أو أرخا
وتاريخ أحدهما سبق أو أرخ أحدهما إلا الآخر وجملة ذلك ستة وثلاثون فصلا أما لو
ادعيا ملكا مطلقا والعين في يد ثالث ولم يرث أرخا أو أرخا تاريخا واحدا أو أرخا يدهما
بينهما لاستواءهما في الحجج وإن أرخا وتاريخ أحدهما سبق يقضى للأسبق لأنه أدنى
الملك لنفسه في زمان لا ينافيه فيه غيره فيقضى بالملك ثم لا يقضى بعده لقبره إلا إذا
تلقى الملك منه ومن ينارحه لم يتلق الملك منه فلا يقضى له به ولو أرخ أحدهما إلا الآخر
فمقدم روح لا عبرة لتاريخ ويقضى بينهما نصفين لأن توقيت أحدهما لا يدل على
تقدم ملكه لأنه يجوز أن يكون الآخر أقدم منه ويحتمل أن يكون متأخرا عنه فيفعل
مقارنا وماله الاحتمالين وعند روح المؤرخ لأنه أدنى لنفسه الملك في ذلك الوقت
يقينا ومن لم يؤرخ ثبت الحال فينا وفي ثبوته في وقت تاريخ صاحبه شك فلا يعارضه
وعند روح أنه يقضى لمن أطلق إن دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الأصل
ودعوى المؤرخ يقتصر على وقت التاريخ ولذا يرجع الباعه بعضهم على بعض ويستحق
الزوائد المتصلة والمنفصلة فكان المطلق أسبق تاريخا فكان أولى هذه إذا كان المدعى
في يد ثالث فإن كان في يدهما فذلك الجواب لأنه لم ير بيع أحدهما على الآخر باليد
ولم ينص حاله من الآخر باليد وإن كان في يد أحدهما فآخره سواء لم يؤرخا فهو للخارج
لأن يثبت كثرنا بتاوان أرخا أو أحدهما أسبق فهو لأسبقهما المار ومن روح أنه
رجع عن هذا القول وقال لا تقبل بينة ذى اليد على الوقت ولا على غيره لأن البينتين
قامتا على مطلق الملك ولم تعرضا لجملة الملك فاستوى التقديم والتأخر فيقضى للخارج

§ (الفصل الثامن في دعوى الخراج مع ذى اليد) §

(قوله) وجملة ذلك ستة وثلاثون فصلا أقول قال في المهر مدته ما هنا من العمادية
أقول إن هذا التفسير ليس بمحاصر والمصواب أن يقال الخ ثم قال صارت خمسة عشر
عشر فراجع إن شئت (قوله) أما لو ادعيا ملكا مطلقا (الخ) أقول وفي الجبران دعوى
الوقت من قبيل دعوى الملك المطلق بعتبة أدراك الوقت فذكره في باب دعوى الرجلين
(قوله) وإن كان في يد أحدهما فإن أرخا سواء (الخ) أقول هذه المسئلة المتقولة من
المخالصة ليست من باب دعوى الملك المطلق وفي الخلاصة إذا ادعيا تلقى الملك من
رجلين والدار في يد أحدهما فانه يقضى للخارج سواء أرخا أو لم يؤرخ أو أرخ أحدهما ولم
يؤرخ الآخر إلا إذا كان تاريخ صاحب اليد أسبق أه وحمل هذه المحاشية في دعوى
الملك بسبب وسند كره فيه

إذا كان بعيدا من مصر لا يغنيه القاضي وإن كان قريبا يغنيه والفاصل بين القريب والبعيد

انه اذا كان بحيث لو اشكر من
مقره فلهذا قرى بيوان كان
يحتاج الى أن يبيت في الطريق
فهذا بعيد وصنوا المضارب
فينتقى من مال نفسه في العصر
ومن مال المضاربة في السفر
فان خرج الى قرية فان كان
بحيث يمكنه ان يعود الى أهله
في يومه يتعشى عندهم فان
نفقته لا تكون في مال
المضاربة وان كان لا يمكنه ان
يعود الى أهله في اليوم يكون
في مال المضاربة ذكر هذه
المسئلة في شهادات الخياط
وفى كرى في كساح قناري
الديناري فخرنا وسيد
وأجهز ساخت وفعل صحت
وهجر جري نيامدى كردومات
قبل التسليم قال لا يكون
ميراثا ولا يكون للصغيرة ولو
كانت كبيرة فمحتاج الى القلم
لأنها اذا كانت صغيرة ينوب
بعض الاب عنها (خنيان
مغبر) قال اب احدهما
لا اب الاخر فمضر من الشهود
روجت ابنتي هذه من ابنتك
هنا وقيل الاخر ثم ظهران
الجارية كانت غلاما واولاد
كان جارية كان التسكاح جائزا
وهو نظير ما اذا جعل الرجل في
عقد التسكاح نفسه مملوكا للتكاح
وظهر ما ايضا ما قال في المأمور اذا
قال الرجل اشتريت نفسي
فقال الممر اتعنت قال اكثر
أهل العلم لا يقع المخلع والمختار
انه يقع في الفصل الاول من

أهله أمكنه ان يحضر مجلس الحكم ويحبس ويبقى في

ولما ان البنتمع السار يحضر معن الدف فان الملك اذا ثبت لنفسه في وقت
ثبوته انهم بعده لا يكون الا بالتالي منه فصار ثبوته في اليد كالتاريخ متضمنة
دفع بينة الخارج على معنى انها لا تنضم الا بالاثبات التالي من قبله ويثبت على الدفع
مقبولة وعلى هذا اذا كانت الدار في أيديهما صاحب الوقت الاول أولى عندهما
وعنده تكون بينهما فان أخرج أحدهما لا الاخر فعند سروح يقضى للآخر لان يثبت
أقدم من المطلق كما لو ادعى رجلان شرهما واحد وأخرج أحدهما لا الاخر كان المخرج
أولى وعند سروح وم يقضى للخارج ولا عبرة للوقت لان بينة ذى اليد انما تقبل اذا
كانت متضمنة معنى الدفع وهنا وقع الاحتمال في معنى الدفع لوقوع الشك في وجوب
التالي من جهة مجوز ان شهودا خارجا لو وقتوا كان أقدم فاذا وقع الشك في قيمته
معنى الدفع فلا تقبل مع الشك والاحتمال وان ادعى كل واحد منهما الارث من أبيه فلو
كان العين في يد ثالث ولم يورثا أو أخرجوا سواء فهو بينهما نصفان لاستوائهما في الحق وان
أخرجوا أحدهما سبق فهو لاسبتهما عند سروح وكان سروح يقول أولا يقضى
به بينهما نصفيين في الارث والملك المطلق ثم يرجع الى ما قلنا وقال مروح في رواية أبي
حفص كما قال ابو حنيفة مروح وقال في رواية أبي سلمان لا عبرة للتاريخ في الارث فيقضى
بينهما نصفين وان سبق تاريخ أحدهما لا لغيره لان الملك لا ينقسم بينهما ابتداء بل
لموئبيهما ثم يجرى به الى أنفسهما ولا تاريخ لملك المورثين فصار كل واحد من المورثين ورثا
على الملك المطلق حتى لو كان ملك المورثين تاريخ يقضى لاسبقيهما قول ينفى ان يكون
حكم هذا حكم دعوى الشر من اثنين لان المورثين كباثنين في تلقى الملك منهما من لم
يعسر التساوي في الشر من البائعين ينفى ان لا يعسر التساوي في الارث ايضا فبرد
الاشكال على من خالف فيشكل التفتي الى الجمل على الروايتين والحاصل ان في
اعتبار تاريخ التلقي من البائعين اختلاف الروايات على ما سيبي في مسك كذا الارث
فلا فرق بينهما في الحكم فلا اشكال حينئذ قال وان أخرج أحدهما لا الاخر يقضى
بينهما نصفيين اجماعا لانهما ادعيا تلقى المائتين رجلين فلا صعب للتاريخ وقيل
يقضى للآخر عند سروح ولو كان العين في أيديهما فكذا الجواب واذا كان العين
في يد أحدهما ولم يورثا أو أخرجوا سواء يقضى للخارج وان أخرج أحدهما سبق فهو
لا سبقهما وعند سروح الخارج لانه لا عبرة للتاريخ هنا وان أخرج أحدهما لا الاخر
فهو الخارج اجماعا وقيل عند سروح للآخر وان ادعيا الشر من واحد ولم يورثا

(قوله فشكل التفتي) أقول اى التخصيص (قوله واذا كان العين في يد أحدهما
الخ) أقول اذا و تاريخ الخارج سبق وان أخرجوا تاريخ ذى اليد سبق فهو له والحاصل
انه للخارج الا اذا سبق تاريخ ذى اليد كاسيا في موضع المسئلة في تلقى الارث من اثنين
(قوله وان ادعيا الشر من واحد الخ) أقول ويسا في آخر هذا الفصل لواجتماعه
مع قبض وصدقة مع قبض فهما كاجتماع شر اثنين به به لم حكم دعوى الوقف مع المبة

ينسأوا قامت المرأة ينقأن
الولي زوجها منه بعد البلوغ
بغير رضاها فالبينة بنته الرجل
وان لم يكن لها بينة فالقول قول
المرأة وقيل القول قول الزوج
والاول اصح والبيع على هذا
القياس حتى لو باع مال ولده
ووقع الاختلاف بين الابن
وبين المشتري فقال المشتري كان
البيع قبل البلوغ وقال الابن
لا بل كان بعد البلوغ فالقول
قول الابن على اصح القولين
والبينة بينة المشتري وحسن
هذه المسائل مذ كروفي
متفرقات كتابها مسائل شيخ
الاسلام ههنا ابن حزم السعدي
عن قال لا تزوج بنتي
فلانة من ابنتك فلان بكذا
وقال الاخر قطعتا ابني ولم يقل
لابني فلان وله ابنان
هل ينكح النكاح قال لا
والحاصل انه لو قال زوجت
ابنتي من ابنتك وله بنت واحدة
وقال الاخر قبلت لابني وله ابن
واحد صح لعدم الاستباه ولو
كان له ابنان وسمى المزوج البنت
والابن أطلق الاخر واقتصر
على قوله قبلت صح ايضا اما
اذا لم يقتصر على قوله قبلت بل
زاد وقال قبلت لابني ولم يسم
الابن في الابتداء لا يصح في
فتاوى القاضى ظهير الدين
وجمعه الله

(فمسائل الطلاق)

او ارضا سواء فهو بينهما نصفان لاستوائهما في الحجته وان ارضا واحدهما سبق
يقضى لاسبغهما اتفاقا بخلاف مالوا دعيها الثراء من وجلي لانهما يشتان الملك
لبائعهما مالوا تاريخ الملك البائع فصار بينهما ملكا لا يتعديه وصار كأنهما حضرا وبرهنا
على الملك بلاتاريخ فيكون بينهما ما هنا فقد اتفق على ان الملك مكان لهذا
الرجل وانما اختلفا في التلقي منه وهذا الرجل اثبت التلقي لنفسه في وقت لا ينافيه
فيه صاحبه فيقضى له به ثم لا يقضى به لغيره بعد الا اذا تلقى منه وهو لا يتلقى منه وان
ارخ أحدهما الاخر فله وللأخر اتفاقا لانه اثبت شراءه لنفسه في زمان لا ينافيه فيه
غيره فيقضى له به حتى يتبين تقدم شراء غيره عليه بخلاف مالوا دعيها الثراء من وجلي
ووقت أحدهما الاخر فله به يقضى بينهما نصفين لان كل واحد منهما حصة خصم من
بائعه في اثبات الملك وتوقيت أحدهما لا يدل على سبق ملك بائعه ولعل ملك البائع
الاخر اسبق فلذا قضيت بينهما وهذا اتفاقا على ان الملك لبائع واحد فاحتاج كل منهما
الى اثبات سبب الانتقال اليه الى اثبات الملك للبائع وسبب الملك في حق من وقت
شهوده اسبق فكان هو بالمضي احق وان كان العين في ايديهما فهو بينهما الا اذا ارضا
واحدهما اسبق فخذ يقضى لاسبغهما وان كان في يد أحدهما فهو لذي اليد سواء
ارخ او لم يزوج الا اذا ارضا وتاريخ الخارج اسبق فيقضى به للخارج كذا (في) وفي (ذ)
يقضى في الملك المطلق بينة الخارج لاسبغته ذى اليد هذا ولو لم يذ كر تاريخا او استوبا
فيه ولو كان تاريخ أحدهما اسبق فهو اولى بالثبات في غيرة عند ح في الملك المطلق وهو
قول س وح اخر او قول م اولا وعلى قول س وح اولا وهو قول محمد رحمه الله
آجر الا صبرة للثبات في الملك المطلق فيقضى للخارج (قطعا) ولو برهن الخارج
وذو اليد على النكاح مطلقا بلاتاريخ فيقضى بينة ذى اليد ولو قضى للخارج في
النكاح بينة ثم برهن ذو اليد هل يقضى بينته اختلف فيه المشايخ وسم
الله وفي مطلق الملك فساوى النكاح لا يقبل بينة ذى اليد على الملك بعد
ما قضى عليه وفاقا هذا الراخا في الملك المطلق واحدهما اسبق اما لو ارخ أحدهما
فقط فلى قول ح وح يقضى للخارج والمحكم به للزوج رواية عنه وهذه الرواية

واقعة القوي ادعى ذو يد هبة من والده وادعى آخر وقامته وارخ الاول لا الثاني والمحكم
العمل بينة ذى اليد المورخ فامل (قوله وان ارخ أحدهما الاخر فهو للزوج اتفاقا)
اقول اى وهما خارجا وبائعا واحدا وسيا في الورقة التي تلي هذه ولو ارخ أحدهما
فدوا اليد اولى اذ وقت الساكت يحتل فلا يقضى قبضه بالثبات ولو كان المبيع في يد
بائعهم ولا أحد المبيعين تاريخ فالزوج اولى اذا انزاع في وقته فراجع اذهو قيد
نصاها ولكن قوله فيما ياتي وان كان العين في ايديهما وقوله بعده وان كان في يد
أحدهما شاهدا ان وضع ما هنا فيما اذا كان المبيع في يد ثالث ويستعرض
المصنف لقوم ما قلناه والمفروض في الكل ان البائع واحد فامل

من نساءهم ان اوتيتهم فعدتهن
ثلاثة اشهر الى ان قال واللاي
لم يحضن والاقامة في حق المحيض
خاصة حتى يقدوا الاستبراء
في حقها بالشهر وهو بالمحيض
لا يظهر ثم ان كان الحلاق
في اول الشهر يعتبر الشهور
بالالهة وان كان في وسطه فيالو
يام في حق التفرق وفي حق
العدة كذلك عندنا في منقبة
وجه الله وعندهما يكمل
الاول بالاعبر والموسطان
بالالهة وهي مسئلة الاحارات
ويقع طلاق كل زوج اذا كان
بالنفاة ولا يقع طلاق الصبي
والجنون والتام لقوله عليه
الصلاة والسلام كل طلاق جائز
الا ملاق الصبي والجنون هذه
الجملة في الهداية وفي الزخيرة
طلاق الصبي غير واقع وكذلك
طلاق المعتوه والجنون وقيل
في الحد الفاصل بين المعتوه
والجنون والعاقلة ان العاقلة
من يستقيم كلامه واقواله
وقهره نادر والجنون ضده
والمعتوه من يختلط كلامه
واقواله فيكون هذا غالبا وذاك
ضالبا فكانا سواء وفي الحد
الفاصل بين الجنون والمعتوه
والعاقلة اقوال تنظر في طلاق
الذخيرة وكذلك طلاق النائم
غير واقع واذ طلق النائم امراته
في حالة النوم فاعبر بذلك
بعد الانبياء فقال اجرت ذلك
املاق لا يـحـثي ولو قال اوقعه

اشارة الى ان التاريج في الملك المطلق حالة الانفراد معتبر ضده ولكن الصحيح هو
الشهور من مذهبه انه غير معتبر (هد) في مطلق الملك لو ارجح احدهما فقط يقضى
لخارج هند ح و م وضد س ح وهو رواية عن ح و ح يحكم للزوج سواء
اخرج الخارج او ذواليد فالحاصل ان الخارج مع ذى اليد ولو ادعى ايهما لمكامل طلاقا لخارج
اولى في كل اله والاذ ابرهن ذواليد على النتائج اوسق تاريخ ذى اليد وفيه وكذلك
كل سبب للثلاث لا يتكرر لانه في معنى النتائج كلبد وحلب لبن ولو كان يتكرر فضى به
لخارج وهو كبنامو قمرس اقول على هذا ينبغي ان يقضى لخارج في دعوى الشراء لانه
عما يتكرر ولو قال في دعوى الخمار عابض من شهر فقال المدعى عليه اني ابرهن انه
ملكى وفي ذى من سنة او غيره يحكم للمدعى ولا يلتفت الى بينة المدعى عليه لان ما ذكره
المدعى من التواريخ غريبة انما هو من يده لا تاريخا لمكامل ودعوى في الملك المطلق حال
عن التاريخ فتاريخ ذى اليد وحده لا يعتبر عند ح و ح في الملك المطلق كذا (ذ) وفي
(جنم) برهن الخارج انه من سنة ستين وبرهن ذواليد انه بيده منذ ثلاث سنين فهو
لخارج لان ذاليد لم يبرهن على الملك وعن ح و ح انه لذى اليد هاتفي دعوى الخمار
مع ذى اليد لمكامل طلاقا فلو ادعى النتائج يحكم بين ذى اليد كذا الوادعي ذواليد نتاجا
والخارج لمكامل طلاقا وهذا قول بورخا فلوراحكم لذى اليد ايضا الا اذا خالف سنة
لوقت ذى اليد ووافق وقت الخمار ح فحينئذ يحكم للخارج ولو خالف سنة للوقتين لقت
اليستان هند عاملة المشايخ بورك في يد ذى اليد على ما كان (شحن) كذا في رواية وهو
بينهما نصفه ان في رواية (هد) لو اشكل سنة فهو بينهما (م) لو اشكل سنة انما يقضى
بينهما الو كان في يد ثالث اما لو كان في يد احدهما يقضى بلذى اليد (شهد) التاريج
في النتائج لقوى كل حال ارضا هو مساو او احدهما سبق او ارجح احدهما فقط
اذا الغرض من اثبات التاريخ اثبات زيادة الاستحقاق على خصمه استبرح بيته واثبات
زيادة الاستحقاق لا يصح في النتائج لانه دعوى اولية الملك اقول فان قيل هذا ينشأ
ما في الخمار ح و ذى اليد حديث قال اذا نال سنة لوقت ذى اليد ووافق لوقت
الخمار ح يحكم للخارج فاعبر التاريخ ولا يحكم به لذى اليد وينافي ايضا مسألة
الخمار حين لانهما اذا رقتا النتائج يحكم لمن يوافق سنة تاريج فاعبر التاريخ ولا
يحكم بينهما كمال بورخا يقال لامانة لانه حكم كذلك ظهور ذب بينة احدهما
بعد عدم الموافقة لا اعتبار تاريخه فكاه يبرهن على النتائج الا احدهما ولكنه
لا يتخلص الواحدة فانه اعتبار في الجملة والاسانظر كذب الاخر لكن الغرض معلوم
فلا اشكال (شهد) برهن الخمار جان على النتائج فلورخا او ارضا سواء او ارجح
أحدهما لا الاخر فهو بينهما لقت المخرج ولو ارضا او احدهما سبق فلورافق سنة لاحدهما
(قوله) تاريج ذى اليد وحده لا يعتبر (الخ) اقول انظر في السادس عشر مجد كلاما في
المسئلة اوسع من هذا

ذلك الطلاق لا يقع ولو قال أو
 قمت ذلك يقع وكذلك لو قال
 رجلا طلق امرأه الصبي فقال
 الصبي بعد بلوغه أرقعت
 الطلاق الذي أوقعه فقال يقع
 ولو قال اجرت ذلك لا يقع هكذا
 في الفصل الثاني من طلاق
 الذخيرة وفي الفصل الأول من
 فتاوى القاضي الامام الاجل
 نضر الدين وفي اخرها باب التعليق
 من طلاق فتاوى القاضي
 الامام نضر الدين صي قال ان
 شريعتك كل امرأة تزوجها
 فهي طالق فترى وهو صبي
 فتزوج وهو بالغ فظن صهره
 ان الطلاق واقع فقال هذا
 الباطل اذ امر است برهن قالوا
 هذا اقراء منه بالحكمة فصرم
 امراته ابتداء وقال بعضهم
 لا تحرم امراته وهو الصحيح لانه
 ما اقر بالحكمة ابتداء وانما
 اقر بالسب الذي تصادقا
 عليه وذلك السب باطل وما
 يتصل بهذه المسألة ما ذكر في
 الذخيرة اذ جرى بين الرجل
 والمرأة خلع غير صحيح فساه
 رجل باذن جدائ كرهت
 فقال نعم فهذا اقراء منه بالحكمة
 واقراءه بحمة عليه وفي فتاوى
 القاضي الامام نضر الدين
 رحمه الله تعالى سئل نجم الدين
 عن خلع امراته ثم تزوجها بعد
 ذلك ثم قال تو برهن حراي بذا
 خلع هل تحرم عليه قال نعم
 لانه اخبرتها الا ان عليه حرام

فهو له قتلهم وكذب الاتروكوا فلهما الواجب فلهما لم يثبت الوقت فكلتهما
 لم يثبتوا وقيل فلهما القتل - اطلعت البينتان فلهما وكذبهما فلا يقضى لهما (بس)
 برهن على ذي اليد انه مندهم برهنين فظن الحاكم في سنة فاذا هو ثلاث سنين لا تجمع
 دعواه لان سنة كذب شهده اذا الميديع الخارج على ذي اليد فعلا امالو ادعى عليه
 فعلا بان ادعى ذواليد تناحا وادعى الخارج انه له قصبه منه ذواليد او اجره او اعاره
 او اودعه امى من ذي اليد فبرهنا فهو للخارج (ش) بمائل النتائج ما هو في معنى
 النتائج كغزل فالت هو غزله وقصبته منى وراثت صاحبة اليد هو غزله فبرهنا
 حكم بينة الخارجة لما مر من دعوى الفصل كذا (ش) والحاصل ان بينة ذي اليد
 على النتائج انما تسترجع على بينة الخارج على مطلق الملك او على النتائج اذا الميديع
 الخارج عليه فعلا كرهن وقصب وقوه امالو ادعى الخارج فعلا مع ذلك فينته اولي
 كذا (ذ) وفي (بس) دابة بسده فبرهن آخرتها اجرها من ذي اليد او اعارها او
 رهنها منه وبرهن ذواليد انها له نقتض عنه قضى بها لذى اليد لانه يدعى ملك النتائج
 والاخر يدعى نحو اعارة او اجارة وان النتائج اسبق من تحوّلها او اعارة وهذا بخلاف ما في
 (ذ) وفيما برهن الخارج على نتائج حكمه بها ثم برهن ذواليد على نتائج يحكم به
 بخلاف ما لو برهن الخارج على الملك المطلق وحكمه ثم برهن ذواليد على الملك المطلق
 لا قبيل (خل) بسد بكر شاة برهن زبديا انه له ولد في ملكه وحكمه بها ثم برهن
 جروا انه له ولد في ملكه بوزر بديا عاده البينة اذا لاى قامت على قبر جرو فلم تكن
 همة على جرو فلو اعاذ ما فهو اولي لانه ذواليد وان لم يسد فقهى لعمر والمديع فاذا قضى
 له ثم برهن زبدي على النتائج حكمه بها فبرهن على شيء برهن عليه في الابتداء كان
 الحق به فكذلك في الانتهاء اقول فعلى هذا لو برهن بكر على النتائج بعد الحكم لعمر
 ينبغي ان يحكم بكر لسامراته ذواليد الاول فلو برهن بكر على النتائج بعد الحكم الثاني
 لزبدي في ان يحكم بكر ايضا لان زبديا هو جبال نسبة الى بكر وان سكان زبديا زيد
 بالنسبة الى عمرو وسبيعي فاني دعي (فش) واقه اعلم (ذ) لو اعاذ المديع به بالنتائج
 بينته حكمه وان لم يبرهن حتى قضى للمديع ثم اعاذ قبيل بقبل وينقض الحكم ويسيل لا

(قوله برهن الخارج على نتائج حكمه بها ثم برهن ذواليد على النتائج حكمه به) اقول
 يستدل بهذا على جواب واحدة الفتوى ادعى ناظر وقف على ناظر وقف آخران الارض
 التي يسدله وحددها بجهة الوقف الذي انما مستحكم عليه لا للوقف الذي يسدله فقام
 ذواليد البينة انما للوقف الذي هو مستحكم عليه وبغير المدعى من البينة فحكم لوقف ذي
 اليد ثم برهن الخارج على ذي اليد انه يقبل ويحكم بها لوقفه ووجه الاخذ ان بينة
 الخارج على النتائج وان كانت مثبتة له الملك وفسا اصابه وحكم بها تبطل فكيف لا تبطل
 بينة ذي اليد في المالك المطلق وان حكم بها القاضي لان يده كافي مع علمها اى
 البينة فوجدها غير ملازم ولا حاجة تبطل الحكم مع كونه قضاء ترك بظاهر اليد تامل

بدان الخلع واذا حرمت عليه باقره يجب المسمى في هذا النكاح بالفسا ما بلغ لانها لا يصدق في حقها وذك

في العدة اذا قال الزوج بخل في خلع
الطلاق ما قرره وهذا اذا لم
يسبق خلع أصلاً فليس بخل
فاسد فقال ذلك بناء على أن
المخلع صحيح قال ظهير الدين
المروغيني رحمه الله تعالى
لا يقع وقال نجيم الدين النسفي
يقع ولو أضاف إلى ذلك المخلع
بدان خلع لا يصح عند
الكل وروايت في فوائد صدر
الاسلام ظاهر بن عمود وجه
الله فن لفتي كفت شوي كفت
ابن كمر است ومرت ميان
بابت شديان لفظ ثم تبين
أن ذلك اللفظ ليس بكفر حتى
من نجيم الدين النسفي رحمه الله
انه لا يقرم وفي طلاق
فتاوى القاضي الامام فخر
الدين امرأة قالت زو جهان
وكيل موته فقال هلتي فقال
طلقت نفسي ثلاثاً فقال الزوج
بالفارس توبرون حرام كشتي
بالواجب دابا بودقة فقام أراد
الزوج ان راجعها قالوا بئس
من فتيه ان قال ضيف به
التوكيد بالطلاق ولم ينو
العددين تبين بواحدة وهذا
الجواب إنما يصح على قول
أبي يوسف ومحمد رحمه الله
أنما هي قول أمي خيفة وجهه
الله قالوا لا يقع شيء بناء على أن
التوكيد اذا خالف أمر الموكل
لا يصح عمل الموكل وعليه
الفتوى كذا ذكره في المسئلة
في فصل الطلاق الذي يكون

(خ) المقضى عليه يتناج أو يملك مطلقاً لو برهن على التناج أو على التلق من المدعي تقبل
(ج) المستحق عليه لا يستحق على المستحق إلا إذا ادعى الاستحقاق من جهة أو التناج
(هـ) ادعى ذوال اليد تناجاً أيضاً ولم يبرهن حتى حكم به بالمدعي بالتناج ثم برهن
المدعي عليه على التناج لا ينتقض الحكم الأول (بس) برهن أن قاضي بلدة كذا
قضى له بشهادة شهود وشهدوا أنه لو برهن ذوال اليد أنه له وفي ملكه بقضي به
لصاحب القضاء (خ) برهن المخارج أن هذه أمته ولدت هذا القن في ملكي وبرهن
ذوال اليد على مثله يحكم به بالمدعي لأنهما ادعيا في الامتلاك مطلقاً فيقضي به بالمدعي
ثم يستحق القن تبعاً (فـ) ادعى أنه ملكه فقال ذوال اليد أو خصمه فلان ولم يبرهن
صلى الأيداع حتى قصي للمدعي ثم جاء المودع وبرهن على التناج ومدعي الملك المطلق
برهن على التناج أيضاً يحكم للمدعي لا للمودع إذا ادعى ذوال اليد وبرهن على التناج فهو
له وبه في الحال ثابتة بالحكم والمودع لم يبرهن على أنه كان لودعه ليثبت به السابق
أي صير المودع ذوال اليد بواسطة مودعه فلذا يقضي له حتى لو برهن المودع أنى أو دعيته
يقضي بالتناج للمودع فظهر أن الحكم الأول للمدعي مطلق الملك كان حكماً على غير
خصم ولم يكن نافذاً وهذه المسئلة تبدل على أن دعوى التناج بعد دعوى مطلق الملك
تصح (خل) برهن كل من المخارج وذو اليد على تناج في ملكاً بانه حكم لذو اليد
إذا كل منهما خصم عن بائعه فكان بائعهما حاضر أو ادعيا ملكاً يتناج فانه يحكم
لذو اليد كذا هذا (ذ) برهن أنه له وفي ملكه وبرهن ذوال اليد أنه له وفي ملكاً
بائعهما حكم به لذو اليد لانه خصم عن تلقى الملك منه وبه يد المتلقي منه فكانت خصم
وبرهن على التناج والمدعي في يده يحكم به كذا هذا هذا لو ادعيا الملك يتناج فلو
ادعى المخارج وذو اليد بسبب نحو شرا أو أو شبهة فلا يخبروا أن يدعيا تلقى الملك من
جهة واحدة أو من جهة اثنين فلو ادعيا من جهة واحدة وبرهن أحدهما حكم به بهذا السبب لذو

(قوله ادعى ذوال اليد تناجاً أيضاً) أقول قال الشيخ زين في بخره في شرح قوله ولو برهن
المخارج على ملك مورخ وتاريخ ذى اليد استحق أو برهن على التناج الخ أطلق في قوله
ولو برهننا فعمل ما لظاهر المخارج فقط على التناج وقضى له ثم برهن ذوال اليد فانه يقضى
له ويبطل القضاء للأول كافي خزانة الأكل ثم نقل (ما) من العدة المروغية (هـ)
وأقول الظاهر أن ما في المخارفة هو الرابع كما يشهد له الاقتصاد عليه في العمادية
والبرزازية وغيرهما فزددت لطلاق المسئلة أن شئت والله تعالى أعلم (قوله فكان
بائعهما حاضر الخ) أقول دل هذا على أن بائع البائع كذلك وكذلك واهب البائع
وبائع بائع البائع وأن كروند اقتبعت بذلك في واقعة الفتوى ادعى خارجاً كذباً على
ذو يد أنه ملكه فادعى ذوال يد أنه كذباً شرا من فلان وفلان أنه من فلان وهو
ابن فرسه ولد في ملكه تأمل (قوله فلو ادعى المخارج وذو اليد بسبب إلى قوله بهذا
السبب) أقول أي يحكم لذو اليد بسبب هذا السبب

زوجها كان محشما بايدار
ماتت في داو الاسلام مسئلة أو
مرتدة لم تبين الصغرة من زوجها
فصر انية صغرة تحت مسلم
فهمس أبوها وأمه نصرانية
قد ماتت أو هي حية لم تبين
الصغرة من زوجها ولو فهمس
الابوان بآنت من زوجها وان
لم يلقاها بايدار الحرب مسلم
تزوج نصرانية صغرة فلما
ابوان نصرانيان قبلت
الصغرة وهي لا تعلم
النصرانية ولا دينان الايمان
ولا تصف بآنت من زوجها
وكذا الصغرة المسئلة بالامام
الابوين اذا قبلت وهي لا تعرف
الاسلام ولا نصف تبين من
زوجها كانتا اردت ولهذا
اختار الاقامة والصلواة
استيفاف المرأة وهو حسن
فكن ينبغي ان يكون
الاستيفاف على وجه
الاستفهام يسير الوصف
عليها وقد كرنا هذه المسائل
في مسائل النكاح والصبي
الذي يعمل يصح ارتداده
ويوجب الفرقة في قول أبي
حنيفة ومحمد وزوجها الله وكذا
ارتداد الصبية التي تعلم اذا
بلغ الصبي عا فلا وهو لا يصف
الاسلام يكون مرتدا لانه
لا يقتل كما كره على الاسلام
اذا لم يتم ارتداده تصح رده ولا
يقتل صبي نصراني زوجته
أوه نصرانية فاسلمت المرأة
لأبقرى القاضي بينهما حتى يعقل

يظهر قدم الآخر وفي كل هذه الفصول لو فقا لشر أم وقت أحدهما سبق فلا سبق أولى
إذا أخرجوا ومشتري بالمشراء صاحبه قبله فلم يجز شرأوه ولا قبضه (فمن) الخراج
وذا اليدوا دعيان من واحد فذا اليدوا في كافي الشراء هذا إذا ادعى الخراج
وقد ألد تلقى المالك من جهة واحد فلو ادعيهما من جهة اثنين يحكم للخارج إذا سبق
تاريخ ذي اليد بخلاف ما لو ادعيهما من واحد فانه يقضى ثمة لذى اليد إذا سبق تاريخ
الخراج وقال عباد الدين في فصوله والفرق في الهداية ولو كان تاريخ أحدهما سبق
فهو أولى حكمه المحضر البان أن ويرهنا وأرخا وأحد هما سبق تاريخها والمبيع في يد
أحدهما يحكم للابسق كذا هنا إذا كل من المشتريين خصم من بائعه أقول ذكر
مسئلة الاثنين في الهداية حيث قال وان أقام كل واحد منهما يدته على الشراء من أخرج
ولم يصرح بثمة في سورة الاثنين بمسئلة الخراج وذي اليد صرح بالفرق المذكور في
غير الفرق المطلوب هنا بل عايقهم من اختلافه مخالف لما ذكره هنا فان صاحب
الهداية أشارة إلى أنه لا عبرة بسبق التاريخ في صورة الاثنين بخلاف ما هنا (كف)
ولو برهنا على الشراء من اثنين وتاريخ أحدهما سبق اختلفت روايات الكتب هنا
ذكر في الهداية يشير إلى أنه لا عبرة بسبق التاريخ في (س) ما يدل على أن السابق
أولى قال لو ادعي الشراء كل منهما من رجل أو من واحد أو أرخا وأحد هما سبق تاريخها
فالسابق أولى أقول فلا وجه لحالة الفرق على الهداية فالفرق ما ذكر في (فمن)
وهو أنهما لو ادعيهما تلقى المالك من اثنين فكل منهما يحتاج إلى اثبات الملك لبائعه
وكان البائعين حضرا أو ادعى في أحدهما وأدعيهما كالمطلقا وبرهنا يحكم للخارج
فكذلك هنا وأما لو ادعي تلقى المالك من واحد فكل منهما لا يحتاج إلى اثبات ملك
بائعه لثبوت ملكه بتصادقهما وانما يحتاج كل منهما إلى إثبات الانتقال إلى نفسه
سبب الشراء فذا اليد بينته اثبت كذا لثراء من والمحكي بالأكداولى إذا تعذر
الجمع وأقول لو ادعيهما من اثنين وأرخ أحدهما لا الآخر ينبغي أن يحكم للآخر عند
(قوله ولو برهنا على الشراء من اثنين وتاريخ أحدهما سبق اختلفت روايات الخ)
أقول والله تجمع المسئلتين أي مسئلة الخراجين ومسئلة الخراج وذي اليد
والحاصل أن صاحب الهداية أشار إلى عدم اعتبار التاريخ في الثانية وصرح
بعدم اعتبار التاريخ في الأولى بقوله وكان البائعين حضرا أو ادعيهما كالمطلقا وبرهنا
يحكم للخارج يجزى على صورة الخراج وذي اليد قبله وكان على بصيرة فقد خلطت
مسائل الباب على كثير واقع تعالى الموفق للصواب وفي التاخر تاريخ في نوع آخر من
هذا الفصل في دعوى الخراج مع ذي اليد المالك بالسبب من جهة غيرهما وان ادعيتهما
المالك من جهة اثنين فانه يقضى للخارج بخلاف ما إذا ادعيهما التلقين من واحد ولم يورخا أو
أرخا على السوى وأرخ أحدهما دون الآخر حيث يقضى لذى اليد وهذاوافق
ما أشاوا إليه في الهداية تأمل

النكاح هذه الجملة فى طلاق

فتسوى قاضى خان قبيل
فصل اللعان وذو كرمه الله
فى فصل الخلع من طلاق فتاديه
واذا خلع الرجل ابنته من
زوجها وهى صغيرة فان ضمن
الاب تم الخلع بقبوله ويكون
صداقها على الزوج ثم يرجع
الزوج على الاب وان لم ضمن
الاب لا يجب المال لاهل
الاب ولا لاهل الصغيرة كالمو
كانت كبيرة وهل يقع الطلاق
ان قبلت الصغيرة يقع كالمو كان
الخلع مع الصغيرة وان قبل الاب
عقد الخلع يختلف المشايخ
فى وقوع الطلاق لاختلاف
الرواية والصحيح انه يقع لان
لسان الاب كلسانها وان كان
الخلع بين الزوج وام الصغيرة
ان اضاقت الام البذل الى
مال نفسها اوضعت يتم الخلع
كالمو كان الخلع مع الاجنبي
وان لم تصف ولم تضع هل يقع
الطلاق كايقيم فى خلع الاب
لارواية فيه والصحيح انه
لا يقع وان كان اله اف اجنبيا
ولم ضمن البذل هل يتوقف
الخلع قال بعضهم ان كانت
الصغيرة تعقل العتق يعتبر
يتوقف الخلع على قبولها
وقال بعضهم لا يتوقف ولو
اختلفت الصغيرة التى تعقل
وتعبر من زوجها على صداقها
يقع طلاقها بلا واسط
الصداق ولو وسكت

س و ح والفسار ج عندهما كما اختلعا فى الملك المطلق اذا الامر فى دعوى التلى
من الاثنين يزول الى حكم دعوى الملك المطلق كما يعرف من الفرق واقول يتراعى الى ان
الاصوب هو ان لا يعتبر سبق التار جنى صورة التلى من اثنين اذا تاو جى لا يتداهم ملك
البائعين فتاوى المشتري المسك لا يعتد بهم تعدد البائع فصار كانهما حرم اوربنا
على مطلق الملك بلا تاو جى فعلى هذا لا يلزم ان يحكم بالتار جى على قول ابى يوسف ايضا
فلا بد الاعتراض السابق (يد) لو ادعى الثراء من اثنين وارضا ملك البائعين يعتبر
بالاجماع ولو ادعى الخارج ج وذواليد ثراء من اثنين فالخارج اولى كفى الثراء كذا
(قش) وفى (يد) ادعى ذواليد ثراء من اسه وادعى الخارج مثله وبرهنا يحكم
لخارج عند الكل ولو ادعى الخارج ج ولو ادعى سواه فهو للخارج (ذ) الخارج وذواليد
لو ادعى الثراء من اثنين وارضا وفى تاو جى احدهما جاهلة بان برهن انه شر من زيد
منفسه وبرهن ذواليد انه شر من بكر منفسه وكثير ولا يحتفلون الففضل حكم
لخارج كذا لو برهن ذواليد انه شر من بكر منفسه او ستمين شعكوا فى الزيادة
حكم لخارج وهذا اذا ادعى الملك بسبب فلو ادعى احدهما الملك بسبب والآخر مطلقا
بان ادعى الخارج ج حكم لمطلقا مورخا سنة وادعى ذواليد ملكا بسبب الثراء من بكر
منفسه وهو ملكه يحكم للخارج لان ذواليد خصم من ياتعه فى اثبات الملك له لكنه
الجراى نفسه فكان ياتعه حضرو برهن على مطلق الملك لنفسه والمبيع بيده اذيد
المشتري ياتعه فى التقدير ولو كان كذلك بقضى الخارج كذا هنا وسكتا لو برهن
الخارج ج على الملك بسبب مورخا سنة وبرهن ذواليد انه ملكه مطلقا مورخا ثلاث
سنتين فهو للخارج ايضا اذا الخارج ج خصم من ياتعه على ما رفكته حضرو برهن على
مطلق الملك وبرهن ذواليد على مطلق الملك فهو للخارج كذا هنا اقول على ما رفك (كف
قش) من ان الاسبق اولى فى التلى من اثنين ينبغي ان يكون الاسبق اولى ههنا ايضا
فبذى ان يكون فيه روايتان والله اعلم ثم لو برهن المدعى والمدعى عليه على مادعيهما من
هذه الوجوه وارضا الا ان احدهما ذكرا تارخاهما علوما وذكرا لا تارخاهما اقدم لكن لم
يبين التارخا جى بان برهن انه شر من بكر منفسه وبرهن الاخر انه شر من بكر ذلك
قبل شراره هل ثبت السبق بهذا القدر كفى (قش) انه يثبت به السابق قاله
لو ادعى الثراء من واحد وبرهن الخارج ج ان شراره اسبق ولم يزوج ذواليد فهذا من
الخارج كفى للسبق اقول على هذا فاسرى (ذ) من انه لو برهن انه شر من بكر منفسه
وبرهن ذواليد انه شر من بكر منفسه وكثير ينبغي ان يثبت به السابق ويحكم لى
اليد على روايتا اعتبار السابق فى صورة التلى من اثنين (قش) فى دعوى النكاح
(قوله فى صورة التلى من اثنين) اقول يعنى سواه كانهما خارجين او احدهما خارجا
والآخر دايدا

الصغيرة وكى لا يخلع فعلى الو كبل فيه وروايتان رواية بعضهم التوكيل ويتم الخلع

يقول الوكيل كإبته المخلع
الطلاق قالوا كان المخلع من
الاجنبي قال ودكر المخلص
في المخلع ان الاب اذا خالع
ابنته الصغيرة على صداقها
انهم الاب ان المخلع غير لها
بان كانت لا تحسن العشرة مع
الزوج فخالفها على صداقها
على قول مالك رحمه الله سقط
الصداق عن الزوج فان قضى
القاضي بذلك تعد خصامه
لانه قضى في موضع الاجتهاد
وان خالع الاب على ابنته
الصغيرة لا يبيع لانه تعليق
لطلاق بالقبول فلا يبيع كما
لا يبيع من الصغير ولا يتوقف
خلع الصغير على اجازة الاب
هذه الجملة في فتاوى
القاضي الامام نضر الدين
روايت في كشف الغوامض
للقية ابي جعفر ان الاب اذا
خالع ابنته الصغيرة على قول
محمد بن سفيان الطالق وانع
يقول الاب وان لم يضمن
المخلع ولا يجب المخلع عليها ولا
على ابنتها ودكره قول
آثران المخلع واقع بقول الاب
والمخلع عليه واجب وان لم
يضمن وفي باب المخلع من الميسرة
ولو طلق الصبية بمال يكون
وجعيا وفي الامة يكون بانها
لان الطلاق على مال في حق
الامة صحيح ولكنه مؤجل وفي
حق الصبية غير مال ودكر تخيم
الدين في المصارع الصبية اذا

اختلعت من زوجها الكبير فان كان بلفظ المخلع فهو بائن وان كان بلفظ الطلاق فهو

فهر

قال أحدهما تمكاح من يشترطه است بهمن قدوسه ياشد جون تار يخ معين ذ كر
تكنيدا كر برهمن لفظ كواه كذا وتديجكم بها (ظ) أن المخلع ج وداليد
احصيا الشرا من واحد ولو خا فقال أحدهما يبيع من يشترط يبيع من يشترط
و برهن على هذا فهو أولى من الآخر (قد) لا يثبت السبق بهذا القدر ولا في البيع
ولا في النكاح مالم يقولوا ان عقد كان في رجب سنة كذا وعقد الآخر كان في شعبان
تلك السنة ثم قال مشايخنا المتقدمون كانوا يقولون السبق يثبت بهذا القدر ولا يبان
ولكننا وجدنا في بعض الشروط انه لا يضمن بيان التاخير ويضمن على ذلك أقول الأصوب
عندي أن يثبت السبق بهذا القدر اذا فرض ان يظهر الامر للقاضي وهذا القدر يكتفي
فيه (ح) ادعى عينا أنه له شراء من زيد بتاريخ كذا فبرهن ذوا اليد ان زيد ذلك أقر قبل
شرائك ان هذا العين ملك أخيه وصداقه أخوه أو أن شريته من الاخ ولم يبين تاريخ الاقرار
يجوز ويكفي قبل شرائك (ذ) عين يبدل ثالث فادعوا رجلان قبر من كل منهما انه موره
من أبيه فلو لم يورخا أو ارضا سوا فهو بينهما فنان ولو كان تاريخ أحدهما أقدم فهو
لا قدمهما على قول حرج آخر وهو قول أبي يوسف رحمه الله آخراه هو بينهما على قول
مروح آخر وهو قول سرح أو أقول الأصوب عندي أن لا يعتبر التاخير في دعوى
التلقي من اثنين مالم يورخ مالك من انتقل المالك من جهته لأن المتلقي من جهتهما
كانهما حضرا أو ادعيا بالتاريخ الخ (مضى) لو ارضا المالك موره يما يعتبر سبق التاريخ
وفاقا (ذ) هذا لو ارضا ولو ادعيا أحدهما لا لا تحريل هو للزوج عند أبي حنيفة وس
وقيل هو بينهما فنان عند حرج وعلى قول سرح هو للزوج وعلى قول مروح هو لقب
للزوج وقيل هو بينهما وفاقا وقال حرج أو لا هو للزوج ثم رجع عنه وقال لا عبرة للتاريخ
في تلقى المالك من اثنين اذا ربح أحدهما اذا ربح ملكه لا مالك من تلقى من جهته فكان
المتلقي من جهتهما ادعيا للملك تاريخ أحدهما موعة يقضى بينهما وسقط اعتبار التاريخ
كذا هنا هذا لو ادعيا الرثامن اثنين فلو ادعيا الشرا من اثنين والداري ثالث فلو لم
يورخا أو ارضا سوا فهو بينهما ولو ارضا واحدهما سبق فهو على ما رجع من الاختلاف في
الارث ولو ارضا أحدهما لا لا تحريل هو كما ربي الارث كذا (ذ) وفي (هد) برهن المخارجان
على الشرا من اثنين وأرخ أحدهما لا لا تحريل هو بينهما فنان ماله برهنه على الشراء
من واحد فانه للزوج ولو برهن المخارجان على الشرا من واحد فلو لم يورخا أو ارضا سوا
فهو بينهما ويخبر بكل منهما اخذ نصفه بنصف الثمن لو ترك فلو قضى بينهما فاني أحدهما
ليس للآخر الا نفسه إلا أن ياتي أحدهما قبل الحكم فلا لا تحريل هو بكل الثمن (ند)
أقر أو البائع لأحدهما لا يعتبر لانه شهادة على قول نفسه لو ادعى المخارجان الشرا من
واحد على ثالث ورهنه فهما سوا أو لو أرخ أحدهما لا لا تحريل هو أولو (قشرين) لو
شهدا بالبيع بالمالك لشتره وعاين في يد غيره بان قال هذا العن ملكه لاني بعت منه أو
قال كان ملكي فبعت منه فلو كان المدعي الشرا منه لا يقبل لانه شهادة على قول
نفسه هذا لو ادعى المخارجان ملكا بسبب فلو ادعيا ملكا مطلقا ولم يورخا أو ارضا سوا

الصدق يصح المخلع ويقع
الطلاق سواء كان المصدق
انثى او اجنبيا واذا ثبت ترجع
بالصدق على الأب ولو ترجع
على الزوج قال شمس الأئمة
المرحوم رحمه الله وقال
بعضهم ترجع على الزوج اذا
بقيت ثم الزوج برجع على
الأب وان لم يضمن الخصال
الصدق لا شك انه لا يصدق
الصدق لانها صغيرة وهل
تقع البتونة ان قبلت الصغيرة
هذه المخلع وكانت تعمل بان
تبرقع الطلاق اتفاقا وان
لم تقبل الصغيرة فقد المخلع
هل تقع البتونة ان كان
المخلع اجنبيا ولم يضمن
لا تقع البتونة بالاتفاق وهل
يثوقف على أجازتها بعد
البلوغ كالمواثيق قال
بعضهم لا يثوقف ونص
المخالف على هذا في شروطه
وان كان المصدق ابا ولم يضمن
هل يقع الطلاق فيه روايتان في
رواية يقيم وفي رواية لا يقع ونص
في حيل الأصل انه لا يقع ما لم
يضمن الأب الدرك للزوج ينظر
تمام هذا في الذخيرة وقد
كنت مسائل علم الصغرة على
الاستقصاء في كتاب الفصول
ومخلع الصغيرة حيل منها
ضمن المهر وحيلة أخرى ان
يحيل الزوج المصدق على
الأب حتى تفرغ فتمت الزوج
منه ويجب ذلك للصغيرة على

فهي بينهما ولو أراضا واحدهما اقدم فهو لا قدمهما تاخيرها على قول ح وح وهو قول
أبي يوسف وح آخره قول م وح اوله على قول م وح اوله وهو قول م وح
آخره يقضى بينهما ولا عبرة للزوج فيه اخذ (م) وفي (م) يقضى لاجلها ما راجع
بلا خلاف وبه اخذ (م) وجه عدم العبرة للزوج عند م وح على قول الرواية هو ان
دعوى الملك المطابق دعوى اولية الملك من حيث المحكم كدعوى النكاح والسأب يخفى
دعوى النكاح فتدعى كل حال ارضا سوا او تحتلقين او لم يؤرخا وارخ احدهما فقط
كذا (شهد) وفي (قد) ولو كان العين في يدهما يحصل في بكل منهما نفعه ويحصل كل
منهما مديا يفيها في يد صاحبه مدعى عليه فيأتي به فلو ارخ احدهما الا لا يخرق
بينهما وكذلك عندهما على القول الذي لا يعتبر التاخير فيه وعلى القول الذي
يعتبر فيه فهو للزوج عند م وح ولغير الزوج عند م وح ادعيها حينئذ آخره من
احدهما انه شرأ من زيد ومن الآخر انه ارثته من زيد ولم يؤرخا وارخا سوا فالتراخي
اولى ولو ارخ احدهما الا لا يخرق فالتاخير اولى ولو ارخا واحدهما اقدم فهو اولى ولو كان
العين في يدهما فهو اولى الا اذا سبق تاريخ الخارج فهو للخارج ولو ادعى احدهما
هبة وقبض من زيد ودعى الآخر شرأ من زيد ولم يؤرخا وارخا سوا فالتراخي اولى وكذا
في جميع ما مر في الرهن ولو كان العين بيدهما فهو بينهما الا ان يؤرخا واحدهما اقدم
فهو للاقدم والصدق قمع الشراء كالبيع مع الشراء ولو اجتمع الهيمان حكمه حكم
ما اجتمع الشراء ان الحكم فيه ان المدي لو كان بيدهما فبرهنه على الشراء من واحد ولم
يؤرخا وارخا سوا فهو بينهما ولو ارخ احدهما الا لا يخرق فالتاخير اولى ولو ارخا واحدهما
اسبق فهو اولى ولو في يدهما فهو كدعوى الخارج مع ذي اليد ادعيها الشراء من
واحد وقد مر حكمه اقول قوله فالتاخير اولى مخالف لما مر في (م) من ان العين لو كان
بيدهما فهو بينهما الا اذا ارخا واحدهما اقدم فهو لا قدمهما ونظر في توجيه القولين
ان كل واحد من صاحبي البدن يدعى نصفه خارج في النصف الآخر حكمهما حكم ذي
اليد مع الخارج وقد مر ان الخارج هو الذي ارخ احدهما الا لا يخرق فالتاخير اولى في رواية
فيعمل عليها القول المذكور هنا وقد اورد السيد في رواية فيعمل عليها قول السكاكي
فانقسام القولان على الروايتين والله اعلم ولو اجتمع الرهن والمبذو او الصدقة فآثر من اولى
هنا استواء المحبة فلو ترجع احدهما بالتاريخ او بسبقه او باليد فهو له ولو اجتمع المبيع
القبض والصدق قمع القبض فهو كالمبايع فلو اجتمع شرآن ولو اجتمع نكاح ودية وصدق
فالنكاح اولى اقول لو اجتمع نكاح ودية يمكن ان يعمل بالبيتين لو استونا بان تكون

(قوله والصدق مع القبض الخ) اقول دخل في الصدقة دعوى الوقف (قوله اقول لو
اجتمع نكاح ودية الخ) اقول قال مولانا الشيخ محمد الغزالي قد كتب شيخنا رحمه الله تعالى
في حاشيته على هذا الكتاب انه وهم لانه فهم ان المراد لو تنازعا في أمة احدهما ادعى انها
ملكه بالمبذو وآخر انه تزوجها وليس مرادهم وانما المراد من النكاح المهر كالمهر به في

من المثل والقلب ان يكون
 الثلاثة يثنى ان يصح احدا
 كذا ذكره صدد الاسلام ابو
 البسر في باب الخلع من المبوط
 وذكره راجح في شروطه
 حيلة اخرى وهي ان يقر الاب
 قبض صداقها ونفقة عديها
 ثم يطلقها الزوج خلافا لما
 قال هذا محقق بالاب
 بخلاف سائر الاولياء لان الاب
 بهم اقرباه بقبض صداقها
 ويسرا الزوج في الظاهر
 ولا يعمل اقراره بغيره ولو اراد ان
 يكتب في هذا كتابا يكتب اقراء
 الزوج بالطلاق البائن ويكتب
 اقراء الاب بقبض صداقها
 ونفقة عديها كذا ذكر
 المحاكم في الشروط وفي فتاوى
 القاضي الامام ظهير الدين رحمه
 الله في فصل النسب الصغيرة اذا
 طلقت بعد الدخول بهما ثم
 ولدت ان اقرت بانقضاء عديها
 بعد ثلاثة اشهر ثم ولدت اسمة
 اشهر فصاعد لا يثبت النسب
 وان كان لاقل من ستة اشهر
 يثبت والطلاق البائن والرجعي
 سواء بخلاف الآية المدة
 اذا ولدت يثبت نسب ولدها
 في الطلاق الى شئين اقرت
 بانقضاء العدة او لم تقر والفرق
 ان الآية اذا ولدت تبين انها
 لم تكن آتية قبل كانت من
 ذوات الاقرار والمجواب في
 ذوات الاقرار ما قلنا ولا
 كذلك الصغيرة لانها بالولادة

لا يثبت انها من ذوات الاشهر فلا يثبت ان اقراءها لم يكن صحيحا هي في يد رجل فقيل

الشراء

منكوحه لداوهبه للاحترام ان يجب امته المنكوحه فيبني ان لا تبطل بينة المنة حذرا
 عن تكذيب المؤمن وجعله على الصلاح وكذا الصدقة مع النكاح وكذا الرهن مع
 النكاح والله اعلم وفي كل هذه الصور ولو ارادوا احدهما اقدم فهو اولى ولو كان العين بيد
 احدهما في المسئلة المذكورة فهو لولى الا ان يزوجا وتاوىح الخراج اسبق فهو
 الخارج ولو كان بيدهما فهو بينهما الا اذا سبق احدهما تاويحها فهو له ولكن هذا في
 الشراء والهيبة والصدقة يستقيم اذا الشروع الطارئ لا يفسد الهيبة والصدقة على ما عليه
 الفتوى اما في الرهن فلا يستقيم اذا الشروع الطارئ يفسد فيبني ان يقضى بالكل
 للمدعي الشراء فيما اذا جتمع رهن وشراء لان مدعي الرهن اثبت وهنا فساد بالشروع يزد
 بينه فصار كان مدعي الشراء اقربا فامة البينة وهكذا جعل (خه) المجمع الشراء
 قال انما يصح ان يقضى بينهما لو كان المدعي محالا يحتمل القسمة اما الممثل فيقضى بملكه
 للمدعي الشراء لما روي في الرهن ثم قال والهير في الهيبة ان يقضى بينهما محتمل القسمة
 اول اذا الشروع الطارئ لا يفسد الهيبة والصدقة في الصحيح وفسد الرهن كذا (ذ) اقول
 النكاح من جهة الصور المذكورة فلا يستقيم فيه ايضا لانه لا يقبل القسمة فان قيل يمكن
 المجمع بينهما ان تكون منكوحه لداوهبه للاحترام اقول هذا ممكن ولكنه غير
 ما ذكره والكلام في هذا كرومن ان يكون المدعي بينهما بعضه لداو بعضه للاحترام
 وفيه هذا الواجب ان يملك من جهة واحد بسببين مختلفين فلو ادعى من جهة اثنين
 بسببين مختلفين بان ادعى احدهما جهة والاخر شراء الوكان العين في يد ثالث او بيدهما
 او بيدهما فلهما كنه كنه ما لو ادعى ما لمسا مطلقا فكل منسبا يثبت الملك المطلق
 لملكه ثم يثبت الانتقال الى نفسه فكل من المملكين ادعى ما لمسا مطلقا وبهنا في
 كل موضع ذكرنا في دعوى الملك المطلق انه يقضى بينهما فكذا هنا كذا (ذ) وفي
 (يس) عين بيده رهن آخرانه شراء من زيد ورهن آخران بكر او بهيه فهو بينهما ولو
 برهن على التلقين من واحد فالشراء اولى اذ صداقها على انه لو احدث في النزاع في السابق
 فالشراء اسبق لانه لما يقين سبق احدهما جعل لا كنهما وقامعا ولو تقارن كان

الكتاب يعني الكثر فانه قال والشراء والمهر سواء قال وكذا قال في الهبط والشراء اولى
 من النكاح عند محمد وعند أبي يوسف هما سواء الحمد ان المهر صلة من وجه الخ فقد
 اطلق النكاح واراد المهر وما يدل على ما ذكرناه ان الصمدى بصداق كران
 النكاح اولى قال ثم ان كانت العين في يد احدهما يقضى بها بينهما فنصق الا ان يزوجا
 وتاوىح احدهما اسبق فيقضى له اه فكيف يتوهم ما قل ان الكلام في المنكوحه
 بعد قوله تكون بينهما فنصق فما اذا كانت في ايديهما فالشراء الكلام ازال اللبس
 واوضح كل تخمين وحس وحكم بطلان الجامع فقال تعالى عنه ويثني انها لم تاتوا
 في الامة ادعى احدهما انها ملكه والاخر انها منكوحه وهما من رجل واحد
 ورهنها ولا يرجح ان يثبتاه لعدم المناقاة تكون ملكه منكوحه للاحترام كنهما بجامع
 ولم ار صريحا اه كلام القرى

ذكرناه مع أخوانه في مسائل
 الآباء في متسورات كتاب
 الفصول وفي باب ثبوت النسب
 من فتاوى رشيد الدين صبي ابن
 هنر سين تزوج امرأة وجاءت
 بولد لا يثبت النسب لان ادعى
 مدة البلوغ اثنا عشر سنة
 رجل تزوج امرأة وجاءت بولد
 فاختلعا فقال الزوج تزوجتك
 منذ شهر وقالت لا بل منذ سنة
 قالوا ثابت النسب من الزوج
 فان تصادقا على أنه تزوجها
 منذ شهر لم يثبت النسب
 منه فان اقامت البينة على تزوجه
 اباهما منذ سنة بطلت وهذا
 الجواب صحيح مستقيم فها اذا
 اقام الولد البينة بعدما كبراما
 اذا كان قيام البينة حال صغر
 الولد فقد اختلف فيه المشايخ
 قال بعضهم لا تقبل البينة
 ما لم ينصب القاضى خصما
 عن الصغير لان النسب
 حق الصغير فينصب عنه
 خصما لتكوين البينة قائمة
 عن هو خصم وقال بعضهم
 لا حاجة الى هذا التكليف
 والقاضى يسمع البينة من غير
 ان ينصب منه خصما بناء على
 ان الشهادة على النسب تقبل
 حسبة دون الدهوى وهذا قيل
 قد اختلف فيه المشايخ بعضهم
 قال تقبل وبعضهم قال لا تقبل
 رجل تزوج ابنته وهو صغير
 لا يثنى من مثله وقاعولا
 اجمال بقاء بولد لا يلزمه الولد
 ولا يرد ما اتفق ابو الزج عليه من ابنه وان اقرت انها تزوجت ردت على الزوج نفقة سنة

الشراء اسرع فغذا من الهبة لانها لا تصح الا قبض والبيع يصح بدونه (هد) ادعى
 الشراء من رجل وادعى الاتربة وقبض من غيره والثالث او ثامن ابيه والرابع صدقة
 وقبض من آخر فهو بينهم ارباعا عند استواء الحج اذ تلقوا الملك من علكهم فكانهم
 حضروا وبرهنوا على الملك المطلق (ح) برهن كل منهما انه ارثته وقبضه فلو كان
 الرهن بيد الرهن لم يحكم به لولد لهما فمهما فليأمر برهن أحدهما انه أول وأرضا فهو
 لاولهما وقنوا لو كان بيد أحدهما فهو أولى الا أن يبرهن الآخر انه أول (معرفة الخارج
 من ذي اليد وما يتعلق به) بعض مسائل اليد في دعوى الاعيان في اواخر فصل انواع
 الدعاوى (فش) ادعى كل منهما انه في يده فلو برهن أحدهما تقبل ويكون الآخر
 خارجا ولو لا بينة لهما لا يخلف واحد منهما اذ لم يثبت كون أحدهما خصما للآخر اذ
 يصير خصما باليد ولم تثبت يد واحد منهما ولو برهن أحدهما على اليد وحده يده ثم
 برهن على الملك لا تقبل اذ ثبت ذى اليد على الملك لا تقبل (ح) ادعى كل منهما انه له وفي
 يده ذكر مدعى (صل) ان على كل منهما بينة والافالين اذ كل منهما مقر بتوجه
 الخصومة عليه لما ادعى اليد لنفسه فلو برهن أحدهما حكمة باليد وبصر مدعى
 عليه والآخر مدعى ولو برهننا جعل المدعى في يدهما لتساويهما في اثبات اليد هو فيه
 دعوى الملك في العدا لا تنفع الا على ذى اليد دعوى اليد تقبل على غير ذى اليد
 فانزه ذلك الغير في اليد فيجعل مدعى اليد مقسودا ومدعى الملك يعلل اليد (فش) ادعى
 داراة قال ذواليد كان لك بنته من أبى وماتت ابى فودته ابنته يؤمر بتسليمه الى المدعى
 لانه صدق في الماث وكذا لو قال كان لك بنته من فلان واثامه بتبعته يؤمر بتسليمه الى
 المدعى الا اذا قال المدعى عليه بينة حاضرة فلا يؤمر بتسليمه اليه الى المجلس الثاني وفي
 فصل التناقض من (ش) ادعى عينا فقال ذواليد اني شرهته من هذا المدعى ينزع عن
 يده حتى يبرهن على الشراء وهذا قياس وبه اتفق (ظه) وفي الاستحسان ترك في يده
 ثلاثة ايام ويكفل حتى يبرهن على الشراء (ش) اخذ عينا من يد آخر وقال اني اخذته
 من يده لانه كان ملكي وبرهن على ذلك تقبل لانه وان كان فابدى بحكم الحال لكنه لما اقر
 بقبضه منه فقد اقر ان ذاليد في الحقيقة هو الخارج ولو اقر للمدعى عليه اني اخذته من
 المدعى لانه كان ملكي فلو كذب المدعى في الاحد منه لا يؤمر بالتسليم الى المدعى لانه رد
 اقراره وبرهن على ذى اليد لصدقه يؤمر بتسليمه الى المدعى فيصير المدعى ذا يد فيختلف
 أو برهن الآخر فبه غصب أرضا وزوجها فادعى رجل أنها في يده فلو برهن
 على غصبه واحداث يده يكون هو ذايد والزوج خارجا ولو لم يثبت احداث يده فلا راجع
 ذاليد والمدعى هو الخارج (هده) يد معقار واحد على الآخر يده لا يصير به ذايد فلو
 (قوله غصب أرضا وزوجها فادعى رجل أنها في يده) اقول قال في شرح الوقاية تصدّر
 الشريعة في كتاب احياء الموات وان كان يعني لاحد صاحبي أرض وهو غرس أو
 طين ملقى في مسنة بين نهرين جبل والأرض التي لا تصرف صاحب السفل هو صاحب
 الأرض يعني والخارج

ولا يرد ما اتفق ابو الزج عليه من ابنه وان اقرت انها تزوجت ردت على الزوج نفقة سنة

ادعى عليه انك احدثت اليه وكان يدي فأنكر بحلف (كس) ادعى انه له فاقتر المدي عليه انه كان يدا المدي فغير حق قيل هو اقراره باليدويه بقى وقيل ليس باقراره باليد الا ان يراه انه كان يدا المدي بحق (ص) ادعى منقولا فاقتر المدي عليه انه يده يقبل اقراره لافي العتار حتى يعرف فلما أنكر السيد ولم يكن للمدي بينة بحلف (ح) أنكر المدي عليه كونه العتار يده بحلف حتى يعرف فلما اقراره باليد حلف على الملك فلما اقر به بترك التعرض فلور من المدي بعد اقراره بالسداد انه لا تقبل بينة للمدي على الملك ما لم يبرهن انه في يد المدي عليه فلو لم يبرهن على يد المدي عليه وورهن على الملك بعد اقرار المدي عليه باليد وقضى به للمدي لا ينفذ حكمه ما لم يبرهن أو يعرف القاضي انه في يده (ط) انما يشترط الشهادة بان العتار يدا المدي عليه لتوجه الحكم وسماح البينة ما لو أنكر من الابتداء كونه يده بحلف (ظنه) لا يضمن معرفه القاضي كون العتار يدا المدي عليه في ذلك حكم المدي انه يده اليوم فغير حق وفرقوا بينه وبين غيره بان المدي عليه في غير العتار يتصحب خصما بذاته من غير أن يروى في العتار لا يتصحب خصما الا باختياره فمالم تثبت عند القاضي يده لا يجزم له خصما ولو شهدا بملكية العتار للمدي ولم يشهدا انه يدا المدي عليه تقبل عند م روح لافي ظاهر الرواية ولو شهدا بالدار للمدي لا يدا المدي عليه وشهدا خزان يدا المدي عليه يقبل كلاهما اذا الحاجة الى شهادة يده لا يصير خصما في اثبات الملك ولا فرق بين أن ثبت كلا المحكمين بشهادة قريبي أو قريقتين ثم ادأ شهدا يده بسا لهما القاضي آمن سماح شهدا يده أو من معانية لا نهما بما سمعا اقراره انه يده وثقلانه بطلق لهما الشهادة وقد اشبه على كثير من الفقهاء انه بمجرد اقراره هل ثبت يده حكما فاما يدا كرا انهما عايناه لا تقبل ولا يضمن هذا بينه المحادثة بل في غيرها كذلك حتى لو شهدا يديع وتسليم تسامعا القاضي انشدها على اقراره البائع أو على معانية البيع والتسليم والمحكم يختلف فان الشهادة بالبيع والتسليم شهادة بالمالك للبائع والشهادة على البائع والتسليم ليست بشهادة للمالك للبائع الا قول الشهادة على المعانية قد تكون في غير ملك البائع بان يبيع وكالة فلا يستقيم جعل الشهادة على معانية البيع والتسليم شهادة بالمالك للبائع على الاطلاق وبين هذا وبين الشهادة بالمالك بناء على معانية السيد والتصرف فرق بين يعرف بالتأمل فلا يقاس عليه (مشك) تناو في السيد فاواد أحدهما تحليف الآخر ينبغي أن يحلف لانه يظهر بنكوله يده في حق البا كل فيؤثر النا كل بترك التعرض الى أن يبرهن على اليد (هد) الراكب أولى باليمن المتعلق

(قوله وفي العتار لا يتصحب خصما الخ) أقول هذا اذا ادعى ملكا مطلقا اما اذا ادعى القصب أو الشراخلا (قوله وهذه تشبه) أقول وفي نسخة أخرى وقد اشبه (قوله فان الشهادة بالبيع الخ) أقول في نسخة معانية البيع (قوله لا تكون شهادة بالمالك للبائع) أقول في نسخة ليست بشهادة للمالك للبائع

ابنتك من زنا لم تثبت نسبه منه وان قالت هو ابنتك من تكاح ثبت نسبه منها هذه الجملة في فتاوى القاضي طاهر الدين رحمه الله تعالى وفي الهداية واذا مات الصغير من امرأته وبها حبس فعندنا ان تضع حملها بالا يثقان حدث الحمل بعد الموت فعندنا اربعة اشهر وعشر ولا ثبت نسب الولد في الوجهين لأن الصبي لا ماله فلا يتصور منه السلوق والتكاح يقام مقامه في موضع التصور وعندنا يوسف رحمه الله عندنا اشهر وان كان الحمل حادثا فعندنا الشهور في قولهم قال أبو الحسن العدة تنقض بجمعها ظاهرا كان منذ الموت أو غير ظاهر والذي لا تنقض به العدة هو الحادث وهذا صحيح قال أبو الحسن والتي عدتها الحيض اذا جلت بعد الطلاق جملا حادثا فعندنا ان تضع حملها وان كان لا أكثر من ستين اذا علم انها حبست بعد لزوم العدة في الخطأ ورجل زوج صغيره يخاصم مثله ولم تبلغ الحيض فدخل بها ثم طلقها تطليقة وجعية فقالت بعد شهر انا حامل ينظر ان جاءت بولد لافل من ستين من وقت الطلاق أولا أكثر من ستين من وقت الطلاق أولا غل من ستة اشهر

باعتقاده طعتها بثلاثة اشهر ثم ولدت لانس من ستة اشهر ثبت نسب ولدها منه وان ولدت لا كثر من ستة اشهر لا ثبت وقد مرنا منه من قبل وان لم نقر وادعت انها حامل فان كان الطلاق بائنا ثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق وان كان رجعا ثبت النسب اليه بسبع وعشرين شهرا وان لم تدع الحمل ولم تقر باقتضائه العدة قال ابو حنيفة وعنده رجعهما الله هذا ولو اقرت باقتضائه العدة بثلاثة اشهر سواء الصغيرة اذا مات وترك ارضا حاملا فعدتها بوضع الحمل وان حدثت الحمل بعد موته فعدتها الشهر وقدر قبل هذا واما البالغ اذا مات وترك امرأة حاملا او حدثت الحمل بعد موته في العدة فعدتها بوضع الحمل وكذا ولو طلق والمستهة لم تافي طلاق فتاوى قاضي خان وذ كرهم الدين النسبي رحمه الله في فتاويه اختلف مشايخنا رحمه الله في اطلاق الهماء العدة على الصغيرة اكثر مما يختص بالايطلقون لقلته الایجاب لانها غير مخاطبة ليكن ينبغي ان يكتب في القترى اذا وقع السؤال هنا عدت بايدنا نحن ثم اذا سكنت المرأة لتخص من صهر او كبر فعدتها ثلاثة اشهر وان كانت حاملا فعدتها ان تضع حملها

بليامه لان تصرف الراكب اظهر وكذا لا راسكب اولى من رد فيه خلافا وراكي الميرج فان الدابة بينهما لا ستواهما في التصرف ولا يس الثوب اولى من المتعلق بكمه والجالس على البساط ليس اولى من المتعلق به فهو بينهما وكذا الثوب في يد رجل وطرفه في يد آخر فهو بينهما نصفان لان الزيادة من جنس المحبة فلا يوجب بادة الاستحقاق

الفصل التاسع في الاشارة والنسب والتعريف في الدعوى والشهادة (في) الاشارة في مواضعها من اهم ما يحتاج اليه في الدعوى قطعاً للاحتفال حتى قالوا لو كتب في المحضر حضر فلان مجلس المحكم واحضر معه فلان فادعى هذا الذي حضر عليه لا يفتي به في المحضر وينبغي ان يكتب على هذا الذي حضر معه لانه بدونهم له احضره وادعى على غيره وكذا عند ذكر الخصم من في انشاء المحضر لا بد من ذكره هذا فيكتب المدعي هذا والمدعى عليه هذا وكذا لو ذكر الخصمان في المحضر او المحل باسمهما واشير اليهما بان يكتب مثلاً وقضيت لهذا هذا على احدى هذا الايدان يذكر المدعي والمدعى عليه فيكتب وقضيت لهذا هذا المدعي على احدى هذا المدعي عليه واذا كتب عند كراهة الشهود وشاروا الى المتداعين هذين لا يفتي به في العدة اذا اشارة المتعدي الى الاشارة عند الحاجة اليها ولعلهم اشاروا الى المدعي عليه عند الحاجة الى الاشارة الى المدعي وشاروا الى المدعي عند الحاجة الى الاشارة الى المدعي عليه وذلك اشارة الى المتداعين وانكم انظر معتبره فلا بد من بيان ذلك بابلغ الوجوه ومن هذا قالوا لو كتب في صلح الاجارة الطولية أجر فلان من فلان لوضعه بعد ما برت المبيعة العيصية بينهما في الاشجار والزرايين التي في هذه الارض لا يفتي به في الصلح وكذا لو كتب بين المتعاقدين مكان بينهما لا يفتي به في الصلح لمجواز ان الاشجار كانت لمستاجر باعها من المؤجر ثم استأجر الارض وعلى هذا التقدير لا تصح اجارة الارض وهذه اجارة الارض بعد ما برت المبيعة العيصية في الاشجار بينهما كما كتب في الصورة الاولى وبعد ما برت بين المتعاقدين كما كتب في الصورة الثانية لانهما متعاقدان وينبغي ان يكتب أجر الارض منه بعد ما باع المؤجر الاشجار منه (طج) هذا هو الاصل في جنس هذه الدائل في البيع والشراء والاجارة فانه لو ذكر في باب البيع والشراء وتفاوتها بقضاء صحيحا لا يكتفي به الا بشرط البيان والتصريح ولو كتبت في المحضر احضر المدعي شهود موصالي الاستماع اليهم فشهدوا على موافقة الدعوى وكذا لو كتب في السجل فشهدوا على موافقة الدعوى لا يفتي به في المحضر والسجل وكذا لو كتب ذلك في كتاب القاضي الى القاضي لا قبل الكتاب وهكذا في (ط) فانه قال لو كتب وشهدوا على وفي الدعوى لا يصح اذا الشهادة على وفي الدعوى ان يلصقه الشاهد لنفسه كما يدعي المدعي لنفسه اقول الغرض بالوقف مراد ان تبني الشهادة على

الفصل التاسع في الاشارة والنسب والتعريف في الدعوى والشهادة

رجل تزوج صغيرة بنت عشرين وخلا بها وقال لم ادخل بها ثم طارها قال ابو القاسم احب

الامام نضر الدين رحمه الله
 صغيرة بلغت غرات ومادما
 ثم انقطع حتى مضت ستة
 اشهر ثم طلقها زوجها كان
 عليها الاستعداد بثلاثة اشهر
 لان الدم اذا لم يسفر ثلاثة ايام
 لا يمكن حياض فيقت من
 ذوات الاشهر المعتدة الصغيرة
 اذا بلغت في خلال العدة فانها
 تستقبل العدة بثلاث حيض
 متبوتة كانت او رجعية وكذا
 الايسة اذا استحدث ببعض
 الشهور ثم حاضت او حبلت
 تستقبل العدة في الحيض
 بثلاث حيض وفي الحمل بوضع
 الحمل امة صغيرة طلقها زوجها
 وجباها فاتها بعد شهر ونصف
 فان بلغت في العدة وحاضت
 تنقلب عدتها الى حيضتين
 فان استقر المولى في العدة
 تصبر عدتها ثلاث حيض ون
 مات زوجها المطلق في العدة
 تنقلب عدتها اربعة اشهر وعشر
 المعتدة اذا كانت صغيرة كان
 لها ان تخرج من البيت الا اذا
 كان العاقل وجبا فلا تخرج
 الا باذن الزوج والكتابة
 بقرعة الصغيرة في ذلك فان
 كانت المعتدة بموكة قسة
 او مكاسه او ام ولد كان لها ان
 تخرج اذ لم ير بها المولى بينما
 فان بها المولى يتنالا تخرج
 الا اذا اثار بها المولى والمعتدة
 من نكاحها فاستخرج ولا
 احدا عليها الا لا يجب عليها عدة

احدا عليها الا لا يجب عليها عدة الوفاة هذه الجملة في فتاوى قاضى خان وفي فتاوى

قيل

مادما لم يثبت بها المدعى به لاما ذكر في ذنبه ان يصح نفي قوله شهدوا على وفق الدهوى
 بناء على المعارف لان الغرض معلوم عرفا فلا اشتباه ولا فساد قال ومن المشايخ من فرق
 بين كتاب القاضى والسجل وبين الحضرة فاقى بعه كتاب القاضى والسجل وبفساد
 الحضرة لان كتاب الناضى يرد من الامصار فلورددناه يخرج المدعى اقول على هذا لو ورد
 الحضرة من الامصار ينبغي ان يصح ايضا من هذه العلة قال ودليل صحة الفرق بين
 اعصر والسجل ما ذكر في (ت) برهن انه وارث فلان الميت لا يحكم بوارثه عالم
 بينوا سبب الوراثه ولو اقام بينه وشهدوا ان قاضى بلد كذا شهدنا على حكمه ان هذا
 وارث فلان الميت لا وارث له غيره وقالوا لا تدرى اى سبب حكم القاضى الثاني بمجمله
 وارثا لان حكم القاضى محمول على الصحة وموافقة الشرع وكذا في السجل وكتاب
 القاضى ولو كتب في السجل موجزا ثبت عندى من الوجه الذى ثبتت به المحو اذ
 الترميم والتوازل المحكمة لا يفتى بعه السجل ما لم يبين الامر على وجهه وقيل يفتى
 بعهته وقالوا لا يكتب في محضر الدعوى شهدوا عقيب دعوى المدعى هذا وكذا لا يكتب
 عقيب المحجوب بالانكار من المدعى عليه كيلا يظن انهم شهدوا قبيل الدعوى او على
 المحصن المقر اذا التهامة على المقر لا تنجم الا في مواضع معدودة (ذ) وعندى ان كل
 ذلك ليس بشرط (ق) لا بد ان يدكره ذلك واحد بعد الدعوى والمحجوب بالانكار
 وبعد الاستمهاة من المدعى ليخرج من حد الخلاف فاذا التهاة بقول طلب المدعى
 الشهادة لاتجمع عند الطحاوى (مش) ينبغي ان يقول المدعى في دعواه ان مدعى
 حق منست ومثل منست ولا يكتب قوله حق منست ومثل من وكذا في جانب المدعى
 عليه وكذا في الشهادة بعض المشايخ اكتبوا بقوله حق منست ومثل من ولو قال حق
 ومثل منست كفى وقفا وكذا في امثاله قال المدعى ملك منست ولم يقل وحق منست

(قوله ذ) ومن المشايخ من فرق بين كتاب القاضى (الح) اقول قال مولانا شيخ الاسلام
 الغزى قلت وفي الخلاصة وهو المختار وفي الخلاصة ولا يكتب على السجلات
 ثبت عندى على الوجه الذى ثبتت به المحو اذ التهاة بقول طلب المدعى
 بعه السجل وكذا لا يكتب قوله وشهدنا وهو على موافقة الدهوى وذكر الامام
 النفسى في نسخة حكايه تمس الاثمة المحلوى مع قاضى منست ورد المدعى والسجلات
 بهذا ونقل عن شمس الاسلام انه كان يقول كيف يكتب قوله وشهدوا على موافقة
 الدعوى والمدعى يقول المدعى به ملكى والشاهد يقول المدعى به ملك المدعى يكون
 بينهما موافقة قال والمختار في هذا الباب ان يكتب في السجلات لان السجل يرد من مصر
 الى آخر فيكون في التدارك خرج امانى الحضرة فيمكن التدارك وفي الفتاوى السراجية
 اذا ذكر في السجلات الشهادة وشهدوا على موافقة الدعوى ولم تفسر الشهادة لم يصح الا اذا
 كان القاضى طالما طاملا اه اقول وهذا القول بالتفصيل ثالث الاقوال كما لا يخفى اه
 ما قاله الغزى

تعتن من شكل فاسد ويجب
على الامة والمكتبة البلوغ
ثانية يكون بالنسبة وقارة يكون
بالعلامة فالعلامة في الحمار به
الحمض والاحلام والحجل
وأدى المدة تسعين وهو
المشاور والعلامة في القلام
الاحلام والاحمال وأدى
المدة ثمانين سنة فاما السن
لذا دخل القلام في التامة
عشرون في الحمار اذا دخلت في
الساكنة عشرون في بعض الروايات
عن أبي يوسف رحمه الله
اعتبر نبات الشجر وهو قول
مالك رحمه الله تعالى وعن أبي
يوسف ومحمد بنهما الله اذا بلغ
القلام والحمار به خمس عشر
سنة فقد بلغوا ذروة
الاسلام ابو اليسر رحمه الله
تعالى في باب العدة والقوى
في زمانها يجب ان تكون على
قولهما فنقض اعمارهم
زمانها في آخر اقرار قتاوي
المتا في رحمه الله ومع اقرار
الشيء يلوقة اذا كان ابن
ثلاث عشر سنة امرأة اقرت انها
مدركة ووهبت مهرها
قالت لم اكن مدركة فان
كان قدما فمدركات
صم اقرارها وان لم يكن قدما
فمدركات لا يصح اقرارها
ويبقى للقاضي ان يحتاط في
ذلك وبسالم من سنها وبقول
لها بماذا عرفت ذلك كما قالوا
في غلام اقر بالبلوغ ان القاضي يسأله عن وجهه ويحتمل في ذلك في قساوي

قيل بشرط ان يقول حق منست وقيل لا الا يرى انه لو انكر جلف باقهما هو ملكه
فيكتب به (خ) فالاشهادان هذا وقالوا بالغاوية ان آ ن مدعي است لا يكتب به عالم
يصحح بالملك اذا الشئ ينسب الى الانسان بالاجارة كما ينسب اليه بالملك خلا لمدعي
التصريح بالملك لقطع الاحتمال (ش) فالاشهاد كما بين غلام آ ن فلانست فهذا
كقولها ملك فلان است فللقاضي ان يحكم بالملك لانه فادسية قوله هذا والله للملك ولو
استفسر القاضي ذلك منهم فله ذلك شهداً كما بين مدعي ملك ابن مدعيست ولم يقلوا
دروست ابن مدعي عليه يناق است است اختلاف فيه المشايخ خرجهم الله والصحيح انه لو
طلب المدعي الحكم بالملك تقبل هذه البينة ولو طلب التسليم لا يحكم بها عالم بقولوا
دروست ابن يناق است وهل يشترطان بقولوا واجب است برابن مدعي عليه كره
دست كونه كندا اختفوا فيه ايضا والصحيح انه لا يشترط والاحوط ان يذكر كره
احدهما ثم قال لا اثر له بعمل ما شهد صاحبه تقبل وفيه تفاصيل واقوال وتسامه
في (مق) وفي (يس) قال له يازني فقال آخر هو كما قالت حد الاثلاثي وصفه
بمثل ما وصفه الاول وهذا يدل على ان احدا الشاهدين لو شهد فقال لا اثر له بمثل
ما شهد به هذان اوله الى آخره يجب ان تقبل بلا ريب (هـ) المدعي قرا
نسخة الدعوى فقال الشاهدان لم يدع ادعاء ذا عليه اوقال المدعي يسده بغير حق
تقبل وبالفارسية لو ادعى دارا قرا دجل من النسخة فقال الشاهدان همضين كواهي
مى وهم تقبل (فش) كتب شهادتهما في نسخة وهما ايمان وقرا قرا شهادتهما في
النسخة فقالا ما همضين كواهي مى وهم كدى اندرين نضضوا اندرين مدعي
وارابن مدعي عليه تقبل ولو قال ما همضين كواهي مى وهم كندا نرين نضضوا است
لا يكتفي هذا القدر بل يشير الى المدعي والمدعي عليه اقول لو كانا مذكورين
في النسخة مع شرائط الصفة ينبغي ان يكتفي ذلك القدر اذا الاشارة اليه اذ كورة
في النسخة حينئذ فقولهما ما همضين كواهي مى وهم كندا نرين نضضوا است يتضم
الاشارة اليه افسه هذا القدر يكتفي قال ثم لو كانت الشهادتان على المحاضر يحتاج
الشاهدان الى الاشارة الى ثلاث مواضع الى المحضين والمشهد به ولو على نائب أو
ميت فمما ونسبه الى ابيه فقط لا تقبل حتى ينسبه الى جده ولو ذكر اسم وامه
ابيه وصناعته لا يكتفي الا اذا كانت صناعته صناعة يعرف بها الاحمال حينئذ يكتفي
ولو ذكر اسماء عوام اسم وقبيلة وصفته ولم يكن في علمته آخر بهذا الاسم وهذه
المعرفة يكتفي ولو كان مثله آخر لا يكتفي حتى يذكر شيئا آخر يحصل به التمييز كذا (بق)
وفي (ش) لو كان المدعي عليه حاضرا فلا حاجة الى ذكر نسبه لانه يشا اليه فلا حاجة
الى ذكر اسماءه فذكر كرايه فذكر جده اولى واما النائب فلا يكتفي بذكر جده عند روح
وهو الصحيح وكذا في التصديق لا يكتفي بذكر جده صاحب المحدث كذا في تعريف المتخاصمين
لا يكتفي بذكر الجدة والقوى على قول روح كذا في محاضر (ش) وفي (ض) لو ذكر

قاضي خان وقد كرتافي مسائل
سئل من قوم اصطخا ووفهم
مراعي على شيء وأمر المراهق
عند الصلح انه بالغ ثم قال بعض
الرواة بعد ذلك انه لم يكن
بالقائم نصحه هذا الصلح قال
أقول قول القاضي بالبلوغ بشرط
ان يكون ابن ثلاث عشرة سنة
لان أدل من ذلك نادرونينه
ثم حكى عن القاضي محمود
المرقندي وجه الله ان مراهاقا
أقر في مجلسه بالبلوغ في دعوى
كانت له أو عليه فقال القاضي
بما إذا بلغت فحكمت فقال لا
يعني البيان فقال بالاحتمال
فقال القاضي وما ذوات بعد
ما استقضت فقال الما عقال
أي ما عان الماء مختلف فقال
التي وما التي فقال أب مرادن
كدفوزو زندي أروى شود فقال
على من احتلت على ابن أو على
بنث أو على أتان فقال على ابن
واستقى الغلام فقال القاضي
لا بد من الاستقصاء فقد يلحق
السلام الاقرار بالبلوغ من
غير حقيقته حدث منه ومن
شيران يكون له علم بحقيقته
قال شيخ الاسلام وهذا من
باب الاحتياط وانما يقبل
قوله مع التفسير وكذا المجازية
إذا أثرت بالمحيط وقد كتبت
مسائل ما يتعلق بمعرفة
البلوغ في متفرقات كتاب
الفصول على الاستقصاء المرأة
إذا جاءت بولد فتفاد الزوج

اسم واسم ابية ونخذه واصناحه ولم يذ كرا الحمد تقبل بشرط التعريف ذ كرا ثلاثة
اشياء فعل هذا الود كرتقيه واسم ابية قيل يكنى والصحيح انه لا يكنى اقول الغرض
التعريف لا تكثير المهر وفيه ان يكنى ذ كرا ما حصل به التعريف فلو كان معروفا
بلقب مع عدم ينعني ان يكنى ذ كرتبه وجد قال وفي اشتراط ذ كرا الحمد اختلاف فلو حكم
بدون ذ كرا الحمد نفذ لانه مجتهد فيه (ح) ذكر م ر ح في كثير من المواضع فلان ابن فلان
الفلاني ولو حصل التعريف باسمه وابية ولقبه فلا حاجة الى الحمد وان لم يحصل بذ كرا
ابيه وجده لا يكنى به ولو كان يعرف باسم ابية وحده لا يحتاج الى القاب ولو لم يعرف
الا ذ كرا القاب بل يشار كره في المصغر في ذلك الاسم والنسب كافى أحد من مجدين
معر فبذل الايقع التعريف (شي) في تعريف القن سئل السخدي عن معضري في أوله ورفقه
ابن عبد الله المندى ادعى الى آخره فاجاب انه غير صحيح اذا النسبة على هذا الوجه لا يقع بها
الاصلام وصح بان يكتب انه عبد فلان أو مولى فلان اذا الملتقى يعرف بولاه وان كان
مولاه معقداً أيضاً لا بد ان يقال انه مولى فلان وان كان المولى الثالث معقداً أيضاً ولم
ينسب الى مولاه لا بأس به اذ المولى الثالث بمنزلة المجدى في النسب فيصير في الاقضية صار عليه
كذا في محاضر (شي) وفي (هد) ذ كرا القيسية والنخذه كذا كرا الحمد في التعريف ولو قال
فلان ابن فلان المسمى لم يحضر حتى ينسبه الى نفسه الخاصة اذا التعريف لا يتم بالنسبة
الى قوم لا يعرفون ونيل الغراخ في نسبة عامة والاوزجندى خاصة وقيل المرقندي
والضاري طمعا والنسبة الى السكة الصغيرة خاصة وإلى الهلة الكبيرة عامة (طهم)
المدينة والقرية والكورة ليست بسبب التعريف ولا تقع المعرفة بالاضافة اليها
أقول فيه فظروا لانه قد تقع المعرفة بالاضافة الى المدينة لا بالاسم والنسب بان كان
يعرف القري بمجديته لا بنسبه مثلاً يعرف بالمرقندي والمحاصل ان المعبر هو
حصول المعرفة وارتفاع الالتباس بأي شيء كان (جنس) آخر مما يتعلق بالتعريف
(طه فقط) لو أخبر شاهدان عدلان ان هذه المقررة فلانة بنت فلان تكني هذه الشهادة
على الاسم والنسب عندهما وعليه القوي الأرى انهما لو شهدا عند القاضي
يقضى بشهادتهما والقضاء فوق الشهادة فتقوى والشهادة باخبارهما بالطريق الأولى
فان عرفها باسمها ونسبها عدلان ينعني العدلين ان يشهدا الفرع على شهادتهما كما هو
طريق الاشهاد على الشهادة حتى يشهدا عند القاضي على شهادتهما بالاسم والنسب
ويشهدا باصل المسمى امالة فيصير ذلك وفقاً (فص) قال اسمي واسم أبي وجدى كذا
وسمع الآخر لا يصير شاهدا بهذا القدر ولو أخبره اثنان حل له ان يشهد على اسمه ونسبه
مطلقاً ولا يقول شهدا عندي بكذا وكذا الجواب في المواضع التي حل له الشهادة فيها
بالإسماع جاهر حلان عند الصك وكذا أثرت امرأته قالانا نأمر فهاذا كذا ليس بشئ فلان
هذا القدر ليس بشرط اذا التعريف انما يكون بذ كرا الاسم والنسب فلو قالانا فلانة
بنت فلان ابن فلان يكون تعريفاً (فشي) شهدا على امرأة باسمها ونسبها وهي حاضرة

فقال القاضي للشهود هل تعرفون المدعى عليها ان لا تقبل شهادتهم ولو قالوا نعم قلنا الشهادة على امرأة اسمها كذا ولكن لا ندري ان هذه المرأة هل هي تلك ام لا صحت شهادتهم على المسماة فكان على المدعى اقامة البينة ان هذه هي بخلاف الاول اذا قروا في الاول بالجملة فيقبلت شهادتهم كذا (ط) أقول قد أقروا في الثاني بالجملة أيضا فهذا القدر لا يحصل الفرق بيننا وبينهم لانهم جعلوا الاول على الشهادة أصالة والثاني على الشهادة تفصيلا فلهذا في الثاني لا في الاول (يق) لو اذاد الرجل ان يعرف المرأة التي يريد أن يشهد عليها أو لمساكولة أو باع من الأمور يبنى ان يدخل عليها معها جماعة من النساء ممن يشق بين ذلك الرجل وبين قيسا لمن أهذه ثلاثة بنت فلان ابن فلان فان قلن نعم تركها سايأياه ثم نظر اليها بمحضرة نسوة أخر فبضع بها مثل تلك كذلك ترد اليها مراراً ثم يبرأ أو ثلاثة فاذا وقع معرفتها في قلبه بقول نسوة ومجال ومن أمكنه يشهد عليها كذا (ط) أقول المقدم هو حصول المعرفة فينبغي ان يقول له انك هات اذا حصل له المعرفة ولو في المرة الاولى وفيه تمر بف الواحد يكفي كما في التركي والمترجم والاثان أحوط وأقوى بعضهم بان التعمل لا يصح بدون رؤية وجهها (فحس) لو أخبرت امرأة انها فلانة بنت فلان لا يحل للشاهد ان يشهد بها وانفسها ان تعرف المرأة الواحدة والرجل الواحد لا يكفي ولو عرفه واجاز وقال منهم انها فلانة بنت فلان ابن فلان حل له الشهادة وقفا لا في مظان الشهادة من كذا كيدماله في حفظ الخبر

(قوله لو أخبرت امرأة انها فلانة بنت فلان) أقول قال مولانا شيخ الاسلام القرني قلت وبه صرح في القوائد الزينية وعزاه الى الرازي وفي البرازنية من كتاب الشهادات وسئل ابن مقار عن من سمع أقرواها بصوت من وراء الحجاب وشهد عندها انها فلانة بنت فلان قال لا يجوز ان يشهد على أقرواها وقال في القنية ان رأى شخصها فاقرت وشهد عندها اثنتان انها فلانة بنت فلان يجوز ويكتفي برؤية النقص ولا حاجة برؤية الوجه اه كلام القرني (قوله ولو عرفها رجلان الخ) أقول قال مولانا العلامة الغزوي في الفتاوى العتبية وقبل في تعريفها قول أبيها وابنها وزوجها من المشايخ من قال اذا كان الشاهد اذ لا يصح تعريفه من لا يصح شهادته لما تناوينا نية طالع في أدان المحكام واختار النسبي الاول يعني تعريفه من لا يصح شهادته سواء كان الاشهاد بها أو عليها ولمدة في التناوينا نية من النسبي وفي البرازنية من كتاب القضاء من بحث كتاب القاضي القاضي القاضي هو الذي يكتب المحلية او غير الكاتب لانه ان حله اهل كاتب لا يجزئ القاضي بدمان أن ينظر اليها فيكون فيه تقارب جلين وفيما ذكرنا يكون ذلك رجل واحد وكان أولى بشرط رؤية وجهها في النعم وبه في كل شهادة الزانية عدلين في انها ثلاثة بنت فلان أم لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على انها فلانة بنت فلان قالوا وشهادة عدلين تكفي وعليه القوي لانه ليس اه ما نقله القرني

نا كذا النسب ولا يصح ان يقطع بعد ذلك في دعوى الميسرة في باب دعوة الولد من النكاح الصحيح قال القتيبي أبو الليث رحمه الله ليس من أصحابنا في هذه المسئلة رواية الا في هذا الموضوع خاصة ان النسب لا يقطع به إلا بالان مال يلزم القاضي الولد لاه وادامات ولد الملائنة وترك ما لا أول ينزك ثم ادعى الاب فاه لا يصدق لان الولد سامات فانه استغنى عن ثبوت النسب (في مسائل الاعتناق) كل من ملك شخصاً لا يجوز نكاحه على التمسك بسبب القرابة كالان والاخت والعلم والحسب يستحق عليه صغيراً كان المالك أو كبيراً ما كان أو مجنوناً وقال الشافعي رحمه الله لا يفتق الامن له ولادوا المسالة معروفة وعناق فتاوى القاضي ظهير الدين رحمه الله تعالى ثم لا فرق بين ان يكون المالك بسبب الثراء أو بسبب الغلبة أو الارث اما الصغير اذا كان ما ذواله في النجاة اذا اشترى اباء او اوا وهم مجرم سواء هل يصح شرائه اختلف مشايخنا وجهه رحمه الله تعالى فيه من الصحيح ان يصح شرائه ويعتق عليه لا يمسرط صدر الاسلام رجل قال لامته عند الرخصة اذا خدمت ابني أو ابنتي هذه حتى يستغنى

من الجارية وان كانا صغيرين
ما قلنا وان كانا كبيرين
فتزوجت الابنة وبقي الابن
تقدمها جميعا لان شرط العتق
خدمتهما حتى يستتبنا ولا
تعتق عند استثناء أحدهما
وكذا لو كانا صغيرين فادرك
أحدهما فتقدمها جميعا حتى
يدرك الآخر وان مات أحدهما
قبل ذلك طلعت الوصية لانهما
كانت متعلقة بخدمتهما وقد
وقع الياس من ذلك في فتاوى
القاضي الامام فخر الدين
والقاضي الامام غلام الدين
رحمهما الله ولا يجوز حق الصبي
والهذون والناسم لانه باطل
لذلك فلا يصح كماله ولو
قال اعتقت عبدي هذا وأنا
مسي أو جنتون وعرف منه
الجنون لا يصح لانه أقر بطلان
باطل فكان ذلك انكارا
للأعتاق وكذلك الطلاق لانه
أسند الى حالة معهود متعاقبة
أهية تصرفه فلا يعتبر ولو قال
الصبي اذا حملت فعبدي
حرا وقال المتهمة اذا فتق فعبدي
حرفذا كلام باطل لانه ليس
من أهل اليقين ولا من أهل
الاتفاق يخلاف ما اذا قال
الصبي بالمالع مملوكي حررم
أفعل كذا فتعطل ذلك وهو
معتوه يعنى عماليكه لانه يعنى
حكما بذلك الكلام السابق
فكان معنى من ورث قريته
وهو معتوه في آخر الباب انما

لانه يمين بالله تعالى معنى ولو كان بلفظ الجبر انما يجوز عند حرج لو أخبر جماعة
لا يتصور روايتهم على الكذب وعندهما لو أخبر عدلان انما يفتي فلان ابن فلان فعمل
له انما يادة على النسب ويصح تعريف من لا يصح شاهدها سواء كانت الشهادة لها أو
عليها وقيل لا يصح فيها واختار النسبي الاول لان هذا خبر لا شهادة ولذا لم يشرط
انفاذ الشهادة وفي الخبر الحاجة الى من يتيق كذا (ظ) وقد كثر شيد الدين وتعرف
الابن والاب والزوج يجوز ان شهادة هؤلاء عليها معتبرة تصح التعريف أيضا لعدم
التممة بخلاف التعديل فان التعديل شهادة والتعريف لا (جف) تعرفها ان يشهد
على معرفة عدلان او رجل وامرأتان وهل تصح الشهادة على المرأة المتقدمة بعض
مشايخنا قالوا تصح: ند التعريف وعن ابن مقاتل لو سمع اقراء امرأة من وراء الحجاب
وشهد عندنا ثنائ انهما فلانة وذ كر انهما لم يحزان يشهد عليها أطلق الحجاب إطلاقا
وإزال (ث) لم يحزان يشهد عليها الا اذا أدى شخصها حال اقراءها حينئذ يجوز ان يشهد
على اقراءها بشرط رؤية شخصها لا رؤيته وجهها (جص) حشرت عن وجهها وقالت أنا
فلانة يفتي فلان ابن فلان وهبت لزوجه ميري فلا يحتاج الشهود الى شهادة عدلين
انهما فلانة يفتي فلان مادام متحبة اذ يمكن للشاهد ان يشهد انهما فلان ماتت حينئذ
بحاجة الشهود الى شهادة عدلين بنسبها (ظلم) جرى بينهما بيع أو عقد آخر أو شهدا
عليه جاءته على شرط كتابة معرفة الشهود المتعاقدين بوجههما واسمهما ونسبهما
كان هلال أو أبو زيد لا يكتيان ذلك وغيرهما من اصحابنا يكتبون للاحتياط قال
(ظ) وعندى ان الله قد بين لمعرفين عند الناس لا حاجة الى كتابة ذلك ولو كانا غير
معروفين فلا بد من لانه يحتاج الى اداء الشهادة بمحضه فلا بد من معرفة بوجهه
ليكنه الشهادة عليه وعند غيبته أو موته يحتاج الى الشهادة باسمه ونسبه فلا بد من
معرفة قامة ونسبه أو قول لقائل ان يقول لمن من تقريره ان المعرفة بالوجه أو بالنسب لا بد
منها لاداء الشهادة وهو غير مطلوب بولا يلزم منه ان يشترط كتابة المعرفة وهو المطلوب
ويمكن ان يجاب بان يعمل كلامه على كتاب يعمل به بلا إعادة العينة ككتاب القاضي
فلا بد فيه من البيان بالوجه لقطع الاحتمالات الفاسدة فيشترط ان يكتب فيه
ما يحتاج اليه لاداء الشهادة فلم ان يشترط كتابة المعرفة في نحو كتاب القاضي وهو
المطلوب ولكن ظاهر كلامه الاطلاق فلا يخفى من الاشكال قال ولا يجوز الاعتقاد
على اخياد المتعاقدين باسمهما ونسبهما العلما هما وميا وان نسبيا باسم غيرهما
و بنسبة غيرهما بى ان يزور على الشهود ليبرج البيع من يد مالكة فلا يعتمد
على قولهما فقد تزويروهما وبطل املاك الناس وهذا فصل غفل عنه كثير من الناس
فانهم يسمعون لقول الثراء والبيع والاقراء والتقاضى من دجلين لا يعرفونهما ثم اذا
استشهدوا بعد موت صاحب المبيع شهدوا على ذلك الاسم والنسب ولا علم لهم بذلك
فيجب ان يحترز من مثل ذلك حذوا من الحازقة وعن ضياع املاك الناس وطريق علم
الشهود بالنسب ان يشهد عندهم جماعة لا يتصور روايتهم على الكذب عند حرج

القضاء بالولد للمسلم أولى لان فيه زيادة نظر للولد وهو الاسلام والمحرمية وان لم يكن فيه مسلم حر، فبقي به لذى ولا يقضى به للكتاب ولا للعبد وان كانا مسلمين وان كان في القضاء له مانوع نظر للصغير كافي القضاء من الذى نوع نظر للصغير ولكن النظر في القضاء به من الذى أبلغ لانه يصير حرا حقيقة ثم اذا فصل يحصل الاسلام لنفسه فيحصل له التقنان جديسا ولو قضينا به للكتاب أو العبد يحصل الاسلام كما لو كان لا يحصل له المحرمية ولا يقدر على تحصيله فبقي به لذى المحرول لم يكن فيهم ذمى بقضى به للكتاب ثم اذا سارت الجارية أم ولد لاحدهم ضمن قبة انصباء شركائه وعقر انصبائهم وكذا الباقيون يضمنون عقر انصبائهم لانهم اقربا لوطى ويقاصرون إلا ان العبد لا يؤخذ بالعقار الا بعد الحاقه لانه ليس من ضمان التجارة ولا يؤخذ العبد قبل الحاقه الا بضممان التجارة اذا كان ذميا فانه في التجارة وهذا اذا أقرانه وطها بالنكاح لان العبد لا يؤخذ بالمهر الا بعد الحاقه اذا أقرانه وطها بسبب الشراء يضمن العسر ينظر جنس هذه المسائل في باب امهات الاولاد من هناك

وعندهما شهادة رجلين كافى ساثر المحرق أقول يحصل للقاضى العلم بالنسب بشهادة عدلين فيبنى ان يحصل للشهود أيضا بشهادة عدلين كما هو قولهما وهذا من النوادر وقال الوجهة المحرج في احضار جماعة شرطها حرج يبنى أن يشهد عدلان على شهادتهما ولا يجوز بن على النسب حتى لو احتاجوا الى اداء الشهادة شهدها على شهادتهما على النسب وعلى ما في الكتاب بما أشهدوا عليه أقول فيه نظر لان كثرة الفرع لا تعتبر مع كون الاصل عدلين لان حضور الفرع وان أكثر كعدمه وضوء الاصل فكانت العدلين شهدا فقط فلا يوجب شرط علم الشهود بالنسب عند حرج حينئذ

الفصل العاشر في التناقض في الدعوى وفي دعاوى الدفع وما يتصل به وفي آخره التناقض في النسب :

(ت) التناقض بين الدعوى لغيره كيمينه لنفسه (فح) من أقر به من لغيره فكما لا عاثنان يدينه لنفسه لا يملك ان يدينه لغيره بوكالة أو بوصاية (ش) وصى أقر به ثم ادعاه للصغير لا يسمع (عده) ابرأ من جميع الدعاوى فادعى عليه ما لا بوكالة أو بوصاية يسمع ولو ادعى عليه ما لا بارت فلو مات مورثه قبل ابرائه لا يسمع دعواه وان لم يعلم هو بموت مورثه عند ابرائه (غ) ادعى دار لنفسه ثم ادعى انه لفلان وقفه عليه نصح كالأدعى لنفسه ثم ادعاه لغيره بوكالة ولو ادعى الوقف أو لم ادعى انه لا يسمع كالأدعى لغيره ثم لنفسه (لمصت عده) الاستعادة والاستدعاء والاستيناب من المدعى عليه أو غيره وكذا الشراء والمساومة وما اشبهه من الاجارة وغيره ما يمنع صاحبان دعوى الملك لنفسه ولغيره أقول كون هذه الاشياء اقترابا بدم الملك المباشر فظاهر وما كونه اقترابا بالملك الذى اليد فقيه بويثان كباقي في اواسط هذا الفصل والظاهر عندى ان مجرد ذلك ليس باقرار لذى السيد اذ قد يفعل ذلك مع وكيل المالك فلا يكون اقرارا بالملك لذى اليد فلا بد ان يميز بالقرائن فيجعل اقرارا في موضع دون موضع بحسب القرائن فعلى هذا ينبغي أن تصح دعواه لغيره في بعض المواضع لا في بعضها فان برهن المدعى عليه على وكل المحضومة انه سبق منه مساومة أو استعادة أو استيجار أو نحوه ما عزل من الو كالألانه لو فعله عند القاضى لعزله والموكل على حقه ولو شرط ان اقترانه عليه لا يجوز (قد) ادعاه وكالة لغيره من ذوالسيدان ان سبقته معنى تبطل دعواه لا دعوى موكله ولو ادعى المتولى لغيره المدعى عليه انك اسبقته معنى فلو قرأه ادعى ملك منست لا يصح هذا الدفع لان اقرار المتولى على الوقف لا يصح أقول كالأصم الاقراء على الوقف

الفصل العاشر في التناقض في الدعاوى (الح) :

(قوله) وكذا الشراء والمساومة وما أشبهه من الاجارة وغيرها) أقول كالأستدعاء وهي واقعة الافتراء لانه اقترابا لملكه فيه اذ انخص لا ترفع من ملك نفسه وكالاقتسام وهي واقعة الدعوى أيضا وانظر ما قد كتبناه على المحاشية بعد تأمل

المسبوط وفي فتاوى دافى خان رجل استولد جارية ولده نصير أم ولده ونحرم فقها ولا يفهم

صغرها واذا تزوج الرجل حايوة
واذا اراد الرجل ان يطا حايوة
ولا تصير ام ولده لو ولدت فانه
يبيعها من ولده الصغير ثم
يقرب وجهها كفي الباب انتاس
من هناك الاصل علام صغير
في هذا انسان ولا يعرف نفسه
فقال هذا عبيدي فاقول قوله
فان ادركه السلام وهل انحر
لا يغيب قوله الا اذا اقام البيعة
لانه الان صار مذهبنا بال
بدن من نفسه فيكون القول
قول صاحب الدعوى المعين
وعلى الصغير البيعة بخلاف
هذا امكن ادعى ذوا اليد في حال
صغرته عبيده فذكر وقال انما
ااصل ودوايد يقول هو
عبيدي فاقول قول العبيد
لانه لم يعرف بيوت يده
انحر عليه بل يدعي هو ان
يده هو ويتكبر فيكون القول
قوله مع المعين فان سمع ان
الصغير يبيع من نفسه بين
ادعاء الذي في يده فقال انما
فاقول قوله لان الذي يدعيه
انه عبيدي هي انه في يده وهو
يسكر فيكون القول قوله
بخلاف الفصل الاول لا به الاول
له فيكون القول فيه قوله من
هو في يده من حيث الظاهر
كأن يبيع فكذا قال انهم
انما يبيع من فانه ادعى انه من
الاصل لان القبط في
قناوى فاضي خال لو كان اهام
بغير افعال المدعى الذي هو في

الاصل الا ان ادعى في غير
الاثر الاصل في حقهما وان لا يبيع
فلا يصح ثم لو ادعى بكونه
أباهة اوه ادعى ان لا يبيع
الرواية التي بين الاستماع
وبين هذا ان الافراد ان لا يبيع
دوينة عن أبي يوسف كذا
الدعوى اذ وكيل المحضرة
ادعاء ثم يرد بكونه ثم لا يسمع
فيكون البطلان كذا لو رده
المعروف من جهة يدين ما
لا يمكن ان يكون في
من قال في وكذا الشريفة
ان عبيد يبيعون عكر لو
بالمشايخ السرا مانوشه
اذ ان يوفى فان كان له
ان قال هذا حايوة بانه
المشايخ السرا في ذلك
ومعناه ان في حق القبض
يقول دوايد في وهناك
لا يقبل (فقط) والحاصل ان
له رواية لا في وفيه
لي صغري ذي اليد انما
دهوا انه ليس في اوطال
الحكم ان اوطال به
هذا الفصل في (فصل)
ادعى ان اذ يفر من ان
ان المدعى يد ذرا قوله
هناك اهدى عبيده لا يسمع
فقره اوطال انه ما كان لي
لي انما كان لي يبيع
من العبد كما ياتي

فقره اوطال انه ما كان لي
لي انما كان لي يبيع
من العبد كما ياتي

يدعي يقول هو عبد فلان
ثم جاء آخر اقام البينة انه عبده
فبانت بینه وتوضي له وبطل
اعتناق الاول المسلمان في
عتناق قسارى قاضى خان
ذكر في آخر باب المدبرة من
عتناق الاصل اذا امر انسان
عبدا ان يدبر عبده فربما جاز
لار الصبي من اهل التصرفات
عندنا اذا كان عاقل خلافا
للشافعى رحمه الله ووافقا
للأمامى وجعل كاتب عبده
غير باع بل يجوز لانه لو ادرك في
العبودية يحمى حتى يصح ابعاله
وجزاه في العبادات فكذلك اذا
اذن له في قبول هذا الكتاب
وان كان غيبا لا يعقل ايجز
لانه ليس من اهل التصرف
ولو اداهما وجعل عبده لا يعتق
لان الكتابة لم تعتقد أصلا في
المبسوط جعل كاتب عبده مولى
نفسه وأولاده اسفاره فهو جاز
لانه ادركه وقبل المسألة
نفسه وهما مملوكان محزوز في الرق
وكان ذلك مردا للاولاد أيضا
لكنهم سبوا له الولد الكبير
لا يبيع الاب في ولادة المولودة
والصغير يبيع والولد الكبير
يبيع الاب في ولادة الصغرة
كالصغير وتقام هذا النظر في
باب المولادة فيس كتاب
المكتبات من عتاق الاصل
ذكر في باب مكتبة الرضى
من المبسوط الرضى ملك كتابة

وبين قوله ليس لي حق فيه او يحويه عيني ان يعتدا حكمي لم يجعل كذلك حاسرو يؤيد
الاتحاد ما ذكر في (خ) ان ذا اليد لو برهن ان المدهى قد كان اقربل هذا ان لاحق في
الدار لا يندفع به المدهى لان قول الانسا لاحق في فيه اوليس هذا الى ولم يكن هناك احد
يدعى لا ينعمن الدوى بعده اقول جعل حكمي لاحق وقوله ليس هذا الى واحد
بجلائ ما تقدم فعلى هذا يستوى المدعى وقول البدي انه لا يصح في الملك عند عدم
المنازع (قش) اقترانه لملكه فيه ثم ادعى ان نفسه تبطل ولو اقرضه ملك فلان ثم ادعاه
لا تقبل لانه يملك القبر به لا في الاول قال جسد الدين في قصده في قد يتبني هذا
البصير وتخصيصه لمولاه ذواليد ليس هذا الى اوليس ملكي اولا في فيه انما كان له اياه
فهو ولا منازع ثم ادعى احد فقال ذواليد هو له فانقر له وانما نفس لم ينعن لان اقترانه
هذا ثبتت حالا اذ الاراء لم يمل باطل والتنازع انما ينعن اذا تضمن ابطاله حتى
على احد ولو كان ذى البدن مانع حين قوله ذلك فهو اقرار بالمالا به في رواية لاقى دوايد
لكن القاضى يسأل ذاليد اهل مملات المدهى فلو اقر به امره بئس له اليه ولو انكر برهن
المدهى فلو اقر بعدا كرهنا غير ذى اليد ذكر في (ش) ان قول ليس له اولاد كذا يتبعه
من الدوى بعده لا تناقض وانما ينعن ذاليد على ما مر في ايام البدا ولما دعه في
اقرار ذى اليد من ان الاقرار له ولما يملك بالمالا به في رواية لاقى دوايد
المدهى ايضا فينبى ان يعتدا حكمي والقاضى انما ينعن في اقرار المدهى خلافا لضع منه ما مر
في (قش) فان ادعى ما عتاقه فلا تحرك ولو لم يكن ان الملالى وافق فلو اقر المدهى
قبل النزاع او مالوا له وجود النزاع ينبغي ان تبطل دعواه وطا على عكس ذى اليد
يعنى ان اقرار ذى اليد مع وجود المنازع بخلاف مع عدم المنازع على ابطال دعواه ونفا
والفرق ان ذاليد اذا اقربل النزاع بطل اقراره اذ اليد دليل الملك فحتى المالا ملكه
عن نفسه من غير اثباته لغيره لا يجوز فلو اقر ذى اليد ملكه فلو اقر ذاليد عند
النزاع قبل انه اقرار للمدهى دلالة اقراره عند النزاع وعلى انه خوف اقراره انه ملكه بدليل
اليه والمثل لا يفتى بمجرد النفي وكذا لو اقر ذى اليد قبل النزاع قبل انه لم يظنرا الى
جهالة المقتره ولا نزاع ليكون فربما لتعيين المقتره وقيل هو اقرار به اذى الى يد برهنه
اليه ولو اقر غير ذى اليد عند النزاع ينبغي ان يندفع اقراره وفاقا لانه في من نفسه ملكه
ظاهرا وهذا حق ظاهر صرف الى الله امر به لى اليد فاق برهنه الى يد النزاع وهذا
ما ورده في المحاطرة القاضى تحقيق هذا المرام على حسب مائة ضاه الوقت من المرام ونحوه
لهم الصواب وسهل الصواب (خ) قال المدهى لا دعوى قبل زيد ولا خصومه في
قبله بطل دعواه عليه الا في حادثة بعدة وير قال برهن من دعوى في نفسه البار لا ينعن
حق فيه وكذا لو قال برهن من هذا الفن او خرجت من هذا الفن بطل دعواه وكذا لو قال
ابرائيل من هذا الفن ينعن انتم ربيعة عند موبراهن ضاهه وكتب منه في فصل
الضمانات وكتب في مسائل الابراهم احكام الدين من نفسه على الاحكامات (ص) قال
ما في يد فلان دار ولاحق ولم ينسبه الى رستاق ولا قرية ثم ادعى ان له قبله حقا بالرى

ما ينعن بالاب لانه يكتسب وهو المالك يكتسب فان كاتب ثم وهب المال لم

حقيقة ومحمد رحمه الله خلافا
لاي يوسف رحمه الله والفرق
يعرف في هذا الباب وحاصل
الفرق ان في البيع حقوق
العقد ترجع الى اعادة وفي
الكتابة ترجع الى من وقع
له العقد فلهذا افترا والوصي
يضمن بدل المكتاتبة لغير
التيمن من القبض لا يحكم حتى
لو كانت القيمة يكون حق
القبض له ولو اقر بعض بدل
الكتابة صدق اذا كان المال
في يده اما اذا قل كنت كاتبة
وادى الى بدل الكتابة لا يصدق
وان كاتب الوصي ثم ادرى
التيمن ولا يرضى بالكتابة
لا يلتفت اليه ولا يجوز لاحد
الوصيين ان يكتب بعد التيمن
الارض الا التمس ولا يملك الوصي
اقتضى العبد على مال ولا يبيع
نفسه منه بمال وكذا الاب لانه
اضرار بعضه وذكر في باب ولاية
المكاتب من كتاب الولاء والوصي
ان يكتب بعده باذن الاب او
الوصي وليس لاصي ان يفتي
بعده على مال باذن الاب ولا
باذن الوصي ولا يستبرأ منهما
والصبي ان يقبل ولا من يواليه
باذن ابيه او وصيه ويكون
ناثيا عنهما في القبول لانهما
يملكان قبول الولاء عليه
لانهما يملكان الزام ولا العتاقة
عليه بالمكتاتبة فملكان
الزامة عليه بعد المولاة فان
اسلم الصبي على يد رجل يواليه لا يصح ما دون كان او غير ما دون لانه ليس بمقدور تجارة

في قرية لا تقبل بينته قال المدعي لا بينة لي ثم برهن هل تقبل فيه روايتان (حق) تقبل لو
وفى ولو لم المدعي عليه لا دفع لي ثم اتي بدفع قيل هو على هاتين الروايتين وقيل لا يصح
دفعه وفاقا عنه ليس له دعوى الدفع ومن قال لا دعوى قبل قال لان ثم ادعى لا تسبح
كذا هذا الاول اُصوب اذ الدفع يحصل بالبينة على الدفع لا بدعوى الدفع فقله لا دفع لي
بمنزلة قوله لا دعوى اقول القاهر ان قوله لا دفع لي برهني ليس لي وجه الدفع فينبغي ان
تسمع دعواه لو كان ما يفتي والا فلا كما لو اقر انه ثم ادعى الحريه (نقطة) لو قال لا دفع
لي ثم جاء به فقد قيل هو على خلاف فما لو قال لا بينة لي وحلف خصمه ثم برهن تقبل
عند ح راجع عند م راجع كذا لو قال قل بينة اتي بها فهي زور ثم اتي اوقال كل شهادة
يشهد لي فلان وفلان فهي كذب ثم شهد اقل هذا الخلاف (خ) اقرانه له في حكت قدو
ما يمكنه الشرا امته ثم برهن على الشرا امته بلا تاريخ قبل لامكان التوفيق بان يشتر به
بعدهما اقرانه له ولا بينة على التمس منهم فقيدها المالك للمال ولد الا يشعه الزوايد وكذا
لو اقرانه كان له ثم برهن على شرا امته بانه لا يجوز ولو اقرانه له لاحق في نفسه فكنت
حينئذ ثم برهن على شرا امته فلو شهد ان شرا امته بعد اقراره قبل والافساد كذا لو اقرانه
كان له لاحق في نفسه ثم برهن انه شرا امته فلو شهد ان شرا امته بعد اقراره جاز والافلا
ا اقول فر واثبات قوله لاحق في العموم البراءة فلا يكون له حق بسبب الشراء ولا يبره
الاذا بين انه ملكه بعد اقراره وفيه نظر اذ ياتي فيه ما من امكان ان توفيق وان بينة
على المهم الخ ويضطر الجواب للمساو القمان وفيه اقرانه لاحق له قبل فلان ثم ادعى
فنايده انه خصمه من لا يصدق الا ان يبرهن على خصمه بعد اقراره اذ البراءة ثبتت
بقبح فلا يبطل حكمها الا بيمين بخلاف ما لو اقر المدعي عليه ان جميع ما في يدي من
قليل و كذا تير لثان في ثا ابا ما خضر فلان لياخذ ما في يده فقال ملكك هذا بعد
اقراره صدق ليده في المال واحتمال العتقة وتمام الفرق ببر المسائل ينظر في الجوامع
(شي) مروى واقرني خدمت (ح) كردن شوي داد بعده دعوى ميلند كه اين زن در نكاح
من يوده است ومن ملاق نداده ام نفسي ان لا تسبح للتناقص (ذ) ادعى مالا بشركة
في يده ثم ادعى ذلك المال ديناً عليه تسبح لافي عكس لان مال الشركة قد يصير ديناً

(قوله قال المدعي لا بينة لي ثم برهن الخ) اقول ومبارة القول نقلا عن العماد يقول
قال لا بينة لي واستخاف ثم اقام البينة هل تقبل فيه روايتان وفي المتن تقبل اب وفق
اه (قوله ويتضح الجواب الخ) اقول قد تقر ان البراءة العام بمعية الدعوى لا يصح
حادث لان كل فرد من افرادهم مصوص عليه فاذا ادعى الشراء مطلقا بعد ان نص على انه
لاحق له فيه فيما مضى كان مدعيه عليه مطلقا وقد غناه بقوله لاحق لي فيه فلا
سبيل لقوله تأمل (قوله ادعى مالا بشركة في يده ثم ادعى ذلك المال ديناً عليه الخ)
اقول وفي البرازية ادعى على زيدانه دفع له مالا ليدفعه الى غريمه وحلفه ثم ادعى على
خاله وضمن ان دعواه على زيد كان ظنا لا يقبل لان الحق الواحد كمالا يستوفى من اثنين

عقد الولاء عليه لاتعدام
الولاية وايد كراهه هل يملك
ذلك باذن ابيه المسلم ويغني
ان يملك هذه الجملة في باب الولاء
المكتتب من كتاب الولاء
الاب يحرم ولا ابنه لنفسه والى
مواليه والمجمل لا يحرم من ان
يكون المجمل معتق القوم وابن
ابنه معتق لقوم آخر بن
لم يحرم المجمل ولا مولد ابنه الى
نفسه ولا الى مواليه الذين
اعتقوه بل لا مولد من اعتقه
وهذه من المسائل التي ليس
المجمل فيها كالا بل وينظر في
المترقات والله اعلم في مسائل
الايمان وكذا كراهي القاضي
الدين في كتاب السلاق في
مسائل تعليق الطلاق بالتزويج
رجل حلف ان لا يتزوج امرأة
فتزوج صبيته حنت في يمينه
ولو حلف ان يكلم امرأة فكلم
صبيته لا يحنث وكذا كراهه الله
تعالى في الساب الثاني من
ايمان قداويه ولو حلف لا يتزوج
امرأة فتزوج صغيرة حنت في
يمينه وعن محمد رحمه الله في
رواية لا يحنث والمرأة في النكاح
لا تتناول الصغيرة وكذا كراهي
هذا الساب أيضا لو حلف
لا يشتري امرأة فاشتري حارة
صغيرة لا يكون حانتا بخلاف
ما لو حلف لا يتزوج امرأة فتزوج
صغيرة كان حانتا لان النكاح
لا يكون الا في المرأة فلا يفيد
ذكر المرأة وكان ذكرها

بجمع ودوالدين لا يصبر شركة (عبث) ادعى ملكا مطلقا ثم ادعاه في وقت آخر بسبب
حادث على ذلك الرجل عند ذلك القاضي نعم وكذا الوادع مطلقا ثم ادعاه في وقت آخر بسبب
ادعى الملك بسبب ثم ادعاه على ذلك الرجل عند ذلك القاضي ملكا مطلقا لا يسمع
دعواه ولا تقبل يمينه (خ) ادعى ملكا بسبب ثم ادعاه مطلقا وشهد له لا يسمع
دعواه في عامة الروايات ولا تقبل يمينه قال وكان جدي خمس الاثنية يقول لا تقبل
يمينه ولكن لا تقبل دعواه حتى لو قال ادعت بهذا الملك المطلق الملك بذلك السبب
تسمع دعواه وتقبل يمينه (ذ) ادعاه مطلقا فقال المدعي عليه في دفعه انه كان ادعاه
بسبب فقال المدعي أنا ادعاه الا ان ذلك السبب وتركت دعوى الملك المطلق تسمع
دعواه ثانيا ويطلب الدفع (قطه) ادعاه بسبب ثم ادعاه مطلقا تسمع دعواه لا يمينه
على الملك المطلق (فش) تسمع دعواه وتقبل يمينه ايضا ويحمل على المقيّد السابق
والفتوى على انه لا يسمع للتناقض وفيه اسبابه ثم ادعاه ملكا مطلقا لم يصح ثم ادعى
الملك بسبب تقبل لو ارجع على تناقضه (عبث) ولو ادعى التناقض ثم ادعاه بسبب على ذلك
الرجل فعلى قياس ما لو ادعى التناقض وشهد له ان لا يسمع دعواه بسبب ينبغي ان لا يسمع دعواه
(جف) اقر ملك بشرا او اقرت ثم برهن على الملك المطلق لا تقبل (ط) اقر عند غير
القاضي انه ملكي بشرا من فلان او اقرت منه ثم ادعاه عند قاض ملكا مطلقا لا يسمع
دعواه لو ثبت انه قال انه ملكي بشرا من فلان (ذ) لو لم يكن له يمينه وادعاه عليه بانه
تعالى ما اقرت قبل هذا الملك شريته من فلان ينبغي ان يحلف قياسا على ما ذكر في (ذ)
انه لو ادعى دارا فقال المدعي عليه في دفعه انك اقرت قبل هذا انك تعتمني وادعاه عليه
المدعي فله ذلك ولو برهن تقبل وتسمع دعواه وهذا الوادعي أولا بسبب في دعوى
صبيته فلو لم يصح دعواه بسبب ثم ادعاه مطلقا ذكر في (ذ) ادعى أولا بسبب الشراء
فظهر ان الدار المدعى بها لم تكن يوم الدعوى في يد المدعي عليه حتى لم يصح الدعوى
بل كان في يد غيره ثم ادعى دعواه في محاسن آخر على ذي اليد ملكا مطلقا فقد قيل يسمع
وقد قيل لا تسمع وهو الاصح اذا قرره بالبرهان ولو دفعه دعواه هذا الوادعي الشراء
أولا ولم يذكر القبض ولو ادعى الشراء مع القبض أولا ثم ادعاه على ذلك الرجل عند ذلك
القاضي ملكا مطلقا هل يسمع قبل ينبغي ان يكون فيه اختلاف المشايخ كالوادعي
شراء مع قبض وشهد بذلك مطلقا يختلف فيه المشايخ وهذا لان دعوى الشراء مع
القبض دعوى مطلقا الملك على قول (ض) فكأنه ادعاه أولا مطلقا عند سمع
دعواه ثانيا فندم لعدم التناقض على قومه وسيأتي تفريغ هذا الاصل في هذا كنهه
ادعى الشراء من معلوم او مال ادعاه من مجهول بان قال شريته من وبل لا يعرفه اذ قال

لا يخاص مع اثنين يجمعوا حد وفي القاضى غاب له ثوب من المقصر فادعاه على أحد
تألف القصار ثم ادعاه على آخر تسمع ولا تناقض بينهما ما ذكرنا ان الحال متى كان
مما يشبه يعني كاحسينا من محمد رحمه الله تعالى في مسألة الجارية والمندبل (فقره)

وهذه كراهه اسوا ولا كذلك الشراء لانه لا يختص بالمرأة فانه يكره المرأة ولو

حلف لا يشترى جارية فاشترى
وذكر في النوع الأول من
الفصل الثالث عشر من إيمان
الخير وأحال إلى المتن إذا
حلف لا يكلم امرأة فحكم بيمينه
فقد حكي عن بعض المشايخ أنه
يجتنب قال فحكمه س هذه
المسألة على ما إذا حلف
لا يتزوج امرأة فخرج حبيته فإن
هناك يجتنب في يمينه وذكر
في الفصل الثامن من إيمان
الخير إذا حلف لا يكلم
هذه النسبة جماعة بعد
ما صارت امرأة يجتنب وذكر
في هذا الفصل أيضا لو حلف
لا يكلم هذا الصبي فحكمه بعد
ما شاخ يجتنب في يمينه ولو حلف
لا يكلم صبيًا فحكمه شيئا
لا يجتنب وفي فتاوى القاضي
الامام غير الدين رحمه الله رجل
قال لابنه ان تركك نعل
مع فلان فأمرته كذا فإن
كان الابن بالنسبة لا يشترى
منه بالفضل فنهى به بالقول
يكون باوا وان كان الابن
صغيرا كمال شرط به المنع
بالقول والفعل جميعا وذكر
أيضا إذا حلف بكذا أمرته
أنه لا يدع في الأثر على هذه
الفتنة فنهى بالقول يكون
بإزالة لا يملك المنع بالفعل
وفيها أيضا إذا حلف لا يكلم
من مال ابنه وبه ما يجب من
خل قال همام إن كان الابن
كبيرا بقائه شيئا كل نصده
أن كان صغيرا يدينه نصه به من غيره ثم نصه به أو يشترى نصيب الابن في كل قال القاضي

شريتم من وجه ثم ادعاه مطلقا سمع كذا (ط) وفي (ق) ادعى دارا بيمينه أو شرا من
إيه ثم ادعاه أو ثامنه سمع لا مكان توفيقه مان يقول شريتم وعجزت عن إثباته فودعه
ظاهر أو لو ادعى أو لا يثبت ثم ادعى الشراء لا قبل للتناقض ونقد توفيقه استأجر دارا
ثم برهن على المجرى أن ملكي لأن أبي شراء لا على في صغري سمع ولا يمينه هذا التناقض
لما فيه من الحذف فالأمر يستقل بالثبوت لا الصغير ومن الصغير لنفسه والابن لا على به
أقول فإن قيل لو برهن على أنه له من غير أن يوفى ينبغي أن يسمع على ما مر في هذا في
(ج) فبالأمر له ومكث ثم ادعى شراءه إلى آخره من أنه يسمع لا مكان التوفيق فكذا
هذا التحجب بأن دعوى المالك المطلق دعوى المالك من الأصل فيتحقق التناقض ولو لم يوفى
بمختلف دعوى الشراء فاقترانا وهذا كما لو اختلعت ثم برهنت على الطلاق ثلاثا لمها
أن تتردد على الحال ولو كانت متناخضة لاستقلال زوجها بتعليقها بإلغائها وكذا الزوج
إذا ضم إليه امرأته براءها وأقر الأخ أنه وادعاه ثم برهن أنه كان طلقها ثلاثا لا قبل فلا يخ
أن يرجع على الزوج بيمينه وكذا زوجة قامت وورثة زوجها الميراث وقد أقرها
بزوجيتها ثم برهنوا على نعلية ما في صحته تقبل وكذا مكاتب ادعى أنه ثم برهن على قصر
مولاه قبل الكتابة كذا (ح) وفي (ص) شريتم أو في جراب أو منديل فلما شره قال
هذا ولم أعرفه تقبل بيمينه (ذ) قال (ص) في هذه المسائل بخلاف ذلك وفي (ص)
مسئله تضمن قولهم قدم بأداة واستأجر دارا فقبل له هذا دارا أو أهلك مات وتركه ميراثك
فادعاه المستأجر وقال ما كنت أعلم به لا يسمع للتناقض أقول ينبغي أن يسمع فيه وفي
أمثاله إذا التناقض فسمع ولم يوفى أو لم يكن توفيقه أما إذا وقي في يمينه أن يسمع فيه
لا تناقض حينئذ حقيقة ما لو أمكن توفيقه ولكن لو وقي فيه اختلاف المشايخ ونص
في (ن) وغيره على أن الامكان في حيز كراهة لو ادعى عليه ما لا فصل ليس لك أو
ما كان لك على شيء فبرهن المدعي وهو برهن على فضائه أو برأته تقبل عندنا لا مكان
التوفيق لا عند من التناقض (عد) ذكر هذه المسألة وقال دلنا على أن امكان التوفيق
يكتفي بشرط (نه) التوفيق في السكول ولو زاد ولا أعرفك والباقي بحال لا تقبل في ظاهر

ينبغي الخ) أقول إنه ظاهر أنه لا بد له فيه على نقل صريح بقصد معاهها وقد نظرت في البحر
الرائق في باب الاسماء في شرح قوله لا للبر يقول النسب والطلاق حيث قال وفي
الجهن دم بلدوا واشترى واستأجر دارا ثم ادعاه قال بأنه دارا بيمينه ما وثق كما مرنا
وكان لم يعرفه وقت الاستيعام لا قبل والقبول أصح ما ذكره الغزالي أقول قوله أقول الخ
لا يدل على عدم اطلاعه بل هو اشتباها منه أساهوا الصغر وتعليل له وأقول قوله واشترى
يدل على أنه لو باعهم فهو كذا وهو واحد ما لغوى فاسمهم كرام ثم أطلق على أن المجموع
لأنه غير مبيد ما وثق كراهة ميراثا ولم يعلم بذلك وقت التمسك فوساى ما هو ادل قلنا مل
والظاهر أن قوله دم بلدوا ليس بقيد بل لا به غالب على الحذف وإذا كان مقبولا لا يفتي غالباً
بأنه ماعداً منه قوله شراء أبي في صغري فتأمل

الرواية وعن اصحابنا انه يقبل ويأتي بحقه في هذا الفصل بعد اربعة اوراق ذكر شيخ الاسلام في موضع انه اذا امكن التوفيق بين الدعوتين يصح ولا يردوان كان المدعي لا يدعي التوفيق وذكر شيخ الاسلام ايضا في موضع آخر كل موضع يصح بالتوفيق فلا يبدن دعوى التوفيق ولكن ذكر مروج في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يذكره في البعض قال وفي الكل يشترط وعلى هذا التسعة والثلاثون والبيع (فمن قسم تركة بين ورثة او قبل تولية لوقف او وصاية في تركة هذا العلم والاشعين بان هذا تركة او وقف ثم ادعاه لنفسه لا يسمع ادعى دارا يدينه فاجاب المدعي عليه انه ملكي ثم ادعى ان المدعي غلط في بعض حدوده لم يسمع لان جوابه اقراراته بهذه الحدود وكذا (ج) وذكر (ق) هذا الجواب بما رثه ملكي اما الجواب بقوله ليس هذا ملكا ولم يرد عليه يمكنه الدفع بهذه الخطا المحذوكة عن (قله) انه اتقن المدعي عليه الدفع بهذا المحذوكة لو ادعى المدعي عليه خطأ المحذوكة لو ادعى ان البناء او الشجر له فلو ادعاه بعد المحكم بينة المدعي لاشك انه لا يسمع لانه قضى عليه وبينه المقضى عليه لا تقبل سواء ادعى المدعي البناء والعرضه او ادعى بلغة الدار فله ذكر في (ج) يستحق البناء والولد باستحقاق الدار والامعة وكذا يستحق الشجر والقر والورع باستحقاق الارض ولا تقبل بينة المقضى عليه

(قوله قسم تركة بين ورثة الخ) اتول سياقي في الفصل الثامن والعشرين وفيه يعني المنتق دفع يعني الرضى جميع تركة الميت الى وارثه واشهد على نفسه انه قضى منه جميع تركة والده ولم يبق من تركة والده قليل ولا كثير الا استوفاه ثم ادعى دارا يدعي انهم من تركة والده ولم يقضها قال اقبل بينته واقضى بها اذ ان قال قد استوفيت جميع ما تركه والده من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديننا لايه الم اقبل بينته واقضى له الدين اه وفي البراز ترة لوارث احد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وانكرها ولا يسمع دعواه وان اقر بالتركة امره بالرد عليه وفيها ولو قال تركت حتى من المراث او برئت منه او من حصتي لا يصح وهو على حقه لان الارث جبري لا يصح تركه اه وفي الخاتمة في الرضا يامن تصرفات الرضى اشهد اليقيم على نفسه بعد البلوغ انه قبض من الرضى جميع تركة والده ولم يبق له من تركة والده صنفه من قليل ولا كثير الا قد استوفاه ثم ادعى في يد الرضى شيئا وقال هو من تركة والده واقام البينة قبلت بفقته وكذا اقرار الوارث انه قد استوفاه جميع ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى لايه دينه على رجل يسمع دعواه اه وقول قاضي خان اشهد اليقيم على نفسه انه قبض تركة والده اقول ذكر الطرسوسي في شرح فوائد المنظومة قلت انتقص قولهم ان النكره في سياق النفي نعم لان قوله لم يبق حتى نكره في سياق النفي فعلى مقتضى القاعدة لا يصح دعواه بعد ذلك لتناقضه والمتناقض لا يسمع دعواه ولا بينته اه اقول انما اعتقرتم له لا عمل الخفاء لمكونه لا يحيط علمه بما تركه والده بل قد يخفى عليه ذلك فينبغي التناقض تامل

بمنزلة التسعة واحدا اثر يكن في المكسبل والموزون منفرد بالقيمة اذا كان اجنبا فالاب اولي ذكر في بيان النوازل والجماع في الفتاوى حلف لا بليس صديقه من فزل فلا تة تمام الحالف لها صديقه وتعلقوا في ملاء ان اصاب من تلك المسألة صلى صديقه ما يكون ليا حثو ذكر بعد هذا ورقة الصي للماذون له اذا انكر لا يمين عليه لانه لا يحث قال الفقيه قال علماؤنا في كتاب الاقراء الصي الماذون له يحلف وبه ناخذ الا ترى انه يقضى بالتكول والصي ينسحل ويصح اقراره وفي كفارة اليمين اذا اعداهم وعشاهم وفيهم صبي فطيم لا يجوز عليه ان يظلم مسكينا آخر في فتاوى قاضي خان وفي ايمان الملقط قالت امرأة اكر من اشب ابن كوكك وادام لها من امرأة اخرى وجعلت الصبي في المهذو ما سكتة ولم تمسكه الخاتمة الا انها وضعت حثت ويحوز اسحاق العبد الصغير في كفارة اليمين والظهار ولا يجوز اسحاق العبد الجنون في اولها السباب الاول من ايمان الامم لذكر في باب الحلف على التزويع من ايمان مختصر العكر حتى رجل قال والله لا ازوج ابنتي الصغيرة

فامر رجلا تزوجه ثم بلغ الابن
فاجاز اوزوجه ورجل فاجاز
الاب يعني ورضي الاب لم يحنث
وهذا الاشبه الصغير وقال
هشام عن محمد وجهه الله في
نوادير في رجل حلف بطلاق
امرأته ثلاثا ان لا تزوج ابنة له
صغيرة فزوجه رجل من اهله
او قريب والاب حاضر ذلك
الموضع حيث زوجت الا انه
ساكت ثم قال بعد ما وقعت
عقده النكاح وهو في ذلك
المجلس فذا نزل النكاح فزعم
محمد وجهه الله تعالى انه لا يحنث
لان الذي فوج به امره واجازوه
وكذلك على امته وذكر في
باب الرجل يحلف على فعل من
من الافعال فيقع على فعله
وفاسد من ايمان مختصر
الكرخي اذا قال والله لا يمين
هذا الصبي والصبي حر قال هذا
على الصاد اذا باع بعبا فاسدا
برفي يمينه وذكر في باب الحلف
على الخدم من ايمان المختصر
اذا قال والله لا يتخلفني خادم
فلان وليس له ثبة في غلام
ولا جارية فانه يحنث في أي
ذلك خدسه لان كل واحد
منه اخدام والصغير الذي
يخدم والكبير في ذلك سواء
اذا حلف لا يضرب ولده فامر
غيره بضربه لم يحنث الاب وفي
العبد يحنث وفي المرأة قيل
بانها تقبل الود وقيل بانها تقبل
الامور ونظر في الفصل الثالث والعشرون من ايمان النخبة اذا حلف لا يكلم صبي او غلاما

ان البناء والشجرة بخلاف الزرع والثمار وكذا ذكر في الزرع في (ص) اقول دل ما ذكر
ان الدرع هذا الحكم لا يسمع وكذا الوادي قبل الحكم لا يقبل يثبت لانه يثبت في الدرع
الحاج وهذا كله على رواية (قضه) وعلى رواية (صل) لو لم يذ كر البناء في الشهادة
تبع من المدعي عليه دعوى النيا ومثبتوا الا لا ادعى نصف دار ثم ادعى كله قيل
لا يسمع ولو ادعى العكس قبل والصواب انه يقبل في الوجهين جميعا كذا (قضا) وفي (قش)
ادعى نصفه ثم كله قبل لا يسمع لان دعوى نصفه اقرار انه لا ملك له في كله فيصير متناقضا
بدعوى كله بخلاف عكس موقفه ادعى ثلثه ثم ثلثيه ثم ادعى ثلثه وقال لا خن ل
فيما وراء ثلثيه ثم ادعى ثلثيه لا يسمع لمتساو اقول بين مائتي النصف والثلث
مناقاة قبيحة ان يحمل على الروايتين (ز) قال المدعي عليه الدار ان نصفه ودعوى يدي
من جهة فلان الغائب قيل تبطل دعوى المدعي في كله وقيل لا بل تبطل في نصفه واليه
أنشرف (ج) وفي (ح) لو لم يرهن على الوديعة حتى يرهن المدعي على كله ثم يرهن
ذو اليد على ما اداها من ان نصفه ودعوى تبطل بنية المدعي في نصفه فاذا تبطلت في هذا
النصف طالت في نصفه لا تحرقال روح وفيه نظرا ودعوى نصف دار لم يقسم او نصف فن
ثم مانع منه النصف الا تحرقه رجل ان نصفه فغيره ذو اليد على الثمار او الوديعة
تندفع المحسومة حتى يحضر رابعه اذا المدعي او استحق نصفه يظهر ان البائع كان شريكا
للمدعي فانصرف يمينه الى نصيبه والمشتري ليس بمخضم في نصفه الا يتم لانه مودع فيه
ادعى تناحا فغيره ذو اليد انك اقررت انك شريك من فلان فهو دفع (تشر) ادعاء
غيره ذو اليد انه ودعوى فلا خصومة بينهما لانه ظاهرا ليس بمخضم ولو لم يرهن على
انه ودعوى خصمه وقال ابن ابي ليلى لا خصومة بينهما وان لم يرهن ذو اليد وقال ابن
شيرة لا تندفع عنه المحسومة ولو لم يرهن وقال م روح لا بد ان يحمل الايداع على الرجل
معروف الاسم والنسب ويرهن على ذلك وقال م روح لو كان الرجل معروفا بالمخيل
لا تقبل ينشئ على الايداع وقال ح روح تقبل ينشئ على معروف وبجهول باى صفة
كان المودع لا ثباته انه ليس بمخضم وهذه المسألة محجة لما فيها من خمسة اقوال كما روى
دوار في الكتب (عبت) برهن انه له فقال ذو اليد او دعنيه فلان اوقال آجرنيه او
اوتمنته او قصته منه اوقال اخذت هذه الارض من راعته من فلان او هذا الكرم معاملة
منه لا تندفع عنه المحسومة ما لم يرهن ثم هذه البيعة انما تقبل بشرطين احدهما مختلف
فيه والاخر متفق عليه اما الاول فعلة الذي اليدوان لا يكون معروفا باحتيال ونزور
فهذا شرط عند م روح خلا فاعلموا اما الثاني فان يدعى الايداع من معروف ويشهد
شهوده كذلك والمعركة ثلاثا نواع معرفة بالوجه والاسم والنسب ومعرفة بالاسم
والنسب لا الوجه ومعرفة بالوجه والاسم والنسب فلو عرف شهود المودع باسمه وموقفه

(هو له ما لم يرهن الخ) اقول او يعترف بما قاله ذواليد كمال علم عايات من قوله وشهدوا
بأقرار المدعي انه لفلان ولم ير يدوا عليه وذواليد يقول فلان او دعنيه الخ

الى ان يبلغ تسع عشرة سنة ثم
من تسع عشرة شاب الى اربع
وثلاثين ثم من اربع وثلاثين
كهلا الى احدى وخمسين ثم من
احدى وخمسين شيئا الى آخر عمره
وفي الزرع القدام اسم لمن لم
يبلغ حدا البلوغ فاذا بلغ صار
شابا وفي وعام هذا ينظر في
آخر ايمان الذخيرة وفي ايمان
القساوى الصغرى ذكر في
ايمان الذخيرة رجل اتهم
بصبي فقال بالقاسية اكر من
بادئا او ما حطاني كردام
فأمرته كذا وقد كان قبله
طلقت امراته ذكره في فصل
المسمن على الاعمال حلف
بطلان امراته انه لم يوطأ قط
ثم ذكر انه لا طفي حال صغره
بغير طلقت امراته في المذهب
في القساوى في طلاقه
أيضا لو حلف لا يشتري فلان
ثوبا فخره فلان ان يشتري لابن
له صغير ثوبا فاشراه الا بعينه
وكذلك لو امر ان يشتري لبعده
ثوبا فاشراه لا بعينه وفي قساوى
الذنى ايضا لو حلف ليسلم
بالجماعة فام الحالف صبا
يعقل الصلاة فقد صلى
بالجماعة ذكره في المتن في
ايمان صاحب الهبط (في
مسائل المحدود) ورجل قنا
بصيدة يجمع مثلها او يجمعونة
يجب عليه الحمد ولو وطئ
جارية صغيرة بنت خمس سنين
قال ابو حنيفة رحمه الله اذا
سلمت عليه الحمد وفي جنايات القتاوى الصغرى الصبي اذا قنا بصيدة وازال

وقال ان عرفه بوجهه تقبل وتندفع المحصومة ولو قالوا تعرفه باسمه ونسبه لا بوجهه لم يذكر
مرح هذا الفصل واختلاف فيه المشايخ قيل تندفع وقيل لا ولو قال او دعنيته رجل لا صرفه
وقال شهود اودعه فلان تعرفه بوجهه واسمه ونسبه ذكر الحافظ انه لا تقبل ولا تندفع
المحصومة وكذا لو قال اودعه فلان لرجل معروف وقال شهده اودعه رجل لا تعرفه
لا تقبل ولو قالوا اودعه رجل تعرفه بوجهه واسمه ونسبه ولكن لا تشهده لا تندفع
المحصومة ولو شهدوا ان فلانا دفعه اليه لم يقولوا انه ملكه او قالوا لا ندري لمن هو وتندفع
المحصومة وكذا لو شهدوا باقرار المدعى انه افلان ولم يزيدوا عليه وخو اليه يقول فلان
اودعنيته لم يذكره مرح ويجب ان تندفع عنه المحصومة اذ ثبت وصوله الى ذى اليد
من فلان فظهر باقرار المدعى ان خصومة المدعى كانت مع فلان وبعبه وتحويل ملك
الرقبة الى ذى اليد فتحويل المحصومة اليه والا فلا أقول كذا ذكره في فصول جهاد الدين
رحمه الله وذكر (شئ) المسئلة كذلك فغير انه لم يذكره مرح ولم يعله بالتحليل المذكور
بل سئل به مسئلة اخرى وذكر فيها انه لم يذكره مرح وهي لو شهدوا باقرار المدعى انه
افلان الآن ذا اليد لم يقل اودعنيته فلان لم يذكره مرح ويجب ان تندفع المحصومة
كذا ذكره الاستروشي وعلمه عا من انه ثبت وصوله الى ذى اليد من فلان الخ وفي
كل منهما منظر لانها ذكر انه ظهر باقرار المدعى ان خصومته كانت مع فلان وليس
كذلك لانه يظهر بهذا الاقرار انه لا خصومة له مع فلان ايضا لانه اقرب له قال ولو اقر
المدعى انه كان يذفلان ولا دورى دفعه الى هذا الام لا وقال ذواليد دفعه الى فلان فلا
خصومة بينهما وكذا لو اقر المدعى ان رجلا دفعه اليه والممدعى لا يحرف الدافع فلا
خصومة بينهما وكذا لو شهدوا باقرار المدعى انه دفعه الى ذى اليد لرجل لا تعرفه فلا
خصومة ولو شهدوا انه لفلان ولم يشهدوا ان فلانا اودعه اياه لا تقبل ولو برهن المدعى
ان ذا اليد ادعاه لنفسه لم تقبل من ذى اليد بعده بينه الا بداع أصلا هذا كله لو ادعى
ملكاه مطلقا او بسبب ولكن لم يدع فعلا على ذى اليد اما لو ادعى فعلا عليه بان ادعى
انه له اودعه من ذى اليد او امره اودعه او قصبه منه وبرهن فلو برهن ذواليد على اقرار
المدعى بايداع فلان لا تندفع المدعى للورهن على ايداع فلان وقال ذواليد انه لفلان
اودعنيته وبرهن لا تندفع المحصومة واذا لم تندفع وقضى به للمدعى فلو حضر القائب
وبرهن منه انه لم يقضى له اذ لم يصرم مقضيا عليه اذ تبين ان المحكم كان على غير خيم
(يق) ادعى انه لم يقض به ذواليد فآقر ذواليد له لانه الصغير لا تندفع عنه المحصومة
والايمين لانه ادعى عليه فعلا (خ) ادعى انه لم يذلى اليد فقصب فبرهن ذواليد انه
ودية فلان قيل تندفع المحصومة لانه لم يدع فعلا على ذى اليد فقبل لا تندفع وهو
الصحيح (د) من اتهم خصما لرجل ندعوى الفعل عليه لو برهن على ايداع القائب
لا يسمع ولو برهن على اقرار المدعى بايداع فلان تسمع وتندفع المحصومة (ف) ادعى
غصبا على ذى اليد فبرهن على المائل على الغصب فببر ندعوى الفعل وهو الغصب
عليه من غير اقامة البينة لا يتكهن المدعى عليه من ندعوى الا بداع كذا (ف) يحفظ

بكاوتها الاخذ عليه وعليه المهر
مستكرهه فكذلك وان
كانت مطاوعة لا يجب المهر
لوجهين احدهما ان رضاها
معتبر في اسقاط حقها والثاني
انه لو رجع يرجع الى الصبي
عليها كن امر صبا بتي وخلفه
فمر يرجع عليه على الاخر فلا
يفيد التعمين وفي فوائد
القاضي الامام غير الدين
الصبي اذا زنى بصبيته يجب
المهر في ماله لانه مؤاخذه بفعله
وهذا اذا كان مهر مثلها اقل من
خمسائه ما اذا بلغ خمسائة
فانه يجب على عاقبة لانه بمنزلة
الجنسية وقد صار اكثر من
نصف عشر الدية وما لا يحتمل
الساقط اقل من نصف عشر
الدية والصبي اذا تمت صبا
الى نفسها اذهب عذرتها
فعلية المهر والحرة اذا تمت
صبا فزنى بها لا يضمن مهرها
وان كانت امة يضمن لان امر
الامة لا يضمن بعض هذه المسائل
في جنائيات الفتاوى الصغرى
وبعضها في فوائد صاحب
الخطيب رجل قال لامرأته زنت
واثمت معك رهة او صغيرة
لاحد القاذف ورجل ما جن
سقى ابناه صغيرا اخرها يعزر
ولا يجب التحريم للثنتان في
فتاوى القاضي فظهر الدين
رحمة الله تعالى وفي فوائد
صاحب الخطيب صبي تزوج
امرأة بغير اذن الولي ودخل بها
فلم يميز الولي النكاح لا يجب عليه المهر لان الصبي ليس باهل الالتزام بخلاف العبد

هذا فانه حيلة في دفع دعوى الابداع (قش) ادعى انه شر من دى اليسود وقد غشه
فبرهن ذواليدانه ودبعة فلان لا تندفع لانه ادعى على ذى اليسود فعلا وهو وجوب تسليم
المبيع اقول فيه تسامح لان الفعل هو التسليم لا وجوبه ولكن منه تمصيل في عباداتهم
واضا ينبغي ان يكون مرادهم بالفعل غير التسليم والا يلزم ان يكون خصما ولورهن
على نحو الرديعة في دعوى الملك المطلق لانه يدعى عليه التسليم هذا لو ادعى الشراء بلا
قبض فلو ادعى الشراء مع قبض وشهدا كذلك والمسالمة بما جعله لا تندفع ذكر ابو الهيثم
عن القضاة الثلاثة (ابن حازم وابن سديد البرزقي وابن ماهر الديباس ان الخصومة تندفع
لان دعوى الشراء مع قبضه دعوى مطلق الملك الا ترى ان اعلامه يمكن بشرط الصفة
البينة حتى لو قال له بعت منك فناء كذا او سلمته تقبل بيته ولو كان القن مجعولا وقال
غيرهم من مشايخنا لا تندفع اذا فعل المذكور وهو الشراء بتي معتبرا فلم تصر دعوى
مطلق الملك ولذا لا يحكم للدعي بالزوائد المنفصلة ولا يرجع البائعة بعضهم على بعض
ولو جعل بمنزلة دعوى مطلق الملك كان الامر بخلافه وكذا لو برهن المدعي ان ذاليد
رهنه منه او اجروا وجهه له او تصدق به عليه وانه قبضه وبرهن ذواليد ان فلانا اودعه
لا تندفع عنه الخصومة وهو الصحيح والظاهر من المذهب ولو ادعى انه شره من ذى اليد
وقبضه او ادعى ملكا مطلقا فصدقه ذواليد ثم برهن انه ودبعة فلان لا تندفع عنه
الخصومة اقول هذا يستقيم في الملك المطلق لا في الشراء لانه ادعى عليه فعلا لو انكره
ذواليد وبرهن عليه المدعي يؤمر ذواليد بقساي المبيع ولا تندفع خصومته ولورهن على
لا بداع كما مر فينبغي ان يكون كذلك اذا اقر به واليد بالطريق الاولى لان اقراره اظهر
في حق من البينة فلا يستقيم الا من يجهل الشراء مع القبض كملك مطلق قال ولولم
يبرهن يؤمر بتسليمه الى المدعي فلو حضر الغائب لا يقتضى له الا بالبينة ولو يد اوقال هو
ودبعة فلان تجر قال هو للدهي تندفع لورهن على الابداع والا فلا يؤمر بدفعه الى المدعي
فلو حضر الغائب يؤمر المدعي بتسليمه الى المودع ثم يبرهن عليه المدعي لان ذاليد بدأ
بمحق المودع وانما سلم الى المدعي بغية المودع فاذا حضر أمر بدفعه اليه ولو صدقه المدعي
في الرديعة لا يتعرض له حتى يحضر الغائب كالتوثيق بيته وكذا لو علم القاضي به حيلة
(ذوق) (هبت) والاصل مثلنا ان من اقر بعين الغائب ثم محاضر وصدقه المحاضر في
اقراره لا يأخذ المحاضر فلو حضر المقر له بالوديعة وصدقه المقر في الابداع اخذ العين
حتى يبرهن المدعي انه له ولو علم القاضي ان الدار زنى بدفعها في ذى آخر فخاصعه زيد الى
هذا القاضي فبرهن ذواليد ان فلانا اودعني فلا خصومة حتى يحضر الغائب (شيخ) لان
علم القاضي كينة ولورهن المدعي كان الحكم هذا ولو قال ذواليدانه للدهي الا انه
اودعني فلان لا تندفع الخصومة لو برهن والا فلا (قش) لا تندفع الخصومة اذا صدقه
كذا (شي) اقول فعلى املاقه يقتضى ان لا تندفع ولورهن على الابداع وفيه نظر
(هبت) ولو علم القاضي ان فلانا غصب من زيد واودع هذا ليد اخذ من زيد ودفعه الى
زيد بخلاف ما لو علم ابداع فلان لا غصبه من زيد ثم ان عمدا رجمه الله تعالى اعتبر علم

فلنخل بها الا بصبر حصان ذلك
الدخول وصكذ الزوج امة
الصبي او الجنون اذا تزوج امرأة
بزوج الولي ودخل بها ثم بلغ
الصبي واتفق الجنون فرقي
لا بقاء عليه الرحم الا ان
يدخل بامرأته بعد البلوغ ثم
برزت المرأة بالثقة العاقلة اذا
ادعت صيدا او عتونا الى نفسها
حتى وطئها لاحد على واحد
منهما عند عامة العلماء وقال
زفر والشافعي وجههما الله
يجب على المرأة واجمعوا على
ان امر رجل البالغ العاقل اذا
فرق بصيغة يجامع مثلها او
بمنوة يجب المحل عليه وكذا
لو فرق بثنائية يجب المحل والفرق
يعرف في المسوط واذا فرق
بصغيرة لا يجامع مثلها واقضائها
فان كان اقضاء يستلزم البول
فلا حله عليه بالاحلاف لانها
ليست بعمل للوط مطلقا
ويجب الاشتغال بنفس
الا يلاجم وعليه ثلث الدية
وان كان اقضائها لا يستلزم
البول لا يجب المحل ايضا
ويجب كل الدية وهل يجب
كل المهر قال ابو حنيفة وابو
يوسف وجههما الله لا يجب
وقال محمد يجب ولو وطئ
الصغيرة ولم يقضها يجب المحل
عليه ولو جامع صغيرة واقضائها
لا يوجب حرمة المصاهرة ومن
قذف هذا الذي جامع هذه

القاضي هنا حتى قال لو لم القاضي ان فلا ناقصه من زيد باخذه ويدفعه الى زيد وهذا
رواية الاصول وروى ابن مسعود عنه ان القاضي لا يقضي بعله وقد مر في الفصل الاول
اقول ينبغي ان يقضى به في غير كتاب القاضى لمضى ظاهر في اكثر قضاة الزمان اصل الله
شافى وشانهم وروايت في ميون المذهب انه لو قال فاض عدل على حكمته على هذا بالرحم
او بالقطع او بالضرب فاقبله وسلك ان تفعل الا عند مالك والشافعي في قول ومحمد في
رواية وبه يقضى (فرض) ادعى ذواليدودى معلوم يمكنه اثباتها حتى حكم للدى تغذ حكمه
ثم لو برهن على الادعاء لا يقبل فلو قدم القائب فهو على حجة ولو لم يبرهن ذواليدلى على
لا بداع حتى صار حصما فبرهن المدعى ثم قيل المحكم يبرهن ذواليدلى على الادعاء تقبل
لانه يظهر انه ليس بخصم قبل ان يقبل المحكم (ذ) ادعى ذواليدودى بعت من ز يد فقال
المدعى كان ز يد او دعه عندك ثم ملكه منك يحلف ذواليدى بانه تعالى ما ملكه منك
فلوحلف قايس بخصم والا تخم ولو برهن المدعى ان ز يد ملكه من ذى اليد ببيع او
غيره يصير ذواليد خصما ولو ادعى المدعى عليه ودية ولم يبرهن فطلب المدعى بمنه ان
زيد او دعه حلفه القاضي بانه تعالى لقد اردعه وحلف على البت لاهل العلم ولو على
فعل الغير لان تساميه وهو القبول ولو طلب المدعى عليه من المدعى يحلف على العلم
لانه يمين على فعل الغير ولا يتعلق به حتى اقول الظاهر انه لا وجه لتخليف ذى اليد على
الادعاء فان غاية ان يصير خصما بتكوله وذلك حاصل قبل تخليفه لانه لم يبرهن
على الادعاء صار خصما حلف او لا الا اذا جمل المذكور على ان المدعى يدعى تلقى الملك
من المودع فان فيه الحلف كاسمي بعد اسطر فيا نقل من (يج) وأصل الاعتراض
من قبيل التوارد هو زيد ماذا كرفى (فرض) ادأ طلب المدعى يمين ذى اليد بانه ودية
ليس له ذلك لانه جعل نفسه مضمينا في أنه ودية ولا يمين على المدعى ولو حلف لا تندفع
هذه المحصورة ولو اراد ذواليد تخليف المدعى على علم الادعاء فله ذلك لان المدعى منكر
لا الادعاء فيحلف لانه لو اقر بتطل دعواه فاذا انكر يحلف (د) اوصى له بعين فادماه
فبرهن ذواليد بانه ودية للموصى او قال فخصمته فلا خصومة حتى يتحصر وارثه او
وصيه لا تقاها ان وصل اليه من الميت كالو ادى الشراء من يدى ذواليد الادعاء
منه فصار كدوى الشراء والادعاء من واحد فانه تندفع المحصورة ولو اداه الوارث
فقال ذواليد او دعه مورتك لا تندفع والفرق في (ذ) اقول الظاهر ان قوله يبرهن
ذواليدودى اتماما لا قصدا فان مجرد قول ذى اليد له ودية الموصى لك ينبغي ان يكفي
في دفعه من غير حاجة الى بينة تبديل عليه قياسا على الشراء فان حكمه كما قلت قال لو
قال او دعه لان بعض غير الموصى فهو خصم الا ان يبرهن على ما قال لانه لا تنصب
خصما بظاهر اليد بمجرد دعواه الودية لا يخرج عن المحصورة وقيل لا تندفع عنه
المحصورة في هذه الصورة ولو برهن وتيس على ما اذا اداه انه شراء من ز يدوه على ك

(قوله ينبغي ان يقضى به) اقول اى بانه لا يقضى بعله

الصبي بالزنا لا يجب عليه الحد لانه زمان وجهه لانه وطأ مرام هذه الجهة في المسوط ولو

في بعية يتناع مثلها ولم
لا يجب لان المحدث قد وجب
وانه يتناقى وجوب ضمان
وكانت واقعة الفتوى ولو
ومضى صغيرة لا ينتهى مثلها
لا يكون هذا الوطئ زنا طبعيا
ولا مونا حلالا ولا حراما حتى
مثل هذا الوطئ في الحال
الحلال والحرام ولمذا لم يوجب
أبو حنيفة ومحمد وجه ما قلناه
بذلك الوطئ مكرمة المصاهرة
ولكن أوجبنا حراما لانه ارش
تلك الجماعه اذا لم يفصها وهذا
لان شرط وجوب المحدث هو
الهل المشتهى لان الفعل
فعل اقتضاء الشهوة فلا ينقل
الاقاي عمل مشتهى ذكره او
زيد في خزانه المحدث في باب
المحدث وفي نكاح فرائد
صاحب الهيكل المحدث والفيضان
لا يثبت ان الاقاي مستثنى اذا
وتأثيرا يتذكر لانسان يجب
المحدث وتضمن البكارة والثانية
اذا شر بنجر الذي يجب المحدث
وتحتمل محرقه واقعه اعلم
(في مسائل السرقه)
ذكر في الاصل ولو سرق حرا
صغيرا لا يقطع لانه ليس بحال
ولو كان عليه حمل يبلغ مالا
كثير لا يقطع ايضا لانه يتبع
قضي فلا يجب القطع بسرقه
ما هو تابع له وان كان يعلم
ان عليه سلبا بخلاف ما اذا
سرق في باخلقه على جانبه
دراهم مصرورة تبلغ مالا كبيرا
التوبل يساوي سرقه واهم ان كان السارق لا يعلم بذلك لا يقطع لان سرقه سرقة

يفصها يجب المحدث وانما هو وهل يجب مهر المثل بنفي ان

وبرهن فواليد ان بكر او دمه لا تندفع عنه المخصوصه لان المدعي يدعي تلقى الملك من
الغائب ولم يدع الملك المطلق فلا تندفع عنها يجب ان يكون كذلك كذا (ذ) أقول ينبغي
ان تندفع المخصوصه في القيس عليه لان دليل الخمسة وهو ان ذاليد احال اليه الى غيره
او انه امتناع به ليست بيد خصومه الى آخره بل على انه تندفع المخصوصه سواء
ادعى ملكا مطلقا او شرأ من الغائب قال انه ليس على المدعي عليه ثم ادعى انه ودية
تسمع ولو قال انه في يدي ولم يرد فيه من المدعي على انه لم يبرهن ذواليد على الابداع
لا تسمع ولو قال ولا هو في يدي الا انه ودية يسمع (قش) ادعى ملكا مطلقا فبرهن
ذواليد على الوديعه او نحوها ثم ادعى المصني ان ذاليد قصبه منه تسمع وتندفع به بيعة
ذى اليسر او ادعى الغيب في ذلك المجلس او في مجلس آخر كذا في (فتا) وقال لان
دعوى الملك المطلق لا يني دعوى الغيب عليه (قش) ولو ادعى شراءه من زيد وقال
ذواليد او دعيه زيد ذلك او قصته او سرقته منه تندفع المخصوصه بلا يئنه لاتفاقهما انه
لغيره فلو قال مدعي الشراء اني شرى منكم المودع وارفي بقبضه ممن لا تندفع المخصوصه
برهن ذواليد على الرهن فبرهن المدعي انه قال في قبره مجلس القضاء انه ملكي يصبر
خصما لا يسبق منه ما يمتنع محمد دعوى الرهن (ج) لو ادعى شراءه من يدعي ذواليد
الابداع منه تندفع عنه المخصوصه بلا يئنه لو حلف ذواليد على الابداع فلو نكل صار
خصما ولو قال حين التخليف ما او دعيه ولكن قصته منه وحلف على ذلك لا يعتبر
يمينه للتناقص فيكون خصما (ذ) برهن انه ثوبى غصبه مني زيد وقال ذواليد
او دعيه زيد ذلك تندفع عنه المخصوصه بلا يئنه لاتفاقهما ان اليد زيد وهذا اختلاف مالو
قال انه ثوبى في سرقته زيد وقال ذواليد او دعيه زيد ذلك لا تندفع المخصوصه استحضانا
ادعى هينا وقال غصبه مني او اخذ قبره من ذواليد على وصوله من الغائب تدفع بالاجماع
أقول مرقبل هذا برودة في (خ) انه ادعى انه له وفي يده غصب قبره من ذواليد على
الوديعه لا تندفع في الصحيح فلا بد من الفرق او القول بالتحلاف هنا ايضا يمكن الفرق
بانه لمسجل شتمه طرفا للغصب دل على دعوى الغيب عليه بخلاف هذا ولو قال المدعي
سرق مني فكذلك عند مرقب وضدهم الا تندفع ولو ادعى الشراء من زيد وقال ذواليد
انني ابتعته من زيد ايضا فهو خصم لانه لمسا من يده بملك آخر بانه خصم وكذا لو
قال وهبني او صدق به على او ورثته عنه ولو قال ذواليد ان الدار فلان اسكنني فيها وشهدا
به او اقرار الغائب انه اسكن ذاليد فيه وقال لم تردقه اليه ولكن علمنا ان الدار كانت
بيده الذي يبيد اليوم يومئذ تندفع المخصوصه اذا الشهاده بالاسكان والدار يبيد
الساكن شهادة بالتسليم كما ان الشهادة بالمجهول والدار بسد الموهوب له يوم المبعثه هادة
بسيه وتسليم ادعى دارا انه شراء من الغائب شراء حاترا فقال ذواليد او دعيه ذلك
الغائب ينبغي ان تندفع بلا يئنه لاتفاقهما على ان اليد لغير (قش) الاقرار بالمسبة
اقرار بيمينه محببة لاصالة المصنفه فيكون اقرارا بيمينه وقبض لان قبض المبعثه عزلة
القبول والاقرار بالعقد اقرار بركي العقد والصحيح انه ليس باقرار بيمينه محببة (قش)

تقصوه الدراهم بخلافه
الصبي فان الصبي هو المقصود
بالاخذ على كل حال لانه
لو كان المقصود هو الخلق لاخذ
دونه ولو سرق عبدا صغيرا
ان كان ما قلا لا يقطع بلا
خلاف يعنى اذا كان بحال
يعبر عن نفسه ولو سرق غلاما
صغيرا لا يعقل ولا يعبر عن
نفسه قال ابو حنيفة ومحمد
رحمهما الله يقطع وقال ابو
يوسف رحمه الله لا يقطع
استقصا وفي باب الاقرا
بالسرقه من البسوط واذا اقر
الرجل بالسرقه قدم الجنون
او الصبي او عرس اخر لا يقطع
لان هذه السرقه غير موجبه
للقطع في حق هؤلاء والسرقه
واحدة فلا تعتد موجبه
للقطع في حق الآخر بخلاف
الصبي البالغ اذا نفي بصبيته
او مجنونه يجب الحشد على
الرجل لان ثم الفعل من الرجل
دون المرأة والاشبه في فصل
الرجل بخلاف ما نحن فيه فان
الفعل منهما جميعا ذكر في
سرقه العيون يوم سرقوا
وفيه مسمى او مجنون لا قطع
عليهم عندنا في حقيقه ومحمد
وزفر رحمهما الله وقال ابو
يوسف رحمه الله ان كان الصبي
هو الذي اخرج المتاع لقطع
عليهم وان اخرج جمل الكبر قطع
وكذلك قطاع الطريق اذا
كان فيهم مسمى او مجنون او
مدنوه او اخس درى الحمد عنهم جميعا في قول ابى ج رحمه الله تعالى

انت وكافة عامة وحكمها القاضي واعصا الموكلمه ببيع عاجا ثرا فادعى آخر انه شره من
الموكل وقواله يقول شره شره عاجا ثرا من موكله قيل تندفع بلاينه لتبوت ان يده
ليست يخصصه كما في الوديعه والشر من واحد وقيل لا تندفع بلاينه قياسا على
البيع البات أقول فيه فتا لا شره هو انما تندفع بالينه في البيع البات وليس كذلك حتى
لو اذنا وارج المدعى اسبق بحكم به للمدعى كما في دعوى الخادج وذى اليد قالوا دعى
انه شره من فلان وانت غصبه منى وادعى ذوالبدن شره من فلان ذلك بيع عاجا ثرا
فبرهن لا تندفع قال لوقع الدعوى في عين هلك فبرهن المدعى عليه انه كان وديعه او
رهنا او مضاربة او شركه على ما مر من الوجوه لا تقبل بينته اذ الدعوى تقع في الدين
وعليه الذم بخلاف العين اقول الدين هنا ثبت بنسائه على العين فينبغي ان يأخذ حكمه
في الخصومه وعندهما قال ثم اذ ادعى بغيره للمدعى فلو حضر العايب وصلى المدعى عليه
فما قال في الوديعه والرهن والاجاره والمضاربة والشركه يرجع المدعى عليه على
العائيب بما ضمن فلا يرجع المستعير والمضارب والسارق وحده ما ياتي في فصل
الاستفاد في هذا الوصفه الغائب انه وصل اليه من جهته فان كذبه الغائب فلا رجوع
ما لم يبرهن على ما دعه من اجاره ووهن ونحوه لانه يدعى لنفسه يدعى الغائب بسبب
عمل عمل له وهو ينكر (ج) ادعى فبعت عين هلك في يده انما تندفع الخصومه
بأثبات الايداع من المدعى لأبائات الايداع من غيره بخلاف العين ولو ادعى قنا على
من ابق من يده فبرهن المدعى عليه على هذا الوجه فبره كعقاب في الموت فلو ادع
من الاياق في وديعه ووهن واجاره ومضاربة وشركه تعود على ملك الغائب وفي سرقه
وقصبة ومضاربة تعود على ملك من كان يده لان الضمان يقتصر عليه (قش) برهن
البائع أو المشتري ان البائع مره قبل البيع تقبل اذا التناقص فحمل في العتق أقول
انما يتصل التناقص بانه على الخفاء واذ يتفق في المشتري لا البائع لانه يستبدل العتق
فالاولى ان يحمل هذا على مذهب س و م اذ الدعوى ليست بشروط عندهما في
عتق العبد فقبل بينة البائع حصة وان لم تصح الدعوى للتناقص وفيه لو برهن
المشتري انه مر او مره بانه لا تقبل في عتق على المشتري وعند س و م تقبل (فتية)
يا عا ثم ادعى بغيره هاقبل البيع لاسم ولو برهن تقبل بينته ولو ادعى المشتري ان
البائع مره قبل البيع تسمع دعواه وبينه أقول هذا يؤيد ما قلناه فغوا فيه ما سالت من
زوجها خلا قال بما لم ادمت انه كان طلقها ثلاثا لا تسمع ولا تقبل بينتها ولو قالت
(قوله) أقول هذا يؤيد الخ) أقول فرق ابن نجيم بين ما عا صله ان الموجود من عاجا
سؤال الطلاق وبه صارت مقررة بقره والزوجه فيدها الطلاق فيه تصير متاقتة
وفي الاختلاع رد استرجاع ما دفعته من بدل الخلف ففي لاحياحها ولا يفتي ما فيه
وأقول بغير فرق بان دعواها الطلاق بعد سؤال الطلاق انظر في التناقص من دعوى
الطلاق بعد الاختلاع قتل

هـ (في مسائل السيرة) هـ ذكر من صا ١٣٦ ان نجدة كتب الى ابن عباس رضى الله عنهما هل العبد في المنع نصيب

وهل كن النساء يحضرن في
الحرب مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم ومنى يجب للصبي
سهم في الغنم وعن سهم ذوى
القرى في فك كتب اليه ابن
عباس رضى الله عنهما
انه لاحق للعبد في الغنم وانه
يرضخ له وان النساء كن يحضرن
مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم داوا بن الجهم هو يرضخ
لن ولا لاحق للصبي في الغنم
حتى يحتلم وكتب اليه في سهم
ذوى القرى ان عمر رضى الله
عنه عرض علينا ان تزوج من
الجنس ايماء وان تقضى به من
مغرمنا فاني انا ذلك عليه الا ان
يسلمه لنا فاني ذلك علينا وهذا
تقول الا ان الصبي يرضخ له
العبد لا يرى انهم كانوا يجعلون
الصبيان من جهة الجيش حتى
يلتقوا مسلم دخل دارا محرب
يا مان فاشترى صبي او صبية
منهم واهتمه ثم استولى عليها
للسلمون بعد ما نشا كافرين
ونرج المسلم الى دار الاسلام
فانهم يكونان فيما للمسلمين لانه
ان تغد عنه فها محاربان فيلصكان
بالاستيلاء وان لم تغد عنه
فهما ليسا بمحرورين فليصكان
بالاستيلاء واذا سلم المحرب في
دار المحرب ثم ظهر المسلمون
على تلك الدار وجعلوها دار
الاسلام وله اولاد صغار وكبار
فاولاد الصغار وما في يد من
التساع لا يكون نيا واولاده الكبار ورويته وعالم يكن في يده من ماله يكون في يابوروى

ما علمت الطلاق لا تصدق وفيه نظر لانه مما يخفى فلا ينعيم فيه التناقص ولذا لو اختلفت
عمال ثم برهن على انه طلقها ثلاثا قبل المخلع قبل وكذا المكاتب والعبد (ق) لو ادعى
أحد المتعاقدين بغير راعى صاحبه لا تسمع له ليس بنقص فيه الا ان يدعى لنفسه حقا
(قش) الاستبراء والاستبراء اقرار بالملك لثاني اليد (ص) الاقدام على الاستبراء
والاستبراء والاستبراء اقرار بالملك في رواية لا في رواية وهو الصحيح (ت) الصحيح هو انه
اقراروا الاقدام على الاستبراء والاستبراء والاستبراء اقراروا له لملك
فيه به باتفاق الروايات حتى لو برهن ذواليدعي ان المدعي فعل معه شيئا من ذلك تنفذ
دعوى المدعي ولو وفق المدعي وقال وكان ملكي لكنه قبضه مني ولم يدفعه الى فلان
اشترته منه لا تسمع للتناقص بين قوله ملكي وبين قوله ليس ملكي والاستبراء من غير
المدعي عليه في كونه اقرارا انه لا ملك للمدعي كالاقتراء من المدعي عليه حتى لو برهن
عليه بكونه قد سابل عليه ما في اول هذا الفصل بكونه اقرارا بدم الملك للمدعي
وشحوه كالاقتراء في كون كل منهما من غير المدعي عليه وكذا الاستبراء اقول ينبغي
ان يكون الاستبراء من غير المدعي عليه وكذا الاستبراء وشحوه كالاقتراء في كون
كل منهما اقرارا بدم الملك للمدعي ويدل عليه ما في اول هذا الفصل في دعوى الكرم
لو برهن المدعي عليه ان المدعي اشترى نفسه مني ليعمل في الكرم او اخذ الارض زراعة
او قال لي ابن خاتمه راعى اجاره ده تا يكبرم او قال لي ابن درو ايجن يباب درزي ده تنفذ ويكون
اقرارا به لا ملك للمدعي فيه (قش) اقراره كآرق هذه الارض ثم ادعى الملك لا تسمع
الاذا رقى ويقول كدور بدم ثم اشترى ما ادعى الملك المطلق فلا تسمع منه (من)
استبراء دارا ثم ادعاه آخر فاستبراء المستبراء ايضا وقال ايجما حضر اخذ الاجر فلو
حضر اجمعا كان الاجر للاول ولا يكون استبراء من الاستبراء اقرارا بان الدار له
اذ فعلى الى هذا الدار سكنه او قال اعطى هذا الثوب البسة وهذا القرس اد كبه فاني ان
يدفع ثم ادعاه السائل لنفسه يسمع ولو قال اسكنى هذه الدار او اعرفى هذا ثم ادعاه
نفسه لا تسمع فقد جعل الاستبراء اقرارا بالملك للمستبراء اقول بطلان دعواه يصح له
ان يكون يجعل الاستبراء اقرارا به لا ملك فيه لا يجعلها اقرارا به للاستبراء فلا

(قوله الاقدام على الاستبراء والاستبراء والاستبراء اقرارا بالملك الخ) اقول وفي
الاقتضاء رجل ساوم رجلا بولجارية او غيرها فخلع في ارض في يد غيره ثم ادعى ان
الامة او الفعلة او الارض له سماع يقتضيه بالامسوة والفلة والارض دون الولد والقرية
والفعل كذا في حاوى الزا هدى اقول وجهه انه لا يلزم من هدم ملك هذا عدم ملك هذا
لانه يتصور ان يكون هذا الشخص وهذا الشخص تامل (قوله الصحيح هو انه اقرارا بالخ)
اقول والمحاصل ان هذه الاشياء اقرارا بنفى ملكه هو باتفاق الروايات فلا تسمع دعواه
لنفسه اتفاقا وفي كونها اقرارا بالملك لثاني اليد اختلاف في قوله انه اقرارا به لا تسمع
دعواه لتبذره ومن لا يقول به يقول تسمع دعواه والله تعالى اعلم

هلمين ترماله وأماماته الذي
في يده فلا لهم لم يستولوا على
نفسه لكونه مسلما فلا يكونون
مستولين على ما في يده وإذا من
الصبي قوما من أهل الحرب أن
كان مأذونا به بالقتال يصح عندنا
ولا يصح عند الشافعي رحمه الله
كأبي سائر التصرعات وإن كان
مجهورا وهو ما قل به صح عند محمد
رحمه الله دون غيرهما من الذين
لا يصح وأمان العبد المجهور
لا يصح عند أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمه الله وعند محمد
والشافعي وجميعهم أنه يصح
وأمان العبد المأذون به بالقتال
يصح بلا خلاف وأمان
المسرأناجر وكذلك أمان
المقدود والزمن أيضا جائز وإذا
أوتد الأيوان ونحفا بولد هما
الصغير بدأ والحرب ثم استولى
المساون فالولد في أنه صار
مرتدا تبعهما والصغير المرتد
يسترق وأما إذا بقيت الأم في
دار الإسلام مسلمة لا يكون الولد
فيها لأن الولد يبع مسلما تبعاً
لأمه وكذلك لو ماتت الأم مسلمة
في دار الإسلام لم يكن الولد فيها
لأنها ماتت مسلمة يبع
إسلامها حكموا كذلك لو كانت
الأم ذميمة نصرانية وقد بقيت
في دار الإسلام لا يكون الولد
فيها لأن الولد وإن صار مرتداً
تبعاً لأمه ولكن يبع ذمياً تبعاً
لأمه وكذلك لو كان الأب ذمياً

يصح استدلاله ولو وضع المسألة في بطلان دعواه لغيره لصح الاستدلال به على جعل
الاستدعاء أقراراً بأنه للمستدع منه (ص) ساكن دواقرانه كان يدفع الأجر إلى
في يده ثم قال الدار في القول به ولا يكون أقراراً بأنه لا يذبح حكم الناطق أنه أقراراً بغير
الصحيح عند أبي حنيفة لأنه أقراراً بأنه لا ملك له فيه وإن لم يكن أقراراً بأنه لا يذبح في حق أن يصح
دعواه لغيره لا لنفسه للتناقض (قش) ادعى أنه له فأراد ذو اليد بطلان دعواه فقال للمدعي
بعضرة الشهر وحذو ودبعة إلى الغد فاخذه المدعي بطل دعواه لأن قبول الودعة أقراراً
أنه لا ملك له وقيل ينبغي أن لا تبطل دعواه لأن قبول الودعة يدل على عدم الملك دلالة
وقد ادعى صريحاً أنه ملكه والدلالة لا تعتبر مع التبرع بملكها (قش) مردى وديهي
شرقي كرديا وكيلي كرديا مهر دوى كردتم ادعى القرض لنفسه لا سمع وقوله هذه
الاعمال أقراراً بأنه لا ملك له أقول لو استولى عليه ما تغلب وعجز عن خصمته في وقت
الغصب مخوفة فغصب يعمل من أعمالها الضرورة ذهبت إليه ينبغي أن سمع دعواه إذا
القرينة تدل على أنه ليس بأدوار وديهي في (عده) ما بعضه (ذ) دلال دلال في كردبيح
برآمد يابرياء فدفعه الدلال لنفسه ملكاً مطلقاً لوقال الدلال للشري اشتريه ولم يرد عليه
سمع دعواه ووقال اشتريته فملكه لا تسمع (قش) قال له اشتريته الدار لك فشره ثم
ادعى القاتل وقال يشترى أزانك توخره من خريده ثم صرح دعواه لأنه لم يقل يجوز أن
فيكون أقراراً بملكه لأن وإذا لم يكن يبيعاً لم يجوز أن يكون ملكه ويقول له تجرأ رادان
يشترى داراً فقال الرجل أكره أن أكون خواهي كروا ككون كن فقال ذلك
الرجل ابن خاتمه وأردت تودست تردام أزانك تودست دى لا تبطل به دعواه
لمحو أزان يكون معناه تودست تودست تردام كرجون دعوى كتم رود تو ترو ترو ترو ترو
أقول المحاصل من جملة ما عرنا المدعي لو صدر عنه ما يدل على أن المدعي ملك المدعي
عليه بطل دعواه لنفسه ولغيره للتناقض ولو صدر عنه ما يدل على عدم ملكه ولا يدل
على عدم ملك المدعي عليه بطل دعواه لنفسه لا لغيره لأنه أقرار بعدم ملكه لا لملك
المدعي عليه ولو صدر عنه ما يجعل الأقرار عدمه فالترجيح بالقرائن والأقوال لا يكون
أقراراً بالملك وأقول في هذا الرغيب رجل عيناه وناف ثلثه فحضر عن وصوله إليه في
ذلك الوقت الإجمالية الاستدعاء أو نحوه ففعله ثم ادعاه ووفق بما يبغي أن يسمع
ولو أشهد على الملك والشراء ينبغي أن تسمع بالأولى والله أعلم بربنا وما دعى - - - في
(عده) استفتى (صح فتنك) عن كره على البيع ثم صام المشتري هل يكون
إجازة لذلك البيع فتأمل ما أبا وقال ما وجدته فيه نصاً ولا لائل في حقه معارضة فإن
الشفيع إذا صام المشتري يكون تسليماً للشفعة فهذا يقتضي كونه إجازة أخلاصاً منه
تقرر ملك المساوم منه ويحتمل أن قصد الوصول إلى ما لا طريق له سواء فهذا
يقتضي عدم الإجازة فلم يجب لهذه الفتوى أقول دل هذا على أن العمل بالذي لا يجوز
(ح) ساومه خلا في أرض يده ثم برهن على الأرض بقضيه بالأرض ويكون الفل
لأن كانت الأرض بيده برهن على عين وبرهن للمدعي عليه أنك بعت من فلان الغائب

الحرب والولد ههنا فانه يكون
لمرتدين في دار الحرب ولهم ولد
لولد هما ولد ثم ظهر المسلمون
عليهم يكون الاولاد كلهم فيا
ولا يكون ولدهما فيا ويحبر
ولدهما على الاسلام ولا يحبر
ولدهما لان الولد يكون
مرتدا بائنا د ابويه اذا كان في
دار الحرب كما يكون مسلما
باسلام ابويه فيصير على الاسلام
كالبون ولما ولد الولد لا يكون
مرتدا لانه لا يكون تبعا للعنف
الارتداد كما لا يكون تبعا في
الاسلام لانه لو كان تبعا له لكان
تابعا لجد المجذوبى الى المالا
ينتهي ويكون الناس مسلمين
باسلام آدم عليه السلام فاذا لم
يكن تابعا لجد صار حكمه حكم
سائر اهل الحرب وسائر اهل
الحرب لا يحبرون على الاسلام
واذا اردت الغلام المراهق من
الاسلام بحيث يردنه عند ابي
حنيفة ومحمد ووجه الله وهند
ابي يوسف ووجه الله لا يصح
وهنا مسلمتان احدهما في
الاسلام والثانية في الردة ثم
اذا اوتد العسي المراهق فاذا
ادرك كافرا لا يقتل ولكن
يجبس وكذا من اكره على
الاسلام وهو بالغ ثم اردت
لا يقتل ولكن يجبس واما
اسلام الصبي العاقل يصح
عندنا بالاخلاق بين اصحابنا
في احكام الدنيا والاخرة
وجه الله وعندنا في وجه الله

اشارتي (ج ث) الى انه لا تندفع وكر (قط) تندفع كالزهر من على اقاربه
يبع منه من فلان او على اخر او ما نه ملك فلان فعلى هذا الوادي على ميت ديننا بخصرة
وارنه ومن عينا واول هذه من التركة فبرهن وارنه ان الميت باع هذا العين من فلان
في حياته تندفع كذا (ذ) وذكر (نهي) ادعى عينا فبرهن فوايد انك بعتنه من
فلان وانشر يته منه تندفع ولو لا بئنه فلان لم يلحق المدهي (ي) ادعاء ولا بئنه
فشكل ذوا ليد يحكم به للمدهي فقال ذوا ليداني كنت شره منه قبل ان يته ومرة فانه
يحكم له ولا يكون نكول كذا بالشهد والشراء اقول فان قيل هذا يصح على قول
ح د ح لاعلى قوله اوجه ههنا الله اذا التكلول بذل عنده واقرا عند ههنا قنا بد
بالحكم فينبغي ان لا تسمع دعوى الشراء قبل المحصورة للتناقض كالأقراص رص بها الا اذا
جل على الحكم بنكوله مرة فانه لا ينفذ رواية ضعيفة لانها شر طاهر ص الدين ثلاثا
في رواية منها فاذا لم ينفذ الحكم على هذه الرواية فكأنه برهن قبل الحكم فتسمع على
هذه الرواية ويمكن المناقشة على قول ح د ايضا يجب بان يكون التكلول
اقرا ولا يخلو من شبهة تناو هي تكفي في ان لا يكون اكذبا بالاسلم لعل على الصلاح في
حقه (ذ) اواد رده يعيب فبرهن باثمه ان المشتري اقر انه باعه من زيد ليس للمشتري
وده كان زيد حاضرا او غا باقرق ينفو وينت الزهر من ان المشتري باعه من زيد وهو غائب
لا يسمع والمشتري رده عليه بعبب وقد قيل يجب ان يسمع في الثاني ايضا قياسا على
مسألة صورته ادعاء فبرهن ذوا ليد انه باعه من زيد تقبل بئنه ولو برهن البائع ان
المشتري باعه من زيد وهو حاضر لكنهما هذا البيع لا رده المشتري الاول حيثئذ لان
بجود ههنا منزلة الاقالة لان بجود ما عدا التسكاح فحق له فلا رده بالعبب (فص) ادعى
ملكنا مطلقا فقال ذوا ليداني شر يته من زيد وانت اجزت البيع لا يسمع هذا الدفع اذ
الانسان قد يصير بيع وجب فلا يكون المبرز مالكا فلا يكون هذا اقرا رايته ملك المدهي
اقول ينبغي ان يسمع لانه لو لم يكن للمدهي لا يسمع دعواه ولو كان له فقد اجاز فلا يصح
دعواه على التقديرين وايضا في تعليقه المذ كود نظره لانه لا يفيد مدعاه فليتم ادعاء
فقال ذوا ليدشر يته منك فقال المدهي اقلنا و قال انك اقرا وتعاشر يته فمذ دفع
صحيح ادعى ملكه مطلقا وبرهن فبرهن ذوا ليد انك شر يته مني ثم اقلنا لا يندفع اذ كل
منهما ادعى ملكا مطلقا فينبغي ان اج اولى وقيل ينبغي ان تقبل يندفع اليد ونامه
في (د) الحار ج وذوا ليد ادعاء شر من واحد فقال ذوا ليد او الحار ج اشر شره يته بعد
ما مضى البيع الذي يتسكاح تندفع دعوى الآخر لو برهن لانه ينصب خصما عن
الغائب في ثبات القصة اذ لا يمكنه ثبات الشراء من الغائب الا بعد الدخ واذ اثبت
الدخ صح البيع في القمار قبل قبضه وفي المتقول بشرط القبض بعد قبضه لخصه
البيع كذا على (ش) برهن على الشراء من واحد ونازع الحار ج اقدم فبرهن
ذوا ليد ان المبيع كان وهناني تاويك عند فلان ولم يرض بشر انك باع شراني
لكونه بعد ذلك الرهن لا يصح هذا الدفع اذ لا حق لذي اليد في ذلك الرهن اذ لم تره لم

اسلامه وكان يقفر بسلامه في
صغره ويقول سه قسكم الى
الاسلام طرا فلاما ما بلغت
أوان حلي والمعنى فيه هو انه
مرفق الاسلام وانه عرف به
فوجب ان يصح منه دليله ما اذا
كان ابن خمس عشر سنة ولا
يلزم على الصبي الذي لا يعقل
لانه لا يعرف الاسلام وينظر
غمام هذا في باب أحكام المرتدين
من المبسوطة فيصكر في باب
ما أصب من الغنمة عما كان
المشركون اصابتها واذ اسبي
الصبي من أهل الحرب وأخرج
الى دار الاسلام دون أبويه ثم
مات قبل ان يعقل الاسلام
صلى عليه لانه لو لم يكن معه
أبواه ولا أحدهما كان تبعاً
لدار فيكون مسلماً مسلماً بالدار
فيصلى عليه وان كان معه
أبواه او احدهما مات
لاصلى عليه لانه تابع لأبويه
في الدين قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم كل مولود يولد
على الفطرة الا ان أبويه يهودانه
ومجسانه حتى يسرب عنه
بلسانه اما شركا او ما كفووا
أخبر ان الصبي تبسح له
ويجب الخرج في أرض
الصبيان والنساء والجنان
لان هررضي الله عنه وظف
الخرج في جميع الارض
ويؤخذ من أرض الصبي
العتلي العنبر ضاعفوا وكذا
من أرض المرأة التغلبية لان

يدع الرهن فكيف تصح دعوى الرهن كذا (ذ) اقول ما يدعى على الغائب سبب
لمسايدى على المحاضر فيبني ان صح دعوى الرهن على ذلك الاصل كدعوى عتق
الشاهد على ما روى في فصل القضاء على الغائب وحديث الاتصال بين الغائب والمحاضر
منظور فيه كسب الطرف في فصل القضاء على الغائب ان كلا على الاصل المشهور
لا على اصل الاتصال وذكروا (ش) هذه المسئلة كذا لعل بانها لما افرقت الرهن
فقد اقر بنفاذ البيع اذ البيع كان صحيحاً بين عاقديه وامتناع النفاذ في المرتن فلا
يعقل الرهن بنفاذ البيع السابق في حق الكل كذا (ز) اقول هذا التعليل لا يتم عند من
يحوذ الرهن فحق البيع منه قال ولم يرض بشرائك وهذا اشار الى انه قد عارض
انه قد عارض فلا نفاذ بعد الفسخ واقعة التقوى ادعى انه شراء من زيد شراء جائز وقصد
فقال ذواليدان زيد اذ كان باعه من بكر بيعاً جائزاً قبل بيعه منك ثم باعه منك بلا اجازة
بكر ثم بعده باعه من بكر ذلك بيعاً صحيحاً باناً وأنا شرعاً يتبعه ينبغي ان يصح الدفع لان
ذاليد خصم من باعه في اثبات المثلثة لتكسبه من اثبات الشرائع فكأنه حضر
قاده على المدعى فاجابه ان شراي بالبيع الجائز كان قبل شرائك ولم يفسد شراؤك
لانه كان في بيعي فيه مدبر يتبعه بالبيع البات وان قال لا يصح هذا الدفع فله وجه
(ش) رهننا على الشراء من واحد دون آخر بذى البدأ سبق فقال المحاضر شراؤك في
التاريخ السابق كان بثبوت والا تيسر شكر فله تحليف لان مؤرخ السابق لو اقرانه كان
للمتعة أخذ منه العين ذوالنار في الاطلاق فاذا انكر فله تحليف اقول هذا الاصل
لا يطرد كافي دعوى المحمد والشكاح والرق ونحوها كالأول الكفيل المال فصار
او عن خبر آخر ونحوه ليس له ان يحلف الطالب مع انه لو اقر سقط المال ونحوه كثير وايضا
ينبغي ان يكون هذا الاصل على قولهما لا على قوله اذا تكول بذل منه فلا حلف عنده
فيما لا يجوز فيه البذل وان صح الامر او تفسير التهمة انا تواضعنا ان يظهر البيع عند
الناس لكن لا يكون قصدنا منه البيع حقيقة (كهم) ادعى انه شراء من زيد
وأرخ وبرهن ذواليدان زيد اذ كان اقر قبل شرائك انه مملوك أخيه فلان وصدقه
أخوه وأنا شرعاً يتبعه المقر ولم يؤرخ الاقرار ويجوزو يسكنه قبل شرائك (ذ)
ادعى دارا وقال له ذواليد اني شرعاً يتبعه من وصيكت في صدقك ولم يسم الوصي اذ قال
ار زيدا باه منى باطلاق القاضى في صدقك ولم يسم القاضى هل تدفع اختلاف
فيه المشايخ ولو سمى الوصى والقاضى تدفع وفقاً (فش) لو برهن ذواليد على
اقرار الوصى انه باعه بوصايه قالوا لا تقبل الا ان يشهد انه كان وصياً من جهة موروثة
او من جهة القاضى قالوا لا يوجب اقراره به دعوى لا تثبت الوصاية باقراره (فص)
ادعى دارا وقال انه ملكي باه في منك حال بلوغى وقال ذواليد حال صدقك فاقول
لادعى كذا (ذ) وقال لو رهننا تقبل بينة ذى البدل لها هي المنة وفيه ادعى
ثمن في فائرك خصمه الشراء فبرهن عليه المدعى فبرهن خصمه على انفاخته لا يسمع
(قوله ادعى ثمن من الخ) اقول يعلم به جواب حادثة التقوى ادعى عليه كفاية بشعب

العنبر يؤخذ من أرض الصبي المسلم في ظاهر الرواية ومن أرض المسلمة في الروايات

للتناقص أقول ينبغي أن يسمع في رواية من من روح فبما سأل ما ذكر في مسائل
شقي من (هـ) وفي غيره من أنه لو أنكر المبيع فبرهن عليه المشتري فوجد حيا
فأراد رد هاقبرهن البائع أنه يرى من كل عيب لم يقبل للتناقص إذا البراءة لا يبيع بحال
وقد أنكر المبيع وعن من روح تقبل لأمكن التوفيق بأن باعهها وأكيله ولم يعلم به
فكذلك هنا وأقول بل ينبغي أن تقبل بينه في هذه المسألة وفي الأولى عندنا ولا خلاف
أن روح لانه صار مكذبا شرعا بينة المدعي فلقى انكاره بالعدم فصار كافي الكفالة من
أن رجلا لو برهن أن له على الغائب ألفا وهذا كعيل عنه بآخر الخ يرجع الكفيل على
الغائب ولو أنكر الكفالة أصلا لانه صار مكذبا شرعا في انكاره فلقى بالعدم ويمكن
الفرق بأن الحكم بإدائه تحكم بالرجوع أيضا فلا حاجة إلى إقامة البينة فائتباع على
كفالة ثبوتها وألا وهما الحكم بالبراءة ليس يحكم بالبراءة ولا إيقاع فلا بد من الدعوى
فيسقط التناقص فافتروا ويمكن أن يرد الفرق بأن انكاره لما لحق بالعدم لما لم لا يتحقق
التناقص لعدم انكاره البيع والثمة فينبغي أن تنجح الدعوى لعدم التناقص على
أصل حر (عده) أنكر المبيع فبرهن عليه المشتري فادعى البائع عاقلة يسمع هذا
الدفع ولم يردع إلا عاقلة ولكن ادعى إيقاع الثمن أو البراءة اختلف فيه المتأخرون أقول
هذا يؤيد ما قلنا آتيا في مسئلتنا انكار البائع والمشتري من أن يثبت إيقاع البراءة
ينبغي أن تنجح دعواه ولم يردع إلا عاقلة توافق هذه المسألة وقوله ولكن ادعى إيقاع
الثمن الخ لا توافق هذه المسألة لانها وضعت في أن المالك ينكر البيع وهذه الأيلا تم
دعوى إيقاع الثمن وإن أمكن التوفيق بتكافؤ بل هو أوفق بما مر من مسئلة دعوى

فأنكر الكفالة فبرهن عليه المدعي فبرهن خصمه على إقراره منها لا تسمع للتناقص وهو
ظاهر تأمل وفي الفصول العمادية على المشتري عن العبد المبيع فقال المدعي عليه
ما اشترت العبد منك فطلقا قام المدعي ببنه على العقد فقال المدعي عليه في وقيت
الثمن وأقام البينة لا تقبل للتناقص كذا في الذخيرة والله تعالى أعلم بالصواب (قوله
ينبغي أن تقبل الخ) أقول لا ينبغي حاشية عليه كلام ينبغي تأمله (قوله ولو أنكر
الكفالة الخ) أقول ومثله لو ادعى عليه دين فادعى أنه حال به على فلان الغائب فأنكر
أنه له وأقام عليه البينة يرجع المدعي للدين المنكر له على فلان لانه صار مكذبا شرعا
وفتحق انكاره بالعدم وفي الحاشية رجل عليه دين غائب الطالب يتقاضى دينه فقال
المطلوب قد أحلتك به على فلان وفلان غائب وقت الخصومة فقال الطالب لم أقبل
المحوالة كان القول قول الطالب والبينة على المطلوب وهو المحيل وإن أقام المطلوب
بينة على ما ادعى ذكر في الاملان القاضى يقبل البينة ويؤثر الأمر حتى يحضر الغائب
فإن خصم مع الطالب فإذا قدم الغائب فأنكر المحوالة أثار المطلوب بأعادة البينة في
وجهه ولا يقضى عليه بتلك البينة وإن لم يكن المطلوب بينه على ذلك وطلب المطلوب
عين الطالب قبل حضور الغائب كان له ذلك فإن نكل الطالب برى المطلوب من الدين

أجمع فكذلك يؤخذ من الصبي
الرجال ولا توفظ على الصبيان
والنساء وإن كان أفضل رضى
الله عنه وإذا قال المصير من
قتل قتيله عليه فقتل صديقا
لم يبلغ الحلم فليس له عليه وإن
قتل مريضا أو جرح بجراحه عليه
سواء كان يستطيع القتال
أو لا يستطيع لانه مباح القتل
في الوجهين عن الضحاك قال
كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا بعث سرية قال لا تقتلوا
وليبدأوا بنا ولا الشيخ الكبير
والولي المولود لغو كل آدمي
مولود وامكن من هذا اللفظ
يستعمل بالصغار وطاعة وهذا
المحرم في الصبيان إذا كانوا
لا يستطيعون القتال ولا يقدر
على الصياح عند التقاء
المصغين ولا يكونون رؤساء
المجروش فاما إذا كانوا كذلك
فيقتلون وفي سير فتاوى فاضى
خان الامام ظهير الدين سلم
دخل دار الحرب بأمان فهاه
رجل من أهل الحرب بأمان
أوجته أو خاله أو أم ولد قد
قهرها ببيعها من المسلم
المستأن لا يشترط ممانته لأن
الحرب إذا ملكها بالفتح فقد صارت
جزة مسلم فدخل في دار الحرب
بأمان فاشترى من أحدهم
ابنه أو بنته فطوعا تسكعوا
فيه وأكثر ما يختص على أن
البيع باطل وقال أبو الحسن
الكرخي أن كانوا يرون جواز

البيع وان كان المشتري الشراء (خ) ادعى شراء فقال ذواليلد ابيع اوقال لا يبيع بيننا
اوقال لم يجز بيننا يبيع فلما برهن المدعي على الشراء برهن ذواليلد ان المدعي رد عليه
البيع تقبل بيته و ينتقض البيع وهذا كالأقوال ليس أولم يكن له على شيء قط فلما
برهن عليه برهن هو على قضائه وأبرأته تقبل ولو قال لم يكن بيني وبينك معاملة فشي
لا يقبل منه انخرج في الدين وقال س د ح تقبل لو وقي بان قال لم يكن بيننا معاملة
الآن شهودى معا ومنه انه أبرأى ولو انكر البيع فبرهن المدعي على الشراء فوجد
عيا فبرهن البائع انه برئ من كل عيب لا تقبل وعن س د ح الله انها تقبل ولو قال
لأنكاح بيني وبينك فلما برهنت على النكاح برهن هو على الخلع تقبل بينته ولو قال لم
يكن بيننا نكاح قط اوقال لم أتزوجها قط والباقي بها له ينبغي أن يكون هنا ومثله
العيب سواء عتبه في ظاهر الرواية لا تقبل بينته البراءة من العيب لان البراءة من
العيب اقرار بالبيع فكذلك الخلع يقتضى سبق النكاح فيحقق التناقض ادعى انه قنه
فقال المدعي عليه أنا أن فلان القائب لو برهن بتدفع المدعي وان لم يبرهن قبلت عليه
بينته المدعي فان حضر الغائب لا سيل له على القن حتى يبرهن وقد مر في منتهى فصل
القضاء على الغائب (هـ) ادعى البيع مكرها فبرهن الموهوب له على أخذ العوض طوعا
فنه طوعا وتدفع وكذا لو ادعى المبة مكرها فبرهن الموهوب له على أخذ العوض طوعا
تدفع ادعى البيع مكرها فقال ذواليلد انه سلوه معنى بعد وانه اجازته للبيع هل
تدفع استفتى (فضك) من هذا المسئلة فردد وجوزوا الاحتمالين وقد كتبت قوله
قبل هذا بوقرة وقد مر في (ت) ان استباحة المدعي اقرار حتى لو وقي المدعي باقى
استبقته لانه كان في ملكي قبضه معنى لا يسمع توقيفه (مش) وفي دعوى البيع
مكرها لا حاجة الى تعيين المكره كالأحاجة في دعوى السعيه الى تعيين العوان وقيل
لا بد من تعيين العوان والأول أصح برهن على اقراره بشئ طوعا وبرهن المدعي عليه انه
باكره فبينة الا كراء أولى بالتقبل لانها ثبتت بخلاف الظاهر ادعى شراء من ذى اليد
وقال في آخر دعواه وأقر به ذواليد فقال ذواليد أقرت مكرها لا تدفع والاقرار
بالبيع مكرها لا يوجب خلافا في البيع طوعا ادعى على الكفيل مالا فقال الاصيل
المال غير واجب على لاني أقرت مكرها فاقبل لا يسمع هذا الدفع اذا المدعي لم يدع
على الاصيل وقد قيل يسمع لو كفل بامر لان ضرر الدعوى على الاصيل الا ترى ان
البيع لو استحق من يد المشتري فبرهن البائع على الاستحقاق انه باعه منه قبل أن يبيعه
هو من المشتري يسمع هذا من البائع ولو لم تكن الدعوى على البائع (فش) كفل
يمن أو يجرثم الكفيل برهن على فساد البيع أو النكاح لا يقبل لان اقامه
على التزام المال اقراره بفساد البيع أو النكاح فلا يسمع منه بعد دعوى الفساد
ولو برهن على ايقاف الاصيل أو على أبرأته تقبل لانه تقر بالوجوب السابق (خ) كفل
هنا بالف رجل يدعيه فبرهن الكفيل ان الالف المدعة ممن جمر لا تقبل وفيه لو قال
الكفيل الالف المدعة فمأرو عن جمر أو نحوها لا يجب لا يقبل قوله ولو برهن على

معا واؤخر آياتهم فالصبيان على دين أهل الكتاب بمنزلة عبيد المسلمين اذا سبوا

لا يتحولون إلى الشرك بالنبي

الحرب فدخل أبواؤهم دار
الاسلام واسلموا فابتاعهم
صاروا مسلمين بالاسلام آياتهم
وان لم يتخرجوا إلى دار
الاسلام ودخل حربى دار
الاسلام فباعها ثم سبي ابنه
لا يصير الابن مسلما بالدار ومن
دخل دار الحرب بامان وسرق
صبيا وان خرج إلى دار الاسلام
فأصابه مسلم ولو اشترى هناك
صبيا فأنجزه إلى دار الاسلام
فهو على دينه ولو ان حربيا
دخل دارا بامان وله صيد
معه فاسلم فالصيد كافر ما لم
يسلم هذه الجملة في متفرقات
سير النخبة ص ١٠١ س ١٠٢
معه أبواه أو أحدهما غابت
لا يصل عليه الا اذا كان
أقرب بالاسلام وهو يعقل
الاسلام واذا لم يسلم
أحدهما غابت يصل عليه
اعلم ان الولد الصغير يصير تبعا
للأبوين أو لأحدهما في الدين
فان انعدم ما يصير تبعا لصاحب
اليلقان عدمت اليد بتبعية
تبعا للدار لانه تعذر اختياره
إلا في الدين فلا بد من
اختياره تبعا نظرنا غير أن
التبعية في الأبوين أقوى فاذا
انعدم ما فعله التبعية في حق
صاحب اليد أقوى اذا ثبت
هذا فاذا كان معه أحد أبويه
يعتبر تبعا لهما لا للدار فيكون
كأبائهما لو لم يكن
مع أحدهما يصل عليه اذا مات لانه صار مسلما تبعا للدار عند انعدام الأبوين ولو

اقرار المكفول له وهو محبلا لا يقبل وليس له أن يحلف الطالب ولو أقر به الطالب
عند القاضي برئ الاصيل والكميل جميعا أقول لا يقال لما رثا بآفراده ينبغي أن يقبل
بينه آفراده لان البيعة تسع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنالاه متناقض لان كداته
أقراء بصحتها ولو أذاه السكفيل فإراد الرجوع على الاصيل والطالب غائب فبرهن
الاصيل على أن المال كان قسارا أو قسمة أو نحوه لا يقبل ويؤمر بآدائه إلى السكفيل
ويقال له اطلب خصمك وناصحه (عده) الذم من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا
كان المدعى عليه أحد الورثة فبرهن الوارث الاخر ان المدعى قال انما يصل سمع أقول
بردى ما يقبل هذا باسطا في (ذ) من انه سمع من البائع وان لم تكن الدعوى عليه
فان لجيب بان البائع مدعى عليه مخي برهان الوارث الاخر كذلك فلا وجه لاستثنائه
(عده) جعل أمراءه يدها على امه لو لم يصل اليها نفقتها في وقت كذا فهي تطلق
نفسها متى شئت فخصي ذلك الوقت فارادت أن تطلق نفسها فاختلعا في وصول النفقة
في ذلك الوقت فبرهن انه اقترانه لم يصل اليها نفقتها قبل وتنفذ دعواه ولو برهن انه
اقترانه لم يدفع اليها نفقتها لا يقبل لجواز أن وكيله دفع اليها قبل قبل في الوجهين
لان دفع وكيله كدفعه الا ترى انه لو حلف ليقتضين فلا ناقة فامر غيره فاصطاد برؤو
برهن على طلاق ثلاث وبرهن الزوج انها اقترنت بعد الطلاق الثلاث انها اعتدت
وتزوجت بآخر ودخل بها وطبقها ومضت ههنا وتزوجته وهي امراته اليوم فقد قيل
هذا ليس يدفع والمصحح انه دفع صحيح برهن على نكاحها فبرهن انه غابها تدفع
ولو لم يوقتا او دفعت احدهما فقط ولو وقستا وارتفع المخلع اسبق لا تدفع فبرهنهما ولو
ادعى نكاحها وهي تدعى اقترانه بغيرها تدفع وكذا الوادعت نكاحها وهو يدعى المخلع
فهذا دفع ولو ادعى نكاحها وادعت انها منكحة فلان الغائب لا تدفع ومضى فصل
القضاء على الغائب (كسم) لا تدفع الا ان يكون نكاح الغائب معروفا ولو
ادعى نكاحها فقالت نكحت اخي قبل لا تدفع بغيره عند ح وح وباني جنسه
في دعوى النكاح (قش) تزوجها فشهد جماعة فحضرتها عند القاضي ان هذه
المرأة منكحة فلان الغائب لا يقبل هذه الشهادة ولا ثبت التحيل لولا عدم الخصم
عن الغائب (عده) اذ تزوجها فشهدا عندا وعند القاضي ان لها زوجا فتزوجها
هو لا يفرق بينهما (عده) انكر نكاحها فبرهن فادعى المخلع تسع انخصم
انه زوجها منه ابوه وهو لا يعلم (فصل) لا تسع اذ الزوج غائب لا تسع انكر النكاح
او لا فلا تسع قصوا المخلع (قش) اتعت المهر على ورتن فزوجهما واتعت ورتنه
المخلع بعد انكار اصل النكاح لا يسع ولو ادعت ورتنه الابراء والباقي بحاله قيل
تسع وقيل لا (مق) قيل تسع وقيل لو قالوا لرائه عن المهر لا تسع للتناقض ولو
قالوا لرائه عن دعوى المهر تسع ولا تناقض وذكر (خه) مثل هذا التفصيل
في انكار الدين ثم دعوى الابراء (فقط) شهدا ثمان انه مات وهذه امراته
واخران انه طلقها قبل موته قال (بف) بينة الزوجة اولى وقال (مغد)

اليد عند انعدام الايون
ويستوى فاعلنا اذا كان
الصبي قاعلا او غير قاعل لانه
قبيل البلوغ يسع لاي يفي
الدين ما يصف الاسلام
وقوله في الكتاب وهو يعقل
الاسلام يدل على أن الصبي
العاقل اذا اسلم يصح وهذا
مذهبا وقوله وهو يعقل
الاسلام يعني صفة الاسلام
وهذا يدل على أن من يعقل
لا اله الا الله لا يكون مسلما
حتى يعلم صفة الايمان وكذا
اذا اشترى جارية واستوصفها
الاسلام فلم يعمل لا تكون
مؤمنة وصفة الايمان
ما ذكر في حديث جبريل
عليه السلام ان تؤمن بالله
وملائكته وكتبه ورسوله
واليوم الآخر واليحيى بعد
الموت والقدر خير وشره من
الله هكذا ذكر الكشف
هذه الجملة في باب حل المجناز
من الجامع الصغير
● (في مسائل الكراهية) ●
الصبي أو المعتوم اذا أخبر
بنجاسة الماء لا تمتد نجاسة
بقوله لانه لقلة عقله قد يكذب
فلا يترجح صدقه على كذبه
ولهذا لم يقبل خبر الصبي
والمعتوم في الاحكام فان احدا
من الصبيان والمعتومين لم يرو
عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم حديثا ولكن مع هذا
ينبغي ان ننظر ويحكم فيه رايه فان وقع عند من صدق لا يتوصاوان وقع انه كاذب يتوصا

بينة الطلاق اولى وقيل لو كانت المرأة تدعي عقد ينفي باولوية بينة الزوجة والا
فيابو بينة الطلاق وقيل لو انكروا نكاحها اصلا لم يكن هذا دفع العدا لها ولولم
ينكروا اصل النكاح وانما انكروا ادتها بان قالوا لم تكن زوجة عند موته اولا ثمرته
بالزوجة او نحوه فهذا دفع اقول يفي باولوية بينة الطلاق لان شهود بقاء الزوجة
شهود باسقاط الحال والاثبات الزوال كما ذكر في (نقش) ان بينة الخلع اولى
من بينة النكاح ولو ادعت النكاح في الحال لان الخلع ابدأ يكون بعد النكاح ولان
بينة النكاح بناء على مقدس قبل استصحاب الحال فبينة الخلع تكون مبطله لان بينة
الامر اولى من بينة انه عليه كذا في الحال كما يأتي بعد وقتين في (نقش) انه لو
ادعى في شيء من ابلتو برهن فواليدانه ملك ابيه الى موته فبينة الشراء اولى
(نحجف) بكر بالثقة زوجها او بارضاها وقضى مهرها ومات فادعت المهر على زوجها
فبرهن ان اباها قبضه بولاية الابوة تنقطع الخصومة (نقش) لو قالت الورثة ان امانا
حرما على نفسه قبل موته بستان فقالان زوجها اقرب من موته الى حلال عليه
فهذا دفع ولو انكروا نكاحها فبرهن عليه فقالوا ان اباها طلقها ومضت ههنا قبل
موته قال (سعد) هذا دفع وقال (بغ) لا وقيل لو انكروا النكاح اصلا لا يكون دفعا
والادفع ادعى او تها وقال كانت في نكاحي الى يوم موتها فبرهن دريتها انك قلت قبل
هذا كراين مره وزن من بودي ميراث بردي قيل تندفع و يكون قوله هذا اقرا وابانها
ليست امراته وقيل لا تندفع ولا يكون قوله هذا اقرا اعدم الزوجة كما قال ان كان
فلان في الدار لذهب اليه لا يكون اقرا اذ ان فلان ليس في الدار لا بحالة على أن ما ذكر
ثم مفهوم كلامه وظاهر المذهب عندنا ان المفهوم ليس بحجة ولو قالوا انك قلت كانت
امرا في الانى طلقها لا تندفع لان الزوج اثبت نكاحها بالينة يوم الموت وما انت
الورثة لا ينافي ذلك لمجوازه ان طلقها ثم تزوجها (ط) برهن انه تزوجها في غرة شهر كذا
وبرهن انه اقرب بعد هذا التاريخ بثلاثة اشهر انكروا عليه وليس بامرانه فهذا
دفع صحيح حتى يخلف انه لم يرد به الطلاق فلو نكل يندفع (ذ) ادعى انها ائمه
وقضيه ائمه واليد فبرهن ذواليدتها كانت ائمة فلان وقدرها وان تزوجها فهو
دفع (نقش) ادعى دينها فبرهن مدونه اني احدثك به على فلان يقل لانه ادعى تاخير
(قوله وظاهر المذهب عندنا ان المفهوم ليس بحجة الخ) اقول قال العلامة الغزوي
قلت مراد المص ان المفهوم في كلام الناس ليس بحجة في ظاهر الرواية وقد صرح بعينه
العماد في فصوله وفي القوائد ان بنية لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس في
ظاهر المذهب كالدالة وما ذكره محمد في السير الكبير من جواز الاحتجاج به فهو خلاف
الظاهر من المذهب كما في الدعوى من التظهير بقا ما مفهوم الرواية فغرة كافي غاية
البيان من الحجج اه كلام الغزوي (قوله ادعى دينها فبرهن الخ) اقول اطلق ذلك فافاد
انه لا فرق في البرهان بين ان يكون بعد السكوت والا نكار وهل له بعده ان يتيسر
ينبغي ان ننظر ويحكم فيه رايه فان وقع عند من صادق لا يتوصاوان وقع انه كاذب يتوصا

فكذلك بعد وفاته ولو كان الميت صغيرا لا يشتمى فلا لباس للنسوان ١٤٥ يغسله كافي حال الحياة لانه لا حرمة

لموته ولا لثأر ينفه وكذا اذا ماتت المرأة بين الرجال لا يباح لواحد منهم ان يغسلها وان كان فهم صغيرا لا يشتمى بعلونه الغسل حتى يغسل لها يفسا لان له أن يمس جميع أعضائها حالة الحياة فكذلك بعد الوفاة وفي كراهية الهداية الصغيرة اذا كانت لا تشتمى يباح مسحها والنظر اليها لا يعدم خوف الفتنة ويكره ان يغسل الذكور من الصبيان الذهب والمحرر يران القدر من المسانحة في حق الدكر فكذا لا يباح للبس لا يباح لا لبس وصور تقبل الحشم لما حرم شر بها حرم سقيها أقصى وقت المحتان اثنا عشر سنة وأول وقتها قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا علم له به ولم يرو عن ابي يوسف ومحمد فيه شيء واختلف المشايخ فيه قال بعضهم اول وقتها اذ بلغ سبع سنين وقال بعضهم سبع سنين وبعضهم عشر سنين وبعضهم لم يوقتوا وقتا وقالوا ان كان الصبي يحال يطبق الم المحتان يمتتن والا فلا وأنه من جلة السنن وفي العمود غلام خن فخر قطع الجملة كلها فان قطع أكثر من النصف يكون ختاما وان كان نصف او دونه لا يكون ختاما وفي صلاة التوازل هي لم يحتن ولا يمكن ان يجعله الا بشد وحشقة ظاهرة

فدروهم لهذا المدعى عليه قال (صف) تسقط عنه المسانحة وقال غيره من المشايخ تسقطا (فن) ادعى عليه اربعة اشياء ماها فانكرها فحلف ثم قال المدعى سكنت اخذت الاثنين من الادب وهرهن على الاثنين تقبل (فش) ادعى الايقاع وشهدا بهذا اللفظ أين مدعى عليه وأجر ابن مقدار ادنى نيت لا تقبل لانه في الحقيقة شهادة على النبي ادعى دينافا قر ثم قال أوفيته لو كان كلا القولين في مجلس واحد لا تقبل للتناقض ولو تفرقا عن هذا المجلس ثم قال أوفيته وهرهن على الايقاع بعد ما قر تقبل لعدم التناقض ولو ادعى الايقاع قبل اقرا ولا يقبل (فقط) ادعى التناقض لخصمه

(قوله) ادعى دينافا قر ثم قال أوفيته لو كان كلا القولين (الخ) أقول أملة تشمل ما اذا طال الفصل أو لم يطال والعلة تقتضي أنه ولو كان متصلا فقام له مع ما يأتي قر يمان قوله ولو ادعى الايقاع أو الاقرار أو انكسر الخ القسم الان يقال لما تقر في كتاب الاقرار ان الاشتباه شر ما صحة الاتصال وهذا المعناه استغنى عن التصريح به في الفرع الثاني يدل على ذلك قوله في الاول ثم قال أوفيته يعني أنه فصل بينهما او معنى قوله ولو ادعى الايقاع أي وهو صلا مع الاقرار ويدل على ذلك ما في التاخر اذ نية نقله عن البيهقي ولو ان المدعى عليه قال للمدعى حين ادعى عليه مدعت قد كان ذلك على ألف درهم لكنني قد ضعتكها أمس وقال المدعى ما ضعتني شيا فدفع ألفا إليه أو صالح على خمسةائة ثم شهد الشهود للمدعى عليه أنه دفع اليه الالة بالمال كان له أن يرجع عليه ما اعطاه والصلح باطل وفيها أيضا نقله عن الظهير ولو أن رجلا ادعى ما لآخر رجل فأنكر فصالحه على شيء ثم ان المدعى عليه أقام البينة على القضاء أو الاقرار لا تقبل ولا يبطل الصلح ويكون الصلح قدام عين البين التي كانت عليه وان كان المدعى عليه قبل الصلح ادعى القضاء أو الاقرار يعمل وفيها منها قبله اذا ادعى المدعيون القضاء وانكسر رب الدين ذلك وحلف ثم ان المدعيون صالح وب الدين من ذلك على شيء ثم أقام البينة أنه كان قد قضا الدين هل سمع بيئته اختلف المشايخ وجههم الله تعالى وذكروا في كتاب الصلح مسائل تدل على القبول وصورتها رجل استأجر من آخر دابة وهلكت الدابة تحت يد المستعير وانكر رب الدابة الاعادة وصالحه المستعير على مال جازا فاقام المستعير بعد ذلك البينة على العارية وقال انها نفقت فبليت بيئته ولو اراد استئناف المير قوله ذلك وعندي أن المحرر في مسألة الدين على التفصيل ان المحمدين الذين لا يقبل منه دعوى قضاء لمكان التناقض قائل (قوله) ثم قال أوفيته أقول يجب لانه لو قال أوفاه في فلان تبرعوا ولم يورث بسبب ذلك يقبل مطلقا لانه مكان الحلفاء فالتناقض فيه مما يعني يعلم هذا ما تقدم أوائل الفصل من أن القبول في مثله أصح قليلا (قوله) وهرهن على الايقاع بعد ما قر أقول الطرف متعلق بالايقاع لا يبرهن فتنقض (قوله) ولو ادعى الخ أقول عبارة العمادية التي هي أصله ادعى دينافا قره وادعى الايقاع أو الاقرار فأنكر فصالحه ثم برهن عليه يقبل لان الصلح هنا ليس لاقتداء بالبين اه وهو ما يدل على ما بحثنا فقامت

حلاف ما يمكن الاحتنان فلا
اسلم وقال اهل البصرانه
لا يطبق المحتان يترك وفي
قوائد الرستقي اختنن الصبي
ثم طالت جلده ان صارت
صالح تستر حشفة قطع ومالا
فلا ولا يلبس بالمخضب للامية
الكبيرة والصغيرة واما انصي
فلا ينبغي ان يختصم مولا
وجله كالرجل في استعدان
الذخيرة اختلاف المشايخ في
التسليم على الصبيان قال
بعضهم لا يسلم عليهم وهو قول
الحسن وقال بعضهم التسليم
عليهم افضل وهو قول شريح
وقال القتيبة ابو الليث نصر
ابن محمد السمرقندي رضي الله
عنه وبه نأخذ وقد روى عن
انفس بن مالك رضي الله عنه
انه قال كنت مع الصبيان اذ
جاء رسول الله صلى الله عليه
وسلم وسلم علينا وفيه فتاوى
القاضي ظهير الدين رحمه الله
اذا اهدى الصغير شيئا من
الما كولات روى عن محمد
وسمه الله انه يساح لوالديه
وشبه ذلك بضافة الماذون
واكثر ما يجتازى على انه
لا يساح في كراهية التجنيس
اذا اهدى التواكل الى الصبي
الصغير يحل للاب والام الاكل
اذا اريد بذلك برالاب والام
لكن اهدى الى الصغير
استغفار الهدية المجوز الذي
يلعب به الصبيان يوم العيد
يترك لما روى عن ابن عمر رضي

ادبته في سوق سمرقند وعجز عن البيعة ثم قال ادبته في قرية كذا و برهن بقبل اذا التوفيق
يمكن وهو ما يدل على ان له كان التوفيق يكنى من غير دعوى التوفيق (حق) ادعى
ادبته بغير قد تم برهن على ادائه بخاري كان تناقضا الا اذا توفيق (قش) صالح
عن دعوى دين ثم برهن على الايقاع او الابرأه لوصالح عن انكار لا نسلم بيته لان هذا
الصالح اقتضاه من الهين فلا يقص وكذا لو اقر يدين ولم يدع الايقاع او الابرأه وصالح ثم
ادعى الايقاع او الابرأه لا قبل ولزادى الايقاع او الابرأه وانكر فلم يقصد وصالحه
ثم برهن على الابرأه او الايقاع يقبل لعدم التناقض وهذا الصالح لم يقع دعواه عن الهين
اذا عجز على المدعى عليه في هذا الوجه فيعطى الصلح (صه) ادعى ما لا يصلح ثم ظهر ان
لا شيء عليه بطل الصلح (فقط) ادعى دارا فانكر ذوا ليد فصالحه على الفى ان يسلم
لدار الذي اليه ثم برهن ذوا ليد على صلح قبل هذا الصلح امضت الصلح الاول وابطلت
الثاني كذا (ح) وقال كل صلح بعد صلح فالثاني باطل وكوشه ثم شره بطل الاول ونفذ
الثاني ولو صالح ثم اشترى اجرت الشراء وابطلت الصلح أقول في الصلح الذي هو بمعنى
البيع ينبغي أن يعطى الاول لا الثاني كافي الشراء بصفلاف الصلح عن نحو دعوى الرق
وأصله أن الشراء الثاني فسخ للاول اقتضا والعتق لا يقبل الفسخ فاقترع وعرف بهذا
مسائل كثيرة والله اعلم (ذ) انكر دينا فاطاه بحكم بيعة او صالح ثم برهن ان المدعى
اقر قبل الصلح او المحكم انه لم يكن له عليه شيء بطل الصلح والمحكم ولو لم يقص القاضي
عليه حتى برهن بطل المال عنه ولا يقضى عليه شيء (فقط) ادعى ثوبا فانكر فصالح
ثم برهن ان المدعى اقر قبل الصلح انه ليس له لا يقبل ونفذ الصلح والقضاء لا تقدا بمجته
ولو برهن انه اقر بعد الصلح ان التوب لم يكن له بطل الصلح لان المدعى باثراه هذا زعم
انه اخذ بطل الصلح غير حق بخلاف اقراره قبل الصلح مجوز ان يملكه بعد اقراره قبل
الصلح أقول في هذا ينبغي ان لا يعطى الصلح والمحكم يصار في (ذ) من مسألة الذين اذا
اقر قبلها وايضا ينبغي ان تقبل بيعة اقرار المدعى قبل الصلح في بطل الصلح وان جاز
ان يملك التوب بعد اقراره قبل الصلح لماسيجي بعد اسطر فيأذ كر (ش) ان الاصل
ان الموجب والمسقط اذا تعاوضا يوثق المسقط واوردت على مسئلة (ش) في الدين فظنرا

(قوله ولو شره ثم شرأ الخ) أقول أحاطه المصنف وقده في القنية بان يكون الثاني
أكثر ثمن من الاول أو أقل أو يخصص آخر والا لا وفي القوائد ان ينفذ كل عقد اعيد وحده
فان الثاني باطل فالصلح بعد الصلح باطل والتسكاح بعد التسكاح كذلك والمحوالة بعد
المحوالة حكما في التتبع الا في مسائل الشراء بعد الشراء يصحح قال أحاطه في جامع
الفصولين وقده في القنية بان يكون الثاني أكثر ثمن من الاول أو أقل أو يخصص آخر والا
فلا لثانية السكفالة بعد السكفالة صحيحة لزيادة التمتع بخلاف المحوالة فانها نقل فلا
يجتهدان كافي التتبع واما الاجارة بعد الاجارة من المستاجر الاول فالثانية فسخ للاولى
كفا في البرازية كذا ذكره العلامة الغزوي

للاب يهيم ملك الالاب ويهيم
يكون حمز السناجر كذا هذا
وذكر في المحامى اذا ملا الصبي
الكوز من ماء المحوض ثم
أهرق ذلك الكوز في المحوض
لايجل لاحد ان شرب الماء
من ذلك المحوض حذرات
الصغير قبل ان يجرى عليه القلم
للاصبي لا لايوه لقوله تعالى
وان ليس للانسان الاماسي
وهذا قول عامة مشايخنا وقال
بهضهم الانسان يتفجع بلم
ولده بعد موته لما روى عن
أنس بن مالك انه قال من جله
ما يتفجع به المرء بعد موته ان
يتبرك ولذا عليه القرآن والعلم
فيكون نواله أجز ذلك من خير
ان يتفجع من أجل الولد شي ذكر
في باب دعوى الأب والوصى
من فتاوى رشيد الدين صبي
يحصل المسال ويدفع الى أمه
والام تنفق على الصبي وتاكل
معه قليلا نفقة أو لقمته
من غير زيادة لا يكره وان كانت
الام عاجزة أو العبي يتقدم على
السكس مقدار ما يكفي له
وللام فلها حق في مال الصبي
فناكل ولولم تكن الام محتاجة
الى ما لها ولستكن خلطت ما لها
بمال الولد واشترت الطعام
واكلت مع الصغير ان اكلت
ما زاد على حصتها لا يجوز لانها
اكلت مال اليتيم في آداب الملتقط
القلام اذا لم يتبع الرجال ولم
يكن صبيعا حكمه حكم
الرجال وان كان صبيعا حكمه حكم

بذنا بقر قاتل قد اثنى على القدر وقد نزل يجب سقطه والى من غنما فاقول فان
عادتهم ان من له على آخر او شعرا ونحوه ياخذ من عليه من غنم غنم
ففضن ذلك وسبونه كنهم رايا كرويه وناشد للترق عن دين بدين (فشر) أقر يقال
لرجل وكتب في الكتاب أقرأه شيء ثم ادعى انه دفع الى الدراهم وأمرني بالقرار بالذهب
وادعى الذهب بناء على هذا لا يسمع قوله هذا لانه وجوع سئل (شين) من أقر لا آخر
بكر برأقر أو مطلقا ثم ادعى فساد أقرأه مصادا لمخلفا فساد السلم والمقر له يدعى مطلق البر
بناء على ما تلقى الأقرأه هل يسمع دعوى المدعى عليه اجاب لا والله اعلم ادعى اني دفعت
اليك عشرة دراهم فراضا فقال ثم دفعت الي ولكن أقرأني ان أدفعها الى فلان ودفعتها
اليه برهن من هذا دفع صحيح (ذ) ادعى قيمة أمة مسلمة فبرهن خصمه ان الامم حية
رايناها في بلدة كذا الا يكون دفعا لوجبا بالامم حية كان دفعا ادعى انه اخذ منه مالا
كذا وكذا او وصفه بما يعرف به فبرهن خصمه ان المدعى أقرأه هذا المال المقصر
أخذه منه فلان الا لا تسدفع اذا لمنافاة بينهما مجاوز ان فلانا اخذته ثم رده عليه ثم
أخذه المدعى عليه ادعى قد رامن البراهة اخذته من فرعي الذي كان لي في أرض كذا اولم
ثبت دعواه حتى ادعى هذا البر على هذا الوجه على آخر ينبغي ان تسدع اذا منفاة
مجوازه اخذ البر من زوجه فلان ثم اخذ منه فلان الا لا تسدع قد رامن دهن و وصفه
فقال خصمه اعطيت المدعى هوضا عن هذا الدهن كذا درهما لا تسدع ما لم يبين سبب
وجوب الدهن لانه لو كان مسلما يجوز اخذ العوض وكذا لو كان مبيعا لانه يصير بيع
النقل قبل قبضه فلا يمين البيان انكر فبرهن المدعى انك اسلمتني منذ عشرة أيام
وقال خصمه أقرأني منذ عشرين يوما لا تصح دعوى الابراة انا آخر ما يجر الاستعمال من
تاو يجر الابراة (فقط) برهن انه أقرأني من هذه الدعوى ثم ادعى المدعى ثانيا انه أقرأني
بالمال بعد ابرأني فلو قال المدعى عليه أقرأني وقبلت الابراة وقال صدقته فيه لا يصح هذا

(قوله ادعى انه اخذ منه مالا كذا وكذا الخ) أقول قال العلامة القزويني قلت وفي
البرأني به ادعى على زيدانه دفع له مالا ليدفعه الى غيره وهو حلفه ثم ادعى على خاله
وزعم أن دعواه على زيد كان ظنا لا يقبل لان الحق الواحد لا يستوفى من اثنين
لا يتخصص مع اثنين بوجه واحد كذا قاله القزويني أقول وفرع البرأني غير هذا الفرع
وهذا ظاهرا وقوله هنا بقوله قلت ربما يفهم أنها فرع واحدة خالف النقل ليس وليس
كذلك فتنبه (قوله ينبغي ان تسدع اذا لمنافاة الخ) أقول هكذا ذكره العمادى
والظاهر انه بطريق البحث انه قاله القزويني أقول الظاهر انه استبعدا لحكم كفايته من
البرأني يقول ينبغي لمصدره البرأني في فرعه بقوله ادعى على زيد انه دفع له مالا ليدفعه
الى غيره وحلفه ولمصدره العمادى بقوله ادعى قد رامن البراهة اخذته ثم رده عليه
ان البرأني وزعم أن دعواه على زيد كان ظنا فانه يمنع التوفيق الذي ذكر في فرع العمادى
تامل

لاباس به ولذا لم يؤثر الثقاب
رد السلام من فروض الكفاية
فاذا سلم على قوم فرد السلام
بعضهم فان كان الذي حصل
الرد منهم مكافئ يسقط عن
الباقين قياسا على سائر فروض
الكفاية واما اذا حصل الرد من
الصديق ان كان الصبي لا يعقل
لاشك انه لا يسقط الرد من
الباقين وان كان هذا الصبي
من يعقل الجواب هل يسقط
عن الباقين اختلاف المشايخ
فيه قال بعضهم يسقط ومنهم
من قال لا يسقط وعام هذا
ينظر في كتاب الكسب للشيخ
الاسلام ابي بكر رحمه الله في
بيان فروض الكفاية وقد
تحدث فروض الكفاية في
موضع على حد ذاته اعلم
(في مسائل اللقيط)

اللقيط اسم للولد الذي يوجد
على قارعة الطريق اولى
المقابلة او على باب المصعد
لا يعرف ابوه ولا امه واللقيط
الاخذنى به باعتدال ما له انه
يلقط ووقع اللقيط افضل من
تركه بخلاف اللقطة فان تركها
افضل من رفعها فان غلب على
خلته ضياع اللقيط فواجب
عليه رفعه ثم اللقطة ونفقت
من بيت المال واللقطة متبرع
في الاتفاق عليه لعدم الولاية
الا ان يامر القاضي فيكون
دينها له لعموم الولاية واذا
ان اللقطة ان يتق على اللقيط

الدفع يعنى دعوى الاثر او لولم يقبله يصح الدفع لاحتمال الرد والابراء يرتد بالدفع في
المال عليه بخلاف قبوله اذ لا يرتد بالدفع قبوله سئل (شيخ) عن ادعى مالا لغيره
خصمه انك اقربت بالابراء فبرهن المدعى انك اقربت بهذا المال بعد اقراوى بالبراءة
هل تندفع دعوى المدعى عليه اجاب لا ولو برهن انك اقربت به بعد دعواك اقراوى
بالبراءة وقبل والفرق انه لما قال بعد اقراوى بالبراءة صار مقرا في هذه الحالة فكان
دعواه اقراوه بالمال سابقا على اقراوه بالبراءة توفى الاقراوات يعتبر الاخير بخلاف ما لو
قال بعد دعواك اقراوى بالبراءة لانه لا يقتضى الاقراوة بها وظاهرها ادعى دارا دارعا
ايه فبرهن خصمه انك اقراوته ملكي فبرهن المدعى ان خصمه بعد اقراوى له اقراوته
ملك اى هل تندفع ينبغي ان يكون على تفصيل مرقاوى قوله مقر في هذه الحالة اى
قوله يعتبر الاخير نظرا لان دعوى اقراوه بالمال انما يعتبر سابقا على اقراوه بالبراءة ولم
تسكن قرينة تدل على التاخر وهما قرينة وهى قوله بعد اقراوى الخ لانه ينبغي ان اقراوه
بالمال متاخر ويؤيد ما عرف (فقط) من مسالة الابراء فلا وجه لما ذكره فالاولى ان
يفرق بانه لما اقرا بالبراءة ثبت سقوط المال من ذمته فاقرا المدعى عليه بعده بهذا
المال لغو وكذب فلا يعتبر (فقط) انكر الوديعة فبرهن المدعى على ايداعه فادعى خصمه
المالك او الرد لوقال في انكاره ليس لك هل شئ يسمع هذا الدفع لامكان التوفيق ولو
قال لم يودع أصلا لا يسمع اعدم الامكان (ذ) ادعى انه اخذته منه بغير حق وهلك عنده
وبرهن خصمه اى اخذته بحق لانه ملكي يتدفع المدعى لانه يدعى الضمان فدفعته اليه
ولو باقيا يدعيه فبرهننا على ما ادعى انقبل بيته الاخر ايضا لصادقهما انه كان بيد المدعى
فيكون المدعى اذ يدعيه حقيقة والاخر خارجا في بيته اولى (نفس) ادعى انه اخذته
هذه الدراهم بغير حق فبرهن خصمه انه اخذها بحق قبل بيته المدعى لانه خارجا وكذا
لو برهننا بعد هلاكها على ما ذكره قبل بيته المدعى ولو برهن اى اخذتها بحق لاني بعث
منه هكذا وقد اخذت منه تندفع المحصومة لانه اثبت الجارية اقول المسئلة الاولى
تخالف رواية (ذ) ووجه المدعى انه اذ يدعيه خارجا والصواب عندي ما ذكره (ذ) لما
مر من تصادقهما والبرهان لاني لا لا صورة وقد مر معرفة المخارج وذي اليد في (نفس)
ما يوافق (ذ) والله اعلم (عن ذ) الوكيل يقبض المال لو برهن على وكالته ومحكمهما

(قوله الوكيل يقبض المال لو برهن الخ) قلت نص عبارة الفتنة في باب الدفع ادعى
عليه شيئا اشتراه من ابيه منذ عشرين سنة والاب ميت الحال واقام ذوالدينه انه مات
منذ عشرين سنة تسع وقال هرا محاسنا لا تسمع قال رحمه الله تعالى والصواب جواب
المحافظ فينبى ان يحفظ فانه كان يحفظ ان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء وهى في
ما في الشهادات والدعوى والله تعالى اعلم وتلقا صاحب التوائف في مجرعه هكذا قال
وهى مما يستثنى من قولهم يوم الموت لا يدخل تحت القضاء على قول ابيه ما ذكره
الغزى واول اذا كان الموت متيقضا علم بكل كبير وصغير وكل طالح وجاهل لا يقضى

وسال القاضي ان يقبله منه واقام البيه انه انبط فقبضه القاضي ووضعته على يد

وجعل واخره ان ينطق عليه على
القاضي ان يرد عليه فالتقاضي
بالحجاء وان شاء وده عليه وان
شاء لم يرد عليه وكذلك
القاضي في الفرع الاول ان
شاء قبضه منه وان شاء لم
يقبضه فان لم يقبضه القاضي
منه يامره بالانفاق عليه
ليكون دينه على القبط ولم
يذكر في الكتاب انه اذا امره
القاضي ان ينطق عليه ولم يقل
على ان يكون ذلك دينه عليه
ما حكمه قال بعضهم يصدر دينه
على القبط من غير شرط
الرجوع وقال بعضهم اذا امره
ان ينطق عليه فالتقاضي يكون
مطلوبا الا اذا اتفق عليه على
ان يكون ذلك دينه عليه فان
انقطع رجل لم يكن لغيره ان
يأخذ منه لانه ثبت له حق
الحفظ يبقى بقا ذاجا آخر
وانتزعه منه فانه يدفع الى
الاول فان ادعى مدع انه ابنه
فالقول قوله يعني اذا لم يدع
الملتصقة نسبة ثم قيل ان دعواه
يصح في حق نفسه دون
ابطال الحق الملتقط وقيل
ينبغي عليه إعلان يده واداء
كبر القبط فاداءه وجعل
فذلك لانه صار في يد
نفسه وان اداه اثنان ووصف
احدهما علامة في حقه
فهو وليه وليس بقصد دعوة
احدهما فهو ابنه ولو وجد مع
القبط مال فوضعه القاضي
على يدي رجل او على يدي الملتقط

ثم المطلوب ادعى ان الطالب مات قبل دعواه وليس له حق القبض بهم الدعوى (فتر)
المدعى عليه بما يخط البراءة فقال المدعى كنت صبي وقت الاراء فاقول له لانه
استند الى حاله معهودة متافية للضمان (ذ) ادعى وصيه وانكسرهما الوارث فبرهن
الموصى له فدعى الوارث الرجوع قيل لا يسمع وقيل يسمع وهو الاصح لانه ما يحضي
لعل الموصى اوصى ثم رجع ولم يعلم بها وادعاه فأنكره فادعى الرجوع والتناقض
لا يضر في مثله ولو برهن على جود الموصى الوصية تقبل على رواية كون الجود رجوعا
لا على رواية انه ليس رجوع ولو برهن على اقرار المدعى ان شهوده فسقة او على اقراره
انه استأجرهم او على اقرارهم انهم لم يحضروا في مجلس كان هذا الارضية يكون معطلا
لشهود المدعى (عده) برهن ان المدعى قال انما بطل في الدعوى وشهودي كذبة او
ليس لي عليه شيء صرح المدعى ولو قال اننا برهن ان المدعى قال يدروغ كواهان ارم لا يسمع
ذلك منه دعوى الدفع من المدعى عليه ليس يتعدى للشهود حتى لو طعن في الشاهد
او في الدعوى يصح وفي دعوى انه قالوا انكر المدعى عليه مرة او مرتين ثم قال الارض
التي يسدي ليست بهذه الحدود ولا يصح هذا الدفع (خ) برهن انه له قبره من خصمان
شهوده ادعوه بطل بينه المدعى (مش) ادعى دأوا في شر يتهمه من ابيك وبرهن
ذوا ليدانه لما يشاء به الى يوم موته ومات وترك كمبرا لا تقبل بينته لانهم شهدوا
باعتقاب الحال والمدعى اثبت الزوال ادعاء ميراثه من ابيه فقال ذوا ليد كان ملكا
لفلان لا تجروا به معنى لا يسمع لان الدار لو كان بدا فاعلم وبرهن انه ملكي لا تسدق
دعوى المدعى فكذا من يتلقى المالك منه ادعى اننا فبرهن المدعى عليه ان موته امر
ان المدعى ليس له او هو ملك المدعى عليه امره اقرار الوارث قبل موت موته او بعده
انه لم يكن لايه او على اقراره ان اباه مات والدار ليست له كان كله دعواه وشهودا ان
الوارث اقراره ليس لايه كان دعواه لا وشهودا ان الوارث اقراره ليس لايه لانه
وهبه الى ابواه معنى في حصته ثم لو برهن المدعى عليه ان مورث المدعى اقراره ملكي
فهذا دفع ولم يقل وانا اقراره ليس لايه وقيل لم يقله لا يكون دعواه الاول اصح لانه
الاقرار يدلون تصديق المقر له لكنه يبطل بتكذيبه ادعاء اثنان من ابيه فبرهن خصمه
ان اباك باهمن فلان في حصته وانا شر يتهم من فلان قيل لا يصح هذا الدفع لاحتمال

القاضي بما يندفع به وليس ذلك الا للتيقن بكذب المدعى بما يخالفه قتال وادرجع
الى التواريخ اثبت من كتاب الشهادة في الفصل الثامن عشر وفي القوائد الزينية يوم الموت
لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كذا في البرازية والروا الجية والقصول وعليها
فروع الا في الروا الجية فان يوم القتل لا يدخل وهي مسئلة الزوجة التي معها ولد فله
تقبل بينتها بتاريخ مناقض للقاضي به من يوم القتل وفي القنية من باب الدفع
في الدعوى ذكر مسئلة الصواب فيها ان يوم الموت يدخل تحت القضاء فادرجع اليها ان
سنت وقد كفي مسائل خزانة الاكل في الدعوى في ترجمة الموت فلتراجع

جائر عليه هونا احكام ثلاثة
 احدها ان المال الذي وجد
 مع القبط يكون له والثاني
 ان ثمنه يكون من ذلك المال
 والثالث ان المتفق اذا قال
 انفق عليه كذا فهو مصدق
 في ثمنه مثله لانه امين والقول
 قول الامين وليس هذا كما
 اذا اتفق عليه من مال نفسه
 ليرجع عليه ثم قال انفق
 عليه كذا وكذا فانه لا يصدق
 الابينة لانه اودا احتياجا
 الضمان على القبط وهنا
 ارادني الضمان فاقترعا ولو
 ادعى الملتقط ان القبط عليه
 ان لم يقر بانه لقيط فاقول
 قوله لان الصغير لا يملك فهو
 وسائر الاموال سواء فان كان
 في يده فهو ملكه فانها
 فيكون القول قوله فاما اذا
 اقرانه لقيط لا يصح دعواه
 لانه يثبت حريته فاعا راولو
 بلغ القبط واقترانه عبد فلان
 ان يصح عليه حكم الامراء من
 قبول شهادته او ضرب فادفعه
 ونحو ذلك يصح اقراره وان
 جرى عليه من احكام الامراء
 شي لا يصح وان ادعت امرأة
 اللقيط انها ابنا لا تصدق الا
 بالبينة وليس هذا كالرجل
 لان المرأة دعت النسب على
 غيرها واتراها على غيرها
 لا يجوز لان النسب الى
 الابا وما امار الرجل فقد اقره على
 نفسه فكان القول قوله

التوفيق وقيل يصح هو الاصح ادعى ديننا بكافة او اذ عام وارث المدعي فبرهن خصمه
 ان الاصيل اذنه اليك او الى موردك او برهن ان موردته ترجي من الشكافة او برهن
 انك انرجي منها بعد موتها بملك يندفع المدعي ادعى ديننا بآبائه فبرهن خصمه ان اباك
 احواله فلا تودعته اليه هو صفة فلان تندفع لان الحال بغيره وكذا يقضي الدين
 والوكيل يقضي الدين او الامين اذا تاملت يقضي على الموكل ويرى القريم ادعى اذنا
 عن ابيه فبرهن خصمه ان اباك اقران هذا اوديعه فلان يندفع المدعي الادعى الا
 ادا وفق الواو وقال كان في يدك ودبعت فلان لكس شراء ابي من فلان وبقي في ملكه
 الى موته يقبل اقول على ما قيل هذا في قوله برهن خصمه ان اباك باعته الخ ينبغي ان
 يكون هنا خلاف ايضا جلا باحتمال التوفيق كما عملت في قوله وان لم يوفى بل ينبغي ان لا
 يقبل التوفيق فيصير الدفع كالو ادعى هو ابوه الشرا من يدهي ذوال اليد ابداع منه
 (من) اثبت بنوة اليه مكررا الاساس الى المجد فبرهن خصمه انه اقرانه فلان ابن
 فلان آخر شفع المدعي وكذا يندفع لو برهن انه ادعى على آخر انه ابن جهه وكذا رسم
 ابيه وجده وحكم بنسبهم من ذلك الرجل ولو برهن ان ابا الميث فلان غير ما اثبت المدعي
 لا يندفع المدعي اذا البينة للانبات لا للثني ولا لانه ليس يخصم في اثبات اسم الجور فلا
 يقبل على الاثبات ولا على الثني اقول ينبغي ان يكون فيه تفصيل على ما ينبغي في
 (جف) من مسئلة بنوهم الميث الخ ولو قال انها تقبل في الدفع لافي اثبات النسب
 فله وجه يؤيده ما ذكر في (ف) ايضا انه لو برهن انه ابنهم فلان لا تحجب في حق
 الدفع لافي النسب كما قلته برهنوا ان القاتل فلان لا وليا يقبل في دفع الدية منهم لافي
 ثبوت القتل من فلان دعوى كرده برادر زاده فلان ميت وارث كفت كتمو كفته
 بغيرهم يبرهن ينبغي ان لا يكون تناقضا كذا قيل لا مكان التوفيق بان كانت بنتهم
 الميث امرأة اثنى الميث فالولد ولد للميت وابن اخيه اقول قد ثبت ان امكان التوفيق

(قوله كما قلته برهنوا ان القاتل فلان لا وليا تقبل في دفع الدية الخ) اقول وفي
 التنازلية وفي نوادر هشام قال سمعت محمدا رحمه الله تعالى يقول اذا وجد قتيل
 في محله يدعى اولياءه عليهم وقام اهل الهة يئنه انه قتله فلان من قبر محلتهم اوجاء
 جرحا حتى سقط في محلتهم ومات قال يبرؤن عن الدية فان ادعى اولياء الدم القتل على
 رجل بعينه وقاموا البينة على ذلك وقام المدعي عليه البينة ان فلا تافقه رجل آخر قال
 لا تقبل هذه البينة هذا كله اذا وجد القاتل وبه اثرا القتل نحو الجرح والضرب اما
 اذا وجد ميتا وليس به اثر القتل كالجرح وغيره لا شيء فيه اه اقول ومثل الهة القرية
 تامل (قوله دعوى كرده كذا الخ) اقول معناه ادعى ان الميث ابن اخيه واوثنه فاحاب
 المدعي عليه بقوله انت قلت انه ولد ولد محلت هل يكون تناقضا قال ينبغي ان لا يكون
 تناقضا الخ قوله بغيرهم اي ولد ولد لهم وقوله اولاد برادر زاده ابن الاخ فاذا كانت بنت
 هم الميث امرأة اثنى الميث فولد منها ولد اخيه وولد لدهمه

وذكر عن ابي نصر محمد بن سلام انه احتج في هذه المسئلة فقال لان المرأة لا تملك القتل

فلذلك الوصل اعتسوا الرجل
 هذا ليس من فانه لا ينقطع
 النسب فيما بينهما باللعان
 ولو قال الرجل مثل ذلك ينقطع
 نسبه باللعان وحكي امر امرأ
 بسمرقند يقال له احق بن
 احد كانت له مناطرة في داره
 فاحج واحب هذه المسألة في
 هذه الشككة فاجبه فقال لمن
 هذه الشككة فقيل له قال امرأ
 بصر محمد بن سلام فبعث اليه
 باربعة آلاف درهم وليس
 على الذي التقط اللقيط
 وروى به مقل ولا ميراث لا تعلم
 بصر وليا بالترية والاتقاط
 فهو وسائر الناس سواء اللقيط
 اذا ادرك فهو في شهادته
 وجنابته والجنسية عليه
 وحدوده كالحرم المسلم لانه
 ويعد فانف اللقيط في نفسه
 ولا يحد فاف امه ثم اللقيط اذا
 وجد في مصر من امصار المسلمين
 يحكم باسلامه سواء كان
 ألواحدا مسلما او ذميا ولو
 وجد في بية او كنيسة او قرية
 من قرى اهل الذمة يحكم بكونه
 ذميا سواء كان الواحد مسلما
 او كافرا هذا في رواية يوقى رواية
 اخرى اعتبر الواحد دون
 المكان وقال ان كان الواحد
 مسلما يحكم بكونه مسلما
 في أي مكان وجد وان كان
 الواحد كافرا يحكم بكونه كافرا
 في أي مكان وجد ثم في كل
 موضع حكمنا بكونه مسلما

عياك الفصل فيك الوصل بينه ان المرأة اذا قالت لولدها

قيل يكتي وقيل لا يكتي واكتفى به في بعض المواضع لا في بعضها ويحتمل ان يكون ذلك
 بناء على القواين والاصوب عندى ان التناقض ان كان ظاهرا كسلب وإيجاب
 والتوفيق خفيا ينبغي أن لا يكتفى إمكان التوفيق والا ينبغي أن يكتفى الامكان وبعبارة
 ما مر في أوائل هذا الفصل من (خه) حيث قال أقرانه له فكذلك الخ والله أعلم (جف)
 برهن على أنه ابن عم الميت وذلك بالنسب فبرهن من خصمه أن جد الميت فلان عبر ما بينه
 المدعى لولم يقض بالاول لا يقضى بشئ للتعارض ولوقضى بالاول لا يقضى بالثاني كسلب
 تطليق امرأته يوم النحر يكره في هذه المتوفاة برهنه بمكة يوم النحر في هذه السنة اقول
 لوبرهن بعد الحكم ان قاضيا آخر حكم قبله بما ذكره من النسب ينبغي ان بطل
 الحكم الثاني لسبق الاول قال ولو برهن انه ابن عمه لا يبرهن انه ابن عمه
 لانه لا يبرهن قبل الحكم بالاول يتدفع وكذا لو برهن ان الميت امرأته ابن عمه لا يبرهن
 (من) ادعاءه اثناعشر جده اني امه فقال انا عمجد واسم أي حرة وأبوها زيد بن بكر بن سعد
 فبرهن المدعى انه زعم قبل هذا انه ابن عائشة بنت علي بن الحس قبل يتدفع كمن ادعى
 عذرا اثناعشر أبيه ثم ادعاءه اثناعشر أمه وما اختاره (سعد) وقيل لا يتدفع وبه أفتى
 (خرنطه) وقال (مذ) هو والصواب عندنا بطل عداد الدين في نفسه وله بان بنبه لوقبات اما
 ان تقبل على اثبات اسم جد المدعى وان له ليس يخصم فيه اولي ما دعه من الارث وهي
 على الثاني لا تقبل (شي) فصار كالداعي انه اقضه ألف درهم في يوم كذا في مكان كذا
 فبرهن خصمه انه كان في ذلك اليوم في مكان آخر فبرهن ذلك المكان فانه لا يقبل فكذا
 هذا اقول لبرهن على ان المدعى زعم كذا والمدعى هو خصم في اثبات زعمه فتقبل البينة
 على زعمه لا على اثبات اسم جد في نفس الامر ودر مثله في مسئلة النسب قبيل هذا من
 (فمن) فلا شك ان لا يدعى أن زعمه كذا ولم يدع ان اسم جده كذا وبينما فرق
 ولنسلم فقد مر جواز مثله قبله في (جف) حيث قال فبرهن خصمه أن جده الميت فلان
 غير ما بينه الخ فكذا هذا وأورد الافر وسني وجه الله هذا التحليل في مسئلة أخرى

(قوله) يتدفع كمن ادعى عينا اثناعشر أبيه ثم ادعاءه اثناعشر أمه الخ اقول لا ينبغي عر ذي
 فهم ما بينهما من الفرق اذ كونه ورثة عن أبيه يتأني كونه ورثة عن أمه بخلاف الغلط
 في الاسم واثره دال اسم في معنى واحد ولا يبرهنه قبله انه ابن عائشة بنت علي
 ابن الحس بن علي فبرهن من كونه ادعاءه اثناعشر جده اني امه فقال (قوله) وقال (مذ)
 هو والصواب عندنا اقول يدل على ان القول الاول على خلافه (قوله) لبرهن على ان
 المدعى زعم كذا والمدعى هو خصم في اثبات زعمه الخ اقول لا يصح الخصومة في مثله
 وهو اثبات زعمه فالبينة انما هي لاثبات اسم جده وليس يخصم فيه فلم يتقبل بخلاف ما مر
 في (فمن) لانه انما برهن على انه ابن عم فلان آخره هو خصم فيه لتعويل امره عنه
 اه كذا لا ينبغي

بهم يكونه كافر اذضى بحميم اسكهم الكفار في حتمى لومات قبل ان ١٥٣ بقل لا يصل عليه ولو وجد في موضع

فيه مسلمون وكفار بهمكم
بكونه مسلما استصانا ولا
يجوز زرع الملتقط لانعدام
سبب الولاية من القرابة
والملك والسلطنة ولا يجوز
تصرفه في مال الاقضية اعتبارا
بالام ويجوز ان يتبعضه
المدة لانه نفع محض ولهذا
عامة الصغر بنقه اذا كان
عالم لا لملك الام وصحها
ويسلمه في صناعة ونزاجه
وهذه روايه القدوري في
مختصره رد كرف كراهية
الجامع الصغير لا يجوز ان
يراجعه وهو الاصح رد كرف
كرهية المداينة ومن كان في
يده لقبه لابل فانه يجوز
قبضه عليه والصدقة وانما
اعلم واصل هذا ان التصرف
على الصغار اذواع ثلاثة
هو من باب الولاية لا يملكه الا
من هو ولي كالنكاح
والشراء والبيع لاموال
القنية لان الولي هو الذي قام
مقامه بابابة الشرع دفعا
لحاجة ونزع خرما كان من
ضرورة حال الصغار وهو شراء
ما لا بد للصغير منه وبه واحدة
الصغار وذلك جائز بمن يؤوله
ويتفق عليه كالاخ والم
والملتقط اذا كان في حجرهم
واذا ملك هؤلاء هذا النوع
فالولي اولى به الا انه لا يشترط
في حق الولي ان يكون الصبي

لا في هذه المسئلة فلا يرده عليه الشق الاول مما قلت وتلك المسئلة هذه ادعى دينالايه
الميت على ابن القاسم بن محمد فقال خصه والد القاسم اسجد لا يندفع المدعى على ما
اخذاه (ن) المار من التعليق باب البيعة فقلت اما ان تقبل الخ فباب عنه بالحق الثاني
لا الاول مما قلت لانه ادعى انه اسم جده اجدول يدعي انه زعم كذا ولا صوب عندى ان
البيعة تقبل في الدق لاقايات النسب على التماثل كما دامه القن والمراة يبيته على
العتق والطلاق على وكيل النقل . فزيد ما ذكر في (ح) امره محتاجنا سمعت عه
ليفرض على القاضى المنفعة على قبر من الم على رجل انه اخوه وهو اولى بالدفعة
عليها وانكرت المراة ذلك القاضى يرى ادم من القنوع ويعول له اب ثبت فرضها
على الاخص خلاف ما اذا ثبت السبب من رجل لا بل البيعة من الرجل ان الاثر ابر
(فش) ادعى على رجل وهو محمد بن علي بن عبد الله ثم ظهر ان اسم جده اسم عبد الله
لا تبطل الدعوى لجواز ان يكون بجده اسمان اول فعلى هذا يصار في (ج) قوله
بصفحة تقر بما حدث قال برهن على انه ابن عم الميت الخ يبنى ان لا تبطل الدعوى
ما ماتوا والحاصل يبنى ان قد احكاما فظهر ان فيه اختلاف قال وهذا ادعى على غائب
بالاسم والنسب ولو ادعى على حاضر فالقط في اسمه لا يمنع صحة الدعوى اتول هـ رايته
الى ان القط في اسم القاسم يمنع لار مثل هذا المقرر يقتضى ان يكون حكم الغائب
مخاذا الحكم المحاضر والا فلا يلزم لهذا الكلام وجه فدل ان فيه احتلا والله اعلم (ب)
ادعى اولا وقال لا وارث له ثم ادعى ان ممي وارثا آخر فسمع دعواه الارث ادا
التناقص على نفسه لا يمنع صحة الدعوى لانه ادعى اول الكل المسال لنفسه ثم ادعى بعضه
فقد ادعى انقص من الاول فتدفع (فش) ادعى ارضا قبل لا وارث له فبرى فادعى
خصه ان للابا وقد قلت لا وارث له فبرى اتي (ن) ان المدعى لو اقر به يندفع اقول
على ما رقبته في (ق) من ان التناقص على نفسه لا يمنع صحة الدعوى الخ يبنى ان لا
يسدفع هنا ايضا قال اما لو ادعى المدعى عليه انبائه ليه لا سمع وفي كتاب الجنائيات انه
سمع كذا (د) والمذ كور في كتاب الجنائيات ان البنه يجوز ان تقبل على شئ في حق

(قوله ادعى دينالايه الميت الخ) اتول ان في هذه المسئلة ومسئلة العاتله رد بان
دفع الواجب عنهم اقتضى بخلاف ما تقدم فانه ليس المقصود منه دفع وجوب على الدافع
فلم يقبل كذا ذكره ابن نجيم (قوله ادعى فدى الى هذا فصار في حق قوله بصفحة
تقر بي الخ) اقول بينهما فرق لان في مسئلة (ج) يخرج عن ان يكون ابن عم وهنا
لم يخرج عن كونه مدي عليه كذا قاله ابن نجيم (قوله اقول هذا يشير الى ان التناقص اسم
الغائب يعم الخ) اقول ان بين الغائب والمحاضر فارقان في الغائب لا تبطل الدعوى
اذا وقع بان بجده اسمين وفي المحاضر لا يمتنع في التوفيق كذا قاله ايضا الشيخ زين
ابن نجيم

الاصابة قلنا القسي فمك
بالقل والولاية والجحر وصار
بمئة الف اتفاق قال ولا يجوز
للمقتط ان يؤجر ولا يجوز للام
ان تؤجر ايها اذا كان في حجرها
ولا يجوز لهم لان الام تملك
اتفاق مناسفة في استئجاره
قولي ان تملك اتلافها بعوض
ولا كذلك المقتط والمواقي
شي منه في مسائل الاحارات
ان شاء الله تعالى وفي التنازل
للمقتط اذا ارضعتان القسي
فهلك ضمن لانه ليس له هذه
الولاية والله اعلم

في مسائل الاقارب

اذا كان العبد الاقرب ملك
الصبي فرده رجل من مسيرة
ثلاثة ايام فصاعداً يجب المجهل
في مال الصبي لان المنفعة حصلت
له فصار كذا اذ اهل له احداً
وبعده الاب او الوصي من
ماله والوصي اذا جاء بالعبد
الا بوليته فملا جعل له لان
الرد عليه وحك ذلك الذي
يعمل اليتم لان الرد عليه
ايضاً وكذلك لورد السلطان مد
الصبي والبالغ لا يجب المجهل
لانه فعل ما هو واجب عليه
والابن اذا رداً فانه لا يسه
لا يستحق المجهل والاب اذا كان هو
الارد يستحق المجهل اذا كان
الابن كبيراً شوش المستحق في
الكتب وهذا هو الصحيح لان
ندمة الاب واجبة على الابن

ورد العبد الاقرب من جهة الخدمه فيكون واجبا على الابن فلا يستحق المجهل واما الاب فلا يجب

اخيذ

(قوله كما قلنا الخ) اقول عبارة قاضي خان و ذكر مسئلة ثم قال وهذه من جنس
المسائل التي تقبل الشهادة فيها الدفع المخصوصة من نفسه وان كان مشتتاً حقا لغیره ومنها
اذا وجد القاتل في محلة قادهى اهل المحلة انه قتله رجل آخر من محلة اخرى واقاموا البينة
من غير المحلة التي وجد فيها القاتل على ذلك الرجل بالقتل ذكر في الاصل ان البينة
مقبولة فان ادعى اولياء القاتل على ذلك الرجل اخذوه بالدية وان ابرؤ لم يكن للاولياء
عليه ولا على اهل المحلة شيء حوت هذه البينة وان ائتموا الدية لغيرهم اه اقول قوله
هبتها كما قلنا علم وقول قاضي خان قادهى اهل المحلة خاص ولا يفتي وجوب القصاص
فانه اذا ثبت القتل الخطا على القاتل بالبينة ووجب الدية على المعلقة لا تقبل بينتهم
ان القاتل فلان غير ملصا دمة بينتهم لبينة الاولياء مع اشكال بينتهم على التي الصريح
بكونه لم يقتل وانما قتل فلان غير ملصا دمة في مسئلة القتل وتجوها فان الحكم الثابت
فيما عدا الف لقياس اذ لا يلزم من الوجود في المحلة كون القاتل من اهلها بل يجوز ان
يكون من غيرهم بخلاف ما اذا نسب القتل الخطا على شخص مباشرة وحده بالبينة قلنا
ينافي بنبوة على غيره وحده مباشرة امل ذلك (قوله كما قلنا الخ) قلت ويؤخذ من
هذا جوابا دمة الفتوى وهي ان قتيلا وحدي في محلة قادهى وليه القتل عليهم فاقاموا
البينة ان زيداً من بلد كذا اقر يقتله هل تندفع عنهم القصاص والقاضي يدفع عنهم
التأخير نعم والله تعالى اعلم كذا العلامة الغزالي (قوله ادعى انه قتل اباه الخ) اقول
ذكر في البحر في جنس هذه المسئلة قيدا احسنها وهو عدم شهرة موته او ما اشتهر موته بين
الناس كسلطان مثلا اشتهر موته ستة فمخمس عشرة قادهى وليه على رجل انه قتله منذ
خمس وخمسين سنة فانه يندفع فراجعه وتامل

واذا دامه آتت مع ابنه ان كان صغيرا رضى على استحقاق الا
 جدا واحدا لانه لم يرد الا شخصا
 واحدا وان كان غلاما قارب
 الحلم ابقى مع امه يستحق جعلين
 لانه رد شخصين رجل ابق له عبد
 فوجه لانه الصغير يجوز اذا كان
 الابن في عياله لانه لا يحتاج الى
 التسليم فان حق القبض فيها
 وجهه لانه الصغر لا يوجب قبضه
 قائم لان القبض لا يبطل بالابن
 مادام الابن في دار الاسلام
 واعلامه بمنزلة القبض بخلاف
 ما اذا بلغ من ابنه الصغير فانه
 لا يجوز لان قبض الاب لا يوجب
 من قبض البيع لان قبض
 البيع قبض ضمان وقبض
 الاب قبض امانة فان العبد اذا
 هلك بعد التسليم يتقدم على
 المشتري الثمن ولو هلك قبله
 لا يتقدم الثمن وقبض الامانة
 دون قبض الضمان فلا يوجب
 ذلك من قبض الضمان وتسام
 هذا ينظر في كتاب الابن من
 شرح صدر الاسلام ابى اليسر
 واقه اعلم
 (في مسائل النصب والضمين
 وفي ودعية المقتطع)
 العبي المنصور بان وقع في
 المساء وفرق بين الغاصب
 بخلاف صبي الوديعة وفي
 نصب العدة ولو نصب عبدا
 صغيرا انتهى لا يقرم نقصان
 وفي فتاوى ابى بكر محمد بن

اخبرك لان اخاك ترك ابا فليس لثا الارث هل يسمع هذا الدفع فعلى قياس ما لو برهن
 انه وارثا ثم ينبغي ان يكون على الاختلاف ولو قيل يسمع هنا فاقوله وجهه قائل
 (ذ) برهن انه مات وترك هذا يرثه الابن وماتت امي وتركته لي وحكمه وبرهن خصمه
 ان امك التي تدعى ارثها ماتت قبل فلان الذي تدعى انه مات اول قبل تسدق وقيل لا
 لان زمان الموت لا يدخل تحت الحكم فلا تثبت بينه خصمه موت فلا يه قبل موت فلان
 اقول على هذا فيصير في (ف) من مسألة التزوج في رجب الخ ينبغي ان يكون فيه
 خلاف وكذا فيصير في مسألة دعوى قتل ابيه يوم كذا الخ ينبغي ان يكون فيه
 خلاف لو برهن خصمه ان اباه كان ميتا قبل ذلك اليوم (ف) ادعاء ارثا عن ابيه فقال
 خصمه شريته من ابيك في تاريخ كذا فقال المدعي ان ابى مات قبل هذا التاريخ بسنة
 ينبغي ان لا يسمع قول المدعي لان يوم الموت لا يدخل تحت الحكم اقول ينبغي ان
 يكون فيه وفي امثاله خلاف على ما روي (ذ) ادعاء ارثا عن ابيه وبرهن فبرهن
 خصمه ان اباه اقر انه ملكي يسمع الدفع ولو برهن المدعي انك اقرت انه ملك ابي يسمع
 ايضا وقد عارض الدفعان فتقبل بينة الارث بلا تعارض فلما عارض المدعي عليه افراد
 المورث ولم يزوج المدعي اقرار المدعي عليه تقبل بينة المدعي ولو قال المستقرض
 اقرت بالمال ولكن ما اخذته بحلف المقرض انه ما اقرها الا اذا اقرها زالا يوجب
 المسال وهو يودي عنه اقرها زالا والمقرض ينكره بخلاف ما يخط فيه اقرار بمال فقال المقر
 اقرت به كاذبا وطلبت منه المخط فقال لي موكلتي يار تخطيت بوجههم وشهد ان المدعي
 قال هكذا لا تتدفع ما لم تشهد ان المدعي اقره ان خط درخت من باطل است ادعى
 ما لا يسبب فانك سكر فخرج خط اقراره فقال من اقر او كرمه امر لكن وزنكره
 أم لا يسمع لانه انكار بعد اقرار (ش) انكر ما لا فقال المدعي انه كتب لي به خطا
 فانكر المدعي عليه ان يكون خطه فامر ان يكتب فكتب فكان بين الخنزير مشابهة
 تدل على ان كاتبه ما واحد لا يحكم عليه لانه لا يكون اعلى حاله ما لوقال هذا خطي واما
 كتبه ولكن ليس على هذا المال ومثله اقول قوله ولا شيء عليه كذا (ج) ثم قال

قوله وبرهن خصمه ان امك التي تدعى ارثها ماتت قبل فلان الذي تدعى انه مات ولا
 الخ اقول وفي الخامس عشر من كتاب الزاوية من الدعوى ولو برهن المطلوب ان فلانة
 ماتت قبل فلان يعني مورثها صح الدفع وفيه نظر لما اقر ان زمان الموت لا يدخل
 تحت القضاء قبيل النزاع لم يقع في الموت الجرد فصار كالورثة تنازعوا في تقدم موت
 المورث من المورث الا حمله او بعده كائن الابن مع الابن اذا تنازع في تقدم موت ابيه
 قبل الجرد او بعده (هـ) قوله فقال لي موكلتي الخ اقول الذي يظهر ان معنى ذلك انك
 به او الخط لا يلزمك او يهود لك من الالفاظ التي ليست بصريحة بخلافه المدعي عليه
 من المسال كقوله ليس لي عليه شيء والخط بالاقرار باطل اوليس لي عليه شيء ونحو ذلك
 من الالفاظ تامل

الفضل ر ١٥٣ اقه ولو نصب من صبي شيئا ثم رده عليه ان كان العبي من اهل المخط صغولا

كان القاصب استهلك القاصب حتى ضمن القيمة فدفع القيمة الى القاصب ان كان القاصب ماذونا له في الثبارة وصح ويرى من ضمانه وان لم يكن ماذونا له لا ير لأن دفع القيمة يتضمن معنى التملك وهكذا ذكر المسئلة في عامة الفتاوى وذكر ابو زيد في مسألة السكاح بغير روى عن كتاب الاسرار ان القاصب اذا استوفى دينه لا يصح ولو قصب من صيد صبور شيئا ثم رده عليه برى من ضمانه في بيع الجميع في الفتاوى وفي فوائد صاحب المحيط وجعل امر صيدا باستهلاك مال انسان يضمن القاصي ثم يرجع على الآثرو في جنائيات قتلا و قاضي خان قبيل فصل اتلاف الجنين ولو امر صيدا بئى فلقه فمزم كان لولى القاصي ان يرجع على الآثرو في فوائد صاحب صبي الى قتاد وقال افصدي فقصده فقصده معادلات من ذلك السبب تعبد به على عاقلة القاصد وكذا العبد يجب قيمته على عاقلة القاصد ادعى كتاب القوائد صبي احد جناحة انسان ولم يحولها من مكانها ثم أرسلها حتى ضاعت قال القاضي الامام غفر الدين: ضمن وبه أفتى وقال صاحب المحيط لا يضمن ما لم يحولها فاقاله القاضي الامام غفر الدين قول أبي يوسف رحمه الله وما قاله صاحب المحيط قول محمد رحمه الله تعالى وفي فوائد شيخ الاسلام برهان الدين رحمه الله ناسبه استوفى

(شر) وكذا كرم في كتاب الطلاق انه لو كتب الطلاق على الرسم في مثله وقال لم اؤوبه الطلاق لا يصدق فكذا الاقرار وناويل ما تقول ان لو كتب لاعي الرسم (ذ) كما يصح الدفع يصح دفع الدفع وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو الهتار وكما يصح الدفع قبيل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده الحكم حتى لو برهن على مال وحكم له ثم برهن خصمه ان المدعى اقر قبل الحكم انه ليس له عليه شيء يبطل الحكم اقول ينبغي ان لا يبطل الحكم لو امكن التوفيق بمحذوفه بعد اقراره على ما سياتي في (فصل) حيث قال لم يبطل الحكم المجازي بشك ودليل صحة هذا ان القضاء يكتبون في سجلاتهم بعد ذكر الحكم وترك كل ذي حق ودفعه على هتة ودفعه لوائى به يومان الدهر وان لم يسمع الدفع بعد الحكم لفت كتابه هذا (فقط) متقدم ومثامنا جزوا ودفع الدفع وبعض مثله هم على ان الدفع يصح لا دفع الدفع وقيل دفع الدفع يصح ما لم يظهر احتمال وتليس (ممن) حكمه بحال ثم رخصا الى قاض آخر جاء المدعى عليه عنده هذا القاضي بالدفع يسمع ويبطل حكم الاول وفيه لو أتى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا قبل لجواز ان يبرهن بعد الحكم ان المدعى اقر قبل الدعوى انه لاحق له في الدار فانه لا يبطل الحكم لجواز التوفيق بان شره امتحار فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الجمار وقت الحكم فحكمه فلما احتل هذا يبطل الحكم المجازي بشك ولو برهن قبل الحكم قبل ولا يصح اذا شك بين الحكم ولا يدفعه ادعى البراءة واسقطه لو برهن فلم يأت بالدفع وحكم عليه ثم برهن فله تناو انه يقبل ويبطل الحكم (ذ) لوقال المدعى عليه في دفع قيمته القاضى الى المجلس الثاني (قضى) لا يملكه على وجه يبطل به حق المدعى وانما يملكه ثلاثة ايام وما اشبه ذلك (فصل) لوقال في دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه ويحكم عليه ولو بين وجهه لدفع لكن قال يبتى غايته من البلدة فكذا الجواب وكذا لو بين دفعها فاسد فاجاب كذلك ولو كان الدفع صحيحا وقال يبتى حاضرة في المصر يملكه الى المجلس الثاني وفيه لو ادعى ايضا دين فان قال يبتى في البلدة يملكه الى مجلس آخر وهو اليوم الثاني فان لم يبرهن يحكم عليه (ذ) لو ادعى رابعة من دين وقال يبتى في المصر يؤجله ثلاثة ايام (غنى) ادعى عينا فقال ذواليدش ربه من هذا المدعى يترع من يده قياسا حتى يبرهن على الشراء به أتى (ظه) ويترك في يده ثلاثة ايام استقصا ناوله بقتل وعليه المدون اذا ادعى الايقاف ثورا بالاداء ثم ثورا بايات الايقاف (فر) لو ثبت عليه حق فقال في حجة فاولم يقبل لا يقبل ولو قسم وهو عما يقطع به يساله عن البينة لوقال نعم يساله عن الحضرة لوقال نعم يؤجله يومين او ثلاثة (فقط) لو ادعى النكاح فدفقه دعوى طلاق او اقراره او اقرار محرمة المصاهرة او برصاع ادعى رجوعا في حصة فدفقه دعوى التعريض او الزيادة المتصلة او انه ذوو دم محرم من الزواجر ادعى شرا مدار من فلان فدفقه ان يدعى ذواليدش را من فلان ذلك يبرهن انه شرا من فلان يوم كذا سنة كذا فبرهن فاولد ان فلان ذلك اقر قبل تاريخ شرائك اؤ قبل شرائك سنة انه ملك اخصه فلان وصدة اخوه وانما شريته من اخيه المقره انفتحت اجوبة المقتنين على صحة هذا

کرد هر دل یمن الصی قال ثم یضمن وفي فوائده انفسه افي جفر وجه الله لوضع سكيناً في يده صبي ققت نفسه لا یضمن ولو عثر به حتى مات یضمن وفي فوائده افي حصص الكبير رحمه الله صبي قائم على مطع أو حافط صاحبه رجل فزع ع الصبي فوقع ومات بقرم الصالح ديشه وذلك على عاقله وكنكلتلو كان على اطر یو فمرت دله فصاح به رجل فوطئته الدابة یضمن الصالح ديشه وهو على عاقله وهكذا المسئلة في مجموع النوازل وما یی بعده اثنی عنه بخلافه وفي فوائده افي حصص أیضا صبي بال على السطح فخرج البول من المیزاب وأصاب نوب رجل فاقصده بقرم الصی في ماله فان لم یکن له مال یكون دينا علیه يؤخذ منه اذا أسرو في النوازل ولوری صی سهما فاصاب هین امرأة لا ضمان على والده وانما یحیی في ماله وان لم یکن له مال فظنرة الى عیسرة قال وانما أو جب في ماله لانه لا یرى للجم عاقلة یقول العاقلة للعرب لانهم لا ینتاصرون وفي العیون لو ادخل صبیاً وانما أو متی علیه في داره فسطا البيت قال محمد رحمه الله یضمن فی الصی والمهی علیه ولا یضمن فی المائم وفي مسائل الضمان من فتاوی الدیناوی ویدین محمد بن واریک

الدمع ثم استغفر وابتعد ان المدعی لوطلم من ذی الیدیان وقت ذلك الاقرار انه متى كان وفي اشی شهور كان هل یكلف علیه انقت اجوبتهم اضا انه لا یكامل لانه بین مدة بقدر الحاجة حیث قال قبل شرائك أو قبل ترضیه ادعی دایمة ملکك مطلقاً أو بالنتاج ویرهن فدفعه ان ادعی ذوالیدنتاجها ادعاه مطلقاً فقال ذوالیدان المدعی اقر ان ذالید شره من فلان وانه اقر بانه لا ملک له فیه هل یندفع في (خ) مسالة یقل هل انه لا یندفع وهی ادعاه فقال ذوالیدان اودعنی فلان وقال المدعی ما اودعه فلان ولیکنه وهبه وأبلغه منك یحلف ذوالیدان له لم یهبه ولم یعه منك بعد ایداعه فان نكل فهو خصم للمدعی وهذا دل على ان المدعی لو اقر ان المدعی علیه مشری للمدعی من فلان لم یکن اقراراً عنه بانه لا ملک له فیه (فش) ادعی داراً وراثه ولا یخیر فقال المدعی علیه انک اقرو ان انی باعه منك وسلم وهذا اقراراً عنه ما لا یخ فلا یصح منك دعوی الارث قبل لا یندفع لانه لم یقر ان انی باع بها جازر الکن اقر بالبیع فقط ومن اقر ان فلان باعه ثم ادعی له ملک یمسح الا اذا اقر انه باع بها جازر اخیئت لا تسع دعواه بعده وقیل لو قال باع والد اقر بیده وقتا لیسع او قال باع وسلم فیهذا ایکنی لانه یحایدل على المالك (فقط) برهن انه له فدفعه دعوی ایداع أو رهن أو اجارة فاذا برهن تنذف لانه احال الیدای غیره ولو اراد المدعی دفعه یدعی علیه فعل الغصب ویرهن علیه فتندفع دعوی ذی الید ولو ادعی ارثاً بعده فدفعه ان ادعی ذوالیدان اقراراً للمدعی انه من ذوی الارحام ولیکن هذا الدمع انما یصح اذا كان قبل الحکم بالعصبة لاولو كان بعده ولو طلبت المرأة التغریق بعد مضي الاجل بسبب العنة فالدفع دعوی اقراراً بها بوصوله الیه او دعوی اختیارها المقام معه ولو ادعی الشرکة وتسليم رأس المال فدفعه ان یدعی النسخة وتسليم رأس المال الیه قال أنا وارث فلان لا یصح ما لم یسین جهة ارضه ولو قال انالست بوارثه ثم ادعی ارضه ویرن الجهة یصح اذا التناقص فی النسب لا یمنع صحته دعواه ولو قال لیس هذا الولد منی ثم قال هو منی یصح لانه بالاقرار بانه انی تعلقی حق المقر وحق المقر له اما حق المقر له فانه یثبت نسبه من رجل معین حتی یفتی کونه من الرافا فاذا قال لیس هذا الولد منی لا یملك ابطال حق الولد فاذا عاد الى التصدیق یصح اقول هذا یستقیم فيما اقر اولاً بانه انی ثم غدا وهی المسالة الثانية ولا یستقیم فیما یقی اولاً ثم اقر وكل ما یقیه ولم یستقیم فیه اذ یبطل بالنفی حق الولد لعدمه - فانه لم یقر بنسبه حیث نفى الاولی ان یعلل بان التناقص لا یمنع فی مثله قال ولو قال هذا الولد منی ثم قال لیس بولدی لا یصح النفی لان النسب اذا ثبت لا ینتی بنفيه وهذا اذا صدقه الابن اما بعد تصدیقه فلا یثبت النسب لانه اقراراً على القیر بانه جزئی الکن اذا لم یصدق الابن ثم صدقه ثبت البنوة لان اقرار الابن لا یبطل بعدم تصدیق الابن ولو انکر الابن اقراره فیرهن الابن انه اقر انی ابنه یقبل والاقرار بانه انی مقبول لانه اقراراً على نفسه بانه جزءاً مما الاقرار بانه اخوه فلا یقبل لانه اقراراً على القیر ولو ادعی ان اخی فلان وصدقه فلان وثبت نسبه ثم ادعی انی ابن فلان آخر لا یسمع لانه یضمن ابطال حق المقر له الاول وكذا لو قال ان اخی فلان ولم یصدق فلان ثم ادعی انی

تیم من بیار وبعده رابودی این یحیه واکړه خود قال دیت پروی و برهانه وی لایم

سود والله أعلم وفي غريب
فاما الفرق والقتل والحرق
اذا قتله قاتل يضمن وقد مر
منه في أول الفصل ولوغصب
مكا تاصغيرا أكبر الا يضمن
وفي باب غصب المذموم والعبد
والجنابة في ذلك من جنابات
الجماع الصغير جمل غصب
صبيانات في يد يحمي أو بجماعة
لا شيء عليه وان مات من صاهقة
أو نهبه شقة فعلى عاقلة الغاصب
ذنبه وقال زفر رحمه الله تعالى
لا يوجب وهو قول الشافعي
رحمه الله تعالى فما سألني
ما اذا مات يحمي أو بجماعة وتنا
انه تسب بقتله لان هذه
الاسباب تجر زهتها عادة والولى
يحفظ الصبي من هذه الاثام
فيكون الغاصب بإزالة اليد
الحفاظة والتقريب من هذه
الاسباب والنقل الى المسببة
ومكان الصواب سبب الملاكة
وهو معتقد في هذا التسبب
فيضمن بخلاف ما اذا مات
يحمي أو بجماعة لان المنية لا
تدفع لها تدركه في كل مكان
حتى قالوا ونقله الى موضع يغلب
فيه الجني والامراض يكون
ضامنا وان غرق في ماء أو
احترق أو سقط من سطح أو ما
أشبه ذلك فهي من الصواب
وذكر السيد الامام أبو القاسم
رحمه الله في كتاب الخلاص لو
بعت غلاما صغيرا فباعت
أهله الى حاجة فأرقتي فوق

ابن فلان آخر لم يصح اقراره الثاني ادعت الاول حتى التصديق فلو صحنا اقراره الثاني
يفضي الى ابطال حتى التصديق لاشروا انه لم يجز وصاوكن ادعى انه مولى فلان ولم
يصدقه فلان ثم ادعى انه مولى فلان آخر فانه لم يجز لما مر من ابطال الحق كذا هنا اقول
ذكر في (هد) وغيره انه لو قال هو ابن فلان ثم قال هو ابني لم يكن ابنه أبدا وان هذا المقر له
اذا نسب المقر به لا يحتمل النقص وهذا عند حرجه الله وقال هو ابن المقر له هذا المقر له لان
الاقراء بالنسب يحتمل النقص الا يرى ان الاكرام لا يبطل ما لا يحتمل النقص مع انه يبطل
الاقراء بما لا يحتمل النقص فعرف ان الاقراء به يحتمل النقص فيردده فاقول فعلى
هذا لو قال ان ابني فلان ومكذبه فلان ثم ادعى اني ابن فلان أو ابني فلان ان يكون على
خلافه (قش) له أب معروف فقال أنا ابن فلان آخر لا سمع لانه لا يقدر على تحويل
النسب ولو جهل نسبه فبرهن اني ابنه تقبل فلو برهن المقر له ان ابن فلان الآخر تقبل
في دفع بينة الابن لاني اثبات نسبه من فلان لانه لا خصم عنه اما بطلان بينة الابن فلا
بينة المقر له ثبت فلان حتى التصديق ولو صدق فلان ثبت نسبه منه ولو ادعى اثرا
وقال من يراد زوام مادري ويذكر ويرهن ان ابناك اقرأني ابنه تقبل وبشئت استغنى
الاثار لان اقرار الاب اذا ثبت ثبت النسب وفيه ادعى اني أخوه لايه وأمه وشهدا
ولم يذكر اسم الام أو اسم المجد لا تقبل لانه لا يحتمل التعريف وقيل تقبل لانه ذكر محمد
رحمه الله من ادعى انه أخوه لايه وأمه وبرهن تقبل ولم يشترط ذكر المجد وقال (شيخ)
يشترط ذكر المجد في دعوى بنوة الم لم يحصل التعريف ولا يشترط ذكر المجد وغيره في
دعوى الاخوة وفيه ادعى بنوة الم ولم يذكر المجد لا يصح لانه لا يحتمل العلم للقاضي
بدون ذكر المجد ولو ادعى ادر ثمانية ابن أخيه فبرهن فالتقاضي رسال شهوده بجرى
دانيدكه ويوارث استغنى الواسع من المورث يقول انه وارث لا تقبل هذه الشهادة
اذ لا ثبت انه اقرار بالميت يحمل النسب على الغير لكن لو اقراره وارث وله ابن فمات
ثم مات المقر ولا وارث له فكل المال للمقر به بحكم الوصية لان قوله ذلك وصية حتى لو
قال هو قريب ومات المقر وترك امرأته فلها الربع والباقى للمقر له اقر بجعله ابن ان فلانا
أخى لا يعتبر اقراره في حق اثبات النسب فلو مات ابنه ثم مات المقر فبيع ماله للمقر له
لرضاء ما بان يأخذ ماله فصار كوصية يصح بيع المال وليس شرط صرف المال الى
المقر له ان يحسب كون اقراره في حال هدم الوارث ولكن في اي حاله اقر ومات وارثه
وارث يكون ذلك للمقر له ولو كان المقر له معروف النسب فقال المقر هو ابن أخى وابن عمى
ومات ولا وارث له فكذلك الجواب لما مر من رضاه فيصير في معنى الوصية وتودع بعض
مسائل التناقص كتبت في فصل النكاح (هد) أقر بنسب مجهول بولم يشله لمثله
أوبوالدين أو زوج أو مولى أو اقرب بهم غير الموصى له لا حاجة للاصلية ولا يحتمل النسب

(قوله ادعى بنوة الم ولم يذكر المجد) اقول قد تقدم في أوامر الفصل السادس ما يتعلق
بشي من ذلك فراجعه

وأبو يوسف وزفر والشافعي
 وجهم الله لا شيء عليه وفي
 نوادر ابن رستم صبي على حاشا
 فصاح به رجل فقال لا تقع
 فوقع لا يضمن ولو قال قد وقع
 يضمن وفي ديانات العيون ولو
 جذب صبيًا من يد أبيه والاب
 بمسكه حتى مات قال محمد وقال
 أبو حنيفة وجههما الله دية
 الصبي على الذي جنى به ورت
 أبوه فإن جذبه الرجل وجذبه
 أبوه حتى مات فالدية عليهما
 جميعا ولا يورث أبومته وفي
 ديانات التوازل والجصاص
 واقتناوى من نصرف صبي
 مات في الماء أو سقط من سطح
 غسأت قال أما ابن مسعود
 أو نحوه فإنه يحتفظ نفسه وإن
 كان لا يعقل غسأت في شيء من
 ذلك فعلى الوالدين الكفارة
 وإن سكتان في جرح أحدهما
 فالكفارة على الذي في جرحه
 خاصة وعن أبي بكر الاسكاف
 في الوالدين إذا لم يتعاهدا الصبي
 حتى سقط أو وقع في ماء قال
 لا يرى على الوالدين شيئا وقال
 أبو نصر هليما الكفارة وقال
 أبو القاسم عليهما الاستقفار
 والتوبة قال الفقيه به فآخذ
 وقال نصير إذا وضعت الأم
 الصبي بين يدي الأب والوالد يقبل
 ندى غيره فلم يحصل الأب
 للصبي ثلما حتى مات من
 الجوع قال آباء ثم وعليه متي
 وقبة والتوبة وإن كان الصبي لم يقبل ندى غيره ما هو يعلم بذلك فالأثم على الأم وعليها

على الغير (كفا) وفي الجلب انما ثبت نسيه لو جهل في مولده والاقلا (متح) وقيل
 انما ثبت لو اتحدوا على الاوختا ككون المولى تركيا وجسده هنديا (هد) ولابد
 من ان لا يقر بنسبه من الغير والاقول تفصيل ثم ولو تنازعا في انه مجهول النسب
 لم أحذ فيه رواية فأقول ينبغي ان يكون القول للقر له لانه ينكر ان يكون له أب غير المقر
 ويحتمل ان يكون القول لمن ينكر نسبه من المولى لانا الظاهر ان للعبد نسبا مع مولاه
 مولده كما يشير اليه في كتاب العتق من الكافي ونحوه والله أعلم (هد) ولا يضمن تصديقهم
 لانهم يابى أنفسهم اذا الكلام عين بعين من نفسه توقف نفاذ الاقرار على تصديقهم
 وعصر اقرارها لو دللوا صدقها زوجها اذا الحق له أو شهدت قاطبة لان شهادتها تقبل في
 الولاء ولو لم تكن منكروه حقا ولا عسدة ثبت بعصر اقرارها اذا الزام على احد وقيل لا
 الاصححة وصح تصديقهم بعد موت المقر لبقاء العلاقة ولو أقر من ينسكح رجل غسأت
 فصدقها بطل عند أبي حنيفة لزوال النكاح بالكلية وجوزا ما دلل الموت لا يبطل الاقرار كما
 لو أقر الرجل بنسكح امرأة فأتها فصدقته المرأة وقيل لا يصح ان يختلف فيما لو أقر الرجل
 ينسكح ونفسا ان النكاح باق في الجملة وله انه قائم بهما فيطل بوث أحدهما كذا
 كتبنا في قالينا المعنى بلطائف الاشارات

الفصل المحامدي عشر في الاختلاف بين الدعي والشهادة

وفي اختلاف الشاهدين وما يتعلق به

(ط) لو ادعاه بسبب كثرة اوارث ونحوه وبرهن على مطلق الملك لا تقبل وهذا لو ادعى
 الشراء من معروف بان يقول شرى بتمن فلان ابن فلان الفلاني اما لو ادعاه من مجهول
 بان يقول شرى بتمن محمد او من أحد قبرهن على الملك المطلق يقبل لانه أكثر ما فيه انه
 أقر بالملك لباثعه وهو لا يجزى لانه أقر بمجهول وهو باطل وكان له لم يذكر الشراء موثقا تقبل
 البينة على الملك المطلق كذا هنا وكذا ذكر في (فص) وقال قيل لا تقبل في المجهول
 أيضا لانهم شهدوا بان أكثر ما يدعيه أولاه لما ادعى الشراء أقر انه ملكه بسبب لا مطلقا
 فلا تقبل ولو ادعى ملكا مطلقا وشهد اهلك بسبب تقبل كشهادتهما باقل من ادعاه
 افسد اهلك حدث فبين هنا للقاضي ان سال المدعي أن ادعى الملك بهذا السبب
 الذي شهداه أو بسبب آخر فلو قال ادعيه بهذا السبب تقبل البينة ويحكم به بالملك بهذا
 السبب ولو ذكر شيئا آخر اقال لادعيه بهذا السبب لا تقبل شهادتهما ولو ادعى شراء
 مع قبض وشهد اهلك مطلقا اختلف فيه على حسب ما مر في فصل التناقض فقبل تقبل

الفصل المحامدي عشر في الاختلاف بين الدعي والشهادة

وفي اختلاف الشاهدين وما يتعلق به

(قوله لو ادعاه بسبب كثرة اوارث ونحوه وبرهن الخ) اقول وفي الفصل التاسع
 والثلاثين ادعى فعل نفسه وبرهن على فعل وكيله فراجع ان رمت
 وقبة والتوبة وإن كان الصبي لم يقبل ندى غيره ما هو يعلم بذلك فالأثم على الأم وعليها

لان دعوى الشراء مع قبض دعوى ملك مطلق الا يرى انه لا يشترط ايصه هذه الدعوى
اطلاعه حتى ان من قال لغيره بعت منك فلان بكفا وسلمته صححه اولو كان القن مجعولا
وقيل لا تقبل لان دعوى الشراء مع قبض نفسه هذا الا يرى انه لا يحكم به بالز وانه اذا
(ط) وفي (قش) ادعاء مطلقا وشهدا بسبب ثم شهدا بطلان قولهما فاعطى قتل لهما
لما شهدا بسبب حل دعوى المطلق على السبب فلا تقبل شهادتهما باطلاق بعده ولو
شهدا بطلان ثم بسبب تقبل شهادتهما لانهما شهدا ببعض ما شهدا به اولاً فتقبل ولو
ادعى تناجا فشهدا بطلان تقبل لافي عكسه لان دعوى المطلق دعوى اولية للمالك على
سبيل الاخفال وشهادة التناج شهادة اولية للمالك على التيقن فقد شهدا باكثر مما
ادعاه فترده هذه المسألة تدل على انه لو ادعى تناجا ثم مطلقا تقبل لو ادعى مطلقا ثم
تناجا (ط) ادعى تناجا وشهدا بسبب ترد (قش) لو ادعى مطلقا وشهدا بطلان فاعطى
والاخر بسبب قبل بخلاف عكسه ويحكم على كذا حدث فلا يكون له الزوائد (خ) لا تقبل
الشهادة (قش) فلو شهدا أحدهما ان فلانا باع منه وشهد الآخر ان فلانا اقربا ليسع
منه تقبل لان لفظ الانشاعوا لا يخبر بغيره واحد القاضي لوسال الشهود قبل الدعوى
من لون الدابة فقالوا كذا ثم عند الدعوى شهدا بخلاف ذلك اللون تقبل لانه سال عما
لا يكاف الشاهد بانه فاستوى ذكره وتر كد ويخرج منه مسائل كثيرة وفيه لو ادعى
ملكاً مؤثراً وشهدا بطلان لا تأخر لا تقبل ولو شهدا أحدهما بملك مؤثراً والاخر بمطلق
المالك فلو ادعى ملكاً مؤثراً زدك شهادة ولو ادعى المطلق قبل وبقي بملك مؤثراً ولو
ادعى شراء مؤثراً او قبضاً مؤثراً وشهدا بالار بخ او على العكس م في فصل الحار ج
وفي اليد (ط) ادعى انه له وقبضه ذواليد بغير حق واربع وشهدا بقبض مطلق لا تقبل

(قوله القاضي لوسال الشهود قبل الدعوى من لون الدابة الخ) أقول وفي الزاوية بعد
ما ذكرناه من التناقض فيما لا يحتاج اليه لا يضر اصله في الجامع الصغير اختلاف في لون
الدابة في دعوى سرقة تقبل عنده لانه كالسكون من ذكر اللون وفي الغصب لو اختلفا في
لون الدابة يمنع اجماعا وفي الحائض شاهدان شهدا على رجل انه قصب منه ثوبا واختلفا
في لونه لا تقبل شهادتهما وانما لا تقبل لان بيان اللون شرط لقبول الشهادة على الغصب
بل لانهما اذا اختلفا في اللون يختلف الغصب فاعطى شاهد كل واحد منهما على ثوب آخر اه
وفيما بعده في دعوى استهلاك الدواب مال الفقيه ابو بكر البجلي وحيد بن يحيى ان يذكرا
الذ كوروا لانات فان لم يذكرا ذلك انا فأن بطلان الشهادة ولا يقضي بشي وان بينوا
ذلك بما تروى شهادتهم ولا يحتاج الى بيان اللون لان المنافع تختلف بالذ كورة والاثوية
لا باللون اه هذا وقوله انه سال عن مال يكلف فاستوى ذكره الخ يعيد جواب حادثة
الفتوى شهدا على شريك في قمر من انه باع وسلم حصته لابني وهلك عند بعهده دعوى
المدي ذلك فسالهما القاضي عن لون الدابة واسم المشتري فقالا لا ندرى انه لا ترد
شهادتهما بذلك تأمل

سيبان في مكسب في زمان البرد
قال المعلم لو اخذ خذ هذه
القمطة وسديها هذه الكوة
فجعل فضاها لا يضمن المعلم
ولا الساد في جنائيات الفتاوى
الصغرى قال اصسى مجبور
اصعد هذه الشجرة وانقض لي
ثم اراها فصدوسها فحجب الدابة
على ما قلته اذا مات وكذا الوتر
يحمل شيء او كسر حطب من
غير اذن وليه فقلني الصبي ولولم
يقبل له انقض لي غارها ولكن
قال اصعد هذه الشجرة او قال
له اصعد وانقض لنفسك فقط
ومات اختلف المشايخ وجههم
الله في وجوب الضمان والمختار
في المستثنين الضمان ذكر في
النوازل رجل مرفوعة يوقد
من قصب وقد اوقد الصبيان
ناورا في السكة فاقتراسيماهما
في القصب فاخذته فدخل
الحمار تحت سطح فوصحط
فارتفعت النار الى الحطب
فاخذته فاقتراسيماهما
السطح فاحترق الحمار فان
كان الحطب الذي القى على
الحمار وقود فذبح القصب على
النار وملئ الحطب بفتتان
جيتا لان الحمار احترق بفعلهما
وهكذا ذكر المسألة في غصب
الخنفس ذكر الفقيه ابو البيث
في فتاويه فصار موضع الثوب
على الخبل في الحماضات
واعد ابن اخيه للمفظ وظاب
اقتصار فدخل ابن اخيه الحماضات
الاسفل فسرقت من الغار اثار الثوب قالوا ان كان الحماضات الاسفل يحال لان

كان الخاتون الاسفل بحال
لودخله انسان يغيب عن عينه
الموضع الذي كان فيه الثوب
ينظر ان كان الصبي الذي اقصده
القصار وضعه الى القصار اياه
او امسه او وضعه اولم يكن له
احد من هؤلاء ولكن القصار
ضمه الى نفسه فالضمان على
الصبي لانه ضمه بترك الحفظ
الواجب عليه ولا ضمان على
القصار لان له ان يحفظ الثوب
بيد ذلك الصبي ولا يضمن
القصار بترك الثياب عنده
الصبي قال القاضي الامام غير
الدين وجهه الله تعالى في
فتاويه وهذا الجواب انما
يسقيم اذا كان الصبي ماذونا
لان الصبي الماذون له يؤخذ
بضمان تصنيع الوديعه اما
اذا كان محمورا فانه لا يؤخذ
بامتلاك الوديعه وتضييعها
كما دل سارقا على الوديعه او
راى انسانا يأخذ الوديعه
وهو يقدر على منعه فله منعه
لا يضمن اذا كان محمورا فان
كان هذا الصبي ماذونا له كان
الضمان على الصبي ولا يجب
على القصار وان لم يكن الصبي
منضمما من جهة ما ذكرنا ولم
يكن في عيال القصار ولا تليذا
له ولا اجبرا الا ان القصار
اعنيده واقصده حافظا
للمأثوث فالضمان على القصار
لانما استغفط من ليس في

لان الشهادة يقضي مطلقا بلا تاريخ تجعل على الحال والمذمعي يدعى الفعل في الماضي
والفعل في الماضي غير الفعل في الحال كما لو ادعى قوله منذ شهر وشهدا بقتله في الحال
وكذا لو ادعى قبضا مطلقا وشهدا بقبض مؤرخ لا تقبل لما راى الا اذا توفق وقال اردت
بالمطلق قبضا من ذلك الوقت فتقبل وقيل قبل فيه بلا توفيق لان المطلق أكثر وأقوى
من المؤرخ فشهدا باقتل مما ادعاه ولو ادعى انه له منذ سنة وشهدا انه له منذ عشر سنين
لا تقبل وفي عكسه تقبل لانما شهدا باقتل مما ادعاه ولو ادعى شراؤه بتاريخ وشهدا به
بلا تاريخ أو عكس قيل تقبل وقيل لا (فرض) ادعى قبضه بغير حق وشهدا به تقبل
ويجوز القبض على القبض قبل الحال كما مر سواء كان في الدعوى أو الشهادة فلو ادعى
المدعي لا الشاهد أو عكس ترد شهادة لا بخلاف الوقت في الفعل كما مر بخلاف البيع
فانه قول والاختلاف في القول لا يمنع وفيه ادعاه اربا من ايسره وبرهن على ملك مورثه
فشهدا أحدهما مطلقا والاخر بسبب يحكم لمورثه بذلك بسبب ويجعل مطلق الشاهد
الاخر على القيد ادعى شراؤه أول أمس فشهدا بشراؤه في أمس تقبل ومنه في النكاح
لا تقبل لان البيع قول بعدد وكروا في فصل النكاح أول عرفي أوائل فصل
التناقض في لواحق المسائل الخمسة في (فرض) ان الشراء فعل ويظهر التوفيق بينهما
بأدنى تأمل وفيه ادعى نكاحا بلا تاريخ وشهدا بخبر لا تقبل وفي عكسه تقبل أقول على
قياس ما مر في القبض من حله على الحال ينبغي ان لا تقبل في عكسه ايضا لما مر من
الماضي والحال (صحت) تجعل الشهادة على ملك مدعيه واراد ان يشهد على
لم يدكر هذا الفصل في الكتب واختلف فيه المشايخ والاصح انه لا يسعه ذلك ادعى
دينيا بسبب فرض أو نحو وشهدا بدين مطلق قيل تقبل وقيل لا يكفي من ادعاه بسبب
وشهدا بمطلق (خ) والهيجه انها تقبل أقول الفرق بين الدين والدين ان الدين يتضمن
الزوائد في الجملة وحكم المطلق ان يستحق زوائده والمأثبات بسبب بخلافه فيصير المدعي
بالدفع كذب الشهاده بالمأثبات المطلق بخلاف الدين فانه لا يثبت الزوائد فلا كذب
(خ) ولو ادعى دينيا ولم يبين الدية فشهدا بالسبب تقبل (ط) ادعى الفاو قال جسمائه
منه فن شراهمي وجسمائه تمنه من مناع شراهمي وشهدا بجسمائه مطلقا تقبل
في جسمائه وذكر السبب ليس بشرط وهذا نص على انه في دعوى الدين بسبب
لوشهدا به مطلقا تقبل ولا يترتب ذكر جسمائه (قوله) ولو ادعى انها ضك حنونه ولم
يدع التزوج وشهدا انه تزوجها او ادعى انه تزوجها وشهدا انها منه ضك حنونه تقبل
اذا النكاح بسبب متعين بصيرة المرأة زوجة فاستوى ذكره وتوكله ولو ادعى ملكا في
الحال وشهدا انه كان ملكه تقبل لانها تثبت الملك في الماضي وما ثبت في زمان يحكم
بغير تمام بل هو بالزمن أقول هذا عمل بالاسحاب وهو عمل بالظاهر والظاهر يصلح
للدفع لا للاعتقاد كما هو مقرر في عمله وكلامنا في الاستحقاق فينبغي ان لا يقبل شهادته
فيه ولكن فيه من ج فينبغي ان تقبل دفعا للبرح (قنية) لو ادعى على آخر دينيا على مورثه
شهدا انه كان له على الميت دين لا تقبل حتى تشهدا انه مات وهو عليه وفيه لوشهدا على

منضم اليه فلا ضمان على
الصبي فلانه لم يترك المحفظ لما
كان الموضوع الذي دخل فيه
بحيث يرى التوب و بعض
مسائل وحسب الغرض للصبي
وعليه ما في مسائل الجنائيات
ذكر في فصول المتن في رجل
غصب صبياً فقتله في يده
رجل خطا قال فلا وليا للصبي
ان يقيموا عاقلة ايها شافان
انتموا عاقلة الغاصب وجعوا
على عاقلة القتال وان قتل
الصبي نفسه فدينه على عاقلة
الغاصب ولا يرجعون بها على
عاقلة الصبي ولو قتله رجل عدوا
كان اولياء الصبي بالخيار ان
شاؤا قتلوا القاتل وان شاؤا
اتبعوا عاقلة الغاصب يدينه
وترجع عاقلة ال اد اصعبها في
مال القاتل ولوان الصبي قتل
في يد الغاصب ورجلا ثم ورد
على اييه فقتله دينه قتله
لم يكن لهما ان يرجعوا بها على
الغاصب قال وكان ينبغي ان
لا يضمن الغاصب شيئا مما
وصفتنا في الصبي المحرول كما
تركنا القياس فيه في كل شيء
اثنى على نفسه او على شيء من يديه
بو جعمن الوجوه ما خلا الموت
او امر ينزله من السماء ليس
من افعال الناس ورجل امر صبياً
ان يقتل نفسه فقتل فدينه على
عاقلة الامر وكذا لو امر صبياً ان
يقتل نفسه صبي فمأذون له امر
صبياً فخرق ثوبا ففعل يضمن

اقراره يضمن فقال المشهود عليه اشهد ان هذا القدر على الا ان فقال لا تدري اهو
عليك الا ان لم لا تقبل شهادتهما (متر) لو شهدا انه كان ملكه فكنا نثبت هذا
انه ملكه في الحال ولا يجوز للقاضي ان يقول او رومك وفي وان يدعي هذا الوادعي
ديننا وشهدا انه كان له عليه كذا قال او ان قدر زودومة ابن بوديني ان تقبل كافي
العين وفي (ط) ما يدل على قبولها فانه قال لو اقر يدين هندرجل ثم شهد عدلان عند
الشاهد يدين انه قضى دينه فشاهدا اقراره يشهدان انه كان عليه ولا يشهدان انه عليه
وفيه وكذا لو شهدا احدهما انتم ملكه والاخر انه كان ملكه تقبل شهادتهما
لا تقاتلهمما انه في الحال معنى لما روى كذا الشهادة على النكاح والاقرار به فانه ذكر في
(قص) ادعت نكاحه فتشهدا احدهما انها امراته والاخر انها كانت امراته تقبل وكذا
لو شهدا احدهما انه اقر انها امراته والاخر انه اقر انها كانت امراته لان الشهادة باقراره
ينكاح كان شهادة باقراره ينكاح حالى ما ثبت بقي قال فعلى هذا الوادعي ملكا
مطافا وشهدا انه ورثه من ابيهم لم يشرعوا في الحال او شهدا انهما ورثه من فلان
لم يشرعوا في الحال بان لم يقولوا هو ملكه في الحال تقبل ولكن ينبغي لا قاضي
ان يسأل شهوده هل تعلمون انه خرج من ملكه وكذا الوادعي انها امرأتى او منكم كوحى
وشهدا انه كان تزوجها ولم يشرعوا في الحال تقبل وهذا الذي ذكرنا اذا شهدا على
الماضي اما لو شهدا في الماضي بان ادعى دارا يد رجل فتشهدا انه كان بيد المدعي
لا تقبل ولا يضمن يثنى للدي في ظاهر الرواية لانها تشهدا في الماضي وقد عرف
المخروج من يديه يمين بخلاف ما لو شهدا على الماضي وعن سرح انه تقبل ولو
شهدا باقرار المدعي علمه انه كان بيد المدعي تقبل ولو ادعى ملكا في الماضي وشهدا به
في الحال بان قال كان هذا ملكي وشهدا انه قبل تقبل وقيل لا وهو الاصح وكذا لو
ادعى انه كان له وشهدا انه كان له لا تقبل لان اسناد المدعي يدل على نفي الملك في الحال
اذ لا فائدة للمدعي في الاسناد مع قيام ملكه في الحال بخلاف الشاهد يدين لو اسناد ملكه
الى الماضي لان اسنادهما لا يدل على النفي في الحال اذ لهم فائدة سوى النفي في الحال
وهي ان شهدا بما كان من ملكه يمين ولا يشهدا بما كان في الحال لانها لا يعرفان
بقامه الا بالاستصحاب والشاهد قد يجتزئ عن الهاد فثبت باستصحاب الحال لعدم
ثبته بخلاف المالك لانه كما يعلم ثبوت ملكه يقينا يعرفه يقينا ادعى مائة فقبر بر
بسبب سلم صحيح وشهدا ان المدعي عليه اقرار له عليه مائة فقبر بر ولم يزيد اقبل تقبل لانه
اختلاف في سبب الدين وانه لا يمتنع قبول الشهادة وقيل لا تقبل وهو الاصح لانها لم
يذكر اقراره بسبب السلم والاختلاف في سبب الدين انما لا يمنع قبوله لو لم يختلف الدين
باعتلاف السبب ودين السلم ودين آخر فيختلفان اذا استبدال قيل القرض يخرق
السلم وما جزى دين الرمال سلم فلم يشهدا يدين يديه فلا تقبل بخلاف ما لو ادعى بسبب
القرض وشهدا انه اقر ولم يذكر سبب القرض تقبل (مح) لو ادعى ديننا وشهدا باقراره
(قوله لو ادعى ديننا وشهدا باقراره) اقول اى بان قال ان شهدا به اقراره بكذا ولم يقولوا ديننا

يحيى به أو ينف له ثمنان وفي

فصب للثني وجعل جاء الى

أمر أو جعل أو ابتته وهي

صغيرة فغدها واخرجهما من

مقرن ابها أو زوجها قال

احبه ابد حتى باقيا أو اواهم

أنها قد ماتت وفي فصب فتاوى

قاضى القضاة فخر الدين رجل

بعث عملا مصغرا في حاجته

فبصر اذن أهل الغلام فرأى

الغلام غمنا يلعبون فأنشئ

الهم وارتي سماع بيت فوق

ومات ضمن الذى بعثته في

حاجته لانه صار قاصبا

بالاستعمال مثل شيخ الاسلام

الامام أبو الفضل الكرماني

رحمه الله عن رجل قال لصبي

اذهب الى هذا المحوض

وائت لي ماء فذهب ففرق

قال على المرسل الذي يقصلي

عاقبته قال لانه لا يكون اذني

حالا بعد كرفي المضاربة لو

دفع الى صبي مالا مضاربة وهو

غير ما ذون له فذهب ليتصرف

فهناك في الطريق فحبب الخدية

على عاقلة وب المال واقفه اعلم

بالصواب

• (في مسائل الودعة) •

ذكر في جنابات الجامع الصغير

في باب فصب المذبر والبيد

والجنانية في ذلك صبي مجبور

عليه وهو يعقل أو دعه صيدا

فقتله كان على عاقلة القصة

وان ادفع طعنا فأكله

لا يضمن وقال أبو يوسف

والشافعي رحمه الله

بالمال تقبل وتكون اقامة البينة على اقراره كاقامة البينة على السبب (شئ) أنشئ

(شئ) بانه لا تقبل (ط) ادعى ديننا وشهدا أحدهما بالمال والآخر باقراره بالمال تقبل

وكذا (عده) أيضا (خ) تقبل عند سرح (قش) مثل هذه الشهادة لا تقبل في العين

لان حكم المطلق ان يستحق بذواته والمالك بالقرار بخلافه أقول الفرق بين العيين

والدين ان الدين لا يحتمل الزوائد فلا يزم اختلاف المشهود بخلاف العين (قش) ادعى

قرضا وشهدا باقراره بالمال تقبل ببيان السبب (س) ولو شهدا أحدهما بالقرض

والآخر باقراره بالقرض تقبل (قش) ادعى درهمه اقرضا وشهدا بهذا القضا له داد

نبت لا ثبت القرض اذا القرض كما هو دأب يستفكذا الودعة داد نبت وقيل

ثبت اقرض لانه داد نبت أيضا أقول فيه نظروا لو قال داد نبت بسبب القرض تقبل

ولو ادعى قرضا وشهدا ان المدعى دفع اليه كذا ولم يقل قبض المدعى عليه ثبت

قبضه كشهادة ببيع شهادة بشراء قال قول قول ذى اليد اذ قبضته امانة فلا بد من يثبه

على القرض ولو ادعى الاداء وشهدا أحدهما انه اداها والاخر ان الدائن اقر قبضه

لا تقبل لان أحدهما شهد بالفعل والآخر شهد بالقول (ط) شهدا أحدهما انه اقرضه

والآخر انه اقرضه ثم قضاه ثبت القرض لا القضاء (مى) شهدا بالف فقال أحدهما

قضاء منه خمسمائة يثبت الالف لا القضاء الا ان يشهر معه آخر ويخفى لمن علم ذلك

ان لا يشهد بالالف حتى يقر المدعى انه قبض جسمائة (فقط) الشهادة بقضاء ما بالفعل

كره من وهبة وصدقة يطولها الاختلاف في زمان ومكان الا عند سرح وفي البيع

والاجارة والصلح والحمل لا يطولها الاختلاف في زمان ومكان وكذا لو شهدا أحدهما بعقد

والآخر باقراره به لا يضر وكذا القرض ولو كان عامه بقبض ولو شهدا أحدهما باقراره

اليوم بالف والاخر باقراره امس بالالف تقبل (ص) لو اختلف الشاهدان في زمان او

مكان او انشاء او افراد بان شهدا أحدهما على انشاء والاخر على افراد فان كان هذا

الاختلاف في الفعل حقيقة وحكما يعني في تصرف فعلي كبنائه وقصب أو في قول ملحق

بالفعل كسكاح لخصه فعلا وهو احضار الشهود يمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف

في قول بعض كببيع وملاقا اقرارا او اقرارا بقصر برأى في فعل ملحق بالقول وهو القرض

لا يمنع القبول وان كان اقرض لا يثم الا بفعل وهو التسليم لان ذلك محمول على قول

القرض اقرضت فصار كطلاق وشعر يروى ببيع ولو شهدا برهن واختلفا في زمانه أو مكانه

والظاهر ترجيح ما في ص وخ تامل

والشافعي رحمه الله

عمن وعلى هذا الخلاف اذا اقرضه شيئا وسلمه اليه أو باع منه شيئا

وسله اليه فاستهلكه وهذا

انما كان عاقلا فان لم يكن لا يضمن في قوله هكذا

القاضي الامام غير الدين رحمه الله في شرحه للجامع الصغير
وذ كر شيخ الاسلام برهان
الدين رحمه الله في هذا الباب
ايضا من جنائيات الهداية
هذه المسألة وقال قال مجدده
الله في أصل الجامع الصغير
صبي قد عقل وفي الجامع
الكبير وضع المسألة في صبي ابن
اثني عشرة سنة وهذا يدل على
ان شهر العاقل يضمن بالاتفاق
لان التسليم غير معتبر وقوله
معتبر فاذا كره في الهداية في
شهر العاقل يخالف ما ذكر
الامام غير الدين رحمه الله تعالى
وفي مختلف الزاوية وضع المسألة
في مطلق المال غير مفيد
بالعدم ذكر شيخ الاسلام
على الاستيعاب رحمه الله في
المبسوط والاختلاف في الصبي
الذي يعقل اما الذي لا يعقل
فلا ضمان عليه بالاجماع وفي
وديعة شرح الطحاوي من
اودع عنده صبي مالا فهلك في
يده فلا ضمان عليه بالاجماع
وان استهلك الصبي فانه ينظر
ان كان ماذناته في التجاوه
ضمن بالاجماع وان كان
محبوا عليه ولكن قبل
الوديعة باذن وليه ضمن
بالاجماع وان قبل غير اذن
وليّه ولا ضمان عليه عندنا في
حنيفة ومحمد وهما الله لافي
الحال ولا بعد الادراك وقال

ابو يوسف رحمه الله يضمن للعالم واجمعوا على انه لو استهلك مال الغريم من غير

وهما شهدان على معانة القبض وقبل وكذا شرهما ودية وصدة لان القبض قد يكون
غير روة ولو شهدا باقرار او اوجب او متصدق او اراهن بالقبض تقبل (صه) الاختلاف
لا يتلوهن وجوه ثلاثة اما في زمان او مكان او انشاء او اقرار او كل منها لا يجوز ان يرضى
او جه اما في الفعل او في القول او في فعل ملحق بالقول او في حكمه اما الفعل كعصب
فيعني قبول الشهادة في الوجه الثلاثة واما القول المحض كببيع ووهن فلا يقع قبولها
مطلقا واما الفعل الملحق بالقول وهو القرض فلا ينعى واما حكمه كتنكاح فممنوع (صلح)
واضح القرض بالفعل فان قوله اقرضتك قول والتسليم فعل بعده يتم به القرض فالمنع
به حكمه واما التنكاح فقول يلحق بالفعل وهو احضار الشهود لانه لا بد من الشهود
انقضى التنكاح بحضور الشهود فليقع بعده التنكاح فالمنع بفعل الاحضار بالعكس
(حرف) شهدا برهن ولم يعلم اقدرا الدين لم يميز (صق) شهدا ببيع او اجارة او ملاقاة او
حق على مال واختلاف في قد والبدل لا تقبل الا في التنكاح تقبل ويرجع في المهر الى
مهر المثل وقال لا تقبل في التنكاح ايضا (ح) ادعى تزوجها وشهدا أحدهما بشكاحها
بالمف والآخر بشكاحها بالقرين والزواج يدعى الفاء والقرين او يقول لم اسم شيأ صح
التنكاح في قول ح وسرح استخانا ادعى بيبا وشهدا انه اقر بالبيع واختلاف في
زمان ومكان تقبل (بس) ادعى شراء وشهدا أحدهما به والاخر انه اقر به تقبل لان
لفظ الشراء يصلح للأفراد ولا ابتداء فقد اتفقوا على أن واحد (ص) سكت شاهد البيع
من بيان الوقت والمكان فسالهما القاضي فقالا لا نعلم ذلك تقبل شهادتهما لانهم لم
يكلفا حفظ ذلك (ج) ليس الاختلاف بين الشاهدين كاختلاف بين الدعوى والشهادة
لان شهادة كل منهما ينبغي ان تطابق الاخرى في اللفظ الذي لا يوجب خلافا في المعنى اما
المطابقة بين الدعوى والشهادة فينبغي أن تكون في المعنى خاصة ولا عبرة للفظ حتى لو
ادعى العصب وشهدا أحدهما بالعصب والاخر انه اقر به لا تقبل ولو شهدا انه اقر
بالعصب تقبل (ط) شهد بهو ببيع والاخر باقراره بقبول لانه قول فلا يراد الا اذا
كانت حقيقة الانشاء بخلاف صيغة الاخبار كقذف شهده وآخر باقراره ولو شهد بهو
قصب وآخر باقراره فدل عليه فعل (بس) البائع لو انكره عليه عنده فشهدا به شرهما وبه
هذا العيب وشهدا آخر انه اقر به لم يميز لهما شهدا باقرين مختلفين اقول على ما مر من ان
احدهما لو شهد بهو ببيع وآخر باقراره به تقبل ينبغي ان تقبل هنا ايضا ل كذا (خ)
وقال وهذا كالمواضي عينا انه شهدا به ملكه كما قرآن بالسداد اقر به ملكه لا تقبل
(فظ) ادعى رهنه فقبضت على القبض وشهدا ان الرهن اقر بقبض الرهن لا
تقبل اذ الرهن في هذا كعصب (فش) ادعى بيبا بشرط الوفاء فانسكروا ليدق فشهدا به

(قوله شهدا ببيع او اجارة او ملاقاة الخ) اقول وفي الرابطة وفي الاضمية شهدا على
البيع بلا بيان الثمن ان شهدا على قبض الثمن تقبل ويحذف ذلك من احدهما وسكت
الاخر اه

وأن جنى عليه فمادون النفس
كان أو شفه في مال الصبي في
قوله لم يجرعوا ولو دعه عند صبي
محمود عليه مالا فبلغ الصبي
واستلمه من كذا الراودع
عند صبي محمود عليه مالا وأذن
له الولي فاستلمه بعد الأذن بغير
بالاتفاق ذكره المحاكم الشريعة
في عدة الأدلة في مسألة الأيداع
الصبي وذكر في الهداية بتعدي
هذا الخلاف الأقراض والأمانة
وفي مجالس القاضى أبى جعفر
الاشترى وصى رحمه الله أقراض
الصبي المأذون له واستقرضه
جائز وهو كالسالم في هذا وإن
كان محمداً فإنه لا يصح أقراضه
ولا استقرضه قال أقرضه
إنسان فإدام عينه باقيا كان
لصاحب المال أن يترده عندهم
جميعا فإذا انفقه أو تلفه
فلا ضمان عليه عندهما خلافا
لأبي يوسف فإن عنده إذا انفقه
أو تلفه كان له أن يرجع عليه
بضمان ذلك وإن هلك المال
أقرض في يده بغير ضمان
عليه بالخلاف بينهم ومثله
استقرض الصبي المحمود عليه
والعبد المحمور عليه كتب في
مسائل الخبر من هذا الكتاب
وفي ناسخ الخلفاء في الفقه
وفي هذا الخلاف إذا باع من
صبي محمور عليه شيئا وسله إليه
واستلمه الصبي لأثمان
عليه عند أبي حنيفة ومحمد
ووجه ما لا وعند أبي يوسف رحمه الله يضمن وفي هذا الخلاف الأيداع عند محمد

بإع شرط الوفاة أو خرائنه أقر المشتري أنه شري بشرط الوفاة تقبل لأن في البيع لفظ
الإنشاء ولفظ الأقرار واحد ادعى مال حارة قصفت عورت المؤخر وشهد باقراره أو جرح
بقبض الأجرة تقبل وإن لم يذكر إقراره بالأجرة ولو شهدا أحدهما أن المديني يدا المديني
عليه ولا خرائنه أقرانه يدا لا تقبل ادعى الرديئة وشهدا أن المودع أقر بالأيداع تقبل
كأفي الغصب وكذا العارية ولو شهدا بإيداعه أو خرائنه أقر بإيداعه فعلى قياس القرض
ينبغي أن تقبل وعلى قياس الغصب ينبغي أن لا تقبل (ص) ادعى نكاحا وشهدا
بأقراوها بنكاح تقبل كأفي الغصب ولو شهدا أحدهما بنكاح والاخر بأقراؤه
لا تقبل كغصب (فمن) ادعت مهرأ بعد طلاق وادعى الزوج أنها وجهته وبرهن فشهدا
أحدهما بجهة والاخر بأقراؤه تقبل لثبوت الموافقة لأن جهة الدين حكمها النقص ولو شهدا
حكم البراءة وتقبل لا تقبل لاختلاف المشهود به إذا لا يراه إسقاط والمبسة تليق فان
وبالدين ولو شهدا النكاح برجع على الأصل لأن الأبرار وكذا المدعيون إذا قضى دينه ثم
وهبه منه برجع لأن الأبرار ثبت أن حكمها مختلف (ط) ادعى قنار برهن على أقراؤى
اليده أنه تقبل باعتبار الأقرار الثابت بالبينه بالثابت شيئا وكذا الوشيدان ذا اليداع
بالقن له ولو خرائنه أقر بان المديني أودعه قبلت شهادته بما ولو شهدا أنه أقر به وآثرانه
أقر بان المديني دفعه إليه لا تقبل وكذا الوشيدان أنه أقر بان المديني دفعه إليه لا تقبل ولم
يجعل الأقرار باليداع أقرارا بالملك للدفع وجعل الأقرار بالأيداع أقرارا بالملك للمودع
وتمامه في (ط) ولو شهدا أن ذا اليداع أقر به ولو خرائنه أقر بشرائنه من المديني وقال المديني
أقر ذو اليداع بالشاهدان إلا في لم أبعه منه تقبل بينته لا تفاقمها في المقصود وهو
أقراره أن القن للمديني دون إثبات الشراء وشرط لقبول هذه الشهادة أن يقول المديني
أن ذا اليداع بالآخرين جميعا إلا في لم أبعه منه حتى لو قال المديني أن ذا اليداع أقر بأحد
الآخرين لا الأخر لا تقبل هذه الشهادة لأنه كذب أحد شهادته ولو شهدا أنه أقر به
وآثرانه أقر بأنه استأجره من المديني أو أقرته منه أو غصبه منه تقبل وهذا كله إذا قال
المديني أقر ذو اليداع بالشاهدان إلا في لم أبعه ولم جره ولم يقره ولم يغصبه مني ولم
أودعه إلى آخر ما ذكرنا كيلا يصير مكنيا لأحد شهادته ادعت طلاقا وشهدا به أو شهد
أحدهما به والاخر بأقراؤه تقبل ادعت خلعا وشهدا بأقراؤه أو الزوج به تقبل (ص)
شهدا أن قبة المقصوب كنوا وشهدا أن قن فاعبه أقر به لا تقبل (ط) ادعى أسلم قنوا
إلى صباغ فجده فشهد بدفعه إليه ليصبعه فحرم وشهد الآخر بدفعه إليه ليصبعه أصغر

(قوله ادعى نكاحا وشهدا بأقراوها بنكاح الخ) أقول وقد قدم في البيع أن لفظ
الإنشاء فيه ولفظ الأقرار واحد وأنه قول محض وإن النكاح قول ملحق بالفعل فظهر
الفرق (قوله أو شهدا أحدهما به والاخر بأقراؤه به لا تقبل) أقول ومن باب أولى إذا
شهدا بأقراؤه لأن اختلاف الشاهدين ليس كالاختلاف بين الدعوى والشهادة
لعدم اشتراط المطابقة بين الدعوى والشهادة لفظا كما تقدم

المعتوه المأذون له و ينظر
في وديعة الذخيرة ولو كان عبدا
محسورا عليه أو دفعه رجل مالا
ثم أعتقه للمولى ثم مات ولم يبق
الوديعة فالوديعة دين في ماله
وان مات وهو عبدا فلا شيء على
مولاه الا ان تعرف الوديعة
بغيرها فمدعى على صاحبها وان
أذن له المولى في التجارة بعد ما
استودع ثم مات فلا ضمان الا
ان يشهد التهودا فان كانت
في يده به الاذن فلا شاهد
التهودا وبذلك ثم مات وترك
مالا فالوديعة في ذلك المال
وفي وديعة وأتت الناطق
اذا ودع عبدا محسورا عليه مالا
ثم أذن له المولى ثم مات البعد
وترك مالا وطيته ديون ان
كانت الوديعة وآنها في يده
الا ان فهو اسوة الغرماء والا
فلا شيء له وكذا الواو دع صديقا
محسورا عليه مالا ثم أدرك
وأذن له اياه في التجارة ثم مات
فكذلك ذكر في باب ما يكون
فيه المولى ضمان من عبده وما
لا يكون من متفرقات ابواب
الجماع اذا كان للعبد وديعة
عنده حل او عصب منه الف
دوم او مائة درهم قرض او
دين من مبيع فأقر الذي
عنده المال انه الذي دفع اليه
المال عنده هذا الرجل وصدقه
المولى فان القاضي يأمر الذي
قبله المال بدفع المال الى المولى

الضمان (يس) ادعى قتله وشهده وآمره اقربه ترد اذا لاقراره بتركه لا القتل
ولو ادعى قضاء دينه وشهده انه اقر باستيفائه تقبل ولو شهد أحدهما بالاداء
والآخر باقراؤه ترد كافي العصب كذا (خ) وفي (ما) ادعى شراء مائة
فشهد ابشرانه من وكيله ترد وكذا الوشهادة ان فلا تبايع وهذا المدعى عليه اجاز
بيعه ولو ادعى سرقة وشهد هذا بلفظ البيت قيل ترد وقيل تقبل وهو الاظهر والاشبه
بغيره اذا لبيت والدار في عرفنا واحد قال خاتمه فلان كما يقال سرأى فلان
(شي) ادعى سرقة وشهد بلفظ خاتمه لا تقبل اذا المدعى سرقة وشهد هذا بخاتمه
وبينهما معايرة وهذا صح فيما اذا وقع الدعوى والشهادة بالعربية أما لو قلنا
بالفارسية نعمان لان اسم خاتمه بالفارسية يطلق على سرقة بخلاف العربية كذا
في محاضر (شي) وفي (صل) شهد احدهما على الوكالة انه وكله خصومة مع فلان في دار
سماه وشهد الآخر انه وكله خصومة معه وفي شيء آخر تقبل في دار اجتماع عليه اذا الوكالة
تقبل الخصم وفيما اتفق عليه الشاهد ثبت الوكالة لا فاعترف به احدهما فلا بدعى
وكافة معينة فشهد بها والاخر كالة عامة ينبغي ان تثبت معينة ولو شهد هذا بوكالة وزاد
احدهما انه عزل تقبل في الوكالة لا في العزل ولو شهد احدهما انه وكله بطلاقها وحدها
وشهد الاخر انه وكله بطلاقها وطلاق فلانة الاخرى فهو وكيل في طلاق التي اتفقا
عليها (ص) ادعى كفالة تشهدا باقراؤها او شهد احدهما بها والاخر باقراؤها تقبل
(شهي) ولو شهد احدهما بكافة والاخر بمحوالة تقبل في الكفالة لا باهاتل وهذا ان
اللفظان جلا كل فظة واحدة الا يرى ان الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة والمحوالة
شترطان لا يبرأ كالة (ط) شهد احدهما بكافة فهذا اللفظ كذا هي سيدهم فلان جنين
كفت كذا كرفلان سرماما مال فلان فدهم من صمان كرم من مال واوشهد
الاخر كرفلان جنين كفت كرفلان مال وضمن كرم او فلان مرفلان واناسر ما ترد
لان احدهما شهد بضمنه من مرفلان والاخر بضمنه من مرفلان وضمنه من مرفلان
ارضا وشهد احدهما انه ملكه لكان زوجا فهد فهدا لهما عوضا عن الذسيان وشهد

(قوله ادعى قتله الخ) اتول فلوا اتفاقا على الشهادة بالاقرار او تقبل كما هو ظاهر وفدصرح
به في التاخران فانه من المحيط بالبدان وزر المحيط وصور المسئلة واذا شهد احدهما
على اقراؤه قتله عبدا بالسيف وشهد الاخر على اقراؤه قتله عبدا بالركن فقال ولي
التقبل انه اقر بما قالوا ولكنه والله ما قتله الا بالسيف او قال صدقا جعلا لكنه والله
ما قتله الا بالرمح فهذا كله سواء يقتض من القاتل اه فتدبره هذا وقد صرح ايضا
في شرح الفري بالمسئلة فقال بعد ما ذكر المسئلة التي هنا بخلاف ما اذا شهد بالاقراراؤه
حيث تقبل اه (قوله ولو شهد احدهما بالاداء والاخر باقراؤه الخ) اقول قال في
الفتية بعلامه ز اقام شاهدين بلفظ مختلف فله سهم القاضي ثم اعاد شهادتهما
بلفظ موافق تقبل والله سبحانه وتعالى اعلم

عينا كان اوديه نال البعد والخصم فيما في يده هذا الاقران المال وصل اليه من جهة

عليه ولم يقر بكون ذلك ملكا للقرن ١٦٨ وكذلك لو أقر بكونه ملكا له بأن قال هذا ما ألت غصبه منك عبدا ودفعه مالي

وصدقه بذلك صاحب المال لا يجبره القاضي على التسليم إلى القرن لأنه أقر أنه ماله لكنهما اتصدا فاعلى أنه وصل اليه من جهة الثائب فقد تصاد فاعلى أنه ليس بخصم كما إذا ادعى مينا في يد انسان فادعى ان فلانا دفعه أو غصبه من فلان وصدقه في ذلك لا يثبت خصما كذا هنا وذ كرفي المبسوط عبد اودع هذا انسانا وديعة وطاب وليس لولاه ان يأخذها سواء كان العبد ماذون له أم محبورا عليه لان العبد آدمي له يد حكمية فلا يكون لولاه أن يأخذ من المودع ما لم يحضر العبد وذ كرفي وديعة الدخيرة وهذا إذا لم يعلم المولى ان الوديعة كسب العبد ما إذا علم أنها كسب العبد فلمولى حتى الأخذ وكذا إذا علم المولى أنها ماله كان له ان يأخذها وفي دية العدة أمة اشترت سوارين من ذهب بمال اكتمته من بيت المولى وأودعت رجلا فهل كنت ضمن المودع لأنها مال المولى وفي باب الدعوى والشهادة في العبد الماذون له من فتاوى رشيد الدين رحمه الله تعالى يصدق مال المولى إلى رجل فباعه المالك بستره منه وقد أقر المولى ان عبدي دفع اليك ليس له أن يأخذ منه ولو دفع اليه ذلك الرجل لا يجوز لأن يد العبد معتبرة والواجب على الاتخذ بالرجل

الاخر انهما تملكا لار زوجها افرانه ملكها تقبل لان كل بائع مقر بالمالك يشترط به فكلهما شهدا انه اقرانه ملكها وقيل ترد لانه لما شهدا أحدهما انه دفعه هو شاهد بالعقد وشهد الآخر باقرانه بالمالك فاشترط المشهود به املوا شهدا أحدهما ان زوجها دفعه عوضا والاخر باقرانه انه دفعه عوضا تقبل لان اتفاقهما كالمشهدا أحدهما بالبيع والاخر ان اقرانه به ادعى عقارا فشهدا أحدهما بان هذا العقار ملكه والاخر بان هذه الضيقة ملكه لا تقبل اذا لعقار اسم العرصة المبنية والضيقة اسم العرصة لا غير فكانه ادعى عقارا وشهدا بستان فانها ترد ولو ذكر الحدود كما كانت لكن لما كان العقار غير البستان ترد وقيل تقبل في المسئلة الاولى لأنه يجوز اطلاق اسم الضيقة على العقار ادعى ان مولاي اعنتني وشهدا انه حر ترد لأنه يدعى حرية عارضة وشهدا بحرية مطلقة فيصرف إلى حرية لاصول وهي دائمة على ما أدامه وقيل تقبل لانهما لما شهدا انه حر شهدا بنفس الحرية اقول فيه نظرا لأنه لا ينفق به ما حر من دليل الردقال والامة لرا دعت ان فلا باعتقني وشهدا انها حره قبل ادل دعوى ليس شرط هنا اقول فعل هذا ينبغي ان يكون الخلاف المذكور في القس على قول حرج اما في قولهما فيبغي ان تقبل في القن في رواية واحدة كافي الامة اذ الدعوى ليس بشرط في القن ايضا ضد ما كالم ولد ادعى حرية لاصل وشهدا ان فلانا حره قبل ترد وقيل تقبل لانهما شهدا باقل مما ادعاه ادعى انك قبضت من مالي جلا بغير حق وذ كرفي حقه وشيعة وشهدا ان هذا الذي هو ذواليد قبض جلا من فلان غير المدعى قبل حتى يجبر على الا حضا ولانه ادعى انك قبضت من مالي ولم يقل قبضت مني فإضافة الشهود قبضه من غير المدعى لا يكون ناقضا لشهادته بترويج الاب لا يقبل من اليه القبول تقبل اذ السكاح معاوضة فتسكون الشهادة بالاحباب شهادة بالقبول وكذا لو شهدا أحدهما انه ابن نجس وبنت ابن زين واوشهدا الآخر انه ابن باذن خودر ابا بن داد تقبل وكذا لو شهدا أحدهما انه باعه منه وشهدا الآخر انه اشترى منه وتكون الشهادة بالشرع اشهادة بالبيع

● (الفصل الثاني عشر فيما تباع فيه الشهادة بلا دعوى وفي الشهادة بالتسامع وفيه الشهادة على النفي) ●

الشهادة على النفي بالامه وبالطلاق تقبل حسبة بلا دعوى ولا يشترط حضور المرأة والا لانه ولكن بشرط حضور الزوج والمولى (طع) تحضر المرأة ليشير اليها الشهود (ذ) لو اقرهما عدل ان زوجهما ماتا وطلعتا ثلاثا فاعل الزوج ولو اقرهما فاسق تحيرت وفي انجاب العدل بوجبه انما يعتمد على خبره لوقال عابته ميتا وشهدت جنازة لا لوقال اخبرني بخبره وباقي تمامه ولو شهدا عندهما طلاقا او الزوج حاضر ليس لما ذلك ولكن لا تمكن زوجها وكذا لو سمعت انه طلقها واتكرر زوجها وحلف فرددتها عليه القاضي ليرسها المقام معه

● (الفصل الثاني عشر فيما تباع فيه الشهادة بلا دعوى وفي الشهادة بالتسامع وفيه الشهادة على النفي) ●

ويبقى

على الاتخذ بالرجل

من قبض منه وان أنكر دفع العبد والمواصي للمولى انه ملكي فان ١٦٩ أقام اليانة اتم ملكي قبض منه الا اذا أقام

المدعي عليه بينة فان عسدا
دفع الى خفيته يندفع دعوى
المالك منه مندة بكي مال
دنكري غصب سكود
وتحواجه خود دادونديه
قائب شدخدا و بومال
مرحواجه بنده دعوى مي
كندكه بنده تو مال مي بكر
صداحت وتباداده تو من
ده وخواجه مقرات كه
ملك مدعي ليت ويندنه من عين
اده لست سمع الدعوى وان
كان العبد غائبا بخلاف ما اذا
توافقا هل ان المال وصل
اليهم من جهة عبد المدعي لاه
ثم توافقا له مودع من جهة
القائب اما هنا المولى يزعم
ان المال اخذ من عبد نفسه
والمولى فما اخذه من عبده
لا يشعور ان يكون مودعا او
غاصبا بل يكون اخذ على
جهة التملك فان تصب حكما
كما اذا قال ذرا اليد هذا المال
ما التماشتر بتمن فلان ولوقال
ذواليد هذا المال اودعني
عبدي فلان ولا ادري اهلوك
اولا وصدقه المدعي ان عبده
اودعها يا و اقام المدعي بينة
انه ماله يقضي له ويدفع المال
اليه لسان ما اخذه المولى من
عبده يكون على وجه التملك
فان تصب حكما الاب والوصي
والقاضي على كون ايداع مال
الغدير ينظر في ودية

وينبغي ان يقتدي بما لها او تهرب و اذا هر بت فلها التزوج بالحد مائة لا قضاء (فن) نبي
اليها زوجها فتزوجت ثم اخبرها ان خزان زوجها ساقى فلو صدقت الخبر الاول لا يمكنها
تصدق الخبر الثاني ولا يطل نكاح الثاني وسعها المقام معه وقيل لو كان الخبر الاول
صدقا وكبرها صدقة لا يفرق بينهما وبين الثاني (من) لو اخبرها واطيعت زوجها
او برده او بتقليبها قبل لها التزوج ولو سمع من هذا الرجل احوال له ان شهد لانه من
باب الدين فيثبت خبر الواحد بخلاف النكاح والنسب (ص) والاخبار عندنا في المرأة
كالاخبار عندها (بن) لو اخبرها به عدل او كان خبر عدل فانها باكيها بمن زوجها
بعد لاق ولا تدعى انه كتابا ام لا الا ان اكبرها الحق فلا يباس بالتزوج (ي) لو
اخبار الحاكم بشكامة رجل في حق قته بكلام لا يصدق في القضاء انه لم يرد به صدقه او
بابا انه امرته وهو يعرف ذلك الرجل اولا يعرفه قال م رجحوا خبره عدلان ينبغي ان
يحتجده ويطلبه انشد الطلب حتى ينظر في امره ولو اخبره واحد عدل واكبره به صدقة
قالوا لي ان يطلبه وان لم يطلبه وجبت ان يكون في سعة ولو اخبره من لا يدري صدقة
ولا كذبه فليس عليه طلبه (ط) ولو شهد انه ابان امراته فلا ينفقها ثم يطلقها وقال
الزوج ليس اسمها فلانة وشهد ان اسمها فلانة فالقاضي يفرق بينهما وما بينهما عتي
الامة فلو شهد انه امره وان اسمها كذا وقالت لم يجر في فالقاضي يحكم بعقها
والشهادة بصحة المصاهرة والا لا ولا الظاهر بدون الدعوى تقبل بشرط حضور المشهود
عليه وقيل لا تقبل بدون الدعوى في الا لا ولا الظاهر والشهادة بالقول بدون الدعوى
قبل ترد وقيل تقبل لان الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالقول فلا يشترط فيه
الدعوى كطلاق وعق امة والشهادة بعق الحق لا تقبل عند حرج بدون دعواه خلافا
لها (قش) ان خلاف ح في الشهادة بالعق المحاصل من جهة مولاه اما لو شهد لانه
حر الاصل تقبل بلا دعواه وفاقا اذا الشهادة بغيره الاصل شهادة بغيره بامه والشهادة
بغيره بامه شهادة بغيره التزوج وهي حق الله تعالى فتقبل حسبية كما في الطلاق
والعناق للامة (شعب) الصحيح ان دعوى القن شرط عند حرج في ربه الاصل ايضا
والاستانضاي لا يمنع صحة الدعوى والشهادة لافحمة الاصل ولا في العتي العارض (ط)
لا يخلف على حق القن حسبية بدون الدعوى وفاقا وفي حق الاستانضاي بدون
الدعوى قبل يخلف وقيل لا فيما لم عند الفتوى وشهادة هلال رمضان بدون الدعوى
تقبل عندهما وينبغي ان اشترط الدعوى عند حرج وقيل يشترط لفظ الشهادة وقيل
لا في شهادة الفطر والاخصى بغير لفظ الشهادة كذا (فقط) وفي (قش) شهادة هلال
رمضان تقبل بلا دعوى بخلاف عيد الفطر وفي هلال الاخصى اختلاف المشايخ لانه اجتمع
فيه حق الله تعالى وحق البسد فقاسه بعضهم على رمضان وبه منهم على هلال الفطر
(عده) في هلال رمضان لا يشترط الدعوى ولفظ الشهادة كاسترا الاخبارات وفي هلال
الفطر ينبغي ان تشترط الدعوى ولفظ الشهادة كعتي القن والوقف عنده (فقط)
ينبغي ان لا تشترط الدعوى في هلال رمضان كعتي الامت والطلاق عند الكل وعتي

الصبيبة في الماء لاضمان عليها فرق ١٧٠ بين هذا وبين النصب والفرق ان الوديعة امانة فلا يضمن بالهلاك ولا كذالك

النصب المودع اذا وضع الوديعة على يد ابنه الصغير لا يضمن لو هلك اذا كان يعقل ويضبط المحفظ ولا يشترط ان يكون في عياله والمحصل ان في المرأة والولد الصغير لا يشترط المسكنة والثقة حتى انه يدفع الوديعة الى ابنه الصغير الذي ليس في عياله لا يضمن لان نديبه الى الاب وان لم يكن في عياله لكن يشترط ان يكون الصغير فادوا على المحفظ وكذلك لو دفع الى امرأته وهي تسكن في محلة أخرى ولا يتفق عليها فلا ضمان عليه لو هلك كذا في المحيط وكذا الربعث الوديعة على يد ابنه الصغير لا يضمن وان لم يكن في عياله وان كان الابن مدركا كان في عياله لا يضمن القاضي اذا قبض أموال اليتامى أو اودع ومات بمهلا ماتي في مسائل أدب القاضي أو شأ الله تعالى والله اعلم

هـ (في مسائل العارية) ذكر في التوازل ليس لوالد الصغير ان يعير متاع ولده الصغير فرق بين عير من المأذون له فان له ان يعير والفرق ان اعارة المأذون له من توابع التجارة فاما اعارة الاب مال الصغير فليس من توابع التجارة في مال الصغير في عارية التبنيم وذكروا في باب المعرفة من يبيع عشرين الجاهل وان الاب والصبي يملكان بيع

الغن عندهما على قول ح وح ينبغي ان يشترط كافي حتى القن وهل يشترط حكم الحاكم ثبوت الرضا في كل هذا في الكتاب ويخفى ان لا يشترط حكمه بل يكفي ان يامر الناس بالصوم بالخروج الى المصلى للعبد (فصل ط) في تجزئ الشهادة بالتسامع والشهرة على الاملاك واسبابها كبيع ومدة وصدة وتجاوز الشهادة بتسامع وشهرة في اشياء منها النصب حتى لو سمع من الناس ان هذا فلان ابن فلان القاني وسعده ان يشهد به ولو لم يجرى الولادة على قرائن موطن يق معرفة النصب ان يسعده من جماعة لا يتصور تواترهم على الكذب عند ح وح وصدها واخبر به عدلان يكفي وقد مر في فصل الاشارة ان القنوي على قولهما ومنها النكاح حتى لو رأى رجلا يدخل على امرأة وسمع من الناس انها زوجه وسعده ان يشهد انها زوجه وان لم يجرى العقد (مض) شهدا بنكاح فسا لهما القاضي هل حضرهما في العقد فقال لا فلا شهدا تقبل لانه يحمل لهما الشهادة بالنكاح بتسامع او بنا على انهما راياهما يسكنان في موضع وقيل لا تقبل لانهما لما لم تعان العقد تبين للقاضي انهما شهدا بتسامع ولو شهدا وقالوا معنا لا تقبل فكذا هذا (فقط) شهدا بنصب او نكاح وقالوا سمعنا من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل وقيل تقبل وفي (هذه) اشارة الى ان القبول امر محلي ما ماتي ومنها القضاء حتى لو رأى رجلا قضى له رجل بحق من الحقوق وسمع من الناس انه قاضي هذه البلدة وسعده ان يشهد ان قاضي بلد كذا قضى فلان بكذا وان لم يجرى تقليد الامام اياه ومنها الموت وسمع من الناس انه مات او اعم صنعوا به ما يصنع بالموت وسعده ان يشهد بعموته وان لم يجرى وسمع م وح اذا خبرك واحد عدل بالموت بسعدك ان تشهد به وأما في النسب فلا سعدك ان تشهد به حتى يشهد صدك عدلان وهذا عندهما على قول ح وح على ما يقع في القلب كذا روى عن ح وح انه لا يحصل ان يشهد بالنسب حتى يسمع من العامة والجواب في النكاح والقضاء كجواب في النسب وفرغوا جميعا بين هذه الثلاثة وبين الموت فاكفوا بخبر الواحد في الموت دون هذه الثلاثة وافرق ان الموت يتحقق في موضع لا يكون فيه الا واحد فلو قلنا به لا سمع الشهادة باخباره ضاع الحق بخلاف الثلاثة لان الغالب فيها ان تكون بين الجماعة أقول الغالب ان الموت يكون بين الجماعة ايضا أقول هذا التعليل يدل على ان لا تبطل الثقة لولم يشهد على طلب المواثبة فانه قد يتفق انه يسمع البيع في موضع لا يكون فيه من يشهد فلو بطلت الثقة بدون هذا الاشهاد ضاعت الحقوق ولزم المحرج (فقط) والصحيح ان الموت كنكاح موضره لا يكتفي فيه بشهادة الواحد ومن المشايخ من قال لا فرق بين الموت وبين الثلاثة وتوابعها اختلص الجواب لاختلاف الموضوع وموضوع مسئلة الموت انه اخبر مواعده ولم يذكّر العدل في الثلاثة فلو كان الخبر عدلا في الثلاثة ايضا حل له ان يشهد ثم في الثلاثة اذ

(قوله وقد مر في فصل الاشارة) أقول أي الفصل التاسع في أو آخره

قال النبي وفي متفرقات طارئة بالخبر للاب ان يعبر ولده هل له ان يعبر ١٧١ مال ولده اختلاف الشايخ فيه قال

بعضهم له ذلك وماتهم على انه ليس له ذلك في اول وكالة شمس الا ثمة الخولاني رحمه الله تعالى وفي فوائد صاحب الحيط ذكر شمس الاغنة في كتاب الو كالة للاب ان يعبر ولده الصغير وليس له ان يعبر ماله قال وتاويل هذا اذا كان ذلك في تعليم المحرقين دفعه الى استاذي لم يلمح المحرق ويصدم استاذي اما اذا كان بخلاف ذلك لا يجوز وفي طارئة الفتاوى الصغرى صبي استعار من صبي شيئا كالة روم والقاس وصحوه فاعطاه والمستعار لعبر الدافع فهلك في يد الصبي ان كان الدافع ماذن له لاشي على المستعير انما يجب الضمان على الدافع لانه اذا كان ماذونا له صح النفع منه فكان الملاك حاصل بالتسلط ولو كان ذلك الشيء للاول لا يضمن الثاني ايضا المساقاة وان كان الصبي الدائم مجبوروا عليه يضمن هو بالدفع ويضمن الثاني بالاخذ ايضا لان الاول خاصه والثاني خاصه الغاصب ذكرو في العدة ولو استعار الوصي دابة من رجل ليعمل به امن احوال النبي بخا وزالحمد الذي ذكره حتى صار غاصبا وصعبت الدابة فالضمان في مال النبي ورويت في آ خرباب مكاتبة الوصي من عيار صدر الاسلام

ثبت الشهرة عندهما بخبر مدلين يجب الاخبار بلفظ الشهادة كذا (خذ) وبه خذ (ص ش) وفي الموت استثبت الشهرة بخبر الواحد بالاجماع لا يجب فيه لفظ الشهادة بل يكفي مجرد الاخبار (عده) ولا يجب ان يتلفظ الخبر بالوت بلفظ الشهادة عند من يشهد اما الذي يشهد عند القاضي فيتلفظ بلفظ الشهادة وفي الثلاثة التي شرط فيها عدلان ينبغي ان يشهد قبا عدلان عنده بلفظ الشهادة حتى تجوز له الشهادة بالتسامع (ط) لو شهد اجموته فان اطلاقها تقبل ويحمل على سبب يطلق لهما الشهادة وهو الشهرة او المعانة ولو لولا لاسمعنا من الناس ولم نعان موتة فلو لم يكن موتة مشهورة لا تقبل وقفا ولو مشهور اقبل وقبل لا والشهرة لا تثبت بقوله لاسمعنا من الناس اذا السماع قد يكون من واحد غير عدل او من جماعة غير عدل (قظ) الشهرة الثريفة ان يشهد عنده عدلان او رجل وامرأتان بلفظ الشهادة من غير استشهاد ويقع في قلبه ان الامر كذلك (ط) لو لا ان شهد ان فلانا مات اخبرنا به من شهد موتة عن موت به قيل لا تقبل في الاصح كذا (عده) وقيل لا تقبل لكن راي عينا يسه يتصرف فيه تصرف الملاك حل له الشهادة على الذي اليد ولو شهد عند القاضي انه ملكه لا نارا يسه يسه يتصرف فيه تصرف الملاك لا تقبل كذا هذا قد عثرنا على روايه انه يجوز ان تقبل (ي) لو قال ان شهد انه مات باقر بقيقه وتولم تاتها تقبل قال وكذا لو قال دفنا او شهدنا جنازة تقبل لانه لا يدفن ولا يوضع على الجنازة الا الميت فكانت شهادة اجموته وهما مسئلة عجيبة لا روايه لنا وهي انه لو لم يعان الموت الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يفتى به وحده قالوا لا يخبر به عدلا منه فاذا سمع منه حل له ان يشهد بموته وشهدان معا يفتى ولو جاء خبر موت رجل من ارض اخرى وصنع اهله ما يمنع على الميت لم يسع احد ان يشهد بموته الا من شهد بموته او سمعه عن شهد بموته لان مثل هذا الخبر قد يكون كذا وبه بعد المساقاة اب ذلك فلا يعتد عليه حتى يخبره فتمنع معانة الجملة في (ط) وفي (سك) انما يعتد على خبره لو لم يكن منهما فيه بان لم يمكن من ورثته ولا موصي له والا فلا يعتد على خبره لانه يجرب نفعنا فيكون

(قوله لو قال ان شهد ان فلانا مات اخبرنا به الخ) اقول قال شيخ الاسلام القرني وفي البرازية ولو شهد اجموته وقال اخبرنا بذلك من تتق به فالاصح انه تقبل الشهادة وكذا ذكر الخصاص ايضا وفيه اختلاف المشايخ رضي الله تعالى عنهم كذا لو قال ان شهدنا دفنه او جنازته او الموت كافتل اه قلت وفي البصر الرائق قال وفي البرازية قالوا الموت كافتل وله او القتل كالموت كما في خلاصة المفتين والخزائن فظاهر ان الشهادة على القتل بالاسماع جائزة وهو باطل لانه مشكل لترتب القصاص عليها وفيما شبهه فلا يثبت بها ما يندري بالشبهة ولو اذن من اوضحه الى الان وقد ظهر لي ان التفتيه انما هو في خاص وهو جواز اعداد الملة اذا اخبرت بقتله كونه للتزوج وان كان السياق يخالفه وكذا نذر ارض الخبرين عندهما بقتله وحيا به اه كلام القرني

ابي اليسر رحمه الله تعالى في انساب المسئلة ان بعض اصحابنا قالوا ان الوصي لو اخذ دابة انسان فاستعملها

حقيقة وحكم فلا يجب أن يضمن النبي كما في الغائب وفي متفرقات غايه الذخيرة استعار وجعل من غيره شيئا فدفع ولده الصغير المجهود عليه ذلك الشيء إلى غيره عارية فضايع ضمن الصبي الدابة وكذلك المدفوع إليه لأن الأول غاصب وكذا الثاني وفي ذواوي أبي بكر محمد ابن الفضل وجه الله وحجل استعار ذوا ولده صبي فصرفه هذا على وجهين أمان أن يكون الصبي مضطربا فعلم عليه أولا مضطربا في الوجه الأول لا يضمن لأنه لم يضمن وفي الوجه الثاني يضمن لأنه ضبيع ومن استعار دابة فرداه مع عبده أو أجزه لم يضمن والمرد بالاجبر إن يكون صانعه أو مشهورة لأن المدفوع إن يحفظه يضمن في عياله فكذا للستبر لأن العين أمانة تختلف ما إذا كان الاجبر ميا معة لأنه ليس في عياله وكذا إذا ردها مع عبده أو أجزه لأن المالك عارية به وقيل هنا في العبد الذي يقوم على الدواب وقيل فيه وفي غيره وهو الأصح وإن رداه مع ابنه ضمن في آخر عارية الهدية ولورد العارية على يد ابنه الصغير إن كان قادرا على الحفظ لا يضمن وإن لم يكن ضمن وإن كان كبيرا إن كان في عياله لا يضمن وإن لم يكن يضمن كما في الوديعة والله أعلم بالصواب (في مسائل الهبة)

منها كفاق (طلم) شهد بعبه. دل وأمره عدلة يسعه أن يشهد بعبه (فحس) تجوز الشهادة بالشماع إذا سمع من المهدوق القذف أو من نسوان لو صيدوا كانوا أصدقاء ظاهرا ولا حاجة لمجوز الشهادة عند التسامع إلى أن يسمع عن هاهل للشهادة ولو سمع من الصبيان لم يجز له أن يشهد لأنه لا يصدق قوله وهذا في حق صبي كلامه لا يعتبر أما لو كان الصبي مجرأ فيجوز له أن يشهد إذا أخبره مثل هذا الصبي وفيه انما تجوز الشهادة بعبه بسماع لو كان الرجل معروفا مشهورا بأن كان عالما أو من العمال أما لو كان تاجر أو من هو مثله لا تجوز الشهادة إلا بحيان كذا ذكره (ش) ولا يظفر بهذه الرواية في غير فتاواه وفيه ولو شهد رجل بعبه وأخبر بعبته فلما تأخذ بقوله من كان عدلا منهما أيما كان ولو كانا عدلين تأخذ بقوله من يجبر بعبه لأنه ثبت العارض (ط) شهادة الدخول بسماع قبل لأنه يتعلق به أحكام معروفة من نسب ومهر وصدة وأحصان بخلاف الزنا حيث لم تجز الشهادة به بسماع لأن الزنا فاحشة وأشهادها بالمهر بسماع تقبل فلهذا ذكر في (ح) من خرج قوم خرجوا من بيت رجل فآخروا من في الخارج إن فلا تقرب وجبت على كدام من المهر وسع الخارجين أن يشهدوا أن المهر كذا وكذا ولو قالوا نحن من الذين شهدوه يقولون أن المهر كذا لا تقبل (ند) من م د ح أن الشهادة بالمهر بسماع لم تجز والشهادة بالوقف بشرائطه لم تجز بشهرة وسماع لا رواية لهذا واختلف فيه المشايخ قيل قبل قبل وقيل لم قبل على أصل الوقف لا على شرطه وهو الأصح إذا شتر أصله لأشراطه ولو شهد بالوقف وصرح بالتسليم تقبل والشهادة بتقيل لا تجز عندنا بشهرة وسماع خلافا للشافعي والشهادة بولا لم تجز بشهرة عند ح د ح ما لم يبين غير برمولا وهو قول س د ح الأول وعلى قوله الأخير قبل وقول م د ح مضطرب (مح) العتق كالولا اختلافا (سك) شهادة الردة بسماع لا تقبل وشهادة المالك بسماع لم تجز عندنا لا في فصل واحد ذكر في (بق) وفي (ط) شهد أن أباه مات وتركه ميراثا إلا أنهم لم يدركوا الميت لا تقبل لأنهما شهداء بالميت بسماع لم تجز (فصل في الشهادة على النبي) في الشهادة لو قامت على الأثبات وفيها نفي بأن يقول هذا غلامه نتج عنه أو هذا بنته نتجت عنه ولم تزل ملكا له قبل تقبل اختلف فيه المشايخ والأصح قبولها كذا (فوق) (ص) شهد أنه أقرضه م كذا أو وضع شيئا في مكان كذا فبرهن المدعي عليه أنه لم يكن في ذلك اليوم في مكان كذا الأولان وكان في مكان كذا لا تقبل لأنهما قامت على النبي لأن قولهما كان في مكان كذا نفي معني ولو كان اثباتا مصورة إذا اقرض نفي ما قامت عليه البيينة الأولى (سك) شهد عليه أنا سمعناه يقول المسيح ابن الله ولم يقل قول النصارى قيامت امرأته وهو يقول وصلى يقول قول النصارى قبل البينة وتقع الفرقة ولو قال سمعناه يقول المسيح ابن الله ولم نسمع منه غير تردد الشهادة ولا تقع الفرقة ولو شهد بخلع أو طلاق بلا استثناء بأن قال أنت هذا غلامه خال لا استثناء أو خال ولم يستثن لا يقبل قول الزوج وتعلق ولو قال لم نسمع منك غير كلمة الخلع والملاق كان القول للزوج ولا يفرق بينهما إلا

الدين فان كانا سوا يكره هكذا
ذكر في بعض المواضع ومن ان
يوسف رحمه الله تعالى انه لياس
به اذا لم يرد الاضراء بالآخر
وذكر في بعض المواضع ان
كان التفضيل بسبب زيادة ربه
فلا يباس بذلك وان كان في البر
سوا لا ينبغي له ان يفعل ذلك
وان كان في ولد فاسق لا ينبغي
له ان يعطيهما كثر من قوته
كيلا يصير معياله على المعصية
وفي العميون واذا كان له ابن
وفت اراد ان يرهما فالأفضل
ان يجعل لذكر مثل حظ
الانثيين هند محمد رحمه الله تعالى
وعند أبي يوسف رحمه الله جعل
بينهما سوا وهو المختار لأن
الأناث وورثته وان وهب ماله
للابن كله حاز في القضاء وهو
أتم نص عليه محمد رحمه الله
وقد صرح ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال في مثل هذه
الصورة اتى الله قال محمد رحمه
الله في الأصل كل شيء وربه
لابنه الصغير واشهد عليه وذلك
الشيء معلوم في نفسه فهو جائر
والقبض منه ان يعلم ما فيه له
وشهد عليه والاشهاد ليس
بشرط لازم فان الهبة تتم بالأعلام
تكن ذكر الشهاد على وجه
الاحتياط تحرقا من جهود باقي
الورثة بعدموته واذا أرسل
عبده في حاجة ثم وهبه لابنه
الصغير صحت الهبة ولو لم يرجع
العبد حتى مات الوالد لم يعد له ولا يصير ميراثا عن الوالد كذلك لو وهب عبدا أجاز له

أن يظهر منه ما يدل على صحة المخلع من قبض البسمل أو غير مفيد يثبث يكون القول قولها
وهذه المسئلة عما تقبل فيه الشهادة على النفي (فت) لو امن الامام أهل مدينة فاختلطوا
بأهل مدينة أخرى وقالوا كنا جميعا فشهدوا ومن غيرهم لم يكرهوا وقت الامان
فيما تقبل الشهادة (ج) قال في حوله من اجماع العام فقال بحجت فشهدا انه ضحى العام
يكوفه لم يعتق وقال مروح يعتق وذكروا (ص) قول مروح مع ح وح ولم يذكروا
مروح قول من فيها وقيل هذه المسئلة بناء على مسئلة اشتراط الدعوى في شهادة عتق
الغن أقول فعل هذا الروضعت المسئلة في الامسية يعني أن تمتق وفاقا لذواتها العتق
لا تشتط (ب) الشرط يجوز ان يات به بينة ولو كان نفيها كالمقال لقسه ان لم أدخل
الدار اليوم فانت مروح من القن انه لم يذخره يعتق قيل فعل هذا لوجعل أمرها بيدها
ان ضر بها بغير جنابة ثم ضر بها وقال ضر بها بجنابة وبرهنت انه ضر بها بغير جنابة
ينبغي أن تقبل بينتها وان قامت بينة على النفي قيامها على الشرط كما ينبغي في مسائل
الامر باليد (ص) حلف ان لم يمتحى صهره في هذه الليلة فمأرأى كذا فشهدا انه حلف
كذا ولم يحسه صهره في تلك الليلة وطلقت امرأته تقبل لانها على النفي صورة على اثبات
الطلاق حقيقة والعبرة للقاء صدلا للصورة كالمشهدا انه لم يمتحى واستثنى وشهد آخر ان
اسلم ولم يستثن تقبل بينة اثبات الاسلام ولو قيسا بنى ادفع ضلها اثبات اسلامه (ف) (ق)
ادعى انها امرأته فالتا انى مطلقة ثلاثا لا يملك قال كرفان رجز يكره دو ابن فاشاعات
بغير ذكر ذلك توثيقا فانت طالق ثم ثاومضى ذلك اليوم ولم يات بها وبرهنت على ذلك
تدفع الخصومة ولو برهن المسلم اليه ان السلم فسد لانه لم يذكر الاجل تقبل لان (شخ)
قال تقبل على الشرط ولو كان نفيها (ص) الواو لو كان يجب بشيرة فجد وجدته وأخ
وأخت لا يعطى شيئا لم يبرهن على جميع الورثة أو يشهدا انها لا يعلمان وارثا غيره
لان اذ الاخ والاخوة تعلق بشرط الكلالة وهي من ليس له والد ولا ولد عالم ثبت هذا
الشرط بنص من اليهود لا يرث ولو قالوا وارث له غيره يقبل عندنا لا عند ابن ابي ليلى
لانها ما جازا فلا طريق لها الى معرفة نفي الولد وانما العرف فان مراد الناس به لا نعلم له
وارثا غيره فشهدا على النفي قبلت لاسر من أنها تقبل على الشرط ولو نفيها وهذا
كذلك اقيامها على شرط الارث ولو كان الواو يرث من لا يجب باحد فلو شهدا انه وارثه
ولم يقولوا وارث له غيره أولا نعلم تسلم القاضي زمانا يوما أن يحضر وارث آخر فان لم
يحضر يقضى له بجميع الارث ولا يثبت ولا يكفل عند ح في المستثنين يعني فيما
قالا لا وارث له غيره فوجب ما لا نعلمه والاصح من مذهبه وعندهما يكفل في المستثنين
ومدة التلوم مقوضة الى رأى القاضي وقيل حول وقيل شهر وهذا عند مروح وأما
احد الزوجين لو أتت الوراثة بينة ولم يثبت انه وارث له غيره فعند مروح ومحكم لهما
بأكثر الصديقين بعدا تسلم الزوجان التصف للزوجة الرجوع وعند مروح ومحكم لهما
بأقل الصديقين الرجوع ولما التفتن (ط) والشرط على الظن الارضاع بنفسها فاقضته
بطين شاة فلا يبر لها ولو اختلفا القول لم يجمع بينهما استحسانا ولو برهن أهل الصبي على

العبد حتى مات الوالد لم يعد له ولا يصير ميراثا عن الوالد كذلك لو وهب عبدا أجاز له

من ابنه الصغير فقام من ردا
الهبة ذكر المسألة في الجامع
بمختلف ما اذا باع عبداً بتمام
ابنه الصغير حيث لا يجوز وقد
ذكرنا الفرق بينهما في مسائل
الاباق من هذا الكتاب وفي
المنتقى من ابي يوسف وجه
الله لو تصدق بعبد أتى على
ابنه الصغير لا يجوز وروى
المعلى عن ابي يوسف انه يجوز
فحصل عن ابي يوسف في المسألة
روايتان وإذا كان العبد في
يد رجل ودية ووجه صاحبه
من ابنه الصغير يجوز بيعه
الاب قابضاً لانه بيد موده
ولو هو بغيره في رجل آخر
بغصب اورهن او شراء
فلهذا اوجب البيع بشرط
الخيار بشرط لا يجوز ولا يصير
الاب قابضاً لابنه الصغير
يتبعض هو لا وفي فتاوى ابي
الليث رحمه الله تعالى رجل
وهو دار الابنه الصغير والدار
مشفوعة بمشاع الواهب جاز
وروى عن ابي حنيفة رحمه الله
ان الواهب اذا كان في الدار
وكان فيها مشاع الواهب
لا يجوز وفي المنتقى من محمد
رحمه الله رجل وهو دار الابنه
الصغير وفيها ساكن باع قال
لا يجوز ولو كان بغير ابرار وكان
الساكن هو الواهب جاز لان
يد الساكن نائبة عن الموهوب
بصفة اللزوم فيمنع القبض فيمنع
تمام الهبة بخلاف ما اذا كان
بغير ابرار وبخلاف ما اذا كان السا

ما دعوها فلا جبر لها وتاويل المسئلة ان يشهد انها رضى عنه بلين شاة لا بلين نفسها أما
لو اكتمل بقولهما ما الرضى عنه بلين نفسه لا تقبل شهادتهما لقيامهما على النفي مقصودا
بخلاف الاول لان النفي قد دخل في ضمن الاثبات ولو لم يكن هنا قبضة لكان أولى

﴿ الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه ﴾

(ط) القضاء بالوقف قبل يكون قضاء على الناس كافة حتى لو برهن المتولى على وقفه
أرض وحكم بها على ذي اليد ثم ادعى آخر انها ملكه لا تجمع دعواه فعمل كقضاء بصحوبة
الاصل وقيل لا حتى لو ادعى آخر انه ملكه يسم بعمل كقضاء بالملك (فش)
الدعوى في الوقف على المتولى يجوز ما القاضي لو ابرر رجلا بان يرد دار الوقف مشاهرة
فهو وليس يصح منه لأنه مكمل القاضي بالادستقلال وليس بماذن في الخصومة فلم يجز
خصومته الا اذا اذنه القاضي بمخصومته الماذون في الاستقلال ليس بمثل والمتولى من
يلي التصرف في الوقف وكذا لم يجز الدعوى على اكار الوقف وبغير الوقف وكذا على شلة
دار الوقف وبغير الوقف اذا ثبت انه اكار وقفه داران ومتول ذلك وايد ولو برهن على
الوقف فبرهن الخارج على الملك يحكم بالملك الخارج فلور برهن المتولى بعهده على الوقف
لا يسم لان المتولى صار مفضيا عليه من يدعي تقي الوقف من جهة وعند سرح
قبل بدنة ذي اليد على الوقف ولا تقبل بدنة الخارج على الملك كمن ادعى قنا وقال
ذو اليد وملكى وبرزنه فانه يقضى ببينة ذي اليد وقفاً وبقولهما يفتى وقية ادعى
ملك كافى دا برسد متول يقول وقفه زيد على مسجد كذا وحكم به للادعى فلوا دعى متول
آخر على هـ الادعى انه وقف على مسجد كذا من جهة بكر قبل اذا المقضى عليه هو زيد

﴿ الفصل الثالث عشر في دعوى الوقف والشهادة عليه ﴾

(قوله وقيل لا حتى الخ) أقول هو الصحيح المقضى به صريحه في العواكه البديرة (قوله)
وليس بماذن في الخصومة) أقول أى في دعوى الدار (قوله والماذون في الاستقلال
ليس بمثل الخ) أقول فيه علم ان المخا على الوقف ليس يصح لمديه اماناً من ادعى من
المستغنين الا بقاء فهو خصم كالمكيل يقبض الدين أقول وسيد كرق في الفصل الرابع
والثلاثين في أحكام الموكله يقبض دين فبرهن على الايقاع يقبل وليس الدين
كعين في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما وقف في السكل الدين والعين سواء
دعوى بعد اطر وقال ونبيل اجارة الدار وقبض الفقه ادعى بعض السكان أنه غفل الاسرة
لموكله وبرهن بوقف ولا يحكم بتبعض ابر حتى يحضر القسائب أقول ما في غرو افاق قولهما
وروايه الحسن عنه لا قول ابي حنيفة المشهور واخو كيل بعض الفقه وكيل يقبض الدين
وقولهما أيضا رواية الحسن عن ابي حنيفة تامل (قوله اقالة داران) أقول أى مستحق
غلة الوقف فقط فارسي (قوله ولو برهن المتولى) أقول أى الذى تولى بعده (قوله)
وبقولهما يفتى) أقول أى يقول ابي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى

لا ينه الصغير دارا وهو ساكن
فهي يعني الواهب لا يجوز كراهو
روايته عن أبي حنيفة رحمه الله
وعنه أيضا رجل تصدق بأرض
وقد زرعها على ولد الصغير
جاءوا كان الزرع لغير الأب
باجارة لا يجوز وروى المحسن
ابن زياد عن أبي حنيفة
رحمه الله في رجل تصدق
بداره على ابنه الصغير وله فيها
متاع وهو ساكنها أو كان فيها
ساكن بغيرها ولم يفرقها
جازت الصدقة وإن كانت في
يد رجل باجارة لا يميز الصدقة
وقيل جوابه في الصدقة فيها
إذا كان فيها ساكن باجر أو غير
اجر يوافق جوابه في الهبة
وجوابه في الصدقة فيها إذا كان
هو الساكن أو كان فيها متاعه
يخالف جوابه في الهبة فتدبرونا
عن أبي حنيفة رحمه الله في الهبة
إذا كان الواهب في الدار أو كان
فيها متاع الواهب إن الهبة
لا يجوز وسئل الفقيه أبو جعفر
عن امرأة وهبت مهرها الذي
لها على زوجها لابنه الصغير
وقبل الأب قال أنا في هذه
المسألة واقف ويحصل الجواز
كن كان عنده صدر رجل ودية
فأبى الصدوق منه مولا ابن
الودع فانه يجوز وسئل مرة أخرى
عن هذه المسألة فقال لا يجوز وقال
الفقيه أبو الليثويه ناخذ وفي
قول الشيخ الإسلام برهان الدين
أمر أبا جعفر كرم الله وجهه

الواقف لا مطلق الواقف (فقط) أرض يديه وأرض أخرى بسدأ خرافدعي رجل
ان هاتين الأرضين وقف عليهما فمعهما جده على أولاده واحقاده أبدأ ما تسالوا واحد
الرجل ثاب وبرهن المدعي على الحاضر لوشهدا انهما ملك الواقف وقتها جميعا
وقفا واحدا وذكر شرط الواقف حكم على الحاضر بكون الأرضين وقفًا إذا حضر
هنا بصير خصم ساعن الغائب فصار كاحد الورثين لوشهدا انه وقف وقتين متفرقتين
يقضى بوقفية ما في يد الحاضر فقط قال روح وفي المسئلة نوع اشكال أقول فخذ كرم
في الاصل ويذهب أن يحكم بوقفية ما في يد الحاضر في الوهبين جميعا لأنه المحقق باحد
الورثين واحد الورثة إنما يصير سماعن البقية إذا كان العين يديه حتى لو ادعى عيننا
من التركة على وارث ليس العين يديه لا يسمع وفي مسئلتنا إحدى الأرضين بيد الغائب
فكيف يقضى بوقفيتهما على الحاضر والمسئلة في (قث) بنى مبيدا واتخذ
أرضه مقبرة وأبى خافا فادعاه رجل وأبى غائب فقي قضى على بعض أهل المبيد فقط
قضى على جميع أهل المبيد وما الممان فلا حتى يحضر بانيه لانه لا بد للممان من ان
يؤكل احدا يقوم بأموره كذا (ند) وفي (جس) ادعى كرمًا فآخذوا اليدانه وقف الكرم
بشرائطه ولا يثبت له في خلقه فليأخذ القيمة لو نكل لا يأخذ الكرم (ذ) ادعى دارا
فقال ذواليدانه وقف على الفقراء وأبى فقهم صح أقراره ويكون وقفًا ولو أراد المدعي
تخليقه لياخذ الدار لو نكل لا يحلقة وقفا إذا العين صار مستهلكا بصير وقفًا ولو أراد
تخليقه لياخذ ذالقيمة فعلى قياس قول روح وس لا يحلقة بعد أقراره بالوقف لأنها
لا يمتنان قيمة العقار على قياس قول روح بحالقه وان نكل يأخذ منه قيمة موقفيته بقول
روح كذا لا يمتنان هذه الحيلة تدفع العين عن نفسه وعلى هذا الواقف بالدار لابنه الصغير فقد
ذكر في مسائل الاستحلاف وقفه في نفسه فادعى آخرانه له وأقر به ورثته لا يطل
الوقف وضمنوا قيمته من تركه الميت ولو أن يسكر وأفله تخليقه هم لا يأخذ القيمة أما لو أراد
تخليقه لياخذ الوقف فلا يمين له عليهم كذا (جس فقط) وقف على فقراء استولى عليه ظالم
لا يمكن أخذه منه فادعى الموقوف عليهم على واحد منهم انه ما عمن هذا الظالم وسله وهو
ينكر فلهم تخليقه لانهم ادعوا عليهم معنى لأقر به لزمه فاذا أنكر يحلف فاذا نكل قضى عليه

(قوله أرض يديه وأرض أخرى بيد آخر) أي قوله لا بد للممان من أن يؤكل أحدا يقوم
بأموره أقول اعلم أن هذا الحكم الذي هو تدعى القضاء إلى الغائب منسوب إلى الفقيه أبي
جعفر كرم الله وجهه في الاسماء وفقد كراهته مشكل وقد أنشأ الرازي وصاحب الذخيرة
والمواف إلى ضعفه ومخالفته للقواعد أيضا اندهما قد احتملت أن تكون بالميراث
وأن تكون بالشرع وقد صرح المؤلف في الفصل الرابع أن أحد المالكيين بالشراء
لا ينتسب خصم ساعن الآخر في الشيء الواحد حتى يقضى على الحاضر بالنصف فقط
فكيف بالشئين اعني الضيعتين فتعين تضعيف ما قاله الفقيه أبو جعفر وان يسكون
المذهب خلاقه فليحفظ ذكره الشيخ زين ابن نجيم

واحالت بالثمن لابنها الصغير طريق الانعام والصلوات الابن يكون الثمن كله لمراته ولا

يكون ميراثا عن الابن ولو قال

قبول ولو اتخذ ولد له الصغير

ثيابا ثم اراد ان يدفع الى ولد

آخري ليس له ذلك الا ان يبين

وقت الاتخاذ فان عارية له لان

المستحق في الباب التعارف وفي

العرف يراد به البراءة الصلة

لكن الاعارة تتجمله فاذا بين

وهو والا فلا وكذلك واتخذ

المكينة ثيابا ثم ابقى فاراد ان

يدفع اليه غير مولود اراد الاحتياط

بين انها عارية حتى لو ابقى

امكنه الدفع الى تلميذ آخر

كتب هذه الجملة من الذخيرة

البرهانية وتوالت في مناهي

الاجابات وفي هبة المقتطو

وهب دارا لنبه الصغير ثم

لا يه الصغير ايضا ولو دفع الى

ابنه لا تصرف فيه الابن

يكون للاب اذا اولدت دلالة

التحليل ولو فرس كرما وقال

اهرس هذا الكرما باسم ابني

الصغير فلان لا يكون هبة ولو

قال جعلته باسم ابني فلان

فهذا هبة وتوان لم يرد الهبة

بصدق ولو دل جعلته لابني

فهذا لاشك انه هبة هذه الجملة

في المقتطو وفي اول هبة الذخيرة

سئل نعم الدين النسي وجه الله

عن من قال ابن زمين ينام فلان

فرقتا لا وسيد نخوذ كردم

فاجاب انه لا يصير لابنه بهذا

القدر ثم قال وسدت في الزادات

عن مجد وجه الله تعالى انه لو

كان لرجل ابن صغير او كبير ممتو

بقية وسكذ الوهر هنا اذا الفتوى في نصب مقار الوقف بالضمن نظر الوقف مكان
 الفتوى في نصب منافع الوقف بالضمن نظر الوقف فيشترى بقية مقارا آخر فيكون
 على سبيل الوقف الاول لانه بدل الاول كذا (جس) وهذا يدل على ان دعوى الوقف
 من الوقف عليه يصح (فقط) ارض بيده وضمها لمكبر من قوم انه وقف عليهم حكم
 بالوقف فيؤخذ منه وهذا صريح ان دعوى الموقوف عليه يصح (فش) ادعى الموقوف
 عليه انه وقف عليه ولو ادعى القاضى يصح وفاقا وبغير اذنه ففيه روايتان والاصح
 انه لا يصح لان له حقا في القلة لا غير فلا يكون خصما في شيء آخر ولو كان الموقوف عليه
 جماعة فادعى أحدهم انه وقف بغير اذن القاضى لا يصح رواية واحدة وفيه ان مستحق
 قلة الوقف لا يملك دعوى قلة الوقف ولما عالج كما المتولى ولو كان الوقف على رجل معين
 قبل مجوز ان يكون هذا المتولى بغير اطلاق القاضى اذا لم يحدده وبقى بانه لا يصح
 لان حقه اخذ القلة لا التصرف في الوقف ولو نصب الوقف أحد ليس لاحد من الموقوف
 عليهم خصوصية بلا ذن القاضى (عده) لا تسمع الدعوى من الموقوف عليه (فو) تسمع
 وبلا ذن يبقى والموقوف عليهم لم يملكوا اجارة الوقف وقال (جر) لو كان الاجر كله
 لا تصرف عليه بان كان الوقف لا يستمر وغيره لا يشترك في القلة فيشترط مجوز وهذا في
 الدور والحوادث وأما الاراضى فلو شرط الواقف تقديم العشر والمخرج سائر المئون
 فليس للوقوف عليه ان يجرها ولو لم يشترطه يجب ان يجوز ويكون المخرج والمئنة عليه
 وهو نظير ما روى عن أبي يوسف رحمه الله انه لو كان الموقوف عليه متعديا فقاموا واخذ
 كل منهم ارضا فزوجه بنفسه قال س رحمه الله ان كانت الارض مشربة جاز مهاياتهم
 ولو كانت خرجية لم يجز كذا (فقط) وفي (فش) ادعى انه وقف فأنكر وقال اليد
 فصالحه على مال لم يجز اذا الصلح كبيع وليس للمتولى بيعه واستبداله ولو دفع المتولى شيئا
 الى ذي اليد واخذ الدار الوقف يجز ولو لم يكن له بيعة على انبات الوقف والموقوف
 عليه لو لم يملك ذلك لم يجز لانه ليس يخصم والمتولى لو فعل ذلك يجز اذا الموقوف عليه
 فعله لياخذ الدار اما المتولى فلو فعله من ماله لا يستلحق الوقف فيدفعه ماله ولا ياخذ
 الدار (يس) شري دارا فتخذ مسجدا ثم ادعى رجل فصالحه بالي المسجد ورجل من
 بين أظهرهم المسجد فهو مجز ادعى دارا فحكم له بها ثم ادعى المتولى ان العرصة وقف
 وجره فلان المدهى ادعى الدار بنائه لا تقبل بيعة المتولى والا فالعرصة وقف والبناء
 للمدهى لانه استقرت العرصة لالبناء فلا يملك فيه ملك المدهى بلا حجة (فص) ادعى

(فوقه) ادعى انه وقف فأنكر ذواليد فصالحه الخ) أقول في التاخرائية تغلقان
 الفتاوى العتابية ولوشهدوا على بقعة متصلة بالمسجد ما منه وشهد آخرون انها من
 الطريق فالمسجد أولى لانه أحص ويصنع ذلك مسجدا اه وقد اقيمت احكام من هذه
 لوشهدوا على بقعة متصلة بالطريق انها منه وشهد آخرون انها وقف على كذا قال الوقف
 أولى لانه أحص وتجعل وقفا على الجهة المذكورة والله تعالى أعلم

لتجليل وان من قال لانه ابن
مال ترا كردم او قال بنام تو كر
دم او ان تو كردم او كلام
يعبري بجهار انه تجليل من الابن
وفي المتقير رجل وهب او
تصدق بداره على ابنه له
احدهما صغير والاخر كبير
قال ان بعض الكبير جازت
الهمة والصدقة لما جعلا في
هبة الجمارع في القنوى اذا
وهب داره من ابنه له احدهما
صغير والاخر كبير قال محمد
ابن سلة رحمه الله الهبة فاسدة
قال القتيبي ولا اشكال ان
عندنا حين فوجوه الله لا يجوز
كالوكنا كبيرين وعندهما لا
يجوز هذه اختلاف ما لو وهب من
كبير بن وسلم اليماود كرفي
الفتيس انه لا يجوز وعند الكل
وفي فوائد بعض الاثمة رجل
دفع خمسة دنانير الى أم بنته
الصغيرة وقال اجعلي لها جهازا
ثم اراد الابن ان يرجع واخذ
تلك الدنانير اثنى صاحب
الخطبة انه ليس له ذلك لانه هبة
الصغيرة وقال غيره من الفقهاء
له ذلك لانه تو كبر كالقول
اشترى جهازا قال صاحب كتاب
الاحكام في الفقه كتبت الى
ظاهر الدين المرقيني في رجل
له ارض مزروعة بذرة في يد
مزارع وهبها له ارض من ونده
الصغير مع حصته من الزرع هل
يخصر وهل يفتقر الحال بين ما اذا
رضي المزارع بالهبة وبين ما اذا

ضبعة انها ملكه باصلها وينها وقضى له ثم اقر ان اصلها وقف والبناء ملكه بطل
الحكم والدعوى قال (صط) ينبغي ان يسأل القاضي انها وقف من جهتك ووقفها
بهذا ما حكى لك او وقف من جهة غيرك لو قال من جهتي لم يطل الحكم ولو قال من جهة
غيري يطل ادعى انها ملكي وورثتها من ثم ادعى ان ابي وقفها على لانهم للتناقص
وكذا لو ادعى الوقف او لا ثم ادعى ان لا تقبل الا اذا اوفق وقال وقف ابي لكن لم
يلزم عند (ح) رحمه الله خات ابي فخذ تقبل كذا (قش) وفيه ادعاهما لنفسه ثم
ادعى انها وقف لا تنوع والعمر من الجواب انه لو ادعى الوقف بسبب التولية يسمع
لا مكان الترفيق اثنى العادة بضاف الله باعساو التصرف والمقصود فلا تناقص
كوكيل ادعى لنفسه ثم لم يره تقبل باعها ثم ادعى اني كنت ووقفها او قال وقف على
لا يسمع وليس له تخليف المشتري اما الورهن تقبل كمالا لو شهد بجمرة الامة تقبل
بلاد دعوى ادعى المشتري على بائعه ان المبيع وقف تقبل في الاصغر وينقص المبيع
ولو لم يقل البائع انها وقف على ذكر في (قن) انه لا يصح هذه الدعوى اصلا افول
على ما مر الورهن تقبل كافي حرية الامة ينبغي ان تقبل هنا ايضا الورهن اقول انما
تقبل في هذه الصورة لان المدعي ليس يتول ولا يستحق للوقف فهو اجني بالنسبة الى
دعوى الوقف بخلاف ما لو كان متوليا او مستحقا فيه وما ذكره هو وجه للاصغر لانه
لا يتوقف سماع البينة على صحة الدعوى في الوقف وفيه خلاف معروف يتامل عامر
قريب قال والتولي لو ادعى صح ولو لم يكن تثمة لم ياسبب القاضي متوليا وينت
الوقفية وبسرد الثمن كذا (هده) وفي (نقذ) باعها فادعى انه وقفها قيل لا يخلف
خصمه اذا تخليف بعدد حجة الدعوى ولم يصح للتناقص ولو يره من قبل رد تناقص
وقيل تقبل اذا تناقص بين حجة الدعوى والدعوى ليس بشرط لبينة الوقف اذا الوقف
حق الله تعالى وهو التصديق القلة لا تجب فيه الدعوى كبدنة الطلاق وعق الامة
الا نألو كان الموقوف عليه مخصوصا لم يدع لا يعطى من القلة شيئا بصرف جميع
(قوله ادعى المشتري على بائعه الخ) اقول قال في التاخرائية ناقل عن الختيس ادعى
مشتري ارض على بائعه ان هذا الارض وقف وقد بعتهما في اياها البائع بغير حق قال
ليس له هذه الخاصة انما ذلك لا تولى فان لم يكن هناك متول فالقاضي ينصب متوليا
فيخاصم ويثبت الوقفية فاذا ثبت الوقفية ظهر بطلان البيع فيسرد المشتري الثمن من
بائع وفيها ايضا ناقل عن السفة سئل عن اشترى من آخر ارضا وقضاهم ادعى على
البائع ان هذه الارض وقف على كذا وقد بعته ما ليس له يبيعه وبقيت الثمن مني
بغير حق فعليك ان ترد الثمن على له له الخاصة تهول له ان يخلفه الله تعالى ما تعلم
ان الارض التي بعتهما في ارض وقف كذا وليس عليك رد الثمن على قال لا ولا يصح
المقصود الا لا تولى والوجه في ذلك ان يخصام المتولي في ذلك وان لم يكن له ما يتول
ينصب القاضي رجلا يخاصم فاذا ثبت الوقف ظهر بطلان البيع فيسرد المشتري الثمن
المؤدي الى البائع

مردى زو نحو يشن به ستر سر خود
دم را بن مرد مرد حکم ابن مسلم
حه باشد اجاباً **حکرا بن**
دادن زدر بيسل هبه بود
باشد زو فلش اسر سر زود و لا شى
لورده و شرط فاسد و هذا الشرط
لا يميل اليه و في هبة فتاوى
القاضى ظهير الدين اذا ذهب
لصغير هبه ففوض الاب او
الوصى الواهب من مال الصغير
لا يجوز لانه تبرع فاذا اقبل
التفويض كان الواهب على
رجوعه و في فتاوى رشيد الدين
زوج ام صغير زرع في ارض
الصغير لاجل الصغير يكون
هبة و يصير الصغير قابلاً
لاتصال البذر ملكه و هو الارض
وكذا الزوج اجنبي في ارض
الصغير لاجله فاذا اقام الموصى
بينته على انه زرع لاجله
بقرارداته زوجه لاجله كان
للموصى ان ياخذ ذلك رجل
وهب عبداً صغيراً فشب اى
صار شاباً وصار عبداً طوبى لالا
برجع فيه لان الزى يادق
البدن تمنع الرجوع وان كانت
تمنع العيه و في فتاوى القاضى
ظهير الدين وفيها ايضا ان كان
على عبد دين وهو صغير فوهب
صاحب العبد العبد للصغير
فقبل الوصى وقضى سقط
الدين فان وجع الواهب بعد
فلش يعود الدين وفيها ايضا
سبله على مملوك وصيه دين
وهب الرضى المملوك للمصبي
جائز و بطل دينه فلو اراد الوصى ان يرجع في هبه روى هشام

الفه الى الفقراء اذا البينة قبلت لمحق الفقراء فلا يظهر حكمها الا في حقهم وقيل ينبغي
ان يفصل المحبوب لو كان الوقف على قوم بايعانهم لا تقبل البينة بالادعوى وفاقاً ولو
على مسجد او على فقراء تقبل عندهما الاعتداح ووجه الشك في كره (بس) هذا التفصيل
وقال هكذا فصل الامام الفضل وهو المختار (قش) قال بمضمون لم يجز بيع الوقف ولو
مصلحة بمحكم او الا يصح باع ثم ادعى انها كانت ملكاً فلان تمنع ولو باع فتاوى ادعى
انه كان حراً لا يمنع بيعه فاسمالة الوقف على هذا ولو باع امة ثم ادعى انه حرها
قبل ان يباعها تمنع ولو شهد اهل بائعها بصرها فقبل بيعها فعلى ويطل البيع لالو
عبد اما لم يدع العبد ولو سرقنا شراؤه ثم ادعى تحريرها فقبل بيعه وطلعت منه سماع لانه
دعوى الدين حقيقة لانه يدعى ان يبيع المحر لم يجز فاقضه دين عليه لا غن (ن) برهن
من باعه انه وقفه قبل البيع وقبل ويطل البيع وادس للمشرى خمس المبيع فقبله ولو لا
بينته لانه قاله وللمشرى وفيه لو برهن المشتري انه كان وقفاً على كذا الا يقبل لانه
اساع في نقص ماله من جهته ولانه ليس بمضم في دعوى الوقفية عن الموقوف عليه
واقول فهو ليس بمضم في اثبات الوقف لانه ليس بمثل ولا مستحق وساع في نقص
ماله به وكونه بما لا يفتى لانه دخله هنا اذا لم يثبت له التناقص حتى يحتاج
للتوفيق بذلك ولا يفتى ان هذا على الاختلاف الا بنى اقول الوقف فصل صغير
المشتري وهو مستقل به فهو عاين فينبغي ان تقبل كافي طلاق وعتاق وقوله ليس
بمضم الخ لا يصح لان المشتري برهن بدالش فهو خصم تمنع دعواه كافي التبرير برهن
المتولى على المشتري ان الداد وقف كذا اذا اراد المشتري ان يرجع فقبله على بائعه فقال
بائعه كان كذلك لكن لما مات الواقف وقعه ورثته الى ارالى القاضى حكم بطلان الوقف
فوقع الداد في صبي من الارث وبرهن فينبغي ان يصح ويندفع به دعوى الوقف وبنى في
بد المشتري متولى ادعى انه وقف على كذا ولم يذكر الواقف قبل تمنع وقيل لا مال يذكر
اثر الوقف عند حوم رجهما الله اذ الوقف عندهما احسن اصل المالك على ملك الواقف فلا
يضمن ذكره فلا يكون اثباتاً لمجهول (فقط) الشهادة بالوقف بلا بيان واقف تقبل
بقوله باع ثم ادعى انها كانت ملكاً فلان تمنع اقول في التاخر انيسة ادعى رجل انه
باع داراً بعد ما وقف اختلاف المشايخ فيه والاصح انها لا تمنع دعواه كذا لو ادعى انه باعه
وهو واقف فتمثل فانه يخالف لما هاتم راجعت نسخة صحيحة فقرأتها تمنع فالحق ما تحرف
النفق والله الموفق (قوله واقول فهو ليس بمضم الى قوله على الاختلاف السابق)
اقول هي حاشية عليها بعد قوله الاتى كافي التبرير (قوله حكم بطلان الوقف الخ)
اقول وفي البرازية من الدعوى في المتوفات ادعى عليه وقف ضعه وبرهن وقال المدعى
عليه هو لم يلم الى المتولى وقد حكم بطلان هذا الوقف فلان ابن فلان الحاكم وبرهن
لا يصح الدعوى لان بينته المدعى اثبتت صحة الوقف بالتسليم وقبضه لاقتضائه وجود
الشرايط وبينته المدعى عليه تنفيه وقوله قضى بالبطلان لا يتم ولا بد من ذكر كيفية
الوقف لانه بما يكون موصى به ولم يذكره في المحضر اه

وجها لله في صبي له على
ملوك وصحبه دين فوهب
الوصى المملوك للصبي حاز
وبطل دينه فان اوداد
الوصى ان يرجع في هبته فله
ذلك ثم قال بعد ذلك ليس له
ذلك لان المملوك قد زاد خيرا
حين سقط عنه الدين وينظر
في المحام في الفتوى وفي هبة
التبليس وذكر في مختصر
القنطوري واذا واهب الاب
لابنه الصغير هبة ملكها الابن
بالعدو ذكر في الذخيرة قال
مجدد حقه الله في الاصل وقبض
الاب والمجد الهبة على الصغير
جائز سواء كان الصغير في
صياهما او لم يكن فاما غير
الاب والمجد نحو الاخ والعم
وسائر القربايات القياس ان
لا يملكوا قبض الهبة على
الصغير وان كان الصغير في
صياهم وكذا الوصيا هؤلاء
لا يملكون القبض اذا لم يكن
الصغير في عيالهم استحقاقا
ويعلمون استحقاقا اذا
كان الصغير في عيالهم وكذلك
الاجنبي الذي يعول اليقيم
وليس للقيم احد سواه حازه
قبض الهبة عليه استحقاقا
ويستوي في هذه المسائل
التي ذكرنا اذا كان الصبي
يعقل القبض او لا يعقل وهذا
كاه اذا كان الاب ميتا او حيا
ولكن غايته منقطع ما
اذا كان حيا حاضرا والصبي

(فحس) لا تقبل (عده) ينبغي ان تقبل لو كان قد عاين ولو ذكرنا ان لا يقبل
لو قد عاين يقبل لو كان قد عاين ولو ذكرنا ان لا يقبل لو كان قد عاين
فادعي المتولى انه وقف على كذا مشهور وشهدا كذا شاهدان او انه يجوز اذا شهدا
على اصل الوقف بالشهرة يجوز في المختار ولو كان الوقف على قوم باعيانهم واما على
الشروط فلا هو المختار كذا (في) وفي (فحس) تقبل الشهادة على الشهادة في الوقف
وكذا شهادة الرجال مع النساء وكذا الشهادة بسماع ولو صرح به اذ الشاهد عما يكون
سنة شهرين منه وتاريخ الوقف ما مسنة فيبين القاضي انه شهد بسماع فاذا لا فرق
بين سكوت واصحاب بخلاف سائر ما يجوز فيه الشهادة بسماع فاهما لو صرحا بهما
شهدا بسماع لا تقبل ولو شهد بوقف على نفسه او على احد من اولاده وان سفلوا او على
آبائه وان علوا لا تقبل وكذا الوشدة على نفسه وعلى اجنبي لا تقبل لا في حقه ولا في
حق الاجنبي ولو شهدا احدهما انه وقف على زيد وشهد الاخر انه وقف على عمرو وتقبل
وتصرف غلته الى الفقراء لهما التقاضي انه وقف ولو شهدا انه وقف على فقرا مجبرانه
وهما من جبرانه الفقراء تقبل الا يجوز ان ليس بالرازم وكذا الوشدة انه وقف على فقراء
مسجونين وهما من فقراء التقاضي انه وقف وكذا الوشدة اهل مدرسة بوقف المدرسة تقبل ولو وقف
رجل كرامته على مسجد لقراءة القرآن او على اهل المسجد وشهد اهل ذلك المسجد على
وقف الكرامة فهد فقبل شهادة اهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة اهل
الهبة على وقف تلك الهبة والمشايع فصولا فيما قالوا اهل المدرسة لو كانوا ياخذون
الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادةهم وان كانوا لا ياخذون تقبل وكذا اهل
الهبة وكذا الشهداء على وقف مكتوب وللشاهد صبي فيه لا تقبل وقيل في هذه المسائل
كاه لا تقبل وهو الصحيح لان كون النقيب في المدرسة وكون الرجل في الهبة ليس بالرازم
بل يقتل وشهادة اهل المسجد تقبل لا بهم ليحرمهم هذه الشهادة نفع اشهدا
انه وقف ارضه ولم يحددها ولكننا نعرف حدودها قال هلال لا تقبل قال ابو زيد قال
انهم انصروا على قولنا نعرف حدودها ولم يبينها اموالنا بيناها تقبل ولو شهدا انه وقف
حصته من هذا الدار او الارض وجهه لا خصته بميز البيع ولا تقبل عند حوم وجهها
الله على قياس مسئلة البيع وهي ما يباع حصته من الارض ولم يعلم المشتري حصته لم
يميز البيع عندهما خلا لا في يوسف (عبث) وقف نصفه او نحوه مشاعا حار (هند)
من رحمه الله ولو قال وقت حصتي ولم يسمها قال استحسن ان اجبره لو ثبت الواقف على
اقراره بالوقف والا فلا ولو شهدا عليه بالوقف وبقدر حصته منه وسماه تقبل وبحكم
(قول له لا تقبل الخ) اقول وهو الصحيح كما في البرازية وهما رتبته اشهدوا انه وقف ولم يبينوا
الواقف تقبل قال الامام ظهير الدين هذا اذا كان الوقف قد عاين وقيل لا بد من بيان
الواقف على كل حال وهو الصحيح انتهى (قول له فاذا لا فرق بين سكوت واصحاب الخ)
اقول ينبغي ان يكون خاصا بما هو قديم لان الهبة في ذلك

في حال هؤلاء الذين ذكرناهم هل يصح قبض هؤلاء الهبة على الصغير لم يذ كر هذا

التصل في الكتاب ايضا الا انه
 أحد سواء حاله قبض الهبة
 عليه وهذا الشرط يقتضى أن
 لا يصح قبض هؤلاء اذا كان
 الاب حاضرا وذ كر في المجد
 أيضا انه لا يملك القبض على
 الصغير اذا كان الاب حيا ولم
 يفصل بين ما اذا كان الصغير
 في عياله أو لم يكن فظاهر
 ما دام انه يقتضى ان لا يصح
 وذ كر في الام اذا وصيت له
 عبد او اشهدت في ذلك واوبه
 ميت جاز قبضه او هذا الشرط
 يقتضى ان لا يصح وفي هبة
 كتاب الاحكام واحاله الى
 الجامع في الفتاوى صبي
 في جهره وهبه هبة قبضها
 الم وله وصى الاب لا يصح
 وذ كر في الصغيرة التي يبيع
 مثلها وهي في عيال الزوج
 انه ان قبضت هي او قبض
 الزوج جاز هذا الاطلاق
 يقتضى ان يبيع القبض من
 الزوج حال حضرة الاب في
 المشايخ من سوى بين الزوج
 والاب والمحد والام والاخ
 الذي يعول الصغير وقالوا
 يصح القبض من هؤلاء على
 الصغير وان سكتان الاب
 حاضرا وما ذكر من الشروط
 وقع اتفاقا في الكتب واليه
 مال نفع الاسلام على البرهوى
 رحمه الله تعالى ومنهم من فرق
 بين الزوج وغيره وقال يصح
 قبض الهبة من الزوج عليها
 حال حضرة الاب ولا يصح قبض غيره حال حضرة الاب

بالوقف ولو شهد باذنه ولم يعرف حصته اجبره القاضي بان يسمى حصته فالقول قوله
 فيما سواه ويجوزكم بوقفيته ولو مات الواقف فوارثه يقوم مقامه فما اقرب له الى
 ان تثبت الزيادة عندنا القاضي فيمكن بما يثبت عنده منه ولو شهد انه اقرب له وقف جميع
 حصته وهو الثلث فاذا هو أكثر بصر جميع حصته وقفا الا ترى ان اصحابنا قالوا لوال
 اوصيت له بثلث مالي وهو الف فاذا هو أكثر فله الثلث كله فاما ما بلغ والا ترى انه لو
 قال اوصيت له بمصنوع من هذا الدار وهي الثلث فاذا هي النصف فله نصفه فكذلك الوقف
 كذا (ذ) وقال البيهقي في الحالف الوصية حتى لو قال له بيع جميع نصبي من هذا الدار
 وهو الثلث فاذا هو نصفه فاليبيع هي الثلث (جف) باع خمسة اسهم من مشرين سواهما
 التي هي نصيبه من هذا الدار فاذا تصد به سبعة اسهم فطبعة اسهم للثري والسهمان
 للبايع ولو تفهم من خمسة اسهم فاشترى بالثاني ان شاء اخذ حصته من الثمن اتركه ولو
 بيده نصيبه وادعى آخر انها وقف واخضر مسكافيه خطوط العدول والقضاة الماضين
 وطلب الحكم به ليس للقاضي ان يقضى بالصلح لانه انما يصحكم بالحكمة وهي البيعة والا لفراد
 لا الصلح اذا لم يخط بمحازورة وكذا لو كان في باب المحاموت لوح مضروب يتعلق بوقفيته
 المحاموت لم يجز للقاضي ان يقضى بوقفيته (فقد) غصب وقف فانقص فما اخذ بقعته
 به صرف الى رتبته لا الى اهل الوقف لانه يذل الرتبة وحقه من الغلة لا في الرتبة
 ولزاد فاصبه فيه شيئا فلو كان محال ليس محال ولا له حكم المال يؤخذ منه بلا شيء ولو
 كان مالا قائما كقرس ونساء امر بقلعه الا اذا حضر بالوقف قبض من القيم او القاضي قبضه
 من غلة الوقف ان كانت والا يبرر الوقف ويعطى من اجره كذا (فص) وفي (جس)
 بنى المستاجر قبضه فزاد قبضه في الغلة لياخذه فلو ابره مشاهرة فاذا جاء رأس الشهر
 فلاحق على فسخ الاجارة فلانها في المشاهرة تنعقد عند رأس كل شهر ثم بعد التسريح يوزر
 الباقي برفع ينشأه لو لم يضر ولو اضر ليس له دفعه لانه وان كان مديكة ليس له ان يضر
 بالوقف ثم ان كان وقعه يضر بالوقف فان رضى المستاجر ان يأخذ المتروكي بناءه للوقوف
 بقبضته متروعا او مبيعا اليهما كان اقل فليقيم ان يأخذه باقل التقيمين لاجل الوقف

(قوله فليقيم ان يأخذ) اقول هل له ذلك جبر الم رضى الباسي قال في العرفي الاحادة
 لكن لا يملكها الاثر جبره على المستاجر الا اذا كانت الارض تنقص بالقطع واما اذا
 كانت لا تنقص فلا بد من رضائه اه غصير يحق قوله لا يملكها الاثر جبره الا اذا كانت
 الارض تنقص الجبر عند النقص وقد قال في الفصل الرابع والثلاثين في هذه المسئلة ولو
 اصطلموا على ان يجعل ذلك للوقف بجن لا يبرر وراقل التقيمين متروعا او مبيعا فيه صح
 انتهى وروى عنهم ظاهرا اشتراط الرضى اذا الصلح لا يكون الا من تراض فاما ان يفرق
 بينه وبين المالك فاتهم صرحوا في باب الاجارة اذا اضر القلم بمثل البناء والغرس جبرا
 على المستاجر اذا انقضت مدة الاجارة ولا وجه له في هذه المسئلة واما ان يحمل على ان وقوع
 الاتفاق وانه ظاهر في قوله ولو اصطلمه والا في قوله هنا ولو لم يرض لا يجبر بل صريح في

المرضى رحمه الله تعالى
ثم شرط في قبض الزوج على
زوجته الصغيرة اذا كانت
تغال بجمع مثلها من اصحابنا
من قال اذا كانت بمحال
بجمع مثلها لا يصح قبض
الزوج عليها والصحيح انه اذا
كان بعولها وهي لا يجمع
مثلها جاز قبض عليها والصغيرة
اذا لم يكن الزوج بها لا يجوز قبض
الزوج عليها ولكن قبض
الولي عليها وقهر الولي في
شرح الطحاوي فقال الولي
ابوه او وصي ابيه ثم جده ثم
وصي جده ثم وصي وصيه ثم
القاضي ومن نصب القاضي
ويجوز قبض الاب المجهة عليها
وان كانت في عيال الزوج وان
كان الصغير قد قبض المجهة بنفسه
جاز قبضه اسقسانا اذا كان
بعقل وهو قول هاشميا
الثلاثة رحمه الله تعالى
وقبول المجهة من الصبي صحيح
اذا انعضت المجهة منفعة في حق
الصغير اما اذا كان فيها ضرر
للصبي لا يصح حتى انه اذا
وهب رجل لصبي عبدا هي او
يرى ما في داره وقبل ان كان
بشترى ذلك منه بشئ فانه
يصح قبوله ولا رد وان كان
لا يشترى منه وتزوجه مؤنة
النقل وتفقة العبد فله رد
ذلك ورد المجهة من الصبي الذي
يعبر عن نفسه صحيح وكذا
قبولها في آخر لفظ خواهر

ولم يرض لا يجبر اذا التملك بغير رضاه لم يجز قيو جوده من غير موافق البناء الى ان
يقتلص ملكه ولا يمنع البناء بمصلحة الاجارة من غير ما لا بد الباقي على ذلك البناء حتى
لا يملك دفعه وفيه حائوت وقف عارته لا حرم في صاحب العماره ان يخرجه بجرمته
فلو كانت العماره لو دفعت يستاجرها كثر مما استاجر كلف دفع العماره وتوجب
من غيره اذا التمس ان اجبر المثل لم يجز الا عن ضرورة ولو كانت لو دفعت لا يستاجر
بأكثر من ثلثه (ن) مثل النسي عن ارض وقف فيه بناء مملوك وكان صاحب
الملك قد استاجر الارض بجرمته يوم مشقة قبل المتولي بعد زمان وزاد جرمته
فان ملك البناء الا بالاجرة الاولى والمتولى الجسد يدلا برضى الاجرة المثل الآن هل
للمتولى ذلك قال نعم (ذ) استاجر ارض وقف ثلاث سنين باجرة هي اجر مثلها
حتى جازت الاجارة فرخصت اجرتها لا تنقص ولو طلت لا تنقص في رواية لان اجر
المثل يعتبر وقت العقد وتنقص في رواية ويجوز رد العقد والى وقت الفسخ لزمه

معارضته فعمل على اختلاف الروايتين وقد قدمنا ما يوافق قوله في الاشياء والنقائر
وفي بعض الكتب لنا طرقة تملكه فقد اطلق في قوله بملكه باقل التميمين فعمل الرضا
وعده ولو اشترط الرضى لما كان مختصا بهذا اذ كل شئ يقول يملك بالرضى ضرر ولو ضررها
فائدة تنبيه بصورة الضرر فلو كان كذلك كان قيسه بغيره بلا ضرر بلا مال في الجبر وفي
القيمة من الوقف بنى في الدار المملوكة بغيره اذن القيم وترع البناء بضر بالوقف بغير القيم
على دفع قيمته الباقي اهـ ومثله في التماوى الراوى لصاحب القيمة وهو صريح في الجبر
وهدم اشراط الرضى فافهم والله تعالى اعلم وفي التاخر امانية فقلنا من الذخيرة استاجر
ارضاً موقوفة وبني فيها حائوتها وسكنها فاراد غيره ان يزيد في القلة فيخرج من المحائوت
ينظر ان كان اجره مشاهرة فاذا جاز رأس الشهر كان للقيم فسخ الاجارة بعد ذلك ينظر
ان كان وقع البناء لا بضر بالوقف وقعه ان شاء وان كان وقع البناء بضر بالوقف ليس له
ان يرفع دعاه للضرر من الوقف بعد ذلك المسئلة على وجهين ان كان المستاجر برضى
ان يملك القيم بناء للوقف بقبضه مائة او مئتين زعمنا ان كان اقل يملك القيم ذلك وان
كان لا يرضى لا يملك وهذا اذا كان البناء بغير ارض المتولى فما اذا كان بارض المتولى كان
البناء للوقف ويرجع الباقي على المتولى بما اتفق وفي الحاتمية وان كان وقع البناء بضر
بالارض والى المتولى ان يدفع اليه القيمة وتوكل البناء لا يجبر المتولى بل يترص صاحب
البناء الى ان يقتلص ماله فيأخذ منى في التولابحية وان لم يرض به المستاجر لا يملك القيم
لانه يملك بغير رضى المالك فلا يجوز نصبي الى ان يحصل ماله (هـ) قوله ولم يرض لا يجبر
(الح) اقول في الاشياء والنقائر وان لم يكن يعنى الباقي متوليا فان كان يعنى البناء
بأذن المتولى ليرجع فهو وقف والا فان بنى للوقف فوقف وان لنفسه او اطلق وقعه
ولم يضر فان اثر فهو المصنع لم له فليترص الى خلاصه وفي بعض الكتب لنا طر
تملكه باقل التميمين للوقف متروعا وقهر متروعا على الوقف اهـ

زاد هذه الجملة في الذخير توفي هبة القناوي العتيقري

فان كان من اقرباء الاب او

معاقفه هو للاب وان كان من
اقرباء الام او معاقفه هو للام
والحاصل ان التعويل في مثل
هذا على العرف والعادة حتى
لو وجد سبب او وجه يستدل به
على غير ما قلنا بقوله على ذلك
وكذلك لا يجوز له ان ينفذ
الى بيت زوجته فاذهب افراده
الزوج او اقرباء المرأة وهذا
كله اذ لم يقل المهدى اهديت
للاب والام في المسألة الاولى
للزوج وللزوجة في المسألة الثانية
ونعذر الرجوع الى قول المهدى
اما اذ لم يتعذر فالقول قول
المهدى في الباب الاول من
الواقعات فلا يهدي للصغير

من المأكولات هل يساح
لوالديه ان ياكلانه روى عن
محمد رحمه الله انه يساح اكثر
مشايخ بخاري على انه لا يساح
وفي كراهية قتادى ومهرقندبان
اذا هدى الفواكه الى الصبي
الصغير يحمل للاب والام الاكل
اذا اراد بذلك بر الوالدين لكن
اهدى للصغير استسأغ
المهدة واذا احتاج الاب الى
مال ولده فان كان في المهر
واحتاج لفقراء كل فقير
وان كان في المغازة واحتاج
لانعدام الطعام معه وله مال
ا كل باقية وقد ذكرنا
المشتبهين في مسائل الكراهية
من هذا المجموع وفي هبة
المقتضا صبي اهدى وقال اني

لكل منهما ولا يخط (قصص) شري يتناو سكنه ثم ظهر انه وقف اول الصغير يجب احر
مشبه مثل بعض المفتين زرع في وقف بلا اذن المتولي يدين دارنده سزا فله واجب
شرب باغلة زرين خيا منكم معهودا ست دران موضع سهيل بلدها ريل قال نسا كندك
وقف را كدام بهتر است شرائه باغلة زرين برداشت ان طلب كيتقد وقال بعضهم
ينبغي ان يجب الثلث او اربع على عرف ذلك الموضع (من) متولى الوقف لشرى بمال
الوقف دارا للوقف اختلف فيه المشايخ فيل: المتخى بالوقف فلا يجوز بيعه وقيل يجوز
بيعه وهو الاصح لان في محبة الوقف والثرائد التي يلزم بها الوقف كالام كنسرا ولم
يوجد هنا (لحم) لو اراد المتولى ان يشتري ضيعة باغلة الوقف لتكون موقوفة على وجه
الوقف الاول فقد وقعت ولم يوجب فيه رواية فقيل يجوز المقاضي ثم اتفقوا على انه لم يجوز
ويضمن المتولى لوقفه لانه يجوز على الوقف شرعا ما يكون فيه همارة الوقف وزيادة لغته
واما ما يكون وقف على ذلك الوجه فهو وقف آخر لان مصالح الوقف الاول الاربي ان
غلته تصرف الى همارة نفسه وما فضل يصرف الى همارة الوقف الاول (قنية) اجتمع من
مال المصدة في فقيل ليس للقيم ان يشتري به دارا الوقف ولو فصل وقف يكون وقفه
ويضمن وقيل يجوز استحسانا وبه اثنى محمد بن سلمة رحمه الله (ص) لو خرب الوقف يجوز
تحويله الى مكان آخر (سك) استبدال الوقف باطل الا في رواية من سرح

فلا يلزمه اجر بالسكنى ذكرهنا انه يجب على اصول علمائنا ان يصير ناصبا ولا يلزمه
الاجرا بل و ذكره الخفاف رحمه الله تعالى في كتابه ان المستاجر لا يكون ناصبا بل يلزمه
اجر المثل وجعل حكمه حكم الاجارة للعاسد فقيل له اتقي بما ذكره الخفاف رحمه الله
تعالى قال نعم و ذكر بعد هذا انه يلزم المستاجر المثل و ذكر قبل هذا اجماعنا لانه
الصغير بدون اجر المثل روى الخفاف رحمه الله تعالى عن احمدنا انه يلزم المستاجر اجر
المثل والله تعالى اهل واغنا اكثرنا في خبر بهذه المسئلة لسارنا من افتاء بعض علماء
زماننا بوجوب اجر المثل على المتولى فلما منسه ان الصغير في قوله يلزمه يعود اليه والله
تعالى اعلم (قوله استبدال الوقف باطل الخ) اقول مسئلة وهي ان الواقف اذا شرط انه
لا يباع هذا الوقف ولا يتبدل به كما هو المتعارف في كتب الاوقاف فهل يجوز للقاضي
ان يستبدل اذا رأى المصلحة في الاستبدال ام لا قال الطرسوسى في ائحة الوسائل اما
فخبر يجهره على ما نقلناه عن هلال فظاهر بل بالمرئى الاولى ان لا يجوز ان يتبدل به
بمسد ذلك لان هلالا قال لا يجوز الاستبدال الا اذا شرطه الواقف واذا لم يشترط فلا يجوز
فينبغي بالمرئى الاولى اذا نص على ان لا يتبدل به ان لا يجوز الاستبدال وعلى
ما نقلناه عن بعض المشايخ وهو رواية عن أبي يوسف فالظاهر انه يجوز الاستبدال
للاضاي اذا كان فيه مصلحة للوقف وان كان الواقف نص على ان لا يتبدل به وذلك
لان ابا يوسف رحمه الله تعالى على في جواز الاستبدال به تعلق ان يخرج الجواب هنا
عليها وهي ان الضرورة قد تدعو الى الاستبدال لان الاضاي ربما لا تخرج من الغلة

ارسل اليك بهذه المدة في جعل له تناول الا ان يقع في قلبه انه يكذب وفي باب العوض من

الموهوب له فكل واحد منهما

ان يرجع فماله وفي معتقات

هبة للصغيرة الاب ادا وهب

عبد الابنه الصغير ثم مات العبد

ثم استحق العبد رجل وضمن

الاب فالاب لا يرجع من كل

حال وان ضمن الابن بعد

الابوع ان جسد الابنه ميتا

لا يرجع عائنه على الاب ان

لم يجسد يرجع صبي او متوفى

وهب له اخوه قبضه له أبوه و

وصيه حاز وعق يخلف

الشرافي يبيع الذخيرة ويأني

بعد هذا في مسائل البوع ان

شا الله تعالى فلو وهب لابنه

الكبير فلا يمس القبض ولا يئنه

الصغير يصح فيكون الاب قابضا

له بكونه في يده وكذا لو كان

هيبه مودع او مستعير او نحو

ذلك ويدأمنه كيف ولو كان

هيبه قابض او مرتهن او مشترى

شرا فاستد الجعير لانه ليس في

يده رد كور في الخصائل وفي

الكافي وكل شيء وهب لابنه

الصغير وانشه عليه مودع

الشيء مودع فهو حارز والقبض

معه ان يعلم ما وهبه له ويشهد

عليه والاشهاد ليس بشرط

لازم فان الهبة تنم بالاعلام

لكذا كذا الاشهاد احتياطا

تقدر ان وجود باقي الورثة بعد

موته والله اعلم

(في مسائل البوع)

الصبي المجهور عليه الذي بمقل

البسح والامراه يتوفى بعه وشراؤه

وقيل يجوز استبدال مال المكن مسجلا (خ) يجوز ولو جوزه الواقف (قصط) قيم الوصف لو باع

ما يفضل من مؤنهما وكذا ما يؤولى الى انه لا يصل شيء الى الموقوف عليهم هذه عبارة

الاصحاب لا يوجب فلو اوقف اذا شرط على الوقف أن لا يستبدل بالوقف حتى رأى المحاكم

المصلحة للوقف في الاستبدال فاجتمع معناه من الواقف ورأى المحاكم والمخالفة بينهما

ظاهرة فترجع الاصل وهو رأى المحاكم وسامه بنظر عمه والله تعالى اعلم وقد اختلف

دلت على ما في موضع جوزه للقاضي بلا شرط الواقف حيث رأى المصلحة فيه

وفي موضع منع منه ولو صارت الارض بحال لا يتغير بها والعقد انه يجوز للقاضي

شرط ان يخرج من المتخاض بالكلية وان لا يكون هناك ربح للوقف بعمره وان

لا يكون البيع ثمن فاحش وشرط في الاسعار أن يكون المستبدل قاضي المجنبة

المفسر بل على العلم والعمل لا يحصل التطرق الى ابطال اوقاف المسلمين

كاهو الخاب في زماننا اه قال شيخنا في بخره بعد نقله ما ذكرناه وينبغي ان يراى شرط

آخر في زماننا وهو ان يستبدل بمقارل بالدراهم والدينار فان ادش هذا انتظارا

وقل ان يشتري به ابدل ثم قال شيخنا قال قلت كيف زدت هذا الشرط والمنقول السابق

من قاضي حار يرد ملتسما في المراجعة يستدل من مسئلة استبدال الوقف ما صوته

وهل هو على قول أبي حنيفة واصحابه اجاب الاستبدال اذا نعت بان سكان الموقوف

لا يتغير به وكان ثم من يرب فيه ووه على يده ارضا او دارا فار بيع يعود نفعه على

جهة الزفق فلا سند دل في هذه الصورة دل أبي يوسف ومحمد وان كان للوقف ربيع

ولكن يرب بخص في استدلاله ان اعطى مكانه بدلأ كتر ربحا منه في سق احسن من

سق الوقف ما عند القاضي أبي يوسف والعمل عليه لا يجوز اه فقد عين العمار

لدل قبل على منع الاستبدال بالدراهم والدينار وفي القنية مبادلة دار الوقف بدار

أخرى انما يجوز اذا كانت في محلة واحدة او تكون المحلة المملوكة خيرا من المحلة

الموقوفة وهي عكسه لا يجوز وان كانت المملوكة كتر مساحة ودهم وقورة لا يحتمل

خوابها في اودن انما من لدنا منها وقلة الرقيات فيها اه كذا ذكره القري وهل يحتمل

الخرب احترار ارض البلدين الذين لا يمتثلان الحراب فانه حائر كاهو نض هلال وفيرة

والسقم انما هيمة والناحية الجانبة كافي الى اموس وهو يوم البلدين والبلتين ولا يخفى ان

المراد به ولم احسن وغير اى هلة ودية ولا عبرة بالافضلية منه ما في بلدن وفي محلتين

لا يحتمل ان الخرب وهذا يسد فاعترض في كلامهم فان هلالا والمخاض وغالب

اصحاب الاودف صرحوا بجوازه في اى بلد شاء فوجب المصير الى ان الشرط ان يكون

أضع من حيث القلة ودوام المنفعة لانهما المقصودان للواقف لا الافضلية وهذا يتبين

بمهل من منع استبدال عقار القدس بعقار اوارمة احد مفسهه معنى الخيرية

والاحسنية تأمل (قوله يجوز ولو جوزه الواقف (خ) أحول وفي الجرائد قولنا لا توفرن

ابن يحجم وأجمعوا انه اذا شرط الاستبدال لنفسه في أصل الوقف ان الشرط والوقف

اجازة الوصي أو القاضى في
فصل البيع الموقوف من
فتاوى قاضى خان وفي باب
المهرأة من بيوع شرح
الطهاوى الصي المجهور عليه
اذا باع عماله أو اشترى أو تزوج
امرأة أو زوج أمته أو كاتب
عبده أو عقد صداق يجهوز عليه ولو
فعله وله فيه في حالة العسر فإذا
فعله الصي بنفسه توقف على
اجازة وائيه في حال عسره
ولو بلغ الصي قبل ان يجهزه
الولى فأجازته بنفسه جاز ولا
يجهوز بنفس البلوغ والأدراك
من غير اجازة بعده وكذلك
الصي لو وكل وكيلاً بمقدم
العقد وفعل الوكيل قبل
الأدراك أو بعده توقف على
اجازته إلا أن الوكيل بالاشراء
ففيه ينقض على الوكيل ولا
يتوقف الا اذا أجاز ذلك
الوكيل بعد البلوغ ثم اشترى
الوكيل بعد ذلك يكون اشراء
له دون الوكيل فكأن اشراء
الوكالة بعد الأدراك بمنزلة
الوكيل ابتداء ولو أن الصي
طلق امرأته أو حالها واعتق
عبده على مال أو غير مال أو
وهب ماله أو تصدق به أو زوج
عبده امرأة أو باع له بمسألة
فاشحة أو اشترى شيئاً بكثر
من قيمته قدر ما لا يتعاقب الناس
في مثله أو غير ذلك من العقود
بماله فله فيه في حال عسره
لا يجهوز عليه فهذه العقود كلها

الوقف بامر القاضى وراى جاز كذا يرى من م (رح) (عده) الواقف لو تقرر الى الوقف
يرفع الى القاضى حتى يفتح الوقف ولو لم يكن مطلقاً وسئل (ع) عن وقف تعذر
استغلاؤه هل للولى ان يبيعه ويشتري بتمنه أم مكانه قال نعم قيل له لو لم يعطل ولكن
يوجد بتمنه ما هو خير منه قال لا يبيعه وقيل لم يجهز بيع الوقف تعطل أو لا وكذا المجهز
الاستبدال به (م) عن م (رح) لو تعطل للقاضى ان يبيعه ويشتري بتمنه فبيعه وليس
ذلك الا للقاضى (ذ) لو ضعف أرض الوقف عن الاستغلال ولو جدد بتمنه أرض هو
أكثر ريعاً منه فليقيم ان يبيعه ويشتري بتمنه أرضها أو أكثر ريعاً منه (عده) شرط أن
يستبدل بأرض أخرى إذا شاء أو شرط أن يبيعه ويشتري بتمنه ما يكون وفيها مكانه جاز
الشرط عند م (رح) جاز الوقف وبطل الشرط ولو لم يشترط الاستبدال بتمنه ما يصير
وقفها مكانه قال م (رح) جاز الوقف وبطل الشرط وقال م (رح) بطل (مع) عن م (رح) مسجد
عتيق لا يعرف من بناء لاهل الهبة يبيعه وصرف ثمنه في مسجد آخر (ج) إذا لم يشترط
الاستبدال أشار في السيرة الى انه لا يملك الاستبدال الا القاضى اذا رأى المصلحة ولو شرط
الاستبدال ولو لم يذكر أرضاً ولا داراً فباع الأرض الاولى كان له ان يستبدلها بغير
العقارات ما شاء من دار وأرض وكذا إذا اشترى الاستبدال في بلد كان له ان يستبدلها
بما يبلد شاء (ت) اجمع العلماء على جواز بيع بناء المسجد وحصره اذا استغنى عنه
(فقط) بيع بناء الوقف جائز بعد الهدم لاقبله وكذا الشجر الموقوف جاز بيعه بعد
القطع لاقبله ولو كان الشجر غير مخر جاز بيعه قبل القطع وبعده باع ما وقفه فكتب
القاضى شهادته على صك البيع لم يكن ذلك حكماً بحصة البيع (مطله) وقف على
قبره فأحتاج بعض قرائبه ورفع الامر الى القاضى ما عطاهم منه لم يكن حكماً ولكنه
بمنزلة الفتوى فله أن يرجع في المستقبل بان يعطى غيره هم من الفقهاء اجمع الغلبة
واما قولنا حكمت ان لا يعطى غير قرائبه فيسئل نفذ حكمه وقيل لا ولو وقف على اولاده
فاستحقاق الغلبة يعتبر يوم الوقف أو يوم حدوث الغلبة فعلى قول عامة المشايخ يعتبر
يوم حدوث الغلبة فالمرجوع من ولده يوم الوقف ومن ولده بعده سواء في الاستحقاق اذا
كان موجوداً يوم حدوث الغلبة وكذلك الوقف على فقراء قرائبه من كان قبره يوم
صحيماً وملك الاستبدال ما بدون الشرط أشاراته لا يملك الاستبدال الا القاضى اذا
راى المصلحة في ذلك ولو شرط ان يبيعه ما يشتري بتمنه أرضاً أخرى ولم يزد صريحاً استحساناً
وصارت الثانية وقفاً شرط الاول ولا يحتاج الى اية اقها اه (قوله) للقاضى ان
يبيعه (الح) أقول وإذا أطلق القاضى بيع الوقف غير المسجل يعنى المحكوم لزومه ولو ارث
الواقف فباع صح لان ذلك يكون حكماً بطلان الوقف فجهوز بيعه ولو أطلق القاضى
البيع لقبره رأى الغير الواوثة لاى لا يبيع يبيعه لان الوقف اذا بطل عاد الى ما شأوا واث
الواقف وبيع مال الغير لا يجهوز بغير ما رى شرعى هكذا ذكره في جميع الفتاوى اه كذا
في منخ الغفار شرح تنوير الابصار

لان هذه العقود لا يحبر لها حالة
الادراك مما يصلح لابتدائه
المقدّم يصح على جهة الانشاء
لا على جهة الاجازة فتحوان
يقول بعد البلوغ وتعت ذلك
العلاق او التناقص فيقيم لانه
يصلح لا ابتداء من نظر تمام هذا
في باب المصراة من يوسع شرح
الطحاوي ذكر في آخر الفصل
الادس عشر من يوسع الذخيرة
الصبي الماذون له اذا اشترى
قريبه فهو وصفي عليه ولا يب
والوصى اذا اشترى قريب
الصبي أو المعتوه لا يجوز على
الصبي والمعتوه وينفذ على
الاب والوصى وإن اشترى
للعنوة أمة كأن استولدها
بالتكاح تلزم الاب نيا ساوفي
الانحسان يجوز على المعتوه
والاصغر هو الاول ان لا يجوز
هذا صبي أو معتوه وهب له
اخوه فقبض له ابراه ووصيه
جاز وعتى عليه بخلاف الشراء
فان وهب له نصفه أو خمس
اثنان اجبره بواقته عليه
لكن لا يجزى الصبي بل يسي
العبد في نصيب الشريك
واجناسه في الثلث الاخير من
وكالة المتقوى وفي مقترقات
يوسع الذخيرة صبي باع أو
اشترى وقال أبا نعيم ثم قال بعد
ذلك لم يكن بالتساكن قال في
وقت يبلغ منه في ذلك الوقت
لم يلبثت الى عبوده ولا يؤقت
له وقت ووقته انسا عشر
منه كذا ذكره في الباب الاول من يوسع الواعفات وها هنا دقيقة

العقد لا يتوقف على الاجازة الا اذا كان لفظ اجازته بلفظ

حدوث الغلبة يعطى له ولو استغنى بعده او كان غنيا قبله (فرض) وقف على اولاده
واولاد اولاده هل يدخل فيه اولاد البنات فيه روايتان وبقي بانهم لا يدخلون
كذا في آخر محاضر (شي) وفي (عده) امام المصنف رفع الظن وذهب قبل مضي السنة
لا يترد منه غلبة بعض السنة والعبر ملوك المصداق ان كان الامام وقت المصداق يوم في
المسجد يستحق فصار كغيره وموت فاض في خلال السنة (فرض) امام المسجد يصرف
اليه غلة الوقف وقت الادراك فاخذ الامام غلته وقت الادراك فذهب لا يسترد منه
حصة ما بقي من السنة كما في فاض اخذ زعمات ويجعل للامام كل الغلة لوقفه
وكذا المحرم في طلبة العلم في المدارس (فرض) وقف لامام ومؤذن فليست وقفا حتى مانا
قائه يستعمل لانه في بني الصلة وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كغيره ولو للامام وقف في
يد الساجر فلم ياخذ الاجرة حتى مات ينظر لوجهه الموتى يسقط لالوجه الامام (ذ)

(قوله) وقف على اولاده واولاد اولاده هل يدخل فيه اولاد البنات الخ أقول قال شيخ
الاسلام القزويني قلت وفي انفع الوسائل انه قد عدى عدم دخول اولاد البنات في الوقف
على الاولاد والاول والعتب والنسل والجنس حيث قال

آل واهل واولاد كذا هب * نسل وجنس كذا ذرية حصروا
فلان دول الاولاد البنات قتل * فماذا كرت تقدمت الذي ذكرها

ثم قال ورايت بعض الناس يقول انه اذا قال على اولادى واولاد اولادى واولاد اولاد
اولادى ان اولاد البنات يدخلون حينئذ من غير ان يقول في المسئلة روايتان وليس
الامر كذلك فان تعليل أصحابنا برده في كونه بطون على ظاهر الرواية فان
تعليل ظاهر الرواية فيما نقلناه من المصنف هو انه جعل العلة لما تضمنه دخولهم كونهم
منسوبة الى آبائهم دون أمهاتهم فعلى هذا لو ذكر خمسة بطون او أكثر لا يدخلون على
ظاهر الرواية لمت وفي وصايا القساوى الصغرى ذكر خمس الاثمة ونحوها زاده ان
ولاد البنات لا يدخل في الوصية وكذا في الوقف في ظاهر الرواية يتوقف رواية انحصاف من
محمد يدخل لكن الرواية منصوصة في الوقف غير ان الوصايا والوقف واحد والقنوى
على ظاهر الرواية وهو صام والقنوى لا يدخل ولاد البنات ذكر انحصاف من محمد بن
ابى حنيفة انه يدخل وفي قساوى الى اليث في الوقف لا يدخل وعليه القنوى اه وفي
الرواية والتميز والمضرات القنوى على ظاهر الرواية بمن عدم الدخول في الوقف
والوصية كانه يبقى شيئا صاحب الجبر الرائق والله تعالى اعلم وفي الرواية الجسمية وحمل
وقف ضمنية على اولاده واولاد اولاده ابدا ما تناسلوا وله اولاد قديم بينهم بالنسبة
لا يفضل المذكور على الاثالث لانه اوجب الحق لهم على السواء واولاد البنات هل
يدخلون في ذلك ذكر انحصاف انهم يدخلون وفي كرفي ظاهر الرواية فانهم لا يدخلون
وكذا لو كان مكان الوقف وصية والقنوى على ظاهر الرواية واولاد البنات ليسوا
باولاد اولاد لانهم ينسبون الى الاب لا الى الام اه والله تعالى اعلم اه كلام القزويني

يكون بحال لا يتصل مشه
ذكر هذه الدققة في قصة
قساوى الفضلى وما يتعلق
بعمرة البلوغ فكسرنا في
مسائل الطلاق من هذا
الكتاب ذكر في الملقط
امراة اشترت ضيعة ولدها
الصغير من مالها لا يجوز
استساقا على الصبي وليس
لها أن تقس من دفع الضيعة
اليه وذكر في الذخيرة
والجنين امراة اشترت
ضيعة ولدها الصغير من
مالها وقع الشراء لادم لانها
لا تملك الشراء للولد وتكون
الضيعة للولد لانها تصير واهبة
والام تملك ذلك ويقع بعضها
عنه امراة اجابت بدهم
الى رجل وقالت اشتر بهذه
الاف هذه الدوا لى الصغير
هذا واول الصغيرى فاشترى
الرجل الدوا وازاد الصغير
ذلك فالدار لشترى والا حازه
يا حله ذكرها في المنتقى قال
في الذخيرة ناويل هذه المسألة
اذا انصف ذلك الرجل العقد
الى نفسه وفي قساوى قاضى
خان في فصل البيع الموقوف
رجل باع ثوبا بغيره بغير امره
من ابن صغير ما ذون نفسه
او من صيد ما ذون له في التجارة
وعليه دين او لادين عليه
ثم اخبر رب الثوب انه باع
ثوبه بكذا ولم يبين عن باعه
فاحاز المال قال بمجدرجه

مات الواقف ثم مات القيم فلما وصى الواقف الى غيره فوصيه عزله ولم يوص الى غيره
فولاة تصب القيم الى القاضى ولا يجعل القيم من الاجانب مادام وجود من ولد الواقف
واهل بيته من يصلح لذلك ولواقام القيم غيره مقام نفسه في عهده لم يجز الا اذا فرض اليه
على سبيل العموم وفي محل آخر وللقاضى عزل قيم نصبه الواقف لو خسر الموقوف وذكر
(ش) القاضى لا يملك نصب وصى وقيم مع بقا وصى الميت وقبضه الا عند ظهور الخيانة
منهما (ص) اذا مات المتولى والواقف حي فنصب القيم الى الواقف لا الى القاضى فلو كان
الواقف ميتا فوصيه اولى من القاضى فلو لم يوص الى احد فالراى الى القاضى كذا
(قذ) وقال وذكر م روح في السير انه الى القاضى (ذ) الواقف اذا شرط الولاية لرجل
كانت الولاية للواقف ايضا وله عزل من شرط ولايته ونصب غيره (قيم) وقف وجعل له
متولى او شرط كون المتولى من اولاد او اولاد اولاد له للقاضى ان يولى غيره موهل يصير
متولى لوفقه اجاب لا (فقط) اذا مات الواقف بطل ولاية القيم الا اذا جعله قضا في حياته
و بعد مماته فحينئذ يصير وصيا وعندهم روح التسليم الى القيم شرط لصفة الوقف فلا
يكون القيم كوكيل فلا يتعزل بعونه الوقف على معلومين يحصى عددهم لو نصبوا متوليا
بلا اذن القاضى لم يجز وهو المختار وما اتفق هذا المتولى في الوقف لا يضمن لانما آجر
الوقف وانته ليس بمتولى صار ضابطا فتكون القسلة له فلا يضمن كذا (فش) وهذا على
ظاهر الرواية والقوى على ان منافع الوقف تضمن في النصب كاجر (فقط) المختار ان
اهل المسجد اذا نصبوا متوليا بلا امر القاضى او نصب ارباب الوقف بلا امر القاضى لم يجز
(عده) قيل الاولى ان يرفع الامر الى القاضى وقال المختارون الاولى ان لا يرفعوا والا لم يصح
انه لم يجز نصبهم المتولى ولا بد من القضاء ولا يشترط حضرة الموقوف عليه بخلاف
نصب الوصى حيث يشترط حضرة الصبي استغنى عنه هيا موصط لبناء مدرسة وقيل ان
يبنى وقف على هذه المدرسة فري بشرائط وجعل آخره للفقراء وحكم قاض بعنه قيل
لا يصح هذا الوقف لانه وقف قبل وجود الموقوف عليه وقيل يصح وهو الصحيح فانه
ذكر في (ن) وقف ارضه على اولاد فلان وجعل آخره للفقراء وليس لفلان اولاد حاز
الوقف وتكون القسلة للفقراء فان حدث لفلان اولاد يصرف ما يحدث من القسلة الى اولاد
فلان فكذا انا بطريق الاولى وتصرف القسلة الى الفقراء فاذا بنى المدرسة يصرف
اليها في المستقبل وبين الاولوية ان بعض المدرسة بل ما هو اصل فيها موجود
وقت الايقاف وهو الموضع بخلاف مسألة الوقف على الاولاد (عده) جعل شيامن
المسجد بطريقا او من الطريق مسجد اجاز وارض الوقف لو كان يجب المسجد يجوز ان

قوله وهذا على ظاهر الرواية والقوى (اقول) وظاهر الرواية اتفق المصنف والوالد الشيخ
خير الدين والعلامة شيخ الاسلام الشيخ محمد الفزى اعني بان اولاد البنات لا يدخلون
في الوقف على الاولاد في الرواية الممتدة كما وقف عليه في قناوى والدوراية فضا الفزى
رحمهما الله تعالى (قوله) جعل شيامن المسجد بطريقا او من الطريق مسجد اجاز (اقول)

الله لا يجوز ذلك الا في صيد الذي عليه دين لان الفضولى

لو كان وكيلًا بالبيع لا يجوز
ضيعة ولولها الصغير بحالها
صلى ان لا ترجع بالخن على
الولد جاز استئصاله وتكون
مشترقة لنفسها ثم تصير هبة
منها للصغير امرأة قالت زوجها
وبينهما ولد صغير اشترى
منك دأوك هذه لا يثبت بكذا
فقال الاب بعتاها لان الاب
لمسا قبل البيع فقد جاز شرها
لصغير فبوزو لو كانت الدار
مشتركة بين الاب والابن
فقال المرأة فلما اشترت هذه
الدار من كذا لاني بحاله فقالا
بعتاها لان الاب لمسا جاز
شرها جاز الدار فقد اذن لها
في شراء الدار اما بعتت متاع
زوجها به دعوته فزعت انها
وصية وزوجها اولادها فزعم
قالت المرأة بعد مدة لم اكن
وصية قال الشيخ الامام ابو
يكر محمد بن الفضل رحمه الله
لا تصدق المرأة على المشتري
وبيعها موقوف الى بلوغ الصغار
فان صدقوها بعد البلوغ انها
كانت وصية جاز بيعها وان
كذبوها بطل البيع فان كان
المشتري غرض في الارض
المشترى لا يرجع المشتري على
المرأة هذا اذا ذهبت المرأة
انهم لم تكن وصية وقت
البيع فان ادعى صبي غير بالغ
انها باهت ولم تكن وصية
وقت البيع يسمع دعوى
الصبي اذا كان ما ذوقه في

من يد من اتي المسجد باذن القاضي وكذا من الدوروا الموانيت ولو كان ملك رجل وضاق
المسجد على اهله تؤخذ ارضه بيمينه كرها وصح من جرحى اللهه وكثير من العصابة
رضى الله عنهم انهم اخذوا ارضين بكم من اصحابها وزادوا في المسجد الحرام (فد)
مسجد جامع واسع جعل المتولى بعضه حائوا المسجد ليجز (ط) لو لم يكن المسجد
او قاف واحتاج المسجد الى العمارة لا باس بان يورجها من المسجد وكر (ش) لو
جعل الطريق مسجد يجوز لا وجعل المسجد طريقا لم يجز جعل طريقا لم يجز جعل المسجد مقبرة
جعل مسجد ولا يجوز للمزور في المسجد فلم يجز جعل طريقا لم يجز جعل المسجد مقبرة
(قصه) القاضي لو اذن اقوم ان يجعلوا ارضا من الكورة في مسجدهم وبنيوا فيه او
يقعدوا حوائت موقوفة على مسجدهم ولوقتت الكورة مضروبا لاضر بل لا يجوز امره
لا لوقتت صلحا لان ارض الكورة تبقى (كعم) المسجد الذي يفتدى في جانب من
الطريق لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق يبدل ان له لودفعه حائط ليعاد طريقا كان
قبله (عجز) وقفه على انه باختياره بطل الوقف ولو جعل ارضه مسجدا على انه باختياره جاز
المسجد بطل الشرط (قصه) قال في حتمته وهبت عشر بن دينار للمسجد كذا لا يكون
وصية ولو قال له المريض لم يكن وصية ايضا ولو سلم الى المتولى لو كان في حتمته يكون
تملكا من جميع المال ولو في مرضه لو كان يخرج من الثلث فكذلك والا فحكمه كوصية
(حو) اوصى بعمارة مسجد كذا ومرضه جاز قال وقتت داري على مسجد كذا ولم يزد
عليه وسلم ملك الشراء الى المتولى ثم استأجر الدار من المتولى فلو سلم انك بدون
الدار بطل الوقف لعدم شرطه وهو التسليم الى المتولى عند م ح ولو سلم الدار اليه
صح وانتي (ضا) على نول س وح انه يصير بلا تسليم فان قال لم اشترط التأييد
ولم اجعل آخره لفقراء يكون عليك المسجد فيتم بالقبض واثبت الملك على هذا الوجه

قال العلامة الغزالي قلت وان جعل شيء من الطريق مسجد اصح كعكسه قال شارحه
الزباني معناه اذ ينبغي قوم مسجد واحتاجوا الى مكان ليتسع فادخلوا شيئا من الطريق
في المسجد وكان ذلك لا يضر بالمساجد الطريق جاز وكذا اذا ضاق المسجد على الناس
وبجبهه ارض لرجل تؤخذ ارضه بالقيمة كرها لما روى عن العصابة رضى الله تعالى عنهم
لمسا في المسجد الحرام اخذوا ارضين بكم من اصحابها بالقيمة وزادوا في المسجد
الحرام وقوله كعكسه اي كمالا فحكمه وهو ما اذا جعل في المسجد من التعارف اهل
الامصار في الجموع وجاز لكل احد ان يرفقه حتى الكافر الاجنب والمحاض
والنساء لما صرف في موضعه وليس لهم ان يدخلوا فيه الدواب اه وهذا باق
ما نقله المصنف عن العدة انتهى كلام الغزالي (قوله) ولو سلم الى المتولى لو كان في حتمته
(الح) اقول وفي الخلاصة رجل في يده ارض اقرق في حتمته انها وقف صدقة موقوفة ولم يزد
على ذلك جاز اقراره وهي وقف وقوله هذه الارض وقف اقرارا بالوقف وقوله ارضي هذه
صدقة موقوفة ابتداء وقف تراعى شرائط الوقف فيه كذا في الخلاصة

قد رد ما باع على الرواية التي تضمن القاصب العقار بالبيع والتسليم امرأة باعته مال ولدها الصغير بغير أمر القاضي ولم تكن وصية اختلوا في ذلك قال بعضهم الولد ان يطل البيع وقال بعضهم ليس له ذلك قيل البلوغ هذه الجملة في بيع قناوي قاضي خان وذكر صاحب الخط في بيع الزادات في باب بيع الوالد والوصي الاب اذا باع عقارا لصغير من اجني بمثل القيمة او بغير فالمسألة على ثلاثة اوجه ما ان يكون الاب محجدا عند الناس او مستورا محال او كان فاسدا ففي الوجه الاول والثاني يجوز حتى لو كبر الابن لم يكن له ان ينقض لان للاب شفعة كاملة ولم يصادف هذا المعنى معنى آخر فكان هذا البيع ظرا فيجوز ولكنه يطل الثمن من والده فان قال الاب ضاع الثمن او انقضت هلك وذلك تنقضا مشك في تلك المسألة يقل قوله هذا الفرع من قناوي قاضي خان وفي الوجه الثالث وهو ما اذا كان الاب فاسدا ان باع العقار لا يجوز حتى لو كبر الابن له ان ينقض وهو المختار اذا كان خيرا للصغير بان باع بضعف قيمته وان باع ما سوى العقار من المتعولات فكذلك الجواب الا اذا كان مفسدا ففي جزايعه روايتان في رواية يجوز يؤخذ الثمن منه ويوضع على يدي هسل

يصح فان التولي لو اشترى من غلة الوقف داوا للمسجد يصح وكذا من اعطى دراهم في عمارة المسجد او في مصباحه يصح بطريق المسئلة وان لم يصح بطريق الوقف (ح) اوصى في وصيته بمدايره على مصالح مسجد كذا من دهن وحصر وعجارة تكون وصية بقرينه لا بغلته حتى لو باعه التولي بامر القاضي حاز كذا قال بعض المتأخرين قالوا غلة الوصية كتابتها من الوقف وقال (صط) ينبغي ان تكون وصية بغلته فلا يكون للقاضي ولاية ببيع الدار وسئل (صط) عن اوصى بشئ لعمارة المسجد في اوصى بغيره قال عمارة في بنيانه دون تزوينه قيل له ما حكم المتارة قال ذلك من بناء المسجد فيجوز ان يبني به المتارة وقال لو قال وقت عشر من دينار اهدي مسجد كذا يجوز لانه منقول ووقفه يجوز الا في المتعارف استسما كسلاح وقدم وفلس ونحوها فقال اكرم اخرجك دينار است سبيل كرم وله عشرة دنانير فلونرى الصدقة يتصدق بدنانير ولو لم ينو فلا شئ عليه (قو) قال ادعى هذه للسبيل ولم يزد عليه فلو كان هذا الرجل من قوم هذا اللفظ في متعارفهم وقف فهو وقف والا ينظر لو ادعى الوقف فهو وقف ولو ادعى الصدقة فهو صدقة يتصدق بيمينه او بيمينه

الفصل الرابع عشر في كتب شهادته في صلته ثم ادعى ان نفسه او شهادته لغير الاول وفيه بيان تنافض الشاهد في شهادته وغلطه ورجوعه

ذكر م روح في (ج) شره فشهد رجل على ذلك وسمه فهو ليس بشي لم يسمه اذ شهد بالشر امكن كتب الشهادته في صلته التبر او سمه على الصلته ثم ادعى صح دعواه ولم تكن كتابة الشهادة اقرا بانه للبايع وهذا لان الانسان يبيع مال غيره كمال نفسه فلم تكن شهادته اقرا بانه للبايع والشهادة بالبيع لا تدل على صحته وبقاؤه لان له ان يقول اعما كتبت شهادتي لادى ان في هذا انعقد ضرر ام لا اذ انعقد ضرر على ملكي

(قوله عن اوصى بشئ لعمارة المسجد) اقول وقف ما لا يذات القناطر واصلاح الشوارع اولها السقاية او مجلس القصور او لشرع الا كفان للمقر من المسلمين لا يصح بخلاف الوقف للمسجد تجزئان العادة بالثاني دون الاول كما في البرازية (قوله لو قال وقت عشر من دينار الخ) اقول اذا وقف الدواهم او الدنانير او الطعام او ما ياكل او ما يوزن يجوز ويقد النقد ومن غير النقد كالسكيل والموؤن بعد البيع مضاربة او بضاعة وصرف الربح المحاصل الى ما وقف عليه ولو وقف كذا من المحنطة على ان يقرض من لا يقرضه ثم يؤخذ منه وقت الادراك ثم يقرض كذلك ابد على هذا الوجه من الذين لا يقرضهم يجوز وقف ثروا على اهل قرية لا لزرا على قريهم لا يجوز ولو جعل لفرسه في الجهاد وفي السبيل على ان يمسكه مادام حي اصح كذا في البرازية

الفصل الرابع عشر في كتب شهادته في صلته ثم ادعى ان نفسه او شهادته لغير الاول وفيه بيان تنافض الشاهد في شهادته وغلطه ورجوعه

في رواية يجوز يؤخذ الثمن منه ويوضع على يدي هسل

صياغة المال الصغير وفي رواية
قيمه وعليه القوي والرعي
إذا باع عقار اليتيم من اجني
يشمل قيمته يجوز المسألة
معروفة قال شمس الأئمة
المجول في هذا جواب السلف
أما جواب المتأخر من أنه لما
يجوز بأحدى التراتف الثلاثة
أما ان يرغب المشتري فيه
بضع قيمته أو كان للغير
حاجة إلى شئ أو لم يمت
دين ولا وفاءه وعليه القوي
ينظر تمام هذه المسائل في
التاوي العفري وفي فتاوى
فاضي خان وفي فتاوى رشيد
الدين ويباع الوصي عروض
اليتيم يجوز من غير حدث هذه
العروض وفي دعاوى الدفع
من الذخيرة الوصي بذلك يبيع
عروض الصغير من غير حاجة
ولذلك يبيع عقاره الحاجة
وإني شئ منه في مسائل الدهوي
وفي شرح الطحاوي وحكم يبيع
الوصي في بيع مال اليتيم وفي
النسابة اليتيم من الاجني حكم
الاب والمجدد يحق له في البيع
من نفسه مال اليتيم وفي النسابة
مال نفسه لليتيم وفي المحاصل
من شرح الطحاوي يبيع الاب
والوصي والمضارب بغير سبر
يجوز ومن فاحش لا يجوز
المحاصل في بيع الاب والوصي
مال اليتيم على ما عليه القوي
ان الاب اذا باع عقار الصغير
يشمل القيمة ويعين سبر يجوز
إذا كان الأب ودايه والجد وان كان في الامور

فان كان فيه ضرر دونه والاخرته ولما يمكنه هذا التوفيق لم يكن متناقصا قالوا لو ذكر
ما وجب صحته واغذاه بان كتب باع وهو عليه اوباعه بعبارة ما هو كتب شهد
بذلك بطل دعواه وشهادته لقسره الا اذا كتب الشاهد على اقراره ما به فيخذ
لا بطل دعواه كذا (شخص) ولو شهد بالبيع عند القاضي ثم ادعاه لا تتبع دعواه قضى
بشهادته لم يقض فعلى هذا فرق أيضا كتب الشهادة في الصلح وبين ما شهد عند
القاضي وتفسير المحتم ان الشاهد اذا كتب اسمه في الصلح جعل اسمه تحت مصاص
مكمو بالوضع عليه نقش حاتم هذا من التزوير وهذا العرف كان في زمانهم ولم يبق
في زماننا (من) أحدا لو تعلق باع كرم ان القرعة قبل القيمة فكيف انخر من الورقة
شهد بذلك وشهد بما فيه فهو اقرار به للبائع فلو قال بعدم اجز البيع أو لم اعرف انه
اقرار به للبائع اختلف فيه المشايخ كالمراون والحق اقرار به وهو لم يعرف لغة
العرب قبل بضع مطلقا وقيل لا مطلقا وقيل يصح في تصرف يستوي فيه المجدد والمزول
ولا يعتبر قوله لم اعرف معناه ولا يصح في تصرف لا يستوي فيه كبيع فان يبيع المازل
لا يصح المازل من تلقف بعقلا بقصد حكمه او تلقف بكلمة لا يعرف معناها فلو
قال بعثو يقول لم اقصده الملك فصدقها المشتري لا يثبت الملك لا اتفاقهما على عدم
التخليك اذا التملك انما يوجد بتراض ولو لم يجد قال واذا كتب في صلح البيع شهد بذلك
انما كان اقرارا به لا ملك له لان معناه كراشيد بران يعني باقى الصلح والمكتوب في
الصلح باع ما هو عليه وكما يبيع بها محض اقرارا بغير شاهد على ملك البائع والبيع
الصحيح فيها هو حازر صحيح ولو كتب عهدي لم يكن اقرارا به للبائع ولو كتب اشهد عليه
او اشهدني عليه فهو اقرارا بالمال في عليه كذا يعين البيع المحارر المكتوب حتى لو
كتب اشهدني لا يصبر لم يكن اقرارا به ولو كتب في صلح عهدي لم يكن له حق الذموى
اذا الباع لا لالصاق ولا لالصاق يكون للوجود ولو قال لا ترا كتب شهادة في هذا الصلح
فكتب المأمور وشهد بذلك لم يكن اقرارا من الاقرار به للبائع كما لو قال له اكتب طلاق
امراتي فكتبه فهو ليس باقرار بطلاقها وفيه لو قال للصلح اكتب صلح الاحارة
باسم فلان هذا النار لم يكن اقرارا باجارة اذ العرف جرى باتهم يرون بكتب الصلح
فصل العدة (هذه) قال له اكتب فلان خط اقرار بالف على يكون اقرارا ويحل
للكاتب ان يشهد بالمال عليه وكذا لو قال له اكتب خط يبيع هذه الدار فهو اقرار
بالبيع كتب أو لا وكذا لو قال له اكتب طلاق امرأتي فهو اقرار بطلاقها فلو قال له
ثانيا للقاضي فهو اقرار بطلقة واحدة فقط قال للصلح اكتب طلاق امرأتي
تطلق كتب أولا (نظ) مردى باذن خلع كرد بد كان صلح نويس آمدن كفت
كه هر سه طلاق بنويس مسكك شوى را كفت همجنين هت شوى كفت
هر سه بنويس يقع الثلاث بهم الاقرار (من) لو باع دار من ابنه الصغير ثم باع
من اجني صح لو بقيته ولو باعه من ابنه البالغ وكتب الصلح واشهد ثم باعه من غيره
وكتب الصلح واشهد هذا اليهود الاول وقد كتبتوا في صلح الا ان تشهد بذلك لا يصح

الاب المقصد لا يجوز بيع الوصى الا بضع الفقه او محاجاة الصغير او لدن لا وفاة له الاب والى القاضى كالوصى فى بيع مال الصغير حتى لو ادعى الصغير بعد ابولوج دارا فقال ذواليد اشترتها من ابيك فى صفرك باطلاع القاضى وثابت بالينة شراه بمن المثل باطلاع القاضى لا تندفع دعواه ما ثبت انه باع محاجاته فى باب دعوى الاب والوصى من قساوى رشيد الدين وفى العروص حكم الاب والوصى واحد فلو باع الاب والوصى مروي عن الصغير بمثل القصة يجوز من غير التقييد بأحدى هذه الشرائط الا ان الاب اذا سكان مفيدا او مضافا للصغير فالحجوب فيه ما ذكرنا ان فيه روايتين وفى الفتاوى الصغرى الوصى اذا اشترى مال اليتيم لنفسه يجوز اذا كان خير اليتيم وتفسير الخبر به ان يشتري ما يساوى عشرة فقهة عشر ففصاها او يبيع منه مال نفسه ما يساوى خمسة عشر بعشرة فهو خير وما فوقها لا وبه يقضى قال وفى الاب اقتبنا بظاهر الرواية انه يملك ان يبيع ماله من انما واشترى مال الابن لنفسه بشرط ان لا يتضرره الصغير فله لولم بمثل القصة او واشترى بمثل القصة بغيره وفى باب ما ذكرنا

شهادتهم على الملك الشافى لانه اقرا من الشهود بصفة الملك للابن ولو كتب فى الصك الاول اقرا بالبيع بما فيه صحت الشهادة للثانى فوكتب فى الثانى شهيد ذلك اما لو كتب فى الصك ان اقرا بالبيع بما فيه لم يكن شهادة بالملك للابن ولا للاجنبي وفيه شري دارا وكتب الشاهد فى الصك شهيد ذلك والمكتوب فى الصك باع بيعا جائزا ثم غير المشتري ادعاه على المشتري فشهد هذا الشاهد لهذا المدعى بالذات وهو حرقاى كبت حسنة الشهادة لا تقبل شهادته لانه ادعى لانه اقرا به للشترى فيه وفى الشهادة الثانية متافضا ولو لم يكن الشهادة ولكن قال هذا القاضى اما اهد بانه لذي اليد وهو المشتري لا تقبل شهادته لانه حرقاى ولو كتب فى الصك عشرين تقبل شهادته لانه وكذا لو كتب اقرا بالبيع بذلك وفيه ادعاه فقال ذواليد اذ توخيه لم يفرض من البيعة فحكم للمدعى ثم ذواليد ادعى شراعه من الناس و جاء بصك فيمخطا للمدعى شهيد ذلك وقد كتب فيما به ولم يذكر ما جازا كان ذلك عنه اما زوليد لم يبيع ما كتب فيه باع بيعا جائزا فشهدته اقرا به لذي اليد لانه اقرا بالبيع وقع جائزا ولو باعه و سلمه ثم البائع باعه من غيره والمشتري كتب فى صك شرا الثانى شهيد ذلك فلو كان المكتوب باع بيعا جائزا فهو اقرا بغير الشراء بيمينه وبين البائع لانه اقرا به باع ملك نفسه ولا يكون ملكا للبائع الا بالفتح وفيه من ادعى ملكا لنفسه ثم شهدانه ملك غيره لا تقبل شهادته ولو شهد بذلك لاسان ثم شهد به لغيره لا تقبل (قد) استباح شيان من احد ثم شهد به لآخر ترد شهادته ولو برهن ان الشاهد اقرا به ملكي تقبل والشاهد لو انكر الاقرا لا يحلف (ح) قال كل شهادة أشهد فلان في حادثة كذا فهو زور ثم شهد به فى تلك الحادثة تقبل وكذا لو قال ليس له عندي شهادة فى امر ثم شهد به فى امر تقبل (د) قال لا شهادة لى ثم شهد تقبل فى رواية لافى رواية وعليه لولا لا شهادة فى صند فلان فيما ادعى على هذا فطاعا لهما القاضى جاء بفلان يشهد وطيم لول مالى صند فلان وقلان شهادة على هذا ثم ادعى شهادتهما تقبل (فس) قال الشاهد عند القاضى ان المدعى به ليس هذا ثم شهد بعد الدعوى ان المدعى به هذا لا تقبل للتناقض ودل على قياس ما لو قال لا ملك لى ثم ادعى انه ملكه ينبغي ان تقبل شهادته وانه لا واثرت له غيره ثم شهدا ان هذا وانه ايضا تقبل ولو لم يكن تناقضا وتولمها الا واثرت له غيره يصح على قولهما لا تقبل له واثرت له ثم علموا وانما اثر فشده انه فانها تقبل لانه ولهما لا تفعل ان زائد ليس من متن الشهادة لانهما لولا لا شهادته اخوه ووارثه يمكن اولا لا يجوز ان يعلم بمعاملهما فلا تناقض وفيه الشاهد لو انكر شهادته بعد الحكم لا يصح لان انكر والشهادة ليس برجوع بل الرجوع ان يقول كنت متطاولا فى الشهادة وفيه المدعى يقول للشاهد هل لك شهادة فى وهو يتعسك لا يحلف لانه لا شهادة له اذا اشرع او جب اليمين على المتعسك

(قوله وكذا لو قال ليس له عندي شهادة فى امر) اقول يشترط ما تقدم الى انه لا فرق بين ان يعين المشهود به او يسكره والوجه فيه انه قد يكون ناسيا له ثم يذكره

اليتيم يجوز وفى الوصى يعتبر ان يكون خيرا اليتيم وتفسير الخبر بما ذكرنا

يسع ماله من اليتيم بمقتلة
 الاب فضولى باع مال اليتيم
 ثم صار وصيا فاجاز ذلك البيع
 جازق باب دعوى الاب والوصى
 من قساوى وشبهه الذين وفق
 يوعى قساوى القاضى فخر
 الدين الاب اذا باع ماله من
 ولده الصغرى لا يصير قابضا
 لولده بنفس العقد حتى لو هلك
 المال قبل ان يصير بمحال
 يتمكن من القبض حقيقة
 يهلك على الولد ولو اشترى الاب
 مالا ليتيم لنفسه لا يبراهن
 القن حتى ينصب القاضى
 وكيله للصغير فاخذ الخ من
 الاب ثم يورث الوكيل بالرد على
 الاب ولو باع ماله من ولده
 الصغير فقال بعت عبدي هذا
 بالغ درهم من ابني ه اجاز ولا
 يحتاج بعد ذلك ان يقول قبلت
 ولو كان وصيا لا يجوز في
 الرجوع من مال قبل قبلت الاب
 او الوصى اذا باع هذا اليتيم
 فرائى القاضى نقض البيع
 اصلى للصغير كان له نقضه
 الاب او الوصى اذا باع مال
 اليتيم من اجنبي ثم بلغ الصغير
 حقوق العقد ترجع الى الاب
 والوصى ولو اشترى الاب مال
 ولده نفسه ثم بلغ الصغير كانت
 العهدة من قبل الولد على الوالد
 هذه الجملة من قساوى قاضى
 خان وفي آخر الباب الثانى
 من يوعى اجماع فرقى بين ما اذا
 اشترى الصغير من غيره وبين ما اذا باع مال نفسه

في دعوى المال ولم يوجد هنا يقول فيه فقل لان منكره موجب التعزير يحلف مع انه
 ليس بمال (ما) شهدا باذرافهما القاضى آتهادوا بلسنة است يادوسنية فاذا
 شنه قلا بلسنة فاذا بهضه بلسنة وبضه دوشنه قبل تقبل شهادتهما يجوز
 كونه بلسنة وقت تحمل الشهادة ثم صار بعضهم دوشنه قال (صا) على قياس ماله
 شهدا بانه وقالاساه فاذا هي جهارساله لا تقبل شهادتهما بل قبل احديقبولها
 لجواز كونها ساه وقت تحصيل الشهادة والا ن صارت جهارساله ينبغي ان لا تقبل
 شهادتهما في مسألة الادرايا (فص) لو وقف ا شاهد وقال حين تحمينا الشهادة كان
 سنا كذا والا ن زاد كذا فشهدنا بناء عليه تقبل كاتقبل في مسألة الادرايا لاحين
 رايانا كذا فشهدنا بناء عليه اقول على قياس مسألة الادرايا ينبغي ان تقبل في الدابة وان لم
 يوفقا كقضاء بامكان التوفيق عنه وفيه القاضى لوسال الشهود قبل الدعوى من لون
 الدابة فقالوا كذا ثم شهدوا عند الدعوى على خلاف ذلك اللون تقبل لانه سال محالا
 بكلف الشاهدياته فكان ذكره وتره كسواء وفيه ادعى ان هذا القن ملكي
 فشهدا به وزاد انه ابق من يد المدعى تقبل الشهادة بالملك ولا عبرة بزيادة ذلك على
 بالقضاء بالملك المطلق (ش) ذكر م وجه الله ان امرأتا سيرا ومفقودا طلبت من
 القاضى ان يامر فرج المقفود ومودعه باتفاق عليهما من مال زوجها فقال فرجه
 ومودعه اني شهدت نكاحها ولا أدري انه طلقها ام لا ولم يقل انها امرأته اليوم فرض
 لها القاضى نفقة لان ما عرف ثبوته فلا صل فيه البقاء حتى يوجد المزل وكر الوقال
 شهدت نكاحها وهي امرأته اليوم غير ان الاسير لوجها وهرن على انه طلقها ثلاثا
 قبل الاسرى في الاول وهو قول المودع لا أدري طلقها ام لا الخ لا يضمن الغريم والمودع
 وفي الرجوع الثاني وهو قوله وهي امرأته اليوم ان كان لا يعلم ان الاسير طلقها لا يضمن
 ايضا من قبل ان قوله وهي امرأته اليوم زيادة لا يحتاج اليها لان اقراره باصل النكاح
 كان بامر القاضى وما لا يحتاج اليه في الشهادة فذكره وتره كسواء ونظيره مات
 فادعت امرأة انها امرأت الميت وانكر الولد نكاحها فبرهنت انه مات وهي امرأته ولا
 وارث له من النساء غيرها وحكم لها باث واهلكت ثم برهن الولد انه طلقها في محضه
 قضين المراتقا لالشاهد وان شهدا انه مات وهي امرأته لان قوله مات وهي امرأته زيادة
 لا يحتاج اليها فانهم اولا كانت امرأته كفى اليك بالارث فذكره الزيادة وتره كما
 سواء فلو ادعت هذه الزيادة لم يجب عليها حتى لانها شهدت بنكاح كان ولم يظهر
 كذبها بل صدقهما الولد حيث برهن على الطلاق كذا هنا ولو اقر القن برهما والمودع
 انه كان طالبا بالطلاق يوم قوله وهي امرأته اليوم ضمن له ولو بين ذلك القاضى
 لا يبرهنا اتفاق فاتفق الودع فبعض وهذا أصل محقق تضمن الشاهدين انهما
 متى ذكر اشياهما لازم للقضاء ثم ظهر بخلافه فبعضنا متى ذكر اشيا لا يحتاج اليه القضاء
 ثم ظهر بخلافه لمضنا حتى ان مولى المولات لومات فادعى رجل ارثه بسبب الولد
 فنهى عنه انه ولا المولات وانه وارثه لا تعلم له وارث غيره فحكم له بانه فاتفق وهو مبرر

فمن آخره نقض ولا الاول والى هذا الثاني ومات وهذا الثاني مولود ووارثه ولا وارث له غير محكم بالارث الثاني ويختار الثاني ضمن الشاهد من الاولين أو المشهود له الاول لانه ظهر ككذب الشاهد من الاولين فصالح الحكم به يتعلق وبسأته في مسألة الولاء قوله ما هو وارثه لا وارث له غيره ام لا يدعنه الحكم له بالارث لانهما لوشهدا باصل الولاء ولم يقلوا انه وارث له لا يحكم له بالارث فورثته بقولهما انه مولود ووارثه اليوم فظهر كذبهما فضعنا بخلاف شهادة النكاح المتقدمة وقرق بين الولاء وبين النكاح في اشتراط قبول الشاهد وورثته في الولاء دون النكاح اذ دللوا على ان كل حال بل قد يجب به براه فاما المرأة فهي وارثة على كل حال ولا يفسد بغيرها اقول المرأة لا ترثه في حال الردة وقتلها زوجها فلا يستقيم قوله هي وارثة على كل حال فينبغي ان يشترط فيما قولهما ووارثته ايضا ولا فرق حينئذ (ج) شهد انه اقترضه عام اول الف درهم فحكم به ثم برهن المدعي عليه ان المدعي ابراه قبل شهادتهما يوم حكم بالبرائة وبرد المال لم يضعنا اذ لم يظهر كذبهما لانه كان التوفيق لجواز انهما عاينا القرض عام اول فشهد به ولم يعرف البرائة فلم يضر صالح الحال ويمتثل له شاهد بقرض وشهد انه له عليه الف درهم والمسألة تمامها فانها ضمننا ونجبر المدعي عليه ضمن المدعي او الشاهد من الانما حقا عليه ما يجب المال في الحال فظهر كذبهما بخلاف الوجه الاول لانه تمتل بمحققا المسال في الحال بل اخبر ان شئ مضى فلم يظهر كذبهما واوضح روح هذه المسألة مسئلة الطلاق ان المدعي عليه لو انكر المال وحلف ثم شهد باقراره لم يثبت لما انما لم يحققا عليه الاصاب ولو حلف في الحال حث فاضع الفرق ادعى دارا وشهد به وحكم له به ثم الحكم له اقربا لبناء المحكوم عليه لم يطل الحكم بالارض للادعي ويمتثل له ولشهادته باوض وبناه للادعي نصا والباقي بمحاله يطل الحكم بالارض للادعي ويدفع جميع الدوا الى المدعي عليه اذ البناء في الاول دخل تبعا فلم يكن الاقربا لبناء كذا المشهود وفي الثاني دخل البناء مقصودا فكان الاقربا كذا باقراره كت بعض مسائل هذا الفصل لانه ذكر بعضها في فصل انواع الدعاوى وبعضها في فصل تحديد العقار

الفصل الخامس عشر في التعليف وما يتعلق به

وفيها ما يصدق فيه بين اوريدته * (اعلم) ان التعليف يجري في الدعاوى الصحيحة دون الفاسدة ولو انكر المدعي عليه وقال المدعي لاشهودي او قال لاشهودي قيب او مرضي حلف خصمه ما لو قال في بدنة حاضرة في المصر وطلب بينه لا يحلف عند حرجه الله (ذ) حلف وأشار باصبعه الى آخر الله ما له على كذا صدق ديانة لقضاء وانما يحلف

الفصل الخامس عشر في التعليف ومعلقة

(قوله قيب) اقول بضم القين وتشديد الياء مع نائب وهو قياس وفتحين كتحكم كقاي المقرب وكب آخر من كتب اللغة

لا يملك بيع ماله من الصغير
 ما بين الناس فاما ما بينه
 وبين الناس فهو كغيره
 اذا تهمة فيه وفي حق اولاده
 سواء واذا لم يملك البيع من
 اولاده فلا يملك من نفسه
 وذكر في بيع الفكاوي
 المسمى قال ابو العباس الناطقي
 في الاحناس اما ما ذكره رحمه
 الله في السير الكبير من عدم
 جواز البيع اذا باع القاضي
 مال اليتيم من نفسه محمول على
 قوله اما على قول ابي حنيفة
 رحمه الله يعني ان يجوز
 يجوز في الوصي ذكر في اختلاف
 زفر ويعتوب رحمه الله رجل
 هو وصي لابن اخيه الصغير
 فاشترى من ابنة الصغير لابن
 اخيه يجوز وقال ابو يوسف
 رحمه الله لو اشترى من ابن اخيه
 لابنه نظر فيه القاضي فان
 كان نظرا لابن الاخ اتفذه والا
 بطله الاب اذا اشترى الضام
 للصغير من مال نفسه كان
 متبرعا وان كان للصغير مال
 في الفتاوى الصغرى وفي
 يروى فتاوى قاضي خان رجل
 اشترى لولده الصغير ثوبا
 او خادما وقد التفتن من مال
 نفسه لا يرجع بالتفتن على ولده
 الا ان يشهد انه اشتراه لولده
 ليرجع عليه وان لم يتقدم
 التفتن حتى مات يوجب التفتن
 من تركه لانه دين عليه ثم
 لا يرجع بقية الورثة بذلك على

ولا يصح مال الصغير من نفسه لان ولايته انما تعتبر في حق

في غير قود النفس فيما جاز الحكم بشكوكه لا فيما يحجز الحكم بشكوكه ثم لو وقع الدعوى
 على فعل المدعى عليه من كل وجه بان ادعى عليه انك سرقتة او قسمة مني بخلف بياتا
 ولو وقع الدعوى على فعل الغير من كل وجه بخلف على المدعى حتى لو ادعى على وارث ان
 اباك اتلفه او سرقة او قسمة مني بخلف على العلم وهذا مذهبنا قال (ع) هذا الاصل
 مستقيم ان التعليل على فعل الغير يكون على العلم الا في الردي العيب يعني ان المشتري
 لو ادعى ان القن سارق او آبق واثبت اباقة او سرقة في يد نفسه وادعى اباقة او سرقة في
 يد البائع بخلف البائع على البتات باق ما سبق او ما سرق في يده وهذا التعليل على فعل
 الغير وهذا ان البائع ضمن تسليم المبيع سليما فاقتلّف يرجع الى ما ضمن بنفسه فيكون
 على البتات وزاد الردوى على هذا الاصل عرفا وهو ان التعليل على فعل نفسه على
 البتات وعلى فعل غيره على العلم الا اذا كان شيئا يتصل به فحينئذ بخلف بياتا وخرج
 على هذا فصل الردي العيب لانه ما يتصل به لان تسليم القن سليما يجب على البائع
 (ذ) ادعى انه شره من زيد وقال زيد اودعت به فذلك دفع المحصورة برهن أولا
 فلو لم يبرهن وطلب المدعي بمسئله ان زيد اودعه ايا بخلف بياتا باق لعد اودعه ايا ولا
 بخلف على العلم ولزم على فعل الغير لان تمامه به وهو القبول ولو طلب المدعي عليه عين
 المدعي بخلف على العلم بالله ما قبله ايداعه له عين على فعل الغير ولا يتعلق به شيء وتامه
 في فصل التناقص والدفع (ختم) (الزمن في يد المرتن فالتقيا في بلد آخر فطالبه المرتن
 بدنيه امر بدفع المال الى المرتن فلو ادعى الزمان هلاك الزمان وانكسر المرتن حلف
 بياتا ولو لو وضعه على يد عدل فاختلف في هلاكه حلف المرتن على العلم (ط) في كل
 موضع يجب العين يتا خلفه القاضي على العلم لا يعتبر شكوكه ولو وجب على العلم خلفه
 بتاسقط الحلف اذا ثبت أقوى ولو نكل يقضى عليه وفيه هذا الفرع مشكل (جغ)
 ورت فنافذ طهر رجل ولا يثبت بخلف على العلم ولو لم يكن به شبهة او شرا فادعاه آخر بخلف
 بشأن الراوت خلف من الميت والنيابة لا تجبر في العين كي يخلفه بتاكوره ولا
 كذلك المشتري او الموهوب لانه اصل بنفسه لا نائب عن غيره ولان الوارث لا يقف
 على حقيقة المالح ان ما ورثه لمورثه ام لا اذا لسان قد يكون في يده مال غير مدفوع
 به لا ولا يدري وادته انه له الا فلا يقدر ان يخلف بتا يجب ان يخلف على العلم بخلاف
 البينة واشترى اذا الانسان لا يملك الا مال نفسه فالتظاهر انه له فيخلف بتا (ط ذ) فما
 بخلف على العلم في الارث لو علم القاضي بالارث واقر به المدعي او برهن عليه والا يخلف

(قوله ولو نكل يقضى عليه) أقول وجه ذلك ان الحلف على البت في موضع الحلف
 على العلم مسقطه الحلف فلا يكلف الى العين انما ينافى كان القضاء بهذا النكول قضاء
 بعد نكول من يمين معتبره مسقطه للواجب عليه منها بخلاف عكسه فانه يكون بعد
 نكول من يمين غير معتبره مسقطه الحلف عنه فلا يعتبر شكوكه فلا يقضى عليه اذا النكول
 عن مالا يعتبر يميننا مسقطا غير معتبر فافهم والله تعالى اعلم

على الولد في الاستعانة
لا يرجع وان ذل حين تصد
الثمن نقده لا يرجع على الولد
كان له ان يرجع على الولد في
قضايا قاضي خان ورايت في
وصا بالمتقي اذا اشترى الاب
للصغير شيئا ونقد الثمن من
ماله ينرى ان يرجع به ولم يشهد
على ذلك لم يقض له القاضي
بالرجوع ووسع فيه ايته
وبين الله تعالى ان يرجع به
عليه وقد مر شي منه في مسائل
النسكاح وقد درنا تمام هذه
المسائل في تصرفات الاب
والوصى من كتاب الفصول
ذكر في الذخيرة واذا باع الاب
او الوصى شيئا من مال الصغير
وشرط الخيار لنفسه فهو
حائزان بلغ الصبي في مدة
الخيار رتم البيع وبطل الخيار
في قول أبي يوسف وجه الله
وقال محمد رحمه الله في ظاهر
الرواية ينتقل الخيار الى
الصبي لان اجازة البيع في مدة
الخيار جاز وان رد بطل ثم على
قول محمد رحمه الله لو ثبت
الخيار للصبي ليس الوصي ان
يميزونه ان يفض ويحوزان
ينبت حق الفسخ للانسان
ولا ينبت له ولاية الاجازة
كالقضوي اذا باع مال غيره
كان له ان يفسخ قبل اجازة
المالك ولا يكون له ان يميز
ولو اشترى الاب او الوصى
بدين في الذمة وشرط الخيار
ثم بلغ الصبي جاز العقد عليه ما والوصي خيار الاجازة والفسخ

بنا وكذا وادعي دينا على الوارث يحلف على العلم ولو ادعي الوارث دينا أو عيناً لمورد
يحلف خصمه بنا كذا (ب) وفي (خ) قال المذمعي عليه ورتنم اني مان حلف على العلم
فله تحليف المذمعي بالله ما تعلم انه وصل الى من ابي فلان فان حلف فحلف المذمعي عليه
بنا ولو نكل المذمعي يحلف المذمعي عليه على العلم ما تعلم انه ملك المذمعي (ط) ادعي على
ميت ما لا خلفه ان يحلف الورثة كلهم على علمه ولا يكتفي بيمين احدثهم ولو ادعي الورثة
ما لا لبيت على رجل وحلف احدثهم المذمعي عليه عند القاضي كفي وليس ببقية الورثة
ان يحلفوا اذ النيابة لا تجري في الحلف وتجري في الاستعانة وهو نظير ما لو ادعي احد
شريك في مفوضة او فدان حقا من الشريك على رجل وحلف المذمعي عليه ليس الاخر
تحليفه وعنده لو ادعي رجل حقا من شركهما عليه ما وحلف احدثهما فله تحليف الاخر
ولو ادعي جماعة شرا على رجل وحلفه احدثهم فبقية المشتري ان يحلفوا بخلاف الورثة
(ج) ولو وقع الدعوى على فعل المذمعي عليه من وجه وعلى فعل غيره من وجهه بان قال لو
شريت او استأجرت او استقرضت مني او نحوه فانه يحلف بنا وقد قيل التحليف على فعل
الغير انما يكون على العلم اذا قال الحالف لاعملى به اما لو قال لعملى به يحلف بنا الا ترى ان
المورد اذا قال قبض المورد يحلف المورد بيا وكذا وكيل البيع لو باع وسلم الى المشتري
ثم انظر لو وكيل ان موكله قبض منه وانكره موكله يحلف وكيله بنا وقد قبض من موكله فبسر
المشتري وهذا التحليف على فعل الغير ولكن الوكيل ما ادعي انه علم به يحلف بنسائه
المسئلة على وجوده اما ان يدعي المذمعي دينا او ملكا في عين او حقا في عين وكل منها على
وجه من امان يده عليه ملكا مطلقا او بناء على سبب فلو ادعي دينا ولو لم يذكر له سببا يحلف
على الحاصل ما له قبل اداؤه ولا شيء منه وكذا لو ادعي ملكا في عين حاضر او حقا في
عين حاضر ثم اداؤه مطلقا ولو لم يذكر له سببا يحلف على الحاصل ما هذا الغلان ولا شيء منه
ولو ادعه بناء على سبب بان ادعي دينا بسبب قرض او شراء او ادعي ملكا بسبب بيع او
هبة او ادعي غصبا او ودعة او عارية يحلف على الحاصل في ظاهر الرواية لا على السبب
بالله ما استقرضت ما مضت ما اودعك ما غشيت منه ما بعت منه وعن روح انه
يحلف على السبب في هذه الصور وذكر (مش) هذه الرواية مطلقا ولم ينسبها الى أبي
يوسف روح وذكر (ع) رواية اخرى عن روح ان المذمعي عليه لو انكر السبب
يحلف على السبب ولو قال ليس على ما يدعيه يحلف على الحاصل وقال (ز) ينبغي ان
يقوض الى القاضي يحلفه على السبب أو على الحاصل كيف ما رأى من الصلحة وذكر
المخالف في دعوى الدفعة اذ الم تكن حاضرة يحلفه بالله ما له هذا المال الذي اداؤه في
يدك ودفعه لاني منه ولا له قبلت حق منه لا شيء مني آتلقه اودل انسا نا عليه لم يكن في
يده فيكون عليه قيمته فلا يكتفي بقوله في يدك بل يضم اليه ولاه قبلت حق منه
احتياطا وهذا مستقيم على ظاهر الرواية لانه يحلف على الحاصل ولو ادعي اني اودعت
هناك كذا فقال اودعت مع فلان آثر لا ارده كله اليك يحلف المذمعي عليه بالله ان رد
الكل اليه ليس بواجب عليك فاذا حلف تندفع خصوصته ولو ادعي عرضا بما يتقل

وعام هذا بشرط في الذخيرة
 الخبير فبلغ الصبي في المدة ثم
 اجاز نفسه لهما الا ان تكون
 الاحازة برضا الصغير بعد
 البلوغ في فتاوى القاضي ظهير
 الدين وفي فتاوى قاضي خان
 لو اقر الوصي رجلا بان يشتري
 له شيئا من مال اليتيم فاشترى
 الوصي لموكله لا يجوز ولو اشترى
 الوصي مال اليتيم لنفسه حاز
 في قول ابي حنيفة رحمه الله اذا
 كان خيرا لليتيم وتفسير المحررة
 في غير العقار ان يبيع مال
 نفسه من اليتيم ما يساوي
 خمسة عشر بشرة وان يشتري
 لنفسه ما يساوي عشر شخصه
 عشر وعند البعض ان يشتري
 لنفسه نصف القيمة وان يبيع
 لليتيم نصف القيمة يبيع
 عقار اليتيم ومصلحة اليتيم
 في بيعه الا انه يبيع لنفقته
 على نفسه قال ابو حنيفة البيع
 وضمن الثمن لليتيم اذا انفق
 الثمن على نفسه متغلب
 استولى على مباح اليتيم
 فاسترد الوصي من المتغلب
 ولم يمكن للوصي يبتدئ
 ذلك ويخاف ان يأخذ
 المتغلب بعد ذلك ويقس
 بما كان له من البدل فادار الوصي
 ان يبيع العقار خوفا من
 المتغلب قال ابو حنيفة وان
 لم يكن لليتيم حاجة الى ثمنه
 الوصي لا يملك اراض مال
 اليتيم والقاضي مالك واختلوا

في الاب والوصى ان الاب يتبرع الوصي والاب والوصى

فان كان حاضر المجلس المحكم يخلف ما هذا مال المدعي من الوجه الذي يدعيه ولا شيء
 منه ولو غائبا عن المجلس فان اقر المدعي عليه انه يسيده وانكر حكمه لم يملكه يكافه
 اجتهاده للاشارة في الدعوى قلوا: انكر كونه يسيده يقول للمدعي سمع وانسبه الى جنبه
 وسمعتهم وهل بشرط بيان التهمة فيه اختلاف ثم اذا سمع جميع ذلك حتى صحت دعواه
 ولا يثبت يخلف ما هذا يملكه الامة التي ذكرها ولا شيء منها ولا هي عليك ولا قبلك
 ولا فتيته التي سماها وهي كذا ولا شيء منها ولو ادعى شراء عبدا ودون حده وثمة وانكر
 المدعي عليه يخلف على المحاصل كما هو جواب ظاهر الرواية بالله ما بينكم كما يبيع قائم
 الساعة فسادعه ولو ادعت نكاحا او ادعاه فلا حلف منحه وح خلا فاعلموا كذا
 لو ادعى على وفي صفة انه زوجها اياه وانكره الولي يخلف عندهما اذا انكحوا اقرار
 عندهما واقرار الولي على وليته بالنكاح يصح عندهما وكذا لو كان الدعوى في رضاء
 بالنكاح او في الام بالنكاح يخلف عندهما الا عند اذ انكحوا ببل عنده وكل ما يجري
 فيه البذل فالنكاح فيه هو والبذل لا يجري في النكاح فلم يجوز فيه اليمين ولو ادعى عليه
 انه زوج يتيمه الكبيرة لا يمين عندهما ايضا بخلاف الصغيرة لان اقرار الولي على
 وليته البالغة بالنكاح لم يجوز اجماعا بخلاف الصغيرة عندهما ولكن تخلف لكسيرة
 على العمل لانه على فعل الغير ولو ادعى عليه انه زوج امته يخلف المولى عندهما ولو
 كبيرة لان اقرار المولى على امته بالنكاح يصح عندهما ثم على قول ح ر ح اذ لم

(قوله لان اقرار المولى على امته بالنكاح يصح عندهما) اقول قال شيخ الاسلام
 القزويني يمد العصة بكونها عندهما في الجمع وشروطها واللفظ لان ملك واقرار الولي
 والوكيل ومولى العبد بالنكاح غير نافذ قال ابن ملك يعني اذا اقر الولي الصغير او الصغيرة
 بترتيبها واقره وكيل رجل او امرأة بنكاحهما واقر مولى العبد بنكاحه لا ينفذ
 اقرارهم عليه في الحال عند ابي حنيفة الا ببينة او تصديق حتى ولو لم يوجد بينة على نكاح
 الصغير او الصغيرة يكون اقرارهم قولا على بلوغهما اذا بلغا وصداقا ينفذوا والا فلا وقالوا
 ينفذ في الحال بلا بينة قيد بالعدلان مولى الامة لولا ان زوجت امي من فلان يصدق
 اتفاقا كافي الحفائي فان قلت انكحوا الصغير والصغيرة غير معتبر فكيف تقام البينة
 عليه قلت يصب القاضي خصاصهما لهما ان القرب بالنكاح لو انشا النكاح عليهم
 ينفذ ينفذ اقراره عليهما كما ينفذ اقرار الوكيل بالبيع واقرار الولي والوصي يبيع
 ما لماله لان النكاح علامة شرعها وهي الشهادة وعلامة عاده وهي الاعلام فلا يصدق
 في اقراره بدون العلامة بخلاف الاقرار بالبيع لان حضور الشهود ليس بشرط فيه
 انني ذكره القزويني اتفاقا بقوله عندهما وان كان اقرار المولى على امته بالنكاح
 صحيحا اتفاقا كما مر به في شرح الجمع لما ان الاقرار ببل عنده وعندهما اقرار
 والقوي على قولهما في انه يخلف في الاشياء الستة كما في شرح الكركي بل في غيره اه
 كلام الزبلي

نفسه بمال اليتيم لا يجوز
والاب لو فصل جاز لان الاب
لو باع مال الصغير من نفسه
بمثل التيقض والوصي لا يملك
البيع من نفسه الا ان يكون
خير اليتيم وذ كر خمس الائمة
السرخرى وجهه الله تعالى ان
الاب يعتزله الوصي ليس له ان
يقضى دين نفسه بمال اليتيم
فيستحل ان يكون في المسئلة
روايتان وذ كر في المنتقى
عن محمد وجهه الله ليس للوصي
ان يستقرض مال اليتيم في
قول الى حنيفة وجهه الله تعالى
واما انا اؤى لو فصل ذلك وله
وفاء بالدين لا يلبس به ولو جعل
الاب مال ابنه الصغير مصادا
لامرأة نفسه لا يجوز هذه المجلة
في بيع فتاوى قاضي خان رحمه
الله وذ كر وجهه الله ايضا في
قضاء الجامع الصغير ان الاب
لو اخذ مال ولده الصغير قرضا
جاز روايت في شهادات المنتقى
ليس للقاضي ان يستقرض
مال اليتيم والقائب لنفسه
وروى هشام قال هذا كرنا
عند محمد وجهه الله اذ قال
افضل دفع القاضي مال
الابن بضمان او ودعة
فاخبرنا ان اباحقيقة وابن
ابى ليلى وابا يوسف وجههم الله
كانوا يرون انه يدفع بضمان
وكذلك قول محمد وجهه الله تعالى
اذا كان الذي يضمن مقرافي
الحيا والممات وليس للقاضي
ان يستقرض لنفسه مال واقراض الاب والوصي

يخلف فلو قالت المرأة للقاضي لا يمكنني الزوج لانه زوجي وانكره قول له القاضي قل
لما ان كنت امراتي فانت طالق فيختلص لو كانت امراته ولا يلزمه شيء لانه لم يصرمقرا
بالنكاح ولا يخلف عنده ايضا في رجعة توفيء ولا ورق ولا نسب وامحبة ولد
وعندهما يخلف وقوله ما يقى وهذا كله اذا لم يدع المدعي بدعوى هذه الاشياء
اما لو ادعى بان ادعت طلاقا ومهر او نكاحا ونفقة تخلف وفاقا وكذا لو ادعى ارضا
بسبب اخوة وانكر الاخر اخوته ثم هذهما لو حلف في الاشياء السبعة بخلفه على
الحاصل ولو ادعى اجارة مخصوصا او قن او ادعى مزارعة او ض او معاملة تخلف وانكر
خصمه حلف على المحاصل ما بينك وبين هذا الجار فاقعة تامة لازمة اليوم في هذا العين
المدعاة ولاه ذلك حق باجارة وصفها ادعت على زوجها انه جعل امرها يدها وانها
اختارت نفسها وانكره الزوج فهذا على ثلاثة اوجه اما ان ينكر الامر والاختيار
جديما وقبسه لا يخلف على المحاصل وفاقا ولا يخلف ما هي بائن منك الساعة من الوجه
الذي ادعت لان هتدبصهم الواقع بلفظ الامر باليد رضى فلو حلفناه على البائن رضى
تاوول قول هذا القائل فيخلف على البين ولكن يجتأ ما فيه للزوج فيخلف بالله ما قلت
لها منذ تزوجتها امرك يسلك وما تعلم انها اختارت نفسها بعد ذلك في مجلس الامر
مخوافة تزوجها بعد ما اختارت نفسها بحكم ذلك الامر ولا يمكنها الخلف على ذلك اقول
لا حاجة في التعليل في هذا الوجه الى قوله وما تعلم انها اختارت الخ بل يكفي قوله ما قلت
الى قوله امرك يسلك اذا اختار بعد ثبوت الامر فلما حلف على انه لم يقله حصل الغرض
قال ولو اقر به وادعى نكاحا بعد لم يصدق بل يزمه الطلاق فيخلف على وجهه مر اقول
فيه نظر لانه بعد ما اقر به ولزمه الطلاق لا وجه لتعليقه قال ولو اقر بالامر وانكر اختيارها
يخلف الزوج ايضا لانها لا تصدق انها اختارت لانها اخبرت جملة التملك انشاء لها
لا تملك الاختيار بعد قيامها من المجلس فلا يقبل قولها ويخلف الزوج ما تعلم اختيارها
نفسها في مجلس الامر الذي ادعت ولو اقر بالاختيار وانكر الامر يخلف ما جعلت امرها
يسدها قبل ان تختار نفسها في ذلك المجلس اذا لا روثت كان لازما على الزوج وكذا لو
ادعت ان الزوج حلف بطلاقها ثلاثا ان لا يفعل كذا او قد فعل فهو على تفصيل مر ولو
انكر الزوج الامر ينخلف لانها ادعت البتة بتعليق وجود الشرط ولو اقر بغيره
فيعتبر بما لو ادعت البتة بسبب التفسير وتختلف الزوج وفاقا ويخلف ما هي بآنة
منك ثلاثا تعليلات ادعى شرافان ذ كر قد ردت عنه يخلف خصمه ما هذا ملك المدعي
ولا شيء منه بالسبب الذي ادعاه ولا يخلف بالله ما عت وان لم يد كر قد ردت عنه يقال له احضر
ثمنه فاذا احضر يخلفه القاضي ما عليك قبض هذا الثمن وتسليم هذا الثمن من الوجه الذي
ادعى وان شاء حلفه ما بينك وبين هذا شرافا فاقم الساعة والحق اصل ان دعوى التراجع
تقد الثمن دعوى المبيع ملكا مطلقا وليس بدعوى العقد ولهذا يصح مع جهالة الثمن
فيخلف على ملك المبيع ودعوى المبيع مع تسليم المبيع دعوى الثمن معنى وليس
بدعوى العقد ولهذا يصح مع جهالة المبيع فيخلف على ملك الثمن (هبت) باع قنبا

القناوى استقرض الاب
لاينه الصغير يجوز وكذلك لو
اقر بالاستقرض حاز وقد
ذكرنا تمام هذه المسائل في
فصل تصرفات الاب والوصى
من كتاب الفصول شر شيخ
الاسلام برهان الدين رحمه الله
تعالى قاضى بكي راوصى
كرمالها كما بود مرضى فقه
كردوس اذ ان ديكتر قام كرد
برضى نفسه كرد از صبي
توئندك طالب كند بعدان
يلوغ اجاب في وهل ذلك
الوصى ان يستقرض على
الصغير ينبغي ان يكون
تقدير المتولى في الاستدانة على
الوقف وتدينه في الفصول
ورابت في بعض القوائد
الوصى اذا استدان النفقة او
الكسوة لاجل الصغير ووهن
به شيئا ليقوم جازان في الرهن
قضاء الدين وهو يملك ذلك
وكذا ذكر المسألة في الهداية
وينظر في رهن هذا الكتاب
وكذا الاب لاستقرض وانفق
على اليتيم لا يرجع عليه بعد
البلوغ وقوصا ما قرب
الرواية من مجموع اتوازل
اذا استقرض الرضى من مال
اليتيم واشهد على ذلك انه
ما خسر من ثمنه هلك فانه
لا يضمن الا اذا رجع عنه
والوصى تاتى في مسائل الرهن

ان شاء الله تعالى وفي رواية قاضى خان رجل اتباع عيال

فادعاه آخره لم يقصص منه البائع لو اراد اخذ القمعة يحلف السائم لا الواراد اخذ
العين لان دعوى العبد على غيره من اليد لا تسمع ادعى الشراء وقال خصمه ما بعته
من ثيابا فحلف على الحاصل ما هو ملك هذا المدعى بالسبب الذى ادعاه بمن سماه
ولا يحلف ما بعته وهذا ظاهر الرواية ولو ادعى البيع وقال خصمه ما شريت فلو ادعى
المدعى انه سلم المبيع الى المدعى عليه ولم يقبض منه يحلف ماله قبلت بهذا ولا
يحلف ما شريت بمن ادعاه وهذا ايضا ظاهر الرواية ويحلف على العين والتمن جميعا
كلو ادعى الشراء ولو ادعى انه باع ولم يسلم ولم يقبض منه يحلف ما هذا الذي يبيع
الذى يدعى بهذا التمن المبى وهذا ظاهر الرواية ايضا ولو ادعى كفاية بمال او بعرض
حلف على الحاصل ولكن انما يحلفه لو ادعى كفاية صحيحة مفردة او معلقة بشرط
متعارف وذلك ان كفاية كانت باذنه او ذكر اجازته الكفاية في مجلس الكفاية
اما بدون ذلك فلم يكن ملصيا كفاية صحيحة ولا يقرب عليه التحليف واذا حلفه يحلف
ماله قبلت هذا الالف بسبب هذه الكفاية التى يدعىها يذ كر سبب هذه الكفاية التى
يدعىها لا يتناول كفاية اخرى وكذلك لو كانت كفاية بعرض يحلف ماله قبلت هذا
بسبب هذه الكفاية وفى الكفاية بالنفس يقول باقعه ماله قبلت تسليم نفس فلان سبب
هذه الكفاية التى يدعىها ادعى عليه ما لا فائدة من ان يحلف المدعى عليه
وهو يرى من المسائل تحلف المدعى عليه بطل الصلح والمدعى على دعواه برهن اخذ
والا يحلفه القاضي لو لم يكن الحلف الاول عند القاضي اذا لم يبرهن عند القاضي لا يعتبر
اذا اعتبر بين فاعلة التصومة واليمين عند فقير القاضي غير فاعلة ولو كان الحلف
الاول من القاضي لا يحلفه ثانيا وكذا اوصطه ان المدعى لو حلف فادعى عليه ضمان
لمال وحلف بطل الصلح ولا شئ على المدعى عليه (خل) كإن التكرول عند فقير
القاضي لا يعتبر فكذا التحليف (صلح) المدعى لو قال ان حلف المدعى عليه فانا
برى او قال فدعواى باطلة لا تطل دعواه ولو عليه دين مؤجل فارد تحليفه ينبغي
للمدعى عليه ان يسأل القاضي ان المدعى يدعى حالة او نسيته فلو قال حالة يحلف ماله
عليه هذه الدراهم التى يدعىها ويسمى ذلك وقال بعضهم لو حلف ان ليس له قبله شئ
قلو كان من سببه ان ذهب بحقه ارجوان لا ماس به عرض العين على المدعى عليه ثلاث
مرات ليس يلزم في ظاهر الرواية حتى لو حلف بشكوكه مرة او في نفسه حكمه وهو الصحيح
وبه اخذ جماعة المشايخ وقيل لا يتخذ حكمه ولو عرض العين عليه ثلاث مرات فاني ان
يحلف وحكم عليه ثم قال انا احلف لا يلتفت اليه ولو قال انا احلف قبل الحكم عليه يقبل
منه ذلك وقيل بشرط كون الحكم على قور التكرول وقيل لا بشرط فان استعمل المدعى
عليه من القاضي برهن او ثلاثة ايام بعد ما عرض عليه العين ثلاث مرات وتكرل في كل
مرة فلا ماس باليمينه ولو لم يبعده وحكم جاز ولو عرض عليه العين ثلاثا ولم يقبل لا احلف
ولكن سكنت في كل مرتبة حكم عليه وكذا حكم لو امتنع عن جواب المدعى عليه بسكوت
فالقاضي يحكم له ناكلا والتكرول نوحان فبقى وهو ان يقول لا احلف وحكمى وهو

الثاني قالوا ينبغي للوصي ان يبيع
من الاول وهكذا هذا في

الاجارة والوقف الاب والوصي
اذا جلا او ابرأ ما هو واجب
للوصي بمقتضى ما جاء عند ابي
حنيفة مجملهم الله خلافا
لابي يوسف رحمه الله وان لم
يكن واجبا بعدهما لا يجوز
بالاجار وصحذا اذا قسلا
الحوا التي شخص دون الغير
في الملاءن وجب بعدهما
فعل الخلاف وان لم يكن واجبا
لا يصح في قولهم الوصي اذا باع مال
اليتيم لاجل يجوز في فتاوى
الديناي الاب او الوصي اذا باع
مال اليتيم على انه بالخيار ثلاثة
ايام فبلغ الصبي في عدة الخياط
قال ابو يوسف رحمه الله يتم
البيع ويطل الخياط ومن
مجدد رحمه الله فيه ثلاث روايات
في رواية يكون الخيار لليتيم ان
شاء نقض البيع وان شاء جاز
في عدة الخياط وبعد انقضائها
ويكون هذا خيرا والاجارة
لا خيار الشرط وفي رواية ينتقل
خيار الشرط مؤقبا بالايام
الثلاثة كما كان في رواية وفي
رواية يبقى الخيار للابان
نقض البيع في المدة او جاز
جازوان لم يرض شيئا حتى مضت
المدة تم البيع في فتاوى قاضي
خازن رحمه الله في باب
الصرف من يبيع وقتا ويهمل
في يده ذاتا فقال اشهدوا اني
اشترت هذه الدنانير من

ان يتبع عن العيين وانما يجعل الامتناع من العيين كولا حكما لو عرف انه ليس في
لسانه آفة فتعنه من العيين اوفي اخذه ما يمنع سماع كلام القاضي ورث قساعن ابيه فادعاه
رجل انه له اودعه الميت يحلف ذوالالباء وارث على العلم فلو نكس كل قام بفساده الى
المدعي فلو سار فادعاه لغيره على المدعي عليه بمثل ما ادعاه الاول واراد تحليفه ليس له ذلك
قالوا وهذا اذا لم يكن في يد الابن شيء من تركه الاب سوى القن اما لو كان بيده من
تركه شيء سواء يحلف للثاني لانه يصح اقراره للثاني فكذا حلقه وهذا لان المدعي يدعي
تجهيل الوديعة على الميت وتجهيل الوديعة سبب الضمان فكان دعوى الدين على الميت
واقراره وارثه يدعي على الميت اذا كان بيده شيء من التركة صح فيه الحلف وادانته
يقضي عليهم ولو كان هذه الدعوى في القصب يحلف للثاني لو كان بيده شيء من التركة
سوى القن والا فلا ولو ادعى على قن هجر مالا او حقا فلم يدعي احضاره وتحليفه سواء
كان دينيا واخذ به في المحال كدين الاتلاف ونحوه او دينيا واخذ به بعد العتق لافي
المحال كدين المهر والكفالة ولو ادعى عليه حكم القن المحجور (ميت) الصبي
التيسار او القن التاجر يحلف ويحكم عليه بنكوله قال وفي القن المحجور لو كان المدعي
مالا واخذ به في المحال فلو لا منعه من احضاره لمجمل الحكم وفي المأذون كذلك ولو
ادعى على صبي هجر فلو لم تكن له بنته لم يكن له حق احضاره له دم الفاسدة لانه لو اقر
لا يصح ولا يشوجه عليه العيين ولوله بنته والمدعي دين بسبب الاتلاف فهل يشترط
احضاره في فصل من يخلع خصما وقيل لا يحلف الصبي المأذون حتى يدرك وقيل
يحلف ويحكم بنكوله ومن م د ح ان الصبي لو حلف ثم ادرك لا يحلف وهذا يدل
على ان يمنة بغيره ادعى مسلم على ذي نحر ابيهما صحر ولو انكر يحلف لانه لو اقر يصح
فتحليفه فيدعيه ولو ادعى عليه اتلاف خمر لا يحلف لانه لو اقر لم يلزمه فتحليفه لم يقدر يجوز
الاقتداء من العيين بدراهم وكذا يجوز الصلح من العيين على دراهم حتى لا يحلف بعده اذ
الاقتداء والله لم ينه عن الانكار بعد الصلح من الانكار لا يجمع دعوى المدعي
فيما وقع الصلح منه اذ ان تحليفه بغيره من المدعي عليه ان المدعي حلفني على هذه الدعوى
عند قاضي باد كذا قبل ولو لم تكن له بنته فله تحليف المدعي لانه يدعي ايضا حقه
في العيين ولو ادعى المدعي عليه انه ابرأني من هذه الدعوى ليس له تحليفه انه لم يبرئني منها
اذ المدعي يدعوا واستحق الجواب على المدعي عليه وما يجوز اباما اقرارا وانكارا وقوله
ابرأني الخ ليس باقرار ولا انكار فلا يسمع ويقال له اجب خصمك ثم ادع عليه ما شئت
وهذا بخلاف ما قال ابرأني من هذا الاتلاف فانه يحلف لان دعوى البراءة من المال
(قوله الصبي التاجر الخ) اقول في البرازية والصبي المأذون يحلف كالبالغ قال نصير
لا يحلف المأذون لانه لا يمين ولا يلزمه الدين الا باقرارا او يمينه وعلمنا ناطل انه يحلف وبه
ناخذ اه وفي قاضي خان ادعى رجل على صبي ما دون شيئا فأنكره اختلقوا في تحليفه
ذكر في كتاب الاقرار يحلف وعليه الفتوى اه

اي الصغير بمائة درهم وقام قبل ان يزن الدواهم كان ذلك

بإطلاعه العاقد فيعتبر قبضه
بيوع التواني عن أبي بكر
أمر أقات من أولاد صفاد
وتركت كرمادار وأوصت
إلى أختها قباع الوالد الضجة
وأنفق بعض ثمنها على نفسه
واشتري ببعضه ضجة لنفسه
ولا يرعى الوصي بذلك فإن كان
الوالد مستورا أو غورا ووصى
المرأة عد أصلي جميع أمور المرأة
فيبيع الأب جائزوما اشتري من
الضجة وأشهد على أنه اشتري
لنفسه دون الولد وله وأغن
عليه دين وإن كان الرجل
مفقدا متشكالا يجوز بيعه
وهكذا ذكر المسألة في بيوع
مناوي الجماع ذكر في بيوع
مجموع النوازل سئل نعم الدين
النسي عن بيع الأب عقارا لابن
الصغير بالغين القاض قال
لا يجوز قيل له فإن باع وسلم ثم
خاصم هو بنفسه إن بيعه
وقع هكذا وأراد الاسترداد
فقال إن سبق منه الاتراف بالبيع
يقع التسل وكتب ذلك في
الصك وأشهد على ذلك لم يستقم
دعواه لثنا قال نعم الدين
وعرض على جواب الأئمة
بضاري وهم الشيخ الإمام
الأجل فخر الأئمة محمد بن عبد
الله السرخسي والقاضي الإمام
أبو بكر عمر الدين بصرى
فغيرهما على الإطلاق إن للاب
دعوى ذلك وقال ذلك مجمل
على أنه أطلق البيع ولم يقيد
بذلك الاتراف ووفق عند الدعوى أن يبت ولم اعل

أقرار بوجوبه والافراج جواب ودعوى الإبراء سقط فبترت عليه المدين ومنهم من قال
الصحيح أنه يحلف على دعوى الإبراء عن الدعوى كما يحلف على دعوى التكليف واليه
مال (ع) وطيه أكثر ضار زمانا ادعى المشتري على وكيل الشفعة أن موكله سلم
الشفعة لا يحلف وكيله لأنه لو حلف يحلف نسيابة عن موكله والنيابة لا تجري في المدين
كوكيل قبض من إذا ادعى الغريم أن موكله أراه لا يحلف الوكيل و يدفع اليه
الدين ثم هو على خصومه مع الموكل هذا إذا ادعى المشتري تسليم موكله فلو ادعى تسليم
وكيله فلو ادعى تسليمه في غير مجلس المحكم لا يصح ولو ادعى تسليمه في مجلس المحكم يحلف
الوكيل الشفعة في غير مجلس المحكم لا يصح ولو ادعى تسليمه في مجلس المحكم يحلف
عندهما لأن تسليمه فيه يصح عندهما فادعى فعلا أو غيره لزمه فلو أنكر يحلف والخبرة
بمخار الباع غنى حق اختيارها لنفسها عتلة الشفع في طلب الشفعة فإنها كما بلغت
بعض أو سبب يقتضي لها أن تختار نفسها كالأل الشفع إذا بلغه الخبر ينبغي له أن
يطلب الشفعة وتشهد على اختيارها نفسها لو كان عندهما من يصلح لذلك والافتراج
إلى الناس وتختار ما تلو تشهد ولو لم تختار في بيتها ونجرت إلى الناس بطل خيارها
والأشهاد ليس بشرط لا اختيارها نفسها لكن شرط الأشهاد لتثبت اختيارها بينة
فيسقط عنها البعير والتكليف على اختيارها فظهر تحليف الشفع على طلب شفعته فلو
قالت للقاضي قد اخترت نفسي حين بلغت أو قالت حين بلغت طلبت الأثر فقد صدقت
مع المدين ولو قالت بلغت أمر وطلبت الأثر فلا تصدق وتحتاج إلى البينة وهكذا
الشفع لوقال طلبت حين علمت صدق لوقال علمت أمر وطلبت فعله البينة وهذا
لأنهما أضافا الطلب والاختيار إلى وقت ماض فحكيا ما لا يملك كان استثناءه في الحال
ومن حكى ما لا يملك استثناءه في الحال لا يصدق فيه بلا ينفذ إذا لم يضيفا الاختيار
والطلب إلى وقت ماض بل أطلقا الكلام إطلاقا فقد حكيا ما لم يكن امتناعه في الحال
لأن جعل الجارية كأنها بلغت الآن واختارت نفسها الآن والشفع علم بالنسبة
الآن وطلب الشفعة الآن فلها صدق إذا أطلقا أقول إذا أطلق عند القاضي ولا أحد
غيره يصدق على ما مرع أنه علم بقبضه أنه علم في الماضي فقد حكى ما لا يملك استثناءه
فيبقى أن لا يصدق بلا بينة وأيضاً قوله صدقت مع المدين يدل على أنها لا تجعل كأنها
بلغت الآن واختارت نفسها الآن والامساك لتل أنها تملك استثناءه على ما مر فان
قبل قوله لا يصدق فيه بلا بينة الخ يقتضي وجوب البينة في طلب الموانبة إذا الكلام في
طلب الموانبة حيث قال علمت أمر وطلبت وهو طلب الموانبة فيكون في وجوب
البينة في طلب الموانبة رواية لا يوجب في رواية أخرى أن لا يملك ذلك لأنه لما
أضاف الطلب إلى وقت ماض وجب فيه طلب الموانبة وطلب الأشهاد حيث أن حاجب
البينة يحتمل أن يكون بالنسبة إلى طلب الأشهاد لا بالنسبة إلى طلب الموانبة فلا يلزم
ما قلناه فالظاهر مما سبق من قوله والأشهاد ليس بشرط إلى تطبيق تحليف الشفع الخ
يقتضي أن يجري التكليف في الإطلاق والإضافة إلى الماضي فدعا العرج ادعت على

عن هذا المشتري اذا علم في هذا المشتري وهو كرم حتى أدرك الثمر والغلب ثم استرد البائع بقضاء هل للمشتري أن يجلس لنفسه قدر حصة الأكار له أو يطلب أجراً لعمل فقال لا ويسترد كانه لان المنافع لا تنقسم الا بالعقد وهو ما كانا كارابل عمل لنفسه ورأيت جواب مجد الانعترجه الله انه يستحق أجزاء المثل لعمله ولا اعرى لهذا وجهاً وأنا أقول انكر ما في الباب ان هذا المقدموع فاسد اوفى العقد القاسد اذا انفصل به القبض وتصرف المشتري في المشتري منع ذلك استرداد المبيع ووجب على المشتري قيمة المبيع وانما قضى القاضي بالرد هنا لا متناع المشتري عن دفع القيمة فاذا قضى عليه بالرد لا متناعه من دفع القيمة صار راضياً بالرد فسخ العقد من الاصل كالأمانة كذا ذكر في مجموع النوازل ويقتلر في آخر بيع الجامع في الفتاوى أيضاً ذكر في بيع العدة اذا باع الاب مال ابنه الصغير ثم ادعى ان فيه عيباً لا يبيع ورأيت في موضع آخر اذا حصل بيع الاب لابنه فاحش فاقضى بنصف ما تباع من الصغير حتى يدعى الى المشتري ويثبت ملك الصغير ولا يبيع دعوى الابورأيت في موضع آخر لو

زوجها نفقة البدل لا يحلف على المحاصل مالها عليك تسليم النقص من الوجه الذي تدعى اذا نفقة البتة عند الشاقي فربما يتاول قوله فيحلف على السب ما هي معتدة منك من الوجه الذي تدعى ولو استألف بهر ما أو أنكر الزوج قال قول قوله ويحلف على السب عند س ر ح ويحلف على المحاصل في ظاهر الرواية ولو أقر الوهابان الموهوب له قبض الوهب في المجلس أو بعده بانه ثم قال بعده انه لم يقبض وصكنت أقررت به كاذباً وقال القاضي أن يحلف الموهوب له بالله لقد قبضته بحكم هذه الهبة التي تدعى فعندهما لا يحلفه اذ التحليف ينزب على دعوى صحة ولم يصح هنا للتناقص وعلى قياس قول س ر ح يحلفه وعلى هذا الخلاف لو أقر المشتري قبض المبيع ثم ادعى انه لم يقبضه وطلب من القاضي تحليف البائع بالله لقد سلمته الى المشتري بحكم هـ ذال الشرا الذي يدعيه والبائع لو أقر قبض الثمن ثم ادعى انه لم يقبضه أو أقر البائع بالبيع ثم أنكر وقال أفردت كاذباً وأرد التحليف المشتري ترى والدان لو أقر قبض دينه واشهد عليه ثم أنكر قبضه وأرد تحليف المدون والمقردين لو أنكر الدين وقال أقررت به كاذباً وأردعين المقر له الكل على خلاف مروى يقول س ر ح المعتاد فيما بين الناس ان البائع يقر قبض الثمن والمشتري قبض المبيع للأشهاد وان لم يقبضه وصكنا المستقرض يكتب اولاً على الافراد ويشهد عليه قبل قبض المال عادة فلو منع التناقص صحة الدعوى والتعليق بطل حقوق الناس (ح) الشاقي ر ح مع س ر ح في التحليف فيما اختلف فيه يفرض ذلك على راي القاضي والمفتي ولو أقر البائع على البيع وقبض الثمن ثم ادعى التلمذة وطلب من المشتري ذكر في كتاب الاستعلاف انه يحلف وقال اذا البائع لم ينافس لانه لم يوجد ما لا افراد بيع مطلقاً والبيع قد يكون جذا وقد يكون تلمذة فتصح الدعوى والتحليف ويحلف ما شرطت كون هذا البيع تلمذة قول س ر ح اربعة اشياء يحلف القاضي المحضم فيها قبل ان يسأله المدعى احدها التقيم اذا طلب المحكم بالثقة فيجوز له بالله لقد طلبت الثقة حين علمت بالشرع وان لم يطالبه المشتري وهو قول ابن ابي ليلى وعند س ر ح وم لا يحلفه اقول هذا يدل على ان الاشهاد في الثقة على طالب الموائسة ليس بشرط لازم وانما البكر اذا باعته وطلبت التفریق من القاضي يحلفه القدا اخترت الفرقة حين بلغت وان لم يبعه الزوج واثبتا المشتري لو ارادوا بيع يحلفه القاضي انه لم يرض بالمعيب ولا مرضه على البيع منذ رآه ورابعها المراء لو سالت القاضي ان يفرض لها النفقة في مال زوجها القائب يحلفها ما اعطاك فنقول حين يخرج ويجب ان تكون مسالة النفقة عندهم وفقاً ادعى شفعة فيجوز افعال خصه هذه الدار لا يني هذا الطفل صح اقراره لابنه اذا الدارق يده واليد دليل الملك فكان مقرأه في نفسه فيصح وليس للتفويض تحليفه ما قلنا ناشيها لان اقرار الاب بالشفعة على ابنه لا يغير فلا يفيده التحليف وهذا من جهة الميل في الخصومات ولو اراد التفريع ان يبرهن على الشراء كان الاب خصماً قيا به مقام الابن ولو كان الابن كبيراً كان خصماً فكذلك هذا ولو ادعى عيباً أو اراد

فبين فاحش فان كانت قبته
المدعى عليه لا بل كانت قبته
مجهين فله يحكم الحاكم ان الم
تكن المسد قد رما بل قبته
الاسعار وان كانت مدة يتبدل
فيها الاسعار فالتقول قول
المشتري وان اقاما بينة فالبينة
المثبتة للزاد والى هذا كرفي
العقدان باع مال ولده الصغير
وسلم قبل استيفاء الثمن لا يملك
استرداده لا بغير الثمن بخلاف
تسلم الصغيرة في النكاح ذكر
في آخر سماع مجموع التوازل
الاب اذا اذن لابنيه في التجارة
فاشترى أحدهما من صاحبه
جاز ان الاب يملك العقد بينهما
ولو اذن الوصي لهما ثم باع
أحدهما من صاحبه لا يجوز
وكذا الاب اذا اذن لابنيه في
التجارة ثم اخرج لابنيه يشرى
من أحدهما لا تنفاه له
يصح اذا كان هو المبرع منهما
واذا اخرج أحدهما والاخر
عقد بغيره باذنه الاب واشترى
بنفسه مال أحدهما لصاحبه
ملك الاب المباشرة ولم يملك
التقوى بعض ذكر في مجموع غريب
الرواية الوصي والوكيل
ولما دون اذا اشترى واحد منهم
عبد بالقدوم قبته ثلاثة
آلاف ليس له ان يرد بالعيب
لان فيه ضررا فلو كان له خيار
شرط له ان يرد في فوات صاحب
الشيء الوصي اذا اشترى شيئا
لصغير ثم اتى هل تصح امانته
ان كان في الاثالة نظر للصغير جاز ولا فلا قال وليس فيه

التخليف فقال ذواليد هو فلان لا يتدفع عنه المهر من بخلاف ما قال هو لا يني
الصغير والفرق ان اقراره للغائب توقف عمله على تصديق الغائب فلا يملك العين بمجرد
اقراره فلا يتدفع عنه المهرين واما اقراره للصبي فلا يتوقف على تصديق الصبي فله ملكه
الصبي بمجرد اقراره فلا يصح اقراره بعد اقراره فلا يفيد تخليفا له لا تسلك هو كاتر اقرار
وفي موضع آخر لو قال ذواليد هذا لابني الصغير او قال فلان يخلف فلان تسلك حكم له ثم
يختار بلوغ الصبي في مسئلة الصبي فان صدق المدعي في دعواه فلا امرامض وان كذبه
توخذا العين من يده وتندفع الى الصبي ويضمن الاب للمدعي قيمة العين وبعض المشافعة
فرقوا بين اقرار المدعي وبين اقرار الغائب كما مر بعضهم سواء بينهما وقالوا يخلف في
الفصلين كما ردعنا للتميلة واستدوا بمسئلة الوقف لو ادعى دارا فقال ذواليد له وقف على
كذا حاز اقراره وبصره وقفا ولو كان لا تدفع المهرين من ذى اليد يكتفى فان تسلك
ضمن قبته الدال للمدعي ولو برهن ذواليد على الوقفية لا يتدفع عنه المهرين ولا تدفع
خصوصة المدعي لانه صار وقف قبل ان يبرهن خصا وجود البينة وعدمها سرا ولا يخلف
الوصي لو كان وارثا لخصه اقراره في نصيبه ولو لم يكن وارثا لا يخلف لان اقراره لم يميز
اصلا لا اقراره على الغير (الى بقى قش بس) الاب او الوصي او المتولي او القيم فيما
يدعى عليهم او على الصبي خصم في حق سماع البينة لا في حق المهرين لان اقرارهم على
الصبي والوقف لا يصح (نفس) الوكيل يبيع أو تخصصه في ردع يخلف بخلاف
الوصي اذا لو كسب نائب عن موكله ولو اقر موكله صح وكذا نائبه الشاهد لو انكر
الشهادة لا يخلف والمدعى عليه لو قال كذب الشاهد او اذ تخليف المدعي ما تعلم انه
كاذب لا يخلف وكذا لو قال المدعي عليه ابن شاهدم قد رماست بشي اتركوا هي كه ابن
أى الهدوم ملك منست با دعوى كرده است ابن رابر من بش اتركوا هي واراد تخليف
الشاهد او المدعي لا يخلف وليس للمدعي عليه تخليف المدعي ان ما اخذ به يحس ولو
أطروشيا أو اجره او اودعه قبره من آخره له مال سرح لا يحكم له بشي حتى يخلف
ما بهت ولا وهت ولا اذنت فيما ولا هو خارج من ملكك للمال وقيل هذا قول
سرح خاصة والصحيح انه قول الكل فلو خلف وحكم بالمال للمدعي قبل قبضه
هلك في يد مجبر المدعي ضمن الدافع او القاضى فلو ضمن الدافع لارجع على احد ولو
ضمن القاضى لو كان القاضى مودعا او مستأجرا او رهن تارجم عا ضمن على الدافع فلا
يرجع المستعير لانه حامل لنفسه ادعى قسناو برهن وادعى ذواليدانه شراء من آخر
والمدعى سلم الى المبيع فالدعي يخلف لانه ادعى عليه معنى لاقراءه لم يملك انكر يخلف
ويخلف على المحاصل ما هذا الذى اليد غريم الميت لو ادعى ايقامونه اليه يخلف وورثته
على العلم ما تعلمون ان اباكم قبضه ولا شيا منه ولا يرى اليه منه أقول قوله ولا يرى الخ
لا حاجة اليه لانه يدعى الايضا لا الراد فلا وجه له كره في التخليف القاضى لو خلف
المدعى عليه بطلاق فشكل لا يحكم عليه لانه كل عا نهى شرطا وكذا لو خلف خلف
(قوله القاضى لو خلف المدعى عليه بطلاق فشكل لا يحكم عليه الخ) أقول قال القزى

ثم قال بانه كذا ابن سوكندوست خوودي فشكل عن هذا الجين لا يحكم عليه لمخقه
تخليفه مرة وحلف مرة ادعى شيئا من عروض ودواهم ودناير وضيايح وانكر كذا
فاقاضي بجميع الكل ويحلف عينا واحدة شره وبضه ثم ادعى آخر شره من البائع قبل
شره يحلف المدي عليه على العلم بانه ما تعلم انه شره منه فذلك الآن يتعرض ويقول
قد تشري الرجل شيئا ثم ينفخ المبيع بالافالة او غيرها فاقاضي بخلفه ما تعلم ان بينهما
سواءا قاله السابعة (ط) وفيه اقرضات ثم قال وورثه انه اقرضك قبل ان يخرجه اقراره
والمقر له عالم به ليس ثم تخليفه لان وقت الاقرار حق الورثة امكن متعلقا بالقرض
الاقرار وحيث تعلق حقهم لم يتحقق باصا حقا للمقر له فلم يملك ولا يتعلف بمحق وجهه
(ص) اقرضات فقال وورثه انه اقرضت بمخلف المقر له بانه لقد اقرضك اقرارا صحيحا
(خ) ادعى على وارث وانكر صحب كذا اقراره وورثه بالمال فادعى وانه ان المقر له وادعاه
وطالب بين المدي فله تخليفه ولو ادعى انه اقرضت فله ظالم بمخلفه تخليفه ولو ادعى انه اقر
كاذبا لا يقبل ذلك منه ادعى ما لا فائدة له في مجلس آخر انك استهملت متى قصرت به

قيده في خزانة المفتين يقول الا كثر حيث قال لم يخرجه كثر ما يخفى وان حست اليه
الضرورة يبقى ان الرأي فيه للقاضي اتباعا للبعض ومنه في منية المفتي وزاد في الخزانة
فلو حلفه القاضي باطلاق فشكل وقضى بالمال لا ينفذ قضاؤه على قول الاكثر اه
فظاهره كمال شجنته مفرغ على قول الاكثر من انه لا تخليف بهما فلا اعتبار بشكوله
ههنا وما من قال بالتخليف بهما فاعتبر شكوله وبقي به لان التعلف بهما لرجاء
التكول يقضي به والا فلا فائدة قال وظاهر كلام الشارع خلافه وفي كلام المصنف هنا
ما يشعر بما ذكرناه فانه عليه بقوله لانه تكل جهاني عنه شره فاقابل اه كلام الغزي
(قوله وفيه اقرضات الخ) اقول في البراءة ما لم المقر وادعى وورثه انه كان اقرضت
بمخلف المقر له الله لقد اقرضك اقرارا صحيحا كذا الجاب الزعفراني لانهم ادعوا عليه اقرارا
لواخر به صرح فان انكر حلف وان مات المقر له هل يحلف وارثه ذكر في تعليق بعض
البضادين انه يحلف الوارث على العلم قال وسعت من والدي وثقة ايضا انه لا يحلف
وهو من المسائل التي يحلف فيها المورث ولا يحلف الوارث اه وفي شرح الرواية لصدور
النسبة ما يرجع ما ذكر في تعليق بعض النصارى من فراجعه ان شئت وقد كتب على
هامش هذه الورقة في الصفحة الثانية فاهل ذلك وقد اختاره في متن تورا الا بصاد
(قوله ولو ادعى انه اقرضك كذا الخ) اقول قال العلامة الغزي قلت وفي شرح الرواية تصدر
النسبة ومن المسائل الكثيرة الوقوع انه اقرض ثم ادعى انه كاذب في الاقرار فاستدعى
حنيفة ومحمد وجمعهما الله تعالى لا يلتفت اليه لكنه يبقى على قول أبي يوسف ان المقر له
يحلف ان المقر لم يكن كاذبا وكذا الوادعي وارث المقر فعند البعض لا يلتفت الى قوله لان
حق الورث لم يكن ثابتا من الاقرار والاصح التخليف لان الورثة ادعوا امر اخيهما والآخر
به المقر له فاذا انكر تخليف وان كان الدعوى على ورثة المقر فالذين عليهم العلم اما
لا تعلم انه كان كاذبا اه

تصح قالته في حق الصغير اذا
كان فيه قفل للصغير لان
الافالة نوع بعبارة والاب يملك
فذلك قال وجهه الله تعالى في روايات
في بعض القضايا ان المتولي
يملك الافالة اذا كان خسيرا
للو ففصل كذا الوصي ذكر في
الافنية فيل ما يجوز فيه قضاء
القاضي وما لا يجوز من سماعه
من محدروهما الله في فاض
يأخذ على مسأدا وارا باله
وفيها خمسة آلا في قاموا بعد
بلوغهم البينة على المشتري
مصدق ذلك القاضي ان قية
الداري ومث ذلك كانت خمسة آلا
فان هذا القاضي يبطل هذا
المبيع لانهم ائتمروا في هذا
المبيع لا يقرنهم فان اراد
القاضي الاول وهو فاض على
حاله ان يكتب الى القاضي
الثاني بعد حكمه يبطلان المبيع
ان قمتها ومث ذلك كانت ألفا
لا يلتفت الى ذلك ولو كتب قبل
الحكم بعد الشهادة يقبل ولا
يقضي القاضي بشهادتهم لان
اخبارهم في الشهادة فادا
كان قبل القضاء لا يقضي وبعد
القضاء لا يقدح الا انه لو شهد
به شهود المشتري ان ذلك
القاضي اشهدهم حين باعها
ان قمتها ألفا لا يقبل الشهادة
على زيادة الغبة لان قوله جهة
وكذلك انقض القسح ان ينفخ
المبيع اذا شهدوا على ان القاضي
اشهدهم قبيل القسح ان قية
الداري ومث ذلك كانت ألفا

الداري ومث ذلك كانت ألفا

ابنه صغير هذا وقضه لنفسه
 واشهد على ذلك ثم وحده بهيا
 قارادان يرده لنفسه على ابنه ثم
 يرده لابنه على بائنه فليس له
 فليحل ولكن القاضي يجعل له
 خصمه ارده عليه ثم يرده الاب على
 مائه الذي اشترى منه لابنه
 وكذا لو كان الاب باع من ابنه
 الصغير هيدا فداشتراه من
 اخيه وقضه لابنه من نفسه
 ثم وجبه بيا واردرته على
 نفسه لابنه في فصل العيوب
 من الذخيرة ايضا الوكيل
 بالبيع اذا لم يكن من اهل وجوب
 العهدة بان كان عبدا او عبدا
 مجهولا عليه كان الرضى
 الموكل بسبب العيب فان كان
 من ادل وجوب العهدة عليه مات
 الوكيل ولم يدع واردا او عبدا
 كان الرد الى الموكل في فصل
 الرد بالعيب من فتاوى قاضي
 خان الاباقي في حالة الصغر قبل
 ان يكمل وحده ويشترى وحده
 ليس بعيب هذا هو لفظ
 القدوري وبعد ذلك هو بيب
 مادام صغير فاذا بلغ فهو عيب
 آخر سوى الذي كان حتى لو لم
 او سرق في يد البائع قبل البلوغ
 ثم فعل عند المشتري بعد البلوغ
 لم يكن له ان يرده وفي المشتري اذا
 اشترى عبدا بعقل البيع
 والشراء فلا ياتي بالبطل في
 الفراء منه عيب وكذلك
 السرقة تقسيما له بالذي

مترافا نكر المال والاستعمال قبل يحلف على المال لانه يصير بالاستعمال مقرا والاقراجه
 المدعي والمدعي عليه لا يحلف على حجة المدعي فانه لا يحلف بالله المدعي ينفي الابري
 انه لو ادعى عليه الاستيلاء والاقرا او حاسب المحط وانكر كونه خطه لا يحلف على
 ذلك له عليه من فاقه به ثم انكر اقراره قيل يحلف على الاقرار وقيل يحلف على نفس
 الحق مع حجه في فصل الدعوى (ط) ينفي الحق القن لا تقبل بدون الدعوى عند
 ح وح خلا فاعلموا وينفي حق الامتطلاق المرأة تقبل بدون الدعوى ولا يحلف على
 عتي العبد حسيه بدون الدعوى وفاقا وهل يحلف على عتي الامه وطلاق المرأة بدون
 الدعوى فيسئل يحلف وقيل لا فيشامل عند الفتوى (ز) ادعى ائله وصي فلان او
 وكيله ولي عليه كذا فانكر وصاينه او وكاله لا يحلف (ط) لو برهن المدعي انه وصي
 فلان او وكيله تقبل فقد جعله خصما في حق مباح البيعة دون الاستيلاء ولو ادعى
 عتي في يده كل واحد يدعي انه شر من ذى اليدوا قرا فلو البذنه باعها من أحدهما بعينه
 فليس للاخر تخليفه انه لم يبعه من ذى اليدوا قرا ولكنه حلف لاحدهما فكل وحكم
 به لا يحلف للاخر لانه لما اقرا وكل خرج المثلث من يده وكذا لو ادعى امرأتين قال كل
 منهما ما تزوجتها فاقرت لاحدهما وانكرت للاخر لا تخلف له وفاقا وكذا لو لم تقرو ولكن
 حلفت لاحدهما فسكت لا تخلف للاخر وكذا لو ادعى أحدهما الشراء من ذى اليد
 والاخر انه ارثه منه يعني من ذى اليد فاقرا بالهن وانكر البيع لا يحلف للمشتري وكذا
 لو ادعى أحدهما اجارة والاخر شرا فاقرا باجارة وانكر الشراء لا يحلف للمشتري ويقال
 للمشتري ترى بص الى مضي مدة الاجارة وفك الزهن وكذا لو ادعى أحدهما صدقة وقبضا
 والاخر شراء فاقرا باحدهما لا تخلف للاخر وكذا لو ادعى اجارة او وهنا فاقرا
 لاحدهما او نكل لا تخلف للاخر وكذا وصكيل الشراء لو اراد رد ابي وموكله
 فاقب فقال البائع رضى موكله بعيه لا يحلف وكيسه لى رضى موكله وكذا بالغة
 زوجهما وليها فادعى الزوج رضاها وانكرت لا تخلف وكذا الزوج هو ارجل آخر ثم ادعت
 امره فانكر لا تخلف وكذا لو ادعى انه زوجه ابنته صغيرة وانكرت الاب لا يحلف الاب
 وكذا الصانع والمصنع لو اختلفا في انه صنع كذا او لا لا تخلف أحدهما لو ادعى المشتري
 هيدا فادعى البائع براءه لا تخلف للمشتري وفاقا ولو لم يدع البراءة لا تخلف للمشتري عند ح
 وح خلا فاعلموا ولو ادعى المشتري عيبا بالمتاني الامتولا بينته لا تخلف البائنه عند
 س وح لا ضد هما حجة (ز) وفي (ي) للمدعي عليه ان يحلف المستحق بالله ما باعه ولا
 وهبه ولا تصدق به ولا تخرج من ملكه بوجه من الوجوه من تصفيه في فصل الاستحقاق
 (ط) ادعى المالك الشريك وانكر خصمه ثم قال كان في يدي من مالك كذا او كذا
 يحكم الشرية ولكن دفعته اليك فانكر المدعي الدفتر بنظر لو انكر المدعي عليه الشرية
 وكون المال في يده أصلا بان قال لا شرية بيننا فما وما قبضت منك شيئا يحكم الشرية
 لا يحلف المدعي على القبض ولو قال المدعي عليه وقت الانكار وليس في يدي شيء من
 الشرية يحلف المدعي وهذا ان التصليف يرتب على دعوى صحفية ولم تصح في الرجعة

آخر من المتقي مثل ما ذكر
 القديس دورى ومن مشايخنا من
 قال انما تكون هذه الاشياء
 صيا اذا كان الصغير عجزا اما
 اذا كان صغيرا جندا فانها
 لا تكون هييا اذا كان ابن
 خمس سنين فما فوقه اما اذا
 كان ابن سنة أو سنتين فليس ذلك
 يعيب فلما اجمعت فهو عيب
 في حالة الصغير والكبير حتى
 لو جن في بدا البائع قبل البلوغ
 ثم جن عند المشتري بعد البلوغ
 فهو الرد وتكلم المشايخ في
 مقدار ما يكون عيبا من الجنون
 قال بعضهم اجمعت وان كان
 ساعة عيب وقال بعضهم ان
 كان اكثر من يوم وليسه فهو
 عيب واما يوم وليسه فادونه
 فليس يعيب وقال بعضهم
 المطلق عيب وقيل المطلق ليس
 يعيب وتام هذا نظري في فصل
 العيوب من بيع النخيرة
 البرهانية ذكر في آخر باب
 العيوب من الجامع الصغير
 اشترى ثوبا فقطعه لسان الولد
 الصغير وخاطه ثم وجده عيبا
 لا يرجع بنقصان العيب لانه
 صادر واهله بالقطع مسالما اليه
 قبل الخياطة فليكن الرد معتمدا
 قبل عمل الحبة ولو كان الولد
 كبير ارجع بنقصان العيب
 لانه لم يصر مسالما اليه الا بعد
 الخياطة فكان الرد معتمدا
 قبل عمل البقية الصلي الماذون
 والعبد الماذون على كان البيع
 والشراء بالمحابات الفاحشة عندنا في حقيقته رحمه الله وفي

الاول للتناقص وصحت في الثاني لعدم التناقص لانه يمكن ان يقول ليس في يدى شئ من
 مال الشريك لاني دفعته اليك ولو انكر البائع قرضه او انكر القرض قبض ماله
 يحلف ولو ادعى المضارب او الشريك دفع المال وانكره وبالمال او الشريك قبض
 يحلف المضارب او الشريك الذي كان المال في يده اذا القول للاعين مع العيين اما المال
 فهو من على المشتري والمستقرض فعلى الضعين بينة لا عين ثم لو حلف البائع انه لم يقبض
 منه فقال المشتري انا ابرهن على الايقاع لا يصير على ادائه ثم يلجأ إلى ثلثة ايام لو ادعى
 حضور شهوده اما القول شهودى غيب فلا يعمل (قش) لو حلف وبالمال والمودع
 والشريك لا تترك مال تتركه لا يعتبر والحاصل ان القول في كل امانة للاعين مع
 عيينه وكذا البينة بينته والضمين تجبل بينته لا يمينته على الايقاع وفيه القاضي لو حلف بغير
 طلب المدعى ثم طلب المدعى تخلفه فلان يحلفه ثانيا وفيه ادعى دارا فانكر المدعى
 عليه فلقه القاضي ثم علم القاضي انه مال المدعى لو ظهر بالبينة لم يظهر كذبه وحسنه
 ولو ظهر باقرار المدعى عليه ظهر كذبه في عينية فيصحت وأصله ان المدعي اذا حلف ان لا
 دين عليه ثم برهن عليه المدعى فعند مدح لا يظهر كذبه في عينية انا البينة حجة من حيث
 الظاهر وعند أبي يوسف يظهر كذبه فيصحت والقوى في مسألة الدين انه لو ادعاه بلا
 سبب يخلف ثم برهن يظهر كذبه ولو ادعاه بسبب وحلف انه لا دين عليه ثم برهن على

(قوله والقوى في مسألة الدين الخ) اقول في مسألة الدين فدل انه في العين على
 مانص عليه في مسألة الدار لو ظهر بالبينة لم يظهر كذبه ولو ابراه ظهر حسنه
 وبه يظهر ان الخلاف بين أبي يوسف ومحمد في مسألة الدين لا الدين الا لازم عقوبة كل
 من حلف ثم اقيمت عليه البينة والمصرح به خلافا تامس (قوله والقوى الخ)
 اقول وهو يدل على انه لو ادعى ايقاعه وانكره حلف فاقم عليه البينة انه يعاقب
 وندسثلث منها لكن ما سنسكت به فر ما من كلام الزبلي المطلق يقتضى خلافه
 فتأمل (قوله يخلف ثم برهن يظهر كذبه) اقول وفي شرح البكتالز زبلي قال بعد
 ان ذكر ان البينة تقبل بعد ايمين وهل يظهر كذب المنكر باقامة البينة والصواب
 انه لا يظهر كذبه حتى لا يعاقب عقوبة شاهد الزور ولا يثبت في عينية انه انما كان
 لعان على الف درهم قاضي عليه ما انكره خالف ثم أمام المدعى البينة انه عليه الف
 وقيل عند أبي يوسف يظهر كذبه وعند محمد لا يظهر له وقد علمت معاشنا ان وجهه
 كلام محمد ان البينة حجة من حيث الظاهر واعلم ان ظاهر قول الزبلي ان الصواب انه
 لا يظهر كذبه الخ انه القول المعتمد في المذهب وما في هذا الكتاب من قوله والقوى في
 مسألة الدين الخ يقتضى ان المعتمد التصيل ونظرا للقوى كذلك ان يحمل كلام
 الزبلي ومن هذا حسدوه على صورة السبب هذا وقد نصوا جميعا في باب التطبيق انه لو
 اختلف معهما في وجود الشرط فالقول قوله الا اذا برهنت وعلوها بانها تورث دعواها
 بالحجة ولم ينظر والى ان البينة حجة من حيث الظاهر ولم يذكروا خلافا في المسئلة ولا

بيع المثلث ذكر في باب
 باع مال نفسه من الرعى فهو
 حكي بيع الرعى بنفسه ولو
 باع الصبي المأذون له من
 الأب في غيب فالحشر جازعند
 أبي حنيفة فترجعه الله وذكر
 أيضا الرعى إذا أقره انسان ان
 يشتري له شيئا من اليتيم فاشتره
 له لا يجوز بخلاف ما اذا اشترى
 نفسه على قول أبي حنيفة رجعه
 الله والفرق انه اذا اشترى
 لنفسه فمفقور العقد من جانب
 اليتيم واجبة على اليتيم ومن
 ياتيه واجبة اليه فلا يؤتى الى
 التمساده واذا اشترى لنفسه
 فمفقور العقد من جانب اليتيم
 واجبة اليه ومن جانب الآخر
 كذلك فتؤدى الى التضاد في
 فتساوى القاضى الامام فخر
 الدين رحمه الله رجل باع جارية
 من ولده الصغير او وهبها له ثم
 اشترى لنفسه يلزمه الاستبراء
 وادام ملك الرجل جارية يبيع او
 هبة او صدقة او قسمة او صلح
 من دم هذا او صلح او كتابة على
 جارية او اوعى جارية على جارية
 او ورث جارية يجب الاستبراء
 في هذه المواضع بذكر كانت
 المجارية او ثيبا ملكها من صغير
 او كبير او امرأة او عنين في
 فتساوى القاضى فظهر الدين
 والمجارية اذا كانت صغيرة او
 آيسة يستبرأ بها شهر واحد ولو
 اشترى صبي جارية ثم احتلم
 فعليه الاستبراء في فتساوى

السبب لا يظهر كذبه بمجوارانه وجد القرض ثم وجد الابراء او الابقاء (قن جف)
 حلف بطلاق او عتق ماله عليه شيء فنهذه عليه مدين والزمة القاضى وهو ينكر قال
 س ر ي بحث وقال م ر ح لا لا أدى له مصادق لان البيئة جهة من حيث
 الظاهر فلا يظهر كذبه في عينه كذا ذكر م ر ح وفي (ج) قال امرأته طالق ان كان لفلان
 عليه شيء فنهذه ان فلانا اقرضه كذا قيل بعينه وحكم بالمسال لم يثبت ولو شهدا ان
 فلان عليه كذا وحكم بالمسال حث لا جعل شرط حثه وجوب شيء من المال عليه
 وقت الدين وحين شهدا بالقرض لم يظهر كون المال عليه وقت الدين بخلاف ما لو شهدا
 ان المال عليه وفيه ادعى نكاحها فبطل دفع الدين منها على قولهما ان تزوج فلا
 تخلف لانها لو نكحت لا يحكم عليها لانها لو اقرت بعد نكاحها تزوجت لم يحضر اقرارها وكذا
 لو اقرت بنكاح لغائب قبل صحيح اقرارها لكن بطل بالنكاح ويبطل دفعها الدين
 وقيل لا يصح اقرارها فلا يندفع منها الدين كذا (قن) لا يبي في الحدود سواء كان
 خاص حق الله تعالى كهد الزنا والسرقة والنهر او دارا بين حق الله تعالى وبين حق
 العبد كهد الله ذنبا حتى لو انكر القاذف لا يخلف اذا لفظ في حق الله تعالى عندنا
 فالتحق بخالص حقه تعالى والساق يخلف لاجل المال اذا اراد المالك اخذ المال
 لا القطع فيقال حيث ددع ذكر السرقة وادع تناول المالك فيكون للشا عليه بين وى
 مود النكس والطرف يخلف الا انه يقضى في الطرف بالقطع ضد ح و ح والمسال
 ضد هما ولا يقضى في النفس بالتدخل عند ح و ح ولكن يحبس حتى يعاودها على
 وعندهما يقضى بالدية (ط) ادعى انه قال له يا منافق يا كافر او ادعى انه ضرب
 اولاده او يحرقه مما وجب التعزير بخلف المدعى عليه اذا التعزير برخص حق العبد ولذا
 ملك العبد عقده ولم يمسح الصغير وجوبه ومن عليه لوءه كن صاحب الحق منه اقامه يعنى
 لم يتحصر الامام باقامته فان الزوج يودع امرأته فلورأى احدا يفعل ذلك فله ان يمنعه
 ويضربه لولم يتزجر بالمتع باللسان ولو كان حقه تعالى لا نكحته هذه الاحكام واليهين
 يجزى في حقوق العباد سواء كان عقوبة او مالا فلو حلف لشيء عليه ولو نكح يعزى
 اذا التعزير يثبت بالثبوت ويخلف فيه على المحاصل لان تخليفه على السبب يضر
 المدعى عليه بمجواراته فعنه الا ان المدعى ابرأه في حقه فينضم والمدعى عليه في تخليفه
 على السبب وقدر امرانه لا يخلف عند ح و ح الاشياء السبعة واحدها النكاح وصورته
 ان ذكره او اوى نكاحا قال ح و ح لا يخلف وقال لا يخلف فلو نكح حكم بنكاح وثانها
 الرجعة وصورتها ادعى على امرأته رجعة ففي العدة ثبت الرجعة بقوله وان كذبته
 لا نه ادعى امرأته استناده للمال فيجوز كنه واجبها المبالو بعدا لعدة لوصدقة

تفصيلا والفرق ان المتنازع فيه هنا الدين والشهادة لاثباته لا لشرط بخلاف ما في باب
 التعليق فان المتنازع فيه وجود الشرط كمرها ظاهر ثم يرد ذلك قوله هنا وحكم بالمسال
 فلو كان المتنازع فيه الشرط فلا نزاع في قبول البيئة كنه

الاصل لا ينبغي للرجل ان يفرق بين جاريته وولدها في البيع ولا في الهبة ٢٠٧ ولا في الصدقة اذا كان صغيرا وكذا

كل علو كين ذوى رحم محرم اجتماعا ملكه بكرة التفريق بينهما ملكا والاصل فيه قوله عليه السلام من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينهما وبين احبته يوم القيامة وراى صلى الله عليه وسلم امرأة والمثاق بعض السبا يا فقيل انه يسع ولدها فامر برؤ ولدها عاتسا ووهب صلى الله عليه وسلم غلامين صغيرين اخوين ثم قال له ما قبل الغلامان فقال بع احدهما فقال ادرك ادرك وروى ارداد ودلو باعهم هذا جازم الكراهة وعن ابى يوسف وجه الله انه لا يجوز في قرابة الولاء ويجوز في غيرها والكافر والمسلم في هذا سواء وانما يكره هذا التفريق اذا كانا صغيرين او احدهما صغيرا والآخر منوط بالقرابة المحرمة للنكاح حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب ولا قريب غير محرم ولا يدخل فيما زوجان حتى جاز التفريق بينهما ولا يضمن اجتماعهما في ملكه حتى لو كان احدهما في ملكه والآخر في ملك غيره لا يأس ببيع واحد منهما وكذا لو كان مملوكا لرجل وابنه مملوك لا يضمن هذا الرجل وهو صغير في حجره كان للرجل ان يفرق بينهما في البيع وكذلك لو كان كل واحد منهما ملكه

المرأة ثبت الرجعة بتصادقهما ولو كذبتهم ولا ينفق على قهرهما بخلاف لاهل قوله وكذا لو ادعت المرأة انه راجعها وكذبها زوجها فعلى خلاف مروياتها التي في الايام وصورة الى ثم قال فثبت وانكرت فلو ادعاه في مدة الايام ثبت التي بقوله ولو بعد مضي مدة فان صدقته ثبت التي بتصادقهما ولو كذبتهم ولا ينفق له او ادعت انه فاء اليها في المدة او بعدها وانكر الزوج فالتعليف على خلاف مروياتها الرق وصورة ادعى على مجهول الحال انه منه وانكرها ما ادعاه ولم تكن له بنته او ادعى مجهول الحال على رجل انه عبده وانكر المولى ذلك فالتعليف على خلاف مروياتها السب وصورة مجهول النسب ادعى على آخره او أبوه او ابنه وانكر المدعى عليه فهو على خلاف مروياتها أمومية الولد وصورة بان تدعى ام الرأهاتها ولدت من سيدها وانكر المولى ذلك لو ليس لها بنته وطلبت يمين المولى فهو على الخلاف وسابها الرأهات وصورة ان تدعى انه مولد الاسفل او الاعلى فعلى خلاف مذهب هذا الخلاف بين ح وج بينهما في الأشياء السبعة لو بدعيا لا يسب هذه الأشياء فان ادعى ما لا يسبها فالتعليف يصحى وفا اذا القرض دهمى المال وفيه صلح ودافاه (ج) لو كبل باع ثم المشتري رد عليه يجب لا يحدث مثله يحكم ببينة او تكول او باقراداته رد على موكله وكذا لو رده بينة او بشكول بسب يحدث مثله في تلك المدة (ج) كذا (هد) ادعى كل واحد منهما انه في يده ولا ينفق واراد احدهما تحليم الآخر بالله ما تم انه في يده فيسب يحاط ويقل لا وقدر في فصل الخارج جزى اليد

§ الفصل السادس عشر في الاستحقاق والغرو وما يتعلق به §

(د) ان الاستحقاق نوعان مبطل للثالث كمتى ويحده وناق للثالث كالاتفاق بالملك فاناقل لا يوجب فتح العقد في ظاهر الرواية والمبطل بوجبه في كل الروايات ثم انهما يتفقان من وجه ويختلفان من وجه فوجه الاتفاق انهما يجعلان المستحق عليه ومن يملك ذلك الشيء متعلقا لهما حتى ان واحدا منهما لم يبرهن على المستحق بالملك المطلق لا يقبل وجه الاختلاف ان الناقل اذا رد فان كل واحد من البائع والمشتري على بائعه ما لم يرجع عليه ولا يرجع على المشتري على البائع على المكفول منه وفي البطل ثبت لكل منهما الرجوع على بائعه وان لم يرجع عليه ويرجع على الكفيل وان لم يرجع على المكفول منه (ج) الاستحقاق ضربان قديم ومن حقه الرجوع على البائع بقتله لانه يظهر ان البائع يملك غيره وحديث ومن حقه ان لا يرجع على بائعه لانه باع ملك نفسه ثم استحق بسببه حدث عند المشتري الا يرى انه لو شري شيئا فكذلك عند ستة ثم يبرهن آخره انه من شريكه لا يرجع على بائعه بقتله ولو شري شيئا فباعه فباعه بغيره ثم ان القميص له فالمشتري لا يرجع على بائعه بقتله اذا لم يبيع لم يستحق والمشتري لم يبيع اذا لم يبيع كبراس والمشتري قص ولانه لما خاطبه قصا لم يجز

§ الفصل السادس عشر في الاستحقاق والغرو وما يتعلق به §

ولدن اولاده لان المال مقتضى وكذا لو اشتريها

جميع انفسه ثم وجد باحدهما
مستحق لا باس به كذا قدم احدهما
بالجنابة ويصعب بالدين وورده
بالعيب ولو كان له من كل واحد
منهما شئص لم اكره له ان يبيع
من احدهما دون الاخر لان
التفرقة نامة قبل ذلك وانما
يكراه التفرق عند امكان
بيعهما لا عند عدم ذلك حتى لو
دبر احدهما او استولدها
والاخرى صغيرة لا يكره بيع
الصغير وان كان احدهما له
والاخرى لبيدما دون له وعليه
دين او لمكانه لا باس بالتفرق
بينهما وان كان احدهما عبد
مضاربة فلا باس بان يبيع
المضاربة ما هنده وانما اجتمع
اخوان في ملك رجل لا ينبغي له
ان يبيع احدهما من ابنه
صغير في عياله لان فيه تفرق
الملك والمهرم هذا القدر ثم
الكره انفعيا اذا كانا صغيرين
او احدهما صغير والاخر كبير
على ما مر فان كانا كبيرين فلا
باس بالتفرق بينهما واذا دخل
المحربي دار الاسلام بغلامين
صغيرين اخرون يمان فاراد ان
يبيع احدهما فلا باس بشرائه
منه وان كان فيه تفرق لانه لو
لم يشتره عاديه الى دار الحرب
فيكثره وسوا داهل الحرب ولو
كان اشتراهما المحربي في دار
الاسلام كره له ان يشتري
احدهما وجبره السلطان على
ان يبيعهما جله وفي فوائد

هيا كان له ان يردوه وعسك الباقي ولو كان التفرق يمتنع

ان يملكه احد الا بسبب عا دة بعد الخياطة اما بشرى عن خا طه او باقراره وقال ارجع
على البائع شئنه اقول هذا شعر بان الاقرار يصير سببا للثبوت وهذا قول ضعيف قال
وكذا حكم برشره فلفظه ثم استحق الدقيق وكذا الورشى بمخافه او غيرهن آخران المشوى
له لم يرجع المشتري على بائعه لانه لما شوا لم يحجز ان يملكه احدا لا بسبب عا دة بعد الذي
الا يرى ان القاصب يملكه بشيئ ولا يأخذه المالك فلما جاز لم يستحق ان يأخذه
منه ثبت ان حق وجوب بعد الثاني ففي هذه الوجوه لو برهن المستحق ان اللصم او البر
او الثوب كان له يقضى على المشتري بالتعويض والمثل في المثل للمستحق ثم يرجع
المشتري على بائعه شئنه لانه استحق الاصل وكذا القاصب بمخافه او ابراءه
او ثوبه بالخاطه فيها فاستحق لم يبرأ القاصب لانه استحق منه ضمير ما غصب ولو برهن
المستحق ان اللصم كان له او البر او الثوب يبرأ القاصب ومن غصب ثوبا فاقطعه ولم يخطه
اوثنا فذبحها حتى لم يقطع حق المالك ثم استحق يبرأ القاصب لانه استحق منه عين
ما غصب ولو شري ثاة فذبحها وفسخها فبرهن رجل ان رأسه وأظرافه ومجموع جلده كلها
له فحكم له بما يرجع المشتري على بائعه بالثمن لانه استحق اصل الثاة الا يرى ان من
غصبها ونقصها وفسخها لم يسطل بمسئ المالك عن الثاة بخلاف ما اذا قطع ثوبا خاطه
او طين برا لان ثاة يتقطع حق المالك بحيث تقضى له انما تقضى بملك حادث بالملك
قديم وهذا الملك القديم باق فبرجع المشتري شئنه ولو برهن رجل ان جلدها له
وأخران اراس له وأخران اللصم له فالمشتري لا يرجع على بائعه لانه لا يثبت لاحد حق
في الجلود والاطراف واللصم الا بسبب عا دة فيسحق الحادث وفي الفصل الاول يستحق
الاصل (ي) للمستحق لو برهن على المشتري ان العين له ولم يوقت وجع المشتري
على بائعه شئنه ولو وقت باقل من مدة الشراء يقضى له بأسدعي ولا يرجع المشتري شئنه
(ذ) استحقاق المبيع وجب توقف العقد على الاجازة لا نقضه في ظاهر الرواية ذكر
(س في) ان البيع متى ينسخ قيل اذا قبض المستحق وقيل بنفس المحكم والتصحيف انه
لا ينسخ ما لم يرجع المشتري على بائعه شئنه فاذا رجع ينسخ حتى لو اجاز المستحق بعد
ما قبضه قيل ان يرجع المشتري على بائعه بضم (ع) التصحيح الياسطات لا تنسخ
بالاستحقاق ما لم يرجع كل واحد على بائعه بالقضاء (ت) من ح وجع ان لا ينسخ ما لم
يأخذ العين بقضاء اذا اخذ بقضاء دليل النسخ فينسخ حتى لا يحتمل الاجازة بعده
وفي ظاهر الرواية لا ينسخ ما لم ينسخ وهو الاصح ولو استحق فارد المشتري نقض البيع

(ف) قوله استحقاق المبيع وجب توقف العقد (خ) اقول فيه نظر لما صرح به في الاشياء
والنظار لاجتماع من أن من شروط توقف عقد القسوى على الاجازة ان يبيعه المالك
لأنفسه والبائع هنا باع لنفسه كالا يفتي اه ذكره القزويني اقول والذي يظهر ان ما في
الاشياء والنظار مفرغ على غير ظاهر الرواية فاذا املت الفروع وجدتها شاهدا قسما
قلته وبه يحصل الجواب تأمل

الدين وغيره من ائمة سمرقند في زمانه يقولون انه لا يملك والمعنى فيه ان في جواز هذا البيع اتلاف مال البتيم ومنافعه لان الملك باق للصغير والمنافع من ملكه يستحقها غيره والوصى لا يملك ذلك ذكر في بيوع شرح الطحاوى في باب المصرة ولا بأس للوصى ان يغير مال البتيم ولا ضمان عليه اذا أصيب في ذلك قال وبالمجمل في هذا ان تقول ثبوت الولاية على الصغير والصغيرة للفرق أحداهم من أما في المنكر وأما في المصالح أما ولاية المنكح فتعذر كرهاها في مسائل النكاح وأما ولاية المصالح فالإبواب كان حيا وان كان ميتا فالوصية ثم إلى وصى وصيه فان مات الأب ولم يوص إلى أحد أو مات وصيه ولم يوص إلى أحد فالولاية إلى المجد إلى الأب فان مات المجد فالوصية ثم إلى وصى وصيه فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه القاضي فله ولاية كلهم ولاية التصاريف بالمرور في مال الصغير والصغير قولهم ولاية الاجازة في النفس والمال جميعا وفي الأقوال والعقارات فان كان بينهما واجارتهما مثل القبة أو بنا كثر أو باقل قدرا يتباين الناس فيه جاز وان كان أقل قدما لا يتباين الناس فيه لا يجوز ولا يتوقف على الاجازة

بلا قضاء ولا رضا البائع لا يملكه لان احتمال اقامة البينة على التنازع من البائع أو على التلقين من المشتري ثابت الا اذا حكم القاضي فيسأل المميز فيستخبر المشتري انما يرجع بيمينه على بائعه لو ثبت الاستحقاق بينه أو لو ثبت باقر أو المشتري أو بنكوله أو باقرار وكيله بخصوصة أو بنكوله فلا يرجع اذا لا قرار ليس بمجته في حق غيره كذا (د) وفي (ت) شراد أو فاسحق باقر أو المشتري أو بنكوله لا يرجع بيمينه على بائعه فلو برهن المشتري ان الدار ملك المشتري ليرجع بيمينه على بائعه لا يقبل للتناقض لانه لما قدم على الشرع فقد أقرا على ملك البائع فإذا ادعى غيره كان تناقضا يختم دعوى الملك ولانه اثبات ما هو ثابت باقره قلنا أما لو برهن على اقرار البائع انه ملك المشتري يقبل لعدم التناقض وانه اثبات ما ليس بثابت ولو لا بينة له فله تحليف البائع بالله ما هو لادعى لانه لو أقرا بيمينه (قضا) لو استحق بشاهدين وبعد ثبوتها المشهود عليه قال أبو يوسف أسأل من الشاهدين فان هذا لا يرجع المشهود عليه بيمينه على بائعه وان لم يعد لا يقضى على المشهود عليه لتعدد بائعه ولا بها ولا يرجع بيمينه لانه كإقرار (ذ) ثم لو ادعى المشتري استحقاق المبيع على بائعه ليرجع بيمينه فلا بد ان يفسر الاستحقاق ويبين به فلو بينه وأدعى بائعه البيع فبرهن المشتري على البيع تقبل فيرجع بيمينه وقيل يشترط حضرة المبيع لسمع البينة وقيل لا يوجب البينة (ط) بل لو كرشية البندوصته وقدر بيمينه كفى وعلى هذا القن لو ادعى البينة فادعى بيمينه على المشتري الأخير ورجع البعض على البعض قيدا بشرط حضرة القن عند الرجوع بيمينه وقيل لا يلزم لشرط ان القن الذي برهن على بيمينه باعه هذان هذا كفى ثم لا يملك هذا ان يرجع على بائعه بيمينه وان زعم انه ليرجعه الرجوع لا تنكره البيع لانه لا يحكم عليه بيمينه التي زعمه بالعدم أقول على هذا لو ادعى عليه ما لا يقال ليس أو ما كان ملك على شيء قط ولا أعرف غيره وهو برهن على قضاء أو إقراره ينبغي ان تقبل بيمينه المدعى عليه وكذلك لو أنكر البيع فبرهن عليه ان يشتري فوجد حيا فبرهن البائع انه يرى من كل صيب ينبغي ان تقبل بيمينه البائع لم يبرهن ان الحكم عليه باليمينه يلحق زعمه بالعدم على انهم صرحوا بانها لا تقبل والحاصل انه ينبغي ان يحد الحكم نفيا وأثباتا قال ولأول البائع المشتري من غنه أو وجهه منه ثم استحق المبيع من يد المشتري لا يرجع شيء على بائعه وكذا بيمينه البائعة لا يرجع بعضهم على بعض لتعدد انقضاء على الذي أبرم شرا به كذا (فص) وفي (قضا) لا يرجع المشتري الأخير على بائعه لوجود الابرار وهل يرجع بائعه على بائعه اختلف فيه المتأخرون قيل يرجع وقيل لا (فص) المشتري لو يرجع على بائعه وصالح البائع على شيء قليل فليأثمه ان يرجع على بائعه بيمينه وكذا لو أبرم المشتري من غنه بعد الحكم له بروجع عليه فليأثمه ان يرجع على بائعه ايضا اذا لم يسمع اجتماع البديل والمبدل في ملك واحد ولو جدد زوال البديل من ملكه ولو حكم للمشتري فصالح المشتري لياخذ المشتري بعض غنه من المشتري ويدفع المبيع الى المشتري ليس له ان يرجع على بائعه بيمينه لانه بالصالح ابطال حق الرجوع (س) شره فادعاء آخر قيل ان ثبت الاستحقاق صالحه المشتري ودفع المبيع شيئا

بعد الاذلال لان هذا عقد لا يحيز له حالة العقد وكذلك استجابه للصغير وشره فوهم

وأصل المبيع صم فلا يرجع على بائعه بما دفع له فقه برضا والاسحقاق لم يثبت فلو
أثبت وحكم له ودفع إليه شيئا وأصل المبيع يصير هذا الشراء للبائع من المشتق فينتفي
أن يثبت له الرجوع بغيره على بائعه (ح) شراء فادعى آخر نصفه فشرأ منه لا يرجع على
بائعه بشئ إلا أن يشتري منه بعد استحقاقه فيرجع بنصفه عنه (قش) شراء فادعاه آخر
فشرأ منه أيضا ثم استحقه ثالث بينه وحكم له رجوع المشتري على كلا البائعين بالثمنين
لو جرد الشراء منهما ولو استحق فأراد أن يرجع بغيره على بائعه فأكبر البائع بائعه ثم
أعطاه المشتري بعد أيام على ابن البائع أنك بعهته منى وأراد أن يرجع عليه لسمع دعواه
أفلا منافاة بينهما لما حازا من الشراء من الابن ثم استحق وان لم يزد كرا التوفيق
لأن وجه التوفيق ظاهر في الدعوى وإثبات البائع أن يرجع عليهما بالثمنين وان كان
الصحيح أحد الباعين إذ الرجوع بالثمن عند الاستحقاق يستلزم وجود صورة الشراء لاصحته
(ح) دار يده ادعى آخر نصفه فصاحه على ألف فادعى آخر نصفه فصاحه على ألف ثم
استحق نصفه لا يرجع على واحد منهما بشئ لأن كلاهما يقول بتي نصفي ولو استحق
ثلاثة أو بأكثر يرجع عليه بنصف ما أخذ (بس) شري منه أم غصبت وهو يعلم أن
بائعه فاصب فأوله ما قوله هارقيق لعدم القبول له ولكن يرجع بالثمن على البائع
إذا لم يبال بالاستحقاق لا يمنع رجوعه على بائعه عند الاستحقاق (قد) شراء عليا بانه ليس
لبائعه ثم استحق يرجع بغيره فلو برهن بائعه أن المشتري أقر بعد الشراء أنه لم يستحق
لا يعال حق رجوعه بغيره (جف) لوقال بائعه ببيان شرطه في فردشم كذا فلو تبين يرد
أن لا يرجع عليه بغيره ولو استحق فاستحق فله الرجوع (قش) ندأولته الأدي فاستحق

(قوله داربعي آخر نصفه فصار له الخ) أقول تقدم في الفصل الرابع من بيده دارباع نصفه من رجل غير مقوم وأشهد بالقض وبيع النصف الآخر من آخر ثم استحق رجل نصف الدار فهو خصم للثنتين جميعا يأخذ من كل واحد نصف ما يبدى ويليها ما غفر فهو خصم نصف ما يبدى ولو أجاز بيع الأول ما أجل فإنه وبين المستحق خصوصة ولو أبيع نصفه من رجل غير مقوم وقبض المشتري فالدمي خصم للشري والبائع يأخذ من كل منهما نصف ما يبدى وتماه فيه وهو عما يناسب ذكره هنا (قوله فشر تداولته الابدى الخ) أقول سئل من رجل باع حصصه في فرسه له وسلمها للمشتري فباع المشتري تلك الحصص وسلمها لآخر ثم تداولها الابدى ونقب هي ونجنتاجها وتفرق النجاة في ايدى الباهة وهلك القرس الاصلية فما الحكم فاجبت للبائع الاول أن يضمن كل من تسلم القرس أو سلمها من بائعه أو مشتريه لوجود التعدي فإذا ضمن الاول قيمة حصصه فيها التي جواز تعرضه فيها لتدبره ثم حصصه في الاولاد يقي فما أخذوا جدهم من أو يضمن من تعدي فيها بالتسليم أو التسليم وما نتج عنه عما في يده بالشرع وهلك من غير تعدل يضمن وهذه الاحكام ما وقع من اشياء من قولهم ان المالك اذا ضمن القاصب المتصوب ملكه القاصب

ان كان على المعروف جاز على فيه فخذ عليها ولا يجوز عليها واذا ادرك الصغير والصغيرة في مدة الاجازة ان وقعت الاجازة على انفسهما فلهما اختيار ابطال الاجازة او العين عليهما وان وقعت على ملكهما فليس لهما اختيار ابطال وليس لهما دفع البيع والشراء الذي فخذ عليها في حالة الصغير وللاب ان يافعل الصغير والصغيرة وله ان يدفع مضاربة الى غيره وله ان يدفع مضاربة وله ان يوكل بالبيع والشراء والاستيعار وله ان يودع وله ان ياذن له في التجار وان كان يعقل البيع والشراء وله ان يكتب بيده وان رزح اتمه وليس له تزويج غيره وليس له ان يصير ماله مياسا وفي الاستحسان له ذلك وله ان يرهن ماله بدين الصغير ودين نفسه ايضا فان هلك ضمن مقدار ما صار مودعا من ذلك دين نفسه وله ان يجعل ماله مضاربة عند نفسه وينبغي ان يشهد على ذلك في الابتداء ولو اقرته لم يجعل له الرجوع لما يمتنع بين زوجه ولكن القاضي لا يصدقه وكذا اذا شاركه ورأس ماله اقل من مال الصغير فان اشهد به كون الرجوع لما شرط وان لم يشهد جعل له فيما ينسب بين الله تعالى وامكن القاضي لا يصدقه ويصل الرجوع على

تصرف الوصي والاب في مال الصغير فظهر الرجع ثم قال كت مضار بالايكون له من الرجع شيء الا ان يشهد عند التصرف انه يتصرف بالمضاربة وهذا في القضاة حتى لا يصدقه القاضي في ذلك فاما فيما بينه وبين الله تعالى فيجعل له الرجع وان لم يشهد عليه وبأن شيء من جنس هذا في مسائل المضاربة ان شاء الله تعالى وفي مرقاة فتاوى صاحب المحيط الوصي اذا استقرض من مال الصغير ونصرف ورجع ثم انفق على الصغير مدته من هذا المال الذي تصرف فيه يكون متبرعا وليس له ان يأخذ بحساب ماله لانه صار مضافا لا يخرج العهدة مالم يرفع الامر الى القاضي او الى منصوب القاضي كالتولي وفي فتاوى صاحب المحيط الاب اذا باع مال ولده الصغير وضمن الثمن لا يصح لان حق قبض الثمن للاب يحكم القسدة ولو صح انضمان صار ضمانا لنفسه وانه باطل بخلاف التكاح لان حق قبض الصداق للاب بولاية الامة لا بباينة التكاح لان حقوق العقد في التكاح لا تتعلق بالعاقد فكان الاب في هذا الضمان كسائر الاجانب وفي وصايا النوازل وصي باع ضيعة للقيم من

فرجع به ضمهم على بعض رجنه بحكم فانكر البيع احد الباهة يحتاج الى اقامة البينة على البيع في حقه وهل يحتاج الى اقامة البينة على الرجوعات وعلى الاستحقاق الاول فان هذا القاضي يترك الرجوعات لا يحتاج الى اثباتها والابان كانت عند قاض آخر وعنده الا انه نسي يحتاج الى اثباتها (ذ) استحق من المشتري الاخير يكون حكما على كل الباهة حتى يرجع كل منهم على بائعه بلا اعادة البينة ولا يرجع كل منهم مالم يرجع عليه وكذا المشتري الاول لا يرجع على بائعه اوهى كقبوله بالبدل مالم يرجع عليه ومالم يرجع على الاستحقاق لا يلزم البائع دفع ثمنه ولو اراه سبيل الاستحقاق فاجر بالاستحقاق وقبيل السبل ووهذان يدفع ثمنه ثم لا يصحير عليه ودفع ثمنه ولو لم يقر بالاستحقاق ولكن وهذان يدفع ثمنه لا يصحير عليه ويحرم الدود لا يلزمه شيء ولو وجد بائعه بغير قندوا ظهر سبيل قاضي بخاري او برهن انه سبيل قاضي بخاري لم يحضر قاضي سمرقند ان يعمل به ويقضي برجوعه بتمه مالم يرجع من ان قاضي بخاري حكم على المستحق عليه بالمبيع واجر جه من يده وهذا لان الخطا يشبه الخطا فشرط بينة الحكم والخراج من يده اقول ينبغي ان يكون فيه خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى في كافي الكتاب المحكمي فان قوله آخر ان شهادته انه كباية تكفي ولا يستمر ما علمه بما في الكتاب ولو استحق وهو لم يدفع ثمنه او بعضه يصح على دفعه بخلاف ما لو وجد المشتري عيبا حيث لا يصحيره في دفعه لانه في فصل البيع لو دفع يسترد ثانيا لا اعادة وفي الاستحقاق لا يسترد ثانيا لا اعادة لمجوز ان القاضي لا يصح ببنية المستحق او يصحير المستحق البيع وكذا الوشري دارا وقيضه ثم علم ان البائع باعه من غيره لا يسترد ثمنه من بائعه مالم يصرح الداوم بده بعض هذه البهة من (ط) او بعضها من (فش) وفي (ذ) شري زيد قنسانم خالدا فباعه من بكر ثم شر اممنه زيد فاستحق رجوع زيد على بائعه الاول وهو خاله كذا القتي (مز) وهذا انما يستقيم على رواية

وان الشري لم يمتد بالتسليم للمشتري منه بغير اذن شريكه والمشتري ايضا امتد بالتسليم وان زوائد المصنوع اما اذا هلكت بلا تعد لا تضمن وانه اذا حدثت يد التعدي على زوائد المصنوع كانت مضمونة على تلك اليد المتعدية فامل قال الزيلعي رحمه الله تعالى في شرح قوله هل ذهب المصنوع وضمن قيمته ملكه في الجواب مما تسلك به الشافعي رحمه الله تعالى والجواب مما استلان رضاه فتوحه يطلب القيمة منه ونحن لا نجعل الغصب القبيح سببا للثبوت بل ان الغصب موجب لرد العين عند القدر ولو رد القيمة عند الهجر بطريق الجبر ان وهذا الحكم هو المقصود بهذا السبب ثم ثبت الملك به للغاصب شرطا للقضاء بقيمة لاحكامنا بما بالغاصب مقصودا ولهذا لا يملك الولد بخلاف الزيادة المنفعة والكسب لانه تبع اذا اكتسب بدل المنفعة ولا كذلك المنفعة بخلاف البيع الموقوف او الذي فيه اختيار حيث تلك به الزيادة المنفعة ايضا له سبب موضوع للثبوت يستدعي كل وجه انتهى (قوله ولو استحق وهو) اقول أي للمشتري ووضع المسئلة ان المبيع لم يخرج من يده تامل

مجلس قال ان كان هذا بيع رغبة اجل القاضي المشتري

ثلاثة ايام فان امكنه ما
 من ابى يوسف رحمه الله
 رجل باع صيد من ابنه
 الصغير بمائة درهم
 الاب فاستقاه جازع نفسه ولا
 يجوز من ابنه الصغير لان
 البيع فاسد وهو في يد مولو
 اشترى من ابنه الصغير عبدا
 وهو في يده فبات الصبي
 من مال الابن حتى ياره الوالد
 يعمل ويعتقه منزلة عبد ودينه
 اشتراه وينظر في وصايا الجامع
 في الفتاوى ويجمع التوازل
 وفي كوفيه ايضا واشترى
 الوصي غلاما قتل اشترته
 لنفسه بمائة وقال اليتيم
 اشترته لي قال لا يصح فان البيع
 لليتيم وان نوى المال ضمن
 الوصي ولو انجز الوصي
 في مال اليتيم ويرجع قتل
 اخذته مضاربة في الرضا خاصة
 قال لا يصدق والبيع لليتيم وان
 نوى المال لم يضمن وباتى شيء
 منه في مسائل المضاربة
 والوصايا ان شاء الله تعالى
 وفي وصايا المتق ايضا وصي
 اشترى لنفسه بمائة اليتيم
 خادما فان كان الثمن خيرا
 لليتيم اخذته وان كان المحامد
 خير لليتيم اشتره لنفسه
 في كراهية المسئلة في انشاء
 مسألة الوصي وكذا اذا اخذ ارض
 اليتيم مزارعة وتذكر المسئلة
 في مسائل المزارعة فمن هذا
 الحكايات ان شاء الله تعالى وفي

ان الحكم للمشتري بوجوب انتضاخ البياعات كلها ان خرج بيع زيد وشراؤه ثانيا من
 البين ومصار كانه لم يسمع من غيره اما على ظاهر الرواية وهو ان الحكم له لا بوجوب
 انتضاخها فبيعت بيع زيد وشراؤه ثانيا على خالد فليس له الرجوع على خالد ولو كان
 يرجع على بائعه ثم ياتيه بغيره يرجع عليه ثم يرجع هو على خاله اقول فيه نظر لان ظاهر
 الرواية لا يمنع الرجوع الا في الرجوع على بائعه في ظاهر الرواية ايضا والحكم
 بالاستحقاق حكم على كل الباعه فبيعت في ان يخسر زيد بين ان يرجع على خاله او على
 بكر اذا حصل منه ما باعته قال وقيل يجب ان يكون الجواب في الرد عيب كعواب
 الاستحقاق وقيل يجب في العيب ان لا رد على خالد ولا في بكر اما على بكر فلا يبعد
 لانه يلزم الدوراء على خاله فلان هذا المالك لم يستقدمه فعلى قياس هذا لا يرجع زيد
 على بكرى الاستحقاق لانه لا يبعد اقول فعلى قياس هذا ينبغي ان لا يرجع زيد على خاله
 افسد لو استحق من يد المستاجر او المودع او العاصب لا يرجع المالك على بائعه بغيره
 اشترى اليه في (ن) حيث مال امة في يد زيد قال بكر فبذلك هذه الامة بغيرها عيب وسلمت اليك
 وقد قصها منذ زيد وصدقه محمد بكر ان اخذته من محمد فلو استحقه رجل من زيد
 ليس لمحمد ان يرجع على بكر بشئ لان في زعم بكر ومحمد ان زيد افاصبا وان لا يتعصب
 حصارا لمشتري في اثبات الاستحقاق عليه في حقهما فلا يرجع عليه كذا (ط) لو ادعى
 فعد على ذي اليد بان قال هذا لي فصدته مني فيقتب هو خصما فيكون للرجوع حرق
 الرجوع على بائعه (ذ) المستاجر او المودع او العاصب انه مستاجر فلو استقر لا يرجع
 على بائعه (فس) لو استحق من المودع او العاصب فللمالك ان يدعي على المشتري اذ
 العاصب والمودع لا يصلح خصما فبطل القضاء (خز) اخذ دارا بشقة فبني ثم استحق من
 الشفيع رجوع الشفيع على المشتري بشقه لانه لا يقيم ببنائه لا خذ به اياه (قط) ارض شرياه
 او ورثاه فاقسمها فبني احداهما في نصيبه فاستحق نصيبه لا يرجع على شريكه بقية
 البناء والاصل ان القسمة لو كانت مما يحجب عليها الا في كسبة جنس واحد فلا يثبت فيها
 حكم التفرع فلا يرجع عندنا لا خذ اقول ولو حصلت بتراضيها ولو كانت مما لا يجوز كسمة
 في جنس فالعرو يثبت فيها (مقا) عارية هل كت فاستحق ضمن المستعير قيمتها لا
 يرجع على المعير ولو ذلت العين في يد المرفن او المودع او المستاجر ثم استحق بينة
 دخله منها فيتمها له ان يرجع على المرفن والمودع (نخ) وهب ما قصب او باع
 او تصدقه او اجار او رهن او اودع او اعادته لك ضمنوا قيمته ولا يرجع الموهو بانه
 والمصدق عليه والمستعير بما ضمنوا على العاصب و يرجع المستاجر والمودع والمرفن
 بالقيمة عليه و يرجع المشتري بشئ عليه ولا يرجع العاصب من العاصب ولا السارق
 منه (مض) ادعى المشتري على المشتري واحدة بلا حكم فقال للمشتري لباثعه للمشتري
 اخذته في بلا حكم فادعته الى دفع البائع ثمنه اليه ثم برهن البائع على المشتري انه له مع
 (قوله ويرجع المشتري بغيره) اقول خص الثمن اذ لا يرجع عليه بما ضمن من القيمة

يكن له وصي أو وارث ينصب
القاضي وصيا وباقى في مسائل
الدعوى وفي باب دعوى الأب
والوصى من فتاوى رشيد
الدين الوصي إذا باع ومات
فبلغ الابن ولاية بعض الثمن
من المشتري والمطالبة منه
لوارث الوصي دون اليتيم الذي
بانفذ كر رشيد الدين في باب
ما يكون جوابا للدعوى المدعى
ومالا يكون باع داره من ابنه
المدعى فبهم باع من الاخي يصح
إذا كان بمنش القصة وفي وكالة
اجماع في الفتاوى في مسائل
ابن سماعة ولو قال بعث وأنا
صدي وقال المشتري لا بل بعد
سأبته فالقول قول البائع
بخلاف ما إذا قال البائع بتمه
قبل ان اشتريته وقال المشتري
لا بل بعد ما اشتريته فالقول قول
المشتري وذكر في آخر وكالة
الجامع الصغير مكاتب أو عبد
أودى زوج ابنته الصغيرة وهي
حرة سلمه بجزء وكذا الوبايع أو
اشترى لها وكذا المرندة إذا مات
على دينه والمحرفي المستأمن
لا يجوز بيع واحده منهما ولا
سراؤه ولا تسكحه على ولده
الصغير ومما ينظر في الجامع
الصغير ذكر في كتاب التروور من
الخيرية هشام سالت محمد ابن
قلام لم يبلغ الخليل باعه افسان
وأقر أنه مملوك له وهو يبرهن
نفسه ثم استحق بالحرية وغاب
البائت ولا يدري أين هو أبرجع
المشتري على التلام بالتروور قال لا وفيه أيضا قال هشام سمعت محمدا

قضية المشتري صح لا تنسخ البيع بينه وبين المشتري بتراضيهما في حق مالها البائع
ولم يصح الاستحقاق المستحق لو أخذ العين من يد المشتري بلا حكم فذلك فكيف يرجع
المشتري على بائعه بتمه فالو جه ان يدعى المشتري عليه انك قبضت مني بلا حكم وكان
ملكى وقد هلك في يدك فادالى بتمه فغيره ان الاخر انه لم يرجع المشتري على بائعه
بتمه ولو استحق فأراد المشتري أن يرجع بتمه فقال بائعه لم دفعه ولم يبرهن وجهه أو بينه
وقال يمتنى غائبة عن البلدة أو بين دفعا فاسد الا لمقت اليه وبمك عليهمو يبرهن
صحيحا وقال يمتنى حاضرة في البلدة فيجهل الى المجلس الثاني استحق باراد الرجوع بتمه
فغيره بائعه على نتائج أو على تلقيه من المستحق يبيع أو يشترى لا يستمر - حاضرة المستحق
لسماع البيعة مرقى فصل من يصلح خصما برهن المستحق انه نتج منه فبرهن خصمه انك
أقرت اني اشتريت من فلان بتمه المستحق لانه أثبت تناقضه استحق فأراد فتمم من
بائعه فبرهن بائعه بحضرة المدعى انه أقر قبل دعواه انه لفلان آخر أو انه كان
لا يبرهنه منه يقبل ويصير ممتنا قصا في دعوى المالك له - فظهر بطلان الحكم له
استحق بملك مطلق فطالب بتمه فبرهن بائعه انه نتج من مال بائعي يقبل كذا بحضرة
المستحق ولو غاب بائع البائع لانه يقتبب خصما عن بائعه أقول يا بني أن لا يستمر
حضرة المستحق أيضا كما تقدم قال ولو برهن المستحق بعده عن النتائج لا يتبطل أن
البيعتين إذا وجدتا على النتائج تقبل بيعة ذي اليد فظهرها أن ذليده والبائع الأول
في بيعة أولى أقول لو استحق بتمه فطلب بتمه فبرهن بائعه انه نتج عنده أو عند بائعي

(قوله لا تنسخ البيع بينه وبين المشتري بتراضيهما) أقول لان طلب اداء الثمن فيه
للبيع والمحال هذه ومقتضى هذه الدلالة لو لم يلد الى الثمن لا يقبل برهان البائع
على المستحق مع قضية المشتري وذلك لان الاستحقاق وان صح لا يوجب دفع العسقل
هو باق حتى لو اجاز المستحق بعد ما قبضه قبل ان يرجع المشتري على بائعه يصح وفي
ظاهر الرواية لا ينفسخ ما لم يفسخ وهو الاصح كما قدمه قبل بوقت في كيف به غير صحيح
وقوله بلا حكم احتراز عما إذا كان يحكم ولم يرجع المشتري على بائعه بالثمن فانه لا يصح
مع قضية المشتري لعدم انسخ البيع بانه تحقيق بل على ظاهر الرواية لا يفسخ ما لم
يفسخه على ما ذكره (ت) من محله انه لا يفسخ ما لم يأخذ العين بقضاء إذا لا يخفى قضاء
دليل القضي فينفسخ حتى لا يحتمل الاجازة بعده كما قدمه وهو ظاهر جواب حادثة
الفتوى استحق بمحكم واحده المستحق ولم يرجع المشتري بالثمن على بائعه ولم يفسخ فادعى
البائع على المستحق مع قضية المشتري اتلى والنتائج هذا بتمه موطنه انه لا يقبل
لعدم انسخ البيع على ظاهر الرواية وعلى ما صحح أيضا من أنه لا يفسخ حتى يرجع
المشتري على بائعه بالثمن تأمل (قوله مرقى فصل من يصلح خصما) أقول قدم فيه
اختلافا وكلاما كثيرا وترجيحا لعدم اشتراط حضرة واختيارا لاشترائها ثم قال وهذا
القول اى هدم الاشتراط أظهر واشبه فراجعه وتأمل

المشتري على التلام بالتروور قال لا وفيه أيضا قال هشام سمعت محمدا

فيه ماخذها وولدها رقيق
والنسب ثابت وكذلك ان
اشترى اها من عبد محجور عليه
كذلك ذكر في كتاب القرد
من الذخيرة وهل يرجع المشتري
على الله في البيع وعليه بالنسبة
هذه المسئلة من فروع مسالة
ايداع الصبي وفرد كرها
في اشترى جارية ثم احتلم عليه
الاستبراء من فتاوى قضاي
ظاهر الدين رحمه الله تعالى
والله اعلم

(في مسائل الاجارات)
اذا اجرا لابي والجد او وصيهما
الصبي في عمل من الاعمال فهو
جائر لان لولا ولاية استعمال
الصغير من غير عوض بطريق
التهديب والرياسة فم العوض
اولى ولا ولاية له مع قيام ولاية
الاب او وصي الاب مقدم على
الجد وقد ذكرنا ترتيبه في
مسائل البيوع ولا يجوز اجارة
غيره اذا كان له منهم احد لانه
لا ولاية لاحد على الصغير حال
قسام واحده منهم فان لم يكن
واحد منهم لولا فاجر دورهم
هم من الصغير ان كان الصغير
في حجره جاز بطريق التهديب
والرياسة لانه يملك ناديه بغير
اجارته وان كان في حجر ذي وهم
غيرهم فاجر مذورهم آخره
اقرع من الذي كان الصغير في
حجره يجوز ان يكون في حجر اعم
قبحه امة جاز هذا في يوسف

ينبغي ان تنعم بينته ويطل الحكم بالاستحقاق بالنسبة لما علم من انه ظهر ان ذا اليد هو
البائع الاول فينبهه اولى وقد مر في فصل المحاج وزدى اليد هذا وحسب (ط) استحق
حاجر وطلب ثمنه من البائع فقال البائع للمشتري من مدة كمن غاب منك هذا المحاج فقال منذ
سنة فبرهن البائع انه كان في ملكي منذ سنتين لا تندفع المحبة ومرة (عبت) قال المشتري
غابت الدابة حتى منذ سنة وقبل الحكم بها للمشتري برهن البائع انها ملكه منذ عشر سنين
يقضى بها للمشتري لانه ادرخ غيبته الا للملك والبائع ادرخ الملك وهو ادعى المشتري
لتلقيه من جهته فصار كان المشتري ادعى ملك ما شاع به بخمس سنين غير ان التاريخ
لا يعتبر حالة الانفراد عند حرج فبقى دعوى الملك المطلق حكم للمشتري اقول يقضى
بها لادخ حرجه من روح لانه يرجع المخوخر حالة الانفراد و ينبغي ان يفتى بقول من
روح لانه ادرخ وظهر والله اعلم ادعاءه قبل ان يبرهن ويقضى له برهن البائع على المدعى
انه نجح في ملكي جمع لانه تقرير ملكه وبيده قال للمشتري للمشتري بعد الحكم خذ الثمن
الذي ادعيت البائع مني فاخذه فعلى الرواية التي تنسخ البياعات بالحكم للمشتري بصير
قاضي يادين بانه تبرأ فصح وعلى الرواية الثانية لو ادى قبل رجوع المشتري على بانه
لم يكن قاضيا بدينه فله ان يسترده اذ الدين لم يجب بعد على بانه قبل الرجوع ولم
ينسخ البيع السابق بعمر الحكم للمشتري فانه ظاهر الرواية ولو طلب المشتري ثمنه من
بائعه ثم للمشتري دفع الثمن اليه ليس له ان يسترده باقاي الروايات اذ البيع ينسخ
برجوع المشتري على بانه هذه الجملة بعضها من ط وبعضها من (ف) استحق فاواد
ان يرجع على بائعه فقال بائعه انه نجح في ملكي وغيره من ابياته حتى اخذ منه الثمن
فاواد ان يرجع على بائعه فأنكر بائعه البيع فبرهن مدعى النتائج انه باعني له ان
يرجع لانه لما حكم عايه واخذ منه الثمن التي دعواه النتائج بالعدم اقول قد قدمنا
الكلام عليه قبل بوفوقه ونصف تقريرا في (ط) حيث التفتي زعمه بالعدم (ص) ورجع
المشتري على بائعه بحكم بثمنه برهن البائع انه ملكه لا تقبل لانه مقضى عليه ولو برهن
على التلي من المشتري على المشتري لا تقبل عند حرج وبشرط اقامته على المشتري
ولو برهن على المشتري ليعلم له ان يلزم المشتري وهذا ظاهر المادرجع المشتري على
البائع امكن ان يقضى عايه بالرد حتى برهن البائع على التلي فلو برهن على المشتري يقبل
وله ان يلزم المشتري وليس للمشتري قبضه لوانى البائع تسامحه وهذا ظاهر ولو برهن على
المشتري يجب ان تقبل لانه لو برهن على المشتري كان له ان يلزم المشتري فيكون دفعه
كذلك الفصل الاول عند مدح روح في قوله الاتي وهو قول مدح ويجب ان

(قوله لو يفتى ان يفتى يقول ابي يوسف) اقول قدم في الفصل الثامن ان الصحيح
المشهور من مذهب ابي حنيفة انه اى ما روى في اليد وحده مقبوعه رتبته (قوله)
ليس له ان يلزم المشتري (الح) اقول اى لكونه رجع بالثمن فانسخ العقد على احد
الا قول المقدمة

فيتعلق بالعقد وليس له ان
ينفقا عليه لانها مال الصغير
وليس لشعب الاب والجد
ووصيها ولاية التصرف في
مال الصغير كذلك اذا هب
للصغير شي فلذي الصغير في
عمره ان يقضه ولكن لا ينفع
على الصغير لاقلاص من عهد
رحمه الله يستحسن ان يتفق
عليه لانه له منه لان في ما خبر
ذات ضررا بالصغير وفي وصايا
المتنبي احمد الوصيين يؤاخذ
اليتيم في قياس قول ابي حنيفة
رحمه الله ولا يؤاخذ به وقال
محمدا رحمه الله يؤاخذ به ولا ياب
والجد ووصيها اجاره وثيق
الصغير ودوابه وقادوسا
امواله لانهم ليس يكون البيع
فليس يكون الاجارة وليس لشعب
هو لان كان الصغير في عمره
ولاية اجارة اموال الصغير من
العرض والعقار والحيوان
وقبره لانه ليس لشعب هو لانه
ولاية التصرف في مال الصغير
وهن محمد رحمه الله انه قال
واستحسن ان يؤاخذ به لانه
ظهرت ولا يتهم في نفس الصغير
نظره فكذلك انظر ولا يتهم في
ماله انظر الله قال وحسب ذلك
استحسن ان ينفعوا عليه مالا بد
منه فان لم يكن ابو الصغير
حاشا لم يكن لمن هو في حجره ان
يسلمه الى حاكم لان التصرف
للصبي مقيد بالنظر وفي هذا ضرر
لانه من خصائص المحرف يبي

يقضي به لانه اظهر (ت) شراء قباه من آخر فاستحق بيمينه من الآخر فبرهن هو ان
المشتري باعه من البائع الاول والبائع الاول باعه من بائعه قبل لانه خصم فيه اذ
الاستحقاق لم يوجب انقضاء العقود فبحسب ما هو في تقرير ملك البائع الاول والثاني
تقرر بطلان فتمتص خصما ولولا برهن ولكنه خاصم بائعه في الثمن وحكم له به ثم
برهن بائعه ان المشتري باعه من الاول وهو باعه منه واخذ المبيع فله ان يلزمه المشتري
عند س وم اذا حكم بالبائع لم ينفع باطنا وعند سرح ليس له ذلك ولو وجع
البائع الآخر على الاول بانه بعد ما رجع عليه مشتريه ثم برهن الاول فاحذف المبيع فلا يرد
ان يلزم الثاني وليس للقاضي ان يلزم مشتريه لانه ما وجع على الاول رضي به فخرج جري
بمنه بين مشتريه عندهما وعند سرح ليس للاول ان يلزم الثاني لنفسه عند مظاهرا
وباطنا (جف) استحق ارض فاحذف المشتري ثم ما بين بائعهما فظهر فساد الحكم ليس
للمشتري ان يسرد الارض للثاني قبل ان يرد ارضا ولكن حكم بها للمشتري وفسخ البيع فظهر
فساد الحكم فظهر فساد العقد فحذف ايضا (قش) شراء فقال ان استحق فاني ابرأت البائع
من غشه لا يصح لان تعليق البراءة بالشرط لا يصح لانه تغيير حكم الشرع والجملة عليه
ان يقر المشتري ان بائعي قبل بيعه مني شراء مني فلا يرجع حينئذ على بطلانه لا يقيد
لانه يلزم الدور باقراره (ذ) استحق طاعة من بائعه فقال ان المبيع لي وشهد ابن زور
فقال المشتري انا شاهد ذلك وانهم شاهدوا بوزور فقام المشتري ان يرجع بيمينه على بائعه مع
هذا الاقرار اذ المبيع لم يسلمه فلا يحل له البائع شراء فاستحق ثم وصل اليه يوما من
الدور لا يؤمر بتسليمه الى البائع لانه وان جعل مغرا لملك البائع لكنه مقتضى الشراء
وقد انقضت الشراء بالاستحقاق فينفع هذا الاقرار ولو اقر نصا انه للبائع والباقى لغيره
يؤمر بتسليمه الى البائع لان اقراره لم يطل كذا (ص) وفي (ق) المرجوع عليه
عند الاستحقاق لو اقر بالاستحقاق ومع ذلك برهن المرجوع عليه على الاستحقاق كان له
ان يرجع على بائعه اذا حكم وقم بيمينه باقراره لانه يحتاج الى ان يثبت عليه الاستحقاق
ليتمكن الرجوع على بائعه وفيه لورن المدعي ثم اقر المدعي عليه بالماله يقضى له
باقراره لا بيمينه اذ البينة انما تقبل على المذكر لا على المقر (هت) اختلص فيه المشتري
فقبل يقضى له باقراره وقيل بالبينة اذ المدعي حين برهن كان خصمه منكرا واستحق
المدعي الحكم بالبينة فلا يطل هذا الاستحقاق باقرار المدعي عليه والاول اظهر واقرب
الى الصواب شراءه فوجه لا يخرجه من الموهوب له باعه من آخر فاستحق لا يرجع المشتري
(هـ) قوله استحق فطلب منه من بائعه فقال ان المبيع لي (الح) اقول مال الزهدي في كتاب
القسمة من حاويه (فحم) استحق بعض نصيب ابي الزهري بيمينه بعد انقضت بيمينه وقضاء
فقال اخذ المدعي فلما يفرح حق ليس له ان يرجع على بقية الزهري في ذلك المشتري اذا
استحق عليه المبيع بيمينه اذ قال ذلك لا يرجع على بائعه بالنسبة له وهو مخالف لما
هنا ونعيم وزعيم الا انه الحكمي فمالم

ودنا من المكاسب فتصحب شرف المناصب وخسة المحرف يبي

ابو الاب او وصيهما الصغير ثم يبلغ الصغير في المدة فهو بالخيار ان شاء مضى على الاجارة وان شاء خذ لان في ابقاء الاجارة ضرر في حقه مثل ابو حنيفة رحمه الله قال اريدت لو تفقه قول القضاة اكتب تركه يخدم الناس وقد آجره ابو هذا فيجحد افرق بين نفسه وماله حتى ان الاب او الجد او وصيهما اذا آجرا او الصغير او عبد من مملوكة ثم يبلغ الصغير لم يكن للصغير ان يفسخ الاجارة والفرق يعرف في اجازات الاصل والخبرة والصبي اذا آجر نفسه ثم يبلغ لا يكون له ان يفسخ الاجارة والعبد آجر عليه اذا برئ منه للخدمة سنة فاستحق في نصف السنة لا يكون للعبد ان يفسخ الاجارة ويكون آجره مضى للاب والجد ما بقي للعبد ان آجره المولى ثم عتق في نصف السنة كان للعبد ان يفسخ الاجارة فيما بقي وان شاء مضى فان آجره الاجارة والمولى كان آجره آجره مملوكة او استعمل الاجرة بعد الاجارة كان جميع الاجرة للمولى وان لم يستعمل الاجرة وانتار الابد المضى على الاجارة فآجره مضى للمولى وآجره ما بقي للعبد الان المولى هو الذي يتولى قبض جميع الاجرة وليس للعبد قبضها بعد اختياره الفضي عليها

وموضع المسئلة آخر كتاب الفري من الاصل الى هنا

الاول على ما تم حتى يرجع المشتري الثاني على الموهوب له فاذا رجع عليه وجع عليه شره فقبضه فاستحق من الموهوب له يرجع الوهاب على بائعه لان بدل الموهوب له يد واهبه في الابتداء اذ المثلث انما ثبت بالقض فلا بد ان يثبت له ولا حتى يصير قابضا لما ذكره ولو شره فوهبه ووجه الموهوب له لا أثر فاستحق لا يرجع احد المثلث انما ثبت له الثانية لو انقضت فالاولى لم تنسخ كذا (فش) وفي (ي) بخلافه فاذا كرهه الصورة وقال يرجع المشتري على بائعه من قبل ان المبيع قد استحق وهذا لا يشبه البيع لانه لا يرجع حتى يرجع عليه بثمنه شري امة لغيره بآجره ثم الا موهوبها للمشتري فالولد فاستحق واخذ عقرها وقبضه فله ما كان الواسط لا يرجع على البائع بشئ لانه شرها لغيره اتول يفتي ان يرجع لا ثمرة قال والمشتري لو اودا لامة فبات الولد فاستحق لا يجب على المشتري من قبضة الولد لانه قبل الاستحقاق كزوائد القصب (ي) المستحق ما لم يقبض المستحق بالله ما باعه ولا ووهبه ولا تصدق به ولا يخرج من ملكه بوجه من الرجوع فلو قال قد كنت بعتك ولكني شر بتمن فلان منذ سنة وشهداه بهم استحقاقه ولو قال له يملكه منذ سنة لم اقض له حتى يشهد انه شر من فلان ولو قال المستحق بعد ما عرض عليه الجين بعتي من رجل لا امره ثم شر بتمن منه وشهد انه له شره منذ سنة او لم يتولاه وقال له يملكه منذ سنة فاقضى له من قبل ان له يقر لاحد قوله شر بتمن رجل لا امره بعتك ما لم يقر لا هو كذا قال شر بتمن فلان ابن فلان التمجي فلا تكون المعرفة في هذا الا كما يكون في كتاب القاضى الى القاضى ثم لو ادعاه ما خرج من ملكه ثم استغافه لاولئك (فقط) شره ولم يقبض ايضا حتى صاه له دوله حتى يقر بالبيع فاحضر البائع والمشتري عند الحاكم ولا يثبت له فاستحق فيما ادعاه ثم خلف البائع ونسكل المشتري يؤخذ المشتري بثمنه فاذا اداسم المبيع الى المدعي ولو خلف المشتري ونسكل البائع على البائع جميع قيمة المبيع الا ان يجبر المستحق اليه ويرضى بثمنه (قد) شره يداهم ودفع ثمنه عوضا عن الدراهم ثم استحق المبيع يرجع على بائعه ويدانير ولو اعطى عوض الدراهم عوضا رجع بالدراهم لا بالبيع العروض صح وان لم يصح البيع الاول بخلاف الدنانير لتسبب انهم يكن عليه دراهم فلم يصرف ايضا اذ القبض شرطا من الجانسين في الصرف (مشر) تزوجهما بمائة دينار ودفع اليها مائة بتمن دينار كما فاستحق المكرم فرجع على زوجها بمائة دينار (ج) ادعاه فصاله على دارين انكاروا بيني المدعي فاستحق رجع المدعي في دعواه فلا يثبت له وحلف خصمه فلا يرجع شي ولو برهن او حلفه فنسكل واحدا العين المدعاة فله ان يرجع عليه بتمن بانه ظهر وان الآخر غره بانيه فكان كبايع اتول فان قبل القرو بانيه فحقق في عود حلفه فيبني ان يرجع ثمة ايضا يجب بان الصلح لفاقة فكان التاميل لم يكن فلا غرور قال ولو كان المدعي ذا اوصالعه على دارا آخر فبني كل منهما في دارين فاستحق داوود الصلح يرجع في دعواه كما لا انه هنالور من المدعي او حلفه فنسكل يرجع عليه بتمن بانه وبتمن الدار المدعاة

فتاوى الامام محمد بن ابي نعيم
فوائد صاحب الخط اذا امر
الاب او الجدة او القاضي الصغير
في عمل من الاعمال فهو حائز
قال بعض المشايخ اذا امره
بامر لئلا اذا امره باقل منه
لا يجوزواقي صاحب الخط
يجوزون كان باقل من الامر
وفي الفتاوى الوصى اذا استأجر
نفسه او عبده للقيام لا يجوزون
استأجر الوصى نفس التاجر او عبده
التيمن لنفسه جاز في قياس قول
ابى حنيفة واني يوسف رحمه
الله اذا كان باجرة ليس فيها
غبن مقدار ما لا يتقارب الناس
فيه اما الاب اذا امر نفسه
للصغير او امر ماله للصغير او
استأجر الصغير لنفسه لاشق
جواز هذه الاجارة لانه يملك
شراء اعمال الصغير لنفسه وان
لم يمكن ذلك انعم للصغير
ولو استأجر الاب ابنه البالغ
فعمل الابن لاجله لان خدمة
الاب مستحقة على الابن فالاجارة
وقعت على ما هو مستحق عليه
بدون الاجارة وان استأجر
الابن لابن خدمته لم يحز ولكن
لوجه فله الاجر لان الابن مأمور
بتقريبه وفي استفداه ما به
آذراه وفي المشتكين لا فرق
بين ان يكون أحدهما مسلماً
او خنياً قال القدوري رحمه الله
احد الوصيين يملك ان يوجر
الصبي في قول ابى حنيفة رحمه
الله ولا يوجب جده ولو كان وصي

لا يلد احد روح لان من اصله ان من شري دارا شرافا سادوا و تافيه صار الدار
مستملكا ولا يأخذ البائع في اخذ قيمته اقول لو صار مستملكا ببناءه ينبغي ان يأخذ
المستحق قيمته لا عينه اذا انصاف بملك المقصود باستهلا كما قالوا في ان يعلل بانه سلب
على بنائه كبيعته فطل به حق البائع في القدر الذي كان فيه بخلاف المستحق فله ان يسلبه
في اخذ سده قال وعندهما ان ينقص بناءه او يخذل الدار او المبيع معا فسادا لا يصير
مستملكا بالبناء فيه هذا المستحق دار بطل الصلح فلو استحق الدار المدة فلا يرجع بقيمة
بنائه على المدعي لزعمه انه بنى في ملك نفسه وانه غير مقرر ولكي يرجع على المدعي
بقيمة دار بطل الصلح وبأخذ عينه عندهما لا يندرج له امر كذا (ج) وهذه المسائل تدل
على ان من شري دارا شرافا سادوا بنى فيه فله ان يرجع المشتري بقيمة البناء على بانه
كافي البيع الصريح وهذا التحقق القدر (د) استحق ونقص بناء المشتري يرجع
بقيمة بنائه على بانه كافي طامة الكتب وذكر في الجامع ان المشتري يخبر في بنائه
المقوض ان شاء امسكه ولا يرجع على بانه بنقصان النقص وان شاء ترك النقص على
بانه ورجع عليه بقيمة البناء مينا وبعض مشايخنا قالوا لو امسك النقص فله ان يرجع
بنقصان النقص (شعب) المستحق لو نقص بناء المشتري فلو سلم النقص اى بانه
رجع بالخبر وبقيمة بنائه مينا ولو لم يسلم لا يرجع الا باليمن (خ) شري ارضا فبنى
او زرع او قس فاستحق رجوع المشتري بنصفه على بانه و يسلم بناءه وورعه ونصيره
اليه فيرجع بقيمة مينا فاعلموا بانه اليه فلو بنى المشتري بناء بقيمة عشرة آلاف
مثلا وسكن فيه زمانا حتى خلى البناء وتغير وانهدم بعضه ثم استحق رجوع على بانه
بقيمة البناء يوم يسلم البناء الى البائع وكذا لو زادت قيمة ما اتفق فيه يوم الاستحقاق
رجع عليه بقيمة البناء يوم تسليمه ولا ينظر الى ما كان اتفق وانما يرجع بقيمة ما يمكن
نقصه وتسليمه الى البائع حتى لا يرجع بقيمة حصصه ولو كان البائع غائبا او المشتق
اخذ المشتري بهدم بنائه فقال المشتري قرفا بنى وهو غائب قال ح روح لا يلتفت
الى قول المشتري فيؤمر بهدمه ويدفع الدار الى المستحق فلو حضر البائع بعد هدمه
لا يرجع المشتري على البائع بقيمة بنائه وانما يرجع عليه لو كان البناء قائما فسلمه اليه
فهدمه البائع واخذ النقص واما الهدمه فلا شيء على البائع وهذا خلاف ما مر في
(شعب) وفي (حصص) على البائع قيمة الشجر بائنا في الاستحقاق ولو استأجر ارضا
وقس فضنت المدة فعلى المؤجر قيمة الشجر معلوما (ف) المشتري يرجع على وكيل البائع
بقيمة البناء وقيمة ولد المقر (ظ) لو بنى دارا ثم شري ارضه فاستحق لم يرجع بقيمة
بنائه ولو شري دارا لم يفر فيه بئرا ونقيا بالوعة او رمن الدار شيئا ثم استحق لا يرجع بشيء
منها اذا حكم بوجوب الرجوع بقيمة لا ينفق حتى لو كتب في الصلح ان اتفق المشتري
فيه او رمن فعلى البائع بقسط البيع ولو حفر بئرا وطواها يرجع بقيمة البئر لا بقيمة الحفر
فلو شرط احد البيع كذا (طحيم) وفي (قطر) واقعة شري دارا فبنى فاستحق بجميع
ما قيمه من البناء يرجع بثلثه لانه لم يمانر الاستحقاق اذا ورد على ملك المشتري

٢٨ من ل يثنين فاستأجر لاجدها ابل الابن لا يجوز كولو باع ابل احد هما من الابن والاب لو

فعل ذلك ينبغي أن يجوز كافي
المحذور عليه إذا أوفقه فان
عمل وسلم من العمل
يجب الإبراء حتى استقصانا
وإن هلك من العمل فإن كان
الصبي محذوراً عليه فعلى عاقلة
المستاجر دينه وعليه وما عمل قبل
الهلاك وإن كان عبداً لم يجمهوا
عليه فعلى المستاجر دينه ولا أبر
عاقلة فيما عمل له العبد لأن المستاجر
صار قاصداً للعبد بالاستعمال
فأذا ضمن ملكه من ذلك الوقت
فصار متمتعاً بملكه بخلاف
المحرر لأنه لا يضمن بالبيع
وأنما يضمن بالجنابة وضمان
الجنابة لا يقيد الملك فلهذا اختلفوا
أوصى أو التولى إذا أجر منزل
القيم والوقف يدون أجر المثل يزر
المستاجر أجر المثل أم يصير قاصداً
بالسكنى ولا يزره شيء ذكر محمد
ابن الفضل في فتاويه أنه يجب
أن يكون قاصداً على أصول
علمائنا رحمهم الله قال وذكر
المخالف في كتابه أن المستاجر
لا يكون قاصداً بل يزره أجر
المثل والقاضي الإمام ركز
الاسلام على السقي رحمه الله
كان يفتي بقول المخالف حتى
حكى عنه أنه قال لو نصب إنسان
داراً ووقف أو داراً صبي يجب أبر
المثل وإذا كان قاصداً في الغصب
هكذا لما خلت في هذا الوقت
على أنه يجب أبر المثل في هذه
الصورة فالقاصد لا إذا انتقص
المنزل بسكنى المستاجر وكان

لا موجب الرجوع على البائع والبناء ملك المشتري فلا يرجع به ولأنه لما استحق
الملك لا يقدر المشتري أن يسلم البناء إلى البائع وقد مر أنه لا يرجع ببيعة بنائه ما لم
يسلمه إلى البائع (ف) ولوعرف المشتري أن العاد لعقد البائع ولم يدع البائع وكالة
فبني فاستحق لم يكن مقرراً وأول ما سلم أنه يبيع ما مره ولكن البائع قال أنه أرفق بيته
فشره فبني ثم استحقه ما لم يترك الأمر بالبيع فالمشتري يرجع على بائعه بثمنه
وبيعة بنائه لأنه تحقق القروء حكمه ما لو شرى أمة بمن يقول أرفق ما لي كما يبيعها فأولدها
المشتري ثم أنكر ما ليها الأمر بالبيع فالولد حر ببيعة مورجع المشتري بالخلف والبيعة
على بائعه على ما نافي والولد البناء ميجر ما يجرى وأحد في القروء كذا (شج) وفي
(ح) زرع فاستحق الأرض قال من ربح ثمور المشتري قطع الزرع لو كان البائع
قائماً ولا يرجع على بائعه بشئ فلو أضر الزرع بالأرض فلا يستحق أن ينصفه نقصان
الأرض ثم لا يرجع المشتري في بائعه إلا بثمنه ولو كرى المشتري نهر أو حفرة ساقية
وغيره على النهر فخره ربحه بثمنه وبيعة ما أحدث من بناء القنطرة ولا يرجع عما
أنفق في الكرى والمحذور لا في مسنة جعلها من التراب ولو جعلها من آجر أو نصب أولبن
أو شئ له فحقه ما يرجع على بائعه بثمنه وهو قائم ثم ثمور البائع بقله شره فبني فاستحق
نصفه ورد المشتري ما بقي على البائع فله أن يرجع على بائعه بثمنه ونصف قيمة البناء
لأنه مقرور في النصف ولو استحق نصفه المعين فلو كان البناء في ذلك النصف خاصة
وجع ببيعة البناء أيضاً ولو كان البناء في النصف الذي لم يسحق فله أن يرجع بالبناء ولا يرجع
بشيء من قيمة البناء (جف) شرى داراً فاستحق عرصتها ونقص البناء فقال المشتري
أنا بانيها فأرجع على بائعي وقال بائعه بعثها بمينة القول لا بائع (غر) شرى نصفه شاعاً
فاستحق نصفه قبل التقسيم فالمبيع نصفه الباقي ولو استحق بعد التقسيم ما لم يبيع نصف
الباقى وهو الرابح (فش) المشتري لو ربح على بائعه بثمنه وبيعة بنائه فبائعه هل يرجع
على بائعه بها عند ربحه ولا يرجع إلا بثمنه وحده وعند ما يرجع بها (ط) شرى
كرماً فاستحق أصل الكرمة دون الثبر والقضبان والحيطان قائم شرى أن يراد الأشجار
على البائع ويسترد جميع الثمن لأنه لو لم يرده يضرده لأنه ثمور ما لم يملك (ذ) قال
وبمثله لو شرى حجاراً برفقه فاستحق الأشجار لا البركة ليس للمشتري أن يراد البركة
ويرجع بكل ثمنه بل يرجع بحصة الحجارة وحده من الثمن وأما فرق أنه ثمور قطع الثبر
فيصير حطباً ويخرج من حد الانتفاع الذي شره لاجله وهذا أصعب فأحسن فيقتله
حتى إذا بخصلاف البركة لأنها لا تخرج من حد انتفاع شرائها لاجله (هض) سئل
بعضهم عن شرى أرضاً فيه أشجار حتى دخلت بلاذ كرها فاستحق الأشجار هل لها حصصة
من الثمن قال لا كافي ثوب من وقتها وربة حجاراً فإن ما دخل بها لاحتصه من الثمن
وقال واحد منهم لهذه المسألة رواه أنه يرجع المشتري بحصة الأشجار وورق يثمرها وبين
البركة وتو الثوب إذا الأشجار مركبة في الأرض بخلاف الثياب الطبيعية هنا أقل فكانه
استحق بعض الأرض وكذا البائع لو أراد أن يعطى غير تلك الثياب فله ذلك لو كانت

ثياب مثله بخلاف الثبج اقول في الثبج وفي كل ما يدخل في البيع تبعاً اذا استحق بعد القبض ينبغي ان يكون لمصلحة على ما سيبي في (ف) واقفه اعلم (ج) شري امة عالميا ثياب يباع مثلها فيها فاستحق ثوب منها او وجده صيالا يرجع المشتري على بائعه بشئ لانه دخل في البيع تبعاً لا تصد او هذا الوليد شكر الثياب والثبج في البيع حتى دخلت تبعاً لاول ذكرها كانا مبيعين قصد الاتية حتى لو فات قبض القبض باقية مملوكة نسقط حصصهما من الثمن كذا (فقط) وفي (خ) شري داراً مبيعاً فاستحق البناء قبل قبضه قالوا يخير المشتري اخذ الارض بخصه او ترك ولواستحق بعد قبضه باخذ الارض بخصه ولا خيار له والثبج كالبناء ولو احترق او غلته هما مائل قبل القبض باخذهما جميع الثمن او ترك ولا باخذ بالخصه بخلاف الاستحقاق والملاك بعد القبض هو على المشتري كذا في (ح) وهذا بخلاف ما عرفي (فقط) وفي (ق) باع داراً على ان فيه عشرة ابيات فتقص من العشرة ما يوجب ثوباً في ارض نقصت ثلثه ولواستحق بعضها وانقله للبائع اخذ الباقي بخصه ان شاء (خ) له دارون بائنه لا شرايعاً أحدهما باذن الاخر بثمن واحد فاشترى بعض البناء قبل قبضه خسر ترك او اخذ الدار بجميع الثمن وقسم الثمن على قيمة البناء فحياض على قيمة الارض فما اصاب البناء فهو لرب البناء وما اصاب الارض فهو لرب الارض ولو هلك كل البناء خسر ترك او اخذ الارض بخصه من الثمن ولا شئ لرب البناء وهذا كما استحق البناء موقوفة بطرح حصصه البناء من الثمن كذا هذا والثبج كالبناء واقفه شري داراً وقبضه فاقدم بناءه او هدمه المشتري او الاجنبي فاستحق العشرة قال (قط) المشتري يرجع حصصه العشرة من الثمن لا بلكه (شعبي) الاوصاف لا سقط لمعان الثمن الا اذا ورد عليها القبض والادوات ما يدخل في البيع فلا ذكر كبناء وشبج في الارض واطراف في الحيوان وجود في الكيلى والزوفى (فش) شري بيتاً ذا سقفين وقبضه تخرب السقف الاعلى ثم استحق الاسفل يرجع حصصه الاسفل بالحصص الاعلى وان لم يذكر البناء في الشراء لان البناء ما كان تبعاً لكن لما قبض صاوم مقصود اوصار له حصصه من الثمن ولواستحق الاعلى والاسفل بعد التثبيت فالمستحق يضمه قيمة المنقوض ويرجع المشتري على بائعه بهشكل الثمن (مطلقة) استحق نصف الدار ما لها اولئك او نحوها يخير المشتري هذنا رد الباقي ويرجع وكل ثمنه او امسك الباقي ورجع ثمن المستحق فلو استحق منه موزع معينه لو كان قبل القبض فهو مخير كاذكرو لو كان بعد قبضه فلا خيار له ويرجع ثمن المستحق وقيل له ان رد الكل ويرجع بالثمن (عن) شري كرم فاستحق نصفه فله ان يرد الباقي او لم يتغير في يده ولم يأكل من ثمره (شعبي) استحق بعض المبيع فلو لم يجر الا بضر كدار وكرم وارض ووروحى

(قوله) أو أخذ الأرض بمحضته من الثمن الخ) أنول بقى بأن يتم الثمن على قيمتها
أصاب البناء مرجع به ولم يبين احتياها القيمة هل هو وقت البيع أو وقت القبض أو وقت
الاستحقاق ويصح أن يكون وقت البيع تأمل

انه ينسقر في قصانه والى آخر
المثل فليهما كان أكثر يجب
ذلك للوقف والصغير هكذا ذكر
في الذخيرة وفي فتاوى القاضي
الامام غفر الدين وفي فتاوى
القاضي الامام طهير الدين
وذكر الامام غفر الدين أيضا
رجل غصب أرضا وقفها وأرضا
صغير قال بعضهم بغير الغاصب
أجر المثل للوقف والصغير وفي
ظاهر الرواية لا يضمن فلو أن
هذا الغاصب آجر من غيره هذه
الأرض المقصودة كان على
المستأجر لـ غصب الأجر المسمى
وفي مسائل البيوع من فوائد
صاحب الهيظ اذا اشترى دارا
وسكنها ثم ظهر انها وقف أو كانت
للصغير يجب أجرة المثل صيانة
لـ للوقف وللصغير وفي وقف
التجنيس والفتوى في غصب
العقار والدور الموقوف بالضمان
بما كان القترى في غصب منافع
الوقف بالضمان وفي آخر الفصل
الثامن من احاديث الذخيرة
وهكذا تقول فيمن سكن دار
صغير أو حانوت صغير وأنه معد
للاستغلال انه يجب أجرة المثل
الاذا انتقص بسبب سكنه
وضمن النقصان أضع في حق
الصغير فينتدب يجب ضمان
النقصان الوصى اذا أجرة
أرض اليتم اجارة طويلة
ومساحة ثلاث سنين لا يجوز
وهكذا أبو الصغير
والتولى لأن الرسم في الاجارة
مال الاجارة بمقاييل السنين

الطوبى لمن يجعل ثمنه يسير من مال الاجارة بمقايضة السنين

لا تصح الاجارة في السنين الاولى لانها تكون باقل من اجر المثل فلا يصح وان استاجر ارضا للتيم او الوقف بمال التيم او الوقف ففي السنة الاخيرة يكون الاستيجار ما كثر من اجر المثل فلا يصح واذا قدمت الاجارة في البعض في الوجهين هل يصح فيها كان خير للتيم والوقف فعلى قول من يجعل الاجارة الطويلة مقدرا واحدا لا يصح وعلى قول من يجعلها مقدرا لا يصح فيكون خير للتيم ولا يصح بمساواة فالظاهر هو الفساد في الشكل الوصى اذا اجر ارضا للتيم واستاجرها وصى آخر للتيم لا تصح هذه الاجارة لانها ان كانت خيرا للاحد التيمن تكون سوا في حق الآخر فلا تفضل هذه الاجارة عن الضرر باحد التيمن ومما يري في تصح الاجارة الطويلة في ارض التيم والوقف ان يجعل اجر السنين كلها مقدرا واحدا المثل مما ان الوصى ومتولى الوقف يري المستاجر ان اجر السنين الاولى فيصح ذلك منه عند اتي حنيقة ومحمد هذه المسئلة في فتاوى قاضي خان ورأيت في مختصر المصام اذا اجر الوصى دار التيم مدة طويلة جاز وفي كرفي وقف الفتاوى ان اجارة دار الوقف اكثر من سنة واحدة ان شرط الواقف ان لا تجار اكثر من سنة واحدة لا يجوز وان لم يشترط كما هو فيه واجتاز به في

خلف ومصر احي باب وقف بخير المشتري والا فلا (فلس) مستحبين لان منفعة الدار يتعلق بعضها ببعض ومنفعة الثوب لا تتعلق بمنفعة ثوب آخر (شعبى) لو استحق بعض المبيع قبل قبضه بطل البيع في قدر المستحق وبخير المشتري في الباقي كما مر سواء اورث الاستحقاق عيبا في الباقي او لا تفرق الصفة قبل التمام وكذا لو استحق بعد قبضه بعضه سواء استحق المقبوض او غيره بخير كما مر من الفرق ولو قبض كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم لو اورث الاستحقاق عيبا فيما بقي بخير المشتري كما مر ولو لم يورث عيبا فيه كثر بين اوقنين استحق احدهما او كثر في اوقنين استحق بعضه اذ لا يضر تبعضه فاشتري ياخذ الباقي بحصته بلا خيار (خ) شري ارضا فاستحق بعضها المعين لطريق العامة او لا تقبله لا يفسد البيع فيما بقي كجعب بين فن ومدر ولو ظهر بعضها مستحدا في كرفي (ح) لو كان مستحدا جاعة ففسد البيع ولو كان مستحدا خاصا لم يفسد وفي (تم) لو جع بين داود وبين طريق المسكين في البيع فاستحق الطريق من يد المشتري ودار داود وامسكه بحصته واحتل الطريق بالدار ولو كان عمرا ياخذ الدار بحصته بلا خيار ولو جهل حد الطريق ففسد البيع (ح) باع ضيعة بركة فظهر بعضها وقف للمشتري ان يرد الباقي على الوكيل ثم الوكيل يرد على موكله لو رد على الوكيل بينة لا يورد على الوكيل باقرا وهو الرد بالعيب سواء ثم هل يفسد البيع في الباقي قبل فساد كماله جع بين روفق والاصح انه لا يفسد اذ الوقف باق على ملكه فهو كدبر لا كهم (ج) شري دارا فني فاستحق نصف الدار بينة يؤمر المشتري بنقص بنائه لعدم اذن شره ثم بخير المشتري ان شاء ياخذ نقص بنائه ولا يرجع بشئ لانه لما رضى بالنقص امر البائع من الزيادة وان شاء تركه نقضه لسانه ورجع عليه بقيمة بنائه ومبنا ولو كان البائع اثنين والمشتري واحدا والمسا له بها لياؤم المشتري بنقص بنائه كما مر ثم اذا ظفر باحد باعيه رجع عليه بنصف قيمة بنائه بنيا وسلم نقضه اليه ولو حضر الاخر حكمه كما لا ولو كان البائع واحدا والمشتري اثنين وغاب احدهما والمستحق واحد فلم يشتري المحاضران بضم البائع نصف قيمة البناء وتركه نقضه له ولو حكمه بنصف قيمة البناء فلولم يقض شيئا منه حتى حضر المشتري الاخر فله ان يتخذ ذلك ايضا فلو اختار وحكمه بنصف قيمة البناء ثم قبض احدهما شيئا من حصته من قيمة البناء لم يشا وكم الاخر هو واقعة شري كرمافني وقرس فاستحق ثلث الكرم شاعا هل يبيع المشتري على تقريره كل الارض اجيب بانه يقسم الارض بينهما فما وقع في نصيب المستحق يؤمر بقلعه ثم يرجع على بائعه كما مر في البناء هذا لو بنى في ارض شراء ولو كان في يد رجل ارض فني فيه او قرس فاستحق نصفه او ثلثه هل يبيع على قدر مستحق كل الارض فهذا مسئلة بناء احد الشركيين في ارض مشتركين غير اذن شره وكه وحكمها ما ذكر في (ص) ان شره بانه ان ينقص البناء اذ له ولاية النقص في نصيبه والتغيير غير ممكن وكذا القرس (هن) وعن مرجع في ارض بينهما بنى احدهما فيه وقال الاخر ارفع بناءك قال افسه بينهما فما

وقم من البناء في نصيب من لم يبر رفعه او برضيه بقبضته (ذ) شري سكتي في دكان وقف

(قوله شري سكتي في دكان وقف الخ) اقول في البرازية في السادس في العيب اشترى سكتي حانوت في حانوت وجل مر كباواخيره البائع ان امره الحانوت كذا فاذا هي اكثر ليس له الرد اه وفي البرازية ايضا اشترى سكتي دار وقف فذكر المتولى اذنه بالسكتي وامره بالرفع ان كان البيع بشرط القرار ودعوى البائع والا فلا يرجع بالثمن ولا بالتقصان ومن هذا قلنا اني في ملك التبر يتم باهمن آخر والمشتري عاين الله في أرض الغير فاستحق وبالأرض عرصة لا يرجع المشتري على البائع بشئ اذ البيع بشرط القرار كما مر في الوقف آنفا ذكروا في السادس عشر من كتاب الدعوى في الاستحقاق وفي العيب من الخلاصة ولو اشترى سكتي حانوت في حانوت وجل مر كباواخيره البائع ان امره الحانوت كذا فاذا هي اكثر ليس له ان يرد ما له ومنه نقل البرازي مر فاجحف وفي الخاتمة في فصل العيوب وجل باع سكتي له في حانوت لغيره واخبر المشتري ان امره الحانوت كذا فظهر ان امره الحانوت كان اكثر من ذلك قالوا ليس له ان يرد السكتي بهذا العيب لان هذا ليس بعيب في الحانوت اه وذكر ايضا الخاتمة في الفصل المذكور شري سكتي حانوت في موضعين ايضا تتعلق به وفي الخاتمة في فصل المصداق من كتاب البيوع مستاجر حانوت باع كرادوا الحانوت الذي في يده وسمى الكرداوا لمشتريه وقبض الثمن ثم جاء صاحب الحانوت ووزع ان الكرداوا له وحال بين المشتري وبين المبيع قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان الكرداوا من الالة التي يحتاج المستاجر اليها في صناعته وتجارته كان القول فيه قول البائع وهو المستاجر ولا يرجع المشتري على البائع بشئ من الثمن وان لم يكن الكرداوا من آلات عمل المستاجر لكنه بشئ لو اختلف صاحب الحانوت مع المستاجر في ذلك بان كان علوا له في سفل الحانوت فكذلك الجواب لانه في يد المستاجر وان كان البناء شيا لاختلف صاحب الحانوت مع المستاجر في ذلك كالبناء المتصل بالحانوت لافي الحانوت كان للمشتري ان يرجع بالثمن على البائع لان القول فيه قول صاحب الحانوت والثابت بقول من يكون القول فيه قوله كالثابت بالبينه فان كان كفل لهذا المشتري انسان بالدرك ففي كل موضع لا يرجع المشتري على البائع بالثمن لا يرجع على الكفيل بالدرك لان الكفيل بالدرك انما يضمن عند الاستحقاق اه ومنه في الاولوالجميع من الاستحقاق من كتاب البيوع (قوله شري سكتي الخ) اقول اخذ منه بعض المتأخرين جواز الخلو في المحوابة وفيه نظره تامل (قوله شري سكتي) اقول المراد به متاع السكتي وهو الكرداوا المسمى المصدري وهو من سكن يسكن تامل وفي القنية (نخ) له حق القرار في ارض وقف او سلطانية ويصرف فيها غيره وهو بر او يمنع له حق الاسترداد (عج) (كب) له ذلك (اسنع) ثبت حق القرار في ثلاثين سنة في الارض السلطانية والمالك في الوقف في ثلاثين ولوباو حق قراره فيما جاز في الهبة اختلاف ولو تركها

مدم المجواز في غير الضياع
يقتضي عدم المجواز فما زاد على
الاستقالة اذا كانت المصلحة في
المجواز وهذا امر يختلف
 باختلاف الزمان والمواضع
وذ كرفي الجامع الاصغر الوصي
اذا اجر دارا للقيم بامرة للمثل ثم
زيد لا تنقض الاجارة ولو زادت
الاجرة لدار الوقف هل ينسخ
فيه اختلاف المشايخ على ما عرف
في كتاب الوقف ذكر انما كفي
شروطه ابراء الاب والوصي
والمثولي للستاجر عن الاجرة جمع
فما اشره وضمن الوقف
والصبر ويبر المستاجر في
التقصا ولا يبر انصايته وبين
الله تعالى وذ كرفيه ايضا الاب
والوصي اذا ناقضا الاجارة بمحوذ
وكذلك الوكيل بالاجارة اذا
ناقض صم الا اذا وزع المستاجر
لان النسخ لا يصح في هذه الحالة
اذ هي شئ لومضت المدة فكيف
تفسخ والمدة فاقعة والوكيل
بالبيع لا يملك النسخ بعد القبض
والوكيل بالاستيجار ان كانت
الدار مسلة الى المستاجر لا يصح
وان لم تسلم اليه وهي في يد
الوكيل صم تفسخ ذ كرفي سير
العيون القاضى اذا استاجر
أجير للقيم او أمين القاضى
استاجر اجير للقيم باكثر من
أجر المثل مما لا يتقاي الناس
فيه فعمل الاجير وانقضت
المدة فاز يادة طالة ولا يجب على
المستاجر من مال نفسه شئ من
الزيادة ولو حال استاجرت وانا أعلم انه لا ينبغي فلا يجزم

فقال كذا ذكر في سير العيون

لا يازه العهدة ولا يتعلق به
 حقوق القعدولا تازمه المحصورة
 لان المحصورة لو زمت القاضي
 لم يحرك حكمه فيها هو مص فيه
 ولو استأجر الرضى والموتى
 باكثر من أجر المثل فحين فاحش
 فلا جرم على الرضى والموتى
 ومسئلة الموتى في وقف الملقط
 الرضى اذا انفق من مال اليتيم
 على باب القاضي في خصوصه
 كانت له غير او عليه ما انفق
 على وجه الاجارة بالمثل لا
 يضمن وما كان على وجه الرشوة
 يضمن في اجارات الجامع في
 القضاة وفي فتاوى قاضي خان
 وباني شيء منه في مسائل الرضايا
 ذكر القاضي الامام غفر الله له
 في فصل الاجارة الفاسدة من
 اجارات فتاوى بهرجل استأجر
 وحلا ليعلم غلامه اولدو مشعرا
 او ادبا او خطا او حبا او حرفه
 من الخباطة ونحوها ان من ذلك
 وقتا معلوما سنة او شهرا او شبه
 ذلك حازر ويجب السعي تعلم
 اولم يتعلم في تلك المدة اذا سلم
 الاستاذ فانه ذلك وان لم يسر
 لذلك وقتا كانت الاجارة فاسدة
 حتى لو تعلم يستحق أجر المثل وان
 لم يتعلم لا يجب شيء ولو شرط على
 الاستاذ ان يجتهد لا تصح الاجارة
 لان المجتاهة ليس لها غاية
 معلومة وذكر في الاصل في
 باب اجارة الرقيق انه اذا لم يسر
 المدة تهرأ وتبان والا صحر انه
 يجوز ذك كرقيا بغير اجل دفع غلامه الى صاحب على ان يقوم

فقال المتوفى ما ذهبت له بالسكنى فامر بالرفع فلو شره بشر ما اقر اقله الرجوع على بائعه
 والا فلا يرجع عليه بضمنه ولا تقصاصة ارض بينهما فزرعه احد هما وابت فترضا على
 ان يعطيه الآخر مثل نصف البذر وليكون الزرع بينهما يجوز لم يجز قبل ان يثبت ولو
 طلب الآخر قطعه من تسعة الارض فقطع الاربع ما وقع في نصب شر يكره ويضمن
 نقصان نصب شر يكره لو نقص الارض بزرعه شرى فبني فاستحق الدار وكفيل الدرك
 يؤخذ بقيمة البناء كمن في دوايقه في ظاهر الرواية (طلقه) لان قيمة البناء ليست من
 الدرك في شيء لانه لا يلزم البائع بسبب الضرر فصار كعيب ولا يضمن بسببه التكفيل ولو
 استحق بعض المبيع والمشتري فسخ العقد في الكل ففعله يضمن قدره من المستحق لانما
 الثمن (شئ) ضمن الثمن للمشتري عند انشاءه مما يتسايطر والاستحقاق حازر لكن
 لو اخذه المستحق من يده يحكم فانما يرجع على الكفيل بعد وجوب الثمن على البائع
 في البيع وذلك ان يرجع عليه ويضيق به القاضي في نسخ العقد فير المشتري باخذ
 اجتماع بائعه او كتبه له ثم الكفيل لا يرجع لو كفل بلا امر لكن البائع به هذا الاستحقاق
 والحكم عليه يرجع هو على بائعه الا يرى ان المشتري بعد الحكم له على بائعه ولو ابرأ بائعه من
 غنمه فللبائع ان يرجع على بائعه (فقط) قبض البائع غنمه من كفيله وغاب الكفيل
 فاستحق المبيع ليس للمشتري طلب الثمن من بائعه ما لم يحضر الكفيل (طلقه) استحق
 فلو ادا المشتري ان يرجع ضمنه وندمات باسما ولا وارثه للقاضي ينصب عنه وصيا
 يرجع للمشتري عليه (ذ) ظهر المبيع حرا وقد مات باسما لم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا
 غير ان بائع الميت حاضر يجعل القاضي للثمن وصيا فيرجع عليه المشتري ثم وصى الميت
 يرجع على بائع الميت (يس) اخبرته امه انها عاهرة فتزوجها على ذلك فولدت ثم استحققت
 فانه يقضى بها ولو ولد له مستحق الا ان يبرهن الزوجه انه تزوجها على انها عاهرة فينقض يكون
 الولد حرا وعلى امه فتعقد ماله حال الوقت الحكر به دون مال الولد اذا السبب هو المنع وقد
 وجد من الاب لا الولد ولا المستحق على الولد ولو مات الولد قبل المحصورة ليس على
 الاب شيء من قيمته اذا الولد كان مملوكا حقيقة لم يحسن مضمونا كما في ولد الغصب فقبر
 المملوك اولى ان لا يكون مضمونا ولو لاينة للزوج على انه تزوجها على انها عاهرة فطلب
 عين المستحق على علمه سلته لانه يدعي عليه ما لو اخر به يازمه فاذا انكر بحلف ولو اودعها
 على هبة او صدقة او شرا او وصية اخذ المصحق الامووعة الولد اذا لم يرغب للفرور ملك
 مطلق للاستباحة في الظاهر وقد وجد يرجع الاب على البائع بضمنه بقيمة الولد لا بعمره
 عندنا ولا يرجع على الواهب والمتصدق والموصى بقيمة الولد عندنا ويرجع عند الشافعي

بالاخذ ما سقط قيمته اى ما في القتيبة والمحاوي للزاهد في قوله لو باع حق قراره فيما
 حاز لا يدل على الاخذ الذي كتبه عنه من بعض المتأخرين لان المراد بحق القرار هو السعي
 بالانكسار وهو ان يحدد في ارض الوقف بناء او غرسا او كسبا بالتراب تأمل في البرازية
 او لاشقة في الكردار اى البناء وسعى بخرازم حق القرار لانه تلى اى

كل شهر و هما للولى فهو جائز
وتكون هذه اجارة للاغلام في كز
في العدة ولودفع ابنه الى رجل
ليعلم حرة فكأخى يعمل الصبي
في سنة اشهر فهذا فاسد واذا
عمل يجب ابرام المثل وكذا الوفا
الاب امك ولدى وانفق عليه
شهر احدى اطلق كذا لا يصح
ويرجع عليه بما انفق ولو
دفع اولوده الى استاذ ليعلمه
علا ولم يشترط احدهما الاجر
على الاستاذ وعلى المولى فلما
عمل العمل اختلقا فطلب
الاستاذ اجرة من المولى وطلب
المولى اجرة العبد او الولد من
الاستاذ قالوا بر جمع في ذلك
الى العرف والسادة ان الاجر
على من يكون فبكم العرف
قال شمس الائمة السرخسي رحمه
الله كان الشيخ الامام يقول عرف
دما را في الاعمال التي يفسد
المعلم فيها بعض ما يكون متقوما
حتى يتعلم نحو عمل ثقب الجواهر
وما اشبه ذلك فما كان من جنس
ذلك يكون الاجر على الولي ان
كان مسمى وان لم يكن مسمى فاجر
المثل عليه للاستاذ ولو لم يكن
من جنس هذا يجب الاجر على
الامانة وهذا الجملة في فصل
الاجارة القاسدة من قساي
القاضي الامام غفر الدين وفي
احاديث قداوى الدين تارى هذا
الفتاوى روى بان سيده دعا له او
وكه من برامان وجامه يدرهم
كارها من يكن وار يترومته

رحمه الله ليحقق الغرور وليكن نقول مجرد الغرور لا يثبت لاثبات حق الرجوع فان من
اخبر ان هذا الطريق امن فسلمه كقه ماله لا يرجع على الخبير فثبت الرجوع في
المعاوضة لان صفة السلامة تصير مستحقة طالما التبرع فلا تصير به صفة السلامة مستحقة
ولذا لا يثبت له حق الرجوع بالعيب ولو باعها المشتري الاول فالولدها الثاني فاستحققت
يرجع المشتري الثاني على الاول بالثمن وقيمة الولد ولا يرجع الاول على بائعه الا بالثمن
عند حرج وضد همار جمع بقة الولد ايضا ونظيره ان المشتري الثاني لو وجد هيا وقد
تعد ورده بعبء رث فرج على بائعه بنقص العيب فباثمه لا يرجع به على بائعه عند
ح خلافا لما شاعرا همار همار فخرهما اولدت فافتحه لا يرجع على بائعه بقة الولد
كذا (فخر) اشترى بائعا فغوب احد هما نصيب من شريكه قالوا همار فاستحققت فاستحق
ياخذها وعقرها وقيمة الولد فيرجع الاب بئنه فالثمن ونصف قيمة الولد على بائعه فلا
يرجع بالنصف الا ان لم يثبت له من جهة طريق المعاوضة ولا يرجع على الواهب
بئنه من قيمة الولد لانه متبرع ولكن الواهب يرجع بنصف الثمن على البائع والاستحقاق
على الموهوب له استحقاق على الواهب ولم يفرم الواهب شيئا من قيمة الولد ليرجع به على
البائع وروى ان ابنه باعها فاستحققت بصيرا الولد ابقية للغرور ويرجع بالثمن
وبقيمة الولد على بائعه موهبه الا يرى انه لا يرد همار بالعيب ولو شرها عا طما بان البائع
غصبها او تزوج امرأتا اخرته انها حرة عا طما كاذبة قالوا همار الولد رقيق لعدم الغرور
لعله ولاه ونفى رقي مائة لعلمه ولو شرها عا طما بانها لغيره فقال البائع ان مال الصكها
وكتي يبيعها او مات واوصى الى فالولدها شيئا مما ملكها وانكر الوكالة والوصية
ياخذ ما تمس له لا يثبت اذنه ياخذ عقرها وقيمة ولدها للغرور والمشتري يرجع بالثمن
وبقيمة الولد على البائع لا يمس له ما التزم ولو شرها له وكيفية ما استولدها الموكل
فاستحققت اخذها وعقرها وقيمة ولدها من المشتري ويرجع همار بئنه الولد على البائع
والوكيل هو الذي يل المحض وقيمة اذ البائع التزم صفة السلامة لوكيل الا يرى ان
المحضومة في العيب للوكيل دون متركه ولو شره واخر بئنه امه امة لندافترها هماره
فاستولدها فاستحققت ورجع الاب بائعه من قيمة الولد على البائع دون الامه بئنه (بس) وبنى
(جز) وهن فتاوا وبالفن مقر بانه من ثم عين اسر فلا يرجع المهر من مائه على
الفن ولو كان شره ارجع بائعه من عليه ثم يرجع الفن على بائعه (جص) قاله لا يشترى
فان فن فشره فاذا هو فلو كان البائع حاضر او غايبا فبئنه معرو فلو لم يكن على الفن شيء
ولو كان البائع لا يدري ان همار المشتري على الفن ثم يرجع همار على بائعه (ج) وكذا
الوكيل لو باع ولا يدري مكانه يطلب من الموكل (جص) ولو قال له اجني اشتريه فانه
فن والباقى بحاله لا يرجع على الاجنبي بحال قال بائعه راقى فان اذنت له في النجاة
فباي حرة فله من فاستحق الفن فارب الذين ان يرجع عليه بئنه (ط) مسئلة قول الفن
اشترى على نحو ما عرفى (جص) وقال ومن سرح ان المشتري لا يرجع على الفن
بئنه بحال كاجني قاله ثم قال ومن جنسه ونفع يكي كوسفندان خبره ان وحلاب

من اعره موهوسال كادى كبر يجب عليه ابرام المثل وكبر فيما بهذا

حوکہ بردارد و فرائد مافی خالی فی
مکر کو انہیں سیرتانی شبہ
نہی امر و مہر امر و دایکہ امر ختم
است واجب سود و قال ایضا
سیرنا سیدہ دادا نیشہ امر و
و غر د کرد و باشد سود و فعل
ذکر الایا و الاستفسان و اکر
قدت غیر دزلان مال سیر یکبر
وا کران ترکہ کرد و احساب
بہم محسوب باشند خان کہ
اندو ضمانت امر سیر است
و مثل شیخ الاسلام برهان
الدين رحمه الله تعالى ماد و او
سیدہ مکی و امر دکر دنا سیدہ
و او د چهار سال سال مہ
امر دین نار مہ سیدہ و ابراہ
استاد سن امر د واجب سود
باقی احباب رحمہ اللہ تعالی
اکر کہتہ باشد کہ چہا رسار
کار تو کیست سود و الله اعلم
ہکذا وایت فی فوائد شیخ
الاسلام نظام الدین رحمہ اللہ
و فی فوائد صاحب المحیط صبی
عادل آہر نفسہ من رجل بادن
ایہ لیعلمہ بمعینۃ فی سنن
السنۃ الثالثۃ ثلاثہ دنا تبر فعل
الصبي فی السنۃ الثالثۃ اربعہ
اشهر و استمع من العمل هل
لأعلم أن يرجع علی الصبي بما
يخص من ثلاثہ دنا تبر بقیۃ
المدۃ اجابہ ذلک و الله اعلم
و فی فوائد صاحب المحیط بهذا
اللفظ یکنی سیر ذلک دنا کر امر است

و غیر مہم فاسد بد آمد و جلاب فرو رفت و مفلس از جلاب دیگر خواست کہ کو سفند
نیز جلاب اول جلاب دوم را گفت کہ بفروش باین کہ مروید کوست فروخت جلاب
اول کو سفند و خریدند و خریدند بحساب ز خریدار جلاب دوم دانست کہ خریدند مفلس است
ہواست تا رجوع کند بر جلاب اول بحکم ضرورت کہ از سود فائق المقتبیرانہ لا یرجع
استدلالا بمثلہ ذر کھاس روح علی طریق الاستشہاد فی (حق) و ہی ما مالا (نقش)
صالح علی ارض فظہر انہ مشاع بین المدعی علیہ و بین غیرہ صبح الصلح فی ملکہ حتی لو
کان الدین المدعی بہ عشرۃ و استحق نصف الارض بدعی نصف العشرۃ و لا یصح الصلح
فی مالک التبر و لا استحق کل الارض رجوع جمیع الدھوی فاذا استحق نصفہ مہ رجوع بقدر
میرۃ المدعی بالکل (یس) صالح علی فن فاستحق نصفہ بخیر و دما بقی و صار علی
دعوا او اسلک ما بقی و کان علی نصف دعوا لان استحقاق البعض بوجوب العیب فیما
بقی اذا استغنی عن الاعیان المجتمعة عیب فی غیرہ ولو صالح من دینہ علی فن بعینہ ما ذ
یکان یباعا و لمات فی ید المذنبون قبل قبضہ بر رجوع الطالب الی اصل حقہ و هو الدین و کذا
کل شیء بعینہ و لا یطہل اقترافہ ما قبل قبضہ اقول و کذا ما یطہل اقترافہ ما قبل قبضہ
فانہ بر رجوع فیہ الی اصل حقہ بالا ولی فلاحہ للتخصیص قال ولو صالح من الدنا تبر
علی ذراہم و قبضہا فاستحق بعد التفرق رجوع بالدنا تبر لانه صرف فی استحقاق بدہ
رجوع الی اصل حقہ و هو لو کان علیہ الف مؤجلۃ فقبضہا قبل اہل جاز فلما استحققت
لم یرجع بئھا الی اہل و کذا لو باعہا بقانا و صالحہا بھا علی فن فاستحق او ظہر حرا او
وجدہ عیاف و رد بحکم لم یرجع بھا الی اہل ثم یرجع الی اصل حقہ لان تقاض
الاستیعاف ولو صالح من ذراہم علی کر بر جاز فلما استحق الکرا و وجدہ عیاف و رد رجوع
الی ذراہم و لو صالح من مائۃ درہم علی خمسين درہم فاستحق بدل الصلح بر رجوع
بخمسين لاجل ان خمسين لم تکن عوضا و انما ہوا استیعاف بعض و ابراہ بعض
و الاستحقاق یوجب تقض الاستیعاف لان تقض الابراء فالماصل ان الصلح لو وقع علی وجہ
الابراء لای وجہا معا و صیغہ بان صالح علی بعض دینہ ففقد الاستحقاق بر رجوع بمثل بدل
الصلح و لو وقع الصلح علی وجہ المعاوضۃ (ظ) بان صالح علی خلاف جنس حقہ ففقد
الاستحقاق بر رجوع الی اصل حقہ و ہذا لو استحق بدل الصلح فلو استحق المصالح عنہ ذکر
فی (نقش) لو صالح عن الدنا و الدما فاستحق الدنا و الدما علیہ یاخذ من المدعی ما دفعہ
الیہ اما لو کان المدعی علیہ مقرر فظاہر لانه یصر مہم بر رجوع اذا استحق و اما لو کان
منکر بر رجوع ایضا اذا الصلح جوازہ علی زعم المدعی و زعمہ انہ باعہ فاذا استحق بر رجوع و اما لو
لودفع المدعی شیئا الی ذی الید و اخذ الدار منہ فاستحق الدار لا یرجع الدافع بمادفع
اذا المدعی بر زعم فی اخذ حق و انما اذ ہم المال القطع خصوصتہ فلا یصیر المدعی مشتریا
فلا یرجع اقول ہذا مبادلۃ فی زعم ذی الید فیصیر المدعی مشتریا فینی ان یرجع

(قوله) اقول ہذا مبادلۃ فی زعم ذی الید) اقول انہ لیس مبادلۃ فی زعم المدعی فلا یرجع

يكردا كرد و صرف جنس
شا كرد و استاذى بدهد
صورت شد از دو واجب شود والله
اعلم و فى قواى القاضى الامام
نظر الدين من له ولاية اجاره
الصغير اذا استاجر استاذ يعلم
الصغير علاق فى ثالث السنة فلما
مضى نصف السنة ولم يعلم كان
للمستاجر ان يفسخ الاجاره و فى
اجارات الملقط ولو دفع بنه
الصغير ان استاذ يعلمه حرقه
كدانى او دعه سنن و شرط على
الاب انه ان حسبه منه قبل
او بمسنتين فلا استاذ عليه
مائة درهم فحسبه بعد ثلاث
سنتين لا يطالبه بالمائة ولكن
باجرة مثل علمه استيعار العلم
لتمائم القرآن يجوز فى زماننا
ويجوز ابو الصبي على اعطائه
الاجرة و روايه الاصل من
أصحابنا انه لا يجوز و رويت فى
بعض الكتب ولا يجوز ان
يستاجر رجلا يعلم ولده القرآن
او الفقه او الفرائض او يؤمهم
فى رمضان او يؤذن لهم وهذا
عندنا و عند الشافعى و رحمه الله
يجوز و كثير من مشايخنا وافقوا
الشافعى فى جواز هذه الاجارة
مثل نصير ابن يحيى و هشام ابن
يوسف و غيره و ما روى عن ابى
نصر بن سلام انه ائتمى بتجوير
باب والده الصبي لاجل الاجر
ذكر فى الدعوى منع ابو الصبي
من اداء الوظيفة الى المعلم بجير
على المواسم و من فسخه و فسخ

والحاصل ان هذا ما تقدمه فى كل منهما مبادلة فى زعم احدهما لا فى زعم الآخر فينبغى
ان ينداحس كل واحد او اطلع لا يقتصر على زعم المدعى (بس) لا بد من معرفة استحقاق
بدل العقود استحقاقا قبل العلم بوجوب الرجوع بقبته واستحقاق بدل المبيع بوجوب
الرجوع بهن المبيع قائما و بقبته هالكوا و استحقاق الاجرة بوجوب الرجوع باجر المثل
الذى هو قبته المنفعة اول ينبغى ان يكون المراد بالاجرة هنا هو العين النسي لالمثل
فحينئذ يجب قبته المنفعة لانه بدل كل المقايضة اذا استحق احد البديلين وهالك البديل
الآخر يجب قبته المثل لانه المدعى لا تمسح بالبيع و اما المثل فينبغى ان يجب فيه

بما دفعه اذا يمكنه المطالبة بما خالف زعمه فلذا لم يعتبر ما فى زعم المدعى عليه والله تعالى
اعلم كذا الرجوم الشيخ زين بن نجيم رحمه الله تعالى (قوله واستحقاق بدل المثل بوجوب
الرجوع بهن) اقول و اما استحقاق بدل الكتابة فلم ادر من صرح به لكن قال فى
الولو المحمية الكتابة معاوضة مال بما امر بمال وكان حكم المهر اه فعلم به انه
انما استحق بدل القيمي يجب قبته و فى المثل المثل هذا و قد ذكر فى البصرى باب العتق على
جعل فى شرح قوله ولو خلق عتقه بادائه صار ما ذنوبه انما يخالف المكاتب فى احد عشر
مسئلة ثم قال الحامد عشر لو اكتب العبد ما لا يعلّق السيد فاذا بعده اليه
هتق وان كان السيد يرجع به بغير خلاف الكتابة لا يعتق بادائه لانه ملك المولى الا ان
يكون كاتبه على نفسه و ماله فانه حينئذ يصير احمق به من سيده فاذا ادى منه صتق اه
وقد نقله من فتح القدير و فى البصرى ايضا فى شرح قوله حرره بده على ما قيل هتق اشار
المصنف الى انه يعتق بالتبطل ولو كان المال ملكا لغيره فلو اعتقه على عبده مطلقا استحق
لا يتفسخ فان كان بغير عتقه على العبد مثله فى المثل والوسط فى القيمي وان كان معينا
رجع على العبد بقبته نفسه عندهما وقال محمد بقبته المستحق وعلى هذا الخلاف اه اهاك
قبل التسليم وكذا على هذا الاختلاف لو دعيه بيب اه فاذا علمت اننى كل من المتق
على جعل والكتابة قد معاوضه مال بما ليس بمال علمت ان حكمه انى استحقاق
البذل واحد فانه الامر انه فى المكاتب ان يجوز ذى الرق وان ادى هتق ولا نقول انه
قد يمتنع بالاداء والعق اذا تقرر لا يمكن تقضه لانه باستحقاقه انتقض الاسى فافق كانه
لم يكن قسيين انه لم يمتنع له ام اذا امتنع (قوله لا انتقاض البيع وقوله فحاسب
قربنا واستحقاق بدل المبيع بوجوب الرجوع بهن قائما الخ) اقول بدل باطله لو باعه
المقايض لغيره و سلمه ثم استحق بدله من يد المقايض الذى انى انه يرجع بهن المبيع على
المشتري منه لا انتقاض البيع ومن لوازمه و حوجه الى ملكه فاذا رجع عليه و اخذ منه
يرجع هو بما دفع لباثه من الثمن و تمتع دوى مالك المبيع على المشتري بقبته باثمه
لده هو الملك لنفسه و كل من ادعى الملك لنفسه يتصحب خصم المدعى و هى واقعة المحال
فى مقايضتهم بينهم و تقابضا و باع احدهما ما فى يده لرجل و سلمه واستحق بدله من
يد المشتري لو اقر بما صرح به النقل غير ما هنا و مثله فى كثير من الكتب و ارجوان اظفر

وجه الله انه كان يكسقي
والحيلة ان يساجر المعلمة
معلمة ثم امره بالتعليم ذكر
في احاديث الخبره استاجر دابة
ليركبها فعمل عليها مع نفسه
صغير الامكنه استعمال الدابة
ولا تصر فيها ضمن بحساب ما زاد
لان الصغر اذا كان بهذه الصفة
فعله وحمل شئ آخر سواء
وذكر بعد هذا أيضا بودة
استاجر دابة ليركبها فعمل عليها
صديقا صغيرا ففترت الدابة
من حملها فهو ضامن لانه خالف
لان الصبي الذي لا يسجد نفسه
على الدابة بمنزلة الحمل واذا
أرغم مع نفسه صديقا سجدت
فمنه على الدابة ضمن نصف
القيمة فثبت ان وضع الصبي
على الدابة حمل وليس باركاب
والحمل مع الركوب يقبضان
مختلفان فصار به فاصبا
ضامنا دأبت في كتاب الفوائد
سئل صاحب الهيطة عن امرأة
لها ولد صغير ولصغير دار هل
لها ان تسكن في دار ولدها
الصغير قال لم يكن لها زوج
لهذا ذلك يحكم المجاورة وان كان
لها زوج ليس لها ذلك لان
سكنها واجب على الزوج
فلا تكون بحاجة الى السكنى
وكذلك ان كان لها مال وان
سكنها غيره أمر الزوج هل قائم
قال نعم وهل يجب عليها اجر
المثل قال ينظر ان كان للصغير
بدانة بحيث يقدر على المنع
بما تسليم بان كان الولد له عشر سنين أو أكثر لا اجر عليها لانه

الفتوى ندوم علم فحشو كندوه هكذا كان بقي ظهور الدين المرتضى

منه مثلا لو دفع عشرة دراهم أجره فاستحققت ينفى ان يجب عشرة مثلهما لاقية المنفعة
اذا اجازة ينفى ان لا يعمل باستحقاق الاجرة النقد قال واستحقاق المنفعة بوجوب
الرجوع بالاجرة باق يستوجبها السكنى (ذ) لو كانت الاجرة فنانا يجب قيمة الثمن كذا ذكر
فيمود كمر بعدة بوقتين لو كانت الاجرة فنانا او باعته فاستحققت بوجوب أجره مثل الدار
لاقية ذلك الشيء وعليه الفتوى ففرق م ر ح بين اجازة ونساج فان المهر لو استحق برجع
بعتنه على الزوج (ن) باع كبرو كشرع بركو كشرع فاستحق بركو برجع بركو برجع
ويصرف الجنس الى خلاف الجنس وان جاز بدونه وروى في بيع ثوب وودهم بثوبين
ودرهين انه لو استحق الثوب برجع بالدرهمين

الفصل السابع عشر في بيان العقود التي تتعين فيها النقود
والتي لا تتعين فيها

بها صريحة كما فتحت والله سبحانه وتعالى اعلم هذا وقد كروا في الاستحقاق ان
استحقاق المبيع بوجوب توقف العقد السابق على اجازة المشتق ولا بوجوب قبضه ومنه
في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة ان الخصومة من المشتق يطلب الحكم من القاضي
دليل نقض العقد فينقض به العقد كما يقتضيه بصرح النقص حتى لا يعمل فيه اجازة
المشتق بعد ذلك وعن ابي يوسف رواية اخرى ان المشتق اذا قال عند الخصومة انا اقيم
البينة لاجز المقدم فكم لا يقبض العقد وتعمل اجازته وان لم يقل ذلك لا تعمل اجازته
وفي ظاهر الرواية انه ليس شئ من ذلك دليل النقص واذا اجاز المشتق المبيع وحملت
اجازته كان الثمن للمشتق ولكن البايع يقبضه ويؤدقه المشتق كذا اصرح في التنازلية
وبغيرها وفي المسئلة للذكورة واذا اخذ المشتق المشتق هل باخذه ينقض المبيع فم
ينقض على قول قال في المادية وذكره رشيد الدين انوالا ان البيع متى ينسخ فيقبل
اذا قبضه المشتق وقبل ينسخ بنفس القضاء والعصم انه لا ينسخ ما لم يرجع المشتري
على بائعه بالثمن فاذا رجع الآن ينسخ اه وقدم المصنف مثله اول الفصل واقول
فعلية في مسئلة المقايضة المذكورة التي هي واقعة الحال ينبغي انه لا ينسخ برجوع
المبايع على المشتري من بائعه ببدل المشتق حتى يرجع بالثمن على البايع فلما اجاز
المشتق البيع الاول قبل ذلك جاز ويكون البهيم له وان اجاز المبيع الثاني ايضا كان له
ثمنه بطالبه البايع اذا حضر واذا اجاز الاول فقط اخذ البهيم ورجع مشتره على بائعه
اذا حضر بثمنه فمثل ذلك فاني قلته نفعها انذرفه نقلا ولا يخفى عليك ان كلام
المتأخر في بحث مسئلة المقايضة وانما استنبط استنباطا ولا ريب في انه يرتد بالرد
فانهم والله تعالى الموفق (قوله واستحقاق بدل المبيع الخ) اقول اطلعه فمثل ما اذا
استقر يده وما لزوج منها بالبيع الغير واقسم لا لتناقص البيع فكانه لم يكن تأمل

الفصل السابع عشر في بيان العقود التي تتعين فيها النقود
والتي لا تتعين فيها

صغير اعجب عليها امر المثل وهو

جواب المشايخ اما هل جواب
الكتاب لا اجر عليها لانها صارت
فاسدة والقوى على جواب
الشيخ وقال القاضي الامام
نفر الدين حازم لان تسكن
دار ولها الصغير وان كان لها
زوج ولا يجب عليها امر المثل
وفي آخر الفصل الثامن من
اجابات الذخيرة رجل اتعده صبا
مع رجل يعمل معه فاتفقوا هذا
الرجل الكسوة ثم بدا للصبي ان
لا يعمل معه قال ان اعطاه
مكسرا يابسا والصبي هو الذي
تكلف خياطة لم يكن للرجل
على الكسوة سبيل لان الصبي
ملكه بخياطة فاقطع عنه حق
الدفع وقد ذكرنا في مسائل
العاوية لواتخذ تلميذه ثيابا
فاني التقيها فاودان بدفع الى
غيره ليس له ذلك الا ان يبين وقت
الاتخاذ انها عارية وجل استاجر
فانما ارضع ولده سنة فارضعته
شهر اثم مات الاب فقالت همة
الصغير لان اثر ارضعته حتى
يعطيك الابحرف ارضعته شهرا
بعد ذلك فاوان لم يكن للصغير
مال حين استاجر الاب فالتئ
كانت الابحرف عليه من ماله
فاذابات بطلت الاجارة فاذا
قالت العمه ما قالت بدمعوت
الاب ولم تكن العمه وصية كان
ذلك استيجارا من العمه فيكون
الاجر عليها وان كانت العمه
وصية من جهة الاب يرجع
بذلك على الصغير اذا استعاد الصغير مالا وان كان للصغير مال

لاتعين دراهم ودنانير في المعاوضات ولو عينت وهذا الشافعي تنعني اذا العقد عقد تملك
واله من قابل التملك فخصت الاضافة اليه ولا فرق عنده بين المبيع والتمن في حق
الاحكام وانما التميز بينهما باستعمال حرف الباء فدخل عليه حرف الباء فهو الثمن
وتحتمل بقول قضية العقد في جانب المبيع ثبوت الملك في العين فكان الوجود شرطاً للعقد
وقضية في جانب الثمن وجوب الثمن في الذمة لانه لا وجود له الا بوجوده ووجوبه
بالعقد فكان الوجود حكماً للعقد من هذا الوجه فلو عينت تعتبر قضية العقد فيصير
المكسر مملوكا وهذا لا يجوز وغير المثل يبيع ابداله لا يتعين والعكس في الزنفي
والعدوي المتقارب بين مبيع ومثل فان قوبلت باحدا التقديرين فهي مبيعة لزم معنى
التعينة في التثمين وان قوبلت بغيرا التقديرين والقول بان قوبلت بعين فان كان الكيل
او الزنفي او الالدي المتقارب متعينا فهو مبيع ايضا ولو غير متعين فان استعمل استعمال
الاشمان فهو بمنزلة ان يقول اشتريت منك هذا الثمن بكذا ثرا ويصف ولو استعمل
استعمال المبيع كان سلما كقوله اشتريت منك كذا ثرا بهذا الثمن فلا يصح الاستعمال
والقول كدراهم في انها لاتعين بالثمن وقال الكرخي تنعني الدراهم والدنانير في
العقد الا بالسلو وانما قاله لانه ذكرها موصفا لله وهي لوقال ان يثبت في هذا
المكروه هذا الالف فهي صدقة بعبه بها قال يصدق بالسكر لا بالالف قال الكرخي
للمتعين الدراهم في العقد لما وجب التصديق بشئ اذا لم يوجد بعض الشرط والمجرى
لا يلزم بوجود بعض الشرط كقوله ان يبعه بهذين قباضهما باحدهما واجيب بان الشرط
هو الاشارة اليه في العقد والشرط اعلام فيمستبر بقدر المنصوص عليه والمنصوص هو
الاشارة لا غير فاما تعينه في العقد فله شئ زاد على الشرط جلة (ح) ولما ثبت عدم
تعينه في العقود قال اصحابنا لو تصادقا ولم يكن العقد عندهما او كان فله ان واسحق
فاستقر ما وادى قبل التفرق باجزاء خلافا لفرع الشافعي وكذا الوضعب من زيد الف
درهم وضعب آخر من زيدا مائة دينار والقاصبان تصادقا الدراهم بالدنانير واجازه
المالك حازم وصار ما ضعبه كل منهما دين عليه ولما شكك بينهما ما اشترى مع الاصل ان
المبيع لا ينعقد اذا كان الملك في البدين لولم يكن في شرع ارب المال شيان من مال المضاربة
بهذا ما صدر أس المال هروضا ولم يكن فيه ربح ولا خسر ولكنه انعقد هذا اذا العقد هنا لم ينعقد
على دراهم الله ودنانيره وانما العقد على ماله ما دين في الذمة فوقع المبيع على ماله
لربلن وهما العاقدان فنفذ الابري ان ريد المبيع بهما واخذوا بهما مودعوا نائيره
وهذا كل منهما من مال نفسه ما يباعه قبل التفرق صح فظهر ان العقد على المثل الا ان
كل منهما قضى ما في ذمته بما ضعب فاحتج الى الاجازة فصار زيد مقرضا لكل منهما
ما ضعبه حتى يملك استرداد المنقود بخلاف ما لو كان مكان الدراهم والدنانير من وامة
والامة بها حيث تبطل الاجازة اذا العقد على ماله لا ينعقد لعدم القناعة حتى لو كان مكان الامة
يتعين في العقد فاذا كان الملك واحدا لم ينعقد لعدم القناعة حتى لو كان مكان الامة
مائة دينار والمالة بها الهاصحت الاجازة اذا لقن وان تعين في العقد فالدنانير لم تعين

حين استاجرها الاب لا تبطل ثم اسباب اصفه بالا كيف الحكم فيقال القاضي الامام ظهير الدين في فتاويه مسئل والدي من هذه المسئلة فاجاب بقل اجر ما بقى في مال الصغير واجر ما مضى على الاب وفي اجارة القتر اذا لم يشترط عليها لارضاع في منزل الاب فله الخيار وان شئت ارضعت في منزل الاب وان شئت في منزلها وان شرط عليها الارضاع في منزل الاب ارضعته في منزل الاب استاجرته لارضاع ولده سنة بمائة على انه ان مات الصبي قبل السنة فالدرهم تكون كلها للقتر فسدت الاجارة لانه شرط بخالف مقتضى العقد استاجر ظمرا شهر اقصاه في الشهر اربعت القترات راضعه باجر المثل قيل هذا اذا لم يكن له زوج اما اذا كان له زوج ولم يافق له في ذلك كان للزوج ان يمتنعها وان خيف الهلاك على الصغير وقامه ينظر في احارات الدخيرة وليس على القتر ان تعمل لا يوبى الصغير شيئا وهاهنا فصل الصغير والقيام بمصالحه واصلاح دهنه وطعامه ولا يجب عليها شئ من ذلك ولو راضع الصبي من يده او وقع فساتن او سرق شئ من حلي الصبي او شيئا فلا ضمان دلى القتر وليس للقتر ولا البترضع ان يفسخ هذه الاجارة الا اذا كفى ما سائر الاجارات والعذر لاهل الصبي ان لا يباخذ منها او يتقاضاه لان المقصود لا يحصل

وانما انقصد بمثلها ادنى في الدمة فلم ينقض بعتا لمن لو احديبل وقع بمالين لرجلين الا يرى ان مال الثالث لو باعه على هذا الوجه بنقله باع عنه يدان في ذمة المشتري فاذا باعه غيره بنقله وقوطا على اجازته فاذا اجازته فغوصار القن ماس كما اشتريه وهاهنا بمنسل ثلث الدنانير والمحاصل ان الاجارة في صحوة في جانب غاصب القن اجارة للبسع وفي جانب البعد اجارة لتقدي الثمن (ت) قال له اشترى بهذا الف الف امة واره الدراهم ولو لم يسلها الى الوكيل حتى سرق او صرفها الى حاجته ثم شري الوكيل امة بالف لزمتم الموكل والاصل ان التقدي لم يتعين في الوكالة قبل التسليم وفاذا ذالك وسيلة الى الشراء واما لم يتعين في الشراء قبل التسليم وكذا في ما هو وسيلة الى الشراء واما بعد التسليم الى الوكيل فهل يتعين ان اخلف فيه المشايخ بعضهم قالوا يتعين حتى تبطل الوكالة ببلها كما ينبغي سمى في الشراء قبل التسليم فكذلك في ما هو وسيلة الى الشراء ولا ينبغي الوكيل بدامانه واما يتعين في الامانات وعامتهم على اتمام يتعين وفائدة النقد والتسليم على قول عامة المشايخ ان احدهما توفت بقاء وكالة بقاء النقد فان العرف ظاهر من الناس ان الموكل اذا دفع النقد الى الوكيل بشرائه حال قيام النقد في يد الوكيل والشافي قطع الرجوع على الموكل فيما وجب لا وكيل على الموكل فخر دفعه اليه امره بان يستوفي دينه بما تقدم ثم ما نقد لوصل لا يستيف ما وجب للوكيل على الموكل صلح الامر بالاستيفاء ولو لم يصلح يعال الامر بالاستيفاء ويبقى الامر باشرائه على حاله وبغير وجود النقد وعدمه سواء كان امره بشراء او لم ينقله شيئا ولو سرق من يد الوكيل لم يضمن لانه ائمن فيما قبض قبل الشراء فلو شري الوكيل بعده امة بالف فغذ عليه لانه لم يبق وكذا بعد ذلك تلك الدراهم لتعاني الوكالة بتلك الدراهم المنقودة عند بعض المشايخ وتوثق بقاء الوكالة ببقاء تلك الدراهم عند عامة المشايخ اقول على هذا لا تخبره دم تميمها بعد التسليم عند عامة المشايخ قال ويستوى علم الوكيل بهلاك تلك الدراهم او لم يهل لان بطلان الوكالة بهلاكها امر حكيمي فيستوى فيها العلم وعدمه (مصلح) دفع اليه الف امة ان يشتري به امة فهلك نصفه في يد الوكيل وبقي نصفه فشري الوكيل امة بالف فهي له اذ ذاك كالهلك بقدر ما هلك وبقيت بقدر ما بقي فيبقى وكبلا شراء امة بخمس مائة ووكيل الشراء بخمس مائة اذا شري بالف ينقله الى الوكيل كذا هذا ولو شرها بخمس مائة فان ساوت بخمس مائة فهي للوكيل وان ساوت الف او اقل فقدر ما يغبى فيه فهي للوكيل لانه لما امر بشرائها بالف فقد بين ان مقصوده امة قيمتها الف فقد حصل مقصوده ولو دفع اليه الف لانه تشرى شيئا بغيره فهلكت الدراهم ثم شره فهو للوكيل لما رولو هلك في يده بعد الشراء فهو للوكيل ويرجع عنها في ملكه ولو اختلفا في الهلاك (قوله اقول على هذا لا تخبره الخ) اقول اى لا تخبره اقول لهم انما الاتنين بعد التسليم واقول قد يقال غرته جواز اخذها من الوكيل قبل تسليمها اليه ودفع غيرها عند عامة المشايخ ومنعه عند بعضهم تأمل (قوله ولو اختلفا في الهلاك الخ) اقول المترتب عليه كونه للوكيل او للوكيل تأمل

قبل الشراء وبعدة فالقول للآخر مضمون ولو هلك في يده بعد الشراء ورجع بها
على الآخر فله المأخوذ ثانيا في يد الوكيل لم يرجع بعدة على الآخر وكذا لو قبضها
الوكيل من يد الموكل ابتداء بعد الشراء فله ملك في يده لم يرجع بها على الآخر ولو قبضتها
من مال نفسه والمأخوذ ان ما يقبضه الشراء يملك على الوكيل وما يقبض قبل الشراء اذا
هلك يملك على الموكل اذا قبضه ووض قبل الشراء امانة في يده او كبل لانه قبضه لنفسه
اذ لاحق له على الموكل وما قبضه بعد الشراء مضمون عليه لانه قبضه لنفسه لاسيما ما
وجب على الموكل بعد الشراء المستوفى مضمون على المستوفى (ج) امره بشراء امه باللف
فشرها ولم يقبضها ولم يدفع الثمن الى البائع حتى اعطى الآخر الوكيل الثمن لينقله
ثم الوكيل اتف الثمن وهو معسر فللبائع ان يمنع منه الى ان يأخذ الثمن وليس
للبائع ان يأخذ الا حرميا لثمن اذا حرم في ترجع الى الوكيل لاني موكله وليس للوكيل
سبيل على آخره لانه استوفى حقه بعد وجوبه فان نقض الآخر الثمن من امه ليس عليه اخذ
الامة وليس للبائع ان ياتي لان الثمن وان وجب على الوكيل للبائع لان الامة ملك
الآخر واحتسب عند البائع بالثمن فكان الآخر مضطرا في ثمنه فهو كغيره وما بالآخر
فانه لو اراد قبضا مدين المستعير بغير المهرين على القبول لكون المستعير مضطرا الى القضاء
كذا هذا ثم يرجع الآخر على الوكيل بالثمن فان لم يتقد الآخر بالثمن فالتقاضى يبيع الامة
بالثمن لورضى الآخر والبائع بالاجماع ولو لم يرضيا ولم يرض الآخر فكذا الجواب
عند من وم وهذا وجه اخر لا يبيع الا برضا الآخر بناء على ان القاضي ان يبيع
مال المدبون في دينه بلا رضا عنه هذا لا عند فان قبض الامة فلا حرج عليه ولم يلزمه
الثمن فكيف يتابع بدين ليس على الآخر بلا رضاه قلنا الثمن متعلق بها حتى احتسبت
به ويسقط الثمن بهلا كما افلسنا هذا لا ينفق من الموكل لانه غير مضمون الوكيل
لانه معسر لم الاستيفاء من ما يتلفا فلو بيعت بفضل الثمن الثاني لا حرج عليه على
الوكيل لاعلى الآخر (ج) امره بدينه بان يشتري له دينه فقبضه عينه فشره فهو له
عند ح رحمه الله ولا امره بهما لان عقد الشراء لا يتعلق ببعض الدراهم عينها او
دينا الا يرى ان من شري شيئا بدراهم له على البائع تصادفا ان الدين لم يكن لم يطل
الشراء فاستوى التقييد بالاملاق كالوجهين البائع او القن وله ان لا يتدبعين في
الوكالات لوجهين الا يرى انه لو كونه بشره اقل من هذا الا ان هذا الوجهين
تبطل الوكالات فكذا الدين وله ان لو يدين الوكيل يدين فبطل الدين تبطل الوكالات واذا تبين
كان هذا اقل كليا فليكن الدين من لابين عليه اقول وهذا يدل على ان بقية الدينين في
الوكالات بعد قبضه عند ح رحمه الله ان يستدل على عدم تعينه فيها بما مر اذ الوكيل لو
شرى عيشا ثلث الدراهم في ذمة فهو للموكل ولو هلك بعد الشراء لم يرجع على الموكل
بمثلهما فهذا آية عدم تعينه فيها وبجواب عن ما استدله به اعلم ان الوكيل لو كالاته فبطل
هلكت قبل الشراء لانها غير لازمة والموكل لم يرض بكون الثمن دينا في ذمة فلو بقيت
الوكالات يلزم ذلك وهو لم يرض به (ص) قال له اشترى امة بهذا الف وأشار الى دنانير

بفسد بسائر انواع المرض
وكذا اذا كانت ساقفة لاه
يلقبه زبادة ضرر وكذلك اذا
كانت فاجرة بينه وبينه وروا
اذا ارادوا سفرا وابيت من
الخروج معهم وكذلك اذا
كانت سبعة المخلقي بذية اللسان
ونعم هذا ينظر في الخيرة
وكل ما يضر بالصبي نحو الخروج
من المنزل الذي فيه الصبي زمانا
كثيرا او ما اشبه ذلك فلههم
منعها وما لا يضر فليس لهم
منعها عنه لم حاجتها الى ذلك
وبصر ذلك القدر مستثنى من
الاجابة كاقوات الصلاة
ونحوها ومعنى قوله وكل
ما يضر يعني كل ما يضر بالصبي
لا محالة اماما كان فيه وهم
الضرر فليس لهم منعها عنه
الا ترى انها لا تمنع من تمكن
الزوج في منزل مع ان فيه وهم
الضرر ولو استاجر امرأته لترضع
ولدها منها فارضعت ذكر
القدر دورى وشمس الائمة
السرخسي رحمه الله انه
لا جرم له لان ذلك مستحق عليها
ديانة قال الله تعالى والوالدات
برضعن اولادهن وان كانت
لا تحب على ذلك كالمواستاجر
على كنس البيت وغسل
التياب والطبخ والمخبر وان
استاجرها بعد الطلاق فان
كان الطلاق رجسيا فكذلك
لعدم انقطاع ملك النكاح
واب كالمواستاجر في ظاهر الرواية يجوز وروى عن

فإذا تزوجها بعد ذلك قبل
اقتضاء مدة الاجارة لا واية
لهذه المسئلة ومثل ظهير الدين
المريغى فى منها قال لا يطل
الاجارة لان المحكم لا يثبت
بروهم الثانية ما بنى توهم
الفائدة وهما وهم الفائدة
ثابت بان بطلانها بعد ذلك
هذا الذى ذكرنا اذا استاجر
امرأته لا رضاع ولده منها على
ان يكون الاجرة على الاب فان
كان له قبر مال فاستاجر الاب
امرأته على ارضاع ولده منها
ووى ابن رستم بن محمود هما
الله انه يصح الاجارة ويكون لها
الاجرة بعض المشايخ اخذوا
بهذا الرواية وهذا لان الارضاع
بغيره لا ينفذ وان كان للصغير
مال لا يجب نفقته على والديه
فكان لها الاجرة من مال الغير
وان استاجرها لارضاع ولده
من غيرهما جاز وان استاجر
خادمها لا رضاع ولده منها
لا يجوز وان استاجر مكاتبها جاز
ولا بأس للمسلمة ان ترضع ولد
الكافر باجر واذا استاجر غلاما او امرأة
انها كافرة او مجنونة او زانية او
جهنم كان له ان يقسم الاجارة وتولى
أمرت المرأة نفسها من قوم
آخرين ترضع لهم صبيلا ولا يعلم
أهلها الا وتولى بذلك فوضعت
بني فرقت فانها قد اعتلت لانها
قد خانت ولها الاجر كاملا على
الفرقين لانها صامتة مقصورة

ينعلق التوكيل بذنا غير حتى لو شرى بديراهم فى التوكيل وهل يتعين التقدان فى العقود
الفاصلة للرد فيه روايتان فى رواية ينقطع حق المشتري فى استرداده حين ما اذا البيع
الفاصل مبادلة من كل وجه وفساد المبادلات يلحق بمحاذراتها ما سوى الحمل من الاحكام
وفى البيع المحاذرتى وجب رد الثمن بحكم الانقضاء للعدا لا يجب رد عين ما قبض
فكذا قاسده وفى رواية لا ينقطع وعلى البائع رد عينه باقيا القبض بسبب فساد القبض
بسبب فاسده عصبية والاصل فى المعاصى رد هاهنا من كل وجه وهو يتحقق فى العين (شئ)
يتعين التقدان فى بيع فاسد من الاصل لا فيما ينقص بعد الفسخ والاول كله هو والمبيع حرا
اوام ولدته من فيه الثمن فى الرد لان هذا القبض حكم النقص فتعين والثانى كلاك
المبيع قبل تسليمه فالثمن فيه لا يتعين فى رواية وهو الاصح وفى تعينه فى فساد الصرف
لعدم القبض روايتان والصحيح تعينه كذا (مسن) وتعينا فى قبض شئ من دين مشترك
حتى لو قبض احدهما نصيبه بقر بر نصفه على شريكه سواء كان المقبوض مثل حقهما
او اوجده او ادرى واستشهد م ر ح (ج) فقال الابرى انو جلا داهى على آخر الفا
فاخذة فامر المدعي انه لم يكن له على خصمه حق فعلى المدعي رد عين ما قبضه مادام قائما
لانه ملكه فاسد فلو لم يرده حتى يوهب له قابض من وجلا او قضى دينه لا سبيل لصاحبه
على الموهوب له والقرير (خ) القن المبيع بتياب معروفه على اوجدهم هات القن
قبل قبضه فله اخذه من دفعه ولو حال حول على الف قبضته منهم امرها طلقها قبل دخوله
فعلما او دمل نصفه لا عينه عندنا خلافا لفران النود يتعين فى العدة عند فران عندنا
فكذا رد المولى بسط عنها زكاة الاف عندنا لا على الماشى يتعين فى العدة عندنا فلم يصل اليه
عين المهر فكان ديننا حاد ما بعد احوال وجوب قبضه الى زكاة وعند زفر بسط ههنا زكاة
نصف الاف والنود يتعين فى النذوب بالصدقة عند فرح حتى لو قال الله على ان تصدق بهذا
الذهر على هذا الفقير فتصدق بذرهم آخر على فقير آخر جاز عندنا خلافا لفران لانه مقرب
بفعله والوقت والذهر والفقير لاقر به قبه وبما القرب به فعلى فقير به قبه ترضه ومالا
فلا كمالونى بصلافى ارض فقصت ولولا ان اشترى بتهذه الدراهم شيافه هذه الدراهم
صدقة فشرى بها شيئا لزمه التصديق بها لثباته بها وبعدم ثباته بها بقيت على ملكه لانها
لم تتعين فى البيع وله دفع غيرها كذا (خ) وذكر (شئ) يتعين التقدان فى التبرعات
كعبية ومصدقو القود يتعين فى الشراكات والمضاربات والوكالات بعد التسميم الى هؤلاء
لكونها امانة وقبل التسليم لا تتعين (ج) الكيلى او الوزنى لو بيع وقبض فالأمانة والرد
ببعض مروجيان رد عين ما قبض ورد عليه العقود كذا لو كان مسلما فيه قبلا لا لا يجب
رد عين ما قبضه رب السلم لا غير كذا لو كان راس المال فلو رد القن ببعب بقضا يجب
على رب السلم رد عين ما قبض وكذا لو كان المبيع بين اثنين او السلم بين اثنين فاذا قبض
احدهما حصته فليس بيه ان يشاركه فى عبته وقد مر وهذا لو كان الكيلى او الوزنى مسلما
فيه او مبيعا فان كان ثمانيا باع ثمانيا بربتم تقابل بيزه ومثل البر لا يمينه والفرق ان
القدرى اذا كان ثمانيا يكون بغيره الدين الابرى انه يجوز بيعه بمن عليه قبل قبضه ولا

لترضع ولده جاز ويحب الآخر
لانه ليس عليه ان يرضع ولده
لا شرعا ولا عرفا ومن سوي
الاب والمجدد الوصي والقاضي
اذا استاجر غلاما للبيت كان
اجنبيا كاستاجر الاجانب واولم
يكن للبيت أم ترضعه ولا مال له
فاجر ارضاعه يكون على آفاده
بقدر مبرأ منهم الا ان اجر الرضاع
يتركه التفتة ولا يجب على من
لا يحب عليه التفتة أجرة
الحضانة على الاب أم على الصبي
أقوى صاحب الهبط ان كان
للصبي مال فهي في ماله وان لم
يكن له مال فعلى الاب كالنفقة
والله سبحانه وتعالى أعلم
(في مسائل التفتة) *
واذا اصطلح الشارع على التفتة
واقبحوا جازا اذا كان فهم صغيرا
فحينئذ لا بد من أمر القاضي
بالتفتة لانه لا ولاية لهم عليه
في قضية المداينة واذا حضر
وارثان واقاما يشتر على الوفاة
وعدد الورثة والدار في ابدنهم
ومعهم وارث غائب قسم
القاضي بطلب الحاضرين
وينصبوك لا يقض نقد
الغائب وكذلك ان كان مكان
الغائب صبي يقسم وينصب
وصيا يقض نصيبه ولا بد من
اقامة البينة على موته عنداني
حينئذ رحمه الله تعالى
وعندهما قسمها باعترافهم
وان كانوا مومنين لم يقسم في
خفية أحدهم وان كان العقار
في يد الوارث الغائب

كذلك اذا كان مبيعا او مصلحا فيه ثم في الانسان يلزمه رد مثله لاجنه اذا نسخ انما
يلاقى التمن الذي وقع في التفتة دون العين تزوجها على كبر بر بغير عينه نقضاها كراهم
طالما قبل دخوله فلها رد مثل نصه مع قيام ما فيه من عينه اذا الكيل والوزن لا يتبعان
كالتمن لان اوصافهما الثمان واعيانهما ماسلع ووزن وجها على ثوب هروى فاهما هار وياثم
طلما قبل دخوله ليس لها ان ترد الا نصف ما قبضته لتعين الثياب ثم الاموال ثلاثة فمن
معض كنفدين وقسم يصلح غناوميبعا ككيل ووزن فمن حيث انه يفتق باعياها فهي
مبيعة ومن حيث انها تصلح غناوميبعا ككيل ووزن فان من ألتف بر غيره يلزمه مثله ولو لم
يكن قيمة له ما ضمن مثله فالعاقل لو دخل حرف الباء في يده بصير مبيعا وقسم هو سلعة
محصنة لكنه قد يلحق بالتمن في بعض الاحكام بادخال حرف الباء عليه ككتاب لا يصلح فيه
اصلاحي لو ائتلف ثوبا لا يلزمه ثوب مثله في كل موضع يكون الكيل غنا ويجوز الاستبدال
به قبل قبضه ولو بيع الا لاقاله عليه بعد هلاك المبيع ولا يجب رده منه عند النسخ وفي كل
موضع كان مبيعا لم يجوز الاستبدال قبل قبضه ويجب رده منه عند النسخ وفي كل موضع
كان الثياب غنا لم يجوز الاستبدال قبل قبضه ويجب رده منه عند النسخ ولو هلك المبيع
فجوز الا لاقاله عليه وهو مسئله الظلم (فس) لو جعل الكيل او الوزن غنايان جعل الغن
مثلا جانا فاقطع بفقد البيع (ط) قوله بانه يفسد با تقطاعه ليس بصحيح فان من شري
شيا بغير شرط في الذمة فاقطع او انه لا يذوق قبض البيع ولو جعل الكيل او الوزن غنايان
الذمة بشرط بيان محل الايقاع حتى لو باع كتابا كبر في الذمة فانه بشرط بيان محل
ايقاعه متدح رح وهو الصحيح وعندهما يتعين محل العقد لا يقا كذا (شعخ) وفي
(في) ما يصلح غنا يصلح أجرة (هد) وما لا يصلح غنا لا يصلح أجرة ايضا كالايمان فهذا لا ينفي
صلاحه فيه (ذ) الاصل ان ما يصلح غنا يصلح أجرة وما لا يصلح غنا لا يصلح أجرة الا للفتنة
فانها تصلح أجرة اذا اختلف الجنس ولا يصلح غنا واعتبر الاجارة بالبيع لانها بيع كسائر
البياعات الا ان سائر هارو على العين والاجارة على المنافع واقرت في المنفعة اذا التمن يجب
ان يملك بنفس البيع ولا خيار فيه والمنفعة لا يملك بنفس العقد لانها معدومة وما الاجارة
فلا يجب ان يملك بنفس العقد فكانت الاجارة كالكاح فان المنفعة تصلح مهر لانه
لا يجب ان يملك المهر بنفس العقد لان تسمية قن الغير مهر اصح هو اقضية بي وان
ذكرت بشكها اشتق عيني واهرماء يكر دسسته كاهدموصوف وواوصاف همه كت

(قوله ولو جعل الكيل والوزن غنايان) أقول وقد تقدم في أول الفصل في صورة
استعمالها استعمال الانسان نحو ان يقول اشترى منك هذا الثمن بكذا او بوصفه
وهو يدل على اشتراط الوصف به صرح في منع العقار وغيره والله تعالى أعلم (قوله)
يكر اخ) أقول معناه استاجر رجلا كحراسه عين كل شهر بكذا من الورق الموصوف
بالاوصاف المشهورة في السلم صح

في يد الوارث الغائب أو شئ منه لم يقسم وكذا لو كان في يد

موقعه وكذا اذا كان في يد
 يدهما من غير خصم حاضر
 عنهما وأمين المحضر ليس
 بخصم عنه فيستحق عليه
 ولا فرق في هذا الفصل بين
 إقامة البينة وعدها هذا المصنف
 وقول محمد رحمه الله في الأصل
 لم يقسم حتى تقام البينة مراده
 اذا حضر وكيل القائب ومضى
 الصغير فان حضر وارث واحد
 لم يقسم وإن أقام البينة لأنه
 لا بد من حضور خصمين لأن
 الواحد لا يصلح مضامعا ومخاضعا
 بخلاف ما اذا كان المحاضر
 اثنين على ما بيناه في الجملة في
 الهداية وذكر في الذخيرة قولي
 حضر وارث كبير ومعه صغير
 وطلب القسمة من القاضي
 واراد ان يقيم بينته على الميراث
 فالقاضي ينصب وصيا على
 الصغير ويقيم البينة عليه
 ويقسم الدار فرق بين ههنا وبين
 ما اذا كان الصغير خائفا
 فالقاضي لا ينصب خصما عنه
 ولا يسمع البينة من المحاضر
 والفرق معروف في الذخيرة وان اذا
 كان بعض الورثة حاضرا
 والبعض غائبا والدار كلها او
 بعضها في يد القائب وطلب
 المحاضر القسمة من القاضي
 وأقام البينة على الميراث فان
 كان المحاضر واحدا لا تقبل
 بينته ولا تقسم الدار وعن أبي
 يوسف وجه آخر تعالى ان
 القاضي ينصب من القائب
 وكيله ويقيم البينة عليه واذا حضر اثنان وما في المسئلة بحاله

عند اذ العروص تصلح لبر قولان الكفعملي فعلى هذا ايضا ينبغي ان تصح الاجارة ثم اذا
 كانت الاجارة عروضا او ثانيا باشرط فيه جميع شرائط السلم خلافا لما اذا لا الوتر نظير
 السلم فيه موضعان وجوب الثابتين في الذمة عرق بالشرع بخلاف القياس وانما
 جاء الشرع بهما في السلم فيشترط فيه جميع شرائط السلم ولو كانت الاجارة جبروانا لم
 يجوز الا بئنه لأنه لا يجب دنا في الذمة بدلا عما هو مال جلة (ذ) وفي (صك) الدنانير تجري
 مجرى الدراهم في سبعة اشياء احدها لو استع من قضا دينه الدراهم فوقع دنا نيره في
 يد القاضي فله ان يصرفها بدراهم ليقضي شريعه ولا يفعل ذلك في غير الدنانير والدراهم
 يعني عند حرج وانما لو كانت المضاربة دراها فباتت مال والمال هو كل المضارب وفي
 يده دنانير ليس للمضارب ان يشتري بها شيئا ولكن يصرف الدنانير بدراهم ولو كان في
 يده مال آخر من العروص او القدرى فله ان يصرف فيه حتى يحول الى رأس المال ولو
 باع الدنانير بدينار يس له ان يشتري بها غير الدراهم وثالثها لو كان رأس المال دراها لم يبد
 المضارب بشيء ايا كرى او وزنى من المضارب دون المضاربة ولو شره بدنانير فهو على
 المضاربة كذا (صك) خبر اربعة ذكر هذا في قوله ساهموا في كقول ح وحقه قال
 فالقياس ان يكون مشتركا لنفسه لأنه شري بغير مال المضاربة ولو لم يكن ساهم
 استحسن ان يبعد لاد على المضاربة فكذلك لو كان دنانير فشري بدراهم فصره فان فقد
 الدراهم وتبينها بغير مالها في المحكم في المضاربة ولو اشترى كجعله كجفس
 واحدا لم يذ لو كان رأس المال دراها مضع فصره في دنانير وبالعكس فصار كدومع
 بعض وصحاح مع مكسرة والرايم بعه بدرهم ثم شره قبل قبض عنه بكيلى او وزنى
 او عرض وعو دل يفة من الثمن الاول جاز ولو شره بدنانير هي اقل قيمة منه لم يجوز
 ونهاهما شره بعشر دراهم فبهاه بائى عشر ثم شره بدنانير ولا يبد به مراهجة لأنه
 يحتاج الى ان يحط من الدينار وبه وهو درهما في قول ح وحولا يدرك ذلك الا
 بالحدود والقرن ولو شره بغيره من الدرهم او الروض بانه مراهجة على الثمن الثاني كله
 بلا حظ والسادس لو اشترى فبيع انه شره بالف درهم فلم يشفعه فبسيب انه شره
 بدنانير قيمته ألف درهم او اكثر بثلث شفعة لا لو شره بعمال آخر ولو شره بقيته
 ألف درهم او اكثر بثلثه : لا لاول لا بد ياخذها بالقيمة وفي الاول بالمثل والسابع

(قوله اذا العروص صلح اجرة) اقول والى البرازية في اول كتاب الاجارات قال جريعى
 فيعلم الاجر ببيان المدة وهو على غالب نقد البلاء وان اختلفت القطعة فسدت كما في
 البيع وان كيليا او وزنى او عدها ما متقار باشرط بيان القدر والقيمة ومكان الاستيفاء
 كفى السلم لا يحتاج الى بيان الاجل لأنه يصلح دينا في القيمة وان علم جاز في العروص
 كالتياب يشترط القدر والوصف والاجل لان الثياب لا تثبت دينا في الذمة الا لاسما
 وفي هذا كله اذا كان عينا فلا شارة تكفى وان حيوانا لا يجوز الا ان يكون متعينا وان
 منعقبا من جنس واحد كسكى داربدار لا يجوز وان خلا في جنسه يجوز اه

مضيا والآخر مدعي عليه
واحد الورثة يتصب خصما عن
البيت وعن باقي الورثة قال والذي
ذكرنا من الجواب فيما اذا كان
بعض الورثة غائبا وشي من
الدار في يده حضر واحده من
البيكار واقام البيعة على الميراث
وطالب من القاضي القسمة
لا تسع بينته ولا يقسم بين
الورثة ولو حضر انسان او
ثلاثة تسع البيعة ويقسم ولا
يحتاج الى نصب الوصي من
الصغير لعمدة القسمة وكذلك
اذا كان بعض الورثة غائبا
وقد حضر انسان من الورثة
فالقاضي يسمع بينتهما ويقسم
الدار ولا يحتاج الى نصب
الوصي من الغائب لعمدة
القسمة هذه الجملة في الذمعة
وفي الذمعة ايضا واحاله الى
فتاوى ابي الليث رحمه الله
تعالى ضميعة بين خمسة من
الورثة واحد منهم صغير
واثنان غائبان واثنان
حاضران فاشترى رجل نصيب
احدا المحاضرين وطالب شركه
المحاضر بالقسمة فقال القاضي
واخبر ابا القسمة فالقاضي امر
شريكه بائنة ويجعل وكلا
من الغائب والصغير واذا قسم
الشر كافيا بينهم وفيهم شريك
غائب او صغير ليس له وصي
لا تصح القسمة وان فعلوا ذلك
بامر القاضي صححت القسمة فان
قدم الغائب واجاز قسمة شريكه

لو اكره على بيع فقه درهم قبضه بخمسين دينارا اقتبها ألف درهم بصير مكرهالا لو
باعه بقدرى أو عرض (صك) النقدان جنس واحد هذان في ليل مطلقا وعندهما في
بعض الاحكام كز كاتوقية متلف وأرض جنايه وكذا الشتر كلو كان مال أحدهما
دراهم ومال الآخر دينار (ذ) قال م روح استاجر بيتا يدواهم ظهرا باكثر مما استأجره
به لم يجز ولم يطبله الفضل ولو أجره دينارا جزوا ان كانت اكبر منه فعم ولم يجز لاهنا
كشئ واحد وهذا لان بعضهم قالوا حازه ان يستفضل على الاجارة بمثل ذلك الجنس فلما
اختلف فيه ووجد في عدة وهو اختلاف الجنس من حيث الحقيقة بين المحكم عليه
(في تجانس القبضين وتباينهما وما ينوب أحدهما عن الآخر ولا ينوب) (ج) كل
شيء مضمون في يده بقبضه لو شراه من مال له يقع الشراء والقض معا وليجوز الى قبض
جديد وليس لبايئة منه منه الى قبض غيره وكل شيء مضمون بغيره او امانة فلا بد من
قبض جديد ولو بايع منه من مال يحدد قبضه واما الهبة فانها تقع والقبض معاقب الوجه
كلها والاصل ان القبضين لوجبا نسا يعني لو كانا مضمونين أو غير مضمونين ناب أحدهما
عن الآخر فلو اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون لانه أقوى القبضين فينوب عن
الاضعف والمضمون بغيره ينوب عن غير المضمون لانه المضمون والمضمون بغيره الرهن
فانه مضمون بائنه من قبضه ومن الذين قالوا ان لو باع الرهن من مرتته لا ينوب قبض
الرهن عن قبض المبيع ولو وجبه منه يقع العقد والقبض معا والمبيع قبل قبضه مضمون
بغيره وهو الثمن فلو شراه ولم يقبضه حتى وجبه من بائنه فهو امانة ولو أجره منه من مرتته
صح ولا يصير قابضا لما لم يحدد قبضا للاجارة بخلاف ما لو اواره منه حيث يصير قابضا وان
لم يحدد حتى لو هلك قبل ان يستعمله به لا اعادة يملك امانة حاكم ما لو هلك في حالة
الاستعمال وفي الاجارة لو هلك قبل ان يحدد يملك هلاك ارضه ان القبض بطريق
المساواة لم يكن قبضا للمبيع فلما تم اخذه من المشتري بعد البيع للثمن فلو اواره البائع
قبل ان يطلب اخذ الثوب منه فهذا رضى منه بقبضه فليس له ان يسترده كذا (من)
وهذا يشكل على اصله من ان ما هو مضمون بقبضه يقع الشراء والقبض معا الخ اذ
المتوض على سوم الشراء الوصي نفسه فهو مضمون بقبضه فبني ان يكون كذلك (عن)
غضب فتا قسمة ألف فاذا ردت حتى بلغت الثمن ثم شراه غاصبه شراه فاسد فلو وصل
القاصب الى الثمن بعد الشراء فعليه الثمن ولو لم يصل اليه حتى مات فعليه ألف لان زيادة
(قوله ولو أجره منه من مرتته صح) اقول استشكل هذا بعض الافاضل بان قال ان
العز في الاجارة امانة في الدار استأجره فكان ينبغي ان ينوب قبض الرهن عنها واجب
منه بان العقد عدل وهو المنفعة وهي مقبوضة بالاجرة فهي مضمونة بنفسها ومن ثم
صرح العمادى ان الاجارة كالشراء وقد صرح المصنف في هذا الفصل بان الاجارة
اعتبرت بالبيع لانها يبيع كسائر البياعات لان سائر ما يرد على العين والاجارة على
المنافع قاتل

فان الغائب يميز وكذا أبو
وفدعه يتوقف فان مات الغائب
أو الوصي فأجازوا أنه جلت
إجازة الوارث عندنا في حنفية
وأبي يوسف وجهها أنه تعالى
وعند محمد وجهه أنه بطل الصفة
ثم انما تعمل الإجازة من
الغائب أو من وادته أو من
الوصي أو من الصبي بعد البلوغ
إذا كان ما وقع عليه الصفة
قائما وقت الإجازة فاما إذا
هلك فلا كالبيع الموقوف على
الإجازة أو كما تنبت الإجازة
بأنه صرح بها تنبت الإجازة
دلالة في الفعل كافي البيع المخلص
هذه الجملة في الذخيرة وإذا قسم
الورثة التركة فبما بينهم ومعهم
وارث غائب وتزول نصيب
الغائب فان كانت النسيبة بغير
قضاء فللذي حضر أن ينقض
القصة وان كانت الصفة بقضاء
فليس للذي حضر أن ينقض
الصفة وان كان مكان الوارث
الغائب موصى له بالثلث
وهو نائب والمستهلك تصالحا
فان كانت الصفة بغير قضاء
فله أن ينقض الصفة وان كانت
بقضاء فليس له أن ينقض
القصة كالوارث وهو الأصح
وان لم يكن على الميت دين
ولكن مات بعض ورثته قبل
الصفة وعليه دين أو كان له
وارث غائب أو صغير أو قسم
ورثة الميت الأول فلغيرهم
الميت الثاني أن ينقض القصة
وكذا الوارث الغائب والصغير إذا كبر له أن ينقض القصة

الغيب ودية (من) سئل عن أ كادله هتان في كرم شره منه ثم باعه من آخر في مجلس
المقدهل يجوز لأبيح لاوله يقضه قيل له لا يمكن الكرم في قبضه قال قبضه أمانة فلم
ينف عن قبض الضمان (خ) أودعه ألقاهم أقرضه منه قال ح ربح لا يخرج الألف من
الوديعة حتى يصير في يد المودع حتى لو هلك قيل ان تصل يده اليه لا يضمن وكذا كل
أمانة وكذا قال المودع له بها النذر اني انما اشتري بالوديعة شيئا وأبيع لانه أمين

الفصل الثامن عشر في بيع الوفاء وأحكامه وشروطه وأقسامه

(فن) البيع الذي يتعارفه أهل زماننا احتياالا للربا وسوءه يبيع الوفاء وهو من
الحقيقة لا يملكه ولا يفتقره إلا بذن مالكه وهو ضمان لما كل من شره وأتلف
من شره وسوءه لا يملكه ولا يفتقره إلا بذن مالكه وهو ضمان لما كل من شره وأتلف
دينه لا يفتقره سندنا بفسه وبين الرهن في حكم من الأحكام لأن المتعاقدين وان
سما بالبيع ولكن مرفعهما الرهن والاستيثاق بالدين إذا العاقد يقول لكل أحد بعد
هذا العقد رهنتم ملكي فلانا والمشتري يقول أرهنتم ملكي فلانا والعبرة في
التصرفات للقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني فان الجواز التبرع ما لا يبرأ كفاية
والكفاية بشرط البراءة نحو الوجهة الحجرية نفسها بمحضرة الشهود ومع نسبية المهر
تسكاح والاستصناع فاسد اذا ضرر بغيره الأجل سلم ونظارة كثيرة قال السيد الامام
قلت للامام أبي الحسن الماتريدي قدفتي هذا البيع بين الناس وفيه مقسدة
عظيمة وقتولك انه رهن وانما بضاع على ذلك قاله صواب ان تبضع الائمة وتنقض على هذا
وتظلمه بين الناس فقال المعتبر اليوم فتوانوا وقد ظهروا لك بين الناس من خافنا فليبرز
نفسه وليقم دليله وقيل هو بيع جائز وسئل عن باع نصف كرمه من آخر يبيع الوفاء
وتخرج هو في الصيف الى كرمه باهله وأخرج هذا المشتري أهله وأدركت الفلات فآخذ
البائع نصفه ما المشتري نصفها هل يباح له اذا تقايلا بالبيع وأعطاه من ماله ان يطالبه
بما جمل من الملات قال لو أخذه بغير رضى البائع فالبائع ان يطالبه به لا لو أخذه برضاه

الفصل الثامن عشر في بيع الوفاء وأحكامه وشروطه وأقسامه

(قوله في بيع الوفاء) أحول وفي سواها الرقباوى في الباب الاول بيع الوفاء ان يقول
بعت منك على أن تبعه متى متى حيث البائع قال رضي الله تعالى عنه هذا البيع باطل
وهو رهن وحكمه حكم الرهن هكذا كرهوه الصريح هو كرا الامام محمد بن الفضل
الغضائري هكذا وقيل يبيع فاسد يوجب الملك اذا اتصل به القبض والاول أصح اه
كلامه والله تعالى أعلم وكره في جواهر الفتاوى في الباب الرابع وفيه أنه لا فرق
هنا بين الرهن وبينه في حكم من الأحكام وكذا ما هنا أيضا (قوله والاستصناع
الفاصل) أقول وأما المكيل والموزون أقرض والبيعة شرط العوض اذا اتصل
بها القبض يبيع عندنا خلافا لغيره والشاقي اه من الجواهر

واعطاه حصته وأمسك حصته
الصغيرة فهو جائز حتى لو ملك
حصته الصغيرة لا يكون للوصي
أن يرجع على الكبير ذكر في
قصة الذخيرة الأصل أن من
ملك بيع شيء ملك حصته لأن
في القصة بيعا واثرا ومن ملك
بيع شيء ملك اقراره ضرورة إذا
هرت هذا فنقول الأب يقاسم
مال ولده الصغير عقارا كان
أو منقولا بعين يسير ولا يملك
بغيره فحاش لانه يملك بيع مال
ولده الصغير عقارا كان أو
منقولا بعين يسير ولا يملك
فالحش فكذا المصغر ووصي
الأب في ذلك بعثة الأب والمجد
إلى الأب حال عدم الأب وأما
وصي الأم يقاسم مال ولدها
الصغير ماسوي العقار من
تر كمالا إذا لم يكن للصغير
أحد من سمعنا ولا يقاسم ماله
من صغير تركه الأم المتقول
والعقار في ذلك سواء وكل
جواب هرقة في وصي الأم فهو
الجواب في وصي الأخ والم
وإن الم يقاسم ما يورث الصغير
من هؤلاء ماسوي العقار ولا
يقاسم ما يورث الصغير من
غيرهم العقار والمنقول فيه على
السواء لانه لا ولاية له ولا على
الصغير كمالا ولاية للأب هكذا
ذكر في الذخيرة وذكر شريح
الإسلام أبو بكر في شرح الأصل
الوصي نوحان وصي قوى ووصي

ويكون ذلك حبه منه وقال ولا بد من التفصيل فيه فإن رب الكرم هو الذي نقله إلى
كرمه فيقول الأخذ برضاه وبغير رضاه فالأول شري كله وقبضه وأخذ غلاته والأخذ
بغير رضا البائع وهو في الحقيقة رهن وليس للرهن أن يأكل غلة الرهن فإذا كلها ضمنها
فأفتتنابا لصيان على الاتفاق في ذلك فنقول شرطه ما من التبايع هو أخذ غلاته ولا انتفاع
به فيكون الأخذ برضاه سواء باع كله أو بعضه فيبسط في أن لا يضمن وفاقا وسئل عن باع
بيع وفاءه ببيعة المشتري من آخر بيعا ياتوا وسئل عن باع بيع وفاءه فباعا فباعا فاستأجره
من المشتري هل يلزمه الأجر قال لا نهى عن الرهن لو استأجر الرهن من مرتبه لم يلزمه
الأجر وسئل عن باع بيعا وفاءه ببيعة المشتري من آخر بيعا ياتوا وسئل عن باع بيع وفاءه فباعا فباعا فاستأجره
الأول أن يخاف المشتري الثاني لما أخذه منه قال نعم وإن كان في الخمس للرهن
لكن يدا المشتري الثاني غير محقة والبائع الأول مالك وله طلب ما كره من أخذه بغير
حق ثم للرهن أن يأخذه منه ويجب عنه حتى حضر وكذا لو مات البائع الأول والمشتري
الأول والآخر فلو رثة البائع الأول أن يأخذه من ورثة المشتري الآخر ولمنه الورثة
طلب ما أخذه البائع من الثمن ولو رثة المشتري الأول أن تأخذ المبيع من ورثة البائع
الأول فيبسطونه بدلين موثرهم إلى أن يقضوا دينه جملة (فن) وفي (من) قال
السنن في شايخ فماتنا على حبه يباع على ما كان عليه بعض السلف لا تمسكنا لفظا
بلفظ البيع بلاذ كشرط قبضه والتبعية للقبض دون المقصود فإن من روج امرأ على
ثمة أن يطلها بعد ما جامعها أصبح العقد أول أن الانتفاع به مقصود كما أن الاستيثاق به
مقصود فلا وجه له رهنه رضاء لا انتفاع فعلى هذا لا يكون رهننا لفظا ولا عرفا
قال القسني مستفت بعث حاتوا بابل بعثة ثم طلب المشتري إعادة المبيع ورد الثمن وهو
يقول بعثي بيع الوفاء وأنا أقول به بعتا بالافاجاب أن القول قولك فقال السائل لو حلفني
على ذلك هل يعني أن أحلف وكان نيتي أن أخذ الحانوت منه وأرد الثمن إليه بعد

(قوله) ويكون ذلك حبه منه) أقول فعليه تشترط شروط البتة ويقع في بلادنا في بيع
الوفاء اشتراط أكل الروايد وهو إطلاق وإباحة والإباحة تقبيل الرجوع صرح به
في معن القساري باب التصرف في الرهن وتقبيل التليق بالشرط والمخاطرة صرح به فيه
أيضا وصرح به الزبائي وغيره وميجوز الرجوع من الشرط قبل الأكل وأما بعد الاستهلاك
فلا يجوز الرجوع فيها كله وما تفقهت صرح في جواهر الفتاوى (قوله) أقول
شرطه ما من التبايع هو أخذ غلاته ولا انتفاع به) أقول الطادر التفصيل لما قلناه أن
يكون حبة تشتترط شروطها وعند الاشتراك يقع أخذ الغلة بالمسموع به يحصل التسليم
بغضاق ما إذا شرط كله فتمام (قوله) بلاذ كشرط فيه) أقول الواقع في بلادنا ذكر
الشرط فيه وقدم قريبان فرضهما الرهن والاستيثاق ولذلك يقول المشتري
أرهنتم ملك فلان والبائع يقول رهنتم ملكي فلا تظلمني في ما في كلام السنن من
النقد لا يساقوله فيما يأتي من الجواب أن البائع يفعل ذلك اختيارا لا اجبارا الخ

الوصي الضعيف على الصغير
 بكم الوصي القوي على الكبير
 القائب يمنع منقولات الصغير
 ما ورث من امه او عمه لانه قائم
 مقام الام والاب والعم ولم يلابس
 المحفظ دون التصرفات قال
 وانما يملك الوصي الضعيف
 هذا القدر من التصرف عند
 عدم الوصي القوي اما حال
 وجود الوصي القوي لا يملك
 التصرف في مال الصغير اصلا
 وفي هذه الصورة ليس للوصي
 الضعيف سوى القيام على
 مصالح موصيه كتفدي الوصية
 وقضاء الدين ونحوهما بيان
 مراتب الاوصياء في مسائل
 الوصايا وكفي الذخيرة ولا
 يجوز تسمية المملوك على ابيه المحر
 ولا يجوز تسمية المملوك على ابيته المحر
 ولا يجوز بيعه ولا يجوز تسمية
 الوصي بين الصغيرين كالايجوز
 بيعه مال احدهما من الآخر
 بخلاف الاب فانه اذا قام
 مال اولاده الصغيرين لم يجوز
 كما لو باع مال بعض اولاده
 اصغارا من لبعض والحيلة في
 ادراك الوصي ان يبيع حصة
 احد الصغيرين من مشاع من
 وجب ثم يقاسم مع المشتري
 حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه
 ثم يشتري حصة الصغير الذي
 باع نصيبه لذلك الصغير وانما
 جازت هذه التسمية لانها جرت
 بين اثنين بين المشتري والوصي
 والوصي اذا قام بالخلافة لا يشتري كايمنه وبين الصغير لا يجوز الا

زمان وكان قصد المشتري ذلك ايضا كما هو المعروف الا ان لا يقدر اليوم على ان اتقد
 الثمن اجاب انما ذكر ذلك قبل القدر وما كان في القلب عند انعقد لا عبرة لذلك لولم
 يدكر عند انعقد سوى الايجاب والقبول وان تخلف انك بعتهم بعايا تافدل هذان
 العبرة بالقبول وقد نفقذ لفظ البيع لا الرهن فاعتبار به بعايا والى الان انه يشكل بان
 المبيع اذا احتاج الى العاوة فالبايع بعده رده يؤدي اثره ايضا والجواب انه يفعل ذلك
 اختيارا لا جبراً حتى لو اضع لا يجبر وكذا لا يجبر على ترك الوفاء بذلك ويحصل البيع بانما
 وللمشتري حتى طلب الثمن لا غير فان انتقص المبيع بان كان دارا فانه لم لا يجبر على رد الثمن
 لانه كبيع جديد ولو كان المبيع قنا او دابة فهناك عند المشتري فلا شيء لواحد منهما على
 الآخر (خ) الصحيح ان يبيع الوفاء ان كان باع المبيع لا يكون رهنما لو ذكر كراشرا
 القيد في البيع عند البيع ولو لم يذكر فيه وثاقا بل بلفظ البيع بشرط الوفاء او تلقظا
 بلفظ الحاشي وعندهما هذا البيع غير لازم فكذلك يعني يفسد ولو ذكر البيع بلا شرط
 ذكر كراشرا على وجه العدة جازا للبيع وزم الوفاء بالوعد اذا مواعيد قد تكون لازمة
 فيحصل لازما لمحااجة الاس (مخ) لو شرط الملبسة في المبيع عند البيع ولو توأما قبل البيع
 ثم تباعا بلا ذكر كراشرا جازا للبيع عند حرج الا اذا توأما تباعا تباعا على تلك
 المواضعة وكذا الوتوأما قبل البيع ثم عقد بلا شرط الوفاء فانه قد قبلوا ولا عبرة

(قوله والجواب الخ) اقول هذا لا يدفع الاشكال فان الظاهر ان الشخص لا يعمر
 الاملاك ولا يؤتى الاخراج ملكه مذكوره يعمل لغيره متى عبرا نادى ولا حكم له كامل
 (قوله لو ذكر كراشرا الخ) اقول ذكر في المحاوي الزا هدى ما لفظه فصل
 فيما يتعلق ببيع الوفاء القوي على ان البيع اذا اطلق ولم يذكر فيه الوفاء الا ان
 المشتري وكل بعد العقد وكذا لا يفسد مع البائع عند ادائه مثل الثمن فهو يبيع ملك
 لاوهن اذا كان البيع بمثل الثمن او بغيره وان كان بغيره فاحش فهو رهن لكن
 شرط في شرط حسننا ودان يعلم البائع بالقبض وقت البيع فاما اذا نزل وقت
 البيع بعشر من ان قيمته عشرون وهو يساوي اربعين فهو يبيع بات لا انما يعمل
 البيع بنقصان فاحش رهنما بظا حلاله انه لا يقصد البيع البات مع ملكه بالقبض
 الفاش واذا لم يعلم فظا حلاله لا ينفذ ذلك وقال فيج والبيع بمثل الثمن لكن
 وضع المشتري على اصل المسال ربما كان وضع على مائة دينار عشر من ربما كان
 اشترى منه دارا بمائة وعشر من وانه ثمن ثمنها فهو رهن لا يبيع بات قال رحمه الله تعالى
 قال هذا معترض من المشايخ والصدوق فيذكر عليه أحد وكذا اذا بركل باقاة البيع
 لكن عهد الى البائع بعد البيع المطلق انه ان اوفى مثل ثمنه فانه يفسخ معه البيع فهو
 على هذا التفسير ان كان بغيره فاحش فقهه والاعتداج على قوله عليه الصلاة
 السلام رحم الله امرا قال نادما بعتهم وساعده المغبون فيه فيج لو باع عسارة له في ارض
 وخف بنقصان فاحش فهو رهن فاسد اه

كان للصغير منفعة ظاهرة ويجوز للاب ان يقاسم مالا مشتركاً بينهما وبين الصغير وان لم يكن فيه منفعة ظاهرة هكذا ذكر في الذخيرة وذكر شيخ الاسلام ابو بكر وجهه الله في شرح الاصل اذا قسم الوصي التركة وعزل لكل واحد نصيبه هنا لو بيع مسائل احدها ان تكون الورثة كاهم وغار اليهم فهم كبير قسم الوصي وعزل حصه كل واحد منهم فانه لا يجوز هذه القصة حتى لو هلك نصيب احدهم بعد القصة فانه يهلك على الشرع وما بقي بقي على الشرع لان الوصي تولى القصة من الحمايين وانه لا يجوز لان القصة في معنى البيع والشراء فيعتبر بالشراء ولو اشترى مال أحد الصغيرين للصغير الآخر لا يجوز لانه ولي الشراء من الحمايين والاب لو فعل ذلك يجوز على ما فرقنا والحيلة في ذلك ما بيناه بيع الوصي حصه أحد الصغيرين مشاعاً من رجل اذا كان الوارث اثنين ثم يقاسم مع المشتري حصه الصغير الذي لم يبع نصيبه ثم يشتري حصه الصغير الذي باع نصيبه هذا اذا كان الصغير اثنين وهما الوارث لا غير اما اذا كان الوارث ثلاثة وهم مشاعاً والحيلة أحد الامرين

للاوضة السابقة (صل) لو كان الشرط في البيع قابلاً فلا كان المقصد في صلب العقد صحيح المحذوف في المجلس لابعده وكذا بيع جندع في سقف لوليه في المجلس جائز بيه (فتن) تباع بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه يكون بيع الوفاء اذا شرط الا لا يلقى باحصل العقد عند ح (محض) الشرط الفاسد اذا لم يلق بالعقد يلقى عند ح ولا عندهما (فصل) وهل يشترط الاتحاق في مجلس العقد لصحة الاتحاق اختلف فيه المشايخ والصحاح انه لا يشترط (قوي) شرطه انما فاسد اقبل ان يقدم عقد البطل العقد وبطل لو تفاونا (فخر) بعض مشايخ زماننا قالوا الشرط لو لم يكن في العقد جعلناه بيعاً صحيحاً في حق المشتري حتى ينقضي بالبيع كاستر املا كه وجهناه وهنأ حتى البائع حتى لم يجوز بيع المشتري على قبول الثمن ورد المبيع على بائعه لان هذا البيع مركب من مبيع كهيئة بشرطه وفيه في المرض وكثير من الاحكام يكون له حكمان وانما جعلناه كذلك لمحاكاة الناس اليه حذرنا من الرابض صافي ديارنا فانهم يبلغ اعتماداً في هذا الباب الدين والاحاطة الطويلة ولم يكن في الكرم والاجارة في الكرم لا يصح ما عرفنا وبناؤنا اعتماداً لاجارة الطويلة ولم يكن في الكرم والاجارة في الكرم لا يصح ما عرفنا وفاقاً مشعروا الى ما قلنا وما ضاق على الناس اتسع حكمه (غر) هل ح وج لا يكرن البيع ثلثة حتى تقول في البيع بطل هذا ثلثة بكذا (فخر) مردى ما سكتي تريد بشرط انك روت كه ابن باع بازو يد مشتري بيع بازو يد ثابتاً في شرط كه جون بها بازو يد فلا بيع بينهما المشتري باعه من آخر بها باقيل بهذا البيع الثاني فليس البائع الاول استرداده كبيع المشتري شرطه فاسد او قبل المشتري ليمكث بعه وعليه الفتوى فلم يجوز الثاني والفتوى على ان بيع الوفاء فاسد وقرع عليه احكام البيع الفاسد لان المشتري لو باعه من آخر قلبا ثم الاول اخذه كما باعه المشتري من المكره من آخر وزاد البيع وفاء كروا المبيع فاسد اقبح منه وفاء ويضمنها بالتعدي لا بدونه كزائد القصب واقتى (شين) ومشايخ زمانه ان المشتري يملك زوائد المبيع وفاء ولا يضمنها بالتلف ما روى روى خريده ببيع وفاء وقلة ابن رزوق بك آمد بنش از انك غلة برد از بد باع وسم بازو يد هد هل يجبر المشتري على اخذها قال مناج يجبر وقال همد لا وقال بدر يجبر بشرط انك حصه كدته ما زبر زيد هدوا كرهة بر حال بود وصال اول غلة برد استوفى له سدوم (قوله مردى ملكي خريد الخ) اقول معناه رجل شري ملكاً بشرط ان يورثه اثنين عليه رد المبيع له ولا يكون بينهما بيع ثم باعه المشتري من آخر بيعاً باقيل بنفذ وقيل لا وعليه الفتوى (قوله باع سم بازو يد الخ) اقول يعني بعد ان خرجت القصة الى له بالثمن وطلب منه استرداد المبيع بقلته (قوله وقال بدر يجبر بشرط الخ) اقول يعني يجبر على لفظاته من القلة بحساب ما مضى من المدة (قوله واكرهه بر حال بود الخ) اقول معناه انه اذا دفع الغلة في السنة الاولى في المسئلة المذكورة ودخل في الثانية ثلثاً لا يجبر ايضاً

اما ان يبيع حصه الصغيرين من رجل مشاعاً ولا يبيع

لان القسمة سوت بين اثنين في
حصة الصغير الذي لم يسع
وهما الشترى والوصى ثم
يشترى حصة كل واحد من
الصغيرين مفرزاً ولا يكتفي
ان يسع حصة واحد من
الصغار ثم يقاسم لان القسمة
قبضاً بين الصغيرين انما
يتولاها الوصى لا الصغير
لا يجوز والوجه الآخر من
الحيلة ان يسع جميع التركة
من رجل ثم يشترى حصة كل
واحد من الصغار مفرزاً من
المشتري والمثالة الثامنة ان
تكون الورثة صغاراً وكباراً
والعكس كما يجب وفي هذه
الصورة لا تجوز شفعة أيضاً
لان الكبار اذا كانوا احياء فلا
ولاية للشفعة على الكبار في
العروض كما كان له ولاية البيع
واذا كان له ولاية الشفعة في
العروض على الكبار صواباً كان
الكل صغاراً واذا كان الكل
صغاراً تقاسم لم يجز لانه تولى
القسمة من المجانبين فكذلك هذا
وأما حصة في العاقبات طاعة على
الكبار لانه لا يلي بيع العاقرات
على الكبار حال هبتهم فكذلك
لا يلي القسمة والثالثة اذا كانوا
صغاراً وكباراً وعزل نصيب
الكبار وهم حضور ودفع
اليهم وعزل نصيب الصغار
جمله ولم يفرز نصيب واحد من
الصغار جاز لان القسمة لم تجز

تزدك امدوا الباقي بحاله اجاب هجاد لا يجزأ كراسال دوم ثلثي سنة كذا سنة يرد و اجاب
كما جاب في المسئلة الاولى وارقلة برحال بأشد ومبيع معسقل بود ما ناه بودهى كاه كه
بود و ان ذكهم هدها جابو اجمعا تود و اخطار (ختم) لوفسخ البيع الجائر بعدهم
بعض السنة قبيل الشترى ان ياحذف من القلة بالحصة فيقيم القلة على اثني عشر جزاً
فيأخذ حصة ماضى سواء ظهرت القلة اولا وقيل لو ظهرت القلة عند الفسخ فالحكم
كاقبيل والافلات تقسم القلة لانها اذا لم تظهر في اى شئ يبقى حقه قال وقال والذى وجهه
الله تعالى يبقى العقد في قدره ظهرت القلة اولا اذ التقصيل بضر بالشراء لانه لو شترى
في الحرف وقضى الثمن في الر بيع عوت حقه اصله لا قيل له جون رؤى تمام كرقه بأشد
عقد حكومه باقى ما يد قال يقضى قال نفدان جنان دار يمه قام بود و فروش ميدان وقت
كوسال بكرد و معامه سود قبيل له ميوه هونوز بدليل بنام مذبود عقد بروى بنوده
جراتواند طلب كردن قال جواب وقت كمن عقد و بقصدان دره للباقي اداوم اذ رأى
فطار انسان قيل لهوا كرسا طلة برده باشندوا كنون درميان سال فسخ كنيد حكم
همين بود اجاب بود قدس باع سم يازمى دهديش آزانك مشتري طلة بر داره هل يصير
على الاقالة ام لا قال لا بايل طلة برده ارد (فسخ) سئل هجادو بدروم هاج غريده بيع
وفاء درميس ازا قلة بيع ابن مبيع ميراث سده باى اجابو ان و رفته يقومون مقامه في
احكام الوفا و اما قولهم غريده بيع وفاء هجادو ردا بكبرى فروخت بيع بافاته بيع
وفاء بالخصم يدان تصرفات ناقد باشند باى اجابو اجمعا فى وسكر انباى بيع وفاء با دور
خدا فسخ با قه مساويه هلاك شدة حمة هالك ردة خبره و اجر كد بر اقاقت باى اجاب
هجاد يجزأ الرابع خواد تجزى من مانه خواهد فرضه بكبر و حوضه و اجاب يصير على الاقالة
ولا يضمن و اما قولهم ان المشتري لو اتلف البناء او الشجر هل يضمن قال عايد ضمن وقال
بدرو لا (فتم) سئل مولانا لوانتقص المبيع في يد المشتري ثم ا جاز ما حكمه اجاب يصير
البائع اخذ بجميع الثمن او تركه وقال بعضهم له ان يملك حصة نقصان من الثمن
بالقالب الثمن ما يبلغ ويستردان زاد حمة النقصان على الثمن وقال مولانا لا يكاد يصح هذا
لان هذا المنظر ولا تنظر في هذه البتة (صع) فتوى آمنة و ما ان حكمه حكم الرهن فقط
حصة النقصان من مال الوفاء بان يقيم مال الوفاء على قسمة الباقي والمالك فيسقط
الهالك الباقي كما في الرهن وكذا لو اتلف المشتري حصة نقصان بنائه او شجره يضمن

(قوله) واكر طلة برحال بأشد الخ) اقول معناه لو جاءه بالثمن قبل استواء طلة الكرم او
كان المبيع داراً فالبائع يقصد على ان يذمه متى دفع له الثمن في جوابهم جميعاً وهذا
لتقصيل ما يكره على غير مذهب القائل بانه رهن في جميع احكامه تأمل والله تعالى
اعلم (قوله ويسترد) اقول اى البائع المبيع بمجاناى بغير شئ قال في البرازية في
هذه المسئلة وان زاد على الثمن استرد المبيع بمجانا

اذا عزل نصيب كل واحد من
الصغار والكبار وقسم بين
الكل فالقسمة في الكل فاسدة
لان القسمة بين الكبار والصغار
وان جرت بين اثنين فالقسمة
قصاص بين الصغار وحدث من
الواحد فلم ينجز القسمة في حق
الصغار واذا لم ينجز في حق الصغار
لا تجوز في حق الكبار لان من
حكم القسمة انما هي جائزة بغير
حق بعض الشركاء من البعض
ولم يوجد ذلك في هذه القسمة واما
اذا دفع الى الكبار نصيبهم
وامسك حصص الصغار فله تغير
مغزو في قسم حصص الصغار فيما
بينهم فالقسمة بين الصغار
والكبار صحيحة لانها جرت بين
اثنين بين الكبير والصغير
والقسمة بين الصغار لا تجوز لان
الوصي توفي القسمة بين الجانين
فقدت الثانية وبقيت الاولى
صحيحة وذكري في الذخيرة وان
كان فيهم صغير وكبير حاضر
وكبير غائب فعزل الوصي
نصيب الكبير القاص مع
نصيب الصغير وقسم الكبير
الحاضر فبقي قول الى حنيفة
رحم الله تعالى جائز فتعنت في
العقار والعروض وعلى قولها
تجوز في العقار ولا تجوز في
العروض كما في البيع واذا قدم
الوصيان المال فاخذ احدهما
نصيب بعض الورثة واخذ
الآخر نصيب البعض لا يجوز
عند الكل واذا غاب احدهما فقام الآخر الورثة لا يجوز

قصة كثر من مسئلة (شين) خانه رهن رانا ودان بهما دو باين سبب ديوار اقا وضمان
نقصان بر مرهن باشد باي اجاب في وما قوله اكر يسع جائز بوزنه باشد والمساله بتجملها
مشتري ضمان نقصان شديدا في اجاب في سئل عباد ومناهج ويدور عن ربه بوفاء خصم
بود و دعوى تعقيب بائع باي اجاب يدور ود اجاب في حضرة بائع باي اجاب و يشترط
حضرة البائع عند كسر من المشايخ (فصح) خراج المبيع حائز اهل البائع مرافو كاة
مال الوفاء على البائع لانه ملكه بقبضه وعلى المشتري ايضا لانه بعده مالا موضوعا له
عند البائع اريد ان له عليه وله من هذا الجواب ان كاة على شخصين في مال واحد اذا الدراهم
لا تعين في العقود والقسوخ كذا (شين) وسئل باع داره جائزا فاستاجر من مشتريه قبل
قبضه ومكنه هل يجب ابرار لملل اجاب لانه لو شري قنا فاجر ممن ياتعه قبل قبضه لم
يجب الاجر واذا كان في البيع البات كذلك فاعطيت في البيع الجائر ولو اختلفا في كون
الاجرة قبل القبض فيسئل يبقى بان يكون القول للمشتري لانه يدعي صحة العقد والاخر
يدعي الفساد والقول لمن يدعي صحته هكذا قيل فبان ان القن منقول ويصح قبل قبضه لم
يجز فيكذا الاجارة (فصح) كل ما جاز يبعه قبل قبضه جاز لاجارته قبله وما لا فلا بيع العقار
جائز قبل قبضه وكذا اجارته (ط) لم يجز اجارته في الاصحوبه يبقى اذا المبيع في الاجارة هي
المنفعة وهي في حكم المنقول (فصل) طعن فيه بانه لو اجر لمستاجر قبل قبضه يجوز ولو كان
كافا لم يجز (فتن) شرادار جائز او قبضه فاجر ممن ياتعه مدعة معلومة وسهله الى ياتعه
قدفع البائع مال الوفاء الى المشتري قبل مضى مدة الاجارة تمسح الاجارة (فصح) على
قول من جعل بيع الوفاء فاسد الوقبه واجر من غيره فله الاجرة لانه لو قبض واجر فله
الاجرة فهذا أولى ولو اجره من ماله لم يجز اذ اراد على مال الكيعب طبعه وقد ورد عليه
والمحكم في البيع الفاسد ان المستحق يبعه لا يقع الا عن تلك الجهة وان اوقعه الموضع
(قوله خانه رهن) الخ اقول اي اذا لم يرض له ميراثا فانه مدم بسبب ذلك لا يضمن
سوا مكان رهنا او يبيع جائزا (قوله اخر بده بوفاء الخ) اول معناه هل يتنصب
المشتري خصما للمدعي الملك في غيبة البائع ام لا اجاب برفع و اجاب عباد ومناهج
لا يكون خصما اه (قوله لو شري قنا فاجر ممن ياتعه الخ) وفي البراوية وان اجر
المبيع وقام من البائع فن جعله فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا يجب شيء ومن جعله رهنا
كذلك لم يلزم البائع الاجر ومن اجاره جزوا الاجارة من البائع وغيره وواجب الاجرة
وان اجر من البائع قبل القبض اجاب صاحب الهداية انه لا يصح واستعمل بالاجر
عبد اشتره قبل القبض انه لا يملك الاجرة وهذه في البات فاعطيت في الجائز اه
(قوله اذا المبيع في الاجارة هي المنفعة الخ) اقول قال شيخ الاسلام القرني قلت وفي
البرار ان في المقصود في الاجارة المنفعة وهلا كما غير نادرو هو الصحيح كذا في
التوائد الظهيرة وعليه القوي كذا في الكافي اه كلامه

عليه في القمار والعروض جائز
لان وصي القاضى يملك بيع مال
الصغير اى شئ كان فكذلك املك
القصة وهذا اذا جعله القاضى
وصيا في كل شئ فالما اذا جعله
وصيا في الثقة او حفظ شئ
بعينه لم يجوز بيعه لانه لا يملك
بيع ماله اذا فوض اليه القاضى
امرنا صاف كذا لا يملك القصة
وهذا بخلاف وصي الاب اذا
اوصى اليه في نوع يصير وصيا
في الانواع كلها والقاضى لوجه
وصيا في نوع لا يصير وصيا في
الانواع كلها الدليل والموزون
اذا كان بين حاضر وغائب او
بين بالغ وصبي فاخذ البالغ او
الحاضر نصيبه فانما تنفذ قيمته
من غير خصم بشرط سلامة
نصيب الصغير والغائب حتى
لوهذا لما بقي قبل ان يصل الى
الغائب كان الملاك عليهما
حتى ذلك من كتاب التهمة
دنه الحجة مذكورة في قصة
الذخيرة العريانية قد كرى
وصاما المتفق ترك ابناء صغيرا
وابنا كبيرا وترك الفردوس
فاتفق الكبير على الصغير
فخمسائة درهم من الاف
نفقة مثله وليس يوصى قال هو
مستعجل ولو كان الميت ترك طامعا
او نورا فافاضه الكبير الصغير
او االبسه الثوب فلبسه اليقيم
استحسن على ان لا يكون
على الكبير ضمان في شئ من
فلا بد كرى الاصل الراوى الكبير اذا تفق على الصغير

بجهة اخرى وهذا على القول بفساده
وغیره فله اجرته وفله الكرم على ما شرط ولو مضى بعض المدعى البائع بجمعه يجب
المشتري على قبض ثمنه والوفاء بما شرط ويجب الاجر بمحضه ماضى من مدة والمشتري
نقص البيع في كل حال اذ العقد غير لازم فكل منهما انقصه ولو شري كرم ما على ان
يكون له من ثمنه نصفه او ثلثه فنقص البيع قبل ادراك الثمن فلو خرج الثمن وصار له
قيمة تقسم قيمة الثمن على المدة فله المشتري على البائع حصه ماضى من المدة ولو لم يخرج
الثمن أصلا ليس له ان ياخذ من البائع شيئا ولو مضى بعض السنة صكذافه وقد مر
ان فيه خلافا وفيه لو أدركت الغلة وأخذها المشتري ليس له نقص البيع وطالب الثمن
حتى تم السنة من وقت البيع الا اذا أراد ان ياخذ منه نصيب ماضى ويترك عليه
نصيب ما بقي من المدة فله ذلك ولو ترك الغلة على البائع فله أخذ حقه ولو بيع كرم يجب
هذا الكرم فالشقة للبائع للمشتري (فك) لان بيع المعاملة وبيع التهمة حكمهما حكم
الرهن ولا رهن حتى الشفعة وان كان في يد المرفن الواقعة كرم بينهما باع أحدهما
نصيبه من شريكه يبيع جائزا ثم يباعه من آخر بائنا حتى توقف على اجازة شريكه المشتري
وفاء له لشريكه حتى الشفعة اجاب بجل المقيمين في بلدتان انه لا شفعة واجبت ليس
له ذلك بعد ما لحقت في الفتوى وأجاز شريكه فانه لا بد من هذا الاتحاق ليصير مسئلة
فانه لا شفعة في البيع الموقوف الابدان فلو اعرض بعضهم بانه هلك ان توافقه في
الجواب بان لا تعرض للاجازة وكتب باشد حون بيع لازم شود اجازة مشتري ببيع
وفاء بطريق وبكرمان قضى البائع مال الوفاء قتل من هذا جاء القلط فان المبيع وفاء
اذا باع البائع بائنا حتى توقف على اجازة المشتري وفاء ففقد البائع عن مشتري الوفاء
وان شفع ذلك العبد قد قضاه الثمن لا يصير البيع الموقوف جائزا الا انه ان تقدم وقفا
على اجازة المشتري فلا يجوز الا باجازة وهذه احدى ما يخالف فيه البيع المجازا الرهن
اقول هذا يصح على قول من جعل الوفاء مقاد او اما على قول من جعله رهنا وقوله لانه
ان تقدم وقفا لا يقتضى أن لا يجوز بيع الرهن الا باجازة الرهن لا بقضاء الدين وليس
كذلك قال ثم عرفت في الرواية ثم عرفت بموافقة فكري قول السلف (قت) سئل
خريده ببيع جائز وضاداه اسد واجازت كرد وروشفة است باطل شود بائنا اجاب شود
مختلف المستاجر كذا اجازت كند بيم واجازت باطل في شود لان له ملك المنفعة ولا يحرم
ملك الرقبة (فتين) باع ارضا ببيع جائز وفيه زرع وشرط الزرع في البيع ودفعه الى
(قوله واما على قول من اجازة الخ) اقول وعلى قول من جعله رهنا لواجره من البائع
لا يترتب الاجرة لواجره من غيره بغير اذنه كان كاجارة المصوب وفيها الاجرة للاجر
وعلمك ملك كاختيب اقيب عليه الصديق به وان اجره باذنه يجب ان يطل الرهن
وتكون الاجرة للرهن كفا في حقيقة الرهن فامل (قوله شود) اقول اى يطل البيع
والشفعة معناه باع المهرن فاخذ بالشفعة

يعني ما اتفق على الصغير من مال مشترك يضمن وان اتفق على الصغير بمات وترك اثنين كبير وصغير فصرف الكبير بعض التركة الى الواجب انصغر يضمن لانه لا ولاية له في التصرف بدون اذن القاضي في باب ما يكون اقرا من المدهي عليه من فساوي رشيد الدين وفي وما يما شرح الطحاوي احمد الوثقة اذا قبض جميع التركة فهلك في يده من غير جنسية او جنسية فان كان على الميت دين او في الورثة وصغير لا يضمن وان لم يكن دين والورثة كباو ضمن حصة الباقين اذا ادعى احد المتقاسمين دين باقي التركة بعد القسمة صح دعواه لانه لا تناقض لان الدين يتعلق بالمعني والقسمة تصادف الصورة ولو ادعى عينا باي سبب كان لا يسمع دعواه للتناقض فان الاقدام على القسمة اعتراف بكون المقسوم مشتركا ولو ادعى احدهم وصية لانه الصغير بالثالث بعد القسمة لا تصح دعواه لما ينذولانه ساع في نقض ماتم من جهته وهو النسخة لكان لا يطل حق الصغير لانه ليس له ولاية الا بطل قطب له الابن بعد البلو غوهذا بخلاف ما اذا وورث ثلاثة دارا ومات احدهم عن ابن فانتموها ثم ادعى الابن انه اشترى نصيب

المشتري فتماسخا البيع قبل البائع ان يحسك قدوة ازرع من الثمن لو كان الثمن من جنس قيمة الزرع وان لم يكن ثمنه من جنس قيمة الزرع له ان يطالبه بقيمة الزرع ثم قال كذا اذنى والذي جعل البيع في الزرع فاسدا حيث اوجب القسمة ووجه الفساد انه صفقة في صفقة ثم قال فاذا قال ان البيع في الزرع والشر يكون بيعا فسادا با تاؤه ان يحسك حصة قيمة الزرع من الثمن وليس للمشتري طلب فذلك القدر وسئل (شين) عن قوائم تقطع من خلاف هل تدخل في البيع الجائز بلاذ كر اجاب لا تدخل لانها كتمرو لو حدثت بعد الشراء فهي للمشتري قبل له فلو امتنع المشتري ان يصرف شيامن ذلك الى السكر هل يجبر على صرفه اجاب يجبر على صرفه فيه قدرا متعاقفا لانه وان كان كسر الا انه لا يصرف اليه الفاضل صرفا وهذا في قوائم امكن موجودة وقت البيع اما الموجودة وقته وذكرها البائع في البيع فلا يجبر على الصرف اليه لانه صار ملكه حيث صار له قسط من الثمن فلو صرف فيه ما ظاه ان رفقه عند الفسخ فلو باع كرما ودروى ذفاك كشت كه هرسا بدر وندا لا يدخل الفسخ بلاذ كر لانه كتمر قال (شين) باع كرما بعباثر افضى بعض المدة فخرج الثمن ثم باعه من المشتري جائزا بياها ما لم يذ كر الثمن فانه للبائع للمشتري ولو شرها جائزا فخره من غيره ثم البائع باعه من غيره في اول الشهر مثلا والمشتري جائزا فخره في نصف الشهر فخره نصف الشهر للمشتري جائزا واصله ان الفسخ اذا كان من المشتري في شراء الوفاء لم يكن عذرا ولا يظهر في حق المستاجر له ليس بمضطر فيه لانه كبيع والبيع ليس بعذر لو لم يكن عى البائع دين وهنا المشتري غير مضطر في اجازة هذا البيع في الاجازة واذا بقيت والعاقده والمشتري كانت الاجرة وهي هذا اجرة ما بقي من المدة بعد الاجازة تكون للمشتري شرها جائزا لو فخره البائع فان كانت الاجرة مدية متعارفة لم يظهر في حق المستاجر ولو كانت مدية غير متعارفة فان اجره سنيين لا تبقى الاجرة لانا لو قلنا بانها لا تنفخ تنفخ شحش الضر بخلاف تعارف المدة لقلة الضر ولو طالب المشتري البائع بخمسة غدا فغ يجب ان لا ينفخ البيع في حق المستاجر اذله ان يمتنع عن اداء الثمن ما لم تنفخ الاجرة لانه ليس بعذر ولو باع جائزا ثم باعه منه بآتم فتماسخا البائع لم يعد الجائز لان تماسخهما كبيع جديد حتى لو كان فخره مطلقا في حق السكل لعاد الجائز ولو باعه جائزا ثم باعه من غيره با تا حق توقف على اجازة المشتري جائزا فخره منه او تماسخا لا يتخذ البائع فلابد من تحديد البيع بخلاف الزهن فان ارهن لو باعه من غير المرتهن حتى توقف قضى الدين او اره المرتهن فخره البيع ولو باعه من غيره با تا وقال لمشتري بعباثر اذ به ما تاؤه اذ اتمك خسه فاحذفه فهو اجازة ولا يحتاج لتعديد البيع الجائز ينفخ بالخطم بين المشتري وبين ثمنه بلا قبض ولو ادى المشتري عن قبض ثمنه هل يجبر هل ينفسخ بالقبول اجاب لا ولو قبض بعض الثمن ينفسخ بخصه والمشتري شرها جائزا لو قال البائع في بين تبوامنه امر خواه كردكن وخواه بقرش قوا زمان واو لا ينفسخ البيع ودر بيع جائز خوانده يا باع كفت كه بس شتن ماه فخره كردم درست باشد يا في اجاب في وسئل

تقع الضمة عن علم وفي الوجه
للاشائي لان فيه تاخير او متي
قسم اي قدر يوقف قال
ابو حنيفة وجه الله يوقف
للصمل نصيب أربعة بنين
وقال محمد بن عيسى الله يوقف ميراث
ابنين وهو رواية عن أبي يوسف
رحمه الله تعالى وعن أبي يوسف
وجه الله تعالى يوقف ميراث
ابن واحد وعينه القنوي وفي
قصة المنتقى دار بين وونة
صغار وكبار فاقسموا صغير
اثنى القاضي ولا وصي ثم باع
الكبار حصتهم وحصه الصغير
معه ثم رفع الى القاضي فاقبل
البيع ثم كبر الصغير فاجاز ذلك
الشيعة لا يجوز من قبل ان يبطال
القاضي بيع الكبير ابطال
للقصة وكفى وصا بالنوازل
نصير عن بشر بن الوليد فيمن
ترك وونة تصغارا وكبارا يبيع
للكبار ان ياكلوا وتقبل هديتهم
وعن عيسى ابن ابيان اذا مات
وترك ابنا صغيرا وابنا كبيرا
للكبير ان ياكل من المال بقدر
قصيه كما ياكل ووزن ويسكن
الداروان كان لبيت شاة كثيرة
لا يسه ان يذبح شيئا ياكل
وعن بشر بن الوليد لو كان عليه
دين ألف درهم وترك مالا كثيرا
يبيع للوارث ان ياكل ويبتا
الحجارة اذا كان في غير وفاء
بالدين قال نعم وما رأيت أحدا
يمنع من ذلك في وصايا
النوازل

مطالبة درست بوزاني اجاب بوزوس مثل كفل بمال فباع المقر بم من المكفول له بيا
جائز انما المال هل يبر الكفيل اجاب بوزان قيل له ولو تقاضاه هل تعود الكفالة
اجاب لا وهذا يدل على ان مال الوفاء ليس بثابت في ذمة البائع مادام بيع الوفاء مائسا
ولو باعه جائزا ثم باعه من غير جائزا باحالة المشتري الاول ثم المشتري الثاني قال أخاف
أن يشوي حتى على البائع فضعه المشتري الاول لا يصح الا اذا كان الضمان مضافا الى
ما بعد الفسخ كما في الاجنبى (فص) الكفالة بمال الوفاء يصح مضافا لافي الحال
اذا المال يجب على البائع بعد الفسخ لافي الحال (مذه) سئل يكي خانه خريد از يكي بوفاه
وبدل اجاره كردند بعد آن قبض وديكرى مال و فاما كليل بشده مضافا الى الفسخ بدل
اجاره واني بعض از بن مال بائع بمشترى داد كليل مى كريد كه اين از يها وى است
ومشترى مى كر يدا از اجاره و داد است و عقد فسخ شده است و مال واجب شده قول
قول كه بود اجاب بر جرح الى البائع ولو تصد بان غاب او مات فالقول للطالب والاخذ
ولو ادعى شراء جائزا واذ اليدشراه باقا من واحد وادعى سبق بيع الوفاء فصالح المشتري
يبات على بدل يجوز قال لوصالح عن انكار يبقى ان يجوز و يلزم لانه يمكن تخصيصه لان
ذا اليد يدفعه له يعين وهو يقضه على ثلث انه يقضى دين غيره بلا امره ولو صالح على
اقرار يبقى ان لا يلزم بدل الصلح لانه لو كان على مال نفسه يصير كرشوة لاجازة البيع
ولو شرط أن يكون بدل الصلح من الثمن الذي على البائع يصير هذا وعاذ لا يلزم (فص)
شراء ودفقته فقال له غيره وقاله ابن مبيع بنامه نسبت فادفع الى مالا لا دفع القابلة اليك
فقبل لم يسكن من استردا فادفع لانه يصير مشتريا بالكافة منه او يصير مصاحما معه
بهذا المال من حق او ملك كان له في المبيع واما كان مع الدفع ثم باعه جائزا ولم يقبض
منه بائع كوافد كفى حضور مشتري ابن مبيع وادفع كند وفي وصا مشتري يكي ديكر فرور
و شد اجاب بنى (شين) خانه دهوى كرد كه از فلان خر يدم ههههه بيع جائز وان كين مرد
وبرهن و ذواليد دفع مى كويد كه من پيش از تو را زده جان كس خر يدم ههههه بيع جائز
وبرهن و وارث ميت دعوى خانه مى كند و بيع جائز ذى اليد را منكر است هل يكاف
ذواليد اعادة البيعة على البيع المجاز او يكتفى ببيعة اقامه اعند دعوى المدعى الآخر
اجاب يكاف ان كان القاضي دفع دعوى المدعى لانه لم يجعل المشتري شراء مجازا خصما
(نعم) باعه جائزا بوكالة ثم مات ووكله لا يتعزل بعونه الوكيل واما قوله يكي دعوى ابن
خانه مى كند بملكيت وخر يده در خانه است و وارث بر جای براین و كيدل كواهى
ارد كه خانه در دست عن تسليم كز مدعى و ابراین و كيدل ولايت دعوى باشد باى
اجاب بنى چون ذواليد دى نيا شد ولا تجميع بينه (فتم) باعه جائزا ولم يقبض فمضى
مضى بعض المدة هل للبائع حبس شئ من اقله بقدر ما لم يخذل الثمن لم يكتب جوابه
(قصي) باعه جائزا واحتاج الى العماره فقبل باع القاضي على ان يرجع طه الرجوع
واقعة باعه كرمه وفا مضى استحق المشتري كل غلته ثم بعد البيع شرط ان يكون

رضعت لأقل من ستة أشهر
من ذوق الثمرة فله الشفعة
واذا رضعت له ستة أشهر فصاعدا
من ذوق الثمرة فله لا شفعة
له إلا أن يكون أبوه قد مات
قبل البيع وورثه أهل بيته
يستحق الشفعة وإن جاءت
بالولد ستة أشهر فصاعدا ثم
إذا وجبت الشفعة للصغير
فأله الذي يقوم بالعطب والاختذ
من قام مقامه شرعا في استيفاء
حقه وهو أبوه ثم وصي أبيه
ثم جده أو أبوه ثم وصي الجد
ثم وصي نصبه القاصي فالزم
يكون له أحد من هؤلاء فهو
على شفعة إذا ادرك فإذا ادرك
ونثبت له خيار السلخ
والشفعة فاختار رد الشكاح أو
طالب الشفعة فخير ما كان أولا
يجوز لبطل الثاني والمجيلة
في ذلك أن يقول طلبت ما
لشفعة والمجيب وإذا كان له
أحد من هؤلاء ترك طالب
الشفعة مع الإمكان بطلت
الشفعة حتى ولو بلغ الصغير
لا يكون له حق الاختذ وهذا
قول أبي حنيفة وأبي يوسف
وسمعت الله تعالى وقال محمد
لا تبطل الشفعة وعلى هذا
المختلف تسليم الشفعة إذا سلم
الأب أو الوصي ومن بينهما
شفعة الصغير صح تسليمه عند
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما
الله تعالى حتى ولو بلغ الصغير
لا يكون له أن يأخذ بالشفعة وتسليم الأب والوصي

الشرطي مع القلة أو نحوه يأخذ كل القلة أو ما شرطه بعد البيع ينبغي أن يكون له
المشروط خصوصا على قول حرج أن الشرط اللاحق بالبيع باطل القصد منه
فكأنه شرط وقت العقد عند الوفاء وفاء كرمال وفاء ما قد ادعى صلح كند
قبل التعارض في أن لا يصح هذا الصلح إذا لم يلجأ إلى البيع بعد الله فلا
دين على البائع فليجز الصلح وأما على قول من يجعل بيع الوفاء وهنا فلا شك أنه يصح
الصلح وانصاف (شأن) بأعصاب أو بدل أجزائه كرد تخيانا كما معه وهاست حكم بيع
الوفاء في هذه الوردة حكم الرهن لا الصغير ولينجز للشرطي أن يفتق بهذا البيع كرهن لأن
أقده ما على الإجارة بعد البيع دليل على أنه ما أراد إياه الرهن لا البيع باع أرضه وفاء
فزرعه المشتري ثم أدى البائع مال الوفاء إلى المشتري حتى أفضح البيع والزرع بقل هل
يجوز المشتري على تفرغ الأرض أو يترك في يده باجر مثله أجاب بعض مهابة لو أدى
البائع ثمنه بصلب المشتري يجبر على تفرغه لا لو أداه بلا طلبه بل يترك في يده باجر مثله ولو
قبل أنه يترك في يده باجر مثله في الوجهين فله وجه (ذ) استأجر أرضا فزرعه ثم تقاسمها
والزرع بقل هل يترك الأرض في يد المستأجر باجر مثله إلى حصاده ثم يترك بقله قيل
لا يترك إذا المستأجر رضي بطلان حقه في الزرع حيث قدم على الفسخ باختياره وقيل
يترك دل عليه مسئلة صورته إذا وقع الزرع فزرع في آخر السنة ليس لرب الأرض
قلعه فترك باجر مثل نصف الأرض حكما إلى حصاده صيانة لمحق الزرع وقد روي الزرع
هنا بطلان حقه في الزرع حيث أتم الزرع إلى آخر السنة ومع ذلك يترك باجر المثل وفي
هذا الفصل أيضا لم يثبت مدة الإجارة وقد فرس المستأجر فيه شبرا فأصبح أنه يؤمر
المستأجر بقاءه إلا أن يجب على المؤجر قبة الشجر مقولة بخلاف الزرع فله يترك باجر
مثله إلى الأدراك إذا زرعه له نهاية بخلاف الفرس ولو استأجر أرضا فزرع ثم شره هو
وأتم حتى انقضت الإجارة يترك الزرع إلى حصاده باجر مثل نصف الأرض للشرطي
باع كرمه وفاء قضى مدة تقاسمها قبل تمام المدة ثم أتم هل للشرطي من الثمرة حصه
المساخي قد فرقه الخلاف ثم على قول من يقول بأن للشرطي حصه من القلة وإن لم يخرج
لوصالح البائع المشتري بما يخصه من الثمر بعد الفسخ قبل أن يشرعوا بعدهما الثمر ولكن
لم تصر له قيمة هل يصح هذا الصلح لأجل أنهما زمانا وان لم يفرع على جوابهم أنه لا يصح
الصلح وله وجه ظاهر وفي (ح) ما يدل على أنه يجوز وصورة الوصي له بغلة فله كذا سنة
والقيل يخرج من ثمنه وليس فيه فسخ الموصى له الورقة من نصيبه على دراهم
وفيها التمس لهم الله وأمرهم منها ولم يشر الفحل تلك السنين وأمرها كثر ما أعطوه
بطل الصلح قياسا إذا قلته بغيره ولا يعلم أن يكون أم لا ولكن استحسن أن أجبر الصلح أنما
هو رجل يرى من وصيته على مال كذا (صل) وفي (قد) درسع وتوكيل كرا بائع خریده

(قوله يأخذ كل القلة الخ) أقول حرف الاستفهام فيه محذوف يعني يأخذ كل القلة
أو ما شرطه الجواب ينبغي الخ

بمحاسن القضاء وفي غير محاسن
القضاء اختلاف تمام الوكيل
في غير مجلس القضاء عند أبي
حنيفة رحمه الله تعالى إذا
اشترى داوا لابنه الصغير والاب
شفيها كان للاب ان يأخذها
بالشعبة عندنا كما لو اشترى
الاب مال ابنه لنفسه ثم كيف
يقول قالوا يقول المشتري
واخذت بالشعبة ولو كان
مكان الاب وصي ذكركم
الائمة السرخسي رحمه الله تعالى
هذه المسألة في اول باب تسليم
الشعبة ولم يشعب في الجواب
وذكر الصدوق الشهيد في
واقعاته وشوش الجواب
والجواب المشيع انه كان
في اخذ الوصي هذه الدار بالشعبة
منفعة للصغير بان وقع شراء
الدار بغير سيرة بان كان ثمة
الدار تلافية و قد اشترى
الوصي واحد عشر فان الغبن
السيرة يعمل من الوصي في
تصرفه مع الاجانب وبأخذ
الوصي بالشعبة يرتفع ذلك
الغبن فاذا كانت الحصة هذه
كان اخذ الوصي بالشعبة
منفعاً في حق الصغير فكان
لوصي ان يأخذ الدار بالشعبة
على قياس قول أبي حنيفة
واحدى الروايتين من أبي
يوسف وجهه الله تعالى كما في
شراء الوصي شيان مال الصغير
لغسه وان لم يكن في اخذ
الوصي هذه الدار بالشعبة منفعاً

وا كويده ميت باز كبر كنه خرج نشد مئثري والرام تواند كردن بشم كرفتن باي اجاب
في جون زياده از يك ماه گذشته باشد اگر كم از يك ماه بود تواند الزام كردن زیرا كه بيع
حالی مطلق اقياده است بحتي غلظت زنی و كیل انكاه و كیل دكردی تكه غلظت زنی را در حق
جون غلظت رواست ان محدود در دست دنی بجه حكماند قال بجهك رهن تاسم او بدهد وانی
نصرف دونك حال حكيم بيع فاسد دارد و چون سیم بدهد بیع فسخ كند و در يك حال حكیم
بیم جاتر و او در حق انزال و در حق انكاه بائع در خنثاری تواند او كند و در يك حال
حكیم رهن دارد تا بائع تصرف في تواند كردن في رضامشتری و در همتين صورتي بيع
و تو كیل اگر مشتری را حاجت شود بخریدن اين محدود تواند در خنثاری باي قیل تواند
لانه بيع فاسد كذا في الكتاب و قيل لانه رهن من وجهه و اگر از در خنثاری اين زرد و حمارة
همين زرد و حمارة بوده باشد لا يفتن واقعة باعه جاتر انقصه آخر من المشتری و عجز
المشتري من اخذ هله للمشتري اخذ بائعه بتمنه قبل فسخ البيع واسترداد المبيع فعلى
قياس غصب الرهن يفتن أن لا يكون له طلب منه بل اولى لمساكن مال الوفاء ليس
بشائب في ذمة البائع مادام البيع قائماً (فدشني مط) لو غصب الرهن ليس للمشتري ان
يطلب دينه من الراهن (من) وضع الرهن عند هله فغصب العدل و او دعه من في
عياله فلم يرتن اخذ دينه من الراهن قبل حضور العدل لو كان المودع مقرباً بالبداع
وان لم يملكه لاراهن ولو ادعى ذواليدانه ليس للمشتري اخذ دينه من الراهن لانه
بانكاره توى واقعة زردى خريده بيع و فاء همدنار و خریده بناء و شعر اين زور
انلف كردلار بائعه و قبة متلف دور و زو اتلاف همدنار است اين قبة بان صد
دينار مال و فاء كه دود وقت بائع است مقاصه شود و بيع فسخ شود باي اجاب قد مر ان
الدين لو تمنا تقع المقاصة اقول قوله فسخ شود باي يدل على ان الكلام فيما قبل
الفسخ و قد مر ان مال الوفاء لا يثبت في ذمة البائع ما لم يفسخ (ذ) لا ودع على رب الوديعة
دين يحنثها لم تقع المقاصة ما لم يحنثها عليه و بعد ما حثه لا يصير قصاصاً ايضاً ما لم
يأخذها من أهله ولو كانت في يده لا يحتاج الى شيء غير ذلك و متى صار ديناً صار
قصاصاً و حكم المقصوب لو كان قائماً في يد رب الدين و حكم الوديعة سواء هذه المسئلة
تدل على القصاص في الواقعة ولكن بين هذه المسئلة و بين مسألة الواقعة تفاوت لان في
مسئلة الأخيرة الوديعة ممن جنس الدين وفي الواقعة القيمة ليست من جنس الدين لان
قيمة المتلف ليست الدنانير على التعيين بل قد تكون دراهم ايضاً فينبى أن لا تقع
المقاصة ما لم يتقاصا (بد) دن لهما فأنلف أحدهما ما لا للدين حتى صار قيمة قصاصاً
فلم يرتن يكده ان يرجع عليه هذا يدل على ان الدين لو انلف مال المديون حتى لم يقته
يصير قصاصاً بدينه (فظ) له عليه ما تدهوهم لا بصرف و سلم و لم يدونه عليه ما تدهوهم
دينار و قرض او قصب لا تقع المقاصة بينهما ما لم يتقاصا فاذا تقاصا يصير قصاصاً
عن عشرة دنانير و يبنى لرب الدين تسعون ديناراً فسلم ان دين الدراهم لا يصير قصاصاً
بلين الدنانير بدون المعاصرة (قش) غصب منه ديناراً و غصب رب الدينار فقرة

في حق الصغير بان وقع الشراء للصغير بمثل القيمة لا يكون

الوصي الشفعة بالاتفاق
 القيمة بالاتفاق ومضى كان
 لأوصي ولاية الاختذاف قول
 ان تريت وطابت الشفعة ثم
 يرفع الامر الى القاضي حتى
 يذهب عنه عن الصغير فيأخذ
 الرضى منه بالشفعة وسلم الثمن
 اليه ثم القيم وسلم الثمن الى
 الوصي فيقتاوى الامام ابي
 القاسم رحمه الله تعالى وفي
 الفتاوى عن الفقيه ابي بكر لو
 اشترى لانيه الصغير دارا والاب
 شفعيها لا يأخذ بالشفعة
 ما لم يدرك الابن او ينصب
 الحاكم خصما عنه قال الفقيه
 ابو القاسم رحمه الله تعالى هذا
 الجواب في الرضى أما الاب
 فيأخذ ومن شهدا الوصي
 يشهد في طلب الشفعة ثم
 يترك حتى يلعن الصبي ولو كان
 الصبي شقيقا دارا واشترى
 الوصي لا يشهد ولا يطلب
 الشفعة حتى يلعن الصبي اشترى
 الاب دارا وابنه الصغير شفعيها
 فلم يطلب الاب الشفعة للصغير
 حتى يبلغ الصغير فليس لأبي
 بل ان يأخذها بالشفعة ولو باع
 الاب دارا لنفسه وابنه الصغير
 شفعيها فلم يطلب الاب الشفعة
 للصغير لا يبطل شفعة الصغير
 حتى لو بلغ الصغير كان له ان
 يأخذها كرهذه الجملة شمس
 الآفة المرحومة رحمه الله
 تعالى في باب تسليم الشفعة
 وهكذا ذكر القندوري في
 شرحه واحاله الى نوادر ابي يوسف رحمه الله تعالى قاما

القاصب فقا صليحوز ولو نصب ثوبه فقا صليحوز ايضا لان بيع الثوب يداهم في
 الذمة يجوز ولو ذلك الثوب بقرعيه بينهما فقا صليحوزا بقصد ان الثوب يجوز وهذه
 المسألة تدل على ان رب الدين لو تلف مال مدونه لا يصبر فقيته فقا صليحوزا ولم تكن
 القصة من جنس دينه ما لم يتقاصا فقا صليحوزا ان رب الدين لو تلف مال مدونه فقا
 فقا صليحوزا صليحوزا صليحوزا لم يتقاصا ولم يتقاصا لم يتقاصا لم يتقاصا (من)
 اختلف المتبايعان فقال المشتري شريته بانا وقال البائع ثمنه وفاء قال قول للبايع اذ
 المشتري يدعي زوال دينه عنه وهو ينكر فيصدق (جف) القول في هذه المسألة عندنا
 قول المشتري لم يشهد عليه الظاهر وهو نقصان الثمن نقصانا كثيرا اذا ادعى تغيير
 السعر (قد) تغيير السعر هل يمنع ان يكون احوال حكايا اجاب بعضهم نعم والنقصان
 الكثير هو ما يتبايع فيه الناس ويتبر فيه يوم البيع لما مر ان تغيير السعر يمنع ان يجعل
 احوال حكايا (شين) ادعى البائع وفاء والمشتري بانا وكذا قال قول لم يدعي البائع قال
 وكنت افتي في الابتداء ان القول لم يدعي الوفاء وله وجه حسن الا ان مقتضاه ان هكذا
 اجابوا قولهم (ثم) ملوكي خير يدوفاء ديار باع بماروة واقدم معلوم شد كه بدش ازين
 بكمي دلكر فر وخته بوده است تجب الاجرة او لا اجاب لان قبض البائع مستحق بجهة
 اخرى فلا يقع من جهة الاجارة كما لو باعه فاسدا ثم استأجره لايصح الاجارة لان قبض
 البائع مستحق بجهة الاستدراك فقام القصد فلا يقع من الاجارة قال رواية في تلك المسألة
 تكون رواية في هذه المسألة باعه وفاء ثم باعه من آخر بدعته بغيره اول دالم بغير البيع
 الثاني ذكر فتى ابن بهارضا بناشد واقعة ان في مرض موته انه كان باع في حصته كرمه
 من فلان الاجني بعا جازا وقبض نفسه ولم يخرج الثمن من ثلث ماله هل يصح اقراره
 في كل الثمن بلا تصديق الورثة اجاب اكره له الاقضاء في زمانا وان لم يشهد على
 جواهم سمانه يصح اقراره وان لم يصدقوه وزعموا انه اقراره بغير يدين الاجني فيصح

(قوله اختلف المتبايعان الخ) اقول فلو تعارضت بينتمة اذ كرسا حجب الجور ان البيعة
 بينة مدعى الوفاء هل له في التنازع ان يثبت بانه خلاف الظاهر في البياعاته في البيعة
 لا يثبت ما هو خلاف الظاهر وكذلك ذكر في الحاشية قال فيها واذا ادعى احدهما بيع
 الوفاء لان بيع الوفاء اما ان يعتبر بهما كما قال البعض او يعا فاسدا كما قال بعضهم
 فان اعتبر بهما فاسدا كان القول قول من يدعي الصحة وان اعتبر بهما كانت البيعة
 بينة البيع الآن في الرهن والبيع اذا ادعى احدهما البيع والآخر الرهن كان القول
 قول من ينكر البيع به وكذلك في كثير من الكتب فظهر به وبقوله هنا كنت افي
 الخ ان المعنى في المذهب ان القول لم يدعي البائع وان البيعة بينة مدعى الوفاء
 منها فاعلم ذلك وقد ذكر هذه المسألة في جواهر الفتاوى في الباب الرابع والسادس
 من البيع والثالث من الدعوى وقد كرم فيها اختلافا كثيرا واختلف فتوى وتصح
 ولكن هلك بما في الحاشية فان قاضي خان من اهل التصحيح والترجيح والله تعالى اعلم

فما يطلب الوصى شفعته قال نعم
على شفعته اذا بلغ وفي نوادر
هشام قال قلت لعماد بن حنبل
تعالى ما تقول في رجل اشترى دارا
لنفسه او باع دارا له والصغير
شفعها فلم يطلب الوصى
الشفعة قال اليتيم على شفعته اذا
بلغ وفي نوادر هشام قال قلت
لعماد بن حنبل ما تقول في رجل اشترى دارا
وابنه الصغير شفعها فلم يطلب
الشفعة قال اما في قياس قول
ابى حنيفة فلا شفعة للصغير
واما في الوصى فهو على شفعته
ويجب ان يكون الجواب في شراء
الاب والنفسه وابنه الصغير
شفعها على التفصيل ان لم يكن
للوصى في هذا الاختصاف وان وقع
شراء الاب الدار بمثل القيمة و
ما كثر مقدار ما يتباين الناس
فيه لا يكون للصغير الشفعة اذا
بلغ وان كان للصغير في هذا الاختصاف
ضرر وان وقع شراء الاب ما كثر
من القيمة مقدار ما لا يتباين فيه
كان له الشفعة اذا بلغ وذكر
شمس الاغة السرخسي رحمه الله
تعالى في باب تسليم الشفعة
وجعل اشترى دارا ما كثر من
قيمتها وصغير شفعها فمالم الاب
شفعتها لا يصح تسليمه عندهم
جميعا هو الصغير وبقى الوصى
على حقه اذا بلغ ويجب ان يكون
الجواب في الوصى اذا اشترى
دارا لنفسه والصغير شفعها فلم
يطلب حتى بلغ الوصى على
التفصيل ايضا ان كان للصغير في
الاخذ بالشفعة منفعة فلا شفعة للصغير اذا بلغ مندبا في تح واحد

من كل ماله على ما عليه رواية القدوري وغيره واجيب انه لا يصح بلا تصديقهم
وليس الامر كما ذهبوا بل هذا اقرار المترين باشتياق دين ثبت له في عرضه كالأعراف
عرضه ببيع بات ثم قبض عنه يستمر من ثلثه وهذا السابق في انما هذا المجموع من
مسائل يدل على حكمة البيع الوفا ليس برهن محض وان نحن الوفا ليس برهن محض
في خدمة البائع ومنها انه لو كان ديننا لكان المبيع رهنا فلا يملك المشتري منافسته
وعلفها ومنها انه لو كان ديننا لكان المبيع رهنا فلا يملك المشتري منافسته
دين وهو لا يجوز ومنها لو كفل بدين فشرى الطالب به عقار المدين وفاه تبطل البكالة
ثم لا تعود بشفعها بيع الوفا ومنها انه لو باعه وفاه ولم يقبض عنه لا يمكن من بيعه
من آخر قبل فسخه أقول الرهن كذلك ومنها أن زكاته مال الوفا يقبض على البائع
أقول قد عرف أول الفصل انه لا فرق بينه وبين الرهن في حكم من الأحكام فمضى
هذا اليتيم التمسك عاذ كقولنا لا يقال ينبغي ان يجوز اقراره في السكك بالتصديق
الورثة لانه دين ثبت له في امته لانه اقرأه باعه في صته وكل دين في صته يجوز اقراره
في عرضه باشتياقائه من كل ماله لانه لا يقول ليس كذلك بل هو دين ثبت في عرضه فانهما
لا يصحان في الاستناد الى الصفة دعوى تحقق الورثة فيثبت البيع في المحال لا فيصامض
واقعة ادعى شراءها ثم ادعاه وفاه لا تصح دعواه الثانية لانه لا يمكن توقيفه واقعه
مشتري الوفا كره الارض ليرزعه فقبل زرعه اعطاء البائع عنه بلا طلب المشتري
انفسخ البيع ولا يمكن البائع المشتري من الزراعة وهل يجب للمشتري ان يمسك البقر
والعمل على البائع أولا فعلى قياس مسألة الزراعة ينبغي ان يجب وقيل لو كان الارض
معدا للاستغلال بالحصة كما هو المعتاد في بلادنا فلو قيل بانه ليس للبائع منع المشتري من
الزراعة اعتبارا بما اجر المشتري الارض سنة فادى اليه البائع عنه قبل مضي السنة حتى
انفسخ البيع لا يظهر هذا الفسخ حتى في المشتري والفرق انه ثمة يتعلق بالمبيع حتى
غيرهما وهو المشتري ولا كذلك هنا واقعة باعه وفاه قبض عنه ثم باعه من آخر وفاه
قبل الفسخ وقبض منه عنه اضا ثم باعه من ثالث كذلك ثم قضى عن الأول والثاني لا
الثالث حتى باعه من غيره باهال يتوقف نفاذه على احازة هذا المشتري بالوفا ثالثا
ام لا يجب نعم لانه لو باعه ثانيا او ثالثا باهال وقضى عن الأول لم يعد البات نافذا مالم
يجوز والمشتري وفاه ما ظنك بالماز

الفصل التاسع عشر في مسائل الاجارات المعهودة

بسم الله الرحمن الرحيم

فقوله ومنها ان زكاته مال الوفا يقبض على البائع أقول أي ولو كان ديننا محضاً

وجب عليه

الفصل التاسع عشر في مسائل الاجارات المعهودة

بسم الله الرحمن الرحيم

فيه منفعة ظاهرة ما عدا في
حقيقة روحه الله تعالى فكان
الوصي ممكنا من الاخذ
وكان سكوته مبطلا لشعته
وان لم يكن للصغير في الاخذ
بالشعة منفعة ظاهرة
كان له الشعة اذا بلغ بالاتفاق
لان الوصي لا يمكن من الاخذ
في ذلك الوجه بالاتفاق فلا يكون
سكوته تسلطا ولو كان الوصي
ما عدا الدار باقي المسئلة بماله
فالصغير على شعته اذا بلغ
بالاتفاق كما في الاب اذا قال
الاب او الوصي اشترت هذه
الدار بالف درهم للصغير فقال
له الشفيع اتق الله فانك اشترته
بخصمائه تصدقته فانه لا يصدق
وباشد الدار بالف درهم حتى
يقم البيت على الشراء بخصمائه
حسده المحلة في شفعة الخيرة
وذ كر في الفتاوى الصغرى اذا
ثبت له الشفعة ولم يعلم فارسل
اليه المشتري رسولا صديقا
عبدا او فاقا وكتب اليه كتابا
فسكرت ولم يطلب كان تسليمه
وان اخبره فضولي من تلقاه
نفسه فسكرت ولم يطلب كانت
المسئلة على الاختلاف المعروف
هنا في حقيقة وجهه الله تعالى
بشرط العدد او المساواة
وعندهما لا راي في شفعة
المتقي اذا اخبر الشفيع بالبيع
فلم يطلب فالاختلاف في صفة
الحجر والمهر والاختلاف فيما

(فقط) استأجره لحفظ له هذا السكن كل شهر بكذا قبل الاجرة ومضت مدة فظهر
ان السكن لتغير المستأجر ينبغي ان لا يجب ابر ما مضى لانه لما استحق السكن تبين ان
المستأجر قاصب والايجرة قاصب القاصب والمحفظ يجب عليه والاجارة على عمل يجب
عليه لم يحجز كما لو استأجر المشتري بانه لم يحفظ له المبيع قبل قبضه فان لم يحجز وكذا لو استأجر
الراهن مرتهن لم يحفظ رهنه لم يحجز اذا المحفظ يجب عليه بخلاف ما لو استأجر المستأجر او
المودع المحفظ الوديعة حيث يجوز لانه متبرع فيه وقال بعضهم لو لم الاجران السكن
مقصوب فالحكم كالمزاج وما لم يعلم وقت الاجارة انه قصب يجب الاجر (فشين)
قصب حينما واستأجر من يحفظه يجب الاجر (ثم) هذا يشكل بما عرف تعليلا
هدم وجوب الاجر من تقرر القصب ولان الثالثان ينفعه والاجر مع الضمان
لا يجتمعان (صع) يتفاج في صدرى ان الاجر والضمان لا يجتمعان لواحد وهما
المتحقق للاجر غير المتحقق للضمان اقول اذا عين بملكه مدة تدا الى وقت قبضه فلا
اجر عن حفظ ملكه فلا جرمه اذا كره (صع) وفي (فقط) قصب دابة وابرهما من رجل
يلزمه الاجر وان كان المستأجر قاصبا القاصب اذا الاجر انما يجب بمقابلة الانتفاع وقد
وجد فيجب الاجر واما في مسألة السكن فالاجر انما يجب للحفظ وهو يجب عليه فلا
يجب الاجر كذا (فقط) وقيل يمكن ان يقال في مسألة بدل الاجارة المعهودة انه
يجب الاجر وان ظهر ان العين لم تكن ملك المستقرض كاجاب (شين) مطلقا وخبر صا
لم يعلم المقرض به كاجاب بعضهم على ما مر لهذه العلة التي ذكرها (صط) في مسألة
قصب الدابة واجارة بها اذا الاجرة المعهودة انما تجب في مقابلة منفعة القرض معنى الا
يرى انهم لا يقدمون على مثل هذا الاستئجار من غير سريقة القرض والمعهود كثير وما
خصوصا فيما هو عقد نظري يراعى فيه نظر المجانبين وما ذكرناه واحدى الشهادة في
حل بدل الاجارة المرسومة وان اقتوا بجلها (ذى) بل اجارة معهودة حلال ومبيسة
(فشين) قصبه او استأجره فاستأجره لم يحفظه ثم ان المالك استأجره هذا المستأجر ايضا
لمحفظ هذا العين تصح الاجارة الثانية ونقص الاولى فيصير مستردا (فقط) هلك
المستأجر على حقيقته فقال الاجير هلك بعد تمام السنة فعلى اجرائه وقال المستأجر
هلك بعد شهر واحد فقول للمستأجر لانه بشره وجوب الاجر عليه اقول فان قيل الاصل
ان يضاف الحادث الى اقرب الاوقات فينبى ان يصدق الاجير يقال الاصل المذكور
ظاهر يصلح لادفع لالاختقاق وغرض الاجير اخذ الاجر فليصلح له (قد) دفع الى
مقرضه من ماله واستأجره لمحفظه فقت المدة في المقرض بالمشط فطلب اجرا مضى

(قوله لانه متبرع فيه) اقول انه يبرع انما هو في قبول الايداع منه بعد دفعه لمحفظ
واجب عليه ما ذل لم يكن واجبا لما ضمن بتركه ولا يخلطه اه ذكره القرزى اقول
هو متبرع ابتداء وانتم لانه في كل وقت يسبيل يمكنه الرد عليه من غير ضرر يلحقه
بذلك بخلاف البائع والمرتهن وجوب المحفظ لا ينافي التبرع به فقامل

اورجل وامرأتان عن ابي خنيفة
في رواية محمد رحمهما الله تعالى
وفي رواية الحسن غنه حتى
يخبره حلان عدلان والاول
اشهر وقال ابو يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى يجب ان
يشهد اذا خبره واحد او كان
او بعد اصيبا كان او امرأة اذا
كان المخبر حقا كالاختلاف في
هزل الوكيل وعلى هذا الخلاف
المولى اذا خبر بجنابة عبده
فاعتقه واليه اذا اخبرت
بالنكاح فسكت والذي اسلم
في داء الحرب اذا اخبر بالشرائع
وفي فتاوى قاضي خان ولو اشترى
الاب لنفسه دارا وولد الصغير
شفيعها فادس لاصي اذا بلغ ان
ياخذها بالشفعة ولو باع الاب
داره وولد الصغير شفيعها
كان للصغير ان ياخذها بالشفعة
اذا بلغ رواية في شفعة المنقذ
ورجل اشترى دارا لابنه الصغير
وبفضها ثم اختلف هو والشفيع
في الاثمن قال محمد رحمه الله تعالى
لا يختلف الوالدان الشفعة
ليست من البيع انما هي شيء
حدث بعد البيع والوكيل انما
يمتنع في البيع فعلى الوكيل ومن
وقها ايضا صبي طلب شفعة
فجعل له القاضي وصيا فسكت
الوصي عن طلب الشفعة شهرا
قال تطل شفعة الوصي وفي شفعة
الحمام في الفتاوى اذا بيعت
الدوا كثر من ثمن المثل فبينا
فاخذوا الشفيع صبي لاشتهت
الشفعة حتى ان الاب والوصي اذا اراد الاخذ ليس له ذلك وفي الحمام

فقال مستقرضه المستاجر ليس هذا مشطى فالقول للمستاجر في الاجرة فلا تلزمه الاجرة لانه
يشكر حفظ عينه وجوب الاجرة عليه فالقول للقرض في عين المشط فيبرأ بقبليته بيمينه
اذا قبض اهل به اقول قالوا القول للقبض في قدر ما قبض وصرفته وتعيينه وهذا
بشكل المأوراد المشتري وبالمبيع عيب وقال البائع المبيع غيره يصدق البائع لا
المشتري مع انه قاض فالحق ان يفصل بان القول للمالك في تعيينه اذا وجد التملك والا
فلقبض كنعين المقصوب وزق العسل في مسألة الاختلاف في وزن الزق من البيع
الفاصل قال ح ر خ نظيره جعل امرأته يدها والوكيل اليها كسوتها ودينها
لها عليه الى شهر فخصي شهر فاختل في الوصول فالقول للزوج في صيرورة الامر بها
والقول للزوجة في وصول الكسوة والدين وفيه لقال المستاجر دفعت المدفوع اليك من
رأس المال وقال مقرضه من الاجرة فالقول للذافع لانه اعلم بحجة الدفع ولومات الذافع ثم
وقع هذا الاختلاف بين ورثته وبين الطالب محتاج الورثة الى اقامة البينة لانهم لاعلم
لهم ولو كتب بالقرض صكا ودفعه الى مقرضه ودفع اليه مشطاً ليصفه باجره ففعل
المقرض صك القرض في المشط وحفظه ما له يجب الاجرة وهل يضمن المشط قال
يجب الاجر ولا يضمن لانه ما استعمله امر نفسه لان صك القرض في هذه الصورة مالم
المستقرض ولهذا له اخذه بعد ان دفعه فلا يصير غاصبا وهذا ان المستقرض هو
يعطى ثمن الكافور او الكسوة العينية التي يستاجر مقرضه على حفظه لو كان بما
لا قيمة له يلزمه الاجر كذا (صنف) ادعى انه استاجر المدعي لحفظه عن مجامع وصفه وبن
المدعي والاجر غير انه لم يحضر العين ينبغي ان تعجز دعواه لانه دعوى الدين حقيقة مع
جنسه في فصل الدعاوى اني بالمال مستقرضه فاختني مقرضه فالقاضي لو نصب قضا
عن المقرض وطلب المقرض ليقبض المال ويضخ الاجارة ولا شك ان قضاءه يغذ
لكونه عهده اذ به لكن الكلام في انه هل يجيبه الى ذلك (ذ) كفل بنفسه على انه ان لم
يواف به عند ادينه على الكفيل فتجب له االب في الضد الكفيل رفع الامر الى
القاضي فنصب وكيلان الطالب وسلم اليه المسكول عنه بكذا (ت) وقال لو فعله
القاضي طالما ان المحض غيب لذلك فهو حسن ومرتبه في فصل القضاء على الغائب
كتب صك القرض واستاجر المقرض كالمأوراد وكان كل ذلك قبل قبض المال
ثم المقرض دفع اليه بعض المسمى لا كله ومضت المدة والمقرض لم يكل ذلك هل يجب
الاجرة كاملة ام بخصه ما دفع من المسمى في مسائل بيع الوفاء ما يدل على وجوب الاجرة
كامله وورثه باع كرمه وقام ولم يقبض غنمه حتى مضت مدة هل للبائع ان يجبس شيئا
من القلة بقدر ما لم يقبض من الثمن اشار الى انه ليس له ذلك ولا يقاس مسألة الصك
على ما لو قضى نصف القرض مثلا ومضت بعده مدة فلا تلزم الاجرة كاملة لمدة مضت بعد
قضاء النصف هل ما قيل لانه تنفذ الاجارة في النصف من الاجرة بواسطة الاداء
ولا كذلك هنا الا يرى انه في بيع الوفاء لو باع ولم يقبض ثمنه لا يتكهن من بيعه ثانيا
من غيره الا باجارة المشتري او بضخ البيع امالو باع الكل وقام قبض ثمنه ثم ادعى

الا حقر الوصى اذا باع دار اليتيم

فلا وصى الشفعة والله أعلم
(في مسائل المضاربة)

ذكر محمد رحمه الله تعالى في

الاصل دوى عن عمر بن الخطاب

رضي الله عنه انه اعطى مال يتيم

مضاربة قال ولا أدري كيف كان

الشروط بينهما فعمل به في العراق

وكان ما في الحجاز وكان يتاسم

محمد الربيع فاذا كان المضاربة

مشروعة وانما كان القاضى له

ولا به دفع مال اليتيم مضاربة لان

تصرف نافع في حقه وذكر

أيضاً عن ابراهيم قال في الوصى

يعطى مال اليتيم مضاربة وان

شاء أبضعه وان شاء انتخب به أى

ذلك كان خيراً لا يتيم فعل فاذا

أب الوصى يملك دفع مال اليتيم

مضاربة وبضاعة وبعائين

يغير به بنفسه لان كل ذلك

تصرف نافع في حق اليتيم أى

ذلك كان حراً به الفعل وذكر

ان عثمان رضي الله تعالى عنه

كان يعطى من مال اليتيم

مقارضة والمقارضة هى

المضاربة بلغة أهل الحجاز مشتقة

من القرض وهو القطع لانه

يحتاج فيها الى قطع المسافة او

الى طائفة من المال وتوجه الى

المضارب وعن علي رضي الله

تعالى عنه انه كان يعطى مال

اليتيم مضاربة وذكر محمد رحمه

الله تعالى في الاصل وللوصى

أن يغير في مال اليتيم وان يدفعه

مضاربة وان يعمل بمضاربة

هان يرضى وشاركه واذا لم يشهد الوصى به يعمل مضاربة كان

نصف الثمن الى المشتري يتمكن من بيع نصف المبيع بلا اجازة لسا مانه يبيع البيع في
النصف بقبض نصف الثمن بخلاف مال الوباوع ولم يقبض الثمن كذا نقل ولومال احد الى
ما مر من ان هذه الاجارة المرسومة انما تجب فيها الاجرة بمقتضى ما لا تنفعه العرس فكله لم
يقبض بعض المعقود عليه في الاجارة منه فاعا ولم يقبض بعضه المستاجر فلم يجب بمقتضى ما لا
بعض المعقود عليه في الاجارة منه فاعا ولم يقبض بعضه المستاجر فلم يجب بمقتضى ما لا
لا يبعد هذا القول منه بل هو ارفق بالناس وصى او متول استقرض لاجل يتيم ووقف
وبدل اجارة موهود كردد اوقف وان مال يتيم توافد اذا نجا ب بعض ائمة زماننا
وان لم يتجدد له وابعدهم توافد دوله وكله معقودى زادا يدري سوا عرض يمكن وبديل
اجارة يمكن تانتجرتو واجب شرد من ازمه عدة يرون انهم ابر وكيل جنسانك فرمود
كرودمنى كدشت ابن وكيل آفج فرمود حفظ ذاتي اذ ازم وكل توافد كرتن بندي
ان لا يكون له ذلك اذا توكيل بالاس تقراض لا يصح ما لو كى لم يقرض لنفسه ثم
مقرض اياه ما وفوله آفج مرتو واجب ايد من ازمه عدة يرون انهم مخرجوه عدة مرفضا
منه واستاجر امقرضهما الى حفظ عين هو لهما ثم مات احد المستاجرين هل تنقض
الاجارة في حق الآخر ذكر (ن) لوابي امه دار اعمات احد المخرجين من طيات الاجارة في
حقه لا في حق المحمي وكذا الواسطى امه غات ادمها كذا (ط) وقالوا كذا الوات احد
المكر بين مال الكرا في نصيبه لا في نصيب الاسم ولو استاجر منه ما دارهما ثم دفع
مقتضاه الى ادمها وقيل انقضت الاجارة في نصيبه اذا دفعه والقبول فسخ دالة وهى
كالصريح في انفساخ الاجارة والدفع في المسائل كماها ان طرق التسريع لا يمنع صحة
الاجارة وقفا وافتة دفع اليه ما لا وامره بان يدفعه الى فلان قرضوا بعقدله الاجارة
المرسومة فانرضه الوكيل وا تاسر الى تفرض الوكيل ليحفظ حين دفعه اليه غات
الوكيل ينبغي ان لا تنفسه الاجارة لان من عقدله الاجارة باقى وهو الموكل اذا التوكيل
بالاجارة من المقرض توكيل بقبول العمل وهو المحفظ والتوكيل بقبول الاجال يصح
(ص) واقعة المقرض والمستقرض عقد الاجارة مرسومة في كان الصكك وامره
المستقرض يكتب الوثيقة بالمقرض بدل الاجارة وتترك المقرض العين المستاجر الى
حفظه بعد دفعه - هذا الكاتب ليكتب ما هيته بوصفه فضضة مدة ولم يكتب والعين
عنده هل يجب الاجرة تلك المدة اقبلت يجب اذا لم يوط على الاجرة وهو المقرض مطلق
المحفظ له حفظه يمكن من يعتمد وقد اعتمد هذا الكاتب حيث تركه عنده كيف وانه يعلم
المستاجر رضا منها واقعة المقرض دفع العين المستاجر الى حفظه الى من ليس في حياته
وامره بمقتضى حفظه زمانا هل يجب تلك المدة اجرة فاقبت بالوجوب اذا رايه ان الاجرة
على الله عمل اذا لم يشترط عليه ان يعمل بنفسه فله ان يارضيه به وهذا المشتراط على
المقرض ذلك فله حفظه عن شاء ولا يقال ان العين ودعة في يد المقرض وليس للودع ان
يودع الى من ليس في حياته لا نقول هذا الايداع ضمنى لا قصدي والضمنيات تخالف
القصديات على ما عرف

في الفصل العشر في دعوى النكاح والمهر والنفقة ودعوى الجهاز وما يتعلق به

(قوله) الفتوى على قولهما في الاستخلاف في دعوى النكاح (كهم) ادعت انه تزوجها ومطها فأنكر بحلف بالله ما وطئها فلو نكل بقضي بالمهر لأن النكاح عند ح وح وعند س و م يحلف بالله ما تزوجها (فمن) لو لم يقبل الزوج اني أعطيت لها المهر لا يمنع ذلك صحة دعوى النكاح لأنه بدعي ملك النكاح وينبغي صحة دعوى طاعتها اذا طاعة إنما تجب عليها اذا أخذت المهر فوجب ان تقول دست يمين اذا ذه أم (ذ) لو ادعى النكاح بمحض من الشهود ولا بد ان يذكر سماع الشهود كلام المتعاضدين اذا العلماء اختلفوا في أن سماع الشهود ككلامهما هل هو شرط والا صرح أنه شرط فلا بد من ذكره لتصح الدعوى (فقط) الخارج مع ذي اليد ولو برهننا على النكاح لانا رخصته في اليد يختلف المالك المطلق فلو قضى للزوج بينه وبين برهنه من ذوي اليد فيلزم بقضي بينه وبين ذي اليد اختلاف فيه المشايخ والمقضي عليه بالملك المطلق لو برهن على الملك المطلق لا يقبل وفاقا (ط) لو قضى به النكاح بينه وبين برهنه من ذوي اليد فيلزم لا يقضي لذى اليد في هذه الصورة وقيل بقضي له لأن يده دليل على سبق نكاحه فصار كما لو برهن بتاريخ سابق صريحا (ص) على قول من يسمع بينه وبين ذي اليد ولو برهن بالخارج بعد على انه تزوجها قبل ذي اليد يقضي للخارج ولو برهن على نكاح امرأة ليست بيد أحد وقضى له ثم برهن آخر على مثله لا يحكم له إلا بما رخص سابق والخارج مع ذي اليد ولو برهن كل منهما أنها تزوجها مطلقا ولم يذكر انه تزوجها قبل يحكم للخارج لأن ذي اليد ولو ذكر كل منهما أنها تزوجها يحكم لذى اليد وهذا القاضي قاله على دعوى المالك فان الخارج مع ذي اليد ولو برهننا على ملك مطلق يحكم للخارج ولو برهننا على الثراء من واحد يحكم لذى اليد وقيل لا يحكم لذى اليد مطلقا لتيقن السبب في دعوى المرأة وهو التزوج فكانه ذكر بخلاف ملك العين (جوه) شهد أنها امرأة وحده لا تقبل ما لم يشهد على العقد وقيل أشار م وح إلى أنها تقبل قاله لوقال المشهور عليه بالزنا في تزوجتها وشهدا أنها منكوبة أو قال هي امرأتى دوى منه الحمد سوى بين الآخرين فدل أنها واحدة وقيل كذا (كفو) (وق) (ط) ادعى أنه تزوجها وشهد أنها منكوبة أو ادعى أنها منكوبة وشهد أنها تزوجها بتاتيل إذا لم ينكح سبب متعين لكون المرأة منكوبة فاستوى ذكره وتركه (فمن) ادعى في نكاحها ما لم يلا تأخير وشهد أنه تزوجها في شهر كذا لا تقبل لا كذاب المدعي شهده وفي عكسه تقبل أقول هذا على مكرس دعوى ما لا العين وهذا لأن الشهادة بالنكاح المطلق شهادة بأنها منكوبة في المحال لأن حدوثه متعين فيضاف إلى أقرب الأوقات بخلاف مطلق الملك فافترا قال ولو ادعى تزوجها لأول من أمس وشهدا بزوجها أمس

في الفصل العشر في دعوى النكاح ودعوى المهر والنفقة

ودعوى الجهاز وما يتعلق به

مال الورثة لنفسه ولا يستحق ذلك إلا بالشرط ما لم يثبت الشرط عند القاضي لا يعملي له شيء

من الرجع في بيع شرح الطه أو ي ولا بأس للوصي أن يتجرع مال البني ولا ضمان عليه أن أصيب في ذلك وفي باب المصراة من يوعه وللأب أن يسافر بمال الصغير والصغيرة وله أن يدفع مضاربة وله أن يدفع مضاربة وله أن يبيع ما اشتراه والأجارة والاستيلاء وله أن يبيع وله أن يجعل ماله مضاربة عند نفسه وينبغي أن يشهد على ذلك عند ابتداء

ولو لم يشهد يجعل له الرجع فيما يذو بين الله تعالى ولكن القاضي لا يصدق وكذا اذا شاركه ورأس ماله أقل من مال الصغير فان أشهد يكون الرجع بينهما على الشرط وان لم يشهد يجعل له فيما بينه وبين الله تعالى ولكن القاضي لا يصدق ويحصل الرجع على قدر رأس مالهما وكذلك هنا كله في الوصي وكذا في موضع آخر من بيع شرح الطه أو ي ولو تصرف الأب والوصي في مال اليتيم فظهر الرجع ثم قال كنت مضار بالاب يكون لمن الرجع شيء إلا أن يشهد عند التصرف أنه يتصرف بالمضار وبهذا في القضاء حتى لا يصدق القاضي في ذلك فاما ما بينه وبين الله تعالى يجعل له الرجع

وإن لم يشهد عليه قدر ما كثر هذه المسائل في مسائل البيوع

ذكر محمد رحمه الله تعالى في آخر
أو باقل أو بأكثر فهو جائز لانه
تصرف نافع وكذا الوصي لانه
بمنزلة الأب ولا يقال بان هذا
بغلة بيع منفعة للوصي وانه
لا يملك بيع ماله للوصي بمثل
القيمة على قول الكل وباقول
من جهة على الخلاف فكذا
لا يملك بيع منفعة لانا قول
هذا ليس ببيع منفعة بل هو
اشترائه وانه يملك اشترائه غيره
في ماله فلا يملك اشترائه
نفسه وهو انفع كان أولى وفي
وصاها بغيره وبالأولية ومجموع
التواضع اذا رجع الوصي في مال
اليتيم فقال أحدهم مضاربة وتولى
في الربح حصه قال لا يصح
والربح لليتيم وان تولى المال
ليمنه ونحوه في البيع قال
ولما أخذ الأب مال ابنه الصغير
مضاربة بالنصف من رجل
على أن يعمل فيه الأب للابن
وعلى فيه الأب وربح فالربح بين
رب المال والأب نصفان
ولاثنين للابن من ذلك لانه أخذ
المال مصادرة لنفسه حيث
شرط عمل نفسه لم يكن
نصفه ان يكون الربح المحاصل
فيه لابنه وهذا قصد باطل
لانه لا يستحق الربح الأعمال
أو عمل وقد عديم ولو كان مثله
يباع ويشتري فأخذ الأب
على أن يشتري به العتلم
ويبيع والربح نصفان
فانما بدت جائز والربح بين رب
المال والابن نصفان لانه تصرف نافع في حقه وكذا

لا تقبل بخلاف الشراء فان الذم بعدا ويكره تقبل فيه اقول فان قيل التزوج قول
يكره أيضا فيجنبة ان يكون حكمه كالشراء يقال التزوج قول ملحق بالقول لانه يحضر
الشهود أولا ثم يشك فاحضوا الشهود فعمل لمحمة وترتب عليه عقد النكاح وحكم الفعل
ان الاختلاف فيه يمنع القبول فكذا اقول ملحق به قالوا لوقال المديعي ان زن منست
وشهد اذ ذلك فقال القاضي للمديعي متى تزوجت اولئك هوده متى تزوجها فثبت المديعي
وشهده ولا يقتل به دعواه (ط) امرأة يسده ادعى آخر نكاحها فاقترت للمديعي فزعم بانها
تاريخ قيل يحكم للخارج بحكم الاقرار وقيل يحكم لذى اليد فلو لم يقر بهن المخارج
على نكاح مؤرخ وبرهن ذواليد على انها امرأته ومنكوحته فبينة المخارج أولى كافي
دهرى الملك ولو برهن ذواليد انه تزوجها فبينة ذى اليد أولى وان لم يقر به
دليل سبق النكاح كذا عن بعضهم وبعضهم قالوا بينة ذى اليد أولى مطلقا
اذا البينة عين في باب النكاح فكذلك لو برهن المخارج على نكاح مؤرخ
و برهن على اقرار ذى اليد ان نكاح ذى اليد كان في وقت كذا وهو بعد تاريخ
المخرج كان ينفه المخارج أولى وقد عاينته ذى اليد اذا وافق ذواليد وقول
تزوجتها قيل المخارج ثم جردنا العقد بعد ذلك العقد فينبغي ألا تدفع بينة ذى اليد
ادعيا نكاحها وهي ليست في يد أحدهما فبرهنا بالانحياز ولم تقر لاحدهما حتى
تأقترت البينة ان ثم برهن أحدهما انها اقترت به بالنكاح حكمه كالأقترت لاحدهما
بنكاح عينا فانه بما برهننا ولو ادعيا نكاح امرأة ليست بيد أحدهما فاقترت لاحدهما
ففي المقره فلور برهن الآخر بعده على النكاح فذو البينة أولى فلو اقترت لاحدهما
برهننا فلو قضاها لأولى وان لم يقر فثابت تركت بينة أولى ولو لم تركت بينة ما اوز كيتا
قيل هي المقره سابقا وهو لا ينس وقيل لا يحكم لاحدهما ما لو ادعيا نكاح امرأة فتجد
ولست في يد أحدهما فبرهن أحدهما على النكاح وبرهن الآخر على النكاح وعلى
انها اقترت به لا ترجع بينة مدعى الاقرار اذا لا ترا ثبت بينة نكاحها وبثبت
اقرارها به فاستوت البينتان في اثبات الاقرار وقيل ترجع بينة الاقرار اذا ثبت بينة
كتابها عينا ولو عاينا اقرارها لاحدهما بعد ما برهننا بترجى المقره وما يقول بان الآخر
ثبت اقرارها بنكاح فلنأتم لكن في ضمن اثبات النكاح وهما ثبت اقرارها قصدا
كذا (ط) اقول بطلت البينتان بالتماتر فينبغي أن يبطل ما ثبت بهما وهو الاقرار بخلاف
ما لو برهننا على النكاح ثم برهن أحدهما على اقرارها فان اقرارها ثبت هنا بدينه لم يبطل
فيصير الثابت بها كتابها بخلاف ما نحن فيه فاقترقا (طع) ادعى نكاحها فانكرت
واقترت له رجل حاضر وصدقها المقره فان برهن المديعي يحتاج المقره الى البينة على
هذا المديعي يحضر هذه المرأة فلور برهن المقره بعد ما برهن المديعي بترجى المقره للبينة
والاقرار (ذ) برهن على نكاح امرأة تقول ان لي زوجا في بلد كذا وسمته أولاد فانه يحكم له
بها واقرارها لغيره لا يمنع من الحكم بينة المديعي ادعى نكاحها فانكرت ولكن لم تقر بغيره
اقترت لهذا المديعي ببيع اقرارها ولو اقترت لا نفي لهذا المديعي لا يجمع اقرارها لهذا المديعي

وصح امره به ولوجل فيه بغير
 امره فهو مضامن للسال فانه جل
 في مال الاجنبي ولم يرهن
 الاجنبي بعمله واقاضى
 بميل ابنه قصار فاصبا
 فيكون الرضخا ويتصدق به
 كما هو المحكم في القصب
 والوصى في جميع ذلك بمنزلة
 الاب قال واذا دفع العسي
 الماذون له والعبد الماذون له
 مالا مضاربة بالنصف او باقل
 او اكثر او اخذا مالا مضاربة
 كذلك فهو جائز والعسي
 المجهور عليه لا يملك ذلك
 كالأبلاك سائر انواع التجارة
 ولوجل بمضاربة فهو مضامن
 والربح له ويتصدق هذه الجملة
 في آخر باب جنابة العبد من
 المضاربة من الأصل وقد ذكر
 محمد رحمه الله تعالى في باب عمل
 رب المال مع المضارب من
 كتاب المضاربة واذا دفع الرجل
 مال ابنه الصغير مضاربة على
 ان يعمل الاب معه بالماله
 على ان ما رزقه الله تعالى منه
 فلا مضارب ثلثه وللابن
 ثلثه وللاب ثلثه فهو جائز
 الشرط وكذلك وصى الاب
 لان هذا في الحقيقة دفع ماله
 الى نفسه وإلى اخيه مضاربة
 وليرفع كله الى نفسه مضاربة
 حازر واذا دفع الى اجنبي جاز
 واذا دفع بعضه الى نفسه وبعضه
 الى غيره جاز ايضا وهذا لان
 تصرفات الاب واقعة للصغير

ولولت جهات ان عكرت النكاح وتزوجت باخر وقدمات شهود الاول ليس له ان
 خصاصها اذا خصومة تخليف بقصدته نكول هو اقرا ولو اقرت ممر بيا نكاح الاول
 بعد ما تزوجت بالثاني لم يجز اقراها ولو كان الاول ان يخلف الثاني على العلم فان نكل
 صا برقا بطلان نكاحه فالان نكاح المرأة على البتات والمحصل انه لو ادعى نكاح
 امرأة في نكاح الغير ولا يثبت له حتى يستلف الزوج والمرأة ويبدأ بيمين الزوج على
 العلم فان حلف انقطع الخصومة وان نكل تحلف المرأة بتاتان نكحت فهي للدمي
 ادعت انه نكحها فانكره ثم اخبر جازو كذا الوادي فأنكرت ثم اقرت وليس انكار الزوج
 النكاح كادعائه الشيخ وعامة في (ق) فنزوج حرة فادعاه مال مولاهم ياذن به وفات
 اذن له بفرق بينهما ما لمراده فساد النكاح ولا يصدق في ابطال المهر ويلزمه الساعة
 لو دخل بها ولو لم ينفق العدة ولو لم يدخل بها يلزمه نصف المهر وكذا القول لا أدري اذن في

(قوله ويلزمه الساعة لو دخل بها) اقول وحكم الدخول في النكاح الموقوف
 كالدخول في النكاح الفاسد فيسقط الحد ويثبت الذم ويوجب الاقل من المسمى ومن
 مهر المثل كذا في المصروفات وفيه وفي المهر فغيرها ان نكاح القربى لا اذن سيده
 وتزويج وفيها في باب النفقة اذا لم ياذن المولى في التزويج فلا نفقة لها لان النكاح فاسد
 ولا نفقة في النكاح الفاسد اهـ ومنه في غيرها والوجه في الفرع المذكور ان دعواه عدم
 الاذن اقرار منه بفساد النكاح والافراد قصر على المقر غير متعد فيقرق بينهما
 مؤاخذه بربهم ولا يتعدى اليها في ابطال المهر ويلزمه الساعة ونفقة العدة لعدم
 سران امراده بالفساد في حقها بل هو على حكم الهبة التي هي الاصل الزم المهر حال لو
 دخل بها ونفقة العدة ونصفه لو لم يدخل بها كذا كرول يمكن ادعائه عدم الاذن اقرا
 على السبحة تقول لا يتعدى اليه بل هو اقرار السيد فانه بعدم الاذن الذي هو مدعى
 العبد لو كان في الواقع كذلك لا يلزم السيد شيئا يلزمه معه وحاصله ان اقدامه على
 التزوج يمنع تصديقه في ابطال المهر وغيره مما هو متعلق بها بادعائه عدم الاذن لما
 انه خلاف الظاهر وهذا دعوى يجرى فيها ما يجري في الدعاوى فلا يعارض هذا
 الفرع ببعضه بعض الناس بقوله اقول فيه اشكال من وجوه ستة الاول قوله لا اقراه
 بفساد النكاح غير ظاهر فان المقرر في باب نكاح الرقيق بغير اذن مولاه انه موقوف
 على اجازة المولى لانه فاسد الثاني كان ينبغي ان تراجع المولى فان اجازها وزوج
 عليه عقد صاوان رده بطل الثالث اذا فرق بينهما بعد الدخول كان ينبغي ان لا يجب
 المهر حال لان العبد ملك المولى وهو لم ياذن بل كان ينبغي ان لا يجب اصلا قال علماؤنا
 رحمه الله تعالى وقع المكاتب على امرأة فاقضها عليه الحد كما لو فعل العبد ولا يجب
 المهر كالمحرر اذا وجب عليه الحد لا يجب المهر وان ادعى شبهة بان قال تزوجتها او قال
 كانت امة فاشترى بها فانكر المولى والمرأة يدر المحدث كما يجوز ثم ان كانت المرأة مكروهة
 يؤاخذ بالمهر حال لانه ضمان عقد الآن العقد لم يثبت لانكارها وان مطاوعة

حكم بطريق النيابة فصاودعه كدفع الصغير وشروط

كشرطه و يشترط القليلة من
مع المضاربة كانت المضاربة
قاسدة لانه يخل بالقليلة واذا
فقدت فليمثل على المضارب
في مال الايمن بنحوه الاب لان
العامل ونحوه وفي فتاوى
الامام ظهير الدين ولو شرط رب
المال حمل نفسه مع المضارب
لا يجوز المضاربة وسواء كان
المالك حائدا او غير حائدا اذا
شرط عمله مع المضارب لاصح
المضاربة وذلك كالأب أو الوصي
اذا دفع مال الصغير مضاربة
وشترط حمل الصغير مع المضارب
لا يجوز المضاربة فاذا لم يكن
العائد مال الصغير لم يشترط عمله مع
المضارب فاذا كان العائد من
غيره وان باخذ المال مضاربة
بنفسه وذلك كالأب أو الوصي
اذا دفع مال الصغير مضاربة
وشترط حمل نفسه مع المضارب
يجزى من المصداق المضاربة
وان كان العائد من لا يجوز
ان ياخذ المال مضاربة فشرط
حمل نفسه مع المضارب تفقد
المضاربة وذلك كما لا يخفى له
يدفع المال مضاربة ويشرط
حمله مع المضارب فان شرط
المأذون له حمل ولاه فان لم
يكن عليه دين فامضاربة
قاسدة وان كان عليه دين
جازت المضاربة فتد في حنفية
رحمه الله تعالى بناء على
الاختلاف المعروف وذكر
السيد الامام الاجل أبو القاسم

اولا ولو ادعى نكاحا ما وشهد به اربعة اهل من ذوي امانة لا يقبل
وكذا لو قال ايشان جنان مجنون فذكر بان يوشى بالثبوت لا يقبل ولو شهد
بانه ابن زن وليست وشهد الا بحول ابن زن ويؤيده ان ثبت قبل ولو ادعى انها كانت
امرأته وشهد انها امرأته او قال لا كانت امرأته لا يقبل كما في دفعه ويؤيده المعبر وبر حنفية
في فصل اختلاف الشاهدين ولو برهننا على نكاحها لا يبرح أحدهما على الآخر الا
بأحدهما ان ابا بقر اوها أو يبينه على أقراها أو يبينه في يد أحدهما أو يدخول أحدهما
بها الا ان يبرهن الآخر أنه تزوجها قبله وهذا لا يقبل كما في دفعه ويؤيده المعبر ويؤيده
فكما في دفعه بخلاف من في يده وبرهن الخارج فانه أولى لان ذلك لا يثبت عليه
وليس يمدح وكذا دخول أحدهما فانه لا يكون به في يده فلو برهن الآخر على نكاح قبله
لا يؤخذ ما لم يبرهن المال لانه لو أخذ منه المهر لولوى أن يرجع عليها لانها استعملت به
الغير بالأذن فلا شفاء في الحال لا يقيد كالمتوفى وقع على امرأة فوطئها ان تكرهه
وجوب حال الامة ضمان اتلاف وان مطالوعة لانه لو وجب لمكان لولى المختون أن
يرجع عليها لانها صارت مستعملة للمختون هذا ان ادعى نكاحا وانكرت ونحوه
لا يؤخذ ما لم يبرهن الا بقره او مطالوعة لان العقد ثبت بتصادفهما فكان ضمان
عقد لضمان اتلاف وذكر القاضي رحمه الله تعالى في المهر ان تزوج بامرأة بلا إذن
واله وادخل بها وبلغ الاب فرد نكاحا لا يجب المهر كالعقل ان المرأة لم تزوجت
نفسه امتنع العلم بان النكاح غير نافذ فقد رخصت بطلان حقه اه كذا في البرازية
وان كان التبرع من قبل الدخول فيدفع ان لا يجب شي أصلا كما هو الظاهر الرابع ان
ان قوله ولا يصدق في ابطال المهر لم يثبت في ذمته لان ثبوته موقوف على اجازة المولى
انتفاء او اذنه ابتداء ولم يثبت ذلك ولا يقبل قول المرأة في ذلك لمساقي من نفوذ قولها
على المولى وتول الغير على غيره بغير ولاية شرعية غير نافذ الخامس قوله ولما نفقة العدة
هذا لا يناسب قوله لا قراره بفساد النكاح لان المتقول كما في جامع الفصولين وغيره
أن النفقة في النكاح القاسد ولا في المدة منه اه السادس لا يظهر وجوب المهر
المسمى به اه قوله لان المقر في النكاح الفاسدان الزوج فيه بعد الدخول والاقول
من المسمى ومن مهر المثل واقول ايضا قالوا في باب نكاح الرقيق أو نكح بغير اذن فان
لم يدخل فلا حكم له فلا يخلو اما ان يفرق بينهما المولى أو يوجب النكاح فان فرق بينهما فلا
مهر عليه حتى يعتق لانه دين لم يظهر في حق المولى فصار كدين غيره العبد وان اجاز
المولى بعده فالقصاص ان يجب مهران مهر بالدخول ومهر بالاجازة كما في النكاح
القاسد اذا جده صحها وفي الاختصان لا يبره الا المسمى لان مهر المثل لو وجب لوجب
اعتبار العقد وحيث يجب بعقد واحد مهران وانه يمتنع كذا في المحيط وقبره انتهى
فهذا غير خلاف ما ذكر في جامع الفصولين وغيره فيحتاج الى الجواب اه وقد
علمت الجواب فتأمل فان المذكور خارج عن نحن فيه اذا تأملناه والله تعالى أعلم

رحمه الله تعالى في قوله يا المثل لا يرى لوصي في هذا

لصبي مالا مضاربة وهو قير
ماذون له فذهب ليصرف
فهلك في الطريق فحب الدينة
على عاقلة وبالمال في مضاربة
الاصل وقد كتب في مسائل
الضمان من فوائد في الفضل
الكرام في رحمة الله
(في مسائل المزارعة)

ذهب شيخ الاسلام على
الاسيديابي رحمه الله تعالى
في شرح كتاب الوديعه في اثناء
مسئلة ايداع الصبي مقيما
عليه لاني حقيقة ومجدرهما
الله تعالى ان من دفع الى
صبي ارضا مزارعة على ان البذ
من قبل الصبي . فكانت
المزارعة فاسدة والزرع كله
للصبي ولا يضمن نقصان
الزراعة لان النقصان حصل
بسبب طرب الارض ذكر محمد
رحمه الله في باب مزارعة الصبي
والعبد من مزارعة المسبوط
واذا دفع المهر الى الصبي المجهور
عليه او الى العبد المجهور
عليه او ضا وبذر مزارعة
بالنصف ستعقد مزرعتهما
نخرج الزرع وسلم العامل من
العمل فالخارج بينهما على
ما شرطا لانه اذا سلم العبد
او الصبي صار هذا العقد في
عاقبته نافعا محضا في حقهما
فينفذ استحقاقا ولو مات العبد
في عمل الزرع بعد ما استقدم
الزرع فصاحب الارض
بسبب العمل ولا يسببه لانه لما

فهي من برهن لتبين ان الاخر غصبها ولو برهننا بالاسبق نأخر في المرأة تسئل فهي لمن أقرت
له ولم تقر لاحدهما ولا كانت في بيت أحدهما ولا دخل بها أحدهما فيفرق بينهما وبينهما
اذا لم ترجع لاحدهما ولو لا أحدهما يدو أقرت للآخر فهي لذي اليد لان أقر أحدهما لا يطل
حق الآخر عن السخدي رحمه الله لو تنازعا ولو برهننا فهو على وجوه فلو كانت في يدهما
او لا بد لاه . دهما او ارضا سواء ولم يورثا لا يحد بينهما أحدهما لانهما استويا في الحجة
ولو ارضا سواء ولا دهما يد فهي له لترجحه باليد ولو ارح أحدهما الا الآخر فالأمر
أولى لان نكاح المورث باع من وقت التنازع لا يحد بينهما الا الآخر ولو ارضا سواء
للأسبق ولو لا أحدهما يد ولا آخر نأخر في الأول اذ كل منهما يفتي بالمأثم جهة
واحدة فبذلك يدل على سبق ملكه فلو أقرت لاحدهما وللآخر نأخر في القرعة اذ
الافراد كيد وكذا لو ارضا سواء وأقرت لاحدهما فهي له ويفرق بينهما وبين الآخر ولو لم
تقر لاحدهما لفرق بينهما وبينهما لاستويا فلو كان قبل الدخول لا يحد على أحد
الزوجين بشئ من المهر ولا يلزمهما العدة كذا (فو) وفي ما برهننا في النكاح فلو كانت
في بيت أحدهما او دخل بها فهي له اذ دخوله ونقلها الى بيته دليل سبق حقه الا اذا
سبق تاريخ الآخر فيثبت سابقة اعتبار دليل سبق عند التصريح بالسبق ولو لم تكن في
بيت أحدهما ولا دخل بها فلو وقتا فالأول أولى ولو لم يورثا أو وقتا سواء فنزعت بينهما
أولى ولو زكيتا ثبت للمراة فلو لم تقر لاحدهما فرق بينهما وبينهما ولو أقرت لاحدهما
بالتقدم فهي له الا اذا سبق تاريخ يحد بينهما الا الآخر وهذا لان العمل باليدتين متعذر فسبقها
وبقي تصديق أحدهما معها فيثبت النكاح بينهما بامتدادهم او هذا كله فهاذا تنازعا
حال حياة المراتم او ما بعد موتها على وجوه ولا يعتبر فيه الاقرار واليد فلو ارضا فهي لمن
سبق تاريخه ولو لم يورثا او ارضا سواء فهي له ما يجب على كل منهما نصف المهر وورثاتها
او تزوج واحد والفرق بين حياتها وموتها ان تعرض في حياتها هو المراهة وهي لا تقبل
الشركة بينهما او العرض في موتها هو الارث وهو مال يقبل الشركة فان ولدت ثبتت
نسبه منهما ما ورثت من كل منهما او ثابن كامل اذا البتة ولا تقبل اجملة (فمن) وفي (فمن)
ادعى انها امرأته وحل له رقات كانت امرأته ولكن طلقها وتزوجت بهذا الثاني وهي في
يده ويدهي الثاني انه تزوج . هو ينكر نكاح الاول ومطالبة فعليها اقامة بيعة الطلاق فلو
لا بيعة لها وحلف الاول على الصلح يفرق بينهما وبين الثاني (هذه) ادعى نكاحها
فقاتل من منك وحده ذي يوذ ولكنه غاب فأنه يورث بموته فتزوجت بهذا . هي فهي
للدهي اما لو قالت من زني ابن مدعي دوم لكن ليس ازين ازان أول يوذم فهي للثاني ولو

(قول له من منكوحة) أي كنت منكوبة المدعي الخ (قوله اما لو قالت من زني الخ)
معناه ان امرأة المدعي الثاني لكن قبل الان كنت امرأة المدعي الاول فهي للثاني
والفرق انها في وجه الاول أقرت للاول وذكر وجهها لانه لا ينعقد معه نكاح الثاني
فكانت للاول ولا كذلك في الوجه الثاني لانه لا يلزم من كونها كانت زوجة للاول

واليد ضمان القيمة سواء هلك

وقع اليه يدوا وادوا ليعمل له

فصار غاصبا به والعبد يفتن
بالغصب سواء مات بالعمل
الذي استعمله فيه أو غيره
والمخارج يكون كله لصاحب
الأرض طيبه لانه لما
ضمن فيه العبد ملكه
بالضمان من وقت الاستعمال
فتبين انه انما حصل كسب
هبة فيكون له او قال بان
الدفع والمثمن لم يصب بقي
المخارج على ملكه وان مات
قبل المضي للموت عمل
المراعاة لما استعمله واربع
فأزوح بينهما على ما شرط
طيب لهما لان هذا تصرف
فانح في حق المصلي وتصرفات
المصلي المجهورة على ما هو منها
فانح بعضه ينفذ وعلى عاقلة
صاحب الأرض دية المصلي
لان غصبه وان لم يتحقق لكن
قد تسبب لثامه على معنى انه
لو لا استعماله في هذا العمل
لما مات فينزل فالتأثم لدماء
فان التسبب على التأثم ينزل
منزلة المباشرة اذا كان متعديا
فيه في حق وجوب الضمان
على ما عرف في كتاب الديات
ولو مات حيا فانه لا يضمن
لانه لا تسبب في حقه وتضيقه
من الزوج لورثته لانه لا يملك
كسبه باداء الضمان به
وكذا في الحكم في المعاملة في
التبعية قال ولو كان البذر من
العبد والمصلي كان المخارج
للمعامل ولا شيء لرب الأرض من

ادعى نكاح صغيرة وقال زوجها قاضي جند ولم يذكر القاضي ولا نسبه لاصح
الدعوى ويقتضي ان يذكر هل للصغيرة ولي أم لا وهل لقاضي جند ولاية تزويج الصغار
وفيها يوم الموت لا يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى ان اباها مات يوم كذا وحكمكم به ثم
ادعت امرأتها في هذا الميت انه تزوجها بعد هذا التاريخ ببيع وبيعت نكاحا ويوم القتل
لا يدخل تحت القضاء حتى لو ادعى انه قتل اباها يوم كذا وحكمكم به ثم ادعت بعد هذا التاريخ
بيوم ان اباها تزوجها لا تسمع (شي) ادعت نكاحا في ربيع كذا وادعت المهر في تركه
والورثة يبرهنوا ان مورثهم مات في صفر فلا تقبل بيعتهم لانهم اثبتوا الموت والموت
لا يدخل تحت الحكم (قطة) قالت تزوجت زيد ابصمما تزوجت مهر اوها يد صيان
النكاح فهي لزيد عند س رجه الله به بقي وضد موح هي لمرءة في دار رجل
يدعي انها امرأته ونسارح يدعيها وهي تصدقه قال قول رب الدار فصد موح ان اليد
ثبتت على امرئ تحفظ الدار كافي المتاع برهن انه تزوجها وبرهن على رجل منكر انه
تزوجها فالبينة بينة الرجل قال لامرأته فلان تزويجك قبلي وطلقك ثم تزوجتك وانكرت
المرأة العلق لا يفرق بينهما فلو حضر القائب حكم بها لو ادعى النكاح ولو انكرت
نكاح الاول لم يصدق عليها وهي الثانية ولو صدق الاول الثاني في النكاح والطلاق
وانكرت المرأة الطلاق تطلق ادعت نكاحه وانكر اخذها بعضهم انه يحلف بالله
ما هي بزوجتي في فان كانت زوجتي فهي طالق بائن اذا لم ينكر في النكاح صدقها
وبه بقي ولما يحلف بالله وبالطلاق ايضا واذا كنه في يمينه فتبني معلقة لاذات زوج
ولا مطلق (خ) برهن على نكاحها وبرهن ان اخنها امرأة المدعي وهو ينكر بقضي
بنكاح الحاضرة للدي لا ينكاح الف ثقة عند ح رجه وكذا البرهن الحاضرة فان
المدعي امر بنكاح القائمة فلا يتوقف القاضي ولا يحكم بنكاح الحاضرة استحسننا برهن
على نكاحها وبرهن انه تزوجها او يثبتها فانكح ما مر في الاخت صدق ح رجه ولو
برهن انه تزوجها ودخل بها او قبلها او سها بشهوة ففرق بين الحاضرة وبين المدعي
ولا يقضي بنكاح الغائبة قالت تزوجت هذا امس ثم قالت تزوجت هذا منذ سنة فهي
لذي الامر ولو شهدا فافراهما لهما جميعا وهي تحب فقال س رجه أسأل الشهود بايها
بدأت وانقضى به ولو قالت تزوجت ما جميعا اذا امس وهذا منذ سنة فهي لذي الامر
(قش) ادعى انها امرأتها لان اباها تزوجها مني برضاها فشهدا بهذه العبارة كه جون
يدرؤي رابري داواين داختر وردها اشتاين نكاح بذر دامل نزل لانا شهدا برضاها
بنكاحا وليس بشهادة بنكاح لا محالهم يقولان نكحها بغير هذا وقيل تقبل لانا شهدا
بنكاحا وبرضاها برهن انها مدخولته بنكاح منذ أربع سنين وبرهن الاخر انها مدخولته
منذ خمس سنين وانها اقترنت به وانها في يدك لاني أولى لانه اثبت سبق نكاحه

انما لا يصح نكاحها الثاني لاحتمال المغاوبة بوجه شرعي ثم تجد يد نكاح الثاني عليها
والله تعالى اعلم

عليه لا يصح اذا كان البذر من قبلهما لان شيامن الخارج لو صار لب الارض انما صار بشرطهما وبشرطهما لا يصح ولا شي لب الارض من نقصان الارض لان هذا الاستهلاك بتسليمه فاذا امتنع العبد رجع عليه رب الارض باجر مثل ارضه ولا يرجع على الصبي بشئ اذا بلغ وفيما اذا كان البذر من العبد والصبي لومات العبد والصبي لا يضمن رب الارض شيئا لانهما عملا لانفسهما فلا يتحقق فيه الغصب ولا التسبب على التلف ولهذا قال الرمان قال الصبي او عده محبور وعليه اصد هذه الاضرار وانقص الخمر لا تاكل او قال اما كل فصد عده فبضم فة العبد ودية الصبي لانه استعمله في عمل نفسه ولو قال لتاكل انت لا يضمن لان الصبي والعبد عمل لنفسه فلا يصير الا ترمسته ملاياهما وان كانت الارض لا يتجر شيالم يلزم رب الارض ضمان بذورهما ولا غيره لانها مملكتان لانفسهما فلا يتحقق معنى الغصب في البذر ولا غيره قال والصبي المأذون له والعبد المأذون له في التجارة بمنزلة المحر في المزاوعة فلوزار ع العبد او الصبي انما فان لم يزوج حتى يجر عليه المولى او الولي فحينما كان له المأذون ان يمنع من المضي على المزاوعة كان يولى العبد والولى ان يمنع العبد والصبي

وانت كونها في يده وانت اقرارها والسكل مرجح ولو زوجها لادى آخرها امرأتى فقال ذوا ليد كانت امرأتى لكن طاعتها منذ سنين وانكر المدعي طاعتها فهي للدي تصادقهما على النكاح لا الطلاق ولو قال طاعتها لكن تزوجتها بعده وانكر ذوا ليد التزوج الثاني فهي لذى اليد لثبوت نكاحه من حيث الظاهر ولو انكر المدعي طاعتها وبرهن ذواليدانه طاعة منذ سنين وحكم بالطلاق فالعدة من وقت الطلاق اذا طلق من ذلك الوقت ثبت بالينة فتعذر بر العدة من وقت الطلاق ادعى نكاحها وقال ان زوجك طلق وان تزوجت فانت رث الطلاق فبرهن المدعي على طلاق الاول لا يقبل اثلا يحكم على الغائب فلو حضر ورهن على طلاقه قبل ثم ينتظر لو برهن على التزوج بعد مضي العدة ثبت النكاح ادعى نكاحها بتزويج أبيها حال صغرها وشهد انه قال زوجت بنتي الي بركي المماسة كذا من فلان لكن لا تعرف بنته بوجهها تقبل شهادتهما على النكاح ثم يزوج المدعي ان يبرهن ان بنته الكبرى المماسة بذلك اهذه ليحكم عليها بنكاح فلوقالت انها بنته الكبرى وصديق المدعي يحكم بنكاحها ولو شهد انه زوج بنته منه ولا تعرفها بوجهها فالولي يمكن له الابنت واحدة تقبل زوال الجمالة ولو شهد انه زوج بنته عاتقة وليس له هذا الاسم الا واحدة ولا يعرفها بالشهود بوجهها يبرهن الزوج ان بنته التي بهذا الاسم هي هذه البالغة ولو برحت على رد النكاح فصد بالبرغ وبرهن الزوج على سكوتها تقبل يشهد انها ثبت الفعل وهو الاياه اقول بضم في ان تقبل بنسبة الزوج لانه ثبت حدوث الملك ولهذا قلنا القول قولها فصد عدم البينة خلافا لفروجه الله فعلى لانها تنكر حدوث الملك فالائق ان يكون المذكور مذهب زفر ما ذكر يكون القول له والينة للراءة عندنا وله وجه قال ادعت نكاحها فذكر ثم تصادقا على ان النكاح كان لا يثبت النكاح لانهما في الابتداء لم تصادقا فكم مازن وشو يتم بثبت النكاح ولو وقع التصديق في البيع بان ادعى الشراء منه فأنكر ثم تصادقا عليه ثبت البيع اذا وجد القابض اذا ابيع بنعقدتها ما دون النكاح اقول قوله ثم تصادقا على ان النكاح كان يدل على سبق النكاح ينبغي ان يحكم بينهما بنكاح والمحال ان النكاح لا ينقضي بمجرد التصديق بالاسبق عقد بخلاف البيع ادعى نكاح امرأتان زوج جواقام شاهدا واحد اجمالا بينهما وبين الزوج وفي غير ذات الزوج لا يحتاج الى اجماله ويحتمل سبيلها الى ان يضر الزوج جولو تساقع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وقصاده وبرهننا تقبل بينة الفساد لانه يثبت ما لم يكن ثابتا ولو كان مدعى الفساد هو الزوج ثبتت سرقة الوطء باقراره ومضى قلنا بينة الفساد سقطت نفقة

(قوله ادعى نكاحها وقال ان زوجك طلق الخ) وفي الزاوية في الثاني هـ مرقده وى النكاح ادعى عليها ان زوجها الغائب طلقها وانقضت هـ دتها وتزوجها فانقرت بزوجية الغائب وانكرت طلاقه فبرهن عليها بالطلاق بقضي بانها زوجة المحاضر ولا يحتاج الى اعادة البينة لانها حضر التسايب هـ وهو خلاف ما ذكرنا

ان يمتنع من المضي لم يكن للولي والولي ان يمنع ثم اذا باشر المحرم

منه وحينما لم يكن الحرام البالغ
بنفسه ان كان البذر من قبله
ان يمتنع وان كان البذر من
قبل العامل ليس له ان يمتنع
لانه لا ضرر فيه فلا يبطل ذلك
العقد بحجر المولى على عبده
وكذا الصبي المحرم بحجر عليه
ابوه او وصيه وكذا العاملة
هناذا اذ حر على العبد الماذون له
والصبي الماذون له فلم يحجر
عليه ولذنه نساء اوصى
مزارعه عن العمل بعد العقد
اوصى من العقد قبل العقد
كان نفيه باطلا ولهما ان يعقدا
ويجملان هـ هذا حجر خاص ورد
على اذن عام فلا يعمل لان
الدليل المطلق يكون دائما
حينئذ لا يعمل بالحجر قيام
دليل الاملاق قال واذا اشترى
اصبي التاجر ارضا ثم جرحه عليه
ابوه فدفعهما الى رجل بالنصف
برزعهما يذره وعلمه فعمل على
ذلك فالحجارج للعامل وعليه
نقصان الارض وان لم يكن
في الارض نقصان كان الحادج
بينهما على الشرط استسنافا
لما ذكرنا ان تصرف الصبي
اذ لم يكن فيه نقصان يعود
نافعاً لمعاذولو كان البذر من
قبل الدافع كان الحادج للعامل
وعليه فم البذر في الزوجين
يعنى سواء كان في الارض
نقصان او لم يكن ويغرم نقصان
الارض مع ضمان البذر وان
كان فيه نقصان وكذلك لم
تفزع الارض شيلا لان الضرر هنا اظهر وهو اتلاف مال الصبي

العدة اذا القاسد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كيف ما كان اذا القاسد ينفى حمل
الوطاء لا يثبت النسب ادعى نكاح امرأ بعد آخر تقول ان الذي اليد فصحها المدعى من
دهو اصيل مال يصح ويكفر خطا لو كان بلفظة البراءة (هد) ادعى نكاحها وهي
تذكر فصاحته على مال ليرثك دهو ابا جاز خلعاً في جانبته بناء على زوجه وبذلك لا يلبس لدفع
الحضرة وفي جانبها لو ادعت نكاحه فصاحته اصيل مال لم يجز به واقعة ادعى نكاحها
فاذ تلعت مع انكار هل يصح المخلع وهل لها ان ترجع ما دفعت ما عرف الصلح من انه
خلع في زوجه الخ بشر ان انه يجوز وقال بعضهم ينفى ان لا يصح المخلع اذ النكاح لم يثبت
فكيف يصح المخلع ولما ان ترجع ما دفعت لاخذ به غير حق بخلاف الصلح اذ الصلح من
دعوى النكاح يجوز بخلاف المخلع (فص) ادعى نكاحها وانكرت وقد رجعت بانكر
فاختلعت مع المدعى لا يحتاج زوجها الى تجديده العقد ولا الى العدة من المدعى ولم يصح
هذا المخلع لما رواه اقدمها على الاختلاف وان جعل ما قرا ونكاح ولكنه لا يصح في
حق الزوج فعمل المخلع وان اقدمها على المخلع انما يصير اقراراً بنكاح لم يصح
بخلافه وهما صحت بانكار النكاح فلا حكم للدلالة مع الصريح (قد) مردى زيد يكرى
رادعوى كرد صلح حكروند على ان يقتل من المدعى لم يجز هذا الصلح (بس) ادعى
نكاحها فانكرت فصاحته على امانة على ان تقر بذلك فاقرت باقرارها وزم المال
وهذا الاقرار كانشاء النكاح اذ الاقرار المقرون بالعرض غليل مبتدأ فان من قال لا
أقرى بهذا الاقر حتى اعمليك مائة كان بيعاً حتى لو قال الى المصادم لم يجز فاذا جعل هذا
الاقرار كانشاء النكاح فلو كان عنده شاهد صحيح النكاح ديانة وقضاء والا فلا وهو الصحيح
وهذا كالأحكام بنكاح يشبهه ووزوره نفذ حكمه ظاهر او باطنا عند ح ويحصل كانشاء
النكاح (كهم) ادعى نكاحها فانكرت وأقرولها فصاحته على امانة على ان تقر
بالنكاح صح فلو وجد بينته على أصل النكاح الاول لا رجوع في الماسة لانها كزاد في
المهر ولو ادعت على زوجها مالا فاعلى مال فانكرت فصاحته على امانة على ان يقر بالطلاق
جاز ولو وجدت بينته على الطلاق الاول على مال فلها ان تسترد بدل الصلح (قد) برهن على
نكاحها ولم تظهر هذه الشهود حل لسان تتزوج بانكر (فص) في هذا الصورة لو قال
المدعى كروا ديك ارم هل يحل لها التزوج بانكر لو اهل القاضي المدعى اياها فالحكم
تلك الايام لا يحل لها ذلك (فقط) انكرت نكاحه فبرهن عليه لا نفقة لها ومن هذه
المسئلة يخرج جواب كثير من المسائل (دهوى المهر) (قد) ادعت مهر المثل ثم
ادعت المسمى يقبل اذ المسمى يتصور بعد ثبوت مهر المثل في نكاح واحد بان سعى
بعد نكاح بلا نسبية ولو ادعت المسمى ثم مهر المثل لا تقبل (ن) مات فادعت امرأته على
ورثته مهرها تصدق الى مهر مثلها قال (ث) لو بنى بهما يمتنع منها مقدار ما جرت العادة

(فوقه مات فادعت امرأته على ورثته مهرها الخ) وفي فتاوى قاضى خان من الرضا يا
واداء المهر فان ادعت المرأة مقدار مهر مثلها يدق اليها مقدار مهر مثلها اذا كان النكاح

الوجهين ثم المخارج يكون كله
 للعامل لان دفع النبي لم يصح
 فصاروا سببا ارضه وبشره
 فيضمن فيه بذره ونقصان
 ارضه ان كان هذا الجملة في
 مزارعة المسوط وفي مزارعة
 فتساوى اقتاضي الامام
 ظهير الدين رحمه الله تعالى
 الصبي الماذون له اذ ادفع او
 اخذ اقليل معاملة بشر قطعا
 فذلك جائز وكذا العبد الماذون
 له فان حر عليه المولى او المولى
 فالعامة على طاعة ساواه كان
 المخر نيل العمل او بعدد في
 متفرقات مذاوة فتاويه واذا
 مات الرجل وترك اولاد اصغارا
 وكبارا و امرأة او الاولاد كباد
 من هذه المرأة او من امرأة اخرى
 لهذا الميت فعمل الاولاد عمل
 الحر انهم ورثوا في ارض مشتركة
 او في ارض الغير بالا كارة كما هو
 المعتاد بين الناس وهو لا الاولاد
 كلهم في عيال المرأة يتعاهدوا
 احوالهم وهم يرزقون
 ويعيىعون الغلات تكون
 مشتركة بين المرأة والاولاد او
 تكون خاصة للزواجين فهذه
 المسئلة كانت واقعة الفتوى
 فانفتحت الاجوبة انهم ان زرعوا
 من بذو مشترك بينهم باذن
 الباقي ان كانوا اكبارا او باذن
 الوصي ان كان البعض صغارا
 كانت الغلات كلها على
 الشرة وان زرعوا بذرا انفسهم
 كانت الغلات للزراعيين ولم
 يذكروا في فتاويه انهم اذا زرعوا من بذو مشترك بينهم بغير اذن

في التبجيل به والقول لورثة نفسه والقول للمرأة فصار ادعاه ذكرا (ن) وهما بان
 النكاح شاهدي وجوب بكل المهر والعرف شاهد على قبض بعض المهر فيعمل بهما
 وقبل لو صرح بانكارا القبض وقال لم اقبض شيئا فاقول قولها اذا النكاح دليل يحكم
 على وجوب كل المهر والنكاح والموت دليلان محكان على تقرير ذلك الواجب والبناء
 بهما ليس بدليل يحكم على قبض بعضه لانه قد يثبت بها قبل تبجيل شيء من المهر فيكون
 القول لها وهذه المسئلة تنويز ما ذكره (نقلا) انها لو امت كل مهرها بعد موت زوجها
 وبرهنت على اقراء الزوج به لا يسمح اذا الظاهر انها لا تسلم نفسها الا بعد قبض بعضه
 وكذا الظاهر واستدل بما في (جمع) انها لو سلمت نفسها ثم اختلفا في المهر يقال
 لها لا بد لثان تقرى قبض شيء من المهر والا تضمنت عليك بالعرف اذا الظاهر انها لا تسلم
 نفسها الا بعد قبض بعضه اذا الظاهر انها قبضت الدسيمان وهو من الصداق (فت)
 ادعت الثامن مهرها على ورثة زوجها تصدق الى تمام مهر مثلها عند خ لان
 مهر المثل يحكم عند من شهد به في القول (عده) ادعت مهرها على وارث الزوج
 وانكر وارثه يوقف قدر مهر مثلها ويقول القاضي لو ادعته كان مهرها كذا الم اعلى من
 ذلك لقال لا قال كان كذا او ناقلة في المرة الاولى الى ان ينتهي الى مقدار مهر مثلها
 (بس) ورثتها لو ادعت على ورثة الزوج المهر فاقباله لا يقضى بمهر المثل عند (ح) لو تقدم
 العهد بحيث يتعذر على القاضي الوقوف على مهر مثلها اما لو لم يتقدم العهد يقضى
 بمهر المثل عند ايضا (صر) لا في حنيقة رضي الله عنه مارية في مسألة اختلاف ورثة
 الزوجين في المهر الا ان يختلفا بعد تقادم الموت لانه لا يمكن القضاء بمهر المثل في موت
 تقادم اذا المهر يختلف باختلاف الازمنة وهذا ليس بشئ لانه اذا لم يكن القضاء بمهر
 المثل لا يشهد الظاهر لاحد فاقول يكون لورثتهم لكونهم مدعي عليهم كما في سائر
 الدعاوى اقول قوله وهذا ليس بشئ الخ لوجه له لانه هو مرد القائل بعينه لان مراده
 ان التقادم حكمه كما قال واما غير المتقادم فيمكن فيه محكم مهر المثل فطريق ح
 تصح في المتقادم لا في غيره فلا وجه لقوله وهذا ليس بشئ قال والاصح انه لا خلاف
 هنا انما الخلاف في تزوج بلا تسمية المهر فانه لو مات أحدهما يقضى بمهر المثل ولو
 ماتا لا يقضى بشئ عند ح وهذا يقضى بمهر المثل (فح) لها ثلاثة خطوط
 المهر فادعت المهور الثلاثة على ورثة الزوج ليس لها الا الواحد اذا السبب واحد وهو

ظاهر معروف او يكون النكاح شاهدا المسائل الفقيه ابو الليث اذا كان الزوج بشي بها فانه
 ينعم مقدما ما جرت العادة بتبجيله ويكون القول قول الورثة في ذلك التقدير يكون
 القول قول المرأة فيما زاد على المثل الى تمام مهر مثلها اه كلاءه الغزى وهو عين ما هنا
 (قوله بعد موت زوجها) اقول قال الغزى في متنته تنوير الابصار وموت أحدهما
 كما يات في المحكم قال في شرحه الخ الفقايد اي الجواب فيه كما يجواب في حال حياتهما
 حال قيام النكاح في الاصل والقدرة لان مهر المثل لا يسقط اعتبارا بموت أحدهما

فيه وينبغي ان يكون لازما حتى لانهم ان خصوا بالزوج ولو زعموها

الوصى والباقيين كيف المحكم
يكن الخارج لهم وفي القسوى
الوصى اذا اخذ ارضا البني
مزاوعة ان كان البنون من جهة
البنيم لا يجوز ان كان من جهة
الوصى يجوز لانه لما حله ليدبر
على نفسه يصير مستأجر ارض
البنيم ببعض الخراج والمزاوعة
الوصى ارض البنيم من نفسه
يجوز ولوجه بل البذر على البنيم
يصير اجرا لنفسه من البنيم وانه
لا يجوز زوايت في فواقد في
حقوق الكبير وجهه الله تعالى
سئل عن ايتام لهم وصى ولهم
ارض هل للوصى ان ياخذ
ارضهم مزاوعة قال نعم ياخذها
مزاوعة كما ياخذها غيره ويشهد
بصدقه المزاوعة انه ياخذها
مزاوعة وروايت في وصايا المنتقى
بهذا القطف ولولن وصى البنيم
زوج بغير البنيم واشهد عند
الزواج انه ضامن لغيره وانه
استأجر الارض من نفسه فان
كان ذلك خير للبنيم فاجب لاجل
الزواج للبنيم وهو كوصى
اشترى من مال البنيم خادما
فان كان الخن خير للبنيم اجزته
وان كان الخادم خير للبنيم لم
اجزله لانه لنفسه ولو استقرض
مذراة للبنيم وزوج في ارض نفسه
فانزع للوصى والقول قوله اما
اذا زوج بغير البنيم في ارض
البنيم لم يصدق انه يذره لنفسه
وفقد كذا ناهه المسائل على
سبيل الاستقصاء في فصل
تصرفات الاب والوصى من كتاب الفصول

نكاح هذه المراتب اختلاف الاشهاد لا يوجب التعدد كالواضعي فثنين أو ثلاثة أو اثنان
بسبب بيع هذا منه لا يجب الاثني واخذوا ان احتمل انه باع ثم شري ثم باع ومع هذا
لا يعتبر هذا الاحتمال وكذا النكاح قالت فكمحتى بكذا اقرو وقال فكمحتى بكذا ادساروا
ثبت النكاح ويجب مهر النسل لانها ما انفقال في النكاح واختلاف في المهر فثبت
النكاح ومهر المثل واختلف المشايخ انما بما يقال فانهم يوجب مهر المثل أم يوجب مهر المثل
ثم إنه انما ادعت مهر المثل وقالت تزوجتني على شيء صحيح الدعوى اذ اني مجهول
فكمحتى لم يسم شيئا ادعت المهر المسمى في التركة وهو ما تم ادعت ان زوجها زادها
مائة أخرى لاصح دعوى الثاني لانها ما قالت كان الزوج بمائة فقد أقرت ان كل المهر
مائة فاذا ادعت ان زيادة مائة هي اصل العقد ظهر ان المائة الاولى لم تكن
كل المهر بل كانت بعض المهر فتناقص وقال بعضهم تصددها اهلها لانها تصددها المائة
يحكم وزن المهر المائة الاخرى يحكم انه وادى في الزمان الماضي قالوا وبهضة زيادة المهر
تدبر ان طريق محبة الزيادة في الزين ليس من حيث يرفع العقد الاول اذ النكاح
لا يقبل القميص وقد صحت فيه الزيادة في المهر والطريق الصحيح فيه انما هو لانه تغير
المقدم من صفة الى صفة وليس قبل التغيير حكمه كالواضع يباعا باتمام شرط المنيان في
المجلس صحيح وتغير صفة العقد لا أصله ادعت مهر اتي تركه الزوج فانكر الوترة
النكاح ومهر بنت على كل ما ثبت ولو برهن الوترة فانها ابرأت الزوج من المهر قبل
موتها واما انها لا يقبل لتناقض كالأواضعي وداعيب فانكر البيع فبرهن المشتري
فادعى البائع البراءة عن العيب لا تسع دعواه وقيل الصحيح انه تسع دعواه البراءة
كالواضعي فانما انكر ثم قال فثبت او ابرأتني يجوز كذا هذا القول اقول ينبغي ان
تسمع في دعوى النكاح ايضا بل أولى اذ النكاح ليس الوترة فيمكن التوفيق بعدم
الوقوف عليه فينبغي ان تسمع كما في فصل التناقض في (قده) انها لو ادعت
انه تزوجها بمهر حكم فانكر الزوج فبردت فادعى الخلع سماع لانه يجب حل انه
زوجها منه ابوه وهو لا يعلم كذا هذا بل أولى قال ولو صدقها الوترة في النكاح وانكروا
هذا القدر من المهر وانتمت بينة فبرهن الوترة انها ابرأت الزوج في حياته او بعد موته
تقبل ادعى على ختمه مهر اقول صاحت على دينار ولو برهن فادعى الختم ان بنتك
أبرأتني او صاحتني منه في حياتها على دينار لا تقبل بينته لانه اقر بوجوده على نفسه
ولو قال صاحتني من الدعوى لم يكن اقرا قال فقبل بينة الابرا لا مكان التوفيق بان
يقول ابرأتني في حياته لكن لما ادعيت فانها صاحت من دعواه ادعى ابرأة المهر
فصالت عدلت مرتين فلو برهن على العقد الثاني بمهر كذا تقبل وتثبت البراءة من
مهر واحد (خ) ادعت مهرها فقال الزوج مرأتنيها وقال مرأتنيها الى ابيها لم
تتناقض الادلاء الى الاب وهو يقض للبنت كاداء المهر (قش) زوج بنته الكبر وقد
خلابها الزوج وقض الاب الدستان فردده الى الزوج فطلتها فلا يجاوزها انما دفع اليه
في مهرها او بعد ابوةها وفي الحاصل لماسحق الخصومة مع الاب بقدر الدستان وفي

المسي شيامن غيره باذن ابيه
لا يجوز ذكر شيخ الاسلام
برهان الدين رحمه الله تعالى في
رهن الهدايا بقوله لا بد ان
برهن يدين عليه عبد الله ملك
الا بداع وهذا الصغير لانه نظري
حق الصبي منه لان قيام الرهن
بمقتضاه يبلغ خيفة الترامق ولو
هالك بهلك مضموها والوديعة
امانة والوصي بمنزلة الاب في
هذا الباب لما بيناه ودوى
عن ابي يوسف وزفر رحمه الله
تعالى انه لا يجوز ذلك منهما
وهو القياس اعتبارا بحقيقة
الاخياء كذا ذكر في الهداية
وهكذا ذكره من الآفة
البرخى رحمه الله تعالى في
مسئلة رهن الوصي مناع اليتيم
في وجه رواية ابي يوسف رحمه
الله تعالى في باب رهن الوصي
والوالدين كتاب الرهن وسوى
بين الاب والوصي في قضائهما
دين أنفسهما من مال الصغير
فكذلك الا يكون لهما ان رهناء
وذكره في الاسلام رحمه الله
تعالى لو قضى الوصي دين نفسه
من مال اليتيم لا يجوز والاب
لو فعل ذلك جاز لان قضاء الاب
دين نفسه من مال الصغير
يمتثل ببيع مال الصبي من
فقه والاب ملك ذلك المتبدل
القيمة والوصي لا ملك الا اذا
كان خير اليتيم قال الصدر
الشيخ حسام الدين رحمه الله
تعالى في الفتاوى الصغيرة
فيجعل على ان في المسئلة روايتين ثم على ظاهر الرواية

مهر مثلها المخصوصة مع الزوج ولو دفع الزوج الدسميان الى الاب بسدوم مثلها فرده
الاب الى الزوج فحق المخصوصة في كل المهر لمسام الزوج لانه دفع الى الاب في حالة ليس
له ولاية القبض أقول فيه نظر لثلاثة ما ذكره بين مقتضى هذا الدليل يعرف بالآمل
والحاصل ان تقرر بالتفصيل المذكور لا يتصلون الركا كذا والحق ان يجعل الصغير
مدار الحكم (خ) زوجها أمها وقبضت مهرها فخلعت وطليت مهرها من الزوج فلو
كانت الام وصية لم يكن البنت ذلك لبراءة الزوج بدفعه الى الام ولو لم تكن وصية
فلبنت أخذ المهر من زوجها وهو يرجع به على الام اذ ليس لها التصرف في مالها ودفعه
اليها كدفعه الى اجنبي وكذا المجواب فيما سوى الجدة والاب والقباض لان غيرهم
لا يملك التصرف في مال الصغيرة فلا يملك قبض مهرها ولو كان ما قد حكمه الولاية أقول
ينبغي أن يرجع به الزوج على الام فأعطاها كالدفعه رضاء فيصير لمانه كما لو دفعه الى
اجنبي (هـ) بلفت وطليت مهرها من زوجها فخلعت الزوج بدفعته الى أمك في صغيرك
وصدقة الاب لم يجز اقرار الاب على البنت ولها أخذ من الزوج وليس للزوج ان يرجع
على الاب الا اذا قال الاب هذا لا أخذت منك على ان ابرأتك من مهر بنتي ثم انكرت
البنت فله ان يرجع على الاب اذا رجعت عليه البنت كذا (و) وفي (ق) ادعى الزوج
انها لو هي المتبرع من فشهد احد هما انها امراته والآخر انها وصية فتقبل للواقعة
لان حكم هبة الدين سقوله وكذا حكم البراءة وقيل لا تقبل لاختلاف المشهد به اذ
البراءة اسقاط والهبة تملك فان الثابت ابراء الكفيل لا يرجع على المديون ولو وصية
يرجع بمادفع وكذا المديون لو قضى ثم ابراه الدائن لا يرجع ولو وصية يرجع بمادفع

(قوله أقول فيه نظر الخ) هذا الغمضي على قول من ادار الحكم على الصغير وامان
اداره على البكارة والنيابة كالبرأى وغير حيث جعل للاب ولاية قبض مهر البكر
مطلقا لا التيب البالغة فهو صحيح فانيته ان قوله ولو دفع به بسدومها محمول على البالغة
تأمل (قوله ودفعه اليها كدفعه الى اجنبي الخ) والاموال التي تدفع الى ولي المرافقة
المهر المجهل تكون لمساو مصرف وايضا الى جهازها خلص عن الضمان والا فهو دين لها
تطالب به أيها مشاءت الا ان تكون المرأة لينة فيصرف وليها تلك الاموال الى مصالحها
بأذنها وبالجهاز الذي اشترى لها الاب من مال نفسه في حال صغرها او بعدما كبرت وسيله
اليها كان لمساو لادرجوع للاب عليها جامع الفتاوى فتقاعن قاضي خان والولي هنا ليس
على اخلاصه المراد بالولي الاب والمجمل مثله فافهم (قوله أقول ينفى الخ) سياقي قريباً
في دعوى النفقة برمز (ح) خطب بنته وبثت اليها بدياً ولم يزوجها منه الاب قالوا
ما بيعت مهرها وقرأها هالك يسترده انها نظرد ذلك بجهه الاطلاق (قوله لم يجز الخ)
سلم من قوله لم يجز اقرار الاب على البنت ان الوصي كذلك فلو قال الوصي بعد بلوغ
الصغيرة قبضت مهرك من زوجك وأنفقت عليك في صغيرك وكذبته فلها أخذ من
الزوج وهي واقعة الفتوى هذا وقوله الا اذا قال الاب هذا لا أخذت منك فله ان يرجع

اذا جاز الرهن بصبر المرتن
للصبي لانه قضى دينه معه
كذا ذكر في الهداية وذكر في
الفتاوى الصغرى واحاله الى
الجامع الاصغر اذا رهن متاع
ولده الصغير بدين نفسه وقعة
الرهن اكثر من الدين فهلك
هذا المرتن فانما يضمن الاب
مقدار الدين لا ما زاد ولو كان
وصيا ضمن القيمة لان للاب
ان يبيع مال ولنه يخلط
الوصى وفي الملتقط اذا رهن
متاع ولده الصغير بدين نفسه
فهلك ضمن قدر الدين لا الصغير
ولو كان وصيا ضمن القيمة
وفي متفرقات رهن المخط ان
الاب والوصى يضمنان مقدار
الدين اذا كانت القيمة اكثر
من الدين لانه جاز اذن مال
الصغير ولما هذه الرواية
في بعض الشروح وان استدان
الوصى على نفسه ورهن متاعا
لقيم في ذلك جاز وروى عن
ابي يوسف رحمه الله تعالى انه
لا يجوز ذلك لو باعه في دينه
بعد ما رهنه منه يجوز ضمن
مثل الدين للقيم وكذلك لو
هلك الرهن في يد المرتن
يضمن مثل دينه لما دلنا وكذا
الوالد في هذا وذكر في الهداية
في هذه المسئلة وكذلك لو سلفا
المرتن على بيعه لانه ترك
بالبيع واما ملكه قالوا اصل
هذه المسئلة البيع فان الاب
او الوصي اذا باع مال اليتيم
نفرح نفسه جاز نعم المناسبة وبضمته للصبي عندهما

ومات فادعت امرأته لصبي فقالت وورثته تعلم انك لمهرا ولا نعلم قدره يجبرون على
البيان كن ادعى على الورثة ديننا فاقروا باصل الدين يجبرون على البيان وان اقروا
بدين يجبرون ايضا ومعنى المجبر ان يجبروا حتى يقرأو بمقدار المهر لقيام الورثة
مقام الزوج ولا يقبل قول الزوج اذا انشئ مستكر كذا هذا (من) قال الزوج
وهبت مهر ابي الصفة وقال ورثتها وهبت في مرضي وهبتها لقول الزوج (لط) واعتقد
على ان القول بورثتها لانه دين يختلف في مقوله واصله للحادث الى امر بالاوقات
(دعوى النقرة بلا بيان الوصف يجوز بسبب المهر) تزوجها بمائة نقرة ولم يبين
الصفة صم العقدي فلو ادعت مائة درهم مهر انصرف الى الوسط كتروى على وصيف
ينصرف الى وصيف وسط وقال بعضهم لو كان مهر مثلها مائة نقرة جدي يجب ذلك
ولورثة يشي يجب ذلك ولو كان مهر مثلها مائة نقرة جدي يجب ذلك ولو كان مهر مثلها مائة نقرة جدي
يجب تحسرون نقرة جدي ولو كان مهر مثلها مائة نقرة جدي يجب ذلك ولو كان مهر مثلها مائة نقرة جدي
يجب مائة نقرة جدي اذا زجادة تكون من جنس الزيد عليه اذا التسمية لو كانت مجهولة
في الاصل تنذر مهر المثل فاذا جهل وصف التسمية بقدر وصف مهر المثل ادعى هجرة
دنانير مجهولة فقال الزوج انجه بوده است دارم هذا ليس يجوب بالدي لانه يدي
عليها اقدر ولكن القاضي يقول للزوج برهن على ما ديت فاذا برهن لا بد ان يبين قدر

على الاب اذا رجعت عليه فيه دليل على عدم صحة ابراء الابن مهر بنته وهو مصرح
به فائدة ابراء الاب الرجوع عليه اذا رجعت لانه فروع من بذات تامل (قوله فقالت
ورثته تعلم انك لمهرا ولا نعلم قدره يجبرون على البيان الخ) أقول وبه علم المحكم في واقعة
الحال كرم مشترك نصف ملك ونصفه وقف اكل المالك جدي ثمرة مدة سنين وادعى
الناظر حصصة الوقف فقالت وورثته تعلم انه كل السك ولا نعلم قدره يجبرون على البيان
وبذلك اقيمت (قوله قال الزوج وهبت مهر ابي الصفة وقال ورثتها وهبت في مرضي
موتها قال القول للزوج الخ) قال الغزالي رحمه الله تعالى مات وفي الحاشية رجل مات وترك
مالا فادعى بعض الورثة عينا من اعيان التركة وان المورث وهبها له في حصته ونقصه
منه ببقية الورثة قالوا ان ذلك كان في المرض قال قول بكون قول من يدعي المبة في
المرض وان اقاموا البينة لا يثبت من يدعي المبة في الصحة كذا ذكره في الجامع الصغير
وذكر الشافعي في الفتاوى اراء ما تشا واختلف الزوج وورثتها في مهرها الذي كان
عليه فادعى الزوج انها وهبت منه في صحته او ادعى الورثة ان المبة كانت في مرض موتها
قال القول بكون قول الزوج لانه ينكر استحقاق ورثة المرأة المال على الزوج
واسحقاق الورثة دعوى ما كان ثابتا فيكون القول قوله الا انه يخالف رواية الجامع
الصغير والاعتقاد على تلك الرواية لانهم تصادقوا على ان المهر كان واجبا واختلفوا
في القوط فكان القول بقول من ينكر القوط ولان المبة حادثة والاصل في اضافة
الحوادث ان تجعل الى امر بالاوقات اه كلام الغزالي

البيع نظر الى ما قبله من حيث وجوب الضمان واذا رهن الابن نفسه ما ومن ابن له صغيرا وبعده تاجر لادن عليه جاز لان الاب لو قهر شقته نزل منزله شخصين واهتت عيادته مقام جارتين في هذا العقد كما في بيع مال صغير ومن نفسه مقتولى مارق العبد ولو ارتمته الرضى من نفسه او من هذين او رهن عياله يعني القيم عليهم من القيم لم يحز لانه وكيل محض والواحد لا يتولى مارق العقد في الرهن كما لا يتولاهما في البيع وهو قاصر الشقة فلا يبدل من الحقيقة في حقه المحاق بالاب والرهن من ابنه وبعده الذي ليس عليه دين بمنزلة الرهن من نفسه بخلاف ابنه الكبير وابيه وبعده الذي عليه دين لانه لا ولاية له عليهم بخلاف الوكيل بالبيع اذا ما ع من هؤلاء لانه متهم فيه ولا تهمه في الرهن لان له حكايا واحدا ولا سدا ن الرضى للقيم في كسوفه وطعامه فمن يمسها للقيم جاز لان الاستدفاع تارة للماضي او الرهن يقع ايضا للقيم فيكون كذلك ولو تاجر للقيم فادتهن او رهن لان الاولى له التجارة تشمير لمال اليتيم فلا يبعد بذا من الاوتان والرهن لانه ايضا واستيفاء واذا رهن الاب متاعا ابنا صغيرا فادك الابن ليس للابن ان يسترده حتى يقضي الدين لو قهره لانه من

المودى لتصح الشهادة وكذا لو ادعى ثمن مبيع فقال آ فجه بوده است دازم كذا (قش) وفي (خ) بحث الى امراته متاعا وبحث اليه ابو هاشم فقال الزوج ما بعته كان مهر اصدق مع عيته فلوجلف فللمرة رد المتاع ولو غاها والاتر مدله لوشليا لانها لم ترض بكونه مهر او رجع ببيعة المهر ولو ضيلا ترجع على الزوج ببيعة المهر اقول ينبغي ان يكون لها ردده - يعني هالك ترجع ببيعة المهر لو كانت اكثر لانها لم ترض بكون المدفوع من المهر فبني ان يجوز لها ردده فاعا ورد بعته هالك اتصل الى حقه قال واما ما بعته ابو هاشم لو كان هالك لا يرجع على الزوج بشئ ولو غاها وبحث الابن من مال نفسه قلها اخذ من الزوج لانه هبة لغرضي الرحم المهر وهو بعته من مال يتيه الباتة برضاها لا ترجع فيه لانه هبة احد الزوجين لا رجوع فيه الا رجوع في مال الزوج في مال يتيه الاول ينبغي ان يكون للاب الرجوع فيها عنه من ماله ولو لمالك لانه شغل سبيل العرض عن الهبة فلما يحصل غرضه ينبغي ان يجوز رجوعه (حصى النفقة) - زوج كبيره وطلبت النفقة وحى في بيت الاب بعد ذلك ذلك لو لم يطلبها الزوج بالهبة اذ النفقة - معها والاتصال حق الزوج فاذا لم يطلبها بالنفقة فقد ترك حقه وود ولا يعطى حقه او به يقى وفيل لا نفقة لها اذا لم ترض الى زوجها ولو امتنعت عن الاتصال بحق كطلب المجل فلها النفقة ولو امتنعت بخير حق ككون المهر مؤثلا لافلا نفقة لها وكذا الجرب في الصغيرة يصح مطالها والا فلا نفقة لها حتى نصير بمحال تطبيق المجمع سواء كانت في بيت الزوج او بيت الاب (ط) نصلي المجمع يتبع سنين وفي الصحيح تعتبر الطاعة (ق) ولو ابت ان تقول معه الى ما يريد من البلدان وقد اوقاها المجل فلا نفقة لها لانها لم ترض في هذا المنع فنشرت بخلاف ما لو لم يعطها المهر هذا المجل يدخل بها ولو دخل بها فكذلك الجواب عند حرج وعندهما لا نفقة لها سواء اوقاها المهر او لا وهذا يناسب ان لا يدخل بها ان تمنع نفسها المهر عند حرج لا عندهما فكذلك حقة في هذا المنع عندها لا عندهما (حس) هذا الخلاف فيها اذا دخل بها برضاها وهي بالثقة او المدخل بها وهي كارهة او صغيرة ومجنونة لا يسقط حقه

(قوله ولو امتنعت عن الاتصال الخ) قال العلامة الترمذى قال السكالي في شرح الهداية واذا اوقاها مهرها او كان مؤثلا تملكها حيث شام من بلاد الله تعالى وكذا اذا وليها برضاها عندهما وقيل لا يضر حالها بل غضير يلد لها لان التراب رب نوى واختاره الفقيه ابن البيث قال ظهر الدين الرضائي الاخذ بكتاب الله تعالى الى اسكنوهن من حيث سكنتم واتي كثير من المشايخ يقول الفقهاء لان النص مقيد بعدم المضارة بقوله تعالى ولا تضاروهن بعد اسكنوهن والنقل الى غير بلادها مضارة فيكون قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم عملا لمضارة فيه وهو ما يكون من وجائب مصرها واطرافها والقرى القريبة التي لا تبلغ مدة سفر فيقولون نقلها من مصر الى القرية ومن القرية الى مصر وقال بعض المشايخ اذا اوقاها المجل والمؤجل وكان رجلا ما موافقه نقلها اه كلام الترمذى

في منع نفسه الصغار هذا في زمانهم اما في زماننا فلا يملك الزوج ان يسافر بها وفي مهرها
اولا لقصد الناس قيل له هل له ان يخرجها من البلد الى القرية مثلا او بالعكس قال ذلك
ليس يسافر واتراجها الى بلد آخر سفر كذا (ذوق) (جس) والفتوى على ان ان يسافر
بها اذا وافها المهر لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم (عده) ليس اراجها
الى بلد آخر ولو اوفى مهرها كذا اختار الفقهاء (نه) الاخذ بقوله تعالى اولي من الاخذ
بقول الفقهاء قال تعالى اسكنوهن الاية (ح) لو زفت صغيرة الى بيت زوجه قبل
قبض المهر كان له حق امساكها قبل النكاح ان ردها الى منزلته ويعتبرها منه حتى
يدفع مهره الى من له حق قبضه وكذا الزوج ج بقت انجبه وهي صبيته وسلمها الى الزوج
قبل قبض المهر فله منه مهرته اذ لم يملك تسليمها الى الزوج قبل قبض المهر فلم يصح
تسليمه (م) الاب يدفع الصبي الى الزوج وهي لا تصلح للجماع ثم رجعت الى بيت الاب
فتمت لا بد منها حتى تصلح للجماع فلا بد ذلك ولا نفقة في نكاح فاسد ولا في العدة منه
(ذ) لو اتفق في امرائه مدة تعيين فساد نكاحه بان شهداتها اخته رضاه فوفق بينهما
فله ان يرجع عليها بما اتفق لو اتفق بغير فرض القاضي لانه ليس انها اخذت بغير حق اما
لو اتفق بغير فرض لم يرجع بشئ (ج) لو فرضها القاضى واخذتها واكثرت في بيوت زوجها

(قوله اما في زماننا فلا يملك الزوج ان يسافر بها الخ) قيد بالسر لانه يجوز نقلها الى
قرية او بلدة قريبة من بلدها لعد متحقق السفر كذا ابن ملك في شرح الجمع وقيد في
التاخر خاتمة بما اذا كانت القرية قريبة يمكنه ان يرجع قبل الليل الى وطنه وقال في
الكافي ولكن ينقلها الى القرى ابن ابي لانه لا يتحقق القرية به وعليه الفتوى وله
ان ينقلها من القرية الى المصر ومن القرية الى القرية يوافق التاخر خاتمة واذا اراد الزوج
ان يذهب بامرأته الى بلدة اخرى فان كان زوجها في تلك البلدة فله ذلك لانها امرأته
على الاجتناع والاستعانة في تلك البلدة وقال الاكل في قري مصر القرية لا يتحقق
الترية وقال في الكافي سئل ابو القاسم الصغار عن مخرجها من المدينة الى القرية فقال
ذلك بتوبة وليس يسافر واتراجها من بلاد الى بلد سفر وليس بتوبة وقال الكافي وفي
قري مصر القرية ابا ما دون مدة السفر لا يتحقق القرية وفي الخاتمة قوله ان يخرجها
من المصر الى القرية ومن القرية الى المصر ومن القرية الى القرية لا يتحقق القرية لان النقل الى ما دون
السر لا يعد قرية اه وقال صدر الشريفة به وله السفر بها بعد اداءه في ظاهر الرواية
اذا ادا ما بين تعجيله او قدرا يحمل ثلثها وقيل لا وله ان يفتي الفقهاء ابو الليث وله ذلك
فيما دون مدته اى نقلها فيما دون مدة السفر اه مولانا الشيخ محمد القزى قلت وفي
شرح الجمع لا يملك نقل من مملكتي البصار ثم قال وهذا القول يعنى النقل الى قرية او
بلدة قريبة لا يتحقق فيها السفر اقرب للقرية وهو يعنى ومثله في شرح الجمع لم يصنفه
اه مولانا الشيخ محمد القزى (قوله لو فرضها القاضى واخذتها الخ) وفي الجواهر رجل
فرض عليه نفقة امرأته بعد ما خرجت من الدار فكسب عليه نفقة نفقة ثم رجعت المرأة

وهذه بنفسه قضاء الامن يرجع
به في مال الاب لانه مضطربه
محتاجه الى احياء ملكه
فانجبه مع الرهن وكذلك اذا
دلت بقيل ان يفسكه لان
الاب يبرأ فاضايد بمباله
فله ان يرجع عليه ولو وهبه
يدين على نفسه وجدين على
الصغير جاز فان هلك ضمن
الا حصته من ذلك للولد
وكذلك الوصي وكذلك المجر
ابو الاب اذا يدين الاب او وصي
الاب ولو رهن الوصي متاع
اليتيم في دين استداده عليه
وتيسر الرهن ثم استعاد
الوصي حاجة اليتيم فصاح في
يد الوصي فانه خرج من الرهن
ذلك من مال اليتيم لان فعل
الوصي كفعله بنفسه بعد
البلوغ والمال دين على الوصي
وههنا هو المطلوب به ثم
يرجع بذلك على الصبي لانه
غير متعدي في هذه الاستعارة
اذ هي حاجة الصبي ولو استعاد
محتاجه نفسه ضمن للصبي لانه
متعدي لان له ولاية الاستعمال
في حاجة نفسه ولو فسخه
الوصي بعد ما رهنه فانه عليه
محتاجه نفسه حتى هلك عنده
فالوصي ضمان لنفسه لانه
متعدي حق الرهن بالتصعب
والاستعمال وفي حق الصبي
بالاستعمال في حاجة نفسه
فيضي به الدين ان كان قد
سئل فان كانت قيمته مثل الدين اداها الى المرتن ولا يرجع

قته أهل من الدين أدى قدر
الجهة الى المهرين وأدى الزيادة
من مال الميثم ولو كانت قيمته
أكثر من قدر الدين أدى قدر
الدين الى المهرين والفضل
للميثم وان كان لم يحصل المهرين
فأصله وهن لانه ضمان للمهرين
بتقويت حق المهرتم فيكون
وهنا عنه ثم اذا حل الاجل
كان الجواب على التفصيل
الذي فصلنا فاولاه فخصمه
واستعمله لحاجة الصغير
لوهلك في يده بضمه لمحق
المهرين ولا يضمنه لمحق الصغير
لان استعماله لحاجة الصغير
ليس بتعدو كذا الاخذ لان
له ولاية اخذ مال الميثم ولوذا
قال في كتاب الاقاربالأب أو
الوصي بضم مال الصغير
لا يلزمه شيء لانه لا يتصور خصمه
لما ان له ولاية الاخذ فاذا
هلك في يده يضمن لاسرهن
بدنه ان كان قد حل وان
كان لم يحل يكون وهنا عنه
المهرين ثم اذا حل الدين ياخذ
دينه منه ويرجع الوصي على
الصبي يذلل ما ذكرنا هذه
الجهة في رهن الهدية رجل
رهن جارية قارضة صديقا
للمهرين لا يسقط شيء من
دينه لان لبن الا لا يغير
مقوم في رهن فتساوى قاضي
خاند كرمه رحمه الله تعالى
في باب رهن الوصي والوالد من

بلاذنه يرجع عليها الا اكلت في بيته باباحته انفق على معتدة بغيره على ان يتزوجها
بعدها هذه ورضيت به انه يرجع عما انفق زوجت نفسها منه او لا وقيل انما يرجع
لوشروط الرجوع بان قال انفق عليك بشرط ان تزوجني والا فلا يرجع عليك بما
انفقك ولا يرجع لم بشرط الرجوع والاصح انه يرجع ولو لم يتزوج لان الرجوع جت سواء
شرط الرجوع او لا هذا لو انفق بشرط التزوج اما لو انفق بلا شرط ولكن علمه فانها
ينفق بشرط التزوج قيل يرجع وهو الاشبه اذا المهر وف كسروما وقيل الصبي انه لا يرجع
(مده) الاصح انه لا يرجع قال (نله) الاصح انه يرجع زوجته او لانه وشروطه هذا
دفع المهر ادم الصبي انفق على نفسها اما لو اكلت معه لا يرجع (جف) اعطى معتدة غيره
فقعة لتزوج نفسها منه بعد العدة تزوجت بغيره فله اخذ ما دفع ولا يشك ان يرجع في
القرض لافي الهبة بعد التلف وهذه الصورة تقتضي القرض والهبة غير ان اقول قول
الدافع في انه قرض فلوا دعت الهبة بحلف الدافع فان نكل فلا شيء له ولو حلف وقال
نويت به القرض فلورجعت نفسها فاني احتسبت من مهرها بصدق وتزويجى برى
ما قبضته (ذ) قال اهل في كرمي هذا هذه السنة حتى ازوجك بقى فصل فزوجها منه
فيل يجب ابره مثل عمله وهو الاشبه وقيل لا وكذا لو اختلفا فيما لعل بلا شرط الا يولكن
علم انما يعمل طمعا في التزوج وعلى هذا لولا رجل لا تراهم على حتى اقبل ملك
كذا في (ح) خطب بنته وبعث اليها بدارا ولم يزوجها منه الا قالوا ما بعث
مهر او هو قائم او هلك يستردوكذا كل ما بعث هدية فهو قائم واما المتلف فلا شيء له
فيه قالت لزوجه انفق على عاتليكي من مهرى فانفق فقالت لا احتسب من مهرى
لانك استقدمتهم بحاسب من المهر ما انفق عليهم بالمعروف (مده) على لامرأته نفقة
سنة اشهر فما ت ليس له ان يرجع كرمي حتى في الهبة تقطع بالموت وهذا قول سرح
وبه بقى ولو هلك في بيته لم يرجع بالاجماع (قشبن) في داقت دوما نفقة ايك
سأله فرس اذا باق زن وانجنته خوذادرد نفقة كرويش او كدشتن سال ليس از
نفقة دادر وان اؤانك له طليد باي احاب في اذا الهبة لا تطلب (دهوى الجهاز) (ذ)
زوج بنته وبعثها فماتت فزعم ابو هان الجهازا طارة منها ولم يبعها فانقول التزوج وعلى
الاب البينة اذا الظاهر يشهد لان رجوع اذا الظاهر انه اذا جهز بنته يدفع اليها بطريق التليل
الى بيته والزواج اطعمها بالخبز والادام على ما كان المعهود وقيل القرض من فسر ان
يتكلم بشي ففقد سقط القرض عنه بالا طعام لان الحاكم اعترض ما كان واجبا عليه
فاذا اطعمها ما هو الواجب عليه لا يتحقق شي آخر اه قاتله مع ما هنا ويمكن ان يقال
في الفرع المذ كورهنما لم يعمل لها فحصل الاحتسب على النبرع المحض لا يتحققها حقها
بالدراهم فوقع الجواهر لم يعمل لها كانت مستوفية بالا طعام واليه يشترط قوله
لا يتحقق شي آخر تنبه (قوله) اذا الظاهر انه اذا جهز بنته (الخ) وهو المختار للفقوى كما
في التقيين والذخيرة وغيرهما اذا كان العرف مستمرا ان الاب يدفع اليها تليكا
لا طارية كافي يارناوسياتي قريبا

ينص تركه الميت عند قديم
 يسبيل من انشاء حق بعض
 الغرماء دون البعض قال واذا
 اوتى الوصى بدين الميت على
 فحل جازله من باب الاستيفاء
 والوصى يسبيل من ذلك وكذلك
 لو اخبر اليقيم باذن الوصى فوهن
 وادتهن قالون ان كانت الورثة
 كلهم كبارا لم يكن للوصى ان
 يرهن من متاعهم شيئا وهذا على
 وجوه اما ان تكون الورثة
 كلهم صغارا او كلهم كبارا
 او بعضهم صغارا وبعضهم
 كبارا او الكبار غيبا وحضورا
 والرهن بدين على الميت او
 بدين استدان عليهم او بدين
 استدان على التركة في شراء
 طعام الرقيق وكسوته وما
 يجري مجرى مجرمه اما اذا كانت
 الورثة صغارا جازا في الاحوال
 كلها لموم ولا يتنه عليهم وان
 كانوا كبارا وان كانوا حضورا
 لا يجوز في الاحوال كلها التقيد
 بالولاية اصلها وان كانوا غيبا
 ان كان بدين على الميت جازولم
 يذكر انه هل يملك ان يرهن
 بدين عليهم والصحيح انه
 لا يملك لانه تصرف على
 الغائب ولا ولاية له على
 الغائب ولو كانوا صغارا وكبارا
 ان كان الكبار حضورا ملك
 بدين على الميت عند اى حنيفة
 رحمه الله تعالى لان المذهب
 عنده ان الولاية متى ثبتت
 في بعض التركة ثبتت في

من غروما لم يحزلان في الرهن ابنا من وجهه والوصى لا يكره

والبيعة الصحيحة فيه ان يشهد عند التسليم الى بنته ان اعطيت هذه الاشياء بقية عارية او
 يكتب تحققة معلومة وشهد البيعة على اقرارها ان جميع ما في هذه النسخة ملك والذى
 عارية منه في يدي لكن هذا يصلح للقضاء لا للاحتياط لجواز انه شرها لها في صغرها
 فهذا الاقرار لا يصير للاب دماثة والاحتياط ان يشتري ما في هذه النسخة ثم يبريه بنته
 عن الثمن وعن السعدي رحمه الله ان القول للاب اذا لم يستفيد من قبله فهو اعراف
 ولان العارية تبرع والهبة تبرع والعارية اذا هبتها فعمل على الادنى (عش) والفتوى
 انه لو كان العرف مستقرا ان الاب يدفع ذلك جهازا لعاوية كما في دارنا قالوا لا يجوز ولو
 كان العرف مشتركا قالوا للاب (حق) القول لزوج مع يمينته على علمه (خ) ان كان
 الاب من الاشراف لا يقبل قوله وان كان من لا يجهز البنات عنده قبل قوله (قش)
 كتب نسخة المحارز وافر الاب ان هذه الاشياء ملكة البنت لكن الشهر دلم رواه هذه
 الاشياء جملة واحدة بعد واحد لم يحزلهم ان يشهدوا بانها ملكها اقول ظاهر ما رواه
 يكتب تحققة وشهد ابنته الى ان جميع ما في هذه النسخة ملك والذى الخ يشترى الى انه
 يجوز لهم الشهادة (فقد) تزوجها وبث الهبها دارا وعوضته وزفت اليه فقارفا قال
 ما بعته كله عارية قالوا له في متاعه لانه ينكر التملك ولها اخذ ما بعته لانها
 ذهبت انه عوض للهبة فلما لم يكن هنالك يمكن ذلك عوضا فكل منها اخذ ما دفع (خ)
 لو صحت حين بعته انه عوض فكل ذلك ولو لم تصرح به لكنها توه كان هبة وبطلت
 بنتا (ش) لو استلمت ما بعته الزوج اليها فانكرها للهبة وحلف يميني ان يجوز له
 التمين لان حكم العارية كذلك وكذلك الزايف الزوج ما بعته اليه يميني ان يجوز لها
 التمين (ذ) بعث الى امرأته ثيابا ثم ادعى انها عارية صدق (قش) بعث الى اهل
 زوجته اشياء عند زفافها فنادى بـ فلما زفت اليه اودان ما اخذ منها الا ما جالس
 له ذلك لو بعث اليها على وجه التملك (ث) ماتت فالتخذت والدتها ما بقيت زوج
 المينة بقرعة الى مهرها لتذبح وتنقها فعملت وطلب الزوج حبة البقرة فان اتفقا على
 شرط الرجوع رجع رجع لولا اتفقا على له لم يذ كر القيمة لانها فعت باذنه بلا شرط القيمة
 ولو اختلفا فقيمة القول لاه المينة لانها تنكر شرط الضمان (خ) يميني ان يصدق الزوج
 لان الام تدعى الاذن بلا شرط عوض وهو ينكره فقول له كن دفع الى آخر دواهم فانفقها
 فقالوا بها اقرضتها فاعمال القابض وهبني فاقول لم بها (فضم) فزعم فقال الزوجك
 بنى واجهزها جهازا عظيما فزوج ودفع الدسيمان الى ابينا ثم ابرها لم يحجزها الا وانية
 فيه واقترابان الزوج مطالب ابا المرأة بالتجهيز فان جهز لا يسترد ما زاد على دسيمان

(قوله يميني ان يصدق الزوج الخ) اقول في مسئلته دفع الدراهم القبا بعض ممتلك
 والدافع ملك والقول قول المملك في جهة التملك واما الام فليست مملكة وانما هي
 ما دون لها بالذبح والاعطام فهي تنكر التملك وهو يدعيه وفي مسئلة الدراهم
 اتفقا على حصول التملك تأمل (قوله واقترابان الزوج مطالب ابا المرأة الخ) قلت

ولو كان الكبار وفيها ضعف في حق الكل لانه لا ولاية على الكبار في مثل هذا الموضع وان كان يدين عليهم استدان او على الصغار لم يصح في حق الكل بالاجماع سواء كان الكبار حاضرا او غائبا لانه لا ولاية له في حق الكبار في مثل هذا الموضع لان استدانته عليهم باطلة فكان الرهن في حقهم باطلا وصح بطل في حق الكبار بطل في حق الصغار لمكان الشيوع وكذا ذلك يدين استدانته على الصغار ولا تتبع الولاية في حق الصغار الولاية في حق الكبار ولو كان الرهن يدين استدانته في نفقة الزوجة فالجواب فيه بالجواب فيما اذا كان الرهن يدين على الميت سواء لان هذه استدانته وقعت لبيت معنى لم يقهان صيانة تركه ولو ورهن الوارث الكبير شيئا من مائة الميت وعلى الميتين ولا وارث له غيرهما فانهم اقرهم في ذلك بطل الرهن ويصح في دينه لان قيمته يخصص غيرهم نفسه بذلك وانه لا يملك تخصيص غيرهم للميت تتعلق حق الكل بذلك فلا لا يملك تخصيص غيرهم نفسه او في فان قضى الوارث دينه جاز الرهن واذا لم يكن دين غيرهن الوارث الكبير شيئا من مائة

مثلا وقد بعضهم الجهار بالدستمان بكل دينار منه ثلاثة دنائير من الجهار او اربعة فارجع مطالبه بهذا القدر والاسير وما زاد على دستمان مثله او قدر بعضهم الجهار بالدستمان بكل دينار منه ثلاثة دنائير من الجهار وان زاد على دستمان مثله (فقط) الصحيح انه لا يرجع شي صلي الى المرأة اذا مال في باب النكاح ليس بغرض أصلى (فقط) دفع اليها الدستمان وزن جهازا ينادو هل يحضر على ذلك قيل لا ندعو خورده دستمان جهازا تو اند مطالب يدعروا كره يدخر جهازا نكده فلزوج طلب ما دفع من الدستمان وقيل لا يحضر كما هو جواب الكتاب وهو اربعة تزوجها على انها بكر وهي ثيب هل له ان يرجع عليها بما زاد على دستمان مثله فعل قياس ما مر في (فقط) ينبغي ان يكون له ذلك تزوجها على انها بكر على زيادة مهر مثله وهي ثيب لا يجب الزيادة لانه قابل الزيادة بما هو مرغوب وقد فاقها بما هو يبغي ان يكون له الرجوع بما زاد على دستمان مثله اذ كره في (فقط) انه لا يرجع وكذا ذكر في المسئلة الاولى ان الزيادة يجب (عده) تزوجها على انها بكر وهي ثيب فالمراد

وهل مطالبته اياها بالجهاز ما لم يسكت الزوج اما اذا سكت زمانا فلا قال في البرازية ولمذا انفسا اذا لم يذكر في العقد الدستمان وزفت اليه بلا جهاز وسكت الزوج اياها لا يتكهن من دعوى الجهار بعده لانه لما كان محتملا سكت زمانا يصلح للاختيار ولان اقرض لم يكن الجهار اه كلامه والله تعالى اعلم غرضي اقول قال في السير نقلان المبني بالجهة وجعل زفت اليه امراته بلا جهاز وله مطالبة الاب بما بعث اليه من الدناير والدراهم واذا كان الجهار قليلا له المطالبة بما يليق بالمعروف يعني اذا لم يصح بما يليق بالمعروف فله استرداد ما بعث والمعتبر ما يقتضى لزوج لاما يقتضى لاولسكت بعد الزفاف طو بلا ليلس له في الاستحسان استرداده منها وعليه القوي اه (قوله) وقد بعضهم الجهار بالدستمان بكل دينار منه ثلاثة دنائير الخ) قالت وفي القوائد التاجية قال بعد ان علم بعلامته فب على فتوى ابي اليسر يلزم لكل درهمين الصدقات خمسة دراهم وبقي ثمرة مرقح وقال مثل برهان الدين السيد عن تزوج امرأة وبعت اليها ثلاث الاف مهلا وابوها فتى بعثها الى الزوج بلا جهاز هل لزوجها ان يطالب اياها بجهازها بقدر ثلاثة الاف درهم قال نعم وبه افتى جلال الدين الريني فعرفي قلت وبه بقي انتهى كذا المولانا شيخ الاسلام القرني (قوله) تزوجها على انها بكر وهي ثيب الخ) اقول ولو اختلفا فادعت انه وجدها بكر لو ادعى انه وجدها ثيبا لم اجد في كلامهم في هذا المثل وانما وجدته في ايمان البرازية في الثالث في المتفرقات قال حلف لا يجد امراته بكرا فاقول له خيب ولا يصحث ولا يملك لها اقامة البينة على ذلك الا اذا اقر او انكحل من الحلف عند الحماكم فراجعهم وتامل واقول وكون القول قوله في مسئلة البينة لا يدل على ان القول قوله في غيرهما بل ينبغي ان يكون القول قولهم لان الاصل البكارة اذا كان فيه الزام الزوج جريادة عما يدعيه فلا يقبل قولها في حقه الا اذا اقر او انكحل تامل راجع باب العتق تامل المسئلة ثمانية (قوله) فالمراد (لزم) اقول

يعال انفعه على نفسه ان كان الوارث صغيرا ففعل ذلك

الوصي بازو ولا يشكك لورث
وصار غنما دينا في مال الميت
وليس له مال غير ما رهن
بالتقعة فالرهن جائز والرهن
ضامن لبقته وهذا على وجهين
أما أن يظهر في السر كة دين
كان حقا لو حدث دين لم يكن
حقيقة بناء على سبب وجد
في حال المحياة أن ظهر دين
في التركة فان كان الميت باع
عبد من التركة وقبض منه
واكله ثم استحق العبد
بعدمه ورجع المشتري ببقته
في التركة وقد رهن الواو
شيئا من اعيان التركة بدين
التقعة او نحو ذلك بطل الرهن
لانه عند الاستحقاق تبين ان
ما اخذه من الميت من الثمن
أخذ غير حق فتبين ان
الفحص واجب في التركة
من وقت القبض السابق
فتبين ان الواو رهن عينان
أعيان التركة وفيها دين لغريم
آخرو لو حدث دين بناء على
سبب باشره الميت وهو مسألة
الرد بالعيب فانه لا يبين ان
الدين كان واجبا قبل الموت
ولكن استحق المشتري
الرجوع بالثمن عند الرد
بالعيب في السر كة غير انا
أسندناه الى السبب السابق
لأتمتاض ملكه في البيع
بطريق الفسخ من لاصل وفي
هذه الصورة لا يبين ان الرهن
باطل لبرأته من الدين حقيقة
لكن يجب تقضه لاسناد الدين الى سببه السابق ونعمام

(بس) نفى الجماعوت زوجها فاعصدت وتزوجت بآخر ثم جاء الاول حيا فعند ح
الولد الاول سوا مولدت لاقل من ستة شهرا ولاقل من ستين اولا كتر لانه صاحب
الفرش الصحيح والثاني صاحب الفرش القاسد فصار كمن زوج امته فولدت بثبت نسبه
من الزوج لا المولى وان ادعاهم وانقضوا على ان الاول لو كان حاضرا او متصفا بغيره
قال ولد الاول وفقا وان نفى الاول والاخر والواو انقاه أحدهما فهو الاول على كل حال
ولا حد ولا لعان ومن ح وجانه وجع عنه وقال يثبت نسبه من الثاني وقال من ح
لوولدت لاقل من ستة اشهر منذ تزوجها الثاني فهو الاول والاخير الثاني سواء ادعاه او
نفاه وقال من ح لوولدت لاقل من ستين منذ حمل بها الثاني فهو الاول ولوولدت لا كثر
من ستين فهو الثاني (بس) قول من اصعب وبه نأخذ ولو سميت المرأة فتزوجها رجل من
ادل المحرب فولدت فعلى هذا الخلاف وكذا الرادعت الطلاق وتزوجت بآخر والزواج
الاول جاحد لذلك (من) زوج ببقته الصغيرة خات الاب والزواج فائس فكبرت
البيت وتزوجت بآخر فخصر القاتب وادعاهما فانكرت ولا يثبت نفقته بها الثاني
فولدت منه بنتا والزواج الاول ابن من اخرى هل يجوز النكاح بين هذا الابن وهذه
البيت ان كان في صغر الابن يجوز لان زعم ابيه ان ام البنت زوجته والبنت ولدت على
فراشه فهي بنته وما مالو كبر الابن وزوج البنت بنفسه ينيب ان يجوز لان اقراء الاب
لم ينفذ صلي غيره وهو كمن اقر بغيره من ثم شره اصغر شره اوله وانه من ثم ينيب عليه
(شئ) زوج الصغيرة اوها من صغير قبل منها بوه خات الابوان قبلها ولم يعلمها
بالنكاح وتزوجت المرأة بآخر فولدت منه ثم الاول عليه وادعى النكاح ولم يكن اثباته
فأراد ان يتزوج بولدها وله هل يجوز اجاب لا (فس) تزوجت بآخر حال غيبة زوجها
فولدت منه فولدت الاول زكاته الى هذا الولد يجوز عند ح وجانه وله الاول عند ح

ولا خباؤه عندنا وعند الشافعي وجه الله تعالى له التحاير قال في الرض لشرطت
البكارة يعني في الزوجة فوجدت ثيابا وادعت زهاها عند صدقت بغيرها يعني لدفع
الفسخ او ادعت اقتضاضه يعني لها فاسكرها لتقول قوله يعني بيمينه لتشطير المهر ان كان
شطرها أكثر من مهر نيب وقولها بيمينها الدفع التسخ اه وهذا مبني عندهم على ان
المخلوة الصغيرة لا يتزوجها المهر فخيررنا ان القول قوله عندنا لعدم الخلف والزيادة
في المهر على قول من يلزم بها ولما في غير ذلك تأمل وفي الواقيات تزوجها على انها بكر
فدخل بها فوجدها غير بكر فالمهر واجب بكما لان البكارة لا يصير مسوقة بالنكاح
وذكري في فتاوى قاضي خان نحوه طار ما الى ان القاسم الصغار وفي القنية نحوه مرقم نجم
الاعة البخاري وفي القنية بعد مرقم رها ن صاحب المحيط لتزوجها باز يضمن مهر مثلها
على انها بكر فاذا هي نيب لا تحب الزيادة ووزا في العمادية الى الفتاوى المسوعة من
صاحب المحيط وعليه بأنه قابل الزيادة بما هو مرغوب وقد فلت لا يجب ما قبل به
وعامة في شرح النظم الوهابي والله تعالى اعلم

شيثان مال اليتيم في نفقة اليتيم
ثم انقص شي كان باعه
الميت فزجعه المشتري في مال
الميت باليمن فالرهن لا يجوز
لان هذا الميراث ينال الميت
ولوردها باعه الميت بعيب جاز
وهو الوصي اذا استدان النفقة
او الكسوة لاجل الصغير
ووهبه شيثا ليتيم جاز لان في
الرهن قضاء الدين وهو يملك
ذلك في قوائده بعض المسايخ
وفي مختلفات الفقيه في اليتيم
رحمه الله الوصي اذا رهن مال
الصغير يدين استدانته عليه
لا يجوز ولو رهنه دين استدانته
لنفسه يجوز وفي قوائده شيخ
الاسلام برهان الدين رحمه الله
آعلى سئل عن رهن هندقبره
مصحفا واجاز تولده ان يتعلم
منه القرآن ويقرأه فذهب
الصبي به الى المعلم ونسبه عنده
وضاع هل رهن الصبي
اجاب لا لانه ابداع الصبي
وكان شيخ الاسلام علاء الدين
على انه يصح ولا يكون هذا
ادعاء للصبي ويكون بمنزلة
ما اذا تلقى صبي هو في عياله
لان تركه هناك استهلاك
وتضييع بخلاف ما اذا ملك
في حالة الاستعمال وسئل شيخ
الاسلام برهان الدين رحمه
الله الوصي هل يملك يوم عقار
الصغير يباعا اثر ام لا اجاب
بملك وكان شيخ الاسلام علاء
الدين وغيره من أئمة سجد قد

ونفقته عليه وفي بامرأة غيره وتولد قد دفع الزوج كاته الى هذا الولد لميجز لانه ولد
الزوج وفاقا والرافى لودع زكاته الى الولد الميراثية ولو سافر مع زوجة يجرى لانه ولد الزوج
ولو لم يكن للزينة زوج لميجز للرافى دفع زكاته اليه (ص) تزوج بامرأة غيره ما جعل له ودخل
بها تحت العدة لا ولو طلقها بنكاح القربى لا يجرى على الزوج وطوقها وبقي (خ) تزوج
امرأة غيره ووطئها لا يحد عند جرح ولو لم يدع الحمل (ا) احكام الخلو (ب) (عصم) اجمع
المخلفا لاشدون وصي الله عنهم على ان من اطلق على امراته بابا او ارحى جبابا يلزمه كمال
المهر والعدة دخل بها والا (قد) علم الزوج بالنكاح شرط صحة الخلو (ذ) الخلو
كالوطء فيه من الاحكام لافي بعضها اما الاحكام التي فيها الخلو كالوطء فتو كدكل
المسمى ليس في العدة والافق كدكهم المثل وثبت النسب وجوب العدة وجوب
النفقة والسكنى في هذه العدة وحرمة نكاح اختها ما دامت معه وحرمة نكاح اربع
سواء او حرمة نكاح امه عليها على قياس قول جرح في حرمة نكاح الامه على المحرمه في
العدة عن بائن ورملاء وقت الطلاق في حقها واما الاحكام التي ليست الخلو فيها
كوطء فلا احسان حتى لا يصير اعصمين بالخلو وحرمة البنات لا تحرم البنات مع
خلو تامها والاحلال للزوج الاول والرجعة حتى لا تصح الرجعة بعد الطلاق ولو بلغ
الرجعي والارث حتى لو مات وهي في عدة الخلو لا تراث واما وقوع الطلاق في هذه العدة
فقد قيل لا يقع وقد قيل يقع وهو اقرب الى الصواب اذا الاحكام لم تختلف في هذا
الباب يجب القول بوجوه احتياطا (قد) قال لما بعد خمسة الخلو اربك طلاق ددو
طلاق منه طلاق يقع الثلاث (حن) الخلو تزوج بامرأة المصاهرة عند سرح
لا صدقها ولو خلا بامرأة ثم قال لارأته انت على كذا ثم انك لم يكن ظاهرا (بس)

(قوله اما الاحكام الخ) وقد نظم ذلك الطرسوسي في أبيات

وقد اقيمت خلوة النكاح * في صور تاتيك بالاصحاب
مقام نفق المهر حتى كملوا * جميع مهرها كمقام قد تقوا
كذلك مهر المثل فيما لم يسم * وحرمة الاخت عليه فاستقم
كذا اعتبار زمن الطلاق * ونجب المصطفى مع الانفاق
هكذا ثبتت نسب الصغير * ونجب العدة عن تحرير
* ويحرم الاربع والاماء * ويتم هذا النظام والاملاء *
ولم يقيموها مقام الوطء في * ستة احكام تجب فاقف
احصائه وحرمة البنات * وعدم التورث في الحالات
ثم وفي جمع التعارض قد ذكر * بانها تراث كذلك قد سطر
وحماها عليها الاول قل * كذلك رجعة فعنه لا تحل
كذا اطلق اخرى وهي في * وقت اعتدائها فخذوا كف
قيل بان ذال الطلاق لا يقع * وعكسه هو الصواب المستمع

على انه لا يملك وهذا كبرناه في مسائل البيع اذا كان العبد

في باب الرهن عبد المحمود راضيه
وضعهاء بنبراذن مولاه جاز
بسه أيضا ولا تطق العهدة
وكذلك الصبي الحر الذي
بمقبل فهو على هذا ولو كان
العدل صبيرا لا يعقل أو كبيرا
لا يعقل فحصل الرهن على
يديه لم يجز ولم يكن رهنا ولم
يكن قبضه متبضا فان كبر
وعقل قبض الرهن جاز فيه
وقامه ينظر في الباب الاول
من رهن المذلول وحسن هذا
بأن في مسائل الروايات ان شاء
الله تعالى

• (في مسائل الصلح) •

واذا كان لصي دارا وجسد
قاضي وحصل فيه دعوى
فصالحه أو بعه على شيء من
مال الصغير فهذا على وجهين
ان كان للدعي سنة على دعواه
وكان ما اعطاه الابن من مال
الصبي مثل حق المدي او
أكثر منه فتمت دار ما يتغافن
الناس فيه جاز لانه بمنزلة
البيع ويجوز بيع الاب بقدار
فته اوبى باده قليلة لا يتغافن
الناس فيها ولو صالح على مال
نفسه فينتد يصح قليلا كان
أو كثر براوان لم يكن للدعي
بينة لا يجوز ان يصالح الاب ان
يصالح من مال نفسه ولو كان
للصبي دين على رجل فصالحه
الابن على مال قليل فان لم يكن
له بينة ولا آخر متكرر للدين جاز
صلحه وان كان الدين ظاهرا

ولوخد الاب يسكر زوجها فاستفان اباها وزوجها كايكلا ولا نهيا بكم كما كانت (بق)
امتعت لغيرها بعد المحلوة فقال الزوج ليس لها ذلك لان خلوت بها وقالت خلوت به
ولكني لم امكمن نفسي حتى اقبط مهرى فالتقول قولها اذا المحلوة حلت كوطي حتى
تا كذا المهر ووجوب العدة استحسانا بالاثرة فيما رواه ذلك من الاحكام لتجعل المحلوة
كوطي اقول هذا الخالف ما روي (ذوق) (قطا) بكمرا ويثب زوجها وليس لها فضلا
الزوج بها راضا هل يكون اجازة لا رواية فيه قال وج وعندي انه اجازة (فقط) انه
اجازة اذا المحلوة مع الاجنبية حرام وقال بعضهم ليس باجازة والمحلوة الضيقة في النكاح
الفاصلة توجب العدة اذا المحلوة جعلت كوطي لا يمكن من الوطء ولا يمكن هنا للمرأة
والمحلوة الفاسدة في النكاح الصحيح هل توجب العدة فهي ضربان فكل خلوة يتمكن بها
من الوطء حقيقة الا انه ممنوع بحق الشرع فهي توجب العدة كمالو كان احدهما صاغيا
أو محرما أو كانت حائضا وكل خلوة لا يمكن معها الوطء ككون احدهما رضا مدتها
أو صغيرا فاقبالا توجب العدة والمحلوة بالرقا توجب العدة لانه يتمكن من الوطء
بالفتق وكذلك خلوة المحبوب والعنيز توجب العدة لانه يتمكن من الوطء بالصق وشبهه
بالصق وشبهه

• (الفصل الحادي والعشرون فيما يشرى الى الولد من الحق
والارث وما لا يشرى وما يشرى لاحدهما لا الآخر) •

أما مسلم أجرها بالهدوء ودارهم فهو هو والمسلم فاني زوجها الى دار الاسلام فلما أسكنها القديم
أخذها بغيرها يوم قبضها الموهوب له فلو قطع يدها في يد الموهوب له وأخذ الموهوب له
ارثها فلما أسكنها أخذها بغيرها يوم القبض بغير الهبة ولا بطرح شيئا من قبضتها بسبب
اليدو بسلام الارث الموهوب له ولا بسبب الهبة لئلا يكال القديم ولو ولدت في يد الموهوب له
فالكها باخذها بغيرها أو باخذها معها ولدها فقد سري حتى الاخذ الى ولدها الى الارث
وحق الرجوع في الهبة لم يسر الى الولد ولا الى الارث وحق الاسترداد في البيع الفاسد
يسري الى الولد والارث وهذا لان حق الرجوع في الهبة ولو ثبت في عين الموهوب الا انه
حق لا قرار له لبطلانه بزوال الموهوب من ملك الموهوب له سواء قبل بصدقه كبيع
ونحوه أو بغير صدقه فلا ك في يده فلم يسر الى الولد ولا الى الارث لان ما لقراره
وجوده وعدمه سواء في حق الاحكام الا يرى ان وكيل التمر أو لشرى قريب نفسه
لا يعق ولو شرى زوجته لا يقصد النكاح وان ثبت الملك للشرى أو لأم ينقل منه الى
موكله لكن لمسلم يكن قرار الملك الوكيل لم يعتبر في حق شيء من الاحكام كذا هنا وكذا
حق الفقير في قدر الفز كافة الساعة بعد الجول لمسلم يكن له قرار اذا لمسا لك شيئا نقله الى

(قوله والمحلوة الفاسدة في النكاح الصحيح الخ) قال في البحر والمذهب وجوب العدة
مطلقا لانه نص محمد في الجامع الصغير اه

• (الفصل الحادي والعشرون • لم يكتب وجهه الله تعالى فيه شيئا) •

عما قد لا ياب حاز صله على نفسه ويضمن للدين مقدار الدين هذا في حقيقته ومجده والله وعند أبي يوسف رحمه الله لا يجوز والجد والوصي في جميع ما ذكرنا كالاب ولو كانت الودقة صفار أو كباد أو كان دعوهم في دار صلح الوصي بمقدار ما يتقاي الناس فيه حاز هذا في حقيقته رحمه الله تعالى في نصب المستاد والكباد جميعاً وهذا لا يجوز في نصب الكباد لا برضاهم فهو نظير الاختلاف في البيع ولو كانت الودقة كباد لا يجوز صلح الوصي في شيء وان كانوا قسماً حاز صلح الوصي في العروض ولا يجوز في العقار ولا يجوز صلح غيره لأمثل وصي الام والآخر والمولى الصبي ولا عنه لانه ولاية لهم بعد اموته الان يكون ذلك في غير العقار في غيرهم لان لهم ولاية في غير العقار بعد اموته وانما يكون لهم هذا القدر اذ لم يكن له واحد مما ذكرنا اذا كان قسلاً يجوز له هذا القدر ايضا وقد قروا في مسائل التسعة ولو كانت الودقة كلهم صفار فادعى رجل في دواهم دعوى فصلحه الوصي من اموالهم على شيء فان لم يكن للدي بينة لا يجوز الصلح وان كان له بينة

هذه من آراء من الى الولد فكذلك الواهب في الرجوع لم يسر لعدم قراه وأما حق البائع في الاسترداد لنفسه حتى يستقر في العين لا يقدر المشتري على نقل حقه الى عين آخر حال قيام الدين ولو أناله من ملكه أو هلك في يده لا يبطل حقه في الاسترداد أصلاً فان المشتري يفرق فتمت في الأحوال كلها وأخذ الفقه كآخذ العين ولذا سميت بتمتع بقيامها مقام العين فصار حق البائع أقوى من حق الواهب فيسرى حق البائع الى الولد والارث تظهر بخرية حق البائع على حق الواهب وأما حق المولى في الاسير فهو فوق حق الواهب في الهبة دون حق البائع في المبيع فاسد أما كونه فوق حق الواهب فان حقه في الاسير لا يبطل بزواله عن ملك المالك من جهة ما اعدوا صنعه حتى كان له ان يأخذ الاسير من المشتري الثاني ونحوه ويبطل بزواله عن ملكه حكايان أسرتا ناساً وحق الواهب يبطل بزوال ملك الموهوب له على كل حال حتى المأسور ومنه فوق حق الواهب بهذا الوجه وأما كونه دون حق البائع فان حقه في الاسترداد لا يبطل بزوال المبيع عن ملك المشتري سواء زال بصنعه أو بدونه وحق المأسور ومنه يبطل بزوال الاسير عن ملكه بلا صنعه واختياره فهو ذا مراد بان الحق في الاسير فوق حق الواهب دون حق البائع فتقول لو كان الحق في الاسير كحق البائع لسرى الى الولد والارث ولو كان كحق الواهب لم يسر أصلاً قلنا كان بينهما اختلفا بحق البائع في حق الولد واختلفا بحق الواهب في حق الارث فقلنا يسر اية الى الولد دون الارث هلا بالشبه بين وانما علمنا هذا في الموهوب على العكس لاننا قلنا يسر الموهوب الى الولد مع انه لا يسر لزم القول بعدم السرية الى الارث بالطريق الاولى اذ الارث ليس بمن حقيقته من الاسير بل هو دواهم أو دنائير فحينئذ يتعطل العمل بالشبهين بخلاف العكس وجواب الاسير كجواب من جنى جناية موجبة لال فان حق ولي الجناية يسرى الى الولد الى الارث حتى ان الجاني لو كان أمة فولدت واختار المولى دفعها مع ولدها ولو قطعت يدها وأخذ المولى أوشه ثم اختار الدفع دفعها بلا ارث (ط) بدفعها بلا ولد فرق بينه وبين ما أتلفت ما لا فولدت فأتلفتها مع ولدها بالدين فقد سرى الدين الى ولد حدث بعد الدين والجناية لم تسر الى الولد والفرق الصحيح أن يقال ان ولدها بعد الجناية انما يدخل في جنايتها لانها حين ولدت لم يكن لولي الجناية في الامة الجناية لملك ولا حق مستقر وانما يسرى الى الولد اما الملك أو الحق المستقر في العين اما عدم الملك فلا اشكال اذ الامة بنفس الجناية قبل الدفع لم تصر ملكاً لولي الجناية لان ما لهما غير بين دفع وقداء فهو كغير البائع ممنع زوال ملكه ولذا انفذت تصرفات المولى فيما بعد الجناية واما عدم الحق المستقر فلا ان استقر ارضه في العين انما ثبت اذا صار ما لهما ممنوعان التصرف في رقبته أو منفعته وليس المولى هنا ممنوعاً عنه لانه يملك بيعها واجازتها وهو هاهنا كان حق ولي الجناية غير مستقر فلم يسر الى الولد هاهنا كحق الفقيه في قدوالز كقولنا اما الدين فحق مستقر في الامة حتى يصير المولى ممنوعاً من بيعها وهي تباع يسرى الى الولد فكان كحق كتابه وتوديرها كان حقاً مستقراً في الرقبة يسرى

قامت عند القاضي او عند
من ذلك لانه نهر حق المدعي في
المدعي ولوعرف الأب والوصي
انه شهدوا يشهدون على
ذلك لولم يصالح من غير
ان يشهدوا عند القاضي هل
يصح هذا الصلح اختلاف
مشايخنا في هذا ذكره
شهاب بن حكيم انه كان يقول
اذا ادعى رجل على صبي او على
ميت دعوى ومعرفة الوصي
ذلك بما قرأ الميت او شهادة
شهود شهدوا عنده كان له ان
يقضي الدين وذكره بن خلف
ابن ايوب انه كان يقول ان
ثبت عنده بالاقرار يقضي
وان كان بالشهادة فلا يقضي
وروي عن حماد بن ابي المن انه
لا يقضي في الوجهين فكذلك
هذه المسئلة وذكر في كتاب
الاستفسان ما يزيد قول خلاف
فانه قال اذا قرأ رجل عند رجل
انني قد أخذت من أبيك
شيئا فلا بد ان يأخذ منه ذلك
الشيء كما اذا عين ولو شهد عنده
الشهود ان قد أخذت من
أبيك شيئا لا يجوز للابن ان
يأخذ منه ما لم يقض القاضي
وكذا الوصيان الولى وحلاقل
وربه حلل قتله وان شهد
عنده الشهود لا يحل له قتله ما لم
يقض القاضي به فكذلك هذا
والاصح في مسئلة الصلح ان
الأب أو الوصي لو صرف صدق
الشهود وعدم التهمة فيها قالوا
او عرف انهم يشهدون ولو شهدوا يقبل القاضي شهادتهم

الى الولد وكذا حق الاخصية يسرى الى الولد لا حتى مستغرق العين حتى صار المال ك
ممنوعا من الانتفاع بها بخلاف حطب وخز صوف وور كوي وان لم يصرح بممنوعا من يده بخلاف
القصاص حيث لا يسرى الى الولد اذا استغنى بالقصاص الروح لا الرقبة والولد يتولم من
الرقبة لا الروح ولذا لم يستغنى الولد اذا وجب القود في بطنها ولذا يختلف الدين فانه يتعلق
برقبتها والولد يتولم من الرقبة فمضى الى الولد وليد دخل كسها في الجناية اذا الولد لم يدخل
فكسها أولى الامر ان التدبير يسرى الى الولد لا الى الكسب فبالا يسرى الى الولد
فلا ان لا يسرى الى الكسب أولى ودخل الارش فانه يدفعها مع الارش بخلاف الولد
وكما ان الولد حدث بعد الجناية وهو منفصل عنها وقت الدفع فكذا الارش والفرق ان
الارش وان كان منفصلا عنه وقت الدفع متصل بها معنى اذا الارش حلف من
القائض فقام مقامه ولو كان القائض قائما يجب دفعه مع الاصل فكذا خلفه وأما الولد
فمنفصل عن الاصل حقيقة وحكمان الولد لا انفصل ليس بخلف من المتصل بها قبل
الانفصال بل هو عنه والتى لا يجوز ان يكون خلفا من نفسه ولما ثبت اتصاله وقت
الدفع لا حقيقة ولا حكما يجب دفعه مع الاصل اقول هذا الفرق مشكل بما رقبيل
(ط) من قوله وقلنا نعدم السراية الى الولد مع انجز من الاسير لازم القول بعدم
السراية الى الارش الخ لانه يظهر من هذا الفرق ان العمل شعبة على العكس يجوز بل
هو اولى قال وقياس مسألة الارش من مسئلته انه لو دفعت في بطنها ولدا فلا يجب يستغنى
الولد معها وكان كمال الزكاة بعد ما وجب فيها زكاة ولو ولدت ولدا لا يسرى الى الولد ولو
قطع في مناره وجب البدل تسرى الزكاة الى البدل فكذلك هذا وروى ان حكم الجناية
يسرى الى الولد وأشار روح بن الحنفى عليه يسرى الى ولد الجناية

الفصل الثاني والعشرون في مسائل الخلع وما يتعلق به *

الخلع طلاق بائن مذهبنا وورد الاثر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن جماعة من
الصحابه رضي الله عنهم وقال الشافعي فمخ حتى لا ينقص به عند الطلاق عنده وهو
قول ابن عباس رضي الله عنهما ولو قضى بكونه فمخا قبل بقدر قبل لا ودعرو وكان بلغنا
البيع والشراء هل لابن عباس فيه قول قبل لا هو طلاق بائن وفاقا ذكر بعضهم
خلافه في كل موضع عدم فيه لفظة الدلاق كذا (ذوق) (ص) من غير وغيره من
الصحابه رضي الله عنهم اجمعين انه لا ينيون بما دون الثلاث وانته من جهة الكيناتات حتى
لا يقم الطلاق الا بالنية او بدلالة الحال ومع فيه نية ذلك لا اثنتين كخفي سائر
الكيناتات ولو قال لم اتوبه الطلاق فلم يذ كريد لا صدق ديناته وقضا لان اخلاها
انواع يكون عن الثياب وعن الخبزات وعن النكاح ولا يس مخفي بين أحد الانواع
فلا يتعين ولو كان بمال بان قال خالعتك على ألف درهم ثم قال لم اتوبه الطلاق لا يصدق

الفصل الثاني والعشرون في مسائل الخلع وما يتعلق به *

يصح صلبه عن المصلم بقية الشهادة ولو عرف انهم ليسوا بحدول ولا ٢٧٢ يشهدون ولو شهدوا ابتداء في شهادتهم

لا يصح صلبه قال ولا يجوز صلب
الام على الصبي وكذلك الاخ
والعم ووصى الاخ والم والام
الاخي والعروض والحويون لان
لهؤلاء ولا ية المحفظ والعروض
والحويون محتاجة الى المحفظ
بمختلف العقار وانما يجوز صلب
هؤلاء اذ لم يكن أب أو وصيه
أو جده أو أبيه أو وصيه أو
وصى القاضى وقد مر والمجدايو
الاب محبوب بالاب مادام
الاب حيا فاذا مات تحسنت
الولاية اليه هذه الجملة في علم
المبسوط وكتبته من الشروح
المترجمة واذا كان في الورثة
صغارا وكبارا فصالح الوصي
الكبار والصغار من دعوهم
على دراهم وقبضها الكبار
وافقوا على الصغار حصتهم لم
يجز ذلك على الصغار لا تليس
ثم يولايه القبض على الصغار
والصغار ان يرجعوا بمحضتهم
على الوصى ويرجع الوصى على
الكبار لانهم يقضوه على وجه
الاستيفاء فكان مضمونا
عليهم في باب صلح الوالد
والوصى من المبسوط وفي
مبسوط السيد الامام أبي
ثنيصاع واذا صالح الاب
او الوصى من الدين على مال
آخر فهو بمنزلة الشراء ان
كان قيمته اوقل مما يتعارف
الناس فيه يجوز ذكرفيه
ومهاية الاب على الولد تصح
واراها فخذها منه بعد اتمامه في

لان اخذ المال وطلبه عين الاخلاع عن النكاح كذا (ذ) وفي (ص) قال خالعك
على كذا وهو مال معلوم لا تطلق ما لم يقبل ويصدق في ترك الثبة ديانة فقط ولو قال
خالعك ونوى الطلاق قبلت لا يستقط شي من المهر اذا الطلاق وقع بقوله لا يقربها
اقول هذه الاشارة الى انها تطلق هنا وان لم تقبل (ذ) قال لها بعتك لا تطلق ما لم
تقبل اشترت ولو قال خالعك ونوى الطلاق يقع ولا يبرأ الزوج من المهر وفاقم المخلع
قديم يكون بلفظ المخلع وقد يكون بلفظ البيع والشراء وقد يكون بالفسارسية (فصط)
قال لا امره ترافر وختم ولم تنل من غير زوج ونوى الطلاق يقع والا فلا وقال لقنمه ومهبت
لك نفسك او بعت منك نفسك حتى قبل او لا ونوى او لا لان بيع نفس القن منه اعتاق
وكذا هيته ولو قال بعت منك نفسك بكذا اليعتق ما لم يقبل كذا فيه اما لو قال سرتو
فروخته بكذا فلا تطلق لا يقربها (ت) والمخلع والطلاق على مال من جانبه يمين وتعليق
للمطلاق بقوله ومن جانبه اه او حتى لو راعها او باع طلاقها منها ثم رجع لو قام عن
المجلس قبل قبولها قبلت في المجلس او كانت غائبة في قنمه اقبلت في مجلس علمها صحيح
لانه تعليق فلا يطل بالقيام عن المجلس فتعديبه ولا يصح رجوعه فيني معلقا بشرط
القول فاذا قبلت صح ولو بدلت قالت اختلعت نفسي منك بكذا او شريت طلاقك منك
بكذا اقبل قبوله رجعت او قامت عن المجلس بطل وكذا لو غابا قبلته قبل بطل لما مر
انه مبادلة من جانبها فلا ينفر به وهذا اشارة الى القديس الرجوع عنه ويطل بقيام عن
المجلس ولا يتوقف على ما رواه المجلس ولم تصح اضافته ايضا الى زمان بخلاف جانبه
وكل حكم ذكرناه في المخلع من جانبها في البيع والنكاح والكتابة من الجانبين كذلك
لان هذه العقود مبادلة من الجانبين والمخلع من جانبها يطل بقيامها من المجلس
وبقيامه ايضا (شت) المخلع من جانبه يمين فلا يطل بقيامه من المجلس وكذا المولى لو
قال لقنه بعتك منك بكذا لم يطل خيارا ان لقنه ام المولى فلم يكن للمولى ولا للزوج رجوع
عنه اقول ينبغي ان يكون رجوع المولى لانه مبادلة كمالى الكتابة بل اولى قال ويؤيده لو
قالت شريت ملاقي منك بكذا او قال لقن شريت نفسي منك بكذا اقلهما الرجوع قبل
قبول الزوج والمولى ويطل الخبير بقيامه ما لو لكل من المتعاقدين رجوع قبل قبول
صاحبه في نحو الاجارة والكتابة ويطل بقيام خيار صاحبه والاصل فيه ان من اراد
الرجوع عن خطابه فولا يطل خطابه بقيامه من لا رجوع له لا يطل بقيامه واصله
فولا لآخراته اختارى او امرك يبتك لما لم يكن الرجوع عن كلامه فولا لم يطل
بقيامه اذ القيام دليل الاعراض وصريحه لم يعمل فكيف دليله (ت) المخلع والطلاق
على مال من جانبه يمين على معنى التملك فكأنه قال ان نيت فانت طالق فيقتصر على
المجلس لو حاضر أو على مجلس العلم لو غائبة (مصل) قال خالعك على كذا بشرط
قبولها في المجلس لانه لا يطل ملكه بما يطلب منها وكان في معنى البيع ويعتبر فيه معنى
البيع ويعتبر فيه المجلس فكذا هنا وهذا لانه يحاط بها بهذا الكلام وجوابه يطلب في
مجلس الخطاب فان نيت فيه صح المخلع والا فلا وكذا المرأة لو قالت اخلعنى على كذا

إذا عتق بزمه تلك العهدة

لان المانع في حق الصبي حقه

وحقه لا يزول بالبلوغ وفي

العبد حق المولى وقد زال بالعتيق

وان كانا ماذونا لهما في

التجارة جازت بغيرهما والعهدة

عليه او برحمان بذلك على

الموكل كذلك كرقاضي

الامام غفر الدين في شرح الجامع

الصغير وفي وكالة الهداية

وعن أبي يوسف رحمه الله قال

ان المشتري اذا لم يعلم بحال

البائع ثم علم انه صبي او عبدا

خيبر الفسخ لا يدخل في العقد

على ان حقوقه تتعلق بالمعاقب

فاذا ظهر خلله تغير كذا اشتهر

على عيبه وفي وكالة الخسيرة

اذا وكل صبيا ببيع عبده او

وكله بان يشتري له شيئا ببيع

واشتري جازا اذا كان يعقل

ذلك فلا عهدة على الصبي

وانما العهدة على الآمر وكذلك

لو وكل مريضا بالخصومة جاز بعد

أن يكون الصبي بحيث يعقل

ما يقول وما يقال وهذه

المسألة في المحاصل على وجهين

اما ان صبيبه او صبي

غيره فان وكل صبيبه جاز ولا

يستعمر احدا وان وكل صبي

صغيره فان كان ماذونا له في

التجارة فلا يستأمر عليه وان

كان محجورا عليه يستأمر عليه

فان اذن وليه جاز له ان يوكله

وهذا لان استعمال صبي الغير

بغير اذن الولي لا يجوز وبالله

الامام طه (ن) اختلعت بغيرها ونفقة عتقها وعلى ان تمسك الولد ستين بنفقة
فامسكه اياما ثم اوتت نفسها ببيعة المدة فزوج ان يرجع عليها ببيعة نفقة الولد في مدة
لم تمسك الولد فيها لانها امتنعت من ايجابه بل المخلع فزماه فبطل المخلع كالواختلعت
على قن وواوالت القن لزماه ببيعة (من) اختلعت على ان ابراءه من نفقة ولدها وهو
رضيع صحيح المخلع قال لا يخرج طلق امرأتى بشرط ان لا يخرج شيئا من البيت ففعل والزوج
يقول انك اخرجت والمرأة تقول لا اخرج فالتقول للزوج كاختلافهما في المحدث (هذه)
قالت لزوجه اخوتستخرى بدم بديانك بغير ابراءك من نفقة ولدها في خانه تراقى قال
الزوج فروختم اكر بران يائي فهذا فارسية تكملة على ويكتفي بالقول في المجلس ولو قال
اكر بدين شرطها ردى بشرط الاداء في مجلس المخلع وامسك الولد تلك المدة ولم يطلق
بعد المدة وفي (من) مسئلة ذكرناها في فصل ما يبطل من العقود بالشرط (قد) قالت
سرخي بدم فقال بديان شرطه كهرجعت ابراءك وسيأذن وسأفروختم ابن زن
بعض فحاشات وسأيدوبه في رائي قال تأفجه ازان ويستهمه من سأل لا يصح المخلع
وهذا موافق لقول المروزي في تلك المسئلة وعلى قياس ما ذكره في الدين في تلك المسئلة
ينبغي ان تطلق وتغير المرأة على تسليم القماش اختصا فقال تراود شهرى مروى را
طلاق ممكن وكنت كمن سرخ بدم وفروخى شوى كفت فروختم بشرط ان ذكره
اكر دوماه وان يابى ثم قال لا تطلق في الحال لانه حاق المخلع فلا بد من قبول آخر بعد
وجود الشرط حتى لو قالت بعده من سرخ بدم تطلق (ذ) قال لها تطلق بديان شرطه
فان جيزين وهو طلاق لقبولت في المجلس (شعل) قال لهما انت طالق ان اعطيني
الف درهم او قال ان جئتني بالف درهم فانه يقتصر على المجلس فان ادت في المجلس
طلقت والا فلا وهذا لان قوله لا امرأه ان جئتني بالف او ان اعطيني الف اقامت طالق
طلب بملك الف منها براءة الطلاق وطلب اهما الف ولا دليل على انه يطلب
فيما وراء المجلس وهو الطالب لله الة فيقتصر على المجلس بخلاف قوله ذا اعطيني الف
او متى فانه لا يقتصر على المجلس لان متى عبارة عن الوقت فكان هذا وقوله في اي وقت

(قوله وعلى ان تمسك الولد ستين الخ) قال القزويني في القنية خالها بشرط ان تمسك
هذين الولدين شهرين بنفقة ثم اوتت نفسها ببيعة نفقة المدة لا يمسك الولد في مدة
ابوهم عليها ما يرجع عليها ببيعة ما اتفق عليها في تلك المدة لا يمسك الولد في مدة
اختلعت نفسها بالمهر ونفقة العدة ونفقة ولدها من ثم مات الولد بعد خمسة ايام وتزوجها
برجع بنفقة ببيعة العدة ببيعة نفقة الولد من ثم ولواختلعت نفسها من زوجها بغيرها
ونفقة ولدها شهرين وهي معسر فلا تقدر على نفقة ولدها فله ان تعالى الزوج
بنفقة الولد لان بدل المخلع دين عليها فلا تسقط نفقة الولد منه دين له عليها كذا كان
له عليها دين آخر وهو لا تقدر على قضاءه لا تسقط نفقة الولد قال رحمه الله تعالى وعليه
الا اعتمادا على ما اجاب به سائر المفتين انه يسقط اه كلام القنية اه

يجوز قالوا وهذا المسئلة رواية ابن لابان بن يعرب ولده وقد اتفق

عليه المشايخ وهل إن بعير قال
فلا ثم إن عذاره الله تعالى

٢٧٦

• ولده بعض المتأخرين قالوا ذلك وعلمتهم على أنه ليس له

• وفي بيع الصبي المحجور وعليه
وشرائه لم يرد ولم يحجر بيعه
وشرائه لنفسه لأن بيعه وشرائه
لنفسه مترددان بين النفع
والضرر وأما بيعه وشرائه لغيره
على وجه لا يلزم العهدة
فتصح بعض لأن فيه تعديج
عبارته والصبي العادل من
أهل التصرفات النافعة المحضة
تقبل العهدة بغير ذلك وإنما
لا يلزم العهدة لأن فيه ضررا
للصغير هذا إذا كان الصبي
محمورا عليه فإن كان ماذونا
له في التجارة فإن كان وكيل
بالبيع بمن حال أو مؤجل
قياسا جاز بعمول منته العهدة
وإن كان وكيلًا بالشراء
أن يكون بمن حال أو بمن
مؤجل فإن كان بمن مؤجل
لا يلزمه العهدة قياسا
واستحسانا ويكون العهدة
على الآخر حتى أن البائع
طالب الآخر بالثمن دون الصبي
لأن ما يلزمه من العهدة في هذه
الصورة ضمان كفال لا ضمان
بأن لأن ضمان الثمن لا يفيد
المالك الضامن في المشتري
وأما هذا يلتزم ما لا يفيد
ويستوجب بذلك مثله على
موكوله وما هذا معنى الكفالة
والصبي المأذون له يلزمه ضمان
الثمن ولا يلزمه ضمان الكفالة
وإن وكله بالشراء بمن حال

فالتحسين أن لا يلزمه العهدة وفي الاستحسان يلزمه لأن ضمان

اعطيتني سواء وكذا إذا عني متى عندهما وعند
المرأة هنا الوقت فهو كمن لا يملك الكلام بقيام من المجلس ولو جعل
كمن لم يملك بالقيام من المجلس ولا يملك مثل ثم لو كانت بالفي المسائل أجمع يجبر
الزوج على القبول ومعنى الجبر أن ينزل قائلا لا تخليه وتطلق قبل أولا وعند قولنا يجبر
قال وهذا بخلاف قوله أن كمن قال طالق أو إن كمن قال لا تخليه فإنه لا يقتصر على
المجلس لأنه تعليق الطلاق بشرط محض فكان يمتنعها وفي الإيمان لا يطلب الشرط
في المجلس بخلاف ما مر فإنه معاوضة كذا (نصل) فعلى قياس هذه المسائل لو قالت
اشتريت نفسي منك بكذا فقال بعت إذا أعطيتني أوقال فروختم جون عن رسيذ
لا تطلق ما لم تدفع البذل في المجلس أو في غيره ولو قالت اشتريت نفسي بكذا فقال بعت
إذا أعطيتني أو فروختم كمن رسيذ تطلق لودفعته في المجلس والأطلاق لو كان البذل
مشرطا من جانب الزوج فقالت اشتريت نفسي منك بكذا إذا أعطيتني أوقات
فروختم جون ابن مقدار مال بن رسيذ أن أعطاهما البذل في المجلس ينبغي أن يصح المخلع
كقافي البيع لو قال فروختم جون بها بن رسيذ أن أعطاهما الثمن في المجلس صح البيع
استحسانا (صل) قال أنت طالق على أن تعطيني ألفا فهذا وقوله على ألف سواء
ويشترط القبول لا الإطاعة في المجلس فتعلق بقبولها ويلزمها المال ولو كان للمرأة
عليه ألف يتقاضاها إذا طلق زوجها ولو نص على الإطاعة وفي قوله إن أو إذا أعطيتني
لا يقع مثل هذه المقاصصة إذا طلق معلق بإطاعة الألف قبل يقع قبله فلا تقع المقاصصة
ح قال لها بعد المخلع أنت طالق على ألف لا تعلق بالقبولها وإلزام يلزمها المال ولو
قبلت ومن هذا الاستحسان جواب مسألة ونعت مردى رابا بن ديار بن يود فروخت
شده وهدت يود فروخت دوم زن كفت كه يك طلاق ييش غما فذه است ابن وانبر
يده تاسه طلاق شوم برتوشوى كفت كه دد دينار عن ده تطلاق ديكر وهدم ون كفت
بدر فتم سوى كفت من يد يشرط داذم تطلاق ثلاثا ولا يجب المال (ص) لو طالعها على
مال معلوم ولم يذكر المهر فقبلت سقط المهر عند روح خلا فاهما (نقط) يلزمها البذل
وأما المهر فلو دخل بها وتبضت مهرها يلزمها البذل فقط ولا يرجع أحدهما على
صاحبه وفاقا ولو لم يدخل بها وقد قبضت مهرها عند روح لا يرجع الزوج عليها إلا
بالبذل وعندهما يرجع عليهما بالبذل ونصف المهر ولو لم يقبض المهر عند روح لا يرجع
المرأة بشئ من المهر وعندهما ترجع المرأة عليه بنصف المهر ولو خلعا على مهرها فلو
دخل بها وقبضت مهرها رجوع الزوج عليها مهرها ولو لم يقبض سقط عنه كل المهر ولا
يتم أحدهما الآخر بشئ ولو لم يدخل بها وقد قبضت مهرها وهو الف ورجع الزوج بها
على المرأة استحسانا ولو لم يقبض يرجع عليها بنصف ما عهدها في الاستحسان سقط المهر
عن الزوج ولا يرجع عليها بشئ (ص) قال خلعت فقبلت طلق وير أن المهر ولو عليه
مهرها لا يلزمها ودفع اليها من المهر إذا لماله مذ كورع فليذكر المخلع (كمن) قالت
سرخر بدم قال فروختم يسطيقية المهر الذي على الزوج وتسقط نفقة المدة إذا خلع

حيث الحكم والاعتبار فانه يحبس بالثمن حتى يستوفي من الموكل كالأشترى لنفسه ثم ياعنه بخلاف ما اذا كان الثمن مؤجلا لانه بما يضمن من الثمن لا يملك المشتري الا من حيث الحقيقة ولا من حيث الحكم فانه لا يملك حبه بذلك وان كان ضمان كفا لثمن حيث المعنى قال والجواب في العبد اذا وكل بيع أو شرا على التفصيل الذي ذكرنا في الصبي ان كان العبد مضمورا عليه جازيه وشرا ولا يلزمه العهدة وان كان ماذونا له وكان وكيلًا بالبيع يلزمه العهدة على كل حال وان كان وكيلًا بالشراء ان وكله بجن مؤجل لا يلزمه العهدة قياسا على اوصافنا وان وكله بجن حال يلزمه العهدة احصانا والجواب في المكاتب نظير الجواب في العبد الماذون له وفي المنتقى ونشر من أبي يوسف وجه الله تعالى في رجل امر عبدًا بمسحود عليه أو صبيًا بمسحود عليه ان يشتري له متاعا فاشتري فان كان نقد الاثر الثمن جاز وان كان لم يتقد الثمن وكان غائبًا أو حاضرًا فقال أنا نقد المال وقد رضيت بالشراء وأنا امرته به فالبائع بالخيار ان شاء الزمه بالبيع وأخذه بالمال وان شاء قال لأحاجة في الى ان يكون المال طليقًا اذا لم يكن على من اشتراه شيء واذا وكل مضمونًا كان لا يعقل البيع والشراء

في العرف هذا ولا يسترد ما اعطاه من المهر لان ما اعطى من المهر ليس من بدل المخلع في عرف زماننا (هـ) قال خو يشين خر يدى اومن قالت خر يدوم وقال فروغتم تبين ورد ما قبضته من المهر وهو المختار ولو لم يقبض يرى اذا المخلع البراءة (مق) قال بعث منك نفسك ولم يذكركم الا ان قلت شريت تطلق على المهر فترده اليه لو قبضته والا يرى (فصل) كما ورد قال ولو لم يقبضه يرى ولا يلزمه شيء ثم في المخلع هل يبرأ من دين سوى المهر في ظاهر الرواية لا يبرأ وعن حرج انه يبرأ وكذا المبرأة والشرا بلفظ البيع والشراء الصحيح انه على هذا (ص) في المخلع بلفظ البيع والشراء لا يبرأ من دين سوى المهر في ظاهر الرواية ومن حرج انه يبرأ (ذ) ولو لم يذكركم شيء في المخلع فمن حرج روايتان والاصح هو البراءة هذا اذا لم يذكركم المال اما لو خلعه بمال غير المهر يبرأ من دين المهر لا عندهما ولو بارهاعالم غير المهر يبرأ من المهر عند أبي حنيفة اخذ سدح وتزك قياسه في المخلع ولو قلعه بمال غير المهر لا يبرأ من المهر عندهما وهو ظاهر قول حرج ولو كان المخلع بلفظ البيع والشراء ما بالعربية او بالقارسية فعلى مولى الجواب كإجماع واختلاف على قول حرج قيل كالمخلع وقيل لا يبرأ من المهر الا بذكر كره كره ما وده الصحيح كذا (فقط) وفي (ص) فالحاصل ان صريه الطلاق بالمعنى المال هل يوجب براءة كل منهما من المهر اختلف فيه المشايخ رأوا كثرهم على انه لا يوجب وبه يفتى ولا يبرأ من نفقة العدة وفاقي كل ما ذكرنا الا بالشرط وكذا لا يبرأ من نفقة الولد وأبى الرضاع والنفقة المقرضة هل تسقط ذكر (نص) لواجتمع عليه نفقة بقضاء ثم خالعهما تسقط النفقة عنه وفاقي (ذ) قالت خو يشين خر يدوم يبرأ من كل ما ربرئت لا يبرأ من نفقة العدة لانها لم تلزمه في الحال (فصل) اختلف على كل حق يجب للنساء على الرجال قبل المخلع وبعده ولم يذكركم المهر ونفقة العدة يكفي ويبرأ من المهر ونفقة العدة اذا المهر يجب قبل المخلع ونفقة العدة يجب بعده (فصل) خالعهما قبل دخوله ولم يكن لهما مهر مسمى تسقط المتعة ببلاد كره (مصل) خلعهما بمال مطلق فبرأته من النفقة لم يميز الابراء بخلاف البراءة المشروطة في المخلع لانها لمسا وجب لها النفقة في هذه الحالة صادرة هذه الحالة وحالة النكاح سواء او الامراء من النفقة في حالة النكاح لم يميز كذا هذا (خل) ابراء نفقة النكاح لم يميز ابراء نفقة عدة المخلع والطلاق قبل الميزان وقيل يجوز وهو الاشبه ولو شرط البراءة من السكنى لم يميز الشرط اذا السكنى في بيت الزوج في العدة حتى الله تعالى (فو) قال برئني من كل حق حتى

(قوله) لواجتمع عليه نفقة بقضاء ثم خالعهما تسقط الخ) اقول لا يختص سقوطها بكونه خالعهما بل اذا طلقها او ابانها سقط المفروض كافي الخاتبة عن المخصف وهو يفيد عدم الفرق بين الطلاق البائن والرجعي وبطل عليه اطلاق الوفاة وغيرها لكن ذكر في جواهر الفتاوى من بعض المشايخ بانها لا تسقط بالرجعي قال وعليه الفتوى والله تعالى اعلم كذا للقرى

لا يجوز وان كان يقبل البيع
جائزه الا انه لا يترتب عليه
واذا وكل صبيلا يقبل او وكل
مجنونا لا يقبل البيع ثم افاق
هل يصبر ولا يملك من غير تحديد
الوكالة لم يذكر محمد وجهه
هذه المسئلة في كتاب الوكالة
وذ كرى كتاب الرهن اذا كان
العدل صغيرا وكبرا لا يقبل
وسلحه في البيع ثم كرهه
جاز وقال الفقيه ابو جعفر رحمه
الله ما ذ كرى العدل الصغير
دواية في التوكيل بالبيع
المفرد انه يصبر ولا اذا افاق
قال الفقيه هذا وقد روى انه
لا يصبر ولا لا يتحدد الوكالة
فعلى ما ذكره الفقيه هذا تكون
مسئلة التوكيل بالبيع المفرد
ومسئلة العدل على روايتين
وذ كرى نفس الامنة المرسخ
وجه الله تعالى ان ما ذ كرى
كتاب الرهن ومسئلة العدل
قولهما اهل قول ان حقيقة
وجه الله تعالى لا يجوز بيعه
اذا افاق فعلى ما ذكره شمس
الائمة المرسخ رحمه الله
مسئلة التوكيل بالبيع المفرد
يكون على الخلاف ايضا هذه
التملة في الفصل الرابع من
وكالة الذخير وفي كتابه شرح
الحد اوى التوكيل بالبيع اذا
باع من نفسه او ابنه صغير او
هبله غير مدبون لا يجوز وكذا
من امره التوكيل بالبيع من هؤلاء
او اباؤه ما صنع لان في هذه

أحلفت فقلت ابرأ نكاحي من كل حق يجب للنساء على الاوزاج فقال في قوله طلقك واحدة
وهي مدخولة تبين لانه طلاق عوض وهو البراء ولو نكحها بغير علمه فلتا منه ان عليه
بقية المهر فظهر عدمه يازمها رد المهر كالمهر كالمهر فلتا منه ان عليه قضاء لان ادب
عليه وهذا ضيف اذ البيع بلا مال لم يجز الاصل في مفارقة الزوج ان يكون بلا
مال فالصحيح ان يقال انه خلعه اهل طمع ما نص عليه فلا تطلق بها وكذا القول خالعتك
على متاعك الذي يملك وهذا ان لم يعلم الزوج ان ما لوه ان لا مهر عليه والمسئلة بها
صح المخلع ولا ترد على الزوج شيئا وكذا القول بعتك طلاقا بمهر وهو يعلم انه لا مهر عليه
فاشترت تطلق رجعا بما نكحها واقعة امهرها فلا تخالف وتوجب مائة وعالم قبل دخوله
على المهر المسمى وهو ثلاثمائة وما قبضت من المهر هل يرجع عليها بما قبضت قبل لو لم يعلم
الزوج بالبيعة يرجع عليها بما نكحها لا لو علم ولو تزوجها بمسمى ثم اباها ثم تزوجها باسمها بغير آخر
فاخلعت على مهرها يبرأ من الثاني لا الاول وكذا الوالت بالفارسية نحو يشق خريدم
ازكي بن خريدم مهرها وبعدها كره امرست لا يبرأ من المهر الاول كذا (ذ)
وفي (نسخه) نحو يشق ازكي بن خريدم بخلاف قولها بياكبن خريدم تصحها للفظ وكذا
قولها مدخر يدم بخلاف قولها بنفقة مدخر يدم (نسخ) اباها نكحها على
مهرها لم يسط المهر لانه لم يسلحها بهذا المخلع شيئا وكذا الوارثت نكحها (نسخ) نكحها
فاصله فوطئها فاختلعت بالمهر قبل سقط اذا خلعت بكتابتها من الاراء لان المخلع
وضع له هذا وقيل لا يستقام اذا خلعت لانه انما يصح في النكاح القائم وكذا لو
اباها فاختلعت في العدة فهو على هذا الخلاف (نو) اختلعت على كيلي اووزني
وبير قدره ووجهه ستة في الزوج كافي بسم ونكاح ولو اخلعت على دابة او ثوب لم يجز
لنقص الجاهالة فيتعدرا بحاجه قبيلتها واما اخذته من المهر (ضخ) لومى في المخلع
ما هو مال لا يشترط وجوده بزمان الا انه مجهول لا يوقف على قدره بان خال على ما في بيتها
او يدها من المتاع او على ما في خيلها من الثراء وعلى ما في بطون غنمها من الولد فلو كان
هناك مائة فلزواج ذلك ولو لم يكن رد ما قبضت من المهر ولو لم تقبض برى الزوج
ولا يجب رقة هذه الاشياء اليهالة خالعه على شيء لا يقبله كتمه وخنبر وخنبره جاز
المخلع ولا يترتب على اطلاق بلا مال مشروع بخلاف النكاح فيلزمه فيه مهر المثل ولو
خالعه على فن بعينه فهناك القن في يدها يترتبها فقبضت ولو كان ميتا وقت المخلع فعليها
رد ما اصابها من المهر ولو لم يعلم الزوج عوته لا يعلم (صل) خالعه على فن او ثوب
جازلو كان بعينه والاقبوز في فن ويجب الوسط ولم يجز في الثوب بعينه لا يبرأ من
المهر وتبين لانه معلق بالقبول الا ترى انه لو خالعه اهل ما في بطن أمته فلو كان في
بطنها وله فهو للزوج والا تطلق بلا شيء اذا اطلاق معلق بالقبول ووجدوه هذا بخلاف
ما لو خالعه على ما في بطن أمته مهر احيى يصح النكاح لا التسمية ويجب مهر المثل (نو)
خالعه على ما في يدها وفي بيتها من شيء فلو كان فيه شيء في الحال فهو له والا فلا
شيء له وتطلق اذا خلعت تدفع بها ما لو كان العدل ما لا الا انه ليس بموجود في الحال

الباقيين أو من زوجته أو من الزوج مان كان الوكيل امرأة أو من لا تقبل شهادته له وأجاز له ما ضمن فباع منهم جاز في وكالة الأخيرة الوكيل بالبيع إذا باع عن لا تقبل شهادته أن كان ما كثر من القيمة يجوز بالاجماع وإن كان باقل من القيمة يقين فالحس لا يجوز بالاجماع وإن كان يقين يسير لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يجوز وإن كان مثل القيمة فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما في رواية الوكيل والبيع لا يجوز وفي رواية المضاربة يجوز بيع المضارب وشراؤه ممن لا تقبل شهادته يقين يسير لا يجوز عند أبي حنيفة ويصحه ما كثر من القيمة وشراؤه منه باقل من القيمة يجوز بلا خلاف ومثل القيمة يجوز عندهما وكذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الروايات ويقام هذا بخلاف وكالة الأخيرة وفي وكالة تناوب الديناري وكل عبد أصبحورا عليه لقبره يدع في نكاحه وقبض الثمن وهو محرم عليه يصح قبضه ولو هلك الثمن في يده هلك من مال الآخر وبرئ المشتري من الثمن وذكره في أيضا ناسيده بذكره كفت كذا فلان كس نرا وكسل كره استبصر في معنى دوست

بأن نالها على ما يترفعها العام فغيبه يلزمها ودما قبضته من المهر إذا المسدوم لا يصلح عوضا في العقود فبقي مجرد تسمية ما هو مال متقوم وذلك بموجب دما قبضته من المهر (فقط) نالها على مال ثم زادت في البذل لم يجز الزيادة لو قوعها أو السلعة الكمية (منع) الزيادة في جعل الطلاق بعد وقوعه لم يجز (عده) لو وقع الخلع يسد على الزوج قيل لم يجز وقيل يجوز بأن يجعل ذلك القدر مستثنى من المهر إذا الخلع بموجب عبارة الزوج عن المهر فيجعل كأنه خاله على مهرها سوى بدل الخلع المشروط عليه ويجعل كخلع على كل حقوقها الأمانة فلا من مهرها ولولا مهر عليه يجعل ذلك القدر مستثنى من نفقة عنها ولو كان يزده في نفقة عنها يجعل ذلك القدر زيادة في مهرها بمقتضى الخلع نصيب الخلع (في) لأحاج إلى هذا التطويل ولكن نكت في الزيادة بأصل العقد كما في البيع (ضلك) لو خاله أو بدل المال حاز الخلع لا البذل (عده) خطاب الخلع لو جرى بينه وبين امرأته فقبولها سواء كان البذل مرسلا ومضافا إلى المرأة أو إلى أجنبي إضافة ملك أو ضمان ولو جرى بين الزوج والأجنبي فلو كان البذل مرسلا فقبولها إلى المرأة ولو كان البذل مضافا إلى الأجنبي إضافة ملك أو ضمان لا يشترط قبول المرأة ويجوز خلع القضي في فصله (قد) وكذا أنه حوز يك ما به كزرد نازن من خلع كزير كرمه كشت زن خلع نحو است من أذن تواند كزير وكسل را خبر كذبحه أجاب في وكيل بعد أذن ك يك ما به كزرد زن خلع فكتمعزل شود أجاب في (فقط) وكذا بطلاق نالها على مال أو طلقها على مال فالصحيح أنه لم يجوز لو مدخوات لأنه وكذا بطلاق لا رفع النكاح وقد أتى بطلاق برفعه ولو لم تكن مدخوات جاز قال فعمل هذا وكيل الخلع لوطي مطلقا يثبت أن يجوز بمخالفة إلى خبر (في) وحكي الخلع لو خلعها بالامرض لم يجز وقيل الأصح أنه يجوز إذا الخلع بعوض وبدونه متعارف فيصبر وكلاهما جميعا (نله) لم يجز الخلع سواء دخل بها أو لا إذا الخلع تصرف آخر غير الطلاق (فو) قالت زوجها خوشتن تريد بعده وكابن فقال الزوج لا تخرقل فروختن فقال الرجل تم الخلع هو أخته وكيل خلع كزير بعده علم أنها كانت حراما عليه وقت الخلع ووقع الخلع في هذه المحرمة هل يجوز قيل في (فقط) إشارة إلى أنه لا يجوز فإنه قال الوكيل بطلاق على مال لوطي وأخذ المال قسنت أنها كانت مباحة ومستعدة فحسب تطلق بالامرض لأنها لوطي مطلق بعوض لكان بائنا والبائنا لا يثبت لبائن فيلغز كذا المال فطلق بمجانا وهذه المسئلة تبدل على أنه في مسئلة الواقعة لا يصح الخلع إذا الخلع ليس بصريح الطلاق حتى يلغز كذا المال وطلاق بخلاف وكيل الطلاق على مال (فتين) ادعت نالها لم يجز فإنه بعد هذا الخلع أن يجبرها على النكاح ولو قال حلال بردي حرام فلان كزير كزير بعده قالت في العدة من سر نريد موى كفت بسه طلاق فروختن لا تطلق ثلاثا (فقط) أمر أمر أنه خلع فكذا على أربعة أوجه الأول أن يقول لها أخلقي نفسك بكذا الخلع يصح ولو لم يقل الزوج بعدها جرت أو قبلت على اختيار أو الواحد يتولى طرفي الخلع إذا كان البذل

باشد بخلاف خبرهزل كدوخر بائنا من هذل بائنا

هزل ثابت شرودا لم يحصل ان كان اوقفا صابا او لتاوفي العزل لا يضمن العدد او العدالة وقد ذكره في الشفعة ولو اخبر هذا الواحد بالعزل على وجه الرسالة ينزل سواء كان عدلا او فاسقا وفي اول وكالة الذخيرة في شرائها حواجزها واذا وكن رجل وجلا فاعاها واخبره رجل بالوكالة فانه يصبر وكلا سواء كان المخبر عدلا او فاسقا اخبره من تلقاء نفسه او على سبيل الرسالة صدقه الوكيل في ذلك او كذبه وقرق بين المخبر بالوكيل وبين المخبر بالعزل فشرط في الخبر بالعزل عدده المخبر او عدل التواثق ان المخبر مازم فانه يوجب الامتناع عن التصرف فيكون له شبهة بالشهادة من هذا الوجه فيشرط فيه احد وصفي الشهادة اما التوكيل فليس يلزم فانه لا يوجب شيئا بل يجوز التصرف فلم يكن له شبهة بالشهادة فلا يشترط فيه احد وصفي الشهادة وفي وكالة التواثق لو قال لا سمحني جارية اطاولها فاشترى جارية صغيرة لا يطاولها فهو مخالف وفي وكالة المختصر ولو وكل التيمم رجلا في اموره فاجاز وصيه يجوز قال الوصي يملك ان يوكل رجلا بكل ما يجوز له ان يعمل بنفسه في امور التيمم فان بلغ التيمم قبل ان يفعل الوكيل ذلك لم يكن له

معلوما على الرواية الماخوذة والثاني ان يقول لها اخلي نفسك بمال ولم يقدر المال فقالت خلعت او قال لها اخلي نفسك بما شئت فقالت خلعت نفسي بكذا ففي ظاهر الرواية لا يتم المخلع ما لم يقل الزوج اجرت اذ هو الابدل يمنع صحة التوكيل وقيل يصح المخلع والثالث ان يقول اخلي ولم يزده عليه فقالت خلعت نفسي فمن س وح انه لم يكن خلعا وكذا الوفاك لغيره اخلع امرأتي ليس له ان يجعلها بلامال اذا خلعت غالبا يكون يعوض وانه محمول ومن س وح لو قال اخلي نفسك فقالت خلعت تطلق بلا بدل وبه اخذ كثير من المشايخ والرابع ان يقول اخلي نفسك بلامال فقالت خلعت يتم بقوله اذا خلعت بلامال طلاق بائن فكماله قال طلقي نفسك باننا (ذ) قال اخلي نفسك فقالت خلعت يصح المخلع ولو قال لاجني اخلع امرأتي بقلعها بلامال عرض يجوز هذا امر اذا بنجام امال الوسا له ابتداء ان يجعلها ذهبي ايضا وبعه الاول ان يقول خالتي بكذا فخلعها يتم المخلع بقوله ولا يحتاج الى قولها اختعت على المختار والثاني ان يقول خالتي بمال او على مال ولم يبين قدره فلو قاله لم يصح شي لا يتم ما لم تقبل المرافقة ظاهر الرواية ومعنى قولنا لا يتم المخلع ان بدله لا يجب وهل طلق فيل تطلق وقيل لا وهو الاظهر والثالث ان يقول خالتي بلامال فقالت خلعت تطلق والرابع ان تقول اخلعي ولم يتردد فقالت خلعت تطلق هذا التوقفنا بلفظة المخلع فلو تطلقنا بلفظة البيع والشراء فلو قال خوستن بخرا من بكذا فقال خريد يتم المخلع بقوله ساو هو المختار ولو قال بمال لم يذ كقدره او قال بجماعة فقالت خريد لا يتم المخلع بقوله ما لم يقل الزوج فروختم في ظاهر الرواية ولو قال خوستن بخرا من بلامال ذكر (صط) وكذلك لو تطلقنا بلفظ البيع والشراء في الفصول كلها فهو على ما وصفنا فهذا الاشارة الى انها في هذا الفصل تطلق بخر خريد كما في اخلي نفسك بلا شيء ولو قال خوستن ا زمن خبر فقالت خريد لا تطلق ما لم يقل الزوج فروختم كذا (مش) فرق بينه وبين قوله اخلي نفسك فقالت خلعت حيث يصح لان قوله اخلي امر بالطلاق بلفظ المخلع والزواج ملك امرها به يسدل ولا بدل فصع الامروا لم يذ كسر البذل اما قوله خوستن فخر امر بالمه اوضة فلا يصح لو لم يكن البذل مقدرا معلوما كذا (ذ) او قول هذا يقتضي ان لا تطلق وان نال الزوج فروختم اذ البذل لم يذ كمر (صف) من بعضهم ان قوله خوستن ا زمن خبر كقوله اخلي حتى تطلق بلاذ كمر البذل ولا قول الزوج بعده بعث (ص) قال اخلي ولم يذ كمر المال فقالت خلعت تبين لوني الزوج حتى تطلق ولا يرأى المهر كقوله طلقي نفسك ولو قال خوستن فقالت خريد فلو ذكر بدلا معلوما كقوله خوستن خبر فقالت خريد يسقط المهر وبه يقتضي وكذا العربي (عده) قال خوستن خبر فقالت خريد فلو ذكر بدلا معلوما كقوله خوستن خبر بكا بين ونفقة صدقة او بمال آخر معلوم صح المخلع ولو لم يذ كمر البذل اؤذ كمر بدلا مجهولا لم يصح المخلع وهي امراته وبه يقتضي وانها تطلق (فطس) خوستن بخرا من بجهرك ونفقة عدتك فقالت خريد يتم المخلع بقوله على المختار (ذ) قال خوستن

بذلك ثم مات المسمى بطلت
الوكالة وإن كان الأب وأولاده
وله الولاية على هذا المال
ونفسه إذا وكله ببيع ملك
نفسه ثم باعه الموكل من ابن له
صغير بطلت الوكالة مع أن ولاية
البيع ثابتة ولو مات الأب ينزل
الوكيل أيضا والأشكال أن
بموت الأب ينبغي أن لا ينزل
الوكيل لأن الذي يقع له
التصرف باق وهو الصغير
كالوكيل بكل آخر باذن الموكل
لا ينزل بموت الوكيل الأول
وكالقاضي ينصب وصياهم
بموت القاضي لا ينزل الوصي
إلا أن الجواب عنه أن الأب
يتصرف بحق ولا يثبت تصرف
وكيله كانه بعه له فيقبل عونه
وتصرف الوكيل الثاني يقع
للكل ونعم هذا يعرف في
الاصل ولو وكل رجلا ببيع
عبد ابنه الصغير بلغ الصغير
ينزل الوكيل ولو أذن لعبس
ابنه الصغير في التجارة فبلغ
الابن لا يصير محجورا عليه لأن
مبنى الأذن على العموم فتناول
المحالين ومبنى الوكالة على
المخصوص فافترق رجل وكل
عبد صغير لا يجبر العبد على
المعمل بغير إذن مولاه ولو فعل
بغير إذن مولاه يبيح ولو لا يزمه
العهد

نجر بعده وكاين فقال تريد فقال الزوج بعده من في فروخته صح الخلع لأنه تم بقولها
تريد بعد قوله نجر بكذا وهي هذا القول خويشتن نجر بعده وكاين فقال تريد
فقال الزوج بعده من يكي مطلقا دأزم يقع ملاكان أحدهما بخلع وآخر بتطليق (هن)
قال خويشتن نجر فقال تريد ولم يقل الزوج فروخته هل يتم الخلع فيه روايتان
والاصح أنه يتم وهذا الذي ذكرناه أنه إذا أمرها بالخلع بلفظ الشراء فلما عرفت زوجها
بالخلع بلفظ البيع بأن قالت من أفرش أو سرر أفرش أو قالت بالعريسة بعني
نفسه فهو أربعة أو جمعة على ما مر في قولها خالعني ذكرت المال أولا أو ذكرت مالا
بمجهول أو بكل جواب عرفته فهو الجواب هنا ولو مال خويشتن تريد أومن بمهره
ونفقة عدل فقال تريد ولم يقل الزوج فروخته قيل يتم الخلع لأن تقدير كلامه
خويشتن تريد أن يكون من فروخته وقيل لا يتم وقيل يستل الزوج أنه أود بقوله تريد
التحقيق أو السوم أو أودا السوم لا يتم الخلع ولو أراد التحقيق يتم ولو مال خويشتن
تريد ولم يقل بمهره ونفقة عدل ولا يتم في حقها فقال تريد لا يتم الخلع مالم
يقول الزوج فروخته ولو قال لها بجر حتى كنه زنا توادو كنه شربان يود خويشتن تريد
أومن فقال تريد فقال الزوج روا كون لا تطلق إذ قوله روا كون يحتمل الإيقاع
ويحتمل الظاهر والنفقة منها حين علم مقامها فلا تعلق بالإينة هذا انما يستقيم على
قول من يقول في قوله خويشتن تريد فقال تريد أنه لا يتم الخلع أماما على قول من
يقول يتم الخلع فلا يستقيم ولو قالت من خويشتن تريد أزوت فقال الزوج روا لم يكن
خلعا لكن لو نوى الطلاق تطلق والمهر بماله ولو قالت من خويشتن تريد أزوت بعدت
وكاين فروخته فقال نيك أمسك لم يكن خلعا ولو قال لها خويشتن تريد خويشتن بكوي
فقال تريد لا يتم الخلع مالم يقل الزوج فروخته وهذا بالاتفاق لأنه للسوم خاصة وكذا
لو قالت خويشتن تريد فقال الزوج فروخته يتم الخلع جملة (ذ) وفي (عده) لو
قالت من تريد يتم الخلع ويكون كذا لو قالت (ذ) قالت خويشتن تريد أزوت
فقال الزوج فروخته يتم الخلع ولا تنوى أنما سأردت العدة أو الإيجاب لأنه لا إيجاب
(فن) لم يكن خلعا كذا كرا جعل أوله ذكره لأنه للاستفهام (عده) ولو قالت
خويشتن تريد أزوت فقال فروخته لا يصح ولا تنوى لأنه في الفارسية لا عده ولو قالت
خويشتن تريد أزوت بمهر ونفقة عدل فروخته فقال أرى يتم الخلع ولو قال أرى
بني لا تطلق (فن) قالت خويشتن تريد أزوت بعدت وكاين فقال أنت طالق أو قال
طلقت الصحيح أنه جواب فطلق بيا بما إذا أطلقت فهل يبرأ الزوج من المهر قيل بيا
وقيل لا وهو الأصح قال لها أنت منك تطليقة بكذا أفالت بيجان تريد تبين لأنه جواب
على سبيل المبالغة فكانت قالت به أزوت تريد ولو قال بعدت منك تطليقة فقال تريد
يقع وجعيا ولو قال بعدت نفسك فقال تريد تبين ولو قالت خويشتن تريد أزوت
بعدت وكاين فقال من يكي طلاق رجعي دأزم يقع رجعا لأنه ابتداء لأجواب بخلاف
قوله يكي طلاق دأزم لا يصح جوابا وبخلاف قوله من يكي طلاق رجعي فروخته فانه

❦ في مسائل الكفالة ❦
ذكر في كفاة شرح الطحاوي

لو كفل الغائب وبات في شرعه
بعد هذا إن شاء الله تعالى خال
مخد وجهه الله في الأصل ولا
يجوز كفالة الصبي سواء كان
الصبي محمورا عليه أو مادونا
له في العاقبة وسواء أذن له أم
في الكفالة أولم يذن له لأن
أذن الأب للصبي في الكفالة
باطل لأنه أذن بما هو متبع
والتبع قبر داخل تحت ولاية
الأب فلا يمكن الأدنى قال ولو
كان لرسل قبله رجل مال
فادخل المطلوب إتيته في كفالة
ذلك المال ومداهني ولم يحتمل
كان ذلك باطلا ولا يتوقف على
إحاطة الصغير إذا بلغ لأنه لا يجوز
لخاله وقوعه ما كان بلغ وأمر
بالكفالة قبل البلوغ فأقراره
باطل لأنه أقر بكفالة باطله
وإن جدد الكفالة بعد البلوغ
صحت الكفالة وهذا إذا كان
الدين من الأب فإن كان الدين
من الصبي بأن اشتري الأب
أو أوصى لصغير بالنسيئة أو أمر
الصبي حتى ضمن المال
لصاحب الدين ضمن بنفس
الأب وأوصى بضمائه بالمال
جائر وضمائه بنفس الأب
أو أوصى بآلله التزم ضمائه
عليه قبل الضمان فإن قيل
أضمان كان يرجع ذلك المال
عليه فلم يكن هذا الضمان
بشرط أوامر الضمان بنفس الأب
وأوصى بآله التزم ضمائه كان لا يلزم

جواب قسین و بقوله طلاق رجعی لانها سالت جواب کلامها و الجواب فروغم
(فقط) قوله یکی طلاق دادمت لودل عنده الابداء يقع وجعيا ولو قال عنده به
الجواب كان جوابا ولو لم يحضر بيلا شئ لم يكن جوابا أيضا لان جوابا فروغم كذا
واختار (شمس) انه جواب (فن) ولو قال دست کوتاه کردم لم يكن جوابا وقيل
ينبغي أن يكون جوابا لولوى جوابا و لا طلاقا لو قالت حوشتم نخریدم فقال يك طلاق
يست دام وقع رجعيا على رواية الأصل اذا البائن ليس بسنى على روايته وتبين على
رواية زادات الزادات اذا البائن سنى على هذه الرواية (من) قالت خو بشتن
نخریدم فقال فروغم لم يجر المخلع ولو قال فروغت يجر وعن السعدى انه قال لا بد
من ذكر الاضاقه من أحد الزوجين (فت) لوبرت مقدمات المخلع بين الزوجين فقالت
بعده و يشن خردم بهر وقال فروغم يصح المخلع وان لم يقل منك وعلته البيع
والنكاح وقال النسب رحمه الله تعالى اتفق مشايخ زماننا على أن المخلع يصح بلا
اضافه الى أحدهما لكثرة الاستعمال من العامة وعدهم هذا خلافا لمصنفنا
كقولهم هر چه دست داشت کرم بر من جنى وكقول البائع بعت وقول المشتري
شريت ولم يقل منك فان البيع يتم كذا هنا جله (فقط ج) كل حلع بطل فيه الجعل
وطلقت فهو بائن لان لفظا المخلع بلا جعل بائن كسائر السكيات فكذا حكمه عند
سقوط الجعل وكل طلاق بطل فيه الجعل وطلقت فهو رجعى اذا للعلاق بلالام رجعى
فكذا حكمه عند سقوطه (ت) فى كل موضع وقع الطلاق والمخلع بطل فهو بائن وفى
كل موضع لم يجب البطل ينظر الى اللفظ فان خرج المخلع او خرج الاضاح فهو رجعى وان خرج
مخرج النكاح فهو بائن حتى لو خلهما ثم طلقها على مال تطلى بلالام (ت) كل طلاق
وقع بشرط ليس بمال فهو رجعى (عده) قال خو بشتن نخریدم كذا وكروث ثلاثا فقال فروغم
نخریدم يقع الثلاثا بالاقوال ولو قالت خو بشتن نخریدم كذا وكروث ثلاثا فقال فروغم
تقع واحدة قال سبى و بطل الاول بالشافى والثانى بالثالث كفى المعاوضات اذا المخلع
من جانبها معاوضته (من) قال لها قد حلفتك وكروث ثلاثا و اواجه الطلاق ففى
واحدة بائة ولو قال قد حلفتك على ما لك على من المهر قاله ثلاثا فطلقت ثلاثا
لانه لم يقع الا بقرنها وكذا لو قال حلفت نفسى منك بالف قالته ثلاثا فقال وضيت او
اخرت كانت ثلاثا بلاثه الا فى وهذا خلافا ما فى (عده) وما فى العده هو الصحيح وفى
(فقط) قالت حوشتم نخریدم فقال دثار بار فروغم تقع واحدة (هر) قال طلقك على
الف طلقك على ثلاثة آلاف فقالت قبلت فبطل على المالكين جميعا وعليه العتق على
مال بخلاف البيع فانه يقع على آخر الأشخاص اذ الرجوع فى البيع قبل قبوله يصح
بخلاف حقوق وطلاق (تم) قالت مرا طلاق دمور مرا طلاق دمور مرا طلاق دمور فقال
دادم يقع ثلاثا ولو وقع واحدة ولو قال اختاروى اختاروى اختاروى فقالت
اختارت يقع ثلاثا (ذ) قالت طلقنى طلقنى طلقنى فقال طلقت تطلق ثلاثا ولو قال
مرا طلاق كن مرا طلاق كن مرا طلاق كن فقال کردم کردم کردم تطلق ثلاثا وهو

تاجر اجازت الكفالة وان كان
محبودا عليه ان مخاطب عليه
وقبل صحت الكفالة وان
مخاطب اجنبيا وقبل عنه توقف
على اجازة وليه وان لم يخاطب
وليه ولا اجنبيا وانما مخاطب
الصبي فالمسئلة على الخلاف
على قول ابي حنيفة لا يصح
الكفالة وهو قول مجرده
الله تعالى وعلى قول ابي يوسف
رحمه الله تعالى يصح لان
مخاطبة الصبي وهو ليس من
أهل قبول الكفالة لا عبرة
لها بغير هذه المخاطبة من
البنين والكفالة لا تتم
بالكفيل وحده منهدهما
خلافا لابي يوسف رحمه الله
تعالى قال ولو كفل رجل عن
صبي بنفسه او بماله ماذن
وليده او بشرا فنه صحت الكفالة
سواء كان لصبي محبودا عليه او
كان ماذونا له في التجارة لانه كفلا
بحق مضمون على الاصل يحجب
الاصل على ايقاظه وهو مقدور
التسليم للكفيل والكفيل من
أهل التبوع اما كون الكفيل
من اهل التبوع وكون المكفول
به مقدور التسليم للكفيل
بإرادة من يمل فظاهر واما
الكفالة بحق مضمون على
الاصل اما اذا كانت الكفالة
بنفسه فلان حضور الصبي
بمجلس الحكم اذا كان الصبي
ماذونا له في التجارة مستعفى
عليه ليجيب خصمه ادعى عليه

الاصح وقبل تطلق واحدة لانه اجاب عن السؤال الاخير قالت خو يشتخر يدم بهر
فقال فروخته به حلاق فلوقبلت بيع الثلاث والا فلا يقع شيء الا اذا نوت الشرا بلاث
تعاقدات فحينئذ يصح المخلع بثلاث فالت خو يشتخر يدم بهر فقال مستهزئا دازهان
فروخته قبل يصح المخلع (فتين) قالت سرخر يدم فوكرها الزوج ج وقال اينك فروخته
ذكر في (صنف) لا تطلق (فصلا) سألته المطلق فوكرها وقال دارطلاق او اينك
طلاق او ضرب بها حبس اختلف فيه قبل يقع وقيل لا لانه رد لا يقع الا يقع سألته
الطلاق مرد يكي مشت باقى كرد وگفت كه دار مطلق لا تطلق چون اشارت بمشت
باقى كرده باشد (كيم) قالت مرا طلاق ده مرد چون برداشت وى زد وى گفت اينك
طلاق تم وكرها وقال اينك موطلاق هل تطلق قال نعم واقعة طالت سرخر يدم فقال
مستهزئا كيم فروخته غي خرى ينبغي ان يكون خطا على ما عليه اشارات الفتاوى
ولو قال في جوابها ووشم غي خرى ينبغي ان لا يقع اذ قوله فروشم وصد (فو) قالت
خو يشتخر يدم بهر فقال فروخته باين وصدده على ديكر فقال امدفوه مخلع تام ولو
يات شريت را مى يكذ افعال بعد ما اشتغل بكلمات بعث ان كان كلاما يته فى المخلع
لا يقبل المجلس ولو طال ولا يبدل المجلس وان قل ولو قالت خو يشتخر يدم فروش
وقال فقلت يكون خطا ولو لم يقل فروش لم يكن خطا قيل وقيله نظرا لانه ينبغي ان
يقع وان لم يقل فروش قالت خو يشتخر يدم فقال فروخته كبر فهو مخلع تام قالت مرا
طلاق ده فقال اين نيزد اده دان بقم از نوى والا فلا كذا (فتين) وقيله قال خو يشتخر
به هر يدى فقلت خر يدمه كبر او هم بنين كبر يقع لو نوت التحقيق ولو قال لها
بيرون اى قة الت من بيرون امدفم فقال من وها كردم مخلع بود باطلاق اجاب مخلع بود
لو ادا به الجواب ثم قال لاحاجة الى التنية لانه راد به الجواب ماهر او مولا به بيرون امدفم
متعارف فى المخلع وكذا قوله وها كردم متعارف فى المخلع قوله وها كردم وان كانت
فارسية قوله خلعت سبيلك الا انه صار كصريح لكثرة استعماله بين العوام قدين
بلا تنية فى قوله وها كردم قالت خو يشتخر يدم ودى فى بيت فقال فروخته وهو فى بيت
آخروكل منها ما يصح كلام الآخر يصح المخلع قال سرخر يدم بهر فقال مستهزئا دازهان
بصح الزوج كلامها لا يصح المخلع قال لها سرخر يدم بهر فقال تبدين كاغد ما در سر يدم
لا تطلق لانه ايجاب آخر لا يضمن قبوله حتى لو قال به صد فروخته تطلق (فو) قال
خو يشتخر يدم بهر وصد فقال خر يدم بهر لا يتم المخلع ما لم يقل الزوج ج فروخته اذ
كلامها ليس بجواب لمقاله لانها زادت على حرف الجواب اذ قوله سرخر يدم بهر معناه يكره
ولو قالت خر يدم بهر وعدة يتم المخلع وان لم يقل الزوج ج فروخته يجعل جوابا ولو زادت لانها
لم تقصر عن التمام بل اعادت جميع ما فى السؤال والزيادة على الجواب انما تنمى الجواب
اذا قصر الجيب عن التمام (فتين) قال خلعتك كذا ادورها جعلت المرأة بعد الدراهم
فلما سمع الصدقات بليت ينبغي ان يصح (هده) قبل لما توخو يشتخر يدم بهر اذ شوى يكذ
فقلت خر يدم وقيل للزوج فروخته فقال لا يتم قال فى ذلك المجلس فروخته لم يجز المخلع

الخصم ضمان فعل او ضمان مول وان كان الصبي محبودا عليه

لغضوه وجلس المحكم مستحق
بإخذ ضمان الفعل فيستحق
حضوره للإشارة إليه وإن كان
لا يستحق حضوره للجواب ثم
ذاتت المكفالة وأخذ
الكفيل بإحضار الصبي فأراد
الكفيل أن يحضر الصبي فهذا
على وجهين إن حصلت
الكفالة بأذن من يلى عليه
بغير الصبي على أن يحضر معه
لأن أذن من يلى على الصغير
بالكفالة جائز لأن الأذن
بالكفالة عن الصغير أم قضاء
ما عليه من الدين والاب
والوصي يملكان الأمر بقضاء
الدين عن الصغير وجلس كان
الأمر بالكفالة منه وأذا صح
الأمر بالكفالة عن الصغير
منه ما صادف تلك بمنزلة أمر الصبي
بعد البلوغ والبالغ إذا أمر آخر
بأن يكفل بنفسه إذا طوب
الكفيل بإحضاره كان له
مطالبة المكفول به حتى
يحضر وإن كان بغير أمر من يلى
عليه إن كان بغير أذن الصبي
أيضا لا يصح على أن يحضر
معه وإن كان بأذن الصبي فإن
كان مأذونه في التجارة بغير
على أن يحضر معه وكذلك إذا
كفل عنه بغيره بأمره وأدى
كان له أن يرجع بذلك عليه
لأن أمر الصبي المأذون له
بالكفالة بنفسه وما عليه معتبر
بشرطه وإن كان لا يميز بكفالة
عن الغير لأن كفالة عن الغير

قالت خوسشتن تريد فقال فروختم في قربان من فهو على المهر ولو قال إن دخلت الداد
فانت طالق طالق بلا جرائي بشرط القبول عند دخول الداد (ذ) قال أنت طالق في قربان من
ذمتها أنت طالق على أن يرى من المهر فإن قبلت تطلق وسطا لمهر من ذمتها وإن لم تقبل
لم تطلق الواقعة قال لا لأنه العبدية أنت طالق بغيرك فقبلت قبل ينبغي أن تطلق رجعيًا
ولا يسقط المهر قال إن فعلت كذا فانت طالق على أن يرى من المهر بشرط قبولها بعد
ما فعلت لأنه طالق المطلق بعبارة ذلك الفعل بشرط البراءة قصيرة أو لا عند ما شرحتها
ذلك الفعل أنت طالق على أن يرى من المهر بشرط القبول في ذلك الوقت (شين) قال أكره
فلان كاركبي تو طلاق فإن أكره من مهر باحسن كفت كفت تو طلاق في قربان من وقبلت هل
يبرأ الزوج قال نعموا كبريا كند لا طلاق دون صورة كفت تا نيزوزي كفت با شدا كبريا
كندوا اشكارا كفت كند ابرا كند تطلق وحده اختلاف قوله أكره فلان كاركبي في قربان من
أكره من زرمشوى في ازهره ونفقة هذه وقبران يبرأ كند يا اركا كندوا كاربز اركا كند
تطلق والفرق بين الصورتين نشأ من كلمة مع لأنها للقران في الفصل الأول لأنه ذكر
باب زادي من وفي الفصل الثاني ذكر في قربان من فلا بشرط القران (فصل) قال ترى
طلاق في قربان من ينبغي أن تبرأ ذمتها أولاً من المهر حتى تطلق ولو جعل أمرها بيدها
وقال في قربان من فإذا وجد الشرط فليجأ إن تبرأ ذمتها أولاً ثم تطلق نفسها حتى يقع
كذا (سين) وفي (صع) فذا في قوله في قربان من روايتان عن (شين) كما ترى أقول
إذا دق المسئلة الأولى أنه في قوله في قربان من لا يشترط تأخر الأبراء من الشرط بل يستوي
فيه تقدم الأبراء على الشرط وتأخره عنه وأفادتنا أن الأبراء يجب تقدمه على الطلاق
والفرق بين الشرط والطلاق ظاهر ولا يلزم من وجوب تقدمه على الطلاق وجوب
تقدمه على الشرط فلا يلزم منه أن يكون فيه روايتان (ذ) اختلاف في كيفية المخلع فقال
مرتان وقالت ثلاث قيل القول له وقيل لو اختلفا بعد التزوج لم يبرأ الزوج لأنه
وقع هذا المخلع الثالث وانكسر فالتقول له ولو اختلفا في العدة أو بعد مضيها فقال هي
عدة المخلع الثاني وقالت هذه عدة المخلع الثالث فالتقول لها فلا يجمل النكاح (شين)
قالت سرخوش خريدم بفروختي فقال فروختم فالتقول له أما في حق الطلاق فظاهر وكذا
في حق سقوط المهر إذا اختلف من جانبها مبادلة قصدا كقولها بعت فلم تقبل وقال الآخر
قبلت فالتقول للشرطي ولو قال سر تو فروختم فتوجب نكاحي فقالت تريد فالتقول له أيضا
(صع) قال طلقك على ألف أمس ولم تقبلي وقالت كنت قبلت فالتقول له بينهما اختلاف
قوله بعتك حتى فلم تقبلي وقالت قبلت فان القول لها إذا اختلف على مال بلا قبول عقد
نام لأنه عين فلم يكن أفرادها إقرارا بقبول المرأة فهي تدعى وقوع الطلاق والزوج
ينكر ما المبيع بلا قبول فليس بشئ وإنما يكون معتبرا وانضم إليه القبول وإقرار
الإنسان به قد يكون أفرادا بعبارة غير المعتبرين بعد حقيقة فيكون إقراره
بالمبيع أفرادا بقبول المشتري (دس) أدى خلعها وهي تنكر فالتقول لها وتطلق بأقرار

تبرع منه على التبرع من وجه وهو ليس من أهل التبرع أما

التبرع عليه وان كان الصبي
مجهورا لا يصير على ان يحضر مع
الكفيل لان امره بالكفاية لم
يصح وان كان الصبي غير تاجر
فطلب ابوه من رجل ان
يضمه فضمه كان حائرا
واخذ الكفيل وكذا
وصيه او جده ان كان الاب
ميتا وكذلك القاضي اذا لم يكن
له وصي ولا جسد فان تعيب
الغلام واخذ الكفيل ابا
الغلام وقال انت امرتني ان
اضمه فخلصني فان الاب يؤخذ
بذلك حتى يحضر ابنه وليس
طريقه ان الاب امره بالكفاية عن
الصغير لان مجرد الامر بالكفاية
عن الغير لا يثبت للمأمور
حق مطالبته الاثر بالكفاية
الا ترى ان من قال لغيره اكل
بنفس فلان ابن فلان وكفل
وغاب المطلوب فارد الطالب ان
يطلب الاثر بالكفاية باحضار
المطلوب لم يكن له ذلك ولكن
طريقه ان الصبي في يده
وقبضه وتديره ولهذا قالوا ان
الصبي المأذون له اذا اعطى
كفيلاً بنفسه ثم تعيب الصبي
فان الاب يطالبه باحضاره
وطريقه ان الصبي في يده
وتديره قال رجل دفع الى صبي
مجهور عليه هترة وراهم
وقال انفقها على نفسك فجاء
انسان وضمن للذات من
الصبي بهذه الهترة لا يجوز
لانه ضمن ماله بمجهور
على الاصل ويمتثل ضمن قبل الدفع بان قال ادفع الى

الزوج لانه اقر بطلاق ثم ادعى البطل او سقوط المهر وهى تنكر قال قول لها وكذا العتيق
(فقط) زن دعوى مهر وثقة عدوى كذا ذكره في اطلاق داذم ادعى الزوج الخلع
وليس اها بينة قول زن ناشد دوح قهر وقول قول شوى ناشد ودوح ثقة اقول
على ما روي ان يصح كون القول لها في الثقة ايضا لانه اقر بطلاق وادعى سقوط
الثقة ودعى تنكر (هه) قال با زن خلع كردم اوقال خريدم وفروخت كردم وهى
تنكر تطلق باقراره وهذا لم يسبق فيه ما خلع اصلا ولو سبق خلع فاسد فقال هو ذلك
بنا على ان الخلع صحيح قيل يع وقيل لا ولو اضاف الى ذلك الخلع فقال بان خلع لم يحضر
عند الكل (فقط) هم المبرسم فقال كنت طلقها غنا لانه يقع في تلك الحالة فان اضافه الى
حالة البرسام لا يقع وكذا الترم (خ) قال صبي ان شربت فسكر امرأة تزوجها
هى طالق فشرى وهو صبي ثم تزوج وهو بالغ فظن صهره ان الطلاق وقع فقال هذا
الاب اى امر استبرمن قالوا هذا اقرا ومنه بالحرمة فصرم امراته ابتداء وقال بعضهم
لا تحرمن وهو الصحيح لانه لم يقر بالحرمة ابتداء وانما اقرب بالسبب الذى تصادق عليه وذلك
السبب باطل (قن) صبي قال ان فعلت كذا فسكر امرأة تزوجها طالق وقع له وهو صبي
واقبل عينه ثم تزوج بعد بلوغه وقال لها تورمن حرامى بذا ن سو كند قال هو اقرا وانها
حرام عليه ويكون محرما ابتداء والقول قوله انه اراد به الواحدة او الثلاث اقول على
ما مر من التصديق ينفى ان لا تحرر لانه اضاف المحرمة الى سبب باطل (قن) تسكمت
فقال هذا كفر وعمرته على به فتبين ان ذلك اللفظ ليس بكفر فمن النسب رحمه الله
انها لا تحرر (ذ) خلعها فاسد اذ آله رجل باذن جد اى كريت فقال نعم فهذا اقرا
بالحرمة وهو جهة عليه (فقط) سئل النسب عن خلعها ثم تزوجها ثم قال تورمن حرامى
يدان خلع قال تحرر لانه اخبر انها لا ان حرام عليه بذلك الخلع واذا حرمت عليه
باقراره يجب المسمى في هذا النكاح بالغما يبلغ لانه لا يصدق في حقها (خ) قالت
لزوجها من وكيل تو هتم فقال هتمى فطلعت نفسها ثلاثا فقال تورمن حرام كسى
جدا يا بل شد قفر فاقراد ان راجعها قالوا يسهل عن نيته لو قال عنت به التوكيل بطلاق
ولم يثبتوا تعد تبين بواحد وهذا انما يصح على قولهما اما على قول ح وح فقالوا لا يقع شئ
وبه يقتضى (ص) خلعها فسل عن ذلك فقال هى المرة الثالثة احاب الائمة ان الخلع
الثالث لم يجرأ قول فيه نظر قال وليس له ان يتزوج بها لاقراءه بالخلع ثلاث مرات (بس)
البالغ خلع امراته الصبية على مال او مهر تطلق مجانا لانه على الطلاق بقبولها المال وقد
وجد فطلق مجانا لان هذا تبرع فلا تملكه اقول ملقه بقبول بوجوب المال ويترتب عليه
ولم يملكه بقبول مطلق فينبى ان لا تطلق لعدم الشرط وهذا رد فيه وفي نظاره فليتامل
ولو خلع امراته الائمة على مال تطلق والمال يلزمها في الحال لو باذن المولى والا فبعد العتيق
ولو خلعها على المهر تطلق ولا ينقط المهر لانه ولاها فلا يلزم الا رضاه ولو طلق الصبية
بمال يصبر رحمه الله وفي الامة يصبر باثنا اذا طلق بمال يصح في الامة لكن متزوجا وفي
الصبية يقع بالمال ولو طاقه وكذا المبررة وام الولد الا ان الامة القنسة تباع في الدين

فلان الصغير عشرة دراهم على
 بهر مستقرضا العشرة من
 الدافع وآمر بالدفع الى الصبي
 فينوب قرض الصبي عن نفسه
 وكذا الصبي المحجور عليه اذا
 باع شيئا لها انسان وكفل
 بالذوق للشترى ان قبض بعد
 ما قبض الصبي الثمن لا يجوز
 وان كان قبيل ذلك باع وفي
 المتن بعد محجور عليه اشترى
 متاعا وضمن رجل للمبايع الثمن
 لا يلزم الكفيل ولو ضمن المبيع
 بعينه كان ضامنا هذه الجملة
 في كفالة الذخيرة في الفصل
 الثالث منها ود كر في باب اذن
 الصبي والمعتوه من ماذون
 الاصل اذا باع الصبي وهو معتقل
 البيع والشراعي بعد من رجل
 وسلم العبد وقبض الثمن ثم ان
 رجلا ضمن للشترى الدرك في
 العبد فاستحق العبد من يد
 المشتري فان كان مافوقه
 ورجع المشتري بالثمن ان شاء
 على الصبي وان شاء على الكفيل
 فان اخذ الكفيل برجعه على
 الصبي ان كفل بآذنه وان كان
 الصبي محجورا عليه فضمن
 الكفيل باطل ولا يكون
 للشترى على الصبي سبيل ولا
 على الكفيل وان كان الثمن
 قائما اخذه المشتري فان
 استهلكه الصبي لا يجب عليه
 الضمان ههنا حنفية ومحمد
 وجهما الله ايضا على ما عرف
 في الودعية هذا اذا ضمن بعد

لوقبضت باذن المولى وهما لا يتباعا كذا (ذ) وفي (ط) تباع الامه الماذونة فيه الا ان
 يفسد بها المولى كسائر الذخيرة والمدمرة واما الولد فتدوى من كسبها او اترمت باذن المولى
 او غيرها انه اقول في عدم الاذن يبقى أن يؤخر الى المتيقن اذا اكتسب للمولى فلا يحصل
 لغيره الا برضاه (بس) قال لا امرأته الصبي متى غبت فارك ببدك لتطلى نفسك متى
 شئت بعد ابراء المهر فغاب فطلعت نفسها بعد ما امرأته من المهر قيل ينبغي ان تطلق
 رجعا بما لان طلاق الصبي على حال رجعي لانه لا يلزمها المال فيصير قائلا عند
 وجود الشرط انت طالق وكذا من المال فطلقت مجانا (شر) البايع خلع امرأته الصبي
 فلو كان يلفظ الخلع فهو بائن ولو كان يلفظ الطلاق فهو رجعي (ذ) الصبي وكلفت رجلا
 بخلعها فخلعها بعمرها فلو ضمنه تبين وفاقا ولا يغفل تبين وقيل لا ولو خلعها أبوها أو אחي
 بعمرها فلو ضمنه الخالع تطلق فلو بلغت تأسخ الزوج بنصف المهر ولم يدخل بها وبكفه
 لو دخل (شم) ترجع البنت بنصف المهر في الفصل الاول وبكفها في الثاني على الاب لا على
 الزوج وهذا هو المذهب ههنا لا تزوج والا فلا شك ان المهر لا يسقط بهذا الخلع لصغرهما وهل
 تبين لو قبضت الصبي عقد الخلع وكانت من أهله بان تغفل العدة وتبرع عنه تطلق وفاقا
 ولا يسقط المهر ولو لم تقبله الصبي فلو كان الخالع أعني الابن وفاقا وهل يتوقف على
 اجازتها بعد بلوغها اختلاف فيه ولو كان أبولم يضمن دل تطلق قال (خه) اختلاف فيه
 المشايخ وقال (ع) فيه روايتان جلة (ذ) وفي (كش) تطلق ولا جعل عليها ولا على أبيها
 على قول ابن سلق وعنه ان الجمل يجب على الاب وان يضمن قيل تطلق وقيل
 يتوقف على اجازتها وقيل لا يتوقف لعدم الفاسدة بل تطلق ويجب كل المهر مدخولة
 ونصفه فمدخولة وهو الصحيح (ت) خلع الصبي أوها على مال جازا الخلع ولا يجب
 المال عليها ولو ضمنه أبوها يلزمه ولا يرجع به عليها (صل) خلعها أبوها عمرها ولم يدخل
 بها وضمنه جازوها نصف المهر وضمن الاب للزوج نصف المهر فان قيل كيف يصح
 الخلع بعمرها وهو مملوكها وليس للاب ابطال ماله وكيف يصح ضمان الاب المهر لزوجها
 وهو عليه ولا يضمن الاب للزوج نصف المهر الذي ضمن الزوج للصغيرة هذه من
 مشكلات المسائل وهذا لانه اضاف الخلع الى مالها ولو اضافته الى مال غيرها بان
 خلعها هل قن انسان صح الخلع لانه لو اضاف الشراء الى مال غيره بان شري بماله غيره
 صح الشراء فلا يضمن الخلع والخلع اقرب الى الجواز اولى الا ان تسليم البذل في الشراء
 يجب على العاقد ولو عقد بلا ضمان وفي الخلع لا يجب عليه الا ضمان اذ حقيق العقد
 في الخلع ترجع الى طرف من له العدة ولكن اذا ضمن ترجع اليه المحقوق بحكم الضمان
 وتطلق اذا طلق معلق بقبوله فيقع اذا قبل ويجب لها نصف المهر لا النصف بطلاق قبل
 الدخول وعلى الزوج نصف المهر للصبي وعلى الاب نصف المهر للزوج لانه ضمن كل المهر
 فخير من تسامحه وسقط نصفه وضمن النصف كالأول على حال غيرها وبخز من تسامحه ويقع
 بائنا لانه ملاق بعرض ولو كان يلفظ الطلاق ولا ينعى قبل الدخول هذا لو لم يدخل فلو دخل
 فلها كل المهر والاب بضمنه للزوج لانه ضمن تسام كل المهر ولم يقدو على تسام شيء منه

بعد الشراء قبل الدفع بان قال
للمشتري ادفع الثمن الى الصبي
الذي اشترى بيت منه هذا العبد
على انك ضامن او قال الضامن
ادفع الثمن الى الصبي على اني
ضامن لك ثم استحق المبيع
ورجع المشتري على الكفيل
سواء كان الصبي ماذونا له او
محمورا عليه وعمام هذا ينظر
في هذا الباب وفي هذا الباب
ايضا على سبيل الاستشهاد
قال اقرض هذا النسي مائة
درهم على اني ضامن لك
فاقرضه يكون له ان يرجع
على الكفيل وفي حجر الخط
هشام قال سالت حمدا عن
قال لغيره مع من هذا المهور
عليه متاعا وانا ضامن لثمنه
فباعه متاعا قال لا يحمدوجه
انه حال المتاع قلت قضه
واستلمه قال لا ضمن الضمين
لانه ضمن الثمن ولا ثمن عليه
لان البيع فاسد ولو قال ما بعته
من درهم الى مائة فانا ضامن
له فباعه فواسد او باسواي خمسين
وقبضه واستلمه ضمن ثمنه
الثوب وقوله انا ضامن له
مخالف لقوله انا ضامن الثمن
الا ترى ان رجلا لو قال لا اتع
بانم فلانا يعني محمورا عليه
فباعته له وانا ضامن فباعه
بيعا فاسدا وقبضه واستلمه
كان الكفيل ضامنا الذي
لزم المشتري لقصد البيع ولو
قال انا ضامن الثمن لم يلزم

فضمن مثله قال حرج هذا أحد وهو مملوك الصبيته وحيلة أخرى ان يحصل الزوج بالمهر
على الاب حتى يبرأ الزوج اذا بطل بملك الاحتمال على الصبي والصبيته على قبر من عليه
الدين اذا كان المحتمل عليه أملا من الخيل والغالب ان يكون الاب أملا من الزوج
ولو كان المحتمل عليه مثل الخيل في الملا لا ينبغي ان يصح ايضا كذا ذكره م (ح) (في)
ولو كان المخلع وليا غير الاب وجعله القاضي وصيا ويحتمل هذه الحيلة ينبغي ان يجوز
اذ لو وصى ان يحتمل على النسي ايضا (فصل) لو كان المحتمل عليه مثل الخيل في الملا
يجوز للوصي ان يحتمل على النسي لاجل جواز معلق بشرط كون الثاني أملا (ج) فريم
الصبي لو احوال قبل امه او وصيه فلو كان الثاني أملا او مثله يصح والافلا (طيم) حيلة
أخرى وهي ان يقر الاب بقض مهرها وثقة عدتها ثم يبينها زوجها وهذا يقتض بالاب
بخل في سائر الاولياء فالاب يصح اقراره به ويرأ الزوج في الظاهر ولا يعمل اقراره فيه
به ولو اراد ان يكتبه يكتب اقراره جوا لا ينو وثقة يكتب اقراره الاب بقض المهر وثقة
السعد اقول لو كان الاب صادقا في اقراره فلا فائدة قسبه للزوج ولو كذب فهو حرام يجب
التحريم ومنه المهر ادب بالحيلة هي الحيلة الشرعية ليصل بها الرجل الى مراده على وجه الشرع
وهذا ليس شرعي ولكن يمكن ان يقال ان الكلام في حكم اقراره لو اقر في انه يحصل
او يهرم فلا اشكال الا انه يبرأ من اظاهر الا حقيقة ولا يلحق هذا التلميس بالمسلم كتبت هذا
التقرير وجدت نظيره (فتى) فهذان التوارد (ص) الاب لو نزع الصبيته عمرها واد
خسر الها بان علم انها لا تحسن العشرة معه فانه يصح على قول مالك وزول المهر عن
ملكها ويرأ الزوج حنه فهو قضه به نفذ لانه محتمر فيه (ذ) خلع الاب او الاجني كبيرة
بمهرها ساوا لواجزته والافلا لم يضمنه المخلع لم يحز ولا تطلق (صر) يتوقف على
اجازتها فان اجازت جاز ويرأ الزوج من المهر ولو لم يحز ينبغي ان يتعلق لانه معلق
بالقبول وقد وجد (ذ) ولو ضمنه الاب او الاجني وقع المخلع فاعتبر هذا معاوضة فمباين
الزوج والمخلع طلاقا فانما يخافنا في حق المرأة اذا بلغها الخسر فاحاوت فمذمومها ويرأ
الزوج من المهر فلها ان تأخذ الزوج بالمهر والزوج يرجع على المخلع بحكم الضمان
و يصبر تقدير هذا المخلع كان المخلع قال للزوج ان اجازت فالبديل عليها وان لم يحز
فالبديل على وما يجب على الاب من الضمان انما يصح بحكم العقد لا بحكم الكفالة
أقول ذكر قبيله انه يرجع على الاب بحكم الضمان فبين قوله معاوضة ويمكن التوفيق
بان يكون فيه رواية فانحيز بها ويدل عليه ما ذكره (صر) في هذه المسئلة
ان الزوج يرجع به على المخلع بحكم الضمان والاب كالاجنبي اذ ليس للاب بولاية المخلع
فهو كاجني وكذا دخل الاب او الاجني على نفقتها وهي صبيته او كبيره فاذن به ولم
يحز بعد المخلع جاز المخلع فمطلق وتجب النفقة على الزوج ثم يرجع هو على المخلع
بسبب الضمان وقال رحمه الله ههنا مسائل يحتاج الى ذكرها منها ان الاب لو تزوج
كسيرة فطلق وان تراء الزوج عن شيء من المهر فلا سبيل اليه بان يقر الاب بقض
شي منه لانه كذب حقيقة ومن امر به فقدم بالكذب اقول هذا بقوله ما سبق ثامن

البكة يلد ذكر في آخر الفصل العاشر من كتابه الذخيرة اذا

يضمن ليرجع على الابن له ان يرجع وقد ذكرنا مسائل ضمان المهر والثمن من الصبي في النكاح والبيع من هذا المضموع وفي آخر هذا الفصل ايضا الكفالة والضمان بامر المكفول عنه وبامر المضمون عنه اعسا وجب الرجوع على الامر عند الاداء اذا كان الامر ممن يجوز اقراره على نفسه حتى لو كان المكفول عنه صبيا محمورا وعليه ليرجع عليه وان كان بامره ولو كان عبدا محمورا عليه لا يؤخذ به في الحال وانما يؤخذ به بعد العتاق ذكر في باب النعوى على الكفيل والمحمل من قسوى رشيد الدين اذا قبض الاب مال ابنته الصغير وكفل انسان بذلك المال لا يصح لان المال امانة في يده والكفالة بالامانات لا تصح ولو قال ذلك الرجل ان اسلمك الاب مال الصبي فانا كفيل بذلك يصح لانه اضاف الكفالة الى سبب الضمان وفي فوائدى حصص الكبير وجهاته الكفالة للصبي المحمور عليه لا تجوز ميل له الصبي المحمور عليه من الضار لانه النافع بدليل قبول الهبة والصدقة وفي هذا متعة فيجوز قال لان الهبة والصدقة تعبر بالفعل وفعله معتبرا فاما هنا فلا بد من قبول وهو قول وقوله غيره غير قيل بشكل بما لا يرجع نفسه يجب الاجر

الاعراض في اقراره بقبضه قال فينبغي ان يجب باذنها لانه لا يصح بلا اذنها الا ان تجوز و يفتى ان يضمن للزوج منها قيقول ان أنكرت هي الاذن بالمسبة وهو متمسك ما وهذه فانقضت يصح هذا الضمان لاضافته الى سبب الوجوب لان من زعم الاب والزوج انها كاذبة في الانكار وان ما اخذته من عليها للزوج فلا بد من بدلين واجب فصح ولو كانت الابنة صبية فلا وجه لهية ولا لا اقراره بالقبض لما امر بالحيلة جنسا مما مر ان يجعله الزوج على الاب (من) تزوجها باقنين ودخل بها وهبت اما للزوج على الغامض المهر وضمنت له فغناها باقنين لا يرجع الزوج على امهات في فان قيل فلما وهبت الام اثباتي من المهر الف فاذا اختصمت على القين فالالف زائدة لم لا يجب له عليها يجب بان هبة الام تصح في المهر القين فصم المخلع على القين وضمان الام ليس بالقرام مال له استثناء بل هو وصد لوطيت تمام الاقنين فالام تعطيه الفساولا يلزم الام شئ مع ان امرته لم تطلب شيئا ولو ادعى الزوج استثناء او شرط او كذبه فاقول للزوج فلو شهد بخلع او طلاق بلا استثناء فان قالوا شهدته خلع او طلق بلا استثناء لا يقبل قول الزوج وان قال لم تنع منه الا كلمة المخلع او الطلاق فاقول للزوج الا ان يظهر عنه دليل صحة المخلع بقبض البذل وانجوه فحينئذ يقبل قوله وحده عما يقبل فيه الشهادة على النبي (صحيح) فيها قال لم تنع منه الا كلمة المخلع الصحيح ان الزوج لا يصدق الابنة لانه خلاف الظاهر وقد فسد احوال الناس وعن (مطه) طلق وقال استثبت لا يصدق قضاء

(قوله طلق وقال استثبت لا يصدق الخ) قال شيخ الاسلام القرني قات وفي فتاوى القاضى الامام لو قال الزوج طلقك أمس وقلت ان شاه الله في ظاهرها الرواية يكون القول قول الزوج وذكر في النوادر خلافا بين ابي يوسف ومحمد فقال صلى قول ابي يوسف يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه الاعتماد واقتوى احتياطا الامر القروى في زمان غلب على الناس الفساد وان خلع امرته ثم ادعى الاستثناء في المخلع في ظاهرها الرواية وهذا الطلاق سواء ان ذكر البذل في المخلع فقال خالته على = اذا قبلت ثم ادعى الاستثناء ذكر عصام وغيره انه لا يصدق قضاء اذا اخذ عليه جبلا واراد باخذ المجهول ذكر البذل في المخلع لا حقيقة الاخذ فكذا لا يصدق منه القاضي فهذا ذكرنا لانه قد مر ان اه كلامه قلت وظاهر كلام الحق الكمال في شرح الهداية ان الزوج اذا ادعى الاستثناء في الطلاق والمخلع ولم تنازعها المرأة في ذلك ان القول قوله مطلقا حيث قال به فروغ طلق او خلع ثم ادعى الاستثناء او اشرط ولا تنازع لا اشكال ان القول قوله وكذا اذا كذبت المرأة فيه ذكر في المحاوى للامام محمود البخاري ولو شهد عليه بانه ما قلها او نالها بغير الاستثناء او قالوا لم يستن قبلت وهذا من المسائل التي قيل فيها الشهادة على النبي فان لم يشهد اهل النبي بل قال لم تنع منه غير لفظة الطلاق والمخلع والزوج يدعى الاستثناء في المحيط القول قوله وفي فوائدى شمس الائمة الا يزوجه حتى لا تنع دعوى

وجلا ولا تعمل انسانا من
غير عقد وروى القاضي ان
يوجب الاجر عليه يجب ولا
هبة القول في وجوب الاجر
(في مسائل المحوالة) هـ
ذكر محمد رحمه الله تعالى في
الاصل الصبي التاجر في
المحوالة مثل البالغ وفي فوائد
شيخ الاسلام برهان الدين
رحمه الله صي محو وعليه اقر
عمال واحال به على آخر وقيل
الاستحارة المحوالة فالمرء لا يمكن
من المطالبة من المعتال عليه ام
لا الجاب نعم كما في الكفاية وفي
وصايا الفتاوى الصغرى
الوصى اذا احتسب على اليمين
يجوز لكن بشرط أن يكون
الثاني املا من الاول وان
كان مثله لا يجوز و ذكر
القاضي الامام نضر الدين
رحمه الله في الفصل الاول
من يوع فتاويه الاب
والوصى اذا قبل المحوالة على
سنتين دون الهيل في الملا كان
وجوب بعدهما جازعا في
حنيفة ومحمد رحمه الله
تعالى ولا يجوز عند ابى يوسف
رحمه الله وان لم يكن واجبا
بعدهما لا يصح في قولهم وقد
عرف مسائل البيوع و ذكر
صدر الاسلام ابو اليسر رحمه
الله في باب المخلع من المبسوط
في حيلة هبة صدق الصغيرة
ان الاب يحتال على نفسه
شكنا فبأنه الزوج من

ولو قال طلقت واستنبت صدق وبقى بان دعوى الاستثناء يصح الا ان يظهر منه
ما يدعي (صط) قال لما قلت ثم استنبت لم يكن مستثنا عند حوس (ق) طلق اوخلع
ثم ادعى الاستثناء صدق لم يلزم كرا البذل في المخلع لا لؤذ كره بان قال خلعتك بكذا وفيه
لو اخذ جعلنا في المخلع وقال لما عن به الطلاق لا يصدق قضا هو المراد باخذ المخلع ذكره
لاحقيقة الاخذ (فش) ادعى الاستثناء وقال ما قبضت منك فهو حق كان لي عليك
وقالت في دفعته ابدل المخلع فالقول لا نه لما انكر صحة المخلع فقد انكروا وجوب ابدل
عليها وان ادران له عليها ما لا واحد الا ما بين والمرأة مقررة ان له عليها ما لا آخر يصدق
الزوج بخلاف ما لو لم يدع الاستثناء لانه اقران عليها ابدل المخلع والمملوك هي المرأة فيقبل
قولها وفيه نظر (فر) طلق ثم استنبت بان شاء الله غير انه تكلم به في نفسه بحيث يسمعه
ولا فيه ولا يصدق قضا فيجب ان يجهز به ليشته بينة (ح) حلف واستنبت في نفسه
وحره به لسانه ولم تسع اذنا ما حاز استثناءه كذا عن سوح اقول يصح ان يراه انه
يصدق ديانة اقصاء قال وكذا القراء في الصلوات لو سمع اذناه فهو اوتى (ص) قالت
خويستني نوبدم از تو فقال فرختم وقال صبت غير هالا يصدق قضا (خ) ارادت
المخلع فقال قوم لها اشترت نفسك بجميع الحقوق التي لك عليه فقالت اشتريت
فقال الزوج بعث وفي ضميره بيع متاع فانها طلق قضا اذ قوله بعث جواب كلامهم
والجواب ينصن اعادتها في السؤال (حق) وكذا النوى منطقتة او خشيعة في يد قولا
اشار الى تلك المنطقة او الخشيعة اشارة تفهم انه المراد يصدق انه لم يرد المخلع وكذا الراشد
قبل المخلع على هذه المواضع ثم اشار وقت تكلمه الى الخشيعة او نحوها اشارة تفهم

الاستثناء اذا عرف الطلاق بالمينة بل اذا عرف باقراره ومثله اذا قال لعبد اهتقتك
امس وقلت ان شاء الله تعالى لم يعتق وفي الفتاوى للنسفي لو ادعى الاستثناء وقالت بل
طلقتي فالقول لها ولا يصدق الزوج الا بينة بخلاف ما لو قال لها قلت لك انت طالق ان
دخلت فقالت طلقتي منجز القول قوله كذا قاله ثم قال والذي عندي ان ينظر ان كان
الرجل معروفا بالصلاح والشهود لا يشهدون على النفي ينبغي ان يؤخذ بما في الميطمن
عدم الوقوع تصد بقاؤه وان عرف بالنسقي او جعل حاله بنفي ان لا يؤخذ بقوله لقلبة
الفساد في هذا الزمان اه كلام الغزالي واول حين ما وقع خلاف وتر جيج لكل من
القولين فالواجب الرجوع الى ظاهر الرواية لان ما عداها ليس مذهبا لا صاحبنا وايضا
كما غلب الفساد في الرجال غلب في النساء قد تكون كراهة فطلب التفضل منه
فتقرى عليه فبقية المقتى بظاهر الرواية الذي هو المذهب ويغرض بطل الامر الى الله
تعالى تامل وانصف من نفسك واذا كان القول قوله في دعواه الاستثناء هل هو بينه
ام لا ام اراه لاحد من علمائنا وبقى على ما هو العمدان يكون بينه اذا انصكرت
الزوجة واما اذا لم تسكر فلا يمين عليه لتصديقها له الا اذا اتهمه القاضي والقضاء
الا ان يحلفونه فذا تامل

يصح ايضا وقد ذكرناه في

مسائل التكا من هذا الكتاب واقه اعلم (في مسائل الماذون) *

النسب وهذا كله في الحكم اما في الدين فاقول له انما اذا كان اللفظ لا يستعمل
ماوى (قضا) طلبت خلعا بمال فاشهد عدلين ان امرأى اذا قالت خو يشتن خريدم
اقول فروقم ولا اقول فروخم ثم خاها عند القاضي ثم قال قلت فروقم ولم اقل فروخم
فشهد به فلو سمع القاضي فروخم يحكم بصفة الخلع ولا يلتفت الى شهادتها وما ولا عبرة
لذلك الا لشهاد اهل اموال القاضي لا يثبت انه تكلم بخلافه اذ يسمع شهادتهما ويطلب
الخلع ولو شهد بعض اهل المجلس انه قال فروخم يحكم بالخلع (قون) باع منها طليقة
بمهرها واشترت تغال من ساهنه مهره سره سبغاف ان يقع عليها الثلاث لان هذا يصرف
الى الطلاق لسبق ذكره فخاصا كقوله او قمت مهره سطلاق (قند) خلعا بتطليقة واحدة
فلاموه على ذلك فقال حوسه ما لم يقع شيء لانه ليس بالتياب (فتن) قال ترابك مطلق
فلاموه كفت ديكرد اذ لم يقع آخر لانه جواب لذلك ونما عليه قض خلعا فقبل له كم
نوبت فقال ما نشاء ولم ينوشيا طلقت واحدة لان تقويض المشقة اليها ان التية ليس بشيء
(قند) قالت اخفى وقالت سه خواهم فقال سه ما رثم خلعا تقيم واحدة اذا تحكمت بتم
بالخلع وهو واحد ولو خلعا فاقا لم يفي في حديثها اذ تمت سه ولم يرد عليه فلو نوى ثلاث
طالقات طلقت ثلاثا ولا افلا لانه لم يلفظ بطلاق ففساد كما لو قال انت واحدة فلا يقع
الابنية (فتن) خلعا فقال في مجلسه مراد بين خاتمه هج نبت ثم ادعى شيان من ائمة
البيت فان قال كان هذا في البيت وقت الخلع لا تتم دعواه ولو انكر كونه فيسوقت
الخلع فاقول له (خ) قال ان كان هذا في البيت وقت الاقرار لا تتم دعواه ولو انكر
كونه فيه وقت الاقرار ونسب لادعى انه لم يقل شيئا بسم لولم يكن دعواه في ذلك
المجلس وفي الجامع مسئلة تلب انه لو ادعى مطلقا لا يسمع وينبغي ان يكون كذلك (صك)
قال لاسر خود از صدة وكابن خريدم فقالت فروخم لوني الطلاق تبين ويجب المهر
ونفقة العدة لانه ذكر (فو) من قال لها خو يشتن از تو بعده وكابن خريدم فقالت
فروخم واجاب كاذ كرنا وهذا لا سر خود خو يشتن يعنى واحد اذ الراس براديه
جميع البدن وقوله از تو بعده ومهر خريدم لم يصح عوضا لان طقم لا تستعمل للعاوضة
ففي لفظ خريدم وفروخم وهذا من الكتابات فلا بد من النية اقول مرفى (عده) في
اوائل الفصل ان قولها از كابن خريدم كقولها بكابن خريدم فعلى هذا ينبغي ان يقع
بلائية ومرايض (عده) ثمة ان البدل على الزوج قيل يجوز قيل لا فعلى رواية الجواز
ينبغي ان تطلق ويجب المهر ونفقة العدة على الزوج بلا حجة الى النية

الفصل الثالث والعشرون في الامر باليد ومعلقة *

الاصل ان الزوج ملك الطلاق بنفسه فعملك تقو بنفسه الى غيره ويتوقف عمله على العلم
ولم يرد الزوج بالامر باليد مطلقا فليس بشيء الا ان يكون في حالة الغضب او مذكرا
الطلاق فلا يصدق فيه ما قصده انه لم ينو الطلاق فلوا دعت نية الطلاق او الله كان في

الفصل الثالث والعشرون في الامر باليد ومعلقة *

قال محمد رحمه الله في الاصل
اذا نذر الرجل لابنته في البتارة
وهو يعقل البيع والشراء جاز
وبعير الصبي ما ذوقه في
التجارات وكذا الوصي اذا اذن
للمصغر في البيع والشراء
البيع والشراء ومعنى قول
محمد رحمه الله في الكتاب اذا
كان الصبي يعقل البيع
والشراء أى اذا كان يعقل معنى
البيع والشراء بان كان يعرف ان
ان البيع سالب للثبوت والشراء
جانب ويرى الغبن اليسير
من الغبن الفاحش لا تنفس
العبارة فان كل مسمى لوقن
البيع والشراء يتلوهما قال واذا
باع الصبي شيئا من مال نفسه
واشترى لنفسه شيئا قبل
الاذن وهو يعقل البيع
والشراء يتعقد تصرفه ههنا
وينفذ جازا لولى وكذا الصبي
الذى يعقل البيع والشراء اذا
وكل من غير ما لبيع والشراء
فبإسراع واشترى جاز ههنا
والذهب ههنا ان الصبي
العاقل صحيح العبارة فيما
ينفعه من التصرفات سواء كان
مولى عليه او لم يكن فيقول
الحبة والاسلام ونما يردد
بين الضر والنفع كالنساء
فهو صحيح العبارة انما اذا
نفذ او فيما يضره من كل وجه
كالطلاق والعتاق فهو فاسد
العبارة فمذا او انما اذا واعلم
ان كل من له ولاية التصرف والتجارة في مال الصغير فله

فأجاب اذا فحق للصغير اولا بعد
ايمه الصغير في الدار يجوز
وكذا وصى الاب بعدموت
الاب وكذا اذن المجدد في الاب
اذا لم يكن له وصي من جهة
الاب يصح وان كان الاب حيا
فانه لا يصح اذن المجدد ولو اذن
القاضي لعبد اليتيم في التجارة
وليس لليتيم وصي اب جاز
اذن القاضي وان كان للصغير
اوله متروا اب او وصي اوجد
ابو الاب فرأى القاضي ان
ياذن العبيد الممتروا في
التجارة فاذا ن له صم اذنه وان
اقب الاب فذلك لان الاذن في
الدار متفق الصبي قبل الولي
فاذا لم يكن من الاب والى صار
الاب فاضلا به فانتقلت
الولاية الى القاضي كالولي
في باب النكاح وقد ذكر
المسألة في مسائل النكاح
وذكر في المداية وكذا لعبد
الصبي المأذون بصير ما ذونا
ياذن الصبي واذا ن ايمه ووصيه
والمجدد ولا يصير ما ذونا ياذن
السم ولا يجوز اذن الامومعه
وناه وأخيه لان هؤلاء ليس
لهم ولاية التجارة فلا يكون لهم
ولاية الاذن ولو اذن امرأته ماتت
واوصت الى رجل وتركت
ابن صغير ليس له اب ولا جد
ولا وصي الاب وتركت
اموال اميراء هذا الصغير فاذا ن
الوصي لعبد من عبده الذين
ورثهم من الام لا يصح واذا

صم الاذن للصبي في التجارة يصير هو تارة لغير البالغ فيها

فصن امواء كره طلاق صدق مع يمينه وقيل يستها في اثبات الغضب وهذا كره
الطلاق لا في نية الطلاق الا ان تقيها على آخره او الزوج ج بها كذا (قط) وفي (طهم)
يد كره في باب الامر باليد طلق نفسها متى شئت لاختلاف في الامر والمخير فيل هو
كالوكالة تقع مبهمة في العمر اذا لم تعلق بالمشيئة فعلى هذا يملك الزوج عزها فاذا علق
الطلاق بالمشيئة يصير كمن يقطع الخلاف (طهم) تفويض الطلاق اليها قيل هو
وكالة تملك لهما والاصح انه لا يملكه (ثم) وكلها بطلاق نفسها الا يملك عزها ما د
توكيلها كقول طلق نفسك وثمة لا يملك عزها كذا هذا ولو اذن لاجني طلق امرأتي صم
هزه ولا يقتصر على المجلس لان هذا اللفظ للاجني توكيل ولله انة تملك ولو قال لاجني
طلق امرأتي ان شئت يقتصر على المجلس ولا يملك عزها فاحاصل ان ذوله طلق نفسه
تملك في حقها ذكر المشيئة اولا لقيام معنى المالكية في حقها وهو تصرفها لنفسها برفع
القديم نفسها في حق الاجني تملك لود كرا المشيئة والا فلا وكذا لو قال لارأته طلق
صاحبك فهو توكيل ولا يقتصر على المجلس وله العزل كذا (فو) وفي (شمس) قال
لاجنبي امرأتي يملك كان عليك فيقتصر على المجلس ولا يملك عزها (عده) قوله طلاق
امرأتي يملك كقوله امرأتي يملك (ذ) لوجعل امرأتي يملكها او خيرها فاعلم ان تختار
نفسها ما دامت في مجلس عليها ولو اذن لارأته او كثر فلو قامت منه او اخذت في عمل آخر
خرج الامر من يده لانه دليل الارض او امر اليه بطل بصر في الارض فكذلك اذ يملك
(صك) لو اخذت في عمل آخر يعلم انه قطع لها كانت فيه بطل الامر والحاصل انه تملك
بواقفي سائر التملكيات من حيث انه يقتصر على مجلس العلم ومخاطبة من حيث انه يبقى
ألى ما وراه المجلس لو كانت فائسبة بخلاف سائر التملكيات لان هذا التملك تعين معنى
التعليق فتعبد بالمجلس بمعنى التملك وتبقى الى ما وراه في الغائبة وله عزلها لمعنى
التعليق فلا شبهة وقوله اخذت في جميع الاحكام الا في انه لو نوى بالامر
باليد فلا يصح لافي الغير ولم تقبضية الا تين فيهما (من) خيرها او جعل امرأتي يملكها
فقبل ان تختار اخذ الزوج بيدها فاقامها او اجمعها طوعا او كرها خرج الامر من يدها
وكذا لو امتنعت او اغفلت و بطل قيامها لا بقعودها ولو كانت فائسدة فاضلعت
فيه روايتان من ابي يوسف ولو فائدة فان كانت لم يطل في ظاهر الرواية ومن س رجه
الله بطلان كذا (ع) وكذا (شمس) ان فيه روايتين ولم يمتكن فاستلوا بطل وكذا
لوجبة فتر بعثت او بالعكس وكذا لو بعت شيئا ولم تقيعن المجلس وكذا لو زلت من
الدابة و بطل بر كرها وكذا لو كانت على دابة وانفقت فاستلوا فاجابت
ثم سارت او كانت سائرة فاجابت كما سمعت في خطوتها تلك بان تسمه وكذا لو ماشية ولو
سبقت خطوتها جوابا لم تبين ولو كانت الدابة سائرة فوقففتها بقي خيارها ولو كانت في
بيت فشتت من جانب الى جانب لم يطل والسفينة كبيت لا كدابة ولا فرق بينهما
حقيقة تستدل بالمجلس حقيقة واقرها بان سير الدابة يضاف الى كمال السفينة
بحر على ما سار في (ع) وسواء كان على دابة او على دابة واحدة او كانت على دابة

فصارا كانا اومتقولا كايحيوز
ذلك من الحر البالغ واذا اتم
مدن التجارة ضمن افرار او ليس
له ان يكاتب علو كاله ولان
يعتق على مال وكذلك ليس له
ان يزوج امته عند اى حنفية
ومحمد وهما الله تعالى وعند
ابن يوسف رحمه الله ذلك
ومنى صح اذن الاب او الوصي
او القاضى لعبد التيم وكفى
العبد من باع رقبته في دين
التجارة عندنا ولو قال القاضى
لعبد التيم التجرفى الطعام
خاصة اوقال التجرفى البرخا
فانه يصير العبد ماذناله في
التجارة كلها ولا يكون هذا
من القاضى قضاء في فصل
مختلف فيه وان كانت هذه
المسئلة مختلفا فيها ولو ان
العبد تعرف فلقه بذلك
دون من التجارة الى اذنه
القاضى فيها ومن التجارة
الى اذنه الى القاضى فيها
وخاص ارباب الدين الى
القاضى فابطل دين القرماء
الى محقته من تجارة لم ياذن له
القاضى فيها فانه لا ينفذ
تصرفه بعد هذا في التجارة الى
لم ياذن له القاضى ولو رجع
قضاؤه الى قاض آخر لا يكون
لذلك القاضى ان يبطل
قضاءه كإلى سائر الاجتهادات
وكذلك للوفى القاضى بمعا
تصرفاته في الانواع كلها

وهو يعني او كان في سفينة او في سفيتين او في حبل او عجين حتى لو كان على قاطر وحصل
واحد او اختارت نفسها في خطوته ثلث بانته والا فلو بدت بطعام فاكنت بطل قل
او اكرا لا يشرب ماء الا كل في مجلس الراي غير معتدا بخلاف الشرب (في) لا يبطل
باكل البس بر لو كان من غير ان تدهوه ولو تسكمت بكلام هو ترك للجواب كما امرت
وكيلها ببيع او شرا او اجنبيه بطل خيما وهما لوفات افعوا الى مشورة او شهودا
اشهدهم لانه اماوة قبول الاعراض ولو لم تجد من يدعوه شهودا فقامت لتدعوه ولم
تستقل اختلف فيه المشايخ كذا (شيخ) وفي (بس) فقامت لتدعوه ولم تخرج لا يبطل
ولو خرجت اختلفوا فيه (كفو) احسن قول (شيخ) فقال من قال الى بطلانه بالقيام
على بان المجلس تبطل وان لم يوجد دليل الاعراض الا ترى الى ما ارنا ان الزوج لو قاما
كما هما على تبطل المجلس وان لم يوجد دليل الاعراض (ذ) قال امرك بيدك فقامت
لم تطلقني بلسانك ثم طلقت نفسها طلاق اذ قولها لم لا الخ ليس بر التليك وقبته نظر
لانه يقبل به المجلس لانه كلام زائد ولو سبحت او قرأت قليلا بقي لا لو طال (ح) قالت الله
على صق نعمة او هدي بدت لوجه شكر الما تسلموه وقد طلقت نفسي تطلق لانه بقي
لا يشروع الصلاة ولو كانت في صلاة الفرض بقي لانها اذا قطع منى والاعراض
انما يكون بترك الاختيار بعد التمكن ولو منقطع عطلت على رأس ال كتمين بقي
لا لو اربع ولم يفصل في (صل) بين طوع وتوع (خر من) ان الا ربع قبل
القرار كفر يرض في هذا لانه يجوز اذا بقى بمن ولو في الزفاف تمة ثلاثا بقي لو جوبه
هذه كفر وبهذه ما اشربه بقى بمقر مرة واحدة ولو ستة ولذا يقضى بالاجماع اقول وجه
المناسبة في ذكر قوله ولذا يقضى الخ ليس بظاهر ولو قال وان كان سنة عنده لكنه
قر يب من الواجب ولذا يقضى الخ لا يضر قال امرك بيدك كذا شئت وقار ستمه راز
فلما ان تختار نفسها كذا شئت في المجلس او في مجلس آخر حتى تبين بثلاث الا انها
لا تطلق نفسها في ذلك المجلس اكثر من واحدة اقول قوله كذا شئت في المجلس الخ
يقضى ان يجوز لها الايقاع متعدد في ذلك المجلس وقوله الا انها لا تطلق الخ يقضى
ان لا يجوز ذلك فيمنع ما تدافع فيمكن التوفيق بان مراده بقوله الا انها لا تطلق
دفعه واحدة اكفر من واحدة وهو كذا لشيء كان ان يؤول قوله كذا شئت الخ بان لها
ذلك في المجلس فيكون ما تسكر او الايقاع بالنسبة الى المجلس لا بالنسبة الى مجلس
واحد والاول هو الحق واقفه اعلم قال فلو شئت اخرى في العدة بقى كذا الثالثة ثم لو
شئت بعد ذلك جاز لم يقع خلافا لفر ولوشاة واحدة وتزوجت بالانقضات الى الاول
عادت بثلاث عندها وعند مروح باق فلو شئت ثلاث تخليقا ثلاث مرات يقعن
واحدة بعد اخرى عندها وعند يقن ثقتان واحدة بعد اخرى ثم فخر مومفة لثقتان
مرو لو قال امرك بيدك اذا شئت او متى شئت فلها ان تختار مرة في المجلس وغيره اما حصر
المررة الواحدة فلا ن كلمة اذا ومتى لم يقتضيا التكرار وما التعدى الى ما بعد المجلس فلان
كلمة اذا ومتى عبارة عن الوقت فيجب ان تعمم الوقت فصار كانه قال امرك بيدك في أي

التجارة وهو غير او معنوه
 الا انه يعقل البيع والشراء
 او اذنه له وصيه ثم ان الاب او
 الوصي اقر احدهما عليه يد بن
 اوبيع او شرا او اجارة او يديعة
 في يده او مضارعة في يده او
 رهن او غيره كالمعا في يده او
 حشابة فان الاب والوصي
 لا يصدقان على شيء من ذلك
 اذا كذبهما الصبي او المعتوه
 وكذلك اقر الاب او الوصي
 على صبي ما دون له لهذا الصغير
 في التجارة اما بالدين او بالحنابة
 كان اقراره باطلا هذه الجملة
 من ما دون الذخيرة والمحيط
 وفي ما دون شيخ الاسلام
 القاضى اذا رآى الصغير او
 المعتوه او صبي الصغير يبيع
 ويشترى وسكت لا يكون اذا
 له في التجارة هكذا ذكر المسألة
 في القضاى الصغير وفى
 ما دون الهداية والصبي يصبر
 ما دون له بسكوت الولي اذا رآه
 يبيع ويشترى كما في العبد بل
 اولى لانه لا يحسن السكوت فى
 الصبي ويحسن فى العبد وفى
 ما دون شرح الحماسى اذا
 اذن لعبد فى التجارة وهو
 لا يعلم لا يصبر ما دون له
 كالتوكيل ولو قال لاهل السوق
 يا يعوا عبيدى ثم قال اذنت
 له فى التجارة قبايعوه وهو
 لا يعلم ما من المولى فانه يصبر
 ما دون له قال وذكر فى
 الزيادات اذا قال الاب لاهل
 السوق يا يعوا ابني فلانا فاذنت له فى التجارة قبايعوه والصبي لا يعلم فانه لا يصبر

وقت شئت فواختارت زوجها من حرج الامر من يدها لردهما ما جعل اليها وكذا قوله اذا
 شئت او متى ما شئت ولو قال اترك بيدك كيف شئت يقتصر على المجلس وكذا قوله
 ان شئت او ما شئت او كم او اين او اينما (صل) قال افنته انت من حيث شئت فله
 المشيئة في ذلك المجلس فقط وكذا الطلاق فعلى هذا لو قال اترك بيدك حيث شئت
 يقتصر على المجلس هكذا اجاب بعضهم ولو قال فنته انت متى شئت او اذا وكذا
 شئت فله المشيئة في كل زمان حتى لو قال لا اشاء ثم قال شئت العتي يقتضى وكذا الطلاق
 اقول يخالفه ما رقبه من انها واختارت زوجها من حرج الامر من يدها لردهما ما جعل اليها
 وهذا يقتضى ان يرتد بقوله لا اشاء فلا يعمل بمشيتها واقطع عمل امرها يدها
 على انه متى طلبتها شهرا فهي تطلق نفسها كيف شئت وحيث شئت وابن شامت
 وغاب شهرا قلها ان تطلق نفسها ساعة يتم بها الشهر الى متى مجلسه لان هذه
 الالفاظ لا تقتضى تسمية الاوقات فيقتصر على المجلس (كفو) قال انت طالق حين
 لم اطلقك او زمان لم اطلقك او حيث او يوم لم اطلقك تطلق كما سكت فان قيل فى يوم
 لم اطلقك ينفى ان لا تطلق الا بعد مضي اليوم لا كما سكت لانه لو طلق فى ذلك اليوم
 بعد سكوته لا يتحقق الشرط وهو عدم الطلاق بحباب بان يوم لهر ذلك الوقت هنا اذا اجزاء
 بما لا يمتد (فقط) وهما الالفاظ هروقت وهر كاه وهر حجة كاه وهر زمان وشئى وهيبه
 وهر بار واه واه ان الحث يتكرر بوقته هر بار وكذا يتكرر فى غيره معاذ كرنا عند
 بعضهم وبقى بانه لا يتكرر فى هذه الالفاظ الا فى قوله هر ماو (فو) فى قوله طلق يقع
 وجعيا وفى الامر باليد تبين ولو قال طلق نفسك ان شئت يقتصر على المجلس (ذ) قال
 لا رآه امر فلانة بيدك لتطقيم متى شئت فهذا مشورة فيقتصر على المجلس (فن) قال
 اترك بيدك فطلقى نفسك غدا قوله طلقى ان مشورة قلها ان تطلق نفسها فى الحال (فو)
 قال لا تبار امر اراقى بيدك فطلقها يقتصر على المجلس (فما) قال له ان قبت سنة فامر
 امرانى بيدك حتى تقطعها بغيرها فقباب سنة ولم يحضر قال النسب رجه الله حوتو كبل
 مطلق حتى لا يقتصر على المجلس والصحيح انه تعليق حتى يطل بقيامه من المجلس (فن)
 قال النسب رجه الله عند السؤال هروقتو كبل مطلق لانه وان ذكر الامر باليد فقد صرح بما هو
 تو كبل محض وهوان تخلفها فصار الحكم القصر كذا قال عند السؤال الا انه كتب فى
 الجواب هو وغيره انه يطل بقيامه لانه صرح بالامر باليد (ذ) قال اترك بيدك فى ثلاث
 تطليقات فطلقت نفسها اثنتين او واحدة فهي وجبة (هـ) قال اترك بيدك لى
 طلقى نفسك او لى طلقى نفسك او حتى فطلقت فلهوان ولو قال امرتو بدست تو نها
 دم بيدك طلاق فهو ربي كى لو قال اترك بيدك فى تطليقة (ذ) قال اترك بيدك هذه السنة
 فطلقت نفسها فزوجها فلا خيارا فى باقى السنة اذا الامر واحد الا انه عند فائض بمره ولو
 قال اترك بيدك هذا اليوم فهو على اليوم كامل ولو قال فى هذا اليوم كان على مجلسه ولو
 قال اترك بيدك رأس الشهر قلها ان تطلق نفسها عند المسهل ولو قال اترك بيدك الى
 رأس الشهر قلها ان تطلق نفسها مرة واحدة فى الشهر فلا يقتصر على المجلس ليقيد

ماذونه من اعياننا من قال في
في العبد يصير ماذونه وان لم
يعلم العتي لا يصير ماذونه
ما لم يعلم وكقوله العتي الماذون
له لا تصح سواء اذن له او في
الكمالة او لم ياذن لانه تبرج
بعض وقد ذكرناه في مسائل
الكمالة والعتي الماذون له
لا يملك تزويج عياله بملكه لانه
ليس من التبارة كذا ذكر
في الهداية والعتي الماذون له
هل يمكن من ان يتزوج
امرأته هذا التعليق يترجم اليه
لا يملك وهذا كقوله في مختصر
القصد وري العبد الماذون له
لا يتزوج ولا تزوج عياله بملكه
ولا يكتب ولا يعق على مال
ولا يجب بدو من ولا يفتقر
موصوفه كقوله ايضا واذا
اذن ولي العتي في التبارة
فهو في البيع والشراء كالعبد
الماذون له اذا كان يعقل
الشراء والبيع وفي ماذون
المجسم في الفتاوى الاب اذا
جاء عبده الى الورق وقال هذا
عبد ابني الصغير وقد اذنت له
في التبارة بما يعود ثم استحقه
مستحق بعبده فملكه الدين صار
الاب فادما وشرح الماقل من
قوته ومن الدين وتسامه ينظر
في ماذون شرح الطحاوي وفي
ماخون المجامع وفي الفتاوى
القاضي اذا اذن لعبد الصغير
في التبارة والاب كاره جاز
ولا يصير محجورا عليه بموت
القاضي ولو كان الاذن من الاب ومات محجورا عليه

التاقيت (قسن) امرت بدمت او تهادم شش ماه واقلا يريد هاندهم ستم اشهر
وما في فصل ما يصح تعليقه بالشرط (خ) قال اذا باع راس الشجر فارك بسبك
فقطها واحدة قبل دخوله فتزوجها فارك راس الشجر فالامر بيد هاندهم كذا قال امرك
بيدك في هذه السقطات واحدة قبل دخوله فتزوجها في تلك السنة يصير الامر بيدها
عند حرج ولو جعل امرها بيدها او بيد اخي من الزوج مطبقا لا يبطل الامر بالبد
مختلف التوكيل حيث يتعزل الوكيل وكذا لو حلف بطلاق أو صق لا يبطل ولو جعل
امرها بيدها او بجنون او كافرا وفي فهو محجور قال لامرأته العتية امرك بيدها فطلعت
نفسها تطلق أقول ينبغي ان يكون هذا في صفة تعقل وتبرج ولا حلقه وجه ايضا المعنى
التعليق واقصه جعل امر الصدية بيدها نأى كذا في زمان شوي من شامت معني
غاب فتايب فارتعن المهر فطلعت نفسها قبل ينبغي ان تطلق رجسها بما نرى (بس)
في اوامر فصل الملع (د) قال من طلاق ترادف فلو نوى الايقاع وقع لا لو نوى
التفويض لانه يحتمل التفويض ولا نية له يقع لانه يقع في ظاهره فيصرف اليه ما لم
ينوشيا آخر (فص) ترا معلق ايقاع طلاق ترادف في (ي) قال لامرأته لك
الطلاق قال ح لو نوى الطلاق تطلق ولو لانية فلو قال س لو نوى الطلاق فطلاق والا
فالامر بيدها واقتضا قال لمطلق يتوذا ما يبكى او يوقى الظاهر انه تفويض
لا تخيير (من) طلاق برد او رقتي تفويض (فسد) قال لمادار طلاق بلاسوا لما الطلاق تقع
واحدة (فصط) في قوله دار طلاق يحتاج الى التيقه وقيل يقع بلانية قال له قل لامرأتى
امرك بيدها لا يصير بيدها ما لم يقله الما مولا له امر بالتفويض وبمعه لوقال قل لامرأتى
ان امرها بيدها يصير امرها بيدها قبل الاختيار كذا (فقط) وفيه فضولي قال جعلت
امرك بيدها فقالت اخترت نفسي فاجاز الزوج كله لمطلق واصر الامر بيدها في مجلس
عليها بالاجازة لان تصرف الفضولي له مجبر في الحال اذا تزوج عتيا انشاء الله تعالى فينقذ
موقوفه على اجازته ولما تصرف المرأة فليس له مجبر حال وجوده اذا تزوج لا يملكه فانه
لو قال بعد ما خيرا لا اخني اخترت نفسي لم يقع وانما ينقذ من التصرفات ما له مجبر
في الحال وما لا ولا كذا الزنا جعلت امرى بسدى فاخترت نفسي فاجاز كله لا تطلق
ويصير الامر بيدها ونظيره ما لو قال لامرأة فقير ان دخلت الدار فطلق فدخلت
فاجاز الزوج صحا لئلا لا الطلاق ما لم تدخل بعد الاجازة اذا اجازته تعمل في العين
فقط اذا تزوج بملك الجسد لا دخوله في الدار ولو قالت جعلت امرى بسدى وطلعت
نفسى فاجاز الزوج ذلك يقع الرجعى للحال ويصير الامر بيدها حتى لو اختارت يقع طلاق
آخر بان لا نكل واحد من التصرفين له مجبر في الحال فوفقا على اجازته ولو قالت
اخترت نفسي فاجاز لم يقع ولو نوى الطلاق ولو قالت ابنت نفسي واجاز يقع لو نوى

(قوله اخترت نفسي لم يقع الخ) قال القزى أقول سيذكر المصنف في الفصل الرابع
والعشرين ما يضافه فليست له

ثم امر وحملان بشئ من
احدهما لا خرشيدا لا يصح
الا اذا كان هو والعبر عنهما اذا
صبر عن احدهما والاخر
عقده نفسه جازوق ما دون
الفتاوى الصغرى المولى او
الاب اذا قال اذنتك في
البقرة فلان تبسغب
فاش فباع يصح لان الاذن
لا يقبل التخصيص والعبد
المأذون له والعبي المأذون له
على البيع والشراء فغب
فاش عندا في حقيقته
الله تعالى وفي شرح خواهر
زاده وسط المأذون له بغير
عيب في المبيع لا يجوز بيع
يهود ويحوز تاجيل المأذون
له دينه على غيره عود كرفي
الذخيرة الصبي المأذون له اذا
باع من ابيه فهو على وجهه اما
ان يبيعه بمثل قيمته او باكثر
من قيمته مقدار ما يتغابن
الناس في مثله ولا يتغابن او
اقبل من قيمته بحيث يتغابن
الناس فيه في هذه الوجوه جاز
بيعه عندهم جميعا واما ان
بأه باقل من قيمته بحيث
لا يتغابن الناس في مثله ففي
هذا الوجه اختلاف الروايات
عند ابي حنيفة رحمه الله
تعالى ذكر في بعض النسخ
انه لا يجوز وذكر في بعضها
له يجوز فصار عندا في حقيقته
رحمة الله تعالى روايتان في
المسئلة واذا باع من الاجنبي
باقل من قيمته قد ارام لا يتغابن الناس فيه يجوز عند

الطلاق ولوقالت حرمت يقع بلانية لان محرم الحمل لا في عرفنا صا خلافا لقول فاعلى
هذه الوقول القنولى جعلت امرك يسدك فقلت طلقت نفسي فلما زال زوج كله ينبغي
ان يقع الرضى لله الو بصير الامر يدها حتى لو اختلصت يقع طلاق آخر بان لم امر
(جن) شهدا ان فلانا امرنا ان نبلغ امره انه فوض اليها قبلهاها وقد طلقت نفسها
بعده جازت شهادتهما ولو شهدا ان فلانا قال لنا فوض اليها فقلنا لم يجوز نظير المسئلة
الاولى انهما لو شهدا ان فلانا امرنا ان نبلغ فلاناه وانه يبيع عنه فاعلماه ثم باعهما جازت
شهادتهما (فو) قال لانه بعت منك امرك بانف ان اختلصت نفسها في المجلس
طلق و يانها المال ولو جعل امرها يدها فقلت استاذنا فاشترى ولم يقل نحو شتى
ولا تبين فلو قلت خيفت نفسي ان كان المجلس فاشترى فاشترى فلو قلت الزوج
انت مولى حرام او انت مولى بائن او انا عليك حرام او انا منك بائن فهذا كله طلاق كذا
(فقط) وفي (كفو) بخلاف قولها انت حرام ولم تقل على او انت بائن ولم يقل مولى
فانه باطل ولو قلت انا حرام ولم تقل عليك او انا بائن ولم تقل منك فهو طلاق (منك)
قال لانه امر طلق نفسك فقلت انا حرام او خلية او برة او بائن او بنة او زوجها
فالاصل فيه ان كل شئ يكون من الزوج طلاقا اذا سالت فاجابه ما اذا وقعت عنده
على نفسها بعد ما صار الطلاق يدها طلق ولو قلت طلقى فقال انت حرام او بائن
طلقت فلو فاته بعد ما صار الطلاق يدها طلق ايضا ولو قلت له طلقنى فقال انى
باهلك وقال لم اؤبه طلاقا صدق ولا طلقى فلو فاته بعد ما صار الطلاق يدها بائن فالت
انجحت نفسي باعلى لا طلق ايضا (ذ) جعل امرها يدها فقلت طلاق او كنتم
تطلق نوى اولاد كذا الوقول امر او كنتم تطلق نوى اولاد لان هذا تحسين للطلاق عرفا
يقال زن فلان امر او كنتم تفهم فيما بينهم ان طلقت نفسها تقول على هذا الوقول رجل
من اهل بلاد الروم كساي السون او كساي شرعى السون ان فعل كذا ينبغي ان يصح
اليمين على الطلاق لانه متعارف بينهم فيه ويدل عليه ما ذكر في اوائل اكرامه الكافي في
بحث بيع الوفاء من ان الصحيح ان العقد الذي يحصر بينهما ان كان بلفظ البيع
لا يكون متناهما يتقرر ان ذكر الشرط الفسخ في البيع قد ابيع وان لم يذكر كذا
في البيع وتعلقا بلفظ البيع شرط الوفاء او تعلقا بالبيع الجائز صرح وعندهما هذا
البيع صا رهن يبيع غير لازم فكذلك اى يكون فسادا ويدل عليه ايضا ما ذكر في
وقف الخلاصة من انه لو قال ضيعتني هذه مبدل ولم يزد عليه لا يصير وقفا الا اذا كان
الغافل من ناحية يفهم اهلها منه الوقف السقيم للشرائط قال ولو قلت قبلت نفسي

(فوقه) لو قال رجل من اهل بلاد الروم كساي السون او كساي شرعى السون انى كسناه
ان فصل كذا بغير كلمة الشرع يبنى وبينك بعنوان بكلمة الشرع للطلاق وفي الخبر في
باب الكنايات ما قلنا من المعراج الاصل الذي عليه القنولى في الطلاق بالغارسية
ومثلا ببقية اللغات وكثيرا ما يقع ذلك وسئل عنه

أبي حنيفة رحمه الله تعالى
من وصيه ذكره لأبوع مثلى
أئمة أوبا كثر وأبقل مقدار
ما يتعاقب الناس فيه حازقوا
ويجب أن يكون الجواب على
التفصيل أن كان للصغير فيه
مصلحة ظاهرة بأن يباع منه
يا كثر من الأئمة بمقدار
ما يتعاقب الناس فيه يجوز
عند أبي حنيفة وأبي يوسف
وجهم الله تعالى ولا يجوز
عند محمد وجهه الله نص
الخلاف في هذه الصورة في
الجامع الكبير ولأبوع غسل
قيمته أوباقل من قيمته
بجيت يتعاقب الناس فيه فعلى
قول أبي يوسف ومحمد رجما
الله تعالى لا يجوز على قول
أبي حنيفة رحمه الله يجب أن
تدور المسئلة على روايتين
وإن أقر الصبي بعض الثمن
الذى وجب على أبيه أو وصيه
احتلفت الروايات في هذا
الفصل ذكر في بعضها أنه
لا يجوز ذكره شيخ الإسلام
خواهرزاده في شرحه ويجب
أن يكون اختلاف الرواية
في الإقرار على قول أبي حنيفة
وجهه الله وإما على قولهما
فالأقرب للاب والوصى لا يجوز
رواية واحدة هذه الجملة في
الذخيرة وإذا أذن الرجل
لابنه في التجارة ثم حرم عليه
معه حرم إذا كان المحرم مثل
الأذن على ما عرف في كتاب
الماذون وكذلك الوصى إذا أذن للصغير ثم حرم عليه

تطلق وكذا لو جعل امرها يدايها فقال قبلتها واطلق وان الامر باليد فيكون مرسلا
وقد يكون معلقا بشرط بأن قال إذا قدم فلان فامرأتي يسدها أو قال يسدها فامرسل
فما كان مطلقا غير موقت فحكمه أن المفوض اليه أن كان يسع فقطصر على مجلسه ولو
ثابثا فقطصر على مجلس عمله والقبول في المجلس ليس بشرط ولكن يرتد بدهو الثاني
موقت فإن علم المفوض اليه بالامر قبل مضي الوقت فالامر يسده في بقية الوقت ولا يبطل
بقيامه من المجلس ولو مضى الوقت ثم علم بتمتي الامر لانه حص التفويض بزمان فلا يبقى
بعده واما المعلق بشرط فأنما يصير الامر يسده المفوض اليه اذا وجد الشرط فإذا وجد فان
كان الامر مطلقا فموقت صار الامر يسده في مجلس عمله والقبول في ذلك المجلس ليس
بشرط ولكن يرتد بدهو وموقتا فعلم قبل مضي الوقت فالامر يسده في البقية ولو مضى
الوقت ثم علم بتمتي الامر ولو جعل امرها يسدها أو يسدها جني ثم ردت الامر ورده الاجني
لم يصح لانه غلبت شئ لازم فيقع لا زما وهذا من موهبة من اصحابنا ومروالا انه يرتد بده
والتوفيق انه يرتد بده هذا التفويض لا بعده وقبله نظر الى التملك ولا يصح نظرا
لانه غلبت من وجهه وتعلق من وجهه فيصير رد قبل قبوله نظر الى التملك ولا يصح نظرا
الى التعلق لا قبله ولا بعده فتصح رواية صحة الرد نظر الى التملك وتصح رواية فساد الرد
نظرا الى التعلق قال وقطير والافراد فان رده يصح قبل تصديقه لا بعده ولو جعل امرها
يسدها ثم ابانها بطل الامر في ظاهر الرواية وفي (قد) من حوس لا يبطل ولو ملتها خارجيا
لا يبطل قالوا وهذا لو كان الامر موقتا بان قال امرك يسدك اما المعلق بان قال ان كان
كذا فامرك يسدك فان ابانها لا يبطل الامر حتى لو تزوجها ثم وجد الشرط فيصير
الامر يسدها سواء تزوجها في العدة أو بعد المضي ولو ملتها ثلاثا بطل الامر على ظاهر
وهي مسألة التصريح بطل التعلق ولو جعل امرها يسدها مرة أخرى ثم ابان المفوض
اليها بان الامر كذا (ذ) وفي (قت) امرن خوز يسدك بطلاق بدست مذكورن نهاز
كر از شهر يك ما عتاب شوز بطلها ثم طلقها الزوج واحدة ثم تزوجها ثم عتاب شهرا
ابن امر بدست مذكورن ما ندباني اجاب في وجهه برهان حل والامر واده بدواين نكاح
توست فهذا بخلاف ما في (ذ) وفي (قط) لوقال امرك يسدك اذا شئت فابانها ثم
تزوجها بقي الامر عند حرج اذا التوقض صوم وتعلق حقها فلا يبطل بزوال
الملك (ذ) قال ان تزوجت عليك امرأة ما مرها يسدك فابانها فتزوج أخرى لم يصبر امرها
بيدا المفوض اليها لانه لم يتزوج عليها ولو قال ان تزوجت امرأة ما مرها يسدك ولم يقل
عليك والباقي يحمله بصبر امرها يسدها اذا شرط هو التزوج مطلقا (فو) قال ان
تزوجت عليك فهي طالق فابانها فتزوج أخرى في العدة لم تطلق (صل) قال ان
تزوجت عليك فانت طالق فطلقها فتزوج أخرى في العدة لم تطلق كذا (صل) اطلق
بلا ذكر البتونة فصا له مسئلة الامر باليد ولو قال ان تزوجت عليك في هذا النكاح
فامرك يسدك فابانها فتزوجها ثم تزوج أخرى لم يصبر امرها يسدها اذا شرط التزوج
في هذا النكاح ولم يوجد (فتم) فوض اليها بانك مهر تحت مذكورن خوز ييش از

وورثه الاب فقد انجز العبد

الجملة في ماذون الذخيرة الصبي
الماذون له انذاخي عليه
وحل دعوى يخلف ويقتضى
عليه بالانكول وهو المختار
وحكي عن نعم الدين الذي في
رحمة الله كان كان يقول كان
الفقهاء يستعقدون يقولون ان
الصبي الماذون له ان يخلف عن
غير رواية ثم وجدت رواية في
المسوط انه يخلف في ماذون
كتاب الاحكام في دعوى
القناوى الصغرى ذكر في
الباب السادس والسبعين من
ادب القاضى لوان رجلاه ابن
لم يدرك اذن له في الفتوة
فاستمدان دنيا ومات الابن
وترك ممتاعا وعقارا والدين
جميعا ما ترك لم يكن لايه
ان يدين شيئا مما ترك لانه
مشغول بهنى القرماع فلا يملك
البيع الا برضا القرماع وكذلك
العبد الماذون له المذون والله

تعالیٰ اعلم
• (فی مسائل البحر) •

ذ كرفي مختصر القدوري
الاسباب الموجبة لا حر الضفر
والرق والجئون فلا يجوز
تصرف الصبي الاذن وله
ولا تصرف العبد الا اذن
سيده ولا يجوز تصرف الجئون
المغلوب بجمال ومن باع من
هؤلاء شيئا او اشتراه هو
يقبل البيع ويقتضه فالملوك
بالمجاورة ان شاء اذ جاز ان كانت
فيه مصلحة وان شاء فخره

فبعت اليها عشرين درهما فلما لم يكن هذا قد وقع فبعتها هذه المدة بصبر امرها بئسها ولو كانت نفقتها مفرصة فوهبت النفقة من زوجها خضت المدة ولم تصل نفقتها لا بصبر الامر بيدها ورقيم الجين عندهما خلا لا يوصف وهي فرع مسئلة النور ولو لم تهب وقال وصلت النفقة وانكرت يني أن يصدق الزوج لانه ينكر الحكم قال صاحب العدة هكذا سمعت الامام الاستاذ ثم وجع بعد مدة وقال لا يصدق وكذا في كل موضع يدعي ايضا حتى قبض قولها وهو الاصح (صط) لو اختلفا في وصول النفقة والباقي بمحالة القول قولها وبصر الامر بيدها في رواية لا في رواية (ذ) القول قولها في عدم الوصول اليها والقول قوله في حق الطلاق وصل هذا الوجه جعل امرها بيدها ان ضر بها لاجنباه تطلق نفسها متى شئت فصر بها فاختلعا فقال ضر بها بجناية قال قول له لا ينكر صبر وده الامر بيدها وان تبين الجناية (نص) ذكر مسئلة النفقة وقال لو نشرت حتى مضت المدة ينسب أن لا يصبر الامر بيدها لانها لما نشرت لم تبق لها نفقة فصارت كالمطلقة حتى مضت العدة (شي) قال اكر يك ما نفقة قولوا لم يتوا امرك يديك يس زن في اجازت شري بخانه مذروفه بختم فلم يرسل اليها نفقة حتى مضت المدة ينفي أن لا يصبر الامر بيدها لانها نشرت فلا نفقة لها فقالت الشرط اقول يني أن يكون هذا عندهما لا عند من روح كافي مسئلة الكوز قال اكر يك ما نفقة توفرستم امرك يديك فارسلها لكن رسول باين زن نرسا سيددين ما هو كويخانه زن قد انتم هل يصبر الامر بيدها اجيب نعم وفيه تارقانه ذ كرفي (ذ) انه لو قال ان لم ارسل اليك نفقتك هذا الشرع فكذا فارسلها فصاعت من يد الرسول لا يثبت لانه ارسل ولو قال ان لم اعث نفقتك من كرمينة قال شهر قاهر يديك فبعتها قبل مضى المدة لكن من موضع آخر قاهر ما بيدها وفي (قط) ما يدل عليه فانه ذكر لو قال ان لم اعث نفقتك من كرمينة الى شهر فانت كاذبة نعمان موضع

الرائق لاستاذي رحمه الله تعالى قال ثم اعلم ان ظاهر التون يقتضي ان له ما في طلاقها
عدم وصول المال فالقول قوله وقد جزم به في القنية فقال ان لم تصل نفقة اليك عشرة
ايام فانت طالق ثم اختلفا بعد العشرة فادعى الزوج الوصول فأنكرت هي فالقول له
اه لكن صح في الخلاصة والزاوية انه لا يقبل قوله في كل موضع يدعي ايفاء حتى
وهي تنكر كانه يقبل له ولها في عدم وصول المال وهو يقتضي تخصيص التون
وكانه ثبت في ضمن قبول قولها في عدم وصول المال لكن جزموا لانا صاحب البحر
في تساواه بقبول قوله اه اقول ولا ينبغي الجزم به مع قول غالب اصحاب الفتاوى
والاصح له لا يقبل قوله تامل واقول ذا وسط وحسن وله فتاوى في القعة كقبول قول
الوكيل بقض الدين بعد دعوت الموكل قبضته ودفعته او هل يقبل قوله براءة نفسه
ولا يقبل قوله في حق براءة المديون لمو كذبه في القبض والدفع وورثته فتامل والله تعالى
اعلم

آخر قبل مضى المدة بحيث (ذ) قال اكرهك ما هو توساخم وتنفق من تنور نرسامرك بيدك
 فقبل مضى الشهر تنفق رسيدها ما مرمسدنا لا يصير الامر بيدها لاصمعلق بالشتر من
 وتدوجد احدهما فقط (فتم) اكرهتك ما تنفق تنور توساخم امرك بيدك قال
 المراد تنفق منكيم ما يشه عادة (فر) قال ان قبضت هتلك بوماو يومين فاعلمك بيدك
 فغاب يومها فالامر بيدها لان هذا اول الامر ين (فصط) قال ان ضربت بها فان شامت
 طالقت نفسها واحدة وان شامت تنسين وان شامت ثلاثا فوجد الشرط طالقت
 نفسها واحدة هل لها ان تطلق نفسها اخرى في ذلك المجلس قال ليس لها ذلك لانه
 فوض اليها في وجهه التحريم فلما شامت الواحدة انتهى الامر وروى ان قبضت هتلك
 شهر فامر بك بيدك فامر ان لا تغاوه بل يصير امرها بيدها احاب في وافي بعضهم ان
 اجبر على الذهاب فذهب بنفسه ينبغي ان يتحقق الشرط اذ لا يبان بالشرط مكرها
 وناسعيها واما في الحنث اقول لو حلف لا يخرج فوجدت فرج بنفسه حنث قيسل
 لا وقبل ان امكنه الامتناع حنث والافلا فيبغي ان تكون مسئلتا على هذا الخلاف
 (لنعه) لو لم يوسر ولكنه غاب شهر الايام وحضر في اليوم الاخر فغيبت المرأة نفسها
 حتى تم الشهر افي (نله) ان الامر بيدها وافي (قط) انه لا يصير بيدها لانه معلق
 بغيبة لا بغيبة ساوت نظره انه لو حلف لا يغادر فرج به حتى ياخذ دينه فزومه ففرغه
 لا يحنث لانه لم يغادره وانما غادره فرج به وكذا الوكايه فان قلت لا يحنث وافي (خ)
 ان الزوج لو لم يعلم اني لم يصير الامر بيدها ولو لم يذهب اليها فالامر بيدها وهذا
 لو كانت مدخولة فاما قبل دخوله فلو غاب تلك المدخولة يصير الامر بيدها اقول فيه نظر
 (فقط) جعل امرها بيدها ان غاب عنها من بخاري شهر من مكان يسكنان فيه فغاب
 قبل ان يفي بها لا يصير الامر بيدها لانه لم يقب عنها من مكان يسكنان فيه لانه راد به
 مكان السكنى والاذواج وذلك بعد ان يفي بها وعل (ذ) بانه قبل البناء بها فائب
 عنها فان قيل فيه نظر لان الغيبة المشروعة لم تكن متحققة وقت الحلف فيبغي ان
 يصح التعليق ولو غابا ثانيا في الحال عدم بئانه مسئلا لوقال ان قبضت عن بخاري شهرا
 فكذا وهو لم يكن بخاري وقت الحلف فحنث المدخول هو غائب عن بخاري فيبغي ان
 يحنث لو حود الشرط لان مراده ان لو لم يحضر بخاري الى شهر وتجب بان مقتضى الكلام
 ان يكون ابتداء الغيبة من بخاري ولم يوجد فلا اشكال والحق في مثله ان يعتبر العرف
 فلو كان عرفهم بان راد به الغيبة المبتدأة من المكان لا يحنث قبل البناء ولو راد به
 الغيبة المطلقة فيبغي ان يحنث ولو قبل البناء وانه اعلم قال ولو كانت مدخولة فغاب
 تلك المدخولة في المصر ولم يجئ ينها يصير الامر بيدها كذا (ح) اقول ينبغي ان لا يصير بيدها
 اذ الكلام في مسئلة بخاري فلم يوجد الشرط لعدم خروجه من بخاري حيث لا اهم الا
 ان يفرض جوابه في مسألة اخرى بان حلف ان غاب عنها شهر من مكان يسكنان
 فيه ولم يكر المصير ولكنه الساق ياهاه ولو قال ان قبضت عن كورة كذا فامر ها بيدها
 فاذا خرج من الكورة الى الرستاق فامر ها بيدها ولو قال ان قبضت عن بخاري فاسم

مقودهما ولا اقراهما ولا
 ملاقتهما ولا اجتماعهما وان
 اتلفا شيئا زهما ضامته
 واما العبد فاقواله نافذة في
 حق نفسه غير نافذة في حق
 مولاه فان اقر بماله لزمه بعد
 الحرية ولو لم يلزمه في الحال ولو
 اقر بمجدوا قصاص لزمه لانه
 مبني على اصل الحرية في الدم
 ولهذا لا يصح اقرار المولى عليه
 بالحد والعصا وينفذ
 طلاقه لقوله عليه الصلاة
 والسلام لا يملك العبد والمكاتب
 شيئا الا الطلاق وفي شهادات
 المتني السفيه المهرور عليه
 اذا زوج ابنته او اخته الصغيرة
 لم يجز كذا من محمد رحمه الله
 تعالى وذكروا دعوى المتني
 واذا دفع الوصي الى الوارث
 حين ادرك ماله وهو ممن
 يصح عليه لفساده كان دفعه
 جائزا وهو ربي من ضمانه
 السفيه المهرور عليه اذا
 استقرض مالا يعطى صدق
 امرانه صح استقرضه فان لم
 يعط المراد مصرف في حوائجه
 لا يؤاخذ به لا قبل البلوغ ولا
 بعده والعبد المهرور عليه لو
 استقرض مالا واستهلكه
 لا يؤاخذ به في الحال ولا يؤاخذ
 به بعد العتق لان الصبي
 المهرور عليه ليس من اهل
 الالتزام فلا يصح التزامه واما
 العبد من اهل الالتزام لانه
 لا يصح التزامه في حق المولى
 و يصح في حق نفسه في حجر قساوي قاضي خان ومسئلة

استقرض الصبي المجهوز عليه
في شهادات الذميرة شهادة
الوصي لابن الميت بدلين على
الميت هل تقبل أن كان
الابن صغيرا لا يقبل بالاتفاق
وان كان كبيرا كذلك الجواب
عندنا في حنفية رحمه الله تعالى
وعندهما تقبل وهذا اذا كان
الابن كبيرا حال ما قبل الوصي
الوصاية فان كان صغيرا وشهد
له بالنسب بعدما كبرا لا يقبل
الشهادة بالاجماع واذا شهد
حران مسلمان بالعان في حق
من المحقوق وكان يوم شهدا
صغيرين او كافرين او صديقين
قبلت شهادتهما البعد والصبي
والهك آخر اذا شهدوا فرد
القاضي شهادتهم ثم اعنى
العبد وبلغ الصبي واسلم
الكافر ثم اعادوا تلك الشهادة
فانها تقبل شهادتهم بخلاف
القاسي اذا شهد ورددت شهادته
ثم اعاد تلك الشهادة بعد التوبة
لا تقبل وكذا الزوج اذا شهد
زوجته وهو راو الزوجة
او جهلها وهي جردت القاضي
شهادتهما ثم ارتفعت الزوجة
فأعاد تلك الشهادة لا تقبل
وهذه الجملة في الفصل الثاني
من شهادات الذميرة وفي
الذميرة ايضا شهادة الصبيان
فما يحدث في الملاعبة لا تقبل
وفي شهادات الفتاوى الصغرى
شهادة الصبيان فيسأل المحضر
الا صبيان تقبل عند مالك

وذكر في آخر باب كابر القاضي الى القاضي من فتاوى رشيد

ببخاري يطلق على القصة على قول اكثر المشايخ وقيل من كرمينة الى قوبر (ذ) حلف
لا يدخل كورة كذا او ساق كذا قد خسل في ارضها بحيث ويسأل ان الكورة اسم
للعمران وهو الاظهر والبادء اسم للعمران ايضا واختلف في بخاري والقنوي في زماننا
على انه اسم للعمران وشام اسم للولاية وكذا آخر اسان حتى لو حلف على واحد من هذه
المواضع ان لا يدخلها قد خسل في ربه من فراهنا بحيث وكذا فراهنا وقد خسر كستان
اسم للولاية ولو حلف لا يدخل بلخ او مدينة بلخ او قرية كذا فهو على العمران (شيخ)
سواء هو فرد صغير هو فرد وسوا دمر وغدير وكذا الكورة وسوا الذي من الرى وهذا
كله مصاب العرف قال لا مرأه اكرأ في شهرى لئن توروم امرئ يبدل ان مرد
كو كسر اوقت زانى اجازة زن لا يصبر الامر يبدلها واقعه غاب بعدا وسماعه
ازنوشت كه اكرأ وقت صحت من دو ماه بايد ومن توروم طلق نفسك هرگاه كه
حواسى و معلوم شد كه كتاب ابن نامه قبل بعام يك ماهه فردا وقت صحت اما
اورد نامه و بر يد مانده است درین صورت تواند بانی خود كشادن یا بی جون سه ماه
گذشت است و این زن را علم بتوذه قیل فی (بیج) یصبر الامر یبدلها قال لوقال
اذا مضى هذا الشهر فامر امرأتی یبدل فلان فمضى الشهر وفلان لم يعلم حتى مضى شهر
آخر ثم فلان علم بتقوى يصفه مجلس علمه اذا لمع بالشرط كرس علمه فكانه
قال هند مضى الشهر امر امرأتی یبدل فلان وفيه يتوقف على علمه ان كان فلان غائبا
و يتصرف على مجلس علمه كذا هنا اقول قوله هرگاه كه خواهي فی مسئلتنا يقتضى
التصريح فلا يقتصر على مجلس علمه كما مر في اوائل الفصل فلا حاجة الى هذا القياس
فكان التأيس غفل من هذا القيد ولم يكن هذا القيد في اصل الوضع فوقع سهوا
من الكتاب والله اعلم قال بخلاف ما لوقال امرأتی یبدل فلان شهر حتى انصرف
الى شهر يليه فاذا مضى الشهر لا يبقى اليمن علم بتقوى يصفه او اذا لمع فوض مؤثنا
لا يبقى بعد الوقت واقعه جعل امرها يبدلها ان زوج عليها ثم وهبت امرها نفسها
منه بمحضه شعور وقبل هو قصارت امراته وقال عنيت في التقويض التلغظ بلقظ
الزوج هل يصدق حتى لا يصبر الامر يبدلها قال (صح) اجاب بعض من تصدى للافتاء
بالاقتصاف الدراية والرواية انه يصدق وهذا غلط محض وخلاف صرف واجبت انه لا
يصدق قد صير الامر يبدلها لان تبة المحض في الفعل لا تصح اذا الفعل لا هموم له
اقول لا هموم لفعل وقع فانه واحدا وما الفعل الا هو وهو المذكور في مسئلتنا ولم يقع
بعد فلان علم انه لا يستبرئها هموم بل قد يعتبر باعتبار المشتق منه كالحلف لا يدخل
بحيث كيف دخل فانه عام يظهر من بحثهم فيما حلف لا يضح قدسه حيث بحث
بدخوله حافيا او منته الا انه مجازين لا يدخل فهو من باب هموم المجاز لا من قبيل الجمع
بين الحقيقة والمجاز كذا ذكرنا وهذا يدل على ان قوله لا يدخل عام حتى اعتبر جمعه
في لا يضح لكونه مجازا عنه فالاولى ان يقال التزوج يطلق عرفا على معنى يتم النكاح
بالنقذ التزوج والهبة ومعنى الايمان على العرف فنية لفظا التزوج حصول من العرف

ان يشهد لانه لا يعتد على قول الصبيان وهذا حق صبي لا يكون كلامه معتبرا اما اذا كان الصبي ممرا يجوز له ان يشهد اذا اخبره مثل هذا الصبي ولا يشترط لفظ الشهادة بل بمجرد الحديث يكفي ولو سمع من المحدث في القذف والنسوان والعبد يجوز ان يشهد اذا كان اوصدة ظاهرا ولا حاجة لمجواز ادائه الشهادة عند التسامع ان يسمع ممن هو اهل للشهادة وفي شهادات الخيط وشهادة النساء بانفسه اذن على استتمال الصبي وهو صبياح الولد بعد الاقتصار من الام او على تحريك عضون اعضائه تقبل في حق الصلاة بالاجماع وفي حق الميراث قال ابو حنيفة وجبة الله تعالى لا تقبل الشهادة رجلين او رجل وامرأتين وقال ابو يوسف ومحمد جهما الله تعالى تقبل شهادة امرأتين اذا كانت عدلة وفي شهادات الفتاوى الصغرى شهادة الوصي اليتيم بعد العزل لا تقبل وان لم يخلفه بخلاف الركيل اذا شهد له كله قبل الخصومة تقبل وفي مقارفات شهادات الخيط الاخوان اذا زواجا اختما وهي صغيرة ثم ادركت فشهدا انها اختارت نفسها لا تقبل شهادتهما وشهادة القابلة على تعيين الولد تقبل بالاجماع حتى لو اهل لامتة ان كان في بطنك ولد فهو مني

الظاهر فلا يصدق فيه امر به هذا الا لما قال والله اعلم حال وقد كرى (فقد) ان نية التخصيص من العام في العربية لا في الفارسية وموضوع الفتوى بالفارسية على انه ذكر في مسائل ان الارادة لا تعتبر مع حقيقة الفصل اقول لا محال اما ان يريد حقيقته الفتوى او العربية فعلى كل من باب البحث واختلاف يظهر بالتأمل فيسأل لو حلف ليا يتنه قسدا ان استطاع او حلف ليا يضع قدمه في داره او حلف ليا كل هذا البرق ليا تامل فيها ونحوهما من كتاب الايمان حتى يعرف ان الاستدلال به لا يتم الا عند البصيص ونحوه لا تليق الخطأ تجعل امرها بيدها ان ضربها فامر غيره فضرها فنهضت مستلة الخائف على ان يضربها فامر غيره فضرها قبل بحث كالحلف لا يضرب فنهض فامر غيره وقبل لا يثبت كالحلف لا يضرب ولده فامر غيره ولو فرضها او مدشعرها او عضها او حنقها فالهاهيهير الامر بيدها اذا ضرب فعل يتصل بالحي فيحصل له الاثم قالوا هذا الذي يمكن في حالة المزاح اما لوقته فبما زاحا لا يصير بيدها وان المألو كذا الواصا برأسه انفها حالة المزاح قدامها لا يثبت هو الصحيح لانه لا يعد ضربا عارفا ومعهما قالوا الحلف بالفارسية لا يثبت بهذه الافعال لاسباب لسان الفارسية لاسمى ضربا كذا (فقد) اقول وكذا التبركية وهذا هو الحق هندي (جف) حلف لا يضربها فضرها او عضها او حنقها حيث في عرفهم لا في عرفنا اقول وكذا لا يثبت في عرف اهل الروم (فقد) لو نفع من يوبه فاصاب وجهها لا يثبت لانه لا يتعارف ضربا ولا يقصد به من (قد) لو رماها بمسكة او نساها او فضوها لا يثبت لانه رمى لا ضرب وكذا الودعة اذا فعلها لم يوجبها لا يثبت ولو تعدد ضربها بالضرب فاصابها قبل بحث وقبل لا (قد) قال ان ضربت بك بلا جناية فاعرك بسبك فخرجت من البيت بلا ذنبه فضرها قبل لا يصير الامر بيدها ولو افها المجل الا يصير بيدها ونيل لا يصير الامر بيدها مطلقا والاول اصح فانه ذكر (في) ان ليس له منعهما من الخروج حتى يوفى كل مهرها (عده) خروجها من البيت بعد ما اوقيت المهرل جنانية (فشن) قال امرها بيدها كموبراني جنانية شرعي يريد فقال لما عرده روزي نراوسنور داذم ناخانه يذرو ما فروروي دمرور كذشت وودا زده روز شذير وما ذري آمدنوا با شيان بمقانه اي ان وقت فضرها به بصير امرها بيدها فوضه انيا كفي جنانية شرعي نرند اوزن كشي فخر من يذره خوست داخو فضرها به كروادات ميل انيها با جازت شوي بذهد حنا يتبرقوا والاولا كمر مردان او رد قضاات نان نهي را يكون اندر نه فهذا جنانية قوا كروزان خوردن حشم كروليس بجنانية وا ك شوي وادعايد كسد فهو جنانية وا كروبر ووازن كسد كروبرين شو ناخرمان شوزيد هل هو جنانية قال يختلف باختلاف الأشخاص (عده) لو اجعت صرتها اجنبيا فهو جنانية والتكلم مع وقع الصوت مع غير الحرم جنانية وفا فاو كشفها وجهها عند غير حرم قيل جنانية وقيل لا محال لها ما ذوتو ما ذه سلسا استحو امد وزن كفت عاذرنت وجوهه تضر بها لا يصير امرها بيدها اقول ينبغي ان يكون فيه خلاف على ما ذكر في (فر) انه لو قال لها لعنت برتو باد فقالت لعنت خود برتو باد قيل ليس بجنانية لانها لم

شهدت على الولادة امرأتين
بالاجماع بان عمر الزوج بولادة
الولد لكن تنكر ان الولد هذا
اما اذا كان ينكر الولادة اصلا
لا تقبل شهادة القابلة عند
اى حقيقة ووجه الله تعالى وفي
قضاوى رشيد الدين في
آمر باب ثبوت الغيب من
الهداية ذكر في شهادات
المتقي نصراني اسلم وشهد
شهادة قال ان كان عدلا في
النصرانية قبلت شهادته
وان لم يكن عدلا حتى اسلم سالت
عنه هل كان عدلا في
النصرانية فان عدل في
النصرانية قبلت شهادته ولو
كان صديقا بن خمس عشرة سنة
احتمل ثم شهد شهادة فلا يس
بان تقبل شهادته ينظر في هذا
الجواب فان كلام هشام بعده
في الفرق ينمو بين النصراني
على ان شهادة الصبي حين
احتمل لا تقبل حتى تقع في قلوب
اهل محلة انه لا بأس به في حال
يلوذه كما قال في الغريب اذا
نزل بين قوم لا يمكن له قبل
البلوغ شهادة صبي احتمل
شهد قال محمد ووجه الله لا تقبل
شهادته ما لم يسئل عنه وهذا
على قولهما لانهما لا يكتفيان
بظاهر العدالة في قضاوى
القاضي ظهير الدين قال محمد
وجه الله في الجماع الصغير وجل
في يده شيء سوى العبد والامة
وسئل ان تشهد الله جعل

تسدا وقال الله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم وعامتهم في انه
جناية اذ ليس لها قصاص في الشرع حتى لا يكون الثاني جانيا ولو قال لها اى ما درت
شهادتك فقالت ما درست شيئا فهدى الى الاول ليس بجناية واما عامتهم فقال
بعضهم لو كانت ام الزوج حية فهو جناية في حقه لا لمصيبة حال بعضهم لا يصير الامر
بيدها ولا لغيرها كانت الام ميتة او حية اذا الزوج ذكر كالجناية مطلقا لا كونها في حقه
الا ترى انه لو ضرب بها على ترك الصلاة او الفل في هذه الصورة لا يصير الامر بيدها الا اذا
كانت ذميمة فيكون شتمها جناية سواء كانت حية او لا (نص) قال لها اى مكيد
فصالت له مثله فهو جناية لو ضربت بها قال الزوج واما لو قالت تولى اخلف فيه فقبل
ليس بجناية لانها ما أتت بصر مع التذف وعندى انه كتمها قالت توخو بلدي وعاليه
لو قال لو شغتي فانت طالق فصالت تولى خود تطلق اذ قولها تولى خود شتم كما لو قال يا زاني
فقال بل انت فتمت جانيه (عده) قال لها اى اذ بار ففصالت تولى او ما دت توأوشقت
اجنبيا فانه جناية لا يصير الامر بيدها (ذ) لا يرت زوجها الاجل الركوبة فضر بها
يصير الامر بيدها لانه ليس بجناية فان لصاحب الحق حق الملازمة ولو تعلقت به
واخذت محبته فهو جناية ولو قالت اى كاد فهو جناية ولو قالت اى برت فلا جناية
لو كان كذلك والا لجناية ولو قال لها لا تفعل كذا فقالت خو بشن امرم ان كان
كذلك في فعله هو مصيبة فهو جناية بولا لا لا ولو طلبت النفقة والحكم فلا جناية اما
لو شغته او غرت ثوبه فهو جناية ولو قالت اى خزاوى ابله فهو جناية وتو قولها لاهى
مى غر فهو جناية في حق الشريف (فخضم) قالت للسوان كرشوى مما اردا
ست شوى من بارى مرد بنست فهو جناية ولو دنت جناية شرعية فلم يضرها ثم بعد
ايام دنت جناية فغير شرعية فضر بها فقال ضر بك للجناية الاولى فلا يصير الامر بيدها
او قالت ضر بتي لثانيه فلى الامر ما تقول قوله (قد) قال امرك بيدك كذا نرا به
كنا ثم مكر بخانه روى في ادن من زين بخانه فلان دنت بلاذنه وشوى يادى جنسك
كردن شوى وادش تمام داز ضر بها فطلعت نفسها قالت بران سبب زدك بخانه فلان
وقته بلاذن فاقول قوله ولو قالت فى كاه شرعى ردى فقال بي كناه شرعى فردم فاقول
قوله وار قال قلت لك بخانه خروهرت مردا كنون وقتى بدان سبب ددم ذن منك كردن
است فاقول قوله ولا تسمع البينة فيه (قشره) قال امرها بيدها ان قامر ثم قامر فطلعت
نفسها فقال اقل علمت حسد ثلاثة ايام ولم تطلقى في مجلس ملك وقات لا بل علمت
الا ن فاقول لها (ت) قال امرك بيدك فطلعت نفسها فقال اغشاطت نفسك بعد
الاشتغال بكلام او عمل وقالت بل طلعت نفسي في ذلك المجلس بالاستدله فاقول
قولها لاه وجد سببه ما تراره وهو التخبر فاقامه عدم الاشتغال بشيء آخر (عجم) قال
خيريك امس فلم تختاروى وقالت صد اخترت فاقول قوله (شع) قال لقته جعلت امرك
بيدك في العتق امس فلم تعتق نفسك وقال القن فعلته لا يصديق اذ المولى لم يقر بعقده
لان جعل الامر بيده لا يوجب العتق ما لم يصتق القن نفسه والقن يدعى ذلك والمولى

يشكره ولا قول للفقن في الحال لانه يصير عيال ملكا اشاء محموج الامر من يده يتبدل
عمله اقول على هذا في مسئلة الاشتغال بكلام الخ (من ت) ينبغي أن لا يقبل قولها
قال وكذا القول اعتسك هل مال أمس في تقبيل فقال القن قبلت فاقول للولي لان
اعتاقه ملحق بشرط القبول ولو أقر بتعلق فيه بشرط آخر لا يقبل قول القن في وجود
الشرط كذا هذا قال وكذا هذا كله في الطلاق وفي أمرك بيك (هـ) دعواها على
زوجها انه جعل الامر بيدها لا يسع أمالوطقت نفسها بحكم الامر ثم ادعت وقوع
الطلاق ووجوب المهر بناء عليه فانه يسع وليس للمرأة أن ترفع الامر الى القاضي فيبصر
الزوج على التقويض (من) قال للصكك اكتب لها خط الامر الى منى سافرت بلا
اذنها تطلق نفسها واحدة فقالت لا يريد الا واحدة وطلبت الثلاث وفي الزوج ولم يتفقا
وترجا بصبر الامر بيدها في تطليقه واحد وتو لقال لمدونه اكرتاجهل روزم من ندهي
أرذن خواستني بدست من نهاوي فقال نعم ادم فلم يعطه المال في المدة فتزوج امرأته
له أن يطلقها قال في هذه الفتوة قول في كجهنواهر توندادفوله خواستني يقع على
امرأة بر بدان يتزوج بها وليس باسم التي يتزوج بها وهو كقول فان خوددني وجامه
بوسندي وفيما يور وختي قال الامر بيده في الماضي ولا يلزم منه بقاؤه بل الامر المطلق
فقال ذلك الرجل اكر جنب من است دازم زن تريك طلاق لا تطلق اخذوه ورد دست
تر بودست اخباوه من كون الامر بيده في الماضي ولا يلزم منه بقاؤه بل الامر المطلق
مقتصر على المجلس وقد تبين حتى لو قال ورد دست تر بودست فتزوجا راول بتمام الامر
بيده لان فيصم الطليق (صح) جعل امرها بيدها فطلقها احدها لم يقع (شين)
قال امرئ بيك اكر يك ماء واسه دينا د بنو نرسا من زن واقام خواهر بوبوي حواله
كر دهل يصير امرها بيدها بعد المدة قال لا اذ اء الى المختار قبل حضي المدة والا
فالامر بيدها قال امرئ بيك اكر تو اذ شهر بروم مردان شهر برون رفت وزن
اورا شاعه كرهل يكون اذنا قال لا و اقامه مال امرئ بيك كمفي اذن تو كينزك
بوداني لم يكب جواب هذه المسئلة (صح) واقعه مال امرئ بيك كمفي اذن تو كينزك
خرم فذهبت معه الى الخناس واختارت اسمة فقراها ابن بسندي اذن بودواجاب
بعض اهل زماننا وان لم يكن الهال ذلك بوذهني لا يصير الامر بيدها واجبت يصير الامر
بيدها لانه لا اذن ما لم تتكلم بالاذن وهذا ان القياس ياتي كون السكوت اذنا في صورته
كإذهب اليه مؤخر والشافعي الا ان علماءنا استحسنوا وانتموا الاذن بالدلالة في كل
موضع حيث الحاجة وقد افيا لساكت فيه ولاية المنع فان من قد رد على النبي ولم يتنه عد
ذلك منه امر اهل ما عرف ومنه المثل السائر في الشبهة انما يتنه ما مورده واسم العرف على
هذا اقول هذا يقتضي كونه كليا وليس كذلك قلته كرتي فصل الاحكامات وغيره ان
سكوت الأبكر ليس باذن لزوجها فيه الولي وكذا سكوت المالك اذا باع رجل ملكه وهو
حاضر ليس برضا بخلاف البيع عند بعض اقاو فان فيه خلافا وفي امثال هذه
الساكت ولا يمنع منه اهل بعد ذلك اذنا قال نصا عرفي (شين) من مسئلة المسافرة

الصغير والكبير وروى ابن
سماحة عنه أنه فرق بين
الصغير والكبير فجعل اليد على
الصغير الذي لا يعبرن نفسه
دليل الملك ويجعل اليد على
الكبير وعلى الصغير الذي
يعبرن نفسه دليل الملك
وعن أبي يوسف رحمه الله أنه
سوى بين العبد والامام وبين
سائر الاشياء جعل اليد في
الكل دليل الملك وهكذا
روى عن محمد رح وهكذا
روى عن أبي يوسف رحمه الله
في الاماني عن أبي حنيفة
رحمه الله و ينظر تمام هذا في
شهادات المحيطوف الذخيرة اهل
الطه الا انه دواعي وقف
للمكتب ولما شاهدت في
المكتب لا تقبل شهادته
وقال بعضهم تقبل لان كون
الصفي في المكتب ليس بامر
لازم في شهادة المحيط
• (في مسائل الدعوى) •
ذكر في دعوى الذخيرة وتولو
ادعى رجل على صغير شيئا وله
وصى حاضر بزيده الصفي
الموجود عليه لا يشترط حضرة
الصغير هناك ذكر شيخ
الاسلام في كتاب القسم ولم
يفصل بين ما اذا كان المدعى
دينا او مينا وجب الدين
بعبارة هذا الوصي او لم يصح
بعبارة انه وذكر الناطلي في
اجناسه اذا كان الدين واجبا
بعبارة هذا الوصي لا يشترط
بالمقاضى النصف اذا وقع

الدعوى على الصبي المحضور
 يحضر معه ابوه حتى اذا اذن
 الصبي شيئا يؤذي فنه ابوه من
 ماله وفي كتاب الاصلية ان
 احضار الصبي في الدعوى شرطا
 ومن بعض المتأخرين من مشايخ
 زماننا من شرط ذلك سواء
 كان الصغير مذهبيا او مدعي
 عليه ومنهم من ابي ذلك وان لم
 يكن للصبي وصي فطالب
 المدي من القاضي ان يعصب
 منه وصيا احب اليه القاضي الى
 ذلك وفي فتاوى القاضي ظهير
 الدين رحمه الله والصحيح انه لا
 يشترط حضرة الاعمال الرضخ
 عند الدعوى و يشترط حضرة
 الصبي عند تعصب الوصي
 للاشارة اليه هكذا ذكر في
 الفتاوى وفي كتاب الاصلية
 ومن مشايخ زماننا من ابي ذلك
 وقالو كان الصبي في المهد
 يشترط احضاره مجلس
 الحكم ولا شك ان اشراطه
 بعد الاول اقرب الى الصواب
 واشبه بالحق وفي العبد
 الماذون له اذ يحق له دين
 واراد القاضي بيعه فاقاضي
 لا يبيع العبد الا بحضرة المولى
 و يبيع كسبه بدون حضرة
 مولاه ولو شهد الشهود على
 العبد الماذون له فغصب او
 ودبعت استهلكها او جدها
 فاحرار ذلك او يبيع او
 شراء او باحارة وانكر العبد
 ذلك ومولا فطالب قبلت
 شهادتهم لا يشترط حضرة المولى ولوشهدوا على العبد

وفضائن فيه ليس لها ولاية المنع فلم يكن سكوتها اذنا كالأدراى المرتين الراهن يبيع
 الرهن اوراى التريم المسالك يبيع فنه الماذون الماذون فسكت لم يكن اذنا بالبيع
 اذ ليس له ولاية المنع عن البيع بخلاف المولى اذا اراد يبيع ويشترى فسكت فانه
 اذن منه اقول للغير منع المولى عن بيع فنه الماذون الماذون مالم يصل اليه حقه في
 تقريره نظرا قال لا تهر كراهه في اذن من از شهر بردي اعرفن خو يشترى بدست من
 نهادى كفت نهادى بك يا اذن دار يس ازان في اذن تراند فتن اجيب تونده كراهه
 هر وقتست وهو وقت بك بارداقراز كبرد فقيه نظر فانه لوقال ان خرجت الا ياذا في
 فكذا بشرط الاذن لكل خرجة بخلاف الاذن اقول حرف المحرف ياذا في اقتضى
 الاذن لكل خرجة فلا يلزم منه ان يكون القارءى كذلك بل يجوز ان يكون كقوله الا ان
 اذن والمحق ان مثله مبني على العرف فليتعامل حرف كل لسان في كل زمان ومكان
 فلا يحكم بحسبه واقعة قال اكر بعد از هر شش ماهي تراشهر بخرم بزم امرك بيدك
 هر جمعه كار غوي بك سالت كذشت نريد بصير الامر بيدها اذا المراد به عرفا فغصب كل
 سبعة اشهر لاحقية البعدي (شي) قال اكر بعد از ده روز بخرد بناوشو نرساند امرك
 بيدك ده روز كذشت وزير نرساند اجاب بصير الامر بيدها ولو ادا كبر فورده ده زمام
 شدن نرساند فالامر بيدها ولو لم يرد القود فلا مالم يت احدثها (صع) هكذا فصل ولم
 يفصل فصا قبله لوجود كلمة كل فيه حيث قال بعد از هر شش ماهي وهذا لا يتحقق
 الا اذا اراد القود وقوله مالم يت احدثها فيه نظر اذا التعلق يستعمل بموت احدثها
 بخلاف ما لو حلف بطلاتها ان لم يفعل كذا لم يفعل حتى مات هو او هي لان مقتوع
 الطلاق معاقب عدم ذلك الفعل وعدمه بغيره وبخلاف آخر جزم من حياته او حياتها
 فيخفف بوجده شرط وقومه فيقع وامافي مستلثنا فاقاعها معلق بعدم ذلك الفعل
 فاذا لم يرد القود لا يوجد بشرط ايقاعها مالم يت احدثها فاذا مات هو او هي حين عدم
 الشرط زال النكاح اقول بعدم الفعل بغيره في آخر جزم من حياته بغيره هنا أيضا
 و بوجده شرط الايقاع كاي جده فيقتضو الايقاع اذ يفرض موته لاموتها (فتم) قال
 لا راء اكر ترو بدست تو فنه بك ما راء كز من شوي تو از من جين قزو جهاولم
 يجعل امرها بيدها في المدة لا تنطق لانه كقوله هذه المرأة التي اتزو بها طالق (كم)
 المطلقة فلا تخاف ان يحكمها الحفل لقوله له زوجت نفسي منك هي ان امرى يدي
 و يقول الزوج قبلت فيجوز النكاح و بصير الامر بيدها فلو بالزوج وقال ترو جتاك
 على ان امرك بيدك قبلت هي باجاء النكاح لا امر بيدها والفرق ان الزوج حين قال
 امرك بيدك لم تكن هي في نكاحه والامر باليد دائما يصح في الملك او مضافا الى الملك
 وقضا جميعا فليصح وفي الاول حين قبل الزوج بصير الامر بيدها مقارنا لكونها
 منك وحته اقول لو تم الامر باليد بجانبيه وحده لم تفرق ولو كانتا بجانبيه بهما اذ لا يفرقه
 من ايجاب و قبول يقتضي كل منهما الملك والاضافة لكل منهما كرك فلا يلزم بيع احدثها
 فاما ما يد اول التا كلام في الامر لعدم الملك والاضافة بول الاسترقاق للملك في كل

المجود عليه باسمك اوجب وجدا العبد ذاك لا تقبل هذه البيعة الاجمعة ٣٠٠ المولى ومعناه انها لا تقبل حتى

منهما ولكنه لا يكتفى لما مر فينبغي ان لا يصير الامر بيدها في كل منهما المامرا وصير
الامر بيدها فيه اذا لبيد يرضى به دليل ايجابه فيجعل كانه اعاده بعد قبول الآخر
فالمراد انه ينبغي ان يستوي في التحكيم ولا يتم الفرق بالقدرة المذكور (خ) وكله بان
زوجها امرأة تزوجها على امرها بيدها من النكاح لا الشرط • حيلة أخرى ان يقول
اهل ان تزوجت فامر بك بيده • حيلة أخرى ان يقول تزوجت بك على ان امر بك بيده
بعد ما تزوجت تطلق بك امرين فتقول هي قلت • حيلة أخرى ان يقول ان تزوجت
وجاءت بك فانت طالق ثلاثا أو باننا ولنا فانت ان يسكتها زمانا طويلا ولا يعاها لثلاثا
تطلق يقول لها ان تزوجت بك أو مسكتك فوق ثلاثة أيام أو نحوها فانت طالق ثلاثا
أو باننا (شخصي) لو فانت أنه اذا تزوجها لا يعلها الامر تقول المرأة تزوجت بك على ان امرى
بيدي أطلق نفسي بايدي شئت أو كذا صرحتي أو تزوجت على أو كذا وكذا ما شئت
من الأمور كذا فيه قال امر بك بيده ان شريت المجرا وضعت منك فوجد أحد الأمرين
وطاقت نفسها وجد الآخر ليس لها التعلق مرة أخرى كذا (ص) ولو قال ان شريت
المجرا وضعت منك أو صرحت بك فامر بك بيده • بعد وجود كل شرط من هذه الشروط
فوجد أحدهما فطلقت نفسها ثم تزوجها ثم وجد الآخر فينبغي ان يكون لها ان تطلق
نفسها (فحين) قال من سكت بخوروم وقادرتكم وزنا كنتم واكرتكم زن ازن من سه طلاق
اكرتي ازن من كارهها بكنت تطلق ثم قال ولا خلاف في النفي واختلاف في الاثبات وهو ما
اذا قال اكرسي خواروم وقادرتكم وزنا كنتم امر بك بيده ففعل أحد • ما قيل لا يصير الامر
بيدها وقيل يصير اذا فرض من هذا اللفظ طعن النفس عن الخطور وكل واحد من هذه
الأفعال بافراده يصح فرضه فينبغي ان لا توقف على الكل وان كان اللفظ للجمع
(كقوله) قال الفضل كل واحد منها شرط على حدة وقال غيره الكل شرط واحد (فقط) قال
امر بك بيده اكرسي خوروم وخوشيده وحصير ديكني مرديكني خوروم يصير الامر بيدها
كعه علي يبركي است بعد اكله منه يحمله كذا اجاب ووافقه الباقر من اهل زمانه
واقعة اخرى كرا نيم بصنات وفي جنات امر بك بيده ففرض بها بجنابة يصير الامر بيدها
كامر (العالم بحرف أو أوار الوار) قال النسفي في تفسير قوله تعالى أو كصحت من
الجماعة أو في القرآن على ثلاثة عشر وجهًا نفس كلمة أو في القرآن على أربعة أو جه
أحدها التفسير قال تعالى فذهب من صهياب أو صدقة أو فسك والثاني يعني الواو كقوله
تعالى ولا تطعمهم أنما أو كفروا والثالث معنى بل كقوله تعالى قالوا لئن لم يؤدبوا بعض
يوم ورا دمعني الإيهام كقوله تعالى أو كصحت (ف) ان معنى أو اثبات أحد الشئين
أو الاشياء على سبيل الإيهام مع افراد من غيره في المعنى بالترتيب وهو على ستة أو جه
إيهام أحد الشئين أو الاشياء في الخبر والتشكيك والتفسير والاباحة والتفصيل
ويعني الآن وأصل الجميع هو الاول فقط لرجوعها في الجميع اليه لو لم يكن في الكلام
ما هو بسبب زيادة عليه اما الإيهام في الخبر كقوله جاء في زيد أو عمرو أو بشرى أحدهم
على أنك عرفت الجاهل منهم بعينه الا أنك إيهامت على الخطاب قال تعالى في كالحجارة

بخطاب المولى في بيع العبد
اولا تقبل الشهادة على العبد
ويقتضى عليه حتى يؤاخذ به
بعد العتق وان كان المولى
حاضرا مع العبد وادعى
المدعى استهلاك مال او
غصب مال فالقاضي يقتضى
على المولى وان ادعى استهلاك
وديعة واستهلاك بضاعة
على العبد المجبور عليه
فعندها لا يسمع القاضي هذه
البيعة على المولى وعندنا
يوسف رحمه الله يسمع البيعة على
المولى وان شهد الشهود على
اقرار العبد بذلك لا يقتضى على
المولى بهذه البيعة سواء كان
المولى حاضرا أو غائبا والعصبي
الماذون له الذي اذن له أبوه
أو وصيه أي في التجارة معتقلا
العبد الماذون له في التجارة
اذا شهد الشهود عليه • ما
هو من ضمان التجارة • قلت
شهادتهم عليه وان كان الذي
اذن له غائبا واذا شهد الشهود
على صبي ماذون له أو معتوه
ماذون له يقتل عدا أو قذف
أو شرب خرا أو زنا فغيبه • ما
التمثل لا تقبل الشهادة سواء
كان الاذن حاضرا أو غائبا وفي
القتل قبل اذا كان الاذن
حاضرا أو يقتضى بالدية على
العاقلة ولو كان الاذن غائبا
لا تقبل واذا شهدوا على اقرار
الصبي والمعتوه • من ما ذكرنا

لا تقبل الشهادة سواء كان الاذن حاضرا أو غائبا هذه

فتاوى هو ينبغي ان لا يشترط
حضره الاطفال عند الدعوى
كاذ كشيخ الاسلام خواهر
زاده وفي فتاوى القاضي
ظهیر الدين ادعى على الميت
دينًا والميت ورثة صفار
لا يشترط حضره الكل وحضرة
الواحد يكفي وقال لو ادعى على
ميت دينًا وورثته صفار فان
كان الميت وصي لا يشترط حضره
الورثة وان لم يكن للميت وصي
وللصفار وصي يشترط حضره
الورثة الصفار وحضرة
الواحد تكفي وذکر رشد
الدين رحمه الله تعالى في
فتاويه في باب دعوى الاب
والوصي القاضي ينصب
وصيا من الصغير عند الدعوى
ولا يشترط حضره الصغير بل
شرط ان يكون القاضي
حاليًا بوجود الصغير وان
يتمكن من الصغير في ولاية
القاضي لان نصب الوصي
ليس بقضاء وانكته من
احمال القضاء وهذا دليل
على ان عند دعوى الوصي
لا يشترط حضره الصغير
وهذا القضاء لا يشترط
ذكر رحمه الله تعالى في
باب دعوى الدين على المورث
من ذوا يمولان وجلا دعي
دينًا على الميت وورثته
الكبار وفيه الصغير حاضر
فالقاضي ينصب عن الصغير

وكلا يدعي عليه واذا قضى على الوكيل يكون قضاء على

اولا شذو وتولعه تعالى ابيهم على الخاطئين ليغيرهم عن بلوغ حقاقتها اول جعل
اوق امثاله بمعنى بل كافر اولي من جعله للايهام قال واما التشكيك في الخبر فكقوله
جاء في رجل او امرأة اى احدهما على انك لا تدري الخما منهما والفرق بين الايهام
والتشكيك ان الخبر في الايهام يعرف لاني التثنية ومثله كثير قال تعالى والواثنا وما واد
بعض يوم واما التغيير فكقوله فدينار او ثوب اى اختر احدهما دون الآخر وكقوله
تعالى اطعام عشرة مساكين الى قوله تعالى او كسوتهم او تحرير رقبة الا ترى ان
الكفارة تقطع بفعل احدها ولذا وكفر بالانواع كلها كان مؤديا الواجب باحد اى
الصحيح بخلاف قول بعض الناس واما الاحد فبكذلك جاسم القرطبي او انقضاء اى
اختر كل صنف تر يده من هؤلاء بلا حظر من الصنف الآخر عليك وفي التغيير يكون
محظورا عليك وهذا الفرق بين الاباحة والتغيير اقول هذا بشكل بقوله تعالى
او كسوتهم او تحرير رقبة فانه بفعل احدهما لا يصح الآخر محظورا عليه ويمكن
التفصي عنهما ولو كفر باحدهما يمتنع ان يحكمون كفرًا بالآخر على ما مر من القول
الصحيح قال فرقتان موجب اوقى الاباحة والعموم وانه بمعنى واو العطف اقول وفيه
نظر اذا والاولى الجمع بخلافه يمكن التوفيق بالتأويل قال وعلى هذا لو حالف لا كلم احدا
الاقلنا او قلنا كما هما المبحث ولو قال لا ربع نسوة لا ير بكن الاقلنا ولا يصح
مولياء نسما جميعا حتى لا يمتنع بقر بانهما ولا تقع الفرق بينهما بمعنى المدعى بلا
وطء واما التفصيل فكقولنا اذا ذكر من جماعة قولين مختلفين اجتمع القوم فقالوا
حاربوا او ما قالوا اى قال بعضهم حاربوا وقال بعضهم ما نحارب قال تعالى وما نلوا
هوذا انصارى يتهدوا فاخبر عن جماعة اليهود والنصارى انهم قالوا ثم فصل ما قاله كل
فرقة اى قالت اليهود كونه اهودا قالت النصارى كونه انصارى واما الذي يعنى الآن
فكقولنا لا ضرر نك أو تستقيم وهو بمعنى حتى قال تعالى ليس للثمن الامرئى او يتوب
عليهم اى حتى يتوب عليهم (شيخ) وفي هذه الاستعارة معنى العطف فان غاية الشيء
تتصل به كما يتصل المعطوف بالمعطوف عليه وعلى هذا قال في (ج) لو قال واقعه لا دخلن
هذه الدار اليوم او لا دخلن هذه الدار اليوم فليدخلن برأى ذكركما وفي موضع
الاثبات فيقتضى التغيير في شرط العرو لو قال لا ادخل هذه الدار او لا ادخل هذه الدار
حينئذ يلزم ان لا ادخل في موضع الشيء على لا ولو قال لا ادخل هذه الدار او ادخل هذه
الاشرى بان دخل الاولى او لا حينئذ لا ادخل الثانية ثم الاولى لان او هنا بمعنى حتى
فكان دخول الاخرى غاية ليمتنع فاذا دخلها انتهت اليقين وهذا لا يتعدا التغيير فيه
التي في احدا لجامعين ويتعدى معنى العطف لعدم الخاصة بين المذكرين فيحصل
بمعنى الغاية لان حرمة الدخول باليمين تقتل الامتداد فيلزم به ذكر الغاية كما في قوله
تعالى ليس للثمن الامرئى او يتوب عليهم فانه لا يجعل على العطف اذا فصل
لا يعطف على الاسم ولا المستقبل على الماضي وتنفى الامر بمقتضى الامتداد فيحصل بمعنى
الغاية (ج) قال م روح اذا دخلت او بين اثبات وتنفى تكون بمعنى حتى ان امكن وهو ان

الكبار واذا حضر الصغار يرجع بذلك عليهم لان الدين مقدم على الميراث ذكر شمس الاثمة المحلوا في وجه الله هذا الفرع في ادب القاضي وبقطر غمام هذه المسئلة في باب اثبات الدين والمحقق على الميت من ادب القاضي للصدر الشهيد وفي دعوى تساوي قاضي خان ولو ادعى على عبد محمود وعليه مالا بالاستهلاك قال الفقيه ابو جعفر ليس له ان يذهب بالجسد الى باب القاضي فخير اذن المولى لما فيه من شغل العبد عن خدمة المولى في تلك الساعة ولكن لو وجد في مجلس القاضي كان له ان يحلفه وجل ادعى على غيره ان وصي باع اخشي منك كذا وكذا في حال صغري وانه ندمت قبل استيفاء شيء من الثمن فاداني عن اخشي فتدلى لاصح هذه الدعوى لانه بدعت الوصي له حتى يرض عن ما باع الوصي ويكون لو ادعى ولو وصيه قال لم يكن له وصي او وارث فالقاضي بنصب له وصيا فان قال المدعي عليه قد ادبت الثمن الى الوصي فيطالب بالبنية فان لم يكن له بنية فيصاف الطالب على العلم قال وعلى قول من يقول من المشايخ في الوكيل بالبيع اذا مات قبل

اصح القلم ما خلا وحتى مكان او الا فيكون للتفسير فلو حلف لا افعل كذا او كذا بحيث بايعا كان ولو قال لا فعلن كذا او كذا افضل احدهما برهان تركهما حتى مضى الوقت حدث (شيخ) بدستعار واللعطف فتكون معنى الواو وهذا عند وجود الدليل وهو ان يذكر في موضع التثنية قال تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا الى ولا كفورا واصله ان التثنية في موضع التثنية تعمو يستعدرا للتعظيم الايمان يجعل بمعنى الواو ولكن على ان يتناول كل واحد على الانفراد لا على الاجتماع بخلاف الواو وعلى هذا الاصل تنفرع المسائل وكذلك لو حلف لا اكلم فلانا او فلانا بحيث باعدهما وفي الواو لا يثبت ما لم يكلمهما لكن او تناول كلا منهما على الانفراد حتى لا يثبت له الخيارات كذا لو كان في الايام بان قال والله لا اقرب هذه او هذه فغضت المدة بانتاج جميعها (ج) كلمة او في الاثبات تكون لتفسير حتى لو حلف لا فعلن كذا او كذا بر واحد منهما (شيخ) فالماحصل ان او اذا ذكرت بين شيئين في التثنية بحيث يوجد احدهما فان حلف ان كنت فلانا او فلانا بحيث يوجد احدهما وفي الاثبات يبرأ بحدده بان فان ان لم اكلم فلانا او فلانا فاكلم احدهما بر واذا ثبت ان او اذا دخل او استعمل فصار يدايته فخرط البر بوجد احدهما فعلى هذا لو قال امرت بكذا اكر بك ما عتق من يانقة من تبورس او قال اكر كفض يا محضر نرسام توجد احدهما الا الاخر في المدة لا يصير الامر يدها وقوله اكر فلان في نرسام بقوله كفلان يانان نرسام لانه كلا الوجهين بر يدايات فعله لان فيه رابرا كفلان هو صورة مقصورة او سايندست در مده فغضد كراوفي الاثبات فيكون للتفسير غير وجود احدهما (صح) لو قال وكنت بيع هذا الثمن هذا الرجل او هذا فانه يعنى التوكيد لا استغناء فكله قال وكنت احدهما يبيعه حتى لا يشترط اجتماعهما على البيع بخلاف ما لو قال لو باع احدهما فغذولم يكن للاخر بيعه بعده وان عاد الى ملكه وبيع البيع باع لكل منهما بيعه كذا لو قال لو احدهما هذا وهذا فله بيع احدهما ايما شاء فكله قال ببع احدهما او باع البيع لو ادخل كلمة او في المبيع او الثمن فسد البيع للجهالة لان موجب الحكامة التفسير ومن له الخيار منه ما مجهول فلو كان معلوما جاز في الاثنين والثلاثة استغناء ولم يحرق الزيادة لبقاء الخطر بعد تعين من له الخيار ولكن السهر من الخطر لا يمنع جواز البيع والقاض يمنع واما في النكاح فاذا قال للراة تزوجتك بالف حاذ او الثمن الى سنة او تزوجتك بالف درهم او مائة دينار قال سوم تخير لومقيدا كافي هاتين الصورتين ولا تخير لوم بعد بان يقول تزوجتك بالف او بالثمن فيجب الاقل اذا فالتة في التخير بين قليل وكثير في جدي واحد وصحة النكاح لا تتوقف على تسمية البذل فيجب المال عند التسمية في معنى الاخذاء بمنزلة الاقرار بالمال او بالوصية او بالمحل والاصل من دم العمد على المال ويجب الاقل كافي هذه الصورة اذا قل متيقن به ولذا كل ما يصلح بدلا في الصلح عن دم العمد يصلح ميرا في النكاح اقول في صاة الكتب ان الصلح يقاس على النكاح وهنا عكس قال حرج يحكم مهر المثل لانه هو الموجب الاصل في النكاح واعيا يصار الى غيره

بعض الثمن على القبيض ينقل الى الموكل ببقى ان يقال

هناحق القبض ينتقل الى
الذخيرة وقد مر شيء منه
في مسائل المبيع وذكروا
اول دعوى الذخيرة ايضا اذا رقي
بيدي رجل ادماها آخر فقام
صاحب اليد بيته على المدعي
انني اشتريت هذه الدار من
وصيك في صغرك بكذا الا
انه لم يسم الوصي واقام على
ذلك بيته هل يجمع دعواه
ويبيته اختلف المشايخ فيه
وكذا لو ادعى ان فلانا باع هذه
الدار مني باطلاق القاضي
في حال صغرته ولم يسم القاضي
واقام على ذلك بيته هل يجمع
دعواه ويبيته اختلف المشايخ
فيه وعلى هذا اذا شهد الشهود
على الوقف وتسلم الواقف
اياه الى المتولي الا انهم لم يسموا
الواقف او سموا الواقف
دون المتولي فيه اختلاف
المشايخ وانما حصل ان دعوى
القفل والشهادة على القفل
هل يشترط تسمية القفل فيه
اختلاف المشايخ وادلة الكتب
فيها متعارضة وموضع هذه
المسائل دعوى الذخيرة
والهبط وقد ذكرناها في فصل
القضاء في المهدات من
كتاب المصول ذكر في القفل
السابع من دعوى الذخيرة
واذا اختصم رجلان في عبد
كل واحد منهما يقول هو
مسيدي وهو في يده فما كان
المبدع صغيرا لا يعبر عن نفسه
فالقاضي لا يقضي لواحد منهما ابالمالك ما لم يقم البيعة ولكنه يجعل في ايديهما

اذا علم قطعا انما جعل بحرف او بصاد الى الموجب الاصل بخلاف الخلع والصلى اذ ليس
فيهما موجب اصيل في البذل لهته بلايد فلذلك اوجب القدر المتيقن به و بطل الزائد
لذلك هذا حكم او هو اما الواو فلا حلف وقا فاول لكنه ضدنا للعطف مطلقا فهو جبهه
الاشتراك به بين المعطوف والمعطوف عليه في المنع من غير ان يقتضي مقارنة وترتبا
وهو قول اكثر اهل اللغة ففي لا يكلم فلانا ولا فلانا ولا يدخل هذه الدار وهذه الدار
لا يحنث ما لم يكلمهما او يدخلهما اقول ينبغي ان يحنث باحدهما في الترتيب لان كل
واحد منهما يصلح فرضا على انفراد في هر فهم قصير معلقا بكل منهما على حدة (فت)
ذكر عين الكلام وجعله على ثلاثة اوجه اما ان ينوي الحلف ان يحنث بكلام كل
منهما فيحنث واما ان ينوي ان لا يحنث حتى يكلمهما فهو كما نوى واما اذا لم يكن له نية
اختلاف فيه واختار انه لا يحنث ما لم يكلمهما جميعا ثم لا يكلم هذا وهذا ولو حلف
لا يكلمهما او حلف بالقارسية بابين دو صغر تكو ريم ونوى الحنث بكل منهما ما لم يصح
بيته ولا يحنث باحدهما لانه في قوله فلانا ولا فلانا قوله هذا وهذا يحنث ببيته
باختلاف حرف العطف بينهما فمكانه قال لا يكلم فلانا ولا فلانا وفيه يحنث بكل منهما
لان كلا منهما يصير متفيا على حدة وهذا لا يمكن في الاكلمهما فلا يصح نية (جني) قال
اكر من احنث ترا حنثا شه فلان نبرم وي بدهم فارة كذا فذهب به الى دار فلان ولم
يسعه ان يحنث اذ لم يعلق بالشروط ولم يوجد احنث (ذ) قال اكر اسب بجاي
من ساني ومر امر اعات نكتي فانت كذا مر بجاي وزن رفت وز مر اعات كذا ما زن
مر تر فت قد قيل تهلق وهو الاشبه لان شرط المر امر اعات لا يوجب عهدا بل يوجد
حنث وسأله ان يطلق لو كان معلقا بعدم الفعلين في مدة كما لو قال ان لم ادخل هذه
الدار وهذه الدار اليوم اولا ادخل هاتين الدارين فاذا مضت المدة ولم يوجد شرط البر
وهو وجود الدخولين في اليوم يحنث (ص) يحنث بدخول احدهما لا الاخرى وان كان
شرط الحنث هدمهما لان شرط البر وجودهما ولم يوجد او انما ينظر في هذا الى البر لا
الى الحنث اقول فيه نظرا اذا الكلام يتم نظرا الى الحنث ايضا لان له صورتين لان
وجودهما شرط البر وانما هو بصورتين بعدهما وعدم احدهما قال في هذا الوفا
اكر ما هامين ونفقة من يتوزر يد فامرك بذلك فوصل احدهما لا الاخر بصر الامر
بيدها وان كان شرط وجود الحنث عدم وصول النفس والنفقة ولكن ينظر فيه الى
شرط البر وهو وجودهما اقول هذا او يرد ان النظر الى شرط الحنث يقتضي ان
لا يصير الامر يسد في ضرورة وصول احدهما قطع ولا يقتضيه لما قال وقوله فلان
نرسام من قوله فلان وفلان نرسام هذا اذا علق الملاقى بعدم الفعلين فان علقه
بوجودهما لم يحنث ما لم يوجد كلاهما فلو قال لا ادخل هاتين الدارين او ان دخلت هذه
وهذه فانت طاتي او قدم الطلاق او اخره فهو سواء لا تطلق الا بدخولهما حتى لو حلف
لا يفعل شيئا سمعا ففعل بعضه لا يحنث (جس) ان اكلت من هاتين الفلتين فكذا
لا يحنث ما لم ياكل منهما واذا ثبت ان الطلاق اذا كان معلقا بوجود الفعلين لا يحنث

أنا حر فاقول قوله ولا يقضى
 اقضى لما يشي بالملك ولا
 باليد بما يشي بالينة على
 ذلك ولاقول أنا عبد أحدهما
 لم يصدق وهو عندهم اختلاف
 ما اذا قال أنا حر الأصل
 وكذا اذا كان العبد يدر جل
 فاقترانه لا يتم لم يصدق والقول
 قول صاحب البند شرط في
 الكتاب أن يكون الغلام
 كبيرا يشككم وأما يقول في
 بعض النسخ اذا كان يعبر عن
 نفسه ولم يشككم ان يشككم
 و يعقل ما قبل فاذا كان بهذه
 الصفة يرجع الى قوله وان كان
 العبد في يدر جل وهو لا يعبر
 عن نفسه فقال صاحب البند
 انه عبيد فاقول قوله ولا يقضى
 له بملك وان كبر الغلام
 وقال أنا حر الأصل لم يصدق
 الا بيمينه وكذا اذا قال أنا عبيد
 فهذا كقوله أنا حر الأصل
 فان أقام ذواليد بينة انه عبيد
 وأقام العبد بينة انه حر الأصل
 فبينة العبد اولى هذه الجملة في
 الذخيرة وفي قضاء الجماعة
 الصغير صبي في يدر جل يعبر
 عن نفسه فقال أنا حر فاقول
 قوله وان كان لا يعبر عن نفسه
 فقال أنا حر فهو عبيد لقدي في يده
 وذكر في الفصل التاسع من
 دعوى الذخيرة رجل ادعى
 على رجل انه فقاهين
 عبيد في يده ألف درهم وهدى
 المدي عليه دعواه والمدي

بأحدهما فعل هذا القولا كبر برسر نون خواهم وكثيرك خرم فامرك بملك فلو فعل
 أحدهما لا يصير الامر بيدهما لما اقول مر قبله بورقة في (فتاوى) وفي (فقه) انه في مثل
 يتعلق بكل واحد لا يلحق فعلى ذلك ينبغي هنا ان يصير الامر بيدهما بغير احد
 (فقد) قال اكرى اذن من سرور وروى به روى خوافى روى توطلاق تطلق بهما لا
 بأحدهما ولو حلف كسب وزور والواين زور يتخاوم بحث بهما لا بأحدهما لما اقول
 ينبغي ان يكون فيه خلاف هل ما ذكرنا (عز) قال ان دخلت داود فلان وفلان
 يدخل دارك فانت طالق فداود وفلان لم يدخل داره تطلق ولا يرايهذا المجمع
 اقول الحق فيهما تقدم من امثاله ان يعتبر الحرف

الفصل الرابع والعشرون في تصرفات القضي وأحكامها

(من) المهرات في نكاح القضي في الطلاق المضاف انه بحث لما زنه قول لا فصل اسواء
 كان الخلف بان قال ان تزوجت امرأة فطالقي ثلاثا وقال كل امرأة تدخل في نكاحي
 لان دخولها في نكاحه لا يكون الا بالتزوج فيكون ذلك الحكم ذكر سببه المختص به
 فسكا به قال ان تزوجتها وتزوج القضي لا يصير متزوجا بخلاف قوله كل من يدخل في
 ملكي فانه بحث بمقدار القضي هلالا مثل العي بالمتخصص بالشراب له اسباب سواء
 (شيخ زحرف) بحث بنكاح القضي في تدخل في نكاحي وفي تصير حلالا (صط)
 هما كقوله أتزوجها في الحكم (فت) قال اكر فلا تبتعد من أندرايد فكذا لا بحث
 باجازه فعلا بخلاف قوله اكر بنكاح من أندرايد وهذا لان القضي يكون بالقول
 لا بالفعل ولذا بحث في الثاني لا الاول (ج) في لا يتزوج لا بحث ان احازه فعلا وكذا
 لا بحث في الاصح ان احازه قولاً (ط) قال كل امرأة أتزوجها أو تزوجها غيري لاجل
 واجيزه فهي طالق ثلاثا لوجه مجاوزه (جر) خيلته ان يزوجهما قضي بلا امرهما

الفصل الرابع والعشرون في تصرفات القضي وأحكامها

(قوله) وكذا لا بحث في الاصح (خ) قال العزى المتدخلا من انه بحث ان احازه
 قول لا فصل وعليه الفتوى كافي الخاتمة وبه جزم صاحب الكيتوضيرة اه (قوله)
 خيلته (خ) اقول ربما عارض من هذا وما سبق جواب جادة الفتوى حلف ليتزوجن
 نيسل ثالث عيدا لظن امرأة ثم دعى على ذلك فاسيلته هي ان يزوجه قضي امرأة بلا
 امرها قيل لها فترده فتصل عيشه به لانه صدق عليه انه تزوج لكن صرح في الولوجية
 بانه لا بحث في مسئلة لا يتزوج فتزوج نكاحا فاسدا او نكاحا زوجة القضي وفي
 الميسوط حلف لا يتزوج امرأة فتزوج امرأة غير شهود بحث في القياس لانه منع نفسه
 عن أصل العقد والفساد والجواز فة لا يتم أصل العقد باعدها الا ترى انه لو
 عقدمينه على الماضي بان قال ما تزوجت كان على الفاسد والجائز وهكذا في
 المستقبل ووجه الاحتسان ان المقصود من النكاح ملك المحل وذلك لا يحصل بالعقد
 الفاسد كيف وقد في رسول الله صلى الله عليه وسلم أصل العقد بغير شهود حيث قال

مقر أن العبدى فاقام المدي بينة على دعواه فالتعاضى

لا يصح بيته ولا يقضي بالارث
 صغيرا لا يصح من نفسه
 فالقاضي يقضي بالارث لا على
 حل القاضي ولا يشترط حضرة
 العبد ذكر في باب المساواة
 من الزمادات التناقص فيجمع
 صحة الدعوى لنفسه يمنع الصحة
 لغيره وذكر القاضي الامام
 جلال الدين في الحاضر من
 اثر بعين تفسيره فكما لا يملك
 ان يدعيه نفسه لا يملك ان
 يدعيه لغيره وكالة او وصاية
 وذكر رشيد الدين رحمه الله
 في الباب الثالث عشر من فتاويه
 الرضى اذا اقر بهين لا يجرى
 ادعى انه لصغير لا يسمع دعواه
 لاجل الصغير ورايت في
 شهادات المتني رجل استعار
 من رجل ثوبا ثم اقام البينة انه
 لا يملك الصغير قال اقبل منه
 البينة وذكر في المتني ايضا
 وجعل استأجر ثوبا ثم اقام بيته
 انه لا يملك الصغير يقبل وهكذا
 ذكر في دعوى الجاسع
 في الفتاوى وذكر الدندارى
 في فتاوه به في هذا اللفظ متولى
 وقف وادعوى كرمدها
 عليه دفع في كونه كمقرامة
 اكره له بسبب وارث خولته
 حوايه لا يصح هذا الدفع لان
 اقرار المتولى على الوقف لا يصح
 فالمحصل ان اشارات الكتب
 من جنس هذه المسائل
 متعارضة فيصير على ان في
 المسئلة روايتين والاب اذا باع
 جارا يملكه يدين فاحش ثم ادعى ان البيع وقهر الغبن حل يملك

فيغيره هو فيحت قبل اجازة المرافعة الى جزء لعدم الملك ثم تحريم المرأة فاجازتها تعمل
 فيبعد ان الشكاح فيجزوا اذا العيين انعقد على تزوج واحد كذا (ط) وهذه الجملة انما
 يحتاج اليها اذا قال في حلفه واحد بانه ما ازال يعل واجبره قال النبي رحمه الله يتزوج
 انقضوا لانه تطلق ثلاثا اذا شرط تزويج القهره مطلقا وسكتا لا يحرم عليه لطلاقها
 قبل دخولها في ملك الزوج اقول فيه تسامح لان وقوع الطلاق قبل الملك حال فلا يصح
 الاجبازه الا يرى انه بعد عقد القضولى لوطلقها الزوج ثلاثا لا يحرم عليه لما ركز هذا
 الا انه لا يقبل الاجازة لانه صار مردودا فيعقد انقضوا ثانيا لاجله فيغيره فعلا قال (صط)
 وعندي انه لا حاجة في المرة الثانية الى عقد القضولى بل لزوجها انفسه لا تطلق اذا
 العيين التخلت بتزويج القضولى لا الى جزء الا يرى ان من قال ان تزوجت فلانة واقرت
 انسانا بزوجها الى فكذا اقره فزوجها لم تطلق اذا العيين التخلت بالامرا الى جزء
 وكذا القول بان خطبتها او تزويجها فكذا تخطبها ثم تزوجها اذا العيين التخلت بالخطبة الى
 جزء (عده) ذكر في مسالة استهاده فصح الذين انه في هذه المسئلة تقبل الاجازة بعد
 ما طلقها قبل الاجازة اما لو قال بعد ما تزوجه القضولى فانت طالق فهذا الاجازة لا توفى انت
 طالق ولا يطل التوقف (فصط) الطلاق في الشكاح الموقوف قبل اجازة وقيل لا وقيل
 هذا الاختلاف في الطلقة الواحدة اما لو طلقها ثلاثا فاجازة وقيل لا الاختلاف في
 لوطلقها قبل ان يبلغه الخبر اما لو بلغه الخبر فقال طلقها يكون اجازة فاقا اقول على
 تقديره انه اجازة ينبغي ان يحرم عليه لوطلقها ثلاثا لانه يصير كانه اجازة ولا ثم طلق وقد
 مر في (ط) انما لا يحرم وامام في صورة التعليق كقوله كل امرأة تزوجها هيرى في طلاق
 ثلاثا فاذا وجدته حر طلقته محفل ان يصح كون الطلاق اجازة على ما ذكر في الخبر
 فينبغي ان يحرم ويحتمل ان لا يكون اجازة وبديل عليه ما مر من قوله ان العيين تفضل لا الى
 لانكاح الانشود بخلاف البيع فان المقصود هناك وهو الملك يحصل بالعقد الفاسد
 اذا تا كذا يقضى بخلاف ما اذا تدر الكلام في النكاح لانه في الخبر من الماضي
 من النكاح ليس مقصوده الحمل والنقوة وانما عينه في الماضي على مجرد الخبر والخبر
 تحقيقه عند العقد الفاسد والمجاز ثم قال في الفرق بين البيع والنكاح الا ترى انه لو
 اصبه بعد العقد بطل وان لا يقع الطلاق في النكاح الفاسد فدل ان العقد منعقد هنا
 غير منعقد هناك اقول ولا يخفى في ان نكاح القضولى منعقد بغير لازم فكان ينبغي ان
 يحرى فيه الاستسنان ايضا وبقى يمتنع بين الفاسد ومقتضى ان في المسئلة قياسا
 واستحسانا في واقعة الحال لا تكمل العيين انما سنانا وتصل قياسا ولا شك انه اذا توى
 الفاسد والمجاز في كلامه تصح بغيره لواقعة القياس تامل (فقره) فلا يصح الاجبازه
 اى فلا يصح قوله تطلق الابا تجمل على الجواز بان راد بقوله تطلق ثلاثا اى لو وجد
 محلا والسام استعمال كلام يحتاج في فهمه الى تقدير لفظ آخر بحيث لو جمل على
 ظاهره من غير تقدير لكان غير صحيح

الذخيرة اشترى دارا لابنه

الصغير من نفسه واشهد على ذلك شهودا كبار الاين ولم يعلم ببيع الاب ثم باع الاب تلك الدار من رجل وسلمها اليه ثم ان الاين استاجر الدار من المشتري ثم علم ببيع الاب فادعى الدار على المشتري وقال ان ابي كان اشترى هذه الدار من نفسه في صغري واهل ملكي واقام على ذلك بيعة فقال المدعي عليه في دفع دعوى المدعي انك متناقص في هذه الدعوى لان استجارك الدار من ابي او منك ان الدار ليست لك فدعواك بعد ذلك الدار ونفسك يكون تنافضا هل يكون هذا دفاعا خالف الشايع فذهبوا للصحة لا يكون دفا وان ثبت التنافض لانه تناقض فيهما فان الاب يستد بالشراء للصغير وهى لا يعلم بعد البلوغ فلا يعرف الاين كون الدار ملكا له فينظر صحة بيع الاب فقدم على الاستبعاد نظرا منه ان الدار ملك المشتري وفي الحقيقة ان الدار ملكه كذا ذكر المسئلة في الذخيرة وفي المسئلة اشكال وهو ان دعوى الدار من الاين في هذه الصورة انما يصح لو وقع بيع الاب بغير فاحش اما اذا كان بيع الاب بمثل القيمة ينبغي ان لا يصح دعوى الاين لان

جزء فانه لو كان اجازة لفصل الى جزء (ذ) زوج ابنة السالغ بلا امره فاحضر الاين به فقال اكره فلانة راثر به من نفسي واستدراسه علق فهو اجازة النكاح وتطلق ثلاثا (فشين) زوجها فضولى فخالها الزوج فالحكم اجازة بيعة قصص مدد لاتها (قص) اكره فلانة فزوجها بامرهم او اطلاق عقد الفضولى فاجازة فعل وسر ماسر اوها ولا يصح عليه (قصم) قال كل امرأتين زوجها فكذا فزوجها فضولى واجازة فعل ما بها فتزوجها بنفسه قبل وتطلق ولا اذا لمين تحمل بنكاح الفضولى لانه صاد به متر وجاتي المحكم (من) اما نكاح الفضولى بتسليم مهرها وله امرأة قد عقلت به باقية ما تزوجت بخلاف او ادانى لم انعه بنفسه لا يفسد ولو حلف بالطلاق لا يقع اقول هل ما مرانه صادر متر وجاتي المحكم ينبغي ان يحنث ويقع وكذا في امثاله (هـ) ان تزوجت حلفت فامرأة ببدك فزوجها فضولى واجازة فعلا لا يصح امرها بدها (غشين) اكره نكاح فضولى كتنده من اجازة كتم فهي كذا فزوجها الفضولى فاجازة فعلا لا تطلق (فن) قال لامرأة ان تزوجت فكذا او كثر الفضولى بنى كتم ترأسه مطلق فلو زوجها له واجازة فعلا لا تطلق ولو قال ازهر من عقد فضولى كن فهذا او كمل فيصنع لزوجها فيقضي ان يقول امرأة عقد فضولى حاجت است ولا يامر بها كذا فلانة فزوجها وكذا في زوجها طلق وهذا في هرفنا كناية من التزوج لاهن الخطبتا كرفلانة واخواته سلمت كتم او اخوان كى كتم فزوجها لا تطلق لانها مبالاة عن الخطبة لا التزوج (غشين) عقد فضولى وفي المجلس هو الزوج ووجع اولا لانه عقد النكاح ولو زوجها فضولى قبلها المخبر وما اجازت وما مدت حتى ولدت لا كثر من ستة اشهر من وقت التزوج اذ ثبت قسمه من ام لا احاب ان اجازت النكاح يثبت والافلا تم الفضولى اذا تزوج وجلا حلف لا يصيب التهنئة بالتقول بل بدكت عوبت شيئا من المهر اليها بالقة والى وليها صغيرة فاذا وصل تم النكاح فعده لا يضره اجابة التهنئة قولان قالت حين وصل اليها ما بعته لا رضى بهذا النكاح لم يكن لها ذلك اذا النكاح لم يرضى حقها وكان موقوفاتى فقه واجازة فعلا فتم كذا (من) وفي (فطس) الاجازة بالفعلى ان يبعث اليها شيئا من المهر فان لم يدفعه المأمور اليها فلا راية فلهذا في الكتاب وقيل انه اجازة (قص) قيل يشترط وصورة ولا يكتفى بشئ للاجازة وقيل لا يشترط وصوله لانها تحتاج الى اجازة فعلا وقوله ادفعه اليها اجازة بالفعلى وقد حصلت (فن) يصير عجزا يبعث بعض المهر وان قل لانه يخص بالنكاح اما الهدية والعطية فغيره يخص بالنكاح فلم يكن اجازة حتى لو اجازة قولوا بعدد بيت الهدية تطلق (شعبي) الاجازة تتحقق ببيع الهدية ونحوها (قص) قيل المحلولة معها اجازة ان

(قوله) ولو زوجها فضولى (الخ) الصغير يرجع الى الكبيرة سواء كانت بكر او ثيبا قال في المحنة مستشهدا بالخول زوجها يعنى الذكر بالقة الاجنبى من كف فمكت لا يكون سكوتها رضى ولا بد من النطق اه اقول قوله لا بد من النطق يعنى وما يقوم مقام النطق كطلب المهر والتفقه كما تقرر في عقد النضولى تأمل

الاب يملك بيع عقار الصغير مثل القبة اذا كان مصلها لى

ما قرنا في البيوع وذ كرفي
فكبر الصغار وادعوا دارا في
يد رجل ميرا ثامن ابيهم فادعي
المدي عليه في دفعه واهم
ان اشترت حصه الكباد
منهم وحصه الصغار من وصيهم
من جهة ابيهم اومن جهة
القاضي بمن مثله او بفن
يسر هند حاجه الصغار اليه
فهذا دفع صحيح لو اقام البيعة عليه
يندفع ولو كان مكان الدار
عرض لا يشترط ذكر الحاجة
فالوصي على البيع العروض من
غير حاجة ولا يملك بيع عقاره
الا بالحاجة وفيه البصار رجل مات
وترك ابنتين صغيرين ولكل
ابن قيم على حصه وفي باد
القيمين دار يزعم انها دار
الصغير الذي في ولايته ادعي
عليه قيم الصغير الا تخران
الدار التي في يده نصفها لث
الصغير الذي انا فيه بسبب
ان هذه الدار كان كلها ملكا
لوالد الصغيرين فادفع الى
نصفها لاختصه لاجل الصغير
الذي انا فيه فاقام القيم المدي
عليه بينه وبين والد الصغيرين
قد كان اقرب في حال حياته ان
هذه الدار ملكا للصغير الذي
في ولايته يندفع عنه دعوى
القيم المدي فان اقام القيم
المدي يندفع دعوى القيم
المدي عليه وقال انك ادعيت
قبيل هذا نصف هذه الدار
لاجل الصغير الذي في ولايته

المخلو مع الاجنبية جرم وقيل لا ولزوج الصغرة وتوليها غير الاب والمجد وبه فتصولي
لرجل فاجاز الزوج فعلا بان بعث بهن المهر الى زوجها فهو اجازة على شرطية الوصول ايضا
وان لم يكن لهذا الولي ولا ية قبضه وهما لانه لا تحقق الاجازة من الزوج لان ثبوت البراءة
لزوج اقول ينبغي ان لا يكون اجازة على شرطية الوصول لانه لم يصل اليها اذ ليس لغير
الاب والمجد من الاولياء ولاية التصرف في ماله حتى لمسا مطالبه الزوج بهن كملوه ولو
اعتبروا مصلحنا لمسا حق الطلب ثانيا ولو قبلها اولمسا يشهد به يكون اجازة فعلا
ولكنه يكره رجعة الفعل ولو دفع اليها وقال هذا مهرك فهو اجازة فعلا كذا (ط)
اقول فان قيل على هذا ينبغي ان لا تحقق الاجازة فعلا في بعث المهر على قول من لم يجوز
الاجازة بالمديعة ونحوها لانه لو قال انه مهر يكون اجازة فعلا وان لم يقل شيئا لا يعرف انه
مهر يجب عليه يعينه بنية المهر بلا قول فيكون اجازة فعلا وهو يعتبر مهر ابنته وان لم
يذكر حتى لو اختلفا فاقول قوله قال ولو اجاز بالكتابة بذ كرفي (ح) حلف لا يكلمه
اولا يقول معه شيئا فكتب اليه لا يحنث وعن مروح انه يحنث (ح) زوج بتهق اليها لفته
بلا رضاهما قلت اجرت ان رضيت امي قال الاجازة باطلا اذا تعلقت بطل الاجازة فغيره
بايتداء العقد (ط) زوج ابنته البالغة بلا امره فذهب الابن الى بيت الصهر وسكن معهم
واذا سئل ابن تسكن قال في بيت صهرى فهو اجازة للشكاح (جس) قبول التبنية
والاجازة بقبليها باجازه (م) قبول التبنية وقوله للفتوى احسنت او اصبحت يكون
اجازة وكذا البيع قال (ت) و به نأخذ وفيه زوجها بلا امرها فقلت لم يهين ما فعل او
قلت من اخوش بن ايد ابن كاولا يكون وداعتي لو رضيت بعده فخذ الشكاح (قسط)
قال الفتوى بفس ما مضى ففهم اجازة في شكاح وبسبب وطلاق وغيره اكد ان مروح
وهو رد في ظاهر الرواية وبه يبقى حرقه فغيره فقال مولا سهل بود لم يكن اجازة لانه كقول
باله نيس تزوجه بلا امره فقال باله نيس انعم ما صنعت او بارك الله لنا فيها قبل
هو ليس باجازه وقيل هو اجازة وقيل به يؤخذ (ش) قوله سهل بود ينبغي ان يكون
على هذا الخلاف ايضا ولزوجه بلا امرها وهي نيب فسكنت ثم طالبت الزوج بالمهر
ينبغي ان يكون اجازة فاه ذ كرفي (من) من حلف لا يزوجه بتهق فلو وكل به يحنث فاحيلة
ان توكل المرأة دجلا تزوجهام قبض الولي مهرها او يطالب بمهرها فانه اجازة للشكاح
ولا يحنث (قسط) الطلاق كالشكاح في حكم الفتوى في الاجازة فعلا (قسط) في
طلاق الفتوى بعث المهر اليها ليس باجازه فلو جوه قبل الطلاق فلا يحال به الى
الطلاق بخلاف الشكاح قال لاراء غير ما دخلت الدار فانت طالق فاجازه الزوج
فدخلت الدار طلق وكذا الامر باليد ونحوه من الفتوى ثبت حكمه مقصورا على

(قوله قال لاراء غير ما دخلت الدار) اقول قد تقدم خلاقه في الفصل الثالث
والعشر من فانه ذ كرفه انه لا يضمن دخوله الدار بعد الاجازة اذا الاجازة تعمل في
اليمين لا في دخوله الدار والله تعالى اعلم فاقام

بجهة اخرى اندفع دعوى التيم المدهى عليه لكان التناقص ادعى داوا في يد ٢١٣ رجل مبرأ من ابيه فقال المدهى عليه في

دفع دعوى المدهى اشترى هذه الدار من أمك في صغيرك باطلاق القاضي فهذا دفع صحيح إذا نفت ان البيع لم حاجة الصغير او لقضاء دين الميت وقدر حقته من قبل كذا ذكر في الذخيرة وذ كر فيها ايضاً رجل ادعى في تركه ميت وصية لابنه الصغير بثلاث ماله واقام البينة على ورثة الميت وقضى القاضي بالوصية لابنه ثم ان الورثة أقاموا ابنته على المدهى بطريق الدفع أنه قد كان أقر قبل المحكم ان على الميت ديناً مستحقاً لتركته كان هذا دفعا محصيا ويطل حكم القاضي ومصلحه رجل اوصى لابني ابنة بثلاث ماله واحدهما صغير والاخر كبير وابوهما حي ثم مات الموصى فادعى ابو الصغير على وارث الموصى لاجل ابنة الصغير الوصية من جهة الميت وادعى الكبير الوصية لنفسه من جهة الميت وانكر الوارث وصيتهما وقال في دفع دعواهما ان هذا الكبير قد اقر بعد موت الميت ان الميت ما اوصى لي بشئ وكذلك ابو الصغير اقر ان الميت ما اوصى لابني بشئ هل يمكن هذا دفعا قد قيل في حق الكبير هذا دفع لدعوى الاب لا لدعوى الابن حتى لو كتب الابن وادعى الوصية لنفسه تجمع دعواه وقد قيل هذا ليس بدفع أصلا وهو الاظهر والاشبه

حالة الاجازة حتى لا يقع الطلاق الموقوف قبل الاجازة وهذا كله بخلاف البيع الموقوف هل اجازة المالك فانه اذا اجازته ثبتت الملك من حين العقد حتى يثبت الملك للمشتري في الولد ولو الزيادة المحادة تبين عقد اجازة كذا (خ) وفي (من) طلق امرأته على مال او عليها بلا امره ثم الزوج نفى منه اجعل من غير ان يحجزه بلسانه قبل يجب ان يكون اجازة كسوق المهر اليها في النكاح بلا امرها فحقه منه وقيل اجازة الطلاق لا تكون الا باسما والفضولي في باب النكاح لا يملك فيه النكاح قبل الاجازة وفي باب البسيع يملك كذا (شهي) والفرق ان عهدة البيع تلحقه فيثبت له الرجوع كذا لا يتصور بخلاف النكاح فان حقوقه ترجع الى المعقولة (شهي) الفضولي في النكاح يملك التفضي فعلا لا قولاً فلو قال قبل الاجازة تفضله لا يتنقض ولو تزوجه اختها قبل الاجازة كان تفضلا للنكاح الاول ومن (خ) ان الشافي يتوقف فلا يكون مضاعفاً الاول (شهي) تزوجه بلا امره ونفت المرأة النكاح قبل اجازة الزوج ينسخ (ج) وكله بتزويجها ما تزوجهها الوكيل بلا فعلها بان تزوجهها ابوها وهي بالغة فقبل ان يتخير المرأة ان تفضي الموكل للنكاح صح تفضله وكذا لو تفضي الوكيل صح تفضله ايضا لقيامه مقام موكله والموكل او احد العاقدين لو نسخ العقد الموقوف صح نفيه (خ) ليس لفضولي النكاح تفضله في قول من روح معه او قال من روح آخره ذلك ثم قال والعائدون في النسخ اربعة فاحد لا يملك النسخ قولاً وفعلًا وهو الفضولي اتول ينبغي ان يكون هذا في النكاح لا البيع قال حتى لو نسخ النكاح قبل اجازته لم ينسخ ويكسذ الزوجه اخت تلك المرأة يتوقف الثاني ولا يصير مضاعفاً الاول وما قد ينسخه قولاً ولا فعلاً وهو الوكيل بنكاح امرأة بعينها اذا خاطب عنها فضولي فان هذا الوكيل ينسخه قولاً ولو تزوجه اخت تلك المرأة لا ينسخ الاول وما قد ينسخه قولاً ولا فعلاً وهو الفضولي اذا تزوجه بلا امره ثم الزوج وكله بان يزوجه امرأة غيره صح تفضله اخت تلك المرأة لا ينسخه قولاً ولا فعلاً وينسخه قولاً ولا فعلاً وهو الوكيل بقوله ويج امرأة غيره صح تفضله اذا تزوجه امرأتها طاب منها فضولي فان فسخته الوكيل ينسخ ولو تزوجه اخت تلك المرأة ينسخ الاول تمامه في (ج) والمحاصل ان الفضولي لا يملك تفضي النكاح قبل الاجازة والوكيل يملكه قبل اجازة الاول والزوج والمرأة كل منهما يملك نسخ النكاح قبل اجازة الآخر (ت) صغيرة تزوجهها وليها من رجل بلا امره ثم تفضله قبل ان يجيزه الزوج يستنسخ ببقاء ولا يفسد كوكيل مع موكله (ط) تزوج بنته الصغيرة من ابن كبير لرجل بلا ان تخطب عنه ابوه مات ابو

(قوله لا البيع) اقول الكلام في النكاح لا في البيع وقدر صريح في البرائة وهو كبير من الكتب بان الفضولي يملك تفضي الشراء (قوله وهو الوكيل الخ) صورته رجل وكل رجلاً لزوجته امرأة بعينها تزوجه تلك المرأة وخامست عنها فضولي فان هذا الوكيل لا يملك النسخ باقول ولو تزوجه اخت تلك المرأة لا ينسخ العقد الاول تمام ما في قاضي خان

الصغيرة قبل اجازة الابن بطل النكاح ولو كان مكان الصغيرة كبيرة فزوجها بلا ذنبا
 والمستلمة بحالها لا يبطل النكاح بموت الاب (ند) عن س وح زوج بته الصغيرة
 من غائب فبات الاب ثم اجاز الزوج ج جاز في قوله كذا فيه ثم فضل الكبيرة قبل على ان
 بقا الفضولي ليس بشرط لصفة الاجازة في باب النكاح بخلاف البيع (ذ) وزوجه فضولي
 باعها بالف درهم ثم الفضولي والمراة عدا النكاح لذلك الرجل بضم سين ديناراً بنسبة
 الاول بالثاني حتى ان الزوج لو اجاز النكاح الاول لا يعمل اجازته ولو اجاز الثاني صحيح
 (فقط) ولو كان العاقدان فضولين ثم عقداً ثانياً فالزوج يحير ايها شاء ولو كان العاقدان
 برضا احدهما لم يكن للاتح الاجازة الا لآخر اذا الاول انتقض بالثاني في حق من رضى به
 (فو) يتوقف بيع الفضولي عندنا وبطل عندنا حتى ثم لا يلو ما ان يبيع بشئ عين او
 دين فلو باعه بثن دين كقدين وفلوس وكيل ووزفي غير عنه بشرط لصفة الاجازة قيام
 أربعة البائع والمشتري والمساك والمبيع ولا يشترط قيام الثمن فان هلك أحد الاربع
 لم تجز الاجازة وتجزع قيام الاربعه فالاجازة اللاحقة كوكالة سابقة فالثمن للغير ولو قالنا
 ولو ذلك قيد البائع هلك امانة (ذ) قيام الثمن بشرط للاجازة ايضاً وان باعه بثن
 لا يتعين بالتعيين (هد) ولو كان الثمن عرضاً بشرط قيامه ايضاً ويكون هذا الاجازة تعد
 لا اجازة فقد حتى يكون العرض الثمن ملكاً للفضولي وعليه مثل المبيع مثلاً والا فتعته
 لانه شر من وجه وهو لا يتوقف ولو هلك المسالك لا ينفذ باجازة الوارث في الفضلين اي
 في ثمن دين وعرض وذ كرفي (شهي) بعد هذه المسئلة بخلاف القسمه عند س وح
 وهوان التركة اذا كانت بين كبار عايجبون على قسمته فاقسموه بأمرا القاضى
 وبعضهم غائب فيتوقف على اجازة الغائب فان مات قبل الاجازة فاجاز ورثته جازت
 عندهم استحقاقاً لا عند مدح قياساً (جم) في بيع المقاضيه من الفضولي اذا هلك
 العرض الذي من جهة الفضولي ثم اجاز المسالك ينبغي ان يجوز (سبس) باع ثوباً بالا
 اذنه فطامه المشتري بصفه اجازة المسالك من س وح انه يجوز البيع لا عند زفر (فشين)
 المسالك اذا اجاز بيع الفضولي يترتب عليه احكام التوكيل بالبيع حتى لو طعن الثمن

وصيه باعه بثن فاحش
 فالقاضي يبيع منه الدعوى
 الثانية اذ يجوز له باع مكرها
 بثن فاحش وفي فتاوى
 القاضى الامام نضر الدين
 رحمه الله تعالى اذا اقيمت البينة
 على نائب الصغير ثم بلغ الصغير
 يقضى عليه بمالك البينة ولا
 يكلف اعادة البينة وتكاد اذا
 اقيمت البينة على المدعي عليه
 ثم مات يقضى بتلك البينة على واره ثم وكذا الواجب البينة على

(قوله بطل النكاح الخ) أقول لانه قد عدا بالولاية لا بالفضول بخلاف الكبيرة لكونه
 فضولاً فيه تامل (قوله قيام الثمن بشرط الخ) اطاعة وقيدهم بكونه طامناً به
 فضولي وبعضهم اطاعه وبعضهم ضمنه قال في القنية بعدان وقيل للقاضي البديع اشترى
 من فضولي شيئاً ودفع اليه الثمن مع علمه انه فضولي ثم هلك الثمن في يده ولم يجز المسالك
 البيع فالثمن مضمون على الفضولي ثم رزق القاضى خان وقال يرجع على الفضولي بمثل
 الثمن ثم رزق برهان صاحب الحيط ثم قال لا يرجع عليه بشئ ثم رزق لظهير الدين
 المرقينى وقال ان سلم له فضولي وقت ادائه الثمن هلك امانة ذ كرفي المتني قال
 البديع وهو الاصح اه قرى وسيد كرم المصنف ما ذكره المرقينى في الثانية الثانية
 من الورقة الثانية

لانه لما ظهر ان وصيه باع
في زمن الصباو باع بحجة
شرعية صار له غير ما بما يبيع
وصيه من غير من ملكه فلا
يملك دعواه بعد ذلك ملكا
مطلقا ولو ادعى اني اشترى
من المشتري الذي اشترى من
الوصى يصح دعواه وفي هذا
الباب ايضا اذا ادعى الوصى
دين الصغير لا بد ان يبين سبب
الدين انه سبب الورثة او
سبب آخر لانه ان كان سبب
الورثة لا يتحمل ان التركة
قمت فوق هذا الدين في
نصيبه فيكون هذا قسمة الدين
والمعبر به في هذا الباب
رجل ماشو له على غيره دين
فصاحب القاضى وصيا لاجل
الصغير والكبير القاضى يجوز
لان للقاضى ولاية لاجل
الكبير القاضى صيانة محقه
في التركة وفي الحاضر المردودة
من الذخيرة وكتاب الدعاوى
والبيئات في دعوى وصى صغير
من جهة ابيه دينه ساقطه لعله
انه لم يكن في الحضرة الذين
لهذا الصغير باى سبب ولا بد
من بيان ذلك لما قلنا قبيل
هذا ولان الشهود في شهادتهم لم
يشهدوا على موت الاب والابناء
الى هذا المدعى ولا بد من ذلك
وورد محضر في دعوى العقار
للصغير بالاذن المحكمى وقد
كان اشترى والده الصغير لاجل

لصغير وقد استولى عليه احد قردة المحضر لعله انه لم يكن فيه

بالقرائن ولو لم توجد ينبغي ان يكون اجازة اذا اصلها والمجد قال ودية الثمن للمشتري
او التصديق عليه اجازة (كعم) اجاز يبيع الفضولى ولم يعلم قدر الثمن فلما علم رد
البيع فالمعتبر اجازته لارده (قصص) قصصه فباعه ثم شره باقل مما باع ويكون قصصها
للبيع الاول وانزاده للمشتري لا للعاصب ولا للمالك (مى) امر ببيع عاتقة دينام
قباضه المأمور بالف درهم ولم يعلم به موكله فقال بسته وقال موكله اجرت جازا البيع
بالف درهم وكذا الشكاح ولو قال الا امر اجرت ما امرتك به لم يجز (نفس) بضاعه فضولى
فبرهن المالك على الاجازة واراد اخذ منه من المشتري ليس له ذلك الا اذا ادعى ان
الفضولى وكاله بغيره فنه (مى) باع من غيره فبات في يده المشتري ثم ادعى المالك الامر او
الاجازة فان قال كنت امرته به صدق ولو قال بلغني فاجزته لم يصدق الا ببينة وكذا الزوج
الكسيرة ابوها وماتت زوجها فطلبت الارث وادعت الامر او الاجازة فهو وكامر (مد)
اجاز ولم يعلم حال المبيع جازا البيع في قول من روح او لا هو قول من روح ثم قال من روح
لم يجز حتى يعلم قيامه هذا الاجازة اذا الشك وقم في شرط الاجازة فلا يثبت بالشك (نعم)
بيع نصف نزل كرم لم يجز قبل الادوك والحيلة ان يبيع السكل ثم قبل في النصف فلو
باع السكل وهو فضولى في النصف ثم قسم المصدق النصف الذى كان فضولى لايه يجوز
اجاب بنفسه انه لم يجز (نعم) في الفضولى لو هلك المبيع قبل الاجازة فان هلك قبل
قبض المشتري بطل العقد وان هلك بعد قبض لم يجز بالاجازة والمالك ان يضمن ايماسا
وايماسا اختار تضمنه يرا الا ان لا يضمن في التضمن فليكن منه فاذا ملكه من احدهما
لا يقدر ان يملكه من غيره فان ضمن المشتري بطل البيع لان اخذ القيمة منه كاخذ

ولو قال انت اعلم به لا يكون اذا ولو قال غيرها احب الى لا يكون اذا اه كلام الغزى
(قوله فالمعتبر اجازته لارده الخ) قال العلامة الغزى فان قلت ما الفرق بين هذا وبين
ما ذكره قاضى خان من قوله رجل اوصى بوصيا فابطلت ورثته ان اياهم اوصى بوصيا
ولا يجلون ما وصى به فقالوا قد اجزنا ما اوصى به ذكر في المنتقى انه لا تصح اجازتهم
وانما تصح اجازتهم اذا اجازوا بعد العلم قلت يمكن ان يقال في الفرق ان الفضولى في
مسئلة البيع بالاجازة صار كالوكيل حتى صح خطبه من الثمن علم المالك بالخط او لم يعلم
كفى البرائة كالوكيل بالبيع ملك عاصم وهان بخلاف اجازة الواوثة في مسئلة الوصية
لانها انما تجوز بعلمت الواوثة لا قبله فحصل الفرق اه كلام الغزى (قوله فالمعتبر
اجازته لارده) اقول ولابد بالردم اجازة لعبرة لما يداه (قوله فان قال كنت امرته به
صدق) اقول وجهان الاصل في العقود الصحة والضرورة والمشتري صدق على الشراء
والاصل فيه النفاذ فكان القول قول مدعيه وما في الصورة لثانية فهو مصدق على
نوعه من اصله موقوفا ويدهى الاجازة الطارئة فلا يقبل قوله الا ببينة تامل واخذ منه
انه لو مات في يده المشتري الفضولى القاضى باذن ابائهم لاضمان حيث اضاف العقد
الى من شره له تامل

تقدير ان يكون الاذن من جهة
قاضي آخر لا بد من اثبات
الاذن المحكى عنده
القاضي يسع خصوصته لانه
لم يكف كرقيدان المدي ما ذون
له بالقض ولا يكون له حق
القض عند ذفر وجه الله لانه
بمقتضى الوكيل والوكيل
بالخصوص لا يملك القبض عنده
وعليه التقوى فلا بد من ذكر
كونه ما ذون له بالقض او
ذكر ما يدل عليه من كونه
وصي فان ايصا ثبت ولاية
القبض ولابد ايضا من ذكر
الذين يجوز ان لا يكون مالا
ولابد ان يذكر القن مثل
المعقود عليه وقت العقد حتى
لو ذكر في المحضر اشتراء بتم
معلوم هو مثل قبة الدوا لا يصح
ما لم يقل وقت العقد قال وورد
محضر في دعوى الصبي فرد
بعله ان الدعوى من الصبي
غير صحيحة وهذا مستقيم في
الصبي المحجور عليه اما الصبي
الماذون له فدعواه صحيحة ان
كان مدعيا وان كان مدعي
عليه بقاؤه ايضا صحيح ولو
كتب في محضر دعوى الوصي
وهو الوصي في تركه ايتام
من جهة المحكم وهم فلان
وفلان ولم يذكر ان التركة
والايتام هل كانت ولاية
القاضي بوجوب ذلك خلا عند
بعض العلماء وفي محضر
دعوى الوصي اذا كتب وهو الوصي في امور هذا الصغير

العين والمشتري ان يرجع الى البائع بشئ لا يماضين وان ضمن البائع فان كان قبض
البائع مضمونا عليه فله بيعه بضمه لان سبب ملكه تقدم عقده وان كان قبضه امانة
وانما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع لا يتغير بيعه بضمه لان سبب ملكه تاجر
عن عقده وذكر م ر ح في ظاهر الرواية ان البيع يجوز بضمه البائع وقيل ناوله انه سلم
اولا حتى صار مضمونا عليه ثم باعه فصار كمنصوب (قن) فصولي باع دارا فاقدم مائة
ثم اجاز به لانه بقي الدار بقاء العرصه باع ارض ابنه فقال الابن مادمت حيا فانما
راض به او قال فانما اجزت البيع مادمت حيا فادامت فانما بيعه قال هذا اجاز لان قوله
انا وارض او انا اجزت يكفي فلما ذوله مادمت حيا ولو قال مادمت حيا فامسك لم يكن اجازة
لان قوله فامسك لم يكن اجازة (فصل) هلك الثمن في يد الفضولي ولم يجز المالك بيعه
فان علم المشتري وقت اداء الثمن انه فضولي فانه يملك امانته والا فيضمن (شئ) باعه
فضولي بعرض وهلك العرض في يد الفضولي قبل الاجازة بطل العقد ولا تلحقه الاجازة
فبذلك يبيع على ماله كمن يضمن البائع للمشتري مثل عرضه لو ثلثا والا فيعنه لانه قبضه
بمقداد وتصرف البائع في العرض قبل القبض بطل وعده جاز لو قبضه باذن المشتري
ولو لا ذلك وتصرف المشتري في البيع قبل الاجازة لم يفسد قبض المبيع او لا لعدم اذن
ماله كماله اصل عندنا ان العقود تنوقف على الاجازة ان كان له مجيز حالة العقد ولا
بطل وقال الشافعي بطل مطلقا بانه ان الصبي المحجور لو تصرف تصرفا يجوز عليه لو
قبله وليف في صفه كبيع وشراء وتزوج ومخاطبة وكتابة وقهرها فاذا فعله الصبي
بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام صبي او بلغ قبل اجازة وليه فاجاز بنفسه جاز لم
يجز بنفسه البالغ بلا اجازة ولو طلق الصبي امراته او غلبها او حررته عتقا او بعوض او
وهب ماله او تصدقه او زوج فنه امر او باع ماله بمائة قاشة او شري شيئا باكثر من
قبة فاحشا او عقد عقدا او فعه وليف في صباه لم يجز عليه فهذه كلها باطلة وان اجازها
الصبي بعد بلوغه لم تجز لانه لا يجز له ما قبل العقد ولو تنوقف على الاجازة اذا كان
لفظ اجازته بعد البلوغ ما يصلح لابتداء العقد فيصحا ابتداء اجازة كقولها او نعت ذلك
الطلاق او العلق فيقع لانه يصلح للابتداء والشرع لا يتوقف اذا وجد نقدا على المشتري
حتى لو اشترى بواحد لرحل بلا امره فهو لنفسه اجازة لرحل او لا ولو لم يجد نقدا عليه
يتوقف على من شره له كسبي وقن محجورين اذا شرى بالغيرهما يتوقف فان اجازها
وهو مدته على الجبر لا العاقبة والرافد العقد في نفسه واما لو اضاها الى من
شرى به ان قال بعه من فلان وقبضه له فانه يتوقف على فلان ولو قال شره فلان
فقال البائع بعت او قال البائع بعت منك فلان فقال المشتري قبلت فعد على

(قوله هلك الثمن في يد الفضولي) فائدة ولو اراد المشتري استرداد الثمن من الفضولي
بعد دفعه على رجاء الاجازة لم يملك ذلك ذكره في الجني في آخر كتاب الوكالة (قوله ان
الصبي المحجور لو تصرف تصرفا يجوز عليه وليه الخ) يدخل في الولي القاضي فاقدم

لا بد ان يذكره وصي من
انه وصي من جهة المالك
بسم القاضي الذي ولاه حاز
كذا اجاب عنها من جهة وكذا
متولى الاوقاف ونذكره
في فصل تمل السجلات من
كتاب الفصول وفي تساوي
رشيد الدين وفي دعوى الوصي
من جهة القاضي لا بد ان
يذكره وصي من جهة
الحكم اذا لم يكن في التركة
وصي من جهة الميت لانه اذا
كان وصي من جهة الميت
لا يملك القاضي نصب وصي
آخر من غير سبب موجب
والسبب الموجب الخيانة او
فسادها بما يستحق به العزل
ذكر في ما يدعى النكاح
من فتاوى رشيد الدين ماتت
المرأة وعلى الزوج مهرها
اولادها ما رزقوا امانا ان يكون
الاب مقرا بالمهر او منكره فان
كان مقرا لا يؤخذ منه لان
الاب يملك حفظ مال الصغير
وان كان منكرا ينصب
القاضي وصيا ويثبت المهر
على الاب وباخذ منه ويدفع
الى الوصي لانه لما انكر ظهرت
نياته وهند ظاهر الخيانة
كان للقاضي ولاية دفع مال
الصغير الى الوصي والله اعلم
(في مسائل ادب القاضي)
وفي مجموع النوازل السلطان
اذا قل لهي اذا ادركت فصل
بالتاسع اوقاف جازسل شيخ
الاسلام برهان الدين رحمه الله السلطان المولى اذا كان صبي

نفسه ولا يتوقف وهذا ولم يسبق من فلان التوكيل ولا الامر فلو سبق احدهما فشري
الوكيل تنفذ على موكله وان اضاف الوكيل الشراء الى نفسه وعليه العهدة (فو) اضافة
القضولى على وجه احدها ان يقول البائع بعته منه ويقول القضولى شريت او قبضت
ففيه يتوقف على اجازته وثانيها ان يقول القضولى لبائعه بعته ويقول البائع بعته
ويقول المشتري شريت او قبضت يتوقف ايضا وثالثهما لو قال شريت لقفل بعال
البائع بعته او قال البائع بعته منك لقفل فقال القضولى قبضت او شريت فانه ينفذ على
المشتري ولا يتوقف ولو قال للقضولى بعته منك فقال القضولى قبضت لقفل او شريت
له او قال للقضولى شريت لقفل فقال البائع اني بعته منك فالحصيلة انه يتوقف ولا
ينفذ على القضولى (ح) اذا شرهه نقده عليه ولا يتوقف وان اضاف الشراء الى المشتري
له وهذا فصل اختلاف فيه المتأخرون (ح) شرهه واشهادته يشتر به لقفل وقال فلان
رضيت فللمشتري ان يمنع الفتن منه لانه اذا لم يكن وكلا صار مشتر بينهما فلا يتغير
عقده بالا جازة اذا لا جازة تعمل في الموقوف لا النافذ قال دفعه اليه المشتري واخذ منه
كان بيعا بينهما يتعاط (د) وفي شراء القضولى لو فلن المشتري والمشتري له ان الشراء
ودفع للمشتري له فله اليه يشتم وقبله الاخر صحيح ويجعل كاتبه ولاه منه مباشرة ولو علم
بعده انه كان نافذا على المشتري دون المشتري له فلا يملك المشتري ان يأخذه بل ارضاه ولو
اختلفا فقال المشتري له امرتك بشرا ثم قال المشتري شريت له لا امرك فهو
فالقول للمشتري له اذا لمشتري لما اقرئه شرهه ففسد ان شرهه بامر (هـ) صلح
القضولى (هـ) (مظنه) القضولى لو صالح من غيره فلا يخلو امانا ان يكون الدعوى في الدين
او العين وكل وجه لا يخلو امانا ان يقر المدعي عليه او ينسكرو ولا يخلو امانا ان يكون بامر
او بدونه فان كان الدعوى في الدين فصالح المدعي بلا امر المدعي عليه فانه على نية

(قوله وهذا ولم يسبق من فلان التوكيل) اقول وهذا ايضا اذا لم يخالف الوكيل امانا
خالف واضاف العتد الى الموكل فلا شبهة في توقف العتد يقال في البحر والصبح انه اذا
اضرب العتد في احد الكلا من الى فلان يتوقف على اجازة فلان اه ذكره في
الكلام على شراء القضولى فتأمل (قوله وهذا ولم يسبق من) اقول فلو ادعى اليه
وكيل ولم يثبت ذلك بوجه الشرعي فحكمه حكم القضولى كامل (قوله بعته منه
الح) تنبيه لقوله هنا بعته منه ولقوله فيما تقدم بعته منك لقفل وبه يظهر الفرق بين
الفرعين (قوله شرهه واشهادته يشتر به لقفل الح) واقعة القترى وكله بقبض دينه
من فلان وشراء حصده به فاشترى له عبدا من ماله اهدم ينسقبض دينه منه بعته
اليه غير ادقته مع رسوله فسلمه ومنه في كلامهم ان يكون بيعا بالتعاطي خصوصا
على قول من شرطه من أحد المجانبين تأمل (قوله بعته) اي بعد قبض ثمنه هذا على
قول من شرطه من المجانبين واما على قول من شرطه من احدهما كما هو الاصح
وقال برهان الدين الكركي في القيص وبه يقتضي كفي بيانه مع قبض المبيع فقط تأمل

الى تقليد جديد وذ كرفي
المتقى عن محمد رحمه الله ان
التصريف اذا استور فاسم ليس
له ان يصلى بالناس وكذا
العصى اذا استقصى ثم بلغ
يحتاج الى تقليد جديد
العبد وريتان وفي الذخيرة
اذا استقصى الصبي ثم ادرك
ليس له ان يقضى بذلك الامر
والعبد اذا استقصى ثم هتق
كان له ان يقضى بذلك الامر
وفي فتاوى النفس سلطان
ما واتقت العيبة على ابن
صغير وجعله سلطانا ما حال
القضاء والتعليق وتعليقه
ياهم مع عدم الولاية قال ينبغي
ان يكون الاتفاق على وال
عظيم فيه يكون سلطانا لهم
فيكون التقليد منه وهو يعد
نفسه تبع لابن السلطان
ويعلمه لشرقه ويكون
السلطان في الحقيقة هو القاضي
اذ اخرج الى القرى ونصب
قضا في امور صغير او وقف
او في نكاح يتسامح كذا
حكى في فتاوى ظهير الدين
المرقيني رحمه الله انه ليس
بقضاء ولا من احوال القضاء
وذ كرم صاحب الهيوط في
الفصل الحادى والثلاثين من
شهادات الهيوط هذه المسئلة
وقال هذا مشكل هندي لان
القاضي انما يفعل ذلك بولاية
القضاء الا ترى انه لو لم يؤذن
له في ذلك لايملك فمكان من
ان يشترط المصري او انسا

اوجه اما ان يقول صالح فلا على الف من دعواه عليه او يقول صالح محتك من
دعواه على فلان او قال صالحني او صالح بالف من مالى او صالحه بالف على اتى ضامن
شامن دعواه على فلان فان قال صالح فلا يتوقف على اجازته لانه يضاف الى نفسه
ولا الى ماله ولم يضمن فلا يمكن تنفيذه عليه فيوقف على اجازته كخلع القضولى اذ لم
يضمن ولم يضاف الى ماله لم يجوز توقف على اجازتها كذا هنا فان اجاز المدعى عليه جاز
و مطالب المدعى عليه لا القضولى لانه لم يضمن الى نفسه فلا ترجع الحقوق اليه ولو قال
صالح محتك على اتى قبل انه كقرا صالحني فيغذ الصلح عليه لانه اضاف الصلح الى نفسه
وصار كوكيل يقول شريت بكون والصالح بهذا اللفظ وقيل انه كقوله صالح فلا
لانه كالم يضاف الصلح اليه لم يضاف الى نفسه فيقع العقد للمدعى عليه اذا العقد انما يقع لمن
له منفعة فيه والمنفعة للمدعى عليه انما يظهر بخلاف قوا صالحني ولو قال صالحني اقول
صالح بالف من مالى او على اتى ضامن يتغذ عليه و يلزمه المسال ولا يرجع على المدعى
عليه ولا يصبر له ما ادعاه المدعى وان اضاف العقد الى نفسه لانه دين باقى التملك هذا
صالح بلا امر المدعى فان كان باره ففي قوله صالح فلا يتوقف على المدعى عليه و يلزمه
المال وفي قوله صالح محتك قيل هو كقوله صالح فلا يتوقف على الحقوق وقيل هو
كقوله صالحني حتى ترجع اليه الحقوق ولو قال صالحني تغذ الصلح على المدعى عليه لا امر
و يلزمه المسال اى المصالح وكذا لو قال صالح بالف من مالى اذا اضافة الى نفسه والى
ماله سواء كما قول ينبغي ان يرجع على المدعى عليه لانه لا يرجع على المدعى عليه
على اتى ضامن تغذ على المدعى عليه و يلزمه المسال وهو كقوله به وهذا لو كان منكر الادين
فان كان مقرا به و صالح بلا امر ففي قوله صالح فلا يتوقف على اجازته لما روى قوله
صالح محتك اختلاف كما روى في صالحني يتغذ به لانه لا يضاف الى نفسه ولا يتوقف لانه
ليس فيه اسقاط الدين عنه فيجوز بلا رضاه ولا يصبر المدعى ملكا للقضولى بخلاف ما لو
كان المدعى هينا والمدعى عليه مقرا و صالح بلا امر فان شراء القضولى بملكه اذ الدين يجوز
شراؤه وان كان في يد غير المالك بخلاف الدين فانه لا يصح شراؤه لغير المدين وفي قوله
بالف من مالى فكذا الجواب اذا اضافة الى نفسه والى ماله سواء وفي قوله على اتى
ضامن توقف على اجازته المدعى عليه بخلاف انكاره فانه تغذ به على المصالح لانه لا يمكن
حمله على ضمان الكفالة لانه لا يلزمه الى الاصل يحمل على ضمان العقد فاقضى
تفاهذه عليه اذ التفاضل ثابت في الظاهر لمجاوزا الصلح بدون الحق واذا كان المدعى عليه
مقرا كان راضيا به من حيث الظاهر بخلاف انكاره هذا اذا كان مقرا والصلح بلا
امر فان كان باره وهو مقرا بيده فلا يتحمل من جهة اوجه اضافتي قوله صالح فلا تغذ
على المدعى عليه ولم يوفى صالح محتك اختلاف كما روى في صالحني تغذ عليه و يلزمه
و يرجع على الا ترى كذا قوله صالح بالف من مالى اذا اضافة الى نفسه والى ماله سواء
وفي قوله صالحه بالف على اتى ضامن تغذ على المدعى عليه لا امره و يلزمه المسال لانه ضمان
كفالة هذا كله في الدين اما العين فهو على وجهين اما ان يكون المدعى عليه مقرا

جمله القضاء فيبقى ان يشترط المصري او انسا

بالسمة في الرستاق جاز اتفاق
 اذا كان ماذون له وفي افراد
 الدماوى والبنات الصبي
 التاجر والمجد التاجر يستعمل
 ويقضى عليه بالنكول وذك
 الفقيه ابو القيث رحمه الله ان
 الصبي المأخوذ له يضاف عند
 علمناويه ناخذ وفي المقتضى
 وذ كرفي القتاوى انه لا يمين
 على الصبي المأخوذ له حتى
 يدرك وذ كرفي التوادير يضاف
 القصى المأخوذ له ويقضى
 بنكوله وكذا ذكر في افراد
 الاصل وعن محمد رحمه الله لو
 حلف وهو صبي ثم أدرك لا يمين
 عليه فهذا دليل على أن يمينه
 معتبر والصبي المحبب وعليه
 لا يصح اقراره فلا يتوجه عليه
 اليمين وينظر عام هذه المسائل
 مع اختلاف اتفاق اديب القاضى
 من الذخيرة رجل اودى على
 ولى مسغبة فانه فوجها منه
 وأنكر الولي لا يستعمل عند
 آفى حنيفة رحمه الله خلافا لما
 ينأهلى انه لا يصح اقرار الولي
 على متوليه بالنكاح عنده
 خلافا لما ولانه لا يمين في
 النكاح عنده خلافا لما وكذا
 لو كانت الدعوى في الرضى
 والامر بالنكاح فهو على الخلاف
 ولو ادعى انه زوج ابنته الكبيرة
 منه وأنكر الاب لا يستعمل
 بالاتفاق بخلاف ما اذا كانت
 صغيرة فانه يستعمل عندهما
 لان اقراره عليه جاز عندهما
 ثم ان كانت كثيرة تتضاف الى متعلى العلم لانهما يتجلف

او منكر او الصلح في كل من سجايا او يذونه فان كان منكر او اهل علم بامر مكرمه
 كحكم الصلح من الدين بامر المدعى عليه وكذا الصلح بلامره نظير الصلح من الدين بامر
 ويحكمه هما اموالو كان مقر او الصلح بلامره في قوله صالح فلا يابكذا يتوقف ولم ينفذ
 على الفضولي وان صادف بالدين والشراء لا يتوقف اذا الشراء انما لا يتوقف اذا
 وجد تناه اهل العائد ولم يحد هتالا نه يضاف الشراء الى نفسه ولكن تنفذ على
 المدعى عليه لعدم اموالهم ويزان يتوقف الشراء في الجملة كشرائه الله وروايت عند
 ح وح وفي قوله صالح قبل هو كصالحني وقيل كصالح فلا يابكذا وفي قوله صالحني
 او صالحه بالف من مالى يتفقو يصير مشتريا لنفسه اذ للمدعى حين يقبل البيع وهو
 اضاف الشراء الى نفسه الا انه نواه بقبره فينفذ عليه كما لو قال شر يتمونى فقلان بخلاف
 الدين فانه لا يقبل الشراء وفي قوله صالح على انى ضمان من يتوقف ان اجاز صاد كفيلا
 في الدين وان صالح بامر في قوله صالح فلا تافخذ على المدعى عليه ونرج المصالح من
 الدين وفي قوله صالحك اختلاف كملروفي قوله صالحني او صالحه بالف من مالى
 نفذ على المدعى عليه يصير المأمور هو المطلب يبده لا ضاقتا الى نفسه وماله وفي قوله
 صالحه على انى ضمان من نفذ على المدعى عليه فكما انه صالح بنفقه يصير المأمور كفيلا
 لانه لم يصف الى نفسه ولا الى ماله وانما اضاف الضمان الى نفسه فيصير كفيلا اقول يصير
 الكل اربعين سئلة فان صلح المدعى مع الفضولي فلا تقاوجه امان يتصالحا على
 ان يكون المدعى الفضولي او تصالحا على ان يسل المدعى للمدعى عليه ويرى من دعوها
 على كذا من مال الفضولي او على انه ضامن له او تصالحا على ان يسل المدعى للمدعى
 عليه بكذا ولم يصفه الى ماله ولم يصفه اقول اقسامه الاولية قسمان لا ثلاثان كان
 التقسيم باعتبار اقسامه الاولية فظهر على قسمين وان كان باعتبار رسم القسم فهو اكثر
 من الثلاثة فعلى كالا التقديرين لا يتم المحصر على الثلاثة فان صالح على ان يكون
 المدعى للمصالح جاز سواء اضاف الى ماله لولا وضمن اولالا نه صادف بالدين من المدعى
 بن معلوم هاتر للمصالح ان يطلب المدعى بتسامي المدعى لانه مشتري فطالب بانه
 بتسليم المبيع فان امكن له تسليمه بامرهن او اقر المدعى عليه للمدعى تسليم اليه والا
 فلمصالح ان يصفه العلم ويرجع يبده عليه لانه في المعنى باع المقصوب من غير الغائب
 والغائب جاحد ولا يثبت له حكمه ما بينا فان بيع المقصوب لرجل مع وجود غائبه
 موقوف فان امكنه تسليمه ينفذوا الا للمشتري فخصه كذا هتال للمصالح ان يتصالح
 المدعى عليه لوجا حد الا انه يدعى المالك لنفسه فينصب خصمه ولو اقر للمدعى لاسمع
 خصومة المصالح معه لان زعم المصالح انه موقع المدعى او غائبه فلا خصومة معه ولو
 صالح على ان يكون المدعى للمدعى عليه وان يبرئ المدعى عن الدعوى فان اضاف الصلح
 الى ماله او ضمن يبده جاز لانه بذل ما لا يابازا اسقاط حقه في الدعوى والصلح عن الاسقاط
 جاز ولو اضاف الى ماله او ضمن يبده كتم له وصلح من دين اودم عمدوا لا سبيل للمصالح على
 المدعى الا ان يستحق المدعى بينة فيسقط الصلح ويرجع المصالح يبده على المدعى وان

فهايدى على الصغير شعبان
 في حق إقامة البينة حتى تقبل
 البينة عليه ما ولو لم يتحصن
 في حق الاستعلاف حتى
 لا يعلقان على ذلك في الساب
 الثاني والعشرين من أدب
 القاضي وفي الباب الثالث
 والعشرين ذكر القاضي الإمام
 نجر الدين في دعوى قسايه
 ولوا دعى ضبيعة أو عيناً أناته
 فقال ذواليدى لابي الصغير
 فلان لا يستخلف للمدعى عليه
 وكذا لو ادعى شقة في دار فقال
 المشتري أنها لابي الصغير
 لا يكون للمدعى أن يستخلفه
 لأن أقاربه ولولده الصغير قد صح
 وزم ولو استخلف فنسكل
 لا يعم نكوله فان قال المدعى
 ان هذا قد استمكثت دارى
 بأقراره ولولده الصغير فاستلفه
 في حتى يصير هنا عند النكول
 فهو على الخلاف ضد هما
 لا يستخلف وعند محمد رحمه الله
 يستخلف وإنما يستخلف عند
 محمد رحمه الله إذا أراد أن يأخذ
 القصة عند النكول أمثال أراد
 أن يأخذ الضيعة لا يستخلف
 أيضاً ثم إذا استخلف ونكل
 يقضى عليه بأتمية هذه لأن
 عنده العقار يضمن بالتصيب
 وكذلك بالجوداى في رواية
 الحسن عند أبي حنيفة رحمه
 الله وهو واختاره من الأئمة
 ثم هو في الشرح الإمام أبو
 بكر محمد بن الفضل رحمه الله
 بأقراره ولولده الصغير لا يسقط عنه العين ويخلف في قضى عليه

استحق نصفه بربيع بنصفه وإن أقر به ذواليدى لمدعى فسد الصلح وذكر م د ح ان
 المدعى يكون للصلح لأنه كسبته من وادى الصلح على أن يكون للمدعى عليه لأنه
 لما أقر به صار للصلح بمشترى بالمدعى ليكون الثمن عليه والمبيع لغيره وهو لم يجرى وأما ما دام
 جاحداً فلا يكون مشترى بأفصح وان صامح على أن يكون للمدعى عليه مدعى عليه بغيره
 من الدعوى ولم يصف إلى ماله ولم يضمنه يتوقف على المدعى عليه فان أحازه صح وزمه
 المال والإيل إلا إذا مضى المصالح من ماله بدل الصلح فينقذ كالأوصاف إلى ماله ابتداء
 وانما يتوقف هذا لأنه يقتضي أن يكون الصلح عمال على المصالح أو بحال على المدعى عليه
 فإذا أطلق جعل لصحابه المدعى عليه إذا المنفعة وصار كمنه القسوى بلا إذن من
 أصاحه إلى ماله أو ضمن بدله فغذ عليه والوقوف على أحازنها إلا أن يؤدى القسوى بدله
 ببل أن يجعل المرأة المخلع حلة (مطله) وفي (ج) قسوى قال للداى صامحنى من دينك
 عليه على هذا أقصاح واستحق البدل لا يلزم المصالح شيء بل يرجع الدابن إلى أصل حقه
 فرق بينه وبين المخلع فإنه لو قال لا آخر الصلح امرأتك على هذا المخلع يتم المخلع ويلزمه
 السبي لو قد ودى تسامح والاختلاف وتضمن ينظر الفرق ثمة (ت) القسوى إذا أضاف
 العقد إلى نفسه يلزمه البطل وإن لم يضمنه ولم يضمنه إلى مال نفسه ولا إلى ذمة نفسه وكذا
 الصلح من الغير واستدوا له بصلح بالوقوع لا يترتب معنى طلاق امرأتك بالصلح ولو لم يضمنه فقال
 يعت طلاقاً هذه لا يجوز وزم المشتري حصة التي طلقها والامر بالصلح أمر بالضمن
 حتى لو امره صلح عنه فصالح وادى بدل الصلح من مال نفسه يرجع على الآخر وإن لم يأمره
 بالضمن وإذا الأمر بالمحل أمر بالضمن والامر بالنكاح لم يكن أمر بالضمن حتى أن وكيل
 النكاح لو ضمن المهر وادى إليها لا يرجع به على موكله ولو لم يأمره به (ما ينفذ من التصرفات
 السابقة بأجازة لاحقة) (ق ق ش) بأمره أو وزوجه بلا إذن ثم أجاز بعد وكالتمس جاز
 استسناناً (ج) لم يميز (فقر) بأمر مال يتيم ثم جعله القاضي وصياً له فأجاز ذلك البيع صح
 استسناناً (ذ) لو وزوجه قسوى ثم الزوج وكل رجل لا وزوجه امرأة فأجاز الوكيل نكاح
 القسوى هل يجوز اختلاف فيه (ش ح) بيع أو كيل ديسل عليه بكانته لم يميز حتى يميز
 موكله أو الوكيل كفى نكاح القسوى بعد علمه بكانته ولو مات فباع وصيه قبل علمه
 بوصايتهم وونه جاز استسناناً وبصير ذلك قبولاً منه للوصاية ولا يملكش وهو عزل نفسه (ق ق)
 بأمره بلا ثم أحازه بعد بكانته جازاً ولو لم يكن فأجاز ثم قال وهذا غير مسلم على إطلاقه
 الأري أنه لو زوج أمقبره ثم ملكها فان حرم عليه وماؤه أنه ان يميز ذلك العقد (فر)
 بأمر مال غيره فأجاز وكيله مالكة جازاً وتعلق حقوه بالمباشرة لا الوكيل ولو أمره بشراء
 فن قسراً آخر فأجاز الوكيل لم يميز (عن) من م د ح وكله بان زوجه امرأة فزوجه
 قسوى والوكيل حاضر فأجاز جاز وكذا البيع ولو وكله أن يطلقها فطلقها قسوى والوكيل
 حاضر فأجاز لم يميز كذا العتق ولو كان الوكيل غائباً لم يميز في الكل والمخار والكتابة

قوله لا للملكة فأجاز (الح) امرؤ الملك الباتة على الموقوف

بالنكاح ولا يدفع المهر إلى
 ورضع الأب للمدعي فقه العن
 وعلى قول هذا القائل لا فرق
 بين ما إذا أقر بأنه الصغير
 أو لا بأنه الكبير الغائب أو
 للأجنبي فإنه لو أقر وقال هذه
 المرأة ابني الكبير الغائب أو
 لقول الأجنبي لا يقطع عنه
 البين ويحلف وإن نكل تدفع
 إلى المدعي فإن حضر الغائب
 بعد ذلك وصدقه كان له أن يأخذ
 الدار لسبق إقراره وبعض
 من خارج زمانا تفرق بين الإقرار
 للصغير وبين الإقرار للغائب
 والفرق أن إقراره لولده الصغير
 لا يتوقف على تصديق الصغير
 وإذا صرح إقراره ولم يصرح الملك
 لولده الصغير حكما فلا يفيد
 تخليفه لأنه لو نكل لا يصح
 نكاحه على ولده الصغير أما
 الإقرار للغائب لا يلزم بل
 يتوقف على التصديق فيفيد
 تخليفه بعدما أقر لولده الكبير
 بوضوح هذا أنه لو أقر لولده الصغير
 بعين ثم أقر أنه لا شيء إقراره
 لثاني لمافدا وقال القاضي
 الإمام أبو علي النسفي رحمه
 الله إذا أقر الصغير بقطع عنه
 المهر سواء كان الصغير ابنه
 أو غيره ثم أذلم يستخلف الأب
 على دعوى المدعي عند بعض
 المشايخ فلو أراد المدعي إقامة
 البينة أنه ملكه أو أراد التفتيح
 أن يقيم البينة على الشراء
 كان له ذلك ويكفي الأب
 خفيا وتسمع البينة عليه لأن الأب قائم مقام الابن ولو كان

المدعي ثم ينتظر بلوغ الصبي فإذا بلغ وادعاه بدفع المهر

نكاح باع قن مال مولاه ثم أذن له بالتصرف أو عتق لا ينفذ البيع بإجازته لتوقفه على
 إجازته مولاه فلا ينفذ بإجازته أقول هذا القول من التعليل لا يكتفي فيه بشكل نكاحه
 أيضا فإنه يتوقف على مولاه فلا ينعن ضيمه أخرى ليمت التعليل والفرق قال ولو زوج بلا
 إذن مولاه ثم أذن له في النكاح فأجاز ذلك النكاح جاز ولا يجوز إلا بإجازته ولو لم يؤذن
 ولكنه عتق جاز النكاح ولا يشترط الإجازة به صدقه والصبي لو تزوج أو باع ثم بلغ لم يجز
 إلا بإجازته بعد بلوغه ولو لم يبلغ ولكن أذن له المولى فأجاز يجوز بغيره ينبغي أن لا ينفذ بمجرد
 الأذن بلا إجازة كفن (ج) أذن له مولاه لا يؤخذ في المحال يدين مستدنا حال الحجر فلا
 تنفذ أقار يروى عقوده يؤخذ بعد عتقه والقن المحجور لو باع شيئا فاعتق فأجاز البيع لم يجز
 ولو أقر مدين ثم أذن له مولاه لا ينفذ إقراره ولو سره فقد زال ملك مولاه والمكاتب لو
 زوج قته ثم عتق قن فجاز لم يجز إذا لم يجز له وقت العقد القاضي لو تزوج صبيًا أو صبية ولم يكن
 في مشروعه تزويج الصغار ولم يأذن له السلطان به ثم أذن له فأجاز ذلك جاز استخفا كان كذا
 (فقط) وفي (ذ) الصبي والصبية لو زوجا أنفسهما بلا إذن فأجازة الولى جاز (فقط) (زوج
 الأب بعد مع قيام الأقرب حتى توفي على إجازة الأقرب قضاب الأقرب وتحولات الولاء
 إلى الأب بعد لم يجز ذلك النكاح إلا بإجازته بعد تحول الولاء إليه ولو زوج ابنه الكبير بلا
 إذن من الابن قبل إجازته فلا ينعن ذلك النكاح (قضى) زوج أحسنه وأبوهم
 حتى مات الأب قبل إجازته فأجاز الأخت المروج جاز لا لو نكلت ولو باع عمال إليه فمات الأب
 ولا واث غيره لا ينفذ البيع إلا بعد البيع إذا نكل ولا به لا ينعن البيع عليه بعد
 كون المملك مال الكا (ج) تزويج بلا إذن مولاه قبضه فأجاز لم يجز ويجوز بيعه للأمة
 إلا أن يباعه ماعن يحل له وطؤها فأجاز لم يجز النكاح لم يجز إذا حمل البنت إذا طرأ
 على المخوف أبطله والوارث كل شئ ولو كذا فاضولى باع ثم وكله ملكه فأجاز وكذا
 صبي تزوج أو باع ماله ثم أذن فأجاز أو استخفنا في هذه المسائل لا قياسا وهو قول زفر
 روح (شئ) نكاح القن والأمة ينفذ عتقهما وإجازة المولى وإجازتهما بعد الأذن
 بنكاح لا بنفسه للأذن بالنكاح وإما بيعهما ونحوه فيعتد بإجازة المولى لا بأذن وصق
 ولا بإجازتهما بعد العتق لأن حكم البيع قبل العتق ثبت للوفى وبصدقه ثبت للقن
 فصاح إلى غلبك جديد أقول ينبغي أن يكون هذا في بيع مال مولاه لا في مال غيره قال
 خير الأب والمجد ولو زوج الصبي من غير كف لم يجز وقا فلو بلغت فأجاز لم يجز أيضا

(قوله الصبي والصبيته إلى قوله جاز) أقول أطلقه ومقددان يكون له أب أو جد
 مطلقا أو يكون بمهر المثل والولى غيره ما انظر ما كنهناه من الذخيرة في أحكام الصبيان
 (قوله وتحولات الولاء إلى الأب بعد مع) أقول فلو لم ينعن الأقرب وبلغت قبل الإجازة
 منه فأجازت جاز ولو مات الأب بعد فأجاز الأقرب جاز وقد تقدم أنه لا يشترط بقا
 الفضولى في النكاح وبهذا علم جواب حادثة القنوى زوج ما مع وجود الأب ومات الجا
 و بلغت فأجازت جاز (قوله ولو بلغت فأجازت الخ) وساقى في أحكام الصبيان تزويج

التناؤى الامام غير الدين وفى
 ادب القاضى من الذخيرة
 ذكر القاضى الامام غير الدين
 فى دعوى قساويه ولودعى
 ارضاً يدور على انها فيه
 منه ذواليد فقال المدعى عليه
 هى وقف على سيدل الخبير
 المعلوم لا تندفع عندا مخصوصة
 فان اقام المدعى بيته على ما دعى
 يقضى له وان لم يكن له بيته
 قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 ابن الفضل رحمه الله يحلف
 المدعى عليه على دعوى المدعى
 فان حلف برئ وان تكفل
 ضمن قيمته لمدعى على قول
 محمد رحمه الله لا يهاصرت
 وقفاً باقراره فاذا تكفل تعدر
 عليه تسليمه الى المدعى يحكم
 اقراره بالوقف فيضمن قيمته
 لمدعى ولو اقام المدعى عليه
 البيته على الوقف فشهدوا انه
 وقف ولم يذكروا الواقف
 لا تندفع منه خصومة ولا يبرأ
 من الضمان لانها صارت
 وقفاً باقراره فكان وجود
 هذه البيته وعصمها بمنزلة
 الاقرار بالوقف ومنزلة الاقرار
 لولده الصغير اول ولد صغير لغيره
 فكما يلزمه الاقرار لولده
 الصغير يلزمه الوقف وذكر
 رحمه الله فى موضع آخر من
 دعوى قساويه قال الشيخ
 الامام محمد بن الفضل رحمه الله
 وينبغى ان يقضى بقول محمد رحمه
 الله ويقضى بالقيمة عند التناول
 كيلا يمتثل بهذه الجملة دفعا للذين عن نفسه قال ونعم

وكذا لو نصح شريك من مهر مثلها نقصاً فاحتاج الى بيع ولو بلغت فاجازت لا ينفذولو باع
 قناصياً وللبائى ثم غره المشتري ثم اجاز البائع البيع لا يعتق (شع) شره بلا امر المالك
 ثم وكاه المالك ببيعهم واطلق له ان يوكل من شاء ثم ان الوكيل قال اجزت ذلك البيع
 لنفسى ليعجز ولو قال المشتري لبايعه اجز هذا البيع فاجاز ولو لم يعمل المالك له حتى
 التوكيل ليعجز ويظنرى (جف) اجز منه سنة غره فى انشاء السنة ان شاء القن فخرج
 الاجارة واجرم ما فى الولوى وان شاء اجازواجر ما بقى لقن الا ان المولى ذوالنقى يتولى
 جميع الاجرة ولو مات المولى فاجازت ورثته الاجارة ليعجز ونعمه ينظر فى (يس مخ) قال
 المدون ادفع الى القائل ان عليك فسمى بيعه الطالب وانما استوكيل عنه فخرج واجاز
 الطالب يجوز ولو كان بعد الاجارة فسمى على الطالب ولو هلك ثم اجاز لا يعتبر الاجارة ولو
 اجاز حال قيام المالك ولكن المدون لا يعجزو يقول لا اجز ان تدفع المالك الى الطالب
 لا يعجزو له لانه دفع اليه لصاحب الحق كذا (شع) وفى (ففس) من قبض دين
 غيره بلا امره ثم اجاز له ان يبيع فاقاها والى الكا وكذا قبض مكانه وقته ولو اقرض
 مال غيره فاجازو به يكون المقرض وب المالك وان لم يعجزو ضمن القبايض برى الدافع ولو
 ضمن الدافع ملك ما دفعه فضاهاه وفيه المضارب لا يملك اقرض مال المضارب ما لم يصرح
 له فيه ولو اقرضه ثم اجاز وب المالك يضمن لقاها وف الاجارة والا فلا (خل) المشتري
 من الغاصب لو حر فاجاز المالك ببيع لا ينفذ حقه قيا سا وهو قول مرجح وينفذ
 عندهما وسهم الله اقساما ولو باعه المشتري من الغاصب فاجاز المالك البيع الاول
 لم ينفذ بيع المشتري وفاقا والمشتري من الراهن لو باع او حر فاجاز المالك البيع نفذ
 عندهما ببيع وفاقا وكذا المشتري من الوارث والدين يبيع بط (شع) باع ملك غيره فشره
 من ماله كونه وسلم الى المشتري لم يعجزو والبيع باطل لا فاسد وانما يجوز اذا تقدم سبب
 ملكه على بيعه حتى ان الغاصب لو باع المصوب ثم ضمنه المالك جاز ببيعهما ما لشره
 الغاصب من ماله او وجهه او ثمنه لا ينفذ ببيع قبيله (شع) فخصب شيئا وباعه
 فان ضمنه المالك قيمته يوم التصيب جاز ببيعها لا لوضعه قيمته يوم البيع (ذ) فخصبه

الصبي او باع ثم بلغ لم يعجز الا بعد اجازته ولا ينفذ بالبلوغ وما خافى غير الكف او بدون
 مهر المثل (قوله ولو بلغت فاجازت لا ينفذ) اقول اكونه وقع باطلا وهو لا يتوقف
 وهذا على القول بعدم توقفه من غير الاب والجد اذا كان من غير كف او بغين فاحش
 تأمل (قوله ولو باعه المشتري من الغاصب) الجارو المجرور متعلق بالمشتري لا يبايعه
 (قوله فاجاز المالك الخ) فلو ضمن المالك الغاصب ذكرا الشيخ فى جواز بيع
 المشتري منه خلافاً لما نظرى فى الفصل الثانى والثلاثين (قوله لم ينفذ بيع المشتري الخ)
 لما تقدم ان تصرف المشتري فى المبيع قبل الاجازة لم يعجز اه فلو اجاز المالك البيع
 انشأ جازو بطل الاول وسياق فى الفصل الثانى والثلاثين فى بيع الغصب والراهن
 فارجع اليه

كيلا يمتثل بهذه الجملة دفعا للذين عن نفسه قال ونعم

يختلف عند محمد رحمه الله اذا
الضيعة والعقار عند النكول
لا يختلف ايضا ذكر في
دعوى المتيقن ودعوى المجامع
في الفتاوى القاضي اذا اودع
مال اليتيم ثم ادعى المودع اودع
على القاضي وانكر القاضي
قبض الودعة منه فلا يمين
عليه وكذا اذا باع ثم ادعى
المشتري الربا لعب عليه
فقال القاضي ابرأ تنى من هذا
الميل لا يمين على القاضي
في كسر في باب دعوى مال
الشركة من قساي رشيد
الدين في نوادره شام عن محمد
وجه الله ان القاضي اذا قبض
مال اليتيم ووضعه في بيته ومات
القاضي ولا يدري أين المال
ولم يبين ضمن في تركه وان
عرف انه دفع الى قوم ولا يدري
الى من دفع لا يمين و لو قال
القاضي حال حياته ضاع مال
اليتيم عندي وقال أفقته
عليه لا ضمان عليه ولو مات
قبيل بيته ضمن والامانات
تدخل ضمنونة بالموت عن
تجهيل الا في ثلاث مسائل
موتى الاوقاف واحد والمفاوضين
والسلطان اذا اودع القيمة
عند بعض القضاة ومات ولم
يبين عند من اودع فانه لا ضمان
عليهم ينظر في ودعية
القناوي الصغرى وفي ودعية
الذخيرة القاضي اذا قبض
أموال اليتامى ولم يبين فهذا

اراد المذبح ان ياخذ القيمة عند النكول اما لو اراد ان ياخذ

وقبضه فلما زامه كسبه قبضه برئ عن الضمان ولو اتفق مع قاهره بحفظه لا يبرأ عن
الضمان ما لم يحفظ ولو اودع مال الغير فاجاز المالك برئ عن الضمان وفيه الاجازة في
العقود تلحق الموقوف لا المفسوخ والاجازة لا تلحق الافعال عند سرح وتلقاها عند
م روح كقوة حتى ان الغاصب لو رد المقتضوب على اجني فاجاز المالك برئ الغاصب
عند م روح لا عند سرح ولو بعد دينه بيد رجل الى المالكين بجاء الرجل الى الطالب
واخبره به ورضى به وقال لمن جاء به اشترى به شيئا ثم هلك قبل يده من مال المديون
وقبل يده من مال الطالب وهو الصحيح اذا رضاه بقبضه في الانتهاء كادن بقبضه في
الابتداء وهذا التعليق اشارة الى ان الاجازة تلحق الافعال وهو الصحيح

الفصل الخامس والعشرون في الخيارات

وهي انواع منها ما ثبت في تصرفات تحتل الفسخ لا فسخا تحتل كسكاح وطلاق
وعتق ومنها ما ثبت فيما لا يحتل الفسخ لا فسخا تحتل كسكاح وطلاق
فما لا يحتل الفسخ فيها خيار الشرط اذا تزوج بشرط الخيار فلما والا لحددهما يصح
النكاح لا الشرط عندنا وقال الشافعي يطل به النكاح ومنها خيار الرؤية لا يثبت
في النكاح لا في المرأة ولا في المهر ومنها خيار الميب وهو حق الفسخ عيب عندنا
لا يثبت في النكاح فلا ترد المرأة عيب ما قال الشافعي انه ان رد المرأة باحد العيوب
المنجسة يجهنون وجرام وبرص وقرن ورتق فان ردها قبل الدخول سقط كل المهر وان
ردها بعده فلها كمال المهر ولا رد الزوج يجهنون وجذام وبرص عند سرح وس رحهما
الله وقال م روح لم يرد ولا رد بعتة وجب ولها المطالبة بالامساك بالمعروف والتعريق
بناء عليه ولذا كانت الفقرة بسبب الضعف والجواب طلاقا باثا كذا (خ) وفي (جص قد)
لو خير هذا القاضي بعد مضي السنة في العتق يقتصر على المجلس وطل خيارها
بقيامها ولو مهر النكاح اما الخيارات التي تتعلق بالنكاح فاربعة خيار الخيرة وخيار
العتق وخيار الفسخ بعدم الكفاءة وخيار البلوغ اما خيار الخيرة فاذا قال لامرأته
اختاري نفسك او اختاري بنوي به الطلاق فلها الخيار في مجلسها وان تعاول يوما
او اكثر وكل خيار يقتصر على المجلس يكون هكذا كخيار قبول البيع وخيار المشيئة
وغيرهما وكان القياس ان يكون لها الخيار ابد الاعتبار واختيار ورقه وقوعيب وبلوغ
الا انه ترك بالانزوه هذا الخيار يختص بالمرأة ولا يطل بسكونها بكرا كانت او ثيبا

(قوله الاجازة تلحق الافعال الخ) وفي من تنويرا لا بصارا الاجازة لا تلحق الاتلاف فلو
اتلف مال غيره تعديا فقال المالك اجزت او رضيت لم يبرأ من الضمان وفي شرحه
كذا في البرائة من كتاب الدعوى ثم قال بعد ان نفل ما قبله هنا فعل هذا فيكون
الصحيح انها تلحق الاتلاف لانه من جملة الافعال فيدخل تحت قولهم الاجازة تلحق
الافعال في الصحيح والله تعالى اعلم

الفصل الخامس والعشرون في الخيارات

عن وجهين ان وضعه في بيته ولا يدري أين المال ضمن وان

مال اليتيم او او دفعها باع
امته بامرهم وهو يعلم بذلك من
رجل ثم مات هذا القاضي
واسستغنى غيره فشهد قوم
عنده انهم سمعوا القاضي
الاول يقول بت فلانا مال
اليتيم بكذا وكذا اهذه الشهادة
تقبل ويؤخذ المشتري بالمال
وكذلك الولد يمتع وان لم يكن
الاول اشهدهم انه قضى
بذلك وذ كرفيه ايضا القاضي
اذ جعل لليتام وكيل واجرى
عليهم من المالم جعل ليقض
ديونهم ويتقاضى قبض شيئا
فهلك في يده قال ان كان
المجمل اجري عليه مشاهرة
لا يضمن ولو استأجره لقبض
من او عين يضمن على قول من
يضمن الاجر المشترك ذكر في
ادب القاضي من الدخيرة
رجل التقط لقيطاً لرجل
وقال ان هذا اللقيط الذي
التقطه ابي وانا احق به وانكر
قواليد انه اخوه يحلف ذواليد
على ذلك وفي فتاوى القاضي
الامام غير الدين رحمه الله
ادعى على رجل ان عبده الصغير
اقتل عليه شيئا واراد ان
يحتلف المولى كيف يشقلقه
قال يشقلقه بالله ما تماران
هبدك هذا استهلك كذا وكذا
او والله ليس له عليك شيء من
الوجه الذي يدعي وذ كرفيه
ايضا اذا اتهم القاضي وصي
اليتيم او قيم الوصف وليد عليه شيئا معلوماً فانه يحلفه

الاولا كالتا وشربت قليلا لان ذلك التقدر ليس باعراض وقد مر في فصل الامر باليد وكل
جواب ذكر في الخيار فهو الجواب في تعليق طلاقها شيئا وفي قوله طلق نفسك وفي
أمرك ببسلك وفي طلب الشفعة في كل موضع يبطل الخيار تبطل هذه الامور وفي كل
موضع يبطل الخيار لا تبطل هذه الامور والفرقة بهذا الخيار لا تحتاج الى القضاء
وتبين به فيجب نصف المهر قبل دخوله وكله بعده (ج) خبرها وصحت الا انها لم تعد
ثبوت الخيار لما قامت عن المجلس بطل خيارها بعض هذه المسائل في (ج) وبعضها
في (خ) واما خيار العتق لمنكوحه اذا كانت امة او مدبرة او ام ولد فعقدت قبل دخوله
او بعده فلها حق الفسخ كما كان زوجها او قنوا قال الشافعي لا خيار لها في الزوج
المحر وكذا المكاتبه الصغيرة او الكبيرة لو زوجها المولى رضاها فعتقت باذنه او فسخه
تتخير عنه وهذا الخيار كخيار الخيرة ثبت لا نفي له كدروم والفرقة به لا يتوقف
على القضاء ولا يبطل بكونه يتعدى آخر المجلس الا اذا ابطته صريحا او دلل بان
قد كنه من نفسها فهو وانما يارق هذا الخيار خيار الخيرة بوجهين احدهما ان
الفرقة بخيار العتق لا تكون طلاقا بخلاف الخيرة لانه ثبت بشريط الزوج وهو اهل
للاطلاق (حق) هو كخيار الخيرة وهو الصحيح والاول (خ) والثاني ان خيار العتق يعدو
فيه بالمجمل بخلاف الخيرة اذ الامة مشغولة بخدمة المولى فلا تنفرغ له لم يعلم الاحكام
بخلاف المحرة اقول على هذا اذا كانت الخيرة امة بنيت ان تعد رجلا (ذ) لو حلت
بالعتق لخيار العتق لا يبطل بقياسها وهو قول الكرخي ومشافع يخادى اقول هذا
اشارة الى ان فيه خلافا قال وكما ثبت لخيار العتق منكوحه فكذلك في عدة الرجعي
ويستوي كون الامة صبيبة او كبرية لان الصبيبة لا تتصرف بمحكم هذا الخيار فسخا
او اجازة ما لم يعلم لان هذا انصرف ترددين نفع وضر والصبيبة لا تؤثر لذلك وكذا وليها
لا يتصرف به كقيامه مقامها فاذا بلغت خبرها القاضي خيار العتق لا يلوغ اذا الصحيح
انه ليس لخيار العتق باللوغ وقيل يخبرها خيار العتق لا يلوغ مع ان لخيار العتق باللوغ
لان خيار العتق ينظم خيار البلوغ لانه اهم من خيار البلوغ اقول فيه نظر (يس) ثم
الفرقة بهذا الخيار ان كانت قبل دخوله لا يلزمه المهر شيئا من قبل المرأة وان كانت
بعد دخوله يجب كل المهر وانما ثبت لخيار العتق لو زوجها المولى ولو تزوجت باذنه
او المهر تزوجت بلاذنه فلا خيار لها (حج) اختارت نفسها بلاهلم الزوج يصح وقيل لا يصح
خفية الزوج (خ) واما الخيار بدم الكفاءة فلوزوجت نفسها بغير الكفاءة فلا ريب
فسخه وهذا لا يمتنع من قبل القضاء التكاثر قائم بكل احكامه من طلاق وظهار
وتوارث وخيار الولي لا يبطل به كونه ولا بالامتناع عن طلب التفریق وان طال
الزمان ما لم تلدو يصير قسلا او طلاقا حتى لو كان قبل دخوله سقط كل المهر بعده وعليه
نفقة العدة وان لجأ الى بطل حقه وكذا لو اخذ مهرها ولو زوجها وليها بغير الكفاءة ثم
افترقا ثم زوجت نفسها من هذا الزوج جبير اذن وليها انه ان يفرق بينهما ارضى في
عقد لا يدل على الرضى في عقد آخر ولو زوجها الولي بغير كف فطلقها رجعا ثم راجعها

كذا القول في الصغير وفي سائر
 الاستصلاف حتى لو ادعى على
 رجل انه استلم له ماله وطلب
 التخليف من القاضي او قال
 كان هذا شريكي وقد خان
 في الرمي لو ادرى كقدره واراد
 ان يخلف الوارث لا يحبس
 القاضي الى ذلك وكذا
 المديون اذا قال قضيت بعض
 ديني ولا ادري كم قضيت او
 قال نسبت قدره واراد ان
 يخلف الطالب لا يلتفت اليه
 وذكر القاضي الامام غير
 الذين في دعوى فتاويه المحر
 والجد والبالغ والهي والمافون
 في الخمس سواء وكذا الاقارب
 والاجانب الا الولدين والاجداد
 والمجذبات فانهم لا يحبسون
 في ديون فروعهم الا في النفقة
 وغيرهم يحبس بعضهم في دين
 بعض وذكر في الذخيرة الصبي
 التساير الذي لم يتعلم بمثلة
 الرجل في المجلس قال هكذا
 ذكر في بعض المواضع وذكر
 في بعض المواضع لو ان غلاما
 راعى الحمار استلم له لرجل مالا
 وله دار او ارض ولا اب له ولا
 وصي لم يحبس لذلك ولكن ان
 شاء القاضي جعل له وكلا
 يبيع ماله حتى يوفي الطالب
 دينه وان كان له اب او وصي
 ممن يجوز بيعه عليه فانه يحبس
 وبعض مشايخنا مالوا الى
 المجلس مطلقا وحملوه كالبالغ
 وكان شيخ الاسلام خوارج
 فادبهم الله يقول اذا كان وصيا يحبس فادبنا حتى يلاحد

لم يكن له ان يقرق بينهما ولو زوجها أحد الاولياء غير كف لم يكن له ولا لمن دونه حتى
 القسح (ق) تزوجت بغير كف ففرضي به بعض الاولياء ليس للباقي فنفخه اذا العقد
 وقع منه لم يبرأهم فلم يميز بطله الا اذا كان اقرب فيكون له نفقه (ط) للولي الابد نفقه
 لو كان الاقرب غائبا نفقة منقطعة الا اذا برهن الزوج ان الاقرب زوجته وانصب الابد
 خصها من الاقرب في اقامة البينة لانه خصه وقبض المهر مع تجهيزها وضال ولو قبض
 مهرها ولم يجهزها من المهر قبل رضا وقبل مال لم يجهزها من ولو خاص زوجها بنفقها
 او ببقية مهرها فهو رضا استحسانا اذا كان عدم النكاح ثابتا عند القاضي والا فلا
 أقول وعلى هذا ينبغي ان يكون قبض المهر مع التجهيز على هذا التمهيل (جس)
 تزوجت بغير كف فانها الامتناع من الوطء حتى يرضى الولي وكفاة النساء للرجال غير
 معتبرة عند حذو خلافا لما كذا (نق) ويخاصم في الكفاة ذوو الرحم المهرم منها وكذا
 بنو المهر وكل ولي اذا العار يلحق الولي وهذا أولى (مق) (مق) (مق) (مق) ان القسح
 للاولياء من العصبية واما خيار البلوغ فهو ان غير الاب والمجد ولو زوج صديقا او صبيبة ثم
 بلغا فلهما خيار القسح عند حرم لانهما من روح ولزوجهما القاضي فمن حرم
 روايتان والقضاء بالخيار وكذا لو زوجت ما الام نفقة روايتان والقضاء هو الخيار واما
 المعتوهة فتزوجها اخوها وعماهة فقلت فلها الخيار لا لزوجها الاب والمجد ولو زوجها
 ابنها فلا روايه قيمه من حرم قالوا ينبغي ان لا يكون لها الخيار كالا بومن محدره
 انه ان لها الخيار ولو زوج امته الصبيبة ثم عتقت وبلغت فلها خيار العتق وهل لها
 خيار البلوغ فيه اختلاف والصبيبة معها اذا المولى ملك الرقيق والكتب جميعا فكانت
 ولايته فوق ولاية الاب والمجد ثم خيار البلوغ يغاقر خيار العتق في انه ثبت للذكر
 والانتق وخيار العتق لا يثبت للانتق وايضا خيار العتق للبكر لا يطل بسكوته بل
 يمتد الى آخر المجلس وخيار البلوغ يثبت بسكوت البكر ولا يمتد الى آخر المجلس حتى ان
 البكر لو بلغت ولم تقص ساعة ما بلغت يطل خيارها وان كان المجلس قائما لكن
 بشرط علمها بالنكاح لا بنبوت الخيال والامة البكر اذا عتقت ولم تقصح لا يطل خيارها
 مادام المجلس قائما كذا (بس) وفي (كج) خيار البلوغ يمتد الى آخر المجلس ايضا عند
 بعض العلماء لانه من حرمه قال فان اختارت نفسها ساعة ما بلغت وكان الزوج حاضرا
 (قوله تزوجت بغير كف ففرضي به بعض الاولياء الخ) قال الغزالي أقول فبدا يرضى لان
 التصديق بانه كف من البعض لا يستحق من أنكرها قال في المصنوع نوادي أحد
 الاولياء ان الزوج كف مؤثبات الاتحانه ليس بكف فيكون له ان يطالبه بالتفريق
 لان المصدق يشكر سبب وجوده وانكاره يجب وجوب الشيء لا يكون اسقاطا له كذا في
 البحر الرائق اه (قوله فان اختارت نفسها ساعة ما بلغت الخ) في تنوير الابصار ولمولانا
 شيخ الاسلام محمد بن عبد الله الغزالي وطل خيار البكر بالسكوت طالما بالنكاح ولا يمتد
 الى آخر المجلس وان جهات به بخلاف المعتقة وخيار الصغير واليتيم اذا بلغا لا يطل
 بلا صريح اولدلة كالتبلة والسر لا بقاءها عن المجلس اه

انما شرع ناديا واختيارا
 للاب والوصي فاذا لم يكن له اب
 او وصي لم يوجد معنى الاختيار
 والمحبس في حق الوصي لم يشرع
 للتأديب بدون الاختيار فلم
 يحبس لهذا واما اذا كان
 محبورا عليه واستهال لرجل
 مالا فان كان له اب او وصي
 يحبس بدنه يعني الاب او
 الوصي لان قضاء الدين الذي
 على الصغير على ابيه ووصيه
 في الاستماع يصبر ظما لما يقبس
 وان لم يمكن له اب او وصي
 ينصب القاضي فيها يبيع
 ماله بقدر الدين ويوفي القرماء
 حقهم هذه الجملة في ادب
 القاضي من الذخيرة وفي
 شهادات المتن اذا اقام الوارث
 الكبير يثبته على رجل
 ليت وحده ثم اودع ثقله
 وفي الورثة صفرا قال ينبغي
 للقاضي ان يستوثق للصغار
 وان لا يرضى سيد المصون
 حتى يوفى حق الصغار وهكذا
 ذكر المسئلة في فتاوى رشيد
 الدين تعديل الصبي لا يجوز
 والحاصل ان العدة في المركي
 ورسول القاضي الى المترك
 وفي المترجم من الشاهد
 الاعشى وعن المحقق الاعشى
 ليس بشرط عند أبي حنيفة
 وفي يوسف رحمه الله تعالى
 فالواحد يكتفي وصدقه رحمه
 الله العدد شرط والواحد

او غائب ينقض النكاح لو قضى به وان لم تختر نفسه في تلك الساعة يعطل خيارها
 وخيار البلوغ للتيب والغلام يسد الى ما وراء المحبس والعدم ووقته ولا يعطل الا
 بالابطال نصا او عايدل على الرضا اقول في شرح المسئلة ما يدل على ان خيار البلوغ
 يقتصر على المحبس حيث جعل الاشتغال بعمل آخر مبطلا لخيار وهذا يدل على انه
 يقتصر على المحبس قال وهذا الخيار ليس في معنى خيار قبول العقد بل هو في معنى سائر
 الخيارات كخيار رؤية ويجب لا يقتصر على المحبس فلو قال الغلام نقضت النكاح ونوى
 به الطلاق فعن حرج انه ملاق وان نوى ثلاثا فلا خيار ايضا خيار البلوغ يفارق خيار
 المتنى في ان الفرقة بالبلوغ لا تثبت ما لم يفرق القاضي وتثبت في المتنى بقولها اخترت
 نفسي ثم لها المهر كله لو دخل والاسقط كله وهي فرقة لا ملاق سواء كان من الرجل
 او من المرأة ولو نوى بها بعد البلوغ وهي ثيب قبل يعطل كما يعطل بوقاع وطلب المهر او
 طلب فرض النفقة يعني ان يعطل لانه ذكر (فقط) التيب الباقية لتوزجها ولو لم يخطى
 بها زوجها برضاها هل هو اجازة منها الا رواه فيه وضدي انه اجازة بنظر فقهاء في احكام
 المحلوة وفي فصل الفضولي بهواة صبية زوجت نفسها ودخل بها ثم بلغت فدخل بها
 برضاها فلي قياس المحلوة في الفضولي يثبت ان تكون اجازة وكذا على ما ذكر (فقط)
 وفي (ن) احمد الزوجين قال كان النكاح في الصبي او في الجنون وعرف هومنه
 لانكاح بينهما لو دخل بها بعد الكفر فهو رضاء واجازة اقول هذا يستقيم اذا كان
 العاقد براه اما لو كان العاقد هو الجنون او صبي لانه مرفلا (ص) صبية تزوجها بها
 قبلت فهي على خيارها ما لم ترض بشكاح نصا وولادة كجماع او طلب نفقة احوال
 اكلت من طعامه او خدمته كما كانت فهي على خيارها لانه ليس برضاء وقرى آخر ان
 الجمل بخيار والعق عند ولا الجمل بخيار البلوغ فلو لم يلم به لا تعذر حتى لو انها بلغت وهي
 بكر وسكنت وقال لم اعلم بالخيار فلها استت وقال الزوج لا بل علمت فاقول للزوج
 ويطل خيارها اذا اظاها رضاء للزوج فان الصبية تبلغ لا محضا واذا كانت تبلغ
 لا محضا تسئل هي عن هذه المسائل هل لها الخيار اذا بلغت ام لا تعلم ذلك فالتاها رها
 كاذبة والزوج صادق فصدق واما الامة فلا تنق لا محضا حتى تسئل عن هذه المسئلة
 فانما مرصد قه في دعوى الجمل فمدقت اقول في قوله تسئل عن هذه المسئلة الخ فتنظر
 اذا السؤال عن الخيار حال البلوغ مخم عن ظهوره واقول ايضا قوله وقالت لم اعلم بالخيار
 فلذا سبكت وقال بل علمت الخ يشعر بان العلم به شرطا حتى لو قبل قولها لماسا طل
 خيارها وليس كذلك المارقي (ب) من ان العلم به لا يشترط واليه اشار هذا القاضي
 ايضا حيث قال فلو لم تعلم به لا تعذر فين كلاميه صانعة ولو لم يكن غرضه الاشعار بان العلم
 به شرطا لما احتج الى هذا التقدير بل يكفي ان يقال قولها لم اعلم بالخيار لا يخفى
 وان سلم ان العلم به ليس بشرط قال فان بلغت بكرا باقيل ولم تقدر على الاشهاد قال
 م روح كبريات الدم: قول نقضت النكاح فاذا اصبحت تشهد وتقول وايت الدم
 الساعتوا اخترت نفسي فقيل له ايسم لها ذلك قال نعم لانه لو اخبرت انها رأت الدم

لا يكتفي وبقيته الاثنان اذا كان المشهود به حقا يثبت

شروط الشهادة سوى التلقظ
بلغة الشهادة من العدالة
والبلوغ والعقل والبصروان
لا يكون محدودا في قف شرط
والحرية شرط بالاجماع في
ظاهر الرواية والاسلام شرط
بالاجماع اذا كان المشهود
عليه مسلما وأحقوا على أن
التلقظ بلغة الشهادة ليس
بشرط وفي تركيبة العلامية
العدد شرط بالاجماع لأن
معنى الشهادة فيها أبين
لاختصاصه بمحاسن القضاء
بمخلاف تركيبة الشرع وهما
قال والعصبي إذا بلغ وشهد
شهادة فحكمه حكم العربي
إذا نزل بين قوم لا يعرفونه حتى
يظهر عندهم صلاحه وعدالته
هكذا ذكره هذه الجملة في ادب
القاضي من النخبة وتقدم
ثم من هذا في مسائل
الشهادات من هذا
الكتاب

● (في مسائل الاقرار) ●

ذكر شمس الأئمة السرخسي
وجه انه في اقرار الأصل رجل
أقره كان أقروا وهو عصبي
قلان بالف درهم وقال
الطالب لا بل أقرت بهالي
بعد البلوغ فاقول طول المقر
مع يمينه لأنه أضاف الاقرار
الى حالة معهودة تنافي الضمان
ولو قال أخذت منك ألف
دوهم وأنا عصبي أو ذهاب

العقل من مرض يعرف انه كان أصابه فهو ضمان لله ال

في الليل واختارت نفسها لا يقبل قولها ويطلب خيارها أقول دل هذا على أن الكذب
مباح عند الضرورة وإن كان غير الاربع المستثناة وعن مروح لوقات عندك سهود
أو القاضى تقتضى النكاح حين بلغت يقبل قولها ولو قالت بلغت أمس وتقصضة
لا يقبل ولو قالت لم أعلم بالنكاح إلا الآن وتقصضة قبل قولها كذا (خ) أقول في مسألة
أمن والليل ينبغي أن يقبل قولها مع الأمن لا نقضه قبل بلا اختيار في وقت يتصدق فيه
الاشهاد وتكليف الاشهاد فيه مخرج والمخرج دفع عشر عا والضرورات مستثنات
من قواعد الشرع فينبغي أن يقبل قولها وإن أضافته الى الماضي وهذا أولى من ترويع
الكذب وسنن في أساسيات من المحيط أن فيه إشارة الى ما قلنا وبني أن تكون
الشفعة كذلك (شصل) فلو لم يكن عندنا سهود فاذ وجدتهم فو بلغت يحضن تقول
حضت الآن وتقصضة فاشهدوا عليه ولو بلغت باحلام أو سن تقول كما بلغت تقصضه
فاشهدوا وتقول اشهدوا في بلغت وتقصضه فان قالوا متى بلغت تقول كما بلغت تقصضه
ولا تزيد على هذا لأن الواقات بلغت قبل هذا وتقصضه حين بلغت لا تصدق (ط) خيار
البلوغ كشفعة فانها كما بلغت ينبغي لسان اختيارها نفسها كالتفيع وشهد على النقص
لوعندها من قبل شهادته والآخر خرج الى الناس وتحتار أن يسألوا لم تقتر في بيتنا حتى
خرجت الى الناس بل خيارها والاشهاد لا يشترط لاختيارها نفسها لكن شرط
لإثباته بينة لا يسقط العين عنها وتقبلها على اختيارها نفسها كتكليف الشفيع
على طلب الشفعة فان قالت للقاضي اخترت نفسي حين بلغت أو حين بلغت طلبت
الفرقة صدقت مع العين ولو قالت بلغت أمس وطلبت الفرقة لا يقبل وتحتاج الى
البينة وكذا الشفيع لو قال طلبت الشفعة حين علمت فاقوله ولو قال علمت أمس
وطلبت لا يقبل ويكاف اقامة البينة أقول قوله والاشهاد لا يشترط لاختيارها على
قوله لا يسقط العين الى قوله صدقت مع العين يستدعي أن تصدق مع العين أيضا في
مسألة أمن لأن قولها للقاضي حين بلغت طلبت الخ أخبرا وعن الماضي لأن الحاقه
عند القاضي والامساك حتى الى البينة لانه يجعل حينئذ على البلوغ الآن في محاسن
القاضي فينبغي أن يستوى هو وقوله أمن في المحكم (خ) ولو بلغت وقالت الحمد لله
اخترت نفسي فهي على خيارها ولو بلغت في مكان متطوع من الناس فبعثت أمتها
لتأني سهود تشهد بمصل اختيارها بل فينبغي أن تقول في قول البلوغ اخترت
نفسى وتقتضى النكاح بعينه لا يطل خيارها بالتأخير حتى يوجد التمكن ونحوه البكر
اذا استؤمرت فسكتت ثم علمت أن الأب زوجها من فلان فودت مصرودها ولو نبت
للبكر خيارا بالبلوغ والشفعة تقول طلبت المحقن ثم قصرة تبتدأ بالاختيار وقيل بالشفعة
وقيل بطلب الشفعة وتبكي صراخا قصير هذا البكر إذا رد النكاح على قول من يجعل
هذا البكر إذا رد النكاح وتبتدأ التيب بالشفعة لأن خيارا بالبلوغ لليب لا يطل بسكوت
ولو قامت من مجلسها (شصل) بلغت بكرة اقتالت رددت كما بلغت والزوج يقول ا
سكتت فاقول للزوج فكذلك لو طلبت الشفعة كما سمعت فقال المثبتى سكتت فاقول ا

كان أو قاطلا وذ كرفيه
أيضا أحد الزوجين متى أضاف
الإقرار بالنكاح إلى حال
بشأن أصل العقد لعدم
الاهلية يكون القول قوله إلا
أن ثبت ألا ثم ما يدعيه
بالبيعة وذلك مشتمل أن يقول
تزوجتك وأنا عصى أو نائم أو
مجنون وقد عرفت منه المجنون
فالمقول قوله لأنه أضاف العقد
إلى حالة معهوده تنافي اهلية
العقد فكان منكرا معني وأن
كان لا يعرف جنونه فالكاح
لازم وذ كر في إقراره لمسامع
الأسف وفي دعوى تساوى
القاضي الإمام فخر الدين
رحمه الله تعالى رجل أقر
وقال لأمراته تزوجتك وأنا
عصى وقالت لا بل تزوجتني
وأنت بالغ كان القول قوله
إلا أن القاضي لا يفرق بينهما
بل يسأله تزوجتها بأذن وليك
فإن قال لا يسأله هل رضی
وليك بعدما تزوجتكم فإن قال
لا يسأله هل أجرت بعدما بلغت
فإن قال لا يسأله هل تجوز إلا أن
فإن قال لا لا يفتن بفرق بينهما
وقد عرفت مسائل النكاح
متنخبا بالبلوغ ذ كر في باب
ما يكون إقرارا من المدعي
عليه وما لا يكون من قساي
رشد الدين المدعي عليه
جاء بخط البراءة أنه أبراه عن
هذا المال فادعي المدعي أن

لشترى وهذا في الاختلاف بعد البلوغ وسماح البيع أما لو اختلفا حاز البلوغ فخالصت
ردوت وقال سكنت فالقول قولها ولو قالت البكر لم أراض بالنكاح وقال الزوج رجعت
فالقول قولها عندنا (خ) لو اختلفا وأحدهما التفرقة وردا النكاح فصياد البلوغ لم يكن رد
ولا يطل به العقد فالقاضي به فيتوزان قبل المحكم بخلاف النكاح بعد البلوغ
فانه يميل برده (عص) حكم الأيلاء والظهار والطلاق وغيرهما قائم بينهما على مفرق
القاضي وكذا الحياض بعد الكفاءة (ثي) بلغت والزواج غائب هل لها أن تختار
نفسها وهل يفرق لاشك أنه لا يفرق لأنه قضاء على الغائب ولكن لها أن تختار
نفسها حين بلغت ثلاثا يميل حقها فإذا حضر الزوج جديعي أنها اختارت نفسها فيفرق
بينهما ولو يبدان شاءت اختارت نفسها كما هو إن شاءت تنتظر حضوره (ج) ولو وكل
في خصوص الكفاءة وخيار الادراك وغاب حازت الو كالمو يقضي بالتفرق عليه
والقاضي يفرق بينهما يجب ولو كان الزوج غائبا فإن وكل بخصوصه فيه تقبل الوكالة وما
لم يكن منه خصم لا يفرق بينهما والمأصل أن كل فرقة تحتاج إلى المحكم لم يحزم المحكم عند
غيبته كافي خيار الادراك والتزويج من غير كف وهو الفرقة بلعان وعتة وجب وبأيه من
الاسلام وكل فرقة لا تحتاج إلى المحكم تصح فبسيطة الآخر كخيار بغير عتق وأمر بالرد
ولو خالع وشرط الخيار لها جاز عند رج وقال لا يجوز ولو شرط له الخيار لم يجوز وقالوا
(جس) خلعهما بخيار لهما ولو ثبت فإن اختارت في المجلس فلها ما اختارت وإن تطل
شئنا حتى قامت فالطلاق واقع والخلم ثابت قال (ث) وبه نأخذ (ثم) اختلفا وقالت
أن لم أؤبدل الخلع إلى أو بسة أيام يكون الخلع باطلا فبغت المدة ولم تؤده فهو كالم
شرط الخيار وخيار الرقبة لا يثبت في بدل الخلع وورد بفاحش العيب لا يبيعه كما
في المهر (شعل) خلعهما بغير فوجدها كافرة أو فلتزوج لا يرددها لأنه قبيح يسير
فلا يرد به بدل الخلع وأما الخيارات التي تثبت في عقود فعمل القبط أنواع منها خيار
شرط وروى يعقوب وتعيبين وتفرق المسقود عليه بهلاك البعض قبل القبض
والاستحقاق (ص) أما خيار الشرط فثبت في البيع الفساد كافي الجائز حتى لو باع
قبا بلف درهم وطل شتر بخيار فقبضه وشره لم يجوز لا نقادوا لموقوف وخيار الشرط
لا يثبت في الصرف والسلم حتى لو شرط الخيار في الصرف والسلم لأحدهما يطل
العقد كذا (س) أو يثبت في القصة لأنها مبادلة كبيع كذا (سد) وفي (صل) شرط
الخيار في الصلح كشرطه في البيع ثم هو في البيع جائز لهما ولا أحدهما مؤقتا بثلاثة
أيام أو أقل وإن شرط أحدهما فسد البيع عند رج كالمو شرط أبدا وقال من وم
وإن أقي ليلى لو ذ كر أوقتا معلوما كسهر وسنة أو أكثر يجوز وفروك انقي مع إلى
حينقة رحمه الله (صق) هو يصح في ثمانية أشياء في بيع وإجارة وقصة وصلح عن مال
بهينه وبغير عينة وكتابة وخلع وعتق على مال ولو شرط الخيار للرأة والتمن يصح عند
ح رج ولو شرط للزوج المولى لم يجوز وقالوا ولو شرط للراهن جاز للراهن أن ينفذ
الزمن متى شاء بلا خيار ولو كفل بنفس أو مال وشرط الخيار لا يكون له أو لك قبل جاز

نعمودة تنافى صفة البراءة وفى ان كان مراعاة صبح الاقرار والصفة ولا يقبل قوله فى الم اكن بالغوا وان لم يكن مراعاة بل كان مثله لا يصح عادة لا يصح الاقرار والصفة فاذا تبين بهذه المسألة ان قبل اتي عشر سنة لا يصح الاقرار وبعدها ثنى عشر سنة لا يصح أيضا لا بمحالة بل انما يصح بشرط ان يكون بمحال يحتكم مثله عادة وقد مر فى مسائل الطلاق والصفة ذكر فى اقرار المنتقري رجل قال لرجل كى على ألف درهم ولا يعلم المقر له ذلك ولم يبر بينهما خطبة ولا معاملة لا يصح ان ياخذ الا ان يعلم ان له عليه ولو اقر له مدار والمقر له صغير فكبر وسعه أخذها منه وفى اقرار المنتقى قال محمد رحمه الله رجل اعطى جار يته ثم اختلفا فى ولدها فقال المولى اعطيتك بعد م ولدته فهو بى وقالت الامه ولدت بعد ما اعطيتى فانه ينظر الى الولد فان كان يعبر عن نفسه فالقول قوله وان كان صغيرا لا يبرهن نفسه فالقول قول من هو يدعيهما وان اقاما بيعة فالبيعة يشته اذا اقر الرجل ان لهذا الصغير على ألف درهم من قرص اقرضنيه او من ثمن مبيع باعنيته والصبي ليس من اهل القرض والبسح فانه يصح اقراره وان كان لا يتصور وجود البسح من جهة الرضيع ولكن انما يصح

ولو استاجر بختياره ثلاثة ايام جاز كبسح فلو نسخ فى الثالث هل يجب على المستاجر اجر يومين انقى (صدا) انه لا يجب لانه لم يتمكن من الانتفاع بحكم الخيار لانه لو انتفع بطل خياره (نصا) شرطه الى الليل او الى وقت الظهر او الى ثلاثة ايام فله الخيار فى كل الليل ووقت الظهر وثلاثة ايام ولا ينتهى بالمقتضى الفاية عند حرج وظلا لا يدخل الفاية فى الخيار اذ لو استقصينا بحث الفاية فى الفصل السادس والعشرين ولو باعه بختيار ولم يبرهن المدة فسد البيع وقا فان ابطل ذوا الخيار خياره فى ثلاثة ايام عادلى الجواز خلافا لفرز ولو ابطله بعد ما عاد الى الجواز عند س روح لا عند حرج وفرز رحمه الله ثم لو شرط لهما فى البيع لا يثبت حكم العقد اعملا ولو شرط لاحدهما الا يثبت حكم العقد حتى من له الخيار كذا (نخ) وفى (دس) ولو باع بشرطه اكثر من ثلاثة ايام فسد البيع عند حرج فان اجازة والخيار فى الثلاثة اوسقط الخيار بموت ذى الخيار وبموت القن او سرده المشتري او حدث فيه ماوجب لزوم العقد فليس جاز عند حرج وعليه القن وكذا لو باعه بشرط الاجل الى حصاد او دباس ثم حذف الاجل قبل ذلك الوقت يصح العقد واختلف عبارة اصحابنا فيه فقال اهل العراق بفسد العقد ويرفع الفساد بحذف الشرط وقال اهل بلخ يتوقف العقد اذا مضى جزء من اليوم الراس فسد وذكر الكركسى عن حرج ايضا ان البيع موقوف على اجازة المشتري فى المدقوات ثبت للبايع حتى القسخ قبل الاجازة ولو كان الخيار للبايع والمشتري فمات احدهما لم يلزم البيع من جهته والاخر على خياره ولو مضى وقت الخيار اتم البيع وخيار الشرط لا يورث خلافا للشافعى كذا (يد) وذكر (صبر) شري احدهما على ان ياخذ احدهما وهو بالخيار فيه ثلاثة ايام جاز فلو مات بطل خياره ولزمه احدهما وينقل الى ووشه (بس) هلك المبيع فى يد المشتري فلو كان الخيار للبايع ينتقض البيع ويلزم المشتري القيمة ولو كان للمشتري يلزمه الثمن ويتم البيع (شعبى) هلك المبيع قبل قبضه بيعا بائنا او بالخيار ماقتة سبوية او بفعل البائع او بفعل المبيع بطل البيع وان هلك بفعل احسني ينقض المشتري ان شاء فسخ البيع وان شاء اجازة ومن المستهلك (جم) الخبير لو نقض البيع بغيبة الآخر لم يميز وله ان يرضى بعده وهذا عندهما وقال س روح ومالك والشافعى رحمهم الله يجوز اعتبارا بالصفة فاتها ولو اختارت نفسها بالعلم الزوج يصح كذا هاتين اولى (ح) نقضه بغيبة الآخر يتوقف عند حرج وان علم به الاخرى مدة الخيار جازا ولا فلاه ذاتي القسخ يقول فان فسخ بفعل يجوز بلا علم الاخر وقا فاداه وان تصرف فى المبيع ببيع او واه فان كان الخيار للبائع قضى ذلك فسخ البيع ولو للمشتري فهو اجازة وان اجازة بمحضرة الاخر جازة فاقا وخيار الرثوى على هذا الخلاف والمراد بمحضرة العلم لا نفس المحضور حتى لو علم الاخرى للمدة صح القسخ رضى به والا حصره او لا وان لم يعلم حتى مضت المدة لا ينتقض البيع اذ العقد قد تم بعض المدة والقسخ لم يعمل اذا لاخر لم يعلم ولو كان الخيار للمشتري بين فسخ احدهما بغيبة الاخر لم يميز (مى) باه بخياره فسخه فى المدة انفسخ فان قال بعده اجزت وقبل المشتري جازا فسخا تا ولو كان الخيار للمشتري فاجازة ثم فسخ

الولى سبعة فاعتنا السب

وجعلنا هذا من المقر الزاما

للسال بجهة اخرى وهى مباشرة

الولى سبعة مذ كرو فى حيل

التخير فى مسائل التكاك

على سبيل الاستفساد وفى

مختصر القودوى وان قال محل

فلانة على ألف فان قال قد

اوصى به فلان او مات ابوه

فورثه فالأفراد صحيح وان اهتم

الافراد لم يصح وذكر المسألة

فى الهداية هكذا ثم قال ولو قال

المقر باضى او اقرضنى لم يلزمه

شئ لانه من مستقبل وان اهتم

الافراد لم يصح عند ابي يوسف

رحمه الله وقال لم يصح والله سبحانه

وتعالى اعلم

• (فى مسائل دعوى النسب) •

ذكر فى شهادات الجامع فى

القداوى فى مسائل نحر الدين

النفسى رحمه الله عبد صغير فى يدى

انسان جاءت امرأة وادعت انها

مسلقة وهذا الصغير ولد لها وهو

حرو وكل الرجل وكىلا فاقب

فاقت البينة على التوكيل تجمع

فى العتق ولا تسمع فى النسب

وذكر فى دعوى الجامع الصغير

عسى فى يد رجل فقال هو ابن

عبدى فلان اتعاقب ثم قال

هو ابى لىكن ابنه ابدا وان جدد

العبدان يكون ابنه وقال ابو

يوسف وعبد اذا جدد العبد فهو

ابن المولى وتفسير المسألة رجل

فى يده عسى ولقى بيده وهو

بيعه ولا يامن المشتري ان

وقبل البائع جازو وينقض كذا (جف) وفى (بص) من له الخيار لو اختار ردوا القبول
بقبله فهو باطل لانه على الاحكام بالظاهر لا بالباطن وتنتهى فى (قو) ان البائع لو انكر بيع
الامة والمشتري يدعيه لا يسقط البائع ولو دلل ان انكار البائع ان كان فسخا فالقبح لا يتم
به حتى لو ترك المشتري الدعوى واظهر بسلطه بان يقول عزمت على ترك الخصومة او
قد ضمت البيع وسعه الوفاء اذا انقضى ولم يرد على ترك الدعوى بقبله ولم يتكلم بسلطه
لم يحل للبائع وطوهاره ولا ينقض البيع اذ لم يوافق له وانكر البائع اصل ما يقضى ان يسعه الوفاء
اذ لا يفسخ حينئذ فقيم بدون المشتري هل واذا كان الخيار للمشتري فتصرف فى البيع
جازو سقط خياره وكذا لو رهن او وهب وان لم يسلم وكذا لو عرض له البيع بمختلف خياره
البائع فان هبته ورهنه بلا تسليم وعرضه للبيع لا يطل خياره لانه لا يملك فسخ البيع
بقبضه الا ان قال فى نفسه نظرا لانه فسخ بفعل فبنيان على كنهه بقبضه الا ان قال (ذ) لو اجره
المشتري بخيار بطل خياره وان لم يسلم وشرط فى الكتاب تسليمه فى حق البائع لكن
الحاكم يقول التسليم ليس بشرط فى حق البائع ايضا اذا لا تمنع ثبت للتاجر بنفس
العقد فصار كبيع (خل) لو كان الخيار للمشتري بفسخ البيع باجازه قولوا فطل بفسخه
و بموته وبغض المدعو بضرورة البيع بمحال لا يملك فسخه ككلف ونقصان سيراو
فاحش بفعل المشتري او بفعل البائع او الاجنبي او بفعل للمبيع او باقعة مساوية
قال سرح آخر اقول هو قول مدرج ايضا لو نقص فى يد المشتري بفعل البائع لا يطل
خيار للمشتري (خ) باع بخيار فوهب او رهن وسلم او اجر او باع او فعل بالمبيع ما يدل
على استيفاء المالك كونه وقبله ونظر الى طرفيها يشبهه كان فسخا للبيع على المشتري
او لا والظاهر ان الفرق لا يشبهه لا يطله وكذا الوفاء الى المشتري ثم قصبه لم يكن ذلك
ففسخا للبيع ولا ابطلا لانه لا يرد كذا الوفاء بخيار يوم على ان يستغله او يستدعه جاز
فان فعل ذلك لا يطل خياره ولو باع كرا بخيار يوم على ان ياكل من غره لم يجز البيع
اذا الغلة والمنفعة لا يقابلها الثمن لم يكن متلفا جزءا من المبيع بخلاف المقر ما عدا
فيه ما كان باجور وشرط الخيار للمشتري ورضى به الساكن فطلب المشتري الاجر من
الساكن بطل خياره ولو شردى او اباختيار فقام على الساكن لا يطل خياره ولو ابتداء
الساكن بطل خياره (ذ) عسا الله خیار العيب (فتقا) خيار الشرط فى القصة لا يطل بدوام
السكنى وفى كتاب البيوع ذكر الساكن مطلقا قال (ص) ما فى كتاب البيوع مجموع على
ابتداء الساكن اما لو استدام الساكن لا يسقط خياره كباقي القصة ولو شردى فباختيار
خججه او سقاده او اخوانه فهو رضاء او امرأة متبسطا او رهن او ليس ولو شردى
ارضام حرة فسق المحرث او فصل منه شيئا او حصده او عرض المبيع للبيع بطل خياره
لا لوعرضه ليعتزم ومشتري الدار لو اسكنه رجلا باجرا ولا اجر او رهن منه شيئا او شرا
جصص او طين او هدم منه شيئا فهو رضاء (فتقا) لو اسكن رجلا باجر بطل خياره الرقبة
لا لولا باجر ولو طين فى الرضى ليعلم قدر طينته ان طين اكثر من يوم وليلة بطل خياره
لا فيما دونه ولو نقص حوائط الدابة او اخذ من عرفها لم يكن رضاء ولو دجها او رزقها فهو

يدعيه البائع يوم ما يفسر البائع بالنسب للعبد خوفا من انتفاض

البيع فان هذا يكون مخزما
اولم يعرف منه تصديق ولا
تكذيب لم يصح دعوى المقر
عنده فقال وعنده ما اذ صدق
الغائب اولم يعرف منه تصديق
ولا تكذيب لا تصح دعوى
المقر اما اذا كذب الغائب تصح
دعوى المقر والعادل تعرف في
الجامع الصغير ص في بدسلم
ونصراني فقال انصراني في دو
اخر وقال الم سلم هو مدعي فهو
ابن التصرف لا لا تعارض بين
دعوى الرق ودعوى النسب
له مرجع بالسلام امرأة ادعت
صديقا انه ابنتها لم يجز دعوتها حتى
تاتي بامرأة تشهد على الولادة
بريده امرأته لمزوج لانها
قد صدق الزمان النسب على الغير
وسبب لزوم النسب قائم وهو
الكساح لكن الحاجة الى ثبات
الولادة وتعيين الولد فلك ثبتت
بشهادة القابلة وشهادة القابلة
على نفي الولد مقبولة بالاجماع
وقد ذكرناها في الشهادات
قال وهذا اذا كانت عند كومة
فان كانت متعددة وادعت
النسب احتاجت الى حجة رامة
عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
فان لم تكن متعددة ولا منكوبة
كان القول قولها من غير حجة
وتمام هذا ينظر في دعوى
الجامع الصغير في كوفي كتاب
دعوى النسب من الذخيرة
ادعت المرأة على رجل انه ترجمها
وان هذا الصبي الذي يديها

وصاها لتودي شي الا داج بجملة فقط وفي (خ) لو استخدم المخدم مرة وليس الثوب
مرة او كسب الدابة مرة لم يسل خياره ولو قبله مرة مرتين بطل (قصط) شري فتنها بخياره
يبيع الم انفس باجر فسكت فهو رضاء لا يبرأ لانه لا استخدام الا يري انه لو قال له اعطني
فجعله لم يكن رضاء شري امة فامر بها بارضاع ولنه لم يكن رضاء لانه استخدام ولو ركب
دابة لم يسلها ولو ردها على البائع يسل خياره فاسا لا احصاها كذا (خ) وفيه باع
بخياره فهو بيع منه للشري في المدة او ابراه من غنه او شري به شيئا من المشتري مع تصرفه
و بطل خياره ولو شري من غير الماشري شيئا لم يسل خياره ولو بطل خياره لم يجز شراؤه ولو
كان الثمن دينارا وخياره للشري قبض البائع غنه وتصرف فيه لا يسل خياره (عن)
شراءه بخياره قبضه او نقد غنه لم يسل خياره ولو لم يبره فلما رآه قبضه او نقد غنه بطل خياره
وكذا خيار العيب وصح ذل الخيار البائع فدفع المبيع الى المشتري لا يسل خياره ولو
للمشتري فامرأه البائع من غنه لم يجز امرأه (غير) المشتري بعد البراءة بالخيار بين رد
واخذ كذا عن م روح وما مر انه لم يجز امرأته فهو قول م روح (ن) لو تخبر البائع فلم
المبيع الى المشتري فلوسله على وجه التحليل بطل خياره ولو سلته على وجه الاختيار
(ش) باع بخياره قط شيئا من الثمن فعلى قياس مسئلة البراءة ينبغي ان يسل خياره
(خ) شري وقض فقال له البائع بعد ايام انت بالخيار فله الخيار ما دام في المجلس فهذا
كقوله لثاقله هذا البيع ولو قال له انت بالخيار ثلاثة ايام فله الخيار ثلاثة ايام وهو
الصحيح شري بخياره ليس للبائع طلب غنه قبل سقوط الخيار شري بقرة او شاة بخيار
فلما قال ح روح بطل خياره وقال ابو يوسف رحمه الله لاحي يشرب اللبن او يثله ذو
الخيار لو ادعى الالة المبيعة الى فراشه لا يسل خياره سواء كان الخيار للبائع او للمشتري
(قصط) باع شاة بخياره فمروها فهو فسخ تباعا فطام قال البائع للمشتري خير نك
شهر او ثلاثة ايام قال لا يتغير من ساعته شهر او ثلاثة ايام وقال ح روح يتخير كما قال
ويفسد العقد فيما شرط اكثر من ثلاثة ايام ولو اخطأ بالعقد الصحيح ممكن الخيار
شرطا فاسد ابطال الشرط ولا يفسد العقد عندهما وقال ح روح يلتقي به الشرط الفاسد
ويفسد ولو اخطأ بالعقد الصحيح شرطا جازا يلتقي به وفاقا باع رضاء بخياره وتقابضا
فغنه البائع في المدة تبقى الارض مضمونة بالقية على المشتري وله حبسها بشمن دفعه
للبائع فلو اذن البائع عدله للمشتري في زرعها فزرعها تصير الارض امانة عندها للمشتري
وللبائع اخذها منه حتى شاء قيل اذا الثمن وليس للمشتري حبسها بشمن لانه لم يزرعها
باذنه صار كانه سلمها الى البائع المشتري بخياره ولو قال اجزت شره او شئت اخذته او
رضيت اخذته بطل خياره ولو قال هو يتاخذته او حببت او اردت او اعجبت او اوفقتي
لا يسل وكيل البيع والوصي باع بخياره والمالك بنفسه باع بخياره لغيره فالتاكيل
او الوصي او الموكل او الوصي اومن باع بغيره اومن شرط له الخيار قال م رحمه الله يتم
البيع في كل ذلك لان لكل منهم حق في الخيار والمجتون كوت ولو باع اباؤ وصي مال
صبي بخياره فبلغ الصبي في المدة قال م روح يتم البيع ويسل الخيار و عن م روح ثلاث

ثمان أحدك اهل من ادعى ذلك نفسه لا يسمع دعواه عند ابي حنيفة رحمه الله وعلى هذا اذا شهدت امرأة على نسب صبي من امرأة ادعت نسبته فلم يقبل القاضي شهادتها بسبب من الاسباب ثم ان الشاهدة ادعت نسب الولد لنفسها لا يصح عند ابي حنيفة رحمه الله ولو كبر الابن وادعى انه ابن الشاهدة والشاهدة تنكره وامام بيته على ذلك قبلت بيته امرأة تنكره اي انه ابنها وشهدت له على القابلة ثبت النسب منها اذا صدقتها الصبي في ذلك قالوا ما ذكرك في الكتاب من الجواب انه ثبت النسب بشهادة القابلة محمول على ما اذا لم يكن ثم منازع اما اذا كان ثم منازع بان ادعت نسب هذا الولد من رجل آخر وذلك الرجل ينكره لا يثبت النسب الا بشهادة رجلين او رجل وامرأتين ولا يثبت بشهادة القابلة عندهم جميعا وان كان المنازع لها امرأة أخرى في المسئلة ورايتان في احدي الروايتين يقضى بالنسب منهما اذا قامت كل واحدة منهما امرأة وفي رواية أخرى لا يقضى بالنسب من واحدة منهما ما لم تتم كل واحدة ورجلين او رجلا وامرأتين والمسئلة موضعها كتاب القبط امرأة لها ابن صغير يعرف انه ابنها وليس لهذا الولد نسب معروف من رجل قال رجل للمرأة هذا ابني منك وصدقتك امرأتك واني

روايات يتقارن (خ) باع بخيار فصالحه المشتري على نقد او عرض بعينه على ان يبطل خياره جازو يصحكون زيادة في الثمن وكذا لو كان الخيارا للمشتري فصالحه لما تم على انه يبطل خياره فيصطفيه من الثمن كذا لو زيد هذا العرض في البيع جاز (جص) شري بخيار فاراد ردده فاحتج باثمه قيل للقاضي ان نصب عن البائع خصما لردده عليه وقبل لا هذا ومثله الا هذرا عرفت في او اخر فصل الحكم على التائب وخياره ولو قال ان لم اقبل كذا فقد ابطلت خيارى بطل ذلك لا خياره وكذا خيار العيب لو قال ان لم ارده الا اليوم فقد ابطلت خيارى ولم يرد اليوم لم يبطل خياره ولو قال ابطلت خيارى عند او اذا جاءني (ح) انه يبطل خياره جلة (خ) وفي (خل) شري بخيار فاراد المبيع في يد المشتري زيادة متصلة متولدة كعالم وسمن وروا عن ابي حنيفة عن العيين منع الردو يلزم البيع الا عند مدح وان كانت متصلة لم تنزل كعصب وخياطة ولتسويق من قينا ارض وقرس شبر عن القمح وفا قالو كانت منفصلة متولدة كعقرو ولد وارش ولبن وقرصوف منع وفا قال وان كانت منفصلة لم تنزل كعسل وكسب وحبسة وصدقة لا يمنع وفا قال ان اجاز المشتري فهي له والا فذلك هندهما وعند مدح رد على البائع (فص) يبطل خيار الرؤية برؤية وكيل القبض عند مدح واجمعوا ان خيار الشرط والعيب لا يبطل بالتوكيل بالقبض (ها) المشتري بخيار لروهن باثمن جاز الرهن به (جغ) القمطر بخيار شرط ورؤية وعيب اذا كان قبل القبض فسخ من الاصل بقضا او بدونه كذا فيه (بس) شري باختيارا فاحترأ أحدهما رده والا فخر مساهمة فليس لاحدهما ان يرد مساهمة دون الاخر عند مدح وقال س وم له ذلك وكذا الشر باقنا ان يراه او وجد ابيه قبل قبضه فاراد احدهما الرد فهو على هذا الخلاف واما خيار التعيين فله صورتان احدهما شري بخيار فاراد ردده على باثمه محكم خيار الشرط فقال ليس المبيع هذا وقال المشتري هو ذلك فاقول للمشتري مع يمينه اقول الاصل ان القول في التعيين للثالث حتى لو اراد رده بعيب فقال ليس المبيع هذا وقال المشتري هو هذا يصدق البائع مع يمينه على هذا ينبغي ان يكون القول للبائع في مسئلة

(قوله يصدق البائع الخ) قال القاضي خان لواختلفا في المبيع فقال البائع ليس هذا ما بعتك وقال المشتري هو هذا كان القول قول المشتري بخلاف العيب اذا اراد المشتري ان يرد المبيع بعيب يحدث مثله هندهما المشتري وانكر البائع ان يكون العيب عنده فان القول قول البائع وفيه رجل اشترى ثوبا على انه بالخيار وما وقعته ثم جاءه رده بالخيار وفيه عيب فقال البائع ليس هذا وفي وقال المشتري لا بل هو ثوبك قال ابو حنيفة وابو يوسف القول قول المشتري والبيعة للبائع وكذا لو كان الخيارا للبائع وكذا اذا لم يكن في البيع خيار شرط واداد ان يرد بخيار الرؤية وان كان يريد الرد بالعيب قال قول فيه قول البائع وفيه في خيار الرؤية اذا اختلف العاقدان في الرؤية فقال البائع بعتك ما وابت وقال المشتري لم اره كان القول قول المشتري اقول به استقنا جواب حادثة القوي وهي

رجل قال رجل للمرأة هذا ابني منك وصدقتك امرأتك واني

الرجل لاراحة هذه ابنتي منك
وصدقته المرأة فهو ابنتها
و يقضي بالسكاح بينهما يعني
بمنكاح صحيح لا فاسد
وعام هذا ينظر في الفصل
الثامن من كتاب دعوى النسب
من الذخيرة عند صغير
زوجين اعتقه أحدهما ثم ادعى
الآخر انه ابنه صحته دعوى
عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
و يكون مولى له ما دامه ينظر
في الفصل العاشر من اذكر
في آخر كتاب دعوى النسب
وجعل ادعى فلا صغير الا يعرف
نسبه ولا يعرف نفسه فان
صدقه الذي الغلام في يده ثبت
نسبه منه والا فلا وان أقر الذي
في يده الغلام انه لقط صحته
وعونه هذه اهل في كتاب دعوى
النسب من الذخيرة وفي باب
دعوى النسب من فتاوى رشيد
الدين صفي في درجل فقال هذا
ابني وابنتك اوقال ابنتك وابني
وقال الآخر صدقت فانه ابن
القاتل والا لوقال هذه الجارية
ام ولدي وام ولدك اوقال ام
ولدك وام ولدي فقال الآخر
صدقت تسكون ام ولدهما
وقال ابو يوسف رحمه الله في
الفصلين تكون لاسقهما ولا
ايه توقف على قبول صاحبه ولو
قال هذا الولد لمي ثم قال ليس
مولدي لايهمني النفي لانه ثبت
النسب فلا ينفي بالنفي عند صغير
لا يعرفه نفسه بين زوجين ادعى أحدهما انه ابني ثم ادعى

خيار الشرط أيضا والاصل الاخران القول للقاتل في قدر المقبوض وتعيينه وصفته
فعل هذا ينبغي ان يكون القول للمشتري في مسئلة خيار العيب كفي خيار الشرط
والجواب ان خيار الشرط وخيار العيب ينبغي ان يتقدا في هذا الحكم قال ولولم يقض
المبيع فادار المشتري ان يبيع الباع ويأخذ المبيع من يده بانه فقال ليس المبيع
هذا اوقال المشتري هو هذا الميز كرم روح وقالوا ينبغي ان يكون القول للبائع
كلوا دهي يبيع هذا وانكر البائع المبيع أصلا هذا اذا كان الخياط لم يشتري فان كان
للبائع فان كان مقبوضا فادار البائع أخذه فقال المشتري هو هذا اوقال البائع ليس هذا
فالقول للمشتري مع عينه ولولم يكن مقبوضا فادار البائع ارام المبيع في عين فقال المشتري
ما اشتريته هذا اوقال القول للمشتري والثانية لوشري نو بين على ان يمتدأ أيهما شاء ويرد
الآخر في ثلاثة ايام جاز كذا (يس) ويجوز خيار التعيين في جانب البائع كما يجوز في
جانب المشتري والبائع ان يلزمه أيهما شاء على المشتري ويأخذ الآخر فان هلك
أحدهما في يد المشتري فله ان يلزمه أيهما شاء وان هلك أحدهما او تعيب في يد البائع
فله ان يلزمه الباقي والسليم لا المسالك والمعيب الا ان يرضي المشتري فان ألزم المعيب
ولم يرض فليس له ان يلزمه الاخر عند ولو قبضهما المشتري وخيار التعيين للبائع
فهو كافي اليان بحاله فان مات البائع فمختيار ولو تيسر وكذا لو مات المشتري ومختار له
ويورث خيار التعيين لا الشرط وان تعيب أحدهما في يد المشتري وخيار البائع فله
الزامه ذلك ولو أخذ البائع كذا فلا شيء له على المشتري من ضمان نقصانه ولو كان
مختارا للمشتري وهلك أحدهما في يد البائع أخذ المشتري الباقي ان شاء ومختيار
التعيين يجوز الا موقتا بثلاثة ايام ويلزمه أحدهما لان يكون مع ذلك خيار الشرط
فيكون المبيع مضمونا بغيره وبغير المبيع امانة ويجوز خيار التعيين في البيع الفاسد ايضا
الا انهما ما يتعين المبيع مضمون بغيره والباقي كما قلنا في البيع المجتر فان ماتهما
ضمن نصف قيمة كل منهما اما خيار الرتبة فيضن بالمشتري في ظاهر الرواية ومن
رح ان البائع مختار الرتبة ايضا بغيره بالمشتري بجهة (فقط) وفي (فضم) خيار الرتبة
وخيار العيب يثبتان في البيع الفاسد ثم اعلم بان خيار الرتبة يثبت في كل عين ملك
بعقد يثبت الفسخ كبسج واجارة وقصة وصلى عن دعوى الاموال اما في عقد لا يثبت
الفسخ كبيع ونكاح وصلى عن القود ونحوها من العقود التي يكون المردود فيها
مضمونا بنفسه لا بما يقابلها فلا يثبت خيار الرتبة فيها كذا (شئى خ ص) اقول
قولهما لنكاح لا يثبت الفسخ بشكل بمسالة الردة وملك أحدهما الاخر فان النكاح
ان بائع قطن حليج جاء بمقودج للمشتري ثم اخذ لفا في الموافقة للتزوج فقال البائع هو
موافق وقال المشتري هو مخالف وكان بعد ذلك التزوج فاقول للمشتري لانه ينكر
كونه المبيع فمضايا ثكار الموافقة والبيئة للبائع لانه يدعي انه المبيع فمضايا دعوى
الموافقة فامل

من الاول لان بدعواه اولاً ثبت النسب من الاول فلا يشكك من القطع اذا اذاع المدعيان معا عندئذ ثبت النسب منهما صي ابن عشر سن تزوج بامرأة وجاءت بوألد لا يثبت النسب لان ادعى مدة البلوغ اثنا عشر سنة بان هذا الله بن مسعود رضي الله عنه يقول عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم المحرم بمخروج الحرب وكنت من عشرين فردني رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما صرت ابن اثني عشرة سنة عرضت عليه فقيلني وانما ارد اولاً لكان الصبي هذه النجاة في قتاي وشيد الدين وعن نافع بن ابن عمر قال عرضني ابي على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد في القتال وانا ابن اربع عشرة سنة فلم يخرني ثم عرضني يوم الخندق وانا ابن خمس عشرة سنة فاجازني ورجل زوج امته من وضيع ثم جاءت بولد فادعاه المولى انه منه ثبت النسب لانه اقر بنسب من يملكه وليس له نسب معلوم في دعوى الاصل صي حفيدي انسان يدعي انه ابنه ولا يثبته له فقام آخر البينة انه ابنه فهو اولى من ذي الدلالة له بينة ولا يثبت له البينة فاذا قضى القاضي للمدعي يكون الصبي حراً وان لم يعرف امه الا ان يكون المدعي صبيداً والاصل

ينفك في هاتين العودتين بعد اتمام حقها به من الفسخ بعدم الكفاءة والعتق والبلوغ بانه ليس بفسخ بل هو استمتاع عن النكاح لا يرد لانه قبل التمام (خ) ثبت الخيار للبايع في الثمن لو عينه والكيل والوزن ادا كانا عينيهما كاشرا للاعيان وكذا المتبر من الذهب والقصة والاواني ولا يثبت خيار الرؤية فيما هلك ديناً في الذمة كالسلم والدرهم والدينارين ما كان اودنياً والكيل والوزن لو لم يكونا عينيهما فكما كتفدين لا يثبت فيهما خيار الرؤية اذا قبض (ج) صح صححه قبل الرؤية لمخل في الرضا لا الخيار ولو ابطل خياره قبل الرؤية لم يلزم حتى لو اراه بعد فله خيار الرؤية وكذا بعد الرؤية اذا سكنت أو ابطل باللسان لا يطل ما لم يقل وضيت كذا (طعم) أقول قد مر في (قد) انه يطل برؤية وكيل القبض عند ح وهذا لئلا يطل بالرؤية فضلاً عن السكوت والا يطل بلسانه ويمكن التوفيق بان يجعل ما في (طعم) على ما قبل القبض وما في (قد) على القبض فلوراء يطل لو قبضه والا فلا ما لم يقل وضيت (ذ) صحها أبو داود طالع صريح قوله بعد الرؤية وضيت او اخترت والدلالة ان براه ثم يشتره او براه بعد شرائه في قبضه او يشتره فيه تصرف المالك كافي خيار الشرط فاذا فعل شيئاً من ذلك يطل خياره (ح) الفسخ بخيار الرؤية يصح بلا قضاء ورضاه وهو فسخ على كل حال قبل القبض وبعده (شخصي) كذلك لكنه لا يصح الا بضره الباتم عند ح وم وقال سرح يصح بغيره أيضاً او الرضا يصح بغيره وفاقا (فقط) لو فسخ بخيار الرؤية ولو لم يعلم به البايع حتى هلك المبيع يقر عليه الخائن اذا فسخ لم يثبت لان قسامه علم البايع به ويحلف الباتم انه لم يعلم بفسخه (ذ) هذه شري محدود او اقر قبضه فقال لم ارجع الحمد ولا يقبل قوله ويورث خيار العيب لا الرؤية والشرط ولا يتوقف الرؤية بوقت بل يبقى الى ان يوجد ما يطله ويطل بما يطل به خيار الشرط كدبير واحد وورثه وهب قوبيع (فقط) شري ما لم يره فله بعد قبضه بطل خياره بمجرد الاجارة ولو باع بعد قبضه قبل الرؤية ثم رد عليه بسبب عيب او عاهة فسخ من كل وجه اوقت الرهن او تنقض الاجارة لم يعد خيار الرؤية وهو الصحيح ولو باع بعد الرؤية فعلى انه بالخيار او عرضه على بيع او وهب ولم يسلم بطل خياره لا لو فعله قبل الرؤية أقول دل هذا على انه لا يطل بمجرد الرؤية والقبض والا لصار ذكر البيع والمبة مسترداً لانه يطل حينئذ يقر بقبضه سواء باع او وهب او لا فان قيل القرض انه باع او وهب قبل قبضه يقال التصرف قبل قبضه لم يجز فينبغي ان لا يطل به الخيار (فقط) باع بخيار لا يطل به خيار الرؤية الا في رواية وبخيار المشتري يطل وكذا لو باع بعيها فاسداً وهلك بعض المبيع عند المشتري يطل خياره لان خيار الرؤية يمتنع تمام الصفقة فاذا تعدد رد بعضه بطل خياره او عيب بطل خياره ولو عرض بعضه بعد الرؤية فعلى المبيع أو قال وضيت ببعضه بطل خياره عند مروح لا عند سروح ولو شري ما لم يره فله قبضه او قد غنعه بطل خياره وكذا بخيار العيب وكذا الوأد قبضه وسوله (ح) رؤية الرسول بالقبض لا يطل الخيار وفاقا (ت) قبض بعض المبيع مع العلم بالعيب

في هذا ان المدعي اذا قام البينة وهو صبي يكون الولد له الا ان

يعرف انه من امرأة وان
 أمه امرأته وانما صار هكذا
 لان الغالب ان المحرم يتزوج
 المحرمة فاذا ثبت النسب منه
 فالتحريم ان الولد من المحرمة مما لم
 يتبين خلاف ذلك والعبد في
 الغالب يتزوج الامتة فاذا ثبت
 النسب من العبد فالظاهر ان
 الولد من المملوكة ما لم يتبين
 خلاف ذلك فلهذا المعنى يكون
 ولد المحرم او ولد العبد هذا
 ما لم يتبين خلافه في يد
 رجل اقام رجل ببناته ابنة
 من امراته هذه واقام نوaid
 ببناته ابنة من امراته هذه فلو
 البسوا ولي لانه ثبت الولادة
 وهو القاض فكان اولي كما
 في النتائج فكذلك اثبات
 النسب ولو كان ذوالبنيدين
 واقام بنته ابنة من امراته
 هذه وهي امه واقام رجل بنته
 ابنة من هذه المرأة وهي حرة
 فالحرا ولي باثبات النسب من
 العبد لان في بنته اثبات النسب
 واثبات المحرمية ولو كان
 المحار من اهل الذمة والذي في
 يده العبد يعضى الذي لان
 في بنته اثبات النسب والمحرمية
 وغاية ما في البس ان في بنته
 العبد اثبات الزيادة وهي
 الاسلام وفي اثبات الاسلام
 لا يثبت نوبة قبض ولا زيادة
 ملك فكان المحار ج اولى ولو
 قال المحار ج واني من امرأتى
 هذه وقال ذوالبنيدين ولم
 ينسبه الى امه ومما حران فالحار ج اولى لان في بنته

رضا بالعيب (ح) انه ليس برضا بالعيب حتى لا يسقط خياره عند سرح خيار
 الرؤية يطل برؤية يسقط خياره عند سرح لا عند سرح كالمقتضى او كميل
 قبل رؤيته ثم اسقط خيار الرؤية لموكله لا يطل خيار موكله واجهوا ان خيار العيب
 لا يطل قبض الوكيل بعد عمله بالعيب كذا (خ) وفي (ذ) رؤيته يوكيل
 الشراء كروية موكله وفاوورؤيته رسول الشراء ليست كروية مرسله قال (مش)
 فصل هذا لو موكله او اذنت له قبل الشراء حتى واه ثم شراء الموكل او المرسل بنفسه
 يجب ان يثبت له الخيار والتوكيل بالرؤية بقصد الايصاح ولا يصح ان يقصر رؤيته كروية
 موكله حتى لو شري شيئا لم يره فوكل رجلا برؤية موكله ان وصيته فلهذا لم يصرح بالوكيل
 بالشراء ولو شري حارة موكله ولم يعلم به الوكيل فله خيار الرؤية ولو لم يره وهو هذا وكل
 بشراء شي لا يثبت في المعين ليس للوكيل خيار الرؤية (ذ) وكله بشراء من لا يعينه فمرا
 قناره الوكيل فليس له ولا لموكله خيار الرؤية وكذا خيار العيب (فقط) التوكيل
 باسقاط خيار الرؤية لا يصح ومن رأى شيئا ثم شراءه فلا خيار له الا ان تطلو المدة فالشراء
 ملو يل وعادته نصير ولو تغير فله الخيار في كل حال ولا يصدق في دعوى التفسير الا
 بجملة الا اذا طالت المدة (ص) فطيلة البينة في التفسير على البائع العين وقيل لو اده
 فغيره فاصد شراؤه ثم شراءه فله الخيار وروى ان من رأى ثوبين ثم شراءهما بغير متفاوت
 ملفوفين فله الخيار لانه بما يسكون الاردا بما كثر التمس وهو لا يعلم ولو شري ثوبا
 ملفوفا قد اده قبل وهو لا يعلم انه ذلك فله الخيار ولو رأى ثيابا فترفع البائع بعضها فشري
 الباقي وهو لا يعرف الباقي فله الخيار (ق) شراءه وجهه البائع الى بيت المشتري
 فراه ليس له الرد كذا اختاره (ث) لانه لو رده يحتاج الى التمس فله خياره هذا كعيب
 حدث عند المشتري (ض) شري دهن في رزق فله رده بسبب في بلد شراؤه ان لم
 يذهب من الرزق شي (فقط) مؤنة ودالمبيع يجب او بخيار شرط او رؤيته على
 المشتري ولو شري مشا طو حله الى موضع فله رده بسبب او رؤيته الى موضع العقد او الاقلا
 (فقط) شري ثوبا بالرى فله الى الكوفة فقال مروح ليس له الرد بسبب حتى رده الى
 الرى ولو كان مكان الحرمه فاشاء مروح انها ليست كفر حيث قال اوى سر هذه
 فله وها تار يما لا يرى مجملها تلك المؤنة ولو شري امه او ممتا طو حله الى موضع فلا رد
 بخيار رؤيته الا في مكان العقد سوى في خيار الرؤية بغير الامتة وغيرها ولو شري ارضام
 يره فزهرها كاره بطل خياره وكذا نوال الا كارهين (هر) تصرف المشتري
 في المبيع بسقط خياره الا في الامارة فله او امار الارض قبل ان يراه ليزهه المستبر
 لا يثبت خياره قبل الزراعة (خ) شري دارا لم يبيع دار يجتبه فاحذ بشقة
 لا يطل الخيار في ظاهر الرواية بخلاف خيار الشرط اذا اخذ بالشفعة دليل الرضا
 وخيار الرؤية لا يطل بصر مع الرضا قبل رؤيته فلا يطل بدليله وخيار الشرط
 يطل بصر مع الرضا فيطل بدليله ولو عرضه المشتري على البيع بطل خيار الشرط
 لا الرؤية (ص) وقد مر خلاف هذا أقول الكلام هنا في العرض على البيع قبل

ذكر في وصايا النوازل وصى
 اخذها السلطان الغالب او
 متقلب على كورة قطب بعض
 مال اليتيم فان اعطاه فهو ضامن
 قال القتيبي ابو اليتيم رحمه الله
 ان خاف الوصي على نفسه
 القتل او اتلاف مضمون
 امضائه فدفعه فلا ضمان عليه
 وان خاف على نفسه المجهول
 او القيد فدفعه فهو ضامن وان
 خاف ان يأخذ ماله ويبقى له
 قدور الكفاية لا يصلح له ان
 يدفع مال اليتيم ولو دفع فهو
 ضامن وان خاف اخذ ماله كله
 فلا ضمان عليه ان دفع مال
 اليتيم وهذا كله اذا كان
 الوصي هو الذي دفع فان كان
 السلطان هو الذي اخذ فلا
 ضمان على الوصي وياتي في
 من هذا في مسائل الوصايا ان
 شاء الله تعالى السلطان اذا
 طمع في مال اليتيم فاعطاه
 الوصي شيئا من مال اليتيم ان
 كان يقدر على دفع القلم من
 غير اعطاء شي لا يجوز له ان
 يعطى وان اهلل ضمن وان
 كان لا يقدر على دفع القلم الا
 باعطاء المال كان له ان يعطى
 ضمانة لباقي ولا يضمن في فصل
 تصرفات الوصي من بيع
 قسوى القاضي الامام تقي
 الدين رحمه الله ورايت في موضع
 وكذا المحكم في الوصي في
 التركة طبع فيه السلطان

الرؤية في العرض بعد رؤيته فيسئل بعرضه بعد رؤيته لا قبلها ما عمن الاعتبار
 بصر صر الرضا فلم ير خلاف هذا (فقط) شري سر بما داته وقبضه ولم ير البسدره
 فله رد الكل وكذا الرضى باداته ولم ير شيئا مما منه فراه فله الخيار وروى عن ح ر ح
 ان رؤية الدهن في القارورة لا تقهر حتى يصح منه على راحته ورؤية الظواهر تنسكى الا
 ان تنسكون البعانة مقصودة بان كانت سمورا او ضحوة فتعتبر رؤيته وروى به احمد
 المصريان او الحنفين او النعلين لا تنسكى (ت) شري شاة او بقرة قطب لينا بصل
 خيار الرضى بقا الشرط لا عند س ر ح مالم يملكه وكذا يمنع الرد جيبا اذا لبت
 في اذنه مولى فتمت الرد رضى به البائع اولاد كذا وانجرت الشجرة فكل القروا كل غلة
 القن اولاد فله رد بعينه (فقط) اس امر كرام لم يرد قد كان وب الكرم باع الاشجار
 قبيل الاجارة فتمت الاجارة فلو تصرف في الكرم تصرف المالك بطل خياره صيرة
 بالبيع ولو كل من غار الكرم قد قيل لا يبطل خياره في الاجارة ولو قبل يبطله فله
 وجه (جف) شري شاة لم يرد فاقال لبايع احلب لينا فتمت رد اوصبه على الارض
 ففعل بطل خياره في الشاة قبض الين (شي) جند باره وبعين باجارة كرت بك
 صفة وبعين ازن وبعين حاوا بد ضياد رؤى فاقى فوافد ككل راو كند ينفى ان
 يملك اذ لم يبع اذ كان اشياء متفاوتة لم تكن رؤيته احدها كروية كلها فله رد
 الكل (فقط صل) خيار الرضى بقا الشرط بمن تمام الصفة قبض او لا فليس له
 رد بعض دون بعض لتفرق الصفة على البائع قبل التمام وبعين لهما خيار العيب قبل
 القبض واما بعد فله رد المبيع فقط ولو شري عدل زملى ولم يرد ثم باع المشتري ثوبا منه
 ثم رأى الباقي فليس له رد به فخير الرضى بقا فلو طامع باعه الى ملكه بسبب هوف من
 كل وجه فله رد الكل بخيار الرضى بقا ولو اجاز المشتري العقد في بعض المبيع دون بعضه
 بان شري ثوبين او ثوبين او نحوهما فقبضهما فراه او رضى باحدهما فقتل وصفت بهذا
 لم يجز والخيار بحاله ولو لم يقبل رضى به هذا ولكن عرض احدهما للبيع لم يكن له
 رد هما وكذا لو اهما في يد البائع فقبض احدهما فهو دليل الرضا به فله رد هما كذا
 (ن) وفي (ح) من ر ح لو اهما ورضى باحدهما فهو رضا بهما ولو رأى
 احدهما ورضى به لم يكن رضا بهما ولو شري دارا لم يرد فاسكنه وجلا لا أبرقار واية
 فعلى قياس خيار الشرط ينفى ان يبطل خيار الرضى بقا عند س ر ح ولو شري اوم
 قبل بسند ادماسا فقتل لقوم اشهدوا على شرا هذا الدار بطل خيار الرضى
 (فقط) لو كان للمبيع اشياء فان كان عددا متفاوتا كبطيخ ومان وسفرجل
 ونسب لا يبطل خيار الرضى مالم ير الكل وان كان عددا متساويا كبعض وجوز
 ونحوه فان كان في وعاء واحده رؤيته بعضه رؤيته كله لو كان الباقي على تلك
 الصفة ولو في وعاءين قيل كذلك رؤيته احدهما كروية الكل اذا كان الباقي على
 تلك الصفة وقيل لا والاول اصح (ح) شري ثوبين من مهن او زيت او عسل او
 حلين من قطن او حنأ او براوشى من الحبوب ورأى احدهما ورضى به فليس له رد

وَهُوَ الْأَسْكَافُ وَهُوَ رَوَايَةٌ
مَنْ أَبِي يُوسُفَ وَجَعَلَهُ اللَّهُ قَالَ
الْفَقِيهُمَا كَثَرُ الْمَشَايِخِ اخْتِذَا
بِهَذَا الْقَوْلِ الرَّصِي إِذَا تَفَقَّ
عَلَى بَابِ الْقَضَا عَلَى وَجْهِ
الرَّشْوَةِ يَضُرُّ وَمَا أَعْطَى عَلَى
وَجْهِ الْأَجَارَةِ لَا يَضُرُّ مَقْدَارُ
أَمْرٍ مُشْتَلٍ وَقَدْ رَفِيَ مَسَائِلُ
الْأَجَارَاتِ وَفِي مَسَائِلِ التَّوَاظُلِ
وَلَوْ أَوْصَى إِلَى أَمْرَاتِهِ وَتَرَكْتُ وَرَثَتَهُ
صَغَارًا هَذَا سُلْطَانُ حَافِزٍ قَرَنَ
فِي دَارِهِ فَقَالَ لَأَمْرَاتُهُ أَنْ تَعْمَلُ
شَيْئًا اسْتَوْلَى عَلَى الْعَقَارِ قَالَ أَبُو
الْقَاسِمِ مَصَانِعُهَا تَارَةً وَآخَرَةً
يَعْلَمُ الْمُقَدِّمُ مِنَ الصَّحْلِ فِي قِتَاوَى
النَّسَبِ الرَّصِي إِذَا سَوَّلَ بِجِبَابِهِ
دَارَ الْبَيْتِ وَكَانَ بِحَيْثُ لَوَاسْتَعِ
أَزْدَادُ الثَّوْبَةِ فَنَفَعَ مِنَ التَّرَكَةِ
جِبَابِهِ دَارَ الْفَضْلِ عَلَيْهِ
وَكَانَ كَالْمَصَانِعِ وَهَذَا الْأَنْ
الْجِبَابِيَّةُ فِي هَذَا الزَّمَانِ التَّحَقُّقُ
بِالْمُخْرَاجِ وَلَوْ دَفَعَ الرَّصِي خُرَاجَ
أَرْضِ الْبَيْتِ مِنْ مَالِهِ لَا يَضُرُّ
فَكَذَا الْجِبَابِيَّةُ وَيَنْظُرُ حَسَنُ
هَذَا الْمَسْأَلِ فِي مَوَاقِفِ الذَّخِيرَةِ
فِي فَصْلِ تَعْرِيفَاتِ الرَّصِي وَفِي
أَكْرَاهِ قِتَاوَى قَاضِي خَانَ إِذَا
أَكْرَهَتْ الْمَرْأَةُ عَلَى ارْتِضَاعِ
صَغِيرٍ أَوْ كَرِهَتْ الرِّجْلَ عَلَى أَنْ يَرْضَعَ
مَنْ لَبِنَ أَمْرَاتِهِ صَغِيرًا أَفْضَلَ تَنَبُّتِ
أَحْكَامِ الرِّضَاعِ وَفِي أَكْرَاهِ قِتَاوَى
قَاضِي خَانَ إِذَا كَرِهَتْ الرِّجْلُ أَنْ
يَرْجُو بِبَيْتِهِ الصَّغِيرَةَ مِنْ رَجُلٍ
لَيْسَ بِذِي مَالٍ أَوْ يَأْتِلُ مِنْ مَهْرٍ مَثَلَهَا أَفْضَلَ فَإِنْ كَانَ

الْأَنْحَامُ الْإِنِّ يَكُونُ خَالِفًا لِلْأَوَّلِ فَيَنْتَظِرُ مَا خَذَهُمَا أَوْ رَدَّهَا وَقَالَ النَّسَبِيُّ لَوْ شَرَى وَفَرَّ
بَطِيخٌ فَإِنْ كَانَ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ فَرَوْثَةٌ بَعْضُهَا كَرَوْثَةٌ كَلَامُهَا وَإِنْ كَانَ مِنْ أَنْوَاعٍ لَمْ يَكُنْ
كَذَلِكَ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ رَوْثَةٌ بَعْضُهَا كَرَوْثَةٌ الْكُلُّ الْإِنِّ يَكُونُ فِي سِرِّهِ جَعْلًا (قَطْ)
لَوْ كَانَ الْمَبِيعُ مِنْ نَوْعٍ وَاحِدٍ مِنْ كَيْلٍ وَرَوْثَةٍ فِي وَجْهِ وَاحِدٍ أَوْ فِي وَجْهِينِ قَرَوْثَةٌ بَعْضُهَا
تَكْفِي قِيلَ هَذَا إِذَا لَمْ تَتَفَاوَتْ وَفِي الْعَدْدِيِّ الْمُتَقَارِبِ وَالْمُتَفَاوِتِ بَعْضُهُ رَوْثَةٌ الْجَمِيعُ
وَنَحْصُ الْكِرْنِيِّ مَا يَتَفَاوَتْ وَفِي عِنَبِ الْكِرْمِ بَعْضُهُ رَوْثَةٌ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ شَيْئًا وَفِي التَّغْيِيلِ
نَوْعًا مِنْهَا لِأَنَّ الْأَعْمَارَ الْفَتْلَ كُلَّهَا حَنْصٌ وَاحِدٌ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ التَّغَايُلُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
الْقَرَامُ تَمَثَّلُ بِمَثَلٍ وَفِي الرِّمَانِ الْحَمَاضُ وَالْحَلَوُ يَتَبَرَّنُ بِرَأْسِهِمَا وَفِي شَجَرِ عَلَى رُؤْسِ
الْأَشْجَارِ يَسْتَبْرُؤُ بِرَوْثَةٍ كُلُّهَا خِلَافُ الْمَوْضُوعَةِ عَلَى الْأَرْضِ (غَر) فِي الْكَيْلِ وَالرَّوْثَةِ
لَوْ رَأَى الْخَوْجُ سَقَطَ خَيْبَارُهُ (خ) الْعَدْدِيُّ الْمُتَقَارِبُ كَلَامٌ وَتَفَاحٌ وَالْكَيْلُ
وَالرَّوْثَةُ إِذَا كَانَ فِي وَجْهِ وَاحِدٍ وَمَوْضِعًا عَلَى الْأَرْضِ فَهُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ إِذَا رَأَى مِنْهُ
حَفْنَةً وَرَوْثَةً فَهُوَ كَرَوْثَةٍ كُلُّهُ إِذَا كَانَ فِيهِ الْمَرْثُ كَرَوْثَةٍ وَإِذَا كَانَ فِي وَجْهِينِ فَرَأَى
أَحَدَهُمَا فَالْصَّحِيحُ أَنَّهُ كَرَوْثَتُهُمَا كَثَرَتْ وَاحِدًا وَتَقَوُّوا لِنَهْمَا كَثَرَتْ وَاحِدًا فِي حَكْمِ
الْعَيْبِ حَتَّى لَوْ جُعِلَ فِي أَحَدِ الرَّوْثِ صِيغَةً فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ أَخَذَهُمَا أَوْ رَدَّهَا
وَبَعْدَ الْقَبْضِ بِرَأْسِ الْعَيْبِ فَقَطْ أَقُولُ هَذَا إِنَّمَا فِي قَوْلِهِ لِنَهْمَا كَثَرَتْ وَاحِدًا فِي حَكْمِ الْعَيْبِ فَإِنْ
الَّذِي الْوَاحِدُ كَيْلٌ فِي وَجْهِ وَاحِدٍ وَاحِدٌ وَجْهٌ بَعْضُهُ وَرَدَّ كُلُّهُ الْعَيْبِ فَقَطْ قَالَ
كَالْوَجْهِ جِبَابَاتُ بَيْنَ صِيغَةٍ بَعْدَ الْقَبْضِ لِأَنَّ خِيَارَ الرَّوْثَةِ يَمْنَعُ تَعَامُ الصَّفَقَةِ قَبْلَ رُؤْيَا
أَحْكَامِ الْعَيْبِ فَلَا يَمْنَعُ تَعَامُ الصَّفَقَةِ هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ الْمَرْثِ عَلَى صَفَقَةِ الْمَرْثِ فَإِنْ لَمْ
يَكُنْ فِي خِيَارِ الرَّوْثَةِ فَإِنْ قَالَ الْمُشْتَرِي لَمْ أَحْدِ الْبَاقِي عَلَى ثَلَاثِ الصَّفَقَةِ وَقَالَ الْبَائِعُ هُوَ عَلَى
ثَلَاثِ الصَّفَقَةِ فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ وَالْبَيْتَةُ لِلْمُشْتَرِي وَلَوْ شَرَى قَتْلًا أَوْ أَمَةً فَرَأَى الْوَجْهَ وَرَضِيَ بِهِ وَلَمْ
يَسَاطِرِ الْأَصْنَافُ بِطَلْ خِيَارِهِ وَإِنْ كَانَتْ الْأَمَةُ مُتَنَقِّعَةً فَرَأَى صَدْرَهَا وَنَظَرَهَا وَسَاقَهَا وَلَمْ
يَرَوْجِهَا لَا يَطْلُ خِيَارَهُ وَكَذَا الْقَتْلُ وَإِنْ كَانَ الْمَبِيعُ دَابَّةً أَوْ فَرَسًا أَوْ بِلَارُوِي عَنْ مَرْحُومٍ
أَنَّهُ إِذَا رَأَى الْهَضْرَ وَرَضِيَ بِهِ بِطَلْ خِيَارَهُ عَنْ سَوْحٍ أَنَّهُ لَا يَطْلُ عَالِمٌ بِرَوْجِهِ
وَمَوْثَرُهُ وَإِنْ كَانَ شَاةً نَحْمَ فَلَا يَمْنَعُ الْجَمْعُ مَعَ الرَّوْثَةِ يَتَنَقِّعُ بِطَلْ خِيَارِهِ إِذَا لَمْ يَصُدِّقْهُ
الْمَدَّ وَهَلْ يَعْرِفُ الْإِبْرَاهِيمُ وَإِنْ كَانَ شَاةً قَدِيمَةً فَلَا يَمْنَعُ النَّظَرُ إِذَا رَضِيَ عَنْهَا مَعَ رَوْثَةٍ
حَصْدُهَا وَإِنْ كَانَ الْمَبِيعُ مَنَقُولًا لِغَيْرِ الْجَمْعِ وَإِنْ كَانَ شَيْءٌ مِنْهُ مَقْصُودًا كَوَجْهِهِ فِي
الْمَعَارِفِ فَتَحْوُهُ فَلَهُ الْخِيَارُ مَالِ بِرَوْجِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْهُ مَقْصُودًا كَكِبَرِ بَاسِ بَطَلِ
بَرُوثَةٍ بَعْضُهُ لَوْ كَانَ الْبَاقِي مِنْهُ وَإِنْ كَانَ ثَوْبًا يَخْتَلَفُ قِيَمَتُهُ بِاخْتِلَافِ الْعِلْمِ تَعْبِيرُ رَوْثَةٍ
الْعِلْمُ أَيْضًا وَإِنْ كَانَ الثَّوْبُ بِطَلْ يَأْتِي مَوْضِعَ الطِّي كَتَّى وَإِنْ كَانَ ثَوْبًا بِطَلْ بِرُكُلِ
ثَوْبٍ لَا يَطْلُ خِيَارَهُ إِذَا لَبَسَ عَدَدِيَّةً يَتَفَاوَتْ وَإِنْ كَانَ هَقَارًا كَتَّى رَوْثَةً بِخَارِجِ الدَّارِ
عَامَةً الرِّوَايَاتُ قَالُوا هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الدَّارِ مَتَانَةً فَإِنْ كَانَ فِيهِ مَتَانَةٌ فَلَا يَمْنَعُ رَوْثَةً الْبَاطِلِ
وَمَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ وَيَبْقَى لِأَنَّ دَاخِلَ الدَّارِ كَوَجْهِهِ الْأَدْمَى وَإِنْ كَانَ كَرَمًا فَلَوْ رَأَى
رُؤْسَ الْأَشْجَارِ مِنَ الْخُرَاجِ وَرَأَى رَأْسَ كُلِّ شَجَرٍ كَتَّى (جَنَ) لَوْ رَأَى خَارِجَ الدَّارِ

مثلها وان لم يكن كسوا لالا

يصح الكساح واثقه اعلم
 (في مسائل الجنائيات) هـ
 قال محمد رحمه الله في الاصل
 الصبي كالبالغ في ذية النفس
 وامرأها اذا كان لها منعة
 مقصودة تقوت بطلانها كالسنان
 واليدوار جل واشباه ذلك
 ويجب الاوش كاملا بتقويتها
 اذا علم صحتها ببعضها بالحركة
 وفي اللسان بالعكس كلام وفي
 العين يستدل بها على النظر
 ولا يتكفي بالاصل فقال هو
 الصفة لان هذا يحتمل التبدل
 والمقتل لا يلزم للالزام وما
 كان في تقويته تقويت
 المجال دون المنفعة كالآذن
 الشاحصة والشعور فيها الذية
 كاملة من غير تفصيل لان المجال
 والزينة لا يتفاوت قال في
 الاصل واذا قطع ذ كرمولود
 فان كان قد اصابه بان
 تحرك في العمد القصاص اذا
 قطع من الحشفة وفي الحنطة
 الذية كاملة وان قطع بعض
 الحشفة او بعض الذ كرفلا
 قصاص وان قطع الذ كرم
 الاصل فكذلك على رواية
 الاصل واذا انقهر الكساح
 البول وفي فتاوى القضاة وفي
 لسان الصبي الذية اذا كان
 استعمل واما اذا لم يستعمل ولم
 يتحرك ففيه حكومة مدلل وفي
 المساروني اذا قطع لسان صبي
 وكان يصح فادعى القاطع انه
 اخرس وصاحبه صياح اخرس لم يقبل قوله وعليه الذية

اورؤس الاشجار في الكرم بطل خياره في صرفهم اما في صرفنا فالدر ومختلفة فلا تنكفي
 ودية الخسار ج ولا رؤس الاشجار (ذ) يستبر في الدور ما هو المقصود حتى لو كان
 في الدار بيتان شتو بان وبيتان صيفيان وبيت طابقي يشترط دوية الكل كما يشترط
 دوية صحن الدار لا دوية المزبلة والمطبخ والعلو لا في موضع يكون المقصود اذ كان
 سمر قندوب بعضهم شرطوا دوية الكل وهو الاظهر والاشبه (ضم) دوية بيوت
 الدار لا تنكفي فله الخيار ما لم يسطعه في ديار سمر قند (علق) شري دارا واستثنى منه
 بقتله عينا لا بد من دوية المستثنى فكما يشترط دوية المبيع لسقوط الخيار يشترط
 دوية المستثنى لان جهالة وصف المستثنى توجب جهالة في المستثنى منه اقول لو كان
 المستثنى مغطى بشئ فرأى غطاءه وهو مغطى به ينبغي ان ينكفي به اذا العرض منه
 معرفة المستثنى منه وهي تجعل هنا بما لنا في الغيب في الارض كخز وخبول وسلم
 ونحوها اختلافات والخسار ما روى عن س د ح ان الخيار يثبت للشري اذا قلغ
 والقاطع على البائع في ظاهر الرواية قال س د ح دوية البعض لا تنكفي ومنه ولو قلغ
 ما يستدل به على الباقي فرضيه لزم ولو تناسخا فقال البائع اخشى ان قلعت ان الارض
 وقال المشتري اخشى ان قلعت ان لا يكون كما ارد فيلزم في بيعه البيع اقول هذا يدل
 على ان الخيار يسقط بمجرد قلغ المشتري قال وان بعث المشتري غلامه فقلعه فله خيار
 الرقبة وان قصه القتل لانه قصصان السعر وقيل ان كان في الارض ربا للبائع لا يردوان
 كان الغيب بما يكال ويوزن كالصل والردين ونحوهما فان البائع يقلع فذو يدخل تحت
 الكيل او الوزن فان رضيه المشتري يؤمر البائع بقلع الباقي وما لا يكال ولا يوزن ان قلغ
 البائع البض او قلغ المشتري باذنه فرضيه ثم قلغ الباقي فله الرد جلة (فتا) وفي (خ)
 وفي الفجل اذا قلغ البعض فراه لا يعطل خياره لانه عددي متفاوت قال ح وهذا كله
 اذا كان الغيب معلوما وجوده في الارض فان باعه قبل نباهه او بعد نباهه لا يدرى
 أهو ثابت في الارض ام لا لم يجز بيعه ولو شري كرد حين من الجوز فقلغ أحدهما فوجده
 جيدا ثم قلغ الآخر فوجده معيبا لا يرد شثمانه لتعيبه بالقلع ولو شري جزا في جزا في
 فوجده في اهله جزا طولا ولا في اسفله قصير اقلان كان الصغير لا يشتري بما يشتري به
 الكبير فهو عيب فير جمع نقصان العيب جلة (خ) اقول ينبغي ان يكون هذا اذا
 تعيب هذه اوباع شثمانه او نحوها والله الردا العيب لا الرجوع بنقصانه واما خيار
 العيب ففي (خ) ان المهر وبطل الملح وبطل الصلح عن دم العبد رد وبطاحش العيب
 لا يسيره وفي غيره هار ودهما العيب الفاحش في المهر كل ما يخرج من المجد الى الوسط
 ومن الوسط الى الردى وانما لا يرد المهر يسير العيب اذا لم يكن كلبا أو وزنيا واما
 الكلب أو الوزني فيرد يسيره ايضا (هـ) خيار العيب يثبت في الاجارة سواء كان
 العيب قديما او حدث بعدا لعدوا القبض بخلاف البيع فانه لا رد بعيب حدث بعد
 القبض (ث) خيار العيب في الاجارة يفرق خيار العيب في البيع فانه يفرق بالرد
 في البيع قبل قبضه لا بعده بل يرد بحدكم أو برضا وتفرق في الاجارة بالرد بالعيب قبل

وجه الله في لسان الطفل
حكومة عدل وذو كرا الشيخ
الامام الزاهد الطواشي ان
عامة اصحابنا يقولون ان فيه
كمال الدية لانه ازال عضوا يتبع
به حالة الانتفاع فانه صار يحال
يتبع سائر اعضائه ويتبع
بلسانه ايضا وهو الظاهر ووقع
في بعض نسخ رواية الجامع
فما هن محمد رحمه الله ان في
لسان الصبي ان استهل حكومة
عدل وان تكلم فالدية كاملة
وفي الماروني عن محمد رحمه الله
في امر آخر ج راس ولد هالم
يخرج منه شيء غير الراس فها
رجل وقتاعته جعلت عليه
الدية ولا يجعل عليه النقصان
ما لم يضر ج راس نصفه
او انكر وفي الماروني اذا
فما هن صبي ساعة ولدا بعد
ذات بايام وزعم القاضي انه
لم يبعه بهذه العين او قال لا
ادري انصر به ام لا كان
عليه حكومة عدل والقول
قوله الا اذا شهد الشهود انها
كانت صحيحة لا يرون بهادة
اوانه كان طرف به لا يثبت
ببب الدية وفي المتن قال
محمد رحمه الله في الجنين اذا
خرج راسه من بطن امه قطع
انسان اذ فيه اوقفا عينيه
وقد علم انه يبع ثم ولدته
حياته عليه الدية كاملة وان
القيمة مما كان عليه ما نقصه
وقالا حكومة من قية الجنين وفي المحيط لوضر بسن انسان

قبضه وبعده (فت) خيار العيب يثبت في القيمة فاذا وجد بعض الشر كافي نصيبه
بعد القيمة ميبا فان كان شيئا واحدا حكما ككيلى وروفي فله ود كله ونقص القيمة
سواء كانت بتراض او بحكم اذا القيمة بتراض يبيع والحكم في البيع هذا وكذا اذا
كانت بحكم اذا القاضي عين نصيبه على انه سليم ولم يجد فله الرضا حقيقة لا لسوية
وان كان نصيبه اشياء كتيا ب او عبيدا او شتر رد العيب فقط كافي البيع ويكون
المردود منه وبين شر كانه ويرجع بخصمته فيما اخذ من كاهه لان عرض المردود في جميع
ما اخذوه فان كان المعيب دارا فكنه بعد علمه بعيبه لم يكن رضا استحسانا وقال في
البيع السكتي بعد علمه بعيبه دليل الرضا وقيل لا فرق بينهما وكل ما هو رضا فله رضا
هنا وانما يختلف الجواب لاختلاف الموضوع فموضوع البيع انه لم يكن سا كناية
وقت البيع ثم يمكن وموضوع القيمة انه كان سا كناية فدام على السكتي (فت)
ورمض في خيار الرقبة من (كريم) وفي (حل) خيار العيب يثبت في الصلح من
المال فلا بد من ينقص الصلح على تن قوله رده ببيع وحكمه كحكم البيع فان رده بحكم
كان نقصا للصلم فلن رد عليه ان يرد على بائعه ولو رده بلا حكم فهو كبيع مبدأ فليس له
رده على بائعه (دد) باع المعيب فرد عليه ببيع فان قبله بحكم بانرا او بدنة او ينسك فله
رده على بائعه الاول لانه دفع من الاصل فجعل البيع كالم لا يمكن فاية الامرانه انكر
قيام العيب لكنه صار كذا بشر بحكم اقول لو انكر البيع فبرهن عليه المشتري فوجد
عيبا فبرهن البائع انه بريء من كل عيب لا يقبل للتناقص مع انه مكذب شر حافي انكار
البيع فعلى هذا الاصل ينبغي ان يقبل قل ودعي المحكم بالاقرار انه انكر الاقرار
فبرهن اقول انما اول هذه الالة لم ينكر الاقرار بدنا قراره بلا حكم فلا يرد على بائعه
فاقول لاحاجة الى هذا التاويل لانه يمكن ان لا ينكر اقراره مع انه لا يرضى بالرد فبرهن بحكم
فلا يكون يبع في حق بائعه لعدم الرضا كالمصرح في وكيل البيع اذا رد القاضي باقراره
بغلاف رده باقراره بلا حكم فانه يبيع في حق الثالث قال وهذا بخلاف وكيل البيع اذا رد
عليه ببيع بينة حيث يكون رد اصيل موكلة اذا البيع بمئة واخذوها بيمان قبض
الثاني لا ينفع الاول وان قبله بلا حكم ليس له ان يرد لانه بيع جديد في حق الثالث وان
كان قضاء في حقهما والاو لا تهما ولو رد عليه بلا حكم يبيع لا يحدث مثله ليس له ان
يخاصم بائعه وقيل له ذلك للثيق بقيام العيب هذا بائعه بخلاف ما يحدث مثله (شص)
خيار العيب يثبت بالشرط ولا يتوقف ولا يمنع وقوع الملك للشترى وبورث فلا ورده
(قوله وان كان نصيبه اشياء الخ) وفي النصف وان اقساموا الشيا من المتاع ثم وجد
احدهم بواحد من المتاع او الماشية هيأه له ان يرد الجميع ويطلب القيمة وان شاء
رضى وليس له ان يرد المعيب خاصة الا برضى الآخر (قوله رد المعيب) اقول
فلو هلك في يده قبل الرد يجب ان يرجع بالنقصان حيث لم يوجد منه ما يمنع الرمن
الامور التي ذكرت في باب ما يمنع الرد والله تعالى اعلم

بالقوا وصبا وفي القام يختلف
 الجواب ان كان صغيرا استأق
 وان كان كبيرا الاستأق
 لانه لا يتوهم القود قوله ان
 كان كبيرا يعني بالقوا قال ابو
 حنيفة رحمه الله عن الصبي
 الذي لا يتقار لاشي فيها وقال
 ابو يوسف فيما حكوه
 صدل هكذا ذكر في المنتقى
 وذكر في موضع آخر منه من
 الصبي الذي لم يتقار اذا لم يند
 دية حكاه في نوادر ابن
 سماعة قال مات محمد ارحمه
 الله عن قلم من صبي او حلق
 واس امرأة صالح ابا الصبي
 والمرأة على دواهم ثم بنت
 الشعر او السن فاخبرني ان ابا
 حنيفة رحمه الله قال ورد
 الدرهم وكذلك قول محمد
 رحمه الله الان محمد قال يسك
 منها قد ابر ما يد اوى به السن
 هذه الجملة في الفصل الثاني من
 جنات الهيعة وفي الذخيرة
 اذا طلع من صبي واحد حولا
 فأت الصبي قبل تمام الحول
 لاشي على المحامي عندنا حنيفة
 رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه
 الله فيه حكوه عدل ذكر
 الفقيه ابو الليث رحمه الله في
 النوازل صبي مات في الماء او
 سقط من سطح فسات ان كان
 من يحفظ نفسه لاشي على
 الابوين وان كان عن لا يحفظ
 نفسه فعليه كفارة اما الاول
 فلا انه ان كانت له قوة حفظ

بالعيب قبل قصه ينقض بقوله رددت ولا يحتاج الى رضا البائع ولا الى القضا ولو رده
 بعد قبضه لا ينسخ الا رضا البائع او يحكم فان رده رضاه فهو فسخ في حقه ما وسع جديد
 في حق ثالثا وسواسا وان رده يحكم فهو فسخ عام وكذا كل عقد ينسخ بالرد يكون
 المردود مضمونا بما يقابله فانه يرديس العيب وفاخسه واما كل عقد لا ينقض بالرد
 ويكون المردود مضمونا بنفسه لا بما يقابله كعبر وبعل خلع وقود فانه ردفا حمله لا يسره
 (قت) ثم اعلم ان العيوب اقسامها اقسام الاول ما هو ظاهر براه كل أحد كعور وشلل
 وصمم وخرس وهرج وسن ساقط وسودا وشافية وأصبع زائد وشق وقروح ورض
 ونحوه ثم في الاواني ونرق وعقنة في الثياب ونزور سبخ في الارض فلو صلح به بعد البيع فله
 رده ان كان عيب لا يحدث مثله في تلك المدة ولو كان مما يحدث مثله في تلك المدة فاقول
 البائع ان العيب لم يكن عنده لانه حادث فيقال الى اقرب الاوقات الاذا برهن المشتري
 على مدته والافه تخليفه بالله بعته وسلمته وما به هذا العيب فان نكل ودلا وحلف
 (رس) الصواب تخليفه بالله لعده سلمته يحكم هذا البيع وما به هذا العيب او الله ليس له
 حق الرد عليك بسبب يدعه لانه لو حلف بالله بعته وسلمته وما به هذا العيب وما يكون
 العيب بعد البيع قبل تسليمه فيمنه صادق فيبطل حق المشتري فلو نكل البائع فله ان
 يحلف المشتري على انه سادض به صريحا او دلا لانه ادعى عليه امر الواقع به يلزمه فاذا
 أنكره يحلف القسم الثاني ما لا يعرفه الا الاطباء كدف وسل وجي قديمة وقعوها على
 القاضى ان يريه واحدا منهم والا ثنائ احوط كذا من بعض المتأخرين وقال بعضهم يريه
 مسلمين هـ دليل لانه قول ملازم فلا بد فيه من العدد كشهادة فان قال انه موجود فيه ولا
 يحدث في مثل هذه المدة يرد وان قال يحدث مثله في هذه المدة والبائع يشكر كونه هـ
 قد مر حكمه من بينه وتخليف (كهم) العيب الذي لا يثبت الا بول الاطباء لا يثبت
 في حق سماع الخصومة ما لم يتفق عدلان منهم بخلاف عيب لا يطلع عليه الرجال فانه
 يثبت في حق سماع الخصومة بقول امرأه واحدة ولم يذكر العدالة القسم الثالث
 ما لا يعرفه الا النساء وهو ما يكون في موضع لا يطلع عليه الرجال فعلى القاضى ان يريه مرة
 عدلة والا ثنائ احوط فان أخبرته انه لا عيب بها فلا خصومة اذا لا بد لها من ثبوت
 العيب فتخاصم فان أخبرت بالعيب فلا يرد بمجرد قولها الا بمجرد قولها لثلاثين ملازم اقول
 على هذا ينبغي ان لا يرد في القسم الثاني بمجرد قول الواحد لانه ليس بملازم ايضا قال لكن
 يحلف البائع فبركون نكل والا فلا من سرح انه يرد بمجرد قولها لان قولها بجهة فيها
 لا يطلع عليه الرجال اقول على هذا ينبغي ان يرد بمجرد قوله كما هو عند البعض وعند مدرج
 ان القديس قبل القبض بقولها لا بعد المحاكمة الى اخذها ساقضان البائع وبمجرد
 قولها لثلاثين بجهة فيه القسم الرابع ما لا يعرف الا بالخبر كابق وسرقه ونحوهما فان
 أنكر البائع لا يسمع خصومة المشتري ما لم يبرهن على وجود العيب عنده فان برهن عليه
 ولا يثبت له على وجوده عند البائع يحلفه على انه ماسرق او ما أبق او ما مال عنده بعد
 البلوغ وفي الجنون يحلفه على انه ما جن فعا فان نكل رد والا فلا ولو لا يثبت المشتري على

نفسه كان هذا كالبائع واما التبا في فلان يحلفه عليه بما

فعلية الكفارة حكمه نصير
وجه الله وذكر من الفقيه ابي
يكره والفتاوى في القاسم رجمها
الله في الولدين اذ لم يتعاهدا
الصبي حتى سقط من سفل او
وقع في نار او مات لاشئ عليهما
الاتوبة واجاز الفقيه ابي
الليث رحمه الله انه لا كفارة
على احدهما الا ان يكون سقط
من يده لان الكفارة على الانسان
انما تنب اذا اتصل فعله
بالخل الا ترى ان من حفر بئرا
على قاعة الطريق وقع فيها
انسان مات او كان ساقطا او
قائدا الدابة فاصابت الدابة
انسانا ماتت ان لا كفارة عليه
اكداهما ناذ كرى التوازل ايضا
الام اذا تركت الصبي عند الاب
وفجبت والصبي قبل ندى
غيره اقل ما يخد الاب للصبي
ظلم احنى مات جوعا فالاب
ياثم وعليه الكفارة والتوبة
وان كان لا قبل ندى غيره
وهي تعبد لك فالاثم عليها
وعليه الكفارة حكمه نصير
وجه الله وينبغي ان تكون
المسئلة مختلفا فيها كالاولى
وقفتاوى اهل سرقندومية
فمن ست سنين صحت وكانت
حالة الى جنب النافخ فوجرت
الام بعد نوح والوالدي بعض
الجيران فاحترقت الصبيتهما
تلاذبه على الام والكن ان
كان لهما مال يعني ان تمت

عيب عنده يخلف عنده ما على العلم انه جن هند المشتري او ابقى او سرق او مال في فراشه
ولا يخاف عند حرج اذالين شوجه بعد حجة الدعوى والينة على العيب شرطا
لتوجه المحصومة ولم توجد (خ) ما بين من العيوب في حيوان وفن وأمة فالمرق
هو الرجوع الى اهل البصر ان أخبره واحد عدل بنيت العيب في حق المحصومة
وان شهد عدلان وشهد الله كان عند البائع مرد عليه اقول هذا يشير الى انه لا مرد
براحق مال وما لا ينظر اليه الرجال كفرن ورتق بنيت بغير الواحد في حق المحصومة لا في
حق الردي ظاهر الرواية ولو شري فتاقد ابقى أو سرق أو مال في فراشه عندنا ثم في كبره
ولم يزل عند المشتري قيل له ان يرد وقيل لا مال يرد عند المشتري وهو الصحيح والعنة
عيب وكذا المحصى ولو شري قنا على انه خصي فوجده مخرجا لا مرد على عكسه مرد
والنكاح عيب في فن وأمة ولو شراه فابق من يده وكان ابقى عند البائع لا يرجع
بنقص العيب مادام القن حيا ابقا عند حرج وكذا الإسرق المبيع فله عيبه لا يرجع
بنقصه (فمن) ليس للمشتري أن يطالب البائع بمغنه قبل هوذا لا يبق ولو شري قنا
فسرق عنده أقل من عشرة دراهم وكان سرق عندها نعمته فله ودهه وكذا الواقي عنده
الى ما دون السرقة ودهه لانه سعي سارفا ابقا وكذا لو كان القن نقب البيت ولم
يخرج شيئا منه فله ودهه (جف) ابقى من فاصبه الى مولاه ليس بعيب وان لم يرجع
الى مولاه وهو يعرف المنزل فهو عيب لو كان يقوى على الرجوع اليه (فقط) باقاه
فصادون السغريه واختلقوا انه هل شرط الخروج عن البلد لكونه هيبا (فمن)
اتاه من البلدة الى القر يبعيب وهكذا باقاه في البلدة من مولاه عيب اذا اعيب
ما ينقص القيمة وهذا كذلك اقول على هذا ينبغي ان يكون المصح عيبا حتى لو عفا
عند المشتري بمنع الرد بعيب (فصفا) فصاب السرقة ليس بشرط ليكون عيبا حتى
لو سرق درهما فهو عيب سواء سرق من مولاه أو من اجنبي ولو سرق بصلا او بطحا
من القنا كبر او قلما كما يسرق التلامذة لم يكن عيبا ولو سرق من الماكولات ليا كل
فن الاجنبي عيب لامن مولاه ولو سرق بطحا من فا كبر الاجنبي فهو عيب وهو المختار
وان سرق للاختار فهو عيب والاجنبي ومولاه فيه سواء والصحيح ان هوذا السرقة
عند المشتري شرط واقفا ولوندت البقرة الى منزل البائع فهو عيب فان محمدا روح
ذكر ان خلع الرن عيب من الدابة ونيل لو كان هذامة او تلاعالم يكن عيبا ولو كان
على سبيل الدوام فهو عيب كزنا القن وقيل هو عيب في القن لا في الدابة وكونه
مقار ان كان به دعيبا كقمار بئر وخطر فم يوصوها فهو عيب وان كان مالا عد
عيبا فكا كقمار بجوزو بطيح يقال بالمارسة كروباختن وشسته وزن ونر نر وزن
لم يكن دعيبا شرب الخمر هل هو عيب قال ابو حنيفة رحمه الله شرب النبيذ مما يحل وما
لا يحل ليس بعيب في فن وأمة ولكنه عيب في الدين لانه لا ينقص المالة والسحر عيب
فيهما الماقيه من الضرر فينقص المالة فيهما (صع) شرب الخمر على سبيل الاعلان
والادمان عيب لا على سبيل التهان احيانا (صل) الزنا القن ليس بعيب لانه نوع

استجاب فلما وجوب اليقارة
فهو على ما ذكرنا قبل هذا قال
عمره رحمه الله في الجامع الصغير
رجل نصب صبيحاً راحات
في يده لحاة أو يعمى فليس
عليه شيء وإن مات مصاعقة أو
نبت حية فعلى عاقلة القاصب
الدية هذا هو لفظ هذا الكتاب
وفي الأصل يقول إذا نصب
الرجل صبيحاً فذهب به
فمات فهو ذاعلى وجهين أما إن
يموت بامر لا يمكن التفرقة
والصفتان قتل وأصابه جرح
اسقط عليه حائط أو نزلت
مصاعقة من السماء فاصابته
فقتله أو نبت حية أو كاه
سبع أو تردى من حائط أو جيل
فإن القاصب يضمن في قول
طائفة الثالثة وجهه ما لله
وقال زفر والشافعي وجهه ما لله
لا يضمن واجمعوا على أنه لو
قتل الصبي نفسه فإنه لا ضمان
على القاصب وفي الصمد
يضمن ما يجرى يمكن التفرز
عنه أو بامر لا يمكن التفرقة
وفي المتنق لومات الصبي في يد
القاصب من حواجر برمن غير
فعل القاصب كانت دية
على عاقلة القاصب وإن
فصب من القاصب ولا يدرى
أحى أم ميت فلا شيء على
القاصب وأما زفر والشافعي
وجهه ما لله ذهب في ذلك إلى
أن القاصب لا يضمن لوضن
الصبي بهذه الأسباب فأما

فست فلا يوجب جلاً كما كونه آكل الحرام أو أتاك الصلاة ولو شرب ثوباً ووقت
كأن كرون في صيد فهو عيب ولو شرب بقره تشرب لبنها من ضره عيب فهو عيب جلة
(فصل) وفي (قو) السعال عيب لو غش والافلا كاديا كوسفند يلينى في خورود
أكبر يستنوخود فهو عيب وأكرهه في بي بارد وياور خورود عيب يستنوخود عيب
أكبر مكس خورود (ح) دابة تاكل الذباب فإن كثرت ذلك فهو عيب لأن كانت تأكل
أحياناً ولو شرب بقره فوجد ما فليسه إلا كل فله الردبه لا يوجد لها رطل والذهب إلا
إذا اشترى على أنه عجل وإن كان بعث كثيراً فذهب عيب لا لأحياناً (بس) والحمرن
عيب وهو الكسل في الدابة على وجهه لا تسير إلا بتيسير يلبخ (خ) الحمرن هو الذي
يقف في الظريق في بعض المواضع من غير ما نفعه وأفعه شربى فربما فوجده كبير السن
فيل ينفق أن لا يكون له الردا لا إذا اشترى على أنه صغير السن لما من مشكلة جازوجه
بعلى ما لسير (فصل) شربى أمة على أنها صغيرة فذاهى كبيرة السن ليس له الردا
المقصود هو الخدمة والكبرة أقد عليها أقول ينفق أن يكون له الردا لو جدها كبيرة
بجيت منعت قواها ولو باتتها وجع الفرس مرة بعد أخرى فله الردا لو قد عالجها لأحدنا
ولو شربى فتنابركت به ورم فقال البائع أنه ورم حديث أصابه ضرب فأورمه وليس
بقديم فشره على ذلك فظهر قدمه فليس له الرد كذلك لو شربى على أنه حديث فوجده
قديم (خ) هذا إذا لم يبين السبب فأما لو يذمه فظهر أنه كان يسبب آخره وده كما
لو شربى فتأخروا فقال بائعه هو شربى يوم فذا هو غير فله الردا العيب يختلف باختلاف
السبب (هـ) لو لم المشتري إلا أنه لم يعلم أنه عيب ثم علم بئران كان عيباً يتنازل على
الناس كالتقدم وشمع لم يكن له الردوان كان خفي فله الرد بهلم منه كثير من المسائل ولو
رأى على رجل الفرس ورم فقال منعه خورده است وإذا هو حتام برود قيل لا (طه) شربى
فرس بأحدى رجليه يتر يقال له بالفارس يمت حتام فقال بائعه أنه بتر آخر فشره على ذلك
فظهر أنه حتام ليس له الرد كما في مسألة الأورم وقيل هو سبق شره على أنه تمتع من الجن
فظهر أنه لم ينصف من الجن لا عيباً ولا شربى وكذا لو شربى فبص على أنه مقتض من
هشيرة أذرع من الكرامس فبين أنه مقتض من أقل من ذلك والمشتري ينتظر إليه وقت
الشراء فلا خيار له جلة (فصل) وفي (خ) لا الرد بالبرءاءة لأنها ليست بعيب ورد الموسوس
والعفن وكذا لا ردانا فمضرة برداءة بلا غش وكذا الأمانة لا ترد بغير الوجه وسواءه ولو كانت
محترفة الوجه لا يستبين لها قبح ولا جمال فله رداه ولو كانت وليت عند البائع أو عند غيره
فله رداه في رواية قوية بغيره ولا يسمع دعوى عدم الحيز إلا أن يذهب به بسبب حيل أو داء
(في) رد في المسط لا في أوانه للكبر وفي خبر أوانه لعداء أقول جعل الأكبر هنا هيباً لا في
عدم الحيز حتى لو ادعى عدم الحيز للكبر لم يسمع على ما يدل عليه ما مر من قوله
لا يسمع دعوى عدم الحيز إلا أن يذهب به بحيل أو داء ويذهب بها مأثارة (خ) لم يسمع عند
المشتري شهراً أو أبداً من موافق عدم الحيز عيب وأقله شهر فإذا ارتفع هذا التقدر عند
المشتري فله الرد لا ثبت أنه كان عند البائع (قد) طريق إثباته أقراء البائع أو نكواه

يضمن أماً بالقاصب أو بالجناية عليه ولا يجوز أن يضمن

بالتصيب لان الحر لا يضمن بالتصيب ٣٤٤ كالحمل الكبير وكذا اذا مات حقيقته ولو كان زفحن بسبب التصيب يضمن

لا يبر (غر) ادعى صيا باطنا في الامه قال س رخ يحلف البائع بالله تعالى لقد بعتهما
وملأتهما وما بها هذا العيب وعند ح دم لا يحلف (خ) ادعى عدم حبسها واسترد
بعض منها فاضت ان اعطاه البائع على وجه الصلح عن العيب فانه ان سترده منه (ن)
شرها وهي عن قبض فوجده امر نفعه الحيف فقد ح روح يدها حتى يقبض انهما
ليست بحامل وقال ابو مطيع يدها تسعة اشهر وقال سفيان الثوري يدها سستين
وقال موح يدها اربعة اشهر وعشرا ولو شرها على انها بكر فقال هي ثيب رجس
الى النساء فان قلن هي بكر فالقول للبائع بل اعيين وان قلن هي ثيب فالقول للبائع مع مدينه
وان وطئها المشتري فعلم بالوطء فلو زاولها كالمعلم انها ليست بكر بل بالثبوت والازنه
ومن س روح انها ترد شهادة النساء كذا (خ) وفي (ذ) شرها على انها بكر فافر
البائع انها ثيب نه الردف لو امتنع الرد بسبب رجس المشتري بحصة البكارة من الثمن
فتقوم بكر او ثيبا فيرجع بفصل ما بينهما ولكن من الثمن ولو شرط الثيبه فاذا هي
بكر فهي له ولا خيار للبائع (ت) وانما شرط علم كونها بكر باقرار البائع لانه لو علم
بالوطء فانه يمنع الرد وان لم يعلم يقول النساء فبقولهن لا يثبت الرد (خ) وطئها ما قبلها
يشه ولا ترد فيجب فبرجع بنقصانه الا اذا رضى البائع باخذها لا يدفع نقصانه ولو وطئ
المشتري فعلم بعيبها فباعها بعد العلم او قبله لا يرجع بنقصان صيها لان شرط الرجوع
ان لا يرضى البائع برده الا يرضى له لو رضى به فلا شيء عليه ولم يتحقق هذا الشرط بعد
اليبيع ولو وطئها بعد المشتري برأوا نكاح او زوجها المشتري ولم طأها الزوج ثم رأى
هي بافله الرجوع بنقصه لا الرد لفق المسامح في الرجوع كما شرى خف من فوجد ههما
ضيقين لا تدخل فيهما رجلا ان لم يدخل لعله في رجله لارد وان لم يدخل لاله لا قبل لو
شرهما ليلبس ما يرد لالوشراهما مطلقا وقيل بردها مطلقا ولو وجد احدهما ضيق
من الآخر فان خارجا عما عليه خفاف الناس عادة ردوا الا فلا جله (فقط) ولو لم
يدخل لاله لا في رجليه فقال له البائع د يار ي تو افراخ شوق فليس يوم افلم يتبع هل له الرد
كانت واقعة القنوى واجاب (شري) انه لا يرد لخاصه بانعق في عيب ثم ترك الخصومة
اياما خلاصه فقال له البائع لم اسكه طويلا المدة بعد علم عيبه فقال المشتري امسكته
لا طقاراه هل يزول العيب فله الرد (فقط) وكذا الوارد رد عيبه ولم يحد باقعه فاطعمه
وامسكه اياما ولم يتصرف فيه تصرفا يدل على الرضا ثم وجد باقعه فله الرد باع بعض الدار
افوجده عيبا قال ح وس لا يرد ولا يرجع بشئ ولو وجد عيبه قبل القبض فقال للبائع
ردته عليك بنقص البيع قبل البائع اولا ولو شرى برؤنا وفي احدى يديه جرح اقل
ونبت عليها شعر ولم يلم به ثم جاءه بعد ايام يسيل منه دم فان كان لا يتحدث منه في
المدة فله ردده والا فالقول للبائع انه حدث هذا المشتري ولو شرى مشجرة فوجد بعض
اشجارها عيبا قال البلخي برد الكل لا للعيب فقط وان تبا يفت الاشجار وقال (خ)
ان كان قبيل القبض فكذلك الجواب وان كان بعد القبض وشري المشجرة بارضاها
فكذلك ولو شرى الاشجار خاصة رد العيب فقط ذهب الى بانه ليرده بعينه فهلك

كافي العبد ولا يجوز ان يضمن
بالجناية لان الجناية امام مباشرة
او تبسب ولم يوجد من
القاصب مباشرة جناية على
الصبي لان حدا مباشرة ان
يتصل فعل الانسان بغيره
ويحدث منه التلف كالمخرج
والضرر بغيره ههما وضا
التلف لم يحدث من الفعل الذي
اتصل بالصبي وهو القاصب
ولهذا انما حدثت من نفس حية
فالمباشرة لم توجد ولهذا
لا تصيب عليه الكفارة ولم
يوجد تبسب لان حد
التبسب ان يتصل اثر فعله
بغيره لاحقيقة الفعل وتلف
بأثر فعله وهما لم يحصل ذلك
لان التلف باقتراض السبيع
وهذا يمنع وجوب الضمان على
السبي كما لو وقع في البئر انسان
فلم يقع وقوع عبيسه خرومات
من وقع الشاق عليه فانه
لا ضمان على حافر البئر ولا لهم
يقولون بانه اذا قتله انسان
فان القاصب يضمن ولو كان
التصيب من القاصب تبسبا
للجناية على الصبي لكان
لا يضمن المتبصع مع المباشرة
في المحاضر مع الدافع فهذا
تعليل زفر والشافعي رجسهما
الله وله اوضح واختلاف
هيارات مشايخنا في هذه
المسئلة من مشايخنا من قال
بان القاصب انما يضمن هندا
بسبب التصيب لا بالجناية فيذهب الى ان الخلاف في الصبي الذي لا يعبر عن نفسه

بمال قلنا شبهه بالعبد من وجهه اذ هلك بالرب يمكن القرض عنه يضمن واذا هلك بالرب لا يمكن القرض عنه لا يضمن توفيراً للشبه بين ختلها ومن سلك هذه العبارة احتاج الى تخصيص قول محمد وجهه الله في الصبي بخلاف مالومات بالجمي لان حدوث الموت بالجمي لا يضاف الى خصبه وقوله قال الله تعالى انما تكونوا يدرككم الموت ومنهم من قال بان القاصب يضمن بالقتل لا بالمباشرة لانه لم يوجد منه المباشرة حقيقة لكن وجد حد القتب وهو ايصال امره له ولست يتم اضافة التالف الى فعله كافي حقر البئر انفس التالف ماقر فعله وهو الحق بواسطة فعل آخر وهو فعل الماشي واستقامة اضافة التالف الى اثر فعله فمساو متبدا والمتبعب ضامر متى لم يجب الضمان على المباشرة بخلاف ما لو قصص حراً كبيراً ارتقاء الى مكان فاصابه شيء من هذه الصواعق لا يضمن لانه لم يوجد حد المباشرة والنسب إنما المباشرة قطاً مارة وأما التلب فلان التالف حينئذ لا يضاف اليه لان الكبير يمكنه حفظ نفسه عن الأسباب المتأثرة وكان كالمشاي إذا سلم بالبئر وقع فيها لا يضمن الحماقر بخلاف الصغير لانه

في الطريق فانه يهلك على المشتري ثم يرجع بنفسه على بائعه جملة (فقط) سئل (قشبن) وجد صبي الدابة في الطريق واه عليها رجل اخر فتركوها وادخلها حتى شوذذ رومان راء بدني دابة كذاشت وتامتل بردها له الرد بعد اجاب لا وقال بعضهم اقتوا بان ردها فيه من الضرورة كالجمل عليه العلف في دعا واحد وكرهوا الفرق بينهما وادخلها له يموت بالعلف فلا يمكن الرد بدونه بخلاف الجمل (قت) فلو امكنه ان ياتي بعلقه من غير ان يحمل عليه فالوجه عليه يمتنع وده لانه حمل وركب بلا حاجة (قشبن) ادعى عينا في حمار فركبه لبرده فخير عن البينة فركبه بما يقاها الرد (قش) وجد صبياً واثمنا ب فانت سند القاضى عليه وشراء فوضعه القاضى عند عدل فأتى في يده هالك على المشتري اذ اراد على بائعه لم يثبت ان يمتنع (قش) ينبغي ان يكون هذا فيما لم يقض بالرد على البائع الما لو قضى به ينبغي ان يملك من مال البائع اذ قضى به انه حكم على الغائب بلا نصم ولكنه يتنقذ في الظاهر الروايتين شره فاجزى فوجد صبيته فله نفس الاجارة وده بعينه بخلاف ومنهم من يبره فانه يبرده بنفسه فله شري ثوباً فاذا هو صغير فله وده وكذا خف وقلادة قال قال البائع اراد ان يحيط فاداه اياه فقال الحياطة انه صغير فله وده وكذا لو قضاه راجع زربوا وقال القاضى اتفق فاذا راجت والا فردها على قبلها على هذا فلم ترج فله ودها بخلاف ما لو قال له البائع امرضه على البيع فان لم يشر منك فردته على فل يشر منكم لم يكن له وده ولو استقال البائع فاني ان يقبله فليس هذا بمرض المبيع على البيع فله الرد ولو ساءم البائع المشتري وقال هل تبصمه منى فقال نعم بطل حق الرد فله كذا (خ) لو قال المشتري للبائع ان لم ارده اليوم فقدر ضمت اليك فله الرد وان زادة هل غنم الرد بعين اهل بان الزيادة نوان منفصلة ومنفصلة وكل من مامتولة اولاً فله منفصلة التي لم تتولد كصبيغ ونساقه فتمنع الرد بعين وفاقا وان قبله البائع فله الرجوع بنفسه والمنفصلة المتولدة كمن وجمال ونحوهما لا تمنع الرد في ظاهر الرواية فان اراد المشتري الرجوع بنفسه لارده فله ذلك عند م ر لا عند م ما والمنفصلة المتولدة كولد وغر ونحوه كادش ومقرعة مع الرد وكذا تمنع الفسخ سائر اسباب الفسخ والمنفصلة التي لم تتولد ككسب وشلة لا تمنع الرد والفسخ سائر اسباب الفسخ كذا (فقط) وفي (خ) اما الزيادة المنفصلة كمن وجمال فالصحيح انها لا تمنع الرد بعين (فم) لا فرق في كون الولد مامنا من الردين شرهما حلاً او ماملاً فقلت عنده فاذا ولدت الامة يمتنع ردها بعين سواء هلك الولد ولا يخلط في غير حاجتي لا يمتنع رد الام

(قوله اهل بان الزيادة نوان الخ) لم فصل بين الزيادة المادته فصل النفس وبين المادته بعده والحكم مختلف وقد اشبع الكلام في ذلك في البصر مفعلاً (قوله يشار سائر اسباب الفسخ الخ) وسياق في الفصل الثلاثين في التصرفات الفاسدة ان زوالها المبيع فاسد لا تمنع الفسخ المنفصلة لم تتولد كصبيغ وشياطة ولت سويق واما البناتوا انقرس يمنع الرد لا الشفعة عند ابي حنيفة وجهه الله تعالى وعكسها اه قتال في قوله يشار

الكبير أن لو شغل الكبير
القدر فمنها وهناك يكون
ضامنا لأنه عجز عن حفظ نفسه
هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه
وفي جنابات المشتري قال أبو حنيفة
وجه الله في رجل قط رجل
فطره فطام سبع فقتله سبع
لم يكن على الذي فعل قود
ولادية ولكنه يعزرو غضب
وبحس حتى يموت قال أبو
يوسف رحمه الله وأما أنافاري
أن يحبس أبا حنيفة يموت ولا
يلزم على ما قلنا الوجه الطعام
من الصبي حتى مات فإنه
لا يضمن لأنه لم توجد المباشرة
والقيس لا يلتزم حمل
من المجموع والجميع فبر حادث من
فيه الذي اتصل به وهو المحبس
وأنما حدث من طبعه فإنه خلق
على وجهه يورث الأثرية
من غير حبس يعثر به المجموع
فصار نظيرا لموت حنيفة
في المكان الذي حبسه ولا
يلزم على ما قلنا إذا صاح
الرجل بصبي على حائط أو
على شاطئ جبل فنزع فمقط
فأثارت فانه لا يضمن نفس المجاوى
على هذا في مختصره لأنه لم
توجد المباشرة والنسب لأن
هـ ذا أثر قوله لا فعله الأثرية
ان من قال تفسيره ولا ساء
ومات عقيقه لا يضمن لأن
المتمصل به القول لا الفعل من
سلك هذه الطريقة لا يحتاج
إلى تخصيص قوم في درجته
الله تعالى في الصبي فإنه يقول سواء كان الصبي بعمر من نفسه

بعبب إذا هلك الولد إذا ولد لا تنقص في غير بنات آدم ولو شري أمه حاملا قولت
قال العيب (خل) خيار الرقبة والشرط يطل بولادة الأمه مات الولد أو لا ولادة
نقص في بنات آدم لا في غيرهن (فقط) شري شاة تجبر أو دجاجة قبضت أو ولدت الشاة
بطل خياره قال كان الولد ميتا أو البيضاء فادفعه على خياره إلا إذا انتقصت بالولادة
وكذا خيار العيب فإن مات ولد الشاة فله الرد بعيب إلا إذا انتقصت بالولادة (خ) شري
أرضا فوجد فيه طر يقاير فيه الناس فله الرد بجمعة (م) له الرد بجمي تأخذه كل يومين
أو ثلاثة أيام ولو صاح بها صاحب فرائس عند المشتري فله رد عيب أو غير المحمي فبر جمع
بقتضيه ولا يرد وكذا لو كان به روح أو جردى فأنجزه فله الرد ولو كان به روح فذهبت به
بده عند المشتري أو كانت موضعة فصارت عنده آمنة ليس له الرد كان يحبس عند بائعه فم
عند مشتر به ان حم عند في الوقت الذي كان يحبس فيه عند البائع فله الرد لا لحم في غير
ذلك الوقت أقول ينبغي أن لا يطل الرد بهذا القدر لأن حم القب مثلا سباعها واحد وان
تغير وقتها بان يحبس في الظاهر مثلا ثم حم في البو به الأخرى في العصر وهذا القدر من التغير
لا يقدح في كونه ضاوي كونه سبيبه واحد فينبغي أن لا يطل حق الرد به بخلاف ما لو صار
و بعامل أو شري أرضا فترت عند المشتري وكانت ثمر عند البائع فله الرد لا بخلاف
الزهر وتسل الأرض وحرب الماس أو كان الثاني من الأول لأن يجبي ما عاين أو رفع
المشتري التراب من وجه الأرض ويعلم أنها ترثت من تراب أو بالماء الغالب الذي جاء
من مواضع أخرى يكون الثاني غير الأول فلا يردو كذا الواشبه فلا يردى أنه غيره أو هيته
لا يرد قال السعدي الجواب في مسألة المحمي والترامر إلا أنه يشكك في (ت) شري
أمة ببيضاء إحدى العينين وهو لا يعلم فاحتمل البائع عند المشتري فصاد ليس له الرد ولو
شراها على ما به لم يقبضها حتى اتجلى ثم عاين عند البائع فله الرد جعل الثاني غير الأول
في المسئلة الأولى فقال لا يرد وجعل الثاني عين الأول في الثانية فقال فله الرد قال
السعدي كنت أثارو (ع) وهو يشاوي فيما يشكك فتأورنه فما استعقدت منه

أسباب القبح لكن الكلام هنا على النقص في الصبي وهناك على القاسد والذي
يمنع الرد بالعيب يمنع الأمانة كما صرح به في الخلاصة وأبنا في غير هذا وقد سلت في
صحيح أسئلة المشتري هل تصح الأمانة فيه أم لا فاجبت بقولي نعم تصح ونصيب القول
أرجع إلى ما كنهنا على الصبر وقولي استلمه المشتري أي كل فلهته والعلة اسم لازمة
المنفصلة كاجرة الدار وكب العبد فاقهولا تتوهم مخالفتها في الخلاصة وجعل باع
من آخر كمر ماسله البهة فكل ترته يعني ثمره سنة ثم تقايلا لا تصح وكذا إذا هلك
الزيادة المتصلة أو المنفصلة أو استهلكها الأجنبي (قوله إذا هلك الولد) أقول أي باقية
سماوية فإن كان بفعل المشتري غير البائع أن شاء بيله ووراثته وإن شاء رده حصة
العيب وان كان بفعل الأجنبي لا يرد لأن ضمانه كبقائه فيه ويرجع بحصة العيب كإني
الصبر نقلها عن القنية

الى تخصيص قول محمد رحمه الله

في قوله قتل الصبي أو صاحبه
 هجران الأصحاب ضمان فله
 يحتاج الى ان يحصل قوله قتل
 اذا حصل القتل عن لا اعتبار
 جنائته فاما اذا قتله من تعتبر
 جنائته بان قتل هذا الصبي
 انساناً في يد القاصب يقول
 بان القاصب لا يضمن لأن
 عند هذا القاتل القاصب
 متسبب والمتسبب لا يضمن
 متى أمكن اصحاب الضمان
 على المباشرة كما في الدافع
 والمحاصر وكما في المسك
 والقاتل هذه الجملة في الفصل
 الثالث عشر من جنائيات
 المبطون ينظر شرح هذه المعاني
 على سبيل الاستقصاء ثم وانما
 نقلت منها فخر من مختصر قصيرة
 من طويله ومسالمة فصب
 الصبي المحر اذا قتله رجل في
 يد القاصب كدبت من فصب
 المنتقى في مسائل القصب من
 هذا المجموع فانه قال لو فصب
 حراً صغيراً قتله رجل خطافي
 بدبه فلا وليا للصبي ان يتبعوا
 فأناله أبهما شاذون ينظر في اسمه
 ثم ذكر في المخطوط و ذكر
 الناماني مثله الصياح على
 الصبي في صورة أخرى وذكر
 فيه خلافاً فقال صبي على حائط
 صاح به رجل فوقع ومات قال
 أبو حنيفة وأبو يوسف وفخر لا شيء
 عليه وفي نوادر ابن دريم اذا
 صاح فقال لا يقع فوقع لا يضمن
 وان قال وقع فوقع يضمن لان قوله وقع أمر بان يفعل فعل

فراجلة (خ) اقول الثاني غير الاول في المشتئين ولكنه رد في الثانية لمحموده عند
 السامع قبل قبضه فردد لانه عين الاول لانه لو كان عين الاول لم يجزه الردل ضامه
 لعله فبين قوله عالماً به وبين جملة عين الاول منساقاً ولوقال في الثانية ليس له الردم
 اشكاله (ثاني) فوجه عرج فمما يقربى بسامعه فساد ذلك العرج اجاب انه لا يرد لانه
 يرى يكون هذا عرجاً غير موهول بعض أتمه زمانه ان ثبت ان العرج المحادث بسبب حلة
 العرج التسليم فله الرد (ج) شري كبان فزل فاستعمل بعضها فوجد اسفلها ارد
 من بقيتها زمته لانها كثر واحد وقيل رجع بمصصة العيب وقال سرح ان شاء
 رد مثل الفزل الذي استعمله اورد كله وكذا جميع ما يكل ويوزن (خ) وجد عيب فن
 فخر به فلا يرد لاجر جمع بنقصه ان اقر به الضرب والافرد ولو بخر صوف ثم وقع فيه
 عيباً قال لم يكن الجز فقصافه الرد قال مروح الجز هندي ليس بنقصان فيسبب له ان
 شري كرم فاجر عنده بقطعة سارده وضما على الارض ثم وجد عيب الكرم قال لو لم
 ينقصه القطف فله الرد اقول ينبغي ان لا يكون له الرد اذا التمرز يادة منخفضة متواترة
 وهي منع الرد كما يروى اذ فيها خلافاً ولكن يظهر من هذان فيما رواه يمين (ي) شري
 جراحه ويا فوجد عيباً بالثياب و قد ألتف الجراح فله رد الثياب بكل الثمن وينبغي ان
 يكون الجواب في القرن والامة كذلك اذا وجد عيباً عيباً بما ألتف ثوبه فله الرد
 بكل الثمن شري شاة او يترفع وله فخره لم يعب فارتفع منها وله فخره ودها ولم يكن
 ذلك رضا ولو ارسل هو عليها او احتلب المشتري من لبثها شيئاً فخر به الولد او اطممه
 هو اياه بعد علمه بالعيب فهو رد (د) شري بقرة فخر ب من لبثها فوجد عيباً لا يرد ولا
 يرجع بنقصه (هـ) اقول رد في الباشع والاولى لكن يرجع بنقصه وكذا لو اشترى
 ما كله ولو كل خلة القرن لو اذله الرد (و) شري امه فارضعت ولد المشتري فوجد
 عيباً فله رد ورأه اسد دام (شبه) حلب ابن البقرة فهو رضاعه اولا لانه لا يمكنه الرد
 بلا لبن لانها وفاقه ولا مع الابن لانه انفصل فلا يمكن فخره العند فيه تبعاً للفرع في الاصل

(قوله ولكن يرجع بنقصه الخ) قال الفزري وهو المختار اه كلامه وكذلك لو اشترى
 اشترى ما كله الخ قال شيخ الاسلام الفزري وفي السراجية اشترى خلاًفاً كل ثمره ثم وجد عيب
 عيباً لم يرد اه انتهى وهذا موافق لما ذكرهنا وفي شرح النظم الوهابي معزى الى المخطوط
 اشترى كرمافاً كل الثمار ثم اطلع على عيب نه الرد وكذلك اشترى بقرة فخرها كل من
 لبثها وتقل عن أبي يوسف فمن اشترى جارية لمالين فارضعت صبيها لمالين واشترى ثم
 وجد عيباً فله ان يرد ما لو له حلب لبثها فامسك لبثها واشترى به ثم وجد عيباً عيباً
 يرد ما وعل هذا قالوا واشترى شاة فخره ما ولده واطلع على عيب بها به ذلك فله ان
 يرد ما وفي البراز يشترى مرسماً ثم اطلع بها على عيب ثم امرها بالادضاع الرد لانه
 استخدام ولو حلب اللبن فكله او باع لا يرد لان اللبن جزؤ منها فاستيقا فو ليس الرضى
 وفي الفتوى المحب بلا يبيع او كل لا يكون رضى وحلب الشاة رضى شراباً لم اه

وان قال وقع فوقع يضمن لان قوله وقع أمر بان يفعل فعل

الوقوف فصار بمنزلة ما قال
قال وإذا مثل الصبي المفقود
رجلا لم يكن على الغائب
شيء بالاتفاق والادلة تعرف
في الحيط وإذا جعل الرجل
الصبي الحر على دابة وقال له
امسك الى والمحمل ليس يولى
المصغر فقط الصبي من
الدابة ومات ضمن المحمل
سواء كان الصبي يتسلك على
الدابة أو لا يتسلك لانه صار
خاصا للصبي بحمله على الدابة
وقاصب الصغير ما من اذا
حصل هلاكه بالرعي التفرز
عنه والقوطن الغاية يمكن
التفرزه بعد الحمل عليها
ولانه صار مستعملا للصبي في
حمل من اجهاله وهو امسك
الدابة بغير اذن وليه ومن
استعمل صبيًا بغير اذن وليه
وهلك بسبب استعماله يعقبن
كالقول لصبي اسعد هذه
التبصرة وانضى لي ثما وما
فصعد فقط مات ضمن ولو
قال اسعد هذه التبصرة
وانضى ثماها لتا كانهما فقط
ومات لم ضمن لانه ما لم يتحمل
لنفسه ويتب دية الصبي على
عاقلة الرجل لانه غطى بمحض
قائه قصد حمله على الدابة ولم
يقصد اهلا كما كان غطيا
وشبه المديح على العاقلة
فهذا أدنى وقاويل هذه
المسألة اذ جهه على الدابة وهي
واقفة أما اذا كانت تسير

(ند) وأما الذي يترواقد كرم منكر بان جبري ز ياد كنفو يباع وددانان يسع بيما
جديد اشواذ اقول البيع الجديد لا يحتاج الى زيادة شيء قال شري فصار هو به لا خر
وسله ثم رجع فيه بلا رضا فله الرجوع به عند روح لانه قد عاها شره فادعى بوله في
فراشه بضعة القاضى عند عمل ليشترطه ولو كسب في يد المشتري فالتلف كسبه بعد
ما علم به يعلم يكن رضا بالبيع شري فتعيب عند المشتري بفعله او بفعل اجنبي او
بأفة مما هو به فعل بعينه فلا يرد به يرجع بنقصه فيقوم ساجها ومعها فان نقص العيب
شهر القيمة مثلا كان حصه النقص عشر الثمن على هذا اقل من رضى البائع باخذ وود
كل منه فله ذلك كله (خ) وفي (صل) الاصل في مسائل الرجوع بنقصه أنه متى امتنع
الرد من جهة المشتري ان كان بفعل مضمون لا يرجع بنقصه وان كان بفعل غير
مضمون يرجع به وان امتنع الرد من جهة البائع او الشرع يرجع بنقصه ويسانه لو شري
ثم باع بغيره ولم يتخله او امانة فوطئها فوجد عيبا رجع بنقصه لان امتناع الرد حصل من
البائع اذ المشتري يرد الا ان البائع لا يرضى بالنقص الا ترى ان البائع لو قبله جاز فلو جرد
الامساك من المشتري ف يرجع اذ البائع شرط السلامة فقد فاق شرطه ف يرجع بعينه اذا
امتنع الرد ولو صيغة او طعه وخطه او وادت الامنة يرجع بنقصه اذ الرامتنع من جهة
الشرع اذ المشتري يرد الا ان الشرع يمنعه من رد الدار باقم بصر المشتري واضيا بالعيب
وكذا لو صيغة او خطه ف رأى عيبه ثم باعه يرجع بنقصه اذ الرامتنع من جهة البائع الى البيع ولو
قطعه ولم يتخله ف رأى عيبه فباعه لا يرجع اذ الرامتنع من جهة البائع امتنع من كل
وجهه بصفه كانه باعه بلا نقص فلا يرجع ولو مات القن يرجع اذ الرامتنع من جهة
الحكم لان جهة المشتري وكذا لو طعن بر الوات سو بقا اذ الرامتنع للشرع (بس) لو
طعن او اتسو يقثم رأى عيبه لا يرجع بنقصه عند روح خلافا لما كالمال كل
ثم رأى عيبه هذا الذي ذكرنا اذ امتنع الرد من جهة البائع او من جهة الشرع اما لو
امتنع من جهة المشتري فلا يصار اما ان يمتنع بفعل مضمون او بفعل غير مضمون
والمراد بالميمون انه لو حصل ذلك الفعل في ملك الغير يوجب الخصال فلو امتنع بفعل
مضمون لا يرجع كالوخرج المبيع من ملكه يبيع او هبة ثم رأى عيبه لا يرجع بنقصه
والفقه فيه ان المشتري صار مكملا لان البائع يقول رده على وكذا لو باع بعضه لا يرجع
بنقصه فيما باع ولا يرد الباقي في قول اصحابنا التلا نقول لا يرجع بنقصه اذ الرامتنع من
جهة المشتري بفعل مضمون فصار كالو باعه الا انه لا يضمن كحق ملكه اقول ينبغي ان
يرجع بنقصه في الباقي اذ الرامتنع فمع من جهة البائع على ما مر في بيان قطع الثوب
انه يرجع اذ الرامتنع من جهة البائع اذ المشتري يرد الا ان البائع لا يرضى بالنقص
(خ) ومن م روح لا يرجع بنقص ما باع ويرد الباقي بعينه من الثمن وعليه القوتى
(بس) وكذا لو كانت اسرو على مال لا يرجع لاخذ العوض براءته فكانه باع كذا ذكر
في ظاهر الرواية وكذا لو قتله غيره او شري ثم باعها ما فاته او اكله غيره لا يرجع لانه
وجب عليه منه اذ قيمته صار كبيع ومن سوام انهما ما لا يرجع بنقصه لانه وصل اليه

اختلفت الروايات فيم قال بعضهم اذا سقط الصبي

إذا كانت تسير بسير صاحبها
حتى كان مضافا إلى صاحبها
سواء كان الصبي يمشي
أولا يمشي فلما إذا سارت
بنفسها فلا ضمان عليه لأن
المكلف في فيسكون جبارا
وذكر في بعض الروايات
إذا سقط الصبي وهو يسير
الدابة يعني الصبي يسير وكان
الرجل حمل الصبي عليها وهي
واقفة ثم سيرها الصبي فوقع
ومات لأضغان على الرجل
لأن السير مضاف إلى الصبي
لأن الرجل فصار كما إذا قتل
الصبي المصوب نفسه وإن
جعله عليها وهي واقفة
فوطئت انسانا إن وطأته
وهي واقفة فخصاته على
صاحبها والله ظاهر وإن
وطأته بعد ما سارت فإن
سارت تسير الصبي والصبي
من سير الدابة فالضمان على
عائلة الصبي وكذلك إذا
افسدت ما لأضغان ذلك في
مال الصبي وليس على الرجل
من ذلك شيء وإن كان يمشي
بالرؤولة سكتنا فقتل نفسه لم
يكن عليه ضمان وصار كما إذا
أمره أن يسير بشجرة معينة
فصعد شجرة أخرى وهذا أمره
بأمسالك الدابة لا بتسيرها
وصار كما إذا ناله سكتنا وقال
له أمسك فقتل بذلك رجلا
وجبت الدابة على عائلة الصغير
ولم يكن لعائلة الصغيران

قيمة معبى لا يباعه الواجب على قاتله فيرجع على البائع بالنقص وإن امتنع الردم
جهة المشتري بفعل غيره مضمون فله الرجوع بنقصه كما هو وأدبره إذا العتق في ملك الغير
غير مضمون واختلص من جهة هذا في مسألتين أحدهما أن المبيع لو كان ثوبا فلبس حتى
تضرق فرأى عيبه ما كان طعاما فكله يرجع عندهما لا عند حرج إذا الراد امتنع من
جهة المشتري بفعل مضمون فصار قتل وبيع ولما إن الراد امتنع من جهة المشتري
بصنع يصنع الناس فصار قتل وبيع فله ما يصنع الناس ومع ذلك
بطل حقهم أقول كنت اعترض بهذا واجيب بأن المراد هو صنع مقصود أصلي ولللبس
والأكل ونحوهما كذلك بخلاف البيع فإن المقصود الأصلي بالشرع هو الاتفاقي به
لأن البيع فاقترافه أو أكله يصنع لا يرجع عند حرج بنقصه فيما أكل ولا رد ما بقي كبيع بعضه
ومع الاعتراض بعد سرح يرجع بنقص ما أكل وعنه في الباقي روايتان في رواية
يرجع بنقصه ولا يرد إلا أن يرضى البائع وفي رواية يرد وإن لم يرض البائع أقول الرواية
الأولى تؤيد ما من اعتراض في بيع البعض قال وضد سرح رد ما بقي بخصته من
الثمن ويرجع بنفس العيب بها كله (ح) وعليه الفتوى غير أنه بعض بطله هذا إذا كان
الطعام في وعاء واحد ما كان في وعاءين فكل أحد منهما أو باعه فله بيع في كله فله
رد الباقي بخصته وفاذا السكبي أو الوزني إذا كان في وعاءين فهو في حكم العيب
كشئتين مختلفين ولو شري طعاما في وعاءين فوجد عيبه فدرى يصنع على البيع قال مروح
لزمه هذا البعض وله رد الباقي أو عند الوكيل أو باعه فله رد الباقي فكذلك
مريضه أو السكبي أو الوزني عنده كاشيا مختلفة فالحكم فيه كحكم اثنين وثو بين ونحوه
وكذا لو شري دفتين فغير بعضه ثم علم أنه كان مراد الباقي ويرجع بنقص ما غير وكذا
لو شري معناتا باقيا كله فخر البائع أنه مات فيه فارة يرجع بنقص العيب في الفتوى
وهو قول مروح كالواكل طعاما ثم علم بعيبه يرجع بنقصه عندهما ولو شري أرضا
بفعل مروح دائما رأى عيبه لا يرد وفاذا واختلفوا في الرجوع بنقصه والمخاراة يرجع كالوا
وقف أرضا ثم رأى عيبه فانه يرجع بنقصه ولو شري شيعة فمعه ما فيها من الفلوات فرأى
عيبا فلو ابني أن يرد ما كان له لانه جمع الفلوات بعد ما علم أكثر كما كذلك بنقص
فلا يمكنه الرد بعد ولو شري بغير انظار أدخله دار سقط فبعضه رجل بالمشتري فظهر
عيبه يرجع بنقصه عندهما به أخذ المشايخ كالواكل طعاما ولو علم عيبه قبل
الذبح فبعضه هو وأدبره لا يرجع ولو شري فاعلى أنه خمر ساؤ فوجد عيبا فله ومات
عنده قبل رده يرجع بنقصه وعن حرج لا يرجع (فشين) كبرك خرد بشرط أن
ما يناسد ويتبين ذلك معلوم كذا فخر وختبهم في شرط معلوم شره ثانيا يندوست
برئونه أو لرد كروى أو لانه كذا يباح خود رده كذا جاب وتاندولو رده بسبب على
بأنه ثم علم البائع بسبب حدث عند الماش ترى فله رده على المشتري مع إرض عيب كان
عند البائع أو يملكه ولا شيء له ولو شري شجرة ليختمها بابا أو نحو ذلك فباعها فوجد عيبا
لا تملك لذلك الرجوع بنقص العيب لا رد إلا أرضا بانه (جص) شري برأيه فصار

استعمله في الأملاك وإن
الرجل والداية وافقة ثم سارت
ووطئت أنسانا وافسدت
مناعا لأفعان على العبي ولا
على المامل لأن العبي بمنزلة
الجن والرجل لم يسر الداية
وإنما سارت بنفسها واختيارها
فكانت منقصة وما أصابت
المنقصة فانه يفسد لقوله عليه
السلام فعمل النعماء جبار
والمراد به إذا كانت منقصة
قال وروى الحسن بن زياد عن
أبي حنيفة رحمه الله أنه قال
إذا أكل الرجل صبيبا واقفا في
النفس حتى قتله الحر أو واقفا
في ظل يوم بارد فقتله البرد فعل
عائنه الدية وكذلك إذا قطعه
واقفا بين يدي سبع حتى
أكله فعلى عائنه الدية ولو
غصب صبيبا فذهب به
إلى بيته وقتله كان لأب
الخيار أن شاء ضمن الدية على
عائنه بالذهب وإن شاء قتله
بالتقتل ولو قتله أجنبي في يده
كان الأب بالخيار أن شاء فإن
قتل القاتل برئ الغاصب
وطاقته وإن ضمن عائنه
الغاصب الدية وجعوا بها
في ماله القاتل وفي المنتقى
وجعل أرميها أن يبقى له داية
من التبر أو أرسله في حاجة فأت
أو قتل لم يكن على الرجل شيء
فإن فرق في التبر أو ضره داية
أو نرشته حية كالذي أمره
منا من الدية على العاقلة وإذا

فذهب القباذه ونقص به في السكيل فلا يرده عيب وكذا لو كان فيه رطل به فبعت
قال ويصح على هذا القياس أن يشرى برباط قبس عنده ولو رأى عيب داية فربها
نقال الدائع وكتبها في حاجتك فليس لك الدائع قال المشتري ركبته لا وردها اليك فاقول
للمشتري (فقط) شري زوج نور فوجد باحدهما عيبا فآهرا الجواب أن له وردها عيب
فقط كقنين وقال مشايخنا ألف أحدهما العمل مع صاحبه ولا يعمل إلا مع ردهما
لا المعيب وحده فصار كهراب الباب (فقط) شري أبر يساويه به ما هو جلد داود
كرده بر جمع بنقص العيب ولو حده منشاو ثم رأى عيبه لم يرده إلا برضا يانه (فقط)
بل أبر يساويه على عيبه بر جمع بنقصه وكذا لا يبيع لو تقع في الماء فقرأ عيبه لا
يرده وإن رضي بانه وهذا مشكل ولو أدخل في النار فقرأ عيبه لم يرده إذا لم يبيع
ينقص بالنار بخلاف الذهب والفضة كبدد أقول الذهب ينقص في النار إذا ذاب
أيضا لأنه الآن يكون قبل الذوب ولو حده كيناف على عيبه فإن حده بجمع رطله الرد
لا لو حده بغير دلالة بنقص منه (فقط) دهرم خردا نك دياغت حشر في است وسه وآه
دواب كرمه معلوم شره دياغت ساج است وان عيب فاحش است توافد كنه نقص أن
سه بذكر جون ردتم توافد كردن وباقي وارد كند أجاب بنقص أن سه بذكر وباقي باهل
بصف نفايد كركو كيند دياغت ساج است انكه عيب ورد كند بجمبت (فقط) وجد اثن
مركوما فمقتاة كشكا يابني أن لا يبطل الرديفلا في الموصافه دواء لأجل الاخلاق
فانه يبطله ولو جده يعمل به على قوم لوطا فان كان بمكان فهو عيب لا لو باهر بخلاف
مالو جداوله زانية فهو عيب باهر وبغيره ولو شري عيبا فقرأ عيبا ثم فعا لج العيب
الأول مع العلم بالعيب الثاني لا يرده ولو باهر ثم علم عيبا آخر فله الرد شري بزر القليل على
انه ترك فليخرج الدود من ان غير تركي ويهدا تفاوت بطل البيع اذا اثن معدوم
لأنه ما جند ان مختلفان كروى مع مروى ومهما مشهور سانية مع السمرة قدسية (قد)
نقم كرم جها رخوا به غير يدع مخر ايد آمد ونقابه رفر وشده به ما ركر ذقيل بر جمع
بما فره وقيل جون تعاد ايد آمد جنس ديكر ماشد بيم فاسد ودمشل تخم نقائه نوى
دهذو الفج داوه است باز خواهدوا بر جايدست كنه نقائه بايداما كرمها رخوا به غير
بدسه مخر دياقا محتاج جنس يكس جسيرو واجب في شرو فويله الاعتقاد (فقط)
شري بزر القليل فلم يخرج الدود قال ان لم يكن منتقاه به أصلا بطل البيع فمرد الثمن ولا
يجب على المشتري أنه كن شري بيضة فحسرها فوجد عيبا فاسدا لا يجب على المشتري
مثلا ولو بطل بزر القليل بغيره جده بضمه فاسد فان لم ينقصه ابل رد الفاسد ورجع
بخصته من الثمن شري براهلى انه ربيبي فزوجه فظهر انه خربني احتوا والمشايع انه
بر جمع بنقص العيب وهو فو لهما بناء على ما شري طعا ما فاكه فظهر عيبه وقد مر أن
الفتوى على نولهما ولو شري بزره على انه بزر بطبخ كذا فزعه فظهر على صفة أخرى جاز
البيع لا لحاد الجنس من حيث انه بطبخ واختلف الصفة لا يفسد النقد ولا يرجع بنقص
العيب عند ح (مح) شري على انه بزر بطبخ شوى فزوجه فوجد عيبا بطل البيع

فهذا على وجهين ان كان الصبي يمسك على الدابة فدية المقتول على عاقبتها ٣٥١ لان سبب الدابة يكون مضافا اليهما

وصار كالمزاد في بالعا وعلى
الرجل الكفارة لانه باشر قتله
ومن باشر قتل انسان نجس
الكفارة عليه كذا هنا ولا
كفارة على الصبي لانه ليس من
أهله وان كان لا يمسك فدية
المقتول كلها على الرجل ويكون
الصبي كالمزاد المبسوط على
الدابة وان كلفه وان تلفت
انسانا او قصدت متاع انسان
فالمجواب فيه على التفصيل
الذي ذكرنا ثم ان كان الصبي
يمسك لا ترجع طائفة الصبي
على طائفة الرجل شي لانها
لورجعت انما ترجع لانه صار
غاصبا يحصل الصبي على الدابة
او يحكم أمره للصبي بالسيرة لوجه
الى الاول لان غاصب الصبي
المحرر لا يضمن ما تلف بفعل
الصبي الا ترى انه لو قتل نفسه
او رجلا آخر لا يضمن الغاصب
كذا هنا ولا وجه الى الثاني
لانه أمره بالسيرة لا بالوطا وقد
ذكرنا قبل هذا على سبيل
الاستنباط ان من قال لصبي
اصعد هذه الشجرة وانفض لي
شماها فاصعد فقط ان الاثر
يضمن والد يمتلي عاقبته وكذلك
نوعا معصا او لاجل المسكة
ولم يامر به بشي فعليه الصبي
ولم يرد قوله عطيه الصبي
انه قتل نفسه فان هناك على
المعطي انما اراد به انه سقط
من يديه على بعض بدنة
وعطيه وكذلك لو أمر به بقتل شيء او كسر حطب بغير

فياخذ المشتري عنه وعليه مثل ذلك البرزوع على هذا فحكم يده بلائقنا كشته ومصر خط
واكرمه وسرهاني بايديك نوع اجناس مختلفة وهذا اصح ولو شري بزرالو من قزعه في
ارضه ولم يثبت رجوع على يائمه بكل غنمه ان كان النقص فيه وكذا لو شري بزرالوطخ
قزعه فثبت القناء او شري بزرالقطافه جده بزرالقطافه بطل البيع جهله (فقط)
وفي (قد) شري بزرالوزره فلم يثبت كرمه معلوم شود كبرنا آمدن اوقيب فقامت بها
ياز كبر (عده) شري بزرالوصل وبذره فلم يثبت ان ثبت كرمه توده بوز است يرجع
بشبهه (فقط) شري حب القطن قزعه ولم يثبت قيل يرجع بنقص هيبه وقيل لا يرجع لانه
اهلك المبيع (شئ) شري بذر الخيا وبذره فلم يثبت كرمه معلوم شود بزرنا آمدن اوقيد
فقامت بها يا كبردا كبرجيري ديكر واصلح اني بوز بعد از قساد وثبت قساده بدنة
انه قسداو بغيره فباعه بغيره فباعه بغيره فباعه بغيره فباعه بغيره فباعه بغيره فباعه بغيره
اثباته انما اربا لايكون كوله (خ) شري بذر بطخ فظهر انه بذر القناير والمشتري مثله
وياخذ عنه لا يختلف الجففس فيبطل البيع ولو اختلف النوع لا يرجع بشبهه (شعي)
المبيع لا يتخاوما ان يكون نيشا واحدا او شيئين وفي المحكم كثنى واحد من حيث
لا يفرق احدهما بدون صاحبه كصراحي باب ووزج خف ونحوه واما ان يكون شيئين
او اشياء وليس في المحكم كثنى واحد كثر من وزن ونحوهما معا يقوم كل منهما بدون
الاخر ثم المحاكم في البيع نوعان هيب واستحقاق والاحوال ثلاثة قبل قبضه او بعده
او بعد قبضه بعضه دون بعضه اما لو وجد بعضه هيبا قبل قبضه كالموكان ذلك العيب
موجود اوقت البيع او وجد بعده قبل قبضه فالمشتري بالخيار ان شاء اخذ الكل
بشبهه او رد كالموكان ذلك العيب في وقت قبضه من الثمن وكذا ليس للخيار ان يقبل
المعيب خاصة الا اذا تراضا على رد المعيب فقط واخذ الباقي بمحضه من الثمن فلهما
ذلك اذا الصفة لا تتم قبل القبض يدا لانه يمتنع البيع بده بلا قضاء او رد مولا وقبض
بعضه لا بعضه فوجد ما قبضه هيبا او بماتى حكمه كحكم الفصل الاول في كل ما مر
اذا الصفة لم تتم بفساد كان البيع واحدا او اشياء ولو قبض كل المبيع فوجد بعضه
هيبا فقبضه او حدث قبل قبضه بعد العقد فان كان المبيع واحدا كذا او كرمه او أرض
وثوب او كلبا او وزنيا في ماء واحد او في صبرة واحدة او شيئين وفي المحكم كثنى
واحد فالمشتري يختار باخذ الكل او برد الكل وليس له رد بعض دون بعض لانه يكون
ردا زبادة صعب وهو الاشتراك في الايمان وان كان المبيع شيئين او اشياء ليس في
المحكم كثنى واحد ككتاب وعبيد وغيرهما او كلبا او وزنيا او عدة مختلفة فالمشتري
يختار بده بكل الثمن او رد المعيب فقط وليس له رد كله الا اذا تراضا على رد
المعيب الا بقضاء او برضا اذا الصفة تمت فربما يرد المعيب بمحضه من الثمن
غيره هيب اذا المعيب دخل في البيع سلبا وفي خيار شرط ورؤية ليس له رد بعض
بدون بعض وان قبض الكل لانهما يتبعان تمام الصفة وهي قبل تمامها لا تقتل
أكثر يق وانما قلنا انه يتبع تمام الصفة لانه بده بلا قضاء او رد مولا وقبض الكل

الذين وليه فختلف من ذلك بعض
وكذلك اختلف المشايخ فيما
اذا قال له اصد هذه التمرة
ولم يقل شيئا آخر او قال ان
التمار لنفسك فقط فيه
اختلاف المشايخ رحمه الله
ايضا وقد ذكرنا في مسائل
الغصب ان الاختلاف في المشتري
الغصب وان ياتي في منه في
آخر هذا الفصل ولو وضع
المطبخ بين يدي عبد مجبور
عليه ولم ياره بشئ وكسر العبد
المطبخ فوقع قطعته من
ذلك على عين الغلام وحدثت
عينه فلا شيء على صاحب
المطبخ هذه المسألة في الفصل
الثالث عشر من جنبايات
الهيبة وفي الفتاوى المتفرقة
لصاحب الهيبة في كتاب
الغصب ورد فتوى بعض
البلدان وجعل كان يكسر
المطبخ فافلام وجعل
وقال اعطني حتى اكسرفاني
ان يعطيه فالح عليه في ذلك
واخذته القيد وكسر بعض
المطبخ ثم قال انت يا حبيبي
اكسرفاني فحطبت فكسر
الغلام فغضب بعض المكسور
من الحطبة على عينه فذهبت
عينه لا يكون على صاحب
المطبخ شيء لان صاحب
المطبخ لم يار الغلام يكسر
المطبخ ولم يستعمله في شيء
وانما فعل العبد اختيارا نفسه
فلا يكون الرجل ضامنا لشيء
وقد ذكرنا مسائل غصب اليد واستعمال اليد الغير

ومعنى يخرج من ذلك البعض لزمه الكل سواء كان المبيع واحدا او اشياء مختلفة هذا
الذي ذكرنا لو وجد بعض المبيع معيبا فاما لو استحق بعضه قبل القبض بطل المبيع
بقدره والمشتري ياخذ الباقي بمحضه من الثمن او ردده سواء تعيب به الباقي او لا
المصلحة تفرقت على المشتري قبل التمام فعدم رضاه وكذا لو استحق بعد قبض بعض
دون بعض واستحق ما قبضه واغيره فحكمه ما روى قبض الكل ثم استحق بعضه بطل
المبيع بقدره ثم لو تعيب به الباقي كما لو كان المبيع واحدا عاقب ببيعته ضرر كذا لو ارض
وكرم ومن وغيرهما فالمشتري ياخذ الباقي بمحضه من الثمن او ردده وكذا لو كان المبيع
شئين وفي المحكم كشيء واحد فاستحق أحدهما اقله الخيار في الباقي ولو لم يتعيب به
الباقي ككون المبيع نو بين ارقير فاستحق أحدهما او صبره او جلة كيلي او وزني
فاستحق بعضه لزمه الباقي بمحضه بلا خيار اذا ضرر في بيعه (صل) رد المبيع فقط
ان شاء الا في كيلي او وزني من نوع واحد فليس له الا ان رد كله او يحسكه ولم يفصل
بين كونه في وطاء او اوعية الا ان مشيئا قالوا اذا مضى ان في وطاء واحد مردد الكل
او يحسكه كمن واحد ولو في وطاء من دالمعيب فقط كغنين (قصا) شري عشر دراهم
فاستحق احدها من لا خيار للمشتري وان كان رجع بمحضه ارض واحد بخلاف ما لو شري
ارض على انه مشرعة اذوع وهي انفس بخير اشد بكل الثمن اوتر كذا اذ كل واحد
من الاراضي اصل براسه اما الدرع فلو وصف فلا يقابلها من الثمن (شئ) نروجا
به او بعينه فاستحق بعضه فخير تاخذ بقيمة الدار وحصة المشتري من الثمن او تاخذ
قيمة كل الدار وتركه بقيته ادا الشريك في الاعيان المبنية عيب (مظله) لو استحق بعض
الدواشع بخير المشتري عندنا رد بقيته ورجع بكل غنه او اسسكه او رجع بثلث
المشتري ولو استحق منه موضع بعينه فلو كان قبل قبضه فهو خير كما روى بعده فلا خيار له
ورجع بثلث المشتري وقال الخصاص له رد كله بكل غنه (فمنس) استحق بعض الدار فله
رد بقيته بسبب التفريق بخلاف نو بين استحق أحدهما ليس له رد الباقي لان منفعة
الدار يتعلق بعضها ببعض ومنفعة الثوب لا تتعلق بشئ آخر (ومن الخيارات والرؤية
في الامتصاص) اعلم ان الاستصناع في خف وثلسون وطست وثور ووقمة وآنية
من نحاس فهو ويجوز تعامل الناس فيه ويستعد اجازة ابتداء ريعا انتهامه سلم حتى
لومات الصانع قبل التسليم بطل فلا يستوفي المصنوع عن تركته ويستعد بيعا عند التسليم
حتى لو سلم ثبت للمستصنع خيار الرؤية وهذا ايضا للناس فيه تعامل واما ما لا تعامل
فيه كاستصناع في ثياب في قلبه لم يضرب الاجل وفاقم اذا رسله لم يمكن
للمستصنع فيه خيار الرؤية كما في السلم (قصا) قال له على الف على ابي الخياط جاز الاقرار
لا الخياط لان اثره اثبات حق التسليم بعد تمام العقد والاقرار بعد التمام لا يستعمل
الفتح كالنكاح بخلاف الكتابة لانها تقبل الفسخ اقول فان قيل الاقرار يقبل
الفتح كما ذكر في كتاب الاكراه مع ان خيار الشرط يمتنع التمام فينبغي ان يقبل
الفتح بخيار فخواه يظهر بالتامل قال ولو ابراهم عن الدين على انه الخياط بطل الخياط

أيعاوصيه فلم يتغن حتى سقط وألف شيئا فالفان على الصبي ولا يصيب شي من ذلك على الأب والأمى سواء فرط في النقص أو لم يفرط فان لم يسقط الحائط حتى بلغ الصبي ثم سقط وقتل انسانا أو مات الأب والأمى ثم سقط فلا ضمان على أحد لان حكم ذلك الاشهاد قد بطل لان

ولاية الأب والأمى زالت بتبوت الأب والأمى ويولد الصغير وان تقدم على الصبي تقدم مستبطلا ثم سقط الحائط على انسان فديته على عاقلة الصبي وروى شريح اني يوسف ربهما الله في رجل أخرج من دار ولده الصغير حناحا أو كنيفا أو فعل ذلك وكيل الرجل في داره وتولمعه تلف فالضمان على الوصى والوكيل لقيام فعلهما مقام فعل الصبي والموكل فساد الموكل والصبي جائز وان ضارب رجل بطن امرأة فالتبعت بنتا ميتة فبلى لاضارب الفتوة حتى عيذا أو مة فقتله جميعا ثم ذرهم وهذا استحسان أخذه عليا وتاوههم الله والقياس ان لا يصيب شيء وهو قول فرجه الله يستوي في ذلك الذكرو والانثى لان الا تار في هذا الباب مطلقة ولا كفارة على الضارب بوق

لا البراءة له اسقاط والاستساق لا يثبت في النسخ وكذا في المبة يطل الخياط ولا المبتوكذا لو قال وكلت على ابي الخياط بطل الخيار اذ لا ولاية الرجوع (فغير) وقته على انه بالخيار بطل الوفاء ولو جعل أرضه مبيعا على انه بالخيار بطل الخيار لا المبيد (شئى) هلاك المبيع قبل قبضه بفعل المبيع أو بفعل البايع أو ما ياتهما أو بقتلهما أو ببيع المبيع ولو فعل احبني بغير المشتري فسحق أو أجاز وضع للمالك ولو فعلك بضمه قبل قبضه فلو فعلك بفعل البايع طرح عن المشتري حصصة الثمن من الثمن سواء كان النقصان قدسرا أو وصفا وبغير المشتري أخذ بخصم من الثمن أو تركه ولو فعل احبني بغير المشتري فسحق المبيع أو أجاز وضع للمالك يلزم المشتري كل الثمن سواء كان النقصان قدسرا أو وصفا ولو بقتلهما أو ببيع كان النقصان قدسرا يلزم من المشتري حصته من الثمن وهو غير في البايع أخذ بخصمته أو تركه ككون المبيع كليا أو وزنا أو معدا مستأجر بأوقات بعض من القدر وان كان النقصان وصفا لا يلزم من المشتري شئ من الثمن وهو غير أخذه بكل الثمن أو تركه والوصف هو ما يدخل في البيع بلا ذكر كشيء يباع في الأرض وأطراف في الحيوان وجرد في الكلب والورق اذا اوصاف لا قسط لها من الثمن الا اذا ورد عليها الجنابة أو البقش يعني اذا قبض ثم استق من الاوصاف رجعت حصته من الثمن (غير) باع أرضا على ان فيه نخيلا وسمى عدد ما لم يسم او باع دأوا على ان فيه بيتا ولم تمكن فانه يجوز العقد وبغير المشتري أخذه بكل الثمن أو تركه كوالاصل فيمان ما يدخل في العقد بلا شرط اذا شرط وعدم فان العقد يصح ولو لا يدخل بلا شرط اذا شرط ولم يوجد بغير وجسه في (خ) وفي (جس) قبل صفة العيب الفاحش ان يرد من المبيعة الى الرذاة أو الى غيره بينهما فاما ما دام في حيا المحمودة وان جاز ان يكون غيره أجموده ثم فلا يرد من عينه الى قيمته وقيل صفة العيب الفاحش هو ان يرد من عزة البيع الى كساده وقيل ان يقطع وقبة الثمار عنه فاما ما كان بحال لا يرد عنهم فيه فليس بفاحش وقيل يرجع فيه الى أهل خبره فما اطلقوا فيه القول بانه فاحش فذلك فاحش وامان امتنع عليه أو ما ظنهم فلا يرد ما فاحش في اجتبا داهتدين فهو غير فاحش وما لم يدخل فهو فاحش (فقط) اراى عياضا لمحه على مال ثم وجده عيا آخر فله رجع بطل الصلح ولو قبض بطل الصلح وزال ذلك العيب يرد بدل الصلح وقيل هذا الزوال بلا حلا فانه زال بلا جبه لا يرد (ن) غصب فأنقصا وفي عينه بياض فخره الى مالكه وحين ادنه فباعه مال كنه على بياضه رجعت الغاصب على رب القن بما أخذ من اوش العيب (قت) الصلح من العيب على شئ يدفعه البايع والمبيع للمشتري ما زول على شئ يدفعه المشتري والمبيع للبايع لم يزل لاهر بالآا اذ اباهاه قن من الثمن الاول وقد تقد (قوله ولو لم يزل شئ يدفعه المشتري الخ) انظر ما نحدث به عيب عند المشتري والمستلة بماله فاصاحه على شئ يدفعه المشتري بتأبسته والمبيع للبايع والتاهاز جواره

فيه المهر هذا اذا كان بعد
لا يجب شي وهل يكره اسقاط
المجنين قيل ان تنفخ فيه
الروح قل عامه المشايخ
لا يكرهونه اذ في صاحب الغيبة
وقال الامام علي انتهى يكره
وه افي ابو بكر محمد بن الفضل
والمجنين اذا انفصل حين اغتصب
ولاد او نساء في حصة في حق
غيره من العباد وفي حق بعض
الاحكام حتى تصير المأوى
ام ولده وتصير المرأة نكاحه
وتصل المعتدة للزواج وفي حق
نفسه اعتبر عضوا من اعضاء
الام حتى لا يسي ولا يرث
وكذا لما في حق الله تعالى
اعتبر عضوا من اعضاء الام
حتى لا تقام عليه صلاة الجنائز
والكفارة حق الله تعالى
في غير المجنس في حق حكم
الكفارة بمنزلة مضمون
اعضائها والكفارة لا تنجب
بالتالي مضمون اعضائها
واذا نزع المجنن حياتهم مات
فعل المضارب الذية الكاملة
وعليه الكفارة ويعتبر نفسا
وولاد في حقه وفي حق غيره
سواء كان الحق لله تعالى او
للعباد في حق نفسه وسمى
ورث وتصير المأوى ام
ولته وتنقض به المعتدة قال
ويكون بدل المجنن بين
ورثته على فراخ الله تعالى
بربه القرة اذا انفصل مينا
وانما لا يرث من غيره اذا

أودعه أشهر حتى تنفخ فيه الروح اما اذا كان أقل من ذلك

الثلث كله (ضح) شراء بمائة وثلاثة مائة من العيب كان عند فعله ود الباقي من الثمن
مائة الا واحد دلح وح اراد الباقي من العيب كان عند فعله ود الباقي من الثمن
وان قال لم يكره هذا اوله ولم يكره لثا باقي وهو قول سوم وان كان مينا
لا يكره منه وله واما المدة في ردائه في ثمنه اعي سيفا فذكر بانته قصاصها على
مال في المدة في ردائه في ثمنه اعي سيفا فذكر بانته قصاصها على
فلما بع اخذ بدل الصلح ولو شره ثم صلح من كل عيب على مال جازا في الصلح ابطال حق
بعوض ربه الى الحق يجوز بمرض ويدونه ولو لم يصلح ولكن شرى منه العيوب لم يحز
والمدعى على نفسه لا يرد له الا العيب وهو باطل بخلاف الصلح لانه قطع
المدة وهو انما يرد له ما كان له من ثمنه في العيب كانه جازا لا اعتداه في ابي ولو
شرى به غريب ادبيا صلح به في ثمنه لا يرد له الا العيب كانه جازا لا اعتداه في ابي ولو
ورع به اذ اراد جازا في ثمنه لا يرد له الا العيب كانه جازا لا اعتداه في ابي ولو
حتى يرد له ثمنه لا يرد له الا العيب كانه جازا لا اعتداه في ابي ولو
طعن ان يترى فيه قصاصه ابا على سطر من الثمن على انه يرى من كل عيب
جازا الصلح وقيل الشراء في ثمنه لا يرد له الا العيب كانه جازا لا اعتداه في ابي ولو
جازا نكاحا ان يرى له لرا بر اجاز في ثمنه لا يرد له الا العيب كانه جازا لا اعتداه في ابي ولو
يزيده عام ما يبدى به في ثمنه لا يرد له الا العيب كانه جازا لا اعتداه في ابي ولو
ثم صلح على ثمنه الى اجل لم يحز ولو لم يرد له الثمن في الصلح على طعام الى اجل
وأعطاه الثمن يسأل ان يتقرب جازا في ثمنه لا يرد له الا العيب كانه جازا لا اعتداه في ابي ولو
بازا طعام صلح به عليه بهير كالمير كان له عام من نفس الاول ومن غير
جسده هو ذلته لا يرد له الا العيب كانه جازا لا اعتداه في ابي ولو
ليحز الا ان يبره في طعمه ما يبدى به في ثمنه لا يرد له الا العيب كانه جازا لا اعتداه في ابي ولو
فصلحه البائع على دواء حال اذ الى ابي لم يبره في ثمنه لا يرد له الا العيب كانه جازا لا اعتداه في ابي ولو
حاله في زلوه في ثمنه لا يرد له الا العيب كانه جازا لا اعتداه في ابي ولو
اجله في الدوا حتى يبدى به في ثمنه لا يرد له الا العيب كانه جازا لا اعتداه في ابي ولو
هو ضامن الدوا في ثمنه لا يرد له الا العيب كانه جازا لا اعتداه في ابي ولو
صلح به بعينه ففارقته قبل قضاء ثمنه لم يبره في ثمنه لا يرد له الا العيب كانه جازا لا اعتداه في ابي ولو
عليه قصاصه البائع الاول لم يبره في ثمنه لا يرد له الا العيب كانه جازا لا اعتداه في ابي ولو
لانه اسكنه به من غير قيد وجوهه تنقصه لورد عليه الثاني فله رد على البائع

ما صرح به جازا في ثمنه لا يرد له الا العيب كانه جازا لا اعتداه في ابي ولو
المشتري من المين باز ما بقي من ثمنه لا يرد له الا العيب كانه جازا لا اعتداه في ابي ولو
فلا يرد له

الاول ولومات القن في يد المشتري الثاني ثم سلم الثاني بمصيه يرجع
 به على بائنه وودوا لك تری الاول وودوا يرجع على بائنه
 الاول عند حرج ولو صاحجه لم يجر صله
 وعند حمله الرجوع عليه
 ويجوز صله جلية
 (بس)
 م

اعضاء الام فان ماتت الام من
 الضرب ثم خرج الجنين ميتا
 فلا غرة في الجنين بخلاف
 ما اذا خرج الجنين حال حياة
 الام ثم ماتت الام بعد ذلك
 اولمقت فانه يجب في الجنين
 الغرة وان ماتت الام
 من الضرب فعلى الضارب
 دية الام في ثلاث سنين

تم الجزء الاول من كتاب جامع الفصولين
 و عليه الحمد الثاني اديه الفصل السادس والعشرون

